



# من المكتب الذي المكتب الذي

# هِ وَعُهُمَ

المنتكام الصنادرة مِنَ الهيئه العَامة المتواد الدنت تروالتجارته ومنَ الدّائرة المدنت تر ومنّ دائشة الأحوّال الشحضة يدّ

> السنة السابعة والعشرون من بناير إلى يوبيوسنة ١٩٧٦ ومن اكتوبر إلى دسمبر المثلاث ١٩٧٦ المتسامع المتسامع المتلات بنياه الالالا

# القسم الأول

الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء والمواد المدنية والنجارية والأحوال الشخصية

# (1) الإحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء

# جلسة أول تنابر سنة ١٩٧٦

برياسة السيد"المنتذار فالعب رئيس الحكة الدكتور حافظ هريدى رعضو به السادة السنتذارين عل صلاح الدين ١٤ حد مذا، الدين ،عزالدين الحسيني ، وعبد العالى السيد

# (1)

الطلب رقم ٤٨ سنة ٤٧ ق "رجال النَّضاء":

(١) إجراءات " ميعاد العلب" .

وجوب تفديم الطلب حـــ وفقا لفناقون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ حــ خلال اللاثين يوما من الارت اشر الفرار المذمون فيه أر إطلان مـاحب الشأن به «العلم البفيتى يتوم مقام الفشر أو الإصلان - كشف الحساب بالرسل من البلك بالراب المحول - صلاحيته لإنادة الطراليقينى رفض منع العلارة المستخفة -

#### (۲) مرتبات .

قانون فلدلطة الفضائية ٣ 9 لسنة ١٩٦٥ . هذم استحداثه جديدا في شأن ميداً صريان العلاوة واستجفانها بالنسبة للمشدارين - القاعدة في تحديد ميداً سريان استحفاق العلاوة هي من تعلونخ التعيين . فروظيقة مستشار .

١ — إذ كان طلب أحقية العلاوة ينصرف في حقيقته إلى الطعن في القرار الحكمي الذي اتجهت إليه نية وزارة العمل برفض منح الطالب علاوته الدورية في ٠٠٠ وكانت المحادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ المذي حكم واقمة الطاب قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما •ن تاريخ تشمر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، وكان العلم اليقيني يقوم — وعلى ما جرى بعقضاء هذه المحكة (١١) — مقام الإعلان أوالنشر،

<sup>(</sup>١) نقض ٢٠/٤/٦ مجموعة الكنب الفني ٠ س ٢٣. ص ١٦٥٠

وكان علم الطالب اليقيني بالقرار المطعون فيه قد تحقق من تاريخ صرفه لمرتبه على النحو الذي لايرتضيه بغير إضافة للملاوة وذلك في الأول من أكتوبو سنة ١٩٧٧ ، ولم يقدم طلبه بالطعن في هذا القرار إلا في ١٩٧٧/٩/٧ فإن طلبه يكون غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميهاد ، ولايجدى الطالب في هذا الخصوص تمسكه بأن المرتبكان محولا على البنك ، لأن كشف الحساب الذي يوسله إليه البنك في نهاية العام كان يقيح له العمل البقيني في هذا التاريخ على الأقل بمقدار ما أضيف لحسابه .

٧ - حرى قضاء هذه اعكة (١) على أن قانون الساطة القضائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ الذى يحكم واقعة الطلب لم يستحدث جديدا نشأن تحديد مبدأ سمريان العلاوات واستحفاقها بالنسبة المستشارين ، إذا اتفقت نصوص القواعد الملحقة به مع نصوص القواعد الملحقة بحدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كانت القاعدة السابق تقريرها مقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٥ ، والتى جرى قضاء هذه المحكة على سريانها أيضا بعد نفاذ القانون رقم ٥٦ تعييمهم في وظيفة المستشارين من تاريخ تعييمهم في وظيفة المستشار هي بذاتها القاعدة التي عناها المشرع أيضافي الفقرة التالية من القواعد الملحقة بحدول المرتبات الملحق الناس منها بعد أن استقر الرأى (العلاوة المقررة محسب قانون) والتي لم يرحاجة للنص عليها بعد أن استقر الرأى على اعمالها لما تستهدفه من تحقيق المساواة وحفظ للا قدمية بين المستشارين .

#### المحكمة

بعـــد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

<sup>(</sup>١) نقض ٣/٢/٢/٣ بجوعة المكتب الفني . س ٣٣ . ص ٩

سنة ع ق و جال القضاء " يطلب فيها الحكم باستحقاقه لعلاوته الدورية في أول سبتمبر من كل سنة اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧١ ، واحتياطيا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وقال بيانا لطابه أنه من مول سبتمبر سنة ١٩٧١ و ذلك بالترقية من أول سبتمبر سنة ١٩٧١ و ذلك بالترقية من درجة رئيس محكة بعسد أن بلغ راتبه فيها نهاية المربوط المنى يتجاوز بداية منبوط وظيفة المستشار ، وإذا كانت علاوته الدورية ستحق في أول سبتمبر من كل عام فإنه يتعين أن تكون علاوته الدورية الأولى التالية للترقية في أول سبتمبر ١٩٧١ و مملا بأحكام القانون رقم ٩٠ لسن ١٩٧١ أو بعد إنقضاء سنة من هذا التاريخ ولم يعلم بأن وزارة العدل لم تقم بصرف علاوته على الوجه المكتومة بعدم قبول الطلب الحاص بالأحقية في العلاوة الدورية اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٧١ ، وفص الطلب الخاص باعتبارها من أول سبتمبر ١٩٧٢ ، وقصت الميابة العامة مذكرة بأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الحاص بأحقية الطالب لعلاوته الدورة اعتبارا من أول سبتمبر 1941 في محله ، ذلك أنه لمل كان هذا الطاب ينصرف في حقيقته إلى الطمن في القرار الحكى الذي انجيت إليه نية وزارة المدل برفض منح الطالب علاوته الدورية في ١٩٧١/٩١ . وكانت المحادة ٢٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ اسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقمة الطاب، قد نصت على أن يرفع الطاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، وكان العلم اليقيني يقوم على ماجري به قضاء هذه المحكة حسمقام الإعلان أو الفشر ، إذ كان ذلك وكان المحو الذي لا يرتضيه بغير إضافة للعلاوة وذلك في الأول من أكتوبر سنة ١٩٧١ ولم يقدم طابه بالطمن في هذا القرار إلا في ١٩٧٠/٩/٣ ، فإن طابه يكون غير مقبولا شكلا لتقديمه بعد الميماد ، ولا يجدى الطالب في هذا الخصوص تمسكم مقبولا شكلا لتقديمه بعد الميماد ، ولا يحدى الحساب المقنى يرسله اليه البنك في بأن المرتب كان يحولا على البنك لأن كشف الحساب المقنى يرسله اليه البنك في المنام كان يتبح له العلم البنك لأن كشف الحساب المقنى يوسله اليه البنك في الها العام كان يتبح له العلم البنك لأن كشف الحساب المقنى يرسله اليه البنك في المها اله البنك في الها العام كان يتبح له العلم الينك لأن كشف الحساب المقنى عقد المساب الملكن والمنه المساب المام كان يتبح له العلم اليقيل في هذا الكار يخولي المعام المن المنتبع له العلم المناء في العام المنام كان يتبح له العلم المنام كان يتبح له العلم اليقدى في هذا الكار يخول على المناء المنام كان يتبح له العلم المنام كان يتبح له العلم اليقون في هذا الكار يخول على العلم المنام كان يتبح له العلم اليقون في هذا الكار يخول على العلم المنام كان يتبح له العلم المنام كان يتبع العلم المنام كان يتبح العلم المنام كان يتبع العلم المنام كان يتبع العلم العرب العلم المنام كان يتبع المنام كان يتبع العلم المنام كان يتبع العلم المنام كان يتبع المنام كان يتبع

وحيث أنه فيها يتعلق باستحقاق العلاوة المذكورة اعتبارا من أول سيتمر سنة ١٩٧٣ فردود بما حرى به قضاء هذه المحكة من أن قانون السلطة القضائية رقم ٢٤ لمستة ١٩٧٩ الذي يحكم واقعة الطلب لم يستحدث جديدا بشأن تحديد مبدأ سريان العلاوات واستحقاقها بالنسبة الستشارين ، إذ اتفقت نصوص بلقواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق المقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وإلى كانت الفاعسدة السابق تفريرها بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ — والذي حرى قضاءهذه المحكة على سريانها أيضا بعد نفاذ الفانون ٢٤ لسنة ١٩٥٥ — والذي حرى قضاءهذه المحكة على سريانها أيضا من تاريخ تعييم في وظيفة المستشار هي مذاتها القاعدة التي عناها المشرع أيضا في الفقرة النالئة من القواعد الملحقة بجسدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٠٥ بقوله "المسلاوة المفروع جسب القانون" والتي لم يرحاجة النص عليها بدر أن استقر الرأى على اعمالها لما تستهدفة من تحقيق المساواة وحفظ الاقعدية بين المستشارين ، فإن طاب الطالب يكون على غير أساس .

# جلسة أول يناىر سنة ١٩٧٦

بر ياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وصفوية المسادة الستشارين: أحد سفاء الدير ، عنز الدين المسيبي ، عبدالعال السيد ، يجدى الحوليا .

( )

الطلب رقم ٨٤ اسنة ٤٣ ق "رجال القضاء " :

(١) إجراءات " الصفة في الطلب " . قرار إداري .

(٢) أقدمية "تحديد الأقدمية".

۱ — إنه وإن كان وزير العدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة (١) هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها ، وهو صاحب الصفة فى خصومة الطمن المتملقة بتحديد أقدمية رجال المفضاء والنيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يمنع من قبول العللب باللسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المعامون فيه .

 ٢ - إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون السلطة النضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن أقدمية أعضاء إدارة قضايا الحكومة تتحدد عند تعيينهم فى وظائف الفضاء الهائلة الدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه

<sup>(</sup>١) نقض ٢٣/٣/٢٣ المجموعة المستتب الفتى . ص ٢٣ . ص ١٣

الدرجات ، وكان يبين من الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب ادارة قضايا الحكومة منذ ١٩٧٧/١/١ وأنه عين في الدرجة المماثلة في وظائف القضاء ، وحددت أقدميته بالوظيفة الاخيرة على أساس أقدميته في درجة نائب بادارة قضايا الحكومة تاليه لزميله . . . المدن وكيلا للنيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر صندت أقدميته بعد السيد . . . المعين وكيلا للنيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر سنة ١٩٧١ أي في تاريخ سابق على تاريخ ترقية الطالب في وظيفته السابقة بادارة قضايا الحكومة ، فإن تحديد أقدميته على النحو المتقدم يكون قد تم وفقا للقانون ولا عبرة في هذا الخصوص بمايديه الطالب من وجوب مراعاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إرة قضايا الحكومة .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث أن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن السيد . . . القاضى من الفقة ب تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٧٣/١١/٣ قيد برقم ١٩٨٣ منه المحكمة في ١٩٧٣/١١/٣ قيد برقم ١٩٨٣ أقد ترجاز القضاء" ضد السيد رئيس الجمهورية ووزير العدل بصفتهما للحكم بتعديل أقدميته على أن تكون تالية السيد . . . الفاضى من الفقة " أ "وسابقة على السيد . . . القاضى من الفقة " أ "وسابقة على السيد . . . القاضى من الفقة و كلية الحقوق سنة ١٩٥٩ وعين بتاريخ ١٩٧٩/١٩ مندوبا بإدارة قضايا الحكومة وتدرج في وظائفها إلى أن أصبح نائبا في ١٩٥٧/١/١ ، وفي منايا المحكومة وتدرج في وظائفها إلى أن أصبح نائبا في ١٩٧٢/١/١ ، وفي منايا المحكومة وتدرج في وظائفها إلى أن أصبح نائبا في ١٩٧٢/١/١ ، وفي المائن المحتود وإلى المحتود القرارا لمجمودي وقم ١٩٧٣ بعينية قاضيامن الفقة ب تاليازميله من الفئة ب وإذا جاء تحديد أقدميته على هذا النجو بخالفا لحكم المادة ٢عمن قانون السلطة القضائية رقم ٢٤ عسنة ١٩٧٣ التي أجازت تعين أعضاء إدارة قضا باالحكومة بوظائف القضاء التي تلي مباشرة درجات وظائفهم ولحكم المادة الأولى من القانون بوظائف القضاء التي تلي مباشرة درجات وظائفهم ولحكم المادة الأولى من القانون من ١٩٨٨ التي تالي مباشرة درجات وظائفهم ولحكم المادة الأولى من القانون وقم ٨٩ سنة ١٩٧٣ الخاطة التي تالي مباشرة درجات وظائفه التي تنايس على أنه ٣٠ يسرى

فيا يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات ونظامها وحميم الأحكام المعرفة التضائية الموطنة المتحالة المقالية المحالة المعلمة المتحالة المعلمة ال

وحيث إن الدنع بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الحمهورية بصفته مردود بأنه وأن كان وزير العدل حـ وحلى ماجري به قضاء هذه المحكمة حــ هو الرئيس الإدارىالمسئول عن أعمال الوزارة و إدارتها وهوصاحبالصفة ف خصومة الطعن المتعلقة شحديد أقدمية رجال الفضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لايمنع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥، من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ تنص عل أن أقدمية أعضاء إدارة الحكومة تتحدد حند تعييم في وظائف القضاء الماثة للرجائم من تاريخ تعييم في هذه الدرجات ، وكان بين من الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب بإدارة قضايا الحكومة بالوظيفة الأخرى على أساس أقدميته في درجة نائب بإدارة قضايا الحكومة تاليه لزميله السيد ... الذي كان يسبقه مباشرة فيها والذي حددت أقدميته بعدالسيد ... المعين وكيلاللنيابة من الفئة المحتازة في دسمبر سنة ١٩٧١ أي تاريخ مبابق على تاريخ المحتودة فإن تحديد أقدميته على الحجومة تاليه المحتورة مين تحديد أقدميته على الحجومة تاريخ المحتورة وقا للتانون، ولا عرة في هذا الحصوص عايد عمالطالب من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا الحكومة منان الحكومة من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا الحكومة من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة على من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة بالمحكومة المحكومة المحكومة على من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة بالمحكومة عليا المحكومة بالمحكومة على من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة به من وجوب مراهاة تاريخ التخرج أو تاريخ تعيينه في إداره قضايا المحكومة بهدينه في وطيفة المحكومة بينه في المحكومة بينه في المحكومة بالمحكومة بالمحكومة بينه في المحكومة بالمحكومة بينه في المحكومة بالمحكومة بالمحكومة

# جلسة أول يناىر سنة ١٩٧٦

برنامة السيد المستشار نائب رئيس المحكميسة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين : أحد سفاء الدين ، عز الدين الحديثي ، هيد العال السيد ، عهدى الحولي .

( \*)

الطلب رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " :

مرتبات " بدل الإقامة " .

بدل الإفامة انفرو العالمين المدنيين بجهاز الدولة والهيئات العامة بالمحافظات النائية مناط استحقاقه - تعيين الطالب ستشارا بمحكة استشاف أسيوط - توليه العمل لقرّة موقوته بالدوائر المدنية والجنائية بمحاكم سرهاج وفنا وأسران ، عدم استحقانه لذلك البدل .

إذ نص القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ في مادته الأولى على أن يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والحيثات العامسة الذين يعملون بالحاطات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر والوادى الحسديد بدل إقامة بواقع . . . فقد دل على أن مناط استحقاق هسنذا البدل هو الإقامة فسملا ويسمنة مستقرة في هسنده المحافظات ، يؤكد ذلك ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقرار المشار إليه من "أن العلة من إصداره هي الرغبة في استقرار الموظفين في هذه المحافظات الذين ، وتشجيمهم على البغاء فيها بمنحهم بدل إقامة" وإذا كان الثابت من الأوراق ان الطالب لم يكن يقيم بالحافظات المذكورة بصفة مستقرة ، الثابت من الأوراق ان الطالب لم يكن يقيم بالحافظات المذكورة بصفة مستقرة ، التناب الميناء من الحقيقة لبدل الإقامة عن الأيام الى عمله الأصلي بأسيوط فإن ما يطلبه من أحقيته لبدل الإقامة عن الأيام الى عملها بمحاكم سوهاج وقنا وأسوان لا يسكون له سند من القانون .

#### المحكمة

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائير على ما بين من الأوراق - تحصل فى أن المستشار ... .. قدم هذا الطلب للحكم باحقيته لبدل الإقامة الصادر به القرار الجمهوري رقم ٨٨ لستة ١٩٩١ من الأيام التي أقامها فعلا في مناطق سوهاج وقنا وأسوان التابعة لحكمة استثناف أسيوط في المبدة من اكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى يولية سنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٣ ووقل بيانا لطلبه أنه عن مستشار الحكمة استئناف أسيوط اعتبارامن ١٠/١٠٧ بالمبوط وسوهاج في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى آخر يونيه سنة ١٩٧٤ ، أسيوط وسوهاج في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى آخر يونيه سنة ١٩٧٤ ، وبالدائرة المحتمة بنظر قضايا قنا وأسوان خلال شهر يوليه سنة ١٩٧٤ ، والدائرة المحتمة بنظر قضايا قنا وأسوان خلال شهر يوليه سنة ١٩٧٤ ، لستموع بدل الإقرار ١٩٧١ لسنة ١٩٧٤ من القرار الجمهوري رقم ٨٨٨ في عافظات سوهاج وقنا وأسوان ، لأنه أقام نعلا تلك الأيام المحددة لنظر القضايا في عافظات سوهاج وقنا وأسوان ، لأنه أقام نعلا تلك الأيام في هذه المحافظات، بطلباته ، وطلب الحاضر عن صرف هذا البدل إليه فقد قدم الطلب هم له المعامة مذكرة برأيها ، وطلبت إجابته .

وحيث إن القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ إذ نص ف مادته الأولى على أن " يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر والوادى الجديد بلل إقامة بواقع . " فقد دل على أن مناط استحقاق هذا البدل هو الإقامة فعلا وبصفة مستقرة في هذه المحافظات ، يؤكد ذلك ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقرار المشار إليه من أن "العلة من إصداره هو الرفية في استقرار الموظفين في هذه المحافظات النائية وتشجيعهم على البقاء فيها بمتحهم بدل إقامة". لما كان ذلك وكان النابت من الأوراق أن الطالب لم يكن يقيم بالمحافظات المذكورة بصفة مستقرة ، و إنما تولى العمل فيها فترة موقوتة منح فيها بدل سفر مقابل النفقات التي اقتضاها تغييه عن مقر عمله الأصل بأسيوط ، فإن ما يطلبه من أحقيته بدل الإقامة عن الأيام التي عملها محاكم سوهاج وقنا وأسدان لا يكون له سند من القانون ، و يتمين رفضه .

# جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٦

برنامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكنور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدين،عمتر الدين الحسيني ، عبد العال السيد ؛ محمدى الحول .

(٤)

الطلب رقم ٥ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء":

أقدمية . دعوى . دفوع .

رفض الطلب باسناد أفدمية الطالب في تعيينه وكيلا النائب العام إلى ماقبل زملاء له ٤ استنادا إلى أن زملاءه وقوا إلى وكلاء النيابة من الفئة المستازة بما يحول دون المفاملة بيسهم وبيراالطالب. العودة فى الطلب المائل إلى طلب تعديل أقدمية الطالب بين دؤلاء الزملاء تأسيسا على أنه وفى إلى الفئة الممتازة ، غير جائز .

مى كان سين من الرجوع إلى أوراق الطلب الذى أمرت المحكة بضمه أنه قدم من الطالب للحكم باسناد أقدميته فى تعيينه وكيلا للنائب العام للأحوال الشخصية إلى ما قبل زميله الأستاذ ... المين بالقرار الجمهورى رقم ... .. مع ما يترتب على ذلك من آثار استنادا إلى ذات الأسباب الواردة بالطلب المماثل ، وأن محكة النقص قد قضت برفض طلبه تأسيسا على أن القرار الوزارى قد تضمن ترقية السادة ... إلى وكلاء النيابة من الثانة المتازة وأن مثل هذه الترقية تحول دون المفاصلة بينهم و بين الطالب الذى عين فى وظيفة وكيل للنائب العام ، وكانت أقدمية الطالب قد حددت وفقا لنص المادة النامئة من قانون المحدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ بين وكلاء النائب العام واستقرت على المداء الوضع إلى ان رقى وكيلا للنيابة من الفئة المتازة ، فإنه لا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته بين زملائه فى الدرجة التى رقوا إليها استنادا لى أى نصر آخر .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... ... ... والمرافعة و بعد المداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوران - تخصل فى أنه بناريخ ١٩٧١/٢/٥٥ تقدم الأستاذ ... .. ... لقلم كتاب هذه المحكمة بطلب قيد برقم ٥ سنة ٤٢ ق رجال القضاء للحكم بالغاء القرارا لجمهوري وقم٨٠٠ الصادر في ١١ فُبراير سنة ١٩٧١ فيها تضمنه من إهدار أقدميته بين زملائه وكلاء النيابة من الفئة المتازة والقضاة ، ووضع أقدميته وتحديدها بينهم بمراءاة مدد خدمته وما يترتب على ذلك من آنار ـ وأنّناء نظر الطاب قصر الطلبات على طلب تعديل أقدميته بجعلة سابةاً مباشرة على الأستاذ ... ... ... ... من وقت ترقيته إلى الفئة الممتازة بالقرار الجمهورى رقم ١٣٨٧ في ١٩٧٠/٨/١٠ وقال بيانا لطلبة أنه في سبتمبر سنة ١٩٦٩ عين وكيلا للنائب العام ووضع في مقدمة وكلاء النيامة عملا بما تنص علية المادة الثامنة من مواد أصدارقانون السلطةالقضائية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ من أن تعين الباحثين الفانونين أعضاء للنيابة العامة يكون بمراعاتمدد خدمتهم - ثم رق ف ١٩٧٠/٨/١٣ إلى وكيل لليابة من الفئة المنازة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٠ دون أن يحطر بترقيته في هذه الفئة حتى صدر القرار الجمهوري رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۷۱ في ۲/۱۱ ۱۹۷۱ مغفلا ترقيته إلى و تيس نيابة أو ما يعادلها مع أن جميع المرقين بمقتضاه من المعينين بعده في المحاكم الشرعية وعندند أدرك أن أقدمية لم تراع مما ينطوى على مخالفة المادة الثامنة من مواد إصدار القانون المشار إليه وإذ كان المدينون بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ وأولمم هو الأستاذ ... .. .. .. أحدث منــه تعيينا بالمحاكم الشرعية عــايقاربُ أربع سنوات وكان تأخير تميينه هو فوظيفته وكيل للنائب العام للأحول الشخصية إلى سنة ١٩٦٩ لسبب لادخل له فيه وأنه ولولا هذا التأخير في التعيين لسبق الأستاذ ... ... الذي رقى وكيلا من الفئة الهتازة في سنة ١٩٦٦ قبَّله تطبيقًا لنص المادة الثامنة من القانون وقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الأمر الذي دفعه إلى تمقديم 

الأستاذ ... .. ورفضت المحكة هذا العلب تأسيساعل أن تهيين الباحثين وكلاء للنائب العام يكون من الفقة العادية في حين أن الأستاذ ... .. أصبح فالفئة المتازة ثما يتعذر معه اساد أقدميته قبله عند التعين لانتفاء وجه المفاضلة بنهما إلا أنه وقد وقى الطالب إلى الفئة المتازة فإن شرط المطالبة بتعديل أقلعيته ومراعاهمدد خدمته بين حيم الزملاء في هذه الفئة يكون قد تحقق بعد زوال المانع ومن ثم فقد تقدم بطله المائل المسكم له بطلباته استنادا إلى نص المادة النامة من قانون إصدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ والمسادة ٤٨ من القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ والمسادة ٤٨ من القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ وجال الفضل فيه في الطلب لمذكور ، دفعت الحكومة بعدم جواز نظر الطلب لسيق الفصل فيه في الطلب رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ وجال الدفع.

# جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار ثائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشاوين : أحمد مقامالدين، عز الدين الحسين، عبدالعال السيد محمدى الخولى

( • )

الطلب رقم ١٣ لسنة ١٤ ق" رجال القضاء ":

(٢٠١) إحراءات "ميعاد تقديم الطلب" . استقالة .

- (١) ميماد تقديم الجملاب . وقفه طوال مدة قيام المساتع الفهرى الذي يتعذر معه تقديم الطلب خلال مدة أخرى خلاله . قيام ذلك المساتع قبل بدء الميماد . أثره . توافر الحق فىتقديم الطلب خلال مدة أخرى تبدأ من تاريخ زوال المساتع .
- (٢) تقدم الطالب استقائم أثناء فترة اعتقاله . إدعاق بأنه أكره على تقديمها وتمسكه بأنه لم يكن في مقدوره الطمن عليها وعلى القرار الصادر بتبولها سواء قبل إلهلاء سبيله أو بعد ذلك و إلى أن صدو دستور سنة ١٩٧١ . تقديمه الطلب الممائل خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور ذلك المستور . اعتباره مقدما في الميداد .
  - (٣ ، ٤ ) استقالة . بطلان . موظفون .
- ( ٣ ) الاستفالة باعتبارها مظهرا من مظاهر إرادة الموظف اعترال الحدمة . وبحوب صدورها
   من رضاه صحيح . صدورها تحت تأثير الإكراء ، أثره . البطلان
- (٤) الغبض على الطالب في غير سالة تلميس ودون إذن من اللجنة المشار إليها فى فاقون السلطة الفضائية - صدور الاستقالة منه أشاء امتقاله واحتقال والديم و إخوته - دلالة الظروف والملابسات على أنه لم يتقدم بها عن إرادة سليمة ورضاء طليق من الإكراء - أثر ذلك - البطلان -
  - ( ه ) استقالة . قرار إدارى .

ا لحكم يعام الاعتدادبالاستفالة المقدمة برالطالب وإلغاء الفرار السادر بقبولها · أثره · اعتبار الطالب مستشارا عاملا بحماكم الاستثناف كماكان وبأحقيت فى أن يسين مستشارا بحكمة استثناف القاهرة فى أقدميته بين مستشاريها على ماكانت عليه قبل الإستفالة وباستحنائه للعلاوات الدورية المقررة ·

#### ( ٦ ) مرتبات . استقالة . تعويض .

المرتب مقابل العمل الذي يؤدية الموظف . عسدم اداء الطالب عملا منذ تقديم استقالته حتى الآن . أثره . عدم احقيته في طلب الذرق بين المرتب والمعاش خسلال تلك المدة . ترتب ضرد مادى وأدبي الطالب تتبعة صدور القرار المطمون فيه بقبول استقالته . أحقيته في طلبالتعويهش ابدار لذلك الضرر .

۱ - من قام لدى الطالب مانع قهرى يتعذر عايد تقديم الطاب فى الميماد الذى حده القانون فإن هذا الميعاد يقف طوال مدة قيام المانع ، وإذا قام المانع قبل أن يبدأ سريان الميعاد فإنه يكون للطالب الحق فى تقديم طابه خلال مدة أشرى ، أى ثلاثن يوما من تاريخ زوال المانع وهى المدة التي قسرر الشارع نزومها لاتخاذ الاجراء .

٧ ــ إذكات المحكمة ترى أن ظـروف الطالب من قبل أن يقدم استقالته ، سواه قبل اخلاء سبيله أم بعد ذلك ، تعتبر مانعا له من تقديم الطاب ، فهو في المعتقل مقيد الحرية . خاضع لسلطان معتقليه، ويخاف غضهم، و بعد الافواج عنه لم تكن قد عاودتة حالة الاطمئنان إلى ما قد يترتب على تقديم طلبه من نتائج خاصة أن بعض أقارية لم يكن قسمد أخل سبيلة حتى ذلك التاريخ ؛ وكان هذا الوضع قد استمر حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ ، الذي تأكد مه في النفوس ان الحربة الشخصية حقيقة ، وأن سيادة القانون واقع، وذلك بنصه في المادة ٤١ منه على أن و الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا عس " وفي الحادة ٧٠ على أن و كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياء الخاصة للواطنين يعد جريمة °°؛ وفي المــادة ٦٥ على أن <sup>و</sup>"نحضع الدولة للقانــــون. واستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوقوالحرية "، وكات هذه الصانات ألى أوردها الدستور لم تكن راسخـــة في الأذهان قبل صدوره ، فإن تمسك الطالب بقيام مانع لدمة من تقديم الطاب يكون له ما يسمره، وإذ زال هذا المانع في ١٩٧١/٩/١١ تاريخ صدور الدستور؛ الذي تقررتبه تلك الضانات بصفة نهائية واضحة ؛ وكان الطَّلب قد قدم في ١٩٧١/١٠/١ فإنة يكون مقدمًا في الميعاد ؛ وبتعن لذلك رفض الدفع بعدم قبوله .

٣ — طب الاستقالة باعتباره مظهرا من مظاهر إرادة الموظف اعتزال الخدمة يجب أن يصدر عن رضاء صحيح ؛ بحيث يفسده صدور الاستقالة تحت تأثير الإكراء ، بأن يقدم الموظف استقالة تحت سلطان ردبة بعثنها الإدارة في نفسدون حق و براغى في تقدير الاكراء جنس من وقع طيمو سنه و حالته الاجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامة الاكراء .

ع - متى كان يين للحسكة من أوراق الدعسوى والظروف والدسات الى صدرت فيها الاستقالة من الطالب أنه لم يتقدم بها عن إرادة سليمة ورضاء طليق من الاكراه ، فقد حررها إبان حبسة في سجن طـــره ، وهو المستشار الذي يعلم بالضانات التي نصت عليها المسادة ١٠٦ من قانون السلطمة القضائية رقم ٤٣٪ لسنة ١٩٦٥ ، وكان هذاالنص يؤدي إلى تأكيد حصاتة القضاه ضما نالاستفلا لهم وأجاد كل تأثير قد يقع طيهممن السلطات الأخرى وكان الطالب ممن يدركون هذأ المغزى فإنه كان الأجدر بهأن بجار بالشكوى لوزيرالمدل ليتدخل في الأمر لعله بعدالقيام بفحصه بذكر أو نخشي ، دونأن فكرالطالب في ترك منصبه الذي لم يكن يضره البقاء فيه إلى أن نتهي التحقيق فيهاكان.سندا إنيه على النحو الذي رممه المشرع ومن ثم تخلص المحكمة إلى إنه ليس ثنة مايدعوالطالب أثناء وجوده بالسجن إلى أن يتخلَّى من كل هذه الضائات إلا أن يكون ذلك تحت تأثير رهبة ضاخطة على إرادته ، وقد انسمت الإجراءات التي اتخذت معه بالخروج على القا ون ، فقد قبض عليه بتاريخ ١٩٦٥/٥١ ف غير حالة تلبس دون إذن من اللجنة المشار إليها ف المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية رقيم على السنة ١٩٦٥ ، واستناد اللي احكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ مع أنه ليس ممن تنطبق عليهم أحكامه ولم تبدأ النيابة العامة تحقيقها معه إلاق١٦/٢٠/١١م٠ ، وبعد اعتقاله طوف به مابين ليميان أبو زعبل وليمان طره والسجن الحربي وسحن القاءة ، وبالرجوع إلى الاستقالة الموجهة إلى وزيرالعدل من الطالب يبين أنه أثبت فيها" بالنظر للظُّروف العائلية التي تحيط بي ألآن ، فإلى أرفع هذا الكناب لسيادتكم وأضعا استقالتي بين يديكم تاركا البت فيها حسبا ترونه " ويبدو من ثنايا هذه العبارات مقترنه بصدور الاستقاله من الطالب آشاء اعتقاله واعتقال والديه وأخوا تهأنهلم يكتبها إلا ابتغاء دفع خطر جسيم محدق به وبأسرته كما ثبت من أقوال ٠٠٠ الذي سمعت شهادته في الدعوى المفدم صورة من الحكم الصدو فيها ،أى عندماكان معتقلا معالطالب في سجن واحد ،كان رجال إدارة المباحث العمامة يسومون المعتقلين ألوانا من ضروب التعذيب والإيذاء ، وأنهم أحضروا والدة الطالب وأخوا تهوزوج أختة ، وهددوه بتعذيهم والاعتداء عليهم إذكان ما تقدم فإنه يكون قد ثبت لدى الحكة أن الاستقاله المطعون فيم الطلاصدورها من الطالب تحت تأثير الإكراء لمن كان في مثل ظروفه ، ويتعين لذلك القضاء بعدم الإعتداد بها والفاء القرار الصادر بقبوالما لوروده على غير محل

صلب الحكم باعتبارالطالب مستشارا عاملا محاكم الاستثناف من ...
 وحق الآن وباحقيتة في أن يعين مستشارا محكة استثناف القاهرة في اقدميته بين
 مستشاريها على ماكانت عليه قبل الاستقاله ، وباستحقاقه للملاوات الدورية المقورة
 قانونا يعجر نتيجة لازمة للحكم بعدم الاعتداد بالاستقالة المقدمه من الطالب والفاء
 القرار الصادر بقبول ، نما يختم على الحهة الإدارية المختصة نفاذه .

٣—الأصل فى الحرب أن يكون بقابل العمل الذى يؤديه الموظف. وإذ كان الطالب لم يؤد عملا منذ تقديم استقالته حتى الآن ، فإن طلب الفرق بين الحرب و المعاش خلال المدة المذكورة يكون على غير أساس ، اما عن التعويض المطالب به فإن ضررا ماديا و أدبيا محتمقا قد لحق الطالب نتيجة صدور القرار المطعون فيه ، وتى الحكة تقدير التعويض الحابرله، معمراهاة كافة الظروف الملابسة بميلتم ... عنالمدة التاريخ صدور ذلك القرارحتى تاريخ إستلام عمله بالمحلكة العوبية لعدم توافر المدلل على استمرار الضرر بعد التاريخ المذكور .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراني وسماع النقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بحالمداولة .

حيث إن الوقائع ـــ على مايمين من الأوراق ــتتحصل في أن المستشار ... تقدم في ١/١٠ ( ٩٧١/ مبدأ الطلب للحكم ضد وزير العدل بصفته باعتبار الاستقالة المقـــدمة منه بتاريخ ١/١٠/١١/١٩ وقرار وزير العدل رقم ١٣٠٦ الصادر في ١٩٦٥/١٠/١٣ بقبولها معدومين،مع مايترتب على ذلك من آثار أهمها اعتباره مستشارا عاملا بمجاكم الاستثناف من ١٩٦٥/١٠/١٣ حتى الآن بدون انقطاع ، وباحقيته فى أن يعين مستشارا بمحكمة استثناف القاهرة فى أقدميته بين مستشاريها على ما كانت طيه قبل قبول الاستقالة ، وباستحقاقه للملاوات الدورية المقررة له قانونا والتي حل موهدها بعد ١٩٦٠/١٠/١٥ ، مع إلزام وزارة العدل بأن تدفع له الفوق بن المعاش والمرتب مضافا إليه العلاوآت والبدلات . وقال بيانا لطلبه إنه عندما كانمستشارا بحكمة استئناف المنصورة اقتحرداره فرثيلة وإمامهم بعض رجال إدارة المباحث العامة دون سند منالقا نون، و بعد أن أحروا تفتيش مسكنه الذي لم يسفر إلا عن براءته من كل شهة، إقتادوه عنوة إلى تلك الإدارة وفيها لتى على مدى يؤمن أهوالا من صنوف المهانة والتعذيب ، ثم نقل إلى ليمان أبي زعبل حيث وقم عليه من البطش مالايقدر بشر على احتماله ، ولما أوشك على الهلاك حمل إلى ليمان طره ، وبينها هو في هـــذه الحالة من الآلام والانتقام أوفدت إليه إدارة المباحث العامة نذيرا من قبلها يهــــده بالمزيد من التعذيب والتنكيل إذا لم يكتب إلى وزير العدل كتابا لاستقالته من وظيفته ، فلم علك إلا الرضوخ اطلبهم، و إذا كانت هذه الاستقالة قد صدرت تحت تأثير الإكراء الذي يترتب عليه أندامها وانعدام قرار وزير العدل الصادر بقبولها ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته ، وبجلسة ١٢/٢٥/٥٧٥ طلب احتياطيا وفي حالة عدمالقضاء له بالفرق بن المرتب والمعاش كأثر لانعدام الاستقالة ، الحكم له بما يوازي هذا الفوق باعتباره تعويضا عن الأضرار الأدبية والمسادية التي أصابته ، وطلب الحاضرعن وزارة العدل الحكم أصايا بعدم قبول الطلب ومن باب الاحتياط رفضه ؛ وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ،وطلبت القضاء بإلغاء الاستقالة ، وفوضت الرأى المحكمة في خصوص طلب التعويض .

حيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطلب هو عدم تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب بقرار قبول الاستقالة ، وقد تحقق هــذا العلم من ١٩٧١/١٩٣٠ تاريخ الإقواج عن الطالب بعد اعتقاله ، بل ومن قبل هذا التاريخ عندما سوى معاشه ، وتحسك الطالب بقيام مانع قهرى حال بينه وبن تقديم الطلب في المبعاد إذ كان حبيسا فى المعتقل لايملك من أمر نفسه شيئا ، و بعد الإفراج عنه خشى عواقب تقديم الطلب وما قد يؤدى إليه من إدادة اعتقاله والبطش بمن بقى من ذويه معتقلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه متى قام لدى الطالب مانع قهرى يتعذر عليه معه تقدم الطلب في الميعاد الذي حدده القانون ، فإن هذا الميعاد يقف طوال مدة قيام المانه، وإذا قام المانع قبل أن يبدأ سريان الميماد ، فإنه يكون الطالب الحق في تقديم طلبه خلال مدة أخرى ــ أي ثلاثين يوما ــ من تاريخ زوال المانع ، وهي المدة التي قور الشارع لزومها لاتحاذ الإجراء . لما كان ذلك وكانت المحكمة ترى أن ظروف الطالب من قبل أن يقدم استقالته ، سواء قبل اخلاء سبيله أم بعد ذلك ، تعتبر النعا له من تقديم الطلب ، فهو في المعتقل مقيد الحرية خاضع اسلطان معتقليه ونخاف غضبهم ، وبعد الإفراج عنه لم تكن قد عاودته حالة الاطمشان إلى ما قد يترتب على تقديم طلبه من نتائج ، خاصة أن بعض أة ربه لم يكن قد أخل سبله حتى ذلك التاريخ ، وكان هذا الوضعقد استمر حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ الذي تأكد به في النَّفُوس أن الحرية الشخصية حقيقة وأن سيادة الفانون واقع وذلك بنصه في المــادة ٤١ منه على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لاتمس " ، وفي المادة ٥٧ على أن و كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للواطنين يعد حريمة " ، وفي المــادة ٢٠ على أن "تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحرية "، وكانتهذه الضانات التي أوردها الدستور لم تكن رامخة في الأذهان قبل صدوره ، فإن تمسك الطالب بقيام مانع لديه من تقديم الطلب يكون له ما ير ره ، و إذ رال هذا المانع في ١٩٧١/٦/١١ ، تاريخ صدور الدستور الذي تقررت به تلك الضانات بصفة نهائية واصحة ،وكان الطلب قد قدم في ١٩٧١/١٠/١ ، فإنه يكون مقدما في الميعاد ، و تتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبوله .

وحيث إن الطلب استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر إرادة الموظف اعترال الحدمة ، يجب أن يصدر عن رضاء صحيح بحيث يفسده صدور الاستقالة تحمت تأثير الاكراه بأن يقدم الموظف استقاله تحت سلطان رهبة بعثتها الإدارة في نفسه دون حق ، وبراعي في تقدر الاكراء جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من ثأنه أن يؤثر في جسامة الاكراه . و إذ يبن للحكة من أوواق الدعوى والظروف والملانسات التي صــــدرت فيها الاستقالة من الطالب، أنه لم ينقدم بها عن إرادة سليمةورضاء طليق من الاكراه، فند حرو الطالب الاستقالة بتاريخ ١٠/١٠/١٠ أبان -بسه يسجن طوه ، وهو المستشار الذي يعلم الضمانات التي نصت عليها المسادة ١٠٦من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩ من أنه في غير حالات التلبس لا يجوز القبص على القاضي وحبسه احتياطيا إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في المسادة ١٠٤ وفي حالات التلبس بجب على النائب العام عند القبض على القاضي وحبسه أن يرفع الأمم. إلى اللجنة المذ كورة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية وللمنة أن تقرر آما استمرار الحبس أو الافراج بكفالة أو بغير كفالة ، وللقاضي أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر علما ، وتحدد اللجنة مدة ألحبس في القرار آني يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعى الإجراءات السالفة اذكر كلما رؤى استمرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاءالمدة التي.قررتها اللجثة، وفيما عدا ما ذكر لايجوز إتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق معالقاضي أورفع الدُّعوى الحنائبة عليه في جناية أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكُّورة ويناء على طلب النائب العام ، ويجرى حبس القضاة وتنفيذ العقو بات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة عن الأماكن الخصصة لحبس السجناء الآخرين. ولماكان هذا النص يؤدي إلى تأكيد حصانة القضاة ضيانا لاستقلالهم و إبعاد كل تأثير قد يةم عليهم من السلطات الأخرى ، وكان الطالب ممن يدرُّلُون هذا المذرى ، ﴿إِنَّهُ كَانَ الْأَجِدْرِيَّهِ أَنْ يَجَارُ بِالشَّكَوِى لُوزِيرِ العَدَلُ لِيَنْدَخُلُ فِي الْأَمْرِ لَعْلَهُ يَعْد القيام بفحصه بذكر أو نخش ، دون أن يفكر الطالب في ترك منصبه الذي لم يكن بضيره البقاء فيه إلى أن ينتهي التحقيق فيا كان مسندا إليه على التحو الذي رسمه المشرع ، ومن ثم نخلس المحكمة إلى أنه ليُّس ثمت ما مدعو الطالب أثناء وجوده بالسَّجن إلى أن يَحْلَى عن كل هذه الضانات إلا أن يكون ذلك ُعت تأثير رهبة ضاغطة على إرادته ، وألم اتسمت الإجراءات التي اتخذت معه بالخروج

على القانون ، فقد قبض عليه بتاريخ ١٩٦٥/٥١٩ في غير حالة تابس دون إذن من الجُمَّة المشار إليها ، استنادا إلى أحكما القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ معأمه ليس ممن تنطبق طبهم أحكامه ، ولم تبدأ الذابة العامة تُحقيقها معدالاني ١٩٦٥/١٩٣٠ وبعد اعتقال طوف مه ما بين لتمان أبو زعبل ولتمان طرة والسجن الحربي وسجن القلعة ، وبالرجوع إلى الاستقالة الموجهة إلى وزير العدل من الطالب يبين أنه أثبت فيها " بالنظر للظروف العائلية التي تحيط بي الآن فإني أرفع هذا الكتاب لسيادتكم واضعا استقالتي بن يديكم تاركا البت فيها حسبا تروَّنه " ، وسدو من ثنايا هذه العبارات مقترنة بصدورالاستقالة عن الطالب أثناء اعتقاله واعتقال والديه وأخوته ، أنه لم يكتبها إلا ابنماء دفع خطر جسيم محدق به و باسرته ــــ كما ثبت من أقوال السيد ... ... ... الذي سمعت شهادته في الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الفاهرة المقدم صورة من الحكم الصادر فيها ـــ أن عندما كان معتقلا مع الطالب في سجن واحد ، كان رجال إدارة المباحث العامة يسومون المعتقلين آلوانا مختلفة من ضروب التعذيبوالإيذا. ، وأنهم، أحضروا والدة الطالب وأخوته وزوج اخته وهددوه بتعذيهم والإعتداء عليهم إذ كان ما تقدم فانه يكون قد ثبت لدى المحكمة أن الاستقالة المطعون فها باطلة لصدورها من الطالب تحت تأثير الإكراء لمن كان في مثل ظروفه ، ويتعين لذاك القضاء بمدم الاعتداد بها والغاء القرار الصادر بقبولها لوروده على غير عمل .

وحرث إنه عن طلب الحكم باعتبار الطالب مستشارا عاملا محاكم الإستشاف من ١٩٣٧/ ١٩٩٢ وحتى الآن ، و بأحقيته في أن يعين مستشارا بمحكمة استثناف الفاهرة في أقدم ته وين مستشاريها على ماكانت عليه قبل الاستقالة ، و باستحقاقه للملاوات الدور بة المقررة فانونا ، فإنه نتيجة لازما للحكم بعدم الاعتداد بالاستقالة المقدمة من الطالب و إلغاء القرار الصادر بقبولها ، مما يتمتم معه على المهة الإدارية انختصة إنفاذه .

وحيث أنه كما كان الأصل في المرتب أن يكون مقابل العمل الذي يؤديه الوظف ،وكان الط لب لم يؤد عملا منذ تقديم استقالته حتى الآن ، فإن طلبه الفرق بين الرتب والمعاش خلال المدة المذكورة ، يكون على غير أساس أماعن التعويض المطالب بدفان ضررا ماديا وأدبيا محقةا قد لحق الطالب ننيجةصدور القرار المطعون فيه وترى المحكمة تقدير التحويض الحابر له ، مع صراءاة كافة الظروف الملاسة ، بمبلغ . . . ، ع جنيه عن المدة التالية لناريخ صدور ذلك القرار حتى تاريخ استلام عمله بالمملكة العربية السعودية لعدم توافر الدليل على استمرار الضرر بعد التاريخ المذكور .

#### لذلك

حكمت المحكمة بعدم الاعتداد بالاستقالة المقدمة من الطالب و إناء قرار وزير المدل الصادر بقبولها وإعتبارة كان لم يكن مع ما يترب على ذلك من آثار ، وأثرت المددي عليه بصفته بأن يدفع للطالب مبلغ . . . ٤ جنيه (أربعة آلاف جنيه) على سبيل الدمو يض ووفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

# عِلْسَةً ٥ مِن فَبْرَابِرِسِنَةً ١٩٧٦

بر ثامةالسيد المستشار نائب رئيس المحكة الدكتور حافظ هو يدى وعضو يةالسادةالمستشار ين: أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني عبدالعالى السيدة عبان الزيق .

( 7 )

الطلب رقم ٢ ٥ لسنة ١ ٤ ق " رجال القضاء ":

(١) إجراءات ( المصلحة في الطاب " . عزل . دعوى .

إمادة الطالب إلى عمله -- بعد عزله من ولاية الفضاء -- مع تسوية حالته بافتراض عدم ترك الفدمة - أثر ذلك - إنعدام مصلحته فى طلب إلغاء فراد العزل .

(٢) عزل، تعويض .

إهادة الطالب --- بعد عزله من ولاية النضاء --- إلى عمله ، اعتبار ذلك تعويضا مناسبا هما أصابه من ضرر أدبي، علم تقديم الدليل على ما أصابه من ضررمادى ، أثره ، وقتن طلب التعوييش هن ذلك للغيرر .

١ — إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد أعيد تعيينه في ١٩٧١/١١/١١ عملا بأحكام القرار بالقانون رقم ٨ السنة ١٩٧١ الذي احتسب المدةمن تاريخ الطباق القرار بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ حتى تاريخ الإعادة مدة خدمة في الميثات القضائية ، كما احتسبها في تحديد المرتب والأقدمية واستحقاق العلاوة والمماش باقتراض عدم تركه الحدمة ، فإنه لا تكون للطالب مصلحة في طلب إلغاء القرارات الصادرة تنفيذا للقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه في تضمئته من عزله من ولاية القضاء خصوصا وأنه اعتزل الحدمة محتارا بتقديم استقالته من وظيفته بعد إعادة التعين .

لا يق أعادة الطالب — بعد عزله من ولاية القضاء ، وجب القوار رقم ٨٣ أسنة ١٩٣٩ إلى وظيفته — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — التعويض المناسب عن الضرر الأدبى أما عن طلب التعويض عن الضرر المادى فإن الطالب لم يقدم دليلا عليه ، ويتعين لذلك روضه .

#### 15×1

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير لإالذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل إفى انه تاريح ۱۹۷۱/۱۲/۲۳ طمزالاستاذ .. فالقرار الجمهورىرقم ۱۹۰۳ لسنة ۱۹۹۹ وقوار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ طالبا إلغاءهما فيما تضمناه من عزل من ولاية القضاءبغير الطرُّ بق النَّاديق وكل ما ترُّ ب عليهما من آثار والحكم له عبلتم ثلاثين ألفا من الحنيات تعويضا له عما ألحقه به هذان القراران امن أضرأو مادية وادبية . وقال شرحاً قمطلبه أنه ساريخ ٣١/ ٨ /١٩٦٩ [صدر]الفرار ﴿القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات الفضائية ثم صدر القرار الجهوري رقمُ ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ، ولمساء ثبت للحكومة أن قرارات العزل بنيت على تقار ير مشكوك في أبمصادرها وغير جادة وغير صحيحة في مضمونها نتيجة للعجالة الى صاحبت إعادة التشكيل ، أصدرت الغرار بالمقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بـإعادة تعيين بعض المعز ولين في مناصبهم مع حفظ حقوقهم في الترقيات والعلاوات وكان الطالب من بين من أحدوا في ١٩٧١/١٢/١٥ . وإذ أقرت الحكومة عملتها بعزله دون سبب أو مبرر من الواقع أو القانون فقد أنهى إلى طلب الحكم له بطلباته السابقة فضلاعن طاب الحكم برالغاء الغرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه . وطلبت الحكومة رفض الطلب تأسيسا على تقديم الطالب لاستقالته بتاريخ ١٩٧١/١٢/١ وصدور القرار الوزارى رفم ١٤٦٣ لسنة ١٩٧١ بقبولها . وقدمت النباية العامة مذكرة رأبها وطلبت راض الطلب .

وحيث إنه كما كان النابت من الأوراق أن الطالب قد اعيد تعيينه في ١٩٧١/١٢/١٥ عملاً بأحكام القرار بالفانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ الذي احتسب المدة من تاريخ إنطباق القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حتى تاريخ الإمادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ، كما احتسبها في تحديدالمرتب والأقدمية واستحقاق العلاوة والمعاش بافتراض عدم تركه الخدمة ومن ثم فليس للطالب مصلحة في طلب إلغاء القرارات المشار إليها فيا تضمنه من عزله منولاية القضاء خصوصا وأنه اعترل الخدمة مختارا بتقديم إستقالتمن وظيفته بعد إعادية التميين .

وحيث إنه عن طلب التعويض عن الضرر الأدبى فإن في إعادة الطالب إلى وظيفته — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة — التعويض المناسب عنه ، أما عن طلب التعويض عن الغمر والمادى إن الهاالب لم يقدم دا يلا عايد و يتمين لذلك رفضه .

### جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية المسادة المستشارين : أحمد مغاء الدين ؟ عزمالدين الحسيني، هبدالعال السيد، محمدى الحولي.

(v)

الطلب رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق" رجال القضاء " :

إفامة " مرتب الإقامة " . مرتبات .

استمرار استحقاق مرتب الإنماة المقرر العاطيق العائدين من قطاع غزة . البمناطه . . فديهم أوإمارتهم للعمل بالمدافظات الأشرى . القرار الجمهورى ٣٤ السنة ١٩٦٩ . مودة الطالب إلى مقر عمه الأصلى بعد انتها، مدة إمارته العمل بقطاع غزة . أكر ذلك . وقف صرف مرتب الإقامة .

مؤدى نصر الحدد ترالتانية والسادسة من القرار الجمهوري رقم ١٩٣٤ سنة ١٩٣٩ أن المناط في استرار استحقاق مرتب الإقامة المقرر للعاملين العائدين من قطاع عزة هو قد م أو إعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى ، وأن المشرع جعل هذا المناط شرطا علق على تحققه ثروت الأحقية في استمرار الصرف و إذ كان الثابت أن مدة إعارة الطالب للعمل بقطاع عزة قد انتهت في ١٩٦٧/٩/٣ وأنه بعد هذا التار يخم يكن منتدا أو معارا للعمل في جهة أخرى و إنما عاد إلى مقر عمله الأصل فإن ما يعالبه من أحقيته الرتب المذكور بعد إنقضاء مدة الإعارة على غير أسلس ، و يتعن رفضه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطلب استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيثإنااوقائع ــعلى ما يبين من الأوراق ــ تتحصل في أن المستشار ... ــ تقدم بهذا الطلب للحكم باستمرار إستحقاقه لمرتب الإقامة الصادر بدالقرار الجمهوزى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لحين إلغاء القرار المذكور أو نقله الى وظيفة أخرى مع الزأم وزير المدل بأن يدفع له هذا المرتب اعتبارا من ١٩٦٧/٩/١١ وقال بيآنا لطلبة أنه أعير للعمل قاضيًا بالمحكمة للعليا في قطاع غزة لمدة تنتهي في.٣/٩/٧٠ وحدث أثناء وجوده بذلك القطاع أن وقع العدوان الإسرائيلي ف ٥/٦/٧/٥ وقامت السلطات المعادية بأمره مع غيره من العاملين بالقطاع حي أعادهم الصليب الأحمر الى أرض الوطن في ١١/٩/٧٦/١١ ، و بتار يخ ٢٣/٦/٦٩ ١٩صدر القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقضي في المسادة السادسة منه باستمرار صرف مرب الإفامة المقرر صرفه للعاملين العائدين من قطاع غزة طوال مدة ندبهم أو إعارتهم للممل بالمحافظات الآخرى ؛ ونظراً لأن الطالب كان يتقاضي بدل إقامة أثناء عمله بقطاع غزة فقد تقدم بطلب إلى وزارة العدل لاستمرار صرف هذا البدل ، إلا أنها أجابت بقصر استحقاقه لدعلي المدة من تاريخ ١٩٦٧/٩/١١ إلى ٣٠/٦/٣٠ التاريخ المحدد لانتهاء الإعارة درن المدة اللاحقة لدلك ، وإذا كان هذا النظر يخالف أحكام المسادتين الثانية والسادسة من انقرار المشار إليه فقدة م الطلب الحكم له بطلباته - وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب، وقدمت النيامة العامة مذكرة برأيها ؛ وطلبت رفضه كذلك .

وحيث إن النص في المحادة الثانية من القرر الجمنوري وقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أن "يستمر صرف مرتب الإقامة والراتب الإضافي المقرر صرفهما للعاملين عمافظات سينا، والسويس والاسماعيلية و بور سعيد ومرتب الإقامة المقرر صرفه العاملين بقطاع غزة ودلك بالنسبة إلى العاملين العائدين من قطاع غزة وسينا، والمهجرين من منطقة القنال نتيجة للعدوان، طوال مدة نديهم أو إعارتهم للعمل عمافظات أخرى، "وفي المحادة السادسة منها على أن "يوقف صرف مرب الإقامة المنصوص عليه في المسادة السادسة منها على أن "يوقف صرف مرب الإقامة المنصوص عليه في المسادة السادسة منها على أن "يوقف صرف مرب الإقامة المنصوص عليه في المسادة السادسة منها على التاريخ نقل الموظف إلى جهة

أخرى "يدل على أن المناطق استمراً واستحقاق مرتب الإقامة المقرر للعامل العائدين من قطاع غزة ، هو ندبهم أو إعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى، وأن المشرع جمل هذا المناط شرطا علق على تحققه شبوت الاحقية في استمرار الصرف إذ كان ذلك وكان الناب أن مدة إعارة الطالب للعمل يقطاع غزة قد انهت في ١٩٦٧/٩/٣١ ، وأنه بعد هذا الناريخ لم يكن منتدبا أو معارا للعمل في جهة أخرى ، وإنما عاد إلى مقر عمله الأصلى ، فإنما يطلبه من أحقية لمرتب المذكور بعد المناه على أغرى، ويتمين رفضه .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٦

بر ياسة السيد المستشار نائب رئيس إنحكة الكنور حافظ هويدى وعضو **تلفحادة المستش**ارين أحد صفاء الدين ، عز الدين الحسيى ، عبد العال السيد ، عبان الزيبي

 $(\Lambda)$ 

الطاب رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " :

أقدمية . خاماة

تعيين المحامى فى وظيفة رئيس فئة ﴿ أَ ﴾ بالحاكم الابتدائية • شرطه . تحديد أندميةالمحامين عند تعييم فى رظائت القضاء كيفيته • م ١ ه من ذات القانون .

النص في المسلمة ٤١ ثالثا فقرة (ج) من فانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على ه أنه يشترط لتدبين الم أمي في وظيفة رئيس نئة (١) بالحاكم الابتدائية أن يكون قد اشتغل أمام ها كالاستئناف خمس عشرة سنة متوالية ٢٠٠٠ وفي الفقرة الأخيرة من المسادة ١٥ منه على محديدأةدمية الحامين عند تعييمهم فى وظائف للقضاء اعتبارا من تاريخ استفائبه لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها عمل ألا يترتب على ذلك أن مستقوا زولائه في القضاء أو اليامة العامة" يدل على أن المشرع قصد أن يجعل المساواه في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائى أساسا عادلا لزمالة حنه تستند إلى صلاحية الحامي للتعيين فى وظائف للقضاء ، وصيرورته بهذا التعيين زميلا متكافئا لمن سبقه فى التعيين بداخل الكادر القضائر في تاريخ صلاحيته هو التعيين في وظيفة رئيس فئة (١) بالمحاكم الابتدائية بمرور خمس عشرة منة متوالية ملى اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستثناف فتحدد أقدميته من ذلك التاريخ بشمرط ألا يسبق زملاءه ممن صنوا قبله . وإذكان الطالب قد استوفى شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة رئيس فئة (١) بالحاكم الابتدائية في .... وكان يبين من كَدَّف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن زملاءه الذين استونوا هذة الثعروط في نفس التاريخ وعبنوا فى القضاء قبله كان آخرهم الأستاذ . . . . فإنه يتمين تعديل أقدمية الطالب بوضعه في الأقدمية بعد هذا الزميل مباشرة.

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقويرالذى تلاهالسيد المستشار المقرر و المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوف أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائي - على ما يبين من الأوراق - تحصل في أن الطالب تقدم في المرام المحافظة المحكة بعريضة فيلت برقم ع ١٠ سنة ع ١٤ ق ٢٠ المالقضاء ع ملك ١٩٧٤/١/١١ الى قام كتاب هذه المحكة بعريضة فيلت برقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ في المصنف المحتودي وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٧٤ في تضمنه من تحديد أقدميته بعد السيد ... .. ووتعد بلهذه الاقدمية بوضعه مباشرة بعد السيد ... .. وقبل السيد ... .. وقبل السيد ... .. وقبل السيد السيد المحتود وقبل السيد على ذلك من ١ ثار وقال شرحا لطلبه أنه تخرج في المتحدول الحامين في نوفير من ذات السنة و بحدول المحامين في نوفير من ذات السنة و بحدول المحامين معدر القرار المطعون فيه متضمنا تعيينه ويسا للمحكة من الفئة (أ) على أن يكون تألي في الأقدمية للسيد ... .. و إذ تحققت صلاحيته للتعين في هذه الوظيفة في تألي في الأقدمية للسيد ... .. و إذ تحققت صلاحيته للتعين في هذه الوظيفة في وصددت أقدميته بالقرار المطعون فيه بعد من عينوا فيها من زملائه من المحامين وسددت أقدميته بالقرار المطعون فيه بعد من عينوا فيها من زملائه من المحامين بطلباته ، لم تقدم وزارة العدل دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطاب .

وحيث إن النصوق المسدّدة) (ثالثاً — نقرة ج) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنسسة ١٩٧٢ على أنه يشترط انتميين المحلمي في وظبفة رئيس فئة (أ) بالمحاكة الابتدائية ، أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستثناف خمس عشرة سنة متوالية وفي الفقرة الاخيرة من المسادة ١ دمنه على تحديداً فلمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء اعتباراً من تاريخ استيقائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فها على ألا يترب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة - يدل على أن المشرع قد قصد أن بجعل المساواة في الأقدمية مع من هم داخل المكادر القضائي أساسا عادلا لزالة حقه - قستند الحصلاحية المحلى التدين في وظائف القضاء وصبر ورته بهذا التعيين زميلا متكافئاً لمن سبقة في المعين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته دو المتدين في وظيفة رئيس فئة (أ) المحاكم الابتدائية عرور حس التاريخ دمرط الا يسبق زملائه ممن عينواقبله ولماكاد الطالب قداستوفي شروط الصلاحية المتدين في وظيفة رئيس فئة (أ) بالحركم الابتدائية في م فبراير سنقة 1913 الصلاحية المتدين في وظيفة رئيس فئة (أ) بالحركم الابتدائية في م فبراير سنقة 1913 المدالش وطافي فنس التاريخ وعينوا في القضاء قبله كان آخرهم الأستاذ ... .. ومن هذه الشريل مباشرة م

# جلسة ١٩٧٩ من فبراير سنة ١٩٧٦

بریاسة السید المستشار نائب رئیس انحکمة الدکنور حافظ هریدی وعضو یه السادة الممتشار بن : أحمد صفاءالدین ، عز الدین الحدیثی ، عبدالعال السید ، محمدی الحولی .

# ( • )

الطلبات أرقام ١٧ لسنة ٤٠ ٤ لسنة ٤١ ١١٠ اسنة ٤٢ ق "رحال القضاء":

#### أقدمية .

طمن العالب فى الفرارة السادر بتحديد أقدميته ، رفض دنما الطمن، أثره ، عدم بنواز عودة الطالب الطالبة بتعديل أقدميته بالطمن فى الفرارات الجمهورية اللاحقة الصادرة بترقيات رجال القضاء والنبابة العامة ،

متى كان النابت من أوراق الطلب أن الغالب سبق أن طعن فى قرار وزير العدل الصادر بتحديد أقدميته فى وظيفة وكيل نيابة للحكم بتعديل هذه الاقدمية تأسيسا على أن الغرار المذكور قد حدد أقدميته على نحو يحالف أحكام قانون السلط القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ ، وقد حكم برفض هـ خدا الطلب ، وكان هدف الطالب من الطعن فى القرارات الجمهورية اللاحقة الصادرة بترقيات رجال القضاء والنيابة العامة هو المحافظة على أحقيته لطلباته الواردة بطلبه السابق الذى قضى برفضه ، فاستقرت أقدميته نمائيا بمقضى القرار الوزارى موضوع ذلك الطلب ، فأنه لايقبل من الطالب أن يعود العطالبة بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات السابق .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه البسيد المستدار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث أن الطلب أستوف أوضاعة الشكلية .

حيث أن الوقائع - على ماسين من الأوراق - تخصل في أن الطالب تقدم في ١٩٧٠/٩/٩ بطلب إلى هذه المحكة قيد برقم ١٧ سنة ١٩٥٠ ورجال القضاء" يطمن فيه على القرار الحموري الصادر في ١٩٧٠/٩/٩ بقوات رجال القضاء والنيابة العامة لمساسة محقوقه التي سبق أن أقام صها الطاب رقم ٧ سنة ٣٩ ق ورجال القضاء " في الماء الماء الماء منها الطلب السابق المشار إليه واحتياطيا من ١٩٧٥/٢١ وطلب هذا الطلب إلى الطلب السابق المشار إليه والمحتودي آخر في ١٩٧١/٢/٢ بقوات رجال القضاء والنيابة العامة يقد تقدم بطلب أن في ١٩٧١/٢/٢ فيد برقم ع سنة ٤١ ق " رجال القضاء " يطمن فيه ملى هسدة الذرار طالبا ضمه إلى الطلب الأصلى رقم ٧ سنة ٣٩ ق رجال القضاء " ورجال القضاء " ورجال القضاء القضاء والنيابة العامة وطمن فيه بالطلب رقم ١١ سنة ٤٤ ق "رجال القضاء" وأمرت المحكمة بضم ملم الطلب رقم ١١ سنة ٤٤ ق " رجال القضاء " وقدمت المحكمة بضم ملم الطلب رقم ١١ سنة ٤٤ ق " رجال القضاء " وقدمت المعامة مذكرة برأمها وطلبت رفض كل من الطلبات النادة قاء

وحيث إنه متى كان الباست من أوراق الطلب رقم ٧ سنة ٣٩ ق و رال القضاء "أن الطالب سبق أن طعن في قرار وزير العدل رقم ٢١٠ الصادر في القضاء "كان الطالب سبق أن طعن في قرار وزير العدل رقم ٢١٠ الصادر في ١٩٦٩/٢/٤٤ تتعديد أقدميته في وظينة وكيل نيابة للحكم ستعديل هذه الأقدمية المنادكور قد حدد أقدميته على نجو يخالف أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ سنة ١٩٦٥ وقد حكم ونض هذا العاب فدا ١٩٧٧/٤ وكان هدف الطالب من الطعن في القرارات المجهورية اللاحقة الصادرة بترقيات رجال القضاء والنيابة المامة سالفة الذكر هو المحافظة على أحقيته لطلباته الواردة بالطلب رقم ٧ سنة ١٩٣٩ ورجان القضاء " الذي قضى بوضه فاستقرت أقدميته بمائيا عقتض القرار الوزاري موضوع ذلك الطالب فإنه لايقبل من الطالب أن يعود المطالبة بتعديل أقدميته بالمعامن في القرارات التالية ، ولما تقدم سبين رفض الطالب .

## جلسة ۱۹۷۹ من فبرایر سنة ۱۹۷۲

برياسة السيد المستشار أحمد صفاء الدين ، وعضو ية السادة المستشارين عز آدين الحسيني، عبدالعال السيد ، عثمان الزيني ، مجدى الحولى .

 $(\cdot \cdot)$ 

الطلب رقم ٢٤ لسة ٤٢ ق "رجال قضاء " :

(١) تأديب ٠

أحكام مجالس التأديب • نهائية • عدم قبول الطعن فيها أمام محكمة النتمض . قواو رئيس الجمهورية أو وزيرالعدل بتنفلية هذه الأحكام . الطعن فيها غير مقبول . علة ذلك .

مفاد ا تضمنه القانوزرقم على السناه ١٩٩٥ في شأن السلطة القضائية من أحكام وإجراءات خاصة مجما آمة القضاة وتأديبهم نصرعايها في المواد من ١٠٨ الحـ١١٩ منه ، وما نصت عليه المحادة ، ١٩٩ من القانون المشار إليه والواردة في القصلة من الباب النافي الحاص بالتظلمات والطمن في القرارات الحاصة بشئون القضاة ،عدم قبول الطعن في أحكام مجملس التأديب المنصوص عليها في المحادق ١٠٨٠ من القانون المشار إليه أمام الدائرة المدنية والتجارية بحكمة النقض لنهائيتها ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المحادة ١٠/١٦ من أن تنفيذ هذه الأحكام يمكون بقرار مم وزير العدل فيا يتعلق بعقو بة العزل وبقرار من وزير العدل فيا يتعلق بعقو بة العرص قاصر على تنفيذ المقو بة .

#### الحكمة

بعد الاطلاع هلى الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الوقائع – هلى ما يبين من الأوراق – تتحصل في أن الطالب قدم إلى هذه المحكة طلبا قيد برقم علاسنة ع ق " وجال القضاء " للقضاء بالغاء الحكم الصادر من مجلس التأديب بتوجيه اللوم إليه وقرار وزير العدل الصادر تنفيذا له إستنادا إلى أنه قدم لمجلس التأديب في الجراءات الدعوى فحجزت الدعوى وطلب من المحلس التقرير بالأوجه للسير في اجراءات الدعوى فحجزت الدعوى المحكم وفي ٧ / / ١٩٧٦ أخطره التفتيش القضائي بوزارة العسدل بايداع ملفه السيري . حكم مجلس انتاديب الصادر بتوجيه اللوم إليه ، ونفارا لبطلان مفئه السيري . حكم مجلس انتاديب الصادر بتوجيه اللوم إليه ، ونفارا لبطلان واتى من مقتضاها أن تتم محاكمة القاضي على مرسلتين تنتهي الأولى منهما بالتقرير بقيام وجه للسير حتى إجراءات المحاكمة وهو ما لم يتبع في شأن عما كمته إلى مرحلة واحدة انتهت بصدور الحكم بتوجيه اللوم إليه – طلبت وزارة على مرحلة واحدة انتهت بصدور الحكم بتوجيه اللوم إليه – طلبت وزارة المدل الحكم بعدم قبول الطلب لأن حكم التأديب غير قابل للطمن فيه ، المدل الحكم بعدم قبول الطلب لأن حكم التأديب غير قابل للطمن فيه ، وقعدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ودفعت بعدم جواز الطعن واحتياطيا بعدم قبوله لهدمة بقير الطريق القانوني .

وحيث إن الثابت من الأوراق أنه بناريخ ١٩٧١/٦/١٥ أرسل وزير العلل إلى النائب العام أوراق الشكوى وقم ٣ سنة ٧١ ق لاتحساذ اللازم نحو إقامة الدعوى التأديبية ضد الطالب وبعد أن قور النائب العام باقامة الدعوى التأديبية تحددت جلسة أمام المحلس المنصوص عليه في المادة ١٠٠٨ من القانون وقم ٣٤ سنة ١٩٧٥ في شأن السلطة الفضائية السير في إجراءات محاكته ، وبتاريخ ١٩٧١/١٧/١ حكم المحلس بتوجيه اللوم إلى الطالب وتنفيذا لهذا الحكم صدر القرار الوزارى المطون فيه وبايداع صورة منه ملفه السرى وأخطر

وحيث إن مفساد ما تضمنه القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية من أحكام وإجراءات خاصة محاكة القضاة وتأديبهم نص عليها في المواد من ١٠٥٨ لمن القانون المشار إليه والواردة في الفصل السابع من الباب الناني الحاص بالتظامات والطعن

فالقرارات الحاصة شئون أقضاة ، عدم قبول الطعن في أحكام مجلس التأديب المنصوص عليها في الحدة ١٠٨ من القائرن المشار إليه أمام الدائرة المدنية والتبارية محكة النقض الهائيتها ولايقدح في ذلك ما قصت عليه الحيادة ١٩١٩/ من أن تنفيذ هذه الاحكام يكون بقرار جمهوري قيايتملق بعقو به العزل ويقرار من وزير العدل في هذا الحصوص قاصر على تنفيذ العقوبة . لما كان ما تقدم فانه يتمن القضاء بعدم فبول الطلب .

# جلسة ۱۹۷۹ من فبراير سنة ۱۹۷۹

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وهضوية السادة المستشارين : أحمدمغامالدين، عزالمين الحسيني، عبدالمال السيد ، كبدى الحول

( ) )

الطلب رقم ٦٩ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء" :

(١) ترقية .

المتعلق الطالب تحطيه في الترقية وتتألمه لدى اللجنة الهندسة ورفش هذا النظار بعد تقديم دفاعه . النمي على الترار المطعون قيه عدم إعطاره بالتخطي قبل عراس مشروع الحركة الدندائية على اللجنة المذكررة يمادتين يوما على الأفل م ٧٩ ق ٢٤ لسنة ١٩٧٣ . الامحال له

- ( ٣ ٠ ٣ ) ترقية ﴿ التخطِّ فِي الترقية ﴾ . أهلية . قرار إداري .
- (٣) أساس الرئمية إلى درجة مستشار . الانتمية مع الأهاية . بلهية الإدارة أن تفخلي من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسباب ما بدل على انتفاص في أهليته . تمتيشي الطالب في الثرقية في حركة أو أكثر بينا، على أسباب مهررة ثم ترفية في حركة لاحقة . لاخطأ
- (٣) وجوب إخطار رجال اللفضاء والنياء العامة مخطيع في الترقية قبل عرض مشروع الحركة الغضائية على الجمة المختصف مقا ذلك . إلغاء النواز المطون فيه فيا تضمنه من تخطى الطالب في الترفية لدرجة مستشار . لاعمل معه للحكم بأحقيته في الترقية للدرجة المذكورة وتعديل أقدميته لأن ذلك هر لازم الحكم بالإنداء.
- ا إنه و إن كانت الفقرة النائية من المادة ٧٩ من قانون السلطة الفضائية وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن " يقوم وزير العدل- قبل عرض مشروع الحوكة الفضائية على اللمنة ١٩٧٩ بشأن الحياسة من الفانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات الفضائية بتلاثين يوما على الأقل بإخطار رجال الفضاء والنيابة الذين حل دورهم ولم تشعلهما لحركة القضائية

بسبب غير متصل بتقار بِ المحقاية " إلا أنه لما كان النابت من الأوراق أن الطالب أخطر في ١٩٧٤/٨/٢٤ بالتجعلى نتظلم لدى اللجنة المختصة وحضر أمامها بنار نح ١٩٧٤/٨/٢٥ وقدم مذكرة بدفاعه تناول فيها وقائع الشكويين المقدمتين ضده، وقورت اللجنة رفض تظامه ووانق المحلس الأعلى للهيئات النقضائية على هذا القرار في ١٩٧٤/٨/٣١ وكان يبين من ذلك أن عدم مراعاة المدة المحددة في القانون لم يترتب عليه الإخلال بحق دفاع الطالب أمام اللجنة ، فإنه لا يعيب القرار وقم ١٩٣٧/ لسنة ١٩٧٤ المطنون فيه عدم مراعاة الميماد المنصوص عليه بالفقرة المذكرة لإخطار الطالب التخطى في الترقية .

٣ - أذ قضى المشرع في المادتين ٧٩ ن ٢٨ من قا ون السلطة الفضائية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بأن يقوم وزير العمل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على المجتمعة بإخطار رجال الفضاء والنيابة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة لسبب غير متسل بتقارير الكفاية وأجاز لحرَّلاء التظلم أدم المجنة المذكورة ، و بعرض قوارات هذه اللجنة على المجلس الأعلى للهيئات الفضائية

عندنظر مشروع الحركة القضائية فإنه قدقصد بذلك أن يوفر القاضى الضافات التي تكفل تقدير أهليته للترقى تقديرا مبرأ من الديوب وذلك بساع أقواله واعتراضاته قبل تخطيه في الترقية وإذ لم تراع وزارة العدل هذه الضانات ، وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، ويتمين لذلك إلغاء الغرار رقم ١٩٨١ السنة ١٩٧٤ المطعون فيه فيا تضمنته من تخطى الطالب في الترقية لدرجة مستشار عما يرتب على ذلك من آنار ، ولامحل للحكم بأحقية الطالب في للترقية للدرجة المذكورة، وتعديل أقدميته ، لأن ذلك نتيجة لازمة للحكم بالغاء هذا القرار .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاة السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ماتبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ الإسافة القضاء" للمكرا الماء القضاء المحكرا الفاء القرار الجهوري رقم ١٩٧٤/٩/١٨ فيا تضمنه من المحكرا الفاء القرار الجهوري رقم ١٩٧٤ الصادر في ١٩٧٤/٩/١ فيا تضمنه من تخطية إلى درجة مستشار وباحقيته في الترقية لمذه الدرجة على أن تكون أقدميته النابة المستشار ... مع مايترتب على ذلك من آثار . وقال بيانالطلبه أن وزارة العمل أخطرته في ١٩٧٤/٨/٢٤ بخطيه في الترقية لدرجة المستشار بالحركة القضائية بتقاضية بدل أبان عمله رئيسا لنيابة قناء والاحرى مقدمة ضده من ... وزوجته على الشكويين وطلب الخية الحاسية ، ولما مثل أمامها في ١٩٧٤/٨/٢٠ تسك بأنه لم يطلع على الشكويين وطلب وأحدرت قراره المرفقة ثم صدر القرار الحموري المطعون المجمع لمذا الطلب وأحدرت قراره المجمعة ثم صدر القرار الحموري المطعون المجمع المخاوري المطعون ومغدا ترقيته إلى درجة المستشار ، وقدجاء هذا القرار عالفا للقانون ومشويا فيه مغفلا ترقيته إلى درجة المستشار ، وقدجاء هذا القرار عالفا للقانون ومشويا

نسوء استعمال الساطة ، ذلك أن الوزارة لم تخطره بالتخطى قبل ثلاثين يوما من تاريخ عرض مشروع الحركة القضائية على الحاس الأعلى للهيئات القضائية خالف بذلك نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ . وأنه سبق أن وقع عليه جزاء من واقعة صرف بدل السفر بأنَّ نقل في الحركة القضائية التي أحربت في يناير سنة ١٩٧٧ من محكمة القاهرة الابتدائية إلى محكمة طنطا الاستدائية خلافا للقواعدالتي روعيت في إحراء تلك الحركة مما يمتنع معه توقيع جزاء آخر طيه من ذات الفعل يتركة ف الترقية . وأنه لايجوز الاعتاد فَ تحطيه على الشكوى المتعلقة ببدل السفر لأنها أودعت مافه على خلاف أحكام لأتحسني التفتيش القضائي أحاكه والنيانة العبامة في مايو سنة ١٩٦٩ بمعرفة المحامي العسام بأسيوط ، ثم أرسلت وقت إعداد الحركة القضائية في أغسطس سنة ١٩٧٤ إلى وزارة العدل ، فأشر عليها الوزير بايدامه ملفه السرى ، مع أنه وقد نقل الطالب من النيابة إلى المحاكم ، فإنه كان يتعين طبقا لأحكام اللائحتين المشار اليهما ، عرض نتيجة فحص الشكوى على لحنة من ثلاثة من المفتشين المستشارين للتصرف فيها . وأن الوقائم المنسوبة اليه في الشكويين المقدمتين ضمده لايمكن الامتناد البها في تحطيه في الترقية ذلك أن الشكوى الأولى مقدمة من مجهول محصوص تقاضيه مدل سفر عندما كان يعمل رئيسالنياية قنا ، وكان حصول على هذا البدل موافقا للقانون . والشكوى الشمانية المقدمة ضده من ... ... وزوجته ظاهرها الكيد والزيف، وتضارت أقوال الشهود فيها مما يقطع بعدم صحتها . وإذ خالف القرار المطمون فيه القانون وشابه إساءة استعال السلطة على النحو المتقدم ، فقد انتهى الطالب إلى طلب الحكمله بطلباته ـ وأضاف في مذكراته الشارحة أن وزارة العدل تبينت بعد ذلك سلامة موقفه فوقته في الحركة القضائية الصادرة فه / ٩ / ١٩٧٥ مما يدل على أنها أطرحت الأسباب التي نسبتها اليه . ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٨١ في ٢١/١٠/١٩٧٤ بترقية بعض رؤماء المحاكم ممن يلون الطالب إلى درجة مستشار ، فقد تقدم الطالب ف ١٩٧٤/١١/٣ بطلب آخر للحكم بالغاء هذا القرار فيا تضمنه من تخطية في الترقية لهذه الدرجة و بأحقيته لها عل أن تكون أقدميته بعدالمستشار ... واستند ق ذلك إلى الأسباب الواردة بالطاب الأول ، وإلى أن الوزارة لم تخطره المتخطى عندما يحتت الحركة المقضائية الصادرة سهذا القرار . وإذ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٣٠ ساريخ ١٥ / ٩/ ١٩٧٥ بترقية عدد من رؤساء المحاكم والنيابة العامة — من بينهم المطالب — إلى درجة مستشار فقد تقسدم يطلب الحاكم بتعديل أقدميته المواردة بالقرار المذكور بجعلها اليالاستشار ... على أساس أن حذا المطلب هو أثر من أثار إلغاء القرارين الذي تعطى فيها وطلبت وزارة العدل رفض الطلبات — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطلب الأول ، وإلغاء القرار الجمهوري وقر 1741 لسنة ١٩٧٤ فيا تضمنه تحطى الطالب في الترقية .

### عن الطعن الأول :

وحيث إنه وأن كانت القعرة الثانية من الحادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على الجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المحادة السادسة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحاس الأعلى الهيئات القضائية - لا ين يوما على الأقل بإخطار رجال القضاء والنيابة الذير حل دورهم ولم تشداهم المحركة القضائية بسبب غير متصلى بتقارير المكفاية ، إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطالب أخطر في ٢٤ / ١٩٧٤ مناه الماتحظي ، فنظلم لدى المجنة المنحمة ، وحضر ألمامها بتاريخ ٧٧ / ١٩٧٤ وقدم مذكرة بدفاصة تناول فيها المنحق بين المقلمتين ضده ، وقروت المجنة وفضر تظالمه ، ووافق المجلس الأعل للهيئات القضائية على هذا القرار ، وكان بيين من ذلك أن عدم مراعاة المداد المنصوص عليه بالفقرة المذكورة لا يعيب القرار المعلمون فيه عدم مراعاة المياد المنصوص عليه بالفقرة المذكورة في إخطار الطالب بالتخطى في الترقية . ولذ كان نقل القاضى من مكان في إخطار الطالب بالتخطى في الترقية . ولذ كان نقل القاضى من مكان الم المرا يعتر براء وكات الترقية إلى دوجة مستشار تم على أساس الأقدمية الى المرا يعتر براء وكات الترقية إلى دوجة مستشار تم على أساس الأقدمية الى المساس الترقية على دوجة مستشار تم على أساس الأقدمية الى المرا يعتر براء وكات الترقية إلى دوجة مستشار تم على أساس الأقدمية الى المساس القرار المعالم المساس الترقية الى دوجة مستشار تم على أساس الأقدمية المناس ال

مع الأهلية ، فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب – التي تستمدها من سائر الأوراق والنقار بر الخاصة بالقاضى سواء ما كان منها مودها ملفه السرى أم غير مودع مهذا الملف – ما بدل على انتقاص في الأهلية ، فإن لها نولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تقطى من حل دوره في الآهلية ، فإن لها ولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تقطى من حل دوره في الترقية إلى من على أبد من في الشكويين المقدمين ضد الطالب ، أن تحطيه في الرقية بالقرار المطعون فيه له ما يبر ره ، فإن ذلك القرار لا يكون غالفا للقانون ولا مشو با بسوء استمال السلطة ولا يغير من ذلك أن وزارة العدل قد رقت الطالب في الحركة التي صدرت في ١٨ ١٩ ١٩٧٥ ، من نقل أن غذا التخطيف حركة أو أكثر ما يبرره ، فإذا رأت الوزارة ترقيته بعد ذلك إلى درجة مستشار أو أكثر ما يبرره ، فإذا رأت الوزارة ترقيته بعد ذلك إلى درجة مستشار في الحركة الصادرة في ١٨ ٩ ١٩٧٥ ، فإن هذا إن دل على صلاحيته الطالب الما الما الما الما الما الاول .

### من الطلب الثاني :

وحيث إن المشرع إذا قضى في المسادتين ٧٩ ، ٢٨ من قانون السلطة القضائية وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بأن يقوم وزير العمل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة الخامية باخطار رجال القضاء والنيابة الذي حل دورهم ولم تشملهم الحركة بسبب غير متصل متقارير الكفاية ، وأجاز لحؤلاء التظلم أمام اللجنة المذكورة ، وبعرض قرارات هذه اللجنة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإنه قد قصد بذلك أن يوفر للقاضي الضانات التي تكفل تقدير أهليته للترق تقديرا مبرأ من العبوب وذلك بساع أقواله واحتراضاته قبل تخطيه في الترقية وإنه تراع وزارة العدل هذه الضانات وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره فإنها تكون قد خالفت الدانون، ويتمين لذلك إلفاء القرار رقم ١٩٨١ سنة ١٩٧٤ فإنها تضمنه من تخطى الطالب في الترقية لدرجة مستشار ، بما يرتب على ذلك من آنار . ولا محل للحكم بأحقية الطالب في الترقية للدرجة المذكورة وتعديل من تنجع لازمة الهرك من القرة وتعديل .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستدار ناب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى ، والسادة المستدارين : أحد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني،عبد العال السيد، محمدى الخول .

# (17)

الطاب رقم ٧٨ لسنة ٤٣ ق " رجال قضاء " :

إجراءات "ميعاد تقديم الطلب " . استقالة .

وجوب تقديم الطلب — وقتالفنا نون رقم 7 و لسنة ١٩٧٧ — خلال ثلائين يوما من تاريخ شرالقرار المطعون فيه أر إعلان صاحب الشان به أرعامه به علما يقينيا • تفويت هذا الميعاد • أثره • عدم قبول الطلب • تحدي الطالب بأن القرار الصادر بقبول استقالته منعدم ولا يخصن بقوات ميعاد العلمن لصدور الاستقالة منه تحت ذور الإكراه • لا أثر أه

توجب المادة ٨٥ من قانون السلطة الفضائية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ تقديم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ شمر الغرار المطعون فيه في الحريدة الرسمية أو إدلان صاحب الذأن به أو علمه به علما يقينيا . وإذ كان الثابت من ملف خدمة الطالب أنه قدم في ١٩٧٣/٢/٢٨ طلبا إلى مدير شئون العاملين بوزارة العدل لتسليمه شهادة الليسانس وشهادة الخدمة العسكرية بمناسبة قبول استقالته فإن علمه بالقرار المطعون فيه يكون قد محقق من تاريخ تقديم الطلب المذكور، ويتمين لذلك القضاء بعدم قبوله ، ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أن ويتمين لذلك القضاء بعدم قبوله ، ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أن الاستقالة صدرت منه تحت تأثير الإكراه المعدم لإرادته فيكون القرار الصادر بقبولها منعدما ولا يتحصن بفوات ميماد الطعن نيه ، ذلك أن الإكراه المدعى به فضلا عن خلو الأوراق من دليله ، فانه إن حج يفسد الرضاء ولا يعدم الإرادة .

#### المحسكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسمساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٩٧٣ آ تفدم الأستاذ ... ... ... ... بهذا الطلب للحكم بالغاء قرار وزير المدل الصادر في د٢ / ٢ / ١٩٧٣ بقبول استقالته من عمله كوكيل للنيابة ، واعتبار هذه الاستقالة منعدمة ، مع ما يرتب على ذلك من أثار رقال بيانا لطلبه أنه عزل وكان يهمل وكيل نيامة تمحيكة اداب القاهرةوأراد الأستاذ ... .. .. .. قاضي المحكمة التخاص منه لغرض في نفسه ، وفي أوائل شهر فبراير سنة ١٩٧٣ ـــطلبإليه القاضىالمذكور إقراضه ميك. ٢٠٠جنيه مدحياً أنه فيضائفة مالية لمرض والده ، فوعده سِتلبية رجائه ، وفي ١٩٧٣/٢/١٧ أتصل به القاضي تليفونيا والخ في طلب المبلغ ، فذهب اليه في مسكنه يحمل مبلغ ١٧٠جنها، ولما استفرمنه هذا المبلغ ظهراً مدالمفتش بالقضائيين من خلف ستارة الغرفة وأدعى القاضي أن الطالب عرض عليه المبلغ على سبيل الرشوة للحكم ببراءة أحد المتهمين ، وعلى أثر ذلك أنتقل الطالب مع آلفاضي والمفتش إلى مكتب النائب العام ، ولما أصر أمام المحقق على تحقيق الواقعة لإناطة اللتام عن الأمور المبينة ... ... ... ... ... هدده بالقبض عليه وحبسه وتقدعه للحاكمة ... بتهمة عرض رشوة إن لم يقدم إستقالته فاضطر إلى تقديمها ، وإذ صدرت هذه الاستقالة تحت تأثير الاكراه المعدم لإرادته ، فقد تقدم بالطلب ... ... للحكم بطلباته ودفع الحاضرعن وزارة العمدل بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة . ٨ من قانون السلطة الفضائية رقر . ٤ لسنة ١٩٧٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم يقبول الدفعرُ .

وحيث إن هذا الدفع ف عله ، ذلك أنه لما كانت المحادة هـ من قانون السلطة القضائية وقم و ٤ لسنة ١٩٧٧ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاويخ نشرالقواو المطعون فيه في الجويدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به ... يقيفها ، وكان النابت من مات خدمة الطالب أنه قــــدم في ٢٥ / ٢ / ٩٧٣ طلبانى مدير شفون العاء لين بوزارة العدل لتسليمه شهادة الليسانس وشهادة الخلمة العسكرية بمناسبة قبول استقالته ، فإن علمه بالقرار المطعون فيه يكون قد تحقق من تاريخ تقديم الطلب المذكور ، وإذا لم يقدم طلبه إلا في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٣ فإنه يكون مقدما بعدالميه اللهاد القانوني و شعين لذلك القضاء بعدم قبول ولاجوجه لما يتحدى به القاضي من أن الاستقالة صدرت منه تحت تأثير الإكراه المعدم لإرادته فبكون القرار الصادر بقبوها متعدما ولا شحصن بفرات ميعاد الطمن فيه ، ذلك أن الأكراد المدعى به فضلا عن خلو الأوراق من دليله فإنه إن صح يفسد الرداء ولا يعدم الإرادة .

# جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس انحكة الدكتور حافظه ريدى وعضوية السادة المستشارين : أحمد سفاء الدين ؛ عزالدين الحسينى ؛ عبد العال السيد. عمدى الحولى؟

# (17)

الطلب رقم ٦ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء":

صلاحية . نقل . إجراءات . قرار إداري .

التضاءفيالدعوى الهسابقة برفض العلف المقسله بالغاء قرار يجلس الصلاحيةالصادوبتقرالطة لبالل وظيفة أخرى • طعنه فى الدعوى المسائلة على القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ هذا النقل • غير مقبول عسلة ذلك •

متى كان سين من أوراق العلب المقدم من الطالب بالغاء قسرار مجلس الصلاحية العسادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية أن هذه المحكمة قد قضت برفضه وكان الفراد الجمهورى المعامون فيه الصادر بنقل الطالب إلى وزارة الأوقاف هو مجرد إحراء تنفيذى لقسرار مجلس الصلاحية ، وليس قرارا إداريا قصد به إحماث أثر قانونى مفاير ، فان الطعن فيه يكون غير مقبول .

#### المحكمة

بعــــد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

 من الفئة (۱) الى وظيفة أخرى غبر قضائية ثم صدر القرار الجمهورى وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ قرار المجلس المذكور وإذ مبق للطالب الطعن فى قرار عجلس الصلاحية بالطلب رقم ١١ سنة ٣٤ ق رجال القضاء طالبا الناءه فقسد تقدم بالطلب المائل للحكم الفائذكو ، دفع الحاضر عن الحكومة بعدم جواز نظر الطاب لسبق الفصل فيه فى الطاب رقم ١١ لسنة ٣٣ ق رجال القضاء ، وقدمت الميامة مذكرة اتتبت فها الى هذا الرأى .

# جلسة ٢٦ من فبرا يرسنة ١٩٧٦

يو ياسة السيد لمستشار ثائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدىوالسادة المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عمدىالخول

(11)

الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٤ق. "رجال القضاء":

رْقية <sup>در</sup> التخطى فى الرّقية " . أهلية . قرار إدارى .

أساس ترفية الرؤب، بالمحاكم الابتدائية من الفتين (ب ؟ أ) . الأقدمية مع الأهلية . لجيمات المختصة وضع قواعد لتقدير أهلية القافى ، وجوب أن يكون النزام هذه القواحد مطلقا وغير محالف القانون ، الزرام المقرار المطنون فيه — فيا تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى وجهة رئيس محكة (أ) — هذه الفواعد . لا خطأ .

مؤدى نص المادة و ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ أن تروساء بالحياكم الابتدائية من الفئتين (ب ، ١) تكون على أساس الأقدمية مع الأهاية ، و إذ كان الجهات المختصة ، وهي بدييل إعداد الحركات القضائية أن تضم قواعد تلتزمها عند تقدير أهلية القاضي ، على أن يكون الزام هذه القواعد معلقا بين القضاء جمعا وغير نخالف للقانون ، وكان المجلس الأهلى الهيئات عكمة فئة (١) إلا من يكون حاصلا على تقر برين متواليين استقرت حالته فيهما في درجة (فوق المنوسط) وكان يبين من تقريرى التفتيش عن عمل الطالب خلال شهور يناير وفرار ومارس وأبريز سنة ١٩٧٤ وخلال شهرى وقمبر وديسمبر في درجة ( فوق المتوسط ) وكان يبين من تقريرى التفتيش عن عمل الطالب منه ١٩٧٤ وخلال شهرى وقمبر وديسمبر والمحالة فيها الطالب عنهم المنالب ومادس وأبريز سنة ١٩٧٤ وخلال شهرى وقمبه والفساد في منا أشرعلى والمحكم في علد غير قلبل الاستدلال والقصور في التسبيب ، مما أثر على وجه الحكم في عدد غير قلبل من القضايا أن تقسدير يز بدرجة ( متوسط )

يتفق مع للواقع . إذ كان ذائفان الفرار المطعون فيه فيها تضمنه من إغفال توقية الخالب إلى درجة رئيس محكة فئة ( ؛ ) لا يسكون مخالفا للقانون أو مشو با باساءة استعال السلطة .

#### المحكة

. بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير ألذى تلاه السيد المستشار للقرو والهرافية وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــعلى ما بين من الأوراق تحصل في أن الأستاذ ... ... ... ... رثيس المحكة من الفئة "ب" تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٥/٩/٢٠ للمكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ لسنة د١٩٧٠الصادربتاريخ١١٤١ه١٩٧ فهاتضمنهمن تخطيه في الترقية إلى رئيس محكمة فئة (١)والحكم بترقيته إلى هذه الدرجة أوما يعادلها وقالبيانا لطلبه أن إدارة التفتيش القضائي قداستهدفت منذسنة ١٩٧٦ عند استحقاقه الترقية إلى درجة رئيس عكة فئة ودب الخطية فالترقية استنادا إلى عديد من تقارير الكفاية استطاعت يشتى الوسائل إعدادها على الوصع الذى يمكنها من تحقيق هذا الهدف مما إضطره إلى أن يلجأ إلى دائرة طعون رجال القضاء عجكة النقض بالطلب رقم ٤٧ سنة ٤ ق رجال القضاء الذي قضي فيه بتاريخ ٢٧٤/٦/٢٧ يترقيته إلى درجة رئيس محكمة فئة "ب" أو ما يعادلها وكان مَقتضي ذلك أن تعمدل إدارة التفتيش عن موقفها السابق من الطالب غيرأنها بعد صدور الحكيم المذكور أودعت ملفه تقريرين أحدهما عن عمله خلال شهور يتابروفيراير ومارسُ وأبريل سنة ١٩٧٤ والآخر عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ كليهما بدوجة متوسط ، فتظلم من هذين التقريرين أمام اللجنة الخماسية التي قسررت في ١٩٧٥/٨/١٢ رفض التظلم وإقرار تخطيه في الترقية إلى دوجة وميس عكة فئة (و ) " أو ما يعادلها سبب تقارير الكفاية المودعة ملفه العرى ، ثم صدر القرار الجمهوري المطعون فيه متخطيا الطالب في الترقية إلى المعرجة

المذكورة وأن هذا التخطى لا يمثل رحده الحق وإنما هو سلسلة من حلقات الصراع مع وزارة العدلالتي هدفت إلى إهدارنتيجةالتظلم الذي حصل عليهالطالب من هذه المحكمة والعودة به إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل صدور ذلك الحكم وأن الوزارة قد استنفذت هدفها بآلتقريرين اللذين قام على أساسهما القرار المطعون فيه الفترات الصالحة للتفتيش على عمله وبذلك يكون الطالب محتاجا إلى نقر برين آخرين بدرجةفوق المتوسط في عامن قضائيين آخرين نخلاف هذا العام يرقى خلالها أعداد وفبرة من زملائه بينا تناخر أقدميته عاماً بعد عام فيعود إلى الوصع المرسوم مسبقا من إدارة التفتيش التي تحاول عبثا النيل من كفايته لأسباب شخصية ودون سند من الحقيقة ، إذ الثابت من الاطلاع على ملفه أنه قبل بداية الصراع مع وزارة العدل كان قد حصل أثناء عمله قاضياً على تقر رين متناليين بدرجة فُوق المتوسط سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ وكان هذا يؤهله إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها في مشروع الحركة القضائية التي أعدت في صيف سنة ١٩٧١ ، إلا أن الوزارة عمدت إلَى تقدر كفايته بدرجة متوسط لتحجبه عن حقه في الترقية حتى قضت هذه المحكمة في ١٩٧٤/٦/٢٧ بترقيته استنادا إلى أنه جدير بالترقية إلى درجة رئيس محكمة أو يما يعادلها منذ سنة ١٩٧١ إلا إن الوذارة رأت غير ذلك دون حق ، ومؤدى ذلك أن كفاية الطالب للترقية لدرجة رئيس محكمة إستقرت له منذ ذلك الحين وخاصة أن الترقية موضوع الطلب ليست من درجة إلى درجة وإنما من فئة إلى فئة في ظل نطاق الدرجة الواحدة وهي تفرقة حكمية عمد إليها الشارع لتقصي عمل القضاة، وجهد الطااب لا ممكن أن يرقى إليه أي مطعن ، هذا إلى آنه بمراجعة أساس التخطى يبين أن الطَّالب فصل في عدد وافر من القضايا ، وأن الأخطاء التي وقع فيها من البساطة بحيث لم تناثر بما مصالح المتقاضين كما لم يرد بالتقويرين ذكر اللَّهُ حكام الصادرة في بعض القضايا والحديرة بالتنويه . وإذ جاءالقرار المطعون فيه على هذا النحو غالفا للقانون ومشوبا بأساءة استعال السلطة فقدتقدمالطااب للحكم له بظلباته وفوضت الحكومة الرأى للحسكمة – وقدمت النيابة العبامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب.

﴿ وحيث إنه وفقا لنص المــادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تكون ترقية الرؤساء بالحاكر الابة دائية من الفئة ن "ب" و " إ " على أساس الأقدمية مع الأهاية، ولما كان للجهات المختصة وهي بسبيل إعداد الحركات القضائية أن تضم قواعد الترمها عند اغدي أهلية القاضي على أن يكون إلترام هذه القواعد مطلقاً بن القضاة حيما وضر غالف للقانون ، وكان المحلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاهاأنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكة فئة " إ "إلامن يكون حاصلا على تقريرين متواليين استقرت حالته فيهما في درجة فوق المتوسط وكان يبين من تقريري التفتيش عن عمل الطالب خلال شهور يناير وفبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٧٤ وخلال شهوى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ وما حواه النقريران من بيان للقضايا التي فعمل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء تنطوى على مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، مما أثر على وجه الحكم ف عدد غيرقليل من القضايا ، أن تقرير كفاية الطالب في كلا التقريرين بدوجه متوسط يتفق مع الواقع. لما كان ذلك فإن القرارالمطعون قيه فيما تضمنه من اغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكة فئـــة " إ " لا يكون نخالفا للقانون أو مشوبا باساءة استمال السلطةويتمين لذلك وفض الخلب .

# جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشارنات رئيس آغه له الاكتار حافظ هريشى وعضوية السادة المششارين : أحمد صفحة اللدين ، عبد العال السيد عنان الزيني ، محمدى النمولي

(10)

الطلب رقم ٣٤ لسنة ٥٤ق "رجال القضاء ":

(١) إجراءات، وميعاد تقديم الطلب ، ترقية .

احتفاظ الوزارة لطالب إقدميته الأصلية صد الترقية للمقاض عن استوفى تفارير الكفاية ، مسدوراهراو الجمهورى متضمنا ترتية الطالب دون الرسوع بأفدمتيه إلى ما كانت عليه أصلا · أثره وجوب احتساب ميعاد الطمزعل الفراو الجمهورى الذي تحطى الطالب فى الترقية اعتبارا من تاريخ صدور القوار الجمهورى بالرقية ·

(٢) ترقية " تفتيش " أهلية .

قعود الوزارة من الفقنيش علىالطالبخلالالفترة اللاحقة لتعيينه بالفضاء وحتى تاريخ صدور الفرار المطمون فيه : إغفال رقبتة أسيسا طلحه لم سنيفاء تفارير الكفاية ، صرف النظر عن تفاريردوجة كفا يتحن عمله السابق طادارة فصابا الحكومة مسسع صلا حيتها أساسا لنقد يردوجة الأهلية للترقى في وظائف الفضاء ، خطأ .

(٣) ترقية تعويض .

إنغاء القرار الصادر بتخطىالطالب في الرَّفية ، اعتبارهُ تعريضًا مناسبًا هنالضرر الذي لحق به يسهب تحطيه في الرَّفية .

 إذ كانت وزارة العدل بالاشتراك مع المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد قررت في ١٩٧٤/٨/٣١ الاحتفاظ للطالب وبعض زملائه باقدميتهم الأصلية صد الرقية إلى قاض فشـــة " أ " متى استوفوا تفار ير الكفاية تقديرا منها لموقفهم وكانت الوزارة لم تكتفحن نيتها ف خالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا بصدور القرار الجمهورى رقم ٩٩٣ ف ١٩٧٥/٩/١٥ متضمنا ترقيسة الطالب إلى وطيفة قاض من الفئة (أ) دون الرجوع باقدميسة إلى ماكانت عليه أصلاء فإنه لا لا ينبغى حساب الميماد الذي يتعين فيه تقديم طلب الغاء القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ – الذي تخطى الطالب في الترقية لعدم استيفاء تقزير الكفاية سالا من ١٩٧٥/٩/١ الناريخ الذي أبدت فيه الوزارة رغبتها في العدول عن القاصدة المشار إليها و وإذ كان الطالب قدم طلبه المسائل شاريخ ١٩٧٥/٩/١٤ فإنه يكون مقدما في الميعاد .

٧ -- النص في المددة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية من الفئــة ود ب '' بطريق النرقية بين َ أعصاء النيابة على أساس الأقدمية فنواق أعمالهم وتقار يرالتفتيش عنهم ، وتكون رقية القضاة من الفئتين "ب، أ" والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين "ب، أعمل أساس الأقدمية معالاهليةوف المسادة ٤٢من ألقانون المذكور على أنه يجوز تعيين أمضاءمجلسالدولة وأعضاءإدارة قضايا الحكومةوالنيابةالإدارمة فيوظأئفالقضاء أوالنيامه التي تلى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ، يدل على أن التقارير والأُوراق المودمة ملفات هؤلاء الأعضاء أبان عملهم في جهاتهم الأصليه إنما تصلح أساسا لتقدير درجة الأهليةللبرقية فيوظائف القضاء . وإذكان الواقع ف اللمعوى أنه رغم مباشرة الطالب لعمله في القضاء اعتبارا من ٢ / ١٩٧٣/١٠ وحلول دوره فى الترقية بحكم اقدميته التي وضع فيها بين زملائه عنسد تعيينه قاضيا فلن وزارة العدل. قد تخطَّته في الترقية إلى وظيفة قاض " أ " أو مايعاد لهـــا في الحركة القضائية التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ إستنلدا إلى صدم إستيفاء تقارير الكفاية التي تؤهله لذلك دون محاولة منهاللتفتيش على عمله في الفضاء خلال الفترة اللاحقة لتعبينه حتى تاريخ صدور هـــذا القرار . وهي فترة كافية للتقصي عن مدى كفاينة ، ودون نظر لتقارير درجة كفايته عن عمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، مع إنها في ذاتها تصلح أساسالتقدير درجة الرَّهلية للرَّهيُّةِ ف وظائف القضاء على ما الف البيان ، وإذ يبين من ملف الطالبوما أحتواهمين أوراق وتقارير عن درجة تفايته أثناء عمله بإدارة قضايا الحكومة، ومقارنة ذلك

بالبيانات الواردة بملغات القضاء ... الذين شمتهم الترقية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٩٤ أن الطالب لا يقل ق درجة أهايته عهم فإن تخطيه في الترقية يكون مخالفا القانون ، ويتعين لذلك الفاءالقرار رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ في هــــــذا الحصوص ، ما يترتب على ذلك من آنار ، ولا يحل للحكم يتعديل أقدمية الطالب لانه نفيجة لازمه للحكم بإلفاء القرار ، قم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ، مما يتحتم على الحقاة الإدارية المختصة انفاذه .

س ـــ القضاء بالغاء الفرار فيا تضمنه من تخطى الطالب في الترقية مع مايترتب
 على ذلك من أثاو ، فيه التحويض المناسب عن الضرر الذى لحقه بسهب تخطيه
 في الترقية ومن ثم قلا محل للقضاء له بالتعويض الذى طليه

### المحكمة

بعد الاطـــلاع على الأوراق وسماع التقو ير الدى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع على ما يبن من الأوراق - تضمسل في أنه بعريضة مودعة في ١٩٧٤/١/١٤ طلب القاضى ... الحكم بالفاء الفرارا الجهورى رقم ١٣٩٣ الصادر في ١٩٧٤/٩/١٥ فيا تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة قاضى (أ) واحقيته في الترقية لحده الدرجة على أن تكون أقلميته تالية للاستاذ .. معما يترتب على ذلك من آثار ومن باب الاحتياط بالغاء القرار الجهورى رقم ١٩١٨ المسلدر في ١٢٧٥/٩/١٥ فيا تضمنة من حسدم رد أقلميته في درجة قاض فئة (أ) إلى سنة ١٩٧٤/١ أويا المقرار الجهورى رقم ١٣٥٣ من ١٩٧٤/١/١٩ على سبيل التعويض، وقال بيانا لطلبة أنه تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥٨ في سبيل التعويض، وقال بيانا لطلبة أنه تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥٨ في وين مندو با بادارة قضايا الحكومة وتدرج في وظائفها حتى رقى إلى درجة نائب في ١٩٧٢/١/١ وأنطوى ملف خدمته تبلك الإدارة على التقارير التي تدل على كفايته وفي ٢٠٠١/١/١٩ وأنطوى ملف خدمته تبلك الإدارة على التقارير التي تدل على كفايته وفي تاري المورف الترقية إلى المستاذ ... ، و بتاريخ ١٩٧٤/١/١ أخطرته وزاوة العدل بأن تكون أقلميته تاليه الإستاذ ... ، و بتاريخ ١٩٧٤/١/١١ أخطرته وزاوة العدل بأن دوره في الترقية إلى المورف الترقية إلى

إلى قاض فئة (أ) قد حلي ولم تشمله الحركة القضائية فظرا لعسدم إستيقاء تقارير الكفايةالتي تؤهله للترقية وأن الأمر سيعرض على اللجنة الخماسية لحجز درجه له لمبن توافو شرط الأهلية للترقية وعندئذ يرقى في حركة مقبــلة ، فتغلم إلى اللجنة الماسية التي رفضت تظلمه ، ولما عرض فرارها على المحلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع الحركةالقضائية قرر الاحتفاظ بالأقدمية لمن حسل دورهم فى الترقية ولم يرقوا بسبب عدم استيفاء تقار ير التفتيش وعند استيفائها تتم ترقيلهم أعتبارا من تاريخ الحركة القضائية المنظورة مع عدم صرف قروق مالية وعلى هذا الأساس صدر القرار رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ ، وأضاف الطالب أنه . إزاء تسليم وزارة العدل محقةً فى الترقية — صند اسنيفاء تقار ير الكفاية — مع الاحتفاظ له بأقدميتة الأصلية فقد انتظر حتى استوفت الوزارة تقار ير الكفاية بالتفتيش على أعماله ثم فوجى. بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٣ سنة ٧٥ ستاريخ ه ١٩٧٥/٥/١ متضمنا ترقيته إلى درجة قاض من الفئة (1) دون الرجوع باقدميتة في هذه الوظيفة إلى ما كانت عليه بين زملائة الذين تمت ترقيتهم بالقرآر الجمهوري رقم ١٣٥٣ في ١٩٧٤/٨/٣١ ، وإذ جاء هذا القرار مخالفا للقانون لأنه كان بحب على إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل احراء النفتيش على عمله في القضاء عن المدة من ١/ ١ /١٩٧٣ حتى تاريخ صدور الحركة القضائية ، إلا أنها وقد تراخت في ذلك فانه كان يتعين ترقيته عَلَى أساس تقارير التفتيش عن عمسله في إدارة قضايا الحكومة ـــ دفع الحاضرعن الحكومة بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ لرفعه بعد الميعاد ويرفض طلب الغاء الرار الجمهوري رقم ٨٩٣ سنة ١٩١٥ وطلب التعويض . وقدمت النيامة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت الحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من عدم اسناد أقدمية الطالب في وظيفة قاض من الفئة ودم " إلى تاريخ ١٩٧٤/٨/٣١ وتعديل أقد.يته هذه الوظيفة على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب الفاء القرارالجمهورى رقم ١٣٥٣سنة ١٩٧٤ لرفة بعد الميعادمردود، بأنعلا كانتوزارةالعدل بالاشتراك مع المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد قدرت في ١٩٧٤/٨/٣١ الاحتفاظ للطالبو بعض زملائه بأقدميتهم الأصلية عند الترقية إلى قاض فئة " أ " متى استوفوا تقار بر الكفاية تقديرا مبها وكانت الوزارة لم تكشف عن بيتها في خالفة هذه القاعدة القررة لمصلحة الطالب الاجمهوري رقم ١٩٧٥ منافقة الطالب المهاد القرار الحمهوري رقم ١٩٧٥ منافقة "أ دون الرجوع أفلميته الى ما كانت عليه أصلا ، فأبه لا يغيض حساب الميعاد الذي يتعين فيه تقديم طلب الغاء القرار الحمهوري رقم ١٩٣٣ السنة ١٩٧٤ إلا من ١١/١٥٧٥ والتاريخ الذي أحد قدم الوزارة رضبتها في المحدول عن القاعدة المشار اليها ، لما كان ذلك وكان الطالب قد قدم طلبه المماثل بتاريخ ١٩٧٥/١/١٤ والميام في الميعاد .

### وحيث إن الطلب أستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن النَّص في المــادة وع من قانون السلطة القضائية رقم٤٦ لسنة١٩٧٢ على أن " يكون اختيار قضاه المحاكم الإبتدائية من الفئة "ب"بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الاقدمية من وافع أعمالهم وتقارير التفتيس عنهم وتكرن ترقيةالقضاة من الفئتين (ب، أ) والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين (ب، أ) على أساس الأقرمية معالأهلية"، وفي المسادة ٢٤ من القانون المذكور على أنه وديجورُ تعيين أعضاء بجلس الدولة وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيانة الإدارية في وظائف الفضاء أو النيابة التي تلى مباشرة درجاتوظائفهم في جهاتهم الأصلية''، يدل على أن التقارير والأوراق المودعة ملفات هؤلاء الأعضاء إبان عملهم في جهاتهم الأصلية ، إنما تصلح أساسا لتقدير درجة الأهابية للترقية في وظائف القضاء ، كما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أنه رغم مباشرة الطالب لعمله فى القيضاء اعتبارا من ١٩٧٣/١٠/٢ وحلول دورة فى الترقية ليحكم أقدميته التى وضع فيها بِسْزِملائة عند تعيينه قاضبا ، فان وزارة العدل قد تختطته فيالترقية إلى وظيفة قاض "أ" أو ما يعادلها في الحركة القضائيــــة التي صدر بها القرار الجمهوري' رقم٣٥٣السنة٩٧٤ استنادا إلى عدم استيفاء تقارير الكفاية التي تؤهله لذلك دون محاولة منها للتفتيش على عمله في الفضاء خلال الفترة اللاحقة لتعيينه حتى تاريخ صدور هذا القرار وهي فترة كافية للنقصي عن مدى كفايته ، ودون نظر لتقارير درجة كفاته عن عماه السابق بادارة قضايا الحكومة مع أنها في فاتها تصابح أساسا لتقدير درجة الأهلية للترقية فى وظائف القضاء على ما سلف البيان ، واذا يبين من ملف الطالب وما احتواه من أوراق وتفاريحن درجة كفايته أثناء عمله بادارة قضايا الحكومة ، ومقارنة ذلك بالبيانات الواردة بملفات القضاة ... الذين شملتهم الترقية بمقتضى القرار رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٧٤ ، أن الطالب لا يقل فى درجة أهليته عنهم ، فان تخطيه فى الترقية يكون شالفا القانون، ويتعين لذلك الغاء القرار رقم ١٩٥٣ سنة ٤٧ فى هدا الحصوص مع مايترتب على ذلك من آل سال الحكم بتعديل أقدمية الطالب لأنه تابية لازمة للكراافاء القوار رقم ١٩٥٣ مما يتمتم على الحهة الإدارية المحتوة إنفاذه .

وحيث إن المحكمة ترى في القضاء بالغاء القرار رقم ١٣٥٣ سنة ٧٤ فيا تضمنه من تحطى الطالب في الترقية ، مع مايترتب على ذلك من آثار التعويض المناسب عن الضرر الذي لحقة نسبب تنظية في العرقية ومن تجالا محلى المقضاء له بالتعويض الذي طلبه .

### جلسة ۽ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكة الدكتور حافظ هويدى وعضوية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني عبد العال السد ، محمدي الحولمي ،

(17)

الطلبان رقما ٩٦ ، ٩ ، ١ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" :

(١) استقالة " الاستقالة الاعتبارية " .

اهتبار القاضي مستقيلا إذا انقطع عن عمله مدة الانين يوما منصلة بدون إذن . هو رضصة لجهة الإدارة . افصاحها عن نيبها فى النتاؤل عن حقها فى استخدام هذه الرخصة . آثرة . عدم جواز الرجوع عن ذلك .

( ٣٠٢ ) ترقية " الخطى في الثرقية " . تعويض .

( ٣ ) ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة تضائية مدينة رقى الربا من كافوا يلونه فى الأقدمية .
 اعتبار أهليته بافية على وضعها بالنسبة لهؤلاء الوالد، مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارى. يمنع من ذلك .

 (٩) الغاء الغرار الجمهورى المعامون فيه فيا تضمنه من تخطى العاالب فى الرقية . اعتبار ذلك تعمر بضا جارا الضرر الذى لحاة بسهب هذا التخطى .

١ - نص الفقرة النالئة من المادة ٧٧ من قانون السلطة الفضائية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ على أن (يعتبر القاضى مستقيلا إذا انقطع عن عمله مدة (١٤٢ يوما متصلة بدون إذن ) هو رخصة لجمهة الإدارة إذا شاعت أعملتها وإذا شاعت أهميتها ومى أفصحت عن نيتها في التنازل عن حقها في استخدام هذه الرخصة ، فإنه لا يجوز لها العودة والتممك بما استقطعت الحق فيه . وإذ كان يبن من الأوراق أنه بعد انتهاء ١٠٠٠ إمارة الحالب ندورة الكورت في ١٩٧٣/٩/٩٥ أرسل وزيال رئاس الجمهورية يستطلعه وزيالهمرية رئاس الجمهورية يستطلعه وزيالهمية المتحددية الم

الرأى في طلب حكومة تلك الدولة استمرار إعارة الطالب لديما استناء من أحكام تمديد مدة الإعارة ، ولما لم تنته وزارة العدل إلى نتيجة في هذا الشأن،ارسلت في ١٩٧٤/٧٠ كتابا إلى الطالب التكايفه بالعودة لاستلام عمله محمّة شمال الفاهرة الابتدائية أو وتبية لهذا الطلب تقدم الطالب إلى المحمّة المذكورة فقامت لمحمّة السئون الوقتية بها في ١٩٧٤/٧/٣٠ بتوزيم العمل عليه ، ووافق وزير العدل على قرار المجتمة ، ووافق وزير العدل المحمّة للتصريح له بإجازة خارج البلاد ، فوافقت عليه المحكمة ، كما وافقت عليه الوزارة ، ولما تقدم الطالب الستقالنه في ١/٠ ١١٩٧٦ أشر طيها وزير العدل بادئ الأحر باعتبارها مقبولة من الريخ تقديمها . لما كان ذلك فإن وزارة العدل تكون قد تنازلت عن حقها في استعمال الرخصة المحولة لها بالفقرة السالف الإشارة اليها ، ولايجوز لها بعد ذلك استخدامها ، ويكون قرار وزير العدل الصادر في ٣٠٠ (١٩٧٤/١ باعتبار الطالب مستقيلا من تاريخ انقطاعه عن العمل بعد انتهاء مدة إعارته بالرغم من شوت موافقة الوزارة على عودته لعمله بعد هذا التاريخ ومباشرته اياه قد خالف القانون ، ويتمين لذلك إلغاؤه ، والقضاء بأن تاريخ الطالب من وظيفته دو تاريخ تقديمها في ١٩٧٤/١ (١٩٧٤/١ من وظيفته دو تاريخ تقديمها في ١٩٧٤/١ (١٩٧٤/١ من وتايفة دو تاريخ تقديمها في ١٩٧٤/١ (١٩٧٤/١ من وتايغة دو تاريخ استقالة الطالب من وظيفته دو تاريخ تقديمها في ١٩٧٤/١ (١٩٧٤/١ من وتاية دو تاريخ استقالة الطالب من وظيفته دو تاريخ تقديمها في ١٩٠٤/١ (١٩٧٤/١ من وتايغة دورا و تاريخ استقالة الطالب من وظيفته دو تاريخ تقديمها في ١٩٠٤/١ (١٩٧٤/١ من وتايغة دورا المدلاد وتاريخ تقديمها في ١٩٠٤/١ (١٩٧٤/١ من وتايغة دورا وروزاد وتايغة دورا وروزاد وتاريخ و

٧ - مى كانت المحكة قد انتهت إلى أن الطالب ظل يعمل بالقضاء إلى أن الطالب ظل يعمل بالقضاء إلى أن قدم استقالته في الرارا المهوري قدم استقالته في الرارا المهوري الموري ١٩٧٤/١ التي احتفظ فيها بنقه في طعنه على القرار المجهوري وكان الأصل أنه مني ثبتت أهلية الطالب الترقية إلى درجات قنه ثية معينة رقى الهما من كان يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة الأهلية زمانه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقت تقيتهم ، مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوع طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العلما أسوة بزمائه الذين كانوا تالين له في الأقدمية وكانت الوزارة لم تدع وجود هذا المسوغ ، فإنه شعين الغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيا تضمنه من تخطى الطالب في الترقية لدرجة مستشار .

س - إذكان في إلغاء القرار الجمهوري المطمون فيه ، وتقرير أهلية الطالب
 الاتيقية التعويض السكافي عن الضرر الذي لحقه بسبب تخطيه في الرقية فإنه لا مثل
 للقضاء له بالتعويض الذي طلبه

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي لاه السيد المهشب يلمقرر وبعد المداولة .

حيث إن العلاب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوداق – تحصل ف أن الأستاذ نه ... .. تقدم ف ١٩٧٤/٩/٩ بطلب إلى هذه المحكمة قيد برقم ٢٩ صنة ££ ق " رجلل القضاء" ، للحكم بالغاء القرار الحمهوري رقم ١٣٥٣ الصادر ف ١٩٧٤/٩/١ فيا تضمنه من إغفال ترقيته إلى درجة المستشار عمم الزام وزارة العدل بأن تدفع له مبلغ مشرين ألف جنيه عل سبيل التمويض ، وقال بيانا لطلبه أنه أعير للمملُّ عِمَاكُمُ دُولُةُ الكويت لمدة المنهى في ١٩٧٣/٩/٣٠ ، وقبل انتهاء مدة امارته كتبت حكومة تلك الدولة إلى وزارة العلل المصرية تطلب تجديد إعارته ، ولما لم تلته وزارة العلل إلى رأى في هذا المصوص قدم الطالب في ٠٩٧٣/٩/٣٠ طلبًا إلى وزير العدل لمنحه إجازة بدون مرتب أو إمهاله إلى نهاية العام الدراسي تقديرا لظاروف أبنائه ، وفي ١٥/١٠/١٠ وخلال معارك أكتوبر تلتى سفير مصر بالكويت برقية لإخطار الطالب بالعودة إلى مصر ، إلا أن السفير رد في ١٠/١٠/١٠/١ بأنه رأى تأجيل الإخطار تظرا لظروف المعركة وتعذَّر السفر واستحالة شحن الأمتعة ، واقترح تأجيل الإخظار ، ولمسا هرض الأمر على وذير العدل كتب ف ١٩٧٤/١/٧ الِّي دئيس ديوان رئيس الحهورية للنظر في طلب حكومة الكويتمد إعارة الطالب. وفي ١٩٧٤/٧/٢٥ تلقى الطالب كتابا من وزارة العدل تخطره فيه بإنتهاء إعادته في ١٩٧٣/٩/٣٠ وماستلام العمل عكمة شمال القاهرة الابتدائية ، وتنفيذا لحذا الكتاب تقدم الطَّالب الى المحكة المذكورة ، وأصندت إليه الجمية العمومية العمل فباشر. وتولى الفصل

في عدد من القضايا ، ثم قدم في ١٩٧٤/٨/٢٠ طلبا إلى رئيس تلك المحكة للتصريح له بإجازة خارج اليلاد في المدة من ١٩٧٤/٨/٢٠ إلى ١٩٧٤/٩/٣٠ لإنهاء علاقته بدولة الكويت ، ووافقت لحنة الشئون الوقتية بالحكمة على الطلب كما واللقت عليه الوزارة ، وأعطته إذنا ليتمكن من مغادرة البلاد ، وأثناء وجوده بالكويت فوجىء بصدور القرار الجمهورى المطعون فيه متضمنا تخطيه في الترقية إلى درجة المستشار التي حل دوره للترقية إليها ، ثم علم بعد ذلك أن وزارة العدل افترحت في مشروع الحركة الفضائية الذي أعدته تمطيه في الترقية لامتناءه عن العودة بعد إنتهاء مدّة إعارته بالكويت ، بيد أن اللجنة الخماسية لم تأخذ بهذا الافتراح وقورت إدراج اسمه فى كشف الموشحين للترقية إلى تلك الدرجة لدية الاعداراتي أهداها ، ولكن المحاس الأعلى للهيئات القضائية لم يوافق على قرار اللجنة ورأى ارجاء النظر في أمن ترقيته حتى يعود لمصر و مارس عمله فعلا مع حجز درجة له في أقدميته . وإذ لم يكن لتخطيه في الترقية ما يبرره فضلاعن مخالفته للقانون لأن وزارة العدل لم تخطره بالتخطى قبل عرض مشروع الحركة القضائية على الخباس الأعلى الهيئات القضائية فقدطاب الحكم بطلباته \_ وفي ١٩٧٤/١٢/١ تقدم الطالب بطلب قيد برقم ١٠٩ سنة ٤٤ ق رجال القضاء) سرد فيه الوقائم المتقدمة ، وأضاف إلها أنَّه لما علم برَّكه في الترقية قدم في ١/٠٤/١٩٧٤ طلبة إلى وزيرالعدل بالاستقاله من وظيفته احتجاجا على حرمائه من الترقية مع احتفاظه عقه في الطعن المرفوع منه ، ثم فوجيء في ١٩٧٤/١١/٢٧ بكتاب وزارة العدل وداعلى الاستقالة المقدمة منه بأن وزير العدل أصدر في ١٩٧٤/١٠/٣٠ قرارا باعتباره مستقيلا من الوظيفة اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل بعد إنهاء مدة إعارته في ١٩٧٣/٩/٢٠ في حين أنه لم ينقطع عن العمل وكان بقاؤة للعمل بدولة الكويت بعلم وزارة العمل ورضائرا، ولمسككافته الوزارة في ١٩٧٤/٧/٢٧ والعودة لاستلام عمله ، بادر بالاستجابة لهذا الطلب وتسلم العمل فعلا ، واتنتهى إلى طلب الغاء قرار وزير العدل باعتباره مستقبلا في تاريخ سابق على تاريخ تقديم الاستقالة وهو ١٩٧٤/١٠/١ وطلب الحاضر من الحكومة رفض الطلبين استنادا إلى أن الطالب بعد إنتهاء مدة الإعارة في ٣٠/ ٩ / ١٩٧٣ انفطع عن العمل بدون إذن مدة تزيد عن ثلاثين يوما متصلة ، ومن ثم تتوافر في حقه قر منة ترك العمل بالإستقالة وفقـــا لنص المـــادة ٧٧ من (٣)

قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ، ولا ترتفع هذه المقوينة إلا إذا عاد وقدم اعذارا يتبين انجلس الأعلى الهيئات القضائية جديتها ، وإذ يعتبر الطالب مستقيلا من ١ / ١٠ / ١٩٧٣ فإنه لا محل الترقيته بالقرار الصادر في ٣ / ٩ / ١٩٧٤ وأبدت النيابة العامة الرأى في المذكرة المقدمة منها بما يتفتى مع طلبات الحكومة .

وحيث إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن يعتبر القاضي مستقيلا إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثبن يوما متصلة مدون إذن وهو رخصة لحهة الإدارة إذا شاءت أعملتها وإذا شاءت أهملتها ، ومتي أوضحت عن نيتها في انتنازل عن حقها في استخدام هذهالرخصة ، فإنه لانجوز لها العودةوالتمسك ،ا استقطت الحق فيه . وإذ كان ذلك وكان سبن من الأوراق أنه بعد إنتهاء مدة اعارة الطالب لدولة الـكمويت في ١٩٧٣/٩/٣٠ أرسل وزير العدل في ٧ / ١ / ١٩٧٤ بكتاب إلى رئيس ديوان رئاسة الجمهور مة يستطلعه الرأى في طلب حكومة تلك الدولة استمرار إعارة الطالب لدمها استثناء من أحكام تحديد مدة الإعارة ، ولما لم تنته وزارة العدل إلى نتيجة في هذا الشأن أرسلت في ٢٥ / ٧ / ١٩٧٤ كتابا إلى الطالب لتكليفه بالعودة لإستلام عمله عِجَكَة شَمَالَ القاهرة الاستدائية ، وتابية لهذا الطالب تقدم الطالب إلى ألحجكة المذكورة فقامت لجنة الشئون الوقتية بها في ٢٨ / ٧ / ١٩٧٤ بتوزيع العمل عليه ، ووافق وزير العدل على قرار اللجنة ، وباشر الطالب العمل القضائي الذي أنيط به ، ثم تقدم بطلب للمحكمة للتصريح له بإجازة خارج البلاد فوافقت عايـه الحكمة كما وافقت عليه الوزارة ،ولما تقدم الطالب باستقالته في ١٩٧٤/١٠/١ أشر طمها وزير العدل بادئ الأمر باعتبارها مقبولة من تاريح تقديمها ، لما كان ذلك فإن وزارة العدل تكون قد تنازلت عن حقها في استعال الرخصة المخولة لها بالفقرة السالف الإشارة إليها ، ولا بجو زلما بعد ذلك استخدامها ، ويكون قرار وزير العدل الصادر في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٤ باعتبار الطالب مستقبلا من تاريخ انقطاعه عن العمل بعد إنهاء مدة إعارته بالرغم من ثبوت موافقة الوزارة على عودته لعمله بعد هذا التاريخ ومباشرته إياه ، قد خالف القانون ويتعين لذلك الغاؤه والقضاء بأن تاريخ استقالة الطالب من وظيفته هو تاريخ تقديمها ف ١٩٧٤/١٠/

وحيث إنه عن طلب الغاء القرار الجهورى رقم ١٣٥٣ الصادر فـ١٩٧٤/٩/٣٥ فيا تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى وظيفة المستشار إفائه لما كانت المحكة قد انتهت إلى أنه ظل يعمل بالقضاء إلى ان قدم استقالاً في ١٩٧٤/١/١ التى احتفظ فيها بحقه في طمنه على القرار المذكور ، وكان الأصل أنه متى بنت أهلية الطالب للترقية إلى درجات قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الاقدمية أهليته تمتر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقت ترقيتهم مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية العليا أسوة نرملائه الذين كانوا كالين له في الأقدمية وكانت الوزارة لم تدع وجود هذا المسوغ، فانه تبعين إلغاء القرار الحمورى المطمون فيه فيا تضمنه من تخطى الطالب في الرقية لدرجة مستشار .

وحيث إنه عن طلب التعويض عن التخطى ، فان فى الغاء القوار الحمهورى المطعون فيه وتقدير أهلية الطالب للرقية ، التعويض الكافى عن الضرر الذي لحقه مسبب تحطيه فى الرقية ومن ثم فلا محلى انقضاء له بالتعويض الذي طلبه .

### جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد صفاء الدن وعضوية العادة المدتشارين : عز الدين الحسيني ؟ عبد العمال السيد ، عيان الزيني ، مجدى الحول

# (vv)

الطلبات أرقام ٩، ٣٦ اسة ٤٢ ق، ١٧ اسنة ٣٤ ق. ٣٧. ع. اسة ٤٤ق "رجال التضاء":

### (١) ترقية . اختصاص و اختصاص محكمة النقص " .

فرارات الشخطى في الترقية الصادرة في ظل فانون السلطة الفضائية ع لم لسنة ١٩٦٥ . الفيقاد الأختصاص بنظر الطعن فيها غيلس الفضاء الأعلى ثم المبلس الأعلى النيشات الفضائية الذي حل محله درن محكة النقض .

### (٢) قضاة . تأديب . اختصاص و اختصاص محكة النقض " .

أحكام مجالس تأديب الفضاة - نهاتيتها - عدم اعتبارها من الفرارات الجمهورية أو الوزارية إلمانز الطعن فيها أمام محكمة التفض - م - إ ا ق 27 لسنة ١٩٦٥

#### (٣) قضاة . تأديب . صلاحية . نقل .

قافون السلطة النصائية معنايرته بين نظام النظوفى فقد أسباب الصلاحية لنولى القضا. و بين نظام تأديب الفضاة ، لمجاس الصلاحية عند تصديه لبحث أسباب فقد الصلاحية أن يتحذ الممكم التأديبي عنصرا يستند إليه في تقرير حالة الفاضى ، مثال .

#### (٤) قضاة · صلاحية · نقل · قرار إدارى ·

صدور قرار مجلس الصلاحية يتقل الطالب إلى وظيفة غير فضائية · قرار رئيس الجمهو رية في هذا النأن هو مجرد إجراء تنفيذي وليس قرارا إداريا قصد به إحداث أثر معين · الطمن فيه غير جائز ·

### (o) إجراءات و ميماد تقديم الطلب " · أقدمية .

إيلاغ الطالب بترار تعييته وتحديد أقدميته في ١٩٧١/٨/١٤ . تنديم طاب تعديل أقدميته في ١٩/١/١٧ . أثره عدم التبول

١ — إذا كان القرار الحمهوري الصادر ف. . . فيا تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، وما سبقه من قرارات التخطى قد صدوت حميمها في ظل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٣٥ الذي جمل الطمن في هذه القرارات من اختصاص مجلس القضاء الأعلى ، الذي حل عله المحلس الأعلى الهيئات القضائية بعد ذلك ، وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية محكمة النقض فإن الطعن في هذا القرار وما سبقة أمام هذه المحكمة ، وعلى ما جري به قضاؤها يكون غير جائر .

٧ — الأحكام التى يصدرها بملس التأويب النطبيق لأحكام الفصل الناسم من الباب الثانى من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة د١٩٦٦ ، و بما له من الباب الثانى من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة دسوب إلى القاضى من خطأ — هى أحكام نهائية لا تعتبر على ما جوى به قضاء هذه المحكة ـ من القرارات الجمهورية أو الوزارية التى بجوز الطعن فيها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بحكة النقض طبقا المحكوة ١٩٥٠ من قانون السلطة القضائية المذكورة ١٠٠ .

٣ - متى كان يبين من استفراء المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ والواردة في الفصل رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والواردة في الفصل التاسع من النام من بابه الثاني والمواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ الواردة في الفصل التاسع من هذا الباب أن ثمة مغايرة بين نظام النظر في فقد أسباب الصلاحية لتولى الفضاء وين نظام تأديب القضاة، وأن لمجلس الصلاحية عند تصديد لبحث أسباب نقد الصلاحية أن يتقصى حالة القاضى في مجوعها ، ولا مانع يقيده من اتخاذ

<sup>(</sup>١) نقض ١٧/ ٥ /١٩٧٢ مجموعة المكتب الفني . س ٢٤ . ص ٧١٥

الحكم التادي عنصرا يستند إليه في تقدير تلك الحالة على ضوء الشروط التي يوجب القانون توافرها فيمن يولى الفضاء ، وكان الثابت من مطالعة القرار الصادر من مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة أخرى غير قضائية أنه استند في النهى إليه على ما حصله من الأوراق من وقائم اقام الدليل بما هو ثابت يمكم عبلس التأديب السالف الذكر من أن سلوك الطاعن كان معيها وأن الوقائم التي بنيت عليها التهم موضوع المحاكمة التأديبية قد ثبتت في حقه شوتا كافيا ، فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر ممن يملكه بناء على أسباب مررة في الواقع والقانون وتكفى خمله ، ويكون عناى عن معاودة النظر فيه للوازنة والترجيح فا المجلس من إعتبارات رأى بمقتضاها ملاءمة إصداره .

إذ كان القرار الجمهورى المتضمن نقل الطالب إلى وزارةالقـــوى العالمة هو عجرد إجراء تنفيذى لقرار مجلس الصلاحية ، وليس قرارا إداريا قصد به إحداث أثرقانونى معين ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

متى كان الطلب الاحتياطي بشأن تعديل أقدمية الطالب قد قدم
 ١٩٧٢/١/١٩ و بعد مضى أكثر من ثلاثين يوما من تازيح إبلاغه بالقوار
 الصادر بتعيينه وتحديد أقدميته في ١٩٧١/١/١٨ فأنه يكون غيرمقبول

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائم – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتاريخ الإوراق بالمريخ المورد المورد

الحانتين الزام وزارة التأمينات برد مادفعه الطالب اليهم وبالكف عن استقطاع أي ميلة من مرتبه عن ذلك ، وفي ١/١٩ و ١٩١٨/١ و ١٩١٢/٤/١٩ و ١٩٧٣/٤/١٩ و ١٩٧٤/٦/١٩ على النوالي تقدم الطالب بالطلبات ٣٦٠٩سنة ٢٤ق١٧٠ لسنة سهيق، ؛ و لسنة ٤٤ ق رجال القضاء يطمن فيها في القرار الحمهوري الصادر في ١٩٧٢/١/٧ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها وفي قرار لحنة الصلاحية رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ فيما قرره من نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية وفي القرار الجمهوري رقم ٢٩٠ سنة ١٩٧٣ الصادر بنقله إلى وزارة القوى العاملة ، وفي حكم مجلس التأديب رقم ٧ لسنة ١٩٧١ طالبا الغاءه بما يترتب ها ذلك من أثار ، واحتياطيا في الطلب الأصلي ستعديل أقدميته بوضعه في حدول الأقدىية العامة لرجال القضاء بين الزميلين ... ... ... وقال في بيان هذه الطلبات أنه عين قاضيا في أغسطس سَنة ١٩٦١ ولم تلتزم وزارة العدل الوضع الصحيح في تحديد أقدميته ، كما تخطته بعد ذلك في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها في الحركة القضائية التي صدرت منذ سنة ١٩٦٩ ثم في الحركة الصادرة في يناير سنة ١٩٧٣ دون أن تخطره بالتخطي قبل إجرائها ، وأنه قدم إلى مجاس التأديب في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٧١ وصدر الحكم في ١٩٧٢/١/١٢ بتوجيه اللوم ، ثم قدم إلى مجأس الصلاحية في الطلب رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ وقرر المحلس في ٦/٥/١٩٧٢ سقله إلى وظيفه أخرى لسَّنة ١٩٧٣ بنقله إلى وزارة القوى العاملة في وظيفة تعادل درجة وظيفته ، وإذا كان تحطيه في الترقية قد تم بسبب الشكوى التي قدم عن أجانها إلى مجلس التأديب وهو ما يعد جزاءا كافيا يحول دون محاكمنه عن نفس الوقائع وكان طلب التأديب قد قدم دون أن يسبقه تحقيق قضائي أو إدارى، دان حكم مجلس التأديب يكون باطلامًا يترتب عليه من بطلان قرار مجلس الصلاحية الذي سي عليه والفرار الجمهورى الصادر بنقله تنفيذا لذلك ـــ طلبت وزارة العدل رفص الطلب رقم ٩ سنة ٤٢ ق ونوضت الرأى في بقية الطلبات، وقد مت البيابة العامة مذكرة برأتها وطلبت الحكم بعدم قبول الطعن في تحديد الاقدمية انتقدعه بمد الميماد ، وبعدم جواز الطعن في قرارات التخطي في الترقية وعدمقبول ماعداذلك

من الطلبات ثم قررت بجلسة ١٩٧٥/٥/١ بعد ولها عن رأيها السابق بعدم قبول الطمن في القرار الصادر من عجاس الصلاحية موضوع الطلب وقم ٣٦ سنة ١٤٥.

وحيث إن الطالب قرر بدازله مؤقتا عن الطاب رقم ٣٣ سنة ٤٤ق المقدم منه ضدوزارتى المدل والتأمينات ونقيب الحامين ، ولم انع الحكومة أو النيابة الدامة في ذلك مما تتعن معه إثبات هذا التنازل .

وحيث إدعن الطعن في القرار الجمهوري الصادر في ١/١/٧٧ فيا نصمنه من تشطى الطاب في الترقية إلى درجة رئيس المحكة أو ما يعادلها ( موضوع الطلب رقم به سنة ٤٦ ق) فإنه لما كان هذا القرار وماسبقه من قسوارات التخطى قد صدرت حميمها في ظل احكام قانون السلطة الفضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ الذي جعل الطعن في هذه القرار اسما اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي مل الحالم المحالمة القرار المعارفة من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية محكة القض ، فإن العلم في هذا القرار وما سبقه أمم هذه المحكة ، وعلى ما جرى به قضاؤها يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر من مجلس التأديب بتاريخ ١٩٧٢،١/١٢ (موة وع العلب رقم عه سه ع ع في مقبر مناول ذلك أذالا حكامالتي يصدرها علم سائة ع على الناس الثاني من قانون السلطة الشفائية المشار إليه أو بما له من اختصاص قضائي في إصدار حكم عقابي في خصوص ما هو منسوب إلى القاضي من خطأ هي أحكام نهائيسة لاتمتبر على ماجرى به قضاء هسذه المحكمة من القرارات الجمهورية أو الوزارية التي بجوز الطعن فيها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية تحكمة النقض طبقا الادة ... من قانون السلطة القضائية المذكور .

وحيث إن الطعن فى قرار مجلس التملاحية الصادر فى ١٩٧٢/٥/٦ (موضوع الطلب رقم ٣٦ سنة ٤٢ ق) قد استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث! له لما كان يبن من استقراءنص المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية رقم عع اسنة ١٩٦٥ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٩٧١ والواردة في الفصل الثامن من بابه الثانى ، والمواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ الواردة في الفصل ال ١٠٠ من هذا الباب ، أن تمسمة مقايرة بين نظام النظر في فقد أسباب الصلاحية لتولى القضاء وبن نظام النظر في فقد أسباب الصلاحية لتولى القضاء وبن نظام الديب القضاء ، وأن لمجلس الصلاحية عندتصديه لبحث أسباب فقد الصلاحية أن يتقصى حالة القاضى في مجموعها، ولا مانع يقيد من انخاذ المتازون توافرها فيمن يولى القضاء ، كما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة القرار الصادر من على الصلاحية منقل الطالب إلى وظيفة أخرى غير فضائية أنه استندفيا اتهى إليه على ما حصله من الأوراق من وقائم أقام الدليل علما معينا، ومن الوقائم التي منب عليما التهم موضوع الحاكمة التأديبية قد شتت في حقه شبوتا كانيا ، فإن القرار المطمون فيه يكون قد صدر من يملكه بناء على أسباب مبررة في الواقع والقانون و تكفى لحمله ، ويكون مناى عن معاودة النظر فيه للوازنة والترجيح في الهوازة والترجيح في الهواد والقانون و تكفى لحمله ، ويكون مناى عن معاودة النظر فيه للوازنة والترجيح في الهام من اعتبارات رأى مقتضاها ملائمة إصداره.

وحیث إنه كما كانالفرارالجمهورى وقم ، ٢٩ لسنة ١٩٧٣ المتضدن تقل الفالب واردة الفوى العاملة ( موضوع الطلب وقم ١٩٧٧ اسنة ٤٣ ق )همو بحرد إجراء تنفيلت لقرار مجلس الصلاحية وليس قوارا إداريا قصد به إحداث أثر قانونى معين ، فان الطون فيه يكون ضر جائز ،

وحيث إن الطلب الاحتياطى بشأن تعديل أقدمية الطالب غير مقبول لنقديمه فـ١٩٧٢/١٩٥ و بعد مضى أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر بتعيينه وتحديد أقدميته فـ ١٩٨١/١٨١٤ .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ٧٦ م

بريامة السيد المستشار تائب رئيس المحكمة الدكتور حانظ هريدى وعضوية السادة المستشارين : أحمد سفاء اللدين ، عز الدين الحسيني. عبدالعال السيد ، عبّان الزيني.

 $( \wedge \wedge )$ 

الطاب رقم ١ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء":

(١) نقل "النقل النوعي " . ترقية " التخطى في الترقية" .

سلطة الجمهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم اصدارها . حتم ا في قصل أي عضو من أعضاء النزانة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بعد موافقة انتخلس الأعلى للهيئات الفضائية . جواز إقران هذا الدقل بالتخلي في الترقية .

(٢) نقل " النقل النوعي " . دفوع " الدفع بعدم الدستورية ". قانون

(٣) تعویض . قرار إداری .

سلامة قرار نقل الطانب إلى وظيفة غير قضائية المنعون فيه من العيوب الى تسوغ الفاءه • أثره . وفض طلب التعويض عنه .

١ — لجمية الإداوية الحالة الفراوات بما يندئم إصدارها متى كانت مبنية على وقائم صحيحة ومستفادة من مصادر ثابتة فى الأوراق. وإذ كانت الأحكام المتعلقة بتأديب أعضاء النيابة لا تمس طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنه ١٩٧٧ — الحق فى فصل أى عضو منهم أو نقله المحلس وظيفة أخى غير قضائية بغير الطريق التأديبي ، وذلك بعد موافقة المجلس المد

الأهل الهيئات القضائية وكان القانون لا يمنع من أن يجتمع في شأن عضو النيابة غطيه في الترقية ، ونقله إلى وطيفة غير قضائية ، وكان النات في الأوراق أن الناب العام قسد عرض على المجلس الأعلى الهيئات القضائية ما أسفرت عنه التحقيقات فيا نسب إلى الطالب من مآخذ ، فوافق المجلس على نقله إلى وظيفة أخرى غير قصائية ، وعلى هذا الإساس صدر القرار الجمهوري رقم . . . . مقله إلى وزارة الصناعة ثم قرار وزير العدل رقم . . . برفع أسمه من سجل أعضاء النيابة ، وكانت المآخذ المسندة إلى الطالب والنابتة علف خدمته تؤدى إلى إصدار القوار وكانت المآخذ المسندة إلى الطالب والنابتة علف خدمته تؤدى إلى إصدار القوار المطون قيدفان النمى على هذا الفرار والقرار الوزاري المترتب عليه نخ لفة الفانون وسوء استعمال السلطة يكون على غير أساس .

٧ — اذكان الرسى فى الدستور على عدمةا بلية الفضاة للعزل هو نص خاص ، وكانت المادة ١٩٦٧ السابقة عليه قد نصت على أن بين القانون شروط و إجراءات تعيين أعضاء الهيئات القضائية ونقابهم ، وورد النص بذلك مطلقا نشمل النقل المكانى والنقل النوعى على السواء ، فإن ما يدفع به الطالب من عدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٦٩ مسن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ فسنة ١٩٧٧ فيا أجازة من نقل أعضاء النيابة الدمة إلى وظيفة أخرى غير قضائية يكون دفعا غير جدى ، وبتعن الالتفات عنه .

متى كان قرار نقل الطالب إلى وظيفة غيرقضائية المطعون فيه قد برئ
 من العبوب التي تسوع الغاءه فان طلب التعويض عنه يكون على غير أساس

#### المحكمة

بعد الاطسلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصــل فى أنه بتاريخ ٧٣/١/١١ ، تقدم الطالب إلى قم كناب هذه المحكة بعريضة قيــدت برقم ١ سنة ٣٤ ق " رجال القضاء " يطلب فيها لحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم١٦٢٣ لسنة ٧٧ وقرار وزير العدل رقم ١٤٣٠ لسنة ٧٧ فيما تضمناه من نقــَله بغير الطريق التاديبي إلى وزارة الصناعة ورفع اسمسه من سجل أعضاء النيابة العامة مع إلغاء كل ما ترتب علمها من آثار بما فهما الحركة القضائية التي تضمنت تخطيه في الترقية إلى درجة فاض ، وإعادته إلى عمله بالنيامة العامة في الأفدمية التي كان علمها محتفظا محقه فرا فاته من ترقيات أو عـــــلاوات أو بدلات والحكم له بمبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته من ذلك م وقال في بيان طلبه أنة تبين من التفتيش على عمله بنياية حرجا الحزئية في المدة من من ٧١/٢/١ إلى ٧١/٤/٣٠ وجـــود أوامر جنائية في بعض انخالفات سوقيعات مزوره طليه وأعترف معاون تلك النيامه في هذا الحـــــــــن بأنه زور توقيعه علمها لانشغاله في تأليف كتاب عن التصوف بعنوان" كرامات الأولياء " وفي توزيع هذا الكتاب عن طريق بعضالافرادوالهيئات ، وانتهى التحقيق في هذالوقائع بمذكرة نسب إليه فيها تقاعسة عن العمسل ناركا معاون النيامة وكانبها يزوران توقيعه وأن بعض القضايا كان يقـــدم إلى المحكمة دون اعتباد منه وأنه ألف كتابا بقصدتحقيق ربح مادى وقام بتوزيعه مستغلا تفوذ وطيفته ،وف٣٦/٢١/٢٧ صدر قرار رئيس الجمهوية رقم ١٦٢٣ أسنة ٧٧ بنقله إلى وزارةااصناعة تم صدر في ٧٢/١٢/٢٨ قرار وزير العدُّل رقم ١٤٣٠ لسنة ٧٧ برنع اسمه من سجل أعضاء النيامة العامة اعتبارا من ١٢/٢٤ تاريخ تسلمةالعمل بالإدارةالقا نونية بالشركة الشرقية للدخان تنفيذا للقرار الحمهوري المشار إليه . وقد جاء هذان القواران مشوبين مخالفة أحكام الدستور والقانون ، ذلك أن نص النقرة الأخبرتمن المسادة ١٢٩ مَنْ قانون السلطة القضائية رقمة ٤ لسنة ١٩٧٢ الذي خول الحكومة حـق فصلأى عضومن أعضاءالنيا بةالعامةأو نقله إلىوظيفة أخرى غير قضائية بغيرالطريق التاديبي بعد موافقة المحلس الأعل للهيئات القضائية \_ والتي صدر على أساسها القرارُ الحمهوري المطعون فيه ـــ هذا النص جاء مطلقا من أية قواءد أو معايير محددة للحالات التي يطبق نشأنها محالفا مذلك مانص عليه الدستور من عدم جواز الفصل بغير الطريق الناديي الافي الحالات الى يحددها القانون وعسدم قابلية القضاة للعزل ، وإذ كان رجال النيابة هم قضاة التحقيق وتشمايهم هذه الحصانة وكانالنقل إلى وظيفة غير قضائية سطوى على معنى العزل ومخالفته للدستور ظاهرة لاعلم مها لوقف الدعوى وتكليفه باستصدار حكم المحكمة العليا في شأنها ، وكان الفرار المطمون فيه علاوة مل ذلك مشو با باساءة استعال السلطة لأن مانسب إليه لا يؤدى إلى إقصائه عن فعل واحد مرتبن إحداهما بالتخطى فالترقية والأخرى بالحزاءالذي تضمنه فقد تقدم بطابه للحكم بطلباته المتقدمة وطلبت الحكومة وفض الطلب وقدمت النيابه العامة مذكرة برأم امتهية إلى طلب وفض طلبات الطالب .

وحيث إنه كماكان للجهة الإدارية سلطة اتحاذ القرارات بما يلزئم إصدارها مي كانت مبنية على وقائع صحيحة ومستفاده من مصادر السمه في الأوراق وكأنت الأحكام المتعلقة سأدب أعضاء النيامة لا تمس ــ طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائيــة وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ـــ الحق في نصل أي عضو مهم أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قصائية بغير الطريق اتأديبي وذلك بعد موافقة الحباس الأعلى للهيئات القضائية وكان القانون لا بمنع من أن يجتمع في شأن عضو النيامة تحطية في الترقية ونقله إلى وظيفة غير قضائية ـ إذ كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن النائب العام قد عرض على المحلس الأعلى للهيئات القضائيـــة ما أسفرت عنه التحقيقات في نسب إلى الطالب من مآخذ فوافق المحاس في ٧٢/٨/٨ عنى نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، وعلى هذا الأساس صدر القرار الحمهوري رقم ١٦٣٣ لسنة ٧٧ بنقله إلى وزارة الصناعة ثم قرار وزير العدل رقم ٤٣٠ السنة ٧٢ برفير اسمهمن سجل أعضاء النيابة ، وكانت المآخذ المسنده إلى الطااب والثابتة بملف خدمته تؤدي إلى إصدار القرار المعامون فيه ، فان النعي على هـــــــــذا القرار والقرار الوزارى المترتب طية تخالفة الهانون وسوء استهال السلطة يكون على غىر أساس. وإذكان النصرف الدستور على عدم قابلية القضاة للمزل هو نصعام وكانت المادة ١٦٧ السابقة عليه قـــد نصت على أن يبين القانون شروط وإجراءات تغيين أعضاء الهيئات القضائيسة ونقلهم وورد النص بذلك مطلقا يشمل النقل المكانى والنقل النوعي على السواء، فان مايدفع به الطالب من عدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٩ من قانون السلطة رقم ٤٦ لسنة ٧٢ فيما أجازه من نقل أعضاء النيابة العامة إلى وظيفة أخرى غير قضائية يكون دفعا غير جدى ويتدين الالتفات عنه .

وحيث أنه متى كان القرار المطعون فيه قد برئ من العيوب التي تسوغ الغاءه فإن طلب النمو يض عنه يكون على فير أساس .

## جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار ناقب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضرية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسين ؛ عبسم العال السيد ، محمدى الخولى .

## (11)

الطلب رقم ١٧ اسنة ١٤ق " رجال القضاء " :

( ۲ ، ۲ ) اختصاص . قانون . ترقية .

 ( ١ ) اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بحكة النقض بالفصل فى كنافة شئون وجال الفضاء والدنية العامة - الاستثناء قراوات التعرين والترقية والنقل والندب - جواز العلمن فى الفراوات الصادرة فى الترقية أمام مجلس الفضاء الإعمل - ق ع 2 لسنة م ١٩٦٥ -

( ٢ ) صدور الدستور في تاريخ لاحق القرار المطعون فيه - لا محل التحدي، بعدم دستور أ المسافة ٣/٨٨ من الفافون ٣ ع لسنة ١٩٦٥ -

(٣) ترقية . أقدمية .

القضاء بعدم جواز نظر طلب تعديل الأقدمية كما يتمخض عنه من طمن فى قرارات مجلس القضاء الأعلى يرفض تظلمات الطالب من التخطى فى الترقية فى المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٨ - أثره • اعتبار أقدميته قد استقرت نهائيامنذ سنة ١٩٦٣ • صدور الفرارات التالية على هذا الأساس •أثره لامحل العلمن عابها •

١ - مفاد المواد ٨٦ ، ٨١ ، ٢ ، من القانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٦٥ الواجب التطبيق على واقعه الطلب رقم ١٢ لسنة ١٤ ق - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (١) أن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجاوية مجكمة النقص مجيع شؤن رجال القضاء والنبابة العامة متى كان مبنى الطلب عبا في

<sup>(</sup>١) نغض ٢٨/٥/٢٨ مجموعة المكتب الفني . س ١٩ . ص ٢٧٤ .

الشكل أو نحالفة للقوانين واللوائع أو خطأ فى تطبيقها أو تأوياها أو إساءة استعمال السلطة واستنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن فى القرارات الصادرة فى الترقية من اختصاص مجلس الفضا، الأعلى ، واخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية مجمكة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أمام أى جهة قضائيه .

٣ إذا كأن ما يطلبه الطاعن من تعديل أقدميته يتمخض في الحقيقة عن طمن في قرارات مجلس الفضاء الأعلى الصادرة برفض تظاماته من التخطى في الرقية في المدة من سنة ١٩٦٧ على المدور الغرارات المطعون عليها في ظلى قاعدة فانونية تحظر على دائرة المسواد المدنية والتجارية النظر فيها ، ولا محمل لتمسك الطالب بعدم دستورية نص المدنية والتجارية النظر فيها ، ولا محمل لتمسك الطالب بعدم دستورية نص المدادة ٢٨٨من الدستور المعلمون فيه .

٣ - متى كانت المحكة قد انتهت إلى عدم جواز نظر الطاب الأول—الطعن في قرارات مجاس الفضاء الأملي الصادرة برفض تظامات الطالب من التخطى في الترقية في المدة من سنة ١٩٦٨ - فان أقدمية الطالب تكون فد استقرت نهائيا بين فرملائه منسنة سنة ١٩٦٣ وإذ صدرت القرارات التالية على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بانترقية فيها حسب أقدميته التي استقرت من قبل ، فان الطمن في تلك القرارات يسكون على غير أساس .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع – على مايين من الأوراق – تتحصل في أن الأستاذ ... ... تقدم في ١٩٧١/٨/٢٨ إلى هذه المحكة بالطلب رقم ١٢ سنة ٤٦ ق رجال القضاء

للحكم بتصحيح أقلميسم بردها للى وضعها الصحيح بين زملاته حريجى ســـــنة ١٩٤٨ الذين عينوا معه في وظائف النيابة العلمة في أول يُناير سسنة ١٩٤٩ ، وبصفة احتياطية بتصويب أقدميته في درمية رئيس محسكمة أو ما يعادلها اعتبارا من ألول حركة قضائية نالية لحكم المحلس المحصوص الصادر في ١٩٦٧/٥/٢٥ مع مايترتب على ذاكمن آ نار ، وقال بيانا أطليه أنه تخرج من كلبة الحقوق في سنة ١٩٤٨ وعين معاونا للنيابة في أول يتاير سنة ١٩٤٩ وَالعرج ف وظائف النيابة العامة إلى أن عين قاضياً في ١٩٥٨/٤/٧٣ وحل دوره في الترقية إلى درجة رئيس محكة أو ما يعادلها في سنة ١٩٦٣ ، إلا أن وزارة العدل تحطنه في الترقية أكثر من مرة بسبب بعض الوقائع التي لا تمس قداسة العمل الفضائي والتي عرضت عرضا خاطئا على وزير العلَّل في سنة ١٩٦٥ وأودعت ملفه السرى ، ثم قدم نسهما إلى المحلس المخصوص الذي انعتد في ٢٥ (١٩٦٦/٥ للنظر في طلب الوزارة احالته إلى العاش لفقد الصلاحية لولاية التنضاء. فرفض المحلس هذا الطلب لعدم صحة الوقائع المسندة إليه ، ورغم صدور قرار المحلس المشار إليه فقد ظل مضطهدا بالتختلي في الترقية لذات الوقائع السابقة حي أكتو بر سسستة ١٩٦٨ حيث رقى المرجة رئيس محكمة على الرغم من استحقاقه للترقية أسوة بزملائه منذسنة ٢٩٦٣ أو في القليل سنذ صدور ذلك النرار وإذا لم يكن ثبة مبرر التخطى فقــــد انتهى الى طلب الحكم لد بعلماته ـــ ثم عاد الطالب وطعن في الفرارات الحمهورية الصادرة في ١٩٧٣/٨/١ و ١٩٧٤/٢/ و ١٩٧٤/٩/٥ قبا تضمنتهمن تخطيعني الترقية ، وذلك على أساس الاستجابة لطلبه الأول ـــ دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب وقم ١٣ لسنة ٤١ ق واحتياطيا بعدم قبوله أو رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة 'برأسما قبوله ، و برفض باقبي الطلبات

وحيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص أن طلب الطالب سعديل أقدميته هو فى حقيقته طعن فى القرارات التى صدرت بتخطيه فى الترقية وهو ما كان يختص بنظره مجلس القضاء الأعلى وقراره فى شأنها نهائى غير قابل للطعن فيه أى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية إعمالا لأحكام المواد ٨٦ و ٨٨ و ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

وحيث إن مفاد المواد ٨٦ و ٨٨ / ٢ و ٩٠ من النانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الواجب التطبيق على واقعه الطلب رقم ١٢ منة ٤١ ق ـــ وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة ـــ أن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقص مجميع شئون رجال القضاء والنيامة العامة منى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو تحالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة أستعمال السلطة ، واستثنى من هذا الإختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب وجعل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وأخرجها من ولابه دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب عناي عن أي طعن بأى طريق أمام أي جهة قضائية إذ كان ذلك ، وكان ما يطلبه الطاعن من تعديل أمدميته لتمخض في الحقيقة عن طعن في قرارات المحلس الأعل الصادرة برفض تظلماته من التخطي في الترقية في ألمدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٩٨ فإنهذا الطعن يكون غبر جائز لصدور القرارات المطعون علمها فيظل قاعدة فانونية تحظر على دائرة المواد المدنية والتجارية النظر فيهما ، ولا محل لتمسك الطالب بعدم دستورية نِص المادة ٨٨ ٢ من الفانون المذكور لتعارضه مع حكم المادة ٦٨ من الدستور المائم لحمهور له مصر العربية لصدور هذا الدستور في تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه ، ومن ثم سمن القضاء بعدم جواز نظر الطلب رقم ١٣ سنة ٤١ ق .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى عدم جواز نظر الطلب الأول ، فان أقدمية الطالب تكون قد استقرت نهائيا بين زملائه منذ سنة ١٩٦٣ ، وإذ صدرت القرارات اتنالية على اساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحدا قد تحطاه بالترقية فيها حسب أقدميته التي استفرت من قبل ، فان الطعن في تلك القرارات يكون على غير أساس .

## جلسة ١٥ من أبريل ١٩٧٦

برناسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكنور حافظ هربدى وعضوية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدبن ٤ عز الدبن الحسيني، عبد العال السيد ، عثمان الزيني .

## $( \cdot \cdot )$

الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء"

### (١) أقدمية .

القضاء فى طلب سابق مجملهد الأفلعية بعدم قبوله تسكلا لتقديمه بعد الميماد. أثره · استقرار أقدمية الطالب بين زملائه الذين هين معهم فى درجة فكيل نيابة . الطعن فى قرار ترقية تال دون الادعاء بأن أحدا من زملائه قد تخطاء فيها . ويعوب القضاء برفضه .

١ — إذا كان يبين من ملف الطلب رقم ١١ لسنة ٣٩ ق أن الطالب كان قد طلب الحكم تتحديد اقدميته في درجة وكيل نيابة إعتبارا من ٩ / ٤ / ١٩٦٣ واحتياطيا بتحديد أقدميته إعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٧ وقد حكم ف١٩٧٣/١٢/١٣٥ بعدم قبول هذا الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، فإن أقدميته تكون قد استقرت بين زملائه الذين عين معهم في درجة وكيل نيابة ، وإذ صدر القرار المطعون فيه على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بالترقية حسب اقدميته التي استقرت من قبل فإن الطمن في هذا القرار يكون على غرأساس .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... ... وكيل النائب العام تقدم لقلم كتاب هذه المحكمة في ٧ / ٦ / ١٩٧٣ بطلب قيد برقم برج سنة ٤٣ ق رجال القضاء للحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ١٤١ الصادر في ١٣/٥ / ١٩٧٣ فيا تضمنه من تحطيه في الترقية إلى درجة وكيل نيابة فئة ممتازة أو ما يعادلها وترقيته إلى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدوره ، وقال بيانا لطلبه أنه ءين وكيلا للنائب العام وفي ١٩٦٩/٣/٥ تسلم العمل ووقع بالعلم على مذكرة رئيس التفتيش القضائى بالنيلية العامة يتحديد أقدميته بين وكلاء النيابة بأن يكون تاليا للاُستاذ ... ... ... ... المعين في ١١/ ١/١٩ و وسابقا على الأستاذ ... ... المعين في ١٩٦٨/١٢/ - ١٩٦٨/١٢/ تأسيسا على أنه أمضى في وظيفته السابقة فترة تزيد على ثلاث سنوات اعتبارا من ١٩٦٦/٤/٩ ويتقاضي مرتبا يدخل في حدود درجة وكيل النيامة اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ إلا أن مرتبه عدل بعد تحديد أقدميته بإضافة ثني العلارة الدورية للعاملين بالقطاع العام بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٩ فأصبح مرتبه ٤٩,١٣٥ بدلامن ٢٩,١٢٥ اعتبارا من ١/١/١٩٦٧ مما يجعله يدخل في حدود درجة وكيل النيابة من هذا التاريخ ولو أن هذا التعديل لم يتم إلا في ٢٥/٢/٢٩ أى بعد صدور قرار تعيينه ، فتقدم بالطلب رقم ١١ سنة ٣٩ ق رجال القضاء للحكم باعتبار أقدميته بدرجة وكيل زامة من ١٩٦٤/١/١ من ١٩٦٦/١ أقدميته في تلك الدرجة اعتبارا من ١/١٩٦٧/١ ولما كان الفرار الجمهوري رقم ٦٤١ سنة ١٩٦٣ صدر متخطيا الطالب في الترقية إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أو ما يعلدلها بعد تسوية حالته على النحو السالف الذكر ، فإن هذا القرار يكون قد صدر نخالفا للقانون ويحق له طلب إلغائه ــ وقد ضم ملف الطلب رقم ١١ سنة ٣٩ ق رجال القضاء ــ وطلبت الحكومة رفض الطلب ، وقدمت النيامة العامة مذكرة أ لمت فيها الرأى برفض الطلب كذاك . وحيث إنه لما كان يبين من ملف الطلب رقم ١١ سنة ٣٩ ق أن الطالب الحكم بتحديد أقدميته في درجة وكيل نيابة اعتبارا من ١٩٦٦/٤/٩ وقد حكم ف ١٩٦٦/٤/٩ وقد حكم ف ١٩٧٣/١٣/١٣ وقد حكم ف ١٩٧٣/١٣/١٣ وقد حكم ف قد نقل الإلام المبدر قبل أله الطلب شكلا لتقديمه بعد المبعاد ، فإن أقدميته تكون قد استقرت بين زملائه الذين عين معهم في درجة وكيل نيابة ، وإذصدرالقرار المطعون فيه على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحدا قد تعطاه بالترقية حسب أقدميته التي استقرت من قبل فإز الطعن في هذا القرار يكون على غير أساس .

### جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشاه ين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، عثمان الزيني .

(r)

الطلب رقم ٤٦ لسنة ٣٤ق " رجال القضاء".

(١) قانون . ﴿ تَفْسَيْرِ القَانُونَ ﴾ . قضاة . عزل . نقل .

الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم سريان أحكامه على غير المحاطبين بها عن أحيلوا إلى المفاش ء أو تقلوا إلى وظائف أخرى غير قضائية تطبيقاً لأحكام القوانين المنظمة لشمون الهيئات القضائية .

(۲) قضاة . قرار إدارى . بطلان .

طلب الطالب اعادته إلى وظيفته القضائية طبقاً لاحكما الذانون ٣٥ لسنة ١٩٧٣ . مخطّ وزير العمل هذا الطلب لعدم انطباق أحكما ذلك الةانون • اعتبار قرار الحفظ صبيا بالقدر الذي تختصه طبيعته وبما يسمح لحكمة النقض بفرض رفايتها عليه •

١ - مفاد نص الحادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية ، عدم سريان أحكام هذا القانون على غير المخاطبين بها ممن أحيلوا إلى المعاش ، أو نقلوا إلى وظائف أخرى غير قضائية ، تطبيقا لأحكام القوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية ، سواء تم ذلك قبل العمل بالقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ أو بعده، ومن ثم يكون النصى فى المحادة السادسة من القانون المذكور على عدم سريان أحكمه على الذين صدرت أحكام تاديبية بعزلم أو قرارات سقلهم إلى وظائف أخرى تطبيقا لأحكام القوانين المنظ ة لشئون الهيئات الفضائية قبل العمل بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ أو درا كيد للمنى الذي قصده المشرع بالحادة الأولى ، ولشرية قوانين الهيئات الفضائية وحدها في هذا الحصوص .

٧ — إذ كان القرار الصادر من وزير العدل بحفظ طلب الطالب — الذى التس فيه إعادته إلى وظيفته القضائية طبقا للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ ـ لعدم انطباق أحكام هذا القانون على حالته مسببا بالقدر الذى تحتمله طبيعةهذا القرار أو تتسع له ، وبما يسمح بفرض رقابه هذه المحكمة عليه ومادامت هذه الأسباب مطابقة للقانون ومتفقة مع النتيجة التى انتهى التي القرار، قان النبى عليه بالبطلان وعالفة الفانون يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع على ما يبين ن الأوراق تعصل فرأن الأستاذ .. تقدم في ١٩٧٩/١٩ لقلم كتاب هذه المحكمة بطلب قيد برقم ٤٩ سنة ٤٣ ق رجال القضاء ذكر فيه أنه بتاريخ ١٩٧٧/٢٩٧ ضدر قرار مجاس الصلاحية في الطلب رقم ٥٠ استفلام من وظيفة رئيس محكمة فئة (١) إلى وظيفة أخرى غير قضائية فبادر في ١٩٧٧/١٩٧ إلى تقديم الطلب رقم ١١ سنة ٤٩٥ ورجال القضاء قضائية فبادر في ١٩٧٣/١٩٧ إلى تقديم الطلب إلى والمنتف عنه العرف أعضاء الحيثات القضائية إلى وظائفهم الأصلية ، فتقدم الطالب إلى وزير المسلم في ١٩٧٢/١٩٧ برضته في العودة إلى وظيفته القضائية المنادا إلى المادة من القانون المذكور إلا أن الوزارة أخطرته بناريخ ١٩٧٧/١/١٩ بمفظ طلبه بقوله أن القانون وقم على الندون أى تسبيب المسادسة من القانون وقم على الرغم من أن مفهوم المخالفة بطريق الاستشاح لحكمي القانون على الرغم من أن مفهوم المخالفة بطريق الاستشاح المحكى يفيد أن من مدا من تناولم حكم المادة السادسة من ذلك القانون ممن المستفادة من أحكام القانون المذكور ، ولذلك تقدم علم السنة ١٦٩٩ عيمق المستفادة من أحكام القانون المذكور ، ولذلك تقدم بطلبه للحكم بإلغاء القرار الاستفادة من أحكام القانون المذكور ، ولذلك تقدم بطلبه للحكم بإلغاء القرار العستفادة من أحكام القانون المذكور ، ولذلك تقدم بطلبه للحكم بإلغاء القرار العدم المنادة من أحكام القانون المذكور ، ولذلك تقدم بطلبه للحكم بإلغاء القرار الموض طلبه المقدم في ١٩٧٣/١٩٧٩ باعادته الى وظيفته القضائية كؤس

محكمة فئة (1) واعتبار القرار كان لم يكن استنادا الى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ وطلبت الحسكومة رفض الطلب ، وأيدت النيابة رأيها برفض الطلب كذلك .

وحيث إنه لما كانت المــادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائنهم تنص على أن «أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى بالحكومة أو القطاع العام تطبيقا لأحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية ، ولم يعادوا إلى وظائفهم السأبقة تطبيقا لأحكام القــــرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية أو تنفيذًا لأحكام قضائية ، يعادون إلى وظائنهم السابقة في الهيئات القضائية " مالم يكونوا قد بُلغوا سن التقاهد في تاريخ العمل بهذا القانون. . الخ ـ فإن مفاد ذلك عدم سريان أحكامهذا القانون على غير المحاطبين، الممن أحيلوا إلى المماش أو نقلوا إلى وظائف أخرى غر قضائية تطبيقا لأحكام القوانين المنظمة لشئون الهيئاتَ القضائية سواء ثم ذلك قبل العمل بالقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ أو بعده و يكون النص في المادة السادسة من القانون المذكور على عدم سريان أحكامه على الذين صدرت أحكام تأديبية بعزلهم أو قرارات بنقلهم إلىوظائف أخرى طبيقا لأحكام الفوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية فبل العمل بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ مجرد تأكيد للعني الذي قصده المشرع بالمادة الأولى ، ولشرعية قوانن الحيئات القضائية و-دها في هذا الخصوص . لماكان ذلك - وكان القرار الصادر من وزير العدل محفط طاب الطالب بعدم انطباق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ على حالته يكون مسببا بالقدر الذي تحتمله طبيعة هذا القرار أو تنسع له ـــ وبما يسمح الغرض من رقايه هذه المحكمة طيه وما داءت هذه الآسباب مطابقة للقانون ومتفقة مع النتيجة التي انتهى إلىهـــــا القرار ، فإن النعي عليه بالبطلان ومخالفة القانون يكون على غير آساس .

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ٢٧٦

بر يامة السيد المستشار أحمد صفاء الدين وهضو ية السادة المستشارين : هز الدين الحسيني؟ عبدالعال السيد، عنمان الزيني ، محمدى الخولي .

(۲۲)

الطلب رقم 70 لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء " :

إجراءات . أقدمية . قانون .

طعن الطالب على قرار تعيينه وتحذيد أقدمينه ١٩٧٤/٨/٢٩ . دفعه بعدم دستورية الحظرالما تع عن الطعن فى قرارات النعبين المنصوص عليه بالماحة ٩٠ من القافون ٣٣ لسمة ١٩٦٥ . تحقق علمه بقرار النعبين فى ١٩٧/ ١٩٧٠ تاريخ إستلامهالممل ٠ أثره . حدم قبول الطلب سواء بالنسبة العلمن فى النعبين أو بالنسبة العلمن فى تحديد الأقدمية .

توجب المادة ٩٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - القوار المنطقة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الفوار المطمون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام النشر أو الاحلان العلم القوار علما يقينيا ، وإذكان علم الطالب بالقرار المطمون فيه ، والمتضمن تحديد أقدميته قد تحنق في ١٩١١ ١٩٧٠ تاريخ استلامه العمل ، وكان قانون السلطة الشفائية المشار إليه لا يمنع من الطمن في قرارات تحديد الأقدمية ، وكان المناخ مستورية الحظر دستورية الحظر المانع في قرارات التمين المنصوص عليه بالمادة ، ٩ من هذاالقانون مند عمن الطمن في قرارات التمين المناف من الطمن في التمين قد عمل به اعتبارا من ١٩١١م ١٩٧١ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه المائل إلا في النسبة المطمن في التمين أو بالنسبة المطمن في تحديد الأقدمية ، ويتمين لذلك القضاء بعدم قبول الطلب .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الأوراق... تتحصل في أن الأستاذ ... تقدم لهذه المحكة في ١٩٧٤/٨/٢٩ بهذا الطلب للحسم أصليا بأحقيته في التعيين بوظيفة رئيس محكمة منذ تعيينه على أن تكون أقدميته تالية ماشرة للا سناذ ... واحتياطيا شعديل أقدميته مجعلها سابقة مباشرة على الأستاذ ... أو قبل الأستاذ .. ومن باب الاحتياط الكلي بوقف نظر الطلب والتصريح له برفع دعوى بعدم دستورية الحظر المسننج من الطعن في قرارات التعيين المنصوص عليه بالمادة . ٤/٩٠ من قانون السلطة القصائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . أوقال سانا لطلبه أنه تنحرج من كلية الحقوق سة ١٩٥٠ وأشتغل بلحاماه وقبل للرافعة أمام محركم الاستثناف ف ٧٧/. (١٩٥٦ وأمام محكة النقض ف. ١٩٦٣/١١/١ وبتاريخ ١٩٧٠/٨/١٣ صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٨٧ ستضمنا تعبينه قاضيا على أن تمكون أقدميته تالية مباشرة للاستاذ .. وإذ كان هذا القوار مخالفا للقانون لأن مدة اشتغاله بالمحاماه كانت توجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة ، ولأن أقدميته لم تحدد بين غالبية زملائه داخل الكادر القضائي وكان الحفار من الطعن في قرارات النمين المنصوص عايه في المسادة ١٠/، من ذلك القانون يخالف نص الماءة ٢/٦٨ من الدستور ، فقد انهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وطلب الحاضر عن الحكومة الحكم أصليا بعدم قبول الطلب لتقدُّيه بعد الميعاد ، ومن إلى الاحتياط برفضه . وقُدْمت النيامة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت الحكم بعدم قيرل الطلب .

وحيث إن هذا الدفع في مه ، ذلك أن المسادة ٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ السنة ١٩٦٥ مـ المنطبق على واقعة الطلب حد توجب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام النشر أو الاعلان العلم با لقرار علما القيلة . وإذ كان علم الطالب بالنرار المطون

فيه والمتضمن تحديد أقدميته قد تحقق ف ١٩٧١/٩/١ تاريخ إستلامه للممل وكان قانون السلطة القضائية المشار إليه لا يمنع من الطعن في قرارات تحديد الأقدمية وكان دستورسنة ١٩٧١ والذي يستند إليه الطالب في الدفع بعسدم دستورية الحظر المانع من الطعن في قرارات التعيين المنصوص عليه بالمادة . ه من هذا القانون حد قد عمل به اعتبارا من ١٩٧١/٩/١ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه المبائل إلا في ١٩٧٤/٨/٢٩ ، فإنه يكون مقدما بعد الميعاد سواء بالنسبة للطمن في التعين أو بالنسبة للطمن في التعين أو بالنسبة للطمن في تعديد الأقدمية ، ويتعين لذلك القضاء معدم قبول الطلب .

### جلسة ٢٠ من مايو سنة ٢٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين : أحد ضياء الدين ؛ عبد العال السيه ، عمان الربق ، مجدى الحول

# ( 77)

الطاب رقم ٩ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء" :

أقدمية . إجراءات .

طلب تعديل الإقدمية . • ن طلبات الإنغاء وليس من قبيل القدريات • وجوب تقديمه في الميماد القانوني .

إذا كان تعديل أقدمية الطالب لايتأتى إلا بإلغاء قرار تعيينه فيها تضمنه من تحديد تلك الأقدمية ، فإن طلبه يكون من طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها في ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمسادة ه.٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وليس من قبيل التسويات التي تستمد المراكز القانونية فيها مباشرة من القانون ، لأن المركز القانوني الخاص باقدمية الطالب لا يمكن أن تنشأ بغير القرار الصادر بتحديدها و إذ كان قرار تعيين الطالب مستشارا ، والمتضمن تحديد أقدميته قد صدر في ١٩٧٤/٨ (علم بعين الطالب إلا في ١٩٧٤/١٨) وعلم به يقينيا بتنفيذه في ١٩٧٤/١٨) وفلم وهو تاريخ تفيذ الحركة القضائية ، ولم يقدم الطاب إلا في ١٩٧٥/٣/١٥ فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميماد .

#### المحكمة

حيث إن الوقائع ـــ على ماييين من الأوراق ـــ تتحصل فى أنه بتاريخ ١٥/٩/١٥ تقدم الأستاذ ـــ ـ المستشار بهدا الطلب كيكم بتعديل أقدميته بعلها في درجة مستشار منذ عام ١٩٦٩ مع ما يترب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لذلك أنه تحرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٦ ، وعين سكرتيرا فنيا لمدير عام مصاحة الشهر العقارى في ١/١/١٩٤٩ ثم عين مندوبا بإدارة قضايا الحكومة في ١٩٤٧/١٩١ ثم عين وكيلا للنائب العام في نوفيرسنة ١٩٥٤ ثم عين قاضبا فرئيسا للحكة فستشارا في حركة ١٩٧٤ وإذ كان تحديد أقدميته على هذا النحو خالف لما يقضى به قانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ الذي يوجب تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه من داخل الكادر ، وكان طلب تعديل الأقدمية هو من قبيل دعاوى التسوية فلا يتقيد الطمن عليه بالميعاد المتصوص عليه في المحادة ٥٨ من هذا القانون ، فقد قدم الطاب الحكم له يطلبانه ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لتقديم عن الحكومة بعدم قبول الطلب لتقديم بعد المياد المنصوص عليه في المحادة و٥٨ من ذلك القانون .

وحيث إن هذا الدفع في علمه ، ذلك أنه لما كان تعديل أقدمة الطالب لايتاتي إلا بإلغاء قرار تعيينه في تضمنه من تحديد تلك الأقدمية ، فإن طلبه يكون من طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها في ميعاد الثلاثين بوما المحدد بالمادة محم من قانون السلطة الفضائية رقم ع لسنة ١٩٧٧ ، وليس من قبل التسويلت التي تستمد المراكز القانونية فيها مباشرة من القانون الأن المركز القانوني الحاص بأقدمية الطالب لايمكن أن تنشأ بغير القرار الصادر بتحديدها ، إذ كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب مستشارا والمنضمين تحديد أقدميت عد صدر في ١٩٧٤/ وهو تاريخ تدفيذ الجركة في ١٩ - ١٩٧٤/ وهو تاريخ تدفيذ الجركة بقدا لميد ألم يكون غير مقبول لنقديم بعد الميعاد .

## جلسة ٣ من يونيه ١٩٧٦

برقامة من السيد الهمتشار / أحمد صفاء الدين وعضوية السادة المستشارين/عز الدين الحسيق، ٤ هيد العال السيد ، حمَّان الزيني محمدي الخول. •

## ( ٢٤)

الطلبات أرقام ٢٠، ٢٠ لسنة ٣٩ ق ، ٢٤ لسنة . ٤ ق ، ٧١ لسنة ٣٤ ق " رجال القضاء " :

(١) طعن " الخصوم في الطعن ". أقدمية .

وزير المدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق؟ بتحديد أقدمية رجال الترضاء والنياية .

( ٢ ) أقدمية . محاماة .

ويعوب تحديد أفدمية المحامين المدينين بوظائف القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل الـدادد القضائى - استيفاء الطالب شروط الصلاحية للتديين فى وظيفة قاض فى ١٩٦٢/١٠/٢٧ وجوب تعديل أقدمينه يوضه قبل زميله المعين قبله واللدى استوفى شروط الصلاحية فى ١٩٦٣/١/٢١ ـ

١ - وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة و إدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ، والطالب باختصامه وزير العدل بصفته في طعنه على القرار الجمهورى في شأن تحديد أقدميته بين زملائه لا يكون قد رفع الطلب على غير ذى صفة و يكون الدفم بعدم قبول الطلب في غير محله و يتعين رفضه .

٧ ــ النص فى الفقرة (ه) من المادة ٤ عــمن قابون السلطة القضائية رقيم ٤ لسنة ١٩٦٥ الذى عين الطالب فى ظله ـــ على أنه يشترط لتعيين المحامى قاضيا أن يكون قد اشتغل أمام عماكم الاستثناف أربع سنوات متوالية ، وفى الفقرة الأغيرة من المادة ٥٠ منه على أنه بالنسبة للحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية

زمد ثهم من داخل الكادر القضائى، يدل سوعل ما جرى به قضاء هذه المحكة على أن المشرع قد قصد أن يجعل من المساواة فى الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائى أساسا عادلا لزماله حقة تستند إلى صلاحية المحامي للتعيين في القضاء وصيرورته بهذا التعيين بداخل الكادر القضائى فى تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شرط الصلاحية فى نفس التاريخ وعينوا فى القضاء، ولما كان الطالب قداستوفى شروط الصلاحية للتعيين فى وظيفة قاض ف ٢٧/١١ ١٩٦٢/ ١٩٦٢ وعين وكان يبين من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل والشهادة المقدمة من الطالب أن الأستاذ ... .. قد استوفى هذا الشرط فى ١٩٦٢/١٦ وعين وغم نظا في قدمية هذا الاخير بوضعه قبل هذا الزميل مباشرة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الوقائم على ما يبين من الأوراق – تتحصل في أنه بتاريخ ٢٩ تقدم القاضى ... ... بالطلب رقم ١٣ سنة ٣٩ ق قور مبال ١٣ مرام ١٣ تقدم القاضى ... ... بالطلب الحكم بالفاء القرار الجمهورى رقم ٨٧٧ للشقاء ١٩٩٦ فيا تضمنه من تحديد أقدميته بعد القاضى ... ... .. وجعل أقدميته أصليا بعد القاضى ... ... .. مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٤٩ وقبل الارافعة أمام محاكم الاستثناف في ١٩٠١/١/٥٥ وأمام محكة النقض في ١٩٠٥/١/٥٥ وأمام محكة بعد القاضى ... ... وإنه لما كان تحديد أقدميته على هذا النحو مخالف بعد الفاردة بة أون السلطة القضائية والتي تقضى بتحديد أقدمية المحامن بعديد أقدمية المحامن بتحديد أقدمية الحامن بتحديد أقدمية المحامن بتحديد أقدمية المحامن بتحديد أقدمية المحامن بعدالواردة بقرون السلطة القضائية والتي تقضى بتحديد أقدمية المحامن القواعد الواردة بقرون السلطة القضائية والتي تقضى بتحديد أقدمية المحامن المحديد القدمية المحامن المحديد المحديد أقدمية المحامن المحديد المحديد أقدمية المحامن المحديد الم

بن أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي وكان ازملاء الذين عناهم المشرع هم المتخرجون في نفس العقعة ، فأخيطلب الحكم له بطالبات و و و المستة ١٩٣ ق و ٧٩ سنة ٤٠ ١ م و ١٩ ١ السنة ١٩٠٤ لسنة ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٨ فيا تضمنته من تعيين بعض القضاه من المتخرجين في دفعته في أقدميات سابقة عليه ، وقررت المحكمة ضمها إلى طلبه الأول باعتبارها من آثاره . ثم عاد في مذكرته المختامية وطلب تحديد أقدميته

قبل الأستاذ ... .. واحتياطيا بعد الأستاذ ... .. .. أو قبل الأستاذ ... ، وقدم أييدا فطله كتابامن لحنة قبول المحامين بمحكة استشاف القاهرة يفيد إعادة اسمه إلى جدول المحامين اشتغلين أمام محاكم الاستئناف فرام ١٩٥٨/١٠ (١٩٥٨ مومهادة من نقأبة المحامين تفيد قبول الأستاذ ... ... للرافعة أمام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٥٨/١/ ١٩٥٩ . دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطلب لتوجيهه إلى وزيرالعدل .

وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت وفض الطلب .

وحيث إن المفع المبدى من وزارة العدل فى غير محله ذلك أن وزير العدل هو الرئيس ابزدارى المسئولوعن أعمال الوزارة وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطمن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ، ومن ثم فإن الطالب بمختصامه وزير المدل بصفته فى طمنه على القرار الجمهورى فى شأن تحديد أقدميته بين زملائه لا يكون قد رفع الطلب على غيره ذى صفة و يكون المفع بعدم القبول فى غير محلة و يتعين رفضه .

وحيث إن الطاب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن النص في الفقرة ( ه ) من المسادة ٤٦ من قانون السلطة الفضائية وقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ — الذي عين التألب في ظله — على أنه يشترط لتعيين المحامى قاضيا أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستئناف أوبع سنوات متوالية ، وفي الفقرة الأخرة من المسادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للحامين فتحدد أقلميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر الفضائى، بدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — على أن المشرع قد قصد أن يجعل من المساواتف الأقلمية مع من هم داخل الكادر القضائى أساسا عادلا لزمالة حقة تستند إلى صلاحية المحامى للتعيين في القضاء وصير ورته بهذا التعيين زميلا متكافئا لمن سبقه فى التعيين بداخل الكادر القضائى فى تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين بمرور أديع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماه أمام عاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أطلبية زملائه الذي استوفوا شرط الصلاحية فينفس التاريخ وهينوا فى القضاء ولى كان الطالب قد استوفى شروط الصلاحية المتعيين فى وظيفة قاضى فى والشهادة المقدمة من الطالب ، أن الأستاذ / ... ... .. قد استوفى هذا الشرط فى ١٩٦٢/١٢١ وعين رخم ذلك فى أقدمية سابقة على الطاعن ، فإنه الشرط فى المقدمية هذا الاخير بوضعه قبل الزميل مباشرة .

## جلسة ١٩٧٦ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكة جافظ هريدى وهضوية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، محمدى الحولى .

## (40)

الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" :

( ۱ و ۲ ) إجراءات . أقدمية . دعوى .

( ١ ) طلب الطالب أصليا الحكم بتمديل أقدميته فى وظيفة رئيس محكمة فئة (ب) . طلبه يمذكرته من بأب الاحتياط تعديل هذه الأقدمية ووضعه فى وظيفة قاض ( أ ) . اعتبارهذا الطلب مندرجا فى عموم الطلب الأصلى المقدم فى المعياد .

( ۲ ) تدرين المحاسين في وظائف القضاء التي استوفوا المدد اللازمة للنديين فيما . جوازى ثمارس جهة الإدارة المدين في طبقا الصاحة العامة . الطالب المدين في وظيفة قاض فقة (ب) . طلبة تدييل أفلميته تأسيسا على أن مدة اشتذاله بالمحاماة تستوجب تدييته في وظيفة رئيس مجمكة فئة ( ر) إلا أساس له .

١ \_ إذا كان الطالب قدطاب أصليا الحكم بتعديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه و بوضعه في وظيفة رئيس محكة من الفئة (ب) ثم طلب بالمذكرة المقدمة منه ، ومن باب الاحتياط تعديل هذه الأقدمية ، ووضعه في وظيفة قاض (أ) وهو مايندرج في عموم الطلب الأصلى المقدم في المعياد ، فإن الدفع بعدم قبول الطلب الاحتياطي يكون على غير أساس .

٢ — مفاد المادتين ٣٩ ، ١٤ من القانون رقم ٤٦ لسسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة الفضائية أن تعيين المحامين في وظائف الفضاء التي استوفوا المدد اللازمة للتعيين فيها هو أمر جوازى ، لحمة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقد برية في حدود ما قنضيه المصلحة أله من ، وإذا كان الطالب قد عين قاضياً

من الثقة (ب) ولم يقدم مايفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف اغير المصاحة المامة ،فإن القرار المطعون فيه لايكون مخالفا للقانون ، أو مشو با بإساءة استمال السلطة و يكون طلب الطالب تعديل أقدمينه المؤسس على أنمدة اشتقاله بالمحاماه تستوجب تعيينه فى وظيفة رئيس محكة فئة (ب) أو قاض من الفئة (أ) على غير أساس (1) .

#### المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع – طرماسين من الأوراق – تتحصل في أن الأستاذ ... الفاضى من الفئة "نب" تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٤/١١/١٨ الهمكم تبديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه ووضعه في وظيفة رئيس محكة "نب" قبل الاستاذ ... ... ... مباشرة ، مع ما يترب على ذلك من أثار ، وقال بيا نا لطلبه أنه تحرج من كلية الحقوق سنة ١٩٥٨، وقيد بالحدول العام بعملين في ١٩٥٨/١/٩٥، وحيد بلحدول الحامين أمام الحاكم الاستدف في ١٩٥٨/١/١/١ وويد بالحدول العام ١٩٥٨/١ وأمام محاكم رقم ١٩٨١ متضمنا تعيينه قاضيا "ب" ، وعلى أن تكون أقدميته تالية لارستاذ رقم ١٩٨١ متضمنا تعيينه قاضيا "ب" ، وعلى أن تكون أقدميته تالية لارستاذ السلطة الفضائية رقم ٢٦ اسنة ١٩٧٤ التي تقضى ستمين الحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة إثنتي عشر سنة متوالية ، في وظائف رؤساءفتة "ب" بالحاكم الاستدائية ، فقد قدم الطلب الحكم له بطلبانه ... ثم عاد بمذكر ته الشارحة وطلب احتياطيا تعديل قرار تعيينه بوضعه في وظيفة قاض من الفئة " أ " ، استنادا إلى أنه وان كانت مدة اشتقاله أمام محاكم الاستثناف تقل عن اشتى عشرة سنة ، ألا أثها تريد عن تسع سنوات مماكان يستوجب تعيينه قاضيا" استنادا إلى أنه وان كانت مدة اشتقاله أمام عاكم الاستثناف تقل عن اشتى عشرة سنة ، ألا أثها تريد عن تسع سنوات مماكان يستوجب تعيينه قاضيا" استنادا الى أنه وان كانت مدة اشتقاله أمام عاكم الاستثناف تقل عن اشتى عشرة سنة ، ألا أثها تريد عن تسع سنوات مماكان يستوجب تعيينه قاضيا" المتواهد المقلوب المتواهد المتواهد عشرة سنة ، ألا أثها تريد عن تسع سنوات مماكان يستوجب تعيينه قاضيا" المتواهد المتواه المتواهد الم

<sup>( 1 )</sup> ذات الميدأ في الحكم الصادر في الطلب رقم . ١١ لسنة ٤٤ ق بذات الحلسة .

عملا بنص الفقرة أولا (ج) من المــادة المذكورة . وطلب الحاضر عن الحكومة الحكم بعدم قبول الطلب الأحتياطى لتقديمه بعدا المياد وبرفضاالطلب الأصلى . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطلب برمته .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الاحتياطي في خير محله ، ذلك أنه لما كان الطالب قد طلب أصليا الحكم بتعديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه و بوضعه في وظيفة رئيس محكة منافئة(ب) ثم طلب بالمذكرة المقدمة منه ، ومن باب الاحتياط ، تعديل هذه الاقدمية ووضعه في وظيفة قاض (أ) ، وهو مايندرج في عموم الطلب الاحتياطي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيت أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نص بالمادة ٣٩ على أن يعين فضاة الفئة(ب)با لمحاكم الابتدائية من الميئات الآتية (ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستثناف أربع سنوات متوالية. . . و بالمادة ٤١ على أنة متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في هــذا القانون جاز أن يمين رأسا : أولا : في وظائف قضاه من الفئة (أ) : . . . . ( ج ) المحامون الدَّين اشتغلو أمام محاكم الاستثناف مدة تسع سنوات متوالية . . . . . . ثانيا : : في وظائف رؤساء فئة ٰ (ب) بالمحكم الابتدائية . . . . : (ج) الحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستثناف مدة اثنتي عشرة سنةمتوالية . . . فقد دل عل أن تعين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدد الللازمة للتعيين فيها هُو أَمْ جُوازَى جُمِّهُ الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقدير بة في حدود ماتقتضيه المصلحة العامة ، إذا كان ذلك وكان الطااب قد عبن قاضيًا من الفئة (ب) ، ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قَا. هدف لُغير المصلحةالعامة فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاللقانون أو مشوبا باساءة استعمالالسلطة ويكون طاب الطالب بتعديل أقدميته المؤسس على أن مــدة اشتغاله بالمحاماه تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة (ب) أو فاض من الفئة (أ) ، على غىر أساس .

## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد صفاء الدين؛ رعضوية السادة المستشارين: عز الدين الحسيني ؛ عبد العال السيد ؛ عثمان الزبيي ، عجدي الحول

( ۲7 )

الطلب رقم 4 ٤ لسنة 6 ٤ ق « رجال القضاء » :

ترقیة . قرار **إداری** .

احتوا. الملف السرى الطالب على سنة تفارير تفنيش تنصين تفدير كفايته بدرجة « فوق المتواد الملفون فيه تخطيه في الترقية تأسيسا المتوسط » مع الإشارة إلى وفرة الناجة ، صدور القوار المطعون فيه تخطيه في الترقية تأسيسا على أن كفايته قدرت بدرجة متوسط دون نظر إلى سنب اغتذاره عن ثلاث جلسات خلال تلك الفترة ، أو الإشارة إلى منحه اجازة في النامها لأداء فريضة الحج ، أثره ، اعتبار قوار التخطي غير مرو .

إذ كان بين من الاطلاع على الملف الدمرى المطالب أنه قد تم النفتيش على أعماله المختلفة في المدة التي أمضاها في العمل قاضيا ، ثم رئيسا بالمحاكم الابتدائية ، وقدمت عنه ستة تقاوير تضمنت جيمها تقدير كفاسته بدرجة "فوق المتوسط "كاخلصت في نتيجتها إلى وفرة انتاجه وأنه يحرر أحكامه بالسلوب واضح ، وبضمنها قائم النزاع ، وينزل عليها حكم القانون صحيحا في غالب الاحيان ، على نحو يدل على كفاية ملاواته القانونية ، وكانت المحكة ترى على ضوء هذه التقارير انتفتيش وعن عمله خلال شهرى ... لم يصادف الحقيقة إذ نسب اليه ضآلة إنتاجه ، وعدم كفايته الفنية دون أن يلتى اعتبارا إلى سهب اعتذاره عن ثلاث جلسات ، أو يشير إلى الاجازة التي منحت له خلال تلك الفترة لاداء فريضة الحج، فضلا عن أن المكخذ الواردة بالتقرير لا تؤدى إلى النيجة التي انتهى اليها ، فان تخطى الطالب في الترقية يكون فير مبرر ، ويتمين لذلك الغاء القرار المطعون فيه في هذا الخصوص مع ما يترب على ذلك من آثار .

#### المحكمة

بمدالاطلاع علىالأوراقوسماع النقرير الذى تلاهالسيدالمستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ما يبن من الأوراق — تحصل في أن الطالب تقدم وعند من المراكبة من المراكبة وعند المركبة وعند و المركبة المستشار و اعتباره مستحقا المرقبة في تضمده من تخطيه في الترقية في مدوو هذة القرار حسب اقدميته ما يترتب على ذلك من آثار وقال في بيان طلبه أنه أخطر شخطيه في الترقية في مشروع الحركة القضائية الحاري اعدادها بسبب تقدير كفايته في تقرير النفتيش معلى أعماله عن شهرى نوفم وديسمبر ١٩٧٤ بدرجة متصمنا تخطيه في الترقية و إذ كان تقرير النفتيش السالف الذكر لا يصلح للكشف عن مدى كفايته ذلك أنه كان قد منع إجازة لأداء فريضة الحج في المد تمن من مدى كفايته ذلك أنه كان قد منع إجازة لأداء فريضة الحج في المد تمن إجراءات السفر ، ولم يذكر التقرير شيئا عن هذه الإجازة وبسبب الاعتذار وكانت كفايته قد استقرت مدرجة فوق المتوسط في ستة تقارير سابقة متوالية وقالت كابيا وطلبت قبوله .

وحيث إنه بالاطلاع على الملف السرى للطالب تبين أنه قد تم التفتيش على أعماله المختلفة في المسدة التي أمضاها في العمل قاضيا ثم رئيسا بالمحاكم الابتدائية وقدت عنه ستة تقارير تضمنت جميعها تقدير كفايته بدجة فوق المتوسط كما خلصت في نتيجتها إلى وفرة ائتاجه وأنه يحرر أحكامة بأسلوب واضح ويضمنها وقائع النزاع ويتزاعلها حكمالة ان ومحيحافي عالب الأحيان على تحو يدل على كفاية معلوماته القانونية ، وترى المحكمة على ضوء هذه التقارير أن تقرير التفتيش عن

عمله خلال شهرى توفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ لم يصادف الحقيقة إذ نسب إلى الطالب ضألة إنتاجه وعدم كفايته الفنية دون أن يلق اعتباوا إلى سبب اعتذاره عن ثلاث جلسات أو يشير إلى الإجازةالتي منحت له-خلالتلك الفترة لأداء فريضة الحج ؛ فضلا عن أن المأخذ الواردة بالتقرير لا تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يكون تخطى الطالب في الترقية ايس له ما يبروه و يتمين لذلك اللذار المطعون فيه في هذا الحصوص مع ما يترتب على ذلك من أنار

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار / أحمد صفاء الدين وعضوية السادة المستشارين / عز الدين الحسينى عبد العال السيد ؛ عثمان الزينى ؛ محمدى الحولى .

( ۲۷ )

الطلب رقم ٢٥ لسنة ٢٤ ق "رجال القضاء" :

معاش • انتخابات .

تسوية معاشات من دون المستشارين ومن فى درج برمن رجال القضاء الذين يعتزلون الحدمة للترشيح لعضوية عجلس الأمة طبقا لشروط القرار الجمهورى ٢٧٩ لسنة ٢٥ ٩٧ ليس وهنايعدم النجاح فى الاتخابات - استحقاق الفرق بين المرشب والمعاش بالنسبة الستشارين أوصرت المرتب لمدة مكملة لتلان سنوات من تاريخ تبول الاستقالة بالنسبة لمن دوتهم - شرطه - عدم النجاح فى الانتخابات •

البين من سياق البند ثانيا من القرار الجمهورى وقم 249 لسنة 140٧ أنه بالنسبة لمن دون المستشارين فان تسوية المعاش على أساس إلى المرتب الأخير قبل الاستقالة طبقا المشروط التي أوردها ليس رهنا بالنماح أوبعدم النجاح في الانتخابات، ولكنهم تبط بالاستقالة للترشيح لمضوية مجاس الأمة ، أماما يتوقف استحقاقه على عدم النجاح في الانتخابات فهو الفرق بين المرتب والمعاش بالنسبة للستشارين وصرف المرتب لمدة مكملة لتلاث سنوات من تاريخ قبول الاستقالة بالنسبة لمن دونهم .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع!التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع على ماسين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ .... ... تقدم بناريخ ١٩٧١/٣/١٦ إلى قلم كتاب هذه المحكمة بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير تطبيقاً لأحكام القرار الجهورى رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٦١/٨١٣ وقال بيانا لطيه إنه حين قاضيا في ١٩٦١/١١٣٠ وفلل عارس عمله إلى أن قدم استقالتمق ١٩٠٢/١٠/١١ النترشيح لعضو ية مجلس الشعب وتم قبولها في اليوم التالى لتقديمها حو بعد أن فاز في الانتخابات تقدم بطلب لتسوية معاشه طبقا لاحكام القرار الجمهورى السائف الذكر ، وإذ امتنعت إدارة المعاشات بوزارة العدل عن ذلك فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطاباته مطبت وزارة العدل رفض الطلب تأسيسا على عدم انطباق أحكام القرار الحميم رئ المشار إليه إلا في حالة عدم الفوز في الانتخابات وقدمت النيامة العامة مذكرة برام وطلبت قبول الطلب .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يبهن أنه بعد أن أوسم في البند أولا التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجتهم الذين يرغبون في اعتزال الحدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص فىالبند (ثانيا) على أن من دون ذلك من رَجَال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ١/٢ مرتبه الأخير قبل الاستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالمحاماة لاتقــل عن ١٢ سنة كاملة فاذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافاته القانونية علىأساس ملة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه ، ونص كذلك على أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا إليه إعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اءلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكلة لثلاث سنوات أعتبارا من ناريخ فبــــول الاستقالة وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات ، ويتضم من سياق هذا البند أنه باللسبة لمن دون المستشارين فان تسوية المعاش على أساس ١٦/ المرتب الأخير قبلالاستقالة طبقا للشروطالتي أوردها ليس رهنا بالنجاح أو بعدم النحاح فى الانتخابات، ولكنه مرتبط بالاستقالة للترشيح لعضوية مجلس ألامة أما ما يتوقف استحقاقه على عدم النجاحي الانتخابات فهوالقرق بين المرتب والمعاش بالنسبة للستشارين وصرف المرتب لمدة مكملة لثلاث سنوات من تاريخ قبول الاستقالة بالنسبة لمن دونهم ولما كان الثابت منالأوراق أن مدة خدمة الطالب الحسوبة في المعاش عافيها مدة الاشتفال بالمحاماه تريد على اثنى غشر عاما وذلك عند الاستقالة للترشيح فإنه يتعين إجابة طلبه .

# جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

برئامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتير مجدمجدحسنين وعضوية السادة المستشاوين : أحد صفاء الدين ؛ عز الدين الحسيق > عدمان الزيني > عدى الحولي

# (xx)

الطلب رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق "رجال القضاء ":

(١) إجراءات " الخصوم في الطاب " .

وزير العدل هو صاحب الصفة فيخصومه الضمن المتبعلق برقية رجال القضاءوالنيا يقالحامة • قبول الحلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاجب القرار المطمون فيه •

( ٢ ) ترقية . اختصاص " اختصاص محكمة النقض " . قرار إدارى .

اختصاص للدائرة المدنية محكمة النقض بالفصل في كافة شتون القضاء • الاستثناء • قرارات التميين والترقية والنقل والندس • هذم جو إن العلمن قمها • في 21 لمسة • 193

(٣) ترقية .

الجمنة المحاسية -طوفما محل المجلس الأعلى للهيئات الفضائية فى دراسة التعيينات والترقيات والنقل والنظامات المتعلقة بها عدم دعوة المجلس الأعلى للقاضى لداع أقواله عند تخطية فى الترقية لاجللان - ق ٨٢.لسنة ١٩٦٩

١ - أنه و إن كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة و إدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بترقية رجال القضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لا يمنع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة - من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

٧ ... مفاد نص الفقرة الأولى والرابعة من المسادة ٩٠ ، ونص المسادة ٨٦ والفقرة التانية من المسادة ٨٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة الفضائية الواجب التطبيق عن و قد الطلب على ماجرى به قضاء هذه المحكة ١١ إن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية محكمة النقض بحميع مشون ربال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيها في الشكل أو خالفسة من هذا الاختصاص القرارات الحاصة بالتعمين والترقية والنقل والندب ، وجمل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص المحلس الأعلى الهيئات القضائية وأخرجهامن ولاية دائرة المواد المدنية وانتجارية بمحكة النقض، وجعل القرارات الصادرة بالتعمين والندب بمناى عن أى طعن بأى طريق أمام أية جهة قضائية، إذ كان ذلك فإن طلب الطالب إلغاء القرار الجمهورى فها تضحنه من عدم ترقيته إلى درجة رئيس بالحكة يكون غير جائز .

٣ — النبى ببطلان القرار الجمهورى — الذى تضمن عدم ترقية الطالب لعدم دعونه أمام المجلس الأعلى الهيئات القضائية لساع أقواله مردود بأن المسادة السادمة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس لحنة الأعلى للهيئات القضائية قد نصت في فقرتها الثانية على أن " يشكل المجلس لحنة من حسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تمنص بدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل في اختصاص المجلس وذلك قبل عرضها عليه " ومؤدى هذا النص حلول المجنة المشار إليها على المجلس الأعلى المهيئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها وسماع أقوال المتظلم ، ولما كان الطالب قد أقر بأن المجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دفاعه أمامها ، فان البطلان المدعى به يكون على غير أساس .

<sup>(</sup>١) نقض ٢٧/١٢/٢٧ بجموعة الممكتب الفنى السنة ٢٤ ص ١٠٢٦

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تــلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع ـــ على مايبين من الاوراق ـــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٣/٩/١١ تقدم الأستاذ ... .. .. .. مذا الطلب ضحد رئيس الجمهورية ووازير العـــدل للحكم بالغاء القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تحطية في الترقية الى درجة رئيس بالحكمة ، وبالغاء القرارين الجمهوريين رقى ١٠٩٥ ؟ ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فيا تضمناه من عدم الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه قبل صــــدور القرار السابق ، وقال بيانا لطَّلبه انه بتاريخ ١٩٧١/١١/٨ أخطرته وزارة العدل بأن دوره في الترقية الى درجة رئيس بالمحكمَّة قسد حل ولأن تشمله الحركة القضائية بسبب الوقائع المودعسة ملفه السرى والمتعلقة بانتمائه الى تنظيم الطليعه الاشتراكية لرَّجال القضاء ، فتظلم الى اللجنة الخماسية التي قررت رُفض تظلمه ، وعرض قرارها على المجلس الأعلى القرار الجمهوري رقم ؛ لسنة ١٩٧٢ متضمنا تخطيه في الترقية ، واذ كان هذا القرار مخالفا للقانون ، لعدم اخطاره بموعـــد انعقاد المحلس الأعلى للهيئات القضائية لإبداء دفاعه امامه ، فضلا عن ان المحلس المسذكور اصدر قرارا بقبىسول تظلمات زملاء الطالب الذمن كانوا قد اخطروا من الوزارة بالتخطى لذات الاسباب ، فقد قدم الطلب هكم له بطلباته . دفع الحاضر عن الحكومة . بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية لرفعه على خير ذى صفة ، كما دفع بعسدم جواز نظر الطلب استنادا الى مانصت عليه المادتان ٨٨ ، ٨٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أن القرار الصادر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نشأن الترقية نهائي وغر قابل للطعن فيه ، وانضمت النيانة العامسة الحكومة في هذا الدفع .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية بصفته مردود بأنه وان كان وزير العدل هـــو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وادارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطعن المتعلقة بترقية رجال القضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لا يمنع-وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة - من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الحمهورية باعتبارة صاحب القرار المعامون فيه .

وِحيث إن المــادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القصائية الواجب التطبيق على واقعة الطلب اذ نصت في فقرتها الاولى على أن وتختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال الفضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية متى كان مبني الطلب عيبا في الشكل أو محالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعال السلطة " . وفي فقرتها الرابعــة على أن ° و يكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى ( الذي حل محله المحلس الأعلى للهيئات القضائية بالقوار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ) طبقا لمــا هو مقرر بالمــادة ٨٦ " ونصت المــادة ٨٦ على أن " يقوم وزير العدل باخطار من يقدر بدرجة متوسط أو أقلمن المتوسطمن رجال القضاء والنيابة العامة وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المحتصة من تقدير كفايته ولمن أخطر الحق في النظلم من التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى • كما يقوم وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس الفضاء الأعلى بثلاثين يوما على الأقل ــ بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها المجلس وفقأ للفقرة السابقة أو فات ميماد التظلم فيها، ويبين في الإخطار أسباب التخطى • ويتم الإخطار المشار إليه بالفقرتين السأبقتين بكتابموصىطيه مصحوب بعلمالوصول ويكون ميماد النظلم خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار ''. ونصت الفقّرة الثانية من المسادة ٨٨ بأنْ "قرار مجلس القضاء الأعلى الذي يصدر في التظلم من التخطى فى الترقية يعد قرارًا نهائيًا غير قابل للطعن فيه بأى طر بق من طرقالطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى "فقد أفادت هذه النصوص\_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة \_ أنالمشرع حدداختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكة النقض بجيع شئون رجال القضاء وآلنيابة العامةمتي كان مبنى الطلب عيبا فىالشكلأو مخالفة للقوانين واللوائح

الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن ف القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص المحلس الأعلى الهيئات الفضائية وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالنعيين والنقل والندب بمنأى عن أي طعن بأي طريق أمام أية جهة قضائية . إذ كان ذلك فان طلب الطالب إلغاء القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة يكون غير جائز ، ولامحل لما يثيره الطالب من بطلان هذا القرار لعدم دعوته أمام المجلس الأعلىللهيئات القضائية لساع أقواله ذلك أنه لمساكات المسادمة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المحلس الأعلى للهيئات القضائية قد نصت في فقرنها الثانية على أن "يشكل المحلس لحنة من حمسة أعضاء لكل هيئة مزالهيئات القضائية تختص مدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتغلمات المتعلقة بهما بما بدخل في اختصاص المحلس وذلك قبل عرضها عليه " وكان مؤدى هذا النص حلون اللجنة المشار إلها محل المحلس الأعل لليئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها وسماع أقوال المتظلم وكان الطالبقد أقر بأن اللجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دفاعه أمامها فان البطلان المدعى مه يكون على هر أساس.

وحيث إنه متى كانت المحكة قد قضت بعدم جواز نظر الطعن فى الفسوار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ في نضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة ، فأنه يكون على غير أساس طلبه إلناء القرارين الجمهوريين اللاحقين فيا نضمناه من عدم الرجوع اقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار السابق .

# جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

بر ثاسة السيد المستشار فاثب رئيس المحكمةالله كنور مجدمجد حسنين وعضوية السادةالمستشارين: أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عان الزيني ، مجدى الحوثي

(۲9)

الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء ":

( ۲ ، ۲ ) ترقية . تقرير التفتيش .

(١) أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم الأقدمية مع الأهلية وضع المجلس الأعلى للمهمات القضائية قاهدة عامة وهي وجوبها الحصول على تغريرين متوالدين بدرجة فوق المدوسط كشرط للرفية إبهاء الوزارة هذه القاهدة - لامحالفة للدانون

 (٢) تقد ير كفاية القاضى فى تقر ير النفتيش بدرجة أقل من المتوسط قيامة على أسباب مبرد. تخلى القاضى فى الرقية . الانحالفة للقانون .

١ — تنص الفقرة النائية من المادة ٩٤ من قانون السلطة الفضائية رقم ٩٤ السنه ١٩٧٧ على أن تكون ترقية الرؤساء بالحاكم الابتدائية من الفئين (٣٠٤) على أساس ألأقلمية • سع الأهلية ، وإذ كان للجهات المختصة وهي بسبيل أبواء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير درجة ارئيس بالمحكة ، على أن يكون الرام هذه القواعد مطقا بين من تشملهم الحركة من هؤلاء وغير عالف للقانون ، فإذا كان المجلس الأعلى للهيئات القضائيسة قد وضع قاعدة على المتضاها أنه لا يجوز أن يرشح المسترقية إلى درجة رئيس محكة فئة " أ " إلا من يكون حاصد على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما بدرجة فوق المتوسط فإن الوزارة أن تلتزم هدف القاعدة وأن تعمل بموجها ، وإذ هي فعلت ذلك في

خصوصحالة الطالبوالحالات الأخرى الهائلة فانها لا تكون فد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة

٧ — إذ ببن من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب عن شهوى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ والفـــترة المنضمة إليها ، وما فصل فيه الطالب من قضايا مدنية وضريبية وجنائية وأنواع هذه القضايا وما خصه من عمل الدائرة التي كان يعمل ما والأخطاء القانونية التي ما كان لمثله الوقوع فيها ، أن تقدير كفايته بدرجة وقال من المتوسط "يقوم على أسباب مبررة من أصول تؤدى إليها ، فإن النعمى على القرار المطعون فيه — فيا تضمنه من تخطى الطالب في الترقية — غيالفة القانون أو إساءة إستمال السطة يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والله افعة وبعد الداولة قانونا

حيت إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيت إن الوقائع حملى مايين من الأوراق تحصل في أن الأستاذ ... ... قدم هذا الطلب في ١٩٧٥/١٠/٢ للحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ الصادر في ١٩٧٥/١٠/١ فيا تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "أ " أو ما يعاد لها ،مع ما يترتب على ذلك من آثار وأسس طعنه على أن القرار المطعون فيه مخالف للقانون ومشوب باساءة استمال السلطة ، ذلك أن وزارة العسل استندت في تخطيه في الترقية إلى قاعدة وضعها المجلس الأعلى للهيئات القضائية مقتصاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس بالحكمة فئة "دا " إلا من كان حاصلاعلى تقريرين متوالين أستقرت حالته فيهما في درجة "فوق المتوسط" وهي فادة لاسند لها من القانون إذ يكنى ترقيته على أساس التقرير الأخير على عمله فاددة لاسند لها من القانون إذ يكنى ترقيته على أساس التقرير الأخير على عمله

يجكة طنطا الابتدائية عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ والذى قدر كفايته بدرجة "فوق المتوسط" ويكشف عن صلاحيته للترقية ، دون اعتداد بالتقرير السابق عليه بذات المحكة عن شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ والذى انتهى إلى تقدير كفايته بدرجة "فقل من المتوسط" ، فضلا عن أن هذا التقرير لا يمكن النوبل عليه إذ ببين منه أنه أسند إلى الطالب قالة الإنتاج مع أن ذلك يرجع إلى مااصراه من أمراض أبان فترة النفتيش ، كما أن التفتيش قحد أجرى على عمل زميليه بالدائرة عن شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٧٤ وقدرت كفاية كل منهما بدرجة فوق المتوسط ولم ينسب لهما قلة الإنتاج ، هذا إلى أن المفتش منهما بدرجة فوق المتوسط ولم ينسب لهما قلة الإنتاج ، هذا إلى أن المفتش من العكام منهما بالنفتيش على عمل عمله لم يعن بالاطلاع على مأصدره من أحكام في القضائي الذى قام بالنفتيش على عمله لم يعن بالاطلاع على مأصدره من أحكام على المقضاء الضريبي خلال أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٧٤ للتعرف على كيفية معالحته للقضايا وتحرير أسبابها ، طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وقدمت النيامة المامة مذكرة برأبها ، وطلبت رفض الطلب .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة وع من قانون السلطة القضائية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ إذ نصت على أن تكون ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفتين ب ، أ على أساس الأقدمية مسح الأهلية ، وكان بلجهات المختصة وهي بسيل اجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقرير درجة الرئيس المحكة على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقا بن من تشملهم الحركة من هؤلاء بوغير غالف المقانون ، فاذا كان المجلس الأعلى الهيئات القضائية قد من وضع قاعدة مقتضاها أنه لايحوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكة فئة "و أ" وضع قاعدة مقتضاها أنه لايحوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكة فئة "و أ" المن يكون حاصلا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما بدرجة " فوق المتوسط" ، فإن للوزارة أن تازم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها ، وإذ هي فعلت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المائلة ، فإنها لا تكون فعلت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المائلة ، فإنها لا تكون فعلت القانون أو أساءت استعال السلطة ، لما كان ذلك وكان يبين من

الاطلاع على تقرير النقتيش على عمل الطالب بحكة طنطا الابتدائية عن شهوى مارس وأبريل سنة ١٩٧٣ و الفرة المنضمنة إليها ( نوفمر وديسم بسنة ١٩٧٣ ويناير ومايو و يونية سنة ١٩٧٤)، ومانصل فيه الطالب من قضايا مدنية وضر يبية وجنائية وأنواع هذه القضايا وماخصه من عمل الدائرة التي كان يعمل بها والاخطاء الفانونية التي ماكان لمثله الوقوع فيها ، أن تقدير كفايته بدرجة أقسل من المتوسط يقوم على أسباب مبررة من أصول تؤدى إليها ، فإن النبي على القواو للطعون فيه بمنالة القانون أو إساءة استعمال الساعلة يكون على غير أساس .

## جلسة ١١ من نوفمر سنة ١٩٧٦

مِرَّامة السبد المستشار فاتب رئيس المحكمة الدكتور مجدعه حسين وهضوية السادة المستشارين: أحد صفاء الدين ، عز الدين الحسين ، حبد العال السبد ، عمدى الحولى .

( ~ . )

الطلب رقم ٤٤ اسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " :

(١) إجراءات الطلب " ميعاد الطعن ".

تقدیم الطلب فی سنة ۱۹۷۳ بالفاء قرار رؤیر العدل بقبولی استقاله القاضی الصادر فی سنة ۱۹۲۹ - استناد الطالب إلی قبام المسانع القهری هو خشیة البطش به ، حال بینه و بین تخدیم الطلب فی المیماد - ددم قبول الطلب - طه ذلك - صدور الدستور فی سنة ۱۹۷۱ آهی وضع الضانات لهریة الشخصیة وتراخی الطلب بعد ذلك حتی سنة ۱۹۷۳

(٢) استقالة . النزام . تعويض .

تقدير الإكراء · م ١٢٧ مدنى · طلب النعو يض إستنادا إلى أن استقالة الطالب تحتّ تحت تأثير اكراء من وذير العدل ، ثبوت حدم توافر الإكراء · وجوب رفض الطلب ·

1—إن الدف بعد مقبول طلب الغاء القرار الصادر بقبول الاستقالة لدم تقد يمه خلاق ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب اليقى بالقرار المطعون فيه الصادر في سنة ١٩٦٩ في علم ، ذلك أنه و إن صح قيام الممانع القهوى لدى الطالب ــوهو ما يخسك به ــو الذى يتمثل في خشية الاعتقال والبطش به ، فان دستور جهورية مصر الحريية الصادر في سنة ١٩٧١ قد نص في الممادة ١٩منه على أن "الحرية الشخصية حق طبيعى وهي مضمونة لا تمس" وفي الممادة ٧٥ على أن "كل اعتساما حلى المحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة المواطنين يعد حرية " وفي الممادة ٥٠ على أن "تحضم الدولة للقانون واستقلال الفضاء وحصانته شمانتان الساسيتان لحماية الحقوق والحرية" ولما كانت هذه الضانات التي أوردها الدستور قد أكلت في

التفوس أن الحرية الشخصية حقيقة وأن سيادة القانون واقع، و إذ كان الدستور قد صدر في ١١١/١٠/١١ ، ولم يقدم الطلب إلا في ١٩٧٣/٦/٣٠ فانه يتعين الحكم بعدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه

٧ - متى كان الطالب قد أسس مطالبته بانعويض على أن استقالتمام تصدر عن إرادة صحيحة و إنما تمت تحت تا ثير إكراء من وزير العدل إذ توحده بالاعتقال إن لم يقدم استقالته ، ولما كانت المسادة ١٧٧ من القانون المدنى تقضى بأن يراعى فى تقدير الإكراء جنس من وقع عليه هذا الإكراء وسنه وحالته الاجتاعية والصحية وكل ظرف آخر يؤثر فى جسامة الإكراء ، وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفصل فيه بين الحق والباطل ، فان مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقى اليه بهلاكان ذلك ، فانه يتعين رفض طلب التعويض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع حسم ما سبن من الأوراق سستحصل في أنه بعريضة مودعة ف ١٩٧٩/٦/٣ وطلب الاستاذ ... ... الحكم أولا سبطلان طلب استقالته المقدم لوزير العدل بصفته بدفع مبلغ عشرة آلاف جنبه على سبيل التعويض ، وقال بيا نالطلبه أنه بتاريخ ١/١٥/١٩ ثانيا سبائزام وزير العدل بصفته بدفع مبلغ استدعاه وزير العدل إلى مكتبه وأدخل في روعه أن قرارا من أعلى سلطة في الدولة صدر باعتقاله وإن هذا القرار سينفذ إذا لم يبادر بتقديم استقالة غير مشروطة من عمله بدعوى أن تقريرا من الرقابة الإدارية دل على أن الدائرة الى كان يرأسها قررت الإفراج عن بعض المتهمين بجلب المخدرات بجاملة لأحد وكلاه النيابة ، قررت الإفراج عن بعض المتهمين بجلب المخدرات بجاملة لأحد وكلاه النيابة ، أولات من الحراء التحقيق فيا نسب إليه أو تقديمه المجتذالصلاحية ، إلاأنه أصر على موقفه مما أضطر الطالب لتحرير استقالته ، وإذ كانت هذه الإستقالة صادرة تحت تأثير الإكراء فقد قدم الطلب الديم له بطلباته . دفعت الحكومة

بعدم قبول طلب إلغاء القرار الصادر بقبول الاستقالة واحتياطيا برفض الطلب نشقيه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بعدم قبول طلب إلغاء القرار الصادر بقبول الإستقالة و برفض طلب التعويض .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول طلب الغاء القرار الصادر بقبول الإستقالة هو عدم تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب اليقيني بالقرار المطعون فيه ـــ والذي تحقق في ١٩٦٩/١٢/٢٥ تاريخ الطلب المقدم منه لصرف معاشه بمناسبة استقالته ، ولم يرفع الطلب إلا في ٣٠/٦/٣٠ ، وتمسك الطالب بقيام مانع قهرى حال بينه و بين تقديم الطلب في الميعاد هو الظروف التي أحاطت به منذ تقديم إستقالته إذكان يحشى على نفسه من الاعتقال و بطش السلطات به . الطالب والذي تثمثل في خشية الاعتقال والبطش مه ، إلا أنه لمساكان دستور حمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ قد نص في المسادة ٤١ منه على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس " ، وفي المادة ٥٧ على أن "كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحيسماة الخاصة للواطنين يعد جريمة <sup>،،</sup> وفي المادة وح على أن <sup>دو</sup> تخصع الدولة للقانون و إستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحَرية '' وكانت هذه الضمانات التي أوردها الدستور قد أكدت في النفوس أن الحرية الشخصية حقيقة وأن سيادة القانون واقع ، وكان الدستورقــد صدر في ١١/١٠/١٩٧١ ولم يقدم الطلب إلا في ٠٠ /١٩٦٣/٦) ، فإنه يتمين الحكم بعدم قبول طلب إلغاء القرار المطعون فيه .

وحيث أن طلب التعويض قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه لماكان الطالب قد أسس مطالبته بالتعويض على أن استقالته لم تصدر عن إرادة صحيحة وإنما تمت تحت تأثير إكراه من وزير العدل إذ توعده بالاعتقال إن لم يقدم استقالته ، وكانت المادة ١٢٧ من القانون المدنى تقضى بأن يراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هدا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخريؤتر فى جسامه الإكراه ، وكان الطالب هو الناضى الذي ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفرق فيسه بين الحق والباطل فإنه يتمين رفض طلب التعويض .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور عجد مجد حسنين وعضويةالسادةالمستشارين: هز الدين الحسبق، ، عبد العال السيد ، عان الزيني ، مجدى الحولى .

( \* 1 )

الطلب رقم ٣ اسنة ٣٤ ق ٠ " رجال القضاء" :

مرتبات .

إلغاء القرأتر الصادر باحالة القاضى إلى المعاش • أثره • طلبه الفرق بين المرتب والمعاش حتى تاريخ عودته للمعل • لا محل له • هلة ذلك • المرتب مقابل العمل •

إنه و إن كان القرار الصادر باحالة الطالب إلى المعاش قد ألمني بحكم قضائي له حجية مطلقة على الكافة و بأثر وجهي مما مفادة وجوب وضع الطالب في الدرجة التي كان يمكن أن يصل إليها لو لم يصدر قرار إحالته إلى المعاش ، مع أحقيته في الحصول على راتبها إلا أنه لما كان المرتب مقابل العمل ، ولم يكن الطالب باشر عملا من تاريخ الإحالة إلى المعاش حتى تاريخ عودته للممسل فإنه لايستعنى مرتبا في تلك الفترة ، ومن ثم فإنه يتمين رفض طلب الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة للدرة .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الأوراق -- تقصل في أنه بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ تقدم القاضى ... بهذا الطلب للحكم بتسوية حالته بوضعه في أقدمية السابقة في درجة رئيس بالمحكمة اعتبارا من ٢٥/١/١٩٧١ وصرف الفروق المالية المستحقة له . وقال بيانا لطلبه أن محكمة النقض قضت في ١٩٧١/١٩٧١ بالناء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٩ والقرار الوزاري ٩٧٧ لسنة ١٩٩٩ والقرار الوزاري ٩٧٧ لسنة ١٩٩٩ في المعرف ومنفيذا لسنة ١٩٩٩ في المناس احالته إلى المعاش واعتبارها معدومة الأثر ، وتنفيذا وزارة العدل وضعه في وظيفة رئيس بالمحكمة اعتبارا من ١٩٧١/١٩١٥ وبأقدميته السابقة على الاحالة إلى المعاش ، وكذلك منعه العلاوات الدورية وصرف الفروق المالية التي يستحقها من تاريخ الإحالة إلى المعاش حتى اجراء التسوية ، و إذ امتنعت الوزارة عن ذلك ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته ، وطلبت وزارة العدل الحكم با نتهاء الحصومة بالنسبة لطاب تسوية حالة الطالب في وظيفة رئيس بالمحكمة اعتبارا من ٢٠/١٧ (١٩٧١ وبرفض طلب صرف الفرق بين المرتب والمعاش . وابدت النيابة العامة الرأى بما يتفق مع طلبات الوزاوة .

وحيث إنه لما كان الناب من الأوراق أن وزاوة العلى قامت بعد تقديم هذا الطلب بتسوية حالة الطالب بافتراض وجوده في العمل منذ إحالته إلى المعاش حتى عودته بأن منح العلاوات الدورية طوال هذه المدة كما اعتبر في وظيفة رئيس بالحكة من الفئة "ثب" اعتبارا من ١٩٧١/١٢/١٣ وباقدمية السابقة ، فإن الحسومة تكون قد انتهت في خصوص هذا الشق من الطلبات ، أما بالنسبة لطلب صرف الفروق الما ية من تاريخ إحالة الطالب إلى المعاش حتى تاريخ إعادته للعمل فأنه و إن كان القرار الصادر باحالة الطالب إلى المعاش قد ألني محم قضائي له جمية مطلقة على الكافة و بأثر رجمي ، مما مفاده وجوب وضع الطالب في الدرجة للى كان يمكن أن يصل إلى الوالم يصدر قرار إحالته إلى المعاش ، مم أحقيته للى كان عمل من اربح الا أنه لما كان المرتب مقابل العمل، ولم يكن الطالب في المعاش عتى تاريخ عودته للعمل، فإنه الايستحق مرتبا في تلك الفترة ، مما يتمين معه رفض طلب الفرق بين المرتب والمعاش عن الملذكورة .

### جلسة ۹ من دیسمبر سنة ۱۹۷۲

برئامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكةرر مجديمدحسنين وعفوية السادةالمسقشارين: عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، عثمان الزيني ، محمدى الحلولى .

# ( ٣٢ )

الطاب رقم ٨ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء ":

"التجاله . التزام "عيوب الإرادة " الاكراه .

الادماء يتقدم الاستقالة كرها . وجوب مراعاه مانصت هليه المباده ١٢٧ مدى في تقدير الاكراء - منال -

إذا كان الطاعن قد أسس طعنه في المرسوم الصادر بقبول استفالته على أن هذه الاستفالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة ، وإما تمت نحت إكراه من لحنة تنظيم القضاء المشكلة طبقا للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧، إذ توعدته إن هو لم يقدم إستفائته فإنها ستقضى في أمره بالعزل من وظيفته ، وإذ كانت المحادة ١٢٧ من القانون المدنى تقضى بأن يراعى في تقدير الاكواه جلس من وقع عليه هذا الاكواه وسنه وحالته الإجماعية والصحية وكل ظرف تخرمن شأنه أن يؤثر في جسامة الاكراه وكان الطالب هو القاضى الذي ولى القضاه بين الناس زمنا طويلا يفرق بين الحق والباطل فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلتى إليه ، ومن ثم تكون الإستقالة قد صدرت منه عن إرادة صحيحة ، ويكون طلب التعويض عما سببته من أضرار في غير محله متمينا رفضه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانونا حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٢/١١١٨ تقدم الأستاذ ... .. بهذا الطلب الحكم بالزام المدعى طيهم متضَّامَنين بأن يدفعوا لهمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، وقال بياناً لطلبه أنَّه عندماكان قاضيا في أواخرأ كتوبر سنة ١٩٥٧ أستدعى للجنة التطهير بوزارة العدل، وواجهه رئيسها الأستاذ ... .. وكيل محكمة النقض يأنه منسوب البه أنه طلق زوجته طلاقا أحدث ضجةوهو عمل غبر لائق نعرض الطالب المسألة كاوقعت، ولكن رئيس اللجنة وعضوين من أعضائها أصرو اعلى إجباره على تقديم إستقالته وإلا قامت اللجنة بعزله من وظيفته ، وإذكان من سلطة اللجنة العزل وآلحرمان من المعاش فقد خشى أن يحرم من هذا الحق ، فأقدم على الإستقالة كرها ، ثم تقدم شكوى إلى نائب رئيس مجلس الوزراء الذي أحالها إلى وزارة العدل فأمرت محفظها فى ملفه دون اخطاره ، وفى سنة ١٩٦٦ تقدم بتظلمه رقم ٣٧٣ سنة ٦٦ إلى لحنة التظلمات المحتصة بنظر تظلمات من عزل من الموظفين بغير الطريق التأديي ، فأصدرت بجلسة ٢٩/١/١٩٦٧ قرارا بعدم اختصاصها بنظره ، ولمــا كـانالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار قرارات فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها ، قد جًاء نخالفا للدستور لأن الفصل بغير الطريق التأديبي ليس من أعمال السيادة وإنما من قبيل القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فها علىما قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢ سنة ١ ق بتاريخ ١٩٧١/١١/٦ مما يكون معه القرار الصادر من لحنة التظلمات في غير محله ، وإذ كان لكل من لحقه ضرر سبب تصرف إدارى من السلطة التنفيذية أن يلجأ إلى القضاء لتعويضه فقد تقدم للحكم له بطلباته . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت الرأى برفض الطلب.

وحيث إنه لمل كان الطالب قد أسس طعنه في المرسوم الصادر بقبول استقالته على أن هذه الاستقالة لمتصدر منه عن إرادة صحيحة ، و إنما تمت تحت إكراء من لحنة تنظيم القضاء المشكه طبقا للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ اذ توعدته

أن هو لم يقدم إستقاله اإنها ستقضى في أمره بالعزل من وظيفته . وإذ كانت المسادة ١٢٧ من القانون المدنى تقضى بأن يراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجهاعية والصحية وكل ظرف اخو من شأنه أن يؤثر في جسامه الاكراه ، وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفرق فيه بين الحتى والباطل فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقى إليه ، ومن ثم تكون الإستقالة قد صدرت منه عن إرادة صحيحة ، ويكون طلب النعويض عما سبته من أضرار في غير علم متهينا رفضه .

# جلسة الخميس ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائبورئيس المحكمة الدكتور مجدعمدحسنين وعضوية السادةالمستشارين: عز الدين الحسيني ، عبد العالى السيد ،عيمان الزين ، عجدى الحولى .

# (44)

الطلبات أرقام ١٥٧ لسنة ٤٤ ق ، ٤٥ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " :

#### (١) تعيين .

تعيين المحامين فى وظائف القضاء - أمن جوازى لجهة الإدارة فى حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

### (٢) أقدمية .

تحديد أقدمية المحامى الممين فى وظيفة فضائية ، مناطها ، تاريخ استيفائه لشروط الصلاحية الوظيفة التى مين فيها ، عدم جواز المقارفة بين تاريخ استيفائه ذلك الشروط وبين نماريخ استيفاء غيره لها ممن كانوا وقت تعيينه يعملون فى وظائف أخرى .

١ - مفاد نص المادتين ٣٩ ، ١٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضاء أنى استوفوا المدد اللازمة السلطة القضاء أنى استوفوا المدد اللازمة للتعين فيها هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

٢ — النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية — على أن "تحدد أقدمية الحامين عند تعييمهم فى وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ إستيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المبينة فيما " بدل على أن مجال تطبيق حكم هذا النص هو تحديد أقدميـــة المحامى في الوظائف الأعلى ، ثما لا بحوز معه عند تحديد الوظائف الأعلى ، ثما لا بحوز معه عند تحديد

أقدمية الطالب المقارنة بين تاريخ استيفائه لشروط التعيين فى وظيفة قاض فئة \*ثب" وبين تاريخ استيفاء غيره لهذه الشروط ممن كانوا وقت تعيينه فى وظائف أخرى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسمــاغ التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقزر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب رقم ١٠٧ سنة ٤٤ ق ''رجال القضاء '' استوفى أوضاعه الشكلية ؛

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ ... ... ... القاضي تقدم بهذا الطلب في ٢٠ / ١١ / ١٩٧٤ للحكم بالغاء القرار الحمهوري رقم ١٦١٨ لسنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد الأستاذ ... .. أي القاضي من الفئة "ب" وبوضعه في الأقدمية بعد الأستاذ . .. .. رئيس المحكمة من الفئة "ب" وقال بيانا لطلبه أنه بعد أن تخرج من كلية الحقوق قيد بالحدول العام للمحامين في ٣/٣ ٣ / ١٩٥٣ ، وقبل للرافعة أمام محاكم الاستثناف، ١١ / ٢ / ١٩٦١ و بتاريخ ٢١/١. ١٩٧١/١ صدر القرار المطعون فيه سعيينه قاضيا من الفئة (دب" محددا أقدمته بعدالاستاذ ... ... ، وأن تحديد أقدميته على هذا النحو مخالف للقانون ، لأن مدة اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستثناف والتي تزيد عناشتي عشرة سنة توجب تعيينه رئيسا بالمحكمة من الفئة وفرب وذلك عملا بنص المادة ٤١ ثانيا (ج) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ . هذا إلى أنه وقد استوفى شروط الصلاحية للتعيين بوظيفة قاض ونب" في ١١ / ٢ / ١٩٦٥ بمرور أربع سنوات من تاريخ اشتغاله بانحاماة أمام محاكم الاستثناف ، فانه كان يتمين تحديد أقدميته وفقا لنصُّ الفقرة الأخيرة من المــادةُ ٥١ من القانون المشار الَّيهُ ، عدُّ الاستَّادُ ... ... ... المعين قاضيا في سنة ١٩٧٠ والذي استوفي شروط الصلاحية

للتعيين فى ٤/ ٤/ ١٩٦٥ وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وقدمت النيانة العامة مذكرة برأبها ، وطلبت رفض الطلب كذلك .

وحيث إن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نصبالمادة ٣٩ منه على أن "يعين قضأة الفئة "ب" بالحاكم الإبتدائية من الهيئات الآتية: (١) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستثناف أربع سنوات متوالية . . . وُوْ بِالْمَـادَةُ ٤١ عَلَى أَنْهُ " مَتَى تُوافَرِتُ الشروطُ الأَخْرَى الْمَبِينَةُ في هذا القانون جاز أن يعين رأسا : أولا : في وظائف قضاه من الفئة " إ " . . . ثانيا : في وظائف رؤُّساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية : . . . (ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سة متوالية ... " فقد أفاد بأن تعيين المحامين فوطائف القضاء التي استوفوا المدد اللازمة للتعيين فيها هو أمر جوازى لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة ، ولما كان الطالب قد عين قاضيا من الفئة (وب" ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف بغير المصلحة العامة ، وكان النص في الفقرة الأخرة من المسادة ١٥ من القانون على أن <sup>ود ي</sup>حدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استبقائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها" ، يدل على أن مجال تطبيق حكم هــــذا النص هو تحديد أقدمية المحامى في الوظيفة المعن فيها دون غيرها من الوظائف الأعلى ، مما لاتجوز معه عند تحديد أفدمية الطالب المقارنة بين تاريخ استيفائه لشروط التعيين في وظيفة قاض فئة <sup>رو</sup>ب" و بين تاريخ استيفاء غيره لهذه الشروط ممن كانوا وقت تعيينه في وظائف أخرى ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون نخالف للقانون أو مشوبا بإساءة استعال السلطة ويتعين لذلك رفض الطلب رقم ١٠٧ سنة ٤٤ ق رجال القضاء.

وحيث إنه على الطلب رقم وع سنة وع ق رجال القضاء فقد قرو الطالب بجلسة ٣ (٦ / ١٩٧٦ بترك الحصومة فيه ، ووافقت الحكومة على الترك ، ولم تمانع النيابة العامة في ذلك ، فيتمين الحكم باثبات ترك الحصومة في هذا الطلب .

## جلسة ١٦ من ديسمبرسنة ١٩٧٦

برثامة السبد المستشار نائب رئيس الحكمة الدكنتور حافاً هريدى وعضوية السادة المستشارين: أحمدضياءالدين ، وعبداً المالسيد ، وعمانالزخ ، ومجدالحمل .

( 4 2 )

الطلب رقم ٢ ٤ لسنة ١٤ ق " رجال القضاء " :

إعارة . مرتبات .

إعارة الطَّأَلُب الندريس بجاسة الجزائر - استعنانة لراتبه الأصل المنزر في مصروحتي ١٩٧٢/٧/ - الغرار الجمهوري ١٤٨٩ السنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخوالة ٧٧ لسنة ١٩٦٣ قبل الغالمة بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٧٢ - النص في قرار الإعارة على تحديل حكومة الجزائر كافقة الالتزامات المسالية - لا أثر له -

إذا كان القسرار الجمهورى رقم ١٤٩٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن المعاملة المالية إلى للوطفين المعارين للدول الأفريقية قد تنهمن قواعد تنظيمية في هذا الشأن تقضى بمنح هؤلاء المعارين مرتبات من حكومة جمهورية مصر العربية وفقا للجمول المرابة ولاء المعاون وزير الحرالة والانفاق مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كاما دعت الضرورة إلى ذلك ، وكان قرار وزير الحرالة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩٧ الصادر بناء على هذا التنويض قد نص على تعديل مرتب الإعارة على المنسبة للعارين إلى الجمهورية المخارطية الشميية بحيث يصرف لم علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا للجدول المرافق المغرار الجمهوري المشار الحمد من المنادل المحمورية مصر العربية ، لما كان ذلك وكانت هذا العراية المنادلة المتحربات على المنادلة المتحربات المتحربات المتحربات المتحربات المتحربات المتحربات المتحربات المتحربات المتحربة على المنادلة المتحربات المتحربات المتحربة عامرة العالمة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربات المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة على المنادلة المتحربة المتحربة المتحربة على المتحددة المتحربة ال

الخزائر بكافة الالترامات المسالية المترتبة على إعارته لا ينصرف أثره في سريان القواعد المتقدمة إلا من تاريخ صدور الترار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ المذكور ويكون الطالب مستحقا لمرتبه الأصلى بالكامل في جهورية مصر العوبية إحسارا من تاريخ بدء إعارته في ١٩٧١/١/٧ وحتى صدور هسنا القوار في ١٩٧٧/٢/٥

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة قانونا

وحيث إن الطلب استوفي اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ماسين من الأوراق — تتحصل في أن المستشاو الملكتور ... .. تقدم بالطلب رقم ٢ لسنة ٤١ ق رجال القضاء يطلب الحكم بالزام وزارة العدل بأن بدفع له مرتبه الأصلى عن مدة إعارته الدوس مجامعات الجزائر وقل بيانا لطله أنه بناريح ٢٩٧٠/١٢/١٩ صدرا قرار الجمهورى وقمعات منادرته الاراضي المصرية في ١٩٧٠/١/١٧ واكن وزارة العدل استحت عن صرف ممتده الأصلى الذي يستحقه قانونا في جمهورية مصر العربية علاوة على ما متقاضاه مرتبه الأصلى الذي يستحقه قانونا في جمهورية مصر العربية علاوة على ما متقاضاه منادر ثم اضاف الطالب إلى ذلك في مذكرة قدمها أن أعارته الجزائر بجمدت بالجزائر . ثم أضاف الطالب إلى ذلك في مذكرة قدمها أن أعارته الجزائر بجمدت المدة من ١٩٧١/١/١٧ حتى ١٩٧١/١/١٩ . طلبت وزارة العدل وضالطلب تأسيسا على أن القرارات الجمهورية الصادوة بإعارة الطالب وتجديد أعارته قد تضمت تحميل الحقية المستعيرة بجميع الالترامات المالية المرتبة على الإعارة ، وقدمت التيابة المامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب كذلك .

وجيث إنه لما كان القرار الحمهوري رقم ١٤٨٩ اسنة ١٩٩٢ بشأن المجاملة المسالية الوظفين الممارين الدول الافريقية قد ته من قواعد تنظيمية عامة في هذا الشأن تقضى بمنح هؤلاء المعارين مرتبات من حكومة جمهور يةمصرالعربية وفقا للجدول المرافق لموتفوض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٧٧ السنة ١٩٦٣ الصادر بناء على هذا التفو يص قد نص على تمديل مرتب الإعارة بالنسبة المعارين إلى الجمهورية الحزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف لهم علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا المجدول المرافق للقرار الجمهوري المشال المعارية على كان ذلك وكانت هذه المواحد لم يم تعديلها إلا بصدور قرار وزير الخزانة رقم ٢٧ بتاريخ و١٩٧٠ منات الذي نص على الناء القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ وقصر صرف هذه المرتبات على المعارين المذين تتحمل جمهورية مصر العربية بكافة مرتباتهم ، لما كان ذلك فان النس في القرارات الصادرة بإعارة العالب أو تجديد إعارته على محمومة الموتبان المنات المالية المترتبه على اعارته لا سعرف أثره في صريان المقالب مستحقا لمرتبه اللاصلي بالكامل من جمهورية مصر العربية اعتبارا من المهورية مصر العربية اعتبارا من العربية في ١٩٧١ وحتى صدور هذا المقوار في ١٩٧ العربية اعتبارا من المهورية مصر العربية اعتبارا من المؤرد في ١٩٧ المنات على الماله المنات على الماله المنات على الماله المنات على الماله المنات على المنات المالية المتربة على اعارته في ١٩٧١ المنات على عصرور هذا المقورية مصر العربية اعتبارا من المنات على الماله المنات على المحمور هذا المقورية مصر العربية اعتبارا من المربع المربع المربع الماله المحمورة عدا المؤرد في ١٩٧١ المربع المحمورة عدا المؤرد المنات المربع المربع المربع المربع المورد عدا المؤرد المنات المربع المحمور المؤرد المهورية مصر العربية اعتبارا من المربع المربع المؤرد ا

## جلسة **۲ من ديسمبرسنة ۲۹۷**۹

برقامة السيد المستشار : نائب رئيس انحكمة الدكانور مجد مجد حسنين وعضوية السادة المستشارين : أحمد صفاء الدين؟عز الدين الحسينى؟ عبد العال السيد، مجدى الحول

# (40)

الطلب رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " :

(١)،(١) تَعويض "المعونة الحالية". تأمينات إجباعية "تأمين إصابة الدمل".

( 1 ) العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية ، عدم خضوعهم لأحكام المقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية والتزام الجهات التاميين لها — رغم ذلك — بعلاجهم من إصابات العمل وبدفع النعويضات المقررة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل .

( ۲ ) المعرفة المسالية التى تؤدي للعامل خلال فترة تخلفه عن أداء عمله بسبب إصابة عمل .
 م ۲ ى ۳۳ لسنة ۱۹۲۶ . • طبيعتها ، تعويض هن الأجر الذى يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله ، علم جواز الجم بينهما .

١ — البين من استقراء نصوص فانوز التأمينات الاجتماعية الصادر بالفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ أنه بعد أن استثنى بالمادة الثانية من سريان أحكامه بعض فقات العاملين ، إما لطبيعة العمل الذي يؤدونه أو لنوع العسلاقه التي تربطهم بصاحب العمل ، ومنهم العساملون في الحكومة والحيثات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات عاد في المادة الثالثة وألزم الجهات المذكورة بعسلاج المصابين من العاملين بها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لأحكام تأمين إصابات المعل الوادة في الباب الرابع من هذا الفانون أو أي قانون أفضل للصاب.

٧ ــ مفاد نص المــادة ٢٥ م القانون رقيم ٣ لسنة ٩٦٤ أن المعونة الما اية التي تؤديها هيئة التأمينات الحصاب خلال فترة تحلفه عن عمله بسبب إصابته إذا حالت بينه وبين أداء عمله ــ لا تعدو أن تكون تعويضا عن الاحراك يتوقف صرفه للعامل سبب تحلفه عن أداء عمله و تصرف لدحتى يتم شفاءه أو يثبت هجزه المستديم الذي يستحق عنه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ، ومن ثم

فلا بجوز الحمع بينها و بن الأجر الأمر الذى يؤكده عدم استحقاقها عن أيام الراحة الأسبوعية التي لايستحق العامل عنها أجرا والزام صاحب العمل تتحمل أجر اليوم الذى تقع فيه الإصابة ،إذاكان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملا خلال فترة علاجه وحتى شوت العجز فان مطالبته بالتمويض الممادل لأحره عن هذه الفترة يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير آنذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وومد المداولة قانونا .

حيث إلى الطلب استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل ف أنه بتاريخ المهار ١٩٧٥/٩/٧ تقدم الطالب إلى هذه المحكة بعريضه يطلب فيها الحكم بالزام وزارة المدل بأن تدفع له التعويض المسمى «معونه مالية » بما يعادل أجره بالكامل من تاريخ إصابة عمل في ١٩٦٣/٤/١٦ وحتى شبوت عجزه عجزامستديما في ١٩٧٤/٨/١٤ وحتى شبوت عجزه عجزامستديما في ١٩٧٤/٨/١٤ وقال في بيان ذلك أنه أصيب في ١٩٦٣/٤/١٦ بذيحه صدية نتيجة إجهاده في العمل وحصل على إجازة استذائية على أن يعهد الله بعمل نفقات العلاج من تاريخ إصابته حق العمل ١٩٧٤/٨/١ وقال ١٩٧٤/٨/١ مورات القومسيون الطبي باعتبار إصابته إصابة عمل بجم عنها عجزجزئ مستديميقلو بأربين في المائه من الماعية الكلية ، فقررت وزارة المدل صحر معاش العجز له إعتبارا من ذلك التاريخ ولكنها لم تصرف له المعونه المائية المنصوص عليها في اعتبارا من ذلك التاريخ ولكنها لم تصرف له المعونه المائية المنصوص عليها في اعتبارا من ذلك التاريخ ولكنها لم تصرف له المعونه المائية المنصوص عليها في من قانون التأمينات وقع ٣٢ استفراها تدويضا عملابالمادة الثالثة من هذا القانون ، طلبت الحكومة دفعن الطلب ، وقدمت النياية العامة مذكرة من طالبت رفض الطلب ، وقدمت النياية العامة مذكرة مرام وطلبت رفض الطلب .

وحيث إنه برينمن استقراء نصوص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ٩٤ ، أنه بعد أن إستثنى بالمادة الثانية من سريان أحكمه بعض نثات العاملين، إما لطبيعةالعملالذي يؤدونه أو لنوع العلاقة التي ترجله بصاحب العمل ومنهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ، عادفي المادة الثالثةوألزم الجهات المذكورة بعلاج المصابين من العاملين بماو بدفع التعويضات المقررة لحم وفقا لاحكام تأمن اصابات العمل الواردة في الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون أفضل للصاب، و يتضمن الفصل الثاني من هذا الباب الأحكام الحاصة بالعلاج واحراءاته كما يتضمن الفصل الثالث منه الاحكام الخاصة بالتعويض وفيه نص المشرع على منح المصاب نوءن من التعويض أولهما عن العجز المتخلف عن الإصابة عند ثبوته يؤدى طبقا للواد ٢٧ وما بعدها في صورة معاش إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاه أو عجز جرئي مستديم تقــــدر نسبته به صورة تعويض نفدي من العجز الكامل ، وفي صورة تعويض نفدي من دفعة واحدة إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى هذا الحد، وثانها معونة مالية تعادل الأحروتؤديها هيئة التأمينات إلى المصاب وفقا لاادة ٢٥ من القانون خلال فترة تخلفه عن عمله بسبب الاصابة إذا حالت بينه و بين أداء عمله ، و نستمر صرفها طـــوال مدة عجز المصاب عن إداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوناة أيهما أسبق ، ولكنها لاتؤدى طبق للمادة المذكورة عن أيام الراحة إذا كانت بدون أحر ، كما يتحمل منها صاحب العمل أجريوم الاصابة أياكان وقت وقوعها ومناد ذلك كله أن هذه المعينة لا تعدو أن تكون تعويضا عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تحلفه عن أداء عمله وتصرف له حتى يتم شفاءه أو ينبث عجزه المستديم الذي يستحق عنه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بينها وبين الأبر الأمر الذى يؤكده عدم استحقاقها عن أيام الراحة الأسيوعية التى لا يستحق العامل عنها أجرا وإزام صاحب الدمل تتحمل أجر اليوم الذى تقع الإصابة فيه ، إذا كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملا خلال فترة ملاجه وحتى ثبوت العجز فان مطالبته بالتعويض المعادل لاحره عن هذه الفترة يكون على غير أساس .

# جلسة ۲۳ من ديسمبر ۱۹۷۲

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكنور بجد بجد حسنين وعضوية السادة المستدارين : عز الدين الحسيني ؛ عبدالعال السيد ؛ عنمان الزيني ، يجدى الحولي

# (٣٦)

الطلب رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء "

### (۲،۱) اقدمية . ترقية

- (١) إرجاء ترقية الطالب طين استيفاء تقارير المايفاية مع الاستفاظ له يأقدميته . هدم اسناد أقدميته عند الترقية الى ماكانت عليه دون مرر ظاهر . خطأ .
- (٢) عدم استحقاق الطالب محقوق الممالية الوظايفة التي رقى اليها إلا من تماريخ موافقة المجلس الأعلى الفيئيات القضائية على ترفيته . لاعبرة بصدور حكم بتعديل أقدميته .
- ١ اذ كانت وزارة العدل ، وافقة المجلس الأعل الهيئات القضائية قدرأت في حركة سابقة إرجاء ترقية الطالب إلى درجة فاض فئة "أ" على أن ترتويته في حركة تألية منى استوفت تفاوير الكفاية مع الاحتفاظ له فقسدميته ، وبعد استيفا هذه المتقارير صدر القرار المطمون فيه بترقية الطالب إلى الوظيقة المذكورة دون إستاد أقلعيته إلى ما كانت عليه قبل إرجاء الترقية ، والتي تحددت عند تعييته من المحاه و طبقا لأحكام القانون وكانت الأوراق خالية من مرو ظاهر لعدول جهة الإدارة من رأيها السابق والذى أرجأت ترقية الطالب على أساسفانه يتعين الغاء الغوار المطعون فيه فيا تضمنه من عدم الرجوع باقدميته إلى ما كانت عليه .
- ٢ لاعمل لإجابة الطالب إلى طاب الفروق المائية ، لأن الطالب لايستحق الحقوق المائية للوظيفة التي رقى اليها الا من تاريح موافقة المجلس الأعلى للهيئات الفضائية على ترقيته ، طالما أن قرار الترقية لم يحددها من تاريح تمر.

### المحكمة

بعد **الاطلاع علىالأوراق**وسماعالتقويرالذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إذ الطلب استوفى أوضاعه الشكملية .

وحيث إن الوقائع ــ علىماسين من الأوراق ــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٠/١ د١٩٧٠ قدم الاستاذ ... ... هــــذا الطلب للحكم بالغاء القرار الحمهوري رقم ٨٩٣ سنة ٧٥ فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدميته في درجة قاض من الفئة <sup>ود أ</sup> " إلى ماكانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ سنة ٧٤ مع ما يترب على ذلك من آثار وفروقى مالية ، وقال بيانا لطلبه إنه بعد أن تخرج من كلية الحقوق اشتغل بالمحاماه وفي ٢٠/١٠/٧٤ ءين قاضيا منالفئة ﴿ بُ ، وبِتَارِيحُ ٧٤/٧/٢٩ أخطره وزير العدل بأن دوره في الترقية إلى دوجة قاض فئة " أ " قد حل ونظرا لعــدم استيفاء تفاوير الكفاية التي تؤهله للترقية ، فإن الأمر سيعرض على اللجنة الخماسية لمجز درجة له لحين توافر شروط الاهلية للترقية، فإذا تم ذلك في حركه مقبله تحتسب أقدميته من تاريخ موافقـــة المحلس الأعلى للهيئات القضائية على الحركهالقضائية الحالية ، ولما عرض مشروع الحركة على هذا المحلس وافق على ماارتأته الوزارة وعلى هذا الأساس صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ سنة ٧٤متضمنا عدم ترقية الطالب إلى وظيفة قاض فئة ووأ " ، و بعد صدوره أحرى التقتيش على عمل الطالب في شهري مارس وأبربل سنة ٧٤ ، وفي شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ وقدرت كفايته في كل من الفترتين يدوجه فوق المتوسط ، ثم صدرالقرار الجمهوري المطعون فيه متضمنا ترقيته إلى الوظيفة المذكورة دون الرجوع بأفدهينه إلى ماكانت عيله اصلا، وإذ خائف دذا القرار الناعدةالتنظيمية التي وضعها المحلس الأعلى للهيئات القضائيسة و مقتضاها رد أقد ية الطالب إلى ما كانت عليه من قبل ، فقد قدم الطلب الحكم له بطلباته ـ فوض الحاضر عن الحكومة الرأى للحكمة · وقدمت النيامه العامة مذكرة رأما ، وطلبت الحكم بالغاءالقرار المطعون فيهفها تضمنه من عدم إسناد أقدمة الطالب إلى ما كان عايه أصلا ورنض طلب الفروّ المالمة .

وحيت إنه لماكانت وزارة العدل بموافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية قدرات فيحركه سابقه إرجاء ترقية الطالب إلى درجة قاض فئة <sup>10</sup> " على أن تم ترقيته في حركة تالية متى استوفيت تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته ، وبعد استيفاء هذه التقارير صدر القرار المطمون فيه بترقية الطالب إلى الوظيفة المذكورة هون إساد أقدميته إلى ماكانت عليه قبل أرجاء الترقيه ، والتي محددت عند تعيينه من من المحاماه وفقالا حكام القانون ، وكانت الأوراق خاليه ن مبريظا هر لعدول جهة الإدارة عن رأيها السابق والذي أرجات ترقية الطالب على أساسه ، فانه يتمين الغاء القرار المطمون فيه من عدم الرجوع باقدمية الطالب إلى ماكانت عليه .

وحيث إنه عن طلب الفروق المسالية فلا محل لإجابةالطالب إليه ، لأزالطالب لايستحق الحقوق المسالية للوظيفةالتي وقى إليها إلامن تاريخ موافقة المحبس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته ، طالما أن قرار الرقية لم يحددها من تاريخ آخر .

# (ب) الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

### ، جلسة ٥ من نناير سنة ١٩٧٦

برنامة السيد المستشار أحمد فنحى مرسى وعضو ية السادة المستشارين: عجد صالح أبوراس رحافظ رفتى ، عبد اللظيف المراغى ، جميل الزيني

# (rv)

الطعن أرقيم ٢٠٠ لسنة ٣٩القضائية :

(١) النزام "حوالة الحق ".

الاهلان الرحمى الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين أو الفير · • اهيته · لايغى عنه اخطار المدن بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به ·

( ٢ ) حَكُم " تسبيبه " . اثبات " الإحالة إلى التحقيق " .

إِنَّامَةَ الحَمْرُمُ فَضَاءَهُ مَلَى أُدَلَةً كَانَيَةً لِحَلَّا ﴾ النّفالة عن الرد على طاب الاحالة إلى التحقيق لانبات عكم مأخلص البه ، لاخطأ .

(٣) عقد " الغش " . محكمة الموضوع . نقض .

استقلال قاضى الموضوع باستغلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير أدلة ثبرته أونفيه. لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .

١ — الاتلان الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين أو الغير بالتطبيق لحكم المادة ٥٠٥ من الفانون المدنى ... هو الاعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين ونقا لقواعد قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الاعلان الرسمى مجرد اخطار المدن بكتاب .سجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به ، اذ متى رسم القانون طريقا عددا للعلم فلا بجوز استظهاره إلا جذاً الطريق .

لاجناح على الحكم إن النفت عن طلب الطاعن اثبات عكس ماخلص
 اليه بالبينة مادام قضاؤه مجولاً على أدلة كافية لحمله وفيها الغناء عن التحقيق .

٣ ــ لقاضى الموضوع السلطة التامة في استخلاص عناصر الغش من وقائم
 الدعوى وتقدير ما يثبت به وما لا يثبته دون رقابة عليه من محكمة النقض متى
 كان استخلاصه سائفا .

### المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاتم على ما يبن من الحسيم المطعون فيه وسائر الأوراق وحيث إن المعلون ضده الناق المعلون منه المحتوى وهم ١٩٧٨ تتحصل في أن المعلون ضدها الأولى بمبلة ١٩٦٩ بمبارى كلى القاهرة بطلب إلزام المطعون ضدهما الأولى بمبلة ١٤٧٠ جنها وصحة اجراءات الحجز تحت بد المعاهون ضدهما الثالث والرابع وقال شرحا لما أن الشركة المعلمون ضدها الأولى أعلنت عن رغبتها في استراد خمسة عشر طنا من ورق النعناع المصرى فتقدم بعرضه الملحق الدبارى السفارة المجرية بالقاهرة وبعد أن قبل عرضه قامت الشركة بفتح اعجاد غير قابل الالفاء باسمه بالقيمة التي بلغت و ١٩٧٥ جنبها أسترليبا الدى البنات الأهلى المجرى ببوداست ، وتولى المعلمون ضده الثالث با باتفاقة مع البنك المجرى بوداست ، وتولى المعلمون ضده الثالث بال تنفيذ العقد بتجهيز البضاعة وإعدادها للشحن إلا أن الشركة تكلت عن اعام النماقد فحق له طلب المزامها بالنمن ، وساريح ١٩٦٥/٣/١٧ تصالح - المتعاقد ان يموجب عقد صلح موتق تنازل فيه المطعون ضده الثاني عن دعواه نظير قبضه مبنة ١٩٠٠ جنيه ، ومجلسة تنازل فيه المعلمون ضده المناني عن دعواه نظير قبضه مبنة ١٩٠٠ جنيه ، ومجلسة تنازل فيه المعلمون ضده المناني عن دعواه نظير قبضه مبنة ١٩٠٠ جنيه ، ومجلسة تنازل فيه المعلمون ضده المناني عن دعواه نظير قبضه مبنة ١٩٠٠ جنيه ، ومجلسة تنازل فيه المعلمون ضده المناني عن دعواه نظير قبضه مبنة ١٩٠٠ جنيه ، ومجلسة تنازل فيه المعامون ضده المناني عن دعواه نظير قبطه المتصافيق عايه وفها حضر

الطاعن لأول مرة مدخلا في الجمعومة ومنازعا في إقرار الصلح وطالبا الحسكم النفسه بكل الطلبات الواردة في صحيفة الدعوى استنادا الرسبق تنازل الطعون صده الثانى له عن الاعتماد الفتوح باسم لقاء عمولة تفاطها منه المتنازل قدرها واحدها للتصدير وأن علة اتخاذ اجراءات الشمن والتخليص الجمرى ووفع الدعوى باسم المتنازل هو أن الاعماد المذتوح باسم المطعون ضده الثانى غير قابل للتحويل وبعد أن قبلت عكمة أول درجة تدخله خصما ثالثا في الدعوى رقم 45 لسنة 45 مي طالبا الفاءه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ وقضت عكمة استثناف القاهرة بالتأميد على الطاعن في الحكم بطريق الفضى وقدمت النيابة مذكرة أمدت فيها المرأى مرفض الطعن وإذعرض على المحكمة في غوقة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلىزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أحباب الطعن أن الحكم المطعون فيه استند في اطراحه لعقد الحوالة الهدادر من المطعون ضده الثانى للطاعن إلى أن الاعتماد المصرفي موضوع الحوالة لم يرد به نص على أنه قابل التحويل وهو من الحكم خطأ في القانون ذلك أن الأصل ونقا لنص المادة ٣٠٣ من القانون المدنى أن حيم الحقوق المسالية قابلة للتحويل إلا إذا حال دون ذلك نص في القانون أو انفاق المتماقدين أو طبعة الإلترام ، ولا يندرج الحق المحان ضمن إحدى هذه الحالات الثلاث ولا يؤثر على ذلك إقرار الطاعن في عقد الحوالة بأن الاعتماد غير قابل المتحويل إذ العبرة هي بحقيقة حكم القانون لا بالوصف الذي أقر به الطاعن ، و إذ كان ذلك وكانت الشركة المدينة قد علمت بالحوالة بأن أرسلت للطاعن خطابا في ١/١٧ / ١٩٩٥ طلبت فيه الاتصال بأحدالا شخاص لشراء البضاعة و بذلك تكون الحوالة قد نفذت في حقها ومن ثم فان الحكم المطبون فيه إذ لم يعند في قدمائه بهذه الحوالة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبقة .

وحيث إن هذا النمى غير منتج ذلك بأن الإعلان الذى سنفذ به الحوالة في حق المدين أو الغبر — بالتطبيق لحكم المادة ه.٣٠ من القانون المدنى — هوالإعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين وفقا لقواء. قانون المرافعات ولا يغنى عند هذا الإعلان الرسمى مجرد إخطار المدين بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به إذ متى رسم القانون طريقا محددا للعلم فلا بجوز استظهاره إلا بهذا الطريق و إذ كان ذلك وكان الحكم الإبتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد انتهى إلى أقاارها يتمن الطاعن في ١٩٦٥ / ١٩٦٥ للملاسقة التجارى الهنغارى بوصفه ممثلاللشركة المدسقلاتفنى عن الإعلان الرسمى لمنفاذ الحوالة في حقها كما لا يغنى عن ذلك الخطاب المرسل في ١٩٦٧ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ للقانوني الذي يتأدى عن طريق الإعلان قانه لا يكون قد خالف القانون ، من المدينة قان النبى على ما أضافه حكم محكمة الاستثنافي بأن الاعتهاد في حتى المدينة قان النبى على ما أضافه حكم محكمة الاستثنافي بأن الاعتهاد المعرفي لم يكن قابلا للتحويل يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الناني مخالفة الفانون والقصور في التسهيب وفي بيانه يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه أنه لا ينبني على إقوار المطعون ضده الثاني في عقد البيع والتنازل المؤرخ ١٩٦٣/٨١ بأيلولة كافة حقوقه في الثمن والتعويض إلى انصعن أى أثر في بقاء العلاقة قائمة بين طرفيها الأصلين لان حجية الاقرار قاصرة على المقر وأن خطاب الملحق التبارى المجرى ١٩٦٣/١/١٢ وكذا البرقية المرسلة اليه من الطاعن بتاريخ ١٩٦٥/٣/١ ، ليس لأيهما أثر على تلك العلاقة من غير أن بين الحكم الأساس القانوني لما قروه ، هذا فضلا عن أنبات قبول المطمون ضدها الأولى للحوالة بالبينة ولسكن الحكمة وتمكينه من إنبات قبول المطمون ضدها الأولى للحوالة بالبينة ولسكن الحكمة المطعون فيه أغفل الرد على هذا الطلب الجوهرى فشابه قصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ذلك أنه سين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بمسد أن عرض لوقائم الدعوى وماقده الطاعن فيها من مستندات خلص لما أنه لا تربطه بالمطمون ضدها الأولى وابطة تجيز له مطالبتها بشيء بعد أن تصالح المطمون ضده الثانى معها وكان ، من بين ماقاله تبريرا لقضائه أنه <sup>22</sup> إذا كان قد نص في التركيل أو في عقد التنازل المؤرخ ١٩٦٣/٨/١ سالف الذكر بأن حقوق المستأنف ضده الثاني ( أي المطعون ضده الثاني )قبل الشركة سواء بالنسبة للثمن أو التعويضات أصبحت من حق المسنأنف ﴿ الطاعن ﴾ فان هذا الإقرار قاصر في أثره على طرفيه ولانتعداهما إلى الشركة المذكورة التي ظلت علاقتها قاصرة على المسنأنف صده الثاني وحدة، ولا يغير من هذا الوضع القانوني الحطاب المرسل من الملحق التبجاري للسفارة المحرية بالقاهرة إلى السَّهُ نف ١٩٦٣/١/١٣ أو العرقية المرسلة من المستأنف إلى الملحق المذكو رفى ١٩٦٥,٣/١٤ ''وكانب الحكم الابتدائي الذي تعتبر أسبامه مكلة لأسباب الحكم المطعون فيه ردعلي دفاع الطاعن بخصوص علم المطعون عليها الأولى بالحوانة وقبولها بأن البرقية المرسلة للى الملحق التجارى لسفارة المحسر بالقاهرة بتارخ ١٩٦٥/٣/١٤ لاتتم بها حوالة أَخْقَ قَانُونَا يَاذَ الْحُوالَةُ لاتنفذُ في حق المدن إلاَّ باعلانه ما على مد محضر ، كما لايستفاد من الحطاب المسرسل من الملحق النجاري إلى ... .. ... .. ( أى الطاعن ) بتاريح ١٢ / ١ / ١٩٦٥ علم الشركة المدينة بحوانة الحق إذ العلم الذي محتج به على المَدين هو العلم القانوني الذي يـُـأدى عن طريق قبوله للحوالة أو إعلانه مها " وببين من ذلك أن الحكم الأخبر قد أوضح الأساس القانوني لحدم نفاذ الحوالة في حق المطعون ضدها ألأولى و يكون النعي على الحكم بالوجه الأول على غير أساس ، كما أن النبي عليه بإغفال الرد على الطلب الاحتياطي باحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قبول الشركة للحوالة بالبينة مردود بأن الحكم وقد استخلص عدم قبولها للحوالة مما سبق نلا جنــاح هليه ان التفت عن طلبُ الطاعن إنبات عكس ما خلص إليه بالبينة مادام قضاؤه مجمولا على أدلة كافية لحمله وفيها الغناء عن التحقيق و يكون النعي عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث القصور في التسبيب وفي بيانه يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكة الموضوع ببطلان الصلح المؤرخ ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ كما شابه من الغش والتواطؤ المفسدين لسائر التصرفات ، ذلك أن المطعون ضدها الأولى عمدت إلى الوفاء بالدين للطعون ضسده الثاني اضراوا به بعد علمها بالحوالة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري قشابه فصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد انهي إلى عدم نفاذ الحوالة في حق المطعون ضدها الأولى لعدم قبولها لها أو إعلانها بها بوجه رسمى خاص بأدلة سائفة إلى أن الصلح المدم بينها و بين المطعون ضده الثاني صحيح لاتشو به شائبة تواطؤ أو غش وأن المبلغ المتصالح عليه يمثل قيمة التعويض عن الصفقة التي لم تتم وإذ كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في استخلاص عناصر الغش من وقائم المدعوى وتقدير ما يثبت به وما لايثبت دون رقابة عليه من عكمة التقضمتي كان استخلاصه سائفا وكان الحكم قد استبعد الغش والتواطؤ في الصلع بناء على ماحصله من الوقائع — في حدود سلطته التقديرية المطلقة فان الذي عليه بالقصور يكون على غير أساس ه

وحيث إن حاصل السبب الرابع الفساد في الاستخلاص ومسخ عبارات الخطاب المؤرخ ١٩٧٣/٩/٩ وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد حصل من بعض عبارات ذلك الحجاب أن عقد البيع والتنازل المؤرخ ١٩٦٣/٨/ الميشيء حقا للطاعن قبل المطعون ضده الثاني الذي تعاقد معها مع أن عبارات الخطاب مجتمعة تقيد التنازل اليه عن الاعماد المفتوح لدى البنك باسم المتنازل كما تؤكد حوالة الحق اليه وإذا اجترأ الحكم عبارة واحدة من عبارات الخطاب واتخذ منها دليلا على بقاء العلاقة بن المطعون ضدهما الأولى والثاني وعدم اكتال أوكان الحوالة يكون معيا عا مستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بدوره مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استظهر عبارات الحطاب المؤرخ ١٩٦٣/٩/٦ وخلص من تفسير بعضها تفسيرا تحته له هذه العبارات إلى عدم نفاذ الحوالة و بقاء العلاقة العقدية قائمة بين المتعاقدين أصلا دون أن يطرأ عليها تعديل سغير شخص الدائن وكان مبى ما انتهى اليه عدم اعلان المدين بالحوالة اعلانا قانونيا فلا يعيب الحكم في هذا المقام عدم تعرضه إلى باقى عبارات الخطاب طالما أن ما استخلصه منه لا يجافي باقى عبارات الخطاب في مجموعة ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس .

## جلسة ٦ من يناير سنة ٦ ٩٧٦

برثاسة السيد المستذار أحمد حسن هيكل: نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين :: إبراهي السعيد ذكرى ، وجمد صدقى العصار ، مجمود عانان درويش ، وذكى الصاوى مالح

# ( T A )

## الطعن رقم ٩ أسنة ٢٤ القضائية :

(١) نفض " صحيفة الطعن ". محاماه . وكالـ .

صحيفة الطدن بالنقض - جواز التوقيع عاجا من رئيس بجنس إداوة الشركة الطاعنة متى كان هو نفسه محاسية مقبولا أمام مجمدة التنفش .

#### ۲) اختصاص " اختصاص ولائی " . تحکیم . دعوی . عقد . دفوع .

اتفاق المتعاقدين على عرض التزاع الذي قد يشور بيشها حول تفسير العقد على التحكيم. ثميوت أن الممنازعة المطروحة على المحكمة لاتنضين خلافا حول تفسير نصوص العقد . انجصار الزاع حول عدم تنفية الالتزامات الناشئة عن العقد . أثره . اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في الدعوى .

### ۳) مهندسون <sup>دو</sup> أتعاب المهندس " ، عقد .

تحديد الأتعاب المستحقة لعضو تفاية المهن الهندسية فى العقد المبرم بينه وبين صاحب العمل. الدفع يعدم قرولالدعوى لعدم عرض المنازعة على مجلس النقاية . لامحال له ٣٠٠ تق ٨٩ لسنة ١٩٤٦

#### ( ٤ ) دفوع " الدفع بعدم القبول" .

الدفع بعدم القبول • المقصود به • العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماء وليس بالتسعية التي تطلق. عليه •

(٥) تحكير . دعوى <sup>در</sup> نشروط قبول الدعوى " . دفوع . نظام عام . اتفاق المنافدين على الالتجا. إلى النحكيم لفض المناؤعات بينهما . ويتوب التحسك شرطالتحكيم قبل النكل في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة ليس لمضا موضوع! .

### (٦) حكم " استنفاد الولاية ". استئناف . تحكيم . دفوع. دعوى .

قضاء محكة أولَ درجة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التعكم . لاتستنفد به المحكمة ولايتها فىموضوحالنزاع . قضاء محكمة الاستثناف بالفاءهذا الحكم · وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظرا لمرضوع - علة ذلك .

١ — إذا كان الناب من الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٧٦ المقدم من الطاعنة سشركة الفنادق — أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق عملا بنص المحادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ السارى وقت رفع الطعن – أصدر قرار بندب الأستاذ ... ... .. المنا المقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للفنادق والسياحة ابتداء من التاريخ المذكور وكان الأستاذ ... .. بسعفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة وهو الذي عنلها أمام القضاء طبقا لمحا تنص عليه المحادة ٥٨ من القانون سالف الذكر وهو من المحادين المقبولين أمام محكمة النقض قد وقع على صحيفة الطعن المرفوع من المحادية بعثلان الطعن الموقع من غير ذي صفة يكون على غير آساس .

١ - إذ يبين من الحكم المعلمون فيه أن النزاع ثار في الدعوى حول ما إذا كان المطعون عليه عميد مستحق بافي أعمايه المنفق عليها ، ولم يحصل بن الطرفين خلاف حول تفسير أي نص من نصوص العقد ، أو إقرار المطعون عليه الذي وافق بمقتضاه على أن يتم صرف باقي مستحقاته عند البدء في تنفيذ المشروع و إنما تنكر عليه الشركة – الطاعنة – استحقاقه لهذه الأتماب استادا للي أنه لم يقم بتنفيذ كافة النزاماته الناشئة عن العقد ، وهي مسألة لا شأن لها بنفسيرد وهو الموضوع الذي اقتصر الطرفان على عرض النزاع الذي يئور بشأنه على التحكيم ، لما كان ذلك فان الاختصاص بنعقد في أن عوى للقضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في المنازعات .

 ٣ - تقضى المسادة ٣٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الحاص بنقابة المهن الهندسية بعرض الأمر على جُلس النقابة إذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب على قيمة الأتعاب بين صاحب العمل وعضو النقابة ، وهى حالة تختلف عن الدعوى المعروضة لأن الاتعاب التي يستحقها المطعون عليه مهندس --محددة في العقدد ، لمساكان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه -- إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى -- يكون في غير مجله .

٤ -- تنص المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداؤه فى أية حالة كانت عليها ، والمقصود بهذا الدفع هو الدفع بعدم الفبول الموضوعي فلا ينطبق حكم هذد المادة على الدفع الذي يتخذ اسم عدم القبول لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطلق علمه .

٥ — التحكيم هو — وعلى ما جرى به قضاءهذه المحكة — طريق استثنائى لفض المنازمات قوامه الحروج عن طريق التقاضى العادية ، ولا تتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز المحكة أن تقضى باعماله من القاء نفسها ، وإيما يتمين التمسك به أمامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيالو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولا شمنيا عن التمسك به ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم لا يعد دفعا موضوعيا مما وردذكره في المحافة ١٨١٥من قانون المرافعات .

٣ - من كانت محكة أول درجة قدقبلت الدفع - بعدم قبول الدعوى - لوجود شرط التحكيم وحكمت بعدم قبول الدعوى ، فانها لاتكون قد استنفات ولايتها في نظر موضوع الدعوى فاذا استؤفف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم و برفض الدمع ، فانه كان يتعين عليها في هذا الحالة أن تعيداللدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه الحكمة لم تقل كالمها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف الفصل في الموضوع لما يترتب على ذلك من تغويت إحدى درجات التقاضى على الحصوم .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقــــرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-تخصل في أن المطعون عليه تقدم في ١٩٦٩/١٢/١٥ بطلب لاستصدار أمن طاؤام الشركة الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ . ٩٦٥ جنيها ، وقال شرحا لطلبه إنه بموجب عقد تاريخه ١٩٦٤/١١/١٦ عهدت إليه الشركة المذكورة القيام بعمل الرسومات التنفيذية المعادية والانشائية والصحية والكهربائية وشبكات الصرف والتغذية والمياه الساخنة والكهرباء اللازمة لإقامة فندقعلي كورنيش النيل بشبرا بالفاهرة طبقا للشروع المقدم منه والذي سبق أن وافقت عليه الشركة وانفق على تقسدير أتعابه عزهذه العملية بمبلغ ٢٣٨٢٢جنيها سددتله الشركة منها مبلغ ١٤١٧٢جنيها وامتنعت عن سداد الباتي وقدره. ٦٥ وجنيها وهو المبلغ المطالب. وفض القاضي إصدار الأمر وحددت جلسة لنظر الدعوى انتي قيدت برقم ٩٨٣٢ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية . دفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمـــة ولاثيا بنظو الدعوى تأسيسا على أنه انفق فالبند العاشر من العقد على تحكيم تقابة المهن الهندسية ف كل ماينشأ بينهما من خلاف حول تفسير هذا العقد ، وبتاريخ ٧/٦/١٩٧٠ حكمت محكة أول درجة بعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استثنافه برقم ٣١٠٤ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة ، وبتاريخ ٢٠/٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلفاء الحكم المستأنف وبالزام الشركة بطلبات المطعون عليــه . طمنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقص ودفع المطعون عايه ببطلان الطعن، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برقض الدفع وفى الموضوع بنقض الحكم للسبب الثاني . وعرض الطعن على هذه الدائرة في فرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيامة على وأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان أن المحامى الذى وفع الطمن نيابة هن الشركة يعمل مديرا للشؤون الفافونية بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ومن ثم فهو لايمثل الشركة ولو كانت تابعه لذات المؤسسة لأن لحل منهما شخصية معتوية مستقلة عن الآخرى وقد حظرت المادة ٥٥ من قانون المحامة رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ المعامة بالعامين بالهيئات والمؤسسات المعامة والوحدات الاقتصادية النابعة لها مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة سر

أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات أنتى يعملون لها ، الأمر الذي يكون.معه الطمن باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان الثاب من الحطاب المؤرخ ١٩٧١/٧/١ المقدم من الطاعنة أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة المسياحة والفاجق — عملا بنص المحادة ٢٩من فانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦ السارى وقت رفع الطعن — أصدر قرارا بندب الأستاذ ... يائحامى للقيام بأعمال رئيس مجاس إدارة الشركة المصرية للفنادق والسياحة ابتداء من التاريخ المذكور ، وكان الأستاذ ... ... بعمقة رئيسا لمجلس إدارة الشركة وهو الذي يمثلها أمام القضاء طبقا لما تنص عليه المحادة من القانون سائف الذكر ، ومن الحسامين المقبولين أمام محكة الدقيق قد وقع على صحيفة الطون المرفوع من الشركة ، فان الدفع ببطلان الطعن لوقعه من غير ذى صفة يكون على غير أساس متعيا رفضه .

### وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الموصوع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنها اتفقت مع المطعون عليه في البند العاشر من العقد على تحكيم نقابة المهن الهندسية فياينشأ بينهما من خلاف حول تفسير العقد ، ورد الحكم المطمون فيه على هذا الدفع بأن الشركة الطاعنة أقوت بمستحقاته في كتابها المؤرخ ١٩٦٧/٣/١ ولا تعتبر مطالبة المطعون عليه بغلى دفع المستحقات خلافا حول تفسير العقد، أما إقراره المؤرخ ١٩٦٧/٤/١٢ ببغى دفع المستحقات المذكرة فهو من قبيل الأجل الغير معين وقد حل بالعمول النهائي عن المشروع ، في حين أن المطعون عليه لم ينفذ كافة إلتراماته تفصيلية تكيلية عند البدء في التنفيذ، وهو لم يقدمها لعدم تنفيذ المشروع ، هذا يمن المتعدي الأحيل المنعيع لإقرار المطعون عليه سالف الذكر هو أنه عقد مكل للمقد الأصلى وقد وأفق بمقتضاه على تأجيل استحقاقه لباقي إنعابه في مقابل مكل للمقد الأصلى وقد وأفق بمقتضاه على تأجيل استحقاقه لباقي إنعابه في مقابل

الرسومات التكيلية التي إنترم في البند الحادى عشر من العقد بتقديمها للمقاول غير أنه لم يقدمها ، ومن ثم تكوز القيمة الحقينية لأتعاب المطعون عليه هي مدار النزاع النعلى ، وهو خلاف حول تفسير العقد مما تسرى عليه شروط التحكيم ، هذا إليان المسادة ٣٩٣ من قانون نقابة المين الهندسية رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ توجب عند الاختلاف في تقدير الاتعاب عوض الأمر على مجلس النقابة قبل الالتجاء إلى القضاء ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه لما كان البند العاشر من العقد المؤرخ ٢٤/١١/٢٦ المبرم بين الشركة العاعنة والمطعون عليه ينصعل أنه ((إرتضى الطرفان تحكيم نقامة المهن الهندســـية وذلك للفصل في كل ما يشأ من خلاف حول تفسيره ذاالعقد ويعتبر القرار الذي تصدره فاصلا في هذا الحرف يقر الطرفان بالترام قبول القرار " ويذس البند الأول منه على أن <sup>وو</sup> يعتهدــــ الطرف الأول ـــ الطاعنة ـــ إلى الطرف الثاني ـــ المطعرن عليه ـــ بعمل الرسومات التنفيذية . . . . اللازمة لإقامة فندق . . . . . " ويذص البند الحادى عشر من العقد على أنه " حيث إن طابح العماية هو السرعة فإن المفصود بالرسومات المعمارية والإنشائية والصحية والكهر بائية المنصوص عليها في البند الأول هي الرسومات التي تضمن سير العمل والبدء في أعمالالتنفيذ بكلّ دقة من قبل المقاول البدء فيها بوقت كاف يسمح له بالدراسة والسرعة في النفيذ في نفس الوقت وكان يَبين من الحكم المطمرن فيـــه أن الزّاع ثار في المعرى حول ما إذا كان المطعون عليه يستحق باقى أتعابه المتفق عايها ولم محصل بين الطرفين خلاف حول تفسير أي نص من نصوص العقد أو إقرار المطمـــون عليه المؤرخ ١٩٦٧/٤/١٢ الذي وافق بمقتضاء على أن يتم صرف بافي مستحقاته عند البلـه في تنفيذ المشروع، وأنما تذكر عليه الشركة إستجقاقه لهذه الانعاب إستنادا منها إلى أنه لم يقم بمنفيذ كافة التراماته الناشئة عن العقد ، وهي مسألة لاشأن لها بنفسير، وهو الموضوع الذي إقتصر الطرؤان على عرض الزاع الذي يثور بشأنة على التحكيم ، ولا عمل لإستناد الطاحنة إلى البند الحادى عشر سالف البيان ذلك أ به ينظم كيفية تقديم الرسومات المطلوبة من المطعون عليه في مرحلة تنفيذ المشروع وهو أمر لم يتم ، وكان لا وجه للتحدى بنص الماذة ٣٣ من الفانون وقع ٨٩ سنة ٢٤ الحاص بتقابة المهن الهندسية لانها تقضى بعرض الأحر على مجلس النقابة إذا لم يكن هناك انفاق مكتوب على قيمة الانماب بين صاحب العمل وعضو النقابة وهى حالة تختلف عن الدعوى المروضة لأن الاتعاب الني يستحقها المطعون عليه محددة فى العقد ، لما كان ذلك فإن الاختصاص - ينعقد فى الدعوى للقضاء صاحب الولاية الهامة بالفصل فى المنازعات ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطمون فيه أخلاً في تعلميق الفانون، وفي بيان ذلك تقول الطاعتة أنها دفعت أمام محكه أول درجة بعدم قبل دعوى المطعون عليه لوجود شرط التحكم وقضت المحكة بقبول هذا المدفع غير أن محسكة الاستثناف عندما ألفت هذا الحكم فصلت في موضوع المعوى في حين أن الدفع المذكور هو دفع شكلى يوجب على المحسكة المطروح عليما أن تفصل فيه قبل التعرض للوضوع مماكان يتمين معه على محكة الاستثناف بعد أن رفضت هذا الدفع أن تعبد الفضية إلى محكة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا نفوت على الطاعنة درجة من درجات التقاضى ، وإذا قضى الحسكم المطعون فيه في الموضوع فائه يكون قد أخطأ في تعليق القانون .

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المسادة ١١/١ من قانون الموافعات تنص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجوز ابداؤه في أية حالة كانت علمها ، وكان المقصود بهذا الدفع والمدفع بعدم القبول الموضوعي فلا ينعبق حكم هذه المادة على الدفع الذي يتخذ أسم عدم القبول لأن العبرة هي يحقيقة الدفع وصرماه وليس بانتسمية التي تطلق عليه ، وكان التحكيم هو — وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة سرطريق استثنائي لفض المنازعات قوامة الحروج عن طرق التقاضى العادية ، ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز المحكمة أن تقضى باعماله من تلقاء نصها وانما يتعين التسك به أمامها ويجوز الزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيا لو أثير متأخرابعد الكلام في الموضوع، مرابعد الكلام في الموضوع، ولولا صمنيا عن التمسك به ، ومن

ثم فإن اندفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم لا يعد دفعا موضوعيا مما ورد ذكره في الهادة ١/١١٥ سالفة البيان ، الما كان ذلك فإن محكة أول درجة إذ قبلت هذا الدفع وحكت بعدم قبول الدعوى لا تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استؤنف حكها وقضت محكة الاستثناف بإلغاء هذا الحريم و برفض الدفع فإذه كان يتعين طلها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى الى محكة أول درجة لنظر موضوعها أن هذه الحكة لم تقل كلمتها فيه، ولا تملك محكة الاستثناف الفصل في الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الحصوم وإذ خالف الحريم المطمون فيه هذا النظر وفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه لهذا السبب.

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٦

برثامة السيد المستشار : مجد أسعدمجمر درعضو ية السادة المستشارين : مجد مجد المهدى، سعد الشاقل ،الدكتور عبد الرحمزيماد ، مجد الباجورى

(٣٩)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصيه" :

( ١و٢) أحوال شخصيه « الطلاق» أرث. مرض الموت .

الطلاق ألبائن الصادر من المريض مرض الموت بغير رضا الزوجة . وفاة الزوج أثناء العده . لمثره . وقوع الطلاق وثبوت حق المطلقة فى المزراث . بشرط أن تكون أهلا لإرثه من وقت إبالتها الى وقت المرت

(٣) نقض . محكمة الموضوع . مرض الموت .

استخلاص حصول مرض المرت بشروطه - من صائل الواقع تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة مر محكمة النقض من كان استدلالها سائفا

( ٤ ) أحوال شخصية " الطلاق ". ارث.حكم «تسبيبه » .مرض الموت.

المريض مرض الموت -طلاقه لزوجته باثنا دون رضاها -وفاته والمطلقة في العدة - اعتباره فارا من المراث - لا محل للبحث عن خبايا نفسه

( ٥ ) أحوال شخصية دعوى اثباث الوفاة والوراثة . إرث . دعوى .

دعوى اثبات الوفاة والورائة · بيان المال المتروك عن المورث · شرط لصحتها · لا يمنع من ذلك الادعاء بنصرف المورث في تركته قبل موقه ·

۱ مؤدى بص المادة ٣/١١ من قانون المياريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن المشرع الوضي قرر أخذا بالمذهب الحنفى ، أن من كان مريضا مهض موت

وطلق إمرأته باثنا بغير رضاها ومات حال مرضه والزوجة لاتزال فى العدة ، فإن الطلاق البائن بقع على زوجته و بثبت منه من حين صدوره لأنه أهل لايقاهه ألا أنها ترثه مع ذلك بشرط أن تكون أهلالارثه من وقت إبانها إلى وقت موته رغم أن المطلقة بائنا لابرث لانقطاع العصمة بمجرد الطلاق ، استنادا إلى أنه لما أبانها حال مرضه اعتبر احتياطيا فاراوهار با فيرد عليه قصده لها و يثبت لها الإرث .

٧ — المقصود بمرض الموت أنه المرض الشديد الذي يغلب على الظن موت صاحبه عرفا أو يتقوير الاطباء و يلازمه ذلك المرض حتى الموت ، وان لم يكن أمر المرض معروفا من الناس بأنه من العلل المهلكة ، فضابط شدته واعتباره مرض موت أن يعجز غير العاجز من قبل عن القيام بمصالحه الحقيقية خارج البيت، فيجتمع فيه تحقق المجز وظلمه الهلاك وانصال الموت به .

٣ - منى كان البين من مدونات الحسم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنبوت مرض الموت لدى المورث على ماحصله من البينة الشرعية التي لامطعن عليها بأنه كان مريضا بالربو والتهاب الكلى المزمنين ، وأن هذين المرضين وإن كانا قد لازماه زمنا فقد اشتدت به عليهما قبل الوفاة بثلاثة أشهر حتى أعجزته عن القيام بمسالحه خارج ببتسه و داخله فلزم دلر زوجته الطاعنة الأولى - حتى نقل إلى المستشفى حيث وافاه الأجل ، وساق تأكيدا لذلك أن ماجاء بشهادة الوفاة من أن هذين الموضين أوبا إلى هبوط القلب فالوفاة عنى في المسائل الفنية بعلمه بالمستشفى ، فإنه لا يمكن النبي على الحسكم بأنه قضى في المسائل الفنية بعلمه طالما أفضح عن المصدر الذي استق منه ما بني عليه قضاءة ، وإذ كان الحكم طالما أفضح عن المصدر الذي استق منه ما بني عليه قضاءة ، وإذ كان الحكم متوافرة فيه شروطه وإقعا تستخلصه محكة الموضوع دون رقابة من محكة النقص، وكان استدلال الحكم سائها على ماصبق تفصيله ، فإن النبي عليه يكون

المريض مرض موت إذا طلق زوجته ثم مات ومطلقته في العدة يعتبر - متى توافوت الشروط - بطلاقه فارا من الميراث ، وتقوم المظنة

على أنه طلق زوجته طلاقا باثنا فى صرض الموت قاصدا حرماتها من جقها الذى تعلق عاله من خير دليل حرب على على هذا القصد فرد المشرع عليه قصده ، وذلك دون ما حاجة للبحث عن خبايا نفس المريص واستكناه ما يضمره .

س لئن كان ذكر المال شرطا لصحة دعوى الورائة ، إلا أنه يحق لمدعيها إثبات الهال ، والادعاء بعدم وجود تركة للنوف لايصلح دفعا لدعوى الوفاة والورائة. و إذ كان الثابت في الدعوى أن المطمون عليها الأولى أقامت دعواها بطلب إثبات وفاة مورثها وورائتها و بينت الأعيان الى خلفها المتوفى فإن ما تقرره الطاعنة من أن المورث تصرف في تركته قبل وفاته لا يمنع من قبول الدعوى الراهية .

#### المحكمة

بعـــد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع سد على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطفن تخصيل في أن المطعون عليها الأونى أقامت على الطاعين والمطعون عليهما الثانى والثالث الدعوى رقم ١١٦٨ سنة ١٩٦١ أحوال شخصية " نفس" أمام محكة القاهرة الابتسدائية بعلب الحكم بشوت وفاة المرحدوم ... .. بتاريخ بسليمها هذا القدر وعدم التعرض لها في ذلك ، وقالت شرحا لها أنها كانت بتسليمها هذا القدر وعدم التعرض لها في ذلك ، وقالت شرحا لها أنها كانت وتوفى بناريخ ١٩٦١/٩/١٣ وكان هذا المطالق قد صدر منه في مرض موته وتوفى ووفى بناريخ ١٩٦١/٩/١٣ وكان هذا المطالق قد صدر منه في مرض موته وتوفى سالفة البيان وحكت المحكة في ١٩٦٤/٤/١٩ ثم في م/٢٧/١٩ المحلق المالتحوى على التعوي على المحرض على المرحوم ... ... كان مريضا على المحرض يغلب فيه الموت وأن المرحوم ... ... كان مريضا بمرض يغلب فيه الموت وأن المرحوم ... ... كان مريضا بمرض يغلب فيه الموت وأن هذا المرض اتصل بموته و أنه طلقها أثناء الموض

إضرارا بها ولم ترتض به ، وأنه توفى بتاريخ ٢٩٦١/٩/٢٣ وأنها من ضمن ورثته وتستحق نصف الثمن فرضا باعتبارها إحدى زوجتيه ، وترك ما يورث عنه شرعا وأن بقية الورثة يضحون لليد على أحيان التركة وامتنعوا عن تسليمها نصيبها ، و بعد سماع شهود الطرفين في الموتين حكمت بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣ بوفاة المرحوم ... .. بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣ بوفاة الموتين هذا الحكم طالبن إلقاءه وقيد الاستثناف نصف الثمن فرضا ، استأنف الطاعنون هذا الحكم طالبن إلقاءه وقيد الاستثناف برقم ٤٨ سنة ٨٤ سنة ٤٨ قالم الطعن عكمة الاستثناف بيد الحكم المستأنف عملة المقتض، وقدمت بليد الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبعت فيها الرأى برفض العلمن وعرض الطعن على الحكمكة في غرفة مشورة وإذ رأته جديرا بالنظر حددت جلسة وفيها الزمت النيابة رأما .

وحيث إن الطعن أقرع على أربعة أحباب ، ينمى الطاعنون بالسبيين الأولين على الحكم المطعون فيه غالقة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بني قضاء بصدور الطلاق من المتوفى في مرض موته على سند من أنه كان يشكو خلال الأربعة الأشهر السابقة من أمراض الموت التي يفلب فيها الهسلاك مع أنه بيان جوهرى ، ولا يجوز الاستناد إلى ما تضمنته شهادة الوفاة من أن سببها هبوط في القلب لأنه ظاهرة تصاحب كل وفاة ، ولم يود بتاك الشهادة بيان دقيق عن الربو والتهاب الكلي اللذين أضافهما الحكم المطعون فيه ، كما أن هذه الشهادة معدة لإتبات الوفاة فقط ولا يعول عليها في إبنات المرض ونوعه ، وإذ يدور الذاع حول ما إذ كان المذيراء الفيدين ، قما كان يجوز الحكم من مسالة فنية تستازم الاستمانة بالخبراء الفيدين ، قما كان يجوز الحكم أن يستقر على وأى بشا إعتادا على المتمانة الذة الذكر ، بالإضافة إلى أن الحكم لم يستقر على وأى بشأن الملدة التي الشعلة في عطبية قراطة المرض على المتوفى ، وهو ما يعيب الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقة .

وحيث إن النعى غير سديد، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ١ من قانون المواويث رقم ٧٧ لسنة ٩٤٣ على أن « وتعتبر المطلقة بائنا في صرص الموت في

حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق في ذات المرض و هي في عدته، يدل على أن المشرع الوضعي قرر أخذا بالمدهب الحنفي ــ أن من كان مريضا مرض موت وطاق امرأته باثنا بغير رضاهاومات حال مرضه والزوجة لا تزال في العدة ، فإن الطلاق البائن يقع على زوجته ويثبت منه من حين صدوره فإنه أهل لإيقاعه إلا أنها ترثه مع ذلك بشرط أن تكون أهلا لإرثه من وقت إبالتها إلى وقت موته رغم أن المطلقة بائنا لا ترث لانقطاع العصمة بجرد الطلاق، استنادا إلى أنه لما أبانها حال مرضه اعتبر احتياطا فارآ وهار با ، فرد عليه قصده و يتبت لها الإرث . ولما كان المقصود بمرض الموث أنه المرض الشديد الذي يغلب على الظن موت صاحبه عرفا أو سقر ير الأطباء ، و يلازمه ذلك المرض حتى المريت وإن لم يكن أمر المرض معروفا من الناس بأنه من العللالمهاـكة فضابط شدته واعتباره مهض موت أن يعجز غير العاجز من قبل عن القيام بمصالحه الحقيقية خارج البيت ، فيجتمع فيه تحقق العجز وغلبه الهلاك واتصال الموت مه ،وكان البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت مرض الموت لدى المورث على ما حصله من البينة الشرعية التيلا مطعن عليها بأنه كان مريضا بالربو والتهاب الكلى المزمنين ، وأن هذين المرضين وإن كانا قد لازماه زمنا فقد اشتدت به علتهما قبل الوفاة بثلاثة أشهر حتى أعجزته عن القيام بمصالحه خارج بيته وداخله فلزم دار زوجته ـــالطاهنة الأولى ــ حتى قبل إلى المستشفى حيث وآناه الأجل ، وساق تأكيدا لذلك أن ماجاء بشهادة الوفاة من إن هذين المرضين أديا إلى هبوط القلب فالوفاة مطابقة لأوراق المتوفى بالمستشفى ، فإنه لا يمكن النعي على الحكم بأنه قضي في المسائل الفنية بعلمه طالما أفصح عن المصدر الذي استق منه مابني عليه قضاءه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرف مرض الموت وشرُّوطه على وجهه الصحيح . • . وكان حصول مرضُ الموت متوافرة وكان استدلال الحسكم سائغا على ما سبق تَفصيله فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

 أنه حتى النوج ولا يصح نعته بأنه كان فرارا من الميراث إلا بدليل يقين ، وإذ كشفت أوراق الدعوى عن سبق طلاق المورث المطمون عليها مرتين ، وهن دأبه على تطليق زوجاته الكثيرات فإن ذلك ينفى أن تطليقه فى واقعة الدعوى كان طلاق الفار وهو ما يعيب الحكم .

وحيث إن هسذا النمى مردود ، ذلك أن المريض مرض موت إذا طلق زوجته طلاقا باثنا ثم مات ومطلقته فى العدة يعتبر متى توافرت الشروط ، فارا من الميراث وتقوم المظنة على أنه طلق زوجته طلاقا باثنا فى مرض الموتقاصدا حرمانها من حقها الذى تعلق باله منذ حلول المرض به ، بعنى أن الطلاق البائن ينيء بذاته من غير دليل آخر عن هذاالقصد فردالمشرع عليه قصده، وذلك دون ما حاجة للبحث ، عن خبايا نفس المريض واسكتناه ما يضمره ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه أن المترفى طلق المطعون عليه الأولى طالمة مكلة للثلاث فبائت منه فى ١٩٦١/٨/١٦ وهو فى مرض موته وكان ذلك بغير رضا منها ، ثم توفى فى ١٩٦١/٩/١٧ وهى لازالت فى عدته ، وظلت أهلا للرباث من وقت طلاقها إلى وقت وفاته ، فإن ما انهى إليه الحكم من ثبوت ميراثها منه باعتباره فارا يتفق والمنهج الشرعى السلم ، ولا جدوى بعد ذلك من الاستدلال بسبق تطليق المورث المطمون عليها الأولى ولغيرها من زوجاته و يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب ازاج على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن المورث لم يترك ما يورث عنه شرعا فكون دعوى الارث غير مقبونه لتجردها من مال موروث .

وحيث إزهذاالنمى غير سديد، ذلك أن دعوى الوراثه وإن كان ذكر المـــال شرطا لصحتها إلا أنه بحق لمدعيها اثبات الوراثة أولا ثم إثبات المـــال،والادعاء بعدم وجود تركة النموفى لا يصلح دفعا لدعوى الوفاة والوراثة ،ولماكان النامت في الدعوى أن المطسسون عليها الأولى أقامت دعواها بطلب إثبات وفاة مورثها ووراثتها ، وبينت الأعيان التي خلفها المتوفى فإن ما تقرره الطاعنة من أن الملووث تصرف في تركته قبل وفاته لا يمنع من قبول الدعوى الراهنة ، و يكون النعى على غير أساس .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

# جلسة ٧ من يناير سنة ٧ ٩ ٧ ١

برثامة السيد المستشار مجد أصعد محمود وعضوية السادة المستشاوين : عهد مجد المهدى 6 سعد الشاذل ، حسن مهران حسن ،عهد الباجورى

(1.)

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " .

اتخاق المؤجر والمستأمر على مقابل المغزايا المستقلة عن الدين المؤجرة . ويحوب أهماله ما لم يقصد منه التحايل على القانون . مثال بشأن إيجار جراج سيلوة .

إذ كان البين أن الأجرة المتفق عليها تسمل أجرة المثل للكان المؤجركا تسمل مقابل مزايا أحرى خولها المؤجر الستأجر ولها كيانها المنفصل عن الانتفاع المهادئ بالمكان المؤجر > وأن أجرة المثل قد اختلطت بالمقابل المسأل الوايا آنفة الذكر اختلاطا يتعذر معه النصل بينهما طلل أن المعامون عليه لم يذهب الى أن تقويم هذه المزايا قد أتحذ ذريعة المتحايل على أحكام القانون > وكان من المقور وهلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — (1) أن المؤجر إذا أصلى المسئلج مزايا مستغلة عن الهين المؤجرة افن المقورة عن المقورة عن المؤجرة فإن مقابل هذه المخليا ببقى حرا أغير خاصع لقوانين تعديد الأجرة ، فإذا اضى العلرقان على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير ، لماكان فنك ، وكان البين من الأوراق أن الحبير قد حدد أجرة الحراج وفق المقانون 171 لسنة 1922 وأطرح الحكم هذا التقدير لما تبينه من

<sup>(</sup>۱) تقض ۲/۳/۳/۱ جموعة المسكتب الدى المسنة ۲۶ ص ۴۸۶ تقض ۱۹۷۱/۱/۲۱ مجموعة المسكتب الدنى السنة ۲۲ ص ۱۴۵

وجود خدمات ومزايا تقتضى تحديد الأجرة بمبلغ . . . . . على سند من أن أسعار هذه الخدمات في ارتفاع مستمر ، متجافيا عن أن الاتفاق في هذا الخصوص هو شريعة المتعاقدين ودون أن يدلل على أن هناك تحايلا على أحكام القانون . يموغ له سلطة التقدير ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاغ على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-في أن المطمون عليه أفام الدعوى رقم ١٣٤٢ سنة ١٩٦٨ مدني أمام محكة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتحديد أجرة الحراج المؤجرله من الشركةالطاعنة عِبلَة , ا جنيه، . ٦٥ ملمها شهريا أعتباراً من ٩٦٢/٣/١ ا تاريخ بدء نفاذ عقدالإيجار المؤرخ ١٩٦٢/٢/١٥ وقال شرحالها أنداستاجر من الشركة الطاعنة شقة لقاء أجرشهري ١٢ جنيها، ٦٦٥ ملمها ونص في البند النالث من ملحق العقد علىحقه في إيواء سيارته بالأماكن المخصصة في جراج العمارة مقابل خمسة جنبهات شهر با ،و إذ تكشف له أن أجرة الحراج تجاوز آلأجرة القانونية طبقا لقانون إيجار الأماكن. فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ٢/١٢/٢ حكمت المحكمة بندب خبير لتحديد أجرة الحراج طبقا لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ مع إضافة مقابل الحدمات التي تؤديها الشركة الطاعنة للطعون عليه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٧/١١/١٩ بتخفيض أجرة الجراج من مبلغ خمسة جنبهات إلى مبلغ ثلاثة جنبهات اعتبارا من تاريخ التعافد مع إلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى للطعون عليه مبلغ ٣٣٦ جنيها فدق الأجرة عن المدة من ١٩٦٢/٣/١ حتى آخر ما يو سنة ١٩٦٩ . اسنانفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٧٦ سنة ٨٦ ق الةاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، كما استأنفه المطمون عليه بالاستثناف رقم ٢٠٥ مسنة ٨٧ ق القاهرة طالبا تمديل الحكم والقضاء له بطلباته ، وفى ١٩٧١ / ١٩٧٠ حكمت عكمة الاستئناف برفض الاستئنافين وتأييد الحمكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة السامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر ، و بالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحال في الحبر المتفق عليها في فيه الحيال في الحيال المتابق عليها في المبند التالث من ملحق عقد الإمجار لأحكام القانون ١٩١١ لسنة ١٩٤٧ ، في حين أن الوقائم المابنة في الدعوى نفيد أن الشركة الطاعنة لم تكن تقدم إلى المطعون عليه مجرد مكان لايواء سيارته وإنما كانت تحوله أيضا خدمات أخرى مستقلة عن المكان المؤجر ، ومقابل هذه الخدمات لا يخضع لتحديد قانون الجمار الأماكن عن المكان المؤرب المتماقدين كامل الحرية في تقديره دون أي رفاية .

وحبث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أن النابت بمدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطمون فيه وأحال إلى أسبا به أن الخبر قرر أن أجرة إيواء السيارة الواحدة طبقا للقانون رقم ١٩١١ استة ١٩٤٧ مقدارها ١ جنيه و ١٥٠ مليا إلا أن مهمة الطاعنة لم تقتصر على مجرد تأجير الحيز المكاني لإيواء السيارة و إنما بجانب ذلك تؤدى خدمات أخرى للطمون عابه هى دفع قيمة المياه المستهلكة وأجرة الكورباء وأجور العهال القائمين بحراسة العربات والمتولين تنظيفها كم تتحمل ثمن كافة الأدوات ، وأن مقابل هذه الحدمات في إرتفاع مستمر ورتب الحكم على ما تقدم تذهر أجرة إيواء السيارة الواحدة شاملة هذه الحدمات بميلغ ملحق عقد الإيجار تشمل أجرة المثن للكان المؤجر كما تشمل مقابل مزايا أخرى ملحق عقد الإيجار تشمل أجرة المثن المؤجرة المقابل مزايا أخرى ولها كيائها الممنفسل عن الانتفاع الهادى بالمسكان المؤجرة وأن أجرة المثل قد اختلاطا يتعذر وأن أجرة المثل قد اختلاطا يتعذر وأن أجرة المثل قد اختلاطا يتعذر وأن أجرة المثال على أحكام المقانون ، ولم كان من المقرر وعلى ما جرى به مده المتراب وعلى ما جرى به التحديد على ما جرى به التحديد التحديل على أحكام المقانون ، ولم كان من المقرر وعلى ما جرى به المتحديد التحديد المتحديد المنابق المهان من المقرر وعلى ما جرى به التحديد التحديد المتحديد المتحديد التحديد المتحديد المتحديد المتحديد المنابق المتحديد المتحديد المتحديد المتحديد المتحديد المتحديد التحديد المتحديد ال

قضاء هذه المحكة — أن المؤجر إذ أعطى المستاحر مزايا مستقلة عن المعين الملؤجرة فإن مقابل هذه المزايا سبق حرا غير خاضع لقوانين تحديد الأجرة . فإذا اتحق الطوفان على مقابل لهذه الحداث وجب أعمال اتفاقهما ما لم يتبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون المناضى عندئذ سلطة التمدير لما كان ذلك وكان الين من الأوراق أن الحبير قد حدد أجرة الجراج وفق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بمبلغ ١ جنيه، ١٥٠ مليا ، وأطرح الحكم هذا لتقدير لما تبيئه من وجود خدمات ومزايا تقتضى محديد الأجرة بمبلغ المختبهات على سند منأن أسعار هذه الحدمات فيارتفاع مستمر، متجافيا عن الاتفاقية في هذا المحسوص هو شريعة المتعاقدين ، ودون أن يدلل على أن ها المناف على أن يوجب نقضه في عطيين القانون بما يوجب نقضه في عطيين القانون بما يوجب نقضه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولممنا تقسدم وإذ لم يدع المطعون عليه وجود تحايل على أحكام القانون فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض للدهوى .

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٦

رثامة السيد المستشار : عمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : عمد مجد المهدى، سعد أحمد الشافل ، الدكتور عبد الرحمن عباد ، عهد الباجورى

(٤١)

الطعن رقم ٦ اسنة ٤٤ ق ﴿ أحوال شخصية ﴾ :

( 1 ) "حكم بياناته ". أحوال شخصية ". نيابة عامة . بطلان .

اغفال الحديم بيان (مم عضو النباية الذي أبهدى رأيه فى القضية • لا بطلان · مادة ١٧٨ مرافعات ·

( ٢ و ٣ و ٤ ) اثبات " البينة ". أحوال شخصية "النسب" .

٣ حـ شهادة القابلة رحدها أو أية أمرأة مسلمة عدلة · كفايتها لاثبات وانعة الولادة .
 استزام الشهادة الكاملة في هذه الحالة · لا محل له .

٣ - يلوغ الشاهد • شرط الاأداء وليس شرطا التحمل • كفاية أن يكون الصبي
 عـــيزا •

إقرار المثلقة عقد طلاقها بخلوها من الحل ، الايعتديه ، طلة ذلك ، الحل بما يخلق على المؤلّة ، ويغتفر التنافض فيه .

۱ — مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ۱۷۸ من قانون المرافعات رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۲۸ — وهل ما جرى به لسنة ۱۹۲۸ — الذي صدر الحكم المطعون فيه فى ظله — وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأية فى القضية ليس من البيانات الأساسية لتى يترتب هلى إخفالها بطلان الحكم اكتفاه بابداه للنيابة رأيها بالفعل فى مذكراتها ، ولما كان ذلك وكانت النيابة قد أبدت رأيها فى

القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النهى عليه بالبطلان لخلوه من بيان اسم عضو النيابة يكون على غد أساس .

٧ - الراجع فى مذهب الحنفية - وهو قول الصاحبين - إنه يكتفى لإثبات الولادة من المتسدة من طلاق بائن إذا أنكرها الزوج بشهادة القابلة أو أية أمرأة مسلمة عدلة ، والشهادة هنا لا تنصب على ثبوت النسب طالما أت المعتدة بالولد فى مدة يحتمل أن يكون من مطلقها ، فهى شهادة على مجرد واقعة الولادة ، وثبوت النسب إنما يجيء تبعا لا قصدا ، ويكون استلزام الشهادة الكاملة فى هذه الحالة على غير أساس .

٣— لأن كان البلوغ من الشروط العامة فى الشاهد ، إلا أنه شرط الاثداء وليس شرطا المتحمل ، لما للشهادة من معنى الولاية على المشهود عليه إذ بها ينرم بالحق ويحكم عليه به ولاولاية للصبي على نفسه فلا ولاية له من باب أولى على غيره ، وبعبارة أخرى قإن البلوغ شرط عند الادلاء بالشهادة فحسب وليس بشرط عند حدوث الواقعة المشهود عليها ، لأنه يكفئ لإمكان علم الشاهدبالحادثة وفهمها وقت حصولها وتحمله الشهادة عنها أن يكون عاقلا ولوكان صبيا وأهلية التحمل إنما تكون بالضبط الذي يختل فى حسن السياع والفهم والحفظ إلى وقت الادلاء ، وهو يثبت للصبي الميز كما يثبت للبالغ .

إفرار المطعون عليها عند طلاقها بخلوها من الحمل ، لا تأثير له ، ذلك أن الحمل مما يخنى على المرأة ، والتناقص فيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة " عقومنتفر .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

<sup>(</sup>١) نَفْض ٢٥;٤/١٩٧٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٦٧٧

<sup>(</sup>۲) « ۱۹۱۳/۱/۲ « « « « ۱۹ ص ۲۱

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ الطاعن أقام على المطعون عليها الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٦٨ الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية " نفس " بطلب نفي نسب الولد ... ... إليه ومنع المطعون عليها من التعرض له في ذلك ، وقال شرحا لدعواه أنه تزوج بالمطَّعونءليها بصحيحالعقد الشرعى المؤرخ١٩٦٧/١/١٥ ودخل بها ثم طلقها بائنا باشهاد رسمي في ٢/٥/١٩٦٧ على الآبراء من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وإذ قيدت المطعون عليها باسمه ولدا أطلقت عليسه امم ... ... ونسبته إليه في ١١/١٢/١٩٩١ بينما لم تكن حاملا وقت الطلاق ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ . ١/٥,٥١٠ حكت المحكمة بندب الطبيب الشرعى لتوقيع المكشف الطبي عليها كبيان ما إذا كانت عاقراً أم لا وما إذا كانت حالتها تدُّل على انجابها ألولد الذي نسبته للطاعن في دفاتر المواليد ، وبعد أن قدم الطبيب تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٣/٥/٢٣ برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف المقيد برقم ٣ سنة ١٣ قُ أحوال شخصية المنصورة طالبا الغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨ حكت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها حملت من الطاعن بالولد ... على فراش الزوجية ووضعته بتاريخ ١٩٦٧,١٢/١١ وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٧٤/١/١٥ بتأييد الحكم المستأنف .طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكَّرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ،وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ورأت أنه جديربالنظر، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسيب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المسادة ۱۷۸ من قانون الموافعات رقم۱۳ لسنة ۱۹۲۸ — الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله \_ ، \_وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة \_ أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى وأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على إغفالها بطلان المحكم اكتفاء بإبداء النيابة وأيها بالفعل فى مذكرتها، كما كان ذلك وكالت النيابة قد أبدت وأيما فى القضية وأثبت ذلك فى الحكم فإن النبى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث والشقين الأولين من السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن نصاب الشهادة شرعا وطبقا للراجع من مذهب أبي حنيفة هـــو شهادة رجلين أو رجل وأمرأتين فيما يطلع عليه الرجال وشهادة أربعة نسوة فيما لا يطلع عليه غرهن غير أن الحكم المطمون فيه أكتفي بشاهدتين تقدمت بهما المطعون عليها ، مما لإنجعل أصاب الشهادة مكتملا ، هذا إلى أن إحدى هاتين الشاهدتين ـــ وهي شقيقة المطعون عليها ـــ قررت عند إدلائها بشهادتها ، سنة ١٩٧٣ أنها في في المشرين بما يفيد أنها كانت في الثالثة عشرة من عمرها عند حصول الولادة المذعومة فيسنة١٩٦٧، و إذ كانت فيذلك الوقت طفلة لم تبلغ الحلم فلايعتدبشهادتها شرعاً . بالإضافة إلى أنه تمسك أمام محكة الاستثناف أن الشاهدة الأخرى من أَصُول الْمُطُّعُونَ عَلِيهَا بَاعْتِبَارِهَا جِدَةً لَأَمْ وَلَاتَقِبَلَ شَهَادَةَ ۚ الْأَصَلُ لَلْفَرَعَ ، وسَانَد دفاعه بصورة وسمية من قيد عائلي باسم والد المطعون طيها تضمنت آن الشاهدة المشار إلها هي والدة زوجته الأمر الذي يوجب استيعاده أقوالها للتهمة . وقد سبهت الحكمة كلا من هاتين الشاهدتين على انفواد وفي غيبة الأخرى مع أن الأصل في الثيريعة الإسلامية وجوب سماع أقوالهما سويا نخافة أن تضل إحداهما فتذكر إمداهاً الأخرى وهو مايعيب الحَكُّمُ بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إن البين ، من الأوراق أن عماد الطاعن فى مدماه نفى النسب أن المطعون عليها لم تكن حاملا عند طلاقه لها ، وتحقيقا لتذلك ندبت محكمة أول درجة الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت عاقرا أم لا ، و ناطت محكمة الاستثناف بها إثبات حلها من الطاعن ، ومؤدى هـذا أن ذلك الأخير إنما يجمد ولادة المطعون عليها ، ولما كان الراجح فى مذهب الحيضية — وهو قول الصاحبين — أنه يكتفى لإثبات الولادة من المعتنة من طلاق بائن

إذا أنكرها الزوج بشهادة القابلة أو أية إمرأة مسلمة عدلة ، والشهادة هنا لاتنصب على ثبوت النسب طالم آتت المعتدة بالولد في مدة يحتمل أن يكون من مطلقهما فهي شهادة على مجرد واقعة الولادة ، وثبوت النسب إنما يجيء تبعا لا قصدا ، و يَكُون استازام الشهادة الكاملة في هذه الحالة على غير أساس . ولئن كان البلوغ بن الشروط العامة في الشاهد ، إلا أنه شرط للاً داء وليس شرطا للتحمل، لمـــا للشَّمَادة من معنى الولاية على المشهود عليه إذ بها يلزم بالحق ويحكم طيه به ولا ولاية الصبي على نفسه فلا ولاية له من باب أولى على غيره ، ويعبارة أخرى فإن البلوع شم له عند الإدلاء بالشهادة فحسب ، وليس تشترط عند حدوث الواقعة المشهود علمها ، لأنه يَكُفي لإمكان علم الشاهد بالحادثة وفهمها وقت حصولها وتحمله الشَّهادة عنها أن يكون عاقلا ولو كان صبيا ، وأهلية التحمل إنما تكون بالضبط الذي يتمثل في حسن السماع والفهم والحفظ إلى وقت الأداء، وهو ينبت للصبي المهزكما يتبت للبالغ ــ لمُــاً كان فلك وكانالطاعن لايمارى في أن شاهدة المطعونُ عليها كانت بالغة في العشرين من عمرها عن أدائها الشّهادة ، وأنها كانت صبية بميزة عند حدوث واقعة الولادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن هذه الشاهدة قطعت في تواجدها حين الولادة وعامنت المشهود عليه فإن القول بعدمالاعتداد بشهادتها ولامحلله للماكان ماتقدم وكان يكفى لثبوت الولادة ـ وعلى ماسلف تفصيله \_ شهادة امرأة واحدة ، وكان قضاء الحكم يستقيم جـــذه المثالة دون حاجة للاستناد إلى أقوال الشاهدة الأخرى ، فإنه لا حاجة التعرض لما يثيره الطاعن خاصاً ببطلان بينة هذه الأخيرة ، أو وجوب الاستماع إلى الشهادتين في وقت معا أيا كان وجه الرأى فيه ويكون النعي على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعى بباقى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والقساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أنه تقدم باقرار موقع عليه من المطعون عليها تفيد أنها ليست حاملا عند طلاقها ، وأن الطاعن لم يعاشرها معاشرة الازواج ، وأيد ذلك الإقرار يتحليل لفصائل دم الوليد الذى يراد الصاقه به ثابت منه أنه ليس من صلبه ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع ، هذا إلى أن أقوال شاهدتى المحلمون عليها مناقضة ، كما اختلفت شاهدتها الثانية . شقيقتها \_ معها في تحديد مدة الحمل، في الوقت الذى جاءت فيه أقوال شاهدى

الطاعن ومستنداته قاطعة فى أنه لم يقرب المطعون عليها عقب زواجه لها لمرضه و إجراء عملية جراحية له مما كان يتعين معه الأخذ بدلالتها .

وحيث أن هذا النبي غير سديد ، ذلك أن إفرار المطمون عليها عند طلاقها علوها من الحمل لا تأثير له إذ الحمل مما يخفي على المرأة والتناقض فيه \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ عفو مغتفو ، وما يسوقه الطاعن من أن الحكم لم يد على نتيجة تحليل فصائل الدم مردود بأن محكمة الموضوح ليست ملزمة بتعقب كل ما يقلمه الخصوم إليها من مستندات وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصح من الأذلة لحمله ، لما كان ذلك وكان لا محل القول بوجود تناقض بن أقوال شاهدى المطمون عليها بعد إذا كتفي بشهادة أحداهما على ما مر بالسبب للسابق ، وكان بقية ما ورد بسبب النبي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعا في تقدير الدليل نتحسر عنه رقابة عجكمة التقض ، اعتبارا بأن أقوال الشهود مرهون الأخذ بها بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع بشرط الشهود مرهون الأخذ بها بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع بشرط ألا يخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها وما خلص إليه الحكم في هذا النطاق سائن وله أصله ، ويكون النبي بكافة وجوهه غير وارد .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

# جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٦

برثاسة السيد المستشاد نائب رئيس المحكمة بهد صاحة! الرشيدى وعضوية السادة المستشاوين: أديب قصيحى ؛ عهد فاصل المرجوشى ؛ شرف الدين خيرى ؛ عمد عبد العظيم عيد •

# (27)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) تأميم شركات وشركات القطاع العام " مؤسسات عامة . عمل .

احتفاظ الشركة المؤممة بشخصيتها الاعتبارية المستغلة عن شخصية اللعولة . بمثالها من أشخاص القانون الحاص . علاقة العاملين بها . تعافدية . صدور توصيات من رئيس الوزوا . ورزير الاقتصاد بالحاق الطاعن بخدمة تلك الشركة . عدم صلاحيتها كأداة للتعيين .

٣ عمل «عقد العمل» .

اعتبارعقد العمل المحدد المدة مجددا لمدة غير محمدة • شرطة • استمرار الطوفين في تنفيذ بعد انقضاء مدّه أو اتفاقهما على تجديده ولو يشروط جديدة •

(٣) عمل " انتهاء عقد العمل ". تأمينات اجتماعية .

حق المؤمن عليه في الاستمرار في العمل بعد سن السنين لاستكمال المدد الموجية لاستحقاق الماش م م ت ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ • قاصر على العامل بعقد غير محدد المدة • العقد المحدد المدة • انتهاؤه في أجل معين لا يرتبط بسن التقاعد •

١ - تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامـة لا ينفى عنها شخصيتها الامتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسة العامة ولا يمس شكلها القانونى الذي كان لهـن قبل التأميم كما أن تبعية الشركة المؤسسة العامة تقتصر على بجرد الإشراف عليها ورقابتها ، وإذ كان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهى لا تمثل جهازا إداريا ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية

الدولة لها شخصا من أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقها بالعاملين بها علاقة عقدية ، وهو ما أتبجة إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات والقطاع العام الصادرة بالقراوات الجمهورية ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ و ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ و ١٩٦٦ ، فإن ما صدر عن وزير الاقتصاد ورئيس الوزراء من توجيهات بشأن الحاق الطاعن مخدمة الشركة المطعون ضدها لا تعدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة للشركة ولا تصلح كأداة لتميينه فيها ولا أثر لها على عقدى العمل المبرمين بينها و بين الطات واللذين يحكان وحدهما علاقته بها.

٧ - من كانت علاقة الطاعن بالمشركة المطعون ضدها إنما تستند إلى مقدى العمل المجرمين بينهما، وكانت المادة ١٩٧١ من قانون العمل رقم ٩١ استة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٤ استة ١٩٩٦ تستازم لاعتبار العقد المحدد المدة مجددا لمدة ضير محددة أن يستمر الطرفان في تنفيذ هذا العقد بعد انقضاء مدته أو أن يتفق الطرفان على تجديده ولو بشروط جديدة ، وكان الحكم المعاهون فيه قد استخلص في نطاق سلطته الموضوعية أن العقد الثاني مقطوع الصلة بالعقد الأول ولا يعتبر تجديدا أو استمرارا له ودلل على ذلك بأسباب سائنة ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

س \_ إذا كان التابت أن علاقة الطاص بالشركة المطعون ضدها هي علاقة عمل محددة المدة وكان الشارع إذ نص في المسادة ١/٦ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجماعية على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكال مدد الاشتراك الموجبة الاستحقاق في المماش، قد دل بذلك على أن مجال تطبيق هذه المسادة مقصور على العامل بعقد غير محدد المدة ولا يتمداه إلى العامل بعقد عدد المدة لأن هذا العقد فتهى في أجل معن ولا يرتبط بسن التقاعد .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائح ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٧ كلى دمنهور على الشركة المطعون ضدها وطلب الحكم أصليا بالغاء قرار الشركة بانهاء عقد عمَّه وببقاء هذا العقد قائمًا حتى نهاية ديسمبرسنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واحتياطيا بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ . . . . . . جنيه تعو يضا عن فصله بغير مبرر ، وقال بيانا لها أنه كان يعمل سمسار آبيورصة العقود بالاسكندرية إلى أن أغلقت في ٢١ يونيه سنة ١٩٦١ ، وإذ رأت الدولة تعين سماسرة هذه البورصة في المؤسسات والشركات فقد عين مع آخرين في الشركة المطعون ضدها بمقتضى كتاب وجهه إليها وزير الاقتصاد خلامن تحسديد أية مدة لخدمتهم مراعاة لظروفهم إلاأن الشركة ألحقته يخدمتها بعقدمدته تلاث سنوات تبدأ من ه أغسطس سنة ١٩٦١ وتلتهي في ع أفسطس سنة ١٩٦٤ ثم أنهت خدمته وحده في هذا التاريخ ، ولما عرض الأمر على رئيس الوزراء أمر بكتابه المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٥ بإعادته إلى عمله فأبرمت معه الشركة عقد عمل جديد لمدة سنتين تبدأ من ١٣ فبرار سنة ١٩٦٥ وتنتهى في ١٢ فبرار سنة ١٩٦٧ ثم أنهت خدمتهاعتبارامن١٣فبراير سنة ١٩٦٧ .وإذ كان هذاالإنهاء مخالفا للقانون ولم تستجب الشركة لتظلمه منه فقدا تهى إلى طلب الحكم لهطلباته . وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ اقضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى عُكَةَاسْتَنَافُ الاسكندرية وقيد اسنثنافه برقم ٧٩ سنة ٢٥ ق ، وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قضت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق سـ النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطمن على غرفه المشورة فحدت لنظره جلسة وفيها الترمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على ستة أسباب حاصل السببين الأول والرابع منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بتكييفه العلاقة بين الطاعن والشركة المطعون ضدها بأنها علاقة عمل يحكمها عقد العمل المبرم بينهما ، هذا في حين أن تعيين الطاعن في الشركة لم يكن وليد إرادتها بل كان تنفيذا لقرار صادر من وزير الاقتصاد بناء على قواعد وضعها مجلس الوزراء تقضى بالحاق الساسرة بعدُّ إغلاق بورصة العقود بأعمال مناسبة في المؤسسات والشركات ، وقد رتب له هذا القرار وهو قرار إدارىمركزا قانونيا ذاتيا كشف عنه وأكده قرار رئيس الوزراء باعادته إلى عمله بعد أن أنهت الشركة خدمته بانقضاء مدة العقد الأول ممما يجعل علاقته بالشركة علاقة تنظيمية لاعلاقة عقدية وماكان يجوز للشركة تبعا لذلك أن تضع شروطا للعمل لم يتضمنها ذلك القرار وتتعارض معه ، كما أخطأ الحكم فيما قرره من أن محالفة الأوامر والتوجيهات الصادرة من الوزير أو رئيس الوزراء للشركات المؤممة يقتصر أثره على علاقة الشركات بالجهات الإدارية ولا يمند إلى عقود العمل التي تبرمها ذلك أن هذه الشركات قدآلت ملكيتها إلى الدولة والمؤسسات العامة فأصبحت هذه المؤسسات هي المهيمنة على كافة شئون وتصرفات الشركات التابعة لهاباعتبارها إحدى وحدات الجهاز الإدارى وعليها بالتالى أن تلتزم بتلك الأوامر والتوجيهات بوصف أنها قرارات إدارية تحدث مراكز قاتونية معينة ومنثم يجوز للغيرالذي يفيد من هذه القرارات أن يتمسك بها في مواجهة الشركة ولا يعتبر طوفا خارجا عنها ·

وحيث إن هذا النبى مردود ذلك أنه لما كان تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا ينفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسة العامة ولا يمس شكلها القانونى الذي كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة لمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها ، وكان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق بحلس إدارتها ومن ثم فهى لاتمثل جهازا إداريا ولاتعتبر من أشخاص عن طريق ملكية الدولة لها شخصا من أشخاص القانون الحاص وتبق علاقاتها بالعاملين بها علاقة عقدية وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية ١٩٥٨ نظم العاملين بالشركات والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية ١٩٥٨

لسنة ٢٩٦١ ، ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن ما صدر عن وزير الاقتصاد ورئيس الوزواء من توجيهات بشأن إلحاق الطاعن بخدة الشركة المطمون ضدها لا تعلو أن تكون مجرد توصيات غير مازمة للشركة ولا تصلح كاداه لتعيينه فيها ولا أثر لها على عقسدى العمل المبرمين بينها وبين الطاعن واللذي يحكان وحدهما علاقته بها . لما كان ذلك وكان المحكم المطمون فيه قد الزم هذا النظر ورتب عليه قضاءه فان النعى عليه بهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيت إن السبب الثانى تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق الفانون وفي بيان ذك يقول الطاعن إن الحكم استبعد إعمال حكم المادة ١٧١ من قانون العمل رقم ٩١ سنتادا إلى أن عقد العمل الثانى لايعتبر تجديدا أو استمرارا للعقد الأول في حين أنه و بفرض أن علاقته الشركة بدأت عددة المدة بمقتضى هذا العقد الاخيرفإن قرار رئيس الوزراء باعادته إلى علميتأدى منه أن ارادة الجهة الإدارية قد انصرفت إلى استمرار علاقته بالشركة كما كاستدون المنداد بالمدة التي عينها ذلك العقد وليس إلى انشاء علاقة جديدة وإذا لحأت الشركة إلى إرام عقد جديد معه عدد المدة فان تصرفها هذا يكون قد داخله احتيال على القدانون مما تتوافر معه الحكة التي من اجلها وضع الشاوع نصر تلك المادة .

وحيث إن هـذا النمى مردود ذلك أنه لما كانت علاقة الطاعن بااشركة المطمون ضدها انما تستند وكما سبق بانه فى الرد عل السببين السابقين - إلى عقد المبرين السابقين - إلى عقد المبرين المبرين بينهما وكانت المادة و ١/١١ من قانون العمل وقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ تستلزم لاعتبار العقد المحدد المدة عبد عدده أن يستمر الطرفان فى تنفيذ هسدا المقد بعد انقضاء مدته أو أن يتفق الطرفان على مجديده ولو بشروط جديدة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد استخلص فى نطاق سلطته الموضوعية أن المقد التابى مقطوع الصلة بالمقدالا ولولا يعتبر تجديدا أو استمرارا له وذلل على ذلك بأساب سائفة فان النبى عليه بالحطافي تطبيق القانون يكون فى غير عمله .

وحيث إن حاصل السبب النالث أن الحكم المطعون فيه اخطأ في القانون وشابه للقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ويقول المطاعن في بيان ذلك أن الحكم لم يفطن إلى أن مسلك الشركة حياله يفيد أنها لم تقصد أن تكون علاقته بها عمدة المدة ورغم النص في العقد الأول على أنها موقوته بثلاث سنوات إذ الثابت أن الشركة فرضت هذا الشرط في عقود زملائه مع ذلك استمرت علاقتهم بها بعد إنقضاء تلك الملق ، هذا فضلا عن أن المشركة لم تستند في إنهاء خدمته إلى انتهاء مدة هسدنا العقد بل انهتها لتجاوز سن التقاعد ثم أمر رئيس الوزراء باعادته إلى عمله استثناءا من هذه القاعدة وهو ما يكشف عن أن نية الطرفين قد أتجهت إلى انشاء علاقة دائمة لا ينفيها كون ذاك الدقد عدد المدة .

وحيث إن هذا النعى لايخرج عن كونه مجادلة فيا حصله الحكم المطعون فيسه يأسياب فمائفة عن نصوص ذلك العقسد وملابساته من أن إرادة الطرفين قد الصرفت عند التعاقد الى جعل . ديم موقوته بثلات سنوات وهو مالا يقبل أمام محكة الفقض .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق المددة ٣ القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم استبعد تطبيق المددة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ على حالته مستندا في ذلك الى أن عمله موقوت باثنهاء مدة العقد وأنه لا يفيد من حكم هذه المحادة سوى العامل الدائم دون المؤقف مع أنه كان يشغل وظيفة دائمة فلا يعتبر عامسلا موقتا لأن العبرة في التميز بين العامل المؤقت والعامل اللهائم هو بنوع العمل المسند اليه فضلاع أن علاقت بالشركة بدأت غير محددة المدة أو أصبحت كذلك بعد صدور قوار رئيس الوزراء بإعادته الى عمله .

وحيث إن هـذا النبي مردود ذلك أنه لمـاكان الثابت أن علاقة الطاعن بالشركة المطمون ضدها وعلى ماسيق بيائه في الرد على الأسباب السابقة ـــ هي ملاقة عمل عـددة المدة ، وكان المشارع اذ نص في المـادة ١/٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٣٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن يــكون المؤمن عليه الحق في الاستقرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكال مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش قد دل بذلك على أن مجال تطبيق هذه المسادة مقصور على العامل بعقد غيره محدد المدة ولا يتعداه الى العامل بعقد محمد المدة لأن هسمذا المقد ينتهى في أجل معين ولا يرتبط بسن المتقاهد، لمساكان ذلك فإن الحكم المطمون فيه إذ رفض إعمال حكم تلك المسادة على حالة الطاعن يكون قد التزم صحيح القانون و يكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الاخير أن الحكم المطمون فيمه أخطأ في تطبيق . الفانون ذلك أنه رفض طلب الطاعن الاحتياطي بالتعويض مع أن الشركة قد تعسفت في فصله اذ أنها لم تعرض أى معرر مقبول يرتب انهاء خدمته كما أنه لايجوز لها الاستناد في ذلك الى أن عقد عمله محدد المدة لأنه وقع على هذا العقد تتبعة أكراه واقع عليه هو حاجته الى مرتبه .

وحيث إن هذا النمى مردود بأن الحكم المطمون فيه قد نفى لأسباب سائنة فى حدود سلطته النقديرية وقوع اكراه مؤثر على ارادة الطاعن حند النقاهد وانتهى صحيحا المل أن الشركة المطمون ضدها لم تفصله بل انهت عقده لحلول أجله ومن ثم يكون هذا النمى بدوره على غير أساس .
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٠ من ينايز سنة ١٩٧٦

( 2 4)

الطعن رقم ٢٢ اسنة ٤٠ القضائية :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " .

اختصام فيئة التأسينات الاجتماعية للحكم فى مواجهتها . عدم القضاء عليها بشى. • اختصامها أمام محكة النقض غير مقبول .

 (۲) عمل . شركات " شركات القطاع العام . اختصاص " اختصاص ولائی" . قرار إداری .

فصل أحد العاملين نشركات الفطاع العام بموجب قرار جمهورى ودون اتباع الطريق التأديبي. عدم اتصاله بأعمال السيادة التي يمتنع على الفضاء فنارها -علة ذلك

١ - إذا كانت الهيئة العامة التأمينات الاجتماعية قد اختصمت في صراحل الدعوى السابقة مع المطعون ضدهما الأولين بطلب الحكم في مواجهتها ولم يحكم عليها بشيء كما أن أصباب الطعن لا تعلق لها بها ، فإن اختصامها أمام محكة النقض يكون غير مقبول .

١— إذا كان الطاعن عاملا باحدى شركات القطاع العام ويخضع في إجراء التحقيق معه و تأديبه و إنهاء خدمته للا حكام المنصوص عليها في الفصلين العاشر والثاني عشر من الباب الأول من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان القرار الجمهوري الصادر بانهاء خدمة الطاعن وفصله من العمل بغير انباع العاريق التأديم للنصوص عليه في نظام المعاني بالقطاع العام المشار إليه لا يتصل بطبيعته بأعمال السيادة حتى يمتنع على

القضاء مناقشته وتقدير سلامته قانونا فان الحكم المطمون فيه إذ اعتبر قوار فصل الطاعن عملا من أعمال السيادة لامجوز سماع الدعوى بشأنه وقضى برفضها علىهذا الأساس يكون قد أخطأ التكيف القانونى السليم فى خصوصه وأخرجه بغير حق عن رقابة القضاء .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٠٦ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهم وطلب الحُكم أصليا بأحقيته في العودة إلى عمله لدىالمطعون ضدها النانية - شركة بيع المصنوعات المصرية - ليستكل سداد اشتراكاته لدى المطعون ضدها الآخيرة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن ١٨٠ شهرا أوحتى نهاية سنة ١٩٧٦ أيهما أقرب، واحتيـــاطيا بالزام المطعون ضدهما الأولين ـــ المؤسسة المصرية الاستهلاكية وشركة ببع المصنوعات المصرية ـــ ف مواجهة الأخرة بأن يدفعا له مبلغ خمسة آلافجنية تعويضا عن فصله عسفا، وقال بيانا لها أنه في ه/ ١٩٥٥/١ [لتحق بخدمة المطعون ضدها الثانية في وظيفة وكيل إدارة بأجر شهري قدره ٨٢ جنبها ، وأنه في أواخر سنة ١٩٥٦ عنن مدرا لإدارة المشتريات بها مقابل. ١ جنيها شهريا، واستمر حتى فصل فه ١٩٦٧/٢/١٨ بموجب قرار جمهوری صدر بأنهاء خدمته ، فتظلم إلى الجنة التي شكات لبحث حالات الفصل المماثلة ، ولكنه لم يعد لعمله . وقال الطاعن أنه لمما كانت سنه وقت انهاء خدمته و هسنة وغشهر وكانت مدة اشتراكه لدى المطعون ضدها الأخيرة لم تبلغ المائة والثمانين قسطا اللازمة لمنحه معاش الشيخوخة ، فإن من حقه وفقاً للسَّادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن يعود للعمل ليستكل سداد أقساط الاشتراك أو يبقى حتى نهاية سنة ١٩٧٦ أيهما أقرب ليحصل على معاشه وخلص الطاعن من ذلك إلى طلباته سالفة ألبيـــان .

وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٤ قضت محكة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها ولانيا بنظر الدعوى وبرفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكة استثناف القاهرة، وقيدالاستثناف برقم ٧٧٧لسنة ٨٦ ق،وبتاريخ١١/١٢/١٩٣٧ قضت المحكة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدت لنظره جلسة ١٩٧٥/١١/١٩٥ وقيها التزمت النيابة رأها .

وحيث إن المطعون ضدها الأخيرة ـــ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ـــ دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة لها قولا بأنه لا شأن لهــــا بالنزاع ولا محل لاختصاصها فيه .

وحيت إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كانت الهيئة العامة للنأمينات الاجتماعية قد اختصمت في مراحل الدعوى السابقة مع المطعونضدهما الأولين بطلب الحكم في مواجهتها ولم يمكم عليها بشيء كما أن أسباب الطعن لاتعلق لها بها فإن إختصامها أمام محكة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من الطمن على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق المقانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم رفض إجابته إلى طلباته بأحقيته في العودة إلى عمله لدى المطمون ضدها الذانية أو بالتعويض عن حرمانه من هذا الحق ، على سند من القول بأن القرار الجمهورى الصادر بإنهاء خدمته هو من أعمال السيادة فلايقبل مماع الدعوى بشأنه ، ولهذكانت القوارات الجمهورية التي تصدر بفصل العاملين بشركات القطاع العام ، قابلة بطبيقها للطمن فيها أمام المقضاء المدنى و يصح طلب إلغائها أو التعويض عنها ، فإن الحكم المطمون فيه ، إذا انتهى وفي ذلك إلى رفض دعواه في هذا الخصوص تأميسا على أن القرار الجمهوري الصادر بأنها خدمته من أهمالي السيادة ولا يصح الاحتراض عليه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أنه لما كان الطاعن عاملا بأحدى شركات القطاع للعام و محضع في إجراء التحقيق معه وتأديبه وإلمهاء خدمته للأحكام المنصوص عليها في الفصلين العاشر والذابي عشر من الباب الأول من نظام العاملين بالقطاع العام المصادر به قوار وثيس الجمهووية رقم ٢٠٩٩ لسنة بغير اتباع الطريق التأديبي المنصوص عليه في نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه لا يتصل بطبيعته بأعمال السيادة حتى يمتنع على القضاء مناقشته وتقدير سلامته قانونا ، فإن الحكم المطعون قيه إذ اعتبر قرار فصل الطاعن عملا من أعمال السيادة لا يجوز سماع المحوي يشأنه وقضى بوفضها على هذا الأساس ، يكون قد أخطأ الشكيف القانوني السليم في خصوصه وأخرجه بغير حتى من رقابة القضاء بما يستوجب نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باق أساب الطعن .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مجد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين أدب قصبجى؟عدفاضل المرجوشى؟عدصلاح عبد الحميد، وشرف الدين خيرى .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٠ القضائية :

عمل " إعانة غلاء المعيشة " . شركات "شركات القطاع العام " .

العظ الحدين بالشركات التابعة للؤسسات العامة ، عدم أحقيتهم لإعانة غلاء جديدة اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٤ تار تجالعمل بتظام العاملين الصادر بالقرار الجمهوري ٤٩٥٣ لمستة ١٩٦٣ . دله ذلك.

إذ كانت الممادة الأولى من قرار رئيس الجمهوية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ باصدار لائعة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة قد نصت على أن تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة ، كما نصت الفقرة الثانية من الممادة الثانية منه على أن لاسرى القواعد والنظم الحاصة باعانة غلاء المعيشة على المعاملين بأحكام همذا النظام ، ونصت الممادة الثانية من المحادة الثانية من المحريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم هذا النشر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٧، وكان نص الفقرة الثانية من الممادة الثانية سالفة الذكر صريحا فيا قضى به من عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على المعاملين بأحكام المقراو مبريان أحكام اللائعة هو تجميد مرتبات العاملين المعينين بالشركات المحارية المناس المعينين بالشركات وحتى يتم تعادل وظائف الشركات إعادة عليه لم يعد هناك سند لنقو رأحقية هؤلاء وحتى يتم تعادل وظائف الشركات ؟ فأنه لم يعد هناك سند لنقو رأحقية هؤلاء العاملين بتلك الشركات لإعانة غلاء جديدة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٦٨ مركز الحيزة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدى إليه مبلغ ٣٦٢,٢٣٢ جنيها وما يستجد بواقع ٦٫٩٦٦ جنيها شهريا إعتبارا من أول شهر يونيو َسنة ١٩٦٨ ، وقال بيانا لها آنه التحق بحدمة هذه الشركة ف١٩٦١/٦/١١ بأجر جهرى قدره ٢٨٩م جنيها ، وفي ٢٨/ ١ /١٩٦٤ رزق بمولوده الأول وأصبح يستحق إعانة غلاء معيشة قدرها ٦,٩٦٦ جنيهات شهريا طبقا للجدول الملحق الأمر المسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، سيد أن الشركة لم تصرف لدهذه الإعانة متعللة بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، في حين أن مؤدى نص المادة عد من هذه اللائحة أن يظل العاملون بالشركات خاضعين للا حكام السارية قبل اصدارها حتى تعتمد فرارات تقييم وتعادل الوظائف من مجلس الوزراء ويتم تسكينهم طبقا لها ، ولما كان مجلس ألوزواء قد صدق على القرارات الحاصة بالشركة المطعون ضدها في ١٩٦٤/١٢/٣١ على أن يعمل بها استداء من ١ /٧ /١٩٦٤ مما يستحق معه الطاعن مبلغ ٣٦٢,٢٣٢ جنيها قيمة إعالة الغلاء من ١٩٦٤/١/٢٦ تاريخ تغبير حالته الاجتماعية حتى ٣١ | ٥ /١٩٦٨ فضلا عما يستجد من هذه الإعانة بوافع ۲٫۹۲۲ جنیمات شهر یا اعتبارا من ۱ | ۲ |۱۹۹۸، فقد أقام الدعوی بطلباته سالفة البيان . و بتاريح ١٩٦٨/١٢/١٧ أحيات الدءوى إلى عكمة الحرية الابتدائية لاختصاصها بنظرها وقيدت برقم ١٦٨١ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى الجيرة ، وفي ٣١/ ٥ /١٩٦٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٧١٥ سنة ٦٤ ق ، وفى ١٩٧٠/٣/١٧ قضت المحكمة بتأيد الحكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبعرض للطعن على غوفة المشورة حددت لنظره جلسة ١٩٧٥/١١/٢٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيسه خالف التقانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور فىالتسبيب،وفى بيان ذلك يقول الطاءن لله الحكم قضى برفض الدعوى استنادا إلى أن المستفاد من نص المسادة ٢ / ٢ منالقرار الجمهورى رقم ١٥٤٣ لسنة ٩٦٢ وباصدار لائعة نظامالعاملين بالشركات التاجة للمؤسسات العامة ٰومن القرار الجمهورى رقم ٣٦٣٤ لسنة ١٩٦٦ أن إعانة غلاء الهميشة بالنسبة للماماين بالشركات قد ثبتتُ اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ وأصبح العال بتلك المشركات ومن بينها الشركة المدعى طيها ( المطعون ضدها ) لايحق لهم مطالبة الشركات التي يعملون بها بإعانة غلاء المعيشة أزيد نمما كانوا يتقاضونه في ١٩١٧/٢٢/٧٩ تبعاً لتغيير حالتهم الاجتماعية، وهذا من ألحكم مخالفة القانون وخطأ في تطبيقه وتأو بله عاد أن نص المادة ٧/٧ منالقرار الحمهوري طِصدار تلك اللائعة صريح في استثناء العادلين الذين لم يعاملوا بأحكامها من عدم سريان قواعد ونظم إحانة غلاء الميشة، فأحكام هذه اللائعة لاتسرى على العاملين إلا بعد انقضاء للراحل التي نصت عليها المسادتان ٦٤ ، ٦٤ منها وتسكينهم على للفعات التي قيمت وظائفهم عليها وعندئذ يعتبرون معاملين بأحكام اللائحة ، أما قبل ذلك قلا تسرى طبهم أحكامها وبالنالى يستعقون إعانة غلاء معيشة طبقا للأمر العسكوي رقم ٩٩ لسنة ٥٥٠ ورحى يتم تسوية حالتهم وفقالأحكاماللائحة، ولما كان الطاعن قد تمت تسومة حالته في ١٩٦٤/٧/١ فإنه في المسلمة من ١٩٣٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة حتى هذا التاريخ الأخير يحق له تقاضى أجره مضافا إليه إمانة غلاء المعيشة التي يستحقها بسبب تغيسير حالته الاجتاعية ولاجلج بالقسرار الجمهودي رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٩٦ للصادر بشأن التجاوز من استرداد فروق إمانة الثلاءالتي صرفت العاملسين بالشركات لعدم انطباقه طيه لأن حكمه ينصرف فقط إلى فروق الإطانة التي صرفت بالمخالف

لحكم المسادة ٣/٣ المشار إليها ، و إذ لم يرد الحكم على دفاعه هذا فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون مشو با بالقصور

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لمــا كانت المــادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التا بمة للؤسسات العامة قد نصت على أن تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين بالشركات التي تتبع المؤسسات العامة ، كما نصت الفقرة الثانية من المسادة الثانية منه على أن لاتسرى القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة على المعاملين بأحكام هذا النظام ، ونصت المسادة الثالثة على أنَّ يفشر هسذا القرار فى الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشره، وقد تم هذا النشر في ٢٩من ديسمبر صنة ١٩٦٢ ، وكان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية سالفة الذكر صر محا فيما قضي به من عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة عَلى المعاملين بأحكام هذا النظام وهمالعاملون الذين أوجبت المسادتان الأولى والثالثة من فلك القرار سريان أحكام اللائحة عليهم من تاريخ نشرها ، وكان مقتضى نص المــادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة هو تجميــد مرتبات العاملين المعينين بالشركات قبل مدورها وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة ف ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركات ، فانه لم يعد هناك سند لتقرير أحقية هؤلاء العاملين بتلك الشركات لإعانة غلاء جديدة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيد قد رتب قضاء على هــذا الأساس و بما يتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فإن التعي عليه بسببي الطعن يكسون في محله .

وحين أنه لمساعقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من بنابر سنة ١٩٧٦

برثاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشاريز : ممسدوح عطية ، حسن السنباطي ، والدكتور بشرى رؤق فنيان ، رأفت عبد الرحيم .

( 20)

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٠ انقضائية :

عمل « ملحقات الأبح » .

آجر العامل • الأصل في استحقاقه أنه لقاء العمل الذي يقوم به • ملحقات الأجر • علم التصاف بعضها بالنبات والاستمرار • صرف مبلغ معين للعامل مجلاف أجره النابت عن كل سفينة يقوم تمويما • القضاء باعتبار متوسط ما تقاضاه عن تموين السفن خلال فترة سابقة بمثابة أجر ثابت يستحق ولو لم ينحقق سببه • خطأ •

الأصل في استحقاق الاجر ب وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 41 لسنة 1909 — أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فنها ما لايستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار . و إذ كان الواقع الذي لم ينازع فية المطعون ضده —العامل — أن مبلغ الجميائة ملم كان يصرف له مقابل كل سفيتة يقوم بتموينها ، محيث لا يستحقه العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه فعلا بتموين السفن و بمقدار ما تولى تموينه ، متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانهى إلى اعتبار متوسط ما تقاضاه المطعون ضده مقابل تموين اللسفن خلال فترقعمينة بمنابة أجر ثابت يتعيين الاستمرار في صرفه إليه ، فإنه يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقسرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون صَّده أقام الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٦٥ عمال جزئى بور سعيد ـــ التي قيدت برقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٩ كلى بورسعيد بعد إحالتها إلى الحكمة الابتدائية \_ على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع لهمبلغ ۵۵ جنیها فرق مرتبه عن شهری یونیة و یولیة سنة ۹۹۵ وما یستجد بواقع ۲۷ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا اعتيارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ حتى تاريخ الحكم في الدهوى ، وفال بيانا لدعواه أنه كان يعمل بشركة " ... .. ... " باببور سعيد مندو با اتسليم تمو ين السفن بمرتب عشرة جنيهات شهريا فضلا عن مبلغ خمسائة مليم يتقاضاه عن كل سفينة يقوم بتموينها بمتوسط شهوى قسمدره ٧٧ جنيها و . . و ملما ، وظل قائما بهذا العمل بعد أن أدمجت تلك الشركة بتاريخ ١٩٦٤/٥/١ في الشركة الطاعنة ، كما استمر يتقاضي ذات المرتب بشقية إلى أن فوجىء فى ١٩٣٥/٦/١ بامتناع الشركة الطاعنة عن صرف ماكان يتقاضاه عن كل سفينة ، فأقام دعـــواه بطلباته السالف بيانها . و تتاريخ ١٩٦٦/١٩ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ماكان يحصل عليه المطعون ضده من أحر وتطوراته ومفرداته ومتوسط أحره الشهرى خـــلال سنة سابقة على ١٩٦٥/٦/١ ، و بعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن متوسط أحر المطعون ضده شاملا ماكان يتقضاه عنكل سفينة خلال تلك المدة هو مبلخ ۲۱ جنيها و ۳۳۳ ماما شهريا ، حكت المحكمة في ١٩٧٠/١/١٥ بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده مبلغ ٢٢ جنبها و ٦٦٣ مليما فرق أجر عن شهری یونیة و یولیسة سنة ۱۹۳۰ ومبلغ ۱۱ جنیها و ۳۳۳ ملیا شهر یا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ حتى تاريخ الحكم باعتبار أن أحره الشهرى، هو ٢١ جنيها و٣٣٣ مليا. استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف المنصورة (مأمورية بورسعيد) وقيد الاستثناف برقم ع سنة ١٦ق ، و بتاريخ ٢٩٠٠/٥/٢٦ بطريق حكت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت انظره جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ وفيها الترتب النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مم تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق المقانون ذلك أنه ساير حكم محكمة أول درجة فيا قرره من أن أجر المطعون ضده يتكون من شقين أحدهما ثابت وهو مبلغ عشرة جنبهات شهريا والاخر متغير هومتوسط ماكمان بتقضاه مقابل تموين كل سفينة خلال سنة سابقة على ١٩٦٥/٦/١ في حين أن هذا الشق الثاني وهو مبلغ خمسائة ملم عن كل سفينة — بفوض أن المطعون ضده يستحقه — إنما يدور وجودا وعدما مع قيامه بالعمل الذي يتقاضاه مقابلا له، ولفي الحكم المطعون فيه بضم متوسط هذا المبلغ المتغير إلى مرتبه الناب سواه قام أم لم يقم تموين سفن الشركة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هـ ۱ النبي صحيح ذلك أن الأصل في استحقاق الأحر — وعلى ما جرى به نص المسادة الثالثة من قانون الممـــل الصادر بالقانون رقم ١٩ استة ١٩٥٩ — أنه لغاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأحرفها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أصابها فهي ملحقات ضردائمة ولبس لها صفة الثبات والاستمرار . ولما كان الواقع الذي لم ينازع فيه المطمون ضده هو أن مبلغ الحميائة ملم كان يصرف لدمقابل كل سفينة يقوم بتمو ينها فإنه لا يستحقه إلا إذا تحقق سببه وهمو قيامه فعلا بتموين السفن و بمقدار ما تولى تموينه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وانهى الى اهتبار متوسط ما تقاضاه المطمون ضده مقابل تموين السفى خلال فترة معينة بعنار متوجب نقضه بغير صابحة إلى بحث باقي أسباب العلمن .

# جلسة ١١ من ينايرسنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحسكة أفور خلف ومضوية السافة المستشارين: يحد مصطفى المنفلوطى ؟ مملوح عطيه ، وحسن السنباطى ، رأفت عبد الرحيم .

( ٤٦ )

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٠ القضائية :

استئناف "الأحكام الحائز استئنافها ". دعوى " قيمة الدموى". عمل .

إذكان التابت من مطالعة محضر جلسة ... أن المطعون ضده حدل طلباته في مواجهة الطاعن إلى مبلغ ... وهو ما انهى إليه الحبير – وفوائده الثانونية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، ومؤدى ذلك أن تعديل المطعون ضده الطباته اقتصر على ماقصه الحبير وهو مبلغ تعويض الدنمة الواحدة دون أن يمتد إلى طلبه التانى والخاص بغرامة التأخير السابى طلبا ابتداء بصحيفة دعواه والتي لم يعرض لها الحبير المنتلب ، وحملة هذه المبالغ نزيد في مجموعها على النصاب الانهائي المحكة الابتدائية بما يجيز الطمن في حكها بالاستثناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستثناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه ، السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن - تحصل في أن المطمون ضدة أقام الدعوى وقم ٧٧٨ سنة ١٩٦٧ عمال جزئى أسوان على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية \_ الطاعنة \_ طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلع ٢٨٤ جنبها، ٢٠٠ مليم وغرامة تأخير بواقع ١./ منْ المبلغ المستحق اعتبارا من تاريخ الاستحقاق في ١٩٦٧/١/١ وحتى تمام السداد وقال في بيان ذلك أنه النّحق بخدمة شركة بتاريخ ٢٥/٤/٢٥ في وظيفة سائق سيارة ثم استقال من عمله بتاريخ ٢٩٦٦/١١/٦ حيث افتتح محلا لبيع وتصليح الساعات وخرج بذلك نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات إلا أن الهيئة الطاعنة امتنعت عن صرف مستحقاته لديها فأقام دعواه بطلباتهاالسالف بيانها و بتاريخ ٢/٢/ ١٩٦٨ قضت المحكة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكة الابتدائية حيث قيلت برقم ٤١١ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى أسوان وبتاريخ ١٩٦٩/١/١٤ قضت هذه المحكمة بنذب مكتب خراء وزارة العدل بأسوان لبيانَ ما إذا كان المطعون ضده قد خرج نهائيا من نطَّاق تطبيق قا نون التأمينات الاجتماعية ومستحقاته لدى الهيئة الطاعنة ، و بعد أن قدم الخبر تقريره الذي انتهى فيه إلى أن المطعون ضده يستحق تعويض الدفعة الواحدة وقدر ١٢٣٠ جنيها ١٤٨٠ ملياقرر الحاضر عن المطعون ضده بجاسة ١/١٠ مراد أنه يقصر طلباته في مواجهة الحاضر عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على المبلغ الذي انتهى إليه الحبير وقدره ١٢٣ جنبها ٩٤٨٥ مليا فضلا عن الفوائد القانونية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٩ قضت الحكمة بالزآم الهيئة الطاعنة بأن تؤدى إلى المطعون ضده مبلغ ١٢٣ جنبها، ٩٤٨ ملياوغرامة تأخير عن هذا المبلغ بواقع ١٪ اعتبارا من ١٩٦٧/١/١ حتى تمام السداد .استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم أمام محكة استثناف أسيوط ( مأمورية أسوان ) وقيد الاستثناف برقم ه سنة ه ي ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/ وضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف لقلة النصاب أسيسا على أن المطعون ضده قصر طلباته الحتامية في الدعوى أمام محكة أول درجة على مطالبة الهيئة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٢٣ جنيها ١٤٨٠ مليمالذي انتهى إليه

آلحبير فى تفريره وأن المبلغ المذكور مضافا إليه الفرامة التأخيرية يدخل فى الاختصاص النهائي لمحكمة الدوجة الأولى و يكون الحكم الصادر فى الدعوى النهائيا وغير جائز استثنافه طمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيامة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطمن وعرض الطمن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٣٠/١١/١٥ وفيها التزمت النيامة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تدى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وغالفة الثابت في الأوراق مما أدى إلى غالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت العبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطابات الأخيرة للخصوم وكان المطعون ضده قد عدل طلباته بجلسة ١/ ١٩٦٩/١ إلى طلب الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٩٣٣ جنيها و ١٩٦٨ مليا وغرامة تأخير بواقع ١/ يوميا من هذا المبلغ من تاريخ استحقاقه في ١٩٦٧/١١ حتى تمام السداد وكانت هذه الغرامة تنبغ حتى تاريخ الحكم الابتدائي مبلغ ١٣٧٧ جنيها و ٢٨٦ مليا فان قيمة الدعوى تزيد عن النصاب النهائي لمحكة أول درجة وإذ انتهى الحم المطعون فيه إلى أن قيمة المبلغ المطلوب الحكم به مضافا إليه غرامات الناغير بدخل في الاختصاص النهائي لحكمة الدرجة الأولى فانه يكون شابه فساد في الاستدلال وغالفة الثابت في الأوراق أديا إلى خطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هسذا النمى فى محله ذلك أن النابت من مطالعة محضر جلسة المام ١٩٩١/١/١ من المطعون ضده عدل طلباته فيمواجهة الطاعن إلى مبلغ ٢٣ ١٠/١ مرا ١٩٩٨ مليا و ٩٤٨ مليا ـ وهو ما انهى إليه الحبير حوفوائده القانونية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، ومؤدى ذلك أن تعديل المطعون ضده لطلباته اقتصر على ما فحصه الخير وهو مبلغ تعويض الدفعة الواحدة وقدره ٢٣ ١ جنها العلباته التنافي دون أن يمتد إلى طلبه التاني والخاص بغرامة التأخير السابق طلبها ابتداء بصحيفة دعواه والتي لم يعرض لها الخير المنتلب ، وحملة هذه المهالغ تزيد في مجموعها على النصاب النهائي للحكة الابتدائية مما يجيز الطعن في حكمها بالاستثناف في مجموعها على الناسة على المحمدة الابتدائية مما يجيز الطعن في حكمها بالاستثناف أخطأ في تطبيق القانون بما فيستوجب نقضه .

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد فنحى مرسى وعضوية السادة المستشارين عمد صالح أبو راس حافظ رفقى ءعبد العليف المراغى ،حميل الزيبى

# ( £ Y )

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة . ٤ القضائية :

( ۱ و ۲ و ۳ ) نقل بحرى « المصادمات البحرية » « مسئولية عقدية » . معاهدات .

- (١) معاهدة بروكسل الحاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البجرية . عدم سريامها على التصادم بمن سغينة الإرشاد والسفينة الى استخدمها أو بين سفينةالقطر والسفينة المقطورة . علمة قذلك . قيام علاقة عقدية بين لسفينين .
- (٣) تكييف الحكم العقد بأه عقد إرشاد . إقامة قضائه على مستولية السفينة عن الأضرار التي تصييب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الإرشاد وفقا اللتمافون ٩٣٠ لسنة ٩٩٤ بتنظيم الإرشاد يميذاء الإسكسندرية . لا خطأ .
- (۳) اعتبار الحادث تصادما بحريا وفقا لأحكام القانون البحرى المصرى م مناطه . حصول ارتطام مادى بين المنشأ تين العاممتين . استماد الحمكم الأحكام المادتين ٧٧٤ و ٣٧٥ من هذا القانون . استناده إلى قيام علاقة عقدية بين المنشأتين وحصوف الحادث دون ارتطام مادى بيهمنا . لاخطأ .

ر - ميزت معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتمقسة بالمصادمات البحرية المتعقدة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون وقم ٢٧ لسنة ١٩٤١ والمعمول بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ والمعمول بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ وين أربعة أنواع من التصادم المبحرى ، فنصت المبادة الثانية منها على أنه في حالتي المتعادم المقرر من أصابه ، كما نصت المبادة الثالثة على أنه إذا حصل التعادم بسبب خطأ إحدى السفن فالمبائر ، ونصت في المبادة ماسفينة التي ارتكبت ذلك الحلم المسائر ، ونصت في المبادة

الرابعة على أنه إذا كان الحطأ مشتركا تكون مسئولية كل سفينة بنسبة خطورة الاخطاء التي ارتكبتها ، ولمساكان مؤدى هذه النصوص أن معاهدة بروكسل المشار إليها قد نظمت التعويض المستحق في حالتي خطأ إحدى السفينتين أو الحكام المشترك ، بمسا مؤداه تنظيم المسئولية عن الحطأ التقصيري ، فإن أحكام هذه المعاهدة لا تسرى على التصادم الذي يحصل بين سفينة الإرشاد والسفينة التي استندمتها أو بين سفينة القطر والسفينة المقطورة نظوا لاوتباط السفينتين بعقد سابق هو عقد الإرشاد أو عقد القطر الذي يحدد الترامات كل منهما.

٧ — إذا كان الحكم المطمون فيه قد أحال بصدد تقوير مستولية الطاحة عن التعويض وخطئها إلى أسباب الحكم الابتدائى ، وكان هذا الحكم قد كيف العقد المبرم بين الطرفين بأنه عقد إرشاد وأقام فضائه على مستولية السفينة سوفقا لأحكام الممادة ٢/٦ من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٤٨ الحلص بتنظم الإرشاد بميناء الاسكندرية سعن كل ضرر يصبيب سفينة الإوشاد أثناء عمليات الإرشاد ، فإن المنعى على الحكم يكون على غير أساس .

٣ - نظم قانون التجارة البحرى المسئولية عن التصادم البحرى المناشية بسبب خطأ تقصيرى ، وإذ كان ذلك القانون لم يتضمن نصا بماثلا لما ودد بالمادة الثالثة من معاهدة بروكسل عن تطبيق الأحكام الحلصة بالاتصادم على الأضرار التي تسبها سفينة لأخرى ولولم يحدث بينهما الرتطام علدى ، فإن من المقرر أنه لا عتبار الحادث تصادما بحريا بالمنى المقصود في الفاتون البحرى المصرى أن بحصل ارتطام مادى بين المنشأتين العائمتين ولمساكان الثلبت عن المصرى أن بحصل ارتطام مادى بين المنشأتين ولمساكان الثلبت عن الحادث سرعة تحرك السفينة نما أدى إلى سحب القاطرة إليه فالت على بيانها وفرقت بما مؤداه أنه لم يحصل ارتطام مادى بينهما ، فإن الحكم المقلمون فيه إذ استبعد أحكام القانون البحرى وأنتهى المي وض الهفع يعلم القيول فيه إذ استبعد أحكام القانون البحرى وأنتهى المي وض الهفع يعلم القيول المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من هذا القانون ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعدالمداولة .

# حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائد على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تحصل في إن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٣٥ مدنى كلي الاسكندرية ضد الطَّاعنة بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة ﴿ أَسْلُوفِمُواد ﴾ النَّرُوْبِجية الحنسيَّة طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لهـا مبلغ ١٠٣٤٨ جنيه و ٨٠٠ مليم مؤسسة دعواها على أنه في يوم ٢٢/٥/١٩٦٥ كانت السفينة (أسلو فراد) تستمد لمفادرة ميناء الاسكندرية تقطرها القاطرة (طير البحر ) المُلُوكة للطَّعُونُ عليها وقبل أنَّ ترفع السفينة مخطافها تحركت بأقصى سرعة وبدون اندار ودون سحب المخطاف مما أضطر قائد القاطرة إلى الاتجاه إلى الهين لتفادى الاصطدام بالسفينة المندفعة إلا أن سرعة السفينة جذبته إلى اليسار بشدة فمال على جانبه الأيسر وغوق في الحال مما دعا المطعون عليها لإقامة الدعوى بطلب التعويض عما لحقها من اضرار وأضافت المطمون عليها أنها سيق أن اقامت الدعوى رقم ٨٥٩مسنة ١٩٦٥ مستعجل الاسكندرية لإثبات حالة القاطرة وأن الخبير المنتدب في تلك الدعوى انتهى إلى أن تشغيل الات السفينة بسرعة والدفاعها أدى إلى غرق القاطرة وأن الضرر الذي أصاب المطمون عليها يقدر بمبلغ١٨٠٧جنيهات قيمة مصاريف انتشال القاطرة وإصلاحها ومبلغ ٣٥٥٠ جنيه و ٤ مليم مقابل تعطلها عن العمل ، ودفعت الطاعنة بسقوط الدعوى التقادم لرفعها بمد أكثر من سنتين من تاريخ وقوع الحادث عملا بأحكام المادة السابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوصيد بيض انقواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المنعقدة في ١٩٣٠/٩/٢٣ و بتاريخ ٢٩/٥/٢٦ قضت محكة أول درجة برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم فعادت الطاعنه ودفعت بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص علمها في المسادتين ٧٧٤ ، و٧٧ من القانون البحري وبتاريخ ٢١ | ١٩٦٩ ١

قضت محكة الاسكندرية الابتدائية بالزام الطاعنة بأن تدفع المطمون عليها ملبغ ٢٠٠٠ جنيه و ٧٤٧ مليم . استأفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٧ سنة ٥٥ ق كما أستأنفته المطمون عليها بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٥٥ سنة ٥٧ و بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف رقم ١٧٧ سنة ٥٥ ق المرفوح من الطاعنة وتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعنة بأن تدفع المطمون عليها مبلغ ١٣٥٥ جنيه و ٤٨٧ مليم طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقيها الرئمت النيابه رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها غالفة القانون والحفظ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة وجوه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم عملا بأحكام المادة السبابية من معاهدة روكسل إلى أن أحكام هذه الماهدة لا تسرى متى وجدت علاقة تعاقدية بين المنشأتين المتصادمتين ، في حين أن هذا الاستثناء لا أصل له في أحكام الماهدة المشار إليها ونصوصها صريحة في وجوب تطبيقا في جميع أحوال التصادم البحرى وأن الحكم المطعون فيه قصر تطبيق أحكام الماهدة على حالات التصادم البحرى وأن الحكم المطعون فيه قصر تطبيق أحكام الماهدة التى سنص على أن أحكامها لا تؤثر على الإلتزامات الناشئة عن عقد النقل أو أية عقود أخرى لا تتعلق بمجال تطبيق المعاهدة وإنما ينصرف أثرها إلى عدم المساس بالقواعد والعقود المرمة مع الغير كعقود النقل دون أن يقناول العلاقة الماشة الناشئة بن المنشأتين مشوجب الرجوع إلى أحكام العقد المبرم بينهما لتحديد المسئولية في حين أن وجود هذه العلاقة التعاقدية لا يستازم بذاته استبعاد أحكام المشولية التقصيرية .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن معاهدة بروكسل الحاصة بتوجيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المنعقدة فى ٧٣ سبتمبر سنة

وللتي ولخفت عليها مصر فالتلانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ والمعمول بها ابتداء من لمولّ بنابرسنة ١٩٤٤ منزت بين أربعة أنواع من المتصادم البحرى فنصت في المادة التانية حلى أنه في حالتي النصادم القهري والتصادم المشقيدة أسبابه بتحمل الضرو من أصابة كما تصت في المادة الثالثة على أنه إذا حصل النصادم سبب خطأ إحدى فلسفن فتأترم السفينة قلتي ارتكبت ذلك الخطأ بنعويض الخسائر وقشستىنى الماريهال إستحل أنه لإذا كافرالحطأ مشتركا تكون مسئولية كل سفينة فسبةخطورة الأخطاء التي أرتكبتها ولمساكان مؤدى هذه المتصوص أن ساهدة بروكسل الهشار الميها قمد فخلمت التمويض المستحق في حالتي خطأ إحدى السفينتين أوالخطأ المشترك بما مؤداه تنظيم المسئولية عن الحطأ التقصيري لما كان ذاك قان أحكام هذه المعاهدة لا تسرى على التصادم الذي يحصل بين سفينة الإرشاد والسفينة التي استخدمتها أو بين سفينة القطر والسفينة المقطورة نظرا لارتباط السفينتين بعقد منابق هو عقد الإرشاد أو عقد القطر الذي يحدد الترامات كل متهما و إذ الترم الحكم المطعوق قيه هذا النظر منتهيا إلى القضاء برقض الدفع بالتقادم أمدم سريان أحكام المعاهدة على التصادم موضوع الدعوى فإفه يكون قد التزم صحيح القانون ومتى كان فيما تقدم من أسباب الحكم المطعون فيه ما يكفى لحمل فضائه **قان ال**منعي عليه بعد ذاك فيأ تزيد فيه من أصباب بشأن تفسير المسادة العاشرة من معاهدة بروكسل أو ما أورده في هذه الأسباب من استبعاد المسئولية التقصيرية فَهَا تَمْتَدُ لَلَهُ الْمُسْتُولِيةَ التَّمَاقَدِيةِ ـــ أَيَا كَانَ الرَّأَى فَى هَذَا النَّعَى ـــ يكون غَير متج .

وحيث إن حاصل السبب المثانى بطلان الحكم المطعون فيه لينافه على مالا أصل له بالأوراق وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدفع بالتقادم إلى أن السفينة المقطورة أو السفينة التي يتم إرشادها يقع طيها المترام اتخاذ كافة الاحتياطيات الملازمة التي تحول دون اصطدامها بالسفينة القاطرة أو سفينة الإرشاد أثناء تنفيذ المقطين المذكورين وهذا الانتزام الذي أسس عليه الحكم قضاءه لا أصل له في الأوراق لعدم تقديم المجتد المبرم بين الطرفين بما يحيب الحكم المطعون فيه إذ استند اليه في قضائه ويستوجب فغضه .

وجيت إن هذا النعي مردود خلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مضاء برقس الدفع بالتقادم على أن أحكام مطعدة بروكسل لاتسرى على التصادم موضوع الدعوى لازتباط السفينين بعلاقة تعاقدية صابقة وكانت هذه الأسباب سائفة وتكفى لحل قضاء الحكم فإن النبي عليه بعد ذلك فيا تزيد فيه من تحديد التزامات السفينة المقطورة حايا كان الرأى فيه حيكون غير مسئولية الطاععة عن التحويض وخطها إلى أسباب الحكم الإبتدائي وكان هذا الحكم قد كف السفينة وفقا المحرم بين الطرفين بأنه مقد إرشاد وأقام قضاءه على مسئولية السفينة وفقا المرحم بين الطرفين بأنه مقد إرشاد وأقام قضاءه على مسئولية السفينة وفقا المرحم المحام المحادة ٢/٦ من القانون رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٤٨ الحاص بتنظيم الإرشاد بميناء الاسكندرية حسم كل ضرو يعيب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الإرشاد أزناء عمليات الإرشاد أناء عمليات الورشاد أناء عمليات الإرشاد أناء عمليات الإرشاد أناء عمليات المحملة المحكم جهذا السهب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب النالث غالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص طبها في المسادتين وتتصر على الاحراءات المنصوص طبها في المسادتين يقتصر على التصادم بخطأ تقصيرى ولا يمتد إلى الحالات التي تقوم فيها علاقة تعاقدية بين السفيلتين المتصادمتين في حين أن النص صريح يشمل جميع دعاوى التعويض عن التصادم البحرى دون تخصيص بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

 القبول على غير أساس)، وهذا الذي أورده الحكم وانهى اليه صبيح في القانون ذلك أن قانون انتجارة البحرى نظم المسئولية عن التصادم البحرى الناشى، سبب خطأ تقصيرى ولما كان ذلك القانون لم يتضمن نصا مماثلا لما ورد بالمادة الثانية من معاهدة بروكسل من تطبيق الأحكام الحاصة بالتصادم على الأضرار التي تسببها سفينة لأخرى ولم يحدت بينهما ارتطام مادى فان من المفرد أنه يشترط لاعتبار الحادث تصادما محريا بالممي المقصود في القانون البحرى المصرى أن يحصل ارتطام مادى بين المنشأتين العائمتين ولما كان الثابت من المصرى أن يحصل ارتطام مادى بين المنشأتين العائمتين ولما كان الثابت من المحادث سرعة نحرك السفينة نما أدى إلى سحب القاطرة الها فالت على جانبها استبد أحكام القانون البحرى وانتهى إلى رفض الدفع بعدم القبول المنصوص عليه في المادتين ١٤٧٤ ، ٢٧٥ من هذا القانون بكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النمى عليه مهذا السبب على غير أساس .

ومتى كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس.

# جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار / أحمد فتحى مرسى، وهضوية السادة المستشارين: مجدصاً لع أبو راس، حافظرفقي، عمد اللطيف المراخى؛ حميل الريق ،

( £ A)

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " . حكم .

اختصام أحد المطمون عليم أمام محكة الاستشاف درن توجيه طلبات إليسه . وقوفه من الحصومة موقفا سلبيا وعدم الحدكم له أو عليه بشي. . أثره . عدم قبول الطعن بالمنقض بالنسبة إليه .

# (٢) حكم " حجية الحكم". قوة الأمر المقضى.

حجية الحسام الحنائق أمام الحاكم المدنية ، شروطوا ، الحسلم التماثيا باداقة المطمون ضده لارتكابه جريمة تفليد العلامة التجارية استنادا إلى قيام النشابه بين العلامين الأصلية والأشرى المقدلمة ، فضاء الحكمة المدنية بالنكار النشابه وفنى ذات واثمة التقليد ، خطأ ،

١ – المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون المطاعن مصلحة فى اختصامه بأن يكون لأى منهما طالبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طاباته ، وإذ كان المطمون ضده الثانى قد اختصم أمام محكمة الاستثناف دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه فى الحصومة سلبيا ولم تصدر منه منازعة أو شبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشىء فإن اختصامه فى الطعن \_ بالنقص \_ يكون غير مقبول .

 ب مفاد نص الحدين ٢٥٦ من قانون الاجراءات الحنائية ١٠٢٠ من قانون الإثبات أن الحبكم الصادر في الدعوى الحنائية تكون له حجية مازمة أمام الجميكة المدنية فيها نصل فيه نصلا لإزها في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك

بن الدعويين المدنية والحنائية وفي الوصف القانوني للفعل ونسبته إلى فاعله ، فإن فصلت المحكة الحنائية نهائيا في هذه المسائل امتنع على المحاكم المدنية أن تهيد بحثها بل يتعين عليها أن تعتبرها وتلزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون قضاؤها مخالفا للحكم الحنائي السابق عليه. و إذ كان الثاب من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الأولى قد تمسكت بحجية الحكم ﴿ الجنانَى -الذي قدمت صورة رحمية منه مع شهادة تدل على نهائيته ــــ ممّا فصل فيه من ثبوت تهمة تقليد العلاقة التجارية في حق المطعون ضده الأول ، وكان بين من ذلك الحكم الحنائي السابق أنه قد أدان المطعون ضد، الأول عن ذات وأقمة التقليد الموقع عنها الحجز التحفظي المتظلم منه في الدعوى الحالية تأسيسا على قيام التشابه ببن العلامتين الأصلية المسجلة والأخرى المقلمة وقد أصبح قضاؤه انهائيا بفوات مواهيد الطعن فيه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو لاحق للحكم الحنائى قدعاد إلى بحث مسألة تقليد العلامة التجارية وهو بصدد نظر النظام من أمر الحجز التحفظي وانهي من بحثه إلى اختلاف العلامتين وعسلم النشابه بينهما وقضى بإلغاء أمر الحجز التحفظي وما تلاه ، وكان الحكم الجنائي الصادر من ذات الواقعة قد عرض لبحث التشابه بين العلامتين باعتباره أمرا لازما للفصل في ثبوت جريمة تقليدالعلامة التجارية في حق المطعون ضده الأول وجدان ساق الأدلة على قيامه أوقع عليه بينها انتهى الحكم المطعون فيه إلى عكس ذلك فانكر التشابه ونفى التقليد فلم يلتزم صجية الحكم الجنائى الذىفصل فصلا لازما فى وقوع ذات الفعل المكون للأساس المشترك بينالدعو يين الحنائية والمدنية ، فإنه مِلْلُك يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المداولة .

بطلب الأمر بتوقيع المجز التحفظي على الآلات والأدوات والمؤادالتي استخدمتها المطمون صده الأول في إنتاج المسحوق المسمى " فيمكس " وقالت شرحا مسحوق النظافة المسمى " فيم "وقد مجلت علامته النجارية بتاريخ ١٩٤٤/١/١٩ تحت رقم ٢٧٩١ وقد عمد المطمون ضد، الأول إلى تقليد علامته بعد أن أنتج مسحوقاً جديدا النظافة سماء صخيمكس "وعرضه للبيع في عبوات مماثلة فيالشكل والحجم واللون والرسم لعبوات منظفها "فيم" نما يعد تقليدالعلامة تجارية ويكون حريمة غش تجارى يعاقب عليها بالمسادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٣٩ ويوفر لها الحق في طلب ضبط الأدوات المستعملة في العمارةة المقلمة والتحفظ عليها ، و بتاريخ ٢٩/٢/١٩٥ صدرالأمر رقم ٢٢لسنة ١٩٦٩ منقاضيالامور الوقتية بإجابة الطاحنة إلى طلبها ، وبعد تنفيذ الأمر بتوقيم: المجزالتحفظي تظلم منه المطمون ضده الأول ؛النظلم رقم ١٣٦ سنة ١٩٦٩ تجارى كلى الفاهرة طالبا إفيه إلغاء أمر الحجز وما ترتب عليه واعتباره كأن لم يكن ، وأثناء نظر التظلم تدخلت الطاعنة الثانية ــ وهي المنتجة الأولى لمسحوق النظافة في ــني الحصومة منضمة للطاعنة الأولى بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٧ وقبلت المحكمة تدخلها وقفمت فالموضوع تأييد أمر الججز المتظلم منه ، إستانف المطمون صده الأول الحكم بالاستثناب رقيم ٧٩٤ سنة ٨٦ ق و ساريخ ٤/٥/١٩٧١ قضت محــكمة استثناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمرالجز واعتباره كأن لمبكن وإلغاء كافة ماترتب عليه منته آثار ،طعنت الطاعنتان في الحكم بطر بق النَّهُ من ! وقدمت النياية مذكرة أبدت فها الرأى بعدم قبول الطمن بالنسبة للمطعون ضده الثاني ـــ اوزير التموين ـــ وينقض الحكم بالنسبة للمطعون ضده الأول، وإذ عرض الطعن على الحكة بغرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النياية رأمها .

وحيث آنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون صده الثانى فإن المناط فى توجيه الطعن لمل خصم مدي أن تكون للطاع مماحة فى اختصامه إن يكون لاى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكة الموضوع وتازع أى مهما الآخر فى طلباتة وإذ كان المطعون ضده الثانى قد اختصم أمام محكة الاستثناف دون أن توجه

إليه طلبات وكان موقفه فى الحصومة سلبيا ولم تصــدر عنه منازعة أو يثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشى فإن اختصامه فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون ضده الأول قد استوفى أوضاعة الشكلية . وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي سيان ذلك تقول إن تقليد المطعون ضده الأول لعلامتهاالنجارية ود فيم " ثابت لار بب فيه بصدورالحكم عليه نهائيا بالعقوية في جريمة التقليد التي حوكم عنها في القضية رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٦٩ ج ح الوايلي والتي أصبح الحسم فيها حائزا قوة الشيء المحكوم به بعد أن عرض الحكم في أسبابه للعلامتين الأصلية والمقلدة وخاسص إلى قيام التشابه بينهما تشابها من شأنه أنه يخدع حمهمور المستهلكين وهو فصل في الأساس المشترك بين الدعويين الحنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لذلك الفعل وفى نسبته إلى فاعلة بماكان يتحتم مه على الحكم المطعونفيه أن يلتزمنى قضائه حجية الحكم الحنائى غيرأ نهعلى العكس من ذلك أهدرهذه الحجية بقوله أنها قاصرةعلى الوقائع التي كات مطروحة على المحكمة الحنائية عن حادث وقع في ١٩٦٩/٤/٩ في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ إءلان صحيفة الجنحة المباشرة ، أماتاريخ ضبطالواقعة فهو تاريخ توقيع الحجـز التحفظي كما هو ثابت من ذات الحكم آلحنائي و بذلك يكون الحَمَّمُ المَطْعُونَ فيه إذ انتهى إلى انتقاء التقليد مخالفًا مذلك الحكم الحنائي الصادر عن ذات الواقعة قـــد جاء مشو با تخالفة القانون فضلا عن الخطأ فىالإسناد .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ٥ و ومن فانون الإجراءات الحنائية قد نصت على أن " يكون للحكم الحنائيالصادر من المحكمة الحنائية في ورضوع الدعوى الحنائية بالبراءة أو بالإدانة قوه الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيا يتعلق بوقوع الحريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاطها " كما نصت المادة ٢ - ١ من قانون الإثبات على أن " لا رتبط القاضى المدنى بالحكم الحنائي الافي الوقائم التي فصل فيها هذا الحكم كان فصله فيها صروريا" ومناد ذلك أن الحكم الصادر في الدعوى الحنائية تكون له جية ملزمة أمام المحكمة المدنية في فصل فيه فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين

الدعوبين المدنية والخنائية وفي الوصف القانوني للنعل ونسبته إلى فاعله فان فصلت المحكة الحنائية نهائيا في هذه المسائل امتنع ملى الحاسم المدنية أن تعيد بحثها بل يتمين طيها أن تمترها والنزمها في محث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لايكون قضاؤها مخالفا للحكم الجنائى السابق دليه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الأولى قد تمسكت عجية الحكم رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٦١ جنج الوايلي ـــ الذي قدمت صورة رسمية منه مع شهادة تدل على نهائيته بما فصل فيه من شبوت تهمة تقليد العلامة التجارية للنظف و فيم " في حق المطعون ضده الأول وكان يبين من ذلك الحكم أنه أسس قضاءه بالإدانة على أن الثابت من عضر الحجز التحفظي المقدم من الشركة المدعية بالحق المدتى والذي شمل محتويات مصنع المتهم أنه قد استعمل علامة " فيمكس " وأنه بمقارنةالعلامةالتي استعملها المتهم معالمالامة الخاصة بالشركة وهي "فيم" السجلة تبين أن كلا العلامتين تم كة تبها باللون الأبيض داخل شكل أسود متشابه كلاهما بالآخر رقد انحصر هذا هذا الشكل بين خطين في العلامتين المتوازيتين كل منهما أزرق الاونوءن دذا يتبين أن هناك تشاجا ببن العلامتين وهذا لتشابه من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين وعلى ذلك فان المتهم يكون قد تعمد تقليد علامة الشركة المدعية بالحق المدنى واستعملها ووضعها على منتجاته ومن ثم يتعين عقابه طبقا للمادة ٣٣ منالقانون٧٥٪ سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون و٢٠٠ سنة ١٩٥٦ والقانون ٢٩ سنة ١٩٥٩ ، ومن هذا يتضح أن الحكم الجنائي السابق قد أدان المطعون ضده الأول عن ذات واقعة التقليد الموقع عنها الحجز التحفظى المتظلم منه فى الدعوى الحالية تأسيسا على قيام التشامه بين العلامتين الأصلية المسجلة والأخرى المقلدة وقد أصبحقضاؤها تهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وهو لاحق للحكما خنائي قدعاد إلى محشمسالة تقليدالعلامة التجارية وهو بصدد نظر التظلم مرأم الحجز التحفظىوانتهي من بحثه إلى اختلاف العلامتين وعدم التشابه بينهمأ وقضى بالغاء أمر الحجز التحفظي وما تلاه تأسيسا على ماقرره من أن " الكلمتين مختلفتان فى التركيب وفى المظهر العام . . . . . الأمر الذي ينتفى معه التقليد الذي يوجد اللبس لدى الشخص العادى المستهلك ولا يقدح في ذلك أن يقال أن هناك حكما جنائيا لإثبات التقليد إذ هو قاصر على الوقائع التي كانت مطروحةأمامه فى تاريخ

الحادث الحنائي الذي فصل فيه في ١٩٧/٧/٢٠ عن حادث ١٩٩/٤ اف الجدة ٢٩٠ ١٩٠ الواليل الموهدة الذي قرره الحكم المطمون فيه يتعلوى على الحطأ في الإسناد ذاك أن التاريخ الذي أشار إليه كتاريخ الحادث هو تاريخ الحادث على المجنفة المبنئة في حق المعلمون ضده الأولوبعد أن ساق الأدلة على قيامه أوقع المقوية عليه بينما انتهى الحكم المعلمون فيه إلى عكس ذلك فائكر الشابه وفي التقايد فلم يلتزم جبية الحكم الحنائي المدين عكس ذلك فائكر الشابه وفي التقايد فلم يلتزم جبية الحكم الحنائي المدين المدوين المبنئة والمدنية فائه مذلك يكون قد خالف القانون بما يوجب نقصه دون حاجة إلى بحت باق أسباب الطمن .

## الثلاثاء ١ بناير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشاد أحد حسن حيكل نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة المستشارين : إراهيم السعد ذكرى عنمان حسين حبد الله ، محود حبّان درويش ، زكي الصادى سالح

( ٤٩)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ القضائية :

ملكية . بيع . تسجيل .

المنشآت الى يقيمها الشخص على أرض النبر بسؤه نية . المالك الأرض وحده دون غيره حق طلب إزالها . م ١/٩٢٤ مدنى • القضاء لمشترى الأرض بعقد لم يسجل بازانة تلك المنشآت . خطأ في القافون .

نص المادة ١/٩٢٤ من القانون المدنى ، يدل وفقا لما صرحت بدق صدرها ملى أن الحق الذى قرره المشرع في طلب إزالة المنشآت التي يقيمها الشخص على أن الحق الذى قرره المشرع في طلب إزالة المنشآت التي يقيمها الشخص على أرض الفسر بسوء نية إنما هو رخصة ناشئة عن حق الملكية ذاته وقد خولها القانون لصاحب الأرض بوصفه مالكا ، وليس لغيره الحق في استمالها ، ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام عكة الموضوع بأنه لا يجوز للطعون عليهما الأولين طلب إزالة المنشآت التي أقامها هو على الأرض موضوع النزاع لأنهما الأولين طلب إزالة المنشآت التي أقامها هو على الأرض موضوع النزاع لأنهما ما لك أصلا للهين المذكورة ، وكان حق ملكية العقار — وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة — لا ينتقل في بين لم المنافقة في بين المتماقة في بين المتماقة في بين المتماقة في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة

تأسيسا على أن المشترى ولو لم يسجل عقده حق إستغلال العقار المبيع من تاريخ التعاقد ، وأن آلبائع إلته التعاقد ، وأن آلبائع إلته التعاقد ، وأن آلبائع إلته التعاقد فيه منشآت بعد التعاقد فيكون المشترى أن يطالبه بازالتها ، ثما مقاده أن الحكم أجاز المطعون عليهما الأولين قبل تسجيل عقدهما الحق في طلب إزالة المنشآت التي أحدثها الظاعن في الأرض التي قاما بشرائها هذا إلى أن الحكم لم يعن تتحقيق ملكيتهما لهذه العين رغم تحسك الطاعن بأنها غير مملوكة أصلا المائع لمهما وأكنى في هذا الحصوص بما أورده الحبير في تقريره من أن عقد المطعون عليهما الأولين ينطبق على العين موضوع النزاع وهو أمر الايدل على ثبوت الملكية البائع المسدد كور ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطا في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

### المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـــرر . والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن مدت تحصل في أن المطعون عليهما الأولين اقاما الدعوى وقم ١٠٧٧ سنة ١٩٦٧ مدتى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وفي مواجهة الحارس على اموال المطعون عليه التالث قبل رفع الحواسة عنهطالبين الحكم بازالة المبانى والمنشآت التى اقامها الطاعن على قطعة الأرض المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والبالة مسطحها اط، ٢٠ سنعادل ٢٥ مترا سمريها وتسليمها لهما خالية تما يشغلها ، وقالا بيانا للدعوى أنهما اشتريا الأرض سمائية الذكرى من المطعون عليه الثالث بمقتضى صفديع : عرف مؤدخ ١٩٧٧ / ١٩٣١ وأما شيستمدرا شاريخ ١٩٦٧ / ١٩٩٤ / وأما المستمتدا من الناجة المؤرض بموجب محضر تسليم مدى الحارة الاشتارة المائية بصفحت والمؤمنة من الناجة المؤرض بموجب محضر تسليم وجودهما بسيناء واقام طنها مبائي وضمتها إلى ملكة فقداقاما الدعوى الشكم المؤرخ المنطقة وجودهما بسيناء واقام طنها مبائي وضمتها إلى ملكة فقداقاما الدعوى الشكم

لهما بطلباتهما ، ثم أدخل المطعون عليهما الأولان المطعون عليه الرابع خصمًا في الدعوى ليصدرالحكم في مواجهته تأسيسا على أنه باع الأرض عمل النراع إلى المطعون عليه النالث وبتأريخ ١٩٦٨/٣/٣١ حكمت المحكمة بندب خبير من خبراء الحدول لمعاسة الأرض موضوع الراغو إثبات حالتها ويبان ماعلها من مبان وقيمتها وما إذا كات قائمة على أرض المطعون على مما الأولين أو على أرض الطاعن والمساحة التي افيمت ليها ، وبعد أن أودع الخبير تقريره ردالطاعن بأنه يسترط لقبول دعوى إزالة المباني والمنشآت أن يكون رافعها مالكا للا رضوأن المطعون عليه الثالث البائع للطعون علمما الأولين غيرماكأصلاللهين موضوع النراع فأعادت المحكمة المسأمورية إلى آلحبير بتاريخ ٢٧/١٠/٢٧ الاستكما لهماً بتحقيق ما أثاره الطاعن بشأن ملكية العين موضوع النزاع وبيان المالك لما ، وبعد أن قدم الحبير تقريره التكميلي عادت الحكمة وبتاريخ ٢٦/٠/٤/٢ فكمت بدم قبول الدعوى أستأنف القاهرة طالبين إلغائه والحكم لهما بطلباتهما ، وبتار يخ٧٧/٣/٧ احكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن في مواجهة المطعون عليهما النالث والرابع بإزالة المباني والمنشآت التي اقامها على الأرض موضوع النزاع وتسليمها "طعون عليمًا الأولين خالية فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ إعلانة بالحكم وإلا ح ق للطعون عليهما المذكورين القيام بالإزالة على نفقته - طعن الطاعن في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيهـــا الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظرو - ددت جلسة لنظرُه وفها الرّمت النيامة رأما .

وحيث إنها ينعام الطاعن على المجم المطمون فيه الخطاف طبيق القانون والقصور في التهديب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحبيم قضى بالزامه بإذاله المبالي والمنشآت المتامة على الأرمه بإذاله المبالي والمنشآت المتامة على الأرم من المطبون عليه التالث بمقتضى عرد البيع العرف المؤوخ ١٨٠ / ١٩٣٧ موان الشراء من المطبون عليه التالث بمقتضى عرد البيع العرف المؤوخ ١٨٠ / ١٩٣٧ موان المشرى قبل تستجيل عقده الحق في استفلال العمن الميمة والانتفاع بشعرتها من تاريخ البيع ، وأن البائم بالزم بتسلم المجمع بالمانة التي كان طبارة بالتاريخ البيع من والمآت عد المعادة كون المشرى المحقى في طلب إذالة ما يقيضه البائم على المانية التي المبين من والمآت عد المقالة التي المبين من والمآت عد المقالة التي المبين من والمآت عد المقالة المناسة المانية المناسة المناسة المقالة التي المبين المناسة المناسة

البيع في حين أن دعوى إزالة المنشآت التي يقيمها الهير على أرض غير مملوكة له لا تكون مقبطة الحساسة المتحون مقبطة المستحدث القانون المدنى إلا ممن يكون مالكا الأرض، وإذ استند المطعون عليهما الأولان في ملكيتهما للارض موضوع النزاع إلى عقد بيع عرف لا ينقل الملكية ولم يسجل هذا العقد أو الحكم الصادر بصبحته و فاذه كا أن المطعون عليه النالث البائع لهما لم يقدم ما يثبت ملكيته لهذه الأرض وإذ لم يمن الحكم شحقيق ملكية المطعون عليهما للدين المبيعة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيت إن هذا النمى صميح ، ذلك أن النص في المــادة ١/٩٢٤ من القانون المدنى على أنه " إذا أقام شخص بمواد من عندهمنشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لنسيره دون رصاء صاحب الأرض ، كان له أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض ان كان له وجه وذلك فى ميعاد سنة من البوم الذى يعلم فيه بإقامة المنشآت أو أن يطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الازالة ... " يدل وفقا لما صرحت به هذه المادة في صدرها على أن الحق الذي قرره المشرع في طلبإذالة المنشآت التي يقيمها الشخص على أرض الغيربسوءنية أتماهو رخصة ناشئة عن حق الملكية ذاته وقد خولها القانون لصاحب الأرض بوصفه مالكا وليس لغيره الحق في استمالها ، ولمساكان الطاعن تد تمسك في دفاعة أمام محكمة الموضوع بأنه لايجوز للطعون عليهما الأواين طلب إزالة المتشآت التي أقامها هـــو على الأرض موضوع النزاع لآنهما اشترياحذه الأرض بعقد لم يسجل ولأن المطعون عايه التالث البائع لهما ضر مالك أصلا لامين المذكورة ، وكان حق ملكية العقار وهلي ماجري به قضاء هذه المحكمة ـــ لاينتقل فيها بين المتعاقدين ولابالنسبة إلى الغير إلا بانتسجيل فلا تنتقل الملكية لمشتر لم يسجل عقد البيع الصادر اليه ، ومن ثم لا يكون فذا لمشترى أن ينقل الملكية لمن اشترى منه لأنها لاتؤول اليه هو إلا بتسجيل مقدم وكان بين من الحكم المطمون فيه أنه قضى باجابة المطبيسون طيهما الأولين الى طلباتهما بازالة ألمنشآت التي أقامها الطاهن على الأوض المتنازع عليها تأسيسا على أن للشترى ولو لم يسجل عقه. حتى استغلال العقاد المبيع من عاريخ التعاقد وأن الباعم يلزم بنسلم هذا العقار بحالته التي هو علمها وقت تمرير النقد فاذا هو أحدث قيه منشآت بعد التماقة فيكون المشترى

أن يطالبه بازالتها مما مفاده أن الحكم أجاز الطعون طبيعا الأولين قبل تسجيل عقدهما الحق في طلب إزالة المفشآت التي أحدثها الطباعن في الارض التي قاما شرائهما ، هذا إلى أن الحكم لم يعن شحقيق ماكيتهما لهذه العين رخم تمسك الطاعن انها غير مملوكة أصلاله المهام أواكنفي في هذا الحصوص بما أورده الحبير في تقريره من أن عقد المطاعون عليهما الاولين ينطبق على العين موضوع الذاع وهو أمر لايدل على شوت الملكية للبائع المذكور ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون، فيه يكون قد أخطا في تطبيق المقانون وشابه قصور يبطله مما يستوجب تقضه لهذا السبب دون حاجة البحث باقي أسباب الطعن .

# جلسة ١٩٧٦ من يناير سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار مجدأسعد محمود نائب رئيس الحكمة رء ندر بة الدادة المستشارين : يجد بحد المهدى ،سعد الشاذل ،حسن مهران حسن ، مجد الباجوري .

## الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ القضائية :

(١) اثبات " القرائن القضائية ".حكم و تسبيبه ".

سلطة محكة الموضوع فى استتباط القرائن • حقها فى الاستناد إلى أمر تقرر بحكم آخر • شرطه • أن يكون هذا الحكم بملف الدعوى وأصبح ضن مستنداتها •

## (٢) إيجار " إيجار الأماكن "

الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة • تقويمها وليضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس • وجوب اعمال انفاق الطرفين ما لم يقصد منه التحايل على القانون •

## (٣) استثناف . إيجار . حكم . قوة الأمر المقضى .

الحكم الصادر بتدب خبير - تقريره في أسباء بطلان الانتماق المرم بين المزيز والمستأجر باشأن تقويم الإصلاحات والتحسينات - عدم الطمن عليه في الميعاد - صرورته حائزا قوة الأمر المتضى م ۲۷۸ مرافعات سابق -

## (٤) إيجار " إيجار الأماكن " .

اتفاق الطرفين أمام الحبير على تحديد أجرة الجراج بمبلغ معين درن مُراهاة أحكمام القانون • خصم الحكم هذا المبلغ من أجرة تلك الشقة محل الغراج • خطأ • ١٠ - ليحكمة الموضوع سلطة تامة في استنباط القوائن و يحتى له الاستناد إلى أمن تقرر في حكم آخر طالما أن هذا الحكم مودع ملف الدعوى وأصبغ متمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الإثبات يتناضل الحصوم في دلالته (١).

٧ - من المقرر - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة (٢) أن الإصلاحات والتحسينات الحديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقدوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستاح بها إلى أخرة الأساس ، فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القازن فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير.

س متى كان مؤدى ما قرره الحكم الصادر من محكة أول درجة بندب الحير أنه قضى بعدم أحقية الطاعن في تقويم مقابل الإصلاحات والتحسينات المدينة طبقا لإنفاقه مع المطعون عليه ولم يبق إلا سلطة المحكمة في التقدير إن ثبت وجود تحسينات أو إصلاحات جديدة ، فإن ما قضى به الحكم الصادر بتدب الحير يكون قد بت في شق من الموضوع كان مثار نراع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، وكان يجوز الطمن فيه استقلالا بطريق الاستئناف وفقا الحدة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم المذكور في ظله ، ولا يعتبر حولي ما حرى به قضاء هذه المحكمة ٣٠ مستأنفا باستئناف الحكم الذي صدر بعد ذلك في موضوع الدعوى ، لما كان ما تقدم ، فإن تراحى الطاعن في الطمن على ذلك الحكم خلال الميعاد يجمل قضائه سالف البيان خائزا المقام المقضى .

إنه وإن اتفق الحصان ب بصدد تقدير أجرة الحراج - أمام الحبير الذي ندبته محكة الدرجة الأولى على أنها بمبلغ جنهين شهريا، وكان لا ببين من عاضر أعمال الحبرأنه و روعي في هذا التحديد بنهوا القياس في أنسطس ٩٣٩، وأبريل ٤١١ و إلى الما و ١٩٤٨ المسلم ٩٣٩ ،

<sup>﴿ ﴿</sup> إِنَّ ۚ وَاحِمَ نَقِصْ ١٩٤٤١٩ وَ الْجُمُومَةُ الْمُكَّنِّبُ النِّيِّ النَّهِ لَا أَنْ مِنْ ٢ \$ ٢ .

۱۳۲ س ۲۳ » » » ۱۹۷۲۱۲۱۸ » » (۳)

٣٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ، وكان خصم المحكة أجرة الحراج على هذه الطويقة المخالفة من أجرة الشقة يجمل تحديدها هي الأخرى مخالفا للقانون فإنه يكون متمينا نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـــرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٩٧ سنة ١٩٦٧ مدنى أمام محكة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن طالبا الحكم بتحديد أجرة الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال،شرحا لها إنه استأجر الشقَّة المشار إليها بمقنضي عقد مؤرخ ١٩٦٢/٦/١ – محول إلى الطاعن عن المؤجرة السابقة لقاء أجرة شهرية قدرها ١١ ج تعدلت باتفاق لاحق مؤرخ ١٩٦٣/١١ إلى تسعة جنيهات ونصف ، وإذ تبين له من الكشف بسجلات البلدية أن أجرة الشقة ستة جنيمات فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣ حكمت المحكمة بندب خبير لتحديد القيمة الإيجارية على أساس أجرة شهوأغسطس ١٩٣٩ وأبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذين الشهرين مع مراعاة زيادة مقابل الانتفاع ما يكوني قد استجد بعد هذين الشهرين من إصلاحات وتحسينات واعمال الزيادة القانونية المقررة بالمــادة الرابعة من القانون رفم ١٣٢ لسنة ١٩٤٧ وخصم مقابل الإعفاء من الضرائبُ المقرو بالقانون وقم ١٩٣١/١٦٩ ، وبعد أن قدم الحبير تقر ره حكت ف ١٩٦٢/١٢/١٤ بتحديد أجرة الشقة بمبلغ ٨٧٥قرشا شهريا . استأنف الطاءن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٤٤ سنة ٢٦ ق أسكندرية طالبا رفض الدعوى ؟ وبتاريخ ٢٥/١١/١٩ حُكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مُذَّكرة أ مدت غيها الوأى بنقض الحنكم ، وحرض الطعن على هذه الدائرة في خرفة يشووة فوأت أنه جدر بالفلر وبالجلسة الحددة عسكت النيابة برأجة .

وحيث إن الطعن بني على سنة أسباب ، ينعى الطاعن على الجيكم المطعون فيه بالأسباب الأول والتاني والشق الثاني من السهب الخامس والسبب السادس الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسهيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الجمكم أقام قضاءه بتعديد أجرة شقة النزاع في شهرى القياس بالاستناد إلى الحسسكم الصادر ف الدعوى رقم ١٧٠. سنة ١٩٥٠ الاسكندرية الابتدائية انذي أقيم بدوره على تقرير الحبير المنتدب في تلك الدعوى وأخذ بأسباب الحكم الابتدائي في اعِتْبَارَ الْحَكُمُ اللَّذَكُورَ حِمَّةً طلبه مع أنه لم يكن خعيا في الدعوى التي صدر فيها الحكم آنف الذكر ، ويضيف الطاعن أن خبير تلك الدعوى لم يستند في تحديد أجرة الشقة النزاع إلى أجرتها الغعلية في شهر أغسطس ١٩٣٩ وأبريل ١٩٤١ أو إلى أجرة المثلُّ في هذبن الشهوين وإنمسا قدرها جزافا مستندا إلى أجرة شقة المثل في الفترة من ١٩٤٩/٤/١٦ إلى ١٩٤٩/٧/١٥ بالمخالفة لنص المــادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإذ أعتمد الحبكم المطعون فيه على تقرير الجبير المنتدب الذي استند بدوره في تحديد الأجرة إلى الحكم رقم ١٧٠ استة ١٩٥٥ فإنه يكونَ قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنَّ الحكم المطمون فيه لم يرد على ما تمسك به في محيفة الاستثناف من أن الخبير لم يراع عند تحديد الأجرة زيادتها مقابل التحسينات والإصلاحات التي أجريت فى العين المسؤجرة بعد شهري القياس

وحيث إن هذا النبي في غير عله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٠سنة ٥٥ اسكندرية الابتدائية والمقامة من مستاجرة سابقة للعين على الدعوى رقم ١٩٠٥ أنه أخذ بتقرير الخبير الذي استدل على أجرة عين المثل في شهراً غسطس ١٩٣٩ وأبريل ١٩٤١ من أشتراك النور الخاص بها في المدة من ١٩٣٩/٧/٢٤ وشهادة البلدية الخاصة بالمتراك المتروطة على المتراك الخاصة بالمتراك الخاصة بالمتراك التاريخ في المدة من ١٩٤٨/١/١٤ والمتدل من هذه العناصة بنيماً على المجرة عين من ١٩٤٨/٤/١٤ والمتراك من هذه العناصة بنيماً على المجرة عين

المثل ق شهرى القياس وحددها عبلغ تسعة جنيهات شهريا شاملة الزيادة القانونية وأجرة الحراج ومقابل استهلاك المبله ، لما كان ذلك وكان البين أن حكم عكمة أول درجة الذي أحال الحكم المطمون فيه إلى أسابه لم يستند في قضائه بتحديد أجرة المثل في شهرى القياس إلى الحكم رقم ١٩٧٠ سنة ١٩٥٥ باعتبار أن الحكم الملذكور حجية مازمة وإنحا إلى اقتناعه يسلامة الأساس الذي أقم عليه ، وكان في حكم آخر طالما أن هذا الحكم مودع ملف الدعوى وأصبح ضمن مستنهاتها في حكم آخر طالما أن هذا الحكم مودع ملف الدعوى وأصبح ضمن مستنهاتها وعنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل المخصوم في دلالته ، وكان الثابت أن الحكم المطمون فيه قد عرض لدفاع المطاعن المتضمن نسبه على الحبير عدم من العالم المليس أن ياما الحبير في هذا الشأن ، كما فاقش التقرير الاستشارى المقدر من الطاعن وخلص في هذا الشأن ، كما فاقش التقرير الاستشارى المقدر من الطاعن وخلص الحكم المطمون فيه بالحطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غرأساس ،

وحيث إن الطاعن ينبى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن استثنافه الحكم الصادر في موضوع الدعوى من محكة أول درجة ينصرف بقوة القانون إلى الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع منها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣ بنكب خبر لتحديد القيمة الإنجارية لشقة النزاع ، وقد تمسك في صحيفة الاستثناف بأن الاتفاق المؤرخ ١٩٦٣/١/١ الذي تضمن اتفاق الطرفين على تحديد الأجرة بمبلغ تسعمة جنبهات ونصف شهريا مقابل الإصلاحات الجديدة هو اتفاق صحيح قانونا ومنتج لكافة ٢ تاره ، إلا أن الحكم المطعون فيه انهى في أسبابه إلى أن الحكم بندب الحبير تضمن قضاما الحكم المطعون فيه انهى في أسبابه إلى أن الحكم بندب الحبير تضمن قضاما وقطعاً بيطلان هذا الانقاق ، وقد حاز هذا القضاء قوة الإمر المقضى بعدم استثناف في المياد في حين أنه وفقا كمادة ٢٧٨ من قانون المراقعات السابق طبة لا يجوز الطبن في الحكم المناق المراقعات ، وهو ما يعيب الحكم الطبق بالحكم الطبق القانون .

وحيث أن هذا النبي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبنِّ أن الطاعن تمسك ، أمام محكة أول درجة بالاتفاق المؤرخ ١٩٦٢/١/١ المتضمن أن المطعون عليه ارتضى تحديد أجرة شقة النزاع بمبلغ تسعة جنيهات ونصف بمواعاة ما قام به الطاعر من إصلاحات في الدن المؤجرة بعد شهري القياس ، وأفكر المطعون عليه قيام الطامن بها ، وأوردت المحكمة الابتدائية في أسباب حكمها المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٣ أن الاتفاق آنف الذكر باطل ولا يعتد يه في شأن تحديد الأجرة الفانونية ، ولمساكان من المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن الإصلاحات والتحسيات الحديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها ى الدين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى أجرة الأساس ، فإذا اتنق الطرفان على ذنك وجب إعمالَ اتفاقهما مالم يثبت إن القصد منه هو التحايل على أحكام الفانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير، وكان مؤدى هذا الذي قرره الحكم الصادر بندب الخبير أنه قضي بعدم أحقية الطاهن في تقويم مقابل الإصلاحات والتحسيات الحديدة طبقا لانفاقه مم الطعون عليه الحاصل في ١٩٦٣/١/١ ولم يبق إلا سلطة المحكمة في التقدير إنّ ثبت وجود تحسينات أو إصلاحات جديدة ، لمساكان ذلك فإن ما قضي به الحكم الصادر بندب الحبير يكون قد بت في شق من الموضوع كان مثار نراع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، وكان يجوز الطمن فيه استقلالا بطريق الاستثناف وفقا للسادة ٣٧٨ من فانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم المذكور في ظله ، ولا يعتبر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – مستأنقًا باستثناف الحكم الذي صدر بعد ذك في موضوع الدعوى ، كماكان ما تقدم فإن في تراخى الطاعن الطعن على ذلك الحكم خلال الميماد يجعل قضاءه سالف البيان حاثوًا قوة الأمر المقضى ، وإذ النزم الحنكم المطفون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النالث والذق الأول من السبب الخامس على الحسم المطمون فيه عالفة الفانون ، وفي بيان ذلك يقوا إن الجسم استندفي قضائه تقديد أجرة شقة النزاع إلى الأجرة المقدرة بالحسم رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٥ والتي تشمل أجرة الشقة وأجرة الحراج ومقابل استهلاك المياه ، ولماكان الهطمون عليه لا ينتمع إلا بالشقة فقط فقد استرل الحبكم مبلغ ٢ جنيه مقابل أجرة الحراج بوستندا في تجديد هذا المبلغ إلى اتفاق طرفي الحصومة أهام الحبيق في من أنه لا يجوز الأخذ بهذا الاتفاق لأنه يتصرف إلى تحديد الأحرة وقت ماشرة المامورية أمام الحبير فيقع باطلا وفقا الحادة السادسة من القانون وقم أحرة الحراج في شهر أغسطس ١٩٤٩ وأريل ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذين أجرة الحراج في شهر أغسطس ١٩٣٩ وأريل ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذين الشهرين حي الواجب تخصمها ، فإن الحكم باستراله مبلغ ٢ جنيه أجرة لجراج ومبلغ ٠٠٠ اليم مقابل استهلاك المياه حال أن الطرفين لم ينتفقا على تحديد مقابل استهلاك المياه حال أن الطرفين لم ينتفقا على تحديد مقابل استهلاك المياه ما المادة من القانون وقم ١٩٤١ لسنة ١٩٤٧.

وحيث: إن النبي صحيح في صدد تقدير أجرة الجراج ، ذلك أنه وإن اتفقى الحصان أمام الجير الذي ندبته محكة الدرجة الأولى على الها مبلغ جنبهين شهريا وكان لا يبين من محاضر أعمال الحبير أنه روعى في هذا التحديد شهرا القياس في أفسيطس ١٩٣٩ وأبريل ١٩٤١ خلافا لحكم المسادين ع من القانون رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٩ ، إذ كان خصم الحكم لاجرة الحراج على هذه الطريقة المخالفة من أجرة الشقة مجمل تحديدها الحكم لاجرة المفاقة مجمل تحديدها هي الاخرى خالفا للقان فإنه يكون متعين انقضة في خصوص هذا الشقوصده . هي الاخرى خالفا للقان فإنه يكون متعين انقضة في خصوص هذا الشقوصده . الطرنين أقرا بأن استهلاك المياة يعادل خميس قرشا شهريا تقريباً ، وهو استخلاص مبالغ لمؤدى أقوالهما في محضر أعمال الحبير ، ويدخل في حدود سلطة محكة الموضوع في تحصيل فهم الواقع ، فإن النبي بهذا الشق يكون على سلطة عكة الموضوع في تحصيل فهم الواقع ، فإن النبي بهذا الشق يكون على الساس .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٦

المؤلفة من السيد المستشار عد أسعد جمود نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : عمدعد المهدى عسمد آحد الشاذلى ،اللكتورعبد الرحمن عياد، عمد الباجورى .

(01)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنه ١٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن "" حكم ."ما يعد قصورا "

حق المؤجر فى إخلاد المستأجر عند تغييره نوع استعال العين المؤجرة • شرطة ﴿ رَبُّ ضرر التوجر من جراء هذا التغيير • إغفال الحاكم دفاع المستأجر بأن ضروا لم يلحق بالمؤجر • نصور •

مؤدى نص المادة ٢٧ / ح من قانون إيجسار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين رقم ٢ ه السنة ١٩١٩ أن انتشريم الاستناقى بعد أنسلب المؤجر الحق الذى تحوله إياه القواعد العامة فى مطالبة المستأجر بإخلاء الدين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد ، قررا مبدأ إمتداد عقود الإيجار إمتدادا تلقائيا أجازة الأوجر طلب الإخلاء إذا أعنل المستأجر بالتزماته المتعلقة باستمال الدين المؤجرة المشار إليها بالمواد ٧٩٥ ، ٨٥ ، ٨٥ من القانون المدنى . ولئن كان المستفاد من هذا النص ب وطل مأجرى به قضاء هذه المحكة (١) أن المؤجر المتعالا بنافي شروط الحق في طلب إضلاء المستأجر يجرد استعال المكان المؤجر استعالا بنافي شروط العقد ، اعتبارا بان جذا النص باء خلو عما يقيد سلطة القاضي التقديرية في المستخراص مناه علو عما يقيد سلطة القاضي التقديرية في المستخراص مناه علو عما يقيد سلطة القاضي التقديرية في المستخراص مناه علو عما يقيد سلطة القاضي التقديرية في المستخراص مناه علو عما يقيد سلطة القاضي التقديرية في المستخراص مناه عليه التي صدوت شروطها

<sup>(</sup>١٠) تعلق ١١٤ و ١ معلومة المتحتب التي السنة ١٣٠٠ أس ١٢٠١٠

فيه ، وإذا كان مفاد ماتنص عليه المادة ٧٩٥ من القانون المدنى أنه متى تعين الاستمال الحدد الذى أوجرت العين من أجله وجب على المستأجر أن ينتصر عليه وألا يعمد إلى تغييره إلا بعد حصوله على إذن من المؤجر ، على أن تستنى الحالة التى لا يترب على هذا التغيير في نوع الاستعال ضرر المؤجر ، فتننى عندذاك صريحا لتغيير الاستعال ، الأن تمسك المؤجر بهذا النص المانع رغم شبوت انتفاء الضرر يجعله متعسفا في استعال حتم في طلب الفسخ ، لماكان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن مجرد تغيير استمالى العين المؤجرة بحيز الإخلام حتى ولو لم ينج ضرر المالك ، وحجب نفسه بذلك عن الرد على دفاع الطاعنين بأن ضررا لم يلحق المطعون عليهما من جراء ذلك التغيير ، وكان ما انتهى الحكم اليه يتحافى ومقصود الشارع من المسادة ١٣٠ سالفة الذكر ، فانه يكون أخطأ في تطبيق القانون وشابه القضوو في التسبيب .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذَّى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم الملمون فيه وسائل أوراق الطعن — تتحصل في أن المطنون عايهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ١٣٣١ سنة ١٩٣٩ مدنى أمام محكة المنصورة الابتدائية بطاب الحكم بإخلاء المحل المدن بالتحديثية والمؤجر المطاعن الأول ، وجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٦/٣١ على وجبه التضامن وتسليمة لهنما ، وقالا شرح الحا إنه بموجب عقد المشار إليه استاجر ، فيها الحالين الاول عمل كائنابسوق التبخيا بالمتصورة ، بقصد استعماله لتبجارة الزجاج والحديد لقاء ألجية شهرية قدرها با جنبهات وظل شاغل العين ومستغلا لها قالغرض المنفق عليه وإذ تنازل الأول عن عقد الإيجار إلى الطاعنين والثال اللذين قاما باستغلاله في مجارة المانية الورض، على خلاف الغرض المنون المنون المنون على حلاف الغرض المنافق الغرض المنافق الغرض المنافق الغرض المنافق المنافق الغرض المنافق الغرض المنافق ا

المتفق عليه وعايض بمصاحة المائك نقد أفاما الدءرى بالطلبات سائفة الدان وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٠٠ قضت المحكة الإخلاء . استاخف الطاعنون هذا الحكم بالاستئاف رقم ٢٠٠٠ سنة ٢٧ ق المنصورة ، طالبن الناء وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ قضت محكة الاستئاف بتأيد الحكم المدانف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أدنيت فيها الراي برفض الطعن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، ورأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتماه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي سان ذلك، يقولون أن الحكم قضي بالإخلاء على سند من أن استعمال المكان المؤجر بطريقة تنافى شروط الإيجار المعقولة يكفى وحدة سببا للاخلاء دون ما حاجة البحث عن حدوث ضرر المؤجر وفق الفقرة ج من المادة ٢٣ من الفانون رقم ٥ و لسنة ١٩٦٩ ، في حين أنه الايجوز أن يرتب الفانون جزاء الفسخ على خطا لم ينشىء عنه ضرر ، فأذا أثبت المؤجر أن المستأجر القانون جزاء الفسخ على خطا لم ينشىء عنه ضرر ، فأذا أثبت المؤجر أن المستأجر القامة الديل على انتفاء الضرر . هذا وقد تمسك الطاعنون بأن ضررا لم يلحق الممالك بسبب تغيير الاستعمال غير أن الحكم لم يلتفت إلى ذلك الدفاع ، وهر ما يهيبه بالقصور إلى جانب الحطا في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النبي سديد . ذلك أن النص في المسادة ٢٣ من قانون إيجارً الأماكن وسطيم السادة ٢٩ من قانون إيجارً الأماكن وسطيم السلام وسطيم المؤجرة مفروشة لايجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المسكان ولواتهت المدة المتنفي عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : . . (ج) إذا استعمل المستأخر المكان المؤجر أوسمح باستعمالة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر يدل على أن النشريع الاستثنائي بعد أن سلب المفتولة أو الذي تخوله إياه القواحد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجر الحرقة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة

عند اتهاه مدة العقد مقررا مبدأ امتداد عقود الإيجار المتدادا فانونيا ، إجاز-للؤحرطلب الإخلاءإذا أخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العن المؤجرة المشار إليها بالمواد ٧٩ه، ٥٨٠ ، ٨٥٥ من القانون المدنى ، ولئن كان المستفاد من هذا النص ـــ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكة ــ أن المؤحر الحق في طلب إخلاء المستأجر تجرد استعمال المكان المؤحر استعمالا ينافي شروط العقد ،اعتبارا بأن هذا النص جاء خلوا مما يقيد سلطة القاضي التقدرية في الفسخ ولم يفرض عليه الحكم باخلاء إذا توافر سبب من أسباله التي حددت شروطها فيه . لما كان ذلك وكان مفاد ماتنص عليه المسادة ٧٩٥ من القانون المدنى من أن " يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم يكن هناك اتفاق الزم أن يستعمل العين محسب ما أعدت له" ، أنه متى تعين الاستعمال المحدد الذي أوحرت العين من أجله وجب على المستأحران يقتصر عليه والايعمد إلى تغييره إلابعد حصولة على إذن من المؤحر ؛ على أن تستثنى الحالةالتي لايترتب فيها على هذا التغيير في نوع الاستعمال حذر للؤحر ، فتلتفي عند ذاك حكمة التقييدويصبح التغيير جآئزًا، لايغير من ذلك أن تنضمن العقد حظرا صريحا لتغد الاستعمال ، لأن تمسك المؤجر بهذا النص آلمانع رغم ثبوت انتفاء الغرر يجعله متعسفا في استعمال حقه في طلب الفسخ ، لماكان ما تقدم ، وكان الحكم المطمون فيه قد اعتبر أن مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة يجيز الاخلاء حتىٰ ولو لم ينجم ضرر المالك ، وحجب نفسه بذلك عن الرد على دفاع الطاعنين بأن ضرراً لم يلحق المطعون عليهما من جراء ذلك التغيير ، وكان ما انتهى الحكم إليه يِّحِافي ومقصود الشارع من المسادة ٢٣ سالفة الذُّر ، فإنه يكون قد أخْطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ماقير أسباب الطعن

## جلسة ع ١ من يناير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار ثائب رئيس المحكمة مجمود عباس العمراوي. وعضوية السادة المستشارين: مصطفى كال سليم ، مصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، مجد عبد الحالق الهندادي .

·( or )

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى . استثناف " إلاحكام الجائز استثنافها " . حكم الطمن في الحكم " .

عدم تهائية الحكم المنقذ به . موجب لوقف إجراءات بهم العقار · الحميكم بايقاع الليج بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واچب قانونا . جواز الطمن فيه بالاستثناف .

(۲) نقص «المصلحة في الطعن» . حكم «الطعن في الحكم » تنفيذ
 عقارى .

المصلحة في الطمن بالنقض • مناطها . تحققها وقت صلود الحسلم المطمون فيه . لا عبرة زوالها. بعد ذلك .

١ - الأصل وعلى ما تقضى به المادة ٢٧٩ من قانون المراضات أن قاضى التنفيذ لا يصدر أمرا تحديد جلسة لليج إلا بعد التحقق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائيا ومن المقرر أن عدم نهائية الحكم المنفذ به أمام قاضى التنفيذ هو من أصباب الوقف، الوجوي إلى الإجراءات بيح العقار - بحيث يسوخ الطمن الاستثاف في الحكم بإيقاع البيع إذا ما صدر بعد رفض طلب وقف الإجراءات بناه عليه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٥١ من قانون المرافعات ويوجب الحكم بوقف البيع إذا من المادة ٢٥١ من قانون المرافعات ويوجب الحكم بوقف البيع

 ٢ - مناط المصلحة في الطمن - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هو يتمققها وقت صدور الحكم المعلمون فيه ولا عرة نزوالها بعد ذلك .

#### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل فى أن المطَّعون ضدها الثانية حكم لها فى الدعوى ٣٣٤ لسنة ١٩٦٧ أحوال تخصيةمصر الحديدةعلى الطاعن بنفقة شهرية مقدارها خمسة وأربعون جنيها وتجد لها بناء على هذا الحكم ألف وسمائه وعشرون جنيها فأتخذت في الدعوى • ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بيوع مدنى مصر الجديدة إجراءات التَّنفيذ بالبيع على عقارين مملوكين له وتحدد يوم ٨ يونية ١٩٧٠ لإجراء البيع ، وفيه طلب آلطاعن وقف إجراءات البيع لأن الحكم الصادر بالنفقة لم يصبح نهائيا ، ولكن المحكة قضبت بإيقاع البيع على المطعون ضده الأول بنمن مقداره ١٥٣٠ جنيها للمقار الأول ، ٧٨٠ جنبها للعقار الثانى والزمت الطاعن نتسليم العقارين للطعون ضده الأول الراسى عليه المزاد . استأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٣ من يونية ١٩٧٠ وأعلنت إلى المستأنف عليهم في ٢١ ، ٧٩ منه ، ٣ من أغسطُس ١٩٧٠ وقيد استثنافه برقم ٢٥٥٣ لسنة ٨٥ قضائية القاهرة طالبا الغاء الحكم المسنأنف والقضاء يبطلان إجراءات الحجز العقارى والبيع بالنسبة للمقارين موضوع التنفيذ واعتبارها كأزلم تكن وبنى استثنافه على أسبأب منها أن الحكم المنفذ به لم يصبح نمائيا ، وبتاريخ ١٣ يَنايرسنة ١٩٧١ قضت وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النَّزَمَت النَّيَابَةِ رَأْجَا ۗ . وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطهون فيه بالسبين الثانى والخابس خالفة الغانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن عدم نهائية الحكم المنفذ به يعرب عليه وقف إجراءات البيع وقفا وجوبا وبحير إستفناف حكم إيقاع البيع وقد طلب هو من محكمة البيوع وقف إجراءات البيع بناء على أنه استانف الحكم المنفذ به بالاستئناف رقم ٢٦١ لسنة ٧٠ كلى القاهرة وأنه ما زال منظورا فرفضت هذا الطلب وأوقعت البيع فطعن على الحكم بالاستئناف وتمسك بذلك سببا من أسابه ولكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز وتمسك بذلك سببا من أسابه ولكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف إستنادا إلى أن الحكم المنفذ به حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى مما يؤيد رفض طلب وقف الأجراءات رذلك دون أن يفصح عن العناصر التي استمد منها قضاء بنهائية الحكم المنفذ به فخالف القانون وشابة القصور عنا يبطله و يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الأصل ـــ وعلى ما تقضى به المــادة ٤٢٦ من قانون المرافعات أن قا ي التنفيذ لايصدر أمرا بتحديد جُلسة للبيع إلا بعد التحقق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائيا ، وقد أقام الطاعن استثنافه فى سببه الأول على أن الحكم المنفذ به لم يصبح نمائيا بعد وكان يتعين على قاضى التنفيذ وقف إجراءات نزع الملكية بعد أن تقدم له بشهادة تفيد حصول إستئنافه ، وعلى الرغم من ذلك قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاسذنناف مهينه لجواز إستثناف حكم إيماع البيع وما أثاره فى أسباب استثنافه لا يندرج تحت حالات الاستثناف المبينة في تلك المــادة ، ، إذ أن إجراءات البيع تمت بموجب حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى فيه مما يؤ د رفض طلب وقف الإجراءات إذ لا ميرر لوقفها قانونا ، وما أورده الحكم من ذلك لايصلح ردا يواجه سبب الإستثناف إذ لم يبين كيف أن الحكم المنفذ به قد أصبح نهائيا ولم يرد على الشهادة التي تقدم بها العادن والتي تفيد حصول إستشاف هذا الحكم بما يعيبه بالقصور آذى او فطن اليه لتغييرله وجه الرأى في الدعوى ذلك أن من المقرر أن عدم نهائية الحكم المنفذ به أمام قاضي التنفيذ هو من أسباب الوقف الوجوبي محيث يسوغ الطمن بالاستثناف في الحكم بإيقاع

البيع إذا ماصدر بعد رفض طلب وقف الإجراءات بناء عليه عملا بالفرة الأولى من المسادة ووع من قانون المرافعات و يوجب الحكم بوقف البيع . كما كان ذلك وكان ما يقورة المطعون ضدهما الأول والتانيسة من أن الحكم المبقذ به قد قضى بتأييده من بعد لايغير من الأمر شيئا لأن مناط المصلحة في الطعن سومل ما جرى به قضاء التقض سهو بتحققها وقت صدور الحكم المعلمون فيهولا عبرة بعث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وقد بان من الشهادة المرافقة لأوواق الطمن أن الحكم المنفذ به رفع عنه استثناف قيد برقم ٩٢١ لسنة ١٩٧٠ كلى القاهرة وكان لايزال منظورا وقت إيقاع البيع فإئه يتعين المتقدول الاستثناف شكلا و إلغاء الحكم المستأنف ووقف إجراءات البيع .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٦

ر ياسة السيد المستشار نائب رئيس الحكة عمود حباس العبراوى ؛ وعقرية العادة المستشارين: مصطفى كال سليم ، مصطفى اللق ٤ عمد البندارى العثرى ، أحد سيف الدين سايق .

(07)

الطعن ٩ م ١ اسنة ٤١ القضائية :

( ٢ ، ١ ) تزع الملكية للنفعة العامة . ملكية .

(١) تخصيص ما يملكه الأفراد النفعة العامة · كيفيته · المسكبة الحاصة للدولة · ِطرق اكتسابها ·

(٢) نوع الملكية العامة • جواز صدونه بطريق غير مباشر دون اتحاذ الإمراءات الفاقونية •
 لذرى الشأن في هذه الحالة حميع الحقوق الماموص عليها في القانون • الالتزام بتمويضهم •
 مصدره الفانون وليس العمل غير المشروع •

### (٣) تقادم ﴿ التقادم المسقط ﴾ . مسئولية .

النقادم التلاثق في المسادة ١٧٢ مدنى . تقادم استثنائى . قصره على دعوى النمويض الناشئة عن العمل غير المشروع . الالترامات الناشئة مباشرة من القانون يسرى عليها التقادم العادى المتصوص عليه في المسادة ٢٧٤ مدنى .

استخصيص ما مملكه الأفراد للنفعة العامة يقتضى أولا إدخاله في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى فيصبح في الملك الحاص ثم ينتقل بعدذلك الهام تخصيصه للنفعة العاماة بطريق رسمى أو بطريق فعل ، وأن إدخاله في الملك الحاص للدولة يكون بطريق من طرق اكتساب الملكية المبينة في القانون المدنى أو بطريق نزع الملكية .

٢ - زع الملكية النف الله الم يكون نزعا مباشرا إذا ما البست القواعدو الإجراءات
 التي نظ ما القانون الخاص الجداد بشانه ، وقد يحدث بطريق غير مباشر

بأن محصص الدولة العقار الملوك لأحد الأفراد للنفعة العامة دون اتحاذالا جراءات المنوه عنها في هذا القانون فتنقل حيازته من المسالك الأصل إلى الدولة و يتحقق بذلك حكم نرع الملكية و يتولد عنه أسوة بالصورة العادية المباشرة جميع الحقوق المنصوص عنها في القانون لأولى الشأن، مؤدى ذلك وعلى ضوء ما قصى به الحكم الصادر في الدعوى السابقة — من اعتبار مساحة الأرض موضوع الزاع من المنافع العامة غير مجملة بأى حق عبى — اسباغ صفة قانونية على تخصيصها المنفعة العامة وانتقال حقوق الملاك السابقين من الأفراد إلى المطالبة بشمنها محيث يكون مصدر التزام السكة اخديد بأداء هذا الثن ولو نعته المشرع بأنه تعويض هو القانون لا العمل غير المشرع .

٣ — التقادم النلائي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من الفانون المدنى هو تقادم استثنائي خاص بدهوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلايسرى على الالزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي تجرى عليها في شأن تقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدنى مالم يوجد نصر خاص بتقادم آخر (١).

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحسكم الطعون فيه وسائر الأوراق ستتحصل في أن الناظر على وقف المرحوم ... ... حاكم النمن السابق رفع الدعوى ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٧ مدى كاى القاهرة على مدير مصاحة السكة الحديد يصقته طالبا الحسكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٨٣٨٦ جنيها و ١٠٠٠ مليا مع مقابل ريعة على أساس أن وقف شن كان مستحكرا مساحة من الأرض قسدوها ١٢ فدان

<sup>﴿ ﴿</sup> إِنَّا ﴾ فَتَضُّ جُلْمَةً ﴿ ٢/٤/٢ ﴿ لَا تُعْرَفُهُ المُكْتَبِ الفَتْيُ شُرِ ٢٤ اللَّهُ مِنْ هُ ٩٩ .

\_ ٢ إقبراطاً و ١٦ سُهما جارية في الوقف الذي يتولى نظارته ، وقد وصَّعتُ ` مصاحة السكة الحديد يدها على مساحة ٣ أفدية و٤قراريط و ١٦ سهما من تلك الإرض وأقامت عليها طريقا حديديا وبعض المنشآت وظلت تدفع للوقف حكرأ حتى عام ١٩٣٠ حيث المنبعث فرفع ناظره دعوى أمام محكة مصر الشرعية الابتدائية قضيله فيهافي ١ يونيه ٩٤٢٠ بجريان هذه المساحة مع ماعلمها من الترامات فى وقف ... ... حاكم اليمن وأيد هذا الحاكم استثنافياً في ٢٣مارس١٩٤٣٠ فرفعت مصاحة السكة الحديد المطعون ضدها - الدعوى رقم ٧١٠ السنة ١٩٤٤ مدنى كلى القاهرة وقضى فيها بناريخ ٢٠ نوفمبرسنة ١٩٤٥ باعتبار المساحة المذكورة من المذفع العامة غير محملة بأى حقّ عيني وجاء في أسباب هذا الحسكم أن الحقوق التي كات على هذه المساحة تتحول إلى ثمن أو تعويضات يطالب بها صاحبها ، وقد تامد هذا القضاء بالحسكم الصادر في الاستثناف ٣٠٦ لسنة ٦٣ قضائية بالفاهرة بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ولما كانت مصلحة السكة الحديد رفع الدعوى طلباته السابقة ، و تناريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ قضي بانقطاع سير إلخصومة لوفاة المدعى نعجل الطاعنان الأول والثاني الدءوى بصفتهما حارسين فضائير على أملاك الوقف . دفعت مصلحة السكة الحديد بعدم سماع الدعوى أصليا واحتياطيا بعدم قبولها لرفعها من غير ذىصفة كما نازعت في تبعية الأرض موضوع الـنزاع لوقف حاكم البن فقضت المحكمة بثاريح ٢٢ نوفعر سنة ١٩٦٥ برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وندبت خبيرا مهندسا لتحقيق تبعية الأرض للوقف المذكور . و بَعْدَ أَنْ قَدْمُ الْحَبِيرُ تَقْرُ بِرَهُ وَفِيهُ أَنْ الْأَرْضُ تَابِعَةَ لَوْقَفَ ... ... حلمكم اليمن وأنمساحتها فدانان وه 1 قيراطا وهأسهم دفعت مصلحة السكة الحديد بعدم قبول الدعوى لرفعها من الحارسين القضائيين وبالتقادم فتدخل في الدعوى حَمِيم الملاك وهم الهاءنون من الثالث إلى الاختير ثم اختصم الطاعنون المُطعون صدة الثانى محافظ القاهرة بصفته بعدأن قررت مضاحة السكة الحديد أنه المسئول عن قيمة تلك الأرض . وبتاريخ ١١ يونيه سنة ٩٧٠ أ قضَت الحكمة أولاً برقضُ الدَّفْقِينِ بعدمَ أُقبُولَ الدَّعُونَ لَرَّمُهَا مِن غَرَّ دَيِّ صُفَّةً وَعَلَى غَيْرٌ دُأَتِّ صُفّةً والنَّسِية للسُّكُةُ ۚ ٱلْحَدَيْدُ و بِقُبُولِمُنَا ۖ ثَانِيا ۚ مِثْقُوطَ الْدَعُونَ بِالتَّفَادُم ۚ وَقُمْ السَّاعَنُونَ

الاستثناف ٢٩٦٣ لسبنة ٨٧ قضائية القاهرة من هذا الحكم فيا قضى إم من. سقوط الدعوى بالتقادم وبتاريخ ١٩٧١/٧٦ قضت المحكمة بتأييد الحمكم. المستأنف ، قطمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة. مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وحرض الطعن على الحكمة في مرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثانى عالفة القانون والحطا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أنه قضى بسقوط دعواهم بالتقادم الثلاثي وفق المحادة ١٧٧ من القانون المدى استنادا إلى ما قاله من أنها دعوى تعويض عن عمل غير مشروع ، في حين أن تخصيص الأرض موضوع التراع للمنفعة العامة ولو بغير صدور حكم بجذا التخصيص و بغير اتباع الاجراءات التي نص عليها قانون ترع الملكية لايكن لمحافيه من تغليب مصلحة المحدد على مصلحة الفرد مع قيام حق هذا الأخير في التمويض العادل وصفه بأنه عمل غير مشروع ، وانما يعتبر عملا من أعمال السلطة العامة أو الإدارة تم غالفا للفانون والمسئولية عنه مصدرها القانون مما لازمه تطبيق أحكام النظون مما لارمه تطبيق والحال في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي في علمه ، ذلك أن التابت من الحكم المطمون فيه أنه أقام قضاء بتأييد الحكم الابتدائى فيا قضى به من سقوط دهوى الطاعنين بالتقادم على سند من القول بأنها دهوى تعويض عن عمل غير مشروع تتقادم طبقا السادة ١٩٤٨ من المقانون من وقت العمل به في ١٥ من أكتوبرسنة ١٩٤٩ ، وبين وجه امترادها كذلك أي دهوى تعويض عن عمل غير مشروع بقوله "أن مصلحة السكة الحديد خصصت العقار على النزاع رأسا المنفعة العامة قبل أن تعتقل ملكية إليها فيكون هذا منها غصبا غير مشروع ويكون الوقف الذي اغتصب ملكية وأضيف إلى المنافع العامة بغير انهاع الإجراءات القانونية لذي الملكية حق ملكية وأضيف إلى المنافع العامة بغير انهاع الإجراءات القانونية لذي الملكية حق الملكية والمنافعة العامة عنون قالك من فالك خطأ وعالفة المنافعة الوقف اللكية حق الملكة والمنافعة العامة بغير انهاء من فالك خطأ وعالفة المنافعة الوقف المنافعة المنافعة العامة بغير انهاء من فالك خطأ وعالفة المنافعة الوقف المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة العامة بغير انهاء من فالك خطأ وعالفة المنافعة الوقف المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة العامة بغير انهاء من فالك خطأ وعالفة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة العامة بغير انهاء منافعة العامة العامة بغير انهاء منافعة العامة المنافعة العامة العامة بغير المنافعة المنافعة العامة بغير انهاء من فالك خطأ وعالفة العامة بغيرة المنافعة العامة بغيرة المنافعة المنافعة المنافعة العامة بغيرة المنافعة المنافعة العامة بغيرة المنافعة العامة بغيرة المنافعة المنافعة المنافعة العامة المنافعة العامة العامة بغيرة المنافعة العامة العامة المنافعة المنافعة العامة المنافعة العامة العامة العامة العامة العامة بغيرة المنافعة العامة العامة

أن من المقرر أن تحصيص ما يملكه الأفراد للنفعة العامة يقتضي أولا إدخاله في ملكية الدولة أو الأعجاص المنوية العامة الأخرى فيصوح في الملك الحاص و منتقل بعد ذلك إلى الملك العام بتخصيصه للنفعة العامة بطريق رسمي أو بطريق نَعْلَى ، وأن إدخاله في الملك الخاص للدولة يكون بطريق من طرق أكتساب الملكية المبينة فالقانون المدنى أو بطريق نزع الملكية وأن نزع الملكية النفعة المامة يكون نزعا مباشرا إذا ما إتبعت القواعد والإجراءات التي نظمها القانون الخاص الصادريشا نه، وقد محدث بطريق غير مباشر بأن تحصص الدولة سالعقار الملوك لأحد الأفراد للنفعة العامة دون اتخاذ الإجراءات المنوه عنها في هذا القانون فتنتقل حيازته من المالك الأصل إلى الدولة ويتحقق بذلك حكم نزع الملكية ويتولدعنه أسوة بالصورة العادية المباشرة جميع الحقوق المنصوص عنها فى القانون لأولى الشأن، ومؤدى ذاك وعلى ضوء ما قضى به الحكم الصادر ف الدعوى ٢٠٧١ لسنة ١٩٤٤ مدنى كلى الفاهرة وإستثنافه ٢٠٠٦ لسبة ٣٣ قضائية القاهرة من أعتبار مساحة الأرض موضوع النراع من المنافع العامة غير محلة بأى حق عيني - إسباغ صفة قانونية على تخصيصها للنفعة العامة وانتقال حقوق الملاك السابقين من آلأفراد إلى المطالبة بتمنها بحبث يكون مصدر النرام السكة الحديد بأداء هذا الثمن ولو نعته المشرع بأنه تعويض هو القانون لا العمل غير المشروع ، لمساكان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكة الموضوع بدرجتها بأن أساس مطالبتهم بثمن الأرض ومقابل ربعه هو أن مصلحة السكة الحديد لم تقم بدفع هذا الثمن الذي يلزمها القانون بدفعه بعدماآلت اليها الأرض وتحول ما كانْ لهم من حقوق عليها إلى تُمهّا ، وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المسادة ٧٧ من القانون المدني هو تقادم استنائي خاص بدعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الرَّامات التي تشامباشرة من المتانون والي تجرى عليها في شأن تقادمُها أحكام التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدنى مالم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر، فإن الحكم المطعون فيه يكون - إذ قضي بسقوط الدعوى التقادم الثلاثي المنصوص طيعتي المادة ١٧٢ سالفة الذكر ــ قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٩٧٦ من يناير سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار : مجد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : مجد بجد الهيدى ، سعد الشاذلى،عبد الرحن عباد ، مجد الباجورى.

# (0 )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ القضائية :

﴿ ١ ﴾ أحوال شخصية " الطعن بالنقض " بطلان . نقض"إعلان الطعن".

وجوب إتباع أحكام المسادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية -تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد التنانوني. عدم فبول تمسك بينلان صديقة الطعن لحلوها من بعض البيانات طالما لم يبن وجه مصلحته في ذلك .

(٧) أحوال شخصية "البينة". إثبات " شهادة الشهود ". محكمة الموضوع .

أ الشهادة . ماهيتها . لقاضي الدعوى سلطة الرجيح بين البينات والأخذ بما يطمثن إليه منها .

(٣) أحوال شخصية . إرث . دعوى .

دعوى إثبات الوفاة والوراثة · تضمين صحيفتها بيان بأعيان النركة المحلفة عن المتوفى · كما يته لساعها · لا يمنع من ذلك خلوها من تحديد واضع البد علىالنركة ·

( ٤ ) " إثبات شهادة الشهود " . أحوال شخصية . إرث .

الشهادة بالإرث ، مناط صحتها ، اجتماع المتوفى والعصة النسبة من جهة العمومة على الحد الحاسم ، كفايته لاستحقاقهم إرثه دون حاجة قجدة الجامعة .

 إذ كان مفاد ما تقضى به ألمادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تتبع فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية الواردة في الكتاب الرابع المقررة في قانون المرافعات ما لم ينص على ما مايفا يرها في هذا الكتاب ذاته ، اعتبارا بأنه يحوى طائفة من الأحكام قائمة بذاتها قصد بها أن تحل فيا نصت عليه على الأحكام العامة وكان يتعين طبقا للاحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض باللسبة لمسائل الأحوال الشخصية وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (۱) وفق الاجراءات المقررة والمادين ١٩٥٨ لتقديم دفاعهم في المادي من يقرر إعلام بالطعن بتاريخ الحلسة ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب باعلان من يتقرر إعلام بالطعن بتاريخ الحلسة المحددة قبل امقادها بثانية أيام على الأقلى ، وكان قلم الكتاب قد الترم هذه الإجراءات ، وكان إعلان العامن قد تم عما يفيد اشتمال الصحيفة على البيانات الازمة قانونا ، وقدم المطعون عليم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني دون اللازمة قانونا ، وقدم المطعون عليم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني دون المطلان هديفة الطعن .

٧ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أن الشهادة هى إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على النير واو بلا دعوى ولاز هذا أن يكون لقاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فها وسبيله إلى ذلك أنه إذا قد لم أحد الحصوم بينه لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائما فى إثبات عدم صحتها وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للائكة الشرعية قولها وقلد يقيم أحد الحصوم بينه لإثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الحصم ما يفيدهدم صحة هذه الواقعة فن العدالة أن يفسح له المحال لنفى صحة الوقائد التي سبحت البينة لإثباتها ويمكن من تقديم دليله ليفصل القاضى بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجيح لما يظهرله رجحانه "وإجماع الفقهاء على أن القاضى لايقف مع ظواهر البينات ولا يتقيد بشهادة من تحلوا الشهادة على الحق إذا أثبت من طريق آخر فيكون من حقه أن يأخذ بينه يطمئن اليها ويستعد الاخرى .

<sup>(</sup>١) قاص ٢٧/١٢/٢٧ مجموعة المكتب الغنى السنة ٢٣ ص ١٤٧٩

٣ ــ لن كان ذكر المال شرطا لصحة دعوى الوراثة ، إلا أنه يحق لمدعيا إثبات الوراثة أولا ثم اثبات المال ، فلا مجال لاشتراط تحديد واضع اليد على هذا الممال ، ولما كان يبين من صحيف الدعوى المقامة من المحلمون ، عليم الآخرين أمام محكة أول درجة أنها تضمنت أعيان التركة المختلفة عن المتوفى ، وهو ما يشكل دعوى الممال التي يشترط أن تنظمها دعوى الإرث ، فإن النبي على الحكم المطعون فيه عنافة المقانون لساع الدعوى رخم خلوها من ذكر واضع اليد على تركة المتوفى \_ يكون ولا أساس له .

ع ... مناط صحة الشهادة بالإرث وجوب أن يوضح الشاهد سبب الوراثة الخاص الذي بمقتضاه ورث به المدعى الميت ، بحيث يذكر نسب الميت والوارث حتى لتق الى المرادة على المحكة من ذك تعرف الوارث تعريفا بميزة عن غيره ، ربين للقاض أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراث، والماكان قوام دعوى المطعون عليهم استحقاق الإرث من المتوفى على سند من العصوبة النسبية التي ترجع أساسا إلى جهة الهمومة التي لامدخل للنساء فيها، فيكفى ثبوت اجماعهم والمتوفى على جد واحد دون حاجة إللحدة الجامعة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع - حدا يبين من الحكم المعامون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليهم من التانى حتى الخامسة أقاموا اللحوى رقم 113 لسنة 194 أحوال شخصية « نفس » أمام عجمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون عليه الاولى؛ طالبين الحكم بثيوت بوفاة الرحوم ... ... الشهر ... ... ... في م/١/١٧ وانحصار لمرثه في زوجته المطعون عليها الأولى وتستحق ربع تركته فرضا وفي المطعون عليهما الثاني وللتالسوشقيق لمهاتوفي مستجهم أولاد أن أبن أبن عمه الشقيق ويستحقون باقي تركته تصييا ويبطلان الإعلام الشرعي الصادر بتاريخ 1/4/ / / / / / ومادة الورائة ١٩٢٤ اسنة ١٩٣٨ المعاون .

وقالوا شرحا لدعواهم أنه بتاريخ، ديسمبر ١٩٦٩ توفي المرحوم . . . وترك المقارات والأموال الموضحة بالصحيفة ، وانحصر إرثه في زوجته المطعون عليهاالأولى وفي المطعون عليهما النانى والثالث وشقيقهما بصفتهم أولاد ابزابن ابن عمه الشقيق دون شريك ولاوارث له سواهم ، وإذ نازعتهم الطاعنة واستصدرت الإشهاد الشرعى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٨ وراثات العطارين بأنها من ورثته رغم رغم أنها من ذوى الأرحام فلا ترث مع وجود عاصب فقسد أقاموا الدحوى بالطَّلبات سالفة الذكر . كما أقامت الطَّاعنة الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٩٦٩ أحوال شخصية « نفس» أمام ذات المحكمة ضد المطعون عليهم بطاب الحكم بثبوت وقاة المتوفى فى التاريخ المشار إليه وانحصار إرثه فى زوجته المطعون عليها الأولى وفيها هي بصفتها بنت أخنه الشقيقة فقط وبطلان اشهاد الوفاة والوراثة رقم ه. ٤ لسنة ١٩٦٨ وَرَاثَاتَ الرَّمَلِ، وقالت بيانا لها أن المتوفِّلم يعقب ولدا ولاعاصب له ، وأنها بنت أخته الشقيقة وأقرب ذوى الأرحام إليه فتستحق البلق من تركته ، وإذ كان الإشهاد الذي استصدره المطعون عليه التاني بانحصار إرث المتوفى بمد زوجته ـــ فيه وأخويه باعتبارهم عصهته باطل لأنهم لايمتون للتوفى بصلة ، فقد أقامت دعواها . ضمت الدعويان وحكمت المحكمة في ١٩٦٩/٦/٧ بإحالتهما إلى التحقيق ليثهت المدعون في كل دعوى أنهم الورثة الوحيدون التوفى، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٧ — أولا : في الدعوى رقم 11 يُلسنة ١٩٦٨ بثبوت وفاة المرحوم ... الشهير ... ابن ... ... ... . . . بتاریخ ۵/۱۲/۱۹۲۸ وانحصار إرثه الشرعى في زوجته . . . . . . وتستحقى ربع تركته فرضا وفي أسناء أسناء أسناء عمد . . . ويستحقون باقى تركته تعصيبا بالسوية بينهم وبطللان اشهاد الوفاة والوراثة . رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٨ وراثات العطاوين ثانيًا : وفي الدعوى المنضمــة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ برفضها. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢١ لسعة ١٩٧٧ أحوال شخصية غمس الاسكندرية ،وبتاريخ ١٩٧٣/٢ قضت عجكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطمون حليهم مذكرة دفعوا فيها ببطلان محيفة الطعن ، وقدمت النيابة للعامة

مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وبرفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر >و بالجلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان أن الصور المعلنة من صحيفة الطعن قد خلت من البيانات المتعلقة بأسماء المطعون عليهم وصفاتهم وموطن كل مهم ولم يذكر سوى اسم الطاعنة وموطنها ، وهو ما يترتب عليه البطلان وفق المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات . بالإضافة إلى أن الصور المعلنة للطعون عليهم من الثانى إلى الخامسة جاءت محالفة لما حوية أصل صحيفة الطعن التى تضمنت دفاعا خلت منه الصور ، مع أن الممادة ٥٥٧ من قانون المرافعات القائم معدلة بالقانون رقم ١٩٧٣ سبة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة عمورا منها بقدر عدد المطعون ضدهم مما مفاده وجوب أن يكون الأصل مطابقا للصور .

وحيث أن هذا الدفع في غير علم، ذلك أنه لماكان مفاد ماتقضى به المادة الإحراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية الواردة في الكتاب الرابع القواعد الأحراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية الواردة في الكتاب الرابع القواعد المقررة في قانون المرافعات مالم ينص على ما يغايرها في هذا الكتاب ذاته اعتبارا بأنه يحوى طائفة من الأحكام قائمة بذاتها قصد بها أن تحل فيا نصت عليه على الأحكام العامة ، وكان يتعين طبقا للمادة النالثة من القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٥٥ بشان بعض الاحراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية حومل ماحرى به قضاءهذه بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية حومل ماحرى به قضاءهذه ومقتضى الثانية منهما أن يعين رئيس المحكة الأشخاص الذين يعلنون بالطمن وعدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب باعلان من يتقرر وعدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب باعلان من يتقرر اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، لما خلان ذلك وكان قلم الكتاب قد المتراه هذه الإجراءات ، وكان إعلان الطعن قد تم كان ذلك وكان قلم الكتاب قل البيانات اللازمة قانونا ، وقدم المطعون علهم كان ذلك وكان قلم الكتاب قد البيانات اللازمة قانونا ، وقدم المطعون علهم كان ذلك وكان الصحيفة على البيانات اللازمة قانونا ، وقدم المطعون علهم

مذكرة بدفاعهم فى الميعاد القانونى دون أن ببينوا وجه مصلحتهم فى التمسك بالبطلان المدعى ، فانه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الطمن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على المحكم المطمون فيه شائفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم اعتد ببينة المطمون عليهم وأهدر أقوان شاهديا المدم اطمئنانه إليا ، في حين أن المقرر في فقه الحنفية الواجب الاتباع طبقا الحادة ، ٢٨ من اللائحة الشرعية أن القاضى ليس نحيرا بين قبول الدفوع الصحيحة وردها بل عليه سماعها وسماع البينة عليها دين أن يكون له الحيرة في رد شهادة مطابقة للاحكام الشرعية لدعوى عدم اطمئنانه لها طالما تجيزها وتسمع بها قواعد الشرعالإسلامي .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى ، ولازم هذا أن يكون لقاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البينات بينه لإثبات واقعة كان الخصم الآخر الحق دائما في إثبات عدم صحمها ، وهو بينه لإثبات واقعة كان الخصم الآخر الحق دائما في إثبات عدم صحمها ، وهو مأ فصحت عنه المذكرة الإيضاحية الشرعية بقولها "وقديقيم أحدا لخصوم ما فصحت عنه المذكرة الإيضاحية الشرعية بقولها "وقديقيم أحدا لخصوم الواقعة فن العدالة أن يفسح له المجال لنفى صحمة الوقائم التي سممت البينة لإثباتها ويمكن من تقدم دليله للقضاء ليفصل القاضى بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجيح لمن يظهر له رجمانه " ، وإجماع الفقهاء على أن القاضى لا يقف مع طواهر البينات ولا يتقيد مشهادة من تحملوا الشهادة على الم الخق إذا ثهت من طريق آخر فيكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاهنة تنعى بالأسباب الثانى والثالث والرابع على الحكم المطعون. فيه غالفة القانون بسياحة الدعوى رغم خلوها من ذكر واضع اليد على تركة المتوفى، وبنلك تكون قد تجردت عندهوى ملل صحيحة كان يتعين إن تقطعها دعوى الوفاة والوراثة و يدعى فيها بوضع يد المدعى عليه على أعيان القركة وأنه ينازعهم فى ذلك ، ومن ثم فإن الطاعنة لا تكون خصيا شرعيا فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن دعوى الورانة وإن كان ذكر المسال شرطا لصحتها إلا أنه يحق لمدعيها إثبات الوراثة أولا ثم إثبات المال فلا عبال لاشتراط تحديد واضع البدعل هذا المسال ، لمساكان ذلك وكان يبن من صحيفة الدعوى المقامة من المطمون عليهم الآخيرين أمام محكمة أول درجة أنها تضمنت أعيان التركة المخلفة عن المتوفى ، وهو ما يشكل دعوى المال التي يشترط أن تنقطمها دعوى الأرث ، فإن النعى يكون ولا أساس له ،

وحيث إن الطاعة تنعى السبب الحامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنه يشترط لقبول دعوى الإرث بالعصوبة أن يذكر امم الحد الحامد والحده الحامعة بين طالب الإرث وبين المطلوب الإرث فيه من المتوفيين من بنى العمومة ، غير أن الحكم اعتد بأقوال شاهدى المطعون عليهم اللذين لم ينسبا المتوفى والورثة إلى الحدة الحامعة ، وذهب إلى المطعون عليهم للدم جدواه ، بالإضافة إلى أن الإرث بالعصوبة لا يرد فيه اسم الأم الحامعة لعدم جدواه ، بالإضافة إلى أن عماد المطعون عليهم في دعواهم أن لهم عما شقيقا يتهى نسبهم إليه وأن هذا العم كان أخا شقيقا ... ... ... ... والد المتوفى بنيا أن شجرة العائلة المقدمة منهم جاه بها أن ... ... ... ... ... ما تكن له إخوة ذكور و إنما له أخوات إناث فيحقق التناقص في دعوى النسب مما يمنع من سماعها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، فلك أن مناط صمة الشهادة بالإرث وجوب أن يوضع الشاهد سبب الوراثة الحاص الذي بمقتضاه ورث به المدعى الميت ، عيث يذكر نسب الميت والوارث حتى ينتقيا إلى أصل واحد ، والحكمة من ذلك تعريف الوارث تعريفا بميزه عن غيره ، ويبين للقاضى أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميرائى ، ولما كان قوام دعوى المطعون عامم استحقاق الإرث من المتوفى على سند من العضوبة اللمسبية التي ترجم أساسا إلى جهة العمومة التي لا مدخل للنساء فيها ، فيكفى فبوت اجتهامهم والمتوفى على جد واحد دون حاجة

للجدة الجامعة . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن دعوى المطعون عليم تقوم على أنهم أولاد ابن ابن ابن م شقيق للمتوفى ولم يدعوا وجود أخ شقيق لوللد المتوفى وهو ما يعابق الثابت بشجرة النسب من أنهم أولاد . . . . ابن . . . . ابن . . . . و إن جدجد المتوفى ابن . . . و إن جدجدهم . . . . وهو جدجد المتوفى . . . و إن جدجدهم . . . . وهو جدجد المتوفى . . . إخوان شقيقان أبوهما . . . . وهو الجد الجامع ، ومن غم يكون النمى برمته على غير أساس .

ولمما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

en de la companya de la co

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٦

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس اللحكة عهد مادق الرشيدى والسادة المستشارين : أديب قصبجي ، مجد فاضل المرجوشي ، مجد صلاح الدين عبد الحميد ، مجد عبد العظيم عيد .

( 00 )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٠٤ القضائية :

عمل " الإجازات " . نظام العام .

اجازات العامل. استبدلالها بايام أخر أو بمقابل نقدى . فيرجاز إلا في الأحوال المقررة قانونا - تعلق فوضها بالنظام العام . قبول العامل العمل في أيام الراحة الأسبوعية في غير تلك الأحوال . عدم استحقاقه للأجر الإضافي المنصوص طيه في المــادة ١٩١١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩

إذ كانت أجازات العامل بأنواعها — وعلى ما مرى به قضاءهذه المحكة (1) — قد فرضها الشارع لاعتبارات من النظام العام ، وهى فى نطاق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة النزاع أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقروة في القانون أن تستبدل بها أيام أخرمن السنة أوالسنوات التالية ، كما أنه لا يجوز أن يستعاض عنها بمقابل نقدى و إلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى عوض ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل للعامل ، وفى ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التى دعت باليها و مخالفة لها ، وكان الشارع قد نظم كل نوع من تلك الاجازات على حدة بأحكام خاصة تناولت مدى حق العامل فى المادتين ١٩١٨ و ١٩١٩ من قانون العمل عنها فأوجب على صاحب العمل فى المادتين ١٩١٨ و ١٩١٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن يمنع العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين صاحه متنالية ولم يجز تشفيل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل ماهة متنالية ولم يجز تشفيل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه الساحة متنالية ولم يجز تشفيل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العامل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العسا فى المالات المنصوص عليه العساسا فى العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليه العساسا فى المولات المناصوص عليه العساس في العرب العمل العرب العمل والعدد والعمل والعدد العمل والعدد والعمل والعدد العمل والعدد والعمل والعدد العمل والعدد والعمل والعدد والعمل والعدد والعمل والعدد والعمل والعدد والعمل والعدد وال

<sup>(</sup>١) نقض ٢١٢ سنة ١٩٧٣ مجموعة الممكتب الفني السنة ٢٣ ص ١١٢

المادة ١٢٠ من هذا القانون على سبيل الحصر على أن يؤدى له صاحب العمل أجرا إضافيا وفق أحكام المادة ١٢١ منه ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يحق للعامل الذي يقبل العمل في أيام الراحة الأسبوعية في غير تلك الحالات أن يطالب بأجر إضافي عنه بالتطبيق المادة الأخيرة أياكان الدافع على هذا العمل لأن أحكام القانون سالفة البيان دعت إليها وكما سبق القول اعتبارات النظام العام وبالتالي يكون الاتفاق على محالفتها غير جائز ولا ينتج أثرا . إذ كان ذلك وكان الثابت في النزاع أن عمال الشركة المطمون ضدها ارتضوا العمل في أيام الراحة الأسبوعية وفي غير حالات المادة ١٠٠٠ المشار إليها ، وكان لا محل لاستناد الطاعنة إلى استناد الطاعنة إلى لسنة ١٩٦٦ من أحسكام تخص أنواعا أخرى من الإجازات التي أوجها الشارع للعامل أيا كان وجه الرأى فيا أوردته أسباب النعي شأنها ، فإن القرار المطمون فيه إذ رفض طلب الطاعنة يكون قعد الترم صحيح القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن النقابة الطاعنة تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل شبرا الحيمة ضد الشركة المطعون ضدها تطلب فيها تقرير حتى العاملين بالشركة في أجر إضافي عن تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية بواقع الأجر العادى مضافا اليه ٢٥ / عن ساعات العمل الليلية إذا كان العامل لا يتقاضى أجرا عن يوم الراحة ، وبواقح الأجر العادى مضافا إليه ٥٠ / عن ساعات العمل الليلية إذا كان العامل يتقاضى أجرا عن يوم الراحة ، وإذا م يتمكن مكتب العمل من تسوية العامل يتقاضى أجرا عن يوم الراحة ، وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية الناع أحالة إلى لحنة التوفيق التي أحالة إلى هيئة التحكيم محكمة استشاف طنطا

(مأمورية بنها) وقيد بجدولها برقم ٣ سنة ١ ق تحكيم بنها . وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٩ قررت الهيئة ثلب الخبير المختص بمصلحة الرقابة الصناعية لأداء المامورية المبينة بمنطوق القوار وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت ف ١٧ نوفمر سنة ١٩٦٩ رفض الطلب. طعنت النقابة في هذا القوار بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فاستبعدت السببين الرابع والخامس من أسبابه وقصرت نظره على الأسباب التلائة الأولى وحددت لذلك جلسة ٢٠ ديسمبرسنة ١٩٧٥ وفيها التزمت النيابة رأمها السابق .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأولى من أسباب الطعن أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون و تأويله إذ رتب قضاءه برفض طلب النقابة الطاعنة تقرير حق العاملين بالشركة المطعون ضدها في اقتضاء أجر إضافي عن الطاعنة تقرير حق العامل أن يطالب بمقابل عن تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية على أنه لا يحق للعامل أن يطالب بمقابل عن أيام الإجازات التي يعمل فيها لأن هذه الإجازات لا يجوز أن يستبدل بها مقابل نقدى أو أيام أخر من السنة أو السنوات الثالية ، وهسذا الذي قرده الحكم لا سند له من القانون ويتعاوض مع أحكام القرارالجمهوري رقم به ٣٠٠ السنام ١٩٦٦ الذي خلا من نص يحرم العامل من اقتضاء مقابل نقدى عن أيام الإجازات التي لم يحصل طبها بل أياح له في المحادث بن على المحادث في عطلات الإعباد والمناسبات الرسمية باجر مضاعف والعمل خلال الإجازة السنوية لدى الجهة والمناسبات الرسمية باجر مضاعف والعمل خلال الإجازة السنوية لدى الجهة الأسبوعية في أيام الراحة الأسبوعية عن أيام الراحة الأسبوعية من العالم مع أن هذا التشغيل قد أملته مصلحة قومية عي زيادة الإنتاج، منه أي جزاء إذا قبلواللعمل في أيام الراحة الأسبوعية في خير الحالات المتصوص عليها في هاتين المحالات المتصوص عليها في هاتين المحادين .

وحيث إن هذا الدى مردود ذلك أنه لمساكات إجازات العامل بأ نواعها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ قد فرضها الشارع لا حتبارات من النظام العام وهى فى نطاق قانون العمل رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة المتزاع

أيام معدودات في كل سنة لا يجوز في غيرالأحوال المقررة في الفانون انتستبدل بها أيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما أنه لا يجوز أن يستعاض عنها بتقابل نقدى وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستمالت: إلى عوض ومجرد مان سائل يدفعه صاحب العمل للعامل ، وفرذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، وكان البتارع قد نظم كل نوع من تلك الاجازات على حدة بأحكام خاصة تناولت مدى حق العامل في الإجازة وماقد يستحقه من مقابل عنها فأوجب على صاحب العمل ف المسادتين ١١٨ و ١١٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن يمنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربي وعشرين ساعة متنالية ولم يجز تشغيل العامل فيها إلا في الحالات المنصوص عليهاً في المسادة .١٧٠ من هذا القانون على سبيل الحصر على أن يؤدي لدصاحب العمل أجرا إضافيا وفق أحكام المادة ١٢١ منه ، فإن منتضى ذلك أنه لا يحق للعامل الذي يقبل العمل في أيام الراحة الأسبوعية ف غير تلك الحالات أن يطالب بأجر إضافي عنهبالتطبيق السادة الأخيرة أياكان الدافع على هذا العمل لأن أحكام القانون سالفةالبيان دعت إليها وكما سبقالقول اعتبارات النظام العام وبالتالى يكون الاتفاق على مخالفتها غير جائز ولا ينتجأثرا. لماكان ذلك وكان الثابت في النزاع أن عمال الشركة المطعون ضدها أرتضوا العمل في أيام الراحة الأسبومية في غيرحالات المــادة ١٢٠ المشار إليها ، وكان لا محل لا متناد الطاهنة إلى ما تصمنه العاماين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام تحص أنواها أخرى من الاجازات ألتى أو جبها الشارع ١٠١٠ل أياكان وجه الرأى فيها أو ردته أسباب النعي بشأنها ، فإن القرار المطمون فيه إذ رفض طلب الطاعنه يكون قد التزم صحيح القانون و يكون النعي عليه بتلك الأسباب على غير أساس .

وحيث أنه لمسا تقدم يهمين رفض الطعن •

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٦

رِثَامَة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة بمد صادق الرشيدى.وعضوية السادة المستشارين: أهيب تصبحى ، مجد فاضل المرجوشى ، مجد صلاح الدين عبد الحميد ، شرف الدين خيرى ، مجد عبد العظيم .

# (07)

الطعن رفي ٥٥ لسنة ٤٠ القضائية :

( ا و ۲ ) قضاء مستعجل . استثناف قدميماد الاستثناف " . دعوى . " وحه الاستمجال " . تأسنات احتماعة .

(1) أواد المستعبة وفقا الدة ٢٧١/٢/٢مرافعات • المتصوديها • تلك التي يقتصر الفصل
 فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظة • ميعاد استثناف الأحكام السادرة فيها • عدم سريانه
 على الأحكام الصادرة في الموضوع •

(۲) رجه الاشعجال المنصوص عليه في الحادة ١٢٠ ق ١٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . حث المحكمة على نظر الدعارى المتعلقة بقانون التأمينات الاجماعية على وجه السرمة . ميعاد استثناف الأحدام الصادرة في هذه الدعارى . أربعون يوما .

#### (٣و٤) تأمينات اجماعية .

(٣) التعويض عن الناخير في صرف مستحقات المزمن عايم عند خورجه نهائيا عن نطاق تطبيق عانون التأمينات الاجماعية • استحقاقه اعتبارا من تاريخ استيفاء السنندات المؤيده الصرف • عدم إعفاء هيئة النامينات الاجماعية من دفع هذا النعويض ولو كانت تلك المستحقات محل تزاع منها متى ثبت للعكمة النراميا بها •

(٤) اثباً. الحكم إلى أحقية العامل لصيف تعويض الدفعة الواحدة عدم إجابته لطلب التعويض الإضاف عن آيام التأخير رخم ثبوت تقدمه بمستندات الصرف التي لم تكن محل نراع من هيئة النأمينات - خطأ . ١ --- المقصود بالمواد المستمجلة وفقا لما تمنيه الفقرة الثانية من الممادة المحتون قانون المراهات تلك التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وإذ كان الذاع المردد في الدعوى قد حكت محكمة أول درجة في موضوعه فإن هذا الحكم لا يخضع عند الطمن فيه بالاستثناف الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المحادة.

٧ - ما نصت عليه المادة . ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال لايعدو أن يكون حنا للحكة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة . إذ كان ذلك فان ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون أرجين يوما طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .

س مفاد نص المادتين ٨١ ، ٥٥ من قانون التأمينات الاجباعية رقم ٣٣ لسنة ١٦٤ أنه إذا است قا لمؤمن عليه معاشا أو تعويضا لحروجه نهائيا عن نطاق التأمينات الاحتماعية ، تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعت السبيع من تاريخ تقدمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كاذمن حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا إليه ١ / من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه العرف اعتبارا من تاريخ امتيفاء المستندات المطلوبة ، فلايعفي وم يتأخر فيه العرف اعتبارا من تاريخ امتيفاء المستندات المطلوبة ، فلايعفي قد ثبت المحكمة الترام الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قسد خولت انخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مباغه ، فكان تعذر أن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن مادعا الشارع إلى تقوير هذا الحق المؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة أداء التعويض لما فان هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة .

 ٤ -- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبايه إلى أحقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعة ، وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن كان قد استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض والتي لم تكن عمل منازعة من الهيئة ، وحر ذلك لم يتم للطعون ضدها الأولى بعض مستحقاته اليه ؛ ومن ثم كان يحق له تخاضى التعويض الإضافي بواقع 1. / من قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن أيام التأخير في المداد وفق ما تنص طبه المسادة ١٩٦٥ من القانون رقم ٣٣ لمسنة ١٩٦٩ وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر ووفض القضاء له بقيمة هذا التعويض الإضافي فإنه يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

بعد الاظلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبمد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى دمنهور على المطمون ضدهما — الهيئة العامة للنامنات الاجتاعية وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار — وطلب إلزام المطعون صدها الأولى بأن تدفع مبلغ ٢٠٧,٢٠ جنها قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحقة له مع ١٠/ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب مشقوعة بالمستندات الموجبة للصرف وحتى تاريخ تنفيذ في ١٩٦٨ عوالم الكتاب مشقوعة بالمستندات الموجبة للصرف وحتى تاريخ تنفيذ في ١٩٦٨ عن خلال عن خلق تطبيق القانون التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ وأنه لما كنات مدة اشتراك لدى المئة باعت ١٤٤ شهرا نقد استحق له قبلها يقل الافعة الوحة طبقا للمادة ١٩٦٨ من القانون المشار إليه إلا أن الهيئة لم تقبل الاقرار بحقه ورفضت استلام ماقلمه لها من مستندات فاضطر لإقامة دعواء شمعل المناسقة بالاستحق له بالاسمة بالاسمة بالاسمة بالاسم ملامة ورخضت استلام ماقلمه لها من مستندات فاصطر لإقامة دعواء موساريخ ٢٢ / ٢ / ٢ م ١٩٩٢ وشعت محكسة أول درجة بالاسم الملطمون ميناريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩٣ وشعت محكسة أول درجة بالاسم الملطمون

ضدها الأولى بأن تدفع إلى الطاعن مبنع ٢٧٦ , ٩٧٣ جنيها مضافا إليه ١ .] من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد استانفت المطمون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكة استثناف الإسكندوية وقيد الاستثناف رقم ٧٠ و اسنة ٢٥ ق ، و بنار يخ ١٩٦٩/١/٢٣ قضت المحكة بقبول الاستثناف شكلاو بالفاء الحكم المستأنف فيا قضى به من الزام بأداء التعويض المؤسافي ويناييده فيا عداه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، و يعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ١٩٧٥/١٢ وفيها النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن يتمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطافي تطبيق الفاتون وفي بيان ذلك يقول أن الدعوى وفقا الحادة - ١٣ من القانون وقم ٣٣ لسة ١٩٦٤ ثما ينظر على وجه الاستعجال وميعاد استثنافها عملا بالمحادة ٢٢٧ من قانون المرافعات هو حمسة عشر يوما ، ولما كانت المطعون ضدها الأولى قد جاوزت «لما الميعاد عند رفع الاستثناف ثما يترتب عليه سقوط الحق فيه ، فا المحكم المطعون فيه إذ قبل الاستثناف شكلا يكون قد خالف القانون .

وحيت إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الممادة ٢٧٧ من قانون المرافعات قد نصت على أن "ميماد الاسكناف أربعون يوما مالم ينص المقانون عسل غير ذلك ، ويكون الميماد حسة عشر يوما في المسواد المستعجلة وقفا أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ... وكان المقصود بالمواد المستعجلة وقفا لمما تعنيه الفقرة الثانية من تلك المساس بالموضوع ، وكان النزاع المردد في الاجراءات الموقعية دون المساس بالموضوع ، وكان النزاع المردد في الاجواءات قد حكت محكمة أول درجة في وضوعه فإن هذا الحكم لا مخضع عند الطمق فيه بالاستثناف الميعاد المتصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المسادة ، المسادة ، ١٩ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال فإنه لا يعدو أن يكون حنا المسكنة على نظر حذه المناقعة على نظر المناون المنازعات على معادن المناقعة على نظر المناون المناون المناوع المدوى يكون أوبغه السرعة ، كما كلن ذلك عالى ميعاد المنتدف الحكمة على نظر المناون في المدوى يكون أوبغه المرعة ، كما كلن ذلك عالى ميعاد المنتدف الحكمة على نظر المناون في المدوى يكون أوبغه برومة المرافعة بالمناون في المنوى يكون أوبغه المناون المناون في المنوى يكون أوبغه المناون المناون في المناون المنا

المرافعات ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ راعى حساب ميعاد الاستثناف وفقاً لذلك ، صحيحاً في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذات يقول أنه أوضح في دفاعه أمام محكة الاستثناف وجه استحتماقه لقيمة التعويض الإضاف المنصوص عليه في الحادة مه من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب قولا بأن تأخر المطمون ضدها الأولى في الصرف كان راجعا إلى خلاف قانوني حول مدى استحقاق الطاعن لتعويض الدنمة الداحدة فلا تلزم بالتعويض الإضافي ، ولما كان الحكم لم بين وجه ذلك الحلاف المانع من الصرف ، الإضافي ، ولما كان الحكم لم بين وجه ذلك الحلاف المانع من الصرف ، في حين أن واقع الدعوى يثبت تعنت المطعون ضدها الأولى في عدم الوفاء مقوق الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل الواقع وفي تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبى في عله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتاعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه " إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقا للقواعد واللسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين : ١ ... ب من حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هسذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٠٠ شهرا أوفي حالة مفادرة البلاد نهائيا أو الهجرة يكون النعويض وفقا للنسب الآتية ... ج ... ، ونصت المادة وه من يكون النعويض وفقا للنسب الآتية ... ج ... ، ونصت المادة وه من أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طليا فيك مشفوعا بكانة المستندات المطلوبة منه ، فإذا تأخر صرف المالف المستحقة عن المواعيد المقررة لها الزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا عن المواعيد المقررة لها الزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا المتحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستحق المؤمن عليه ما المؤمن عليه ما المؤمن عليه من الربعة أستحق المؤمن عليه ما المؤمن عليه عن على الميئة صرف التحقاقة خلان أربعة أسابيع من المزاعية أو المستحقين عنه الموردة منه المؤمن عليه من عاربية أمون عليه الميئة مرف استحقاقه خلان أربعة أسابيع من الموردة أربعة أسابيع من المؤمن عليه أموان عليه أمية مرف استحقاقه خلان أربعة أسابيع من المؤمنات الاجماعية ، تعين على الميئة مرف استحقاقه خلان أربعة أسابيع من المؤمنات الاجماعية ، تعين على الميئة مرف استحقاقه خلان أربعة أسابيع من المؤمن عليه أمينات الاجماعية ، تعين على الميئة مرف استحقاقه خلان أربعة أسابيع من المؤمن عليه أسبب عن على الميئة مرف استحقاقه خلان أربعة أسابه عن المؤمن عليه الميئة مين على الميئة مين من المؤمن عليه الميئة مين على الميئة مين على الميئة مينات من المؤمن عليه أمينات المؤمن عليه أسبب المؤمن عليه أمينات المؤمن على الميئة مين على الميئة مينان مينات المؤمن علية أسبب المؤمن علية أسبب المؤمن علية أسبب المؤمن على الميئة عمينات المؤمن عالى الميئة على الميئة عبد المؤمن علية المؤمن عليه المؤمن علية المؤمن المؤمن المؤمن علية المؤمن علية المؤمن علية المؤمن علية المؤمن علية المؤ

تاريخ تقدمه إليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤون عليه مطالبتها به مضافا إليه ١ / من قيمته عن كل يوم يتأخرفيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلونة . فلا يعفى ألهيئة من دفع هذا التعويض أن يَكُون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للحكَّة النزام الهيئة به ، لأنه طالماً أن حق المؤ.ن عليه أساسه القانونُ وكانت الحيثة قد خولت اتحاذ الوسائلاالكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلاتعذر أن هي لم تف يه في الميعاد ، ولأن مادعا الشارع إلى تقدير هذا الحق للمؤمن طيه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه ألحقوق التأمينية لأربابها لمــا لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم، ولهذا فقد ألزم الهيئة أداء التعويض الإضاف إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قدانتهى ف أسبابه إلى أحقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة وقدره ٩٢٣,٤٢٢ جنيها لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون النامينات الاجباعية ، وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن كان قد استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض والتي لم تكز محل منازعة من الهيئة ومع ذلك لم تقم المطعون ضدها الأولى بدفع مستحقاته إليه ، ومن ثم كان يحق له تقاضي التعويض الإضافى بواقع ١ ٪ مَن قيمة تعويض الدفة الواحدة عن أيام التأخير في السداد وفق ما تنص عليه المـادة ٢/٩٥ من الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، و إذ خالف الحكم المطعونفيه هذا النظر ورفض القضاءله بقيمة هذا التعويض الإضافي فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم ، فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستثناف برفضه وتأبيد الحكم المستأنف

## جلسة ١٩٧٦ من ينايرسنة ١٩٧٦

برثاسة السيد الهستشار ــ أحمد فتحى مرسى وعضوية السادة المستشارين : مجد صالح أبو رأس وحافظ رفقي وحميل الزين ومحمود حسن حسين .

# ( ov )

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ القضائية :

(١) أثبات " القرائن القانونية " . أوراق تجارية . نقص " السبب الجديد " .

النعمك باعتبار التفنير الناقص توكيليا م١٣٥ تجاوى • دفاع يقوم مل راقع • وجوب طرحه على محكة الموضوع عدم جواز إثارته أمام محكة النقض لأول مرة •

### (۲)أمر أداء . دعوى " اختصام الغير " .

خفام أوامر الأداء - استثناءن القواعد العامة فى رفع الدعوى ابتداء عدم سريانه على اختصام النير فى دعوى قائمة - إدخال فى الحصومة بذكليف بالحضور معلى الدف فالى المسادة ٣ ع ( مرافعات ساچى - صحيح -

### (٣) بطلان . نظام عام . نقص " السبب الحدر .

عدم التمسك أمام محكمة الاستثناف يطلان الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول دريمة . أثره . عدم تبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النة بني مادام هذا البطلان فير متعلق بالنظام العام .

 التسك بالقرينة الواردة في المادة و١٣٥من القانون التجارى والتي تقضى باعتبار التظهير توكيليا إذا لم يتضمن البيانات الواردة في المادة ١٣٤٤ من ذات الفانون هو دفاع يقوم على واقع بابنى التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه ، ولايجوز إثارته لاول مرة أمام محكمة النقض . ٢ -- أمر الأداء -- وعلى ماجرى به نص المبادة ٨٥١ من قانون المراضات السابق الذي يمكم إحراءات الدعوى -- دو استثناءمن القواعد العامة في وفع الدعوى ابتداء ومن ثم فلا يح رى هذا النظام على أدخال الفير في دعوى عائمة ، وانما تميع في هذا الشأن الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور وفقا لنص المبادة ١٤٣ من قانون المراضات السابق. ولما كان الناست من الأوراق أن الدعوى لم توجه ابتداء إلى الشركة الطاعون ضدها الأولى على المطعون ضدها الثانية وفي أثناء سير الدعوى أدخات المطعون ضدها الثانية الشركة الطاعنة خصافى الدعوى بذكليف بالحضور معلن الها ، فإنه لا مخالفة في هذه الاجراءات للقانون .

٣ -- مى كان الثابث أن الاجراءات المدعى سطلانهاقد تمت أمام محكة أول
 درجة ، ولم تتسك الطاعنة بهذا البطلان أمام محكة الاستثناف ، وكان هذا
 البطلان ليس نما يتعلق بالنظام العام ، فأنه لايقبل من الطاعنة أن تتحدى به لأول
 مرة أمام محكة النقض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي "بلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تخصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى تقدمت بطلب إلى السيد رئيس عكمة القاهرة الابتدئية طالبة صدور الأمر بالزام المطعون ضدها الثانية بأدامبلغ ٣٥٣٥ جنها و ٣٥ ما أوقالت فيه بيانا له أن هـنم الأخيرة كانت تشترى منها البضائع بالأجلو أصفرت عملية يصفية الحساب بينها عن مديونيتها بمبلغ ١٩٩٥ جنها و٣٥ملياو تحرد عن ذلك عقد المقاق مؤرث ١٩٦٥/٥/٢ أثم الاتفاق فيه على براء قمة المطعونضدها الثانية منهذا الدين إذا ما أوفت بمبلغ. . . ٤ جنيه على قسطواحد أو علىأقساط.فموعد غايته ١٩٦٤/٩/٤٠ وإلا أصبح لَلشركة المطعون صَدها الأولى الحق فى المطالبة بكامل الدين بعد خصم ما تكون استوفته من مبالغ وقد انقضى هسذا الأجل ولم تقم المطعون ضدها الثانية إلا بدفع مبلغ ١٣٦٠جنيها ، فيكون باقىالدينالمستحقلها فىذمتها هوه٣٥٣جنيهاو٣٥ملمها وهو المبلغ المطلوب وبتاريخ ١٩٦٤/٨/٢ أصدر رئيس المحكمة أمره برفض طلب الاداء وتحديد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ٢٥٥٩ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة . و بجاسة ١٨/ ١٩٦٥/ أقامت المطمون ضدها الثانية دعوى حساب فرعية استنادا إلى أنها سنمت المطعون ضدها الأولى سندات اذنية صادرة لصالحها لتحصيل قيمتها خصامن ألدين وطلبت ندب خبير فى الدعوى لبيان ماتم تحصيله لحسابها وتصفية الحساب بينهما . وبجلسة ١٩٦١/١١/١٥ أصــدرت محكمة الدرجة الأولى حكما بالزام الشركة المطعون صدها الأولى بتقديم ماتحت يدها منسندات اذنية محررة لصالح المطعون صدها الثانية من اخرين والتي سبق أن تسلمتها منها ضانا لدينها ، وبصحيفة معلنة في ١٩/٥/٥/١١ أدخلت الشركة المطعون ضدها الأولى الشركة الطاعنة خصما في الدعوى لالزامها بأن تدفع بالتضامن مع المطعون ضدهاالثانيةمبلغ . ٢٢٨ جنيماوه ٤٤ ملماوقررت بصحيفة الادخال بأنهذا المبلغ يمثل قيمة السندات الأذنيةالي قدمتها بجلسة ٦/٥/٥١٥ والمحررة من الخصم المدخل الشركة الطاعنة الصالح المطعون ضدها الثانية والمظهرة منهذه الأخيرة لصالحها وبتاريخ٢٦/٥/١٩٦٥ قضت محكة القاهرة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيانماقبضتهالشركة المطعون ضدها الزولى من المطعو نضدها التانية وما حصلته لحسابها قيمة السندات الأذنية المودعة تمحت يدها وما تبقى لديها من سندات . وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت في ٢٧/٢/ ١٩٦٨ بالزام المطعون ضدها الثانية والشركة الطاعنة بصفتها ضامنة متضامنة بأن تدفعا للشركة المطعون ضدها الأولى مبلغ ٢٢٨٠ جنيه و ٤٤٥مليم وبالزام المطعون ضدها الثانية بآن تدفع للشركة المطعون ضدها الأولى مبلغ ١٧٤٥ جنياو٨٠٠ مايا . استأنفت الطاعنة هــذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٨٠ سنة ٨٥ق القاهرة ومحكمة استثناف القاهرة قضت في ١٩٧٠/١٢/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف . طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وبالحلسبة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة بالسهبين الأول والثانى منها على المكم المطعون فيه الحطافى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى سين ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامها بأن تدفع للطعون ضدها الأولى قيمة السندات الأذبية التى أصدرتها للطعون ضدها الثانية والتى ظهرتها منهاهذه الأخيرة المطعون ضدها الثانية والتى ظهرتها منهاهذه الأخيرة المطعون ضدها الأولى تأسيسا على أن تظهيرها كان تاما وناقار للملكية ومن شأن هذا التظهير أن يطهرها من كافة الدفوع والايحتج بالوفاء الذى قامت به للظهرقبل المظهر إليه في حن أن هذا التظهير تنقصه بعض البيانات الالزامية كالتاريخ وبيان وصول القيمة ثما يجعله وفقا لنص المادة ١٣٥٠ من القانون التجارى تظهيرا توكيليا لاينقل ملكية السند ولا يظهر الدفوع وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد ترتب على هذا المطا أن خسب نفسه عن بحث دفاعها بالتخالص عن هذه السندات .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول . ذلك أن النمسك بالقرينة الواردة في المادة من القانون النجارى والتي تقضى باعتبار النظهير توكيليا إذ لم يتضمن البيانات الواردة في الممادة ١٣٤ من ذات القانون هو دفاع يقوم على واقع ينبنى النمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقص . ولمماكان التابت أن الطاعنة لم تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة المقضوع فانه لايقبل منهما التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسهب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان ف الإجراءات وفى بيان ذلك تقول أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تسلك فى مطالبتها طريق أمر الأداء رغم توافر شروطه وهو أمروجوبي طبقا المادة ٥٠١ من قانون المراقعات السابق الذي رفعت الدعوى في ظل أحكامه ، وكان يتعين

على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا المنحى في غير محله ذلك أن نظام أمر الأداء سـ وعلى ما حرى به غص المسادة و ۸۸ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم إجراءات الدعوى به غص المسادة و ۴۵ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم إجراءات الدعوى على إدخال الفير في دعوى قائمة و إنما تدبر في هذا الشأن الأوضاع المعتادة في التكيف بالحضور وفقا انه ملسادة ١٤٣ من قانون المرافعات السابق ولمساكن التكيف بالحضور وفقا انه المدعوى لم توجه ابتداء إلى الشركة الطاعنة ، وإنما كن التابت من الأوراق أن الدعوى لم توجه ابتداء إلى الشركة الطاعنة ، وإنما مير الدعوى أدخلت المطعون ضدها التانية الشركة الطاعنة خصما في الدعوى بتكليف بالحضور معلن إليا في ١١/٥/١٩٥ وفائه لايخالفة في هذه الإجراءات للقانون ويكون ما تنعاء الطاعنة في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان فى الإحراطت أثر فى الحكم وفى بيان فلك تقول أن الخبير المنتدب باشر ماموريته المبينة بمنطوق الحكم الصادر بجلسة ٢٧|١٥٦٥ دون أن يدعوها للحضور أمامه تما يترتب عليه بطلان عمله هــــذا بالإضافة إلى أن هذا الحكم لم يتم إعلانه لها تما يعيب أيضا عمله الذي باشره نفاذا لهذا الحكم بالبطلان

وحيث لمن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه لمسا كان من الثابت أن الإحراءات الهدعى سطلانها قد تمت أمام محكمة أول درجة ، ولم تتمسك الطاعنة سهذا البطلان أمام محكمة الاستثناف ، وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام المام فانه لايقبل من الطاعتة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لمــا جمدم جميمه يكون الطعن على غير أساس بتعين لذلك رفضه .

# جلسة ۲۰ من يناير سنه ۱۹۷۶

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل فائب رئيس محمكة النقض وعضوية السادة المستشاوين، ابراهيم السعيد ذكرى ،عمد صدقى العصار ،عمود هان درويش، نزكم الصابي صالح.

# ( o A )

الطعن رقم ١٥١ اسنة ٤٠ القضائية :

(١) نقض" الخصوم في الطعن " .

الاختصام فى الطمن أمام محكمة التقض · وجوب أن يكون العلمون عليه مصلحة فى الدقاع عن الحكم حين مدوره ·

( ٢ ) شركات "شركات المحاصة " .ضرائب " ضريبة الأوباح التجارية والصناعية" .

ضربية الارباح النجارية والصناعية بالنسبة لشركاتالمحاصة · وجلها على الشريكالظاهر وحده · الترام يقية الشركاء المسترين بالضربية قبل الشريكالظاهز · وجنوب الرجوع فيه إلى اتفاق الشركاء

(٣) شركات "شركات الحاصة" .

التصنية لاترد على شركة المحاصة • انتهاء الشركة باتمام المحاسبة بين الشركاء •

(٤) الترام ( الوفاء " . نقض ( السبب الجديد " .

حق المدين فى تعيين المراد الوقاء به عند تعدد الديون • رافع · عدم قبولَالتسبك به لأولىم.\$. أمام عمكةالنقش .

١ -- لايكنى فيمن يختصم في الطمن أن يكون خصيا للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكيم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع من الحكيم حين صدوره ، وإذ كان الثابت أنه لم محكم شيء على المطعون عليهما الرابع

والخامس ، وكانت أسباب الطعن لاتتعلق إلا بالمطعون عليهم الثلائة الأول ، فانه يتمين عدم قبول الطعن بالنسبة للمطمون عليهما الرابع والخامس .

ب ــ ضريبة الأرباح النجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاصة تربط على
الشهريك الظاهر دون التفات إلى ماقد بكون هناك من شركاء مستترين ؛ أما عن مدى
الترام بقية النركاء بالضرائب المستحقة على تشاط الشركة قبل الشريك الظاهر
وكيفية الوفاء بها فيرجع فيه إلى اتفاق الشركاء في هذا الحصوص

س ــ التصفية لاتردعلى شركة المحاصة لانها لاتتمتع بالشخصية المعنوية وليس
 لها رأس مال وفقا لمــا نصت عليه المــادة ٥٥ من قانون التجارة وإنما تنتهى
 شه الشركة باتمام المحاسبة بين الشركاء لنعيري نصيبكل منهم في الربح والحسارة ٠

إ\_ تعيين الطاعن \_ المدين \_ للدين الذي يريد الوفاء به عملا بنص المدادة ٣٤٤ من القانون المدنى يقوم على واقع يتدين طرحه على محكمة الموضوع،
 لما كان ذلك فان هذا الدفاع يكون سببا جديدا لاتقبل إثارته لأول مرة أمام عكمة النقض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و<sup>سما</sup>ع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ·

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المرحوم ... .. .. .. مودث المطعون طيم الثلاثة الأول أقام الدعوى وقم ٢٦١ سنة ١٩٦٠ مدى المنصورة الابتدائية ضد الطاعز والمطعون عليه الرابع انهى فيها إلى طلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع لهميان ٩٧٤ جنيها و٦٠ مايا وأن يسلمه عينا خمسين ألف طوبة حمراء بحالة جيدة أو دفع تمنها وقدره ٢٧٥ جنيه ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد ورخ أول يناير سنة ١٩٥١ تكونت شركة بينه وبين الطاعن لصناعة الطوب و الإنجار فيه وتم استشجار المصنع اللازم لذلك في المطعون عليه الرابع وانفق على

أن تنتهى هذه الشركة في أول ينايرسنة ١٩٥٥ ، وبتاريخ ١٣/٣/٥٥ تم الاتفاق على تصفية الشركة بموجب عقد نص فيه على أن مبلغ التعويض الذي يحكم به فى الدعرى رقم ٢٤٠٠ سنة ١٩٥٤ مدنى اسكندرية الابتدائية المرفوعة *ض*د المطعون طيه الرأبع عن عطل المصنع يكون لحساب الطرفين له الثلث وللطاعن الثلثان ، وقدَّحكم في تلك الدعوى.تعويض قدره٧٧. اجنيهاوه ٢٤ملما ثم عدل في الاستثناف رقم ٣١٠ ســــنة ١٤ ق اسكندرية إلى مبلغ ٣٧٧٣ جنيها و٧٠٥ ملمًا تخلاف المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة المحكوم بها ، وإذ يستحق في هذا المبلغ ٩٢٤ جنيها و٠٠٥ مليا بخلاف نصيبه في مائة وخمسين ألفُّ طوية كانت موجودة في المصنع عندالتصفيةوقيمته ٢٢٥جنيها، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته وأدخل الطاعن المطعون عليه الخامس ليقدم بياناعن الضرائب المستحقة على الشركة . وبتاريخ ١٩٦١/٥/١١ حكت المحكمة بندب مكتب خيراء وزارة العدل بالدقهلية لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره حكت بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ بإلزام الطاعن بأن يدفع لمورث المطعون عليهم الثلاثة الأولُّ مبلغ ٨٥٤ جنيمًا و٣٤٥ مليمًا . استأنف الطَّاعن هذا الحكم وقيد أستثنافه برقم ٥٩ سنة ١٧ ق مَدنى المنصورة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٩٦٦حكت المحكمة بندب مكتب الخبراء لتقدير مصروفات حراسة الطوب ونقله عند ثبوت النقل ويبان قيمة الصرائب التي سددها الطاعن عن الشركة مدة قيامها وما إذا كان مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول قد سدد نصيبه في هذه الضرائب وتعديل الحساب على ضوء ما يسفر عنه البحث . وفي ١٩٦٩/٢/٨ أعادت المحكمة المأمورية إلى مكتب الحبراء لاستكالهاطبقا للحكم السابق. وبعد أن قدم الحبير تقريره التكيلي، حكت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١/١٠ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع لمورث المُطَّعونطيهم الثلاثة الأول مبلغ ٧٠٥ جنيها و٨٣٣ مليما .طعن الطاعنفي هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما الرابع والخامس تأسيسا على أنهما لم يكونا خصمين حقيقيين للطاعن أمام محكمة الموضوع وأبدت النيابة الرأى فى الموضوع برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه آلدائرة في غرفة مشورة فرأتأنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الدفع الذي أبدته النيابة العامة في عمله ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكونخصا الطاعن فيله ، عتصم في الطعن أن يكونخصا الطاعن فيله ، على بحب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، وإذ كان الثابت أنه لم يحكم بشيء على المطعون عليهما الرابع والحامس ، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق إلا بالمطعون عليهم الثلاثة الأول ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة المطعون عليهما الرابع والحامس .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون طيهم عدا الرابع والخامس استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون من وجهين ، وفى بيان الوجه الأول يقول أن الحكم اقتصر على الزام المطمون عليهم بنصديهم فى ضريبة الأرباح حتى تاريخ تصفيةُ الشركة في ١٩٥٣/٥٥٥ ولم يلزمهم بها عن سنة ١٩٥٥ بالكامل ، على سند من أن الطاعن مستول عن عدم اخطار مصلحة الضرائب بوقوف المصنع عن العمل فى تاريخ التصفية ، وأنه فى حالة عدم وقوفه فإن عائد النشاط يكوّن للطاعن ، وأنه لم بَقدم الدليل على محاسبة مصاحة الضرائب عن نشاط المصنع في سنة ١٩٥٥ ف حين أن الشركة تستمر بالقدر اللازم لأعمال التصفية وقد استمرت هــــذه الأعمال في الشركة حتى آخر سنة ١٩٥٥ ، واتفق في حقد التصفية على أن يلتزم كل من الطرفين بما يخصه في الضرائب مدة قيام الشركة ، هــذا إلى أن الأمر لا يتعلق بتوقيع جراء عن عدم الأخطار وتحديد المسئول هنه كما أنه ببين من الحكم إن المصنَّع وقف بالفعل عن الإنتاج ، وقد حوسب الطاعن عن الضرائب المستحقة عن سنة هه ١٩ بالكامل وقدم الدليل على ذلك إلى الحكمة وفي بيان الوجه التاني من النحي يقول الطاعن أن الحكم حاسب المطعون عليهم عز الضرائب المسددة فعلا دون الضرائب المستحقة مع أن مصلحة الضرائب لم تعدد بالشركة وحاسبت الطاعن على أساس الضرائب المستحقة هذا إلىأنه رغم ما أثبته الخبر من أنما مدده الطاعن لمصلحة الضرائب كان عن نشاط المصنع في السنوات من ١٩٥١ - ١٩٥٤ وأن سِنة ١٩٥٠ لا تدخل في الحساب ، إلا أن الحكم أخذ بتقرير الحبير خصم الضرائب المستحقة عن سنة -١٩٥٠ من الحبالغ المسددة من الطاعن إن مصلحة للضرائب مع أنه من المقرر قانونا أن المدين هو الذى يختار الدين الذى يونى به

وحيث إن النعي في وجهه الأول في غر محله ، ذلك أنه لمساكان يبين من الحكم المطمون فيه إنه أستند في احتساب الضرائب حتى تاريخ انتهاء الشركة ف ١٩٥٥/٣/١٣ إلى الاعتبارات التي أوردها الحبير ، وكان يبين من التقريرالثاني لخبير أن مصاحة الضرائب لم تعند بعقد الشركة المسجم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم ، وربطت الضريبة باسم الطاعن وهو الشريك الظاهو باعتبارها شركة محاصة ، وكانت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاصة تربط على الشريك الظاهر دون التفات إلى ما قد يكونَ هناك من شركاء مستترين ، اما عن مدى التزام بقية الشركاء بالضرائب المستحقة على نشاط الشركة قبل الشريك الظاهر وكيفية الوفاء بها فيرجع فيه لل اتفاق الشركاء في هذا الخصوص ، وكان يبين من عقد انهاء الشركة المؤرخ ١٩٥٥/٣/١٣ أنه نص فيه على أن الطرفين له اتفقا على حل الشركة القائمة بينهما لغاية تاريخه وعلى أن ... ... ــ الطاعن ــ قد استلم المصنع بما فيه نظير مبلغ وقدره ٧٠٠ جنيه وأصبح المصنع بهذه الموجودات خاصاً ... ... ما هذا . . . ، ١٥٠ ، طو بة المحجوز عليها فإن ... ... يلزم بالمحافظة عليها لحين القصل في القضايا المرفوعة بخصوصها حيث أنها لاتدخل ضمن إيرادات المصنع كما أن الطرفن يلزمان كل بحسب ما يحصه فيا تطلبه مصلحة الضرائب عن مدة قيام الشركة "إ، وكان الحبيرقد أثبت في تقريره الأول المقدم لمحكمة الاستثناف أن الطاعن ظلَّ شاغلالمصنع بصفته الشخصية بعد تاريخ انهاء الشركة ف١٩٥٧ ٥٥١٥) وكائت التصفية لاترد على شركة المحاصة لأنها لا تتمتع بالشخصية المنوبة وليس لها رأس مال وفقا لمــا نصت عليه المــادة ٥٥ من قانون التجارة وإنمــــــا تنتهى هذه الشركة باتمام المحاسبة بين الشركاء لتعين نصيب كل منهم في الربح والحسارة مما لامحل معه لتحدى الطاحن بأن المطعوق طعهم يلزمون بالضرائب المستحقة سنة هدم ١ بالكامل قولا منه بأن الشركة لم تلته في ١٩٥٥/٣/٢٧ طبقا للاتفاق سألف الذكر وإثما استمرت طوال سنة ههم احتى تم تصفيتها ، وكمان

الحكم قد استند فوق ما تقدم إلى أن الطاعن نفسه طلب فى مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة بجاسة ١٩٣٤/١٢/٢٢ إعادة المأمورية إلى الحبير لفحص مطلوبات مصلحة الضرائب حتى تاريخ النصفية ، وكانت الأسباب سالفة الذكر صحيحة وتكفى لحمل الحكم فيا قضى به من أن الطاعن هو الذى يسأل وحدد عن الضرائب التي تستحق بعد تاريخ انتهاء الشركة ف١٩٥/٣/١٥٥ ، فإنه يكون غير منتج النعى على ما أورده الحكم من أن الطاعن يسأل عن هذه الضرائب بسبب عدم اخطار مصلحة الضرائب بوقوف العمل فى المصنع وأن الطاعن لم يقدم الدليل على محاسبة المصلحة عن نشاط المصنع فى سنة ١٩٥٥ على خلاف الثابت فى الأوراق ، لأنه تزيد يستقم الحكم بدونة .

وحيث إن الوجه النانى من النعى مردود في شقه الأول بأنه لا يجوز المطاعن أن برجع على المطمون عليهم إلا بنصيبهم فيا أداه فعلا من الضرائب المستحقة على قشاط الشركة دون ماتم ربطه منها ولم يدفع نظرا لما قد يطرأ على دين الضريبة من أسباب الانقضاء . والشق النانى من هذا الوجه مردود ، ذلك أن تعيين الطاعن للدين الذى يريدالوفاء به لمصلحة الضرائب عملا بنص المادة ع على من القانون المدنى يقوم على واقع كان يتعين طرحه على محكة الموضوع ، ومن ثم يسكون هذا الدفاع سبيا جديدا لا تقبل إثارته لأول مرة أمام عكة النقض .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب النابى أن الحكم المطمون فيه شابه قصور في التسبيب ذلك أنه أغفل الرد على دفاعه بوجوب محاسبة الطعون طيهم على الفوائد التى اضافتها مصلحة الضرائب على المبالغ المستحقة لها ، ومحاسبتهم أيضا على ضريبة الدفاع وضرائب البلدية وهى تابعة لضريبة الأرباح التجارية ، كما لم يرد الحكم على اعتراضه بشأن مصروفات نقل وحفظ وتخزين الطوب عند تصفية الحساب .

وحيث إن هذا النمى مردرد ، ذلك أن الحكم المطمون فيه قرر أن الحبير لم يحتسب فوائد تأخير على الضرائب المطلو بة لأن الطاعن نفسه لم يطلباحتسابها ولأنه مسئول عنها وحده إذ ربطت الضرائب باسمه ولكنه تأخر في سدادها ،

4.

وهذا الرد حائن و يكفى لمواجهة دفاع الطاعن فى هذا الحصوص ، أما بالنسبة الضريبة الدفاع وضرائب البلدية فان الحبير وعلى ماسلف البيان احتسب نصيب المطعون عليهم فى جميع الضرائب التى سددها الطاعن فعلا والنمى بشأن مصروفات نقل وحفظ وتحزين الطوب غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يبين مواطن القصور التي يعيبها على الحكم المطعون فيه فى هذا الحصوص بل أكتفى بقول مجل بأن الحكم لم يرد على دفاعه الذى أورده فى مذكرته المقدمة لحلسة . ١٩٧٠/١/١

A LONG TO THE MADE AND A SECTION

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من ينايرسنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن مهكل نائب رئيس محكمة النقض وهضوية السادة المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ؛ وعيان حسين عبد افقه ؛ وعجد صدقى العصار ؛ ووَكل الساوى صالح .

(09)

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٢ القضائية :

تنفيذ عقارى التنفيذ على خمسة الأفدنة " . ملكية .

عدم جواز النتغية على الملكية الزراعية فى صدود مسة أفدتة • الاستنداء • الدائنون • بديون ناشئة عن جناية أو جنمهة • يستوى في ذلك النعر يضات المدنية المترتبة على وقوع الجريمة التى ارتكبها الزارع أو الغرامة التى يحكم جاعليه • علة ذلك •

مفاد نصر المحادثين الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خسة أفدنة ، إن المشرع استنى من الدائنين الذين يجوز الاحتجاج عليم بعدم جواز التنفيذ، الدائنين بديون ناشئة عن جناية أو جنحة و إذا جاءت هسفه العبارة عامة ليس فيها ما يفيد التخصيص بقصر الديون الناشئة عن الجناية أو الحنحة على ديون معينة دون أخرى فإنها تشمل بعمومها كل دين ناشئ عن الجناية أو الجنحة سواء في ذلك التمويضات المدنية المرتبة على وقوع جناية أو جنحة ارتكها از ارع أو الغرامة التي يمكم باعليه بسهب جناية أو جنحة بحيث يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ العقارى على الزارع ولو لم تجاوز ملكيته الزراعية حمسة الأفدنة ولا على لا حراج الغرامة المحكوم بها من هذا الاستقناء وذلك حتى لا يغلت الزارع الذي يقدم على ارتكاب جناية أو جنحة من نتائج جريمته عن طريق انتملك بهذا القانون ، يؤيد هذا النظر جناية أو جنحة من نتائج جريمته عن طريق انتملك بهذا القانون ، يؤيد هذا النظر

أن المذكرة الإيضاحية الفانون المذكورجاء تخالية من العبار التي وردت في المجاه الإيضاحية للفانون القديم رقم ع لسنة ١٩٩٦ الهملل بالفانون وقم ١٠ السنة ١٩٩٦ الخاص بعدم جواز توقيم المجزعلي الأملاك الزراعية الصغيرة والتي كانت تقصر الاستثناء من عدم جواز التنفيذ في هـذه الحالة عل "التضمينات المدنية الناشئة عن جناية أوجنعة ارتكها الزاوع "ولاجه التعدى بافظ والقول بأنه يقصد به الديون المدنية ، نلك أن الغرامة تصبح مجود الحكم المهائي بها دينا في ذمة المحكوم عليه ولاتسقط عنه كدائر العقو بات بالموفاة بل بق دينا ينقذ في مركنه ، وهو ما تنص عليه المادة ٢٥٠٥ من قانون الإجراءات الحائمة من أنه إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفذ العقو بات المائية من أنه إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفذ العقو بات المائية والتعويضات وما يهس رهه والمصاريف في يتركنه هـذا إلى أن المشرع أجاز في المادة ٢٠٥ من القانون سالف الذكر استيفاه الغرامة بطرق التنفيذ الحرى التنفيذ الحرى التعويضات المدنيسة ، المواد المدنية والتجاوية شائها في ذلك شأن المتويضات المدنيسة ،

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراضة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائرأوراق الطمن – تتحصل في أن الطاعن – وزير العدل بصفته – اتحد إجراءات التنفيذ العقارى في الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٧٠ سيّوع الدلنجات على أطيان زواعية للطعون عليه ساحتها وفدان وه اقراطا و١٤ سهواوفاء لغراء مقدارها . . . بجينه عكوم بها صده في قضية الجناية وقم ٧٤ سنة ١٩٣٦ الدلنجات (١٩٣٩ سنة ١٩٩٦ كلى دمهور) لإخرازه جواهر غدرة بقصد الاتجار ، واحترش المطعون علية

على قائمة شروط البيح بانيا اعتراصه على أسباب من بينها أنه زارع ويملك أقل من خمسة أفدنة . وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٩ أحالت محكة أول درجة الدعوى الى التحقيق ليثات المطمون عليه أن حوفه الأصلية الزراعة وأنها مورد ورقه الذي يدمد عليه في معيشته وأن ملكيته لا تزيد على خمسة أفدنة وقت التنفيذ ، وبعد سجاع شاهد المطمون عليه حكت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٩٧٠ ببطلان اجراعات التنفيذ . أستانف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وقم ٩ سنة ٧٧ ق مدنى الاستثناف وقم ١٩٧٠ محكمت المحكمة برفض الاستثناف وقايد الحكم المستأنف ، طمن الطاعن في مذا الحكم بطريق بوض الاستثناف وقايد الحكم المستأنف ، طمن الطاعن في مذا الحكم بطريق النقور ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض بالنفر وحددت جلسة بالناطن على هذه الدائرة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة الدور، وفيها إللامت النبابة رأيها ،

وحيث إن حاصل سبب الطعن ، أن الحكم المطعون فيه قضى ببطــــلان البراءات التنفيذ استنادا إلى أن الغرامة المحكوم بها على المطعون عليه لا تعتبر دينا ناشئا عن الحتاية ولا تدخل بالتالى ضمن الاستثناء المنصوص عليه في المادية فقرة ب من القانون وقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ الحاص بعدم جواز التنفيذ على الملكة الزراعية في حدود حمسة أفدية وهو من الحكم خطأ في تطبيق الفانون ، ذلك أن الغرامة لا تعدو أن تمكون دينا في ذمة المحكوم عليه ناشئا عن المحناية أو الحنحة أباح الفانون اقتضاءها بالطرق المدنية المقررة في قانون المرافعات ومن ثم تعتبر من الديون المستناه طبقا لمادة الثانية فقرة (ب) السالف ذكرها ومجوز التنفيذ بها ولو لم تجاوز ملكيته الزراعية خمسة أفدنة

وحيث إن هذا النبي صحيح، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٦٥ استة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيد على الملكية الزراعية ف حلود محسة أفدنة ينص في مادته الأولى على أنه عملا يجوز النفيذ على الأرضى الزراعية التي يلكها الزارع إذا لم يجاوز ما يملكه منها حسة أفدة ، فإذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الإجراءات على الزيادة وحدها . . . " وينص في مادته الثانية على أنه

"لا تسرى أحكام المادة السابقة على \_ أ . . . . ب \_ الدائنين بديون ناشئة عن جناية أو جنحة " ، ممــا مفاده أن المشرع استشى من الدائنين الذين يجوز الاحتجاج عليهم بعدم جواز التنفيذ الدائنين بديون ناشئة عن جناية أو جنحة " وإذ جاءت هذه العبارة عامة ليس فيها ما يفيد التخصيص بقصر الديون الناشئة عن الحناية أو الحنحة على ديون معينة دون أخرى فإنها تشمل بعمومها كل دين ناشيء عن الحناية أو الحنحة سوا. في ذلك التعويضات المدنية المترتبة على وقوع جناية أو جنحة ارتكبها الزارع أو الغرامة التي يمكم بها عليه نسبب جناية أو جنحة اتحاذ إجراءات التنفيذ العقاري على الزارع وفاء لأي من هذه الديون ولو لم تجاوز ١ لمكيته الزراعية خمسة أفدنة ، ولامحل لاخراج الغرامة ا حكوم بها من هذا الاستثناء وذلك حتى لايفلت الزارع الذي يقدم على ارتكاب جناية أو جنحة من نتائج جريمته عنطريق التمسك بهذا القانون يؤيد هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور جاءت خالية من العبارة التي وردت في المذكرة الإيضاحية للقانون القديم رقم ٤ لسنة ١٩١٣ الممدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الــاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة والتي كانت تقصر الاستثناء من عدم جواز التنفيذ في هذه الحالة على "التضمينات المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة ارتكبها الزارع " وكان لا وجه للتحدى بلفظ الديون " الوارد في النص والقول بأنه يقصديه الديون المدنية وذلك أن كنرامة تصبح مجرد الحكم النهائى بها دينا في ذمة الحكوم مليه ولا تسقط عنه السائر العقو بات بالوفاة بل تبق دينا ينفذ فىتركته وهو ما تنص عليهالمادة. من قانون الإجراءات الحنائية من أنه " إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفذ العقوبات المسالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في ف تركته " ، هذا إلى أن المشرع أ-از في المــادة ٥٠٦ من القانون سالف الذكر استيفاء الغوامة بطرق التنفية الجبرى المقررة في قانون المرافعات في المواد

المدنية والتجارية شائها فى ذلك شأن التعويضلت المدنية ، كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقسور أن الغرامة المحكوم بها على المطعون عليه لا تعتبر دينا ناشئا عن جناية أو جنحة ولا تلخل فى الاستثناء من عدم جواز التنفيذ المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من المسادة المتانية من القانون رقم ١٥٥٣ لسنة ١٩٥٣ ورتب على ذلك قضاءه ببطلان إجراءات التنفيذ المقارى التي اتفانون على الأطيان الزراعية المطعون عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

## جلسة ۲۱ من يناير سنة ۱۹۷٦

رياسة السهدالمستشار نائب رئيس المحكمة محمود عياس العمراوى.وعضو به السادة المستشارين: مصلفى كال سايم ، مصطفى الفقى ،عجد المبتدارى العشيرى ، أحمد سيف الدين سابق.

(٦٠)

الطعن رقم ١١٠ اسنة ٤٠ القضائية :

(١) بيع . بطلان . نظام عام .

تصرف المشترى فى العقارات المبيعة له من الدولة قبل أداء الثمن كاملا وملحةاته · باطل بغلانا مطلقا ١٠٠ لسنة ١٩٦٤

(٢) حكم "التنافس في الحكم". "مالا بعد كذلك". دعوى "دعوى محمة التمافد". دقر . بطلان . "مطلان التصرفات".

القضاء بصمة وتفاذ عقد البيع فى شق مه وإجاله فيا زاد عن ذلك • عدم التدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد • التعبي على الحسكم بالتنافض • لا أساس له .

١ — النص فى المسادة . ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بننظيم تأجير العقارات المملوكة المدولة ملكية خاصة والتحرف فيها على أنه " لا يجور لمن تؤلى العقارات المملوكة المدولة ملكية خاصة والتحرف فيها على أنه " لا يجور لمن تؤلى ويمكه أو بعضه إلا بعد أداء ثمنه كاملا وملحقانه . . . . وكل تصرف يترتب عليه غالفة حكم الفقرة السابقة يقع باطلا ولا يجوز شهره" والنص فى الفقرة الثانية من المسادة ٤٧ مل أنه ومع مراعاة ماتقضى به المسادة ٤٧ من القانون المدنى يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لحق عين أو تأجير يتم بالمخالفة لأحكام مذا القانون ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذى شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نصبها يدل على أن الشارع رب جزاء البطلان المطلق للتصرف المات يتم بالمخالفة لأحكامه وتعضى به الهمكمة من تلقاء نفسها المطلق للتصرف المات عقود البيع الأربعة الصادرة للطاعنين من آخرين كانوا

قد اشتروا من مصلحة الأملاك ولم يسددوا كامل الثمن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولايغير من ذلك الترام المطعون ضدهم بسداد باقى الثمن لمصلحة الأملاك قبل تصرف المشترين فيها للطاعنين وتصرف هؤلاء للطعون ضدهم طالما لم يحصل هذا السداد بما يترتب عليه بطلان التصرف .

٧ -- لاتناقض فى قضاء الحكم بصحة ونفاذ العقد عن -- جزء من الأطيان المبيعة -- وإبطاله فيا زاد عن ذلك عملا بالمادة ١٤٣ من القانون المدنى ومقتضاها أنه إذا كان العقد فى شق منه باطلا فهذا الشق وحده هو الذى يبطل إلا إذا تبين أن العقد ماكان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا وهو مالم يقم الدليل يعلم باعتباره لا ينفصل عن حملة التعاقد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقربر الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول رفعوا الدعوى وقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى دمياط طالبين الحكم بصحة عقد البيع الصادر لهم من الطاعنين عن أو بعة عشر فدانا مبيئة بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدو . . ١٩٦٠ حندالتسليم فه ١٩٦١/٤/١٩ وصوروا سندن كل منهما بمبلغ . . ٥ ج والترموا بدفع الياقى وقده . . ٥ جند لمصلحة الأملاك الأميية سدادا لباقى بثمن الأراضى المبيعة وبالحلسة قرروا أنه تبين لم أن ما علكه الطاعنان عشرة أفدة قط وأن الأربعة الأفدنة الأخرى مملكة للغير وعدلوا طلباتهم إلى طلب الحسكم بصحة البيع عن عشرة أفدنة شائمة تسمد دنه مبلغ على ٢٠ ط ، ٢٥ م بحرجب العقد ومبلغ . . ٥ ١٣٠٤ بصلحة الأملاك والباقي تسدد دنه مبلغ العمد المعاد ومبلغ مهدد العقد ومبلغ مهدد منه مبلغ العمد المعاد العقد ومبلغ . . ٥ ١٣٠٠ بعصلحة الأملاك والباقي

ومقداره ٥٧٧٫٨٠٠ ج أودع خزانة الحكمة بعد عرضه على الطاعنين ووفضهما قبوله . وأدخلوا مصلَّه الأملاك خصا في الدعوى دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لعدم سداد َ رَامَلَ الثَّمْنَ المقدر للصفقة كَالِهَا لَأَنْهُ لَا تَجُوزُ تَجُزُّتُهَا . ورفعا الدعوى رقم ٩١ سنة ١١٦٧ مدنى كلى دمياط بطلب فسخ عقدالبيم استنادا إلى أن المطعون صدهم لم ينفدوا النزامهم بسداد مبلغ ٨٠٠ ج المستحق في د ١٩٦٦/٤/١ وسداد مبلغ الألف جنيه الذي تحرر به سندين استحقاقي ١/ ١٩٦٦/١ و ١٩٦٧/٢/١ وقررا أنهما يملكان التصرف في الأطيان المبيعة لأنهما يملكان . 1 أفدنة بالشراء من مصلحة الأملاك ويملكان الأربعة الأفدنة المكلة للصفقة بالشراء من آخرين ضمن ١٤ س ، ٧ ط ، ١٨ ف اشتروها بدورهم من مصلحة الاملاك وأضافا أنه لما قعد المطعون عليهم عن سداد دين مصلحةُ الأَ للاك قاما بسداد مبلغ منه . قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد وقدمت مصلحة الأملاك مذكرة طلبت فيها رفض دعوى صحة عقد البيع لأنه لم يثبت توافر الشروط المنصوص طيها في المسادة ٢٥ من التمانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المشترين ــ المطعون ضدهم ــ ثما يجعل التصرف باطلا . وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١ حكمت الحكمت أولا بصحة عقد البيع الصادر للطاعنين من مصَّلحة الأملاك ببيع ١٠ أفدنة ـــ وثانيا : بصحة عقد البيعالصادر من الطاعنين للمطعون ضدهم ببيع عشرة أفدنة شائعة في ٢٨ فدانا مقابل ثمن قدره ۲۷۱٤٫۳۰۰ ج والتسليم - ثالثا : برفض دعوى الفسخ . استأنف الطاعتان هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٠٢ سنة ١ ق (مأمورية دمياط) بمحكمة استئناف المنصورة وأثناء نظره أقام المطعون ضدهم استثنافا فرعيا طلبوا فيه تعديل الحمكم بجمل العشرة الأفدنة المحكوم بصحة بيمها مفرزة ومحددة بالحسدود الواردة بمقد مصلحة الأملاك . وبشاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٦٩ حكت الحكة أولا : بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لرفضه دعوى الفسخ . ثانيا : يتعديل الحبكم بصمَّة عقد البيع بجعل العشرة الأفدنة مفرزة محدودة بالحدود المبينة بعقد مصلحة الأملاك . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة ألعامة مذكرة أبدت فيها ﴿ الرَأَىٰ برفض الطعن وعرض على المحكة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وقبها الترمث النيامة وأبها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون نيه بالسبب الأول من سبيى الطعن مخالفة القانون والحطا فى تطبيقه وتأو يلدمن أربعة أوجه حاصل أولها أن الحكم المطمون فيه قض الطمون ضدهم بصحة عقد البيع عن عشرة أفدنة فقط مع أنهم باعوهم ١٤ فدانا شائما في ١٤ س و ٧ ط و ٢٨ ف آلت لمها عشرة أفدنة بَالْشُرَاءُ مَنْ مَصْلِمَةَ الأمرَكُ وَالبَّاقَى بالنَّبْرَاءُ أَوْبِعَةً عَقُودٌ آخُونِ اشْتُرُوهَا مَن مصفحة الأملاك استنادا لبطلاق هذه العقود الأربعة لخالفة النص الحسانع من التصرف لعدم الوفاء لمصلحة الأملاك بكامل الثمن وفقا اللدة ٢٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على الرفم من أن مصلحة الأملاك لم تمسك بذلك فضلا عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كُلُن هذا الفانون يسرى على هذه الأطيان طبقا نمادة الأولى منه وحاصل الوجه الثاني أن عدم صداد بافي الثمن لمصلحة الأملاك يرجع لتقصير المطعون ضدهم الذين التزموا بسداده في العقد فـ يصبح أن يضار الطاعنان بما يرتب على ذلك من ابطال العقود الأربعة الصادرة لمها وحاصل الوجه الثافث أن للقدر المبيع الطعون ضدهم هو ١٤ فدانا تدخل في حدود النصاب الجائز للطاعنين تملكة وفق القانون وقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وهو عشرون فدانا نكليها وإذ قضى الحكم بالبطلان أنها زاد على عشرة أفدنة يكون قد خالف القانون وحاصل الوجه الرابع تناقص الحكم المطعون فيه لذ قضى بيطلان عقد البيمَ الصادر الطعون ضدهم عن أربعة أفدنه تأسيسا على بطلان العقود الأربعة الصادرة للطاعنين وفى ذات الوقت قضى بصحة العقود بالنسية للعشرة الأفدلة رَ إِنْ سَهِبِ البَطَّلانَ قَائمُ بالنسبة لبيع هذه العشرة الأفدنة كما هو قائمُ بالنسبة للعقود الأربعة فيما لو أخذ بوجهة نظرًا لحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الأوجه النلاقة الأولى بأن النص فى الحدة . ٢ من المقانون . ١٠ السنة ١٩٦٤ بقنظيم تأجير العقارات المملوكة ملسكية خاصة والتعرف فيها على أنه "لا يجوز لمن تؤول ملسكية عقار من العقارات الى تسرى عليها أحكام هذا القانون أن يتصرف فيه كله أو بعضه إلا بعد أداء تمنه كاملا وملحقاته . . . . . . وكل تصرف يترتب عليه مخالفة حكم الفقرة السابقة يقع باطلا ولا يجوز شهرة " والنص فى المفقرة الثانية من الملادة ٤٧ على أنه

"ومع مراعاة ما تقضي به المسادة .٩٧ من الفانون المدنى يقسم باطلا كل تصرف أو تقرير لحق عيني أو تأجيريتم بالمخالفة لأحسكام هذا للقانون ولا بجوز شهره و بجوز لكل ذى شأن طلب الحكم سهذا البطلان وعلى المحكة أن تقضى به من تلقاء نفسها " يدل على أن الشارع رتب جزاء البطلان المطلق للتصرف الذي يتم. بالمخالفة لأحكامه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها و إذ قضي الحسكم يبطلان عقود البيع الأربعة الصادرة للطاعنين من آخرين كافوا قد اشتروا من مصلحة الأملاك ولم يسددوا كامل الثمن فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا يغيمن ذلك التزام المطعون ضدهم بسداد باقى الثمن لمصلحة الأملاك قبل تصرف المشترين منها للطاعنين وتصرف هؤلاء للطعون ضدهم طالما لم يحصل هذا السداد بما يترتب عليه بطلان التصرف ولا محل النعي على الحكم. بالوجه التالث اغفاله بحث نصاب الملكية لأن قضاءه بالبطلان استند لسهب آخر يكفى لحمله هو عدم الوفاء بكامل الثمن دون حاجة لأى أساس آخر مما يجعل هذا النعي غير منتج . أما عن النعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الرابع فردود بأنه أقام قضاءه على أنه لم سبق للطاهنين بعد إبطال العقود الأربعة سوى العشرة الأفدنة وقد أقرا بدخولها فى عقد البيم الصادر منهما للطعون ضدهم الثلاثة الأول ومن تم فلا تناقض في قضاء الحكم بصحة ونفاد العقد عن العشرة الأفدنة وإطلاله فيما زاد صرفلك عملا بالمسادة ٣ع ١ من القانون المدنى ومقتضاها أنه إذا كان العقد في شق منه باطلا فهذا الشق وحده هو الذي يبطل إلا إذا تبين أن العقد ماكان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا وهو ما ثم يقم الدليل عليه باعتباره لا ينفصل عن حملة التعاقد .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى من أسباب الطعن أنه لم يرد على دفاعهما بمذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٦٩/١٢/٩ من أن المطعون ضدهم إدعوا سداد ٢٧٦ جنيه و... مليم لمصلحة الأبلاك خصا من

الثمن حالة أنهما سددا المستحق عليهما جميعه وقدره ما تتا جنيه بموجب ثلاثة إيصالات قدماها في تاريخ سبق السداد المدعى به من المطعون ضدهم فيكون المطعون ضدهم قد سددوا ماليس مستحقا عليها وهروشائهم مع مصاحة الأملاك وهذا يجعل العرض والإيداع الحاصل منهم بأقل ثما هو مستحق عليهم بمقدار ما دفعوه لمصلحة الأملاك فضلا عن ثمن الأربعة الأفدنة أماعن طلبهم باستثنافهم الفرعى جعل البيع مفرزا فيخالف ما نص عليه بمقد البيد من أن البيع شائم في المحدان وع قراط و 18 سهما عمل يبطل الحكم للقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما آثاره الطاعنان من أنهما سددا دين مصلحة الأملاك بالإيصالات المقدمة منهما بقوله \* " أنه بالرجوع إلى هذه الإيصالات يتبين أن الدان في هذه الإيصالات للبالغ الواردة بها هو من يدعى ... .. .. .. وأنَّ أولما بمبلخ ٤٦,١٣٧ ج ثمن الأطِّيان والفوائد الإضافية لغامة سنة ١٩٦٦ ... ... ... حرمدة رقم٧٥ والثانى بمبل ٨٦٦,٤٤٦ جمن أطيان وفوائد لغاية سنة ١٩٦٦ نبيه بدرعام جريدة وقم Ao والنالث بمبلغ ٧٣٫٣٨٧ج ثمن الأطبان والفوائد لغاية سنة ١٩٦٦ .. .. بريدة رقم - دومن ثم فالإيصال الثاني الوارد باسم ... ... ... لا علاقة له نَمْنَ العشرةُ الأفدنة المبيعة من مصلحة الأملاك للسَّنافقين وإنما هو خاص بالبيعة الخاصة ... .. .. التي تصرف بالبيح الستأننين بالعقد الرابح السالف الإشارة إليه وأن مجموع الإيصالين الآخرين ٢٤٥,٥٢٤ ج وإذ كان المستأنفان لم يقدما ما يفيد الثمن انذى اشترى به كل منهما الخمسة الأفدنة من مصلحة الأملاك ومقدار ما سدداه من هذا الثمن حتى يمكن تبين أن ما سدده المستأنف عليهم الثلاثة الأولمن ثمن هذه الصفقه لمصلحة الأملاك كان عن طريق الحطأ خصوصًا وقد الترم هؤلاً. في عقد البيع بتسديد مبلغ بالإيصالات سالفة البيان مدخلين فبها ما سددته ... .. .. عن صفقة أخرى ولما كان الإيصالان الصادران لاسمهما لايدلان على أن قيمتها هي كل الثمن الباق وملحقاته عن صفقة العشرة الأفدنة فإنهما بذلك لم يثبتا أن المستأنف عليهم الثلاثة قد دفعوا خطأ إلى مصلحة الأملاك مبلغ . . و ١٣٦ ج الباق

من ثمن الصفقة والتي لم تجادل المصلمة في سداده " وهذا الذي أورده الحكم يعتبر ردا سائفا على دفاع الطاعنين يدخل في سلطة محكمة الموضوع . أما عن قضاء المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع عن عشرة أفدنة مجددة فقد بررته في حدود سلطتها الموضوعية تبريرا سائفا بأن الطاعنين لا يملكان التصرف إلا في العشرة الأفدنة المبيعة لها من مصلحة الأملاك وهي مفرزة وليست شائمة بما يعتبر ردا كافيا على ما آثاره الطاعنان من أن البيع على الشيوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بسهبيه متعين الرفض .

## جلسة ۲۱ من يناير سنة ۱۹۷٦

رثامة السيد المستشار : مجد أسعد محمودنائب رئيس المحكمة وعضويةالسادة المستشار بن : عد مجد المهدى ،سعدا حمد الشاذل ، الدكستور عبد الرحن عياد ،مجد الباجورى .

# (11)

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية " .

(١) أحوال شخصية . "الطمن نقض ". " بالنقض "

الطعن بالنقض في سبائل الأحوال الشخصية . رفعه بصحيفة أودعت مع الأوراق — قلم كتاب المحكة التي أصدرت الحكم المطعون قيه . صحيح منى ثبت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكةالنقض في الميعاد .ملة ذلك . تحقق الغابة من الإجراء .

( ٢ ) أحوال شخصية . إرث . قوة الأمر المقضى .

حجية الحكم . قاصرة على أطراف الحصومة الصادر فيها . مثال في دعوى ارت .

(٣) أحوال شخصية . إرث . إثبات " الإقرار " .

الإقرار بالنسب على غير المقر · لايثبت له النسب الابتصديق من حمل عليه النسب أر إقامة البينة عليه · وجوب معاملة المقر بافرار. بالنسبة للبرات والحقوق الأخرى التي ترجع إليه ·

١ — إنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكة أنه طبقا للكدة الثالثة من القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمكدة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات يكون الطمن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ١٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وكان يتمين رفع العلمن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال المرافعات القائم المرافعات الم

تعليقا على المسادة ٢٥٣ منه أن المشرع استحسن عبارة رفع الطمن بصحيفة بدلا من رفعة بتقرير منعا من اللبس الذي قد يشور بين طويقة رفع الدعوى أمام محكمتى الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة الققض ، ثما مفاده سه وعلى ماجرى بعقضاء هذه المحكمة سن (۱) إنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات الى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن ، إذ كان ذلك ، وكان ما استحدثه المشرع بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٩٦٧ وسايرة قاتون المرافعات الحالى من اجازة رفع الطعن بالنقض فى قلم كتاب محكمة التي أصدرت الحكمة الى قلم كتاب محكمة التيفس أو المحكمة الى المعمون فيه ، قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يقبش المحاميمة تمة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة التيفس أو المحكمة الى المحرت الحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، مادام الثابت وصول كافة الأوراق قسلم كتاب المحكمة التيفس خلال الميماد ، وهو ما يتحقق به الغرض من الإجراء ، وإذ لم تبين المطعون عايما وجه مصلحتها فى التسك بدفعها بعدم قبول الطعن لوفعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعين أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيسه فامه يسعينه أودعه م

٧ - المقرر في الفقه الإسلامي أنه لا يصح رجوع القاضي عن قضائه ، ما مقتضاه أن إلتزامه بمني قضائه بحدود بالنزاع المعروض خصوما وموضوعا وسببا ، وإذكان البين من الحكم العمادر في المدعوى السابقة أن والدة المطمون طبها خوصمت فيها باعتبارها وصية على امنتها . . . و . . . و لم تخاصم فيها بصفتها وصيا على انتها المطمون عليها ، و بالتالي فإن هذه الأخيرة لم تكن ماثلة فيها لا بنفسها ولا بمن يمثلها قانونا فلا تحاج بهذه الدعوى ولا بالحكم الصادر فيها لذ الحبية تقتصر على أطراف المحصومة فيها ولا تتمداهم إلى الحارجين عنها .

٣ - لئن كان المعول طيه في مذهب الحنفية أن الإقرار بالنسب على غير
 المفر ، وهو إقرار بقرية يكون فيها وإسطة بين المقرله - كا لإقرار بالإخوة لا ينهت به النسب إلا بصديق من حمل طيه النسب أو البرهنة طيه بالبينة ،

<sup>(</sup>١) نقض ٢٢ إ ١٠ ١ ١٩٧٤ بجوعة المكتب ألف سنة ٢٥ ص ١١٥٧ .

إذ الإقرار بالإخوة يقتضى أولا أن المقر له إن لأبى المفرويستنيع ذلك أنه أخ للمقر، 
إلا أن المقريعا مل بإقراره من ناحية الميراث وغيره من الحقوق التى ترجع إليه ، وتنقسم التركة في هذه الحالة على أساس الاعتداد بالإقرار تجاه المقر دون فيره من الورثة الذي لم يوافقوه على إقراره باعتبار الإقرار حجة قاصرة . وإذ كان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أن الإقرار الموقع عليه من الظاعنة و بقية المورثة تضمن اعترافهم بأحقية المطعون عليها في نصيها من تركة المتوفى ، وكان دفاع المطعون عليها يقوم أساسا على حقها في مشاركة الطاعنة و باقى الورثة في التركة المخلفة من المترفي المعروضة بالمحرف المدون ا

#### المحكمة

حيث إن الوقائم حسبا بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حتى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٦٩ أحسوال شخصية "نفس" أمام مجكة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم ببطلان إشهاد الوفاة والورائة الصادر بتاريخ ١٩٤٢/٢٦ في المسادة رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٧/٤١ من محكة ازقازيق الجزئية الشرعية بوفاة المرحوم ... .. .. وأعصار أن واها فرع به المذكورين به ومنع تعرضها لها بهذا الإشهاد ، وقالت بيانا لها أن واها فرع به ... .. .. .. وفيها واخوتها .. . .. .. .. .. الشرى في زوجته ... .. .. .. وفيها واخوتها ... .. .. .. .. .. الشرى في زوجته الولاده ، وإذ صدر الإشهاد موضوع الدعوى بتوريث المطعون عليها بصفتها أولاده ، وإذ صدر الإشهاد موضوع الدعوى بتوريث صدور حكم نهائي في المدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٤٤/١٤ الزقازيق الابتدائية الشرعية بأنها ليست من ورثته فارتفعت بذاك حجية الإشهاد ولا زالت الطاعنة تقسك به نها ليست من ورثته فارتفعت بذاك حجية الإشهاد ولا زالت الطاعنة تقسك به نهذا أقامت دعواها ، دفعت المطعون عليها بعسدم السماع ، وبتاريخ به فقد أقامت دعواها ، دفعت المطعون عليها بعسدم السماع ، وبتاريخ

الورائة المشار إليه ومن تعرض المطمون عليها للطاعنة به . امنأنات المطعون الورائة المشار إليه ومن تعرض المطمون عليها للطاعنة به . امنأنات المطعون عليها هذا الحسم بالاستثناف رقم ١ لسنة ١٤ ق أحوال شخصية الزقازيق، و بتاريخ١٩٧٣/١٢/١٢ قضت عمكة استثناف المنصورة — مأمورية الزقازيق بإلفاء الحمالمستأنف ورفض الدعوى طمنت الطاعنة ف هذا الحمكم علم يق النقض دفعت المطمون عليها بعسدم فيول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبمت فيها الرأى برفض الدف وفي الموضوع برفض الطعن ، و بعرض الطعن على الحمكة في غرفة مشورة رأت أنه جدر بالنظر ، و بالحلسة المحددة الترمت النيابة رأم ا.

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول المبدى من المطعون عليها ، أن الطعن رفع بصحيفة أودءت قلم كتاب مجكة استثناف المنصورة خلافا لمس رسمه القانون للالهن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية من وجوب رفعه بتدرير يودعقلم كتاب محكة النقض، فيقع باطلاطبقا لنص المسادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذك إنه و إن كان المقرر في قضاء مسذه المحكمة أنه طبقا لماسدة الثالثة من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٨ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون المرافعات ، يكون الطعن بطريق النقص بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨٨ ، ١٨٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وكان يتمين رفع الطعن بتقرير في من المذكرة الايضاحية فلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد، إلا أنه لما كان المين من المذكرة الايضاحية رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعة بتقرير منعا للبس الذي قد يثور بين طريقة رفع اللعمن بصحيفة بدلا من رفعة بتقرير منعا للبس الذي قد يثور بين طريقة والمعن بمحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن ، مع كان ذلك وكان ما استحدثه المشرع بالقانون رقم ١٩٦٦ السنة ١٩٦٣ ومواد فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض افانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض فانون المرامات الحاليمن إجازة رفع العامن بالنقص في قلم كتاب محكمة النقض

أو المحكة الى أصدرت الحكم المطعون فيه ، قصد به تيسير الإجراءات وحمي لا يخسم المحامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكة النقض، فإنه لا تثريب على الطامن إذا استعمل هذه الخره وأودع صحيفة المطمن وصور الأحكام والمستندات قلم كتاب المحكة الى أصدوت الحكم المطعون فيه ، مادام الثابت وصول كافة الأوراق قلم كتاب عمكة المقض خلال الميعاد ، وهو ما يتحقق به الفرض من الإجراءات وإذ لم تين المطعود. عليها وجه مصلحتها في القسك بدفعها ، فإنه يتعين رفضه

وحيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن السعن أقم على ثلاثة أسباب تنفى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق المقانون، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكة الاستثناف محيسة الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم السنة المناع والزقازيق الابتدائية الشرعية والذي كانت المطعون عليها ممثلة فيه بوالدتها الوصية عليها ، لأنه حسم النزاع حول وراثة المدعون عليها المتوفى بصفتها المنته، وقضى بانحصار إرثه في أولاده الآخرين دونها مهدرا ماتضمنه الإعلام الشرع الذي تركن إليه ، وقضاء الحكم المطعون عيها ابنة المتوفى ولما الحق في ميمائه ينطوى على مساس بذه الحجية ، لا يقدح في ذلك استناد المحكم إلى الإقرار المنسوب للطاعنة بأن المطعون عابها شقيقتها ، لأنه لم تقطع بصدور هذا الإقرار في تاريخ لاحق الحكم الأول الحائز للحجية ، وهو ما يعيه بالحاظ في تطبيق الهانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك أن المقرر في النقة الإسلامي أنه لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، مما مقتضاه أن الترامه بمنى قضائه محدود بالزاع المعروض خصوما وموضوعا وسهبا ، ولم كان البين من الحكم المسادر في المحوى رقم ٦ لسنة ١٩٤٤/٤٣ أن والده المطمون عليها خوصمت فيها باعتباوها وصيا على ابنتها ... .. .. .. .. .. . . . . . . ولم تخاصم فيها بصفتها وصيا على ابنتها المطمون عليها ، وطائلى فإن هذه الأخيرة لم تكن ما ثلث فيها لا بنفسها ولا بمن عملها قانونا ، فلا تحاج بهذه الدعوى ولا بالحكم المسادر فيها

إذ الحجية تقتصر على أطواف الخصومة فيها ولا تتعداهم إلى الخارجين هنها ، لا يفير من كتاك أن والمده الطعون عليها تحدثت أثناء نظر ذلك الدعوى عن فسه ابتنها المتوفى في مقام إثبات أبوه المتوفى لشخص آخر ، ولا محل بعد فحاك للجدل فيها إذا كان الإقرار بالنسب سابقا أو لاحقا لصدور الحكم الأول ومساسة مججيته، و يكون النبي على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن الإقولو المنسب صدوره إلى الطاهنة يفيد ثبوت نسب المطعون طيما الأبيها المتوفى حالة أن فيه تحميلا المنسب على الغير بما لا يقوم به النسب شرها ، وإذ أقيم الحكم على هذه المعامة وحدها وفي دعوى ليس الحسال من عناصرها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ذلك إنه وإن كان المعول عليه في مذهب الحنفية أن الإقرار بالنسب على غير المقر ، وهو إقرار بقريه يكون فيها واسطة بين المقر والمقوله - كالإقرار بالإغوة - لا يترتبه النسب إلا بتصديق من حمل عليه النبية ، إذ الإقرار بالإخوة يقتضي أولا أن المقر له أن المقر يعامل بإقراره من ناحية أبن لأ في المقر ويستتبع فلك أنه أخ المقر ، إلا أن المقر يعامل بإقراره من ناحية الميرات وغيره من الحقوق التي ترجع إليه ، وتنقسم التركة في هذه الحالة على أسلس الاعتداد بالإقرار تجاه المقر دون غيره من الورثة الذين لم يوافقوه على المولود باعتبار الإقرار الموقع عليه من الطاعنة ويقية الورثة تضمن اعترافهم بأحقية المطمون عليها في نصيبها الشرع من تركة المتوفى ، وكان دفاع المطمون عليها في نصيبها الشرع من تركة المتوفى ، وكان دفاع المطمون عليها يقوم أساسا على حقها في مشاركة المطاعنة وياقي الورثة في التركة المخلفة عليها يقوم أساسا على حقها في مشاركة المطاعنة وياقي الورثة في المتركة المخلفة تكون متعلقة بالمسال . لماكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض تكون متعلقة بالمسال . لماكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض عليها حقها الميراثي في تركة المتوفى ، وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض عليها حقها الميراثي في تركة المتوفى ، وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض عليها حقها الميراثي في تركة المتوفى ، وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض عليها حقها الميراثي في تركة المتوفى ، وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض للدوى قد انتهى إلى هذه المتوفى ، وكان الحكم المطمون فيه بقضائه برفض

للقوله بشروطها وبجب عليه ضمه ويرث منه المقر له ان لم يكن وارث غيره " فانه لا يعيبه ما استطرد إليه من تقريرات قانونية خاطئة خاصةبثبوت النسب ، ويكون المنعى عليه بهذا السبب غير وارد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسهب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى القديب ، وتقول بيانا لذلك أن الحكم الابتدائى لم يأخذ بالإقرار المنسوب صدوره إليها لتحريره على ورقة مشوهة على ظهرها كتابة حرصت المطعون عليها على إخفائها ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذه المطاعن مكتفيا باطمئنانه للى صحة صدوره عنها وهو ما يعيبه .

وحيث إن النبى مردود بأن الحكم المطمون فيه إذ أقام قضاه فى خصوص ما وجه إلى الإقرار المنسوب إلى الطامنة من مطاعن على أنه ، " وحيث إن حميم من وقموا على هذا الإقرار حضروا أمام هذه المحكة عدا ..... وأقروا بصدوره مهم حسبا سلف البيان وحيث . أن المحكة تامئن تماما لصدور هذا الإقرار من المستأنف عليها وهى عالمه بما به يؤكد هذا إقرارها الصريح الواود بصحيفة دعوى الشفعة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٥ سالفة البيان بل وأقرت صراحة أمام هذه المحكة أنه ليس لديها مطمن على هذا الإقرار . " وكانت أسباب الحكم سائنة وتكفى لحمله ، فإنه لا تثريب على المحكمة إذا لم تنقب كل حجة من المجيح التي ساقتها الطاعنة في هذا المقام ، أو ترد على ما أورده حكم محكمة أول درجة من أسباب مخالفة ، ومن ثم فإن النبي على الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز آثارته أمام، محكة المقض .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعيين رفض الطعن •

### ۲۱ من يناير سنة ۱۹۷۹

رئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محودوعضو بة السادة المستشارين : محمد محمد المهدى عسعة أحمد المشافل ، الدكتور عبد الرحن عباد ، محمد الباجوري .

## (77)

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" .

(١) أثبات " الإحالة إلى التحقيق " . استثناف .

إحالة محكمة الاستثناف الدعوى إلى التحقيق • عدم اعتباره اطراحا لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة • لمحكمة الاستثناف الاستثناد إلى هذا التحقيق •

- ( ۲ و ۳ و ۶ و ۵ و ۶ و۷ ) آثبات <sup>وه</sup>شهادة الشهود " . أحوال شخصية . "البينة " . ارث .
- (۲) الشهادة شرطها موافق الدعوى تكذب المدعى لشهوده في شيء والدعن موضوع الدهوى • لا أثر له مثال • في دعوى إرث •
- (٣) الاهلام الشرعى قيام إجراءاته على تحقيقات إدازية جواز إهدارها بما تجمرها المحكمة المختصة من يحث • جواز ترجيحها البينة على النحرياب •
- (٤) القضاء بأسلام المتوفى استنادا إلى البينة . قول الدمود بدفنه طبقا الرامم المسجة . لاخطأ .
  - ( ٥ ) الغسب . ثبوته بالإفرار وبالفراش و بالبيئة .
- ( ۲ ) دعوى الإرث بسبب الهنوة · تميزها عن دعوى إثبات الزوجية · جواز إثبات المبنوة فيما بالمبينة · لامحل لاشراط وجود وثيقة زواج رسمية · علة ذلك ·
- ( ٧ ) النطق بالنامادين كفايته لصحة الإسلام لايشترط اذلك النبرى من كل دين يخالف .

١ — لانثريب على محكمة الاستئناف إذ هي اعتمدت على أقوال شاهدى المطعون عليهما في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، اعتبارا بأن محضر هذا التحقيق بعد من أوراق الدعوى المطروحة عليها بسبب نقل الدعوى يحالتها إليها ، طالما أن هـذا المحضر لم يشبه بطلان في ذاته ولاتفيد إحالة محكمة الاستثناف الدعوى إلى التحقيق من جديد اطراحا لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة بحيث لا يمتع عليها الاستئناد إلى المتحقيق .

٢ -- أن كان المتفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط فى الشهادة موافقتها
 للدهوى ، إلا أن هذا الشرط وعند الحنفية كذلك لا يجد محلا برد عليه إذا كان
 تكذيب المدعى لشهوده فى شى زائد عن موضوع الدعوى .

٣ -- إذكان الإعلام الشرعى--وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة بب يعمدو بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصبح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة الفضائية الختصة . . . وكانت المحكمة قد رحجت البينة فإن مفاد ذك إنها لم تجدفى تحريات الإشهاد ما يستأهل الرد عليها .

إلى المارض بن أخذ المحكمة بالبينة في خصوص إسلام المتوفى وزواجه
 وبن ما ورد باقوال الشهود من أنه تم دفنه طبقا للراسم المسيحية .

ه ـــ النسب كما يثبت بالإفرار يثبت بالفراش وبالبينة .

۹ -- إذا كات دعوى المطعون عليها دعوى إرث بسبب البنوة وهي سميزة عن دعوى إرث بسبب البنوة وهي سميزة عن دعوى إثبات الزوجية ، وكان موضوع النسب مطروحا فيها باعتباره سبب استحقاق الإرث وكان المشرع لم يشترط لإنبات المسبب وجود وثيقة زواج رسمية لأن المذر الحاص بعدم سماع دعوى الزوجية أو الإفرار بها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٣٩ لا تأثير له شرعا حل دداوى النسب يل هي باقية عل حكما المقرر في الشريعة الإسلامية رغم التعديل الماص بدعوى الزوجية

ف المادة ٩٩ من لائمة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإنه لا تثريب على الحسكم إن هو أطرح ما قدمه الطاعنون من أوراق بعد قيام الدليل سالبنية على ثبوت النسب المتنازع عليه لأن قيام الحقيقة التي اقتنع بها فيه الرد الضمى المسقط لسكل حجة تخالفه .

٧ — المقى به فى الراجع من مذهب الحنفية سوعلى ما جرى به قضاء هذه الحسكة (١) هو صحة الإسلام بجرد النطق بالشهادتين دون أن يشترط التبرى من كل دين يخالفه ، لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامسة على الإسلام وعنوانا له . وإذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن المتوفىمات على دين الإسلام استنادا إلى ما ثبت لديه بالبينة الشرعية من أنه نطقى بالشهادتين كان يؤدى شمائر الدين الإسلامي من صلاة وصوم ، ولم يجعل من النطق بالتبرى من أى دين آخر شرطا لاعتباره مسلما ، فإنه لا يكون قد خالف المقانون أو تنكب نهج الشرع الإسلامي .

### المحسكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحسكم المطعون قيه وسائر الأوواق تخصل في أن المطعون عليها أقامت الدصوى رقم و ١٦٠ سنة ١٩٩٨ وأحوال شخصية ه نفس » آمام عسكة طنطا الابتدائية ضد الطاحين بطلب الحسكم باثبات وفاة المرحوم ... .. بناريخ ١٩٦٨/٨/٣ وانحصارار ته في ولديه القاصرين ... .. دون سواهما وتسليمها حيم تركته بصفتها وصية عليمها ، وقالت شرحا لدعواها أن المرحوم ... ... .. .. .. .. احتى الدين الإسلامي منذ أكثر من مماني

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٧٤/١٢/١١ مجموعة الحسكتب الفي السنة ٧٠ ص ١٤٦٧

سنوات ، وتوفى بتاریح ۱۹٦۸/۸/۱ وترك ما یورث عنه وانحصر 🛚 ارته الشرعی فى ولديه ... ... القاصرين المشمولين بوصايتها بوصفها والدتهما ، وإذ نازعها الطاعنون ـــ والدته وأخواه رغم أنهم لا حق لهم فى إرثه لاختلاف الدين ، واستصدروا الإعلام الشرعى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٨ أحوال بندر طنطا بًاتحصار الإرث فيهم وامتنعوا عن تسليمها أءيان التركة فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ٦/٥/٥/١٩ حكمتالمحكمة باحالة الدعوى إلىالتحقيق لتثبت المطعون علمها أن المتوفى ... .. ... قد أسلم قبل وفاته وقبل زواجه منها وأنه أنجب منها الولدين ... و .. أثناء معاشرته لها بمترل الزوجية وأنها بقيت على عصمته حتى أريخ الوفاة ، و بعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩ من ﴾ يناير ١٩٧١ بالطلبات . استأنف الطاعنون هذا الحبكم بالاستثناف وقم ٧ سنة ٢١ ق أحوال شخصية « نفس » طنطا طالبين إلعاء ورفض الدعوى، وفي ٩٧٢/٦/٤ حكت محكمة الاستثناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون طيها أنَّ المتوفى ... ... ... قد أسلم واستمر مسلما حتى وفاته وأنه أنجب منها .. .. .. ، وبعد سماع شهود الطرفين حكت بتاريخ ١٩٧٤/١/٨ بتأييد الحسكم المستأنف . طعنَّ الطاصون في هَدَا الحُسَمُ بطرَّيقِ النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدر بالنظر ، و بالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسببين الأول والتالى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في الفازن و مخالفة النابت بالأوراق ، وقالوا في بيان ذلك أن الحكم استند إلى بينة المطعون عليها في مرحلتي التقاضي مع أن إحالة محكمة الاستثناف الدعوى إلى التحقيق من جديد فيد أنها أطرحت أقوال شاهدى المطعون عليها أمام محكمة أول درجة فلا يجوز من ثم الاعتاد عليها هذا إلى أن أقوال شهود هذه الأخيرة غير مؤدية إلى التيمية التي خلص اليها الحكم من شبوت إسلام المنوف أو وجودعقد صحيح يثبت به النسب كما الانتصب على أمم متواتر النهر واستفاض بين الناس فقد سلم شاهداها أمام محكمة أول درجة بأن

المتوفى دفن فى مقابر المسيحين ، وأقر أحدهما على نفسه بأمه لايصوم علايصلى ولا يرتاد المساجد مما ينطوى على اعتراف منه بفسقه فلا تقبل من ثم شهادته ، وورد على لسان أحد شاهديها أمام محكمة الاستفناف أن المتوفى تزوج بالمطعون عليها منذ ثمانية عشر عاما وهى رواية مخالفة لما ورديصحيفة الدعوى، بالإضافة إلى أن الحكم أقفل القريبة المستفادة من التحريات التي تمت عند ضبط الاشهاد رقم ٢٧٨ سنة ١٩٩٨ بندر طنطا الصادر بالمحصار ارشالمتوفى الطاعنين وحدهم والتي تؤيد مع المستدات المقدمة عجز المطعون عليها إثبات إسلام المتوفى وأنه عاش ومات مسيحيا دون زواج ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطا في القانون وغائفة الثاب بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى في غىرمحله، ذلك أند لماكان لانثريب على محكمة الاستئناف إذا هي اعتمدت علَّى أقوال شاهدي المطمون عليها في التحقيق الذي أحرته محكمة أول درجة ، اعتبارا بأن محضر هذا التحقيق يمدمن أوراق الدعوى المطروحة عليها سبب نقل الدعوى محالتها إليها ، طالما أن هذا المحضر لم يشبه بطلان في ذاتة ، ولا تفيد إحالة عكمة الاستثناف الدعوى إلى التحقيق من جديد إطراحا لأقوال الشهود أمام محكة أول درجة بحيث لايمتنع عليها الإستاد إلى التحقيق . لما كان ذلك وكان الطاعنوزلم يقدموا صورة رسمية من محاضر التحقيق في مرحلتي التقاضي حتى بنسني لمحكمة النقض مراقبة ماينعونه على الحكم ف نحالفته للنابث من أقوالهم أو مالحقهم من أوصاف توجب عدم الاعتداد بشهادتهم وكان البين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أن محكمي الموضوع بعسد أن استعرضنا أقوال الشهود ثبوتا ونفيا ، انتهت وفي حدود سلطتها الموضوعية إلى الموازنة بن البينات وخلصت إلى ترجيح أقوال شهود الإثبات على أقوال شهود النفي ، واستندت فيذلك إلى أدلة سائعة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي استظهرتها ، وكان الطاعنون لم يثللوا على أن الحكمة خالفت الثابت من أقول الشهود أوحرفتها عن مواضعها ،فإن النعي في هذا الشق لايعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير الدليل بغية الوصول إلى نتيجة أحرى غير التي أخذ بها الحكم بما لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان لايغير من ذلك ما تذرع به الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه أورد أن أحد شاهدى المطعون

طبها قرر أن زواج للتوفى بها \_ كان منذ ثمانية عشر عاما ، لأن قضاء الحكم أنصب على ثبوت إسلام المحوق وأنه تروج بالمطعون عليها وأنجب منها الولدين على فواش الزوجية \_ وفقا لما سيحية في الرد على السبب التالث \_ خلافا لما جاء بصحيفة الدعوى من أنه اعتنق الإسلام قبل وفاقه بخاني سنوات \_ لأنه وإن كأن للتفق عليه عند فقهاء الحقية أنه يشترط في الشهادة موافقها اللدعوى ، إلا أن هذا الشرط وعند الحقية كذلك لا يجد علا يرد عليه إذا كان تكذيب الملحى ان هذا الشرط وعند الحقية كذلك لا يجد علا يرد عليه إذا كان تكذيب الملحى المثابة يعد زائدا، لما كان ما تقوم كان الإعلام الشرعى \_ وقل ما حرى به قضاء هذه المثابة يعد زائدا، لما كان مقاد ذلك أنها لم تجد في جوهرها على محقيقات إدارية يصح المنطعون عليها فإن مقاد ذلك أنها لم تجد في خوهرها على محقيقات إدارية يصح بيئة المطعون عليها فإن مقاد ذلك أنها لم تجد في خوهوس إسلام المتوفى وزواجه بالمطعون عليها وبين ماورد باقوال الشهود من أنه تم دفنه طبقا المراسم المسيحية بالمطعون عليها فوين ما ورد باقوال الشهود من أنه تم دفنه طبقا المراسم المسيحية ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحلماً في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاء على سند من أن الزوجية تثبت بالشهادة علمها بناء على العشرة وأنه مجهوز إثبات النسب بالشهادة ولوكان من نتاج زوجية منه القانون سماعها ، وإذكان أثبات هذه الزوجية بشهادة الشهود و ونقا للحلقة وه من اللائعة الشرحية ممتما قانونا فإنه ماكان للحكم أن يركن في إثبات النسب المتفرع عن هذه الزوجية إني شهادة الشهود ، هذا إلى أنالعشرة وحدها لاتمتر دليلا على قيام الزوجية والفراش المثبت للنسب ، ويضيف الطاعنون أن الحكم أففل دلالة للقرائل الى تضمنها المستندات المقدمة منهم والى تقطع بعدم تغيير المتوفى لديانته المسيحية ، ويكون زواجه بالمطعون علها سوم حصوله سباطلا لاينتج فراشا ولاثبت نسبا .

وحيث إن هســذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أورد " وفيها أشهدت المستأنف طبها ــ المطعون طبها ــ كلا من ... ... ... و أ... ... وقسد شهد أولهما أنه جار المرحوم ... ... وأنه يعلم أن هذا الأخرقد أسلم وأنه قد نطق أمامه بشهادة الإسلام وأنه تزوج بالمستأنف طيها من حوالى ثمانية عشر سنة وأنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج وأنجب منها إينها ... .. وإبلتها ... ... ، وشهد ثانيهما بأن ... ... كان يقوم يشعائر الإسلام من صلا: وصوم وأنه يعلم من زيلوته العائلية المتبادلة بين العائنتين أنه زوج الستانف عليها التي رزقت بالولدين المذكورين " وكان مفاد ما قرره الحكم أن شاهدى المطعون عليها قد اجتمعت كامتهما على أن المتوفى قد أسلم ونطق بالشهادتين أمامهما ونزوج بالمطعون عليها ورزق منها بولديه ، وكل ألنسبكم يثبت بالإقرار يثبت بالفراش وبالبينة وكان الحكم قد أقام فضاءه ع<sub>ى</sub> أن نسب الصغيرين من المتوفى ثبت بالفراش مستندا قى ذلك إلى أقوال الشهود وهو كاف بذاته لحمل قضائة ، لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها دعوى إرث إسبب البنوة ، وهي متعيزة عن دعوى إثبات الزوجية وكان موضوع النسب مطروحاً فيها باعتباره سبب استحقاق الإرث ، وكان المشرع لم يشترطُ لإثبات النسب وجود وثيقة زواج رسمية لأن المنع الخاص بعدم سماعً دعوى الزوجية أو الإقرار بها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٣ لا تأثير لهشرها على دهاوى النسب بل هي باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية رغم التعديل الحاص بدعوى الزوجية في المسادة ٩٩ من لانحة ترتيب الحاكم الشرعية ، لماكان ما تقدم فإنه لا تثريب على الحكم إن هو أطوح ما قدمه الطاعنون من أوراف بعد قيام الدليل على دُوت النسب المتنازع عليه لأن قيام الحقيقة التي اقتنع بها فيسه الرد الضمني المسقط لكل حبة تخالفها و يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ن الطاعين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكة الاستثناف بأن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في إسلام أهل الكتاب ألا يعتبروا مسلمين عبرد النطق بالتهرى من كل دين يخالف عبرد النطق بالتهراد تين بل يجب أن يقرن ذلك بالتهرى من كل دين يخالف

دين الإسلام ، باعتباره شرطا لإجراء أحكام الإسلام عليه ، غير أن الحكم اكتفى بالقول مدخول المتوفى في دين الإسلام بالنطق بالشهادتين دون الجهر بلفظ البراءة من كل دين سواه ، وهمو ما يخالف أرجع الأقوال في مذهب الحفية ،

وحيث إن هذا النمى في غير محله ، ذلك لأن المفتى به في الراجع من مذهب الحفية -- وعل ما جرى به قضاء هذه المحكة -- هو صحة الإسلام مجرد النطق بالشهادتين دون أن يشترط النبرى من كل دين شالفه ، لأن التلفظ بالشهادتين أصبع علامة الإسلام وعنوانا أن وإذكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن الملتوفي مات على دين الإسلام استنادا إلى ما ثبت لديه بالبينة الشرعية من أنه نطق بالشهادتين وكان يؤدى شمائر الدين الإسلامى من صلاة وصوم ، ولم يجعل من النطق بالتبرى من أى دين الوشرطا لاعتباره مسلما فإنه لا يكون قد خالف القانون أو تنكب بهج الشرع الإسلامى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

## جلسة الخميس ۲۲ من يناير سنة ۱۹۷٦

رئامة السبد المستشار ناقب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضو ية السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عان ؛ عمد كال عباس، صلاح الدين يونس ؛ الدكتور إيراهيم على صائح •

# (77)

### الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ القضائية :

- (١ ، ٢) ضرائب . " ضريبة التركات" . بطلان . إعلان .
- (۱) تقدر مصلحة الضرائب للتركة وجوب إعلان المعول به يكستاب موصى عليسه ينلم
   وصول إغفال ذلك أثره بطلان الربط •
- (۲) ربط الضربية على النركة ، جواز تعده بما قد يظهر من أموال للتركة ، استقلال الاجراءات الحاصة بكل ربط ، الربط التكيلى ، لا يعيبه ما يشوب الربط الأصلى من بطلان .

١ – النص في المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معلة بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ على أن "يسهد بتقدير قيمة التركات الخاضة لرسم الأيلولة الح المأورين المختصين . . . . و يجب اعتاد التقدير قبل إعلانه إلى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص عليها الملائحة التنفيذية و يكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الأسس التي قام عليها تقدير قيمة التركة " ، يدل على أن وسيلة علم المحول بتقدير التركة تم مإعلانه بهذا التقدير بكتاب موصى عليه بعلم وصول يحيث إذا لم يعلن الممول بهذا الطريق يفترض عدم عليه بالتقدير ، و إلحلق الغيرر به و يترتب عليه البطلان ، وإذ كان الحكم الاستثنافي قد رتب عليه البطلان ،

. المطعون ضدها بالربط التكميلي بطلان هذا الربط فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ -- الربط الضريى الذي تجريه مصلحة الضرائب إنما يتعدد بما قد يظهر من أموال تستحق للتركة مع استقلال كل ربط منها في إجراءاته ، فلا يعيب المربط التكميل ما يشوب إجراءات الربط الأصلى من بطلان ، وإذكان الحكم المطمون فيسمه قد قضى ببطلان الربط التكميلي التأنى لبطلان إجراءات الربط الأصلى فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة •

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 ١٩٢٥/٢/٥٨ صحمت المحكمة بيطلانهما ، استأذت مصلحة للضراعب هذا الحكم بالاستثنافين ١٨١ ، ١٨٧ سنة ٣٩ ق تجاوى الاسكندوية وبتلويخ الحكم بالاستثنافين ١٨١ ، ١٨٠ الفرائب الحكم المدتأف طعنت مصاحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظوه وفيها الترمت النيابة رآيها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الأول من الدبب على الحكم للطعون فيه في خصوص الربط التكيل الأول الحاصل في ١٩٩٤/٩٣٩ الحطأ في تطبيق في خصوص الربط التكيل الأول الحاصل في ١٩٩٤/١٩٩٣ الحطأ في تطبيق ترتب البطلان كم المناه المحلان المول متقدير التركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فلا يترتب على عالفتها البطلان إلا إذا كان من شأن هذه المنالفة أن تلحق ضروا بنوى المشأن ، فإذا كان المحول قد علم بعناصر التقدير علما يقينيا من شأنه أن يحقق النوض الذي توخاه الشارع من تقرير الإجراء فلا يتوافر البطلاق و يكون الحكم المطمون فيه إذ قضى ببطلان الربط الديم بل الأولى لسدم إملانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول العلمون ضدها قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك أن النص في المسادة ٣٧ من القانون ١٤٤ سنة ١٩٤٤ ممدلة بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ على أن « يعهد لم يتقدر قيمة التركات الخاصة لرسم الأيلولة إلى الأمورين المختصين . . . . و يجب اعتماد التقدير قبل إعلانه إلى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص طيها اللائعة التنفيذية و يكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الأسس التي قام عليها تقدير قيمة التركة » يدل على أن وسيلة علم الحول يتقدير بكتاب موصى عليه بعلم وصول يحيث إذا لم يعلن المرك بهذا الطويق يفترض عدم دامه بالتقدير ، و إلحاق الضرو به و يترب المحول عليه البطلان و إذ كان الحكم الاستناقي قسد أورد « أنه لم يثبت المحكسة من مطالعتها الأوراق أن المولة ب المطعون ضدها — أعلنت يال بط التكيل الأول الذي تم بتاوخ ١٤٤ إلى ١٩٥٧ » وديب

على عدم. إعلانها بطلان هذا الربط فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق اتمانون و يتمين رفض الطمن في هذا الحصوص •

وحيث إن الطاهنة تنمي بالوجه الثاني من السبب الأول و بالسبب الثاني على \* الحكم المطمون فيه في خصوص الربط التكيلي الثاني الحاصل في ١٩٦٠/١١/٥ عالمة الهانون والقصور في التسبيبوفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضي سطلان الربط التكيل الثاني لأنه سيمل ربط أصلي باطل وهو من الحكم محالفة للقانون إذلا وابط بين إحراءات كل من الربطين ، كما أن الحكم قد شابه قصور في التسبيب ذلك أن السيدة .. .. إحدى ورثة المرحوم ... .. أقامت الدعوى ١٥٣١ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى الإسكندرية بطلب الحسر باعتبار الأموال للودعة باسم المطعون ضدها لدى بنك باركايز مملوكة للورث و بالتالى تدخل في أصول التركة وقد قضى الحكم الاستثنافي رقم ٢٤٦ سنسسة ٨٤ ق الإسكندرية مذه الطلبات، و إذ صدر هـ ذا الحكم عملا للبلغ المودع بحساب المطعون ضعما فقد انتقل المأمور الفاحص إلى سك الإسكنندرية « باركليز سابقا » وواجع حساب المطعون ضدها بدفتر البنك عن سنة ١٩٤٦ وهي السنة السابقة لملووث قد بنعت ٧١ و ٣٤٤٨٨ جنها فأحرت مصلحة الضرائب بذلك الربط التكيلي الثاني ـــ وقد فصلت الطاعنة تلك الخطوات بصحيفة استثنافها لتدلل يها على صحة إجراءات الربط - ردا على ما أو رده الحكم الابتدائي من بطلان تك الإحراءات - إلا أن الحكم المطمون فيسه لم يرد علما مما يميه بالقصور .

وحيث إن هذا النهى صحيح ذلك أن الربط الضريح الذي تجريه مصاحة الضرائب إنما يتعدد بما قد يظهر من أحوال تستحق للتركة مع استقلال كل وبط منها في إحراءاته فلا يعيب الربط التكيلي ما يشوب إحراءات الربط التكيل من بطلان وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان الربط التكيل الثاني المراء ما المراء 147/1/17 لبطلان إحراءات الربط الأصلي فانة يكون قسد عالف القانون ، كم أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسباعه «أن مصلحة عالف القانون ، كم أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسباعه «أن مصلحة عالف القانون ، كم أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسباعه «أن مصلحة عالف المتانون ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسباعه «أن مصلحة على المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد التكليل المتعدد المتعدد التكليل المتعدد ال

الضرائب طعنت في الحديم الابتدائي بالاستهافين المضمومين وركنت في طعنها إلى أن النابت من أو راق الدعوى والم في الفردى أن الربط التدكيلي النافي قد جاء بناء على الحكم الاستثنافي رقم ٢٤ ٢ سنة ٤٨ ق الاسكدرية الذي قلمه الوكيل الأستاذ ... ... المحاى إلى المأمورية وقد ثبت من هدا الحكم أن الميلخ على مدكرته المرفقة المؤرخه ١٩/٥٨/١٩ وقد انقل المأمور بعد ذلك المن على مدكرته المرفقة المؤرخه ١٩/٥٨/١٩ وقد انقل المأمور بعد ذلك المن المبات تبلغ ٢١ و واطنع على صحيفة الحساب الختاى وقد انتضح منه أن قيمة وعليه تم الربط اسكيل الناي له سنة المبلغ وأخطرت الزوجة تموذج ٨ تركات وعليه تم الربط اسكيل الناي له سنة المبلغ وأخطرت الزوجة تموذج ٨ تركات في ١٩٠/ ١٩٠١ ومن ذلك يتضيح أن المأمور العاص اتحد كافة الإحراءات اللازمة المنصوص عليها في قانون الركات » وإذا سكت الحركم عن الرد على هذا السبب من أسباب الاستئناف بمقولة إن « الحركم الابتدائي قد تمكنل بالرد على حيا على جميع ما أثارته مصلحة الضرائب في استشافها حالة أن هذا الحركم الابتدائي الم واحد على يشر إليه ، فانه بذلك يكون الحركم المطعون قيه قد ما أبه في هذا الحصوص قصور ببطله .

وحيث إنه لمـا تمتــــدم يتعين نفض الحكم فيا قضى به من بطلان **الربط** اتكبلي النانى المؤرخ ١١/٥-١١/

## جلسة ۲۲ من يناير سنة ۱۹۷٦

برئامة للسيد المستشار نائب وثيس الحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشاوين جلال عبد الرحيم عنّان ؟ ربحد كال عباس ، العكمترو الراهيم على صالع ، حمال الدين عبد اللطيف .

(7 ٤)

### الطعن رقم ٣ لسنة ١ ٤ القضائية :

(١) تقص " السهب المتعلق بالنظام العام " . نظام عام . استثناف .

حق النياية ومحكة التقضى في أن تشير من القاء نفدها الأسياب المتعلقة بالنظام المام . شرقه ، وووهها على الجزء المطمون عليه من الحبكم ، عدم الطعن على شكل الاستشاف ، صيرورته حائزا قوة الأمر المفضى .

- (٣ ٢ ) ضرائب " تقادم الضريبة " . تقادم سقط " .
- (۲) أهيراد الضرائب والوسوم و إعلائف المطالبة والاخطاء ان تنويهات قاطعة للتقادم.
   ۲ السنة ۱۹۵۳ ، إخطار المعمول بالتموذج ۱۸ ضرائب ، قاطع لتقادم الضريبة .
- (٣) التقادم الضربي. يد. سريانه · من اليوم النالى لا قضا. المهلة المحددة لتقديم الاقوار
   ٩٧٠ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ·

١ - إذ أثارت النيابة بمذكرتها أن الطاعنة - مصلمة الضرائب - قد فوت ميعاد استثناف الحكم العمادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١ - الذي قضي بسقوط حقما في المطالبة بما هو مستحق لحما من ضرائب حتى يوم ١٩٦٠/١٨ - وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ بقضائه بقبول الاستثناف شكلا، ولما كان شكل الاستثناف من النظام العام فإن لحكمة النقصأن تتعرض له من تلقاء نفسها ويكون الطمن غير بجد لان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦/١٢/١٥ أصبح انتهائيا حائزا لفوة الأمر المفضى وهو أيضامن النظام العام في ظل قانون المرافعات الحالية وانتهت من ذلك إلى طلب عدم قبول الطعن ، وإذ كان ما أثارته النيابة غير مقبول لأنه وانتهت من ذلك إلى طلب عدم قبول الطعن ، وإذ كان ما أثارته النيابة غير مقبول لأنه .

وإن كان يجوز للنيابة كما يجوز المحكمة من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن مايتعاقى بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، ولها كان شكل الاستثناف لم يرد طيه طعن فيكون ماقضت به محكمة الاستثناف من قبول الاستثناف شكلا قد حاز قوة الأمر المقضى .

٧ — اعتبرت المـــادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ف شأن الضرائب والرسوم ، تنهيها قاطعا التقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاخطارات ـــ وقد استقر قضاء هذه المحكمة (١٠ ـــ على أن اخطار المول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب هو ممــا ينقطع به تقادم الضريبة .

تقضى المسادة ٩٧ مكروة من القانون؛ ١ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون
 سنة ١٩٥٦ بأن تمقادم الضريبة يبدأ من اليوم التالى لاشهاء الأجل المحدد
 لتقديم الإقرار المنصوص طبه فى المسادة ٨٤ من ذلك القانون

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة و بعد المداولة

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتصل في أن مأمورية ضرائب بني سويف قدرت صافى أرباح المطعون ضده من نشاطه في تجارة الفلال وأعمال المقاولة في السنوات من 1971 الحالم الآتية على التوالى ٥٠٠٠ / ١٩٠٠ / ١٠٠٠ عنها وقامت بإخطاره التموذج ١٨ ضرائب بتاريخ ١٩٦٥/١/٦٠ ثم بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٦٥/١/٦٠ ثم بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٦٥/١/٦٠ ثم بالنموذج ١٩ ضرائب ويتاريخ مامها وإذ اعترض المطعون صده أحيل الحلاف إلى لحنة الطعن حيث دفع أمامها

<sup>(</sup>١) تقيض جلسة ١٩٧١/١١/١ بجوعة المكتب الفي ٢٧س - ص ٨٧٩

بسقوط حق الطاعنة في اقتضاء الضريبة عن السنوات من ١٩٥٦ للى ١٩٦٠ وبتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧ أصدرت اللينةقرارها بقبول الطمن شكلا وفي الموضوع برفض الدفع بالتقادم و يتخفيض تقدير المأمورية لصافى الأرباح في سنة ١٩٥٦ إلى مبلغ ١٢٥ جنبها وفرسنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ٢٠٠ جنبها وفرسنة ١٥٨ الى مبلع ٢٨٥ جنبها وفى سنة ١٩٦٩ إلى مبلغ ٨٤٥جنبهاوفى كلَّمن سنتى ١٩٦٠ ١٩٦١ إلى مبلِّغ ٨٥ - اجنبها ــــ أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٣٤ سنة ٦٦ تجارى كلى بن سويف طعنا على هذا القرار ، وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦حكمت المحكمة أولا بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بمسا هو مستحق لهسا من ضرائب حتى يوم ١٩٦٠/٥/٨ . ثانيا ــ سندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير صافي أرباح المدة من ٩/٥/٥١٩ حتى نهاية سنة ١٩٦١ وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت ؛ الحكمة بجلسة ١٩٦٩/٣/٠ بالنسبة لهذه المدة ، استأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكدين بالاستثناف وقه٢٧ سنة ٥ق بنى سويف طالبة إلغاء الشق الأول من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١ و الغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢ وتأييد قوار اللجنة . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٤ حكمت المحكمة بقبول الاستثناف شَكَّلًا وَفَى المُوضُوعِ مِرْفَضِهُ وَتَأْتِيدُ الْحُكْمِينِ المُسْتَأْنَفِينِ .طعنت مصَّاحَالضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضة في خصوص قضائه بسقوط الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٩ وعن المدةمنأول سنة ١٩٦٠ حتى ٨/٥/١٩٦٠ وعرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره .

وحيث إن النيابة أثارت بمذكرتها أن الطاعنة فوتت ميصاد استثناف الحكم الصادر بتاريخ 77/1/0 وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بقضائه بقبول استثناف ذلك الحكم شكلا — وأبه لماكان شكل الاستثناف من النظام الهام فإن نحكة النقض أن تتعرض لهمن تنقاء نفسها و يكون الطعن غير مجمله لأن الحكم الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٥ أصبح انها أبياحا أزا لقوة الأمم المقضى وهو أيضا من النظام العام في ظل قانون المرافعات الحالى وانتهت من ذلك إلى طلب عدم قبول الطعن أنه في عله . . وأصرت بالحلسة على هذا الرأى .

وحيث إن ما أتارته النيابة غير مقبول لأنه وإن كان يجــوز للنيابة كما يجوز للحكة من تلقاء نفسها أن تشير فىالعلمن ما يتعلق بالنظام العــام إلا أن ذلك مشروط: إن يكون وارداعلى الجزء المطعون عليه من الحكم ، ولمساكان شكل الاستثناف لم يرد عليه طعن فيكون ما قضت به محكة الاستثناف من قبول الاستثناف شكلا قد حازقوة الأمر المقضى .

وحيث! ن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنمى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه غالفته القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بإعلان المحوذج 11 ضرائب الحاصل بتاريخ ١٩٦٥/١٩ كاجراء قاطع للتقادم استنادا إلى القول بأن هذا المحوذج لا يشتمل على تنبيه بالدفع وأنه لا يعدو أن يكون عملا تمهيديا لربط الضربية حالة أن اخطارات الضرائب إذا سلمت إلى المدول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسلت له بكتاب موصى عليه مع علم الوصول تعتبر الإجراءات القاطمة للتقادم ، هذا إلى جانب أنه بفرض محدة ما انهى إليه فانه وفي خصوص أرباح سنة ١٩٩٠ خالف نص المادة ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٩٩ التي تقضى بأن التقادم يبدأ من اليوم اتنالى لا تنهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار .

وحيث إن هذا النبي في علم ذلك أنه لما كانت المادة النافة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ٥٣ في شأن تقادم الضرائب والرسوم اعتبرت شبيها قاطعا المتقادم أوراد الضرائب والرسوم اعتبرت شبيها قاطعا المول أوراد الضرائب وكان إغطاء الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب على ما استقر عليه قضاء هذه الحسكة - هو مما ينقطع به تقادم الضريبة وكانت المادة ٩٥ مسكرة من القانون ١٤ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٥٧ تقضي بأن تقادم الضريبة ببدأ من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٨٤ من ذلك القانون فإن الحكم المطمون فيه إذ خالف هذا النظر ولم في المنادم من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار من المطمون ضده بدء التقديم الإقرار من المطمون ضده بدء التقادم من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار من المطمون ضده يكون قد خالف القانون وأخطاف تطبقه عمايوجب نقضه في خصوص سبب الطمن م

### جلسة ۲۶ من يناير سنة ۱۹۷۹

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة عمد صادق الرشياس وعضو ية السادة المستشارين أديب تصبحى ، عمد فاضل المرجوش، بحمد صلاح الدين حبد الحميد، شرف الدين خيرى.

(90)

الطعن رقم ٤ ٥ لسنة ٠ ٤ القضائية :

🔻 دموی . تقادم « تقادم مسقط " . عمل . حراسة .

المعتملون والمرافبون الموضوعة أموالهم تحت الحرامة · وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإيراءات بالنسبة لم · عدم جريائها أو انتشاحها خلال فترة الحراسة · مثال في حمل .

إذ كان بين من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاهه أمام محكمة الاستثناف بأن الفصل حصل أثناء وجوده بالمعتقل ولم يعمل المي علمه شيء عن واقعة فصله حتى تم الإفراج عنه في . . . ، ومن ثم فلا تهدأ معقة السقوط إلا من هذا التاريخ الأخير، وكانت المحادة الأولى من الأمر المسكى رقم ع لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإداوة أموال المتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات قد تصت عل أن " يتولى مدير عام إدارة أموال المتقلين والمراقبين وغيرهم الأشخاص والهيئات الآتي بيانها : (١) كل شخص طبيعي يعتقل أو يوضع الأشخاص والهيئات الآتي بيانها : (١) كل شخص طبيعي يعتقل أو يوضع تحت المراقبة ننفيذا لتداير الهام البيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضي باسمهم» على أن " تكون مهمة المدير الهام البيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضي باسمهم» على أن " تكون مهمة المدير الهام البيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضي باسمهم» ونصت المحادة السابعة على أنه " لا يجوز لأي شخص من المشار إليهم في المحادة ونصت المحادة التابية عن معروبية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن ونصب المحادة ودعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة» ، كما ضحت المحادة ١٩ على نشر محت المحادة ١٩ على المعتمد عنه عنه عنه عنه عنه عمواعيد الإمواءات التي سمرى ضمد أن " تحده هيم مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإمواءات التي سمرى ضمد أن " تحده هيم مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإمواءات التي سمرى ضمد

الأضغاص المشار إليم في المادة الأولى ما دامت أموالهم خاصمة لأحكام هذا الأصر "> فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد الأصر "> فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد الإجراءات التي سرت أوتسرى صند هؤلاء الأشغاص ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تغشيم مبب الوقف طبقاً الا حكام المفردة في القانون (١). إذ كان ذلك ، وكان الحمكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على سقوط الدعوى لوفعها بعد انقضاء سنة من تاريح انتهاء عقد العمل قولا بأن الطاعن كان يعلم بتاريخ فصله وأنه هو الذي تقدم بطلب إيقاف قوار النصل ، ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع جوهرى من شانه لو صبح أن يغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشو بالقصود .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم 103 سنة 197٧ على القاهرة بصحيفة معانة في 1741 من يونية سنة 197٧ وطلب فيها الحكم بالزام الشركة في مواجهة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تدفع له مبلغ 1976/1978 للتحتى محدمة الشركة المطعون عليها بموجب عقد عمل فير محدد المدة بوظيفة رئيس مكتب أمن الشركة لقاء أجر شهرى قدره أربعين جنيها وف ٢٢/٥/١٩٣١ اعتقل الطاعن

<sup>- (</sup>١) يُعَطَنُ ٢/٢ سنة ١٩٦٥ تجنوفة المسكتب الفي سنة ١١ فن ١٢٦

للواعي الأمن ، وفي ١ ١/٥/١٩ فصاته الشركة من عمله بمقوله أن عقده محدد المدة وأن وظيفته قد ألغيت وذلك على خلاف الحقيقة ، فتقدم الطاعن بطلب لوقف قرار فصله إلا أن الحكمة الحزئية قضت في ١٩٦٧/٥/١٨ برفض طلبه فاً قام دعواه بطلباته الموضوعية وهي مكافأة نهاية الخدمة و بدل الإنذار ومقابل الإجازة عن السنة الأخيرة وحصته في الأرباح والتعويض عن الفضل التعسفي ومجوع ذلك المباغ المطالب به، دفعت الشركة المطعون ضدها يسقوط الدعوى ١٩٦٧/١٢/٢٩ حكمت المحكمة أولا: ــ بَعْدَمُقبُولَالدعُوىَارِفَعُهَا عَلَى غَيْرُدَى صَفَّةً بالنَّسبة لمكافأة نهاية الحدمة. ثانيا: يسقوطالدعوى لرفعها بعد انقضاء سنة من تاريخ انهاء العقدوذاك النسبة لطلب بدل الإنذار أومقابل الإجازة السنوية والتعويض عن القصل. ثالثا: - وقبل الفصل فطلب الأرباح - باستجواب الطرفين -وقد ترك الطاعن بعدئذ الحصومة بالنسبة اطلب آلأرباح . أستأنف ألطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة طالبا القضاء بطلباته ، وقد قيد هذا الاستئناف برقم ٤ سنة ٨٥ ق ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقص الحكم المطعون فيه ، ويعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظـره جلسة ١٩٧٥/١٢/٥٧ وفيها الترمت النيامة رأمها .

وحيث إن ثما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسهيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بأنه كان معتقلا وقت صدور قرار الفصل فلم يعلم به حتى أفرج عنه في ١٩٦٧/١١/١٤ وإن حالة الاعتقال يترب طها وقف سريان مواهيد السقوط بالنسبة له إلا أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع الحوهرى بما يعيب حكمها بالقصور

وحيث إن هذا النعى ف محله ، ذلك أنه لما يبين من تقريرات الحكم المطمون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستثناف بأن الفصل حصل أثناء

وجوده بالمعتقل ولم يصل إلى علمه شيء عن واقعة فصله حتى تم الإفراج عنه ف ١٩٦٧/١١/١٤ ، ومن ثم فلا تبدأ مَّدة السقوط إلا من هذا التاريخ الأخير وكانت المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ؛ لسنة ١٩٥٦ بوضم نظام لإدارة أموال المعتملين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات قد نصت على أن ﴿ يَتُولَى مَدِيرِ عَامَ إِدَارَةً أَمُوالَ المُعْتَقَلِينَ وَالْمُرَاقِبِينَ الْقَائُمُ عَلَى تَنْفَيذُ أحكام القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ إدارة أموال الأشخاص والهيئات الآتي بيانها: ــــ (١) كل شخص طبيعى يعتقل أو يوضع تحتِ المراقبة تنفيذا لتدابير الأحكام العرفية . . . إلخ "، ونصت المادة الثانية على أن "تكون مهمة المدير العام النيامة إ عن هؤلاء الأشخاص والنقاضي بإسمهم ، ونصت المـــادةالسابعةعلىأنه ﴿الايجوز لأى شخص من المشار إليهم في المسادة الأولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئة المذكورة"، كما نصت المــادة ١٦على أن تتمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ما دامت أموالهم خاصعة لأحكام هذا الأمر"، فإنها بذلك تكون قد دات على أن الشارع أراد وٰقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص مادامت أموالم موضوعة تحت الحراسة بحَبُّثُ لَا يَجْرَى هَذَهُ الْمُواعِدُ أَوْ تَنْفَتَحَ فَى حَقَّهُمْ خَلَالٌ فَتَرَةَ الحَرَاسَةُ وَمحيت تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ عجرد زوال سبب الوقف طبقا للا حكام المقررة ف القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على سقوط الدعوى لرفعها بعد انقضاء سنة من تاريخ عقدالعمل قولا بأن الطاعن كان يعلم بتاريخ فصله وأنه هو الذي تقدم بعالب إيقاف قرار الفصل ، ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع بشأن اعتقاله ووقف مدة التقادم بالنسبة له حتى الإفراج عنه في ١٩٦٧/١١/١٤ وهو دفاع جوهرى من شأنه لوصم أن يتغير به و-ه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يوجب

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٦

برئاسة السدد تا ب رئيس المحكمة المستشار أحمد فنحى مهدى وعضوية السادة المستشارين بحد سالم أبورواس ، حافظ وفقى ، عبد اللطبف المراغى ، مسد العبسوى .

(77)

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . وكالة . نقض .

صفة النياية عن الخصم . التحقق من توافرها أو عدم توافرها . مسألة موضوعية . الجلمل في
 ذلك . تقدر عنه رقاية محكة النقش .

(٢) بنوك « الاعتماد المستندى "

فتح البينك اعباها مستنديا للوفاد بشدن صفقة تمت بين تاجوين • إلترامه بالوفاء • هرطة • تطابق مستندات البائع وشروط فتح الاعباد • لوس تبنك في ذلك أدنى سلطة في النقدير أو التفسير • علة ذلك •

(٣) خبرة . محكمة الموضوع . نقض .

تعيين الحبرا. • وخصة لقاضي الموضوع • النعي عليه عدم الاستعانة بخبير • غير مقبول •

١ - إذا كان التحقق من توافر صفة النيابة عن الخصم أو صدم توافرها مسألة موضوعية ، وكمان الحكم قد نفى هذه الصفة عن المطمون طيه الثالث بأسباب سائفة لها أصل ثابت بالأوراق وتؤدى عقلا إلى المعنى الذى خلص إليه ، فإن الجمل فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة عكمة التقض .

٢ -- المصرف الذي يفتح اعتبادا مستنديا للوفاء منمن صفقة تمت بين تاجر بن
 لا يلزم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروط فتح
 الاعتباد دون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير . وإذ كان

الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثانى — البنك — رفض صرف قيمة الاعباد للطاعن بناء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الزراعية الصحية لبيانات البضاعة في باقى المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تازيخا لاحقا لتاريخ الشحن ما شكك البنك في سلامها فضلا عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة وفق ما تنص عليه شروط فتح الاعباد ، فإن الحكم إذ إنهى إلى أن المطون ضده النانى عتى في عدم الصرف لالنمامة منايات المطعون ضدها الأولى إلتزاما صرفيا لا يكون فد اختا في فهم الواقم (١)

٣ – إذ كان تعين الحبراء من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده
 تقدير لزوم أو عدم لزوم الاستعانة به ، فلا يقبل النعى هايه عدم الاستعانة بجبير
 متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين اقتناعه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى وقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة بطلب إلزام المطعون ضدهم الأولى والثانى متضامتين في مواجهة المطعون ضده الثالث يمبلغ ١١٣٤ جنيها استرلينيا تأسيسا على أنها تعاقدت مع المطعون ضده الأولى على أن بيعها كية من عصول البطاطس المصرى بسعوومواصفات اتفق عليها على أن يتم سداد الثمن بموجب مقد فتح اعباد مستندى غير قابل للالفاء أو الرجوع فيه مقتوح لدى البنك المطعون ضده الثانى على أن يتم السداد بإستيفاء المستندات الدالة على تمام الشحن وخلو المبضاحة من الآفات ، وتنفيذا للاتفاق أبلغ المطعون ضده الثانى المطعون وسده الثانى المطعون

<sup>(</sup>١) راجع نقض ٥ ٤/٤/١ ، ١ ، قاعدة ١ ص ٢٢٠ مجوعة القراعد القافونية في ٢ عاما .

ضده انثالث بفتح الاعتماد وشروطه التي من أهمها صدور شهادة زراعية صحية صالحة للعمل بالمملكة المتحدة وشهادة وزن رسمية وأن تكون البطاطس من صنف ودَّالفا " بسعر ٢٤ جنبها استرلينيا للطعن وأن تشحن في صناديق خشبية إلى لندن أومينوكاسل في ميعاد غايته ١٩٦٣/٤/١٥ وعلى أثر ابلاغ الطاعنة بفتح الاعتماد نشطت إلى تنفيذ العدد يشحن البضاعة بعد استيفاء الاجراءات اللازمة في مصر وتقدمت إلى المطعون ضده النالث بطلب صرف قيمة الاعتماد المستندى و بعد أن صرفه لها بالفعل عاد الطعون ضده الثالث وأخطرها برفض المطعون ضدهما الأولوانناني سداد الفيمة لخلافات بين المستندات وشروط عقد فتح الاعتماد وترتب على ذلك بقاء البضاءة في ميناء الوصول دون استلام حتى بيعت وفاء لما استحق عليها من رسوم وخلصت الطاعنة إلى طلب الحكم الحَمَّا بثن البضاعة مع التعويض ، و بتاريخ . ١٩٦٧/١٢/١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى استأنفت الطاعنة آلحكم بالاستثناف رقم ٨٦ سنة ٨٥ ق طالبة إلغاءه وبتاريخ ٢٧/٢/٢٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بالمتأييد وطعنت الطاعنة في آلحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيهــــا الرأى برفص الطعن وإذ عرض على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب النبي الخطأ في فهم الواقع في الدعوى من عدة وجوه وفي بيانه تقول الطاعنة إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنه لا يسوغ لاطعون ضده الثاني التنصل من سداد قيمة الاعتماد المفتوح بمقولة اختلاف مستندات الشحن عن شروط عقد فتح الاعتماد بعد أن تولى المطعون ضده النالث – البنك الأهل المصرى – فحص تلك المستندات وظهور مطابقتها لشروط عقد الاعتماد – وقيامه بصرف قيمة البضاعة عملاً بنبي عليه إنترام المطعون ضده الثاني بسداد هذه القيمة غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بقوله إن المطعون ضده الثالث ليس له دور إيجابي في مجريات التعامل في الصفقة المباعة وأنه لا يعلو أن يكون رسولا بنقل الرغبات ويحول الأوراق — المستفقة المباعة وأنه لا يعلو أن يكون رسولا بنقل الرغبات ويحول الأوراق — المتبادلة بن الطاعنة والبنك المفتوح لديه الاعتماد ، وهذا من الحكم خطأ في فهم حقيقة الواقع إذ المطعون ضده الثالث وكيل عن المطعون ضده الثالث وهندل له المنافقة المبالة وقياء المبالة وكيل عن المطعون ضده الثالث وكيل عن المعون ضده الثالث وكيل عن المعدون ضده التالث وكيل عن المعدون فيلا عن المعدون فيلا عن المعدون فيلا المعدون ضده التالث وكيل عن المعدون فيلا المعدون ضده التالث وكيلا عن المعدون فيلا المعدون فيلا

إذ استلم المستندات عن الطاعنة وطابقها على شروط فتح الاعتاد وقام بصرَّف القيمة بعد التأكد من المطابقة بينهما ولولا هذه النيابة أ كان له شأن في فحص المستندات قبل الصرف ولاقتصر دوره على تحويل الأوراق إلى لندن دون مراجعة أو وفاء ، كما أخطأ الحكم المطعون فيه يتقريره أنه لا رأى للبنسك المفتوح لديه الاعباد في تقدير أي شرط من الشروط الموضوعية للصفقة التي يسدد ثمنها عن طريق فتح الاعتماد المستندى وأندوره لا يعدو أن يكون شكايا يتتصر فيه على تنفيذ شروط عقد الاعتماد في حن أنه لم يترم عقــــــد بشروط موضوعية بن الطرفين – وإنما الشروط الى وردت في ذات الاعتاد المستندى هي التي تربط جميع الاطراف وكان حريا بالحكم المطعون فيه ألايتعوض لمناقشة مسائل فنية تتصل بالأعمال المصرفية والتبادل التجاري الدولي دون أن يستمس ف خصوصها أهل الحبرة يضاف إلى ذلك أن الحكم أخطأ في انسياقه وراء قول المطعون ضدها الأولى بأن الشهادة الزراعية المقدمة ضمن مستندات الشحن لاتخصالبضاعة المشحونة مقولة أن تاريخها لاحقعلى تاريخ الشحن مما يشكك فى سحتها وقضى برفض الدعوى ساء على ذلك في حين أنه قــدتم الكشف على البضاعة في الحجر الزراعي الصحى قبل الشحن وصدرت الشهادة بسلامتها قبل انتهاء سريان صلاحية الاعماد ومن ثم فقد غاب عن الحكم الا أهمية لتاريخ الشهادة سواءًا كان يوم الشحن أو بعده ، وإذكان الحكم المطعون فيه قد نهم الواقع في الدعوى على خلاف ما سبق فإنه يكون قدأخطأ بمانستوجب نقضه '.

وحيث إن النمى بكافة وجوهه مردود بأن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه بخصوص نفى نيابة المطعون ضده الثالث عن المطعون ضده الثالث على قوله آثار قانونية على قيام الثالث بفحص المستندات ودنم النمن إلى الطاعن على قوله "وحيث إنه عن الوجه الثانى والحاص بنيابة البنك الأهلي عن سك ميرلاند وما ترتبه المستأنفة على ذلك غير صحيح ذلك أن الخلطاب المرسل من البنك الأهلي إلى المستأنفة كان مجرد الحطار بفتح الاعتماد وتبليغه بالبرقية الواردة من بنك ميرلاند وقد جاء في هذا الخطاب أن الاعتماد مباغ لكم بدون مسئولية علينا أو ازتباط من جانبنا ومن ثم فإن القول إن تنيجة قحص المستدات

بمرفة البنك الأهلى على فرض صحته يرتب أثرا قانونيا غير صحيح لمذ أن البنك الآهل وفقا لحطابه كان مجرد وسول لا نائب " و إذا كان التحقق من توافر صفة النابة عن الحصم أو عدم توافرها مسألة موضوعية وكان الحكم قد نفى هذه العلمة عن الحطون ضده الثالت بأسباب سائفه لها أصل ثات بالأوراق وتؤدى مقلا إلى المحى الذى خلص إليه فان الحدل في ذلك لا يعدو أن يكون بعدلا موضوعيا تنصر عنه رقابة محكة النقض ويكون النعى بهدا الوجه على غير أساس.

لما كان ما تقدم وكان المصرف الذي يفتح اصادا مستنديا للوفاء بنن صفقة تمت بين تاجرين لا يترم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروطفتح الاعباد دون أن يكون للبنك فذلك أدني سلطة في التقدير أوالنسير وكان الثابت من الحكم المطمون فيه أن المطمون صده الثاني حسب منك ميرلاند حسوض صرف قيمة الاعباد للطاعن بناء على ما اكتشفه من غالفة بيا ناحب الشهادة الزواهية الصحية لبيانات البضاعة في باقى المستندات المقدمة من حيث عدد السناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تاريخ الاحقال لترايخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فضلا عن خلوها من بيان صلاحية لتاريخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فضلا عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة بالملكة المتحدة وفقا لما تنص عليه شروط فتح الاعباد فإن المحكم إذ اتهمي إلى أن المطعون ضده الثاني عن في علم الصرف لالتزامه بتعليات المطعون ضده الأولى التزاما صرفيا لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع ويكون هذا النعي مدد الأولى التزاما صرفيا لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع ويكون هذا النعي بدوره على غير أساس .

و إذا كان تعين الخراء من الرخص المخولة لقاضى الموضوع له وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم الاستعانة به فلا يقبل النمى عليه صدم الاستعانه بحبير متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتسكوين اقناعه ومن ثم يكون الطعن برمته على غر أساس فيتعين رفضه .

# جُلْسَةُ الإثنين ٢٦ من بنايرسنة ٩٧٦ آ

برئاسة السيدالمستشار / أحمدتنكي مرسى رعضوية السادة المستشاوين / عد صالح أبر راس وحافظ رضى ، عبد اللطيف المراغى، حميل الزيني .

# (YY)

الطعن رقم ٦ ه سنة ٤٠ القضائية :

(ووم) قانون "سريانه من حيث الزمان " . مسئولية . نقل جوى . معاهدات . إثبات . تعويض .

 (١) مسئولية الناقل الحوى غير المحدودة عن حادث الطيران من كان قد وقع قبل ١٩٦٣/٨/١٠ -خضوصها السادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها ببروتوكول لاهاى -

(۲) مسئولية الناقل الحوى عن التمويض كاملا وغير محدد • اتفاقية فاوسوفيا قبل تعديلها ببروتوكول لاهلى • شرطه • ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه براه فاقون الحكمة معادلا الفش • الحطأ المعادل للفش • هو الحمأ الحديم • عبد • اثبات هذا الحطأ عل عائق مدعية •

١ - مى كان الناب أن حادث الطيران موضوع دعوى المسئولية قد وقع ف ١٩٦/١٩/١٤ فانه يكون خاضعا فيما يتصل بالمسئولية غير المحدودة للماقل للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا للطيران قبل تعديلها ببروتوكول الأهماى الذى لم يوضع موضع التنفيذ إلا في أول أغسطس سنة ١٩٦٣/١٠.

<sup>(</sup>١) واجع تغض ١٩٩٤/٤/٢٧ مجومة المكتب الفئي السئة ١٨ ص ١٨٦، ص١٠٠ .

المنصوص عليه في المسادة ٢١٧ من الفانون المدنى ، فانه يشترط الحكم على شركة الطيران الناقلة بالتمويض كاملا وقوع خطأ جسيم من جانبها ، و يقع عبم إثبات هذا الحطأ على عانق مدعيه ، كما أن لمحكمة الموضوع تقدير مدى توافر الأدلة على ثبوته .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعتين أقاموا الدعوى رقم ٣٩٦ سنة ١٩٦١ تجاري كلي القاهرة طلبوا فيها الزام المطعون صدها بأن تؤدى لهم مبلغ. . . . . . . جنيه وأسسوا دعواهم على أن مورثهم الأستاذ ... ... استقل في يوم ١٩٦٠/٩/٢٩ إحدى طائرات الشركة المطعون صدها لتنقلهمن جنيف إلى الفاهرة ، وبعدأن غادرتالطائرة مطار جنيف قابلتها عاصفة هو جاء فهوت إلى البحر وغرق جميع ركابها وقد وقع الحادث ننيجة خطأ قائد الطائرة الذى قرر أن يقوم بالرحلة رغم تحذيره من سلطات مطارحيف بسوء الأحوال الحوية ، مما يوجب مشولية الشركة المطعون ضدها عن تعويضهم بسبب وفاة مورثهم وفقا للــادة ٢٥ من اثفاقية فارسونيا للطيران الدولية. وقدسلمت الشركة المطعون ضدها بمسئوليتها عن التعويض عددا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وفقاللسادة ٢٧ من هذه الاتفاقية وبتار يخ٢٦/١/٢٦ ١ قضت محكمة أول درجة بالزام الشركة المطعون ضدها أن تدنع الطاعنين مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، وندبت ــ قبل الفصل في موضوع باقى طلباتهم ــ خبيرا ليبين سبب سقوط الطائرة على وجه التحديد ، وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت المحكة في ٢٩ ه/١٩٦٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم و ٥٠ مسنة ٨٥ ق. وعمكة استئناف القاهرة قصت ف١٩٦٩/١١/٢٥ برنضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على الحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالحلسة المحددة النرمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطمن أقيم على سببين ، ينمى الطاعنون بأولهما على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانوزوفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطمون فيه أخطأ إذ استبعد وقوع الخطأ الجسيم من جانب المطمون ضدها رغم توافر الأدلة على ثبوته ، إذ الناست من تترير الحبير أن قائدالطائرة قد أخطأ خطأ جسيما إذ طارعلى مسئولينه في جو عاصف رغم تحذير مطار جنيف ، كما اقتحم العاصفة الحوية بالطائرة وكان عليسه أن يتفاداها وعمر بجوارها . وإذ كان الخطأ الحسيم من جانب الناقل أو أحد تابعيه وفقا للمادة و من من اتفاقية فارسوفيا الحسيم من جانب الناقل أو أحد تابعيه وفقا للمادى سيستوجب مسئولية للطيران سواء قبل أو بعد تعديلها ببروتوكول لاهاى سيستوجب مسئولية الناقل وسئولية غير محدودة فإن الحكم المطمون فيه إذ استبعد أحكام هذه المشولية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير على ، ذلك أنه متى كان النابت أن حادث الطيران موضوع دعوى المسئولية قد وقع في ١٩٦//١٩١ ، فإنه يكون خاصا في يتصل بالمسئولية غير المحدودة للناقل لله ادة ٢٥ من اتفافية فارسوفيا للطيران قبل تعديلها ببروتوكول لاهاى الذى لم يوضع موضع التنفيذ إلا في أول أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وإذ كانت المهادة السائفة — قبل تعديلها — تستوجب للقضاء بالتعويض كاملا وغير محدد أن يثبت أن الضرر المطالب بتعويضه قد نشأ عن غش الناقل أو عن خطأ منه يراه قانون المحكمة المروض عليها النزاع معادلا للغش وكان المحلما المعادل للغش وفقا للتشريع المصرى – وعلى ما جرى به عليه قضاء هذه المحكمة — المحادل للغش وفقا للتشريع المصرى – وعلى ما جرى به عليه قضاء هذه المحكمة سلاح الحطأ المحسيم المنصوص عليه في المهادة ١٢٧ من القانون المدنى . فإنه يشترط لحكم على شركة الطيران الناقلة بالتعويض كاملا وقوع خطأ جسيم من جانبها ويقع صبء إثبات هذا الحطأ على صاتى مدعيه . كما أن لحكة الموضوع تقدير ويقع صبء إثبات هذا الحطأ على شوته . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه مدى البتدائي الذي أحال إليه في أصبايه ، أن الطاعين لم يقدموا دليلا على وقوع الحطأ المسيم من جانب الشركة المطاون ضدها ، سوى ما ورد في تقارير وقوع الحطأ المسيم من جانب الشركة المطاون ضدها ، سوى ما ورد في تقارير وقوع الحطأ المسيم من جانب الشركة المطاون ضدها ، سوى ما ورد في تقارير

الحبراء ، والتى رأت محكمة الموضوع \_ في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل عدم كفايته في إثبات هذا الخطأ \_ وأن ما ورد في تقرير الحبير ... .. يقـــوم على مجرد الاستنتاج ، وانتخمين لسقوط الطائرة في البحر واختفائها وعدم العثور على أى دليل مادى يمكن معه الحزم بسبب مقوطها ، وأنه حتى مع افتراض صحة ما جاء في هذا التقرير فإن ما ورد به منسو با إلى الطيار لا يعدو أن يكون مجرد خطأ عادى ، لما كان ذلك، فان ما ينعاه الطاصون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب النانى على الحكم المطعسون فيه الحطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن مطار جيف سمح للطائرة بالسفر على ارتفاع ٢٦ ألف قدم بدلا من ١٩ ألف قدم واستخلص من ذلك أن تصريح المطار للطيار بالسفر يحلى مسئوليته ، يكون قد أخطأ في الاستدلال ذلك أن الثابت من تقارير الحبراء أن المطار لا يعطى أى تصريح للطيار بالسفر إنما يضع الحالة أمامه ، وأنه رغم أن مطار جنيف حذر الطيار من الحالة الجوية الخطيرة فإنه أقلع بالطائرة مما يشكل خطأ جسيا من جانبه .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذاك أنه بيين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره الطاعنون فى أسباب الاستئناف من أن تقرير اللجنة المشكلة لتحقيق سبب سقوط الطائرة قد سجيل خطأ الطيار فى الإقلاع بالطائرة برغم الخريطة التى قدمها له مطار جنيف والتى تبين أنه سيدخل فى جو عاصف فذكر أن الجنة لم تقطع برأى فيا إذا كان الطيار قد أخطأ إذ أقلع بالطائرة مع اطلاعه على النشرة الجوية عطار جنيف كما م تقطع بذلك تقارير الخبراء، أما ما أورده الحكم من أن الحالة الحوية قد اقتضت من سلطات مطار جنيف تعديل ارتفاع مسار الطائرة من 10 ألف قدم إلى 11 ألف قدم والتصريح للطائرة بالسفر على منار الطائرة من 10 ألف قدم إلى 11 ألف قدم والتصريح للطائرة بالسفر على مناح الأحوال الحوية ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون فى منطقه الرحلة سبب سوء الأحوال الحوية ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون فى منطقه الرحلة سبب سوء الأحوال الحوية ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

## جلسة ۲۹ من ينايرسنة ۱۹۷۲

رئاسة السهد ناب رئيس المحكمة المستشار أحمد فنحى مرسى ، وعضوية السادة المستشاوين و يحد صالح أبو راس وحافظ رفقى وجميل الزين وسعدالديسوى .

# (A r)

الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٠ القضائية .

- ( ۱ و۲ ) دعوى " الخصوم في الدعوى ". شركات
- (١) الخصومة لا تتأثر بما يطرأ على شخصية ممثل الامركة من تغيير .
- (٢) بقاء شخصة الشركة عند حلها بالفدر اللازم التصفية وإلى من انجائها ، اعتبار مدير
   الشركة في حكم المصنى حتى يتم تعيين حذا الأخير
  - (٣) عقد دو عيوب الرضا " . الترام دو الوفاء " .

الإكراء على الوفاء • م ١٨١ مدنى • ماهيته • لا عبرة بمشروعية الوسيلة المستخدمة فى الإكراء أو عدم مشروعيتها .

(٤) محكمة الموضوع ، عقد " عيوب الرضا " ، نقض ، إلترام .
 حجز ،

استفلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراء رمدى تأثيرها فى نفس المزنى بلارقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤدا على أسباب سائفة - استخلاصها تجتق الإكراء من حصول الوقاء. تحت تأثير الحمز على ما للوق لدى الفير - لا خطأ .

 ا - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه متى كان الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكانتهى المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تئاثر بما يطوأ على شخصية هذا الهمثل من تغيير ٧ - من المقرر ونقا لنص المادة ٣٣٥ من القانون المدنى بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها ٤ ومدير الشركة يعتبر وفقا للمادة ٣٣٥ من التقنين المدنى فى حكم المصفى حتى يتم تعيين مصف للشركة .

. ٣ — الإكراه الدافع على الوفاء فى معنى المسادة ١٨١ من القانون المدنى هوالضغط الذى تتأثير الرهبة التي تقع هوالضغط الذى تتأثير الرهبة التي تقع فى نفسه لا عن حرية واختيار . ولا عربة بالوسيلة المستخدمة فى الإكراه ، فيستوى أن تكون مشروعة أو غير مشروعة متى كان من شأنها أن تشبه الرهبة فى نفس الموفى وندفعه إلى الوفاء .

3 — تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها ومدى أثرها فى نفس المرف هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقص متى أقام قضاءه على أسباب سائفة . وإذ كانت محكمة المرضوع قد انتبت في استدلال سائغ إلى أن وفاء الشركة المعلمين ضدها الأولى لم يكن تبرعا ، وإنما كان نتيجة إكراه لحصوله تحت تأثير الحجز الذي توقع على أموالها لدى البنكين اللذين تتعامل معهما ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود فى المادة ١٨٨ من القانون المدنى يتحقق فى هذه الصورة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستث ار المقرو والمرافة و بعد المداولة .

. حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تحصل فى إن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعسوى رقم ١٠٤٨ صنة ١٩٦١ تجارى كلى الاسكندرية ضد مورث الطاعنين والمطعون عليها الثانية

واقتهت فيها إلى المطالبة بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ . ٣٠ جنها مستندة إلى أنها تسلمت من الطاعن ٢٠٠٠٠ جوال بتاريخ ١٩٦١/١/١٦ بموجب إيصال تعهدت بسداد قيمتها عند الطلب ثم ورد إليها إذن توريد من الجمعية العاونية للاتجار بالحملة المطعون دايها الثانية ضد الطاعن لتوريد ٢٠٠٠٠ جوال فارخ إلى الشركة على حساب الجمعية المشار إليها و بذلك تحرر إيصال مؤرخ ٢٣/١/١٩٦١ موقع عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة يتضمن استلام الأجولة لحساب الجمعية التماونيسة للاتجار بالحملة وإلغاء الإيصال السابق المؤرخ ١٩٦١/١١٦٦ ولكن الطاعن قام بتوقيع حجز ما للدين لدى الغير على المطعون علمها الأولى لدى بنك التسليف الرراعي والتعاوبي والبنك الأهلي النجاري السعودي وفاء لقيمة الأجولة فاضطرت الشركة للوفاء له بقيمتها ولمساكان الطاعن قدحصل من الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة على هذه القيمة فيكون قد تسلم من الشركة ماليس مستحقاً له و محق لما المطالبة برده . و بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٩ قضت محكمـة أول درجة بندب خبير لبيان عدد الأجولة الفارغة التي تسلمتها الشركة ( المطعون عليها الأولى ) في المدة من ١٩٦١/١/١٩٦١ حتى ٢٣/١/١٩٦١ وأثمانها والكميات التي تسلمتها لحسابها الخاص أو لحساب آخرين وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الاسكندرية الاستدائية في ١٩٦٩/١/٩٩ بالزام الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون دليها الأولى مراخ ٥٠٠ حنيها و ٧١٥ مليا . إستأنف الطاعن هَذَا الحكم بالاستثناف رقم ٧٠ سنة ٢٥ ق و بنار يخ ٢٦/٥/١٩٠ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بتأليد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هــذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيامة رأمها .

وحيث إن الطعن بن على مة أسباب حاصل السببين الأول وَالثَّانَى منها بطلان الحكم المطعون فيه قضى الحكم المطعون فيه قضى المحكم المطعون فيه قضى المطعون ضده الأول بصفته بطلباته دون التثبت من صفته في تمثيل الشركة مع منازعة الطاعن في هذه الصنة وأن الحكم شابه التناقض بين ماثبت في ديباجته من صفة المطعون ضده الأول كهر للشركة وما ورد بأسانه من قاء الشركة من صفة المطعون ضده الأول كهر للشركة وما ورد بأسانه من قاء الشركة

أثناء التصفية بالقدر اللازم لهذه التصفية بما يعل على أنه أحسير المعلمون ضده الأول مصفيا وهمى صفة لم تثبت له بما يعيب الحسكم ويستوجب تعضه

وحيت إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على المنازعة في صُفة المطعون طيه الأول <sup>وو</sup> بقوله أن صفة رافع الدعوى السيد ... ... قد ثبتثمن واقع المستخرج الرسمي المقدم من نفس المستأنف أمام هذه المحكمة والذي أكد أنه رئيس مجلس إدارة الشركة المستأنف عليها الأولى عنسد رفع الدعوى ومن حقه بهذه الصفة أن يمل الشركة وأن يقيم الدعوى وإذ فرضت الحراسة على ... ... ... وأسرته وانقطعت الخصومة في الدعوى فقد تجدد للهبيرعليها باميم المستأنف عليه بوصفه مديرا مسئولا وقدتأ كدت همذه الصفة عندما حضر ممثل الحراسة بجلسة ١٩٢٥،١٧/٨ وقرر أن الحراسة فرضت على ... ... ... وأسرته فقط ولم تفرض على الشركة التي يديرها المستأنف طيه وان علاقة الحكومة به تقتصر على نصيب الخاضمين للحراسة كما تأكدت هذه الصفة من واقع اقرارات المسَّتأنف بطلب أمر المجزَّ المقدم منه في ١٩٦١/٨/٦ ( المرفق بملفّ الدعوى المستأنفة ) والذي جاء به أنّ الايعسال المزرخ ١٩٦١/١/١٦ المقدم من شخصيا والذي طلب أمر الحجز بمقتصاه – قد وقعه ... .. أحــــد مدرى الشركة وينوب عنها في التوقيع كما تدل على ذلك مراسلات الشركة وأرفق الإيصال الدي دفعه ... ... مدير الشركة كما أرفق الخطابات إليه منه بصفته المدر المسئول للشركة ومن ثم فليس له أن ينكر عليه بعد ذاك هذه الصفة وهو الذي تمسك بها في أمر الحجز الذي استصدره ضد الشركة وهو ذاته الأمر الذي أثار الخصومة منذ بدايتها وليس له أن يحتج أيضا أن مدير الشركة قد سافر إلى الحارج إذ أن هذا السفر لابهدر صفته ولّا ينفى حق الشركة في المطالبة كما أن محو السجل التجاري للشركة لا يعني إنهاء الزامات وحقوق الشركة فمن المقروأن الشركة تظل قائمة قانونا بالقدر اللازم لتصغيتها وتصفية حقوقها والتزاماتها "وهذا الذي أورده الحكم صبيح فى الفانون ذلك أن الحكم وقد انتهى صبيحا للى أن الدعوى رفعت باسم الشركة من ممثلها للقانوني وقت رفع الدعوى وكان من المقرر ـــ وعلى ماحرى به قضاء هذه الحكة ــــ

أنه من كان المشركة شخصية احتبارية مستقة من شخصية مديرها وكانت هى المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر عا يطرأ على شخصية هذا المثل من تغيير لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص باسباب سائفة شبوت صفة المطمون عليه الأول في تعيل الشركة وكان من المقرو وفقا لنص المسادة مهمه من القاتون المدنى بقاء شخصية الشركة حتد حلها بالقدر اللازم المتصفية وإلى حين التهاشها وكان مدير الشركة يشبر وفقا المسادة والمحكم المطمون فيه بهذين السبيين يكون عن مساسل على غير أساس

وحيث إن حاصل الأسباب الذات والرابع والسادس الحطأ في تطبيق القانون وتناقض الأسباب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحمكم المطعون فيه أقام قضاء على أن الشركة المطعون عليها الأولى قامت بالوفاء بالمبلغ بحت تأثير الإكراء لتوقيع الحجزعلي أموالها لدى البنكين في حين أن الحجز وسيلة قانونية مشروعة أتحذت بسند صحيح لا يتحقق معه الإكراء يالمني المقصود قانونا وقد شاب الحكم تناقض في أسبابه إذ استند إلى أن الوفاء تم تحت تأثير الإكراء بما مؤداء أن الشركة كانت تعلم بأنها توفى غير المستحق ثم عدت تأثير الإكراء بما مؤداء أن الشركة كانت تعلم بأنها توفى غير المستحق ثم عاد فقرر أن الشركة المطعون طبا الأولى وعدم تأثرها بتوقيع الطاعن على انتقاء الرعبة لدى الشركة المطعون طبها الأولى وعدم تأثرها بتوقيع الحجز بما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبى في ضريحه . ذلك أن الإكراء الدافع على الوفاء في مهى المسادة ١٨١ من القانون المدنى هو الضغط الذي تتأثر يه إرادة النسخص و يدفعه الى الوفاء تحت تأثير الرهبة التي تقع في نفسه لا عن حرية واختيار ، ولاحيرة بالوسيلة المستخدمة في الأكراء فيستوى أن تكون مشروعة أو خير مشروعة متى كان من شأنها أن تشيع الرهبة في نفس الموقى وتدفعه إلى الوفاء وتقديروسا تلى الإكراة ربيغ جسامتها ومدى أثرها في نفس الموقى هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لهكمة النقض متى اقام

قضاءه على أسباب سائفة . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد انتهت في استدلال سائغ سل إلى أن وفاء الشركة المطمون ضدها الأولى لم يكن تبرعا وإنماكان بتيعية إكراه لحصوله نحت تأثير الحجز الذي توقع على أموالها لدى البنكين اللذين تتعامل معهما فانها لاتكون فيد خالفت القانون لأن الإكراه بالمنى المقصود في المادة ١٨٦ من القانون المدنى يتحقق في هذه الصورة ، ومنى كانت هذه الدعامة من الحكم كافية بذاتها لحل قضاء الحسكم المطعون فيه ، كانت هذه الا يعييه ما استطرد إليه بعد ذلك من أن الشركة لم تكن تعلم بأن المحمية المطعون فيد المطعون فيد ، المطعون فيد عن المعلون فيد ، المعلون فيد عن أساس و المعلون فيد ا

وحيث إن حاصل السبب الخامس القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق دفاعه القائم على عدم مطالبة المطعون عليها الأولى باسترداد المبلغ موضوع النزاع وإصدارها مخالصات لاحقة دون الإشارة إلى هذا المبلغ كما التفتت عن طلبه الإطلاع على دفاتر الشركة المطعون عليها الأولى تحقيقا لدفاعه بشأن الاجولة موضوع النزاع رغم امتناع الشركة عن تقديم تلك الدفاتر بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على الشركة المطعون عليها الأولى دفعت المبلغ موضوع الدعوى إلى الطاعن دون وجه حق أخذا بما ثبت من تقرير الخبير المنتدب من أن الأجولة موضوع الايصال المؤرخ ١٩٦١/١/١٦ الذي سددت الشركة قيمتها هي بذاتها الاجولة موضوع الإيصال المسؤرخ ١٩٦١/١/١٣ الذي تسلم الطاعن قيمتها من الجمعية المطعون عليها الثانية وأن وفاء الشركة المطعون عليها الأولى بالمبلغ ثم تحت تأثير الإكراه لتوقيع الحجز على أموالها بما يجيز لها طلب استرداده ولما كانت هذه الأسباب سائعة وتكفي لحمل قضاء الحكم وكانت محكمة الموضوع — وولى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة الخصم فسترد عليها استقلالا من أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله فان النبي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

ومتى كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس و يتعين القضاء برفضه.

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٦

برئاسةالسيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكةوعضوية السادة المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى وعبّان حسبن عبدالله ويجد صدقى العصار ومحمرد عمّان درويش.

# (79)

### الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٤ القضائية :

(١) نزوير " الحكم في الدعوى " . حكم" تسبيب الحكم " .

إنّها. الحكم فى قضائه إلى أن الإدعاء بالنّزوير غير صحيح • الزام الطاعن بالنّزوير بالغرامة إلمّا نونية • لاخطأ • لابغير من ذلك ما أورده الحكم فى أسبابه من أنالادعا. بالنّزوير غير منتج •

### ( ٢ ) دعوى . تقادم " تقادم مسقط " . حكم "تسبيب الحكم" .

انتهاء الحكم سليا فى قضائه إلى وفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم · لايعيبه الاستناد إلى أحكام قانون المزافعات ١٢ لسنة ١٩٦٨ دون فانون المرافعات السابق المتطبق على واقعة الدعوى .

### (٣) إثبات "الاقرار " .

الانذار الرسمى الايعد إفرارا قضائها - الاقرار غير القضائي. خضوعه لتقديرقاضي الموضوع -جواز اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت با لماتنابة أو مجرد قرينة كما يجوز المحكمة. الا تأخذبه أصلا -

### ( ٤ )قوة الأمر المقضى . حكم "حجية الحكم " .

الأوام والقرارات الصادره من سلطات التحقيق • لاتكتسب أيَّة حجيَّة أمام القضاء المدَّنَّ ماة ذلك •

### ( ٥ ) حكم "قصور ". نقض . بطلان .

قصور الحكم في أسبابه القانونية • لايطله • لمحكمة النقض أن تستكل ماقصر الحكم في بيانه •

 اذكان بييح أن الحكم المطعون فيه قد عرض للادعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بالزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من قانون الإثبات فانه لايكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من أن الإدعا بالتزوير غير منتج فهو تريد لا يؤثر فى سلامة قضائه .

٧- أنه وان كانت الدعوى قد رفعت فى ظل قانون المرافعات السابق الذى كان يقضى فى المــادة ٧٥ منه معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الدعوى كان يقضى فى المــادة ٧٥ منه معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الدعوى متر قاطعة لمدة التقادم من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين ، وكان الحكم قد انتهى إلى رفض الدفع بالتقادم ، وهو قضاء سليم بناء على الوقائع الثابتة فى الدعوى ويكفى للرد على الدفع المذكور ، فإنه لا يعيب الحكم الاستناد إلى أحكام فانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي لا يسرى على واقعة الدعوى والقول بأن مدة التقادم قطعت بتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب .

٣ - الإنذار الرسمى لايعد إقرارا قضائيا ، لأنه لم يصدر فى مجلس القضاء والاقرار الذى يصدر فى عجلس القضاء لايكون ملزما حتما بل يخضع – وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة – لتقدير قاضى الموضوع الذى يجوز له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينه ، كما يجوز ألا يأخذ به أصلا .

ع — الحكم الحنائى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الذى يقيد القضاء المدنى فيا يتصل بوقوع الحريمة وسبتها إلى المتهم ، وهذه المجية لا تثبت إلا للا حكام الفاصلة في موضوع الدوى الحنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القوارات لا تفصل في موضوع الدوى الحنائية بالبراءة ، وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الفاروف التي تجمل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب هذه القرارات أية حجية أمام القضاء المدنى ، ويكون له أن يقضى بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسيتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق .

ه - الحكم لا يبطل لمحرد القصور في أسبابه القانونية ، بل لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في انه من هذه الأسباب ، لما كان ذلك فإن النبي على الحكم بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعن شأن حجية قرار النيابة - بالاوجه لإقامة الدعوى الجنائية - يكون غير منتج .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وســــاثر أوراق الطمن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى وقر ٢٠٧٠ سنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بصعيفة قدمت إلى قلم المحضرين ف. ١٩٦٧/١١/٣٠ طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠٠ ج ، وقال بيانا لدعواه أن الطاعن أجرى له جراحة في ١٩٥٩/١٢/٢٤ لاستخراج حصوة من الحالب غير أن آلامه تضاعفت بمدها وازدادت حالته سوءا فصآر يتردد على الأطباء واستمر على هذه الحال إلى أن أجرى له الدكتور ... ... ... ... ف ١٩٦٤/١٢/١ — جراحة في نفس موضع الحراحة السابقة وتبين له وجـــود خراج حول المثانة واستخرج منه ثلاث قطع من القطن والشاش وأخذت حالته في التحسن بعد ذلك ، فتقدم بشكوى صد الطاعن إلى النيامة المامة التي أجرت تحقيقا قيد برقم ٢٣٠٧ سنة ١٩٦٥ جنع الساحل وندبت الطبيب الشرعي للكشف عليه وانهى في تقريره إلى أن الحراحة التي أجراها الطاعن تمت وفقا للا صول الطبية، وأن ترك قطع من القطن في موضع الجمرح وان كان لايعد من قبيل الخطأ المهثى الجسم إلاأنه يعتبر خطأ عاديا يسالصنهالطاعنمدنيا ثم قررت النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الحنائية لعدم الأهمية ، وإذ استمر علاجه مدة خمس سنوات 

ويقدر التعويض عثها بمبلغ ألفى جنيه ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع الطاعن بسقوط الدعوى بالتقادم عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى لإنقَضاء أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المطعون عليه يُمدوث الضرر وبالشخص الذي أحدثه حتى رفع الدعوى وبتأريخ٢/١١/٢٩٧١حكمت المحكمة برفض الدفع وبالزام الطاعن بأن يدفع الطعون عليه مبلغ . . . ١ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٠٦٥ سنة ٨٦ق مدنى القاهرة طالبا الغاءه والحكم بسقوط الدعوى بالتقادم واحتياطيا برفضها ، كما استأنه المطعون عليه أمامً ذات المحكمة بالاستثناف رقم ٢١١٤ سنة ٨٦ ق مدنى طالبا تعديله والحكم له بطلباته . قررت الحكمة ضم هذا الاستشاف إلى الاستشاف الأول وأدعىٰ الطاعن بتروير الشهادة الطبية الصادرة من الدكتور ... ... ... والمؤرخة ١٩٦٥/٣/٨ فيما تضمنته من تحديد تاريخ إجراء الجراحة الثانيســة بتغييره من ١٨/١١/١٤ إلى ١/١٢/١٢/١٠ وبتاريخ ١/١١/١١/١ حكمت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيها ، ثم غادت وبتاريخ ٢٤/٥/١٩٨١ فحكمت برفض الاستثنافين وتأييد الحكم المستأنف. طِعن الطَّاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيـــاية الْعامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطُّعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلانة أسباب ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الصادر فى الإدعاء بالتزوير قضى برفضه وتغريم الطاعن ٢٥ ج تأسيسا على أن التغيير الذى حدث بالشهادة الطبية المطعون فيها يجعل تاريخ الحراحة التي أجراها الدكتور ... ... ... ... ... ١٩٦٤/١٢/١٨ مدلا من ١٩٦٤/١١/٢٨ هو بفرض وقوعه تغيير إلى الصحيح وأن الطعن عليه بالتزوير يكون غير منتج ، في حين أن هذا الأمر لم يكن قد بحث بعد ولا يكون القضاء برفض الإدعاء بالتزوير إلا إذا تحققت الحكمة من عدم صحته أما وقد أقر الحكم بحدوث التغيير واعتبر أن الإدعاء بالتزوير غير منتج غانه يتمين أن يقضى بعدم قبوله التغيير واعتبر أن الإدعاء بالتزوير غير منتج غانه يتمين أن يقضى بعدم قبوله

لا برفضه ولا يحكم على الطاعن بالغرامة ، هذا إلى أنه قد وقع تغيير في بيانات الشهادة لتفادى الدفع بالتقادم وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الاستثناف الصادر في ١٩٦١/١٦١ بوفض الإدماء بالتروير قد خص إلى أن تاريخ ١٩٦٢/١٢١ المقروء في الشهادة الطبية المؤرخة ١٩٦٥/١٨١ هو التاريخ الصحيح استنادا إلى أن الدكتور ... ... ... ... الذي حرر الشهادة المذكورة أصدر شهادة طبية أخرى بتاريخ ١٩٦٥/١/١٧ أقر فيها أن الحراحة النانية أجريت المطعون عليه في ١٩٦١/١/١١ وأن نفس الطبيب سئل بتاريخ ١٩٦٥/١٥/١٥ فقسرر أنه أجرى هذه في ١٩٦١/١/١١ فقسرر أنه أجرى هذه أحرته النيابة أي قبل رفع الدعوى في ١٩٦٠/١١/١٠ فقسرر أنه أجرى هذه الحراحة في ذات التاريخ وكانت هذه الأدلة سائفة وتكفى لحل الحكم فيا انتهى اليه من أنه لم يحدث تغير الحقيقة في الشهادة المؤرخة ١٩٦٥/١١/١ الأنها صحيحت حي تتفق مع ما ثبت من أن الحراحة النانية أخريت المطعون عليه في الإراء ١٩٦١/١١/١١ المام وإذ قضى الحكم بالزام الطاعن بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون وإذ قضى الحكم بالزام الطاعن بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون أن الإدعاء بالتروير غير منتج فهو تزيد لا يؤثر في سلامة قضائه .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه النانى من السبب الأولى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تعابيق القانون، ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى على سندس أن صحيفة الدعوى قدمت إلى قالم الكتاب ق. ١٩٦٧ ١١ /١٩٦٤ وأنه يترتب على إيداعها قطع التقادم ، في حين أن الدعوى رفعت في ظل قانون المرافعات السابق الذي كان يمتد بتقديم الدعوى إلى قلم المحضرين وإذ كان الثابت أن الجراحة الثانية أحريت العامون عليه في ١٩٦٤ ١١ /١٩٦٤ وهو تاريخ العامرين الا في ١٩٦٧ /١٢/١٤ وهو تاريخ الحضرين إلا في ١٩٦٧/١٢/٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعسد معنى المحضرين إلا في ١٩٦٧/١٢/٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعسد معنى أكثر من ثلاث سنوات ويكون الحكم إذ قينى برفض الدفع بالتقيادم قد أخطأ في تطبيق القانون ؛ أما ما أضاقه الحكم من أن تاريخ إجواء ،

الجواسة لا يكون حمّا هو تاريخ ملم المضرود باعتبار أن أثر الجواسة بمتدأياما أخرى حتى يفيق المريض وتستين له المقائق فهو أسرلم تحققه المحكمة ولاأصل له فى الأوراق .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك إنه وإن كانت الدعوى قد رفت في ظل قانون المراقعات السابق الذي كان يقضى في المسادة مه معه معللة بالقانون رقم . . ١ لسنة ١٩٦٦ بأن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقسادم من وقت تقديم صيفتها إلى قلم الحضرين ، إلا أنه لمس كان التابت بالأوراق أن صحيفة الدعوى وم ١٩٦٧/١٢/١٩ و الذي تراخى إلى وب ١٩٦٧/١٢/١٩ و الذي تراخى إلى يوم ١٩٦٧/١٢/١ و كانت الحواحة قد أجريت العلمسون عليه وحلى ما ملف البيان في ١٩٦٢/١٢ و كانت الحواحة قد أجريت العلمسون عليه وحلى ما ملف البيان في ١٩٦٢/١٢ وكانت الحواحة قد أجريت العلمسون عليه وعلى المائة في الدعوى الدفع بالتقادم وهو قضاء سلم بناء على الوقائم الثابتة في الدعوى والقول بأن ويكفى المردع الدفع بالدع بالدعوى والقول بأن ويكفى المردع السنة ١٩٦٨ الذي لا يسبرى على واقعة الدعوى والقول بأن مدة التقادم قطعت بتقديم الصحيفة إلى قالم الكتاب في ١٩٦٧/١١/١٠ أوما قوره الحكم من أن أثر الحراحة بمنذ أياما حتى يعود الحريض إلى حالته الطبيعية دون أن يحقق من أن أثر الحراحة بمنذ أياما حتى يعود الحريض إلى حالته الطبيعية دون أن يحقق من أن أثر الحراحة بمنذ أياما حتى يعود الحريض إلى حالته الطبيعية دون أن يحقق من أن أثر الحراحة بمنذ أياما حتى يعود الحريض إلى حالته الطبيعية دون أن يحقق المناس يصبح غير منتج

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثالث من السبب الأول والوجه الأولى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيها لحظاف تطبيق القافون وانقصور في التسبيب، ويقول في بيان ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكة الاستثناف بأن المطعون عليه إليه إنذاوا وسميا في ١٩٦٥/٢/٩٦٠ بذات الطلبات التي وضت بها المدحوى يتضمن إقواره بأن الحراحة الثانية أجريت له في ١٩٦٤/٩/١٥ غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا المستند الذي لو صحت دلالته لتغير وجه الرأى في النفع بسقوط المدحوى بالثقادم، ذلك لأنه يكون قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات منذ التاريخ المحد به إلى أن رفعت الدحوى في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وفي حين أن الإنذار ورقة قضائية عملى بها حتى الطاعن و يجرى طيها حكم الإقسرار القصائى فلا يجوز التحلل منه وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيتي القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن عذا النعى في خير عله ، فلك أنه لمبا كان الحكم الصادر في الإدعاء بالنزوير قد أشار إلى دفاع المطمون عليه بشأن الإنذار المؤرخ ٢٩/٩/١٥٠٨ الذي وجهه إلى الطاعن بأنه وقع نبه خطأ مادى في بيان تاريخ إجراء الجراحة الثانية وكان هذا الانذار لا يعد إقرارا قضائيا لأنه لم يصدر في علمس القضاء ، وكان الإقرار الذي يصدر في غير مجلس القضاء لا يكون مازما بل يختم حوطي ما الغراو الذي يصدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد جرى به قضاء هذه المحكمة حد أصلا ، وكان الحكم المطمون فيه قد النهى وعلى ما قرينة كما يجوز ألا يأخذ به أصلا ، وكان الحكم المطمون فيه قد النهى وعلى ما سلف البيان إلى أن الحراحة الثانية أجريت العامون عليه في ١٩٦٤/١٩١١ واستند في ذلك إلى أسباب سائفة تكفي لإقامته ، فإن الحكمة لم تكن محاجة إلى المود في الإنذار سالف الذكر لأن في قيام المقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التاليل الضمى المسقط لكل حجة المحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التاليل الضمى المسقط لكل حجة أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالشق الاول من الوجه النافت من السهب المتاتى الحطأ فى تطبيق الفانون والاخلال بحق الدفاع، ذلك أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكة الاستثناف بأن الحكم الابتدائى صدر على خلاف قرار النيابة بأن لاوسه لاقامة الدعوى الحنائية لهم وجود خطأ فى جانبه وهو قرار قضائى حائز نجية الأمر المقضى بما مقتضاه انتقاء مسئوليته قبل المطعون طيه ، غير أن الملكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا — الدفاع الجوهرى وأكمنى بالقول بان المحكمة الودعلى المراب الاستثناف ، مع أن هذا الدفاع لم يكن قد أبدى أمام محكمة أول درجة

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن الحكم الحنائى — وعلى ماسرى به قضاء هذه المحكة — هو الذى يقيد القضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الحريمة ونسبتها إلى المتهم وهذه الحجية لاتثبت الاللاحكام الفاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوام، والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا نفصل في موضوع الدعوى الجنانية بالبراءة و إنما تفصل في توافر أوعدم توافر الظروف التي تجمل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب هذه القرارات أية حجية أمام القضاء المدني ويكون له أن يقضى بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق ، وإذكان قرار النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن لا حجية له أمام القضاء المدنى ، وكان الحكم لا يبطل لمجرد التصور في أسبابه القانونية بل لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من هذه الأسباب ، فان الذي على الحكم بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعن بشأن حجية قرار النيابة سالف الذكر يكون غير منتج .

وحيث إن مبي النعي بالوجه الثاني والشق الثاني من الوجه الثالث من السبب الثاني والسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب والتناقض وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه لتمسك في دفاعه أمام محكمة الاستثناف بأنه لم يقر منه خطأ واستدل هلى ذلك بالتناقض الذى شاع بين أقوال المطمون عليه وأقوللْ الدكتور .. .. .. الذي أحرى له الجراحة الثانية وما ورد بالتقرير الطي الشرعي إذ قرر المطعون عليه أنه استخرجت من الحرح قطع من الفطن والشاش وقرر الطبيب سالف الذكر في التحقيق الذي أحرته النيابة العامة أنه وجد ثلاث قطع من الشاش وأثبت التقرير الطبي الشرعي أن الحرز الذي قدمه المطعون عليه محتوى على خمس قطع لها خواص الياف القطن ، مع أنه ليس بالأوراق ما يفيد أن هذه القطع هي آلي استخرجت من مكان الحراحة الأولى ، وقد رأت نقامة الأطباء التي عرض عليها الأمر حفظ التحقيق لعدم ثبوت خطأ في جانب الطاعن ، كما تمسك الطاعن في دفاعه بأن الحكم الإبتدائي قررأن مسئوليةالطاعن قائمة سواء وجدت بالحرح قطعمن القطن أو الشاش وأن هذه المواد تتخذ مظهرا واحدا بعد بقائها في جمم المريض مدة طوبلة محيث يصعب التمييز بين القطن والشاش دون أن يفصح الحكم عن المصدر الفني الذي استقى منه هذا الرأي ، وفي حين أن الجراحة التي أجراها الطاعن لاتستكرم من الناحية العابية استمهل القطن ، هذا إلى أنه لم يثبت من تقرير الطبيب الشرعي أنه وجد بقطع القطن التي فحصها أثارا تدل على أنها مستخرجة من جراحة قديمة وطلب الطآعن من

المحكمة إستدماء الطبيب الشرعى لمناقشته حتى يحسم هــذا الحلاف برأى فنى غير أن الحكم المطعون فيه غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع لم يكن مطروحا على محكمة أول درجة نما يعيبه بالقصور في التسبيب والتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لمــا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على أنه قام باجراء جراحة للطعون عليه في ١٩٥٩/١٢/٢٤ لاستخراج حصوة من الحالب وترك قطما من القطن في موضع الجرح بمسا نتج عنه خراج حول المثانة ثم أجريت له جراحة ثانية في ١٩٦٤/١٣/١ واستخرجت هذه القطع من مكانها، واستند الحكم فى ذلك إلى التقرير الطبى الشرعى الذى يتضمن أنه بفحص محتويات الحرزُ بمعرنة المعمل تبين نه يحتوى على خمس قطع من ألياف منتفخة لها مميزات ألياف. القطن بعضها داكن اللون نوعا والبعض الآخر يميل إلى البياض وأن ترك هذه القطع في مكان الجرح وأن كمان لايعتبر من قبيل الخطأ الفني الجسيم إلا أنه يمكن اعتباره خطأ عاديايسأل عنه الطاعن كما استند الحكم إلى ما قرره الدكتور ... .. .. من أنه أجرى الحراحة الثانية للطعون عليه ووجد قطعا من القطن والشاش حول المثانة في مكان الجراحة الأولى غير أنه لم يقم بفحص هذه القطع لمعرفة نوعها ، مما مفاده أن الحكم قطع فى أن ما وجد فى مكان الحراحة الأولى هي قطع القطن الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ولمساكات هذه الأدلة التي اقم عليها الحكم سائغة وتكفى لحمله ، وكان ما قرره الحكم من أن الشاش والقطن يتخذان مظهرا واحدا عند تكورهما وتليفهما داخل الحسم إنمـــا أورده عن المظهر الخارجي للشاش والقط بعد إستخراجهما من الجسم وأن هذا هو ما دعا الدكتور ... ... ... الى عدم معرفة حقيقة ما استخرجه من جسم المطمون عايه بالفحص السطحى ، أما ما أضافه الحكم من أن الطاعن مسئول

مواء كانت القطع هى قطن أو شاش فهو استطراد زائد يستقيم الحكم بدونه ، ولما كان الحكم وعلى ماسلف البيان قد خلص إلى ثبوت الخطساً فى جانب الطاعن فلا طبه إن هو لم يرد على ماتمسك به الطاعن من أن نقابة الأطباهفروت حفظ التحقيق الذى أجرته عن هذا الموضوع أو على باقى ماورد فى دفاحه الذى أثاره بسبب النمى ، ذلك أنه يكفى لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تمامله ولا يلزم بعد ذلك أن يتحقب كل حجة للخصم و يرد عليها استقلالا ، لماكان ذلك فان النمى على الحكم بالقصور والتناقض يكون فى غير محله

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة " ۲۸ من يناير سنة <u>۲۸</u> ۲۹

رَيْهُمَةَ السَّيَّةِ المُستَشَارِ : ﴿ عَلَمُ أَسْمَةً شَمُودَ وَعَشُوبَةِ السَّادَةِ المُستَشَارِينَ ؛ عَلَم عدالُمُلِمَانَ حَسْنُ مَهْزَانَ حَسْنَ مَ هَلِدَ الرَّحْنَ عِبْدَةً عَ عِدالبَّسَاجِورِي

(v-)

الطعن رقم . ٤ لسنة ١ ٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " وقف .

مؤدى نص الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقنون وقم 171 لسنسة 198٧ نشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بن المؤجرين والمستأجرين المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٣ أنه إذا حر المستأجر الأصلى العين الموقوفة من الباطن كلها أو بعضها أو تنازل عن الإيجاركان لناظر الوقف الحق ق طلب الإخلاء دون اعتداد بسبق الإذن بالتأجير من الباطن الصادرمن ناظر الوقف نفسه أو من ناظر سابق ، و إذ صدر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٣ المعمول به اعتبارا من ١٩١٢ ١٩٥١ في تاريخ لاحق لصدور قانون إلغاء الوقف على غير الحيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وحمد بحال إعماله في إجارة الوقف ، وقصر مكنسة الحيار على ناظر الوقف ، وأصر مكنسة الحيار على ناظر الوقف ، فإن هذين الوصفين لا يصدقان و بوجه خاص إلا علم اجارة أعيان الأوقاف الأعمدية دون الأوقاف الأهليه ، بعد أن زالت عن الوقف الأهلي صفته كوقف

واعتبر منتهيا عراد بالمسادة الثانية من القانون آنف الذكر وبعد أن أصبح للناظر عليه صفة الحارس وفق المادة الخامسة منه المضافسة بالفائون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، يؤيد ذلك ما أو ردته المذكرة الإيضاحية الرسوم بقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ من أن الأسباب التي دعت إلى سن هذا التشريم هي أن « بعض القائمين على أمر الأوةاف في وزارة الأوقاف وفي غيرهامن الجهات التي خضمت النظرها كانوا يتخذون من الأوقاف وعلى حسابها مسائل دعاية للنفس أو مجاملة الصداقة أو إرضاء للحزبية فلم يكونوا ينظرون إلى الأعيان الموقوفة التي هي أمانة في أيديهم نظرتهم إلى ممتلكاتهم الحاصة ، وهو أمر نشأ عنه هبوط القم الإيجارية مع وجود الوسطاء الذين كانوا يستأجرون هذه الأعيان ثم يستغلونها استغلالا فاحشا في بعض الأحيان ولهذا كان لابد من العمل على تدارك هذه الأخطار باصدار تشريع بجيز فسخ عقود الإيجار الصادرة من الأوقاف والتي وقع فيها تنازل أو إيجار منالباطن منعا لاستغلال المواطنين من الوسطاء " ، لمما كان ذلك ، وكان غير سائغ بهذه المثابة ما ذهب إليه الحكم من أن الحمامة التي أسبغها النص المشار إليه قصد بها حماية المستحقين ، لأنه إنما استهدف حاية الوقف في حد ذاته بمد أن أصبح مقصورا على الوقف الخيرى لأن العناية بشئونه لم تكن لتبلغ مدى عناية الأفراد بأموالهم الخاصة ، لا يغير من ذلك سريان أحكام هذه الفقرة على كافة العقود القائمة لأنها إنمــا تنصرف إلى عقود الإيجار الخاصة بالوقف الخبرى، لما كان ما تقدم ، وكان النابت أن المستحقين قد أقاموا الدعوى الراهنة استنادا إلى مكنة الإخلاء المقررة بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر رغم أن صفة الوقف كانت قد زالت عن عين التراع وأصبحت ملكا حرا نفاذا للرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنسة ١٩٥٣ بإنهاء الوقف على غير الحيرات ، فإن الدعوى تكون ولا سند لهــا من القانون . وإذخالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة . وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية `.

وحيث أن الوقائع — على مايبين من الحمكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصُّل في أن الطَّعُون عليهم الثلاثة الأولُّ أقاموا الدَّصوة رَقْم ١١٥٣ سنة ١٩٦٨ مدنى بعريضة معلمنة للطاعنين والطعون طيهما الرابعة والخامس في ١٩٦٩/٤/٢٠ أمام محكمة الاسكندرية الإبتدائية طالبين الحكم في مواجهة الباقين بإخلاء الطاعن الثانى من الشقة الموضحة بالصحيفة وتسليمها له خالية . نما يشغلها ، وقالوابياً نالهاأنه بموجب عقد مؤرخ ١٢/٢٢/ ١٩٥٠ أحر الناظر "على وقف إبراهيم الناضورى الأهلى العقار رقم٣٦ شارع بورسعيدبالشاطبي بالاسكندرية لقاء أحرة شهرية قدرها ٨ جنبهات و . . ه مليا للطَّاعن الثاني وصرح فيه الستأجر بتاجير الشَّقة من باطنه مفروشة ، و بصدور قانون الغاء الوقف على غير الخيرات الت ملكية العقار للستحقين وأصبح النظار حراسا قانونين عليه ، و يعد القسمة وقع العقار المؤجر فى نصيب المطعون عليهما الأولى والنآنية وثالث توفى وانحصر إوثه الشرعى في المطعون عليهم، و إذ غادر الطاعن الناني مصر بتاريخ ٢٧/١١/٢٣ بعد أن أ مر الشقة من باطنه للطاعن الأول بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/١١/٣ وال أن التاريخ ، وكان من حقهم طلب الإخلاء رغم التصريح بالتأجير من الباطن عمسلا بالفقرة الثانية للبند (ب) من المادة الثانية من الموسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة١٩٤٧ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، بالإضافة إلى التاخير في سداد الأ مرة ، فقد أقاموا دعواهم ، دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٤ حكمت المحكمة أولاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وثانياً : بعدم قبول إالدعوى بالنسية لطلب الإخلاء المبنى على التأخير في سداد الأحرة وثالنا : بالزام الطاعن الثانى بإخلاء العين موضوع التزاع وتسليمها خالية تما يشغلها . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم 970 س 77 ق مدنى الاسكندرية طالبين الغاءه ورفض الدعوى ، و بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ قضت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما ينماه الطاعنان على الحمم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أسس قضاءه بالإخلاء على أن الفقرة (ب) من الحادة الثانية من قانون إيجار الأماكن وقم ١٩٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ قصد بها حماية مستحق الوقف من تصرفات النظار المتعاقدين، وهي لاتنفي بانهاء الوقف وصيرورته ملكا ، ولمؤلاء الإفادة من حكمها بعد تملكهم الأعيان المرقوفة ، إذ أن المادة لاتفرق بين الوقف من حكمها بعد تملكهم الأعيان المرقوفة ، إذ أن المادة لاتفرق بين الوقف الأهلى والرقف الخيري ، ورتب على ذلك أن النصريح للمستأجر بتأجير المين من باطنه لا يعتد به لأن تفاذه مرهون بموافقة النظار ، في حين أن عين النزاع خرجت من مجال أعمال المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٣ سالف الإشارة ، إذ وقع التأجير من الباطن في تاريخ لاحق للعمل به ، و بعد أن زالت عنها الذات بالغاء الوقف بالغاء الوقف الأهلى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيمار الأماكن وننظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه وفى إجازة الوقف إذا تنازل المستأجر عن الإيمار أو أجر المكان كله أو بعضه من الباطن ولو كان مأذونا له فى ذلك كان لناظر الوقف أن يطلب الإخلاء أو أن يمسك بالعقد الجديد، فإذا اختار التمسك به قامت العلاقة مباشرة بينه وبين المتنازل اليه أمر المستأجر من الباطن من تاريخ نشوء هذا العقد وتسرى أحكام هذه العقرة على كافة العقود القائمة، يدل

على أنه إذا أجر المستأجر الأصلى العين الموقوفة من الباطن كلها أو بعضها أوتنازل عن الإيجار ، كان لناظر الوقف الحق في طلب الإخلاء دون اعتداء بسبق الإذن بالتَّاجِير من الباطن الصادر من ناظر الوقف نفسه أو من ناظر سابق، و إذ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٣ المعمول به اعتبارا من ٢٩/٢/١٣٥٣ ف تاريخلاحق لصدور قانون الغاء الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وحدد تجال أعمالد في إجازة الوقف وقصر مكنة الخيار على ناظر الوقف ، فان هدَين الوصفين لايصدقان وبوجه خاص إلا على إجارة أعيان الأوقاف الحيرية دون الأوقاف الأهايه ، بعد أن زالت عن الوقف الأهلي صفته كوقف وآعتبر منتهيا عملا بالمسادة الثانية من القانون أنف الذكر و بعد أن أصبح للناظر عليه صفة الحارس وفق المـــادة الخامسة منه المضافة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ يؤيد ذلك ما أوردته المذكرة الإيضاحية للموسوم بقانون رقم ع٥٧ لسنة ١٩٥٣ من أن الأسباب التي دعت إلى سن هذا التشريع هي أن بعض القائمين على أمر الأوقاف في وزارة الأوقاف وفي غيرها من الجهآت التي خصصت لنظرها كانوا يَخذُونَ من الأوقاف وعلى حسابها مسائل دعامة للنفس أو مجاملة للصداقة أو إرضاء للحزبية ، فلم يكونوا ينظرون إلى الأعيان الموقوفة التي هي أمانة في أيديهم نظرتهم إلى ممتلكاتهم الخاصة وهو أمر ينشأ عنه هبوط القيم الإيجاوية مع وجود الوسطاء الذين كأنوا يستأجرون هذه الأعيان ثم يستغلونها استغلالا فاحشا في بعض الأحيان . . . ولهــــذا كان لابد من العمل على تدارك هذه الأخطار بإصدار تشريع بجيز فسخ عقود الإيجار الصادرة بالأوقاف والتي وقع تنازل أو إيجار من البآطن منعا لآستغلال المواطنين من الوسطاء . . لمـــاكـانّ ذلك وكان غير سائغ بهذه المثابة ما ذهب إليه الحكم من الحمامة التي أسبقها النص المشار إليه قصد بها حماية المستحقين ، لأنه إنا استهدف حماية الوقف ف حد ذاته بعد أن أصبح مقصورا على الوقف الحيرى لأن العناية بشئونه لم تكن لتبلغ مدى عناية الأفراد بأموالهم . الحاصة؛ ولا يغير عن ذلك سريان أحكام هذه

الفقرة على كافة العقود الفائمة لأنها إنما تنصرف إلىعقود الإيجار الخاصة بالوقف الخيرى لمساكان ما تقدم، وكان النابت أن المستحقين ـــــ المطعون حلمهم قد أقاموا الدعوى الراهنة استنادا إلى مكنة الإخلاء المقررة بالقانون وقم ١٦٥٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر رغم أنصفة الوقف كانت قد زالت عن عين النزاع وأصبحت شكاحرا نفاذا الرسوم بقانون رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٥٧ باتهاء الوقف على غير الخيرات ، فإن الدعوى تكون ولا سند لها من القانون ، و إذخالف يوجب نقضه الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيـــه ، ولمــا تقدم يتمين إلغاء الحمكم المستأنف ورفض الدعوى .

### جلسة ۴۸ من يناير سنة ۱۹۷۹

برئامة السيد المستشار : بحد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : بجد بجد المهدى ، وسعد أحد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ؛ ومجد الباجوري

# (v 1)

#### الطعن رقم ٣٠٠ اسنه ٤٧ القضائية :

#### (١) إيجار " إيجار الأراضي الزراعية " . إصلاح زراعي .

امتداد إيجار الأراضى الزراعية طبقا لأحكام فانون\الاسلاح الزراعى. شرطة. إهداد الأرض لماؤجرة لاستغلافا زراعياً . تأجير الأراضى الزراعية لاستخراج أثربة منها لصناعة الطوب . خضوعه فى خصوص الامتداد للقواعد العامة .

#### (٧) اختصاص " اختصاص ولائي " ٠ إيجار . اصلاح زراعي .

اختصاص لحنة الفصل فى المنازهات الزراهية بطلب فسخ عقد الايجار . مناطه ؛ النزاع حول امتداد عقد إيجار أرض لاستخراج أثر بة منها الصناعة الطوب . عدم اختصاص هذه الجمية بالفصل فيه .

#### (٣) إيجار " اصلاح زراعي . حكم " ما لا يعد قصورا .

استبعاد الحسكم تطبيق قانون الاصلاح الزرامى هل الدعوى بطلب فسح هفد الاعجاز . النبي عليه بالقصور لعسدم تحققه من إيداع صورة من العقد بالحمية التعاونية الزواعية المنتصة . لاأساس اسه .

#### (٤) نقض "السبب الجديد ، " إيجار الأماكن " .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة المرضوع بأن الدين المؤجرة تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن دون أحكام القانون المدنى . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقس .

١ ـــ مؤدى نص المــادتين ٣٧ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزواعي المعدل بالقانون وقم ٥٣ اسنة ١٩٦٦ أن المشرع إذ قرر إمند د إيجار الأراضي إمندادا قانونيا بعد أنتهاء المدةالمتفق هايها فيه، إنما قصد عقود إيجار الأراضي التي تستغل استغلالا زراعيا ، ومما يؤيد قصد المشرع السالف بيانه ما اوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠ اسنة ١٩٦٦ تعليقاً على المسادة ٣٥ من أنه "٠٠٠ كان العمل قد جرى منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعي على صدور قوانين متنالية بإمتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية وذلك باعتبار أن مساحة الأراضي الزراعية المؤحرة تبلغ نحو ثلاثة ملايين فدان تقريبا أي حوالي نصف الرقعة المترعة في البلاد ، وكثير من صفار الزراع يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأطيان المؤحرة إليهم من ربع ولاشك أنه لولا تدخل المشرع بالنص على إمتداد عقود الإبجار لحرمت الكثرة الغالبة من صغار الزراع الذين يستأحرون تلك المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية من مصدر وزَّقهم الوحيد وما يترتب عل ذلك من نقص مستوى معيشتهم وانتشار البطالة بيثهم في الوقت الذي تسمى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن ٠٠٠ ". وإذكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين استأجرا الأرض موضوع النزاع لاستخراج أترمة منها الصناعة الطوب القاء أحرة سنوية قدرها . . . جنيها للفدَّان الواحد ، فإن الغرض الذي أعدت لهالعين المؤجرة لا يعد من قبيل الاستدال الزراعي حتى ولوكانت العين تعد في الأصل من الأراضي الزراعية ، و يخرج بالتالي عقد الإبجار الماثل من نطاق كانون الإصلاح الزراعي وأحكامه الحاصة بالامتداد ، وتكون أحكام القانون المدنى هي الواجبة التطبيق باعتبارها القواهد العامة .

٢ — إذ كان المشرع قد ربط التخصيص في الغرض المدة له العين المؤجرة وبين تحسويل المؤجر عرض الحلاف بينه وبين المستأجر على لحان القصل في المنازعات الزراعية وكان الواضع من سياف المسادة ١٧٥٥ منالمرسوم بقا نون رقم ١٧٥ المنازعات الزراعي المدلى بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٦ أن لحوء المؤجر إلى لحنة الفصل في المنازعات الزراعية المسخ العقد لا يكون إلا إذا أخل المستأجر بالزام جوهرى ناشىء عن التعاقد على إيجار أرض معدة الاستغلالها

زراعيا ، وكان يظاهر ذلك ما تقضى به الفقرة النانية (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم عه لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائة بالقانون رقم عه لسنة ١٩٧٥ — التي ناطت بهذه اللجان وحدها و بوجه خاص الفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق بعض مسواد قانون الإصلاح الزراعي من بينها المادة و٣٠ ، فإن اللجسة لا تختص دون ضرها إلا في نطاق الفرض الزراعي الذي تكون الأرض المؤجرة قيد أعدت له لا يغير من ذلك ما أوردته الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون ع هسنة ١٩٦٦ من اختصاص المجان بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في الاحتصاص تنفرد به المجان ، إنما تفيد أن هناك منازعات تشترك في الاحتصاص تنفرد به المجان ، إنما تفيد أن هناك منازعات تشترك في الاحتصاص سنظرها المحاكم المعادية و لجان الفصل والاطراف الحيار في المجوف في الناع المعووض — حول إمتداد عقد إيجار أرض لاستخراج أترية مها لهمناعة الطوب — فنه لا يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

٣ -- متى كان الحكم قد أصاب فى استبعاد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى على واقعة الدصوى بطلب فسخ الإيجاره فانه ماكان لدأن يعرض لبحث ما إذا كان عقد الإيجار قد أودعت صورة منه بالجمية التعاونية الزراعية المختصة إعمالا لحكم المسادة ٣٦ مكر را (ب) من قانون الإصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ ، و يكون النمى عليه بالقصور على غير أساس .

ع --- إذكان الطامنان لم يثيرا في دفاعهما أمام محكة الموضوع أن الدين المؤجرة تخضع لأحكام التشريعات الاستثنائية بايجار الأماكن ، ومهما تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات محتلط فيها الواقع بالقانون ، ومن ثيم لا مجوز التجدي به لأولى مرة أمام محكة التقض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاهالسيدالمستشارالمقرر و المرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تفصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ مدى أمام محكمة أسيوط الابتدائية صد الطاعتين بطلب فسخ الانفاق المؤرخ ١٩٧١/٦/٢٠ وطردهما من الأطيان الموصحة بصحيفة الدعوى و إزالة ما عليها من منشآت وتسليمها له صالحة الزراعة ، وقال شرحا لها أنه بمقتضى عقد مؤرخ ٢٠/٢/٢١ استاجر منه الطاعنان قطعة أرض فضاء بقصد استخراج أثر يقمنها لصناعة الطوب، وإذ انتهت المدة المحددة للعقد في ١٩٣١/١٢/٢ ووجه إلى الطاعنين إنذا را في ١٩٧١/١٢/٢ ووجه إلى الطاعنين إنذا را محكمت الحكمة بالاستثناف رقم ١٧ حكمت الحكمة بالاستثناف رقم ١٧ منة ٤٧ ق أسيوط طالبين إلغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء العادى واحتياطيا بوفض الدعوى و بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٢/٢ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد واحتياطيا بوفض الدعوى و بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٢ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مؤون أنه جدر بالنظر ، و بالحلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد ينعى الطاعنان بالوجهين الأول والثانى منه على الحكم المطعون فيه الخلطا فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، فى يبان ذلك يقولان أبهما تمسكا أمام محكمة الاستثناف بعدم اختصاص القضاء العادى ينظر الدعوى ، على سند من أن العين المؤجرة أرض زراعية وأن الفصل فى طلب فسخ عقد إمجارها ينمقد للجان الفصل فى المنازعات الزراعية غيرأن الحكم فعب إلى أنه طالما أن الغرض من التأجير ليس الزراعة فإنه يمتنع تطبيق أحكام

قانون الإصلاح الزراعي وتعين إعمال القواعد العامة في القانون المدنى حتى ولوانصبت الاجارة على أرض زراعية ورتب بالتانى ألاعل لعرض الحلاف على لجان القصل في المنازعات الزراعية في حين أن مفاد المسادة الثالثة من القانون رقم في ولسنة ١٩٦٦ أن العبرة في اختصاص هذه المجان هي بطبيعة العين المؤجرة وليس بالغرض من استعجارها ، و يكون الحكم قد خلط بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي مع أنه لاتلازم بينهما إذ انتفاء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لا يستنبع حما عدم اختصاص المجان التي تملك تطبيق القانون المدنى على الأنزعة المعروضة عليها ، وهو ما شوب الحكم بالحلط في تطبيق القانون الإصلاح الزراعي عن ذلك الحلط أن أعفل الحكم المسادة ٢٩ مكرا بمن قانون الإصلاح الزراعي عن ذلك الحلط أن عقد الإيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة حتى يصح قبول المنازعة أمامه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٨ السنة ١٩٦٦ الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ على أن "يكون تأجير الأراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه "وفي المادة ٥٥ منه على أن "كوز لاؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولوعند انتهاء المندة المتفق عليها في العقد إلا إذا أخل المستأجر بأى إلتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ، وفي هذه الحالة يجوز المؤجر أن يطلب إلى لمنة الفصل في المنازعات الزراعية بعد إنذار المستأجر بفسخ عقد الإيجار وإخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة . . . " يدل على أن المشرع إذ قرر إمتداد إيجار الأراضي الراعية إمتداد المهادة والمناز المسافق عليها فيه ، إنما قصد عقود إيجار الأراضي التي تستغل فعلا إستغلالا زراعيا ، ومما يؤيد قصد المشرع السالف الأراضي التي تستغل فعلا إستغلالا زراعيا ، ومما يؤيد قصد المشرع السالف المواحدة المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تعليقا على المواحدة الأراضي الزراعية المؤجرة تبلغ نمو ثلاثة ملايين فدان تقويلا باعتبار أن مساحة الأراضي الزراعية المؤجرة تبلغ نمو ثلاثة ملايين فدان تقويلا أي حوالى نصف الرقعة المذرعة في الملاد ، وكثير من صغار الزراع يعتمدون أي حوالى نصف الرقعة المذرعة في المبلد ، وكثير من صغار الزراع يعتمدون أي حوالى نصف الرقعة المذرعة في المبلد ، وكثير من صغار الزراع يعتمدون أي حوالى نصف الرقعة المذرعة في المبلد ، وكثير من صغار الزراع يعتمدون

بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأطيان المؤجرة إليهم من ربع ؛ ولا شك أنه لولا تدخل المشرع بالنص على إمنداد عقود الإيجار لحرمت الكثرة الغالبة من صغار الزراع الذين يستأجرون تلك المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية من مصدر رزقهم الوحيد ومايترتب علىذلك من خفض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة بينهم في ألوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى نوفير دخل معقول لكل مواطن ... "وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين استأجرا الأرض موضوع النزاع لإستخراج أتربة منها لصناعة الطوب لقاء أجرة سنوية قدرها مائتان وأربعون جنيها للفدان الواحد، فإن الغرض الذي أعدت له العين المؤجرة لايعد من قبيل الاستغلال الزراعي حتى ولوكانت المين تعد في الأصل من الأراضي الزراعية ، ويخرج بالتالى عقد التأجير الما ثل من نطاق قانون الإصلاح الزراعي وأحكامه الخاصة بالإمتداد وتكون أحكام القانون المدنى هي الواجبة التطبيق باعتبارها القواعد العامة ، لما كان ذلك وكان المشرع قد ربط بين التخصيص في الغرض المعدة له العين المؤجرة وبين تخويل المؤجر عرض الخلاف بينه وبين المستأجر على لحان الفصل في المنازعات الزراعية وكان الواضح من سياق المسادة ٣٥ سسالفة الذكر أن لحوء المؤجر إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية نفسخ العقد لا يكون إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى ناشىء عن التعاقد على إيجار أرض معدة لاستغلالما زراعيا على ما سبق تفصيله ،وكان يظاهر ذلك ما تقضى بهالفقرةالثانية( ٢ ) من المسادة الثالثة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ اسنة ١٩٧٥ التي ناطت بهذه اللجان وحدها وبوجه خاص الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق بعض مواد قانون الإصلاح الزراعي من بينها المادة ٣٥ ، فإن اللجنة لا تختص دون غــرها إلا في نطاق الغرض الزراعي الذي تكون الأرض المؤجرة قد أعدت له . لا يفير من ذلك ما أوردته الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ع السنة ١٩٦٦ من اختصاص اللجان منظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية ومافى حكمهامن الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة لأن هذم الفقرة لا تشير إلى اختصاص تنفرد به اللجان ، وإنما تفيد أن هناك منازعات تشترك فى الاختصاص ينظرها المحاتم العادية ولجان الفصل وللأطراف الخيار فى اللجوء إلى أيهما ، وإذ النهى الحكم إلى هذه النتيجة وقور أنه لا اختصاص اللجوء إلى أيهما ، وإذ النهى الحكم إلى هذه النتيجة وقور أنه لا اختصاص لجان الفصل بالنزاع المعروض فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى على واقعة اللعوى ، فإنه ما كان له أن يعرض لبحث ما إذا كان عقد الإيجار قد أودعت صورة منه إبالجمية التعاونية الزراعية المختصة إعمالا لحكم المدة ٣٦ مكرا (ب) من قانون الإصلاح الزراعية معدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ ، ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أنه إذا جاز إستبعاد الحكم لقانون الإصلاح الزراعى ، فإنه كان يتعين تطبيق قانون إيجار الأماكن رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ طالمسا أنه كان مصرحا للطاء: ي في عقد الإيجار بإقامة أفران لحرق الطوب وقد تجدد العقد بعد انتهاء مدته الأصلية شاملا المبانى التي أقامها الطاعنان فيسرى على العقد أحكام التشريع الخاص .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الطاعنين لم يثيرا فى دفاعهما أمام محكمة الموضوع أن العين المؤجرة تحضع لأحكام التشريعات الاستثنائية بإيجار الأماكن ، ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانونى إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون ، إذ يستلزم تحقيق ما إذا كان عقد الإيجار تجدد شاملا المبانى ، وما إذا كانت العين المؤجرة داخلة ضن الجهات التي تسرى عليها التشريعات الاستثنائية وهو ما لا يجوز التعدى به لأول مرة أمام ككمة النقض ويكون هذا الوجه غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطفن برمته على غير أساس .

### جلسة ۲۸ من يناير ۱۹۷٦

برثامة السيد المستشار : محمد أمعد محمود و صفوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدى ؟ ومعدالشاذل ؛ وحسن مهران حسن ؛ وعبد الرحن عباد

( YY )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق" أحوال شخصية "

(١) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالأجانب " .

طلب الطلاق في حالة تسبب الزوج الآخر بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام \* العشرة - سقوط الحق فيه - مدته - م 1 \$ 4 \$ 1 من القانون المدنى اليوفاني -

(٢) محكمة الموضوع. نقض.

تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع

(٣) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالأجانب " .

تبرير طلب الطلاق بمقتضى المسادة ٤٤٢ من القانون المدنى اليوناني • شرطة

( عو ٥ ) أحوال شخصية " المسائل الخاصة " . قوة الأمر المقضى .
 حكم " حجية " .

- ( \$ ) حجية الحكم الجنائي أمام الحاكم المدئية · شروطها · مثال في دعوى طلاق ·
- (ه) لا حجية للحكم الحنائى أمام القضاء المدنى إلا إذا كان الحكم الحنائى ساجًا على الحكم المدنى .

 ١ حـ تقضى المادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليونانى المنطبقة على واقعة الدعوى حــوعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة ـــ (١) بأن حق طالب الطلاق في

<sup>(</sup>١) فقض ٢/٢/٥١٩ جموعة المدكنب الفي السنة ٢٦ ص ٢٧١ فقض ٢/٢/١ ١٩٥٤ جموعة الفراعد الفاتونية في ٢٥ حاما ص ٢٢٢ قاعدة ٢٩

الحالة المنصوص طيها في المسادة ١٤٤٢ - تسبب أحد الزوجين عطائه في تصدع الحياة الزوجية على منه من تاريخ الحياة الزوج المعتدى حليه بسبب الطلاق ، أو بمضى حشر سنوات من تاريخ قيام هذا السبب في كل الاحوال .

٢ - تحصيل فهم السواقع فى الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده ،
 ولا رقيب عليه فى تحصيل ما يقدم إليه من أدلة ، مادام من شأنها أن تؤدى
 إلى النتيجة التى انتمى إليها .

٣ - تشترط المادة ١٤٤٧ من القانون المدنى اليونانى لتبرير طلب الطلاق بمقتضاها طروء أسباب جدية تعزى لخطأ الزوج المدعى عليه وتؤدى إلى تصدع الحياة الزوجية بحيث يصبح استمرارها فوق ما يطيقه طالبه ، على ألا يكون لهذا الأخير حق الطلاق متى كان الخطأ المنوه عنه معزوا إلى الزوجين معا ، حتى لوكان الصدع الذى أصاب العلاقة الزوجية ناتجا فى الغالب من خطأ الزوج الآخر .

٤ - مى كات الدعامة الأساسية الى اقام عليها الحكم قضاء بالتطليق هى ماثبت للحكمة من أن الطاعن قام بطرد زوجته - المطعون عليها - من منذل الزوجية ودأب على سبها وهى تكفى وحدها لحمل الحكم ، وكان مؤدى نص المادة ٢٥٠ من قانون الاجراءات الحنائية والمادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الحنائية والمائية لا تكون لدجمية فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعو بين المدنية والجنائية وفى الوصف القانونى لمكا الفعل ونسبته إلى دفاعه ، وكان بين أن أحد الحكمين الجنائيين خاص باعتماء الطاعن على شخص لاصلة له بالدعوى وان الثانى اتهى إلى تبرئة الملاعن من تهمة الاعتداء بالضرب على المطعون عليها ، وكان الحكم لم يؤسس قضاءه على هذه الواقعة ، فان التذوع بالحجية لاسندله .

م يشترط الاحتجاج بالحكم الحنائى أمام الفضاء المدى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (() أن يكون الحكم الحنائى سابقا صدووه على الحكم المدنى الذى يراد تقييده لا لاحقا عليها ، إذ بعد استقرار الحقوق بين الطرفين محكم نهائى لا يصدر بعده .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أو راق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت بتاريخ ١٩٧١/١١١٠ اللهوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ أحوال شخصية أجانب أمام عكمة الإسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بمنعه من مساكنها في منولها و بتطليقها منه و بفسخ زواجهما بخطئه ومسئوايته ،وقالت بيانا لدعواها إنها والطاعن يونانيا الجنسية وأنه تزوجها في ١٩٤٢/١٢٥ وفقا لطقوس كنيسة الروم الأرثوذكس وإذ دأب على إبدائها والكيد لها وخدششرفها وحيائها أمام رواد المحل الملوك لها، وتمادى إلى حد أن منعها من دخول المنزل وحورت عن ذلك عاضر بالشرطة ، نقد أقامت دعواها بطلبائها سالفة البيان ، حكمت المحكمة في ١٩٧٢/٥/١٨ بنالة الزوجية بينها باطالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها تصدع الحياة الزوجية بينها وبين الطاعن بخطئه دون خطئها بحيث أصبح استمرار الحياة الزوجيسة غير محتمل وبعد سماع شهود الطرفين قضت في ١٩٧٤/١/١٩ ، تتطليق المطعون عليها من وجها الطاعن وفسخ عقد زواجها المؤرخ ١٩٤٢/١/١٥ ، استأنف الطاعن وفسخ عقد زواجها المؤرخ ١٩٤٤/١/١٥ ، استأنف الطاعن أحوالية الناء والقضاء برفض الدعوى وقيد الاستثناف برقم السناف أحداث عكمت عكمة الاستثناف الموالية البيان اسكندرية ، ويتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ وحكمت عكمة الاستثناف الموالية البيان المنادرية ، ويتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ وحكمت عكمة الاستثناف المؤرث المنافعة المناب المكاندرية ، ويتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ وحكمت عكمة الاستثناف المؤرث المنافعة المنابعة المؤرث المنافعة المنابعة المنافعة المنابعة المؤرث المنافعة المنابعة المؤرث المنابعة المنافعة المنابعة المن

<sup>(</sup>١) تقض ١١/١/٥٤ ؟ ٢/٣/٣١٦ مجموعة القسواعد القانونية في ٢٥ عاماً ص. ٧٥ - ٣٥٣ ؟ ٢٥٣ .

بتايد الملكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقضي، وقفعت النيامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وعرض الطدن على هذما لمحكمة في خوفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة بمسكت النيامة برأجة .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب سعى الطاعن بالسبب الثاتي منها على الحكم المطمون فيه الحلقا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بسقوط حتى المطعون عليها في طلب التطليق لمضى أكثر من سنة من تاريخ علمها سبيه إعمالا السادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليونائي ، غير أن المحكمة ونصت هذا الدفع استنادا إلى أقوال شاهديها بمتمها من دخول مغله فير أن المحكمة وأن المبيت بأحد الفنادق والذي تأيد بمذكرة أحوال أثبت في الشرطة جاريخ ١٩٧١/١٩١١ قبل فوات مدة السنة على إقامة الدعوى في الشرطة جاريخ ١٩٧١/١٩١١ قبل فوات مدة السنة على إقامة الدعوى التعليق خاصة وأن الدليل من صنعها بالإضافة إلى أن الشاددين المشار إليهما المحلدا زمان الاعتداء بل واختلفا في توقيته ، وقول الحكم أن الطاعن دأب على سب المطعون عليها لايفيد وقنا بعينه لواقعة معينة ، بحيث يكن رده إلى تأريخ على القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكات المادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليونانى المنطبقة على واقعة الدعوى — وعل ما جرى به قضاء هذه المحكة — تقضى إن حق طالب الطلاق في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤٢ يسقط بمضي سنة من تاريخ علم الزوج المعندى عليه بسبب الطلاق، أو مضى عشر ستوات من تاريخ قيام هذا السبب في كل الأحوال ، وكان البين من الصورة الرسمية لحصر التحقيق المقدمة من الطاعن أن شاهدى المطمون عليها اجتمعت كلمتهما على أن الطاعن اعتاد الاعتداء على زوجته المطمون عليها بالسب والضرب وأتهما من أن الطاعن عنها غير مرة من المبيت في مترقا، سنوات سابقة، وأنهما سما منها أن الطاعن عنها غير مرة من المبيت في مترقا، وكان المحكم المطمون فيه — في حدود سلطته الموضوعية — قد اطمأن إلى القوال وكان المحكم المطمون فيه — في حدود سلطته الموضوعية — قد اطمأن إلى الموالي المناون والمعاون فايها همرة الما حدود الطاعن دون وصول المعلمون فيها همرة الما منها المدن وصول المعلمون فيها همرة المعاون فيها همرة المعاون فيها همرة المعاون فايها همرة المعاون فيها همرة المعاون فيها همرة الطاعن دون وصول المعلمون فيها همرة المعاون عليها همرة المعاون فيها هم وحدود المعاون والمعاون فيها هم وحدود المعاون والمعاون فيها همرة المعاون فيها هم وحدود المعاون والمعاون فيها هم وحدود المعاون وحدود

الزوجية واضطرارها إلى المبيت خارجه بأحد الفنادق، وقد تأييت هذه الأقوال. بمسكمو ثابت بمدكرة أحوال نقطة شريف في١٩٧١/٣١١ ومن إيصال الفندق المؤرخ ١٩٧١/٣١٨، ءوربط بين ذلك و بين إقامة دعواها في ١٩٧١/١١/١ أنها رفعت قبل مضى عام على الاعتداء ، فإن ذلك كاف للرد على الدفع بالسقوط . لمساكان ذلك وكان تحصيل فهم الواقع في الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده

ولا وقيب عليه في تحصيل ما يقدم إليه من أدلة ،مادام من شانها أن تؤدى لمان التيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يدوقه الطاعن من أن إغلاق الباب في وجه المطعون عليها وأن دليل مبيتها بالفندق من صنعها أو أن الشاهدين لم يحددا تاريخ الاعتداء لايعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل، ويكون النمي على الحكم بخطئه في تطبيق المادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليوناني على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الأول من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي سان ذلك يقول الطاص أن الحكم اعتد بأقوال شاهدى المطعون عليها واستخلص منها ثبوت الخطأ في جانبه في حين أنه تقدم بمستندات رسمية تثبت كنب إدعاء الزوجة واختلاقها وقائم تمهد بها لاغتيال أمواله وتهريبها إلى الخارج، وتعدل علي أن تصدع الحياة الزوجية مرده إلى تصرفات المطعون عليها بإصررها على زواج ابنتها على غر رغبته ، وإذكانت المادة ١٤٤٧ من القانون المدنى اليونائي لا تجيز التطليق إذا كان الخطأ مشتركا بين الزوجين ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي غير سديد، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٤٢ من القانون المدنى اليوناني تشترط لتبرير طلب الطلاق بمقتضاها طووء أسباب جدية تعزى لحظا الزوج المدع عليه وتؤدى الى تصدع الحياة الزوجية بحيث يصبح استمراوها فوقعا يطيقه طالبه على ألا يكون لهذا الأخير حق الطلاق مى كان الحطا المنوق عنه معزوا الى الزوجين معاحى لو كان التصدع الذي أصاب العلاقة الزوجية ناتجا في المغالب عن خطأ الزوج الآخر، وكان المنكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالتطليق وعلى ما جاء بالرد على السبب السابق إلى ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون عليا وإلى القرائن الأخرى المستمدة من أوراق الدعوى والتي من شائها المعلون عليا وإلى القرائن الأخرى المستمدة من أوراق الدعوى والتي من شائها

أن تؤدى إلى مارتبه عايها، وكانقاضى الموضوع غير ملزم بتيم الحصوم في مختلف جججه و مناحي دفاعهم والرد استقلالا عليها ، لأن فى قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلة عليها الرد الضمنى المسقط لها ، لمساكان ذلك فإن ماخلص إليه الحكم يتضمن أنه لم يجد فى الأسانيد التى قدمها الطاعن ما يفيد وقوع خطأ فى جانب الزوجة ، وما يثيره بشأنها لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير المحكمة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى خلاف ما انتهى إليه ، وهو مالا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، و يكون النمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن سمى على الحكم المطعون فيه يالوجه النابى من السبب الأول و بالسبب النالث غالفة القانون ، وفي سيان ذلك يقول أنه تقدم لمحكمة الموضوع يصور رسمية من الأحكام الصادرة فى القضايا أرقام ١٩٧٣ جنح مستأنفة لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفة شرق الاسكندرية ، ١٩٧٨ جنح مستأنفة شرق الاسكندرية ، ١٩٧٥ جنح مستأنفة شرق الاسكندرية ، وثبت للحكمة الحنائية براءة الطاعن عما أسندته المطعون عليها إليه من تهم الاعتداء عليها بالضرب والقذف والسب ، واطراح الحكم لدلالة هذه الأحكام النهائية واعتداده بأقوال شاهدى المطعون عليها المناقضة لها ينطوى على مساس يججة هذه الأحكام ، مما يعيب الحكم مخالفة المادة ١٠٠١ من قانون

وحيث إن هذا النبي في غير عله ، ذلك أنه لما كانت الدعاءة الأساسية التي أقام عليها الحكم قضاءه هي - وعلى ما سلف تفصيله - ما ثبت المحكمة من أن الطاعن قام بطرد زوجته من منزل الزوجية ودأب على سبها وهي تكفي وصدها لحمل الحكم وكان مؤدى نص المادة ١٩٥٦ أن الحكم الصادر في المواد والممادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الحنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام الحاكم المدنية إلا إذا كان قدفصل الحنائية وفي الوصف القانوني لحذا الفعل ونسبته إلى فاعله وكان ببين من الحكم الأول أنه خاص باعتداء الطاعن على شخص لاصلة له بالدعوى كما وأن الحكم الناني المنابع على المعلمون علمها ،

وكان الحكم لم يؤسس قضاء على هذه الواقعة فإن التذرع بالحجية لاستدله ، لما كان ذلك وكان محل الاحتجاج بالحكم الحتائى أمام القضاء المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن يكون الحكم الحتائى سابقافي صدوره على الحكم المدنى الذى يلاد تقييده لا لاحقا عليه ، إذ بعد استقرار المحصومة بين المطوفين بحكم نهائى لا يصح المساس محجيته بسبب حكم جنائى يصدر بعده ، وكان التاب أن ثالث الأحكام الحنائية المنوه عنها بسبب النمى صدر في المهام الحنائية المنوه عنها بسبب النمى صدر في المهام المعاون فيه بناريخ ١٩٧٤/٢/١ و في يكن الحكم الحنائى قائما عند صدوره فإنه ولا تأثيرله ، و يكون النمى على غير أساس .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من ينايرسنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح القوعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عن عن عبد السلام الجندى ؛ دكتور ابراهيم صالح ؛ حمال الدين عبد العليف .

# ( ٧٣ )

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ القضائية :

#### (١) نقض '' صحيفة الطعن '' '' الطأبات في الطعن '' .

الطلب الأساسي أمام محكمة النقض . هو نقض الحبكم بعد قبول الطعن شكلا . تضمين صعيفة الطعن أن ميدادالطمن ما ذال فائما وأن الحدكم المطعون فيه قد أخطأ بما يستوجب نقضه . كمفاية ذلك للافصاح عن هذا الطلب .

#### (٢) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية"" الربط الحكمي"

فاعدة الربط الحكمى . ق ٥٥ لمنة ١٩٦٧ تطبيقها هل كل نشاط على حدة متى تنوعت أقشطة المول وأستقل كمل مها عن الآخر . تغيير الكيان القانوفى للنشأة بالنسبة لأحد الأنشطة عماكما ثت عليه في سنة الأساس . أثره . استبعاد قاعدة الربط الحمكمى بالنسبة لهذا النشاط وحده دون غيره من الأنشطة التي لم يتناولها النغيير .

#### (٣) دعوى " الطلبات في الدعوى" . ضرائب .

طلب الطاعن أثناء نظر الدعوى اعمال أحكام الربط الحكمى • لا يعد تناؤلا صريحا أو ضمنيا عماسيق أن أيداه من اعراضات على تقديرات لحنة الطعن • عله ذلك •

١ -- الطلب الأساسى أمام محكمة النقض -- وعلى ما جرى به فضاؤها -- (١)
 مو نقض الحسكم بعد قبول الطمن شكلا . ولما كان الثابت أن الطاعن ذكر
 بصحيفة الطمن أن ميماد الطمن في الحسكم المطمون فيه ما زال قائمًا ، كما أورد .

<sup>(</sup>١) نقض جلسة ٣/٦/٠٧٠ بجموعة المكتب الفتى س ٢١ ص ٩٧٥

فى كل من أسباب الطعن الثلاثة أن الحسكم المذكور قد أخطأ بمسا يستوجب نقضه ، فان هذا فى ذاته كاف للافصاح عن قصده وهو طلب نقض الحكم ، ومن ثم يكون الدفع ــ ببطلان الطعن لحلوه من طلبات الطعن ــ فى غير محله .

٧ ــ مفاد نص المــادتين الأولى والرابعة منالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بنظام الربط الحكمي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أنه يشترط لاعمال قاعدة الربط الحكمي المنصوص علما في هذا القانون وحدة النشاط في سينة القياس والسنوات المقيسة إلىجانب وحدة المول وأن مستمر شكل المنشأة في السنوات المقيسة بلا تغير عما كان عليه في سنة الأساس ، مما مقتضاه أنه إذا تنوعت أنشطة المول محيث يستقل كل مها عن الآخر فإن قاعدة الربط الحكمي تطبق أُ على كل نشاطُ على حَدَّة ، ومن ثم فإن الحكم الذي نصت عليه المــادة الرابعة سالفة الذكر في حالة تغيير الكيان القانوني لنوع من هذه المنشآت عما كان عليه في سنة الأساس ، يعمل به في حدود هذا النشاط وحده ، دون غيره من الأنشطة الا ُخرى المتنوعة التي لم يتناولها التغيير ، ولا تأثير لهذا على وحدة الربط ذلك أنه وفقا للسادة ٣٤ / ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض الضريبة على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قدأخطأ إذ أقام قضاؤه بعدم انطباق قواعد الربط الحكمي على أرباح الطاءن من منشآته المتنوعة فيسنتي النزاع ، على ما استخلصه مما ورد في تقرير الخبير المقدم في الدعويين من قيام شركة تضامن بين الطاعن وآخر للإتجار في الأقطان بدأت في ١ /١٩٦٠/ واستمرت حتى انتهاءموسم منة ١٩٦٣ ــ مما مؤداه أن الشكل القانوني لمنشأة الطاعن قد تغير بعد ذلك من شركة تضامن إلى ممول فرد ، ذلك أن الحكة بهذا تسكون قد استندت إلى تغيير الكيان القانوني لمنشأة الممول الحاصة بتجارة القطن وحدها في إطراح تطبيق قواعد الربط الحكمي في سنتي النراع بالنسبة لباقي أنشطة الطاعن الخاصة يتجارة الكيروسين والزيوت والسهاد واستغلال ورشة ميكانيكية وآلة حرث

وسيارة نقل ، على الرغم من اختلافها نوعا واستقلالها عن تجارة القطن ، وَقَ هذا ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال (١) .

٣ — التنازل عن الدفاع باعتباره تركا لحق ثابت يجب أن يكون ممالا محتمل تأويلا ، أو أن يكون ممالا عتمل تأويلا ، أو أن يكون ضمنيا بعبارات تؤدى فى مدلولها إلى التيقن منه ، وليس فى طلب الطاعن الاستفادة من أحكام الربط الحمكى ما يفيد تنازله صراحة أو ضمنا عن اعتراضا ته السابقة التي أبداها على تقديرات لحنة الطمن عند عدم توافر الشروط اللازمة لتطبيق هذه القاعدة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقــور والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن – مأمورية ضرائب حجا قدرت أرباح الطاعن من نشاطه فى تجارة الكيروسين والزيوت والأقطان والسهاد واستغلال ورشة ميكانيكية و آلة حرث وسيارة نقل فى سنة ١٩٦٣ عبلغ ١٤٨١ جنيها و ٢٥٥ مليا كما قدرت أرباحه فى سنة ١٩٦٤ من هذه الأنشطة عدا القطن والسهاد بمبلغ ١٩٦٠ جنيها ، و إذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٦٠/٥/٣٠ بخيفيض أرباحه فى سنة ١٩٦٣ إلى مبلغ ١١٩٦ جنيها وفى سنة ١٩٦٤ إلى مبلغ بقفيض أرباحه فى سنة ١٩٦٣ إلى مبلغ ١٩٦٦ بجارى كلى سوهاج طعنا فى هذا القرار طالبا تقدير أرباحه فى كل من السنتين بمبلغ ٢٥٠ جنيها ،

<sup>(</sup>۱) فقض جلسة ۱۹۷۳/۱۲/۱۳ بجموعة المسكتب الفي س ۲۳ ص ۱۳۷. تقض جلسة ۱۹۷۳/۳/۱ بجموعة المسكتب الفي س ۲۶ ص ۴۰.۶

وفي ١٩٦٨/١٧/١٧ نديت المحكمة خبيرا لفمص اعتراصاته على تقديرات لجلة الطعن ، أعاد الحبير الأوراق إلى المحكمة ساء على طلب وكيل الطاعن التعسديل طلباته أمامها إلى تطبيق أحكام الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون رقمهه لسنة ١٩٦٧ ، وفي ١٩٦٧/١٢/٢٧ ردت المحكمــة المأمورية للحبير للاطلاع على القضيتين وقمي ۲۰۷ ، ۲۰۸ سنة ۱۹۲۰ تجاری کلي سوهاج للوقوف علىماًاتهي إليه القضاء فيهما بشأن تقدير صافى ربح الطاعن فى سنة ١٩٦٢ و بالتالى معرفة مدى انطباق أحكام الزبط الحكمي المقرّرة بالقانون سالف الذكر على موضوع هذه القضية ، و بعد أن قدم الحبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٠/٥/٢٣ بتحديد أرباح الطاعن في كل من سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمبلغ ٢٤٠ جنيها و٢٠٠ مليات متخذة من أرباح سنة ١٩٦٢ أساسا للربط في كل منهما . استأنفت مصلحة الضرائب هذا آلحكم بالاستئناف رقم ٣٦ سنة ٤٥ ق تجارى أسيوط ( مأمورية سوهاج) ، وفي ١٩٧١/١/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرآو لحنة الطعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. دنعت المطعون طيها . ببطلان الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضالدفع وبنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمًا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها أن صحيفةالطمن جاءت خلوا من طلبات الطاعن على خلاف ماتة ضي به المــُدة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الطلب الأساسي أمام محكمة النقض وعلى ماحرى به قضاؤها هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا ، ولما كان التاب أن الطاعن ذكر بصحيفة الطعن أن ميعاد الطعن في الحكم المطعون فيه مازال قائما ، كما أورد في كل من أسباب الطعن الثلاثة أن الحكم المذكور قسد أخطأ بما يستوجب نقضه ، فإن هذا في ذاته كاف الإفصاح عن قصده سوهو طلب نقض الحكم — ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على أسباب ثلاثة ينمى بها الطاعن على الحكم المطمون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الذفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بعدم انطباق أحكام القانون رقم وه السنة ١٩٩٧ في شأن الربط الحكمي استنادا إلى حصول تغيير في كيان المتشأة آخذا في ذلك بقول المطمون عليا وحامه ودون التحقيق في توافر الشروط اللازمة لشطبيقه ، كما أن المحكمة رتبت على هذا القرار على سند من القول بأن ماطلبه أمام الخبر من تطبيق أحكام الربط الحكمي ينطوى على عدوله عن التمسك بهذه الاعتراضات في حين أن هذا الطلب لايعني نزوله عن تحقيق ذلك ، بل مقتضاه أنه في حالة على من أو وقد تعليق بإدادة المروقة الخبير .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن النص في المــادة الأولى من القانون رقم وه اسنة ١٩٦٧ بنظام ألربط ا لحكى لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أن " . . . تتخذ الأوباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ميلادية أوالسنة المالية للمول المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة لها ، أساسا لربط الضريبة على الأربع السنوات التالية . . . " وفي المسادة الرابعة منه على أنه و إذا تغير الكيان القانوني للنشأة الفردية عما كان طيه في سنة الأساس بأن تحولت إلى شركة نضامن أو شركة توصية بسيطة أو العكس أو تذير أشخاص المنضامنين في الشركة أو تغير عدد الشركاء بالزيادة أو النقص أو تغيرت نسبة توزيع الربح ين الشركاء ، فلا تسرى أرباح سنة الأساس على السُّنة التي تم فيها التغيير ، وَهُمَا بَاقِي السَّنواتِ المُقبَلَةِ النَّالَيَّةِ ، وتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة السنة الى تم فيها التغيير هي سنة الأساس". مفاده أنه بشترط لأعمال قاعدة الربط الحكمي المنصوص علما في هذا القانون وحدة النشاط في سنة الفياس والسنوات المفيسة إلى جانب وحدة الممول ، وأن يستمر شكل المنشأة في السنوات المقيسة بلا تغيير عما كان عليه في منه الأساس، مما مقتضاه أنه إذا تنوعت أنشطة الممول بحيث يستقل كل منهما عن الآخر فإن قاءنة الربط الحكمي تطبق على كل نشاط على حدة ، ومن ثم فإن الحكم الذي نصت عليه المــادة الرابعة سالفة الذكر ف-الة

تغير الكيان القانوني لنوع من هذه المنشآت عما كان عليه في سنة الأساس ، يممل به في حدود هذا النشاط وحده ، دون خده من الأنشطة الأخرى المتنوعة التي لم يتناولها التغيير ، ولا تأثير له ف أ على وحدة الربط ، ذلك أنه وفقاً المادة ١/٢٤ من القانون وقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تفرض الضريبة على كل ممول عل جوع المنشآت التي يستثمرها في مصر " لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ أقام قضاءه بعدم انطباق قواعد الربط الحكمي على أرياح الطاعنين من منشآته المتنوعة في سنتي النزاع ، على ما استخلصه مما ورد في تقوير الخبير المقدم في الدعويين رقم ٢٠٠٧ ، ٢٠٨ سنة ١٩٦٥ تجاري كل سوهاج من قيام شركة تضامن بين الطاعن و آخر للاتجار في الأقطان بدأت في ١٩٦٠/٨/١ واستمرت حتى انتهاء موسم سنة ١٩٦٣ ، مما مؤداه أن الشكل القانوني لمنشأة الطاعن قد تغير بعد ذلك من شركة تضامن إلى ممول فرد . ذلك أن المحكمة بهذا تكون قد استندت إلى تغيير الكيان القانوني لمنشأة الجول الحاصة بتجارة القطن وحدها في اطراح تطبيق قواعد الربط الحكميني سنتي الداع بالنسبة لباقي أنشطة الطاص الخاصة بتجارة الكيروسين والزبوت والسهاد واستغلال ورشة ميكانيكية وآنة حرث وسيارة نقل،على الرغم من اختلافها نوعا واستقلالها عن تجارة القطن، وفي هذا مايسِب الحكم بخالفة القانون والقساد في الاستدلال كما أنها كون قد أخلت بحق الطاعن فبالدفاع إذ رتبت على ماتقدم القضاء بتأييد قرار لجنة الطعن والنفت عن محث اعتراضاته على هذا القرار استنادا إلى عدوله عن التمسك سها باعتباره تركا لحق ثابت بجب أن يكون مما لايحتمل نأو يلا ، أو أن يكون ضمنياً بعبارات تؤدى في مدلولها إلى التيقن منه ، وليس في طلبه الاستفادة من أحكام الربط الحكمي مايفيدتنازله صراحة أوضمناعن اعتراضاته عن عدم توافر الشروط اللازمة لتطبيق هذه القاعدة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقص الحكم .

### جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٦

ر ياسة السيد المستشار نائب رئيس انحكمة الدكتورحافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين: عز الدين الحسيني، ؟ عبد العال السيد ؟ حمان الزيني ؟ عدى الحولى •

(٧٤)

الطعن رقَم ٢٣٤ اسنة ٤١ القضائية :

 (١) استيلاء . تعويض . ملكية . التزام . ( إنقضاء الالتزام " . قوة قاهرة .

الاستيلاء على المنقولات أو المواد الفلمائية وفقا للتمانون و ع لسنة ١٩٤٥ . أثره ، استمال مسكمة المسال من الأفراد جبرا عهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض هادل ، عدم اعتبار. مصادرة أو فوة قاهرة بالمعنى الوارد فى المسادة و١٦٥ مدنى .

(٢) الترام " انقضاء الالترام ". قوة قاهرة . مسئولية .

القوة القاهرة - ماهيتها - أثرها - انقضاء النزام المدين في المسئولية العقدية ، وانتفاء ملائة السبية بين الحطأ والضرر في المسئوليه التقصيرية -

1 — تنص الحادة ٨٠٥ من الفانون المدنى على أنه لا بجوز أن بحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها الفانون و بالطريقة التي رسمها ، و يكون ذلك في مقابل تعويض عادل . وإذكانت المحادة الأولى من القانون رقم ه ٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "بجوزلوزير التموين لضان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها ٠٠٠ الاستيلاء على أى منقول وأى شيء من المواد الغذائية" كما تنص المحادة ٤٤ من الفانون على أنه "لمن وقع عليهم طلب الأداء جبر الحق قمويض أو جزاء على الوجه المدين بها"، وكان وزير التموين قد أصدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بالاستيلاء على جميع كميات اللب لسنة ١٩٦٧ المعلل للقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بالاستيلاء على جميع كميات اللب الحميات التي ترد مستقبلا إلى الجموك المذكور ، فان هذا الاستيلاء تنتقل به الكميات التي ترد مستقبلا إلى الجموك المذكور ، فان هذا الاستيلاء تنتقل به

ملكية المال من الأفراد جبرا عهم إلى جهة الإدارة — مقابل تعويض عادل ، ولايعتبر مصادرة أو قوة قاهرة بالمدنى الوارد فى المادة ١٦٥ من القانون المدنى .

٧ ــ القوة القاهرة بالمعنى الوارد فى المادة ١٦٥ من القانون المدنى تكون محر با أو زلزالا أو حريقا ، كما قد تكون أمر إداريا واجب التنفيذ ، بشرط أن يتوافر فيها استحالة التوقع واستحالة الدفع ، وينقضى بها التزام المدين من المسئولية العقدية ، وتنتفى بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى المسئولية التقصيرة ، فلا يكون هناك محل التعويض فى الحالتين .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهما بصفتيهما الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة للحكم بالزامها بتسايم كية اللب المضبوط على ذمة الفضية رقم ٢٠١ مدنى كلى القاهرة للحكم بالزامها بسليم عينا — وفي حالة عدم إمكان تسليمها عينا الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعا له تمنها وقدره ١٩٥٧ ج وقال بيانا للدعوى أنه اشترى كمية اللب المشار إليها وقام رجال الشرطة في ١٩٦٤/١٩٦ بنفتها إلى غازنها على أنها مهر بة من الرسوم الجمركية وتحرر المحضر سالف الذكر > وقضت محكمة الجمنح في ١٩٦٤/١٩٤ براءته وأصبح الحكم نهائيا > وأنذر إدارة الجمارك بوجوب تسليمه اللب وإلا كانت مسئولة عن جميع التعويضات المترتبة على ذلك — وهي تسليمه اللب وإلا كانت مسئولة عن جميع التعويضات المترتبة على ذلك — وهي تصرك ساكنا عما دماه لرفع الدعوى للحكم بطلباته > طلب المسدعي طيهما تحرك ساكنا عما دماه لرفع الدعوى للحكم بطلباته > طلب المسدعي طيهما

(المطعون عليمها) الحكم بعدم قبول الدعوى لرنعها على غير ذى صفة واحياطيا رفضها مؤسسين ذلك على أنه بعد الحكم ببراة المدعى (الطاعن) صدر قرار وزير التحوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ بالاستيلاء على اللب وتسليمه إلى المؤسسة المصرية التحوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ بالاستيلاء على اللب وتسليمه إلى المؤسسة المصرية جبرية يتحديد ثمن العلن من اللب يميلغ ٣٠٠ فيكون ثمن كية اللب المحلوكة للمعى مبلغ ٣٢٣ جنيها و ١٥٠ مليا وكان عليه أن يطالب المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية بهذا المبلغ ، ١٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٩١١ حكمت المحكمة بيالزام المدعى عليما بصفتيهما (المطعون عليهما) متضامنين بأن يسلما للمدعى ١٩٦٠ كيلو من اللب الموضحة بصحيفة الدعوى – حينا أو دفع قيمتها وقدره ١٩٥٧ ج – عليما نف المطعون عليهما هذا الحكم لدى عكمة استثناف القاهرة طالبين إلفاء والحكم يعدم قبول الدعوى رفعها على غير ذى صفة واحتياطيا برفضها وقيد الاستثناف برقم ٣٣٠ سنة ٩٨ق ، وبتاريخ ١٩٢١/١/١٩ ومحكت المحكة برالغاء المحكم المستأنف وبرفض الدعوى طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ومقدمت الخياء في مدمة العامة مذكرة برأيها وطلبت رقض الطعن لأنه غير منتج .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قرر بأن الاستيلاء الذي تم اعلى اللب المعلوك له عمسل من أعمال السلطان الذي يعتبر في حكم القوة القاهرة طبقا لنص المحادة مع ومن القانون المدنى و يؤدى إلى إعقامه على الخارك ووزارة الخزانة من المسئولية والواقعة على النزاع الاندخل ضعن أعمال السيادة وأعمال السلطان الأن المشروع في تعدادها ضرب أمثلة أويعة ، النابت من الأوراق والخطابات التي أرسلت للطاعن أن مصلحة الجمارك باحث اللب للمؤسسة الاستهلاكية في سنة ١٩٦٣ وأستولت على التمن فلا تكون حد هناك قوة قاهرة حالت دون مسلم اللب أمتن للطاعن .

وحيث إن هذا النعى فى محله وذلك أنه لما كانت الممادة ه ٨٠ من القانون المدنى تنص على أنه لا بجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا فى الأحوال التى يقورها القانون بالطريقة التى وسمها و يكون ذلك فى مقابل تعويض عادل وكانت المسادة الأولى من القانون رقم ه؛ لسنة ١٩٤٥ تنصءلي أنه و يجوز لوزير التموين لضان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها . . الاستيلاء على أى منقول أو أي شيء من المواد الغذائية"، كما تنص المادة ٤٤ من هذا القانون على أنه «لن وقع عليهم طلبالأداء جبرا الحق في تعويض أوجزاءعلى الوجه المبين جا"، وكان وزير التموين قد أصدر القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل للقرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ ــ بالاستيلاء على مُيع كُيات اللب التي كانت موجودة عُند صدوره في حمرك الشلال أو المخازن التابعة له وكذلك على الكميات التي ترد مستقبلاً إلى الجمرك المذكور ، وهذا الاستيلاء تنقل به ملكية المـــال من الأفراد جيرا عنهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل ، ولايعتبر مصادرة أو قوة قليهرة بالمعنى الوارد في المسادة ١٦٥ من القانون المدنى تلك التي تكون حربا أو زارالا أو حريقًا ، كما قد تكون أمرا إدار با واجب التنفيذ بشرط أن بتوافر فيها استحالة التوقع واستحالة الدفع وينقض بها التزام المدن من المسئولية العقدية وينتغي بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر في المسئولية؛ التقصيرية ، فلا يكون هناك محل التعويض في الحالتين ـــ لمــا كان ذلك وكان التعويض المطالب به هو المستحق طبقا لأحكام الاستيلاء الذي تم على البضاعة في مواجهة الحارك دون الطاعن ، وكانت الخطابات المؤرخ أولها ١٩٦٧/١/٣١ والصادر من حمرك القاهرة والتانى المؤرخ ١٩٦٧/٢/٩ والصادر من مفتش إنتاج الأقصر والنالث المؤرخ ١٩٦٧/١١/١٥ والصادر من تفتيش إنتاج الاقصر والمقدمة من الطاعن بحافظتيه رقمي ١٠٠٨ ملف محكمة أول درجة ، وتتضمن استعداد الحارك لدفع عن اللب المملوك لد على أساس أنها باعته للمؤسسة الاستهلاكية في سنة ١٩٦٣ ، فإن ا لكم إذ قضي برفض طاب الطاعن بسايمه اللب أو ممنه قولا منه بأن الاستيلاء على اللب هو من أعمال السلطان التربتعة (في حكم القوة · القاهرة ، يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه بما يرجب نقضه .

## جلسة ٢٩ من ينايز سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة التكنور حافظ هريدى • وعضوية السادة المستشارين : من الدين الحسيني ؟ عبد العال السيد ؛ مثمان الزين ؟ محدى الحولى

(vo)

الطحن رقم ٧١٨ لسنة ٤١ القضائية:

شفعة . دعوى .

إيداع كامل التمن الحقيقى هرط لقبرل دعوى الشقمة • لا يملك البانتم اعفاء الشفيع من هذا الشرط • حق المباد الشرط • حق الشرط • حق البائع طبقاً المستوج الشرى • لا يمكون الاستراء • لا يكون المدنى والشقمة قضاء أو رضا. •

إذ أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ١٩٤٧ من القانون المدنى على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلاق الرغبة في الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلاق الرغبة في النفعة خزانة المحكمة الكائن في دائرتها المقاركل الثمن الحقيق الذي حصل به على عدم اتمام الإيداع في الميعاد المذكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل على أن إيداع كامل الثمن الحقيق في ذلك الميعاد؛ هو شرط لغبول دعوى الشفعة فلا يملك البائم إعفاء الشفيع من شرط اوجبه القانون ، لأنه فضلا عن أن هذا الإعفاء غالف لعربيم النص ، فان الشرط المذكور لم يتقرر لمصلحة البائع وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الممن تتقرر لمصلحة البائع وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الممن المودع كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائى ، سواء كان صاحب هذا الحق هو المبائع الذي على المناقب المدتوف الثمن كله أو بعضه ولا تعارض بين اشتراط القانون هسلما الإيماء لم يستوف الثمن على أو بعضه ولا تعارض بين اشتراط القانون هسلما الإيماء لم يستوف الشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح المشترى في دفع الثمن الابرضاء المهنوح المشترى في دفع المثن الابرضاء

البائع ، ذلك أن هسدنا النص الأخير إنما وود بصدد بيان أثار الشفعة ، أى بعد أن ينوت حق الشفيع في الشفعة ويضاء أو قضاء ، و يصبح النمن منحق البائع وحده ، فيكون له في هذه الحالة أن يمنسح الشفيح في الوفاء به الأجل الممنوح المشترى ، ومن ثم لا يجهز استناداً إلى هذا النص تحويل البائع حق الإعفاء من شرط أوجبة القانون لقبول دعوى الشفعة . وإذ التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر ، فان النمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غبر أساس .

#### المحكمة

لله الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى نلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المعلولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائد - على ما يبين من الحكم المعلمون فيه وسائر الأوراق - على سوهاج ضد المسلم في أن العناعن أقام الدعوى رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٦٩ كاني سوهاج ضد المطفون عليها طالب الحكم باحقيته في أخذ ٢٦ ط وع س شائعة في خديقة مسلحها سخ في و ١٤ ط و ٢ س موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، ظلير الني وقدره ١٩٧٠ جنبها ، لأنه شريك على الشيوع في الحديقة المذكورة وفع المشترى (المطمون عليه الأوليه) بسقوط حق الأخذ بالشفعة طبقا المبادة بوقي المنافق وقدره ١٠١٧ جنبها مقدم الني على العقد النهق على العقد النهق على العقد النهق على القادرة ١٠١٧ جنبها مقدم الني على العقد النهق على المقد النهق على المقد النهق عنه النافي ) قبل بحوب القرار مؤرخ ١٩٧٠ كمت الهجمة بسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة ، وفي الإعتفاق هذا المحكمة المسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة ، أستانف العلمين هذا الحكم طالمها المنامه بالقيام، بطلباته الفضائية ، وقيد الاستشاف العلمين هذا الحكم طالمها المنامه بالقضاء بطلباته الفضائية ، وقيد الاستشاف العلمين هذا الحكم طالمها المنامه بالقضاء بطلباته القضائية ، وقيد الاستشاف

رقم ٢٥١ سنة ٤٥ ق أسيوط ، وفى ١٩٧١/٦/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستانف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيســابة الهامة مذكرة برأيها ، وطلبت وفض الطعن .

وحيث إن الطين أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعن فيها على الحكم المطعون فيه الحطاق تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه رغم حصوله على موافقة البائع بتأجيل سداد باقى الثمن أسوة بالمشترى ، فقد قضى الحكم بسقوط حق الاخذ بالشفقة تطبيقا لايس الحسادة ٢٤٤/٢، مدنى العمايداع كل الثمن خزانة المحكمة ، ورفض الحكمة تطبيق المسادة ١٤٥/٢ مدنى التي تجيز للشفيم برضاء البائع الانتقاع بالأجل الممنوح للشترى فدفع الثمن بمقولة أن هذا النص يقتصر أثره على المسادة ٢١٩٤٦ ، لأنه منذ إعلان الرفية في الأخذ بالشفعة يعتبر الشفيع حالا محل المشترى فضلا عن أن سقوط إالحق في الشفعة لعدم إراع حميع الثمن لا يتعلق بالنظام العام ، وإنما شرع لمصلحة البائع فيجوز له الاتفاق على تأجيل سسداد باقي الثمن.

وحيث إن النعى مردود ذلك أن الشارع إذ أوجب في الفقرة النائية من الده ١٤٣ من القانون المدى على الشفيع أن يودع ، في خلال ثلاثين يوما على الرحم من القانون المدى على الشفيع أن يودع ، في خلال ثلاثين يوما على الرحم من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة ، خزانة الحكمة الكائن في دائرتها المقار كل النمن الحقيق الذي حصل به أبيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، وإذ رسب على عدم اتمام الايداع في الميماد المذكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالمشفعة ، فقد دل على أن إيداع كامل الان الحقيق في ذلك الميماد هو شرط لقبول دعوى الشفعة ، فلا يماك البائم إعفاء الشفيع من شرط أوجبه القانون ، لأنه فضلا عن أن هذا الإعفاء مخالف لصريح الدس ، فإن الشرط المذكور لم يتقرر لمصلحة البائم وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في النمن المودع كله أو بعضه عندما يثبت حقى الشفعة علم حل النمن أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط كم أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط البائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه ، ولاتعارض بن اشتماط

القانون هذا الابداع لقبول دعوى الشفعة و بين مانص عليه فى المسادة ١/٩٤٥ من أنه لايحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشترى فى دفع الثمن إلا برضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الأخير انما ورد بصدد بيان آنار الشفعة أى بعد أن يتبت حق الشفيع فى الشفعة رضاء أو قضاء و يصبح الثمن من حق البائع وحدة فيكون له فى هذه الحالة أن يمنح الشفيع فى الوفاء به الأجل المنوح للمشترى ، ومن ثم لايجوز استنادا إلى هذا النص تخويل البائع حق الإعفاء من شرط أوجبه القانون لقبول دعوى الشفعة و إذ انترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عنيه بالحطا فى تطبيق القانون يكون على فير أساس .

ولمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول فبرايرسنة ٧٦ ١

The same of the same

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : عمد مصففى المنظوطي و حسن السنباطي والمكتور بشرى رؤقةتيان و رأفت عبد الرحيم ،

# (rr)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) حكم . "حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . عمل .

حجية الحمكم الممانمة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها • مناطها • فصله في مسأله أساسية تناقش فيها الطرفان راستقرت حتيقتها بيتهما • مثال في عمل •

( ٢ ) عمل . شركات . شركات القطاع العام .

خلو اللائمة بين الصادرتين بالقراريين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦من تحديد من لاينمتع من العمال بالأجرعن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية. وجوب الرجوع في شأن هذا التمديد لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

#### (٣)عسل ٠

الوَكلاء المفود بن عن ماحب العمل -عدم سريان المواد ١١٤وه ١١٧و١١ و١١٩٩ و١١٩ ق ٩١ لمنة ٥ و١٩ بشأن سامات العمل والراحة الاسبوعية عليهم •

۱ س مناط حجية الحكم المسانعة من إعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة أساسية بعد أن تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها محكم ثان ، وإذ كانت المسألة الاساسية في النزاع هي مدى استعفاق الطاعئ

لأجرساعات عمل إضافية وأجر أيام الجمع ، الأمر الذى لم تكن حقيقته فسد استقرت بعد ولم يحسمه الحكم البخهيدى -- الصادر بندب خبير لبحث تلك المسألة -- فان النمى على الحكم المبلمون فيه بخالفة قضاء قطمى و بفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

4 — إذ كانت لامحـــة نظام الهاء إن بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى وقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ والاتحة نظام العاملين بالقطاع العادة بالقرار وقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد خلتا من تتحدد من لا يتمتع من العالم الواجر عن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية ، فانه يتعين طبقا الحادة الأولى من هذين النظامين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون وفم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن العام ـ على ما يبين من الحكم المعلمون فيه وسائر أوراق العلمن ـــ تخلص فى أن العامن أقام العموى وقم و به سنة م ١٩٦٥ عمال جزئى سندر دمهور.

صد وثيس مجلس الإدارة ومدر شركة .. للاقطان وطلب فيها الحبكم بالزامها متضامتين بأن يدفعا له مبلغ ٦٤٣ جنيهاو . ٧١ مليات والمصروفات وقال بيانا لها أنه كان يعمل مديرًا نحلج الشركة بدمنهور في عامي ١٩٦٢/٦٢ و١٩٦٣/٦٢ ويستحق مقابل ساعات عمل أضافية كما كان يعمل أيام الجمع ويستحق عنها أجرا وانتهى إلى طلب المبلغ المعالب به وبجلسة ١٩٦٥/١٥ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة شئون العال الجزئية بالاسكندرية باتفاق الطرفين حيث فيسممت برقم ٧١٥ سنة ١٩٦٥ عمال جزئى الاسكندرية وبجلسة ١٩٣٥/١١/٨ قضت المحكمة بانقطاع سير الحصومة لزوالصفة الشركة المدعىطيها فوجه الطاعن دعواه إلى كل من رقيس مجلس إدارة الشركة ... ... ... ... ... ورئيس مجلس إدارة شركة ... ... ... ... ... ... ورئيس إدارة شركة ... . و بجلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ قضت المحكمة أولابقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرقعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الثانى ثانيا وقبل الفصل في الموضرع بندب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبرائه بإدارة المهمة الموضحة بمنطوق الحكم وقد باشر الخبير. همته وقدم تقريره ثمقررت المحكمة بجلسة ١٩٦٨/١١/١٥ إسالة الدعوى إلى عكمة الاسكندرية الابتدائية فقيدت برقم ٢٠٤٣ - ٣ سنة ١٩٦٩ ، وبجلسة ١٩٦٩/٤/٦ صحح الطاعن شكل دعواه باختصام الشركة المطعون ضدها وبحلسة ١٩٦٩/٤/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى فطعن الطاعن على الحكم بطريق الاستئناف وقيد استئنافه برقم ٥٧٥ سنة ٢٥ ق ، و بجلسة ١٩٧٠/١/٢٨ أ قضت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطمن ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فقررت تحديد جاسة ١٩٧٥/١٧١/٥ لنظره وبالحلسة التزمت النيابة وأيها الثابت بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الأول على الحكم المطمون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم التمهيدى الصادر فى ١٩٦٧/٢/٢٧ بندب مكتب خبراء وزارة العنلى بالاسكندرية قد تضمن قضاء قطعيا فى ١٩٦٧/٢/٢٨ بندب الطاعزية جرساهات العمل الإشافية وأيام الجم وقد الخطا

الحكم المطعون فيه عندما قرر أن الحكم لم يقطع بشىء ويكون قد قضى على عكس الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الإستدلال .

وحيث إنهذا النعى غيرصحيح ذلك لأن مناط بحية الحكم الصادر فه ١٩٦٧/٢/٢٥٠ المانعة من إعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة أساسية بعد أن تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا بمنع من إعادة طرحها ومناقشها والبت فيها بحكم ثان وإذ قضى ذلك الحكم بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية ليعهد إلى أحد خبرائه بالاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وسائر أوراقها المنعلقة بوضوع الدعوى لبيان ما إذا كان المدعى (الطاعن) يستحق أجرا عن أيام الجمع التي حددها في النزاع وليبين أيضا ما إذا كان المدعى قد عمل ساعات إضافية تزيد عن الحد المقرر قانونا ومقدار الأجر المستحق أجرا فليبين مقداره على مدى الفترة موضوع المقرر قانونا ومقدار الأجر المستحق أجرا فليبين مقداره على مدى الفترة موضوع بعد أن أشارت المحكمة في أسباب الحكم إلى "أنها نفتقر إلى ما يكفى من الوقائع لتكوين عقيدتها للفصل فيها " وكانت المسألة الأساسية في النزاع هي مدى استحقاق الطاعن لأجر ساعات عمل إضافية وأجر أيام الجمع الأمم الذي مدى استحقاق الطاعن لأجر ساعات عمل إضافية وأجر أيام الجمع الأمم الذي المطعون فيه بخالفة قضاء قطعى وبفساد الإستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى في السهب النانى على الحكم المطعون فيه الحيااً في القانون ذلك أنه أقام قضاء برفض الدعوى على أن الطاعن يعتبر وكيلا مفوضا عن صاحب العمل طبقا لنص المادة ١٩٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يحضع كغيره من العال للقواعد المقررة في قانون العمل بالنسبة لتحسديد ساعات العمل وأيام الراحة الأسبوعية وليس له أن يطالب بالجمع بين الأجر الإضافي وحصته في الأرباح وبدل السكن . . وإن كلا من لا محمة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٣ سنة ١٩٦٣ ولا تحمة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٣ سنة ١٩٦٣ الم يأت بجديد

فى هذا الشأن فى حين أن نص المـــادة ١/١٢٣ من قانون العمل قد ألغى بصدور هذن القرارين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأن لا محتفظام العاملين بالشركات التابعة لأوسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٢٣ سنة ١٩٦٦ ولا محة نظام العاملين بالقطاع العام العادرة بالقرار رقم ٢٣٠٩ سنة ١٩٦٦ وقد خلتا من تحديد من لا يتمتع من العالى بالأجرعن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية فإنه يعين طبقا للحادة الأولى من هذين النظامين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون تنص العمل رقم ٩١ لدنة ١٩٥٩ ، وإذ كانت المدة ٣٢١/١٥ هذا القانون تنص على ألا تسرى المراد ١١٥٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١٩ منه بشأن ساعات العمل والراحة الأسبوعية على الوكلاء المفوضين عن صاحب العمل وكان الطاعن العمل وكونه في حكم الوكلاء المفوض عنه مخضع لأحكام المادة ١١٨٣ /١٢٣ م برب العمل وكونه في حكم الوكل المفوض عنه مخضع لأحكام المادة ١١٩٨ و ١١٩ من العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ المواد ١١٥ و ١١٩ و ١١٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ السنة ١٩٥٩ بشأن ساعات العمل الإضافية قانون النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض العامن .

# جلسة ۲ من فبراير سنة ۱۹۷٦

برئامة السيد المستشار : أحمد فتحومرس وعضوية السادة المستشادين: محمد صالح أبوراس؟ وحافظ رفقي ، وحميل الزين ، وسعد العيسوى

# (vv)

الطعن رقم ٤٣٧ سنة . ٤ القضائية :

( 1 ) ، ( ۲ ) بطلان <sup>17</sup> بطلان الإجراءات<sup>، وو</sup>دعوى . صحيفة الدعوى<sup>،</sup> .

(1) تصحيح الإجراء الباطل . وجوب إنمامه في ذات مرحلة النقاضي التي أنخذ فيها هذا الإجراء -البطلان الناشيء عن عدم توقيع محام على صحيفة إفتتاح الدعوى . إمتناع تصحيحه أثمناء نظر الاستثناف .

(۲) الفضاء بيطلان ورفة إعادة الإعلان أمام محكة الدرية الأولى لعدم إعلامها الطاعن في
موطعه الأصلى . الفضاء بأن تضمين هذه الورقة بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى يكمنى لتصحيح
المجللان الناشي. عن عدم توقيع محام عليها . خطأ .

١ - تصحيح الإجراء الباطل ، يجب أن يم في ذات مرحلة التفاض التي اتخذ فيها هذا الإجراء فالبطلان الناشيء عن عسدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى ، يذبغ أن يم تصحيحه أمام محكة الدرجة الأولى ، وقبل صدور حكما الفاصل في النزاع إذ بصدور هذا الحكم يحرج النزاع من ولاية المحكمة ، ويتنع إجراء التصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انهى إلى أن توقيع المحامى على صحيفة إفتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكة الاستثناف من شأنه تصحيح البطلان العالق بهذه الصحيفة ، فإنه يدون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ — المجلس المطعون فيه — ما أورده من أن المحامى قد وقع على ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى متضمنه بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى وهو ما يكفى لتصحيح البطلان العالق بالصحيفة — عدم توقيع محام

عليها — ، ذلك أن المحكمة وقد انتهت في حكمها في شكل الاستثناف إلى بطلان هذه الورقة لانعدام أثرها لعدم أعلانها في الموطن الأصلىللطاعن ، فإنها لا تصلح لتصحيح البطلان ، إذ الإجراء الباطل لا يصحمة إجراء باطل وأو اختلف سبب البطلان .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدءوى رقم ١٥٨ سسنة ٦٦ تجاري كلي الاسكندرية انتجيا فيها إلى طلب إلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلم ١٠٣٥ جنيه وأسسا الدعوى على أنهما استأجرا منه مطعما للاً سماك نشاطىء المعمورة في ٢٢/٥/٥١ ملدة أربعة أشهر تنتهى فسبتمبر سنة ١٩٦٥ ، إلا أنه اغتصب المحل المؤجر لهما قبل نهاية المدة ولحقهما من ذلك ضررقدراه بالمبلغ المطالب به وفي ٢٩/٥/٣١ قضت الحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهما ميلة . ٧٠جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٤٩ سنة ٢٤ ق تجارى الاسكىندرية ومحكمة الاستثناف قضت في ١٩٦٧/٣/٢٧ كرفض الدفع المبدى من المطعون ضدهما بسقوط الحقفالاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلا استنادا إلى أن جميع الإعلانات التي وجهها المطعون قندهما إلى الطاعن إبتداء من اعلان صحيفة أفتتاح الدعوى أمام محكمة أول درجة باطـــــلة لعدم توجيهها إلى الطاعن في موطنة الأصلى ، وفي ١٩٧١/٣/٢٤ قضت في موضوع الاستثناف بالزام الطامن بأن يدفع المطمون ضدهما ميلغ . . . حبيه . طعن الطاعن ف هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة الرأى رفض العلمن ، عرض الطمن على المحكة في غرفة مشورة فأمرت في ١٩٧٥/١٢/٢٩ باستبعاد السبب الثاني من سبي الطعن وقصرت نظره على السبب الأول وحددت جلسة لنظر الموضوع وبالجلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطمون فيسه خالفة الفانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكة الاستثناف ببطلان صحيفة إفتتاح الدعوى أمام محكة الدرجة الأولى لعدم التوقيع عليها من عام مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ولكن الحكم المطعون فيه أصارح هذا الدفاع استنادا إلى أن على المطعون ضدهما قد وقع على هذه الصحيفة أمام محكة الاستثناف بجلسة تقرير بطلان الحكم المبتدائى لسبب آخر هو عدم صحة الإعلان ، وهو من الحكم المحلكم الابتدائى لسبب آخر هو عدم صحة الإعلان ، وهو من المحكم على المنادن الحكم المبتدائى لسبب آخر هو عدم صحة الإعلان ، وهو من المحكم في الدعوى ينبغى أن يتم باجراء صحيح أمام محكة الدرجة الأولى وقبل صدور الحكم في الدعوى الدعوى المام محكة الاستثناف .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن تصحيح الإجراء الباطل يجب أن يم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الإجراء ؛ فالبطلان الناشىء عن عدم توقيع محام على صحيفة إفتتاح الدعوى ، ينبعى أن يتم تصحيحه أمام محكة الدرجة الأولى، وقبل صدور حكمها الفاصل فى الزاع، إذ بصدور هذا الحكم يخرج الزاع من ولاية المحكمة و يمتنع إجراء التصحيح ، ولحما كان الحكم المطعون فيه قد النهى إلى أن توقيع الحامى على صحيفة افتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستشاف يجلسة ١٩٦٨ المهم من شأنه تصحيح البطلان المالق بهذه الصحيفة ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وإذ كان ذلك وكان لا يحل المحكم ما أورده بعد ذلك من أن الحامى قد وقع على ورقة اعادة الإعرن أمام محكمة الدرجة الأولى متضمنة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى وهو

ما يكفى لتصحيح البطلان العالق بالصحيفة ذلك أن المحكمة وقد التهت فى حكمها الصادر فى ١٩٦٨/٣/٢٧ إلى بطلان هده الورقة لانعدام أثرها بعدم إعلانها فى الموطن الأصلى للطاعن، فاتها لاتصلح لتصحيح البطلان ، إذا لإجراء الباطل لا يصححه إجراء باطل ولو أختلف سبب البطلان ، وإذ كان ما تقدم وكانت الدعوى مهيأة للفصل فيها فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والفصل في الموضوع .

# جلسة ۲ من فبرايرسنة ۱۹۷٦

برئامة المستشار أحمد فتحى موسى وعضوية السادة المستشارين محمد صالع أبوراس وحافظ وفقى وعبد اللعليف الهراخى وحميل الزيق •

 $( \wedge \vee )$ 

الطعن رقم ١٥ ٤ لسنة ٤١ القضائية :

جمارك . قانون .

قرار مدير الجماوك وتم 2 لسنة ١٩٦٣ .. تحديده نسبة النسامع عن النقص الحزف بواقع ٥ ٪ من البضائم المنفرطة أو من مشمول الطرود . وجوب احتساب هذه النسبة من مجوع وزن البضاعة . النفسير الصادر من مدير الحماوك باحتسامها من مشمول كل طرد على حده . . مخالف للقانون .

مفاد نص المسادة ٣٧ من قانون الجارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ والمادتين الأولى والنانية من قرار مدير عام الجارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع نصر على مسئولية شركات الملاحة عن كل نقص في البضائع عن النابت في قائمة الشحن الشبهة تهريبها إلى داخل البلاد ، وأباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص ، واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرية سليمة معردا برفع المسئولية عن شركة الملاحة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ، ثم منح هذه الشركات نسبة التساع ففوض المدير العام للجمارك في تحسديد مقدارها فحدها الشركات نسبة التساع ففوض المدير العام المجمارك في تحسديد مقدارها فحدها نسبة التساع في البضائم المنفرطة وكذلك النقص الحزى في البضاعة الناشيء عن عوامل طبيعة أوتيجة لضعف الغلاقات وانسياب عنوياتها بما مفادة وجوب احتساب هذه النسبة من مجوع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أوف وجوب احتساب هذه النسبة من مجوع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أوف في المخام بين البضائم المنفرطة والبضائم التي ترد في طرود و إنما ورد النص خاليا بما يذل على أن المشرع قد قصد المفايرة في المخام بين البضائم المنفرطة والبضائم التي ترد في طرود و إنما ورد النص طاها في المحام الما المقارة المناس في المخام المناس في المحام المناس في المناس في المناس في المحام المناس في الشعر في المناس في ال

في إسناد نسبة التساع إلى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طود منها في حالة التقص الحزقى ، وكان التفويض الصادر لمدير عام مصاحة الحارك بمقتضى المرتب ٢/٣٧ متحديد نسبة التساع في البضاعة المنوطة وكذلك النقص الجزئى في البضاعة مقصورا على تحديد قدر هذه النسبة دون الترخيص في إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع مهذا الاسناد في ذات النص فان المنشور رقم ، ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام مصلحة الحمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يوجب احتساب نسبة التساع من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض عما نتمين معه الالتفات عنه ، و إذ كان الحكم المطمون فيه قد الترم هذا النظر في قضائه ، وانهى إلى احتساب نسبة النسام من مشمول الطرود ، فإنه يكون قد إلام محيح القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حلى مايين من الحكم المطعون فيهوسائر أوراق الطمن ستحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ١٤ استة ١٩٦٦ تجارى كاي يووسيد ضد الشركة المطعون طيها بصفها وكلة عن ملاك وريان السفينة ... .. طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٤ ٠ (جنبها وه ١٩٨١ ياراؤمها بأن تدفع لها مبلغ ٢٤ ٠ (جنبها وه ١٩٨١ ياراؤمها وعليها شحنة من الدقيق تبن بعد تقريفها و ود عجز بها قدره ١٩٧٠ سماتا لم يقدم الربان الدليل على عمله مشولا عن الرسوم الجركية عمد تفريفها بأرض جمهورية مصر بما يجعله مشولا عن الرسوم الجركية المستحقة عنها والمقدرة بالمبلغ المطالب به وبناريخ ٥ (١٩٧١ قضت محكمة أول ردجة بندب خير لييان الحوالات التي تزيد نسبة العجز في مشمولها عن

ه./ وتقدير الرسوم الجمركية المستحقة عليها استنادا إلى أن نسبة العجز محمل التسامع تحتسب من الطرود التي ظهر بها العجز دون غيرها فاستأغت المطعون عليا هذا ألحكم بالاستثناف رقم ٥٥ سنة ٧ ق المنصررة ( مأمورية بورسعيد) وفي ٩٧٠/٣/٣٠ اقضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأغف تأسيسا على أن نسبة التسامع تحتسب من مجموع الطرود و بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٩ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ لسنة ١ القالمنصورة مأمورية بورسعيد بتأييد الحكم المستأنف ، طمنت الطاعنة في هذا الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٥ سنة ٧ق طمنت الطاعنة في هذا الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٥ سنة ٧ق بظريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حسددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبين حاصل أولهما مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة وجود مجمل أولها أن الحكم المطمون فيه أخطأ في تطبيق القانون باحتساب التسامح من مجموع الطرود في حين أن مفاد نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنه ١٩٦٣ أن الشارع فوض المدير العام الجهارك في تحديد نسبة العجز على التسامح واعمالا لهذا التفويض حدد مدير الحمارك هذه النسبة في القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ه / من وزن الطرود التي تسلم محالة ظاهرية غير سليمة بما مؤداه وجوب احتساب هذه النسبة من كل طرد على حده ومؤدى الوجه التاني أن القانون فرق بين نوعين من البضائع المنفرطة وتلك التي في طرود لاختلاف طبيعية كل منها فأوجب احتساب نسبة التسامح إلى مجوع البضائع المنفرطة لعدم تميز وحداتها بينها نص على احتساب النسبة من الطرود الناقصة دون غيرها لتميز كل طرد فلا وجه لقياص الحكم في الحالة التانية على الأولى مضمون الوجه النالث أن مسدير الجمارك أصدر قراره التفسيري رقم ١٤٤٠ منذ ١٩٩٤ بتحديد نسبة العجز المتسامح فيه على أساس مشمول كل طرد استفادا

إلى التفويض التشريعي المشار إليه ولا تعارض بين القرارين و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معببا بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعي غير سدمد ذلك أنه لما كانت الممادة ٣٧ من قانون الحمارك رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه يكون ربابنة السفن أو من يمنلونهم مسئولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائم المنفرطة إلى حين استلام البضاعة في المخازن الحمركية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن وترفع هذه المسئولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجح معها حدوثالنقص قبلالشعن وتحدد بقرارمن المدير العام للجارك نسبة التسامح في البضائم المنفرطة زيادةأو نقصا وكذلك النقص الحزئي في البضاعة الناشيء عن عوامل طبيعية أو ننيجة لضعف الفلافات وأنسياب محتوياتها وكان المدير العام للجارك اعمالا لهذا التفويض التشريعىقد أصدر القرار رقم ع لسنة ١٩٦٣ الذي نص في مادته الأولى على أنه لا بجوز أن تتحاوز نسبة الزيادة في البضائع المنفرطة ١٠/ ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ه / ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هذه النسبة كما لا تستحق أية غرامــة عن الزيادة والنقص في حدود هاتين النسبتين ونص في المسادة الثانية على أنه بالنسبة للنقص الحزئي في مشمول الطرود التي تسلم للجمارك عالة ظاهرية غيرسايمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشيء عن عوامل طبيعية أوضعف العبوات أو ما تفتضيه أعمسال الشحن أو النقل أو التفريغ •ن تسرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقدارها ٥ / من مشمول الطرود ما لم يكن النقص ناشئا عن أسباب أخرى ففي هذه الحالة تكون شركة الملاحة مسئولة عن النقص الحاصل في البضـــاعة مهما كانت نسبته ولا تستفيد في صدده بأي إعفاء جمركي ، ولمسا كان مفاد النصوص المتقدمة أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عز كل نقص في البضائع عن الثابت فى قائمة الشحن لشبهة تهريبها إلى داخل البلاد واباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبة بتقديم الدليل المبرز لحذا النقص وأعترتسلج الطوود بمالة ظاهرية سليمة مبررا يرفع المسئولية عن شركة الملاحة اترجيح حدوث النقص قبل الشمعن ثم

منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العسام للجمارك في تحديد مقدارها فَدَدها هذا الأخير بالقرار رقم ¿ لسنة ١٩٦٣ بواقع ه / من البضائع المفوطة أو من مشمول الطرود وكان نص المسادة ٣٧ المشار اليها ورد مطلقا نشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك البقص الجزئي في البضاعة الناشيء عنعوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محنو ياتها بما مفادموجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أوفي طرود حيث جاء هذا النص خاليا مما يدل على أن المشروع قد قصد المغايرة في الحكم بن البضائع المفرطه والبضائم التي ترد ف طرود و إنمآ ورد النص عاما في اسناد نسبة التسامح إنى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي وإذ كان ذلك وكان التفويض الصادر لمدر عام مصلحة الجمارك بمقتضى السادة ٢/٣٧ تحديد نسبة التساع فالبضائه المنفرطة وكدلك النقص الحزئي فالبضاعة مقصوراً على تحديد قدر هذه النسبة دون الترخص في اسنادها إلى البضائع أو إلى كل طرد منها على مدة حيث تكفل الشارع بهذا الاسناد في ذات النص فإن المنشور رقم . ٤٤ لسنة ١٩٩٤ الذي أصدره مدر عام الحمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ع لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طردُ على حدة يكُون قد خالب القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الإلتفات عنه ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه وانتهى إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فانه يكون قد التزم صحيح القانون و يكون النعي عليه بهذا آلسهب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب النانى القساد فى الاستدلال وفى بيسان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند إلى أن العجز فى الرسالة موضوع المدعوى يرجع إلى ضعف الغلافات مستخلصة ذلك بما جاء بشهادة الترانسيت من أن بمض الأجولة وجمعت ممزقة وغيطة فى حين أن ذلك لا يؤدى إلى الجزم بعنعف الغلافات فضلا عن أن قائمة الشحن وردت نظيفة دون تحفظات بما يغيد أن الشاحن تسلم البضاعة بحسالة جيدة بما يعيب الحكم بالفساد فى الاستملال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى قوله و وحيث أنه لما كان العجز في رسالة الدقيق موضوع التداعى قد جرى في مشمولها عجسز جرئى مقداره ٣٧,١٣٠ طنا وكان التابت على ما سلف بيانه وعلى ماجاء بشهادة الترانسيت أن بعض الأجولة وجعت مقطعة وغيطة و بها نقص وعوارية قان مؤدى ذك أن رسالة التداعى قد سلمت عاد ظاهرية غير سليمة تتيجة وجود ضعف في العبسوات أدى إلى انسياب عقوياتها الأمر الذي يؤدى إلى انتفاع المستاففة بصفتها بنسبة التسام مى كانت هذه النسبة داخلة في حدود اللسبة الواردة بالقرار الإدارى رقم ع لسة ١٩٦٣ وكان هذه النابت بار وراق وكان تقدر الأدلة هو سوعلى ما حرى به قضاء هذه الحكمة من مسائل الواقع التي تستقل بها عكمة الموضوع دون ما رقابة علمها من عكمة النقض ما دام قضاؤها قائما على أسباب تسوغه فان النعى على الحكم هذا السبب يكون على غير أساس .

ومتى كان ما تقدمةانه يتعين رفض الطعن .

## جلسة ۲ من فبراير سنة ۱۹۷۹

برئاسة السيد المستشار أحمد فنحيمرسىوعضوية السادة • المستشارين مجد مالح أبوراس ؟ وحافظ رفقى ؟ وعبد الطيفالمراغى وجميل الزيني.

 $( \vee )$ 

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٤ القضائية :

(١) دعوى . محكمة الموضوع .

طلب تأجيل نظر الدعوى لتقديم مستندات · استقلال قاضى المرضوع بتقديره

- (٢)، (٣) افلاس "شهر الافلاس ". محكمة الموضوع .
- (٢) تقدير مدى جدية المنازعة في الدين في دعوى الإفلاس . متروك لمحمكمة المرضوع
   إلا معقب عليها .
- (٣) شهر الافلاس لايشرط فيه تعددالديون النجارية التي يتوقف المدين عن دفعها المنازعة
   ولوجدية في أحد الديون ؟ لاتمنع عن اشهار الإفلاس لدين آخر •

١ — استنجال نظر الدعوى لتقديم مستندات ليس حقا لخصم يتعين على المحكمة اجابته ، وانما يرجع الامر في ذلك الى محض تقديرها فإن رأت أنه لا عذر لخصم في تقديم مستنداته رغم انفساح المحال أمامه لتقديمها ، فلا عليها إن هي لم تجبه إلى طلب التأجيل .

ب تقدیر مدی جدیة المنازعة فی الدین المرفوع بشأنه دعوی الإفلاس وعلی ماجری به قضاء هذه الحکمة (۱) ــ هو من المسائل التی یرك الفصل فیها محکمة

<sup>(</sup>۱) نتض ۱۹۷۰/۱۲/۱۷ مجموعة المسكتب الفتى السنة ۲۱ س ۱۳۶۰ نقض ۱۹۲۸/۱۲/۱۷ « « « ۱۹ ص ۱۹۳۰ نقض ۱۸۲۰/۳/۱۱ « « « ۱۲ س ۱۹۵

الموضوع بلا معقب طبها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

¬ لايشترط للحكم باشهار الافلاس تعدد الديون التى ستوقف المدين عن الوناء بها ، بل يجوز إشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد ، كما أن منازعة المدين في أحد الديون لاتمنع ولوكانت منازعة جدية من إشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر . (1)

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرانعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائم - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تقصل في أن المطعون ضده الأول أقام ضد العاعن الدعوى رقم ٢٠٣ سنه ٢٩ افلاس القاهرة طلب فيما الحكم باشهار افلاسه واعتباره متوقفا عن الدفع ابتداء من يوم ١٩٦٩/٩/٣ تأسيسا على أنه يدا ينه في مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب سند أدنى مستحق الاداء في ١٩٦٩/٩/٥ ومحرر عنه احتجاج عدم دفع في ١٩٦٩/٩/٥ مستحق الوداء في ١٩٦٩/٩/٥ باستثناف وقم ٣٨٠ بنوض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم باستثناف وقم ٣٨٠ سنة ٨٨ ق تجارى القاهرة وتدخل أثناء نظر الاستثناف المطعون ضده الثانى منضما للطعون ضده الأول في طلب اللهاء الحكم المستأنف والقضاء باشهار افلاس الطاعن تأسيسا على أنه يداين هذا الأخير في مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب كبيالة مستحقة الاداء وعمر عنها احتجاج الأخير في مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب كبيالة مستحقة الاداء وعمر عنها احتجاج عدم دفع في ١٩٧١/١/١٩٠ بالغاء المحكم المستأنف وبإشهار افلاس الطاعن واعتبار متوقفا عن الدفع من يوم ١٩٧٩/٩/٩٠ الغاء طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت الذيابة مذكرة أبدت فيها طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت الذيابة مذكرة أبدت فيها

<sup>(</sup>١) نقض ١ / ١ / ١٩٧١ مجموعة المسكتب الفني السنة ٢١ ص ١٣٤٥

<sup>&</sup>lt; ۱۹۱۲/۱۲/۱۷ « « السنة ۱۹ ص ۲۹۵۱ -

<sup>&</sup>lt; ۱۹۲۵/۲/۱۱ < < ۱۹۳۵/۲/۱۱ >

الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة فى غرقة مشورة فحددت جاسة لنظوه ، وبالجلسة الترمت النيابة رأيها .

ومن حيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاهن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، وف بيان ذلك يقول أنه قور أمام محكة الاستثناف أنه تصالح مع المطعون ضده الأول في طلب اشهار الثانى الذي تدخل في دعوى الافلاس منضما المطعون ضده الأول في طلب اشهار إفلاسه . وطلب الطاعن تأجيل الدعوى لتقديم الدليل على هذا الصلح ولكن المحكمة لم تستجب لطلب التأجيل رغم أن المطعون ضده التانى بخلف عن حضور المحلسة نما يؤيد وقوع الصلح ، وبجعل حكمها مشو با بالقصور والاخلال بحق المعلقع .

وحيث إن هذا النعى في غير عله ، ذلك أن استئجال نظر الدعوى لتقديم مستندات اليس حقا لخصم يتمين على المحكة اجابته ، وإنما يرجع الأمر في ذلك الى عض تقديرها فإن رأت أنه لاعفو لخصم في تقديم مستنداته رخم إنفساح المحال أمامه لتقديمها ، فلا عليها إن هي لم يجبه الطاب التأجيل ، وإذ كان ذلك وكان النات من عاصر الحلسات أن الطاعن قد استأجل نظر الدعوى بجلسة الحرار ١٩٧١/١٠ للاطلاع على المستندات المقدمة من المطعون ضده الأول فاجابته الحكمة إلى طلبه ، ثم عاد وطلب التأجيل بجلسة المرار ١٩٧١/١٠ لتقديم مستندات المحكمة نظر الدعوى لجلسة المعاري مستندات فليس له أن ينعى على المحكمة المعاون ضده الثانى وطلب أجلا لتقديم مستندات فليس له أن ينعى على المحكمة أن تقيم قضاءها على ما يكنى الملك أنه لم يقدم الدليل عليه لذ بحسب المحكمة أن تقيم قضاءها على ما يكنى الحمل من أقوال مرسلة لادليل عليها . دون حاجة لان تعقب كل ما يشيره المحصم من أقوال مرسلة لادليل عليها .

وحيث إن الطاعن يسى عن الحكم المطعون فيه بالأسباب الثلاثة الاخيرة ، الحلما في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى انهى إلى رفض دعوى الافلاس استنادا إلى أن منازعة الطاعن في دين المطعون ضده الأول هي منازعة جدية في حير انهى الحكم المطعون فيه إلى أن مادية هي أن السند كان صمانا لتسليم بضاعة بالفعل المطعون ضده الأول وأنه مادية هي أن السند كان صمانا لتسليم بضاعة بالفعل المطعون ضده الأول وأنه فيه حكم محكة أول درجة دون أن يعنى بالرد على أسبابه ، كما أنه لم يرد على ما أورده الطاعن من قرائن تقطع منازعته في دين المطعون ضده الأول ، وإذ كان يشترط في الدين الذي يتخذ أساسا الاشهار الإفلاس أن يكون خاليا من النزاع يشترط في الدين الذي يتخذ أساسا الاشهار الإفلاس أن يكون قد اخطأ في تطبيق فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باشهار إفلاس الطاعن يكون قد اخطأ في تطبيق المانون فضلا عن قصوره في التسبيب .

وحيث إن هذا النبى في غير محله ، ذلك أن تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المدفوع بشأنه دعوى الإفلاس — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة صدو من المسائل التي يترك الفصل فيها لحكة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفه تكفى لحمله ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمنازعة الطاعن في دين المطعون ضده الأول بقوله " إن منازعة المستأنف عليه (الطاعن) على ما هو ظاهر من الأوراق لا تقسم بالحدية بعد أن سلم بتوقيعه على السند الذي اقيمت به الدعوى المستأنف حكها واقتصر موقفه على واقمة مادية تخرج عن نطاق السند المذكور وهي تسليمه البضاعة التي تمهد بسليمها وليس في الأوراق ما ينبيء عن جدية هذا الدفاع " وكان هـ ذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائه فيا اتهمى إليه من صمم جدية أورده المحكم المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائه فيا اتهمى إليه من صمم جدية المنازعة في دين المطعون فيه قد استند

قوق ذلك فى اشهار إفلاس الطاعن إلى توقفه عن أداء دين المطعون ضده التانى ، وكان لا يشترط للحكم باشهار الإفلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار إفلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد . كما أن منازعة المدين فى احد الديون لا تمن ولوكانت منازعة جدية فى شهر إفلاسه لتوقفه عن أداء دين اخر ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فية بشأن المنازعة فى دين المطعون ضده الأول يكون غير منتج .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

### جاسة ۲من فبراير سنة ۱۹۷٦

رئاسة السيد المستشار حافظ رفقى وعضوية السادة المستشارين عبد اللطيف المزاغى ؟ حميل الزيبي وسعد العيسوى و محمودحسن حستن .

 $(\wedge \cdot)$ 

الدعوى ٩٠٥٠ لسنة ٥٤ القضائية " تفسير ":

إفلاس . تنفيذ . حكم '' تفسير الحكم'' . قوة الأمر المقضى . نظام عام . نقض .

فضاء محكة النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكة الاستشاف من بعد منازعة تنفيزية بين فنس الحصوم محمدد اثار قضاء النقض ومداء . مانع من فطر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف النفيذ . علة ذلك .

إذا كان الثابت من أسباب الحكم النهائي - المتمسك بحجيته - أن محكة الاستئناف وهي بسبيل الفصل في النزاع التنفيذي - تنفيذ حكم الإفلاس - الذي كان مطروحا عليها وكان مرددا بين ذات الخصوم ، تعرصت لتفسير الحكم الصادر من محكة النقص بوقف التنفيذ المطلوب تفسيره ، وحددت في قضائها المساب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا - اثاره ومداه ، وكان المنع من إعادة تطرالنزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة (١) أن تكون المسألة المقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة (١) أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد المناقشا فيها في المدعوى الأثنية أى الطرفين قبل الآخر، وكانت الحجية تثبت للحكم الأساس فيا يدعيه في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر، وكانت الحجية تشبت للحكم المقضى تسموطى اعتبارات النظام الهام، إذا كان ذلك وكانت الحجية تنفضى بها الامر، المقضى تسموطى اعتبارات النظام الهام، إذا كان ذلك وكانت الحجية تقضى بها

<sup>( 1 )</sup> نقض ١٩٦٤/١٠/٢٩ مجموعة المكتب الفي ١٥ ص ٩٩٦

المحكة من تلقاء نفسها وفقا لنص المسادتين ١١٦ من قانون المرافعات ، ١٠٦ من قانون الإثبات ، قانه يتعين القضاء بعدم جواز نظــــر الدعوى ـــ بطلب التفسير ــــ لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكة الاستثناف

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة و بعد المداولة قانونا .

من حيث إن المدعى أقام دعواه طالبا في محيفتها تفسير الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٩٧٥/٤/٢٩ في الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق بوقف تُنفيذ حكم محكمة استثناف القاهرة في الاستثناف رقم ٤٠٤ لسنة ٨٨ ق تجارى، وقال في شرحطلبه ﴿ أَنْ مُحَكَّةَ اسْتَثَنَافَ القَاهِرَةُ قَضْتُ فِي ١٩٧٤/٢/٢٨ بِإَشْهَارَ إِفْلَاسُهُ وَتُحْدِيدٍ يُوم ١١/١٩٧١/تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وعينت مأمورا للتفليسة ووكيلا مؤقتاً للدائنين وأمرت بوضع الأختام علىمحازنه التجارية فطعن على هذا الحكم بالنقض وقيد طعنه برقم ٣٧٣ آسنة ٤٤ ق وطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه وفي ١٩٧٥/٤/٢٦ فضت محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا حتى يفصل في الطعن و بعد صدور هذا الحكم تقدم إلى قاضي التنفيذ المختص بطلب رفع الأختام عن نخازنه التجارية والتي وضعت نفاذا لحكم إشهار الإفلاس النت قضى بوقف تنفيذموأجابه قاضي انتنفيذ إلى طلبه إلا أن المدعى عليهما الأول والثانى تظلما من هذا الأمر أمام المحكمة الابتدائية المختصة والتي أيدت أمر قاضي التنفيذ فطعنا فى هذا الحكم أمام المحكمة الاستثنافية والتي قصت بإلغائه و بإعادة وضع الأختام وقد ثار الخلاف بينه وين المدعى هليهم واختلفت الأحكام حول آنآر حكم هذه المحكمة بوقف تنفيذ حكم إشهار الإفلاس فيما يتعلق بآثاره على الاختام الئى وضعت على مخازنه وعلى قيام حالة الإفلاس نفسها وعلى أهليته لمباشرة أعماله التجارية وعلى سلطات واختصاصات مأمور التفليسة والوكيل الموقت للدائدين .

وحيث إن وكيل المدعى قدم صورة رسمية من حكم هذه المحكة الذى طلب تفسيره كما قدم صورة عرفية منحكم محكة استثناف القاهرة الصادر فىالاستثناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ فى تجارى بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٦ أقرها وسلم بهاالحاضران عن المدى عليم وقدم مذكرة أورد بها أنه لاينازع في وضع الأختام وأن طلب التفسير قاصر على حالة الإفلاس فاتها ذلك أن حكم الإفلاس بنشىء حالة قانونية لم تكن موجودة قبل صدوره فيرتب على ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المبشىء هى منعه مؤقتا من إنشاء فلك المركز القانوني الذي يراد تكوينه الميته للحكم وصم فيها على طلبه وطلب الحاضرين عن المدعى طيهم رفض الطلب وقالا في مرافعتهما أن حكم وقف التنفيذ لاينصرف إلى إحراءات التنفيذ التي تمت قبل تقديم الطلب وأن ماتم من إحراءات لا يلغى إلا بنقض الحكم ، وقدم الحاضر عن المدعى عليه الأول مذكرة صم فيها على طلبه وأورد بها أن طلب المدعى الحالى سبق أن فصلت فيه عكمة الاستثناف في الاستثناف رقم ع لدنة ٩١ ق تجارى القاهرة وأن هذه الحكمة لا تملك أن تتصدى في مقام تفسير حكها الفصل في منازعة فصل فيها القضاء.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة استثناف القاهرة الصادر ف١٩٧٥/٧/١١ في الاستثناف رقم ٣٠٠ اسنة ٩١ ق تجاري أنه قضي أولا بإلغاء أمر فض الأختام رقم ٢٣ ُلسنة ١٩٧٤ مــدنى الجمالية الصادر بتاريخ ٤ / ٩٧٤/٦/ من السيدقاضي التنفيذ محكمة الجمالية — ثانيا بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى ٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى الجمالية فيما حرى به قضاؤه من تأسيد أمر فض الأختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ وفيا جرى قضاؤه من الزام المستأنفين المصاريف وأتعاب المحاماه. ثالثا - إعادة الحال بالنسبة لمحلات ومخازن المستأنف عليه والتي قضى الحكم المستأ نف بتأبيدأمر قاضي التنفيذ بفتحها وتسليمها المستأنف طيه الأول ــ بإعادةً حـل هذه المحلات والمحازن إلى ماكانت قبل صدور أمرفض الأختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدى الحمالية ، و سين من مدونات هذا الحكم أن النزاع قد ثأر بين الحصوموهم نفسخصوم هذه الدعوى حول تفسيرقضا محُكمة النقض بوقف تنفيذ حكم اشهار الافلاس وآثاره على غل يد المدعى وعلى حالة ا و فلاس ذاتها وقد تعرضت عكة الاستثناف ف حكمها لتفسير هذا القضاء وجاء فأسباب المكم المرتبطة اوتباطاوثيقا بالمنطوف بعدأن عرضت إلى بحث طبيعة حكم إشهار الإفلاس'، و حاصل ماتقدم أن آثار حكم الإفلاس تنجيعر أولًا في أثارًا تَرَبُ بَقُوةَ القانون بناء على الطبيعة الولائية للمكم ، وثانيا في آثار عملية تحفظية

بناء على طبيعته الوقتية ، و'الثا في أثار عملية تنفيذية بناءعلي طبيعته التنفيذية وينصرف الامر الصادر من محكمةالنقض بوقف التنفيذ إلى الأثر التنفيذي لحكم الإفلاس ذلك لأن الأمر بوقف التنفيذ يصدر بناء على السادة ٢٥١ مرافعات بأعتبارها إحراءات تنفيذية وتتابعة إذ يؤدى أمر محكمــــة أأنقض بوقف التنفيذ إلى عدم السير في هــــذه الإجراءات مؤقتا لحين الفصل في العامن ولانؤدي إلى الغاء ماتم فيها من إجراءات أو المساس بآثارها القانونية التي تمت قبل تقديم طلب وقف النفاذ ولاينصرف الأمر بوقف التنفيذ إلى الآنار التحفظية لمحكم الإفلاس وهذا أيعني إن وقف تنفيذ الحكم لايؤدى إلى وقف أو إزالة الإحراءات التحفظية التي أتخذت بناء على ذلك لأن هذه الإجراءات لاستند إلى القرة التنفيذية للحكم وأنما هي إحراءاتوقتية نرمى إلى الوقاية من خطر حال ولاينصرف الأمر بوقف هالتنفيذ إلى الآثار المتربة. بقوة الفانون على حكم الإفلاسُ فلك لأن الأثر المنشئ لحكم الأفلاس هـــو طبيعته الولائية لاقوله التنفيذية ومن ثم لاتعتبر الآثار المترتبة على حكم الإفلاس والّي تتركز في إنشاء حالة الإفلاس أثارا تنفيذية للحكم لأعثل تنفيذا أجديا أو غير جدى والقول بغير ذلك كان يوجب على محكمة النقض عــدم قبول التنفيذ إذ أنه لابحوز قبول هذا الطلب بعد أن يتم التنفيذ ، فأذا أعتبرت الآثار الفانونية أثارا تنفيذية للحكم فإنها تكون قد تمت قبل تقلم الطلب وهـــو مايجعل طلب النهيذ يمكم طبيبته الوَّلَائِيَةُ غير مقبولُ ــــ أَنْ الآثار الِّي تَتَرَبُّ بقَوْمَ القَانُونَ عَلَى حَكُمُ الْإِفْلَاس تستعصى بطبيعتها على الوقف ذلك لأن الوقف يعترض إجراءات متنامة تؤدى إلى عدم السير فيها دون المساس بما تم منها بينما تعتبر الآثار المذكورة قانونية بجمعها وحدة غيرلإ قابلة للتجزئة وهى حالة الإفلاس أما القول أنها لهذا السبب نزول برفعها فهو قول غريب ــ لايستند إلى أساس قانوني و يتنافي مع طبيعة وقف التنفيذ ، ولما كان التاب من أسباب هذا الحكم النهائي أن محكمة الاستثناف وهي في سبيل الفصل في النزاع التنفيذي اللذي كالامعلموحا عليماوكان مرددابين فات الحصوم ، تمرضت لتفسير ألحكم الصادر من محكةالنقض بوقف التنفيذ المطلوب - ممددت في قضائها أثارة ومداه ، لما كان ذلك وكان المنع من

إعادة نظرالنزاع في المسألة المقضى فيها يسترط فيه — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة — أن تكون المسألة المقضى فيها نبائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بيهمابالحكم الاول وتكون هى بذاتها الأساس فيها يدعيه في الدعوى النائية أى الطرفين قبل الآخر ، وكانت الحجة تثبت للحكم النهائي متى صدر من محكة ذات ولاية ولو لم تكن مختصة نوعيا بإصداره لأن قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام ، لما كان ما تقدم وكانت الحجية تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها وفقا لنص المادتين ١١٩ من قانون المرافعات و١٠١ من قانون الإثبات فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الاستثنافي رقم ٣٠٠ لسنة ١٩ق تجارى القاهرة .

## جلسة ٣ من فبراير ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى وعبّان حسين عبد الله . ومحود عبّان دوويش . وزكيالصارى مالم

# $( \wedge )$

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) ملكية . بطلان " بطلان التصرفات " . بيع . إصلاح زراعي .

تحديد الحد الاقصى للكية فى الأراضى الزراعية · ق · ه لسنة ١٩٦٩ · بطلان التصرف الذي يترقب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد · وجوب تسوية أرضاع الاسرة فى خلاق الحد الاقتصى للمكية بموجب تصرفات نابتة التاريخ خلال سنة شهور من تاريخ العمل بالقانون فى ١٩٦٩/٧/٣٣

(٢) أهلية . بطلان . بيع . أحوال شخصية "ولاية على المـــال " .

( ٣ ) أحوال شخصية " ولاية على المـــال " . أهلية .

للقيم على المحجور عليه بعد الحصول على إذن المحكمة مباشرة حميع النصرفات التي من شأنها نشالها أو تقرير حق من الحقوق العينية العقارية الأصابة أو البعية أو نقله أو تغييره أو زواله .

(٤) أهاية . بيع . عقد . محكة الموضوع . إصلاح زراعي .

النين الفاحش فى بيغ عقار فير كامل الأهلية شرطه . تقدير زيادة تيمة العقار المبيع علىالنمن باكثرمن حمن القيمة . من سلطة محكة الموضوع . مثال بشأن بيع تم تغليلاً القانون . ه لسنة ١٩٦٩ .

#### (a) بطلان " بطلان التصرفات " . أعلية ·

تهدك الذيم على البائع المحجور عليه ببطلان عقد البيع لأن الأرض المبيعية أصبحت ملكا للدولة يمفى سنة شهور دون اتمام عملية توقيق أوضاع الأسرة وامدم "بوت تاريخ النصرف تطبيقا للنانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ غير مقبول • ليس هو صاحب الحق في التمسك ببطلان العقد

﴿ ـــ النص في المواد الأولى والتالثة والرابعة من القانون وقم. ٥ لسنة ١٩٦٩ بتمين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية العمادر ن ۱۹۲۹/۸/۱۱ والمعمول به اعتبارا من ۱۹۲۹/۷/۲۳ عيدل ــوهلي ماصرحت له المذكرة الايضاحية للقانون – على أن المشرع في سبيل القضاء علىالاقطاع وإعادة توزيع الملكية الزراعية على أساس عادل سايم اتجـــــه إلى توسيع قاعلة الملكبة الزراعية وتقريب الفوارق بين الطبقات "بأن حدد ملكية الفـــرد بحسين فدافا من الأراضي الزراعية ومافي حكمهامن الأواضي للبور والصحراوية وحدد ملكية الأسرة بمائة فدان من هذه الأراضي بشرط ألا ترمد ملكية أي من أفرادها على خمسين فدانا أيضا ، ووضع جزاء على نخالفة هــــــــذًا الحدالأقعبي للكية في الحالتين بالنص على اعتباركل عقد تترتب عليه زيادة ملكية الفرد أو الأسرة على هِذَا الحَد الأقصى باطلا ولايجوز شهره والزم كل فرد أو أسرة تجاوز ملكيته أو ملكيتها الحد الأقصى لللكية ى تاريخ العمل بهذا القانون أن يقدم هو أو للسئول عن الأسرة إلى الهيئة العامة الاصلاح الزراعي إقرارا عن ملكيته فى ذلك التاريخ على ألا نموذج الخاص المعد لذلك خلال المواحيدووفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ويتضمن هسذا الإقرار بيلن الأراضي التي يرغب الفود أو الأسرة الاحتفاظ بهـــا في حدود الحد الأقصى الفرو لللكية ، وبيان الأراضي الزائمة التي تكون علا للاستيلاء ، وتناولت المادة الرابعة كيفية تسوية أوضاع الأسرة في نطاق الحد الأقصى اللكية للي يرخص لها فى الاحتفاظ بها ، وتمّ هذه التسوية بموجب تصرفات ثابتة للتاريخ خلال متة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ٢٣ /١٩٦٩ .

٢ - لما كان عقد البيع من البصرفات المسالية الدائرة بين النفع والمضرو على
 أساس أنه تترتب طبيع حقوق والقرامات «بقابلة فإنه طبقاً السادتين ١٩٥٥

و ٢/١١٦ من القانون المدنى يكون التصرف بالبيع الصادر من المحجور طيه المغفلة أو السفة قابل للابطال لمصلحته ويزول حتى التمسك بالابطال إذا أجاز المحجور عليه التحجور عليه التحجور عليه التحجور عليه أو إذا صدرت الإجازة من القيم أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون .

٣ — المادة ١/٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ بأحكام الولاية على المسال التي أحالت عليها المسادة ٧٨ من ذات القانون في شأن القوامة تجيز للقيم بشرط الحصول على إذن من المحكمة أن يباشر جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حقمن الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة .

ع - يشترط لتحقق النبن الفاحش في سبع عقار غير كامل الأهلية أن يقل الثمن عن قيمة العقار وقت البيع بأكثر من الخس ، وتقدير ما إذا كانت قيمة العقار تربد على النمن بأكثر من حس القيمة هو من سلطة محكمة الموضوع مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة ولحاكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد في تقدير قيمة الأطيان المبيعة بأحكام المادة التاسعة من القانون في حالة استيلاء الحكومة علمها وإنما اتحد من تحديد الثمن بالعقد بمبلغ بما تل قيمة التعويض المذكور قرينه على أن النمن المتفق عليه في العقد ليس فيه غين قيمة التعويض المذكور قرينه على أن النمن المتفق عليه في العقد ليس فيه غين فاحش وهو تدليل سائم يؤدى إلى التيجة الى انهي إليها الحكم ، وكان الطاعن فاحش وهو تدليل سائم يؤدى إلى التيجة الى انهي إليها الحكم ، وكان الطاعن المبين ألمادة التعويض المنصوص عليه لم يتازع أمام محكمة الموضوع في أن النمن المحدد في العقد عائل سبعين مشمل في المادة التاسعة - مما يكون معه النعى في هذا الخصوص سببا جديدا لا يجوز التعدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، الماكان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

اذا صع دفاع الطاعن واستولت الدولة على الأرض موضوع الزاع طبقا لاادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لمضى مدة ستة أشهر على

تاريخ العمل بهذا القانون دون أن يتم التراضى بين أفراد الأسرة على توفيق أوضاعهم فإن الطاعن وهو القيم على البائع المحجور عليه لا يكونهم صاحب الحق في التمسك ببطلان العقد الصادر بديم هذه الأرض إلى المطعون عليها الأولى، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دفاع الطاعن الذى أثاره بهذا الخصوص فإنه لا يكون قد خالف للقانون .

#### المحكمة

بعدالإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداونة .

حيث إن الوقائع ـــعلىما يبين من الحكم المعاهوز فيه وسائر أوراق الطمن\_ تحصل فى أن المطمون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٧١ مدنى الحيزة الابتدائية صَد الطاعن والمطعون عليه الثاني ببيع ١٤ ف ٢٠ ط١٢ س مبينه الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بثمن قدره ٣٢٧٥ جنيها ،م. ٣٥ مليا ، وقالت بيانا لدعواها أنمكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية أذنت للطاعن بصفته قيما على والده المطعون عليه الثاني وهو زوجها فيأن ينوب عنه في مياشرة العقد الصادر لها ببيع أطيان زراعية مساحتها ١٤ ف ٢٠ ط ١٢ س زائدة عن الخمسين فدانا الحد الأقصى المقرر لملكية الفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها وقامتهي بإيداع كامل الثمن وقدره ٣٠٧٥ جنبها و ٣٥٠ ملما عن الأطيان المبيعة في حساب البائع ببنك مصر ، و إذ امتنع الطاءن عن التوقيع على العقد النهائى دوزمبرر، فقد أقامت الدعوى للحكم لها بطلباتها ، و بتاريخ ، ١٩٧١/٩/٣٠ حكت الحكة بطلبات المطعون عليها الأولى . استأنف الطاعن هسمذا الحكم بالاستثناف رقم ، ٣٩٦٠ سنة ٨٨ق مدنى القاهرة ، و بتار يخ ١٩٧٧/٤/ حكت ُ المحكة برفض الاستثناف وتأبيد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها. بعدم قبول الطمن لإنتفاء المصلحة فيه وأبدت الرأى فى الموضوع برفض العلمين ، وعرض الطمن

على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة فنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إذ مبنى الهداخ بعدم القبول أن من شأن أسباب الطعن لوصحت وأقتضت فقض الحكم المطعون قيه أن تؤول ملكية الأطيان موذ وع البيع إلى الدولة وينحصر ثمن البيح في سبعين مثل الضريبة وهو ذات الثمن المتفق عليه في مقد البيع إلا أنه يؤدى للمطعون عليه الناني على عشرة أقساط سنوية وهو أمر لا يحقق ثمة مصلحة للطاعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن وقد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع محل التزاع و بالزام الطاعن بالمصروفات عن درجتى التقاضى و بمقابل أتعاب المحاماه عنهما فان مصلحته فى الطعن فى الحكم ــــ وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة ــــ تكون قائمة .

وحيث إز الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن مبنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقسول أنه دفع سبطلان عقد الحبيح المؤرم ١٩٩/٩/١٧ الصدوره من المطعون عليه النسانى وهو مجبوز عليه للنفلة ، غير أن الحركم قضى بصحته ونفاذه استنادا إلى أن البيع تم تنفيذا للفانون رقم ، ه لسنة ١٩٦٩ الخاص بتميين حد أقصى لملكية الأسرة من تقسيط المتعويض المقدى الذي تدفسه الدولة عن الأراضي المستولى من تقسيط المتعويض المقدى الذي تدفسه الدولة عن الأراضي المستولى علمها على عشر سنوات فيكون هذا التصرف نافعا غفعا محضا وتم صحيحا طبقا طبحادتين ه ١١ ، ١١١/١ من القانون المدنى وأنه مع التسليم بأن هذا التصرف يقور بين النفع والضرو فان حق التمسك بابطاله قد زال باجازة الطاعن بمقتض وهور بين النفع والضرو فان حق التمسك بابطاله قد زال باجازة الطاعن بمقتض طبقا المسادة المناثقة من القانون المذكور ، وكملك بلجازته من عكمة القاهرة الإحوال الشخصية بمكمها الصادر في ١٩٧/٩/١٩ ، ف حين أن المبيع يغته المستخصية بمكمها الصادر في ١٩٧/٩/١٩ ، ف حين أن المبيع يغته المستخصية بمكمها الصادر في ١٩٧/٩/١٩ ، ف حين أن المبيع يغته بعد المناثة على المسادل المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة المنافرة المناثة عن المنافرة المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة وله المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة المناثة عن المنافرة ا

دائمًا من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر ولا يغير من طبيعته انعقاده اعمالا للقانون رقم • ٥ لسنة ١٩٦٩ ولا يصح الاستناد إلى أن الثمن وقد تساوى مع التعويض النقدٰى المنصوص عليه في هـــــذا القانون يسدد دفعة واحدة على خلاف التعويض ذلك أن التعويض المذكور لايستحق إلا في حالة عدم الليمام بالتصرف فى القدر الزائد للزوجة أو الأولاد للقصر وأيلولته إلى للدولة و بالتالى فإن الثمن المحدد في القانون سالف لمذكر ليس وجو بيا وإنما يحضع للتراضي بين الطرفين ، وغير صحيح أن العاص أجاز النصرف بالإقرار المقدم منه إلى هيئة الإصلاح الزراعي لأن هذا الإقرار هو مجرد بيان للشخص الحائز التصرف ياليه في القدر الزائد عن الخمسين فدانا وتحديد موقع هذا القدر، كما أن بيانات الإقرار خالية من تحديد نوع التصرف والثمن ، هذا إلى أنه يتمين أن يكون التصرف بسند -ستقل ثابت التاريخ يقدم لهيئة الإصلاح الزراعي خلال ستة شمور من تاريخ العمل بالمقانون ، أما عن الإفن الصادر من محكمة الأحوال الشخصية فقد ناط بالمقيم وهو الطاعن أن يباشر ينفسه التصرف يالمبيع لا أن يباشره المحجور طيه وكان منَّ المتعين عرض هذا التصرف على المحكة للوآفقة لاعلى شروطه طبقا لما تقضى به المسادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ السنة ١٩٥٢، و إذ قضي الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى المطعون طيها الاولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث يان هذا النبي مردود ، ذلك أن النص في المسادة الأولى من القانون رقم - دلسنة ١٩٣٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأصرة والفرد في الأراضي الزراحية العسادر في ١٩٦٩/١٩٦١ وللمعبول به اعتبار من ١٩٦٩/١٩٦٩ على أنه اللايجوز لأي فسيرد أن يملك من الأراضي الزراحية وما في حكما من الأراضي البور والمسعراوية أكثر من خمسين غدانا ، كما لا بجوز أن تزيد على مائة فعان من الك الأراضي حملة ما تقلكك الاسرة وذلك مع مراحاة حكم الفقوة السايقة . وكل تما فاقد فاقل لملككية يقرب عليه خالفاتها الأحكام بعتبر بالحلاولا بجوز شهره ". تما فاقل الملكية المسادة الأقلى المسدد الأقصى المصموص طلية أو ملكيتها في تاريخ العمل جذا القلنون المسمد الأقصى المصموص طلية في المسادة الأقول المن يقدم هو أو المسبد الأقصى المصموص طلية في المسادة الأولى الذي يقدم هو أو المسبد الأقصى المشعموص طلية في المسادة الأولى الذي يقدم هو أو المسبد الأقمى المشعموص طلية في المسادة الأولى الذي يقدم هو أو المسبد الأقمى المشعموص طلية في المسادة الأولى الذي يقدم هو أو المسبد الإقمى المشعموس طلية في المسادة الأولى المنا يقدم الولية المسادة الأولى المنا يقدم المرادة التالية المسادة الأولى المنادة الم

للإصلاح الزراعي إقسرار عن ملكيته أو ملكية الأسرة في ذلك التاريخ على الأنموذج الخاص المعد لذلك خدلال المواعيد ووفقا للشروط والأوضاع أأتى تحددها اللائحة التنفيذية . ويعتبر المسئول قانونا عن الأسرة كل من الزوج أو الزوجة أو الوالى أو الوصى علىالأولاد القصر يحسب الأحوال" وڧالفقرة ِ الأولى من المـادة الرابعة على أنه " يجوز لأفراد الأسرة التي تجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها الحد الأقصى المنصوص عليه في المادةالأولى أن يوفقوا أوضاعهم فى نطاق ملكية المـــائة فدان التي لا يجوز للا سرة تملكها بالطريقة التي يرتضونها بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال سنة شهور من تاريخ العمل بأحكام هــذا القانون " ، يدل وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون على أن المشرع في سبيل القضاء على الاقطاع وإعادة توزيع الملكية الزراعية على أساس عادل سلم اتجه إلى توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتقريب الفوارق بن الطبقات بأن حُـد ملكية الفرد بخسين فدانا من الأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية وحدد ملكية الأسرة بمائة فدان من هذه الأراضي نشرط ألا تزيد ملكبة أي من الرادها على خمسين فدانا أيضا ، ووضع جزاء على مخالفة هذا الحد الأقصى لللكية في الحالتين بالنص على اعتبار كل عقد تترتب طيه زيادة ملكية الفرد أو الأسرة على هذا الحد الأقصى باطلا ولا بجــوز شهره ، وألزم كل فرد أو أسرة تجاوز ملكيته أو ملكيتها الحد الأقصى لللكية في تاريخ العمل بهذا القانون أن يقدم هو أو المسئول عن الأسرة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقرارا عن ملكيته في ذلك التاريخ على الأنموذج الخاص المعد لذلك خلال المواعيد ووفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية ويتضمن هذا الإقرار سإن الأراضيالتي برغب الفرد أو الأسرة الاحتفاظ بها في حدود الحد الأقصى المقرر للمكية وبيان الأراضي الزائدة التي تكون محلا للاستيلاء وتناولت المسادة الرابعة بيان كيفية تسوية أُوضاع الأسرة في نطاق الحمد الأقصى اللكية التي يرخص لما في الاحتفاظ بها ، وتم هــذه النسوية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون ف ١٩٦٩/٧/٢٣ ، ولمساكان عقد البيع من التصرفات المسالَّية الدائرة بين النفع والضرر على أساس أنه تترتب عليه حقوق والتزامات متقابلة

فإنه طبقا المسادتين ١/١١٥ ، ٢/١١١ من القانون المدنى يكون التصرف بالبيع الصادر من المحجور عليه للغفلة أو السفه قابلا للابطال لمصلحته ويزول حقى التمسك بالابطال إذا أجاز المحجور عليه التصرف بعد رفع الحجرعنه ، أو إذا صدرت الإجازة من القم أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون ، ولمساكانت المــادة ١/٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المـــال التي أحالت عليها المسادة ٧٨ من ذات القانون في شأن القوامة تجيز للقيم بشرط الحصول على إذن من الحكمة أن يباشر حميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذلك حميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة ، وكان ببن من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى صحة عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٩/١٧ الصادر من الطعون عليه الناني وهو محجور عليه للغفلة آلى المطعون عليها الأولى استنادا إلى أن الطاعن وهو القم أجاز التصرف بالاقرار اللاحق المؤرخ ٢/٧٠/٢/٧ الذي قدمه بصفته المسئول القانوني عن الأسرة للهيئة العامة الإصلاح الزراعي تطبيقا لحكم المــادة الرابعة من القانون رقم . ٥ لسنة ١٩٦٩ ويتضمن هذا الاقرار أن الملكية الزائدة عن الخمسين فدانا وقدرها ١٤ فدانا و ٢٠ قيراطا و١٢ سهما تؤول إلى المطعون عليها الأولى وهي زوجة المحجور عليه ، كما استند الحكم إلى أن محكمة الأحوال الشخصية آجازت هذا التصرف بأن صرحت للمحجور عليه ببيع هذا القدر إلى المطعون عليها الأولى على أن يباشره عنه القم ، وكان القيم وعلى ما سلف ذكره قد أجاز هذا التصرف بتقديم الإقرار إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ولما كان ما استخلصه الحكم من إجازة التصرف الصادر من المحجور عليه على النحو سالف البيان سائغا ويكفى لحمله ويتفق مع ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون وقم . و لسنة ١٩٦٩ من أنه " يتعين على أفراد الأسرة أن يقدموا لابيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال الستة شهور المشار اليها إقرارا عن المكية الأسرة متضمنا البيانات الآتية (ج) بيان ما وصلت إليه ملكية كل منهم في نطاق المائة فدان المحتفظ بها طبقاً للتصرفات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وبما لا تتجاوز معه ملكية أي فود منهم الخمسين فدانا " ، لماً كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى يرفض الدفع ببطلان عقد البيع

الصادر من المحجور عليه يكون قد الترم صحيح القانون ، أما ما قروه خطأ من أن البيع الصادر من المحجور عليه يعتبر تصرفا نافعا نفعا محضا فهسسو تزيد لا يؤثر في سلامة قضائه .

وحيث إن النبي بالسبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطمون فيه أخطا في تطبيق الفانون وشابه قصور في السبيب ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام عكمة الموضوع بأن الثمن المتفق عليه في العقد لا يتناسب من القيمة الحقيقية الأطيان المبيعة ، إذ أن ثمن الفدان في هذه الأطيان لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه ، ود الحكم المطمون فيه على هسذا الدفاع بأن البيع تم اعمالا القانون رقم من لسنة ٩٦٩ وحدد الطرفان الممن طبقاللقواعد الواردة بهذا القانون في حين أن النمن المحدد بالقانون ألم روم من الدولة في مقابل القدر الزائد عن الحدالا قصى الذي يحصل عليه الممائك من الدولة في مقابل القدر الزائد عن الحدالا قصى المدكمة في حالة توفيق أوضاع الأسرة ويسم القدر الزائد رضاء ، هذا إلى أن الحكم بين سنده في أن المن المحدد في المقدر ويد الذي حدد القانون المشار إليه ، علاوة على أنه يحق للطاعن طلب حد فات التمن الذي وهو ما يعيب الحكم بالخطا في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النمى غير سديد، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من القانون المدنى تنص على أنه ١ - إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية، وكان في البيع عن يزيد على الحس فللبائم أن يطلب تكلة الخمر إلى أربعة أخماس تمن المثل - ٧ - و بجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الحس أن يقوم أنه المقار بحسب قيمته وقت البيع "مما مفاده أنه يشترط لتحقق الغبن القاحش في بيع عقار غير كامل الأهلية أن يقل الثمن عن قيمة العقار وقت البيع باكثر من الخمس وكان تقدير ما إذا كانت قيمة العقار وقت البيع باكثر من الحمس القيمة هو من سلطة محكة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائنة، وكان يبين من الحكم المطمون فيه أنه لم يتقيد في تقدير قيمة الأطيان المبيعة بأحكام المسادة التأطيان المبيعة بأحكام المسادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٩٩ في شأن قيمة التعويض بأحكام المدي التمن بالعقد بمايم بمائل في حالة استيلاء الحكومة عليها ، و إنتا الفد من تحديد الثمن بالعقد بمايم بمائل فيمة التعويض المذكورة عليها ، و إنتا المند من تحديد الثمن بالعقد بمايم بمائل فيمة التعويض المذكورة عليها ، و إنتا

النمن المتفق عليه في العقد ليس فيه فبن فاحش ، وهو تدليل سائغ يؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ولما كان الطاعن لم ينازع أمام محكة الموضوع في أن النمن المحدد في العقد يمائل سبعين مثل الضريبة المربوطة على الأطيان المبيعة ، مما يكون معه النمى في هذا الخصوص سببا جديدا لا يجوز التحدى به لا ول مرة أمام محكة النقض لما كان ذلك فإن النمى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب النالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيقالفا نون وخالف النابت بالأوراق ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد البيع الصادر إلى المطعون عليها الأولى بطلانا مطلقا لأن الأراض المبيعة أصبحت مملوكة للدولة بمضى سنة أشسم على تاريخ العمل بالقانون رقم ، ه لسنة ١٩٦٩ دون إيمام عملية توفيق أوضاع الأسرة وعدم ثبوت تاريخ التصرف في خلال المدة المذكورة إعمالا لنص المادة الرابعة من هذا القانون ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على دفاعه بأن التصرف قد أصبح ثابت التاريخ بادراجه في الاقرار الحاص بتوفيق أوضاع الأسرة المقدم من الطاعن إلى الحيئة العامة للإصلاح الزواعي ، في حين أن هذا الإقرار جاء خاليا من الإشارة إلى عقد المبيع موضوع النزاع ، كما أن الشهادة المقدمة من الهيئة العامة للإصلاح الزواعي قد خاليا من تاريخ تقديم الإقرار المذكور، بما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وغالفة النابت بالأوراق .

وحيث إن هسذا النمى مردود ، ذلك أنه لو صبح دفاع الطاعن واستولت الدولة على الأرض موضوع النزاع طبقا للسادة الحامسة من القانون رقم . ه استة ١٩٦٩ لمضى مدة ستة أشهر على تاريخ المعمل بهسفا القانون دون أن يتم التراضى بين أفراد الاسرة على توفيق أوضاعهم، فإن الطاعن وهو القيم على البائع المحجوز عليه لا يكون هو صاحب الحق في التمسك ببطلان المقد الصادر سيع هذه الأرض إلى المطمون عليها الأولى ، وإذ انتهى الحكم المجلمون فيسه إلى رفض دفاع الطاعن الذى آثاره بهذا المحموص فائه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب في غير عله .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود وعضوية السادة الستشارين : محمد محمد المهدى ، ومحمد الباجورى ، وسعد الشاذلي ، والدكتور عبد الرحمن عباد .

## $(\Lambda \Upsilon)$

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق· أحوال شخصية "

(١) اختصاص " اختصاص ولائي ". وقف .

هيئة أوفاف الأقباط الأرثوذ كس - اختصاصها بتعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف -مناطه - القرار الجمهوري ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠

(٢) أحوال شخصية " القانون الواجب التطبيق " . وقف .

تطبيق فقه الحنفية على مسائل الوقف م ٣٨٠ لأنحة · شرطة · سكوت التشريعات الخاصة عن مواجهة حالة معينة ،

(٣ و ٤ و ه و ٦ ) وقف . قانون " الغاء التشريع " .

- (٣) الحق فى النظارة على الوقف الحيرى نشوؤه من تاريخ صدور قرار المحكمة بالتمين لا من تاريخ وفاة من شرط له الواقف النظر • تقديم طلب إقامة الناظر بعد صدور الفانون ٣٤٧ لسنة ٩٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الحيرية وتعديل مصارفها على جهات البر • أثره • وجوب تطبيق أحكام هذا القانون دون حكم المادة ٤٧ من قانون الوقف الملفاه •
- (٤) النظر على الوقف الحيرى لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه الاستثناء وقف غير المسلم المرصود لغير جهة إسلامية النظر يكون لمن تعينه المحكمة أن لم يشترطالوانف النظر لنفسه أو لوزارة الأوفاف جواز تعيين وزارة الأوقاف ناظره على وقف غير المسلم •
- ( 0 ) حظر توليه الأجنبي عن الوقف ناظرا عليه ، م ٩ ٤ من قانون الوقف . لايشمار. الوقف الحيري على كنيسة راو رجد من يصلح من أهل بيت الواقف ، علة ذلك .

(٦) الوقف الحيرى العمادر من غير مسلم . اشباله على حمة مرصودة على الكنيسة وأخرى على جهه برهامة . تعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الحمسة المحممة واعتبارها ناظرة محكم الفانون على الحمة الأخرى . لا يؤدى إلى تعدد النظازة المنهى عنه .

١ — لئن كان القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس قد مــــدر نفاذا للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوقة على جهات الدر الأقباط الأرتوذكس الذي قضت المادة التانية منه بأنشاء « هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس » لتتولى اختيار القدر المحدد واستلام قيمة الأراضى المستبدلة بما يفيدأن المشرع ناط تلك الهيئة أساسا أداء هذه المهمة ، إلا أنه لما كانت المادة سالفة الذكر قد تركت للقرار الحمهوري تحديد اختصاصات تلك الهيئة ، وكانت الفقرة ه من المادة الثانية منه قد خولتها سلطة تعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف فإن ماعنته تلك الفقرة انما ينصرف إلى الأوقاف الصادرة من غير مسلم ويكون مصرفها متمحضا لحهة من جهات البرالقبطية الأرثوذكسية بالذات لاتشاركها فيه جهة برعامة غير طائفية ، و بحيث لا يثور نزاع حول الاحقية في النظارة عليها تبعا للجدل حول صفتها الطائفة وخلوص مصرفهالها ، وإذكان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف - قبطي أرثوذكسي - قد شرط صرف و بع الشق الحرى منه المشتمل على دار الضيافة والكنيسة على مرتادي الدار من المسلمين والأقباط على سواء وعلى من سمى لهم مخصصات من العاملين في الكنيسة وكانت وزارة الأوقاف — المطعون علمها الأولى — قد أدعت أحقيتها في النظر على الجزء الحيرى من الوقف بشقيه ، وكان أحد المستحقين ـــ المطعون عليه الناني - طلب رفض إقامة الطاعنين ناظرين ، فإن الاختصاص بالتراع لا ينعقد لهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ، وإنما يكون منوطا بالمحاكم ذات الولاية العامة .

٢ – ماتوجبه المادة ٠٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من صدور الأحكام طبقا للدون فيها ولارجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، لا يصار إليه فى الأحوال التي ينص فيها قانون وضعى على قواعد خاصة ، ولذ صدرت تشريعات

متعاقبة غاصة بالموقف ، فانها تكون واجبة التطبيق ولا يلجأ إلى فقه الحنفيــــة إلا عند سكوت هذه التشريعات عن مواجهة حالة معينة

٣ ــ لئن كان مؤدى نص المادة ٤٧ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواردة تحت عنوان النظر على الأوقاف الخيرية أن التوليسة في الوقف الجيرى تكون لمن شرط له الواقف النظر ، فان لم يوجد فلمن يصلح من ذرية الواقف وأقارعة ، فان لم تتوافر الصلاحية فعلى المحكمة أن تولى وزارة الأوقاف. ، ويستثنى من هذا الأصل وقف ضر المسلم على جهات البر الخاصة بدينه ، فانه إذا لم يستحق النظر منشرط له الوا قف أو من يصلح له منذريته وأقاربه فلا تولى المحكمة وزارة الأوقاف وإنما تولى عليه من تختاره ، إلا إن هذه المسادة عقد ألفيت يصريح نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الحيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، وإذ كان حق الطاعنين الأولين في النظر طبقا لشرط الواقف إنما ينشأ بموجب قرار التعيين بعد اللجوء إلى المحكمة القضائية برفع دعوى استحقاقالنظر ومن تاريخ صدوره ـــ لا من تاريخ وفاة من شرط لها الواقف النظر ــ اعتبارا بأن الحق في النظارة لا استمد من شمرط الواقف بل من قوار المحكمة بالتعيين ، وهو قرار إقامة في النظر وليس تمكينا منده ، وكان التابت أن الطاعنين الأولين لم يتقدما بطلب تعبينهما ناظرين إلا في تاريخ لا حق لنفاذ للقانون رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي الغي الحادة ٧٤ من قانون أحكام الوقف وأتى باحكام جديدة ، فان هذه القواحد الأخبرة هي التي تسرى في حقهما .

ع - مؤدى نص المسادتين ١/٢ و ٣ من القانون ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ المملل بالمقانونين رقمى ١٤٥ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥٤ اللتين حلتا محل المسادة ٤٤ من قانون أحكام الوقف ، والمسادتين ١٩٧١ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ - وهل ما جرى به قضاء هسذه الحكمة ١٠ أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر ممن على الوقف الحيرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له المواقف ولوكان من ذريته أو أقاربه باحتبارها صاحبة الولاية العامة ولحلى من فيرها برعاية جهات المير وحماتها وتوجيه الربع إلى المصارف ثات

<sup>(</sup>١) تقض ٥/١/٥٧٩ بجومة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص

النع العام وبمقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الحسارية ، فاعطاها الحق في النظر بحكم القانون في الفقرة الأولى من المسادة الثانية من القانون ورد بلسادة الثانية من المسادة الثانية من المسادة الثانية منه استثناء على هذا الحق خاصا يوقف غير المسلم على مصرف لفسير جهة إسلامية ، ليقيم القاضى فاظره إن أم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف ، مما مفادة أن المشرع أصبح لا يقيد سلطة القاضى في تعيين من يراه صالحا للنظارة على الأوقاف الحقيمة الطائفية ، ولم يمنعه من أن يعبن وزارة الأوقاف ناظرا على وقف غسير المسلم ولوكان مصرفه لحهة غير إسلامية متى رأى في ذلك صالحا ، وهو ما يفيد انتفاء الأساس الذي كان بيني عليه حظر إقامة وزارة الأوقاف ناظرة على وقف غير المسلم المرصود لحهة طائفية .

و — إذ كان النص في المادة وع من قانون أحكام الوقف على أنه تعلايولى أجنى على الوقف إذا كان بين المستحقين من يصلح للنظر عليه، فإذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر حمين أقامة القاضي إلا إذا رأى المصلحة في غير ذلك . . » يتناول الوقف الحيرى بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكامه وكان الوقف على جهة غير آدمية لا يكون أهلا للنظر ولا يعد ممثلها مستحقاً ولم يعتبره القانون في هذه الحالة كالمستحق ، وكان الشق الحسيرى الموقوف على الكنيسة موضوع الدعوى من هذا القبيل ، فإنه لا مجال للقول بوجود المستحق الذي يحظر معه تعيين الأجنى عن الوقف بالتطبيق لتلك المادة حتى لو وجد من يصلح من أهل بيت الواقف .

٣ - سى كان الناب من كتاب الوقف أنه استملى على حصة أسرى خيرية ليس مصرفها جهة طائفية ، بالإضافة إلى المشق الحيرى الجسامس بالكنيسة موضوع الدعوى ، وكانت الولاية لوزارة الأوقاف بقوة القانون على الحصة الموقوفة على جهة برعامة بالنطبيق الحادثالثانية من المقانون وقر ٢٩٥٨ السنة ٢٩٥٣ ، وكان القانون لا يحظو تولية وزارة الممائة بالقانون وقر ٢٩٥٩ الموقف على جهة غير إسلامية ، فإن ما قرره الحكم من تولية الوزارة على الجزء من الوقف الحيرى المرسود على ما قرره الحكم من تولية الوزارة على الجزء من الوقف الحيرى المرسود على

الكنيسة لا يؤدى إلى المتعدد المنهى عنه بالمسادة ٤٨ من قانون أحكام الوقف ولا مساغ التذرع بأن الطاحنين الأولين هما الحارسان على الجزء الأهلى الذي زالت عنه صفة الوقف بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٥٢ لان فيا يذهبان إليه تحقيق لهذا التعدد بين شقى الوقف الحيري إلوليس درءا له ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر واننهى إلى رقض طلب الطاعتين الأولين إقامتهما ناظر بن على الحز من الوقف المخصص الكنيسة ، فإن النبى عليه بالحطأ فى تطبيق المتانون يكون على غير أساس .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـــــرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- حسبا ببين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل فى أن الطاعنين الأولين تقدما بطلب إن رئيس هيئة التصرفات بحكسة القاهرة الابتدائية قيد برقم إ سنة ١٩٦٧ تصرفات قالا فيه أنه باشهاد شرعى مؤرخه ١٩٦٧ وقف جدهما المرحوم ... .. .. .. القبطى الارثوذكس أطيانا مؤرخه ١٩٦٧ وقف جدهما المرحوم الموعقوات أخرى ، وشرط في وقفه شروطا منها أن يصرف من ربع هذا الوقف بعدوفا ته عدة مرتبات منها ٢٥ اقرشا لقسيس منها أن يصرف من ربع هذا الوقف بعدوفا ته عدة مرتبات منها ٢٥ اقرشا لقسيس كنيسة طنان ، . وقرشاشهر يا للعريف القائم بتعليم الأطفال بها ومثلها لخادمها ، وجعل النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لولدى أبنه ... وهما ... ... و ... مناصفة بينهما المنار نسلح منهم ثم نسلهم وعقيم إلى حين إنقراضهم ، وإذ توفى من شرط لهم فالأصلح منهم ثم نسلهم وعقيهم إلى حين إنقراضهم ، وإذ توفى من شرط لهم النظر ، وكان مقدما الطلب هما أرشد أولادهما وأصلح من يتولى النفارة هل

<sup>(</sup>١) نَفْض ٢٩/٣/٢٩ بجموعة المدّستب الفني السنة ٢٣ ص ٦٤ ه

الجزء الموقوف على الكنيسة وأجم المستحقون على ترشيحهما، فقد طالبا إقامتهما ناظرين على هذا الجزء من الوقف . أعلن المستحقون الطاعنون من الثالثة إلى السابع والمطمون عليهم من الثالثة حتى الأخيرة كما أعلنت وزارة الأوقاف المطمون عليها الأولى وتدخل المطمون عليه الثانى طالبا رفض الدعوى، وبناريخ من الثالثة حتى الأغيرة هذا الحكم بالاستثناف رقم ع لسنة ٨٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/١٧ حكت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسبب السادس منها على الحكم المطعون فيه البطلان،وفي بيان ذلك يقولون أن محكة الاستثناف قبلت في فترة حجز الدعوى مذكرة من وزارة الأوقاف لم يطلع عليها الطاعن الأخير وغم أنه من مستحتى الوقف وثمن انحصر فيهم شرط التظـــر ورشحوا الطاعنين الأولين خلافا لنص المــاده ١٦٨ من قانون المرافعات وقام الحــكم المطعون فيه على ماتضه منته هذه المذكرة من دفاع .

وحيث إنه لما كان الطاعنون لم يقلموا المستندات المؤيدة لما يدعونه في هذا الصدد ، فإن النعي يكون عاريا عن الدليل وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن حاصل الدي بالسبب الثالث غالفة الحكم المطعون فيه للقانون، وفيبان ذلك يقول الطاعنون إن اختصاص المجالس المحلية بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الحميمة النابعة للاقباط من حيث الإدارة وتنصيب المديرين وهم مع حساباتهم والتصديق عليها ظل ثابتا لها إلى مابعد صدور قانون الوقف رقم ٤٨ لهسنة ١٩٤٦ حتى ألفيت جهات قضاء الأحوال الشخصية بالقانون رقم ٤٩٢ لهسنة ١٩٤٥ ، وهسسو ما يكشف من حرص الشارع على ألا يقتحم على شفون الأوقاف الحميرية الطائفية عنصر من غير ملة واقفيها ، و إذ كانت صفة الطائفية للشطر من الوقف الحميري موضوع الدعوى تناى به عن تنظس وزارة الأوقاف

بصدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاه هيئة أوقاف الاقياط الأرثوذ كس وللى عولتها الفقرة هـ من المسادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٤٣٣ السنة ١٩٦٠ الاختصاص بالإشراف على تلك الأوقاف وتعيين وعزل المقائمين على إداوتها عود اختصاص يتملق بالولاية وفوع القضية ويجوز التمسكيه في أية حالة كانت طبها الدعوى لتعلقه بالتظام العام ، ولما كان الحكم قد تصدى للفصل في حق التولية على الوقف موضوع الدعوى ولااختصاص له فيه فإنه يكون قد خالف القانون

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن القــــرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس و إن كان قسد صدر نفاذا للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات العر للأقياط الأرثوذكس الذى قضت المــادة الثانية منه بإنشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذ كسالتنولى اختيار القدو المعدد واستلام قيمة الأراضى المستبدلة بما يفيد أن المشرع ناط بتلك الهيئة أساسا أداء حذه المهمة ، إلا أنه ل كانت المادة سالفة الذكر قد تركت للقوار الجمهوري تحديد اختصاصات. تلك الحيئة، وكانت الفقرة ه من المساهة الثانية منه قد خولتها سلطة تعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف ، فإن ما عنته تلك الفقرة إنما ينصرف إلى الأوقاف الصادرة من غير مسلم و يكون مصرفها متمحضا لجهة من جهات البرالقبطية الأرثوذكسية بالذات لا تشاركها فيه حجمة برعامة غيرطائفة ، و يحيث لا يثور نزاع حول الأحقية فى النظارة عليها تبعا للجدل حول طبيعة صفتها الطائفية وخلوص مصرفهالها على كانذاك وكان الثابت من كتاب الوقف ان الواقف شرط صرف ويع الشق الخيري منه المشتمل على دار الضيافة وكنيسة طنان على مرتادي الدار من آلمسلمين والأقباط على للسواء وعلى من سمى لهم غصصات من للعاملين فالكنيسة ، وكانت وزارة الأوقاف المطعون عايها الأولى قد أدمت أحتيمًا فى التظر على الجزء الحيرى من الوقف بشقيه ، وكمان أحد المستحقين ــ المطمول عليه التاني - طلب رفص إقامة الطاحين ناظرين ، فإن الاختصاص بالنزاع لاينعقد لحيثة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وإنما يكون منوطا بالمحاكم ذات الولاية العامة ، و يكون النعي لا سند له .

وحيث إن الطاحنين ينعون بالأسباب الأول والنانى والرابع والخامس طل الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم انهي إلى وفص إقامة الطاعنين الأولين ناظرين على الجزء المخصص للـكنيسة ، على سند من للقول بأن المسادة ٧٤ من قانون الوقف التي استثنت الوقف الحبرى الصادر من غير المسلم من حكم إقامة وزارة الأوقاف ناظرا عليه متى كان مصرفه جهة غير لمسلاميةقد ألغيت بموجب المسادة الثالثةمن القانون رقم٧٤٧ لسنة١٩٥٣ معدلة بالقانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٣ للتي جعلت الأمرعندوفا الواقف وعدم اشتراطه لنفسه لمن تعينه المحسكمة ودون أن تحظر إقامة وزارة الأوقاف ناظراً على وقف فير المسلم وأنه ليس ثمة ما يمنع عندما تكون جهات البر بعضها إسلامي و بعضها طائفي من توحيد النظارة في وزارة الأوقاف أخذا بالمادة ٤٨ من قانون الوقف ، في حين أن مرد تجنيب وزارة الأوقاف عن النظر هو دفع الحرج من الطوائف غير الإسلامية بتدخلها في الولاية على أوقافهم التي خصصت لمصارف طائفية ، و إذ صدر الوقف موضوع الدعوى من غير مسلم ، وكمان مصرف الجزء الحيى الموقوف على الكنيسة جهة غر إسلامية وكأن الواقف شرط النظارة لحفيديه ومن بعدهما للاوشد فالأوشد من ذريتهما ، وهوالوصف الذي تحقق في الطاعنين الأولين عند وفاة من شرط لهما الواقف النظر في ٢٥ يونيو ١٩٥٢ فإن حقهما فى النظارة حلى هذا الجرء من الوقف ينشأ من هذا التاريخ، ولا تنطبق في شأنه أحكام القانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ المعمول به في تآريخ لاحق لمدم رجعية أثره على الحقوق التي تولدت قبل العمل بأحكامه هذا إلى أنَّ أحتمية الطاعنين الأوليين في المطالبة بولاية شرطها لهـــا مجعمــا غير المسلم على مارصده المكتيسة لا يتأثر بقيام المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو الغائما لأن النراع في استحفاق النظر يدور حول مسألة موضوعية متعلقة بأصل الحق ويصدر الحكم فيها طبقا لأرجع الأقوال من مذهب إبي حنيفة هملا بالمسادة . ٢٨ من لائعة المحاكم الشرعيسة التي نظمت حق التولية على الوقف فحلته للواقف ثم لوصيه ثم للقاضى وقيدت سلطة ذلك الأخير بالايقيم أجنبيا عن الوقف ناظرا مع وجود المشروط له من أهل بيت الواقف، وهو ما نصت طبه المسادة أمع من قانون أحكام الوقف التي لا يزال حكمها معمولا بدوقم تلغ

وهى قاطعة فى النهى بإطلاق عن تعيين وزارة الأوقاف الأجنبية عن الوقف دون تقيد بنعلة المصلحة ، بالإضافة إلى أن تطبيق المحادة ٤٨ من قانون أحكام الوقف على وجهها الصحيح الذى تنسجم به النصوص ، و بمراعاة الا يتعطل شرط الوقف بشأن النظر على الشطر الحيرى الضئيل المرصود على الكنيسة ، يوجب الأخذ بتنصيب الطاعنين الأولين تأظرين تغليبا لمصلحة الحصة الحميدية ، خاصة وأنهما يتوليان الحراسة على شطر الوقف الأهلى مما يستوجب توحيد الإدارة فيها لارفض طلبهما ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هــذا النعى مردود ، ذلك أن ما توجبه المــادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من صدور الأحكام طبقا للدون فيها ولأرجح الأقوال من مذهب أبَّى حنيفة لا يصار إليه فى الأحوال التي ينص فيها قانون وضعى على قواعد خاصة ، وإذ صدرت تشريعات متعاقبة خاصة بالوقف فإنها تكون واجبة التطبيق ولا يلجأ إلى فقمه الحنفية إلا عند سكوت هذه التشريعات هن مواجهة حالة معينة ، ولما كان النص في المادة ٤٧ من قانوز أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواردة تحمت حنوان النظر على الأوقاف الحيرية على أنه " إذا كان الوقف علىجهة بركان النظر عليه لمن شرط له ، ثم لمن يصلح له من ذرية الواقف وأقار به ، ثم لوزارة الأوقاف ، هذا ما لم يكن الواقف فير مسلم وكان مصرف الوقف جهة غير إسلامية فإن النظر عليه يكون لمن تعينه المحكمة ، مم ملاحظة أن هذا الترتيب ترتيب في الصلاحية " و إن كان يدل على أن التولية في الوقف الحيرى تكون لمن شرط له الواقف ، فإن لم يوجد فلمن يصلح له من ذرية الواقف وأقاربه ، فإن لم تتوافر الصلاحيــة فعلى المحكمة أن تولى وزارة الأوقاف ، و يستثني من هذا الأصل وقف ضير المسلم علىجهات العر الحاصة بدينه ، فإنه إذا لم يستحق النظر من شرط له الواقف أو من يصلح له من فمديته وأقاربه فلا تولى المحكمة وزارة الأوقاف و إنما تولى عليه •ن تختاره ، إلا أنه لما كات هذه السادة قد ألفيت بصريح نص المسادة السادسة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الحرية وتمديل مصارفها على جُهات البر ، وكان حتى الطاعنين الأولين في النظر طبقا كشرطً الواقف إنما ينشأ بموجب قرار التعيين بعد الجلوء إلى الحكمة القضائية برفير دعوي

استحقاق النظر ومن تاريخ صدوره ـــ لامن تاريخ وفاة من شرط لهما الواقف النظر ــ اعتبارا بأن الحق في النظارة لايستمد من شرط الوانف بل من قرار المحكمة بالتعبين ، وهو قرار إقامة في النظر وليس تمكينا منه ، وكان الثابت أن الطاعنين الأولين لم يتقدما بطلب تعييهما ناظرين إلافى تاريخ لاحق لنفاذ القانون رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي الغي المــادة ٤٧ من قانون أحكام الوقف وأتى باحكام جديدة ، فإن هذه القواعد الأخرة هي التي تسرى في حقهما ، ولما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المسادتين ١/٢ و٣ من القانون وقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ اللتين حلتاً عمل المــادة ٧٤ آتفة الإشارة ، والمسادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ — وهلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــــ أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الحميم مالم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الواقف ولوكان من ذريته أو أقاربه باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها وتوجيه الريع إلى المصارف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الحارية ، فأعطاها الحق في النظر بحسكم القانون في الفقرة الأولى من المــادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنه ١٩٥٣ ، وأورد بالمسادة الثالثة منه استثناء على هذا الحق خاصا بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة اسلامية ليقيم القاضى ناظره إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف ، مما مفاده أن المشرع أصبح لا يقيد سلطة القاضي في تعيين من يراه صالحًا للنظارة على الأوقاف الخيرية الطَّاتُفية ، ولم يمنعه من أن يعين وزارة الأوقاف ناظرا على وقف غير المسلم ولو كان مصرفه لجهة غير إسلامية متى رأى في ذلك صالحًا ، وهو ما يُعيد أنتفاء الأساس الذي كان يبني طيه حظر إقامة وزارة الأوقاف ناظرة على وقف غير المسلم المرصود لجمهة طائفية، لماكان ماتقدم وكان النص في المادة وع من قانون أحكام الوقف على أنه لايولى أجني على الوقف إذا كان بن المستحقين من يصلح للنظر عليه ، فإذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على أختيار ناظر معين أقامة القاضي إلّا إذا رأى المصلمة في غير ذلك . . . و يتناول الوقف الحيرى بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكامه ، وكان الوقف على جهة ايست آدمية لا يعتبر معه ممثلها مستحقا ولم يعتبرهالقانون

ف هذه الحالة كالمستعق، وكان الشق الحييم الموقوف على كنيسة طنان موضوع تعيين الأجنى عن الوقف بالنطبيق لتلك المادة حتى لو وجد من يصلح منأهل ييت الواقف . لما كان،اسلف.كان الحكم المطمون فيه قد أوردور . . . واثن كان من الحائز أن يكون الناظر على وقف غير المسلم من أهل طائفته إذا كان الوقف كله على جهة برط تقية ، و إنه ليس ثمة ما يمنع عندما تكون جهات البر متمددة بعضها إسلامى وبعضها الآخرطائني أن تكون النظارة على الجهتين معا لوزارة الأوقاف ، لاسها لمذا كانت أعيان الوقف على المشاع ولاسبيل للى أقلمة ناظر طائقي على القدر من البر المخصص لحسمة الطائفة إذ يستلزم ذلك توزيعا وتقسيها لها يتم بعد خصوصا وأن الملادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٢ وهي الباقية على حالها تقضي في حالة شيوع الوقف بقصر النظاوة على واحدالاإذا وجدت مصلحة في التعدد ، ولا مصلحة في التعدد في حالتنا هذه ، ﴾ أن دعوي القسمة لازالت معروضة على لحان القسمة ولما يفصل فيها بعد . . . "، وكان هذا الذي قرره الحكم لا غائمة فيه لنص المادة هر؛ من قانون أحكام الوقف ولا ينطوى بذاته على تعدد في النظر ، ذلك أنه لماكان التابت من كتاب الوقف وعلى ماجاء بالرد على السبب الثالث أنه اشتمل على حصة أخرى خبرية ليس مصرفها جهة طائفية ، بالإضافة إلى الشق الحيرى الحاص بالكنيسة موضوع الدهوي ، وكانت الولاية لوزارة الأوقاف بقوة القانون على الحصة الموقوفة على بالقانون رقم ٤٧% لسنة ١٩٥٣ ، وكان القانون لا يحظر تولية وزارة الأوقاف على حصة الوقف الحري من غير مسلم على جهة غير إسلامية على ماسلف تفصيله فإن ملقرره الحكم من تولية الوزارة على الحزم من الوقف الحري المرصود على الكنيسة لا يؤدي إلى التعدد المنهى عنه بالمادة ٨٤ من قانون أحكام الوقفيين ؟

ولامساع للتذرع بأن الطاعنين الأولين هما الحارسان على الحزه الأهلى الذى زالت عنه صفة الوقف بمقتصى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ لأن فيا يذهبان إليه تحقيق لهذا التعدد بين شقى الوقف الحيرى وليس دره الله . وإذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر واتهى إلى رفض طلب الطاعنين الأواين إقامتهما ناظرين على الحزه من الوقف المنصص الكنيسة ، فإن الني عليه بالحطأ في تطبيق القانون بكافة وجوهه يكون على غير أساس .

ولمــا تقدم جميعه بتعيين رفض الطعن برمته .

### جلسة ٤ من فبراير ١٩٧٦

برقامة السيد المستشاو محمد أسعد محمودوعضوية السادة المستشاوين محمد محمد المهدى ، وسعد الشاذل ؛ وعبد الرحمن مياد ، ومحمد الباجورى

# 

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية":

( ٤٠٣٠٢٠١ ) أحوال شخصية " النسب " إثبات" الإقوار "" البينة" .

- ( 1 ) الأسب يثبت بالفراش السحيح بالإقرار و بالبينة -الفراش سبب منشى. للنسب البينة والاقرار كاشفان له .
  - (٢) شبادة النفى على أمر وجودى مقبولة فى فقه الحنفية .
- (٣) دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به اثبات النسب · النناقض فيها لايفتفر · الاستناد
   فيها إلى أز النناقض في النسب عفو مفتقر وتجوز فيه الشهادة بالمهاع · لا محل له ·
- ( ٤ ) بانات شهادة الميلاد ٠ اعتبارها قرينة على النسب وليست حجة فى إثبات ٠ نسبة الطفل فيها إلى أب معين عدم اعتبارها حجة عليه مالم يقر بصحة البيانات المدونة بها
- ١ -- النسب كما يثبت بالفراش الصحيح يثبت بالإقرار و بالبينة ، ضير أن الفراش فيه ليس طريقا من طرق إثباته فحسب بل يعتبر سببا منشئا له ، أما البينة والإقرار فيهما أمران كاشفان له يظهران أن النسب كان ثابتا من وقت الحمل نسبب من الفراش الصحيح أو بشبهته .
- ٢ ـــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المعول صيه في فقه الحنفية أن الشهادة
   على النفي تقبل إن كانت في المعنى شهادة على أمر وجودى .
- ٣ إذ كان التناقض في ادعاء الزوجية والفراش الصحيح لا يغتفر إذ هو
   ليس محل خفاء ، فإنه لا محل لاستناد الطاعنة إلى ماهو مقرر من أن التناقض

فى النسب عفو مغتفر وتجوز فيه الشهادة بالسماع ،لأن التناقضهنا واقع في دعوى الغراش الصحيح الذي يراد به إثبات النسب .

إثبات النسب ، وأن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، وإنما بابت النسب ، وأن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، وإنما جاء ذكره فيها تبعا لما قصد منها ووضعت له ، ولأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله ، بل يصح بالإملاء من القابلة أو الأم فلا يعد نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة المبيانات المدونة بها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه ادعى ترويرها فور تقديم الطاعنة لها ، فذلك حسبه في إهدار القرينة المستفادة منها ، ويكون النعى عليه بالقصور عار وارد .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائر \_ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تقصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليه الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٦٩ أحوال شخصية ( نفس ) أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم لها طيه بثبوت نسب ابنها ... ... إليه وأنه إبنه منها بصحيح النسب الشرعى و بعدم التعرض لهما في ذلك ، وقالت شرحا لهما أنها تزوجته بعقد عرفي صحيح في في ١٩٦٤/١٠ ، ودخل بها ، وعاشرها معاشرة الأزواج ، ورزقت منه على فراش الزوجية بالولد ... ... الذي وضعت في ١٩٦٧/٩/١٤ ، وإذ أنكر نسب الصغير دون حتى فقد انتهت إلى طلباتها سالفة البيان ، و بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٨ وعلم حكت المحكة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت الطاحنسة أن المطعون عليه حكت المحكة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت الطاحنسة أن المطعون عليه

عقد عليها عرفيا في عام ١٩٦٤ وأنه أخذ يعاشرها معاشرة الأقواج ألى أحت حلت منه بالولد ... ... الذي ولد في ١٩٦٧/٩/١٤ و بعد سماع شهود الطرفين حكت في ١٩٧١/١٩/١٤ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هــــــذا الحكم بالاستثناف رقم ٨٩ سنة ٨٩ ق القاهرة طالبة إلغاءة ، بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ قضت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطويق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على المحسكة في غرفة مشورة ، ورأته جديرا بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما هلى الحكم المطعون فيه خالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم بنى قضاءه برفض الدعوى على سند من إهدار أقوال شهودها قولا بأن المستندات المقدمة من المطعون عليه والتي تطمئن إليها المحكمة تقطع بكذبها وأن الطاعنة مذلك عجزت عن إثبات الزوجية ، وأنه ليس للشرع الإسلامي في إثبات النسب حرص خاص وكل ما يعنيه هسو إقرار الحق في شأنه مثل سائر الحقوق ، في حين أن النسب عتال لإثباته ما أمكن صونا للولد من الضياع وحفظا للا عراض و يغتفر فيه التناقض و يجزز فيه الشهادة بالسماع ، ولا تقبل فيه البينة على النص ، هذا إلى أن الفراش ثابت في الدعوى بالدليل البقيني المستمد من الشهادة المسادقة على وقوعه وقيام معاشرة زوجية لم يقم دليل يناقضها ، وقد فات الحكم أن النسب كما يثبت بما لا يجعل مجالا للطمن على الفراش الذي تقول به الطاعنة ، فاسداً و شبهه ، مما لا يجعل مجالا للطمن على الفراش الذي تقول به الطاعنة ، وهو ما يعيب الحكم تخاافة القانون ،

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النسب كم يثبت بالفراش الصحيح يثبت بالإقرار وبالبينة غير أن الفراش فيه ليس طريقا من طرق إثباته فحسب لم يعتبر سببا منشئاله ، أما البينة والإقرار فهما أمران كاشفان له يظهران أن النسب كان ثابتا من وقت الحمل بسبب من الفراش الصحيح أو بشبهه ، ولما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قد انهى

إلى عدم قيام الفراش الصحيح الذي ادعته الطاعنة من أن المطمون عليه تزوجها بعقد صرف في مدينة القاهرة في يوم وساعة حددتهما ، لما ثبت من أنه كان سخن زلاء أحد الفنادق بمدينة الاسكندرية و مهمة رسمية قبل ذلك التاريخ وأنه في الساعة التي حددتها كان عائدا من الامكندرية ووقع السيارة التي تستقلّها حادث تصادم في الطريق الصحراوي على مبعدة من القاهرة، وتأكد ذلك محضر التحقيق الرسمي ، وأن أقوال نهود المطعون عليه جاءت مؤيدة لما قدمه من مستندات وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المعول عليه في فقه الحنفية أن الشهادة مل النفي تقبل إن كانت في المعني شهادة على أمر وجودي وهو هنا قائم لأن شاهدي المطعون عليه الأولين كم يبين من مدونات حكم محكمة أول درجةانصبتأقوالها على تأكيد الواقعة الثابتة بالمستندات الرسمية، وكان لاتثريب على الحكم في نطاق سلطته الموضوعية فى الترجيع بين البينات واستظهار واقع آلحال ووجه ألحق فيه إذا هو وازن بين الأدلة المقدمة في الدعوني وآثر الأخذ بدلالة ما قدمه المطعون عليه بعد أن اطمأن إليه وظهر له صدقه ، ثم استبان عدم قيام دليل على وجود زوجية صحيحة أو مخالطة بشبهة ، وخلص من ذلك إلى انتفاء الفراش خلافا لأقوال شهود الطاعنة ، لما كان ذلك وكان التناقض في إدعاء الزوجية والفراش الصحيح لا يغتفر إذ هو ليس محل خفاء،فإنه لا محل لاستناد الطاعنة إلى ما هو مقرر منأن التناقض في النسب عفو مغتفر وتجوز فيه الشهادة بالسماع ، لأن التناقض هنا واقع فى دعوى الفراش الصحيح الذى يراد به إثبات النسب على ما سلف بيانه ، ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاعا جوهر يا قوامه شهادة ميلاد الصغير المثبت فيها أن المطعون حليه والده والتى لميطعن طيها بأى مطعن رغم ما تنطوى عليه من دلالة على ثبوت النسب وسكوته يعتبر إقرار منه بما ورد فيها ليس له أن ينفيه .

وحيث إن النمى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكة أن شهادة الميلاد بمفردها ليست حجة فى إثبات النسب وإن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم

يقصد بها ثبوته ، وإنما جاء ذكره فيها تبعا لما قصد فيها ووضعت له ، ولان القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله ، بل يصبح بالإملاء من القابلة أو الأم فلا يعد نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طلما لم يقر البيانات المدونة بها ولماكان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه ادعى تزويرها فور تقديم الطاعنة لما ، فذلك حسبه في إهدار القرينة المستفادة منها، و يكون النعى طيه بالقصور غير وارد .

ولمــا تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

### جلسة ٤ من نبراير سنة ١٩٧٦

8 48

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمودوعضو يةالسادة المستشارين : محمد محمد المهدى . وسعد أحمدالشاذلل .وحسن مهران-حس ، ومحمد الباجورى .

( ) ( )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية : "

أحوال شخصية ﴿ الولاية على المالُ وقص ﴿ حالات الطعن ، •

القواعد العامة للطمن بالنقض فى أحكام محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استثنافية . وجوب تطبيقها فى مسائل الولاية على الممال ، الحسكم الصادر من محكة ابتدائية بهيئة استثنافية فى مادة حساب وعزل الوصى ، الطمن فيه بالنقض لبطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبب ، غير جائز .

لأن كانت المادة ٢٠٠٥ من قانون المرافعات قد تضمنت أحكاما خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المالى إلا أنه فيا عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأولى من قانون المرافعات هي الواجبة التطبيق على ما تقضى به المادة ١٠١٧ مرافعات ، ولما كانت الأحكام الخاصة التي أوردتها المادة ١٠٧٥ سالفة الذكر لم تعرض لأنواع المحاكم التي يحسوز الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة منها ، فان مانصت عليه المادتان ٢٤٩٥ من قانون المرافعات من قواعد عامة للطعن مانصت عليه المادتان ٢٤٩٥ من قانون المرافعات من قواعد عامة للطعن الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال ، ذاك أن المادة م١٠٥ عند صدورها ضمن الكتاب الرابع الذي أضيف إلى قانون المرافعات بالقانون وقم ١٠٢ عند لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن "للنيابة العامة ومن صدر ضده القرار أن يطعن أمام عكة النقض في الفرارات الانتهائية العامة ومن صدر ضده القرار أن يطعن أمام عكة النقض في الفرارات الانتهائية العامة ومن صدر ضده القرار أن يطعن أمام

أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقفها أو الحدمثها أو ردُّهَا أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أوَ الفعمل في الحساب • إذا كانت مبنية على مخالفة القانون أو خطّاً في تطبيقه أو في تأويله "ومفاد هذا النص على ما يبين من عبارته ومن المذكرة الإيضاحيـــة للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقص في مسائل الولاية على المــال فلا يتناول إلاّ القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ولأسباب مبنية على مخالفة الفانون أو الحطأ في تطبيقه أو في تأويله دون أسباب البطلان في الإجراءات ، كما قصر حق الطعن على النيابة العامة وعلى من صدر صده الفرار ، ثم تعدلت هذه المسادة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٧ قاصبح نصها " يجوز الطمن بالنقص للنياية العامة ولمن كان طوفا في المسادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحبير والنيبة والمساعدة القصائية وسلب الولاية أو الحد منها أو ردها واستمرار الولاية والحساب " فأطلق الشارع بهذا التعديل حق الطمن لكل من كان طرفا في المادة أسوة بالنيابة العامة وحذف القيد الخاص بأسباب الطعن فصار جائزا لكل الأسباب التي نصت عليها القواعد العامة في باب النقض مع بقائه مقيدا بالمسائل المنصوص علما بذاتها في المادة المذكورة ، وقد ظل نص هذه المادة سواء قبل أو بعد تعديلها واحدا بالنسبة لوصف القرارات الى يجوز الطعن فيها بالتقضوهو "القرارات الانتبائية "دونأن تشر المادة إلى أتواع المحاكرالصادرة منها هذه القرارات ، مما مقاده أن المشرع أراد بالقرارات الانتهائية التي يجوز الطمن فيها تلك التي تصدر من ذات المحاكم المبينة أنواعها فيا أورده من أحكام هامة عن الطعن بالنقص ؛ وأن الشارع وهو بسبيل النص على أحكام خاصة ف المسادة ١٠٧٥ لم يقصد أن يتحول بالنسبة لأنواع تلك المحاكم عن القاهدة العامة التي أحال المبها فيما أحال إليه من أحكام بمقتضى الحادة ١٠١٧ مرافعات، لما كان ذلك ، وكانّ ما يجيزه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت الحكمة التي أصدر م مشروطاً بأنّ يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل النزاع ذائة بين الخصوم انفسهم وحاز قوة النشيء المحكوم به حتى مجسسوز الطمن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذى فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأنول ، ولمساكلن الثابت أن الحكم

المطمون فيه من إحدى المحاكم الاستدائية بهيئة استثنافية في مادة حساب وحزل الوصى ، وكان مبنى الطعن بطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب أى في غير الأحوال المنصوص طايها في المحادة ٢٤٩ آنفة الذكر ، فإن الطعن جائز . في هذا الحكم يكون غير جائز .

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشابر المقسرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكيم المطعون فيه وسائر الأوراق — تخصل في أنه بتاريخ ٢٩/٠/١٠/١٤ صدر قسرار من محكة كوم أميو الجزئية كلا حوال الشخصية في القضية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٣ و ولاية على المائا الخاصة بقركة المرحوم ... متضمنا (أولا) اعباد تقرير الحبير عن فحص الحساب عن الملة من أكتوبر ١٩٦٣ وي بهاية سنة ١٩٦٩ و تكليف الوصى إبداع مبنغ ١٩٩٤ مينها ووجم الميالتوفر خزافة بنك مصر أسوان (ثانيا) عزل الوصى ... ... ... ... ... العامون عليا وصياعلى ابها ... ... ... و تعيين ... ... ... استأنف المطعون عليا وصياعلى ابها ... ... ... قاصر المرحوم ... ... استأنف الطاعن هذا القرار أمام محكمة أسوان الابتدائية بهيئة استثنافية وقيد استثنافه رقم ١ س سنة ١٩٧٧ أسوان ، بتاريخ ١٩٧٤/٢١ حكمت المحكمة بتأييد القرار المستأنف بعد استهاد حساب المدة من تاريخ الوفاة حتى نهاية سنة ١٩٦٤ أسوان في هذا الحكم بطيريق النقض ، وقدمت النيابة لسيق الفصل فية . طمن الطاعن في هذا الحكم بطيريق النقض ، وقدمت النيابة مرة أمدت فيها الرأى يعدم جواز الطعن ، وعرض الطعن على الحكمة في خرفة مشورة فحددت جلسة لنظره تمسكت فيها النيابة برأيها .

وحيث إنه ولن كانت المسادة ١٠٠٥ من قانون البرافعات فدخم مت أحكاما خاصة بالعلمن بالمنقض في مسائل الولاية على المسال إلا أنه فيها عدا مانصت عليه هذه المسلك الأحكام العامة في البلب الثاني عشر من المكتاب المأول من قانون المرافعات هي المواجبة الاتباح على ماتقضى به المساحة ٢٠٠٩ مرافعات

ولما كانت الأحكام الخاصة التي أوردتها المسادة ١٠٢٥ سالفة الذكر لم تعرض لأنواع المحاكم التي بجوز الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة منها . فإن ما نصت طيه المسادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات من قواعد عامة للطعن بالنقص في أحكام محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المسال ، ذلك أن المسادة ٢٥٠٠ عند صدورها ضمن الكتاب الرابع الذى أضيف إلى قانون المرافعات بالقسانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن <sup>وو</sup> للنيابة العامة أو لمن صدر ضده القرار أن يطعن أمام محكمة النقض في القرارات الانتهائية الصادرة في الحجر أو رفعه وفي إثبات الغيبة أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقنها أو الحد منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصامة على القاصر أو الفصل في الحساب إذا كانت مبنية على مخالفة القانون أوخطأف تطبيقه أو فى تأويله "ومفاد هذا النص على مايبين من عبارته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٦ ' لسنة ١٩٥١ أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ولأسباب مبذة على مخالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو فتأويله دون أسباب البطلان في القرارات أو البطلان في الإجراءات كما قصر حق الطعن على النياية العامة وعلى من صدر ضده القرار ، ثم تعدلت هذه المسادة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ فأصبح نصما " يجوزالطعن مالنقض للنيامة العامة ولمن كان طرفا في السادة في القرارات الاتهائة الصادرة في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفهًا أو الحد منها أو ردهاو استمرار الولاية أو الوصاية والحساب " ، فأطلق الشارع بهذاالتعديل حق الطعن لكل من كان طوفا في المسادة أسوة بالنيابة العامة وحذف القيد الخاص بأسباب الطعن فصار جائزا لكل الأسباب الني نصت علها القواعد العامة فى باب التقض مع بقائه مقيدا بالمسائل المنصوص عليها بذاتها في المسادة المذكورة . وقد ظل نص هذه المسادة سواء قبل أو بعد تعديلها واحدا بالنسبة لوصف القرارات التي يجور الطعن فيها بالنقض وهو « القرارات الانتهائية » مون أن شير المسادة إلى أنواع المحاكم الصادرة منها هذه القرارات ممسا مِفادِهِ آن المشرع أراد بالقرارات الانتهائية التي يجوز الطعن فيها على التي تصدر من ذات المحاكم المبينة أنواعها فيا أورده من أحكام عامة عن الطعن بالنقض ، وأن الشارع وهو بسبيل النص على أحكام خاصة في المادة ٢٠٠٥ لم يقصد أن يقول بالنسبة لأنواع تلك المحاكم عن القاعدة العامة التي أحال إليها فيا أحال من أحكام بمقتضي المادة ١٠١٧ مرافعات ، لما كان ذلك وكان ما تجز من أحكام من قانون المرافعات من الطعن بالنقص في أي حكم انتهائي أياكانت المحكمة التي أصدرته مشروطا بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل أي النزاع ذاته بين الخصوم أفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل في النزاع على خلاف الحكم بالنقض في الحكم الحكم المحلون فيه صادر من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استثنافية في مادة حساب وعزل الوصى ، وكان مبني الطعن بطلان في الاجراءات وقصور في التسبيب أي في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٤٧٩ تفة الذكر فإن الظمن بالنقض في هذا الحكم يكون عبر جائز .

## جلسة به من فبرایر سنة ۱۹۷۲

برئاسة السيد المستشار / أحمد فنح*ن مرمن* وعضو يةالسادة المستشار *ين محمد*صالح أبوواس · وحافظ رفقى - وحميل الزبني · ومحمود حسن حسين ·

# (40)

الطعن وقم ٢٨٨ لسنة ٤٠ القضائية :

(۲،۱) بنوك . أوراق نجارية .

(١) حق البرنك في إجراء القيمة العكدى بالحساب الحارى الاوراق التجارية التي تحصم لديه ولا يتم تحصيلها • أسامه • دعوى الضيان الناشئة عن عقد الحصم وحقه في دعوى الصرف الناشئة عن تظهير الورقة إليه تظهيرا ناقلا المسكية • سقوط الحق في دعوى الصرف • لا يخلى بحق البنك في إجراء القيد العكدي استنادا إلى حقه في دعوى الضيان •

(٢) زوال صفة الحساب الحارى عنه بمجرد إنفاله ١٠ اعتبار الديون المقيدة بعد هذا النار يخ
 ديونا عادية مستقلة عن الحساب ١٠ جواز المطالبة جا متى قام الدلول على صحمًا ١٠

1 — حق البنك في إجراء القيد العكسى بالحساب الحارى الأوراق التجارية التي تخصم لديه ولا يتم تحصيلها ، يستند إلى حقه في دعوى الضان الناشئة عن عقد الخصم والتي تحولالبنك الرجوع على طالب الخصم بقيمة الووقة في حالة عدم الوفاء بقيمها عند الاستحقاق ، كما يستند كذلك إلى حقه في دعوى العمرف الناشئة من تظهير الورقة إليه تظهيرا ناقلا الملكية يحوله حق الرجوع على المظهر طبقا قلاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القانون التجاري محيث إذا سقط حق البنك في تلك الدعوى لعدم مراعاة تلك الإجراءات والمواحيد امتنع عليه إجراء القيد العكسى لسقوط حق البنك ودعوى الصرف ، على أن سقوط حق البنك ودعوى العمرف لا يحل محقد في إجراء القيد العكسى استنادا إلى حقه في دعوى الضان الناشئة عن مقد الحصم ، إذ كان ذلك ، وكان بين من الأوواق دوي البنك العامن قد تمسك في دفاعه أمام عكمة الاستثناف بأن الأوراق التجارية

موضوع الزاع قد خصصت لديه بالحساب الحارى تنفيذا لعقد فتح الامتحاد ته وأن حقه في إجراء القيد العكسى يستند إلى عملية الحصم ذاتها دون حاجة إلى اتفاق خاص، وذلك بغض النظر عن حقه في الرجوع استنادا إلى دعوى الصرف، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي للذى انهى إلى علم أحقية الطاعن في جراء القيد العكسى استنادا إلى سقوط حقه في دعوى العسرف، دون أن يتناول ما أثاره البنك من دفاع جوهرى بشأن تنفيذ عملية الخصم بالحساب الحارى وحقه في إجراء القيد العكسى استنادا إلى ضمان الخصم، فانه يكون معيبا وقاسر البيان .

٧ — اثن كانت صفة الحساب الحارى زول عنه بمجرد إفغاله ، وتصبح الديون المتيدة بعد هذا التاريخ خارجة عن نطاقه فلا تسرى عليه أحكامه ، إلا أن ذلك لا يحول دون المطالبة بهذه الديون كديون عادية مستقلة عن الحساب مي قام الدليل على صحتها .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلام السيد المستشلر المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع – على ما بين من الحكم المطعون فيدوساتر الأوراق – تخصيل في أن الشركة المطعون ضفعا الأولى أقامت الدعوي وقم ١٩٩٣ مسنة ١٩٩٣ تجارى كلى القاهرة وطلبت فيها الحكم بالزام البنك الطاعن بأن يرد لهما مناه ١٩٠٧ جنبا و ١٩٠٠ عليا مؤسسة دعواها على أن اتفاقا تم بينها و بين البنك ... .. .. .. .. .. الذى أنديج في البنك الطاعن على فتح اعباد بحساب جار لصالحها في حدود مباغ م ١٥٠٠ جنيه زيد بعد ذلك إلى ٥٠٠٠ جنيه وتم تنفيذ فتح الاحباد بطريق خصم السندات الإذنية الحررة الأمرها من عملاتها بالحساب المارى بعد تظهيرها إلى البنك وكان يتمين على هذا الأخير إذا المتم أحد المعينين المارى بعد تظهيرها إلى البنك وكان يتمين على هذا الأخير إذا المتم أحد المعينين

عن الوفاء بهذه السندات أن يتبع إجراءات الرجوع المنصوص عليها في القانون التجاوى ولكنه لم يفعل فسقط حَقه قانونا في الرجّوع عليها ومع ذلك فقد رفع البنك الطاعن دعوى باشهار إفلاسها إستنادا إلى امتناعها عن سداد ٢١ سندا أذنياهناالسندات المظهرة إليدعلى سبيل الحصر وقيمتها ٣١٤٧ جنيهاو ٥٠٠ملماو برغم ، تمسك الشركة المطعون ضدها الأولى بسقوط حق البنك في الرجوع عليها فقد قضت الحكمة شهر إفلاسها ، فأصطرت إلى دفع المبلغ المتنازع فيه إلى البنك مشروطا محفظ حقها فى استرداده إذا ما حكم اصالحها قضاء ثم أقامت الدموى الحالية بأحقيتها في استرداد هذا المبلغ الذي دفعته بغير حق لتفادي آثار الإفلاس كما أقام البنك ... ... ... ... آلذى حل محله البنك الطاعن بدوره الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزامهم بوصفهم ضامنين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٢٢٠ جنيه و ١٣٦ ملياً والفوائد من١٩٦٢/٨/٢٧حتىالسداد مؤسسا دعواه علىأنهم تعاقدوا معه بصفتهم شركاء متضامنين بعقد مؤرخ ١٩٥٨/١٣/٧ على فتح اعباد بالحساب الجارى لديه حده الأقصى ١٥٠٠ بنيه ثم دفع الد ٥٠٠٠ جنيه بخلاف الفوائد لاستعاله في تسهيلات مصرفية وعند إنتهاء مدة العقد في أوائل سنة ١٩٦٠ لم نقم الشركة المطعون ضدها الأولى بأداء الديون التي ترتبت في ذمتها وقنئذ وكانت في حالة افلاس فعلى 1⁄2 اضطره إلى رفع دعوى الافلاس رقم ٤٣ سنة ١٩٦١ إفلاس القاهرة التي قضي فيها باشهار أفلاس الشركة فاستأنفت هذا الحكم ودفعت المبلغ المقامة به دعوى الافلاس دون المصروفات وبعد خصم المبلغ المشار إليه أصبحت الشركة مدينة بمبلغ ٣٢٠٠ جنبها و ١٣٦ مليا وهو المبلغ المطالب به . ويتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية قبل الفصل في موضوع الدعويين بندب خبير للإطلاع على أوراق الحساب الجارى للشركة المطعون ضدها الأولى وتحديد تاريخ اقفال هذا الحساب وبيان رصيده في تاريخ الإقفال مع بيان ما إذا كانت قيمة السندات الإذنية الواحد والعشرين التي دَفِعت الشركة قِيمتها للبنك أثناء نظر دعوى الافلاس وقدرها ٢٥٤/٧٥٠ والتي خصمت لدية تنفيذا لعقد فتح الاعتاد بالحساب الحارى قد قيدت ضمن مفردات هذا الحساب عند خصمهاوما إذا كانقد أغيد قيدها قيدا عكسيا عندعدماستيفاء البنك لقيمتها من

عرريها وبعد أن قدم الحبير تقويره قضت المحكة في ١٩٦٧/١١/١٩ في الدعوى رقم ١٩٦٧/١١ سنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بالزام البنك الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون ضدها الأولى مبلغ ٣١٤٧ جنيها و ٥٠٠ مليا وفي الدعوى رقم ٢٢١٣ منها و ١٩٦٠ عبلم وفي الدعوى رقم ٢٩٦٣ بنيها و ٢٠٠ مليا وفوائده بواقع ٧/ سنويا يدفعوا البنك الطاعن مبلغ ٣٥٦٧ جنيها و ٢٧٠ مليا وفوائده بواقع ٧/ سنويا من تاريخ ٥/١١/ ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢/١/١٤ استأنف البنك الطاعن هذا الحكم شقيه بالاستثناف رقم ٣٥ سنة ٥٨ ق. ومحكمة استثناف القساهرة قضت بني المابيد الحكم المستأنف في الدعوى ٣٢١٧ سنة ١٩٦٢ بحارى كلى القاهرة وتعديل الحكم المستأنف في الدعوى ٣٢١٣ سنة ١٩٦٢ بحارى كلى القاهرة وتعديل الحكم المستأن الطاعن في هسذا الحكم بطريق النقض وتاييده فيا حداد الك. طعن البنك الطاعن في هسذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى سنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة وغرفه مشورة قددت جسة انظره و بالجلسة المحددة الزمت النيابة رأيها في غرفه مشورة قددت جسة انظره و بالجلسة المحددة الزمت النيابة رأيها في غرفه مشورة قددت جسة انظره و بالجلسة المحددة الزمت النيابة رأيها في غرفه مشورة قددت جسة انظره و بالجلسة المحددة الزمت النيابة رأيها في المحددة الزمت النيابة والمحددة الزمت النيابة رأيها في المحددة الزمت النيابة المحددة الزمت الزمت النيابة المحددة الزمت النيابة المحددة الزمت النيابة المحددة الرمت المحدد المحدد الرمية المحدد ال

وحيث إن مما يتعاهالطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن القصور والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن من المفرر أن القيد العكسى لا أوراق التجارية بالحساب الحارى يستند أساسا إلى عقد الخصم الذي يفترض أنه يتضمن الوفاء بشرط التحصول وهكذا يكون للبنك عند تخلف المدين عن الوفاء بقيمة الورقة المخصومة لديه دعويان أحدهما ناشئة عن عقد الخصم والنانية الناشئة عن عقد العصم والنانية الناشئة عن عقد العصل دعوى الرجوع تيفذ العقد المحصوب القيل المعرف وتقادمها لايعطل دعوى الرجوع تيفذ العقد المحصوب التالى لا عنه القيد العكسي للاوراق التي لم يتم تصيلها روقد تمسك البنك بمذ الدفاع أمام محكمة الموضوع وبأن السندات موضوع الدعي تنفيذ المحتمد للايم المنات المتحدي تنفيذ الضم الا أن الحكم المطعون فيه أغل الرد على هذا الدفاع المومرى وانتهى إلى عدم أحقية البنك في اجراء القيد المكسى استناد المل سقوط حقه في الرجوع بدعوى الصرف فاء مشو با بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذاالنمى فعله ذلك أن حق البنك في اجراء القيد العكسى بالحساب الحارى للاوراق التجارية التي تحصم لديه ولايتم تحصيلها ، يستند إلى حقمق دعوى

الضهان الناشئة عن عقد الخصم والتي تخول البنك الرجوع على طالب الخصم بقيمة الورقة في حالة عدم الوفاء بقيمتها عند الاستحقاق، يستند كذلك إلى حقه في معوى الصرف الناشئة عن تظهير الورقة اليه تظهيرا نافر الملكية يحوله حق الرجوع مل المظهر طبقا الاحراءات والمواهيد المنصوص علمها فيالقانون التجاري محيث إذا سقط حق البنك في تلك الدموى لعدم مراحاة تلك الاجراءات والمواحيد امتنع عليه إحراءالقيدالعكمي اسقوط حقدق دءوى الصرف على أن سقوط حق البنك في دعوى الصرف لا يخل محقه في إحراء القيد العكس استنادا إلى حقه في دموى الضمان الناشئة عن عقد الحصم عمل كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن البنك الطاعن قد تمسك في دفاعه امام محكمة الاستثناف بأن الأوراق التجارية موضوع النزاع قد خصمت لديه بالحساب الحارى تنفيذا لعقد فتح الاعماد ، وأن حقه في اجراء القيدالمكمى يستند إلى عملية الخصم ذاتها دون مآجة إلى اتفاق خاص وفلك بغض النظر عن حقه فى الرجوع استنادا إلى دعوى العمرف وكان الحكم المطمون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي إلى مدم أحقية الطاعن في إجراء القيد المكسى استناد إلى سقوط حقه في دعوى الصرف ، دون أن يتناول ماأثار البنك من دفاع جوهرى بشأن تنفيذ عملية الحصم بالحساب الجارى وحمه في إجراءالقيد العكسي استنادا إنى خمان الخصم ، فانه يكون معيبا ، قاصر البيان .

وحيث إن مما ينعاه البنك الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور والاخلال بالدفاع وفي بيان ذلك يقول إن لحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه المظعون فيه انتهى إلى اعتبار يوم ١٩٣٠/١٩٢٥ تاريخا لقفل الحساب الحارى واستخراج الرصيد واستبعد حقوق البنك المقيدة بعد هذا الثار يخ وقد تمسك البنك للطاعن فى دقاعه أمام محكمة الاستثناف بأن قفل الحساب لا يحول دون حق البنك فى المطالمة بديونه الثابتة بعد هذا الثار ينخ كديون عادية من حقه أن بثبت محتمها بالمستندات التي قدمها البنك فى هذا الشأن ولكن الحكم المطعون فيه أفضل محقيق المستندات التي قدمها البنك فى هذا الشأن ولكن الحكم المطعون فيه أفضل محقيق دعاع البنك أو الرد عليه مما يشو به بالقصود

وحيث إن هذ النمى فى محلدذك أنه وأن كانت صفة الحساب الحلرى تزول عنه تجرد إفغاله وتصبح الديون المقيلة بعدهذا الناريخ خارجة عن نطاقة لهلا سرى عليها أحكامه ألا أن ذلك لا يحول دون المطالبة بهذه الديون كديون عادية مستقلة عن الحساب من قام الدليل على صحيحًا وإذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتبر الحساب الحارى الشركة المطعون ضدها الأولى مقفلا يوم ١٩٦٥/١٩٦١ طبقا لعقد فتح الاعتماد واستبعد الديون المقيدة بعد هذا التاريخ ، وكان البنك الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكة الاستثناف بأن الحساب الحارى قد امتد بعد هذا التاريخ امتدادا ضمنيا بإرادة طرفيه ، وأنه حتى مع التسلم بقفله في يوم و١٩٦٠/١٧٦ ، فان من حق البنك التضاء الديون المقيدة بعد هذا التاريخ كديون عادية مستقلة عن الحساب بعد أن قدم للحبير المستندات الدالة عليها وأثبت الحبير صحبها ، وكان الحكم المطمون فيه قد انهى إلى المناعن في هذا الشان وهو دفاع جوهرى أو يرد عليه فإنه يكون مشو با بالقصور .

وحيث إنه لم تقدم يتمين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسهاب الطعن .

### جلسة ١٠ من فبرايزسنة ١٩٧٦

رئامة السيد المستشار أحد حسن هيكل رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ، وحان حسين عبد الله ؟ وعمود حان درويش ؛ وذكى الصاوى صالح

# ( × 7 )

### الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٧ القضائيه :

(١) حكم "الطمن في الحكم " فقض "الصفة في الطعن " . دعوى "الصفة "

الأصل أن الطامن يرفع طعنه بالصفة التي كـان مختصها بها في الدعوى • لا يغير من ذلك أن تكون هذه الصفة محل منازعة منه •

( ٢ ) قانون " الأثر الفورى للقانون".حجز " حجز ما للدين لدى الغير ". تنفيذ .

إجراءات حجز ما للدين لدى الغير • وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالى هليها بأثر فورى • عله دلك • الحدكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله تطبيقا الده٣٤٣ مرافعات رغم أن الحجز وقع فى ظل قانون المرافعات السابق • لاخطأ •

(٣) حجز " حجز ما للدين لدى الغير ". دعوى " الصفة ". إملان .

توقيع حجز ما للدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته مديرا لمدرسة خاصة منازعة الطاعن فى هذه الصفة - طوح الحسلم المطمون فيه لهذه المنازعة استنادا إلى أن المحضر قد خاطبه ساده الصفة عند توقيع الحبز - خطأ - المدوسة الخاصة الاعتبر شخصا اعتباريا له ذمة مستقلة - ١٩٠ سنة ١٩٥٨ قبل إلغائه بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٦

 الأصل أن يرفع الطاعن طعنه بالصفة التي كان مختصها بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم - المطعون فيه ، و إذ طعن الطاعن في الحكم بصفته مديرا لمدرسة . . . وهي نفس الصفة التي اختصم بها أمام المحكة التي أصدرت الحكم لمدرسة . . . وهي نفس الصفة التي اختصم بها أمام المحكة التي أصدرت الحكم المطمون فيه فإن الدفع — المبدى من المطعون عليهما بأن الطاعن يؤسس دفاعه فىالدعوى على أنه لايقوم بادارة المدرسة ولايمثلها فيكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة ـــ يكون فى غير عمله متعينا رفضه .

 لقاعدة في سريان قوانين المرافعات طبقا لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ هي أنها تسرى على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها وذلك فيما عدًا القوانين التي نصت عليها هذه المــادة ، وليس من بينها الاجراءات الخاصة عيجز ما للدن لدى الغير ولمساكان التابت في الدعوى أن المطعون عام. ا وقعا حجز ما الدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته في ١٩٦٨/١٩ أى في ظل قانون المرافعات السَّابق ثم صَدر قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عمل به في ١٩٦٨/١١/١ فإن أحكامه تكون هي الواجْبة التطبيق بأثر فورى في مَّذَا الحصوص ، ولا محل للتحدى بأن الطاعن قد اكتسب حقا بتوقيع الحجزوقت سريان القانون السابق ، ذلك لأن القوانين المنظمة لأصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية ٰخاصمة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع . و إذ رفعتالدعوى الحالية بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ٧٠/٦/٢٥ في ظلَّ العمل بقانون المرافعات القائم وفصل فيها الحكم المطعون فيه طبقا لأحكام هذا القانون ومنيينهاما تنص عليه المسادة ٣٤٣ من أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المسادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب طيه إيداعهاً لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة ، لمــا كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لأن المادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق لم تكن تحول الحاجز رفع دعوى الإلزام مباشرة ضد المحجوز لديه ـــ يكون على غير أساس .

٣- إذ كان الثابت أن المطعون عليهما قد وقعا الحجز تحت يد الطاعق بصفته مديراً لمعهد و مديرة أول درجة

بهذه الصهفة اللحكم بالزامه بالمبلغ المحجوز من أجله ، ولما قضى رفض المعوى وجها إليه الاستئناف بصمته مديرا لمدرسة . . . . . الحاصة وهو الاسم الصحيح للعهد سالف الذكر وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكة الموضوع بأنه لآيقوم بإدارة المدرسة الخاصة ولايمثلها و إنما تديرها صاحبتها واستدل على صحة دفاعه بشهادة صادرة من مديرية النربية والتعليم ، ولمــا كانت المدرسة الخاصة وهي منشأة فردية مملوكة للسيدة . . . . لا تعتبر شخصا اعتباريا له ذمة مستقلة ، بل هي جزء من ذمة صاحبتها وتكون هي صاحبة الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء أو من يقوم بإدارة المدرسة في الحالات التي نصت عليها المــادة الخامسة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وهي حالة فقد صاحب المدرسة الشروط المنصوص عليهًا في المــادة الرابعة من هذا القانون أو في حالة وفاته أو الحجر عليه وذلك إنى أن يتم تعيين من يحل عل صاحب المدرسة ، لايغير من هذا النظر ما نصت عليه المـٰادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذي ألفي القــانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر مٰن أنه يشترط في صاحب المدرسة الحاصة أن يكون شخصا اعتباريا ، إذ إستثنت المادة المذكورة من هذا الشرط أمحاب المدارس الخاصة المعتمدين وقت العمل بهذا القانون ، و إذ استند الحكم المطعون فيه فيا قرره من أن الطاعن هو مدير المدرسة المذكورة إلى ماورد في محضر الحجز من أنَّ المحضر خاطبه جدَّه الصفة معأن المحضر لايكاف بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان ، ولم يمن الحكم ببحث دفاع الطاعن سالف الذكر وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

#### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائم على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطعن -تفصل في أن وزير العلل ومحافظ بوو سعيد بصفتهما - المطعون عليهما - أقاما

الدعوى وقرمه سنة ١٩٧٠ مدنى رأس البر خدالطاعن بصفته مديرا لمبهد ... ... ... ... أ.. وطلبا الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٢٧٦٠ جنيها و ٨٤٢ مليا، وقالا شرحا للدءوى إنه بتأريخ ١٩٤٦/١٢/٢١ حكم على الطاعن بصفته الشخصية في الجناية رقم ١٣٩٧ سنة ١٩٤٦ بور سعيد بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها ١٣٥١جنهاو١٥٥ملياورد مثل هذا المبلغ إلىمجلس بورسيد البلدى و بعزله من وظيفته وأعلن هذا الحكم إليه بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ ، ولما كان الطاعن يعمل مديرا لمعهد ... ... ... ... فقد وقع المطعون عليهما في ١٩٦٨/٤/٩ جزا تحت يده بصفته مديرا لهذا المعهدعلى وبرمرتب المدين وفاء لمبلغ ٢٧٧٤جنيها و ٢٠٢ مليا وننبه عليه بالتقرير بمـا فىذمته للحجوز دليه خلال حمسةعشر يوما من تاريخ إعلَّانه بهذا الحجز الذي أعان الحجوز عليــــه في نفس الناريخ ، فأقام الطاعن الدعوى رقم ٩٠ سنة ١٩٦٨ مستعجل بور سعيد طلب فيها عدم الاعتداد بالحجز المذكور وقضى برفضها ، وإذلم يقرر المحجوز لديه ــ الطاءن بصفتهــ يمــا فى ذمته و بالتالى فإنه يلزم بالمبلغ المحجوز منأجله عملا بحكم المــادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فقد أقام المطعون عليهما الدعوى همكم لهما بالطلبات سالفة البيان . و بحلسة ٢٧٠/٩/٢٧ طلبت السيده ... ... ... ... ... دخولها خصما فى الدعوى منضمة للطاعن فى طلب رفضها تأسيسا على أنها صاحبة مدرسة ... ... ... ... ... ... ببور سعيد وأنه لا يوجد بهذه المحافظة مدرسة تحمل اسم ... ... .. ، و بتاريخ ١٩٧١/١/٣١ حكمت المحكمة بعدم قبول تدخل ... ... ... و برفض الدعوى. استأنف المطعون عليه ماهذا الحكم ضد الطاعن بصفته مديرا لمدرسة ... ... ... ... ... ... أمام محكمة دمياط الابتدائية بهيئة استئنافيه وقيد استئنافهما برقم ٣٨ سنة ١٩٧١ مدنى مستأنف دمياط ، وبتاريخ ٣١/٥/٣١ حكت المحكة بعدم اختصاصها بنظر الاستثناف و بإحالته لل محكمة استثناف المنصورة حيث قيد بجدولها برقم ١١٣ سنة ٣ ق مدنى « مأمورية دمياط » ــ دفع الطاعن بعدم قبول الاستثناف شكلا لرفعه على غير شخص المحكوم له ، و بناريخ ١٩٧٧/٤/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستثناف شكلا وبإلغاء آلحكم المستأنف وإازام الطاعن بصقته بأن يؤدى الطمون عليهما ميلغ ٢٧٧٤جنيها ، ٧٠ صليا . طعن الطامن بصفته فيحذا الحكم بطريق البقض وقدمت النيابة ألعامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم

وعرض الطمن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فوأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها دفع المطعون عليهما بعدم قبول الطمن لرفعه من غيرى ذى صفة وأصرت النيابة على رأيها

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطمون عليهما أن الطاعن يؤسس دفاعه فى المدموى على أنه لا يقوم بإدارة مدرسة ... ... ... ولا عظها و إذ طمن فى الحكم بصفته مديرا لهذه المدرسة ، فإن الطمن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، بأن الأصل أن يرفع الطاع طعنه بالصفة التي كان مختصما بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، و إذ طعن الطاعن في الحكم بصفته مديرا لمدرسة ... .. .. .. .. .. ... وهي نفس الصفة التي اختصم بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع يكون في معله متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الرابع من السبب الأول والتاني من السبب الأول والتاني من السبب الثاني على الحكم المطمون فيه الحطاف تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن المطعون عليهما أقاما دعوى الإلزام على الطاعن مباشرة تطبيقا لنص المادة على من قانون المرافعات القائم ، في حين أن الحجز وقع بتاريخ الحق في رفع دعوى الإلزام مباشرة ضد المحجوز لديه إذا لم يقيم بالإيداع أو بالتقرير بما في ذمته طبقا للقانون ، بل كان يوجب على الحاجز رفع الدعوى بطلب تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته للديه بالتقرير بما في ذمته في المجاد الذي تحدده المحكمة طبقا لنص المحدة ٥٠٥ من ذلك القانون ، ومن ثم تكون دعوى الإلزام المقامة من المطعون عليهما ضد الطاعن غير مقبولة ، وقد اكتسب المحجوز لديه حقا في ظل قانون المرافعات الطاعن غير مقبولة ، وقد اكتسب المحجوز لديه حقا في ظل قانون المرافعات السابق فلا يجوز المساس به وتطبيق قانون المرافعات القائم ، وقد تمسك المجاهن فيه يقبول قافون المرافعات الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه يقبول هوى دهوى

الإلزام ولم يرد على دفاع الطاعن جذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشايه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت القاعدة في سريان قوانين المرافعات طبقا لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعــــات رقم ١٣ لمسنة ١٩٦٨ هي أنها تسرى على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وذلك فياعدا القوانين التي نصت عليها هذه المادة وايس من ينهما الإجراءات الخاصة بحجز ما للدن لدى النسر، ولما كان الثابت في الدعوى إن المطعون علهما وقعا حجز ما للدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته ف١٩٦٨٤/٩ أى في ظل قانون المرافعات السابق تمصدر قانون المرافعات رقم١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عمل به ف ١٩٦١/١١/١ افان أحكامه تكون هي الواجبة النّطبيق بأثر فورى في هذا الخصوص ولا محل للتحدي بأن الطاعن قداكتسب حقابتوقيم الحجز وقت سريان القانون السابق ذلك لأن القوانين المنظمة لأصول التداعى والترآفع والحكم وطرق الطعن والننفيذ والتحقظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز فآنونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع وإذْ رَفَعَتَ الدَّعُوى الحالية بصحيفة أودعت قلم الكتاب ﴿ ١٩٧٠/٦/٢٥ فَى ظل العمل بقانون المرافعات القائم وفصلفيها الحكم المطعون فيه طبقا لأحكام هذا القانون ومن بينها ما تنص عليه المــاده ٣٤٣ منْ أنه إذا لم يقرر المحجوزُ لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المسادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخنى الأوراق الواجب عليه ابداءها لنأييد التقوير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع الممتادة ، لمساكان ذلك فان النمى على الحكم بالخطأ فيتطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن مماينعاه الطاعن في باقى أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق الفانون وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك أن الحيوز وقع تحت يد الطاعن بصفته مديرا لمعهد ... ... ... ... ... ورفعت الدعوى ضده أمام عكمة أول درجة بهذه الصفة ، فى حين أنه لا يوجد معهد بهذا الاسم ولا يقوم

الطاعن بإدارة مثل هذا المعهد كما أنه لا يقوم بإدارة مدوسة ... ... ... ... ... ... ... واتما تقوم السيدة ... ... بورسعيد التي اختصم في الاستثناف بصفته مديرا لهسا ، واتما تقوم السيدة ... ... ... ... ... صاحبة عذه المدرسة بإدارتها وقسد أغلقت المدرسة المذكورة بسبب قرار تهجير سكان محافظة بورسعيد وهو ما يترتب عليه بطلان الحجز و بطلان الدعوى المرفوعة بالزامه بالمبلغ المحجوز به ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكة الموضوع وقدم تأييدا له شهادة من مديرية التربية والتعليم بتلك المحافظة ، غير أن الحكم المطمون فيه قضى بالزامسه بالمبلغ المذكور ، ولم يرد على دفاعه وهو ما يميه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون علمهما قدوقعا الحجز تحت يدالطاعن بصفته مديرا لمعهد ... .. ... وإختصماه ف الدعوى أمام محكمة أول درجة بمذه الصفة للحكم بألزامه بالمبلغ المحجوز من أجله ولما قضى برفض الدعوى وجها إليه الاستثناف بصفته مديراً لمدرسة ... .. .. .. .. .. .. .. وهو الاسم الصحيح للمهد سالف الذكر ، وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا يقوم بإدارة مدرسة ... .. .. .. .. .. ولا يمثلها وإنما تد رها صاحبتها ... ... .. واستدل على محة دفاعه بشهادة مؤرخة ٢٥/٠١/ ٩٧٠ اصادرة من مديرية التربية والتمايم بمحافظة بورسعيد ولمـا كانت مدرسة ... .. ... ... ... ... .. .. وهي منشأة فردية مملوكة للسيدة ... ... .. لا تعتبر شخا اعتباريا له ذمة مستقلة بل هي جزء من ذمسة صاحبتها وتكون هي صاحبة الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء أو من يقوم بإدارة المدرسة في الحالات التي نصت عِليها المــادة الخامسة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وهي حالة فقد صاحب. المدرسة الشروط المنصوص عليها في المسادة الرابعة من هذا القانون أو في حالة وفاته أو الحجر عليه وذلك إلى أن يُمّ تعيين من يحل محل صاحب المدوسة لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المسادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ الذى الني القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من أنْم يشترط في صاحب المدرسة الخاصة أن يُكون شخصا اعتباريا إذ إستثنت المسادة المذكورة من هَفِيا

الشرط أصحاب المدارس الخاصة المعتمدين وقت العمل بهذا القانون ، و إذ استند الحكم المطعون فيه فيا قرره من أن الطاعن هو مدير المدرسة المذكورة إلى ماورد في محضر الحجز من أن المحضر خاطبه بهذه الصنة مع أن المحضر لا يكلف بالتحقق من صفة من تسلم منه الاعلان ولم يعن الحكم ببحث دفاع الطاعن سالف الذكر وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور ببطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة الثلاثاء ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل قائب رئيس محكة النقض وعضويةالسادة المستشاوين: إيراهيم السعيد ذكرى ، وعيّان حسين عبد الله ، ومجرد عيّن دو و يش و ذكى الصارى صالح

## $(\lambda V)$

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) حكم « الطعن في الحكم » . نقض « المصلحة في الطعن » .

المصلحة في الطعن • مثال •

(۲) اختصاص « اختصاص نوعی » . تنفیذ .

قاضى التنفيذ . اختصاصه نوعيا دون غيره بنظر جميع منازعات التنفيذ الوتنية والموضوعية أيا كمات قيمتها إلاما استثنى بنص خاص .م ٧٥٥ مرافعات .

(٣) اختصاص « اختصاص نوعی » . نظام عام .

الاختصاص بسبب فوع الدعوى أر قيمتها متعلق بالنظام العام · م ١٠٩ موافعات. الحكم الصادر فى موضوع الدعوى بعد مشتملاحيًا على قضاء ضمى فى شأن الاختصاص ·

 (٤) اختصاص « اختصاص نوعی » . تنفیذ . حجز « حجز ما الدین لدی الغیر » .

الدعوى بطلب إلزام المحبوز لديه بالدين المحبوز من أجله وبالتمويض إحمالا الدتين ٣٤٣ و٣٤٤ع مرافعات • منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ • اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره ينظرها •

الدفع المبدى من المطعون عليه بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة لأنه
يباشر التنفيذ بمقتضى سندات تنفيذية مهائية ولم يعترض المدين على التنفيذ مما تتعدم
معه مصلحة الطاعن فى الطعن ، هذا الدفع مردود بأن الطاعن وقد ألزمه الحكم

المطعون فيه بالتعويض فضلا عن مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه عن درجتى التقاضى فإن مصلحته فى الطعن فى الحكم تكون قائمة

٧ - معاد نص المسادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، وعلى ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ جهدف جمع شتات المسائل المتعلقة والتنفيذ في يد قاض واحد قريب من على التنفيذ وجعله يحتص دون غيره باصدار القرارات والأوام المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل في حميه المنازعات المتعلقة به سواء أكانت من الخصوم المتعلقة به سواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستحجلة عند فصله في المنازعات الوقتية من الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستحجلة عند فصله في المنازعات الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ، وذلك فيا عدا ما استثنى بنص خاص .

٣ - مؤدى نص الحادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الحصومة ومطروحة دائما على المحكمة و يعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حمّا على قضاء ضمى فى شأن الاختصاص .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وا**لمرافعة و**بعد المداولة .

حيث إن الوقائع \_ حسبًا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن \_ تتحصل فى أن المطَّمُون عليه أقام الدعوى رفَّم ٨١٤٩ سنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية ضد رئيس مجلس إدارة ... ... ... ... الطاعن بصفته \_ انتهى فيها إلى طاب الحكم بالزامه بأن يدفع مباخ٢٠٠٢ جنيهاو ٧٦٠مايا، وقال شرحا لدعواه أنه في ١/١/١/١١ حَكم في الآستشافين رقمي د٦٢ ، ٨٦٣ سنة ١٣ ق مدني القاهرة بالزام الطاعن ووزير النقل بصفته بأن \_ يدفعا ... ... ... تعويضا قدره. . . ٣٠٠ جنيه وكان هو بوصفه محاميا يباشر هذا النزاع عن المحكوم له فاستصدر ضده بتاريخ ٢٩،٣/٢/٢ من نقابة المحامن الأمر رقم ٢٠ سنة ١٩٦٧ بتقدير أتعابه بميلغ . . ٩ جنيه وصار ذلك الأمر نهائيا، وفي ٢٣/١٠/١٩٦٧ اوقع بموجب أمر التقدير المذكور حجزا تنفيذيا على مالمدينه تحت يد الطاعن وفاء لمبلغ ٢٥ وجنبها و ٣٧٠ ملمًا وقرر الطاعن بما في ذمته بكتاب أرسله إليه ف١٩٦٧/١١/٢١ أبلنه فيه أن تحتّ يده للحجوز عليه مبلغ ٣٠٠٠ جنية ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٧ وقع حجزا تنفيذيا آخرعلي مالمدينه المذكسور تحت يد الطاعن وفاء لمبلغ ١٦٧ جنيما و ٢٩٠ مليا مستحق بموجب أمر تقدير الأتعاب رقم ١٠١ سنة ١٩٩٧ وأمر تقدير المصاريف في الدعوى رقم ٧٤ه ٥ سنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة الإستدائية ثم وقع فَى ١٩٦٧/٣/٧ حجزا ننفيذيا ثالثا وفاء لمبلغ ١٠ ج قيمة الأتعاب المحكوم بها في الاستثناف رقم ١٩٥٧ سنة ٨٥ ق مدنى العاهرة ، غير أن الطاعن لم يقرر بما في دمته بالنسبة لهذين المبلغين وانحذ الاجراءات لصرف المبالغ المحجوز بها للطعون عليه وقسرها ١١٠٧ جنيه و ٧٦٠ مليا تطبيقا لحكم المـانة ٣٤٤ من قانون المرافعات وتساست منه الجهة المختصة أوراق التنفيذ مؤشرا عليها بالتغالص ، وحروت استمارة الصرف ولم يبق سوى تجرير الشيك إلا أن الصرف لم يتم لأن الموظف الختص أخذ يعمل على تعطيل الإجراءات بسبب عدم حصوله على مفعة لنفسه مما الحق به ضررا يقدره بمبلغ . . . اج يلتزم به الطاعن طبقا للسافة ٣٤٣

من قانون المرافعات و يكون مجموع المستحق له مبلغ ٢١٠٧ جنيه و ٧٦٠ مليا وهو المطالب به ، و بتاريخ ١٩٧١/١/٢١ حكمت المحكمة بالزام الطاحن بأن يدخ المطلاب به ، و بتاريخ ١٩٧١/١/٢١ حكمت المحكمة بالزام الطاحن بأن والمباقى والمبا

وحيث إن مبنى الدفع من المطعون علية أنه يباشر التنفيذ بمقتضى سندات تنفيذية نهائية ولم يعترض المدين على التنفيذ مما تنعدم معه مصاحة الطاعن فى الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النلاعن وقد الزمه الحكم المطمون فيه بالتمو يض فضلا عن مصروفات الدعوى ومقابل اتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى فإن مصلحته فى الطمن فى الحكم تكون قائمة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ما يتماه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الدعوى وقد رفعت بالمتطبيق لنص الهـادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات فإنها تكون منازعة في التنفيذ يحتص بها قاضى التنفيذ إعمالا لنص المـادة ٢٧٥ من هذا القانون ، و إذ غفلت المحكة الابتدائية عن ذلك وقضت في موضوع المدعوى فإنها تكون قد خالفت الفانون في شأن قواعد الاختصاص النوعى وهي من النظام المام و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بناييد الحسكم الإبتدائي قد وقع في نفس المخالفة .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه و يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوفتية أيا كانت فيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ . و يفصل قاضي التنفيذ فيمنازعاتالتنفيذ الوقتية بصفته قاضيا للامور المستعجلة "، وكان مفاد هــــذا النص وعلى ما أفصحت عنه المذكرة · الإيضاحية هو أن المشرع استحدثنظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شنات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بأصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذو بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقنية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغبر كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية ، ثما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح دون غيره المختص نوعيا بحميع منازعات التنفيذ الوقنية والمرضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فها عدا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المــادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنصعلي أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتقاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وبجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ٰفان مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدءرى أو قيمتها من النظام العام، ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة و يعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حمّا على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواءأمام محكمة القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله و بالتعويض إعمالا لنص المادين ٣٤٣ و ٣٤٣ من قانون المرافعات فان الدعوى لهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملًا بنص المادة ٢٧٥ سالفة الذكر وتخرج عن اختصاصالمحكمة الابتدائية النوعي مها كان يتمين معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم بدفع أحد أطراف الخصو.ة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ انباعا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيا تنص عليه من أنه على الحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بالحالة

الدموى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان مدم الاختصاص متعلقا بالولاية و إذ هي قضت في موضوع الذاع مجاوزة اختصاصها وايدها الحكم المطمون فيه فأنه يكوز قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطمن .

وحيث إنه لما سلف يتمين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص عكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى و إحالتها إلى قاضى التنفيذ بمحكمة القاهرة الإبتدائية

# جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار : مجد أسعد محمودوعضو بة السادة المستشارين : مجد مجد المهلمى وسعد الشاذلى وحسن مهران حسن ومجد الباجورى

 $(\Lambda\Lambda)$ 

الطعن رقم ٩ ١ لسنة ٢٤ القضائية :

دعوى"دعوى منع التعرض" . وضع يد . حيازة .

دعوى متع التعرض . عدم جواز رفعنها بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين . وجوب الاستناد إلى دعوى العقد لادعوى متع التعرض متى ثبت وجود العقد .

لئن كان من المقرر أنه لايجوز رفع دعوى منع انتعرض بغرض تنفيذ عقد يربط بين الطرفين ، ويجب الاستناد إلى دعوى العقد لا دعوى منع التعرض ، . إلا أن مناط ذلك أن يثبت وجود العقد الذي يحكم العلاقة بينهما ، وإذ دلل الحكم على أن عقد البدل لا صلة له بالأرض موضوع دعوى منع التعرض ، فإنه لا محل التذرع به للقول بعدم قبول الدعوى .

### المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

عليه الثانى بصفته والمطعون عليهم الأول والتاتى والمرابعة أظموا الدحســوى، وتم ٣٦٠ استة ١٩٦٠ مدنى أمام محكة بندر دمنهوو الحزئية ضدالطاعنين بصفتهما وزير ومندوب الإصلاح الزراعى طلب الحكم بمتع تعرضهما لهم فى حيازة ستة عشر قراطا الموضعة بصحيفة الدعوى وود حيازتها لهم ، وقالوا شرحالها أنهم يمتلكون أطيانا زراعية مساحها ١٧ف وه ١طو٧ س بناحية النامة مرز وأبوحص يمقتضى عقد البيع المؤرخ ٣٠/٩/٤٠ والمشهرة في ١١/٠١/١٥٤/ برقم ٧٩٠٨ يضعون اليد طلبهاً وضع بد هادئا استمر حتى شور مارس ١٩٦٠ حين أغتصب رجال الإصلاح الزراعي مساحة ١٦ قيراطا منها دون وجه حق واذ أمريت النياجة العامة بتسليم القدر موضوع النزاع إلى جهة الإصلاح الزراعي فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سألفة البيان ، وفى ١٩٦١/٤/١ حكمت الحسكمه بندب خبير لبيان وضع اليد ومظاهرة و بعد أن قدم الحبير تقريره دفع الطامنان بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى و بعدم قبولها ، و بتَّار يخ . ٢/. ١٩٩٢/١ حكمت المحكة (أولا) برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي (ثانياً) يرفض الدعوى بعدم قبول الدعوى ( ثالثاً ) بمنَّع تعرضُ الطاعنين للطعون عليهم في الأرض محلى النزاعُ وإعادة وضع يدهم . استآنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٨ سنة ٢٣ق اسكنفوية طالبين رفض الدعوى ، و بتــــاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ حكمت محكمة الاسقفاف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هـــذا الحكم بطريق النقض ، وقدَّمت النَّهُ مَذَكُرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعوض الطعن على المحكة ف غرفة مشورة فرأت أنه جدر بالنظر ، و بالحلسة المحسددة تمسكت النياية برأمها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحديثين به الطاعنان على الحكم المطعون فيه عمالته القانون والقصور في السبب ، وقالا في بيسان قاك أنهما بمسكا أمام عكمة الموضوع بمصول بدل بن الإصلاح الزراعي وبين المطعون عليهم اختص بمقتضاه الإصلاح بقطمة الأرض على النزاع مقابل قطمة أرض أخرى شلمها لمم بدلا عنها وقلما المستندات الدائة على ذلك إلا أن الحكم المطعون فيسه ساير الحكم الابتدائى في اطراح حسف الدفاع على صند من انقول بأن البدل كان من أرض أخرى دون أن يبين الدلائل الى أدت إلى صدم انطباق المستندات على أرض أخرى دون أن يبين الدلائل الى أدت إلى صدم انطباق المستندات على

أرض التراع وانطباقتها على أرض أحرى ، وكان يتمين ندب خبر لتحقيق دفاع الطاعين باعتبارها مسألة فنية يلجأ فيها لاتتخصصين من أهل الحبرة وقد ترتب على هذا الحطا من الحكم أن انتهى إلى قبول دعوى الحيازة رغم ارتباط المطعون عليهم والطاعنين بمقتضى عقد البدل سالف الاشارة وكان انتزاع الحيازة يدخل في نطاق تطبيقه بما يجعلها غير مقبوله ، وهدو ما يعيب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هــذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه يعد أن اثبت اطلاعه على عقد البيع المقــدم من المطعون طهم والمسجل ساريح ٢٧/١٠/١٩٥٤ برقم ٤٢٥٨ على مساحة ١٧ ف وه١ ط و٧س أورد قوله أن مَكتب الخبراء فام بمبأشرة المأمورية وقدم تقريره المؤرخ ١٩٦١/١٢/١٠ والذي انهي فيه إلى النتائج الآتية ( اشترى المدعون 🕳 المطعون عايم. ــقطعة أرص بعقد مسجل في ١٩٥٤ وقاموا بغرس أشجار جوافه على حدها الشرق ( ٢ ) في ١٩٦٠/٤/ طردهم الإصلاح الزراعي من مساحة ١٣ ط وهي أرض النزاع محجة وجود عقد بدل بينه و بين المدعين ولم يقــدم هــذا العقد للخبير (٣) مدة وضع بد المدعين الهادئ على أرض الزاع بدأت من ٥/ ١٩٥٣/١ وَهُو تَاوْيِخُ العَقَدُ الْآبِندائي واستمرت حَتَى ١٩٦٠/٤/٤ حيث قام الاصلاح الزراعى بالاستيلاء هليها أما مظهر وضع مدهم فهو الزراعة وغرس أشجار جوافة يناسب عمرها تاريخ مقد مشتراهم الذي بدأ منه وضع يدهم وهو ست سنوات) ، و بعد ورودالتقرير من مكتب الخبرا. قرر الحاضر عن الحكومة أن ثمة بدل تم بين المدعين والحكومة وأنها أعطتهم مقابل أرضهم أرضا مساوية كحل ف الأول أنه يقرر بالاحالة عن نفسه و بالنيابة عن أولَّاده وزوجته بقبول تجنب المساحة المباعة إليهم ومقدرارها ـــ وع ف تقريبا المَرْموز لما بحرف P على أرض الحريطة إلى أرض الاستيلاء المرموز لها بحرف F بحرى ستييته ونظيره وعبد الحافظ عدعبده والمحددة من الغرب بترعة البوص ومن الشرق بطريق همومی ومن بحری بارض الاصلاح وقد رد علی ذلك الحاضرین المدهین بمرافعة الشفوية بجلسة ١٩٦٢/٣/٣١ ومذكرته المقدمة لجلسة ١٩/٥/١٧ قا الجز

أن البدل القول به لا علاقة له بالحزء المفتصب موصوع النزاع الحالى ، إذ أن هذا البدل تم عن قطعة أخرى اشتراها المدعون من نفس البائع بموجب عقد آخر تسجل برقم ٢٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٧ حيث تبادل المدمون عن القدر الوارد ومقداره أ فـ و١٢ وطّ ١٦ س وأخذوا بدلا منها أرضا أخرى حسما جاه باقرار التجنيب المقدم من المدعى عليهما والذى نص به على أن المساحة المتبادل طيها تبلغ حوالى فدا نين وهي تساوى القدر موضوع عقد البيع المذكور على وجه التقريب ثم أورد الحكم" أد الثابت من تترير آلجبير أن المقدمحل النزاع يدخل ضمن المساحة التي اشتراها المدعوز في ١٩٥٤ بعدَّد بيع رسمي مسجل لم تطعن عليه الحكومة بأى مطعن ... .. .. .. وآية ذلك ما ذهب إليه الحاضر من الحكومـة في إحــدى الجلسات وأمــام الخبــــير من حصول بدل بين الطرفين ... ... ... هذا رغر ما ثبت من المستندات المقدمة من أن البدل المقول به كان محله أرضا أخرى اشتراها المدعون من نفس البائع ومساحتها حوالى فدازُن بموجب عقد اخرتسجل برقم ٤٣٦٠ وأن القدر محل التداعى لاعلاقة له بعقد البدل ... "ولمدا كان يبين من هذه الأسباب أنه ثبت لمحكة الموضوع استخلاصا من عقدى البيع المشهر ين رقمي ٤٢٥٨ ، ٤٢٦٠ ومن إقرار التجنيب المقدم من الطاعنين أن الأرض محل النزاع لا علاقة لها بالبدل الذي جرى بين الاصلاح الزراعى والمطعون عليهم وأن هذا البدل وقع على أرض أخرى ، وفى ذلك ما يفيد أن محكة الموضوع قد وجدت فى أوراق الدعوى وعنا صرها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها أَسباب مقبولة دون حاجة إلى ندب حبير ، لما كان ذلك وكان مفاد المسادة و١٣٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ أن تعيين الحبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فلا وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ولامعقب عليه في ذلك ، لمماكان ماتقدم ولثن كان من المقرر أنة لايجوز رفع دعوى منع التعرض بغرض تنفيذ عقد يربط مين الطرفين ويجب الاستناد إلى دعوى العقد لآدموي من التعرض ، الا أن مناط ذلكأن يثبت وجود العقد الذي يحكم العلاقة بينهما ، وإذ دلل الحكم بأسباب سائغة على أن عقدالبدللاصلة لهبالأرضموضوع دعوى منزالتعوض،فإنه لامحل للتذرع به للقول بعدم قبول الدعوى ويَكون النعي عليه مخالفة القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

## جلسة ۱۱ من فبراير سنة ۱۹۷۳

برئامة السيد المستشار محمد أمعد محمود وعضوية السادة المستشارين: محمد محمد المهدى ، وسعد أحمد الشاذنى ، واندكتور عبد الرحمن عبياد ، ومحمد الباجورى

(44)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ق "أحوال شخصية " :

( ١ و ٢ ) أحوال شخصية <sup>رو</sup> التطليق " . خبرة .

(١) حق الزوجة فى طلب التفويق للعيب فى الرجل · شرطه · جواز الاستماة بأهل الخبرة
 ابيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإفامة مع وجودد ·

(۲) حق الزوجة فى طلب التطليق بسبب الدة . وجوب الأخذ فيه بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة . تحقيق عيب الدينة المسوع للفرقة عند الحنيفية . مناطه . عدم إمهال الحمكم الزوج مدة سنة لإمكان مباشرة زوجته بدعوى أنه لم يصل إليها مدة أكثر من سنة سابقة على رفع الدعوى . خطأ

١ — مؤدى نص المادتين ٩ و ١١ من الفانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ بشان أحكام النققة و بعض مسائل الأحوال الشخصية — وعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١٠) أن المشرع جعل الزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحكم لايمكن البرء منه أصلا أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل محيث لايتسنى لهما الإقامة معه إلا بضرر شديد وأنه توسع فى الهيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا الاستمائة بأهل الخميرة لبيان مدى استحكام الرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل فلكشريطة ألا نكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمهما جبيه صراحة أو دلالة .

<sup>(</sup>١) نَفْض ١٩١٥/١١/١٩ مجموعة المدكنب القني السنة ٢٦ ص

٢ -- إذ كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قدأوضحت. أن التفريق للعيب في الرجسل قسيان قسم كان معمولا به بمقتضي مذهب أبى حنيفه وهو التفريق للعيوب التي تنصل بقربان الرجل لأهله وهى عيوب العنه والحب والحصاء وباق الحكم فيه وفقه ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان ما نصت عليه المادة ١١ من هذا القانون من الاستعانة بأهل الخمسيرة من الأطباء يقصد به تعوف العيب وما إذا كان متحققا فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض و إمكان البرء منه والمدة التي بنسني فيها ذلك ، وما إذا كان مسوعًا لطلب التطليق أولا وكان القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٢٠ قد سكت من التعرض الإجراء للواجب على القاضى اتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطُّويل الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض ، أو سين ما برتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بارج الأقوال من مذهب الحنفية طبقا للسادة .٧٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إذا كان ذلك ، وكان المقرر في هذا المدَّهب أنه إذا ادعت الزوجةُ على زوجها أنه عنين وأنه لم يستطح مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لا زالت بكرا ، وصادقها الزوج على آنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ليبين بمرورالفصول الأربعةالمختلفة ما إذا كانعجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، وبدء السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضًا أو به مانع شرعى أو طبيعي كالإحرام والمرض فتبدأ من حين زوالَ المانع ولا يحسب من هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضا لا يستطاع معه الوقاع ، فإن معمرت السنة وعادت الزوجة إلى الفاضي مصرة على طلبها لأنه لم يصل إلَّها طلقت منه . لمـــاكان ما تقدم ، وكان البين من تقرير الطبيب المشرعى أن المطعون طيها ما زالت بكرا تحتفظ بمظاهر العذرية التي يتتغى ممها القول محدوث معاشرة ، وأن الطاعن وأن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا إنها قد تنتج عن عوامل نفسية وعندئذ تكون مؤقتة ويمكن زوالها نوال بواعثها مما يمهد الشفاء واسترجاع القدرة على الحماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتغويق على سند من ثبوت قيام عيب العنة النفسية به دون امهال يكون قد خالف القانون ، لا يشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطعون عليها استمر لا كثر من سنة قبل رفع الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسوع للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج من الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي يؤجل الفاضى الدعوى إليها وبالشروط السابق الإشارة إليها .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

أ حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع تخصل 🗕 على ما ببين من الحكم المطعون فيــه وسائر الأوراق ــ في أن المطمون عليها أقامت الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية وونفس " أمام محكمة الحيزة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بفسخ عقد زواجها منه الموثق في ١٩٧١/٢/٣٤ و بتطليقها منه ، وقالت بياناً لهــــا أنها تزوجته بالعقد الشرعى الصحيح المشار إليه ولكنه عجرعن معاشرتهامعاشرة الأزواج رغم مضي أكثر من عام ونصف لأن به عنه يجعله لأيقدر بطبيعته على مباشرة النسأء ، و إذ الحقت حالته هذه بها ضررا جسها تمثل في حرمانها من حقها في حياة طبيعية إذ لاتزال بكرا هذا فضلا عما لقيته من سوء معاملة كاثر لقيام هذا العيب النات تحققه من بقاء عذريتها على ما كانت عليه عند العقد الأمر الذي دفعها إلى إقامة دعواها ، أنكر الطاعن قيام العيب به ، حكمت المحكمة بتاريخي ١٩٧٢/١١/١٢ و ١٩٧٣/٢/١٨ بندب مكتب الطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على طرفى الحصومة لبيان ما إذا كان بالطاعن عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أو يمكن بدد زمن طويل ولايمكن للطعون عليها المقام معه إلا بُضرر وأنه لايقوى على القيام بواجباته الزوحية الحنسية ، و بعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره حكدت بتاريخ ٢٠٣/٦٧٣١ بتطليق المطعون طيها بائنا استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١١٠ لسنة ٩٠ ق أحوال

شخصية القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ حكمت المحكمة الاستثنافية بتأييد الحكم بطريق المحكمة الاستثناف . طمن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى منقض الحكم الأسباب الثلاثة الأول ، و بعرض الطمن على هذه الهيئة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، و بالحلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وف بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه بالتفريق على سند من القول بأنهوقد ثبت أن المطعون عليها لا زالت بكرا رغم فوات مدة طويلة على زواجها فلا محل لاستجابة لطلب الامهال ، باعتباره كان الوسيلة المتاحة قبلا لتحقق الدليل على العنه نفسية كانت أو عضوية ، وقد استعيض عنه بالنص في المحادة ١٩٥١ القانون رقم ٢٥ لسنة ، ١٩٥ على الاستمائة بأهل الحبرة ، في حين أن المحادة المشار إليها إنما تستهدف من الجموء إلى الأطباء بجرد ثبوت قيام العيب المبرر لفسخ عقد الزواج ، ولا يجوز للقاضى حوفق رأى الأثمة الأربعة حالح مجالتفريق للعنه إلا بعد التأجيل سنة تحتسب من الوقت الذي يزيل فيه المحانم ، وإذخالف المحام علم الطاع ولم يمهل الطاعن غانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النبي في على ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة . ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة و بعض مسائل الأحوال الشخصية على أنه « المزوجة أن تطلب النفريق بينها و ببن زوجها إذا وجدت به عيا مستحكا لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالحنون والحزام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم ترض به فإن تزوجته عالمه بالعيب أو حدت العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز النفريق » العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز النفريق » وفي المادة الحادية عشرة على أن « يستعان بأهل الحبرة في العيوب التي يطلب في المرع جمل الزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحكم المشرع جمل الزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحكم الميمكن البره منه أصلا أو يمكن البره منه بعد زمن طويل محيث لا ينسني لها الإيتمان شديد ، وأنه توسع في العيوب المبيحة المفرقة فلم يذكرها

على سبيل الحصر غولا الاستعانة بأهل الخبرة لبيان ملى استحكام المرض ومدى الضرر للتاجم عنالإقامة معوجوده ، كل ذلك شريطة ألا تكونالزوجة قدرضيت بالزوج مع علمها بعيه صرّاحة أو دلالة . ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضَّت أن التغريق للعيب في الرجل فسهان : قسم كان معمولا به بمقتضى مذهب أبى حنيفة وهوالتفريق للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لأهله وهى عيوب العنه والجب والخصاء وباق الحكم فيه وفقه ،وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لاتعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان مانصت عليه المسادة ١ ١ سالفة الذكر من الاستعافة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان متحققا فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من الموض و إمكان البر. منه والمدة التي ينسني فيها أذلك وما إذا كان مسوغا لطلب التطليق أولا،وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٠ قد سكت عن التعرض الإجراء الواجب على الفاضي إنباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض ، أو بيين ما يرمبه على تقار بر أهل الحيرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التاجيل ممسا يوجب الأخذ بارجع الأقوال من مذهب : الحنفية طبقا للمادة . ٢٨ من لا محة ترتيب المحاكم الشرعية ، لمما كان ذلك وكان المقرر في هذا المذهب أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها أنه عنين وأنه لم يستطع مباشرتها يسبب هذا العيب وثبت أنها لازالت بكرا ، وصادقها الزوج على أنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة لبدين عرور الفصول الأر بعة الختلفة ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، وبدء السنة من يوم الخصومة إلا اذا كان الزوج مريضًا أو به مانع شرعمأو طبيعي كالاحرام والمرض فتبدأ من حين زوال المسانع ، ولايحسب من هذه السنة أيام غيهتها أو مرضها أو مرضه أن كان مرضاً لا يستطاع معه الوقاع ، فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منسه . لمساكان مانقدم وكان البين من تقرير العابيب الشرعي أن المطعون دليها مازالت بكرا تحتفظ بمظاهر العذرية التي ينتفي معها القول محدوث معاشرة ءوأن الطاحن وأن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا أنها قد تنتج عن عوامل فمسية

وعدثة تكون مؤقنة ويمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهد الشفاه واسترجاع القدرة على الجماع فإن الحكم أذ قضى بالتغويق على سند من ثبوت قيام عيب العنة النفسية به دون إمهال ، يكون قد خالف القانون ، لايشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطعون عليها استمر لأكثر من سنة قيل الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسوغ المفرقة عند الحنفية ليس مجرد ثبوت عجز الزوج عن الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي يؤجل القاضى الدعوى اليها و بالشروط السابق الإشارة اليها ، ومن ثم يتعين نقص الحكم لهذا السبب دون حاجة ليحث باقي أسباب الطعن

وحيث إنه وان كانت المحكمة قد انتهت إلى وجوب الاعتداد بفترة الامهال أخذا بالراجع من مذهب أبى حنيفة عملا بالمادة ٢٨٠ من لا محة ترتيب المحاكم الشرعية والتي أبق عليما القانون رقم ٤٦٢ اسنة ١٩٥٥ إلا أنه لا يفوتها الإشارة إلى أن الامهال لا موجب له في خصوص المنة طبقا لمذهب الامام مانك الأمر الذي يخفز المحكمة إلى الاهابة بالمشرع للبادرة إلى اصدار تشريع ينص فيه على الأحكام الموضوعية لكل مسألة على حدتها في متقيد بمذهب معين من مفاهب الشريعة الإسلامية بما فيه تمقيد التنظور .

### جلسة ١١ من فيراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشاد عمد أسعد عمود وعضوية السادة المستشارين : محمد بممد المهدى و سعد الشافل و حسن مهران حسن و الدكتورعبد الرحن عياد

# $(\cdot,\cdot)$

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصيه":

(١) أحوال شخصية . °تغيير الطائفة أو الملة ".

إلى الطائفة أو الملة • لا ينتج أثره مجرد الطلب • وجوب إتمام طفرسة ومناهره الحارجية الرمية ويتعالى المنفهام .

( ٢ ) بطلان " بطلان عمل الخبير ". خبرة .

تكليف الحبير الخسوم بحضور الاجتماعالأول · كفايتهطوال مدة المأمورية . ١٤٠ و ١٤٧ من قانون الاثبات

( ٣ ) أحوال شخصية "الطلاق" قانون " القانون الواجب التطبيق" .

دعاوى الأحوال الشخصية الدمرين غير المسلمين • الاختصاص بها والفانون الواجب التطبيق على أطرافها • مناطه • سير الدعوى وانعفاد الخصومة فيها • اختلاف الزوجين غير المسلمين في الطائفة عند رفع دعوى اثبات الطلاق • أثره • وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالاوادة المنفردة • عدم الاعتداد يتغير الطائفة في نزاع سابق برشأن تقرير تفقة الزوجية •

١ — أن كان تغييرالطائفة أوالملة — وعلى ماجرى وقضاء هذه الحكمة (١) — أمرا يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الحية الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعدالدخول فيه وإثمام طقوسه ومظاهره الحارجية الرسمية وقبول طلب الانضام إلى الطائفة أو الملة الحديدة .

٧ - توجب المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معينا وأن يدهو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجرامات ومواهيد حددتها ، ورتبت على إغفال الدعوة بطلان عمل الخبير . وإذ كان التابت من عاضر أعمال الخبير المقدمة صورتها الرسمية من المطعون طيه أنه أخطر طرق الذاع بالحضور أمامه لأول مره بخطابات موصى عليها ، وكان البين من مذكرتي الطاعنة أمام محكمة الموضوع - والمقدمة ضمن مستنداتها أنها لم مجمعد دعوة الخبير أياها المثول أمامه و إنما نسبت اليه أنه لم يخطرها باليوم المحدد لانتقاله إلى البطريركية ، وكان المستفاد من المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون الإثبات أن تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتاع الأول يكفى طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا ، إذ عليهم هم أن يقيموا سير العمل ويكون المنبير مباشرة عمله ولو في غيبتهم ؛ فإنه لا تقريره على غير أساس .

٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من الفانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن الشارع أراد أن تتخذ من "سير الدعوى" و " انعقاد الحصومة فيما "- وهى وصف ظاهر منضبط - لامن عجرد قيام النزاع ، مناطا تتحدد به الاختصاص والنانون الواجب التطبيق على أطرافها . وإذ كان النابت أن المطمون عليه غير طائفته وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذ كس منقبل في المحتصوص بينها كانت الطاعنة في هذا التاريخ منتمية إلى طائفة المواثقة عما يستنبع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، دون ما اعتداد بقيام نزاع بينهما قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة المطاعنة ، وإذ الذم الحكم المطون فيه هذا النظر وقضى باثبات الطلاق ، قائه للطاعنة ، وإذ الذم الحكم المطون فيه هذا النظر وقضى باثبات الطلاق ، قائه للمحلون قد أخطا في تطبيق القانون أو شامه قصور في السبيب .

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٧٣/٤/١١ مجموعة المسكنب الفيي السنة ٢٤ ص ٩١ ه

<sup>(</sup>٢) تقض ١٠/٤/١٠ مجموعة المكتب الفي السنة ١٩ ص ٧٥٠

<sup>(</sup>٣) أقض ١٩٦٦/٤/٢٠ مجموعة المبكتب الفي السنة ١٩٥٧ ص ٩٨٩

#### المحكمة

. يعد الاطلاع هلى الأوراق و<sup>س</sup>تاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و يعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تقصل في أن المطعون عايه أقام الدعوى رأم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضدالطاعنة بطلب إنبات طلاقه لهاوقال بيانا لدعواه أنه تزوجها في ١٩٦٦/٢/١٣ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وأنضم إلى إطائعة الرومالأرثوذكس وإذ لازال الطاعنة متمية إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس فقد طلقها عند إقامة دعواه بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ بقوله : زُوجتي ... ... ... ... طالق مني وهذه طلقة أولى رجعية ، أجابت الطاعنة بأنها انضمت إلى إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٩٧٢/٢/١ ، وبتاريخ ١١/١١/١١ حكمت المحكمة بندب مكتب الخبراء للاطلاع على سجلات بطريركية الروم الارثوذكس لبيان تاريخ أنضام الطاعنة إلى طائفة الروم الارثوذكس ، و بعد أن قدم الخبير تقريره حَكَمَت في ١٩٧٣/٥/١٩ برفض الدعوى اسناً نف المطعون عليه هذا الحكمَّ **بالاس**تثناف رقم ۸۷ لُسنَة ٩ ق القاهره ، ويتاريخ ١٩٧٤/٢/١٨ حكمت محكسةً الاستثناف بإلغاه الحكم المستأنف وباثبات طلاق المطعون عليه للطاعنة الحاصل بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨ . طُمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكسة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، و بالجلسة المحمددة تمسكت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحماً في تطبيق القانون وغالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تفول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها انضمت إلى طائفة الروم الارثوذكس بتاويخ ١٩٧٢/٢/١ وبذلك اتحدت

ملة وطائفة معالمطعون عليه بما يسلبه الحقى فتطليقها بارادته المنفردة، واستداب على ذلك بالشهادة الصادرة من بطريركية الروم الارثوذكس في ١٩٧٢/٢/١٠٢٠ النابت لها تبعيتها لتلك الطائفة بما يفيد إيمام الطقوس الدينية والمظاهر الحارجية للانضام منذ ١٩٧٧/٢/١ ، إلا أن الحكم لم يناقش دلالة هذه الشهادة واعتد بتقرير الحير مخالفا ماهو مقرر من أن العبرة في تغيير الملة بتاريخ الانضام للكنيسة الحديثة لا يتاريخ تحرير الشهادة والتصديق عليها ، وهو ما يعيب الحكم بالحلطا في تطبيق القانون و مخالفة النابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه و إن كان تغيير الطائفة أو الملة ويما ماجرى عليه قضاء هذه المحكة - أصرا يتصل بحرية العقيدة إلا أنه همل إدادي من جا بالحهة الدينية المحتصة ومن ثم فهو لايتم ولايتنج أثره مجردالطلب و إبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه و إتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرحمية وقبول طلب الانضام إلى الطائفة أوا لملة الحديدة، ولما كان الحكم المطعرن فيه أقام قضاء على أن الناب أن الزوجي وإن كانامت مدى الطائفة عند انعقاد الزوج الاأن الروج الاأن في ١٩٧٢/٢/١٩ وأقام دعواه في ١٩٧٢/٢/٢٩ بينالم شنم الطائفة ولم تم الطقوس والمظاهر الخارجية الرحمية الرحمية اللاف ١٩٧٢/٣/٢٩ وأنه لا وجه التحدي يتقديما طلب الانضام في ١٩٧٢/٢/١٩ إذ العبرة باتمام الطقوس وبقبول الطلب، وكان هذا القول يسانده ما جاء يتقرير الحير من أنه اطلع على سجل البطر يركية المدون به أن الطاعنة قد انضمت إلى الطائفة بتاريح ١٩٧٢/٣/٢٩ ، فان عدم انضام الطاعنة في اليوم المبين بالشهادة الطائفة بتاريح ١٩٧٢/٣/٢٩ ، فان عدم انضام الطاعنة في اليوم المبين بالشهادة سائع وله أصله الناب بالأوراق ومما يستقل به قاضي الموضوع ، ويكون النعى على أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسهيب من وجهين (أولها ) أن الحكم أثبت في مدوناته انضام المطعون عليه إلى طائفة الرم الأرثون كس في ١٩٧٧/٣/٣٦ بينما عول الحكم نفسه في قضائة بالتطليق على أن فلك الانضام حصل بناريخ ١٩٧٧/٢/٣٤ دون أن يفصح عن المصدر الذي استى منه التنبعة التي تتناقض مع المقدمة . ( ثانيهما ) أنه على الرغم من عملك

الطاعنة بأن الخبير لم يدعها للحضور ، وأن محاضر أهماله خلت مما يفيد دعوتها، فان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى يترتب عليه بطلان أعمال الخبير بالتطبيق للــادة ١٤٦ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح فى وجهه الأول ، ذلك أن الثابت من أصل الحكم المطعون فيه ـعلى خلاف صورته المقدمة من الطاعنة ـ ان المطعون عليه انضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٩٧٢/٢/٢ والنمي مردود في وجهه الثاني بأن المسادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥سنة ١٩٦٨ توجب على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريحًا معينا وأن يدعو الحصوم قبل هذا التاريخ باجراءات ومواعيد حددتها ، ورتبت على إغفال الدعوة بطلان عمل الحبير ، وكان الثات ؛ من محاضر أعمال الخبير المقدمة صورتها الرسمية منالمطعون عليه إنه أخطر طرفي التراع بالحضور أمامه لأول مرة يوم ١٩٧٣/١/١١ بخطابات موصى طيها ، مستنداتها ـــ أنها لم تجحد دعوة الخبير أياها للثول أمامه ، وإنما نسبت إليه أنه لم يخطرها باليوم المحدد لإنتقاله إلى البطر يركية والذى صادف يوم٣/٢/٣٧ وكان المستفاد من المادتين ١٤٦ و١٤٧ من قانون الإثبات أن تكليف الخير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية طالما العمل فها مستمراً ، وعليهم هم أن يتنبعوا سير العمل ، ويكون للخبير مباشرة عمله ولو في غيبتهم ، فانة لاتْتريب على الحبير إذا هو أتم مأموريته في غيبة الطاعنه ، ويكون النعي ببطلان نقر يره على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث خطأ الحكم المطمون فيه فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت بأن المطعون عليه قصد من تغيير الطائفة التى ينتمى إليها الاحتيال على القانون لإيقاع الطلاق بارادته المنفردة يؤكد ذلك حصول التغيير أثناء سير الدعوى وخلال الفترة بين دعويين مرتبطتين هما دعوى النفقة ودعوى التطليق فيكون معلوم الأثر ، غير أن الحكم لم يعوض لهذا الدفاع بما يعيبه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشارع أراد أن يتخذ من سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها وهي وصف ظاهر منضبط لا من مجردقيا ما الزاع ، مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها ، لما كان ذلك ، وكان الثاب أن المطمون عليه غير طائفته وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ٢٩٧٢/٢/١ ومن قبل وفع منتصية إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، فإن الطرفين عند رفسع الدعوى منتصية إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، فإن الطرفين عند رفسع الدعوى الحالية يكونان مختلفي الطائفة بما يستتبع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تبير الطلاق بالإرادة المنفردة دون ما اعتداد بقيام نزاع بينهما قبل وفع الدعوى بشأن تقرير نققة للطاعنة ، وإذ التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى بإثبات الطلاق فانه لا يسكون قد أخطا في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب .

و الما تقدم يتعين رفض الطمن .

# جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

رئامة السيد المستشار أحمد فتحي مرسى ، وعضوية السادة المستشاوين: بحد مالح أبوراس ، حَاقَظ رَفَتَى ، عبد اللطف المراقبي ، صعد العيسوى .

(11)

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ القضائية :

نقل محرى . دعوى"الدعوى المباشرة" . مسئولية . تمويض . مقاولة .

التزام المنافل البحرى عفر يغ اليضاعة وتسليمنا إلى أصحابها • أثره • اعتبار مقاول التغويغ في مركز النابع السفينة • ليس الراسل البه سرى الرجوع على الماقل بتحويض الاضرار الناحة عن عمل المقاول • تندين سندالشحن فسا يفوض الربان في اختيارهقاول التغريغ • جواز الرجوع في هذه المالة على المقاول بدعوى مباشرة لمساءلته •

عقد النقل البحوى ياتمى على عائق الناقل التراما بتسليم البضاعة سليمة إلى أصحابها ، و إذ كان التسليم يستلرم نفريغ البضاعة ، فان تدخل مقاول التفريغ إلى المحابها ، و إذ كان التسليم يستلرم نفريغ البضاعة ، فان تدخل مقاول التفريغ ولا يكون للرسل اليه الا الرجوع على الناقل لتعويض الاضرار التاحمة عن عمل المقاول إذ لا تربطه بهذا الاخير أى علاقة قانونية مباشرة تجيز له الرجوع عليه شخصيا ، وذلك كله مالم يتضمن سند الشحن نصا يفوض الربان اختيار مقاول التفريغ والتعاقد معه نيامة عن ذوى الشأن ، إذ يكون للرسل اليه ف هذه الحالة دعوى مباشرة قبل مقاول التفريغ والتماقد لمساءلته عن الاضرار الناحمة عن عمل عمله ، كما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطمون فيه أنه أقلم قضاءه فيا يتصل بقيام علاقة قانونية مباشرة بين الشركة المطمون ضدها — المحال إليها حقوق الرسل اليه — و بين الشركة المطاعنة ( بوصفها مقاول تفريغ ) على أن سند الشحن قد تضمن بندا يجيز الربان اختيار مقاول التفريغ نيابة عن المرسل سند الشحن قد تضمن بندا يجيز الربان اختيار مقاول التفريغ نيابة عن المرسل

إليه ، وكانت الطاهنة قد تمسكت فى دفاهها أدام محكمة الاستثنافى بأن البند الوارد فى السند هو بند استثنائى يتدلق بالبغدائم المفرقة فى بورسفيد والسويس نظرا للحالة التي كانت تسود الفتاة فى ذلك الحين ، ولاصلة له بالبغدائم التي تفرخ فى ميناء الاسكندر بةودالمتسل فالك بماورد في الدوى إذ يترتب طبه أن يصبح هذا المدفاع ب لو صع سأن يقير وجه الرأى فى الدوى إذ يترتب طبه أن يصبح سند الشعن خاليا من أى نص يفوض الربان اختيار مقاول التفريغ فى ميناء الوصول وهو ميناء الاسكندرية و بالتلم انتفاء الملاقة القانونية بين المرسل باليه ومقاول التفريغ بحيث لا تكون له قبله أى دعوى مباشرة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول محت هذا الدفاع الجوهرى أو يرد طبه قافه يكون الحكم المبيا قاصر البيان (۱) .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفي أوضاعهااشكلية .

وحيث إن الوقائم - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق - همصل فى أن الشركة المطعون صدها أقامت الدعوى رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٩٩ ثمبارى كان الاسكندرية ضد أولاد ... ... الذين الديجت شركهم فى توكيل طبيه الملاحية التابع الشركة الطاعنة وطلبت الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ طبيه الملاحية التابع والموائد القانونية عنه وأسست دعواها على أن ... ... ... ... دو استورد رسالة " بلاموط مطعون " شمست على الباحرة " بنى دورم " التابعة الطاعنة من ميناء أزمير إلى الإسكندية بموجب سند شمن بنى ورم " التابعة الطاعنة من ميناء أزمير إلى الإسكندية بموجب سند شمن وإذ وصاحة الديمية في الوصفة بمن الإسكندية بموجب سند شمن بهاء الاستورد الذي وصاحة الإسكندية بموجب سند شمن الإسكندية بموجب سند شمن المناء المنتورد الذي وصاحة الإسكندية بموجب سند شمن المناء المنتورد الذي وصاحة المنتورد الذي وصاحة بمن تربينها المنتورد الذي وساء المنتورد الذي وساء المنتورد الذي المنتورد الذي وساء المنتورد الذي وساء المنتورد الذي وساء المنتورد الذي المنتورد المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد الذي المنتورد المنتورد المنتورد المنتورد المنتورد المنتورد الذي المنتورد المنتور

<sup>﴾ ( ﴿ )</sup> وَكُنِيعَ هُلِكُنَّ ١٩/٩/٥ ١٩٩٠ جُوعَةُ الْكُتِبُ الْقَنَّ الْشَيَّةُ \* كُلُّ مَنَّ ١٩/٩ \* \*

قام نستحب ٣٣٧ جوالا من الرسالة من الحمرك خلال المدة من ٢٥ إلى ٢٨ فعرا ير سنة ١٩٥٩ نقلها إلى مخازنه بالفاهرة حيث اكتشف وجود تلف مها مما حدامها إلى توجيه احتجاج للناقلة عاريخ ٢١٣٦.٩٥٩ كما أخطر المطمرين صدها المؤمن لديها بهذا التلف فأقامت الأخرِّرة دعوى إثبات الحالة رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٩ مستعجل الاسكندوية وقدم الحبير المنتدب فيها تقريره أنبت نيه أن البضاعة قد تلفت بسبب مياه الأمطار وقت أن كات في حيازة وحراسة الناقلة ، ولما كات المطمون ضدها قد قامت بسداد قيمة الأضرار للستيرد الذى تنازل لها عن كافة حقوقه قبل الغيروأن الطاءنة بوصفها أسينة النقل البحرى مازمة قانونا بتسلم البضاعة كاملة وسليمة بالحالة التي وصفت بها في صند الشحن ومن ثم تسأل عَن عَذَهُ الأَصْرَارِ . ومحكمة أول درجة فنمت بتاريخ ٢١/١٢/٢١ أولا : رفض الدعوى قبل المدى عليهم بصماتهم وكلاء عن آلسانينة ٣ بني دروم ٥٠ ني مصر . ثانيا : بالزام المدعى عليهم بصنم بهم أمناء التفريغ للشحنة موضوع التداعى بأن يدفعوا للدعية ( المطعون صدها ) مبلغ ١٢٧٧ج:يما و٢٣١ مليما والفوائدبواقع ه/ سنويا. استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلاستننا برقم ١٥٣ لسنة ١٧ ت بجارى الاسكندرية كاأغامت المطعون نهدها استثنافا فرعيا طابت نيه نعديل الحكم له الملي مبلغ ١٤٨٥ جزيما هج عملها . ومحكمة استثناف الاسكندرية ففعت بتاريخ ١٢/١٦ (١٩٧٠م أولاً : في الاستثناف, الأصل برفضه ثانياً : وفي الاستثناف الفرعي بتعديل الحكم المسئأنف والزام توكيل طيبه الملاحى لندامج لمشركة أولادياة رتبصفته الشخصية بأن يدفع للطعون ضدها مبلغ ١٤٨٥ج: باو ٢٤٤٤ما ياو الفوائد برافع ه.١٠ . طعنت الطاعنةني هذا الحكم بطريق القض وقدمت النيا تمذكرة أبدت فيهاالرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض اللممن عني الحكمة في غرفة مشروية فعدنت جلسة لنظره وبالحلسة النزمت النيامة برأمها .

ومن حيث إن نما تنعاه الطاعنة على الحكم المطمون فيه النصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إن محكة الدرجة الأولى ، عندما ترضت لذكيبَ العلاة بين صاحب البضاعة ومقاول التفريغ فرقت بن حالتِن : الحالة الأولى هي

ألايتضمن سند الشحن نصا بجنز للسفينة اختيار مقاول التفريغ . وفي هذه الحالة يكون مقاول التفريغ تابعاً للناقل ولاتقوم أى علاقة مباشرة بينه وبين صاحب البضاعة الذي لآيكون له إلا الرجوع على الـاقل . والحالة الثانية أن يوجد في سند الشحن نص يجيز للناقل اختيار مقاول التفريغ وفي هذه الحالةتقومعلاقة مباشرة بين المرسل إليه ومقاول التفريغ تجيزله مسآءلته شخصيا عن أعماله . وقد انتهت محكمة أول درجة إلى تطبيق الحالَّة الثانية على واقعة الدعوى استنادا إلى أن سد الشحن يتصمن شرطا يجنز للسفينة اختيار مقاول التفريغ ورتبت على ذلك مسئولية الشركة الطاعنة مباشرة أمام الموسل إليه عن التلف الذى أصاب البضاعة . وقد تمسكت الشركة الطاعنة في دفاعها أمام محكمة الاستثناف بأن عكمة أول درجة وقعت في خطأ ظاهر إذ أن البند الخاص بالتفريغالواردفسند الشحن إنما هو بند استثنائي ينصب على البضائع المفرغة في بورسعيد والسويس بسبب الحالة في تلك المنطقة ولا ينصب على البضاقع الفرغة في الاسكندرية ومن ثُم فلا يحكم واقعة الدعوى ، وأنه باستبعاد هذا البند يصبح سند الشحنخاليامن مَن أَى شَرطُ ﴾ يزللسفينة اختيار مقاول التفريغ . و بالتاتي يكون الناقل هو المسئول قبل المرسل إليه ولا تكون هناك علاقةمباشرة بينهذا الأخير وبين مقاول التفريغ تجيزله الرجوع عليه. ومع ذلك لم تلتفت محكمة الإستثناف لهذا الدفاع الجوهري أو ترد عليه مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن عقد النقل البحرى يلتى على عاتق الناقل التراما بتسليم البضاعة سليمة إلى أصحابها ، وإذ كان التسليم يستلزم تفريع البضاعة ، فإن تدخل مقاول النفريغ إنما يكون لحساب الناقل وتحت مسئوليته ، ويكون مركز التابع السفينسة ، ولا يكون المرسل إليه إلا الرجوع على الناقل لنعويض الأضرار الناجمة عن عمل المقاول إذ لا تربطه بهذا الأخير أى علاقة فانونية مباشرة تبيز له الرجوع عليه شخصيا . وذلك كله ما لم يتضمن سند الشحن نصا يفوض الربان اختيار مقاول التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذرى الشأن ، إذ يكون المرسل إليه في هذه الحالة دعوى مباشرة قبل مقاول التفريغ لمساءلته عن الأضرار الناجمة عن عمله . و إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فها يتصل بقيام علاقة قانونية مباشرة بين الشركة المطعون فيه أنه أقام قضاءه فها يتصل بقيام علاقة قانونية مباشرة بين الشركة

المعلمون ضدها وبين الشركة الطاعنة (بوصفها مقاول تفريغ ) على أن سند الشجن قد تضمن بندا يجيز الربان اختيار مقاول التفريغ نيابة عن المرسل إليه ، وكانت الطاعنة قد تحسكت في دناعها أدام محكة الاستكاف بأن البند الورد في السند هو بند استئنائي يتعلق بالبضائع المقوغة في بورسعيد والسويس نظرا الحالة التي كانت تسود منطقة الفتاة في ذلك الحين ، ولاصلة له بالبضائع التي تفوغ في ميناء الاسكندرية ، ودللت على ذلك عا ورد في صوان ذلك البند، وكان من شأن هذا الدفاع به وصح ب أن يغير وجه الرأى في الدعوى . إذ يترتب عليه أن يصبح سند الشحن خاليا من أي نص يفوض الربان اختيار مقاول التفريغ في ميناء الوصول وهو ميناء الاسكندرية ، وبالتالي انتقاء الملاقة بين المرسل إليه ومقاول التفريغ يحيث لا تمكون له قبله أي دعوى مباشرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يتناول بحث هذا المدفاح مباشرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يتناول بحث هذا المدفاح الموهري أو يرد عليه ، فإنه يكون مديبا فاصر البيان عا يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

بوئاسة السيد المستشار أحمد فتحى مرمى وعضو يةالسادة المستشارين : محمدصالح أبو رَاس رحافظ رفقى وعبد الطيف المراغى ومحمود حسن حسين •

(47)

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٠ القضائية :

تزوير . " دعوى التزوير الأصلية ". دعوى . " شروط قبول الدعوى ".

فبول دعوى التروير الأصلية . شرطه . مجرد إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار دون تقديم المحور المثبت له والاحتجاج به كدليل لإثبات التصرف - غير مانع من إقامة دعوى مستقلة بتروير ذلك المحرر . طالمنا أنه لم يكن قد قدم بعد فى الدعوى الأملية .

مفاد نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق (الذي يحكم إجراءات الدعوى) أن الالتجاء إلى دعوى الترو برالأصلية — وعلى ما جرى بد قضاء هذه المحكة (١ - لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بترو برها في نزاع قائم أمام القضاء و إذ كانت دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق ، إثما المحسب على صحة التصرف القانوني في ذاته ، وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحبر المثبت لهذا الإقرار لا يعلو أن يكون دليل إثبات في الدعوى ، فإن مجرد إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق لا يمنع من إقامة دعوى أصلية بتروير فلك المحرر طالما أن هذا المحرر لم يقدم بعد في الدعوى ، ولم يحصل الاحتجاج به كدايل لإثبات التصرف فيها إذ من الحائز أن يلجأ المدعوف إثبات دعواه إلى غير ذلك من الأدلة ، ولما كان الثابت أن المطمون ضدها اقامت دعواها الأصلية بتروير ورفة الإقرار وأعلنت صحيفتها إلى الطاعن في دعواه بصحة ونفاذ

<sup>(</sup>۱) قفض ۱۹٬۱۱/۱۱ بجومة المسكتب الذي السنة ۱۹٬۵/۱۱/۱۱ ور ۱۰۰۹ وزاجع أنفض ۱۹۷۲/۹/۴۸ بجومة المسكتب المفي المبنة ۲۶ ص ۱۹۹

الإقرار ، فان الحكم المطمون فيه إذ اتنهى إلى رفض الدفع بعدم قبول دعوى التمور و الخطأ القانون أو أخطأ في تطبيقه . في تطبيقه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع انتقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقــرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — . فحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٥ مدنى كلي طنطا طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الصادر من المطعون ضدها في ١٩٥٩/٥/٣ والمتضمن إقرارها بملكيته للزل المبين بصحيفة الدعوى . وأسس دعواه على أنه أشترى وزوجته المطعون ضدها قطعة أرض معدة للبناء بطنطا يعقد مسجل ف ١٩٥٣/٩/٩ ثم أفام عليها عمارة من أربعة طوابق من ماله الخاص ، وأقرت المطعون ضدها في ٣/٥٩/٥٩٥ بأنه هو الذي قام ببناء هذه العارة وأن تكاليفها ٠٠ ألف جنيه دفعها من ماله الخاص ، وأنه المالك الوحيد لهــا ، إلا أنها لخلاف عائلي ادعت ملكية حصة في تلك العارة ونازعته في ملكيتها . كما أقامت المطعون ضدها بدورها الدعوى رقم ٢٤٠سنة ٩٦٥ مدنى كلى طنطا طلبت فيها الحكم برد و بطلان ورقة الإقرار المؤرخة ١٩٥٩/٥،٥ . ومحكمة طنطاالابتدائية بعد أن أمرت بضم الدعويين قضت في ١٩٦٧/٢/١٥ بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون صدها أن ختمها كان في حيازة الطاعن ، وأنه وقع به على الإقرار على غير إرادتها . و بعد أن استمعت المحكة إلى شهود الطرفين قضت في ١٩٦٧/١٢/٦ أولا : في دعوى آلتزوير برد و بطلان الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٥/١ ثانيا : في دعوى الطاعن بصحة ونفاذ هذا الإفرار برفضها . أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١ لسنة ١٨ ق طنطا ، ومحكمة إستثناف طنطاقضت في ٢٩/٢/٦/٢٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض . وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن. وعرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشورة فأمرت باستبعاد السهبين الأخيرين من أسباب الطمن وقصرت نظره على السبب الأول وحددت جلسة لنظره ، و بالجلسة المحددة إلاّمت النياية رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول دعوى التزوير لإقامتها بعد الأوان ، وهو من الحكم خطأ فى الفانون ، إذ يتمين وفقا لنص المسادة ٥٩ من قانون الإثبات أن ترفع دعوى التزوير الأصلية قبل رفع الدعوى بأصل الحق ، فإذا رفعت بعدها كانت غير مقبولة، ولا يكفى ماقرره الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قررت ضم الدعويين إلى بعضهما ليصدو فهما حكم واحد .

وحيث إن هذا النمى في غير محله ، ذلك أن مفاد نص المسادة ٢٩١ من قانون المرافعات السايق ( الذي يحكم إجراءات الدعوى ) أن الالتجاء إلى دعوى التروير الأصلية — وعلى ماجرى به فضاء هسنده المحكمة — لايكون إلا إذا لمحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، و إذ كانت دعوى محمة ونفاذ الإقرار بالحق ، إنما تنصب على حممة التصرف القانونى فى ذاته ، وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحرر المثبت لهذا الإقرار لايعدو أن يكون دليل إثبات فى الدعوى . فان مجرد إقامة دعوى حممة ونفاذ الإقسوار بالحق لا يمنع من إقامة دعوى أصلية بتزوير ذلك المحرر طالما أن هسندا المحرو لم لميقدم بعد فى الدعوى ، ولم يحصل الاحتجاج به كدليل لإثبات التصرف فيها . لم الحائز أن يلجأ المدعى في اثبات دعواه إلى غير ذلك من الأدلة ، ولما كان الخورة المؤورة المؤورة

مهم ١٩٥٩ وأطنت صحيفتها إلى الطاعن في ١٩٦٥/٣/١٠ وذلك قبل أن يقدم الطاعن حذه الورقة ويحتج بها كدليل في دعواه بصحة ونفاذ الإقرار حيث لم تقدم إلا بجلسة ١٩٦٥/٣/٢٧ فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الحرفض الهفع بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية لإقامتها بعد الأوان ، لا يمكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، و يكون ما ينعاه عايه الطاعن في هـذا الصدد على خير أساس .

## جلسة ١٧ من فبرايز سنة ١٩٧٦

All the stage of the way

برياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل كائب رئيس المحكمة النقض وعضوية الساهة المستشاوين: إبراهم السعيد ذكرى ؟همّان جسين عبد الله ؟ محمد صدتم العصار؟ زكى العماوى صالح

# (94)

الطعن رقم 1 إ اسنة 2 إ القضائية :

(١) إثبات "عب" الإثبات "حيازة . ملكية .

إقامة الحائز منشأت على أرض مملوكة لغيره • حسن النيقمفرض فى للبانى •على المسالك إثبات سوء نيته • المقصود بحسن النبه وسومالنية • المسادتان ٢٤ ووم ٩٢ مدنى

( ٢ ) يبع " التزامات البائع " . ملكية .

عقداليبع غير المسجل . أثره . التزام البائغ يتسليم المبيع . الشترى حتى الانتفاع به واليناه على سبيل البقاء والقوار .

٣) حكم " عيوب التدليل " . حيازة . ملكية .

استخلاص الحكم سوء نية البانى على أرض مجلوكة لفيره ، من عدم انسجيل عقد شرائع فما وأن الأرض لاتدخل في سند ماكمية البائنم له - علماً وفساد في الاستدلال .

السائر الذي يقيم المنشآت على أرض مملوكة لفيره ، يفترض فيه أنه كان حسن النية وقت أن أفام حسن النية وقت أن أقام هذه المنشأت، والمقصود بحسن النية في تطبيق الحادة ، والاياترم أن منقد أنه يمك الأرض ، فإذا ادعى مالك الأرض أن البائي سيء النية ، فسليه حسبا تقضى به المسلدة ع٩٧ من القابون المدى أن يقيم الدليل على أن البائي كان يعلم وقت أن أقام المنشآت أن الأرض مملوكة لقيره وأنه أقامها دون وضاء مالك الأرض .

٧ - عقد البيع ضر المسجل ، وإن كان لايترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع الم المشترى إلا أنه يولد في ذمة البائع التراما بتسليم المبيع ، ويترتب على الوفاء بهذا الالترام أن يصبح المبيع في حيازة المشترى ، وله أن يتنفع به بجميع وجوه الاتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار .

٣ ــ استناد الحكم إلى عدم تسجيل العقد الذى اشترى به الطاعنون الأرض وأن هذه الأرض لاتدخل في سند ملكية البائع لهم ، لايدل بذاته على أنهم كانوا سيء النية وقت إقامة المنشآت لأن العبرة ى هذا الحصوص بأن يعتقد البانى أن له الحق في إقامة المنشآت، لماكان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وهاره قصور وفساد في الاستدلال .

### المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تخصل في أن المطعون عليم أقاموا الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد ... .. .. و آخرين من بينهم الطاعنون طلبوا فيها الحسكم بتنبيت ملكيتهم لقطعة الأرض المبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى و إزالة ما عليها من مبان و تسليمها إليهم خالية استنادا إلى أن موريضة المدحومين ... .. .. .. .. اشتريا هذه الأرض بعقد مسجل وأن المدعى عليهم أقاموا عليها مبانى . دفع المدعى عليه الأرل الدعوى بأنه يملك الأرض بحوجب عقد بيثم باعها قطعاصفيرة إلى الطاعنين وغيرهم أقاموا مبانى عليها . وفي ١٩٥٨/١ ١٩٩٨ بيثم باعكة بنلب خبير هندسى للانتقال إلى الأرض محمل النزاع ومعاينها وتطبيق مضداليد ومدته وسببه وتطبيق مستندات الطرفين عليها لموفة المالك كما وتحقيق وضد اليد ومدته وسببه و بعد أن قدم الحير تقريره قضت المحكة بتاريخ ١٩٦٢/١/٣٤ بتثبيت ملكية

المطعون عليم الأرض المذكورة و إلزام المدعى عابهم ومنهم التاعنون بتسليمها لهم، وبندب خير هندمي لهماينة المائي المقامة على الأرض وتقدير قيمتها مستحقة الهمنم وقيمة مازاد في ثمن الأرض بسبب إقامة هذه المنشآت وذلك إذا تبين أنهم أقاموها بسوء نية ، فإذا كان البناء بحسن نية فعليه بيان قيمة المواد وأجرة العمل ومازاد في ثمن الأرض بسبب هذه المبانى ، وفي ١٩٦٨/٤/٢٨ حكت المحكة بإلزام الطاعنين وسائر المدعى عايهم بإزائة ماأقاموه من منشآت على الأرض المؤلفة المعلون عذا الحكم بالاستثناف المحكة المعلون عليهم ، امناً نف الطاعنون الجمسة الأولون هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٤٧٧ سنة ٨٥ مدنى الفاهرة ، كما استأتفته الطاعنة السادسة بالاستثناف رقم ١٤٧٧ سنة ٨٥ مدنى الفاهرة ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٤ حكت المحكمة برفض رقم ١٤٨٧ سنة ٨٥ مدنى الفاهرة ، وبتاريخ على الطاعنون في هـذا الحكم بطريق النشف وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم للأسباب اللول والثالث والراج والخامس من أسباب الطعن ، وعوض الطعن على هـذه الدائرة في غرنة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

 القول بسوه نيسه الطاعنين دون أن يتبين النية لدى كل واحد منهم على حده مع أن سوه النية أمر شخصى ، وهو مايعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه كما كان يفترض في الحا ثر الذي يقيم المنشآت علىأرض مملوكة الهيرة أنه كان حسنالنية وقت أن أقام هذه المنشآت، والمقصود بحسن النية في تطبيق المسادة ه٩٠ من القانون المدنى أن يعتقد الباني أن له الحق في إقامة المنشآت ولا يلزم أن يعتقد أنه يملك الأرض ، فإذا ادعى مالك الأرض أن الباني سيء النية فعليه حسما نقصي به المسادة ٩٢٤ من القانون المدنى أن يقيم الدليل على أن الباني كان يعلم وقت أن أقام المنشآت أن الأرض مملوكة لغيره وأنه أقامها دون رضاء مالك الأرض، وكان عقد البيم غير المسجل و إن كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشترى إلا أنَّه يولد في ذهة البائع التزاما متسليم المبيع ويترتب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح المبيع ف حيازة المشترى وله أن ينتفع به بجيع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل ألبقاء والقرار ، وكان حكم محكمة أول درجة الذي أبده الحسكم المطعون فيه لأسبابه قدأورد في مقــام الاستدلال على سوء نية الطاعنين في إقامة المباني المطلوب إزالتها قوله " إنه باستقراء نية المدعى عليهم الطاعنين وباقى المدعى عليهم من مستندات الدعوى بيين أن الخبير فسند أثبث في تقريره المؤدخ ٨/ ١٩٩٠/١ آنف البيان" أن المباني المقامسة على أرض النزاع حميمها حديثة وانشئت بمعرفة المشترين من المدعى هليه الأول فى المدة من سنَّة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٨ أي أن إنشاءها كان معاصرا ولاحقا لأعتراض المدعين وادعائهم ملكية الأرض حسما هو ثابت من محضر نيابة الزيتون رقم ٣٨٥٤ سنة ١٩٥١ جنح المطرية والمقدمة صورته من المدمين، فإذا أضيف إلى هذا أن عقد مشترى المدعى طيه الأول حسيا أثبت الخبير كان منصبا على عين أخرى خلاف أرض النزاع وأن من اشترى من المدعى طيه الأول إشترى بعقود عرفية وهي بطبيعتها مقود غير ناقلة لللكية ومثل هذه العقود الغبر ناقلة لللكية لا تصلح سببا كافيا لتكوين واتبر بر الاحتقاد بأن الباني له الحق في إقامة تلك المباني . وكان مفاد نلك أن الحكم استدل مل جوء نية الطاعين ف إقامة المبانى باعتماض المطمون

عليهم على البناء في محضر الجنحة رقم ٣٨٥٩ سنة ١٩٥٧ المطرية مع أن هذه المبانى أقيمت حسبا أثبت الحكم في المدة ما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٨ و بالتالى فلا يصلح هسندا الاعتماض قرينة على سوء النية بالنسبة لمن أقام المنشآت من الطامنين قبل تحرير المحضر في سنة ١٩٥٧ ، وكان استاد الحكم إلى عدم تسجيل المقد الذي اشترى به الطاعنون الأرض وأن هذه الأرض لا تدخل في سند ملكية البائع لمم لا يدلبذا تعمل أنهم كانوا سيء النية وتساقامة المنشأت لأن العبرة في هذا المحصوص وعلى ما سلف البيان بأن يعتقد البانى أن له الحق في إقامة هذه في هذا المحصوص وعلى ما سلف البيان بأن يعتقد البانى أن له الحق في إقامة هذه المنشآت ، لما كان ذلك فإن الحكم المطمون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور وفساد في الاستدلال عا يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى يحث باقي أسباب الطعن

### جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٦

- ÷, · .

بریاسةالسید المستشار أحمد حسن هیمال نائب رئیس المحكمة وعضویة السادة المستشارین : ابراهیم السعید ذکری عهد صدفی العصار ؛ ومحمود هماندورویش ؛ ذكرالصاری صالح .

(9 ٤)

الطعن رقم ٢٠ لسنه ٢٤ القضائية :

حكم " الطعن فى الحكم" . نفض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .

الطمن على استملال فى الأحكام الصادره أشاء سير الحصومة قبل الحدكم الحتامى المهمى لها -شرطه · م ۲۱۲ مرافعات - القضاء بالغاء الحديم المستأنف فيا نض يه من عدم سماع الدعوى والحميكم يسماعها واعاديما لمحكمة أول.درجةلفصل.فيموضوعها -عدمجو ازالطمن فيه جلويق النقض ·

النص في المادة ٢١٧ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام العبادرة أشاء سير الحصومة قبل الحكم الحتامي المنهى لها وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع من كانت قابلة للتنفيذ الحرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب عليه حبا من زيادة نفقات التقاضى ، ولما كان الحكم المطعون فيه — فيا عدا القضاء بعدم قبول الطلبات الجديدة وهو ما لم يطعن طيه الطاعن لا نه صدر في صالحه —قد اقتصر على القضاء بالغاء الحكم المستأنف عليه الطاعن لا نه صدر في صالحه —قد اقتصر على القضاء بالغاء الحم المستأنف فيا قضى به من عدم سماع الدعوى والحكم بسماعها و باعادتها إلى محكمة أول درجة المفصل في الموضوع ، وهو حكم لا تنتهى به الحصومة كانها كما أنه ليس من الأحكام الاخرى التي حددتها المحادة ٢١٧ سائمة الذكر على سعيل الحصر من الأحكام الاخرى التي حددتها المحادة بالنافة الذكر على سعيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استقلال ، لما كان ذلك فإن الطون في الحكم يكون ضعر بهائز .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع ــ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن ... ... ... ... ... ... بصفته قيها على والده المطعون الطاعن طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٥٧٥ جنيها والفوائد ، وقال شرحاً للدعوى آنه بموجب عقد ورُرخ ١٩٦٣/٩/٦ اشترى المطعون عليه من بمحصول ام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ وتنتهي بمحصول عام ١٩٧١ / ١٩٧٧ لقاء ثمن أحمالي قدره ٢٦٢٥جنيها عن محصول السنة الواحدة عدل الى مبلغ ٢٣٧٥ جنيها سنويا ، وتنفيذا للعقد قام المطعون عليه باستلام محصول البرتقال وســـدد القيمة المتنق عليما عن سنتي ١٩٦٤/١٩٦٥ ، غير أنه في سنة ١٩٦٦ انفق على الحديقة من مــاله الحاص ما يلزمها من عمليات زراعية مختلفة ثم قبض عليه لاتهامه باركاب جناية وفرضت عليه الحراسة فاستولى الطاعن على ثمار الحديقة فى تلك السنة وباعها بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه دون أن ــ يحاسب المطعون عليه أو الحراسة عن ذلك كما قام ببيع الثمار في سنة ١٩٦٧ بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٦٨ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ولما كان الجهد الذي بذلة المطعون عليه منذ بداية التعاقد حتى تاريخ استيلا. الطاعن على الحذيقة هـــو الذي أدى الى زيادة المحصول ويبلغ آلفرق بين ثمن بيع الثار في سنة ١٩٦٦ والقيمة المتفق عليها فى العقد ٨٢٥ جنيها وفى سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ٣٧٥ جنيها ومجموع ذلك ولا وي جنيها فقد أقام دعواه للحم له بالعلبات سالفة البيان ، دفع الطاعن بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أنه تسلم حديقته بناء على قرار من الحسراسة العامة بفسخ العقد وأنه لاتجوز المطالبة بتعويض عن عمل أمرت به الحهة القائمة بفوض الحراسة ، و بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى .

استانف المطعون عليه هذا الحكم بالاستثناف وقرع وسنة ٧٧ق مدنى الاسكندرية طالبا الغاء والحسكم له بطلباته ثم قدم مذكرة لحلسة ١٩٧١ | ١٩٧١ | ١٩٧١ وقد فيها التعويض عن المبالغ التي انفقها على الحديقة قبل سليمها إلى الطاعن في المعرب التعويض عن المبالغ التي انفقها على الحديقة قبل سيمها إلى الطاعن في المقد المؤرخ ١٩٦٦/٩/٣ وهو حسب طلباته ٥٠٠٠ جنيه وصحته ٥٠٠٠ جنيه واصاف إليها المطالبة بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه تمن ١٨٠ شجرة قام بغرسها في الحديقة مام محكمة واصاف إليها المطالبة بشمن ١٨٠ شجرة و بالغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى الاستثناف وهي المطالبة بشمن ١٨٠ شجرة و بالغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى المن عكمة أول درجة القصل في موضوعها واطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة المامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الخسم المحدم المعادن فيه على استقلال عملا المنص المعدن فيه على استقلال عملا بنص المادة ١٩٧٦ من قانون المرافعات. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت باسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها ومشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت باسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها وهمورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها و

وحيث أن الدفع بعدم جواز الطعن في عله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناه سير النحوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحسم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف الدصوى والأحكام القابلة للتنفيذ الحبرى ، يدل — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطمن على استقلال في الأحكام المصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحسكم الحتامى المنهى لحا وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستحبة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الحبرى ، ورائد المشرع في ذلك في عدا أحيام التي تشعيد والرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب طيد حما من زيادة نفقات التقاضى ، ولماكان الحكم المطمون فيه فيا عدا القضاء بعدم قبول الطلبات الحديدة الخاصة عطالبة المطمون عليه بشمن ١٨٠ شعرة وهو مالم يطعن عليه الطاعن لأنه صدر في صالحه — قد اقتصر على القضاء شعرة وهو مالم يطعن عليه الطاعن لأنه صدر في صالحه — قد اقتصر على القضاء شعرة وهو مالم يطعن عليه الطاعن لأنه صدر في صالحه — قد اقتصر على القضاء شعرة وهو مالم يطعن عليه الطاعن لأنه صدر في صالحه — قد اقتصر على القضاء

بالغاء الحكم المستأنف فيا قضي به من عدم سماع الدعوي والحكم بسياعها وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع وهو حكم لا تنتمي به الحصومة كلها وهي طلب التعويص من المبالغ التي أنفقها المطعون طيه على الحديقة قبل تسليمها إلى الطاعن ف ٩٦٦/٦/٢٣ ، والتي كانمن أثرها أن أدت إلى زيادة محصول الحديقة وبيمها بثمن يفوق الثمن المتفق طيه في العقدكما أنه ليس من الأحكام الأخرى التي حددتها المـادة ٢١٢ سالفة الذكر على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيهـــا على استقلال ، وكان لا وجه لمــا ذهب إليه الطامن ردا على الدفع بعدم جواز الطعن من أن طلبات المطعون عليه أمام محكمة الاستثناف كلها طلبات جديدة وتختلف عن طلباته أمام محكمة أول درجة وأن الحكم المطعون فيه يكون على هذا الأساس قد أنهى الحصومة كلها ويجوز ألطمن فيه ، لا وجه لهذا النظر ذلك أن المطعون عليه طلب أمام محكمة الاستثناف إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالزام الطاعن بالتمويض السابق طلبه أمام محكمة أول درجة ، ولم يفصل الحكم المطعون فيه في هذه الطلبات بل قضى وعلى ماسلف البيسان باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فهو حكم غير منه للصومة كلها ، لايغير منذلك أن المطعون عليه قدر هذا التعويض أمام محكمة أول درجة بالفرق بين الثمن الذي بيعت به الثمار في السنوات ١٩٦٦ او١٩٦٧ و بين الثمن المتفق عليه ف العقد وجموع هذا الفرق ٧٥٥ جنها وأنه قدر التعويض المذكور أمام محكمة الاستثناف بالمبلِّغ الذي سِعت به الثمار سنة ١٩٦٧ إلى ... ... ... ... .. وهو ٣٠٠٠ جنيه ، ولما كان ذلك فان الطعن في الحكم يكون فيرجائز .

### جلسة ۱۸ من فبرایر سنة ۱۹۷٦

رئامة السيد المستشار محمد أسعد محمرد وعضرية السادة المستشارين : محمد محمد المهدى ؟ سعد انشاذل ؟ وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجورى

( 90)

الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٢٤ القضائية :

( ۱ و۲ و ۳) ایجار « ایجار الأماکن»

- (١) الاصلاحات والتحسينا شائى يدخلها المؤجرة با التأجر وكل مزة بوليها المؤجر السئاجر.
   وجوب تفويمها وإضافتها إلى الأجرة القائوئية ، خضرع هذا النقويم لرقابة القضاء .
- (٢) ألأما كن المؤيرة مفروشة أو بقعد إستغلالها مفروشة جواز زيادة الأجرة نسية
   ٧٠ / ٠ عدم جراز انخم بين هذه الزيادة وزيادة ٣٠ / لأصحاب المهن غير التجارية في الأماك المنشأة قبل ١٩٤٤//١ /١
  - (٣) إستغلال المكان المزير سفروشا. المقصود به. م ٤. ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧.

١ — مؤدى نص المانة الرابعة من القانون ١٧١ لسنة ١٩٤٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الاصلاحات والتحسينات التى يدخلها المؤجرة الله حرة الله حرة التاجر تقوم و بضاف ما يقا بل انتفاع المستأجر بها الى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررها القانون ، وقد يتفق على ذلك بين المذجر والمستأجر في عقد الإيجار ذاته أو فى إنفاق لاحق ، ويعتبر ف حكم التحسينات كل ميزة يوليها المؤجر المستأجر كالوكان محروما من حق التأجير من الباطن ثم رخص له المزجر بذلك ، غان هذه الميزة تقوم وتضاف قيمتها إلى الأجرة المحددة فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ و يتكون من مجموعهما أجرة أساس ، على أن يخضع هذا التقويم لرقابة المحكمة.

٧ ... متى تحددت أجرة الأساس وجب لتعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل ينايرسنة ١٩٤٤ زيادة الأجرة بنسب مثوية تختلف باختلاف وجوم المنشأة قبل ين والطريقة التى تستغل بها ، وقد جعلها القانون بنسبة ٣٠٠ / الاصحاب المهن غير التجاوية ما لم تكن تلك الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة أو أجرت مفروشة قامه يكتفى في هاتين الحالتين بزيادة الأجرة المتفق علها أو أجية المثل إلى ٧٠ / ، ولا يجوز الجمع بين هذه الزيادة وزيادة الـ ٣٠ / آفة الذكر .

٣ – المقصود باستغلال المكان المؤجر مفروشا – في معنى المادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ – وجود اتفاق عايه بين المؤجر والمستأجر ، ويكون التأجير دون أثاث ليفرشه المستأجر بنفسه ويستغله مفروشا فتستحق علاوة ٧٠ / عند ثذ سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة أو لم ينتفع ، وسواء أجره من الباطن مفروشا أو غير مفروش .

### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقسرر والمرانمة و بعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاء، الشكابية .

وحيث أن الوقائع تتحصل – على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر الأوراق – فى أن المطعون دليه الأول أقام الدعوى وقم ٢٢٦٠ سسنة ١٩٦٥ مدى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون ليهما الثانى والثالث بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة المؤجرة له من مبلغ ١٩ جنيها و٣٥٥ مليا اعتبارا من أجرة شهر مايو ١٩٥٨ حتى نهاية ديد مبر سنة ١٩٦١ ومن مبلغ ١٦ جنيها وو٣٥٠ مليا المتبارا من أحرة شهر يناير سنة ١٩٦٦ عنيها وو٣٥٠ مليا إلى مبلغ ١١ جنيها وو٢٥٠ مليا احتبارا من أحرة شهر يناير سنة ١٩٦٦ عنها للمعاون عليه الثاني شقة لاستعمالها مكتبا المهمامة مع ١٩٥٨ استأجر من المطعون عليه الثاني شقة لاستعمالها مكتبا المهمامة مع

التصريح له بالتأجير من الباطن لفاء أجرة شهرية قدرها مهم جنيها وه٣٣٠ مليا امتباوا من ١٩٦٢/١/١ تطبيقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وإذ وضع المكالك تحت الحراسة التي يمثلها المطمون عليسه التالث وآلت ملكية العين المؤحّرة إلى الشركة الطاعنة وكان قد تكشف له أن الأجرة ثمانية جنبهات يضاف إليها علاوة التأجير من الباطن بواقع ٧٠/ والضرائب فتصبح ١٤ جنيها ٢٥٠ مليا حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ثم ١٦ جنيها. ٢٥ مايا بعد خصم مقابل العوايد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ فقد أقام دعواه، وفي ١٩٦٨/١/٢٨ حكمت المحكمة بندب مكتب الحبراء لبيان الأجرة الفعلية لشقة النزاع في أبريل سنة ١٩٤١ وتحديد الأجرة المستحقةقانو نابعد اصافةالعلاوقواستنزال العوايدطبقا للقانوزرقم١٢١لسنة١٩٤٧ والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وبعد أن قدم الخبير ٰتقريره حكمت في ١٩٧٠/٦/٣٠ برفض الدعوى استأنف المطمون عليه الأولَ هــذا الحكم ، بالاستثناف رقم ٣٣٤٦ سنة ٨٥ ق القاهرة و بتاريخ ٩٧٢/٢/٢٧ احكمت محكمة الاستنناف بالغأء الحكم المستأنف وتحديد أمل أجرة شقة النزاع بمبلغ مجنيهات و . . ه ملم شهر یا واجرتها اعتبارا من ١/٥/١٩٤٧ حتى ١٩٦١/١٢/٣١ بمبلغ ١٥جنيها و ١٠٠ ملم وأحرتها اعتبارا من ١٩٦٢/١/١ حتى ١٩٦٨/٦/٣٠ مبلغ ١٢ جنيما و١٨٩ مليًّا وأجرتهااعتبارا من ٩٦٨/٧/١ ومبلغ١٣جنيها و١٢ وملها طَعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيآبة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، و بالحلسة المحددة تمسكت النيابة برأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على سهب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيسمه نحالفة القانون ، وفي سيان ذلك تقول إن الحكم القام قضاءه على أساس أن زيادة الأحرة بنسبة ٧٠/ التى قدرها الحبير مقابل رخصة التأجير من الباطن هى الحد الذى تقف عنده كل زيادة لأجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ وأنه لايجوز بعسد ذلك اضافة الزيادة التى قررها القانون حسب استعمال الدين المؤجرة ، ويكون الحكم بهذا قد خلط بين ماورد بالفقرة الثانية من المكدة الرابعة من المقانون رقم 1٢١ لسنة ١٩٤٧ شأن الأماكن المؤجرة بقصد استغلالها مفروشة سم

وهو مالاينطبق على واقعة اللعوى سو بين ماجاه بالفقرة التالية لها للتي تدخل في تقدير الأجرة المتفق طيها تقويم كل شرط أو الترام لم يكن وادا فرحقدالا بجار المبرم قبل أول ما يوسنة ١٩٤١ ومنها حتى المؤجر في اضافة مقابل كل ميزة جديدة بوليها المستأجر ليتكون من مجموعها الأجرة الأساسية التي تضاف إليها الزيادة الهانونيه حسب الهثات التي نص طيها القانون ولما كان المطعون عليه حصل على ميزة جديدة هي الحق في التأجير من الباطن فإنه يكون المشركة المؤجرة الحتى في المتاجر من الباطن فإنه يكون الشركة المؤجرة الحتى في الجمع بين تقويم هذه الميزة التي قدرها الحبر بنسبة ٧٠٪ والزيادة القانونية بنسبة ٧٠٪ لاستمال العين المؤجرة مكتبا لاحاماة، وإذة قضى الحكم بعدم أحقية الشركة الطاعنة في هذه الزيادة الأخيرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون .

وحيث ان هذا النمي مردود ، ذلك أن النص في المــادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن \* لا يحـــوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقودالإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أحرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي : (أولا) ... .. ( ثانيا ) فيا يتعلق بعيادات الأطباء ومكاتب الحامين والمهندسين ومن إليهم من أضحاب المهن غير التَجَارية ٣٠٪ من الاجرة المستحقة ( ثالثاً ) ... ... .. (رابعاً ) ... ... على أنه إذا كانت هذه الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مغروشة أو أجرت مفروشة جازت زيادة الأجرة إلى٧٠٪ منالأجرة المتفق طيها أو أجرة المثل، ويدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شِرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل أول ما يو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ يفوضه على ألمستاح "يدل وطبقا لما جرى بة قضاء هذه المحكة \_ على أن الإصلاحات والتحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها القانون : ، وقد يتفق على ذلك بين المؤحر والمستأحر فءقد الإنجار ذاته أو في انفاق لاحق . ويعتبر ف حكم التحسينات كل ميزة جديدة يوليها المؤجر الستأجركما لوكان محروما من حقّ التأجير من الباطن ثم يرخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة مخوم وتضاف قيمتها إلى الأحرة المحددة في شهر أبريل سنة ١٩٤١ ويتكون من

مجموعهما أجرة الأساس، على أن يخضع هذا التقويم لرقابة المحكمة، فإذا تحددت أحرة الأساس على النحو السالف وجب لتعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول ينايرسنة ١٩٤٤ زيادة الأجرة بنسب مثوية تختلف باختلاف وجوه استعال الأماكن والطريقة التي تستغل بها ، وقد جعلها القانون بنسبة ٣٠./ لأصحاب المهن غير التجارية مالم تكن الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة أو أحرت مفروشة فإنه يكتفي في هاتين الحالتين بزيادة الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل إلى ٧٠٪ ولا يجوز الجمع بين هذه الزيادة وزيادة الـ ٣٠٪ آنفة الذكر ، لما كان ذلك وكان المقصود باستغلال المكان المؤحر مفروشا وجود انفاق عليه بن المؤحر والمستأحر ويكون التأجير دون أثاث ليفرشه المستأجر بنفسه ويستغله مفروشا فتستحق علاوة ٧٠ ٪ عندئذ سواء انتفع المستأخر بهذه الرخصة أو لم ينتفع ، وسواء أحره من الباطن مفروشا أو غير مفروش. لما كان ما تقدُّم وكان الواقع في الدعوى أن الثابت من عقد الإيجار المربم بين المطعون عليهما الأولين في ١/٥/٨٥/١ أن عين النزاع المؤجرة بقصد استعالها مكتبا مع التصريح بتأجير مكاتب من الباطن ، وأنالمالك ــ المطعون طيه التاني اتبع ذلك بإرسال كتاب إلى المستأجر في ١٩٥٩/٤/٩ ورد به أن <sup>20</sup>المقصود من التصريح لسيادتكم بالتأجير من الباطن هو تأجير غرف مفرو**شة** والأمر متروك لكم بعدُّ ذلك في تأجيرها مفروشة "، فان الانفاق يكون معقودا بين الطرفين على تَحْويل المطعون عليه الأول الحق في استغلال المكان مفروشا بطريق إيجاره من الباطن وتكون العلاوة المستحقة ٧٠٪ وهي علاوة المكان الذي يؤحر بقصد استغلاله مفروشا لا ٣٠٪ علاوة مكاتب أصحاب المهن غير التجارية و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة، فإنه لاتعيبه تقريرات قانونية خاطئة متعلقة بإخضاع تقويم ميزة التأجير من الباطن مفروشا لتقدير محكمة الموضوع مع أنها مقدرة سلفا من المشرع ، أو إطَّلاقه القول بمدم جواز الحمع بن علاوة التَّاجير من الباطن وعلاوة مكَّاتب أصحاب المهن غير التجارية إذ تحكمة النقض أن تستكمل الأسباب بما يصحح هذا الحطأ ، و يكون النمي على غير أساس .

## جلسة ١٩٧٦ من فبرايز سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عان ، محمد كال عباس ، وصلاح الدينيونس ، والدكتور إراهيم على صالح .

(97)

الطعن رقم ٣٣٥ اسنة ٣٩ القضائية :

ضرائب . عقد « تكييف العقد » . عمل « الأجر » . شركات .

تدكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة نقيام عنصر النبعية · لاينال منه تحديد أجو العامل يغسبة من الأرباح أو تحويل العامل باعتباره مدرا للنشأة الحق فى تعيين العمال اللازمين لهـا وتأديهم وفصلهم · القضاء بعدم خضوعه لضربية الأرباح التجارية · لاخطأ ·

المناط فى تكيف العقود واعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ماعناه العاقدان منها ، وإذ كان ما انتهت إليه المحكمة من تكييف العقد بأنه عقد عمل وليس شركة لا تروج فيه على نصوص العقد وتؤدى إليه عباراته ، وما استخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذي يتمثل فى خضوع المطعون ضده (صيدلى) لا شراف النقابة (صاحبة الصيدلية) ورقابتها بما يتعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هدف التكييف تحديد أجر المطعون ضده بنسبة معينة من الأرباح ، أو أن النقابة قد خولته باعتباره مديرا للصيدلة فى تعيين العال اللازمين لحا وتأديبهم وفصلهم لأن ذلك كله لا يغير من طبيعة عقد الممل ، فإن النبي علم على الحمل ، فإن النبي الحكون ضده لضريبة الأرباح التجارية استنادا إلى تكييف العقد بأنه خضوع المطعون ضده لضريبة الأرباح التجارية استنادا إلى تكييف العقد بأنه عقد عمل لا شركة د يكون على غير أساس (۱) .

<sup>(</sup>١) نقض جلسة ٢٤٧٣/٣/٣ عموعة المدكتب الفي س ٢٤٠ ص ٢٧٢

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماحَ انتقر ير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المدلولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق ـ 
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الفيوم قدرت صافى أرياح المطمون ضده من 
ميدلية النقابة الفرصية المهن التعليمية بالفيوم عن سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ بمبلغ 
١٤٧٧ جنها ، وإذ اعترض وأحيل الحلاف إلى لحنة الطمن التى أصدرت 
قرارها في ١٩٦٠/ ١٩٦٣ بتخفيض صافى أرباحه إلى علنه ٥٠٠ اجنها ، فقد أقام 
الدعوى رقم ١٧ سنة ١٩٦٦ بمبارى الفيوم الابتدائية بالطمن في هذا القرار طالبا 
إلفاءه تأسيسا على أنه مجرد عامل يقوم بادارة الصيدلية لحساب النقابة و يحضع 
في سائر تصرفاته لرقابتها مما يتمين معه خضوعه لضريبة كسب العمل وليس 
لضريبة الأرباح التمبارية . وفي ١٩٦٧/١/٢٦ قضت المحكة بنسدب خبير 
لفحص طبيعة العمل الذي يقوم به بالصيدلية على ضوء العقد المجرم بينه و بين 
النقابة و تقدير صافى المنشأة و نصيبه فيها ، و بعد أن قدم الحمير تقريره ، حكت 
المحكة في ١٩٦٧/١١/٣٦ بنايد قرار الجنة .

استأنف المطمون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ سنة ٤ ق طالبا إلغامه والحكم المستأنف وقوار والحكم المستأنف وقوار المحكمة بالغاه الحكم المستأنف وقوار المجتب . طعنت مصلمة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في فرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها صمت النيابة على رأبها .

وحيثإن الطمن أقيم على سبب واحسدتنى يه الطاحنة على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق الفانون والفساد فالاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحسكم قضى بعسدم خضوع المطعون صدر لضريبة الأرباح التجارية استنادا إلى أن المحد المعم بينه و بين نقابة المهن التعليمية الموجة بالقيوم بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨ هو حقد حمل لا شركة ، ف سين أن حقد العمل يتميز بحصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر وكل منهما غير متسوافو في العلاقة بين المطعون ضده الحق في تعيين العالى المقتى في العبدالية وأديبهم ونصاوم ، وأن يقاضي فسبة من جمسل أرياح الصيدلية وأديبهم ونصاوم ، وأن يقاضي فسبة من جمسل أرياح الصيدلية قدرها وه / الما يقطع بأن المطعون ضده شريك مع المتقافة يقاسمها الرج والحسارة وليس أحيرا الديا تخدم لوقابتها ولمشرافها .

وحيث إن هــذا النمي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد بنود العقسد المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٨ خلص إلى القول بأن " هذه النصوص المسر بحة التي تنظم العلاقة بن الطرفين قاطعة في الدلالة على أن هذه العلاقة حي علاقة عمل وقد تكفات المسادة الأولى تحديد نوع العمل ل أنه إدارة الصيدلية كا تكفلت بافي المسواد يتحديد نطاق العمل وتعيين حدوده والمواعيد المقورة وخضوع المستأنف ( المطعون ضده ) في تنفيـــذه لإشراف النقامة ووقابتها من ناحية اختبار أنواع الأدوية وأصنافها بالاشتراك مع لحنة خاصة تنحتص كذلك بمراجعة الحرد السنوى والميزانية التي يلتزم المدير بتقديمها في نهاية كل سنة ومن ناحية تحديد ساعات العمل وعدد العلل وكيفية الشراء والبيع الذَّى يجب أن يتم نقسدا وليس بالأجل وكذا من ناحية إلزام المدير بتقديم بونات البيع والشراء للراجعة يومابيومو بهذا كله يتوافر عنصرالتبعيةالذي يتمثل فخضوع المسأنف النقابة وإشرافها ورقابتها في أوسع معانبها من الناحيتين التنظيمية والإدارية وهو العنصراني زلمقدالعمل ولايغير من ذلك استفلال المدير في تعيين وفصل الموظفين وتحديد أجره بنسبة معينة من الأرباح فلك أن هذاليس منشأنه المساس بجوهر العقد . "و ببين من ذلك أن محكمة الموضوع كيفت العقد بأنه عقد عمل بناء طي ما استظهرته من نصوص العقد الدالة على تبعية المطمون ضده للنقابة فضلا عن تقاضيه أحرا عن عمله ،ولمساكان المناط في تكييف العقود واعطائها الأوصاف إِ القانونية الصحيحة هو ما عناه العاقدان منها ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من تكييف العقد بأنه عقد عمل وليس شركة لاخروج فيه على نصوص العقد وتؤدى إليسه هباراته ، وما استخلصته المحكة منها من قيام عنصر التبعية الذى يتمشل فى خضوع المطمون خصد لإشراف النقابة ورقابتها بما يتعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لايتنافى مع هذا التكييف تحديد أجر المطمون ضده بنسبة معينة من الأرباح ، أو أن النقابة قد خولته الحق باعتباره مديرا المصيدلية فى تعيين لجمال اللازمين لها وتأديبهم وفصلهم لأن ذلك كله لا يغيرمن طبيعة عقد العمل، لما كان ذلك النمى على الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون والقساد فى الاستدلال يكون على غير أساس مما يتمين معه رفض الطهن .

## جُلسة ١٩٧٩ من فبراير سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار أحد صفاء الدين وعضوية السادة المستشارين : عز الدين الحسيني، عبد العال السيد ، عنمان الزيني ، محمدي الحولم .

# (**1 V**)

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) أحوال شخصية "الولاية على المــال ". أهلية . بطلان . دعوى .

وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوسى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية • إيرا. شرع لمصلحة ناقسي الأملية • عدم جواز تمسك الحصم الآخر بذلك •

( ٢ ) إثبات " الإحالة للتحقيق " . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالسكناية غير متعلقة بالنظام الدام • السكوت عن النمسك بقلك قبل البد في سماع شهادة الشهود • اعتباره تنازلا عن الحق فى الإثبات بالطريق الذي رسمه الفافون •

ا ما ورد فى الفقرتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٩ السنة ١٩٥٧ الحاص بأحكام الولاية على المسال من وجوب استئذان محكة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية إنما قصد به صولى ما جرى به قضاء هذه الحكة (١) سرماية حقوق ناقصى الأهلية ، والحافظة على أموالم ، ومن ثم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلايصح لمؤلاء الخصوم النسك به .

٢ -- فاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجب فيها
 الإثبات بالكتابة -- وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكة (١٠) -- ليست من

<sup>(</sup>١) تَقَصَّ ١١/٥/١/١٩ جُوعة الماكتب الْفَي - س ١٨ - ص ١٠٥٤

<sup>(</sup>٢) تَعْضَ ٥ ٢/١/١/١ مِعْرِمة اللَّكَتِبُ اللَّيْنَ • س٢٠ • صَ ٢١٧

التظام العام فعل من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم مذلك لهكة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة المثهود فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـــعلى ما يبيرمن الحكم المطعون فيموسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ كلى أسيوط ضد الطاعنة والمرحومة . . . . . مورثة المطعون طيها النائية ، طالبا الحكم بصحة وَهَاذَ عَقَدَ الَّذِيعَ المؤرخِ ٠ ١٩٥٤/٦/١ ، والمتضمن بيع المرحوم ٠٠٠٠٠٠ مورث المدعى طبهما للدعي أطيانا زراهية مساحتها ١ فدان و ٧ قيراط و ١٣ سهما مبينة الحدود والممالم بالمقد وصحيفة الدموى ، لقاء ثمن مقبوض قدره ٢٥٢ جنيها ، ثم قصر المدعى طلباته على طلب الحكم بصحة وتفاذ ألعقد بالنسبة لمساحة 17 قيراطا و 1 سهم مقابل نمن مقبوض قدره ٣٣٦ جنيها لنزع ملكية باقى المبيم مُنفعة العامة ، وفي ١٩٦٠/٢/١١ حكت المحكة للمعي جللباته المعدلة . استأنفتالطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٢١ سنة ٣٥ ق أسيوط ، وطلبت الحكم بإلغائه ورفض الدعوى ، واستندتُ إلى أن عقد البيع معلق على شرط قسمة منزل يقطنه الطرفان بالطريقة المبينة بالاتفاق المؤرخ ١٩٥٤/٦/١٠ وأن هذه القسمة لم تم ، وندبت محكة الاستئناف خيرا أثبت في تقريره عام حصول القسمة، وأنه أقيمت عبان بالدور الثالث خارجه عن بنود الاتفاق المذ كور، ورد المطمون طبه الأول بأنه انفق مع مورث الطاعنة على العدول عن تعليق ألبيع على قسمة المنزل والاستعاضة عن هذا الشرط بإقامة طابق جديد بالمنزل من أملمما الخاص، لما اعترض تنفيذ الفسمة من استعالات تعرض المنزل الاتهيار . وفي ١٩٦٩/٢/٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي هذا و ان سمعت المحكمة شهود الطرفن، عادت ف١٠/ ٩٦٩/ وعلمت

بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بظويق النقض . ودفع المطعون دليه الأول بعدم قبول الطمن بالنسبة للطاعنة بصفتها وصية ، كسدم إكدانها محكمة الأحوالي الشخصية في رفعه ـــ وقدمت النيابة العامة مذكرة برأبها ، وطلبت رفض العلمن .

وحيث إن الدخع بعدم قبول الطعن مهدود ، ذلك أن ماورد في الفقرتين 17 ، ١٣ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الحاص باحكام الولاية على المسال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا يأواد الوصى رفع دعوى أو إقامة طين من الطعون غرالعادية إنما قصد به — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — رعاية حقوق ناقصى الأهلية والمحاففة على أموالهم ، ومن ثم فهسو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلا يصح لحؤلاء الحصوم التمسك به .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنمى الطاعنة بأولهما على الحكم المطنون فيه القصور في التسبيب لإنخال الرد على ماتمسكت به في صحيفة استثنائها من خطا الحكم الابتدائى الذى لم يروجها لإحلانها بالطلبات المعلمة بحجة أن التمديل كان إلى أقل من الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى مع أن المسادة ٩٣ من قانون المراضات السابق لاتجيز الدعى أن يعدل طلباته في غيبة خصمه سواء أكان التمديل بزيادة الطلبات الأولى أو بانقاصها .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الناست من عضرا المسة ١٩٦١/٧/١ ا أمام محكمة الاستثناف ، أن وكيل الطاحنة قسد تنازل عن الدفاع الوارد. سبب النعى .

وحيث إن الطاحة تنى بالسبب الثانى عل الحكم المطمون فيه عَالَفَة القاتون والقصور في التسبيب من وجهين (أولحما ) أنها تمسكت أمام عمكمة الاستئناف بأن عقد البيع موضوح الدحوى معلق على شرط قسمة المنزل المسسيين بالإقرار. المؤرخ ١٩/٦/١٠ ١٥ المبرم بين مورثها البائع والمطمون عليه وأنه وقد تجت من تقرير الخير الذي ندبته المحكمة ومن دفاع المطعون عليه المذكور ، أن قسمة المترل غير ممكنة وتعرضه الانهيار ، فإن البيع طبقا لنص المادة ٢٧٩من القانون المدنى يكون غيرقائم لتعليقه على شرط غير ممكن ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الحوهري مما بجعله مشو با بالقصور ، (وتانيهما) أن المطعون عليه الأول ادعى بحصول اتفاق شفوى بينه و بين مورث الطاعنة على المدول عن تعليق البيع على قسمة المنزل والاستعاضة عن ذلك بإقامة مبان جديدة بالمنزل من مالهم المشرك ، فأجازت محكمة الاستثناف إثبات هذا الدفاع بشهادة الشهود ، ودقعت الطاعنة بعدم جواز الإثبات بالبينه لأن اتفاق ١٩٥٤/٦/١ نصول القسمة لايثبت إلا بدليل كتابى ، ورفض الحكم نص فيه على أن حصول القسمة لايثبت إلا بدليل كتابى ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقوله إنها نفذت حكم التحقيق دون تحفظ ، مع أنها المطعون فيه هذا لدفع بمقوله إنها نفذت حكم التحقيق دون تحفظ ، مع أنها ليفيد تنازلها عن الدفع .

وحيث إن النعى في وجهه الناني غير سديد ذاك أن قاعدة عدم جواز الإنبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجب فيها الإنبات بالكتابة — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإنبات بالبينة أن يتقدم بذاك لحكة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عي حقه في الإنبات بالطويق الذي رسمه القانون ، وإذ كان الواقع أن محكة الاستثناف قد حكت بالطويق الذي رسمه القانون ، وإذ كان الواقع أن محكة الاستثناف قد حكت باطريق الذي رسمه القانون ، وإذ كان الواقع أن محكة الاستثناف عد حكت المغزل المشار إليه بالاتفاق المؤرخ ١٩٥٤/١١ والاستعاضة عن هذا الشرط باقامة طابق جديد بالمزل من مالهما المشترك ، وكان يبين من محضر التحقيق أن الطاعنة لم تتر اعتراضا ما على الإثبات بالبينة قبل سماع الشهود بل إنها أحضرت شهودها وسمعتم المحكة كما سمعتشهود المطعون طيه الاول ، وانتهى التحتيق بغير ابداء هذا الاعتراض من جانبها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة استنادا إلى أن الطاعنة نفذت حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة استنادا إلى أن الطاعنة نفذت حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة استنادا إلى أن الطاعنة نفذت حكم التحقيق دون تحفظ ، لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في النسهيد .

والنبى فى وجهه الأول مردود أنه لماكان بحوز الهرق العقد وففا لنص المادة المعلى من الفانون المدنى حالاتفاق على تعديله ، وكان يبين من الحكم المعلون فيه أن محكة الموضوع بما لها من سلطة فى تقدير الدليل، استخلصت من أقوال شهود المطعون عليه الأول أنه حد إبرام الانفاق المؤرخ ١٩٥٤/٦/١٠ بين المطعون عليه المذكور ومورث الطاعنة ، والذى على نفاذ عقد البيع على شرط قسمة المتزل الموضح بالإقرار ، عمل الطرفان من اتفاقهما السابق ، واستعاضا عن هذا الشرط بإقامة مبان جديدة بالمتزل من مالهما المشترك ، ثم إنشاؤها ، وهو ما يكنى لمواجهة ما تمسكت به الطاعة من تعايق البيع على شرط غير ممكن ، فإن النبى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ۲۱ من فعراير سنة ۱۹۷٦

يرياسة للسيد المستشار نائب رئيس المحكمة عمد صادق الرشيدى ومضوية السادة المستشاوين : عمد قاضلالمرجوهي و عمد صلاح الدين حبد الحبيد وخرف الدين شميري وعمد عبد العظيم حيد.

(AA)

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٠ القضائية :

عمل " الأجر" ، شركات " شركات القطاع العام " .

الماملون بالشركات النابعة الترسمات العامة • تجديد مرتباتهم اعتيارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بنظام العاملين الصادر بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل •

إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩٣ لسنة ١٩٩٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات النابعة لمؤسسات العامة قد نصت على أن تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تنبع المؤسسات العامة ، كما نصت المادة التالئة منه على أن ينشر هذا القرار في الحريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم هذا النشر في ١٩٦٢١٢/٢٩ ، وكان المعينين بالشركات قبل صدورها اعتبارا من تاريخ العمل بهدند اللائحة المشكنين بالشركات قبل صدورها اعتبارا من تاريخ العمل بهدند اللائحة في حدود الحدول المرافق للائحة ، و بالتالى لم يعد هناك سند لتقوير زيادة في حدود الحدول المرافق للائحة ، و بالتالى لم يعد هناك سند لتقوير ذيادة في مرتب أى من العاملين بهذه الشركات خلال تلك الفترة . إذ كان زيادة في مرتب أى من العاملين بهذه الشركات خلال تلك الفترة . إذ كان مائزما هذا النظر و عا يتضمن الرد على دفاعه لأن الأمر بزيادة أجره انما صدر المامل) الشركات وأنه لا أثر له ، فإن النمى حليه غالفة القانون يسكون في ملاحكه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المدلولة .

جيث إن الطعن استوفى **أ**وضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يهين من الحكم المطمون فيموسائر أوراق الطعن ــ تجمل في أن الطاعن أفام الدعوى وقم ٢٩٣٠ أسنة ١٩٦٧ عمال جزئي القاهوة على الشركة المطنون صنعا ، وطلب ألحكم بتعديل أجره الأماسي إلى مبلغ ه، جنيها شهريا وما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضفحا بأن تدفع لمَّ عبلغ . ٣٦ جنبهات وما يستجد من فروق اعتبارا من شهر أمريل سنة ١٩٧٧ بواقع خَسَة جنهات شهريا . وقال شرحا لها أنه التحق بالممل لدى المطعون ضفعاً في وظيفة مراجع صرف بأجر شهرى شامل قدوه حشرون جنيها ، وقد رأت هذه الأخيرة تعديل أجور العاملين بها لتقناسب مع مسئولياتهم ولتحقيق المسلواة عِنهم ، ولذا أصدوت الأمروقم ٦٨ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لحنة للدواسة انتهت إلى تعديل أجر الطاعن الأساسي إلى ميام ٢٥ جنها شهريا ووافقت لحنة شئون الأفراد على هذا التعديل كما وافق عليه رئيس مجلس الإدارة مما يعطى الطاعن حَمَّا مَكْتَسَبًا في تَمَّاضي هذه الزيادة احتبارًا من تاريخ بدء القسويات العامة في ١٩٩٢/٢/٩ وإذ لم تنم المطمون ضدها بدفع مستحقاته اليه فقد أقام دعواه بطلباته السابق ذكرها . وفي ١٩٦٨/٤/٦ قضت المحكمة الحزفيسة برفض للدفر المبدى يعدم الاختصاص الولائى ويقيول المدنع بعدم الاختصاص نوعيا ينظر الدعوى بسبب قيمتها ﴾ ولمحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة، وتقيدت الدموى برقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٨ عال كلى القامرة . و بناريخ ١٩١٥١١١٦ فضت محكمة أول درجة برفض الدعوى .

استانف الطاعن هذا الحكم أمام عكة استثلف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ( ١٧٩ سنة ٨٩ ق. و بتاريخ ٢٩/٧/١٧ قضت المحكة "تتأييد الحكم" المشيئات . طفن الطاعن ف تعذا الحكم بظاريق اللاض وقدمت الثيابة العامة مذكرة زائد فيهارتفش الطمن وعرض الطعن على غرفة المشورة فاستبعدت السبب الأول منه وقصرت نظره على السببين الثانى والثالث وحددت لذلك جلسة ١٩٧٦/١/٢٤ وفيها الترمت النيابة رأيها

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين التاني والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفــــــة الفانون والحطأ في تطبيقه وتأويله، وفي بيان ذلك يقولُ إن الحكم انتهى في قضائه إلى عدم إعمال الأمر الإداري الصادر من المطمون ضدها بزيادة أحره الشهرى استنادا إلى ماقسروه من عدم اختصاص لحنة شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة بإحراء الزيادة بمدصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعةالمؤسسات المامـــة ، فخالف بذلك نص المــادتين ٦ و ٥٧ من قانون العمل وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وما نصتا عليه من قواعـــد تبيح للطاعن التمسك بقرار زيادة أجره باعتباره حقا مكتسبا وأكثر صخاءله . فضَّلا عن خطئه في تطبيق وتأويل المسادتين ٣٣و٣٤ من اللائحة المشار اليها فيا قرره من أن مفاد هذينُ النصين تجميد مرتبات العاملين بالشركات إلى أن تم تسوية حالاتهم ، ذلك أن أحكام اللائحة لاتسرى على العاملين إلا بعد انقضاء مراحل تصنيف ومعادلة وظائفهم وتسكينهم على الفئات التي قيمت تلك الوظائف عليها ، وعندئذ يعترون معاملين بها ، أما قبل ذلك نلا تسرى عليهم اللائحة و يظلون خاضعين للقرارات واللوائح المعمول بها ويتقاضون مرتباتهم على أساسها حتى تتم تسوية حالتهم المــالية ، بما ينبني طيه صحة القرار الصادر بزيادة أجر الطاعن الذي يحق لهالتمسك مه وكان يتعين على الحكم المطعون فيه إعماله .

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه لمساكات المسادة الأولى من قرار رئيس الجهورية رقم ٣٥٤٦ السنة ١٩٦٧ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات الناسة المؤسسات العامة قد نصت على أن تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة ، كما نصت المسادة الثالثة منه على أن ينشر هذا الترار في اعريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشره، وقد تم النشر في ١٩٦٧/١٢/١٤ ، وكان مقتضى نص المسادتين ٩٢و٢٥٠ من تلك اللائمة هو تجميد مرتبات العاملين المعينين بالشركات قبل صدورها اعتبارا

من تاريخ العمل بهذه اللائحسة في ١٩٦٢/١٢/١٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجسدول الذي أعدته في حدود الجدول الموافق للائحة ، و بالتالى لم يعد هناك صند لتقرير زيادة في مرتب أى من العاملين بهذه الشركات خلال تلك الفقرة ، لما كان ذلك وكان الحكم المعامون فيه قدانتهى المدروض دعوى الطاعن ملتزما هذا النظر و بما يتضمن الرد على دفاعه لأن الأمم بزيادة أجره إنما صدر أثناء سريان تلك اللائحسة و بالمخالفة لما نصت طيه من بحميد لأجور العاملين بالشركات وأنه لاأثر له ، فإن النعى طيه بخالفة القانون يكون في غر محله .

وحيث إنه لما تقدم شمين وفض الطمن .

# جلسة ٧٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار مائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين: أديب قصيجى ، وجمد فاصل المرجوشى ؛ مجمد صلاح الدين عبد الحبيد ، وشرف الدين خيرى

# (99)

الطعن رقم ٦٣ ٥لسنة ٤٠ القضائية :

استثناف . دموى " قيمة الدعوى " . اختصاص " اختصاص قيمى" . حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المتضى .

فضاء المحكمة الجزئية باحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا يتفاوها · صيرورته نهائيا حائرًا قوة الأمر المقضى · مؤداء · اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيما ولوكان الحكم قدخالف القانون · الزام المحكمة المحال إليها ينظر الدعوى · الحكم الصاهر مها في الموضوع · قابل للطنن بالاستثناف · علة ذلك ·

متى كان يبن من الأوراق أن محكة شئون العال الحزئية قضت بإحالة الدعوى إلى المحكة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها ، وكان هذا القضاء الصادر في الاختصاص والذي تعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائنين وخمسين جنها قدأصبح انتهائيا وحاز قوة الأمر المقضى بحيث يتمين على المحكة المحالة إليها الدعوى أن متقيد به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم معاودة الحدل فيه ، فإن الحكم الصادر من المحكة الابتدائية في موضوع الزاح يعتبر صادرا في دعوى تجاوز قيمتها مائمين وحمسين جنيها ويجوز استثنافه على هذا النظر وقضى الأساس ، إذكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف تأسيسا على أن قيمة الدعوى تدخل في النصاب الانتهائي للحكة الابتدائية وأهدر بلك قوة الأمر المقضى التي حازها قضاء المحكة الحزئية في هذا الخصوص ، فإنه يكون غالفا للقانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأورأق وسماع التقرير الذي كلاه السيد المستشار أتمقرر والمرافعة وبعد المداولة

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعِه الشكلية

وحيث إن ألوقائع ـــعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تحصل في أن الطاعنين وآخر أقاموا الدعوى . رقم ١١٣٥٧ سنة ١٩٦٧ عمال جزئي القاهرة على الشركة المطعون صدها وانتهوا فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لكل منهم مناه ٢٥ جنيها و ٤٥٠ مليا قيمة الملاس المستحقة له عن المدة من ينارّ سنة ١٩٦٧ حَي ينايرصنة ١٩٦٨ ، وياضافة مبلغ ١٩٦٠ إلى مرتب كل منهم اعتبارا من أول فدا يرسنة ١٩٦٨ ، وقالوا بياناً لها إن الشركة جوت على صرف الملابس لهم كدرة عينية تعتبر جزءا من أجورهم إلا أنها امتنعت بغير مبروعن صرف تلك الملابس منا. سنة ١٩٦٧ ولذلك أقاموا الدعاوى بطلباتهم المتقدمة، ويتاريخ ٧٤ ماوس سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة الحزئية بندب حبير من مكتب خيراً ، وزاوة المدل لأداء المامورية المبينة بمنطوق الحكم ويعدأن قدم الحبير تقريره قضت فى ه ينايرسنة ١٩٦٩ بإحالة الدعوى إلى عَكَّمة القاهرة الابتدائية لاختصاصها ينظرها وقیدت بجدولها برقم ۲٤۹۳ سنة ۱۹۲۹ عمالکای . ویتاریخ ۳۰ یونیه ۱۹۲۹ قضت الحكمة الابتغائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام يحكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٨٩١ سنة ٨٦ ق . وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف لقلة النصاب . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعنُ على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٤ ينابر سنة ١٩٧٩ وقيها التزمت النيانة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى عن ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم الطمون فيه حالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستثناف على أن قيدة الدعوى تدخل في حدود النصاب الانتهائي للمكة الابتدائية ، هذا في حين أن طلبهم الأول وهو إلزام الشركة بأن تدفع لكل منهم مبلغ ٢٥ جنيها و ٤٥٠ مليا قيمة الملابس المستحقة له عن المدة من ينابر ١٩٦٧ حتى يناير ١٩٦٨ لا يقدر بهذا المليغ فقط بل يقدر بقيمة حقهم في صرف هذه الملابس عملا بالمادة ، ع من قانون المرافعات الحالى ما دامت الشركة قد نازعتهم في أصل هذا الحق ولم يكن ذلك المبلغ باقيا منه ، كما أن طلبهم الثانى وهو إضافة مبلغ جنيهو ١٩٦٠ مليا إلى مرتب كل منهم اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٨ يعني أحقيتهم في صرف هذا المبلغ إلى أن تنقضي عقود عملهم فبراير سنة ١٩٦٨ يعني أحقيتهم في مرف هذا المبلغ إلى أن تنقضي عقود عملهم ذلك أحالتها المحكة الحزئية إلى المحكة الابتد ثية فعضت في نظرها على هذا الأساس

وحيث إن النعى بهذا السبب صحيح ذلك أنه لماكان بين من الأوراق أن عكمة شئون العال الجزئية قضت في ه يناير سنة ١٩٦٩ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها ، وكان هذا القضاء الصادر في الاختصاص والذي تعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها قد أصبح انتهائيا وحاز قوة الأمر المقضى بحيث يتعين على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن تتقيد به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها الدعوى أن تتقيد به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها الإبتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى بجاوز قيمتها مائتين وخمسين الإبتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى بجاوز قيمتها مائتين وخمسين فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف تأسيسا على أن قيمة للمحمدة الإبتدائية وأهدر بذلك قوة الأمر المقضى التي حازها قضاء المحكمة الجزئية في هذا الحصوص ، فإنه يكون غالفا للقانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

# جلسة ۲۲ من فبراير سنة ۲۹۷۳

السيد المستشاز نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين: محمد مصطفى المنفلوطى، حسن السنباطى ، والدكتور بشرى رزق فتيان ؛ رأفت عبد الرحيم .

 $(\cdots)$ 

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٠ القضائية :

عمل . تحكيم . اختصاص "[اختصاص ولاني " .

اختصاص هيئة النحكيم وفقا لنص المـادة ١٨٨ ق ٩١ لسنة ٩٩٥١ · مناطه · دعوى المتقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة في احتساب الأجور الإضافي وأجو أيام الراحة على أساس الأبير الأصلى مضافا إلى العلاوة الدووية · نزاع اجماعي يتعلق بعلاقة العمل · اختصاص هيئة للتحكيم ينظره ·

متى كانت المطعون ضدها (النقابه العامة لعمال البناء) قد طلبت أحقية عمال السد العالى وخطوط الكهرباء بأسوان الذين منحوا علاوتهم الدورية فى سنتى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ فى احتساب الأجو الإضافى وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الاصلى مضافا إليه العلاوة الدورية وإذ ثبت أن هسدا الطلب يتصل محق حاعة من العمال و يتأثر به سركها وليس فرديا يقوم على حق ذاتى بل يدور حول الأحقية فى احتساب الأجور الإضافية وأجور أيام الراحة فى الفترة محل النعى على الأجر الأصل بإضافة العلاوة الدورية وهو نزاع حماعى يتعلق بصميم علاقة العمل ولا غموض فيه . وإذ كان مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا الحكة العمل ولا غموض فيه . وإذ كان مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا الحكة هماه ما المحل أو بشروطه بين واحد قضاه هدف المحكة ١٥ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد قضاه هدف المحكة ١٥ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد

<sup>(</sup>١) تقض ١٩/١/١١ جمرعة المكتب الحي المن المنة ٢٠٠ من ٢٠٦

النزاع المطروح قد أقيم من النقابة المطعون ضدها بطلب ينصل بحق مجموعة من العال و تتأثر به مصلحتهم وقد قام القوار المطعون فيه على ما اقتمت به الهيئة من أدلة لما أصلها النابت فى الأوراق وجاء تجولا على أسباب سائفة تتكنى لحمله ولا يلزم بعد ذلك أن يتعقب الخصوم في مناسى دفاعهم وتفنيد حججهم، فإن النعى يكون على غير أساس .

#### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المتغرير الذى تلاه السيد المستشار اللغرر والمرافعة وبعد المداولة ·

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون عليه وسائر أوراق الطعن تخلص في أن النقابة العامة لعمال البناء تقدمت بطلب إلى منطقة عمل وسط القاهرة ف ١٩٦٦/٣/١٣ ضد الشركة الطاعنة تعرض فيه بطلب اللجنة التقابية لقاملين بهذه الشركة و إحالة الأمر إلى لجنة التوفيق ثم لمل لجنة التحكيم إذا كم تستجب اللجنة إلى مطالبهم . وقالت النقابة في بيان مطلبها عمل الطعن إن الشركة المطمون ضدها منحت بعض العاملين علاوات دورية استحقت في ١٩٦٤/١/١ وتراخى صرفها حتى ١٩٦٤/٦/١ وقد قامت الشركة بصرف المتجمد من تلك العلاوات ولكنها رفضت إضافتها للى الأجور الإضافية وأجر أيام الراحة الاسبوعية التي استحقت للعاملين خلال الفترة من أول يناير إلى آخر مايو عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ وقد أحبيحت هذه الأجور جزماً لا يتحزأ من الأجر المستحق ص تلك الفترة . وطلبت النقابة ألحكم بأحقية العاملين النين منحوا علاواتهم الليورية في (١٩٦٤/١) وتمانى صرفها لمل ١٩٦٤/١١ فيأعادةاحتساب الأجورُ الإضافية وأجود أيام الراحة التي دفعت لمم فالملتمن ١٩٦٤/١٩٦١ الملتاء ١٩٦٤/١/١٩ على الأحر الأصلى بإضافة العلاوات اليها وكذلك بالنسبة للعلاوة الدورية التي استحقت في ١٩٦٥/١/١ واذ عرض الطلب على هيئة التحكيم ققد قضت تجلسة اول أبريل سنة ١٩٧٠ ف هذا الشق بأحقية العاملينبأسوان الذين منحواعلاواتهم

الدورية ١٩٦٤/١١، وترامى صرفها إلى ١٩٦٤/٢١ إلى اعادة احتساب الأجود الإضافية وأجر أيام الراحة التى دفعت لهم قفاء عملهم فيها خلال المدة الملذكورة على الأجر الأصلى مضافا الميه المعلاوة وكذك بالنسبة العلاوة الدورية التي استحقت لم في ١٩٦٥/١١، وقد طعنت الطاعنة على هذا الحكم جلريق المقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طببت فيها قبول العلمن شكلا وفي الملوضوع وفضه والزام الطاعنة المصروفات ، نم هرض المطعن على فيقالمشووتقورت بجلسة ١٩٧٥/١٧ لنظره وفيها القرعت النيابة وأبها المثابت بمذكرة ا

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الفرار المطعون فيه المطافى القانون وعالفة التابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أولا: إن تجرار لم يفرق بين صاحب العقد المؤقت في أسم العلاوة الدورية واحتساب أجرالساهات الإضافية وأجرأيام الراحة رغم مخالفة ذلك المقانون الأن صاحب العقد المؤقت لا يستحقى علاوة دورية و يستحقها العامل العائم فقط طبقا للائمة نظام العلمان المنتركات المتابعة المؤسسات المعامة وقم ١٩٦٦ اسنة ١٩٦٧ أنابيا: إنا المهال المؤتمة المنافقة علاوة دورية في سنة ١٩٦٦ والا في سنة ١٩٦٧ وألم يتقور لهم هفا الحقى الا اعتباوا من يوم ٩/٠ (١٩٦١ والا في سنة ١٩٦٥ ولم التوريقي كما تبت من قرار هيئة التحكيم في التراع وقم ٢٦ سنة ١٩٦٦ ومفات يكون القرار المطعون فيه قد خاق الأصحاب العقود المؤتمة حقا الايقره القانون ولم يتضمنه الاتفاق المرجف بح المعمون فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٧ استة ١٩٦٦ وما تضمنه الاتفاق المرجف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٧ استة ١٩٦٩ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٧ استة ١٩٦٩ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٧ استة ١٩٦٩ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٤ استة ١٩٦٩ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٤ استة ٢٩٦ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٤ استة ٢٩٦ وما تضمنه الاتفاق المروف فيه قد أقر ما قضى به القرار رقم ٢٤ السنة ٢٩٦ وما تضمنه المدأ المدأ .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك لأن مطلب النقابة عمل النبي هو « أحقية الماطين في السد المعافى وخطوط الكهرباء الذين مبتعوا علاواتهم المدورية اعتبازا من ١٩٧٤/١/١ وتراخم صرفها حتى ١٩٧٤/١/١ وقراعادة احتساب الأجود الإضافية وأجور أيام الراسة التي صرفت المرجع الملة من ١٩٣٤/١/١ حق

١٩٦٤/٥/٣١ على أساس الأجر الأصلى مضافا إليه العلاوة الدورية وكذلك الحال بالنسبة للملاوة الدورية التي استحقت لمم اعتباوا من ١٩٦٥/١/١ وتراخى صرفها حتى ١٩٦٥/٦/١ وقد صدر القرار المطعون فيه متفقاً مع هذا الطلب بأحقية العاملين بأسوان الذين منحوا علاواتهم الدورية في ١٩٦٤/١/١ وتراحى صرفها لى ١٩٦٤/٦/١ إلى إعادة احتساب الأجور الإضافية وأجر أيام الراحة التي دفعت لحم نظير عملهم فيها خلال المدة المذكورة على الأحر الأصلى مضافا إليه العلاوات وَكُذَلَكُ بِالنَسِبَةِ لَلَمَلاوات الدورية التي استحقت لهم في ١٩٦٥/١/١ « وقد جاء بأسباب القرار أن الطلب يقوم على سند سلم ذلك لأنه « وقد تقررت للعال علاوة اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ وتر خى صرفها إلى ١٩٦٤/٦/١ فلامحل لأن يضار العامل بهذا التأخير إذ تصبح العلاوة من حقه من تاريخ تقريرها لهم و بالتالى يتعين احتساب الأجر الإضافى على أسآس الأجر الأصلى مضافًا إليه ألعلاوات وَذَلْكَ سُواء أَكَانَ العامل دائمًا أو مؤقتا إذ في الحالة الأولى لا خلاف. في ذلك بين الطرفين وفى الحالة الثانية فقد تقرر منح العال المؤقتين علاوات على ألا يغىر ذَلِكَ مِن طَبِيعَة عملهم ومادام قد تقرر لهم هذا الحق من ١٩٦٤/١/١ وتراخى تنفيذه فلا محل لأن يضار العال من تأخير التنفيذ مادام قد تقرر لهم فى تاويخ معين وكذلك الحال بالنسبة لأيام الراحة المدفوع عنها أحر ذلك لأنه طالمأ اشتغل العامل في يوم راحته فلا يستحق له أحرهذا اليوم ومن ثم يأخذ حكم الأجرالأصلي . . » وإذا اقتصر القرار المطعون فيه على العال الذن منحتهم الشركة العلاوة في سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ وتراعى صرفها وحقهم في صرفها من تاريخ تقريرها مع احتساب الأجرالإضاف وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الأصلى مضافا إلَّيه العلاوة ولم ينشىء حقا لم تقرره الشركة لغيرهم من العمال ولم يحملها بالتالى أعباء جديدة وكم ينشىء لأصحاب العقود المؤقنة حقا لا يقره القانون فإن ما ورد بأسباب هذا القرار عن العال الدائمين أو المؤقنين لم يكن الا استطرادا زائدا منه يستقيم بدونه و يكون النعى بأوجهه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى فى السبب النائى على القرار المطعون فيه القصور فى التسبيب والحطأ فى القانون ذلك لأنها قررت فى مذكرتها المقدمة بجلسة 1940/۲/۲۵ أن الطلب محل النمى يشو به الفموض فضلا عن أنه مطلب فردى ولم تبين المطعون ضدها المقصود بالطلب هل هم أصحاب العقود الدائمة أمالمؤقتة وإذ شمل القرار المطعون فيه العاملين الدائمين والمؤقتين فإنه يكون قد قضى بما لم تطلبه المطعون ضدها وقد أشارت الطاعنة في دفاعها إلى أن أصحاب العقود الدائمة هم الذين يمنحون العلاوة بأثر رجعى من أول يناير أما أصحاب العقود المؤقتة فلا يمنحون هذا الحق ولم يمن القوار المطعون عليه بالرد على هذا الدفاع رغم فلا يعبد بالقصور والحطافي القانون .

وحيث إن هذا النبى مردود ذلك لأن المطعون ضدها طلبت أحقية عمال السد العالى وخطوط الكهرباء بأسوان الذين متحوا علاواتهم الدورية في سنى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ في احتساب الأجر الإضافي وأجر أيام الراحة على أساس الأحلى مضافا إليه العلاوة الدورية و إذ ثبت أن هذا الطلب يتصل بحق جماعة من العالى ويتأثر به مركزها وليس فرديا يقوم على حق ذاتى بل يدور حول الأحقية في احتساب الأجور الإضافية وأجور الراحة في الفترة عمل النبى عن الأجر الأصلى بأضافة العلاوة الدورية وهو نزاع حماى يتعلق بصم علاقة العمل ولانحوض بأضافة العلاوة الدورية وهو نزاع جماى يتعلق بصم علاقة العمل ولانحوض فيه . وإذ كان مناط اختصاص هيئة التحكم وفقا الادة ١٩٥٨ من قانون العمل المصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكمة هوقيام مستخدميهم أو عمامم أو فريق منهم وكان النزاع المطروح وقد أقيم من المقابة مستخدميهم أو عملم أو فريق منهم وكان النزاع المطروح وقد أقيم من المقابة المطمون ضدها بطلب يتصل بحق مجموعة من العالم التنايت فى الأوراول المعون ضدها بطلب يتصل بحق مجموعة من العالم التنايت فى الأوراول على أسباب سائفة تكفى لحمسله ولا يلزم بعد ذلك أن يتعقب المحصوم عملا عبد أساس عنه عنه المنايق الذي يكون على غير أساس .

and the second

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ٢٤ منفىراير سنة ١٩٧٦

ير ياسة السيد المستشاد أحد حسن هيكل قائب رئيس يحكمة النقش وعضو يةالسادة المستشادين : ابراهيم السعيد ذكرى ، وعد صدقي العصاري ومحود عان دوريش ؛ زكى الصارى صالح

## $(1 \cdot 1)$

### الطعن وقم ١٧٦ لسنة . ٤ القصائية :

(١) نقض (معيفة الطعن ". بطلان .

صورة صعيفة الطمن المدلة · خلوها من بيان تاريخ إيداع الصعيفة أو بيان فلم الكتاب الذى أهدمت فيه · لايطلان ·

### (٢) تحكيم . بطلان "بطلان الحكم" .

رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين . أثره . وقف تنفيذ هذا الحكم . لايتنعنى ذلك وقف الدير في دعوى أثمرى يشور فيها نراع تنصل بالحكم المذكور .

### (٣) دعوى " وقف الدعوى". تحكم .

وقف الدعوى إعمالا للسادة ١٢٩ مراضات - شرطه - عدم استجابة لمصمحة قطب الوقف حتى يفصل في دعوى بطلان حكم المحكمين استنادا إلى أسباب سائنة - لاعطأ

1 - الطعن بالنقص لا يبطله خلو الصورة المملنة من بيان التاريخ الذي أودعت فيه هدد الصحيفة وما إذا كان هو قلم إكتاب محكة النقص أو المحكة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، لأن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون اشتمال ورقة الإدلان عليها ولما كان بين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكسة الاستناف التى أصدوت الحكم المطعون فيه وأن صحيفة الطعن التى أطنت الحالم المعاون عليه التانى قد اشتملت على كافة البيانات الواجب استيفاؤها في

أوراق المعمّر بن طبقا للقانون فإنه لا يبطل الطبين خلو صورة الصحيفة المطنة إلى المطمون طبه التانى من بيان تاريخ إبداع هذه الصحيفة أو بيان فلم كتاب المحكة الذي أودعت فيه

ب مفاد نص المادة ٣/٥١٣ من قانون المراقعات ، أن ما يترثب على رضاله الدحوى ببطلان حكم المحكمين هو وقف تنفيذ هذا الحكم المطعون فيه بالبطلان ولا يقتضى ذلك وقف السير فى دعوى أخرى يئور فيها نزاع يتصل بالحكم المذكور .

٧ - يشترط في حالة الوقف إعمالا لحكم المسادة ٢٩ ١ من قانون المراضات الانتفع الدحوى بنولها الدحوى بدفع يشر مسألة أولية يكون الفصل فيها الازما الحكم في الدحوى بنولها كانت دعوى البطلان التي أقامها الطاعن - بطلان حكم الحكمين لا توجب وقف الدعوى الحالية بالنسبة لعلمب صحة ونفاق العقد الصادر من الطاعن إلى المطعون عليه الأول ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لا عمل الإجابة طلب الوقف حتى يفصل في دعوى البطلان تأسيسا على أحباب سائفة تبرر وقص طلب الوقف، لمساكران ذاك ، فإن النعى على الحكم يا لحطل في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

#### المحكمة

بعـــــد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة و بعد المفاولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم الحطمون فيه وسائم أوراق الطمن — تحصل في أن المطمون طبه الثانى أقام الدعوى رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٩٧ مدى طنعة الاجدائية ضدالطاص والمطمون طبه الأول وآخرين طاعب قبها الحكم بصحة ونقاذ أر يعتقوديم احداثية من يبنما المقد المؤرخ ١٩٩٥ مرما بالمشلح المتضمن من العامن إلى المطمون طبه الأول حصة قديما ١٩٩٠ مرما والمهن مربعا الملتود والمعالى في أوض و بعاد المصنع المبائغ مساحقه جدم الراح مربعاً والمهن المعتود والمعالى في أوض و بعاد المصنع المبائغ مساحقه جدم الراح مربعاً والمهن المعتود والمعالى المعتمد والمعتمد والمعتمد

بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقبوض مقداره ١٧٠٠ جنيه . . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لعدم سداد كامل التمن . وبتاريخ ١٩٠٨ م ١٩٦٨ مكمة استثناف طنطأ ونفاذ العقرد المذكورة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استثناف طنطأ بالاستثناف ١٩٦٥/٣/٦٩ ماقدا لمؤرد المذكورة يا قضى به من صحقو تفاذا العقد المؤرث في هذا السق ، كما استأنف الحكم عدد آخر من المحكوم عليم أمام نفس المحكمة بالاستثناف المتأنف الحكم عدد آخر من المحكوم عليم أمام نفس المحكمة بالاستثناف الأول إلى التأنى حكمت بتاريخ ٥/١/١٩٠ برقضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدم المطمون عليه النانى مذكرة دفع فيها الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدم المطمون عليه النانى مذكرة دفع فيها المطمن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفى الموضوع برفض الطمن و عددت حلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على وأبا أسرت النيابة على وأبا أسرت النيابة على رأبا .

وحيث إن مبنى الدفر المبدى من المطمون عليه النانى أنه أطن بصحيفة الطعن شون أن يبين فى ورقة الإعلان تاريخ إيداع الصحيفة وما إذا كانت قدأودعت قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطمون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض، مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مهدود ، ذلك أن الطعن بالنقض لا يبطله خلو الممورة المعانة من بيان التاريخ الذي أودعت فيه صحيفة الطعن أو بيان قلم كتاب المحكمة الذي أوعت فيه هدف المحكمة الذي أوعت فيه هذه المحكمة التقض أو الحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لأن هذه البيانات ليست من البيانات الحوهرية التي يوجب القانون أشمال ورقة الإعلان عليها ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت بتاريخ م/٧٠/١٩٥ قلم كتاب عكمة استثناف طنطا التي أصدرت الحكم المطون فيه وأن صحيفة الطعن التي أعلنت إلى المطعون عليه الثاني قد اشتملت على كافة البيانات الواجب استيفاؤها في أوراق الحضرين طبقا للقانون فاله لا يبطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنة في أوراق الحضرين طبقا للقانون فاله لا يبطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنة في أوراق الحضرين طبقا للقانون فاله لا يبطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنة في أوراق الحضرين طبقا للقانون فاله لا يبطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنة و

إلى المطعون عليه النانى من بيان تاريخ إيداع هذه الصحيفة أو بيان قلم كتاب المحكمة الذى أودعت فيه ، و يكون الدفع بالبطلان فى غير محله و يتمين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه تُمسك في دفاعه بأن المطعون عُليه الأول مازال ـــ مدينا له فى مبلغ ٧٠٠ جنيه باقىالثمنالمستحق طيه بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٣/٢٩ وأنه تعهد بسدادها لهيئة التأمينات الاجتماعية في عقد الصلح المبرم بين الطرفين ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه ثابت من عقد البيع أن الثمن دفع بأكمله عند التعاقد وأنه يبين من عبارات عقد الصلح أنة تضمن تصفية عدة حسابات مختلفة دون أن ينص فيه على تأجيل جزء من الثمن المحدد فى عقد البيع أو أن مبلغ . ٧٠ جنيه المطلوبة لهيئة التأمينات الاجتماعية مؤجل من الثمن ، في حين أنه يبين من عقد الصلح أن الطاعن يستحق مبلغ . ٢٤٠٠جنيه منه مبلغ . ١٧٠-جنيه ثمن نصيبه فى أرض وبناء المصنع الذى باعه إلى المطّعونعليه الأولو. · ٧٠ جنيه وه ثمن وابور ديزل "باعه الطعون عليه الأول أيضًا ، وتمت تسوية الحساب بأن استنزل منه مبلغ .٣٠٠ جنيه ثمن جهاز "جاكار"باعه المطعون عليه الأول إلى الطاعن ومبالغ آخري استلمهاالطاعن وتبيق من ثمن بيع المصنع مبلغ . ٧٠ جنيه تعهد المطعونعليه الاول بدفعه لهيئةالتأمينات الاجماعية ، وإذ لم يقم بسداد هذا المبلغ وقور الحكم الطعون فيه أنه وف بكامل الثمن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الحصوص قوله « إن ما أثاره المسنآنف — الطاهن — في صحيفة استفنافه والمذكرة المقدمة منه مردود بأن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٣/٧٩ ثابت به في البند الثاني منه أن الثمن ١٧٠٠ جنيه وأنه دفع كله عندالتعاقد كما يبين من استقراء حبارات محضر الصلح أنه قد تضمن تصفية عدة حسابات مختلفة ولم ينص فيه إطلاقا على تأجيل جزء من الثمن المذكور في حقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٢/٩٦ ولم

يذكر أمام ميلنم السبعيائه جنيه المطلوب لهيئة التامينات الاجماعية أمة عيارة نفيد أن هذا المبلغ مؤجل من الثمن المذكور في عقد البيع ومن ثم يكون الوفاء بكامل الثمن على حكس ذلك ، وكان يدين مما قوره الحكم انهاستدل على الوفاء بكامل الثمن عا أنبت في عقد البيع من أن الثمن دفع عند التعاقد ، وكان ما استخلصه الحكم من عبارات حقد المصلح لايخرج حن المعنى الذي تحتمله ، وكان لمحكة الموضوع السلطة النامة في تحصيل المعنى الذي قصده المحاقد أن من عبارات العقد مسهديه بالظروف الى أحاطت به ، كما كان ذلك ظن الحكم المطمون فيه لايكون قد أخطا في تطبيق القانون ويكون الذي عليه بهذين السبيدي في محله .

وحيث إن مبنى النمى بالأسباب الثالث والوابع والحامس أن الحكم المطعونية أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أن نية الطاعن لم تنصرف إلى التصرف بالميع في نصيبه في المصنع كما أنها لم تنصرف إلى إبرام أى صلع ، فرنع هذا الأخير دعوى مستعبلة حكم فيها بفرض الحراسة على المصنع المحلوك لحما الطعون عليه الأولى على إدارة المصنع المحلوك لم فرنع هذا الأخير دعوى مستعبلة حكم فيها بفرض الحراسة على المصنع في الطعون عليه الأولى وتسوية أسباب الخلاف على الوجه المبين بمقدالتحكيم المسمى بعقد العمل وعقد باقل لانه تم بالخالفة لأحكام المواد من ١٠٥ إلى ١٣٠ من قانون المرافعات . مما يستوجب بطلان مقداليم المؤود من ١٩٦٨ مدنى طنطا الإشدائية للقضاء ببطلانهما وطلب من محكة الاستثناف وقف الدعوى الحالية ترتب طبه ، وقد أمام المطلان طبقا لما يوجبه نص المادة ١٩٦٨ منى طنطا المرافعات غير أن اتحكة رفضت هذا الطلب ولم تبرر قضاءها في هذا الخصوص فياء حكها ميها بالحطا في قطيق العانون والقصور .

وحيث إلى هذا النهى مهدود ، قال أنه لمساكات المسادة ١٣ م الم الوانعات تنص على أنه « و يرتب على رفع الدعوى بيطلان حكم المحكمين وقفي

تنفيذه ما لم تقض المحكة باستمرار هذا النفيذ وكان مفاد هذا النص أن مايرتب مل رفع الدعوى لبطلان حكم المحكين هو وقف تمنفيذ هذا الحكم المطمون فيه بالبطلان ولايتتنى ذلك وقف السير في دعوى أخرى يثور فيها نزاع بتصل بالجكم المذكور ، وكان يشترط في حالة الوقف إعمالا لحكم المحادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل يفيها لازما للحكم في الدعوى، ولما كانت دعوى البطلان الى أقامها الطاعن لاتوجب وحلى ما سلف البيان وقف الدعوى الحالية بالنسبة لطلب محمة ونفاذ المقد المؤرخ ١٩٦٥/ ١٩٥٥ الصادر من الطاعن إلى المطمون فيه أن الحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لاعل لإجابة الحكم المطمون فيه أن الحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لاعل لإجابة طلب الوقف حي يفصل في دعوى البطلان تأسيسا على أنه ثبت من حقد البيع سالف الذكر أن المطمون عليه الأول وفي كامل التمن عند للتعاقد ، وأنه يهن ساف الذكر أن المطمون عليه الأول وفي كامل التمن عند للتعاقد ، وأنه يهن من حقد الصلح أنه تضمن حدة حسايات عتلفة ولم ينص فيه ملى تأجيل جزه من المن المذكور في صقد البيع ، وهي أسباب ما تنة تعرو وفص طلب الوقف ، كما كان ذلك فان النعي على الحكم بالحطا في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار مجد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدى وسعد الشاذل والدكورعبد الرحمن عياد ومحمد البياجورى ·

$$(1 \cdot 7)$$

الطدن رقم ١٣١ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) إثبات " طرق الاثبات " إيجار " إيجار الأماكن" صورية .

أجرة الأساس للآماكن الخاضمة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ماهيتها · الأخلف بالأجرة المنهاة في العقد السادى في ه/١١/١ ١٩ شرطه · أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية · للمناجر اللاحق إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ·

### (٢) حكم "تسبيه".خبرة . إثبات .

تغيبة تقرير اخيروأسباب - اعتبارهما جزءا مكىلالأسباب الحلم متى أخلت محكمة الموضوع بهذا التقريروأحالت إلى أسبابه -

( ٣ )عوائد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المرجر في تاريخ شهر الاساس • جوافر
 انخاذها فريئة على مقدار أجرة المثل •

(٤) الحكم الصادر فى قضية أعرى لم يكن الحصم طرفا فيها - الاستناد إليه كنرينة مؤيدة -لاخطأ -

### ( o ) دعوى " وقف السير في الدعوى ". نقض "مالا يصلح سببا للطعن " .

وقف السير فى الدعوى استنادا يلى المسادة ١٢٩ مرافعات • جوازى للحكمة • الطعن فى الحكم لعدم استعدال هذه الرخصة • غير جائز • ا — نص المسادة ه مكررا (ه ) من القانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ١٩٦١/١٩١٥ وان كان يدل على أن المشرع قد أخضع لأحكامه المبابى التي تم انشاؤها وإعدادها للسكنى بعد ١٩٦١/١٩٥٩ واسواء كان قد بدئ في إنشائها قبل أو بعد هذا التاريخ وان الأجرة الحالية التي تعتبر أجرة الأساس ويجرى عليماالتخفيض بمعدل ٢٠/٠ من الأجرة المسماة في العقد السارى في ه/١١/١٩٦١ أو الأجرة التي شبت أنه حن التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ أيتهما شرط الأخذ بالأجرة المسماة في العقد السارى أن يكون عقد الإيجار المرم عقدا شرط الأخذ بالأجرة المسماة في العقد السارى أن يكون عقد الإيجار المرم عقدا حقيقيا وأن تكون الأجرة الواردة فيه أجرة حقيقية لازيد على الأجرة الفعلية ، محت يجوز المستأجر اللاحق إذا لم يكن طرفا في العقد أن يثبت صوريته وزيادة بحيث يجوز المستأجر اللاحق إذا لم يكن طرفا في العقد أن يثبت صوريته وزيادة الإجرة الواردة به على الاجرة الفعلية بكافة طرق الاثبات عا في ذلك البينة والقرائن

 من المقرر أن محكمة الموصوع متى رأت الأخد بتقرير الحبير وأحالت إليه للا مباب التي استند إليها ، فنمتع نتيجة التقرير وأسبابه جزءا مكملا لأسباب الحكم .

٣ -- من الحائز اتحاذ عوائد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر فى تاريخ شهر الأساس قرينة على مقدار أجرة المثل .

ع. من المقرر فاقضاء هذه المحكمة أنه ليس تمتما عنم فا القانون من أن تستند
 المحكمة في حكما إلى ما قضي به في قضية أخرى لم يكن الحصم طرة ا فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي سردتها فيه لان ذلك لا يعدو أن يكون استذاطا لقريئة رأت فها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها

هـ إذكات المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند إليها الطامن في
 طلب وقف السير في الاستثناف قد جعلت الأسم في الوقف جوازيا المحكة
 ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلا يجوز الطمن في حكما لعدم استعمال هذه الرخصة

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم: المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تحصل في أن المطمون عليه أقام الدعوى رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٥ أمام عكمة الحيرة الابتدائية صد الطاعن جلاب تمقيض أجرة الشقة المبينة بالمقد المورخ ١٩٧٤/١٢/٢ للى مبلغ ٩ جنيهات و٩٢٠ مليا ، وقال بيانا للمواه إنه استأجر من الطاعن بموجب هَذَا العقد شقة بأجرة شهرية قدوها ٢٧ جنبها و إذ ثبت له أنه تم إنشاؤها بعد ٣١/٠/١٠/١ وكانت أجسوتها الاتفاقية ١٨ جنيها و. ١٩٨٨ عن شهر نوفير سنة ١٩٦١ ولم تقم يتخفيضها طبقاً للقوانين أرقام ١٦٨٠ استة ١٩٩٦ ، ١٩٩٩ استة ١٩٩١ م استة ١٩٦٥ فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان . حكمت المحكمة ف ١٩٦٥/١٢/٣٠ بندب مكتب الحبراء لمعاينة المعين المؤجرة وبيان تاريخ تأجرها لأول مرة والقيمة الإيجارية الحقيقية التي كان يعضها المستأجر خلال القترة السابقة على تاريخ ١٩٦١/١١/٥ و إذ تبين أنها لم تؤجر لأول مرة إلا بعد هذا التاريخ فتحدد أجرة المثل لما وقنئذ وتطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ٩٦١ وعلى أجرة الأساس وإعمال التخفيضين الواودين بالقانونين رقمی ۱۲۹ لسنة ۱۹۲۱ و ۷ لسنة ۱۹۲۹ ، و بعد أن قدم الحبير تقويره حكت المحكة بتاريخ ١٠٠/- ١٩٦٩/١ بخفيص الأجرة الشهرية الشقة إلى مبلغ ٢ وجنيها و. ٩٤ ملما آبنداء من تاريخ التعاقد في أول يناير سنة ١٩٦٥ و إلىمبلغ . ١جنيمات و٢٢٥ ملَّما ابتداء من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، استأنف الطاعن هذا ألحكمُ طالبا إلغاء. والقضاء برفض الدعوى ، وقيد الاستثناف برقم ٢١١١ لسنة ٨٦ق القاهرةو بتاريخ ١٧/١٣/ ٩٧٠ وقضت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدَّسُ النيَّابَةِ مَذَكُرُةُ أَبْدَتَ فَيهَا

الرأى يؤقش الطمن وعرض الطمن على هذه المحكمة في غرقة مشوره فوأته جديرا بالنظرو بالحلسة المحددة تمسكت النيابة براجا

وحيث إن الطمن أقم على تسعة أسباب ، ينعى الطاعن بها عدا السابع منها على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان قاك يقول إن ألحكم أخذ بتقرير الحبير الذي انهى إلى أن شفة التزاع تخضع للتخفيض المقرر بالقانونُ رَقَم ١٦٨ أُلسنة ١٩٦١ ، وأَن أُجرة المثل في المدة السابقة على صدوره كانت مبلغ ١٨ جنيها و٧٠ه مايا أعمل عليها أحكامه وأحكام القانوتين رقمي ١٩٦٩ لسنة ١٩٩٦ ، ٧ لسنة ١٩٩٥ ، على سند من القول بأن القيمة الإيجارية التيكان يدفعها المستأجر خلال الفترة السابقة على صدور القانونالأول غير ثابتة دون أن ببين الأسباب المبرة في حين أن مقاد المسلاة الأولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أنه لا يجوز اللَّمُوء إلى تقرير أجرة المثل إلا إذا لم يكن قد سبق تاجير العين، والنابت أن عين النزاع كانت مؤجرة فعلا بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/٤/٢٠ وبأجرة شهولية قدرها أربعون جنيها ، مما يتمين معه الأخد بتلك القيمة الإيجارية وإجراء التخفيض طبها دون بحث عن أجرة المثل. وقد تمسك الطاعن باحالة الدعوى إلى التحقيق ويندب خبير لبيان تاريخ التأجير لأول مرة ولاتبات الأجرة الحقيقية الى كان ينفعها المستأجر السابق ، غير أن الحكم وفض الاستجابة لهذين الطلبين قولا منه بأنه تعوزهما الجدية ولا يقصد منهما إلا تعطيل الفصل في الدعوى وهو مالا يصلح ردا على دفاعه الجوهوي بشانيما . هسدنا لك ان الخبير أسترشد ف تحديد أجرة المثل بالكشف الرسمى الخاص بربط العوائد فشقة تقع أسفل عين النزاع قرر أنها معائلة ، وإلى جرقى الدقى المرددتين بين الطاعن وبين مستأخر تلك الشقة وإلى الصور الشمسية اسقدى إيجاد ووخين ١١١/١١١ ماره العماليدفع الابرة عن شهر أبريل سنة ١٩٦٢ . قدمت في الدعويين خاصة بشقة المثل ، ونص الحكم المطعون فيه على الطاعب أنه لم يعمد إلى انكاير هذين العقدين عند تقديمهما بل ترك دعواه متناؤلا عن الججز الذى أوقعه على مستأسر شقة المثل عمرأن كشف العوائد أنما يقيصد به فوض المضريبة البقارية طيقا المِقانون رقم ٥٦ ليستة ١٩٥٤، ولا تصلح المقيمة الإيجارية

المثبة به عن شقة المثل لتكون أساسا لتقدير أحر شقة النزاع ، كما أن الاقتصار مل تقديم الصورة الفوتوغرافية لعقدى الإيجار والإيصال دون أصولها والتي جعدها الطاعن تعدم قيمتها في الإثبات ، فضلا عن أنها لا تقبل الانكار أو الادعاء عليها بالتروير وتكون قد انتفت مصلحة الطاعن في الطعن عليها بعد إذ غادر مستأجر شقة المثل البلاد ، علاوة على أنه لا يجوز قانونا الاستناد إليها في شأن تحديد إيجار المثل لشقة الذاع لأنها لا بمثل الأجرة خلال السنة السابقة على ما ما ١٩٦١/١/١ بل أبريت في تاريخ تال بالإضافة إلى أن الطاعن قدم إلى الحير عقدى إيجار لشقة المثل مؤرخين ١٩٦١/٤/١٠ بأجرة أربعين جنبها ، الحبير عقدى إيجار لشقة المثل مؤرخين ١٩٦١/٤/١ بأجرة أربعين جنبها ، الحبر عقدى إيجار لشقة المثل مؤرخين ١٩٦١/٤/١ بأجرة أربعين جنبها أطرحهما الحبير دون سند ، وهو ما يعيب الحرج بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي في جميع ما تضمنه مردود ، ذلك أن النص في المـــادة ه مكرر ( ه ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من ه/١١/١١٦ على أنه تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الأجور الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وذلك ابتداء من الأحرة المستحقة عن الشهر النالى لتاريخ العمل مهذا القانون والمقصود بالأحرة الحالية في أحكام هذه المسادة الأجرة التيكان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأحرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقــل وإذاكان آلمكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أحرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون "و إن كان بدل على أن المشرع قد اخضع لأحكامه المبانى التي تم أنشاؤها وإعدادها للسكني بعد ١٩٥٨/٦/١٢ سواء كان قد بدى في إنشائها قبل أو بعد هذا التاريخ، وأن الأجرة الحالية التي نعتبر أحرة الأساس و يجرى طبها التخفيض بمعمل ٧٠٪ هَىَ الاحرة الممهاة في العقــد السارى في ه/١٩٦١/١٩٦ أو الأجرة التي يثبت أنه جرى التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ أيَّهما أقل ، أو أحرة المثل في نوفمبر ١٩٦١ إذا لم يكن المكان قد سبق تأجيره ، إلا أن شرط الأخذ بالأحرة المساة في العقد السارى أن يكون عقد الإمجار المعرم عقدًا حقيقيًا وأن تكون الأحرة الواردة منه أحرة حقيقية لا تزيد على الأجرة

الفعلية، بحيث يجوز الستأجر اللاحق إذا لم يكن طرفا فى العقد أن يثبت صوريته وزيادة الأجرة الواردة به على الأجرة الفعلية بكافة طرق الإثبات بما فى ذلك البينةوالقرائ، ولما كان الواقع في الدعوى أنه لانزاع بين الطرفين في أن شقةالنزاع انتهى البناء منها وأعدت للسكتَى بعدالعمل بالقانونَ رَقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقبلَ نفاذ القانون رقيمهم السنة ١٩٦١وأنها تخضع لأحكام ذلك القانون الأخير ،وأن الخلف انحصر بينهما في تحديدالا حرةالتي يجرى عليها التخفيض. وأن محكمة أول درجة ناطت بمكتب الحبراء بيان تاريخ التأجير لأول مرة وتحديد القيمة الايجارية الحقيقية الي كان يدُّفعها المستأجَّر خلال الذِّرة السابقة على ١٩٦١/١١/١٥ وأن الحبير استبعد في تقريره الأخذ بعقد الايجار المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٠ الحاص لشقة النزاع وكذلك العقدين المؤرخين ١٩٦١/٤/٢٠ ، ١٩٦١/٩/٢٠ الحاصين لشقة المثل لصوريتهما مقررا أنها عقود أفتعلت لغرض غيرواضح ، واستند في ذلك إلى ما أورده من أن حالة ومواصفات وموقع وسطح الشقة موضوع النزاع لا يمكن محال من الأحسوال أن تتناسب مع الأجرة الواردة بالعقــد المقـــدم من الطاء في وأن شقة مماثلة لشقة النزاع تقــع اسفلهما مباشرة ومطابقة لها تماماً كانت مؤجرة قبل صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأجرة شهرية قدرها ١٨ جنيها و ٥٠٠ مليا وهي الأجرة المطابقة للثابت يكشف ربط الضريبة العقارية بالإضافة إلى ما ثبت من الحكم الصادر في الدعويين ٢٦٥ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٦٥ مدى الدق المرددتين بين الطاعن و بين المستأحر لشقة الممثل الذي قرر أنها كانت أجرتها ١٨ جنيهاو ٧٥٠ مليا وخفضت إلى ١٥ جنيهــــا طبقا للمقد المؤرخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٦١ وأن الطاعن أثر تقديم ذلك العقـــد قرر بتنــــازله عن الحجز الذي وقعه بموجب العقدين المؤرخين ٢٠ / ١٩٦١ ، ٠٠ /١٩٦١/٩ وانسحب للشطب في دعوى المطالبة بالأجرة وأن مسلك الطاعن مِدل على كيدية الحجز ، وكان المقرر أن محكمة الموضوع متى رأت الأخذ بتقرير الخبير واحالت إليه للأسباب التي استند اليها فتعتبر نتيجة التقرير وأسبابه جزءا مكملاً لأسباب الحكم ، وكانت تلك القرائن الثلاث مجتمعة ومتسأندة تنضمن استخلاصاً سائغا مؤداً، صورية الأجرة الواردة بعقد الايجار الصادر من الطاعن إلى المستأجر السابق لشقة النزاع ووجوب الالتجاء لإثبات أجرة المثل ، وهي

قرأتُ تكفى الحمل الحكم فيا إنهى اليه ويكون النبي عليه في صدد ما تزيدهُه من الاستناد إلى الصور الشمسية لعقدى الايجار المؤرخين ٢٠ / ١١ / ١٩٦١ ، ٢٠ | ١٧ | ١٩٦٦ والايصال المؤرخ ١ | ٤ | ١٩٦٧ المقدمة من مستأجر شقة المثل غرمنتج ولا جلوى فيه . لمَّا كان ذلك وكانت محـــكمة الموضوع خير ملزمة باجابة الحصم إلى طلب الاحالة إلى التحقيق أو ندب خبر آخر متى رأت فيا أورده تقرير الحبير الهقدم في الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها الهفصل فيها فإنه لا محل النمى على الحكم رفضه الاستجابة لطلب الطاعن في هذا الشأن طالمًا كانت المهمة الموكلة للنبرعن بيان الأجرة الحقيقية وتاريخ التاجير عل ما صلف . لما كان ما تقدم وكان من الحائر اتحاذ عوائد الأملاك المبينة المربوطة على المكان المؤجر في تاريخ شهر الأساس قرينة على مقدار أجرة المثل ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس ثمث ما يمنع في للقانون من أن ستندالمحكمة ف حكمها إلى ما فضى به فى قضية أحرى لم يكن آلحصم طرفا فيهـــا لذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة الى سردتها فيه لأن ذلك لا يعلو أن يكون استنباطا كقرينة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها ، فإنه لا نتريب على الحكم اخذا بتقرير الحبراذا هو احمد على ألنابت بكشف ربط الموائد على شقة المثل أو استنبط الحكم الصادر في الدحويين رقمي ٢٠٦٠ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٦٥ مدني اللق ما يؤيد وجهة النظرالتي خلص اليها على مامر تفصيله، و يكون النبي على الحكم مخالفة القانون والفصور في التسبيب على خير أساس .

وحيث إن حاصل النبى بالسبب السابع على الحسكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بدان ذلك يقول الطاعن أنه طلب وقف الدعوى بالتطبيق الحكادة ١٩٩١ من قانون المرافعات حتى يفصل في الدعوى رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٩٩ مدنى كلى القاهرة والتي اقامها صدد مستأجر شقة المثل وأدخل فيها المطمون عليه بقصد الحكم في مواجهته برد وبطلان عقد الإيمار المؤوخ في المطمون عليه بقصد الحكم في مواجهته برد وبطلان عقد الإيمار المؤوخ في المحارب عقدا الطلب بمقولة عدم جدية ، مَع غير موجودين ، غير أن الحكم النفت عن هذا الطلب بمقولة عدم جدية ، مَع غير كن واجبا أن بين أن الفصل في الدعوى المشار الها حكم جالى بناوغ الإهلى المواقف وأشاف

قضى باعتبار أصل عقد الايجار وأصل الايصال السالف ذكرهما غيرموجودين وبائهاء الادعاء بتزويرهما ، وهو حسكم حائز لقوة الاسم المقضى بين الطاهن والمطعون عليه عملا بالمسادة ١٠٦٦م مثلة المنادة ٣٥٧من قانون المرافعات أمام محكة النقص باعتباره من النظام العام عملا بالهادة ٣٥٧من قانون المرافعات حتى ولو لم تنضمنه صحيفة الطعن ، وقد ترتب على صدوره خطأ الحمم المطعون فيه في الاستناد الى عقد الايجار والايصال سالفى الذكر رغم وجوب استبعاد الاستدلال بهما وهو ما يعبه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد > فلك أنه لما كانت لملادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند اليها الطاعن في طلب وقف السير في الاستثناف قد جعلت الامر في الوقف جوازيا للحكة ومتروكا لمطلق تقديرها قسلا بجوز الطمن في حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة ، وكان قضاء الحكم المطمون فيه سه وعلى ماجاء بارد على السبب السابق مجولادون ماحاجة الاستنادال حقدالا بجاراو ايصال سداد الاجرة فانه ليس من شان صدور الحكم المشاواليه بسهب النمي التأثير على خلك القضاء ، ويتكون ولاعل بعد ذلك لما يثيره الطاعن بنين حجية الحسكم الما كان وجه المرأى فيه سباعتباره غير منتبع .

وحيث أنه لما تقدم يتمين رفس العلمن

## جلسة ٢٥ من فبرايرَ سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار ، محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمسد محمسد المهدى وسعد الشاذلي وحسن مهران وعمد الباجورى .

 $(1 \cdot r)$ 

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٤ القضائية :

(١)نقص « الحصوم فى الطعن » . حكم .

الاختصام فىالطعن بالنقض • شرطه • أن تكون للطعون عليه مصلحة فى الدفاع عنى الحكم •

(٢)إيجار « إيجار الأماكن » .

احتساب كامل نيمة الأرض وغيرها في تقديراً جوة الأماكن • شرطه - م ١ ٦ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ •

۱ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فيدن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصاحة في الدفاع عن الحكم حن صدوره ، وإذ كان التاستمن الأوراق أن الطاعتين لم يوجها أى طلبات المطعون عليه الذلت أمام محكمة الموضوع ، وأنه وقف من الحصومة موقدا سلبيا طالبا إخراجه من الدعوى دون أن يبدى دفاعا موضوعيا فيها ولم يحكم عليه نشىء ، وكانت الطاعتان قد أسستا طعمهما على أسباب لاتعلق له الا بالمطعون عليهما الأول والثاني، إذ كان ذلك، فإن اختصام المطعون عليه الثالث في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

٧- مفاد نص الحادة ٢/١١، ٤من الفانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ف شأن إيجار
 الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر يزوالمستأجر ين أن احتساب كامل قيمة الأرض
 وغيرها مقيد بشرطين : أولها : البناء على كل المساحة المسمع بالبناء عليها
 وثانيهما : استيفاء الارتفاع في حسدود الفيود المفروضة على المنطقة وأحكام

قوانين تنظيم المبانى وغيرها من القوانين واللوائح . وإذ كان الثابت من تقرير الحجر أن الدكانين موضوع التداعى لاشفلان من الأرض سوى مساحة لا شأن لها بمسدخل الادوار العلما والمنور والمرافق التى شغلت مساحة أخرى ، وكان لاصيل إلى انتفاع الدكانين بشىء من هذه المساحة فإن اعتداد الحكم في تقدير الاجرة بمساحة الأرض التى أقم عليها الدكانان وحدها يكون في عمله .

### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاهالسيد المستشار المقرر والمرافمة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن\_ تتحصل في أن الطاعتتين أقامتا الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٧٠ مدنى على المطعون عليهم أمام محكة شبين الكوم الابتدائية طالبتين الحكم بإلغاء قسرار لجنة تقدير الإيجارات واعتبار الأجسرة الشهرية للدكانين المؤجرتين للطعون عليه الأول عشرين جنيها والأجرة الشهرية للدكان المؤجرة للطعون طيمالتاني سبعة جنهات وقالتًا بيانًا لَمَا أَن المطعون عليه الأول يستأجر منها دكانًا بيابين بأجرة شهرية قدرها عشرون جنبها ، كما يستأجر المطعـــون طيه الثاني منهما دكانا محارة محلبة بأُجْرة شهريّة قدرهاسبعة جنبهات،وإذصدربتاريخ١١٧ه/١٩٧٠ قراربطنةتقدير الايجارات محدداأجرة الدكان الأولى بمبلغ. ٣,٦٠٠ جنيهات والثانية بمبلغ. ١,١٥٠ج وجاء هذا التقدير خاطئا في صدد تقدير ثمن الأرض وتحديد تكاليف البناء فقد أقامتا دعواهما . وبتاريخ ٢٠/١٠/٢٠ حكمت المحكمة بندب خبير هندسي لمعاينة أعيان النزاع وبيان عرض الشوارع التي تطل عليها المبأنى والصقعالتجارى للوقع ومواصفات البناء والتشطيب وتقدير الثمن المناسب للارض ولمتر المباني ومتر الأساس وإهادة تقدير الأجرة على هدى تلكالاسعار ، و بعد أن قدم الجبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦ بتأييد القسوار المطعون فيه . استأنفت الطاعنتان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٨ سنة ٤ ق طنطا (مأمورية شبين الكوم) طالبتين الغاء والاعتداد بأجرة العـلـقد ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤ قضت محكمة

الاستخناف بتعديل القرار المطعون فيه بجعل الأجرة الشهوية المسكان المؤجر الطعون عليه التاتى ٣٦٠ وج. الطعون عليه التاتى ٣٦٠ وج. طعنت الطاعتان في هذا الحكم جاريق النقص ، وقعمت النباج مذكرة دفست فيها بعدم قبول العلمن بالفسبة الطعون طيهالنالمشوفي الموضوع برقضه، وعرض الطعن على هذه المحكمة في خرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، و بالحلسة المحلمة الزمت النباية رأمها .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبسول الطعن بالنسبة الطعون عليه الثالث (رئيس بجلس مدينة شبين الكوم بصفته رئيس لحنة تقدير الإبجارات) تأسيسا مل أن الطاعتين أدخلتاه أمام قضاء الموضوع لمجرد أن يصدر الحكم قدواجرته وحيث إن هذا الدفع في عله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فيمن يحتصم في الطعن أن يكون خصا الطعاعن في المحكوم فيها الحكم المطعون فيه ، بل بجب أن تكون له مصلحة في المفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن الطاعتين لم توجها أي طلبات للطعون عليه النالث أما حكمة الموضوع ، وإنه وقف من المصومة موقفا المليا طالبا المخراجه من المدعوى دون أن يبدى دفاعا موضوعا فيها ولم يحكم عليه بشيء ، كانت الطاعتان قد أسستاطعهما على أسبلب الاتعلق لحما إلا طلعمون عليه المواحد عليه الماليكن غير مقبول .

وحيث إن الطعن إستونى أوضاعه الشكلية بالنسبة الطعون طبهما الأول والثانى. وحيث إن الطعن بي حل ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعتاني بأولها على الحكم احدما المطعون فيه المعلق تحليق المقانون ، وفي سيان ذلك تقولان إن الحكم احدم تقدير الحبير الذي احتسب مساحة الأرض المقامة عليها المبانى بمقدار ٢٩ مرم على حين أن الثابت من مستفاتهما أن تلك المساحة المنع ماتة وحسين مترا مربعا أفيمت عليها الدكاكين الثلاثة موضوع الزاع ومدخل الادواد العلما والمنور والمرافق ، في حين أن نص الفقرة الثانية من المساحة المسموح بالبتاء عليها عند عدم إستكمال المبنى .

. وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المبادة ١١ (٤٠٤) من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ في أن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين على أن "تحسب كامل قيمة الأرض والميانى والأصاسات والمتوصيلات الخارجية للرافق العامة في حالة البناء على كل المصاحة للسموح بالبناء طيها وإستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضةعلى المتطقةوأ حكام قواتين تنظيم المبانى وغيرها من القوانين واللوائح .. ، و إذ كان البناء لايشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر يفواصل ، و إلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل " يدل على أن أحتساب كامل قيمة الأرض وغيرها مقيد بشرطين أولهما : البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها ، وتانيهما : استيفاء الارتفاع في حدود القيود المغروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المبانى وغيرها من القوانين واللوائح ، لمـــا كاف ذلك وكان النابت من نقر مر الحبير أن الدكاكين موضوع التدامي لانشغلان من الأرض سوى مساحة ٢٣ر٣٥م٢ ولاشأن لحس بمدخل الأدوار العلما والمنور والمرافق التي شغلت مساحة أخرى ، وكان لاسبيل إلى إنتفاع الدكانين بشيء من هذه المساحة فإن اعتداد الحكم في تقدير الأجرة بمساحة الأرض التي أفيم علمها الدكانان وحدها يكون في محله ، و يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسببين النانى والنالث على الحكم المطعون فيه عالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقولان انهما اعترضنا على تقرير الخبير لأنه لم يحتسب قيمة المرافق والتوصيلات الخارجية نحبة أنه لم ينبت وجودها وأنه قدر سعر المترسن الأرض المترسن الأساسات بأربعة جنيهات مراعاة للصقع ، كما قدر سعر المترسن الأساسات بأربعة جنيهات مع الحاق عن سبعة جنيهات مراعاة ما اقتضته طبيعة الأرض من الحفر على أعماق بعيدة الإمكان إرساء البناء عليها خاصة وان الأساس معد لتحمل مبنى من حمسة أدوار . غير أن الحكم لم يلتفت لهذه الاعتراضات ولم يجب الطاعنتين إلى طلبهما ندب خبر آخر لتحقيق دفاعهما مع ماف ذلك من غالفة الحادة ١٩ من أقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث إنه لحال الذين من الحكم المطمون فيه أنه رد على اعتراضات المحكمة مي الطاهنتين على تقدير الخبير بأنه يطمئن إلى ماورد فيه ، وكانت المحكمة مي اقتنحت بكافة الأبحاث التي أجراها الخبير وسلامة الاسس التي بني عليها رأيه وأخنت بالأسباب الواردة فيه وكانت تلك الأسباب سائعة وتؤدى إلى النتيجة التي أثبت إليها فان ماتيره الطاهنتان بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع بما لا يجيز إثارته أمام محكمة التقض ، لما كان ذلك وكانت الطاعنتان لم تقدما لمحكمة الموضوع ما يدحض سداد ماجاء بالتقرير ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطاب ندب خبير الحوق الدعوى من كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفئ لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٦

رئامة السيد المستشار : عمد أسمد محمود ، وعضو ية السادة المستشارين : عمد عمد المهدى وسعد الشافىلموالدكتور عبد الرحمن عباد وعمد الباجورى •

# (1.1)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق " أحوال شخصية " :

(١) إثباب " إجراءات التحقيق ". بطلان ، حكم ، محكمة الموضوع ، نقض.

حمائ شهرد النفى فى نفس الحلسة الى سمع فيها شهود الاقبات · عدم ترتب المعللان على مخالفته. جواز ارجاء مماع شهود النفى إلى جلسة أخرى إذا حال مانع دون سماعهم. العكمة سلطة تقدير هذا المانم بفير معقب ·

( ٣٠ ٢ ) أحوال شخصية ودعوى إثبات الوفاة والوراثة " حكم ، إثبات ،

(٢) الحمائم في دعوى ثبوت الوفاة والورائة استنادا إلى أقوال عمدة الناحية في التحريات
 التيصبةت صدور اعلام الوفاة والورائة وإسباغة على هذه الاقوال خطأ وصف الشهادة . لاعبب .

 (٣) شهادة الميلادوصحيفة الحالة الجنائية وشهادة الماملةالعسكرية · لاجميقا في إثبات · الدوائة ·

١ -- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الاثبات رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٨ أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفى في نفس الحلسة التي سمع فيها شهود الاثبات الا أن هذا ايس أمرا حتميا يترتب على عائفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للحكة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجئ سماع شهود النفى إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الاثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الحلسة مانع ، وتقدير المانع بدخل في نطاق سلطة المختكة الموضوعية بلامعقب عليها .

٧ -- متى كان لا ترب على المحكة إن هي اعتملت على التحريات الإدارية التي تسبق صدور إطلام الوفاة والوواثة عملا بالمسلقة ١٩٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ فإنه لاعلى الحكم المطمون قيه إذا هو اعتد بأقوال عمدة الناحية التي أدلى بها في تلك التحريات رغم أنه لم يشهد بها أمام المحكة باعتبارها من الدلائل في الدعوى بثبوت الوفاة والوراثة ولا يغير من ذلك أن الحكم أصبغ على هذه الأقوال خطأ وصف الشهادة لأن ذلك لم يكن له من أثر على فضائه.

س حتى كان النعى إن ما تهت بشهادة حيلاد المطامن وصيفة الحالة الحائية وشهادة المعاملة العسكرية من أن اسمه... مما مفاده اعتباره ابن عم شقيق المتوف، مهدود بأن الأوراق المشار إليها لم تعد لاثبات أبناء العمومة فإنه الامساخ القول إن لما حبية في هذا الحصوص ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد رد على تلك المستندات بأنها الاتفيد بذاتها أن الطاعن ابن عم شقيق المتوفى ، وكان الخاضى الموضوع مطلة بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وترجيع ما يطمئن إليه شها واطراح ما عداها دون مارقاية من محكة النقض ، فإن النعى بالحطأ في القانون يكون الاعمل له .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ·

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ·

فيه وفي شقيَّة أَنَد بن بصفتهما إلى عمه الشقيق وقال شرحا لعموله إن المرحوم يَّ ... تونى بِتَارِيخ ٨١/١/١٩ وَأَنْحَصَرَ أَرَثُهُ فَى رُوْجِتُهُ وَفَى أَنْهُ ... ... مُمْ تُوفَى ذَلِكَ الْأَخْيِرِ بِتَأْرِيجِ ١٩٦٧/١/١٦ وأتحصر لدنه في الطاعن وشقيقه بوصفهما ابِّي هُمَّهُ الشَّقْيقُ وَخَلْفُ تَرَنَّهُ مَبِينَةً بِالصَّحِيَّةُ ۚ ، وإذا استصدرت المطمَّون طيِّها إشَّهَادَى الوفاة والوراثة رقمي ١٢٥ لسنة ١٩٦٨ بلبيس ٢٠٠٠ لسنة ١٩٦٨، شدر الزقازيق بانحصار الإرث فيها بصغتها ست عسه الشقيق في حين أنها لا تنت إليه بصلة ، ووضعت يدها على التركة وامتنعت عن تسليمه نصيبه الشرعى فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . و مثار ع٢١١٢/١٧١٠ حكمت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن ... توفى فر١٩٦١/٦/٨٥ وأتحصر أرثه في زوجته وإمنه فقط، ثم وفاة النه عجد في ١١إ١/١٩٦٧، وانحصر ارته في ابني عمسه ... ــ الطاعن ـــو ... ولدى ... ، ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٧١/١٩٧٦ برفض الدعوى. واستأنف الطَّاعَنَ هَذَا الْحُكُمُ بِالاسْتَتَنَافُ رَقْمُ ٨سنة ١٥قَ المنصورة طالبا الغاءه ، و تناريخ ١٩٧٤/٤/١٣ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف،طمن الطاعن في هذا الحكم بطويق النقص ، وقدمت النيامة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر ، و بالحلسة المحدة النزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب يعمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه بحالفة القانون ، وف يبان ذلك يقول إن محكة أول صراحة خالفت نص المسادة ٧٧ من قانون الإثبات التي تقضى بأن يسمع شهود الاثبات والمنفى في جلسة واحدة إلا إذا حال دون ذلك مانع ، ذلك أنها سممت شاهدى الطاعق بجلسة ١٩٧١/١٧٤ ثم سممت شاهدى المطمون عليها بجلسة تالية ، وكان عليها أبن تسمع شهود الطرفين في جلسة واحدة اتقاء أن تقف المطمون عليها على الوقائم التي شهد بها شهود الإثبات فتعمل على نفيها .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أن ألنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفى فى الميماد ويجرى سماع شهود النفى فى الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دونذلك مانع، يدل على أنه وإن كان الاصل سماع شهود الاثبات إلا أن الحصل سماع شهود الاثبات إلا أن هذا ليس أمرا حتميا يترب على غالفة البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التى تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء سماع شهود النفى إلى جلسة أخوى غيرالتى سمعت فيها شهود الاثبات إذا حال دون سماعهم فى نفس الجلسة مانع ، وتقدير المانع يدخل فى تطاق سلطة المحكمة الموضوعية بلا معقب عليها ، ومن شم يكون النمى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى، الفساد فى الاستدلال وغالفة القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من اهدار أقوال شاهدى الطاعن لتناقضها ، فى حين أن قول الشاهدين انهما يجهلان إرث المطعون طبها لا يناقض ما شهدا به من أن الطاعن ابن عم شقيق للتوفى ، هذا إلى أن الحكم عول على تحريات عمدة الناخية واعتبرها شهادة ، فى حين أنه لم يسمع كشاهد حتى يمكن مناقشة أقواله وتفنيدها ، وهو ما يعيب المضاد فى الاستدلال وغالفة القانون .

وحيث إن النبى مردود ، ذلك أن البن من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أفصح عن عدم اطمئنانه إلى أقوال شاهدى الطاعن استناد إلى أنهما أنكرا بي البداية معرفتهما بالمطعون طيا ، ثم وضح من سياق مناقشتهما علم أولها بوضع بدها على التركة ، كما أن الثاني جار لها ، وكان الاطمئنان إلى شهادة الشهود أو عدم الاطمئنان اليها مرده إلى وجدان القاضى وشعوره ، وهو أمر يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض ، وإذ كانت الأسباب التي أوردها الحكم لاطراح أقوال شاهدى الطاعن سائنه ، فإن النعى عليه بأنه خرج بها عما يؤدى اليه مدلولها يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان لا ثرتب على المحكمة إن هي اعتملت على التحريات الإدارية التي تسبق صدور إعلام الوفاة والوراثة عملا بالمادة ٢٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل الغائم المارونفيه إذا هو

اهتد بأقوال عمدة الناحية التي أدلى بها في تلك التحريات رغم أنة لم يشهد بها أمام المحكمة باعتبارها من الدلائل في الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن الحمكم أسبغ على هذه الاقوال خطأ وصف الشهادة لأن ذلك لم يكن له من أثر على قضائه و يكون النعى تجالفة القانون في غير محله .

. وحيث إن حاصل النعى بالسبب النالث غالفة الحكم المطعون فيه القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه استند إلى ما أثبت بشهادة ميلاده وصحيفة الحالة الجنائية وشهادة المعاملة العسكرية من أن اسمه ... ... ... ... ... ما مفاده احتباره ابن عم شقيقا المتوفى ، وإذ كان لهذه الأوراق حجيتها بحقيقة المدون بما ، فإنه لايجوز اهدار هذه الحجية عن طريق شهادة الشهود ، خاصة وأن الطابق بين الإسمين من ناحية الحد قرينة على أن الطاعن هو ابن عم شقيق المتوفى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لماكات الأوراق المشار اليها بسبب النعى لم تعد لإثبات أبناء العمومة فإنه لا محل المقول بأن لها حجية فى هـــــذا الحصوص ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على تلك المستندات بأنها لاتفيد بذاتها أن الطاعن ابن عم شقيق المتوفى ، وكان لقاضى الموضوع ملطة بحث مايقدم له من الدلائل والمستندات وترجيح مايطمئن اليهم لم واطراح ماهداها دون مارقابة من محكمة النقض فان النعى يكون ولا عمل له .

ولمــا تقدم يتعيين رفض الطعن برمته .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

ر ياسة السيد المستشار تاتب رئيس المحكمة اللكتود حافظ هر يلمى، وعضوية السادة المستد ار بن : أحد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عيان الزين ، محمدى الحول

(1.0)

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة . ٤ القضائية :

دعوى "شروط قيول المدعوى". بيع "دوموى صحة التعاقد".

طلب البائمين الحدكم بصحة التعاقد الصادر مهما إلى المشترى. التضاء رفض الدعوى استلحا إلى أن لليائع لا يملك وفعها دون أن ينفى الحمكم وجود مصلحة البائمين في إقامتها . خطأ .

لا محدد القانون الدعاوى التى يجوز رفعها ، وإنما يشرط لفبول الهدعوى المن يكون الصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة المحتملة إذا كان الترض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . وإذ كان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التدافد عن عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه ، وتمسكا بقيام مصلحة لها في الحصول عن الحكم ، لأن البيع تم وفقا لأحكام قانون المؤسلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ و بجب تسجيله ، وأنهما لن يتمكنا قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لمها على العين المبعة وأن تكليف الأطيان لا ينقل إلى اسم المطعون عليه إلا بعد إنما التسجيل نما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطيان ، وكان سين من الحكم الابتدائي – الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه — أنه فضى برفض دعوى الطاعنين استنادا إلى أن البائع الإعملان رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى الحكم وجود مصلحة الطاعين في أقامة دعواهما ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون عما يوجب نقضه .

### المحكمة

ي**مد الأطلا**ع على الأوواق و<sup>س</sup>تاع التقرير للذى تلاه السيد المستشار المقرر وا**لحرافية** وبعد المداولة ,

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائم على ما سبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوولق ـــ تقصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٩٩٨ سنة ١٩٥٠ مدفى كلي سوحاج ضد المطعون عليه للحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٣/٩/١٣ والمتضمن بيمهما له أطيانا زراعية مساحتها ؛ أقدنة و١٢ قيراطًا و١٣ سهمًا موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد مقابل ثمن قدره ١٨٣٢ جنيها و٧٧٥ مليها ، مع **الزائم** بأن بدفع لهما باقى الثمن وقدره ١٠٠٧ جنبهات و٧٧٠ مليًا ، وقالاً سِأنا للدعوى إنه بموجب العقد المدكور باعا للدعى عليه هذه الأطيان بّن قدره ١٨٣٧ جنبها وو٧٧ مليا دفع منه وقتالتعاقد ميلع ٨٢٥ جنيها وتعهد بسداد الباقى على قسطاين ف نوفمبر سنة ١٩٥٤ وديسمبر سنة ١٩٥٥ ، و إذ تم البيع وتمّا لقائون الإصلاح الزراعي و يجب تسجيله وكان المدعى عليه قد أمننع عن الوفاء بباقي البن وعل التوقيع على عقد البيع النهائى الذي أعداه توطئه لإتمام التسجيل، قند أقاما الدعوى بطلباتهما . وفي ١٩٦٨/١٢/٧ - حكمت الحكة بالزام المدعى عليه بأن دف المدعيين المبلغ الباقىمن الثمنورفضت ما عداقلك من الطلبات. استأنف المدعيان هذا 1 كمركم والبا تعديلُهُ وَالْقَصَّاءُ بصحة ونفاذ عقد البيع ، وقيد الاستثناف برقم ٦ سنة ٤٤ ق أسبوط . وفي ١٩٧٠/٢٧٥ حكمت الحكمة بناسيد الحكم المستأنف. وعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طالب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعدين للطعون عليه تأسيسا على أن دموى صحة انتعاقد شرعت لمصلحة المشترى وحده حتى يستطيع إجبار البائع على تنفيذ الترامه سنقل الملكية بتسجيل الحكم الذي يقوم مقام العقد المسجل ، ولا يجوز للبائع ونعها، في حين أن دعوى صحة التعاقد كما تقبل من المشترى فأنه يحق للبائع إقامتها ، وأن مصلحة الطاعنين متوافرة في صدور الحكم بصحة البيع الصادر منهما المطعون عليه لأنه تم وفقالأحكام قانون الأصلاح الزراعي بالنسية لما لم يستول عليه من أطيانهما الزائدة عن النصاب و يجب تسجيله، وأنهما لن يتمكنا قبل حصول التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المبيعة ، وأن عدم التسجيل يترتب عليه بقاء التكليف باسميهما نما يستتبع مطالبتهما بالضرائب المستحقة على الأطيان ، وإذا قضى الحكم المطعون برفض دعواهما رغم قيام المستحقة على الأطيان ، وإذا قضى الحكم المطعون برفض دعواهما رغم قيام المستحقة فائه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أن القانون لا يحدد الدعاوى التي يجوز وفعها ، وإنما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، إذا كان ذلك وكان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التماقد عن عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه . وتمسكا بقيام مصلحة لمها في الحصول على الحكم ، لأن البيع تموفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ و بجب تسجيله ، وأنهما لن يمكنا قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لمها على العين البيعه ، وأن تكليف الأطيان لا ينشا المحلم الابتدائي وأن تكيف الخوال الى أسباله الحكم المطعون فيه — أنه قضى برفض دعسوى المناهدين استنادا إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى الطاعين المستنادا إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى على وجود مصلحة للطاعين في إقامة دعواهما ، فأنه يكون قد أخطأ في القانون على وجب نقضه .

## جلسة ٢٦ من فيرايرسنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار تأثب رئوس المحكمة الدكةورحافظ هريدى • وعضوية السادة المستشارين: أحد مفاد الدين ؟ عز الدين الحسيني ؟ عبدالعال السيد، جملى الخولي •

 $(r \cdot r)$ 

الطعن رقم . ٣٧ لسنة ١ ٤ القضائية :

(١) تزوير " اثبات التزوير " إثبات . حكم .

محكمة الموضوع غير مقيدة يدليل معين في إنبات التزوير أو نفيه - قيام حكمها بتزوير السند على فواتن متساندة يكمل بعضها بعضا - عدم جواز مناقشة كل منها على حدة التدليل على حدم كفايتها في ذاتها الانبات -

(٧) دعوى . " مبب الدعوى " ، استثناف . " الطلبات الحديدة " . عقد « الشرط الفاسخ الصريح " .

طلب فسخ البيع معالنمو يض · الاستناد أمام عكمة الاستثناف إلى تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالمقد · اعتبار ذلك سببا جديدا وليس طلبا جديدا ينفير به موضوع الطلب الأصل ·

(٣) عقد دو الشرط الفاسخ الصريح " . محكمة الموضوع . نقض .

عدم اشتراط القانون الفادًا سدية لشرط الفاسخ الصريح • استغلاص محكمة الموضوع هذا المنى استغلاصا موضوهيا سائفا تحتمله عبارة المقد وتؤدى إاليه • لا سبيل لمحكمة النقض طبها فى ذك •

(٤) عقد دو الشرط الماسخ الصريح " . التزام . زوير .

المشترى بعقد اشتمل على الشرط الفاسخ الصريح · لايجديه التحدى يأنه لا يعد مقدرا فى الوفاء بالراهه بدفع باقى الثمن قبل الحكم برد و بطلان السند الذى استدل به على دفع هذا المهافى . ١ - منى كان يبين أن محكمة الاستثناف قد اعتملت فى تكوين عقيدتها بترو ر السند المطعون فيه على قرائن منسائدة ، يكمل بعضها بعضا ، ولها أصل ثابت بالأوراق وتؤدى فى مجوعها إلى ما انتهت اليه ، وكان من غير الحائز المعشقة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين فى إثبات التزوير أو نقيه ، وججوز لما أن تستخلص وقوعه من الوقائم المطروحة أمامها . وما تكشف لها من ملابسات توقيع السند المطمون فيه ولا يعتبر أخذها بدليل معين نها دون دليل آخر لم تطمئن اليه من قبيل الفساد فى الاستدلال ، وكانت الأسباب التى أوردها الجم المطمون فيه سائفة وتكفى لحمل قضائه ، فإن النمى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

٧ - متى كان المطعون عليهم قد أقاموا دعواهم الفرعية أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب فسخ البيع مع التعويض ، وكانت المسابق - ٢ من قانون المرافعات السابق - قد أجازت للخصوم المرافعات السابق - تغيير سبيه والإضافة في الاستئناف - مع بقاء الطلب الأصلى على حالة - تغيير سبيه والإضافة اليه ، فإن استناد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف في طلب الحسكم بالفسخ والتعويض إلى تحقيق الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد ، يعتبر سبيا جديدا وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلى لبقاء هذا الطلب على حاله حسما كان مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى .

س نص الشرط الوارد في البند الرابع من العقد على أنه "إذا تأثير الطوف الثاني ــ المشترى ــ عن . . . . يكون البائع بالحيار بين أن يطلب تنفيذ هذا البيع بحكم الفانون هذا البيع بحكم الفانون وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار مفسوخا بسبب خطأ وعلى مسئولية المشترى الذي يأم بدنع مبلغ وقـــدره ماثنا جنيه كتعويض ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون للبائع الحق في احتساب المبلغ المستفوع وهو ماثنا جنيه قيمة العربون كحق مكتسبله" يفيد اتفاق الطرفين على اعتبار المقد مفسوخا من تلقاء نفسه قي حالة الأمترته من الواد بباقي الثمن وفوائده في المياد و يتضمن الآثار المترتهسة المترا المترتب المناد و يتضمن الآثار المترتهسة

على الفسخ . وإذ كان القانون لاشترط الفاظا معينة الشرط الفاسخ المصر يم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص هذا المعنى يقوله إن " نية المتعاقلين قد اتجهت عند تحسر بر العقد إلى اعتباره مفسوحا عن تلقاء نفسه عند إخلال المستأنف عليه بوفاء النمن وفوائده في الميعاد الحسدد وإلى اعتبار مبلغ المساقتي جنيه المدفوع كتمويض عن الفسخ " وهو استخلاص موضوعي سائع تحتمله عبارة المعقد وتؤدى البه ، فأنه لاسهيل لحكة النقض على محكة الموضوع في هذا التفسر الذي لا محالفة فيه للقانون .

٤ - لا يجدى الطاعن تحديه بحجية الأوواق العرفية فى الاثبات ، و بأنه لا يعد مقصرا فى الوفاه بالترامه - بعض باقى ثمن للمقار المبيع - قبل الحكم برد و بطلان السند المدعى بنزو يره - والذى استدل به على دفع هذا الباق - ذلك أنه لا يستطيع أن يتوق الفسخ تنفيذا لالترامة قبل صدور حكم ثبائى بالفسخ صواء كان حسن النية أو سيمًا ، كما هو الثان فى حالة خلو الدقد من الشرط الفاسخ المصريم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى غلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع – على مايين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق – شحصل في أن الطاعن أقام صد المطمون عليهم الدعوى١٩٦٢/١٤٨٣ مدى كل الاصكندرية بطلب الحكم عليهم متضامتين بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٢/١٠/١ وقال في بيانها انه أشترى منهم بموجب هذا العقدد كامل أرض وبناء المقار الموضعة حدوده ومعالمه بالصحيفة مقابل ثمن إجمالي قسفوه "دفع منه مائتي جنيه عند التوقيع على العقد ثم ٢٨٠٠ج بايصال مؤرخ "٤٥٠٠ج" دفع منه مائتي جنيه عند التوقيع على أن يدفع الباقي وقدره ١٥٠٠ح عند التوقيع على العقد النهائي ولكن المطعون عليه الأول على أن يدفع الباقي وقدره ١٥٠٠ح عند التوقيع على العقد النهائي ولكن المطعون عليه الأول على أن يدفع الباقي وقدره عندا المقسد

محبة استحقاقهم ٤٣٠٠ ج من باقي الثن. و إذ كان هذا الزيم على غير أساس فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة مبديا استعداده لدفع الباقى من الثمن وقسدره ١٩٦١/١١/٧ . أنكر المطعون عليه الأول توقيعه على الإيصال المؤرخ ١٩٦١/١١/٧ وأودع الطاعن خرينة المحكة مبلغ ١٥٠٠ ج رفض المطعون عليهم قبوله وأقاموا ضد الطاعن دعوى فرعية بطلب الحكم بفسخ عقدالبيع و إلزامه بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وبعد أن ندبت المحكمة خبيرين فى الدعوى حكمت فى ٢٨/٥/٤٦٨ برفض الادعاء بالإنكار و بصحة توقيع المطعون عليه الأولوحددت خِلسة لنظر الموضوع ؛ فقرر المطعون عليه الأول بالطعن على الايصال بالتروير ويتاريخ ٢٠/٦/٦٠ حكت المحكمة بعدمقبول هذا الادعاء وبصحة ونفاذ عقد البيع ورَفْضت الدعوى الفرعية . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٠/٥٨٢ ق اسكندرية طالبين إلغاءه والحكم في الدءوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بفسخ العقد والـمو يض و بعد أن ندبت المحكمــة خبيرا في الدعوى عادت وأحالتها إلى النحقيق ثم حكمت في ١٩/٥/٥/١٩ برد و بطلان السند وبحلسة ١٩٧٠/١١/١٨ عرض الطاعن على المطعون عليهم مبلغ ٢٨٠٠ ج ولما رفضوا قبرله أودعه خرينة المحكمة على ذمتهم . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ حكمت المحكمة فى الموضوع بإلىاء الحكم المستأنف وبرفض الدَّعوى الأصليــة وفى الدعوىالفرعية بفسخ عقد البيع وإلزام الطاعن بتمويض مقداره مائتا جنيه طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النفض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأول منهما النعى على الحكم الصادر في ١٩٧٠/٥/١٩ برد وبطلان السند ، بالبطلان وغالفة القانون من وجهين (أولهما) خطأ الاستدلال على تروير السند بأقوال شهود المطمون عليه الأول بغير اطلاعهم على السند المطمون فيه حتى تكون شهادتهم على العند أو على مأمر حكم الإحالة على التحقيق باثباته وهو أن المطمون عليه الأول قد وقع على السند بحسبانه ورقة من أوراق شهر العقد (وثانيهما) الاستناد إلى إقرار صادر من بحسبانه ورقة من أوراق شهر العقد (وثانيهما) الاستناد إلى إقرار صادر من أحد الحصوم — لايعد ذليلا .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطمون فيه يبين أنه قدأورد في هذاالخصوص قوله "إن القرائن على ثبوت تزويرُ الاقرار المؤرخ ف١٩٦١/١١/١ وويرامعنويا متمدده وقاطعه على حصول التزوير وتخلص هذه القرائن في الآتي : أولا -- إن المشترى لم يدفع عند تحرير العقد الابتدائى في ٢٧/٠١/١٩ ١٨ سوىمبلغ ٠٠٠ جنيه بصفة عربون ونص في المقد على أن يدفئ باقى الثمن وهو مبلغ . ٣٠٠ جنيه عند التوقيع على المقد النهائى وفي مدة غايتها ثلاثة شهور فلم يكن تمةداع لان يتعجل المشترى وبعد عشرة أيام فقط من تحرير العقد الابتدائى ودفع مبلغ العربون ويسرع بسداد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه التي شملها الإقرار المطعون عليه ... ثانيا ـــ أنَّه ليسٌ من محضُّ الصدفة أن يتفق تاريخ الإقرارالمطعون عليه مع تاريخ تقديم طلب الشهر العقاري رقم ٦٣٤٦ وهو ١٦٧١/١١/٧ ابلان ذلك كان مقصودا ومبيتا حتى يسهل دس الإقرار المذكور مع أوراق الشهر العقارى للتوقيع عليه من البائم على أنه من بن تلك الأوراق وحيى لايرتاب هذا الاخر في مضمون تلك الورقة يؤكد ذلك ما قرره شاهدالمستأ نف عليه (الطاعن )المدعو .. .. .. ... ي عند سؤاله بجلسة التحقيق . . . ثالثا ـــ أنه مما يؤكد عدم صحة الإقرار المطعون عليه وتزويره أن الذى حرره شخص يدعى ... ... كان يعمل بمكتب المحاسب ... ... ... وهو نفسه الذي حرر عقد البيع وقدم طلب الشهر العقارى . ذلك أن هذا الكاتب أعطى إفراربن متناقضين على واقعة واحدة مصدق عليهما بمكتب توثيق الاسكندوية أحدَّهما للبائع بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣ أقر فيه ... .. بأنالاقرارالمؤرخ ف١٩٦١/١١/١٧ منور وأندس على المستأنف بين أوراق الشهر العقارى للتوقيع عليه على أنه من بينها وأنه لم ير سداد أى مبلغ من المشترى للبائع وأن المستأنف وقع على هذا الإقرار دون أن يقرأه . والثاني الشقيم بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٩ وفيه يقر ... ... ذاته بأن السند المؤرخ في ١٩٦١/١١/٧ . . . صادر من المستأنفالذى لم يوقعطيه الا بعد أن تأكد بمضمونه وبماذكر فيه بعد تلاوته عليه وأنه استلم مبلغ ٢٨٠٠ ج من المشترى عند التوقيع على هذا السند . على أن المحكمة تطمئن لمــا جاء في الإقرار الأول الذي أعطاه ... .. الستأنف . . لأن هذا الإقرار دو الذي يتفق مع منطق الحوادث في الدعوى ومع أقوال الشهود بجلسة النجقيق ، كما تطرح المحكمة

إقرار ... .. الثانى الذي أعطاء السنانف عليه لانه مناقض مع إقوار والصريح الأولى من تاحية ومن ناحية أخرى لايطمأن وجدانها للى ماجاء فيه . . . رابعاً --كفالمحكمة لاقطمت لأقوال شاهد المستأنف عليه الوحيد وجاوه وصديقه الذى صحبه في كليالمواحل للتي من بها العقد والإقرار المعلمون عليه ووق علهما كشاهد . . . وخامساً - أن الحكمة تطمُّن ( وبيقين ) إن أقوال شهود ألمستأنف الله إن سحموا بجاسة التعقيق والإولان/نهدا حضرا واقعة توقيع المستأنف على الإقرار وقد أكدا في هذا الخصوص وفي صراحة تامة أنه وقع على الأوراق الى قلعها له لهلشترى ... .. ملى أنها خاصة بالشهر العقاري وأنه لم يقبض شيئا في المجلس الذي تم فيه التوقيع على الأوراق المذكورة ... سادسا ـ قدم المستأنف إقوارا رسميا مؤيدا بالنمين أمام موثق العقود الرسمية بأثينا بتاريخ ٢/١١ ٢/١٠ يقرفيه المحاسب ... ... ... بأن بيع العقار من المسأنف المسأنف عليه كان بواسطة مكته وأمامه في ٢٧/ ١٩٦١/١ ووقع على العقد كل من البائع والمشترى وسكر تدره ... .. وصديق الشترى وأنَّ الذي فام الإجراءات اللازمة التوثيق هُو ... ... ... وأن التوقيع على طلبات الشهر لم تتم في حضوره أو بمكتبه . . . وأنه لم يحدث أن دفع المشترى للبائع أى مبلغ في مكتبه أو ف حضورہ سوی مبلغ العربون وقدرہ ۲۰۰ ج والحکمة نطعت إلى ما جاء في هذا الإقرار في جملته لأنه ينفن مرأقوال الشهود الذين سمعتهم المحكمة بجاسة التحقيق وحبث إنه متى كان الأمر كذلك وكائت القراش السالفة الذكر تؤكد حصول تُروير معنوى في الإقرار المؤرخ في ١٩٦١/١١/٧ المطعون عليه على التغصيل السأبق يا ته فإن المحكمة تفضى برده و بطلانه " \_ ومن ذلك بين أن محكمة الاسكتاف قه اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير السند المطمون فيه على قرائن متسائده يكمل بعضها بعضا ولها أصل ثابت بالأوراق وتؤدى في مجومها إلى ما انتهت إليه . وإذْ كَانَ مِن غيرِ الحائز منافشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في فاتها، وكانت محكة الموضوع غيرمقيده بدليل معين في إنبات التزوير أو نفيه ، وبجوز لهَا أَن تَستخاص وقوعه من الوقائم المطروحة أمامها وما تكشف لها من ملابسات تُوقيع السند المطعون فيه ولايعة رأخذها مدليل معين مهادون دليل آخر لم طمن إليه من قبيل الفساد في الاستدلال إذ كان ذلك وكانت الأسباب التي أوردها ا فحكم المطعون فيه سائنه وتكلى لحل قضائه ، فإن النبى طيه بالقصور أو الفساد ف الاستدلال يكون على عبر أساس .

وحيث لمن الطاعن ينعى في سبق الطمن على الحكم الصادر في ٩٧٩/٢/١٨ القصور في التنبيب والخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليهم أهما دعواهم الفرعية أمام المدرجة الأولى بطلب إيقاع الفسنغ بحكم منشىء استاده إلى النص العام الوارد في القانون و بتعويص يتم تقديره لهم طبقاً للقواهد المامة ، ولكنهم عادوا وطرحوا دعواهم أمام محكمة الاستثناف بطلب تقرير وقوع انسبخ طبقا لشرط صريح فاسخ و بتعويض اغاقي مقدر في العقد غير خاص المقد أمام عكمة الدعوى على هذا الأساس الحديد باعتباره من قبيل الطافات الحديدة التي لا يجوز إداؤها الأولى مره أمام الادرى وفصل فيها فجاء قاصر البيان غطاة في الغانون .

رحيث إن الطاعن ينمي في يقية السبب الثان على الحسكم المتقدم مخالفة القيسانون من وجهين (أولهما) أنه بالرغم من أن النص في العقد على أن يكون خسوجًا يحكم الفانون لابقوة الاتفاق قد جا، واضحاً في الدلاة على ماقصهم المتعاقدان منه ، فإن الحكم قد انحرف عن هذا العقد الواضح وابتدع العقد تفسيرا من عنده واستظهر منه شرطا صريحا فاستخا مخالفا بذلك ما هو مقرر فى التانون من أن العقد شريعة المتعاقدين (وتانيما) أن الحكم إذ اعتره متخلفا عن الوفاء بالترامه من قبل رفع الدعوى ورتب على ذلك اعتبار العقد منفسخا بإرادة الطرفين ، يكون قد أهدو القاعدة القانونية المقروة لاحترام الأوراق المرفية واعتبارها حجمة حتى يقضى بردها وبطلام اذلك أنه لا يعتبر مقصرا وبيده سند الوفاء حتى يقضى برده وبطلانه ، كما لا يعتبر مقصرا إذا أوفى بالترامه فود الحكم برد وبطلان هذا السند

وحيث إن هذا النمي بوجهيه مردود ذلك أن نص الشرط الوارد في البند الرابع من العقد حسباً يؤخذ من مدونات الحكم قد جرى بأنه " إذا تأخر الطرف الثاني ( المشترى )عن إتمام إجراءاته الخاصة -بنسجيل العقد النهائي بالشهر العقاري بالاسكندية في هذه المدة الموضحة بالعقد يستحق عليه حالا الباقي من الثمن وتجرى فوائده بواقع ٦٪/ سنويا من تاريخ استحقاقه في ١٩٦٢/١/٢٦ حتى تمام السداد بحكم القانون بلاحاجة إلى تنبيه أو إنذار وف.هـز، الحالة يكون البائم بالصفة الموضحة عاليه بالخيار بينأن يطلب تنفيد هذا البيم وطلب باقى النمن مع فوائده أو بين أن يعتبر هذا البيع بحكم القانون وبلا حَاجَة إلى تنبيه أو إنذار مفسوخا بسبب خطإ وعلى مسئولية المشترى الذىيلزم بدفع مبلغ وقدره . . ٧ جنيه كتعويض وفي هذه الحالة الأخيرة يكون للبائع الحق في أحتساب المبلغ المدفرع وهو ٢٠٠٪ جنيه قيمة العربون كحق مكتسب له". وهو نص يفيد انفاق الطوفين على اعتبار العدّد مفسوخا من تلقاء نفسه في حالة تأخر المشترى عن الوفاء بباقي الثمن وفوائده في الميعاد ويتضمن الآثار المترتبقعلي هذا الفسخ. إذ كان ذلك وكان القانون لايشترط ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح وكمان الحكم المطعون فيه قد استخلص هذا العني بقوله إن "نية المتعاقدين قداتجهت عند تحرير العقد إلى اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه عند إخلال المستأنف عليه بوفاء الثمن وفوائده في الميعاد المحدد وإلى اعتبار مبلغ ماثمي جنيه المدفوع لتمويض عن الفسخ " وهو استخلاص موضوعي سَالَـُن تحتمله عبارة العقد

وقودى إليه ، فإنه لا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في التفسير الذي لا غالفة فيه القانون . ولا يجدى الطاعن بعد ذلك تحديه بحجية الأوواق العرفية في الإثبات ويأنه لا يعدمقصرا في الوفاء بالترامه قبل الحكم برد ويطلان السند المدعى بتزويره ذلك أنه لايستطيع أن يتوقى الفسخ بتنفيذ التزامه قبل صدور حكم نمائى بالفسخ سواء كان حسن النية أو سيئما كما هو الشأن في حالة خلو العقد من الشرط الفاسخ الصريح .

ولماً تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦

يرثاسةالسية المستشار نائب رئيس المحكمة الدكة ورحافظ هريدى وعضوية السادةالمستشارين: أحمد صقاء الدين وعرّ الدير الحسيني وعيّان الزيني ومجدى الحولي

 $(1 \cdot v)$ 

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ القضائية :

تأمين . استثناف . تعويض . قوة الأمر المقضى .

الحسلم بالزام المؤمن له بتمو يض المضرور و بسقوط حق الأخير قبل شركة النامين بالتقادم . صيرورة هذا الحسلم تهائيا بالنسبة للزمن له والشركة لعدم استثنافه من أبهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة النامين في مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرفوع من المضرود . فضاء الحكمة الاستئنافية بالزام تلك الشركة بتعويض يقل عن الميلغ المحكوم به على الموص له . عطأ .

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من التانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن "ياترم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة مدنيه للحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص علما في المادة ٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و يكون الترام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التويض إلى صاحب الحسق فيه " فقد بنفست عن أنه لا يشرط الإلزام شركة التأمين بمبلغ النمويض سوى أن يكون عكوما به يحكم فضائي نهائي (١) وإذ كان الحكم الابتدائي الصادر الزام المؤمن عميما له المطعون عليه الناني بالتعويض قد أصبح نهائيا باللسبة المطوون عليهما لعدم استئنافه من أيهما ، وكان من غير الحائز أن تضار الطاعنة باستثنافها ،

<sup>(</sup>١) فقض ١٩٧٠/١/٨ مجموعة المسكتب الفني . س ٢١ ص ٤٣

فإنه يتماقى بذلك موجب تطبيق تلك المسادة ، ولا يكون لشسمكة التأمين في الاستئناف المرفوع من الطاعتة أن تنازع في مقدار المهورض الحكومية ، أو أن تحدد مسئوليتها بأقل بما حكم به ضده المؤمن له لمسافى ذلك من مخالفة لصريح نص المسادة الحاسة المشار إليا ، وإذ خالف الحكم المعلمون فيه مذا المنظر، وقضى بإلوام شركة الله بن المعلمون عليها الأولى – يتعويض يقل من المبلغ الحكوم به نهائيا على المؤمن له – المعلمون عليها الذانى – فإنه يكون عليما في القانون ،

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وفارافمة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع - على هايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق - تحصل في أن الطاعنة عن نفسها ويصفتها المقامت ضد المطعون عليها المعوى وقم ١٩٧٥ عنه منه ١٩٩٥ ملنى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزامهما على سيل النضاء ن بأن يؤديا اليها مبلغ عشرة آلاف جنيه وفوائده بواقع ٧/ من تاويخ المطالبة حتى المسلماد . وفالت في بيانها أن المطعون عليه المنافى قائد المسيارة وقم ٧٧ حرك اسكتفرية المؤمن طبها لهى المشركة المطعون عليه الأولى ، كان قد صدم مها زوجها ووالد أطفالها القصر وتسبب في وفائه وقضى عليه نهائيا بالمقوبة ، وقد أصابهم من جواء ذلك ضرر مادى وأحدى يستحقون التعويض عنه بالمبلغ المطالب به . دفعت شركة التأمين بسقوط الاعوى قبلها بالتقادم وحكت المحكمة في ١٩٧٩/١/١٩٤ بقبول هذا الدخم و يالزام المطعون عليه المتافى بأن يؤدى إلى المطاعنة مبلغ الاستثناف رقم ١٨١٨ سنة ١٨٩ق طالبة المناف على المستثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٨١٨ سنة ١٨٩ق طالبة المناف المستثناف الم جلية ، وفي ١٩٧٩/١/١٩٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكمة المستثناف الفاهرة بالاستثناف رقم ١٨٩٨ سنة ١٨٩ق طالبة المناف المستثناف الماستة ١٨٩ق طالبة المنافقة المستثناف المنافقة المنافقة

فيا قضى به بالنسبة المطعون عليه الثانى و بإلغائه فيا قضى به بالنسبة الشركة المطعون عليها الأولى و بإلزامها بأن تدفع للطاعنة عن نفسها و بصفتها متضامنة في خلك مع المطعون عليه الثانى مبلغ ألفى جنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه الحلطاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول : إنه الماكانت شركة فيه الحلطاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول : إنه الماكانت شركة التأمين ملزمة بنص قانون النامين الإجبارى رقم ١٩٤٩/١٩٥٩ المعدل بالقانون وقم ١٩٥٥/١٩٥٩ المعدل بالقانون عليها مهما بانت قيمته ، فإن الحكم المطعون فيه بإلزامه شركة النامين سطيها مهما بالاولى بيان الحكم المطعون فيه بإلزامه شركة النامين المطعون عليها الأولى بيان الخي جنيه فقط من التعويض المفضى به لصالحها ضد المطعون عليه الذانى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عالما هذي هذه .

وحيث إن هذا النعى في خله ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ نصت على أن "يلتم المؤمن يتفطية المسئولية المدنية الناشئة عن الرفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٥ و يكون الترام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته و يؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه". فقد أفصحت من أنه لا يشترط لإ لزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوما به محكم قضائى نهائى . وإذ كان الملكم الابتدائى الصادر بإلزام المؤمن له — المطمون عليه الثانى — بالتعويض قد أصبح نهائيا بالنسبة المطمون عليم استثنافه من أيهما ، وكان من ضر الحائز أن تضار الطاعنة باستثنافها ، فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة الحائز أن تضار الطاعنة أن تنازع في مقدار ولا يكون لشركة التأمين في الاستثناف المرفوع من الطاعنة أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به أو أن محدد مسئوليتها بأقل مما حكم به ضد المؤمن له لما المحكم به ضد المؤمن له لما في ذلك من خالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها ، وإذ خالف في ذلك من غالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها ، وإذ خالف في ذلك من غالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها ، وإذ خالف في ذلك من غالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها ، وإذ خالف في ذلك من غالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها ، واذ خالف

الأولى - بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به نهائيا على المؤمن له - المعلمون عليه الثانى - فإنه يكون محطئا فى القانون عا يوجب نقضه فى هذا الخصوص دون حاجة لمحث بقية أسباب الطعن

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتدين إلغاء الحكم المستأنف فها قضى به من سقوط حتى المستأنفة قبل المستأنف طيها الثانية — شركة الشرق للتأمين — و بالزامها بأن تدفير — المستأنفة عن نفسها و بصفتها كامل التعويض المحكوم به .

### جلسة ۲ من مارس سنة ۱۹۷۲

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشاوين : إيراهيم النبعية ذكرى وعاين حسين عبد لفقه وعمد صدقى العصاء وذك الصاوى صالح .

(1 - A)

الطعن رقم ٧٣٧ُلسنة ٤١ القضائية :

(۱)ری .

تعليم المسانى الخاصة • الأصل فيه أن يكون على عائق أصحاب الأراضى المنتفعين بها • امتناعهم عن النطايم بعد تكليف مفتش الرى لهم بذلك • أثره • وجوب قيام تفتيش الرى فأعمال التطهير والرجوع بفقاته على المنتفعين • ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣

### (٢)رى . تعويض . مسئولية. <sup>دو</sup>حكم الفصور " .

قيام تغنيش الرى بأعمال تطهير المسقاء الحاصة • وجوب مراعاته للأصول الفنية فى تغفيذ الأعمال • طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التي لحقته تتيجة عدم إتمام التطهير على النحو اللازم إغفال الحكم يجث هذا الدفاع الحوهرى قصور •

1 — مفاد نص المسادتين ١ ١ و ١ من القانون وقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف المعدل بالقانون وقم ٢٩ اسنة ١٩٥٦ ، أن المشرع جعل مهمة تطهير المساق الخاصة في الأصل على عاتق أصحاب الأراضي المتفعين بها ، ولذ كان أمر هذه المساقى لايعني المنتفعين بها فعسب ، بل يعني أيضا المصلحة العامة حماية للثروة الزراعيسة ، فقد نص المشرع على أنه إذا لم يقم أصحاب الأراضي بواجبم في التطهير فإن لمفتش الرى سواء بناء على تقرير الباشمهندس أو شكوى ذى شأن أن يكلفهم بذلك في ميعاد محدده لم محيث إذا امتنعوا تعين على النفتيش أن يقوم بنفسه مهذه الأعمال ويرجم بالنفقات على المنتفعين ، وهو ما صرحت به المسادة الثانية عشرة بقولها "وإلا قام تغتيش الرى بإجراء ذلك" .

٧ -- يتمين على تفتيش الرى في حالة قيامة بتطهير المساقى الخاصة لحق يراحى الأصول الفنية فيا يقوم به من أعمال ، وإذ كان الطاعن قد طالب بالتحويض من الأضول الفنية فيا يقوم به من أعمال ، وإذ كان الطاعن قد طالب بالتحويض يتم بتطهير المسقاء (لخاصة التي يرى منها أرضه التطهير اللازم في الوقت المتلسب يتم بتطهير المستقاء (لخاصة التي يرى منها أرض الطبير الزياعي أن جوية الوئ لم تقرير الحبر الزياعي أن تحقيد فنها لمطمون فيه أرض الطلعن كما يجب أن تطهير فنها المطمون فيه أنه المتند في قطائه برفض الدعوى إلى أن تفتيش الرى قام بالتطهير وهو في الأصل غير مكلف بمن المساقة التطهير والدعوم المناعن في دفاعه من أن المتاجع المناعن في دفاعه من أن التطهير لم يم على الوجه اللازم وهو إدفاع جوهوى قد يتفير به وجه الرأى في المدعور يبطله .

#### المحكمة

بعه الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد الحسنشار المخرو والخرافية وبعد لململةلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشُكلية .

وحيث إن الوقاع - على ما بين من الحكم المطعون قيه وسائر أوراق الطفن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى وقر ٢٥٧ سنة ١٩٦٨ مدى الزقاز بق الإبتدائية صد وزير الزي بطلب الحكم بالزامه بان يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج على بيل التعويض، وقال بيانا لدعواه إنه بمثلك عشر بن قداتا برمام الحوامده مركز كذر صقر بروى من خليج سويلم وهومسقاه خصوصيه تأخذ من الزعة المور إليه بجوار ترعة تراملا فيلو ويشترك معة في الري متها مادك الحروث بتايكون ثانين قدان ، وتنارا العدم فيلو ويشترك معة في الري متها

مقدرة الملاك على تطهير المسقاه لطول مجراها الذى يبلغ نحو ألفى متر ولأنها تخترق أراضي رملية مرتفعة ذات طبيعة صعبة في أعمال التطهير إذ تحتاج إلى تطهير بعمق كبير و بصفة مستمرة فقد تقدم يشكوى إلى تفتيش رى الشرقية في ١٩٦٧/١٣/٢٩ ليقوم بتطهيرها على نفقة المنتفعين بها طبقا كنص المسادة ١٢ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لستة ١٩٥٣ غير أن التفتيش المذكور تباطأ في إحراء هذه العملية ثم أسندها لمقاول تأخر بدوره من تنفيذها في الميعاد المناسب، مما تُرتب طيه أن هلكت الزواعة القائمة في الأطيان نتيجة العطش فضلا عن بوار جزء أخر من الأرض نتيجة عدم وصول المياه ، فأقام الدعوى رقم ٢٠١ سنة ١٩٦٨ مستمجل الزقازيق لإثبات حالة الأطيان المذكورة وتبين من تقرير الخبير المقدم فى تلك الدعوى أن بالأطيان مساحة خمسة أفدنة بور وأن زراعة الفرة الموجودة فىباقى الأطيان ضعيفة النمو لعدم إمكان وصول المياه إليها ويقدر التمويض عن هذا الضرر تبلغ ١٨٠ج ، وأضاف الطاعن أن الضرر الذي أصابه كان تَنيجة خطأ مصلحة الرى،ويتمثل هذا الحطأ في عدم قيامها بإحراء التطهير اللازم السقاه في الميعاد المناسب وكذلك في إنشاء ترعة ترابد فيلو المجاورة لخليج سويلم والتي تأخذ من الثرعة الموراليه بمنسوب منخفض من قاعها بنحو متركما أدى إلى ابتلاعها مياه الرعة الموراليه بحيث لاتصل إلى مسقاة الطاعن إلا ف حالة الفيضانات ، وإذ يستحق تعويضا عن الضرر الذي اصابه نتيجة عدم وصول المياه إلى أرضه عن مدة خمس سنوات على أساس ٣٦٠ ج في السنة الواحدة قيمة المحصولين الشتوى والصيفى ، نقد أقام دعواه للحكم له بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ٢١/٥/٢١ حكت المحكة بإلزام المطعون عليه بصفته بأن يغفع للطاعن مبلغ ١٨٠ج اسأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكة استثناف المنصورة بالاستشاف رقم ٩٧ سنة ١٢ ق مدى مأمورية الزقازيق طالبا تعديله والحكم له بطلباته وأصاف فييان الخطأ الذي ينسبه إلى المطعون عليه أن هندسة الرى لمُجِبه إلى طلبه بإنشاء طريق آ خر للرى طبَّقا للسادة ١٦ من القانون رقم ٨٨ --لستة ١٩٥٣ . كما استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام ذات المحكمة بالاستثناف رقم ١٠١ سنة ١٣ ق مدن طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى . قررت المحكة ضم الاستثناف الثاني إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحسد ، ثم حكت

بتاريخ ١٩٧٠/٢/٥ بندب خبير زراعى بمكتب خبراء وزارة العدل بالزةاذيق للانتقال إلى أطيان الزاع وبيان ما بهامن بوار أو تلف في الزراعة وسببه ومدى توقع المهاء في خليج سويلم الموصل لها وما إذا كانت جهة الرى قد تقاصست عن تطهيمه أو أخطات في تصميمها الرعة تراند فلو على مقربة منه بمنسوب منخفض عن مستواه مما أدى إلى عدم وصول المياه إلى أطيان الطاعن وما إذا كان قد طلب إنشاء طريق رى آخر وفقا الاوضاع قانون الرى وماتم في شأنه و تقصى الضرر وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٨ بالغاه الحكم المستأنف و بونض الدءوى . طمن الطاعن في هذا الحسكم بطريق المقض ، المستأنف و بونض الدءوى . طمن الطاعن في هذا الحسكم بطريق المقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بوفض الطعن وعرض الطعن على هذه العائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحسكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه إلى أنجهة الرى لم تحطئ لأنها غير مازمة بالقيام بأعمال التطهير طبقا للادة ١٢ من قانون الرى والصرف ، فى حن أن هذه المسادة تقضى بأنه إذا طلبت جهة الرى من المنتفعين تطهير المسقاه الخصوصية فرفضوا فإنها تصبح مكلفة بالقيام بالتطهير طبقا للا صولالفنية بحيث إذا ترتب على عملها ضرر كانت مازمة بالتعويض عنه، وقد ثبت من تقرير مكتب الحراء أن التطهير الذى قامت به جهة الى لم يتم بطريقة فنية ولم يلتفت الحكم إلى ذلك ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور النسبب.

وحيث إن هسبذا النمى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المسادة ١١ من القانون وقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ في المساد ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٦ تتص على أن "أصحاب الأراضى المنتفعة بالمساقى والمصاريف الحاصة يكلفون على نفقتهم بتطهيرها وصيانتها وحفظ جسورها فى حالة جيدة. "وتنص المسادة ١٢ منه على أنه حد إذا لم يقم اصحاب الاراضى بإجراء ما هو مبين فى المسادة السابقة ، جاز لمفتش الرى بناء على تقرير الباشمهندس أو على شكوى من ذى

شأن أن يكلفهم بتطهير المسقاه أو المصرف أو بإزالة ما قد يعترض سير المياه من صوائق أو أشجار أو خلافه أو بصيانتها أو بترميم جسورها أو بإعادة إنشاء الجسود فى موعد معين وإلا قام تفتيس الرى بابراء ذلُّك وتحصيل التفقات بالطرق الإدارية من أصحاب الأراضي كل بنسبة مساحسة أرضه للتي تنتفع بالمسقاة أو المصرف و يحسب ضمن هذه النفقات قيمة التعويض من كل أرض تكون قد شغلت بنتائج النطهير " ، بمسا مفاده أن المشرع جمل مهمة تطهير المساقى الخاصة في الأصل على ماتق أصحاب الأراضي المنتفعين بها ، وإذا كان أمر هذه المساقى لايمنى المنتفون بها فحسب بل يعنى أيضا المصلمة المعامة للثوة الزراعية فقد نص المشرع على أنه إذا لم يتم أصحاب الأراضى بواجيهم فى التطهير فإن لمفتش الرى سوآء بناء على تقرير الباشمهندس أو شكوى ذى شأنُ أن يكلفهم بذلك في ميعاد يحدده لهم بحيث إذا امتنعوا تعين على التفنيش أن يقوم بنفسه بهذَّه الأعمال ويرجع بالنفقأت على المنتفعين وهو ماصرحت به المسادة الثانية عشرة بقولها " و إلا قام تفتيش الرى بإجراء ذلك " ولما كان على تفتيش الرى في حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة أن يراعي الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال وكان الطاعن قد طالب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضه وزراعته نتيجة لمـــاً يدعيـــــه من أن تفتيش الرى لم يقم بتطهير المسقاه الخاصة التي يروى منها أرضه التطهير اللازم في الوقت المناسب ، وكان يبين من نقر بر الخبير الهندسي المرفق بتقر بر الخبير الزراعي أن جهةالري لم تقم بتفاهير خليج سو يلم —المسقاها لخاصة التي روى مها أرض الطاعن — كما يجب أن يظهر فنيا وأنها تقاعست في تطهيره حسب الأورنيك الهندسي المقرر ، ولما كان يبين من الحكم المطَّمون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن تقتيش الريَّقام بالتطهر وهو ﴿ فِي الْأَصْلُ غَيْرِ مَكَلَفَ بِهُ ﴾ وهو على إطلاقه قول خاطَى \* يخالف نص المادة التانية عشرة من قانون الرى والصرف على ما تقدم ذكره ، هذا إلى أن الجكم وإن حصل أن النطهيرتم في الموعـــد المناسب إلا أنه أغفل الردعلي فيه يكون قد أخطأ في تطبيق الغانونوشابه قصور يبطله بما يستوجب تقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث بافي أسباب الطعن

## جلسة ٢ من عارس سنة ٢٠٩١

برنامة السيد المستشاد أحد حسن هيكل فائب رئيس العكمة وعضوية السادة المستشادين : اليوليغيج البعيد ذكرى ويحد سدنمي العصار ويحود عناد درويش وزكي الصادي مسالميع •

# (1.4)

الطعن رقم ٥٥٧ اسة ٢٤ القضائية:

( ١ ) يطلان " بطلان الإجراءات " . عاماة .

تهول أنحامي الوكالة في دعوى أرشلوي تتقدمة ضد زميسل له قبل الحصول على إين من مجلس الفقاية اللوعية - م١٣٣ ق ٢٦ لسنة ١٩٩٨ . لايميب الإجراء محالفة المحامي لهذا النص . أثرها م مسلمانه تأديهها

### (٢) حكم " بيانات الحكم " . بطلان " بطلان الحكم "

صفور الحستم باسم الأمة أو الشعب . لايمد من البيانات الوابيب لشكالي الحبكم عليها . خلور الحبكم من هذا البيان أو إثبات صفوره باسم الأمة بدلا من اسم الشعب لاينال من مشروعيته أو يمس ذاتيته . ولمة ذلك .

### (٣) إثبات " المانع الأدبي ". محكمة الموضوع .حكم "عيوبالتدليل".

استغلال قاضى الموضوع بتقدير قيام المسائع الأدبي من الحصول على دليل كنتابي · شرطه ، عدم إعمال المحكمة سلطنها فى تقدر الظروت التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المسائع الأدبي · قصور،

النص في المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه على أنه "لا يحق للحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة صد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ، و يجوز في حالة الاستمجال صدور الإذن من رئيس المجلس ، وإذا لم يصدر الإذن في المدخلوق المدنية خلال أسبوء بن من تاريخ تقديم الطلب كان للحامي أن يتخذ ما يراه من

إحرالحات قضائية مباشرة "يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخطلب فى هذا النص موجه إلى الخامى الشاكى أو متخذ الإجراء ، بمسا مفاده أن إقدامه على تلك المخالفة وُدى إلى مساءته تأديبيا ، وإذ لم يرتب المشروع البطلان على غالفة حكمه فإن إففال المحامى استصدار ذلك الإذن قبل مباشرة الإجراء لايعيبه ، ومن ثم فان الدفع المبدى من المطمون عليه الأول بعدم جواز الطمن لأن محامى الطاعن قبل الوكالة فى الطمن ضده وهو محام قبل المحصول على إذن من بجلس القابة الذرعية ، يكون على غير أساس .

٧ — يبين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والمادتين ١٧٨ من قانون الاجراءات و ١٩٨ من قانون الاجراءات الحائية — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — (١) أن المشرع لايعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم جذه المثابة ليس إلا إفصاحا من أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مقترض بقوة اللعستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطة العليا صاحبة السيادة المحكم وبسب عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ما مقتص لأى الآزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، مما يقد من إزاز ذلك بورقه الحكم أثناء تحريره ومن بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفاعن ذلك الأمر المفترض وليس منشئا له ومن ثم فإن خاو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشمب أو إثبات عموره باسم الأمة بلا من الشعب لاينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

إنه و إن كان تقدير قيام المسانع الأدى من الحصول على دليل كتابى
 ف الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها
 قاضى الموضوع إلا أنه يتعين عايم في حالة رفض هذا الطالب أن يضمن حكه

<sup>(</sup>١) نقض ٢١ يناير سنة ١٤ ١٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص٣ ملحق

الأسباب المسوفة الذلك ، ولما كان ماقرره الحكم الطعون فيه من انتقاه فيام المسانع الأدبى في حالة وجود سند كتابى يتمثل في كشوف الحساب التي وقع عليب الطاعن باستلام نصيب زوجته في الربيم هو خطأ في القانون لأن وجود محرر مكتوب لا يمنع من قيام المسانع الأدبى الذي يحول دون الحصول على دليل كتابى إذا توافرت شروطه ، وكان التوكيل الصادر التي تسلم عوجها هذا النصيب ممن يتولى إدارة العقار ليس من شأنه أن ينفى التي تسلم عوجها هذا النصيب ممن يتولى إدارة العقار ليس من شأنه أن ينفى الطاعن فإنه بحوز له إثبات الوفاء بالبينة والقرائ عملا بالفقرة أ من الممانة الا من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ كمان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا النظر الخاطىء من إعمال سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتدير قيام الممانع الأدبى الذي الذي عسك به وعن الإدلاء برأبها فيا إذا كائت هذه الظروف تعتبر مانعة له من الحصول على الدليل الكتابي اللازم يخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقسرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائم — حسها يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن تحصل في أن الطعون عليهما أقاما أصلا الدعوى رقم ٢٩٩٧ سنة ١٩٧٠ مدني الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن وآخر هو ... ... ... ... طلبا فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعا لهما بالتضامن فيا بينهما مبلغ ١٢١٠ جنبها و ٣٥٠ مليا ، وقالا شرحا لدعواهما أنه بموجب عقد شهر في سنة ١٩٦١ تحت رقم ١٩٧٦ القاهرة تملك مووثهما المرحومة ... ... ... حق الانتفاع بحصة قدرها عقاريط شيوط في المذل الموضح الحدود والمالم بالصحيفة ، وكان المدخى طيه مدرس

يقوم بإدارة حسدًا ألعقار وتحصيل ريمه ، ولمما لم تحصل مووثهما على تصبيعًا فى الربيع حال حياتها فقد أقاما الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٩٩ حلفى بورسميد الابتدائية ضد للدعى طيه لملذكور لمطالبته بتقديم كشوف حساب عن إيرارته للمقلوق الملاة من سنة ١٩٠٤ إستى تاريخ وفاة المورثة في ١٩٧٨/١٩٩٨ وتبين من الكشوف الرقاسها في تلك الدعوى أن تصيب المورثة فيالرج خلال الله الله عليه على ٢٤٧ مبتيلو. ٧٠ ملي وأن العلمن هو نوجها كان متسلم تصييباً نياج عنها و يوقع بذلك على كشوف ألحسلب، و إذ يرتلن التصف في هذاا لملبكم فقد أقاما الدعوى المغالبة للمكم لحما بالمطلبات السالف ذكرها . عفع المطمون عليهما جدم اختصاص الحكمة عليا سنظر الدعوى ، ويتاريخ ١٩٧١/١١١٩ حكمت الحكمة بقبول عذا النغم و بإحالة الدعوى إلى عكمة دمياط الابتغاثية حيث قيلت يجلولها برفم ١٩٧٤ سمة ١٩٧١ . وفى ١٩٧٢/٢٤/ حكست المحكمة بالزام الطلعن بأن يؤدى للمطمعون عليهما مبلغ ١٢١٠ جنيوا و ٣٥٠ طليا . استخف العلامن هذا الحكم أمام محكمة استثناف المنصورة وقيسد الاستثناف برقم ٢٤ سنة ٤ ق مدنى مأمورية دىمياط وبتاريخ ٢٤/٢١/٢٩ حكمت المحكمة برفضُ الاستشاف وتأييد الحكم المستأخب . طمن الطاعن ف حدًّا الحكم بطويق التقض ، ودفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الدفع وفى الأوضوع بنقض الحكم فى خصوص السهب الثاني ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت الميابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول أن عمامى الطاعن قبل الوكيلة في الطعن ضده وهو محام قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة القرمية بانخالفة لنص المسادة ١٩٦٨ من قانون المحاماة رقم ٦٦ كسنة ١٩٦٨ وهو ما يبطل الإجراءات و يترتب عليه عدم جواز الطعن .

وجيت لمن هذا للتنع مردود ، ذلك أن النص في المسلمة ١٣٣٤ من الغانون وقر (٦ لسنة ١٩٦٨) الخاص بإلهاماه على أنّه " لايمق للعامي أن يقيل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على لمؤذن من مجلس الطايقالسوعية ويجوز في حالة الاستعباق صفور الإفلام يرئيس الحاس و إذا الم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للحامي أن يتخذ ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة " ، يدل — وعلى ماجى به قضاء هذه المحكمة — على أن الخطاب في هذا المنص موجه إلى الحامي الشاكي أو متخذ الإجراء ، مما مقاده أن إقسدامه على تلك المحالفة يؤدى إلى مساءلته تأديعيا ، وإذ لم يرتب المشرع البطلان على ممالفة حكمه قان إفقال المحاني استصدار ذلك الإذن قبل مباشرة الإجراء لا يعيبه، ومن ثم قان الدفع يكون على عارفسه عبر أساس و يتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سببين ، ينبى الطاعن بالسبب الأول متهما على الحكم المطعون فيه البطانان الصدوره الحكم المستدائى شابه البطانان الصدوره باسم الأمة يدلا من اسم الشعب خلافا لمساشص عليه الحادة ٧٧ من دستور سنة ١٩٧١ ، و إذ أيد الحكم المطعون فيه ذلك الحكم وهو حكم باطل قائه بالثالى يكون معيباً بالبطانان .

وحيث إن هذا التي مردود ، فلك أنه بين من قصوص الدساتير لماصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والمادتين ١٧٨من قانون المرافعات و ١٩٨٠من قاتون الإجراءات الحنائية وعل ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـــ أن المشرع لا يمترسن بياتات الحكم صدوره باسم الأمة أبو الشعب ، وأن قضله اللاستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إفصاحا عن أصل دستورى أصيل وأمن مسبق مقترض بحوة الدستور قصه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة المليسنا معاجة السيادة وحدها ومصدو السلطات حبط الأمة أبو الشعب وفاك الأمر يصاحب الحكم ويسبع حليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ملحقص لاى التيام معاود من مناحق النافقي عند التعلق به أو الإقصاح عنه في ورفة الحكم عند محدوره بالتحقيق لا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي بالتحقي به اليس إلا عملا ماديا لاحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي منتشا الدى ومن ثم قان عالو المحدوره بالتحقيق به اليس إلا عملا ماديا لاحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي منتشا الدى ومن ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي منتشا الدى ومن ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي منتشا الدى ومن ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي منتشا الدى ومن ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي من ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي من ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وفي من ثم قان علو الحقا كانتفا عن وقال الأسر المفترض ، وقان على قال عن عند المحلم ما بغيد صدوره على المفترض ، وقال المتوره على المنابع عند المحدورة على المنابع المحدورة المحدورة وقال المحدورة الم

أو إثبات صدوره باسم الأمة بدلا من إسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس فاليته .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه وفى زوجته حورثة المطعون عليهما حال حياتها ما قبضه نيابة عنها من ربع حصتها فى المنزل ولم يحصل منها على كتابة بذلك لوجود المانع الأدبى بحكم قيام الزوجية والعشرة بينهما التى استمرت قرابة الخمسين عاما وطلب إحالة المدعوى إلى التحقيق لاتبات الوفاء حبالبينة ، إلا أن الحكم المطعون فيه كشوفى الحساب باستلامه نصيبها فى الربع بجعل من اليسير عليه أن يحصل منها عناصة بما يوفيه إليها مما ينتنى معه قيام المانع الأدبى ، وما ذكره الحكم عم زوجته والتي تؤكد قيام المانع الأدبى ، وما ذكره الحكم مع زوجته والتي تؤكد قيام المانع الأدبى ولأن وجود دليل كتابى لا يمنع من قيام هذا المانع الذي يجيز إثبات الوفاء بغير الكتابة ، وهو ما يعيب الحكم هالحطا في تطبيق الفانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أنه لماكان يبين من الحكم المطعونفيه أن الطاعن تمسك أمام محكة أول درجة وفي مذكرته المقدمة أمام محكة الاستئناف بجلسة ١٩٧٢/١١/٢ بأنه وفي زوجته حال حياتها بما قبضه نيابة عنها من ربع حصتها في المنزل وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق الانبات ذلك على أساس أن علاقة الزوجية بينهما دامت ما يزيد إعن الخمسين عاما اتسمت خلالها بالمودة إلى حد أن زوجته آرته بالوكالة عنها دون أخيها المطعون عليه الأول وهو عام وأن هذه العلاقة بما أحاط بها من ظروف تعتبر مانما أدبيا يحول دون حصوله من زوجته على غالصة بما كان يوفيه لهامن ربع ،وقد رد الحكم المطعون فيه على هسنا الدفاع بقوله " إن العلاقة فيا بين المستأنف وروجته المورثة بشأن قيامه باستلام ربع حصتها من مدير العقايد

كانت تقوم على عقد وكالة صادرة إليه منها وأنه كان ينسلم من هذا الأخير قيمة نصيبها في الريم . . . وهو الواقع المستمد من توقيمه بالاستلام على كشوف الحساب السنوية وقد كان من اليسير عليمه إزاء وجود عقد وكالة فيما بينها وبينه من جهة وتوقيعه على هذه الكشوف فها بينه وبين مدير العقار من جهة أخرى ، أن يحصل منها على مخالصات تبرئة لذمته مهاكان قد وفاها به ــــ مما منفي قيام مانع أدبي حال دون حصوله منها هلىدليل كتابي بالتخليص ولأن الوكالة توجب عليه تقدم حساب عن تنفيسندها ، كما أن واقعة الوفاء إليها تعتبر في هذا الخصوص تصرفا قانونيا لاأعمال مادية وبالتالي لايجوز إثبات هذا الوفاء إلا بالكتابة لوجود سند كتابي يتمثل في الكشوف المقدمة والمثيتة لمديونيته لها ولورثتها من بعدها في المبالغ التي استلمها بموجب هذه الكشوف ، مما يقتضي رفض طلب الإحالة إلى التحقيق . " ، وهذا الذي قوره الحكم المطمون فيه عالف للقانون ولا يصلح ردا على دفاع الطاعن سالف الذكر ، ذلك أنه وإنكان تقدير قيام المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه في حالة رفض هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك ، ولماكان ما قرره الحكم المطعون فيه من انتفاء قبام المانع الأدبي في حالة وجود سند كتابي بتمثل في كشوف الحساب التي وقع . عليها الطاعن باستلام نصيب زوجته في الريع هو خطأ في القانون لأن وجود محرر مكتوب لا يمنع من قيام المانع الادبي الذي محول دون الحصول على دليل إذا توافرت شروطه ، وكان التوكيل الصادر إلى الطاعن من زوجته لتحصيل نصيبها في الريع وتوقيعه على كشوف الحساب الني تسلم موجبها هــذا النصيب ممن يتولى إدارة العقار ليس من شأنه أن ينفي قيام المانع الأدبي في علاقه الطاعن مع زوجته ، ومتى تحقق هذا المانع لدى الطاعن فإنه يجوزله

إنتات الولاء بالبينة والفرائن عملا بالفقرة إمن المسادة ١٣ من فاتون الإثبات رفيه المستناف قد عبت الاستناف قد عبت للمستاف قد عبت للمستاف النظر الخاطئ عن المسافة النظر الخاطئ عن أهمال سلطانها. في تقدير الظروف التي ساقها للعروفيام المان الأدبي المدي المدي المدين به وعن الإدلاء برأيها فيا إذا كانت خده الفطوف تعتبر مانية له من الحصول على الدليل الكتابي اللازم الإثبات الوقاء الله المعادة أو غر مازمة ، فإن حكمها المطمون فيه يكون معيبا تخالفة القانون والدعور في المسلم، عما يستوجب تقضه لهذا السبب.

### جلسة ٣ من ملوس سنة ١٩٧٦

رئامة السيد المستدار ثائب رئيس المحكمة محردعياس العمراوى. وعضويةالسادة المستشارين: معظفى كالصليم و معطفى القتى و فاحمد سيف الدين سائق و سممد عبد الهائق المبتدادى

# (11.)

## الطعن رقم ١٧٧ اسنة ٤٤ القضائية :

(١و٢) تنفيذ عقارى . حكم . بيع . دعوى " الدعوى البوليصية " .

 (١) الحكم الصادر برسو المزاد . صهم اعتباره حكما بالمعى المفهوم للاحكام . هو عقد بيع يعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه و بين المشترى الذى تم إيقاع البيع عليه . الدائن طاب عدم نفاذ الحسكم فى حقه بالدعوى البوليعيية .

(٢) طلب المدعين إبطال حكم مرس المزاد استنادا إلى أخكام فلتحوي البرليفية ويصحة رفاة عقد البيع الصادر لمورثهم • تمكيف المحكمة الدعوى بأنها مقاطة بين حكم مرسى المزاد المسجل وعقد البيع الابتدائى • تعرضها لمبحث خلب علم قفاذ حكم مرجى المتراد لمستقلالا . خطأ •

آ - الحمر الصادر برسو المزاد ليس حكا بالهني المفهوم الأحكام الفاصلة في القصومات، و إنما هو عقد سيم ينعقد جدا بين الملك المعقار المنفذ عليه بو بي المشترى المندى تم إيقاع السيم عليه ، ومن ثم فائه يترب على صدور حكم حممي المؤتود وقسميله الآثار التي تترب على عقد ظليم الاختياري وتسميله فهو لا يحيى المشترى من دعاوى القسنة والإثناء والابطال وبالتالي يجوز ظاماتي طاب عام نقافة في حقم بالدعاوى الميوليصية وفق المادتين ٧٣٧ ، ١٩٧٨ من القانون الماتي.

إذا كان النايت من معونات الحكم المطبون فيد أن طليات المكامير.
 النامة أمام عكمة أول دوجة قد تعددت جملة أماية بإنعارت على القدان.

بطلب إبطال حكم مرسى المزاد الصادر الصالح المطمون تضدها الأولى أسيسا على المادة ٢٧٧ من القانون المدتى ، وكان الطاعنون قدياً ضافوا إلى ذلك طلبا آخر هو الحكم لهم بصحة ونفاذ يحقد مورثهم الابتدائى ، وفإن إضافة مثل هذا الطلب لوس من شأنها أن تهدر الطلب الأصيل فى الدعوى وهو عدم نفاذ حكم مرسى المزاد فى حقهم عملا بأحكام الدعوى البوليصية ولا تأثير لها عليه ، "و إذ كيفت المحكمة دعوى الطاعنين بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد وعقد البيع كيفت المحكمة دعوى الطاعنين بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد وعقد البيع منها ، دون أن تعرض لبحث طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد استقلالا ، تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذنر . . . السيد المستشار المقرر مرالمرافعة وبعد المداولة •

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقام - على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضدهم اتهوا فيها إلى طلب الحكم أولا : بعدم نفاذ حكم مرسى المزاد الصادر بتاريخ ١٩٥٨ في الفضية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بيوع كلى الزقازيق و "نيا : بصحة و نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٢ المتضمن بيممورثة المطعون ضدهم المرحومة ... .. المتزل المبين بالعقد . واحتياطيا بالزام المطعون ضدها الأولى شخصيا والزامها مع باقى المطعون ضدهم الأولى شخصيا متضامنين بأن يدفعوا للطاعنين مبلع ١٩٦٥ جنيها ، وقالوا بيانا لذلك إنه يموجب متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلع ١٩٦٥ جنيها ، وقالوا بيانا لذلك إنه يموجب المتدبيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/١/٢ اشترى مورثهم من مورثة المطعون ضدهم المقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/١/٢ اشترى مورثهم من مورثة المطعون ضدهم المقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/١/٢ اشترى مورثهم من مورثة المطعون ضدهم المقد المقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/١/٢ اشترى مورثهم من مورثة المطعون ضدهم المقد

• ١٤٠٠ جنيه وتعهد بدفع الباقى عند التوقيع على عقد البيع النهائي ووقست المطعون ضدها الأولى على هذا العقد كشاهدة وحولت البائعة عقود الإيجار إلى مورثهم المشترى الذي وفع دعوى ضد أحد المستأجرين إلا أن المطعون ضدها الأولى طلبت التدخل فيها بمقوله إنها هي المالكة المنزل بموجب حكم حرسى المزاد الصادر لصالحها بتاريخ ١٩٥٨ ١٩٩١ في الفضية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بيوع كلى الزقازيق، فو الطاعنون دعواهم الراهنة بالطلبات السابقة، و بتاريخ ١٩٧٠/١٩٧٠ بيوا كلى التحقيق ليثبت الطاعنون بكافة طرق الإثبات تحقق الشروط المقررة لبطلان حكم مرسى المزاد و بعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧٠/١٩٧٩ بوض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم اللاستنتاف رقم ١٩٧ لسنة ١٣ ق استنتاف المنصورة (مامورية الزقازيق) طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم و بتاريخ ١٩٧١/١٩٧٨ قضت المحكمة بتأييد المحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم ، وإذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة المدت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما ينماه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالوجهين الأول والتانى من سبب الطعن الحطأ إلى تطبيق القازن وتفسيره لأنه أقام قضاءه برفض الدعوى على مجرد المفاضلة بين عقد البيع الصادر لمورنهم ولم يسجل و بين حكم مرسى المزاد الصادر المطعون ضدها الأرلى وتم تسجيله ، في حين أنهم طلبوا في دعواهم البطال حكم مرسى المزاد طبقا لأحكام الدعوى البوليصية فإذا ما أبطل لم يبق إلا عقد البيع الصادر لمورثهم ، ولا سحة لما ذهب البه الحسكم المطعون فيه من قيام تناقض بين طلب الحسكم بصحة ونفاذ عقد البيع وطلب الحسكم يمرسى المزاد لأن القضاء برفض الطلب الأول لا يمتع من بحث الطلب الذانى .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الحصومات وإنما هو عقد سع يتعقد جرا بين مالك العقار المنفذ طيه و بين المشترى الذى تم ايقاع البيع طيم ، ومن ثم فائه

يترتب على صدور حكم مرسى للمزاد وتسجيله الآثار التى ترتب على عقد البيع الاختيارى وتسجيله فيهولايحس المشترى من دطوىءالقسخ والإلظه والابطائي و بالتالي بجوز للدائرة طلب عمم نفاذه في حقه بالله عوى اليوليمسية وفق المسادتين ٧٠٠٠ ٨٣٨ من الفانون المدنى ، لهذك كان ذاك وكان يدي من الحكم المطمين فيه أنه أقام قضاء، رفض الدعوي على قوله :" إن المنظروح على هذه الجحكلة للفصل فيه هو الطلب المنحصر في عدم تقاذ حكم حرسي المؤاد الصادر ف العجوى وقم ٣٤ سنة ١٩٥٨ يبوع كلى الزقاؤيق وصعة وتناذ عقدالبيع المؤرخ ١٩٤/١٩٤ الصادر لمورث الستانفين (الطاعتين من ورثة المستأتف عليهم ﴿ لِلطَّمُونَ حَدْهُم ﴾ وأن المستأخين توصلًا للقضاء لمم ﴾ بصحة وتعادُّ عقد البيع العرق الصادر لمورثهم قد طعنوا على حكم حرسي للزاد المسجل الصادر السنانف طيها الاولى بالدعوى اليوليمية وطلبوا اللك عدم تفاد مذا المكرف حقهم إعمالا لحكم المبادة ٧٣٧ مدنى وقالوا بتولفو شروط تغات الدعوى وأفاضوا في شرحها ، وترى الحكمة أن الطمن بالعجوى البوليصية على حكم مرسى المزاد الصادر في القموي رفم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بيوع كلى الزقازيق لا نستقيم مع الطلب المطروح فى الاستثناف الماثل وهو صحة ونفاذ عقد البيع المؤوخ ١٩٦٤/١٩٤ وذلك لأن هذا العلب معامأن الطاعن ( الدائن ) يرمد أن يستائر بفلت العين عمل الحكم العمادر برسو المؤاد وهذا بتنافى مع طبيعة الادعة. بالهمري البوليصية إذمن نبيجها بغاء ألهين والتللدين بالشبة الدائزود خولما تيها لذلك في شمانه الحام وحصوله على حقه بالتنفيذ طبها وهذا لايتلام مع طلب المنكم بعبسة التعافِد للصادر للطامئ إذ هو بهذا الطلب يبنى الملكية الأمر الذى يتنافو مع الآثلو التانونية الادعاء بالمعوى البوليصية ولأسة كان ذلك فان الطمن بالدعوى البوليصية يكون غير سديد . . . . و يتمين لملقاضلة بين عقد البيع وحكم مرسى لملؤلة " . وخلص الحكم إلى تقضيل حكم حرسى المتراد الذي تم تسجيله بالفعل على عقد البيم الإبتدائي الصادر لمورث الطاعدين ، وهذا الذي أورده الحكم المطمون فيه خطأ في تكييف دعوى الطاعنين ، ذلك أن الثابت من منوفاته أن طبات الماعين الثامية أمام عكمة أول درجة قد تعددت بصفة أصلية واستقرت على القساك بطلب ابطال حكم حرسي المزاد العادر لصالح المطمون صفحا الأولى السيسة على الحادة بهم من القانون الدتى ،

فإذا كان الطاعنون قد أضافوا إلى ذلك طلبا آخر هوالحكم لم بصحة ونقاذ عقد مورثهم الانتدائى المؤرخ ١/٩/١/١٤ فإن إسخافة مثل هذا الطلب ليس مورثهم الانتدائى المؤرخ ١/٩/١/١٤ فإن إسخاص وهو عدم نفاذ حكم مرسى المؤاد في حقهم عملا بأحكام الدعوى البوليصية ولا تأثير لها عليه ، والمحكمة إذا عبرت الدعوى مفاضلة بين حكم مرسى المزاد وعقد البيع الابتدائى لمحرد هذه الإضافة ولما بين الطبين من تفاوت في الاثر القانوني لكل منهما ، دون أن تعوض لبحث طلب عدم تفاذ حكم مرسى المزاد استقلالا تكون قد خالفت تعوض لبحث طلب عدم تفاذ حكم مرسى المزاد استقلالا تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تعليقه مما يتمن معه نقض الحكم المطمون فيه والإحالة بغير حاجة إلى محث باق أوجه التطفن .

### جلسة ۳ من مارس ۱۹۷٦

برئامة السيد المستشار : محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدى بعد أحمد الشاذل وال كشور عبد الرحن عباد وعمد فباجورى

# (111)

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(١و٢) إيجار "أيجار الأراضي الزراعية " اختصاص " اختصاص ولاني " .

- (١) الاعتداد القانوني لعقد الإعجار في الأراضي الزراعية ، انصراف إلى الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية - عقود الأراضي التي تؤجر لزراعها حدانتي أو موزا - عدم خضوعها الأحكام هذا الاعتداد .
- (۲) اختصاص خان الفصل في المنازعات الزرامية بنظر المنازعات انتاشئة عن تطبيق م ٣٥ من قانون الإملاح الزراعي • شرطه • خضوح عقد الإيجار لأحكام الامتداد القانوني المتصوص عليه في هذه المبادة •

### ( ٣ ) عقد " فسنخ الدقد " .

الأصل ألا يتفرد بفسخ العقد أحد العاقديزدون رضاء المتعاقد الآخر - التقايل مزالعقد ، جواز أن يكون الاتفاق طيه صراحة أو ضمنا

- ( ٥٠٤ ) إثبات " اقرائن القانونية". " إيجاد ". اختصاص " اختصاص ولائي " حكم " حمية الحكم " .
- (٤) أخدكمة لها التحقق عند بحث حجة أخكم الدادر من جهة قضاء أخرى من أنه
   صدر في حدود الولاية القضائية لهذه أخهة

 (ه) قرار لحنة الفصل في المنازعات الزراعية في منازعة بشأن عقد إيجار أرض وراعية فراعتها حداثق أوموزا مخارج عن حدود ولايتها معدم جواز التحدي بحجيته أمام المحاكم ذات الولاية

ر - مفاد نص المادة ٣٥ من المرسوم بقانون وقم ١٧٨ السنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ أن امتداد عقود إيجار الأراضي الزرامية امتدادا قانونيا بعد انتهاء المدة المتفق علما فهما إنما سعم ف إلى عقود ابجار الأراضي الزراعية التي تزرع المحاصيل الحقلية العادية ، أما عقود الأراضي اتتي تؤحر لزراءتها حدائق أو موزًا فهي لاتخضع لحكم تلك المادةبالنظرالي طبيعتماً الحاصة دون تفرقة بين ماإذا أحرت الأرض بما عليها من غراش وأنجار أواحرت خالية منها ورخص للستأحر بزراعتها وإعدادها لتكون حدائق ، إذ في هذه الحالة الأخرة تندخل إرادة العاقدين في شأن تحديد المدة وتقدير الأجرة بما يكون أوفي تقصودهما وبالغابة من التعاقد وأدنى إلى الموازنة بين الالتزامات والحقوق المتبادلة ، يؤيد ذلك مانصت عليه المادة ٣٣ مكررا أ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون وفم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ منأنه "لايسرى الحد الأقصى لأحرة الأراضي الزراعية المشار إلها في المادة السابقة على الأواضي التي تؤجر إراعتها حدائق أوموزا أرثبانات مسندنة أو بالنبانات التي تبقي مزروعة في الأرض لأكثرمن سنة عدا القصب . . . "تقديرا من المشرع أنه ليس من العدل ألا شارك المالك المستأجر فيما تنتجه الحديقه من ريع يفوق كثيرا ماتغله الأرض الزراعية العادية ، وإذ انطلقت أجرة الحدائق من قيمة التحديد المشهوص علمه في المسادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعي فإنَّها تخضع في تقدَّرها عند التعاقُّد لظروف العرض والطلب وهي فأروف تتغير من آن لآخر فتؤثر على قيمة الأجرة ارتفاعا أو هبوطا ، ولذلك كان من المتمين أن تندخل الإرادة بعد انتهاء ملة الأجارة لتحديد الأجرة الحديدة في ظل ظروف العرض والطلب ، والقول بغير ذلك - أى باستداد عقود الإبجار التي تؤجر لزراعتها حدائق أوموزا أمتدادا قانونيا ـــ يؤدى إلى ثبات هذه العةود عند قيمة الأجرة الأولى المحددة فهاوهو أمر يتعارض مع طبيعة تلك العقود . ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة من أحكام الامتداد القانوني كما استثناها من تحديد حد أقصى

للاجرة نسبعة أمثال للضريبة اإذ أادسوعلى طعو ظاهرهن للذكات الإيضاحية لمغانون الإملاح الزراع والتوان المتعاقبة للي نصت عا أمند ادعقود إمجار الأواضي الزراعية ـــ إنمآيدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في مطاهيم علىماتدر. الأطيان المؤسِرة إليهم من وبي ،آلُو لم يتدخل بالنص على امتداد عقود لإيجار لحرمت الكثرة الغالبة من وولاء الزراع الذين يستأجرون من الأراضي الزرامية ما مساحته ثلاثة ملايين فدان تنريبا من مصدر رزقهم الوحيد وهو مايترتب عليه خفص مستوى معيشتهم والنشار البطالة بينهم ، وهذا الذي بياء ف الملذ كرات الايضاحية يدل على أن قوانين الامتداد حاصدرت إلا لتطبق على عقود إنجار الأراضي التي نزرع محاصيل حفلية عادية دون الحدائق للتي يعتمر الهنتيجاردا أقرب إلى الاستغلال التجارى منه إلى الاستغلال الزراعي خاصة وأن مستأجري هذه الحدائق غالبًا مايكونون من مجار الفاكرة أو على الآقل ليسو من صغار الزراع الذين قصد المشرع حمايتهم ، يؤكد فلك إنه بعد أن أضيفت المسلحة ٢٩ مكررا إلى قانون الاصلاح الزراعي بالقانون يرقيم ١٩٧ لسنة يرهه ١ خاصة باعتداد عقود الإنجار التي تقتمي مدتها ينهاية للسنة الزراعية عدم ١٩٥٨مهم لمعتسنة زراعية واحلنة أشرى ، صدر النفسير التشريعي رقم واحد الستة يهويه إ وجاء في المسادة المجالة منه أن " المستاحر الذي يمند عقد إنجاره وفقا فحسكم المادة ٣٩ مكورًا هو للذي يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة ، فلا تتنفر محر المادة المذكورة مزكان يستأجر الأرض لمحصول شتوى أو نيل أو كان مُستَأْمِوهَا لِزَوَاعَةَ الْخَشْرِ فَمُو تَالْمَعَلَتْ جَزُوا مِن السنة " ، فهذا الاستثناء بحدد طبيعة الأبراضي لتي تختمع عقود إستديارها الأحكام الإمتداد القانوني بالهااللة ترع عاميل خلية عادية الأن هذه ادراض - دون الحدال - حي الني مكن الجروا على النحو المشار إليه في الشي الأخرمن ذلك القسير التشريعي . (٥)

<sup>(</sup>١) تَمْسَ ١٩٤٧هـ ١٩٤٨ يجومة المكتب نمي السنة ١٩ مي ١٩٢٦ .

٧ -- إذكان مؤدى ما تقضى به المادتالة النة من القانون رقم عه السنة ١٩٩٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزرانية من اختصاص هذه اللجان سظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة وع من قانون الإصلاح الزراعي، وجوب أن يكون عقد الإيجار خاضما لأحكام الامتداء الفانوني المنصوص عليه في تلك المادة الأمر المنتني في الدعوى المائلة، وكان الحكم المطمون فيه قد المتزم هذا النظر وانتهى إلى عدم خضوع جقد الإيجار موضوع الخصوى الأحكام الامتدادالة انوني طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وبالتالي عدم اختصاص لجان القصل في المنازعات الزراعية بنظر الحلاف اناشى، عنه ، فإنه الايكون قد أخطأ في تعليق القانون .

٣ - الن كان الأحق في العقود أن تكون الازمة بمنى عدم إمكان انفراد أسد السائفين بسخ العقد دون وضاء المتاقد الآخر ؛ إلا أنه اليس ثمت ما يمتع من الاتفاق ونهما على رفع المقد والمقايل منه ، وأياكل الرأي في طبيعة حذا الاتفاق وعلى بعد تفاعظ أو إراما لعقد جديد ، فإنه كما يكون بإنجاب وقبول صريحين يصحيا بجلب وقبول منه ينه بعد تفايد المقدة وتصديحكة الموضوع إذ عي قالت والقائم والقاروق ما التعرف كاشقا عن الوقائم والقاروق ما التعرف كاشقا عن الوقائم والقاروق ما التعرف كاشقا عن إيقاق حلى العقد .

خ. - بلهة المنطقة العادى بما لها من ولاية علمة أن "تحقق من أن الحسكم المنظريج أس جمية تضاء أخوى قد صدر في حدود الولاية الفضائية لهذه الحجة إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها - وعلى علموي به قنداء هذه المحكمة (١١ معدوم الحجية أمام الحهة صاحة الولاية في القواء .

أحس لحان النصل في المنازعات الزراعية لا اختصاص لحسا بالتنازعات
 التي تتوو حول عقد إيجار أرض زراعية لزراعها حداثق أو موزا قانه لايجوز
 التفرع مجمعة ما تصدره المجمعة خارج حدود ولايتها شأنه

<sup>(</sup>١) نقض ٢/٥/١٩ بجموعة المدتب الذي السنة ١٨ ص ٩٣١ .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفرير آذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصَّل في أن المطعون عليه الأول أفرم الدموى رقم ٢٧٢ع لسنة ١٩٦٩ أمام محكسة القاهرة الإبتدائية ضد الطاعن والمطعبين عليهم من الثانية إلى الأخيرة بطلب إخلائهم من أرض الحدائق موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٦١ وبتسليمها إليه ، وقال بيانا للدعوى إنَّه بموجب هذا العقد استأجر منه الطاعن ومورث باقى المطمون عليهم أرضا زراعيةمساحتها ١٩ ف و ۲ ط و ه س لزراعتها موزا استمرارا ازراعتها به لمدة سبع سنوات تلنهي في أول نوفر سنة ١٩٦٨ ، وإذ أنذرهم فى مايو سنة ١٩٦٨ بعدَّم رغبته فى تجديد العقدونبه عليهم بالإخلاء في نهاية المنة ولم يمتثلوا ، فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر ف القضية رقيم ع لسنة ١٩٦٨ ا-تثناف لحنة فضّ المنازعات الزراعية بالقناطر الخيرية وفى ٢/٢/١٩٧١ حكمت اعكمة برفض الدفع وبإخلاء الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة من الأطيان الزراعيَّة محل عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/١٠/١ وبتسليمها للطعون عليه الأولى . استأنف الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٣٥٩ لسنة ٨٨ ق مدنى القاهرة بطلب الغائه والفضاء أصليا بعدم اختصاص الحكمة الإبتدائية بنظر المعوى وبعدم جواز نظرها لسابقة العصل فيها واحتياطيا برفضها . وفي ١٩٧٢/٣/٢٣ حكت عكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاهن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطمن على هذه المحكمة في غرقة مشورةً فرأت أنهجدر بالنظر، وبالحلسة المحددة تمسكت النيابة رأمها . وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاهن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطمون فيه الحلطاً فى تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسسقضاء والانخلاء على أن الأرض المؤجرة لزراحها وزلا تخضع لقواهد الامتداد المنصوص عليها فى قانون الإصلاح الزراعى ولا تختص لحنة الفصل فى المنازعات الزراعية بطلب اخلائها لانتهاء عقد الايجار استذدا إلى التفسير التشريعي رقم 1 لسنة ١٩٥٣ ، في حين أنه التمريعي رقم 1 لسنة ١٩٥٣ ، في حين أنه المتراة المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع الإصلاح الزراعي ألى تبين الحد الأقصى المها المنازع الإصلاح الزراعي ، وإذ عدلت المادة ٣٣ مكروا من قانون الإصلاح الزراعي ، وإذ عدلت المادة ٣٣ سالفة الذكر بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ وأصبح التفسير التشريعي واردا على غير على ، فإنه لايجوز زيادة الأجرة من حدها الأقصى سواء زرعت الأرض زراعة عادية أو غرست حدائق وزهورا ولا يحق للمؤجر الاخلاء تبعا لا متداد المقد وفق أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وهو ما يعيب الحكم لا متداد المقد وفق أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وهو ما يعيب الحكم بالخطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي غير سديد وذلك أن النص في المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٧ بالاصلاع الزراعي مهــــــلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ على أنه لايجوز للؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولوصد المهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا إذا أخل المستاج بأى الترام جوهري يقفي به القانون أو العقد وفي هـــــــــ الحالة يجـــوز للؤجر أن يطلب إلى لحنة الفصل في المنازعات الزراعية بعد إنذار المستأجر فسيخ عقد الإيجار واخلاء المستأجر من العين المؤجرة من يل على أن امتداد مقود ايجار الأراضي الزراعية امتدادا التي نويا بعد انتهاء المدة المتقى عليها فيها إنها ينصرف إلى عقود الأراضي الزراعية امتدادا التي نروع بالمحاصل العادية أما مقود الأراضي الزراعية حدا في أو موزا ألى تروع بالمحاصد دون تفرقه بين ما إذا أجرت الأرض عما عليها من فراس وأشجار أو أجرت خالية منها ورخص الماقدين في شأن تحديد المذة وتقدير الأجرة عا يكون أوفي عقصودهما بالغاية العاقدين في شأن تحديد المدة وتقدير الأجرة عا يكون أوفي عقصودهما بالغاية العاقدين في شأن تحديد المدة وتقدير الأجرة عا يكون أوفي عقصودهما بالغاية

من التعاقد، وألوق إلى الموازنة بين الالترامات والحقوق المتباطة ، يؤيد ذلك مأتصت عليه السلاة ٣٣ مكرراً أ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لستة ٢٩٥٢ المَصْلَفَة بِقَانُولَ وَقُمْ ١٥ السَّمَّ ١٩٦٦ من أنه "ولايسري الحَسْط الأقوى الأجرة الأراضى الزراعية المشار اليه في للسادة الساجة على الأراضي للتي تؤجر لرواحها حدائق أوموزا أونباتات مستديمة أو بالمتباتات الى بني مزروعة في الأرضالا كثر من سنة عدا القصب. . " تقديرا من المشرع أتعليس من العدل ألا يشطرك الخالات المستأجرفيا تنتبه الحديقة مزبريم يفوق كثيرا ماتغله الأرض الزراعية للعادية وإذاخات أجرة الحدائى من قبعة التحديد التصوص طيه في المادة ٢٠٠٠من قانون الاصلاح الزراعي فإنها تخضع في تقديرها عند التعاقد الطروف العرض والطلب وهي ظروف تتغير من أن لأُخر فتؤثر على فيمة الأجرة وتفاعا أو هبوطا والذلك كَانَ مِنَ الْمُتَعِينَ أَن تُندخل الارادة بمدانتهاء منه الإجازة لتحديد الأجرة الجلعدة ف ظل ظـروف العرض والطلب، وللقول بنيرذلك ــــ أى بامــــالدعةود الأراض التي تؤجر لزراءتها حدائق أو موزا للمتدلط قانونيا ـــ يؤندي إلى ثبات دنمه العقود عند قيمسة الأجرة الأولى الحددة فيها وهو أمر يتعارض مع طييعة تلك العقود ولا يغير من هذا التظو أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة أمثال الصريبة ، إذ أنه ــوعلى مادو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الاصلاح الزراعي وللقوانين المتعاقبة التي نصت حلى امتداد عقود الجار الأهاضي الزراعية ــــانما يهدف إلىحماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة برئيسية ف معاشهم على ماتدره الأطيان المؤجرة البهم من ربع ، فلو لم يتدخل بالنص على المتعلمة عقود الإيجار لحرمت الكثرة العالية من هؤلاء الزراع الذين يستأجرون من الأراضي الزراعية ما مساحته ثلاثة ملايين ندان تقر يبامن مصدر رزقيم الوحيد وهو ما يَترَب عايه خفض مستوى معيشتهم والنشار البطللة بينهم، وهذا الذي جاء فالمذكرات الايضاحية يدل علىأن قوانين الامتداد ماصدرت بالا لتطبق على عقود إيجاد الأراضي للي نزرع بحاصيل حقلية مادية دون الحدائق التي يعتبرا ستجارها أقرب إلى الاستغلال التجاري منه إلى الامتغلال الزراعي خاصة وأن مستأجري هذه الحدائق فالميا مايكو نون من تجار الفاكهة أوعلى الأقل ليسوامن صغار الزيراعجاندين

نصد الشرع حايتهم ، يؤيد فلك إنه بمد أن أصيفت المسلخة ٢٩ سكرا إلى كافون الاصلاح الزواعى بالقانون رقم ١٩٧٧ استة ١٩٩٧ قاضية باعتدادهود الايجلو للى نشي مدمًا بعلمة السنة الزراهية ٢٥٠١/١٩٥٠ علمة سنة زواهية واحدة أخرى صدر النفسير التشريعى رقم واحد لسنة ١٩٥٣ ويلدف اللسادة الثالثة منه أن " المستأجّر الذي يمند عقد ايجاره ونقا لحكم المسادة ٣٩ مكررا هو الذي يسناجر الأرض لسنة تراءية كاملة مغلا يخضع لحكم السادةالمذكررة من كان يستأجر الأرض لمحصول شنوى أو نيلي أوكان يستأجرها الزراعة الحِصْرِ أَوَالْمُقَاتِ حَرَّا مِنْ السِنَةِ ، فهذا الاستثناء يحدد طبيعة الأراضي التي محضع عقود استثمارها لأحكام الامتداد القانونى بآنها التي تزرع محماصيل حملية عادية لزن هذه الأراضي ـــ دون الحدائق ـــ هي للتي يمكن تأجيرها على التعو المشلو اليه في الشق الأخير من ذلك التفسير النشريسي ، للـ كان ذلك وكمان مؤدى ما خفضى به المسادة النالعة من القانون رقم عده استة ٢٩٦٦ بشان لحمان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاص حنه المجان بنظر المنازعات التاشئة عن تطبيق أحكام المــادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعي وجوب أن يــكون عَدَ الإيجار عَاضًا لأحكَمُ الامتداد القانوني للنصوص عليه في تلك الدادة الأمر المنتف في الدعوى الماثلة . لما كان ما تقدم وكان الحكيم المطعون فيه قد الترم هذا النظر واتهى إلى عدم خضوع عقد الايجار موضوع التعوى لأحكام الامتداد القانوتي طبقا لقاتون الاصلاح الزراعي وبالتاني عدم اختصاص لحان الفصل في المتازعات الزراعية سنفار الخلاف الناشيء عنه قانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق الغانون .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبب للنالث على الحكم الحامون فيه القصور فىالتسبيب ، وفي بيان فاك يقوله إنه تمسك أمام محكة الموضوع بان عقد الإيجارموضوع لملتعوى صلا امتداده لماة أخرى بعدم إخطار المطمون عليمالاً مِل بعدم يرتمبته في تجليد العقد ولم يرد الحكم على هذا النفاع وتم أنه جوهرى

وحيث بإن هذا النبي غير مجميع عذلك أن الحكم الابتدائي للذي أحاله إليه الحكم المطعون قيه أورد أنه " . . . نص في عقد الإيجار محل للدعوي على أنه ينتيي بإنهاء مدته فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقام المدعى ـــ المطعون عليه الأول ـــ التنييه رسميا على المدعى عليهم بعدم رغبته فى تجديد العقد الأسر الذى يمتنع معه القول بحصول تجديد ضمى للإيجار من إنهاء مدته ... " ومن ثم يكون النعى بهذا السيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسهيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه والمطعون عليم من الثانية إلى الأخر قدموا لمحكة الاستئناف عقد إيجار صادر من المطعون عليه الأول عن ذات أرض النزاع عن مدة تتهى في أكتوبر سنة ١٩٧٣ لم يشكره المؤجر وبيح للستأجرين البقاء في الدين المؤجرة حتى هذا التاريخ إلا أن الحكم أطرح دلااته بمقولة أنه لم ينفذ منذ إرامه في حين أن العقود المرمة بين الطرفين كتابة لايعدل عنها شفاهة ، ولا يجوز القول شعطيل تنفيذ العقود في غير أحوال التروير أو البطلان وهو مالم يكشف عنه الحبكم عمل يعيبه .

وحيث إن هسدا النبي غير سديد ، ذلك أنه وإن كار الأصل في العقود أن تكون لازمة بمني عدم إه كان انفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضاء المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمت ما يمنع من الانفاق بينهما على رفع العقد والتقايل منه ، وأيا كان الرأى في طبيعة هذا الانفاق وهل يعده تفاسحا أو إبراما لعقد جديد ، فإنه كما يكون با بجاب وقبول صريحين يصح بإ بجاب وقبول ضمنين بعدم تنفيذ العقد و بحسب محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتقايل الضمني أن تورد من الوقائع والفاروف ما اعتبرته كاشفاعن إدادي طرف العقد وأن تبين كيف تلاقت الوقائع والفاروف ما اعتبرته كاشفاعن إدادي طرف العقد وأن تبين كيف تلاقت فضاءه في هذا الحصوص على أن الطاعن لم يقدم عقد الإيجار المشار إليه يسبب أنني النبي الذي نهاية سنة المناف المناف أربع سنوات على نشوب النراع وأن النبي الواردة . وهي تختلف عن تلك الحواردة بعقد الإيجار على الدعوى ، وهو من الواردة . وهي تختلف عن تلك الى المناف التي المناف النبيا ، فيكون النعي عليه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الحامس أن الحكم المطمون فيه خالف القانون وخالف التابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ، ٤ لسنة ١٩٦٨ إصلاح زراعي القناطر الحيرية والذي انتهى إلى رفض طلب الاخلاء المقام قبله وبقية المستأجرين من المطعون عليه الأول استادا إلى اختلاف السبب في الدعوين وأنه أسس في الدعوى الأولى على التأجر من الباطن في حين أنه أقم في النابة على انتهاء المدة مع أن الطلبات منصبة في الدعوين على انتهاء المدة مع أن الطلبات منصبة في الدعوين على انتهاء المجود وهو ما يعيبه .

وحبث إن النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان لحهة القضاء العادى عالها من دلالة عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أصحبيته عليها والذى أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الحهة ، إذ يعد الحكم المصادر من جهة قضاء خارج حدود ولا يها —وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — معدوم الحجية أمام الحهة صاحبة الولاية فى النزاع ، لما كان ذلك وكانت لحان الفصل فى المنازعات الراعية وعلى ما جاء بالرد على السبب الأول ولا اختصاص لها بالمنازعات التي تثور حول العقد موضوع الراع ، فإنه لا يجوز النذرع بحجية ما تصدره اللجنة خارج حدود ولا يتها بشأنه ، و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة أيا كان وجه الرأى فى الأسباب التى اعتمد عليها فإن النعى يكون على غير أساس .

ولمنا تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من ماوس سنة ١٩٧٦

رقامه السيد الهيشار : محمد أسعد محميد وعضوة المهانة المستشاوين : سعد الشاذل له رحمن مهوان حسن ، واندكترو عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجودي

# (111)

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(1) إيجار " إيجلو الأماكن " . إنبات " طوق الانبات " .

المجروة من منطقة للتقال ومينا معام جواز الخلائم في حلة استجارهم الأماكل من أباطن أو التناول لهم عن عقود إنجرها عود ترخيص عن المزيم ، منة المزيم ، ويجوب لبولها بمائة التهجر دون سواحة .

 (٣) إيجار \* التدارل عن الإبجار \* . حوالة \* حوالة الحق \* . دعوى "دعوى مباشرة \*\* .

التنازله عن الإنجالا • آمره • الناتول إليه معهى مياشرة في النيموع على الهرجر بكسل ما كان السناجر الأسل من حقوق في الإجارة •

(٤٠٣) إيجار "إيجار الأماكن" . دعوى "الصفة" . نقض . محكمة الموضوع .

- (٣) النحةق من صفة رافع المنعوى استقلال محكة الموضوع به منى أقامت قضاءها على
  أسباب سائنة مثال بشأن دعوى تخفيض أجرة •
- (٤) بطانة النهجير . عدم إثارة أى مطنن عليها أمام محكمة المرضوع . أر. . عدم نبول تعييها وانجادلة في دلالتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

المعدل المحادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن إبقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عتود الإمجار والتأجير من الباطن المهجرين من منطقة الفنال

وسيناء المعمول به اعتبارا من أول يوليوسة ١٩٦٩، أنه بعد العدوان الاسرائيلي واضطرار كثير من سكان محافظات سيناء و بورسعيد والسوس والاسماعيلية إلى هجر مساكنهم والنزوح إلى سائر معنى الجمهورية و لحوثهم إلى استعجار مساكن لهم من باطن مستاجرين أصلين دون الحصول على ترخيص من مالكي هذه الأماكن ، ارتأى المشرع أن يستفي التأجير من الجلطان والغزول عن الا بجار و ترك العين الهجرين المذكورين من حكم المادة ٣٢/ب من القانون وقم ٢٥ السنة ١٩٦٩ فسائب المؤجر وخصة طلب الاخلام في هذه الحلق ، وشوط ذلك أن يكون حق المستأجر الأصلى فائما ، وأن يكون المنذل إليه أو فلستأجر من الباطق من المنجرين من إحدى الخوافيات الحشار إليها ، على تنجت له هذه العملة سعاة المهجرين من إحدى الخوافيات الحشار إليها مباشرة دون سواها .

ب إذ كان النازل عن الإعجاء يتضمن حوالة في الحقوق وحوالة في المعقوق وحوالة في الديون ، فإن حقوق المستأجر والتوافاته تؤول إلى الملتاؤل الديون المستأجر من م يتجت لمذا الأحرال التي في الرجوع بدعوى مباشرة على المؤجر بكل ما كان الستأجر من حقوق في الاجازة التي حصلي أنه السلول عبها .

س إذ كان التحقن من صفة رافع الدعوى هو تعميل ستقل به عكمة الموضوع منى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، فإنه لا تثريب على الحكم أنن هو استخاص من عقد الإبجار و يطافة الهجرية أن المطعون عليه هو أحد المهجرية من محافظة يورسميد ، وتم النازل له عن شقة الناع ، ورتب على ذلك توافر صفته في قامة الدعوى بطلب تخفيض الأجوة ، ولا على الحكم يعد ذلك إن هو أطرح ما قلمه المطاعن من أوراق لا تنافى هذه الصغة الأن قيام الحقيقة التي المتحتج المدالة مدى المسقط لكل حبة تخالفها .

 من كان الطاعق لم يتو أمام عكمة المتوضوع أي حامة على طاقة اللهم و المقدمة من المطعون عليه ، فإنه لا يقبل منه تعييما والمجادلة في العليلي المستبهد منها لأول فرة أمام محكمة النقضي .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطمون عليه أقام الدعوى رقم ٣٦٤٣ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعن طالبا الحكيم بتحديد أجرة الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى بمبلغ . ٣٥ قرشا شهريا ، وقال شرحا لهـــا إنه من مُلْجَرَى بُورَسْعَيْدُ وَقَدْ تَنَازَلُ لَهُ الْمُسْتَاجِرُ الْأَصْلَىٰ عَنْ إنجَارُ الشَّقَةُ الْمُشَارِ إليها والتي استأجرها من الطاءن ،وجب عقد مؤرخ ٢١١/٠/٢١ لقاء أجرة شهرية قدرها ٧ جنيهات و٠٠٠ مليم، وإذ تكشف لبعد التنازل أن الأجرة الواردة في عقد الإيجار تجوز الأجرة القانونية نقد أقام الدعوى ، دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٧١/٦/١٧ حَكَمَتَ الْحُكِمَة برفض الدفع وندب خبير لبيان ناريخ إنشاء العين المؤجرة وأجرتها الفعلية أو أجرة المثل ف ذَلك التاريخ وأثر قوانين التخفيض وقوانين الضرائب عنبها توصلا إلى تحديد أجرتها القانونية منذ بدء تنازل المستأجر الأصل من إيجارها إلى المطعون عليه ، رجد أن قدم الحبير نقريره حكمت بتاريخ ١٩٧١/١٢/ بتحديد أجرة الشقة عبلغ ٥١٦ قرشا شهريا اعتبارا من تاريخ النَّنازل الحاصـــل في ١٩٧٠/٩/١ . سَتًّا مَ الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٤٩٧ سنة ٢١ ق طنطا طالبا رفض لدعوى وبتاريخ ١١/٥/٢٧١ حكمت محكمة الاستثناف بتأبيد الحكم لمستأنف ، طَعَن الطاعن في هذا الحكم بطريقالنقض ، وقدمتالنيابة مذكرة بدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر، وبالجلسة المحددة تمسكت النيامة برأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينعى الطاعن بالأسباب الأول التألى والخامس منها على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون ، ويقول في يبان

ذلك إن الحكم أقام قضاء ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أن المطعون عايه من مهجرى منطقة القناة وتنازل إليه المستأجر الأصلى عن العين المؤجرة ، وأن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ سلب المؤجر رخصة طلب إخلائه بسبب تنازل المستأجر عن الإيجار بغير إذن المالك ، ف حين أن الثابت من المستندات المقدمة منه عدم حصول تنازل من المستأجر أن البطاقة التي اعتد عليها الحكم في اعتبار المطعون عليه مهجرا هي بطاقة إمانة تعرف لجيع سكان منطقة القناة سواء مهجرين أو مهاجرين ، وإذ هاجر الطاعن من بور سعيد من تلقاء نفسه وتحت مسئوليته فإنه يكون بمناى عن الحماية التي اسبقها ألفانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على المهجرين الذين فرضت عليهم الهجرة وتكفلت الدولة باسكانهم وحصنتهم ضد اجراءات الاخلاء حال التأجير اليهم من البامل أو التنازل لهم من عقد الإيجار وهو ما يعيب الحكم بمخافة القانون.

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن إيقاف إجراءات المتدب المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن إيقاف إجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن المهجرين من منطقة القائل وسيناء والمعمول به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٩ على أنه "استثناء من أحكام القوانين المنظمة للملافة بين المؤجرين والمستأجرين في شأن الأماكن المبلية ، لا يجوز الحكم بالاخلاء أو الطرد من الأماكن المؤجرة للمهجرين من محافظات بور سعيدوالاسماعيلية والسويس وسيناء إذا كان شقلهم لها بطريق التنازل عن المقد أو التأجير من الباطن دون تصريح وذلك حتى إذالة آثار المدوان " يدل على أنه بعد العدوان الاسرائيل واضطرار ممناكن لم مستأجرين أصليين دون الحمورية و لموئم إلى استعبار مساكن لهم من مالكي هذه من باطن مستأجرين أصلين دون الحصول على ترخيص من مالكي هذه الأماكن ، اوناى المشرع أن يستشى التأجير من الباطن والنزول عن الإيجاد ورك الدين العجرين الملموع أن يستشى التأجير من الباطن والنزول عن الإيجاد وترك الدين العجرين الملموع أن يستشى التأجير من الباطن والنزول عن الإيجاد وترك الدين العجرين المانون وقم ٧٠

لسنة ٢٩٢٩ فسلب التوجر رخصة طاب الاخلاء في هذه الحالة ، وشرط انتك أن يكون عنى للسناجر الأصلى فالما ، وأن يكون المتناثل بليه أو المستأجر من للبَّاهَنَّ مِن المُهجونِ مِن إحدى الحافظات المشار إليها ، على أن تنات له هذه الصفة بطاقة التهجير المتضمة الحهة التي تهجر إليها مباشرة دون سواها ولمساكان التنازل عن الإمجار يتضمن حوالة في المقوق وحوالة في الدبون فإن حقوق المستأجر والتزاماته تؤول إلى المتنازل باليه رمن ثم يثبث لهذا الأخبر التي في الرجوع مدوى ماشرة على اللؤجر بكل ما كان المستأجر من حقوق في للإجَّارة التي حسل له التتازل عنها ، لما كان فلك وكان يبين من الرجوع إلى الأوراق أنه مدون يظهر عقسد إجار شقة النزاع إقرار من المستأجر الأسلى بالمه متازل عن هـ ذا للعقد إلى عمره - المطامون عليه - المقير سي فالمشقة المؤجرة في والمبيته مهذا اللعقد حيث تركت الشقة معذ أول سيتمبر سنة ١٩٧٠ وأصبح هو المستول عن إيجارها البنداء من الول سبتمبر ١٩٧٠ ، وكان النابت تحضر جلسة ١٩٧١/٤/١ أمام الحكمة الإبتدائية أن المطعون عايه قدم بطاقة تهجير رقم ٣٨٠ ، اسم الوحدة قسم أول طنطا والجية المهجر منما بورسعيد ياسم ... .. .. بتاريخ ٤/٥٠/ ١٩٧ وكان التحقق من صفة رافع الدعوى هو تحصيل تستقل به عكمة الموضوع ، في أَوَّامت قضاءها على أسبَّابِ سَائِغَةً ، فِإِنَّهُ لا تَعْرِيبُ عَلِي الْحَكَمِ إِنْ هُو اسْتَخْلُصُ مِنْ هَذَينَ الْمُستَنَّذِينَ أن المطمون عليه هو أحد المهجرين من محافظة بور سميد وتم التنازل له عن شقة النراع ورتب على ذلك توافر صقته في إفامة الدعوى بطاب تحفيض الأجرة ولا على آلحكم بعد ذلك إن هو اطرح ماقدمه الطَّاعِن •ن أوراق لاتناف توافر منه الصفة لأن قيام الحقيقة الني اقتم بها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لماكان ما تقدم وكان الطلعن لم يثر أمام عكمة الموضوع أى مطمن على يطاقة التهجير المقدمة من الطعون عليه فإنه لا يقبل منه تعييما والحادلة قى الدليل المستمد منها لأول مرة أمام محكة النقض ، ويكون النعي جذه الأسباب على غير أساس .

. وحيث إن الطاعن ينمى السببين المثالث والرابع على الحلكم المظعون فيه القصور ق التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي يائي فلك يقيل لن الحكم استند في تحديد أجرة شقة النزاع إلى أنه أقر أمام الخبير بأن أجرة الشقة عند أمام إنشائها في سعة ١٩٥٩ صشرة جنبهات في حين أنه لم يقصد ذلك وإنما قصد أن أجرتها بعد التخديض كانت ٧٥٠ قرشا شهريا وأن الأجرة السابقة كانت عشرة جنبهات .

وحيث إن هذا النعى في غير عله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الصدد " أن المستأنف ينمى أيضا على الحبير أن سب إليه إقرارا بأن أجرة العبن عند إنسائها في سنة ١٩٥٩ كانت عشرة جنبهات في حين أنه لم يقصد إلى هذا الممنى وأنه قرر أن أجرتها بعد التخفيص في سنة ١٩٦٧ كانت ٢٥٠٠ قرشا وأن الإيجار السابق عشرة جنبهات وهو نهى أيضا مردود بالتابت على لسانه في محاضر الأعمال والذي لا يفهم منه إلا أن الأجرة كانت عشرة جنبهات شهرية عند إنشاء العين في سنة ١٩٥٩ ، ولا ينصرف المعنى إلى ما يقول به المستأنف من من أن الأجرة كانت عشرة جنبهات خفضت إلى ١٩٥٠ قرشا الإد شرق ذلك من أن الأجرة كانت عشرة جنبهات خفضت إلى ١٩٥٠ قرشا الإد شرق ذلك أنها خفضت بنسبة ٢٥ / الأمر الذي لم يرد في أي قانون من قوانين التخديض" وهذا المندى أورده الحكم استخلاص سائم له ما عذه من ذلات أقوال المعادن أعام الحير ويكون النبي على غير سند .

وحيث إنه لمب تندم يكون الطعن برمته على غير أصاس .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٦

رِثامة السيد المستشار نافهـرئيسالمحكمة عمود عباس العمراوى وعضوية السادة المستشارين : مصطفى كال سليم ؟ مصطفى الفقى ؟ أحمد صيف الدين سابق ، محمد عبد الحالق البغدادى .

(117)

الطعن رقم و ٦٧ لسنه ٤٢ القضائية :

(١) دعوى " التدخل في الدموى" .

تضمين الحكم اصعاء ومستندات طالب الندخل الانضمامي · إستناده إلى هذه المستندات في قضائه ، اعتبار ذلك قبولا لطلب الندخل ·

#### (٢) دعوى معرك الحصومة ".استئناف "ترك الحصومة في الإستئناف". إلاات

الاقرار الكنان المنضن بيانا مريحاً بقرك المستأنة المصومة في الاستثناف • قيامه مقام المه كرة الموقع عليها مها • تقديم المستأنف ضدها هذا الانزار وتمسكوا بما جا. به يعد قبولا مها لقرك • ترك الحصومة في الإستثناف بعد انقضاء مبعاده • منتج لأثره دون حلجة إلى قبول الطرف الآخر •

١ — إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد فصل في طاب تدخل المعلمون ضدهما الثامن والتاسع بقبول تدخلهما في المنصمين إلى المستأنفة إذ ورد فيه "إن كلا من .... طلبا تدخلهما في الدعوى منضه بن الستأنفة في طلباتها وقلما حافظة طويت على . . . . وإن المحكمة تأخذ من كل ذلك ما يؤيده اخلصت إليه من أن حقد البيع مزور على البائع " فإن مفاد هذا من الحكم أن التدخل الانضامي المذي قصد به المتدخلان المحافظة على حقوقها عن طويق مساعدة المستأنفة في الدناع عن حقوقها قد قبل ، وأن ما قدماه من مساعدة كان تحت نظر الحكمة من قوله ، ومن ثم يتعين رفض الدفاع المبدى من النيابة بعدم قبول الطمن شكلا بالنسبة المطمون ضدهما الثامن والتاسع .

٧ — إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تجيز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح في مذكرة موقعه من التارك مع إطلاع خصمه عليها > كما أن الممادة ٢٣٨ منه تقضى بأن تحكم المحكة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ، لما كان فلك وكان الإقوار المكتوب الموقع عليه بامضاء منسوبة للستأففة قد تضمن بيانا صريحا بتركها الخصومة في الإستئناف فإنه وقد قدم إلى المحكمة يقوم — وعلى ما جرى به قضاء النقض (١) — مقام المذكرة الموقع عليها من هذه المستأففة كما يعتبر تقديم المستأفف الإقرار وتحسكها عا جاء به إقرارا باطلاعها عليه وقبولا منها للترك ، هذا فضلا عن أن هدذ الإقرار مؤرخ في ... عليه وقبولا منها للتولى لاستئنافها كان يتعين أن يتم وينتج أثره حتى ولو لم يصدر قبول من الطاعنة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين رفعا الدعوى ٣٩ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى بن سويف على مورث المطعون ضدهم طالبين الحكم بإشبات صحة التماقد عن مقد البيع المؤوخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٥ الصادر لهما منا صفة بينهما عن سيع منزل لقاء ممن قدره ١٥٠٠ جذيه ، وإذ عجلت الدعوى على ورثة البائع دفعت المطعون ضدها الأولى بجهالة توقيع مورثها على عقد البيع وحلفت اليمين على أنه لم يصدر منه ، ويتاريخ بم فرفيم من تغريم من

<sup>( 1 )</sup> تقض ۱۹۹۲/۲/۹ بجونة المسلمب الفي س ۱۷ · ص ۱۳۵۰ قطن ۱۹۷۳/۲/۲ بجونة المسكمب المفي س ۲۹ · ص ۲۳۹

طعنت عليه بالحوالا ، نانيا: بعسة البقد ونفاذه . استأنفت المطعون ضعما الأولى حِدًّا الحَجُ بِالاستثنافُ رَفِّهِ ٤٠١ لسنة وقضائية بني سويف طالبة إلى ووقض الدعوى وطعنت بالقوير على عقد الييم على أساس أن التوقيع المنسوب لمووَّجُهُ مهور عليه ، وطلب المطعون ضدهما آلتامن والتلمح تدخلهما خصمين متضمين لَذُ المستأنفة ، ويتلريخ ۽ من فبرايرسنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بنامي خير لإجراء المضاهاه قدم الخبير تقريرا انتهى فيه إنحان مووث المطعون ضدهم لميوقع بِإِنَّاتِهُ اللَّهُ الَّذِي أَدْخَاتَ عَلِيهِ فِي وَقِتَ لاحقَ عَلَى تَوْقِيعُهُ الصَّحِيجِ . وفي جلسة ٩ من فيرا مر سنة ١٩٧٦ قدمت الطاعنة الأولى عورا مؤدمًا في ١٩ يتابر سنة ١٩٧٦ وموقعا عليه بإمضاء منسوخ إلى المستأنفة سالمطعون ضدها الأولى سيفيه إقرارها بالصلح والتناذل عن الاستناف وعن الطعن بالذوير وعن التقرير المقدم من الحبير، وطابت الحكم على مقتضى هذا التنازل بعد إحالة الدعوى إلى التحقيق الإثبات صُدور الإقرار من المستأثَّمة التي أنكرت الترقيع عليه. وبتلويخ يه مليوسنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فياقضى به شقهالأول وبرد وبطلان عقد البيم المؤرخ،٧ بينية ١٩٦٥ و تحديد يلسة لنظر الموضوع. و ساريخ ١١ /١٩٧٢ ا قَضَّتُ الْحَكَمَةُ بِإِلْغَاءُ الْحَكَمُ الْمُسَأْنَفُ فَيَا قَضَى بِهِ فَشَقَّهُ النَّانَى بِالنسبة للستأنفة نقط و برض دعوى المستأنف عليها الأولى والتاني بصفته وهما الطاعلن ، نَطْهُمَا عَلَى هَذَا الحَكَم بِطُرِيقِ النقض وقد من النيابة مذكوة أبعت فيها الرأى بعهم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون ضده الثامن والتاسم وبقبول الطعن شكلا بالنسبة فباق المطعون ضدهم ونقض الحكم المطدون فيه فيخصوص الوجه الأول من كليمن مديبي الطعن، وعرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة قددت حلسة لنظره وقعها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ميني ما دفعت به النيابة من عدم قبول الطعن شكلا إلنسبة العالمون ضدهما النامن والناسع أن محكمة الاستثناف لم تفصل في طلب تدخلهما الأصراحة ولاضنا ومن ثم فإنهما يظلان خاوجين عن الخصومة التي صدر فيها لحكم المطعون فيه ولابجوز اختصامهما في هذا الطعن .

وحيث إن هـ ذا الدفع في غير عمله ذلك أن اليين من الحكم المطبون، فيه صادر في ٨ من ما يو ١٩٩٧ بالفاء الحكم المستانف فيا قضي به في شقه الأول

وبدوبطلان حقناليم المؤرج ١٩٠٥م مائه قد ضل في طلب تدخل المطعون صفاهما المذكور بن شبول تدخلهما متضمين إلى المستأتفة إذ وردفيه مرأن كالأمن مد مد مد مد مد مد ما الرحما حفيدا فلبائع وابنا باته المتوقية فبله ولهما وصية واجية في تركتنه )طابا تدخلهما في الدهوي متضمين السكاتمة في طاياتها وقلما حافظة طويت على علاث إيصالات تحل تواريخ لاحقة لماتلويخ المعطى العقد البيع المطعون فيه " وعن أجرة شهور تقم بعد حدًا لمتعاريخ وحوت أيضًا صورة رسمية لجحكم في للنعوى رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٩٧ عُدَنَى الواسطى التي رضها المستأ تف وعليهما الأولى وللتافي للطالمية ... .. . بأجرة الدكان الواقع في احقار لمليع عن الشهور من أول حارس سنة ١٩٣٧ إلى آخر بوليو ١٩٧٧ وأن المحكمة تأخذ من كل ذلك مايؤيد ماخاصت إليه من أن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١٩٦٥ مزور على البائع " ، ومفاد هذا من الحكم أن التلحّل الاتضامي الذي تعبد به المندخلان الحافظة على حقوقهما عن طريق مساحدة المستأنفة في الدفاع عن حقوقها تمد قبــــل ، وأن ما خدماه - ن مساعدة كان تحت ظر الحكمسة جد قبول ، ومن تم يندن رفض الدنم .

### وحيث إن الطون استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ما ينعى به الطاعنان على الحكم المطعرين فيه بالوجه الأولمه من السبب الأول أنه خالف الفانون حين قضى بأن تقديم إقولو الصلح الذي يتضمن تنازل المطمون صدها الأولى عن الاستثناف المرقوع منها وترك المحصومة فيه لا يعتد به لأخه توك للم يتم بإحدى الطوق التي حددها نص المادة 183 من فانون الموافعات عناك أن إقوار المصلح قنتشمين فضلاحن تنازل المسائفة عن الاستئناف تنازلها عن الملق ذاته إذ أقوت فيه ياصلامها لجميع حقوقها الشرعية في التركة وتحارجت منها فجاء تنازلها عن الاستئناف تبيعة لملك ومن ثم ثلا قرورة لأن يتم ترك الخصومة بوسيلة من الوسائل التراقات الشاري

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك بأن الثابت من الحكم المطمون فيه أنه بعد أذبين أن تخلمستأنف ضدها الأولى – الطاعنة الأولى – قدمت بجلسة 4 فيرار سنة ١٩٧٧ <sup>وو</sup> إقرارا بالصلح والتنازل عن الاستئناف رقم ١٠٤ لسنة ٥ قضائية وأن الاقرار" موقع عليه بامضاء منسوبة للستأنفة ويحمل تاريخ ١٩٧٢/١/١٩ وِأَن المستأنفة قروت أمام المحكمة أنها لم توقعه ولم تتصالح في الدعوى " ، قال إن هذا الإقرار " لا يعد تركا للصومة بوسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٤١ من قانون المرافعات، ومن ثم فلا يترتب أثر على هذا الاقرار شأن ما ورد فيه من تنازل عن الاستئناف ويبق الاستئناف قائما مطروحاعلى المحكمة الفصل فِيه ، وهذا يفرض صحة الإقرار وصدوره من المستأنفه فرضا جدليا فقط " وْما أورده الحُكم من ذلك خطأ ونحالفـــة للقانون ذلك أن المــادة ١٤١ من قانون الموافعات ، تجيز إمداء مرك الخصومة ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك مع اطلاع خصمه عليها ، كما أن المادة ٢٣٨ منه تقضي بأن تحكم الحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستثناف إذاكان ميعاد الاستثناف قد انقضى وقت الرك، كما كان ذك وكان الافرار المكتوب آنف الذكر الموقع عليه بإمضاء منسوبة للستأنة ةقد تضمن ميانا صريحا ابركها إلخصومة إ في الاستثناف فإنه وقد قدم إلى المحكمة يقوم ــ وعلى ماجري به قضاء النقض ــ مقام المذكرة الموقع عليها من هذه المستأنفة كما يعتبر تقديم المستأنف ضدها الأولى لهذا الإقرار وتمسكها بما جاءيه إقرارا باطلاعها عليه وقبولا منها للترك ، هذا فضلا عن أن هذا الاقرار مؤرخ في ١٩١٢/١/١٩ أي بعد أن كان ميعاد الطمن بالاستثناف في الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٧/١١/٧ قد انقضي ، فإن ترك المطمون ضدها الأولى لاستثنافها كان يتعين أن يتم وينتج أثره حتى ولو لم يصدر قبول من الطاعنة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتر تقديم الطاعنة الأولى للاقرارالمكتوب المذيل بتوقيع منسوب إلى المطعون

صدها الأولى والمؤرخ في ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ بترك الحصومة في الاستثناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر في ٧ من نوفمبر صنة ١٩٦٧ وطلبها الحكم في هذا الاستثناف على هداه من غير الطرق التي حددتها المحادة ١٤١من فانون المرافعات وقضى برفض طلب الحكم بقبول الترك فإنه يكون قد أخطأ وخالف القانون وحجب نفسه تتيجة ذلك عن الفصل في صحة التوقيع المنسوب إلى المطعون صدها الاولى على الاقرار بالترك مما يعيبه و يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه العلن

# جلسة ٣ من مارس سنة ٢٩٧٦

رئاسة السهة للسئشار محمد أسط محمود وعضوية السادة الطبقشارين : محمد محمد الخهدى ؟ حسن مهران حسن ؟ والدكتور عهد الرحن هياد ؟ وعمد الهاجوري .

# (112)

الطعن رقم ١ لسنه ٣٤ ق " أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية . أرث . وصية .

` الاستحقاق في الزَّكة بالوصية الواجية . شرطه • لامحل لتجديد الحكم مقدار الزَّكة إلا إذا قام المورث بإعطاء المستحق نصيبا بفير هوض • علة ذلك •

### (٢) اثبات . محكمة الموضوع . نقض .

الزام الحصم بتقديم أى ورقة تحت يده م ٢٠ من قانون الاثبات · مرّوك لتقدر المحكمة ، الجدل في ذلك موضوعي ، عدم جواز التحدي به أمام محكمة النقض .

### (٣) إثبات . وصية .

طلب الزام المطمون علين بتقسسديم أصل الوصية . استناد الفضا. في رفضه إلى أن هذهالوصية لاو**جود لها أصلا . لا**محل في هذه الحانة لحلف البعين إعمالا لحكم المحادة ٣٣من فانون الاتبات.

١ - مفاد نص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، أن المشرع قرر وصية واجية في حدود ثلث التركة للا حفاد الذين يموت آباؤهم في حياة أحد والديم ، طالما لم يوصى الحد لفرع ولده المتوفى بمثل نصيب ذلك الولد ، بشرط أن يكونوا غير وارثين وألا يكون الميت قد أعطاهم بغير عوض مايساوى الوصية الواجبة ، فإن أعطاهم أقل من نصيب أصلهم كمل لهم بالوصية الواجبة ذلك النصيب ، مما مفاده أن تحديد قدر التركة التي خلفها المتوفى لا يكون له محل إلا إذا تم الايصاء أو الإعطاء بغير عوض للذرع ليتسنى التحقق مما له محل إلا إذا تم الايصاء أو الإعطاء بغير عوض للذرع ليتسنى التحقق مما

إذا كان ذلك التصرف ف حدود ثلث التركة وما إذا كان مساويا لنسبب الولد المتوفية قبل والدمأم لا

٧ - ائن كانت المادة ٢٠ من قانون الانبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تجيز النصير أن يطاب إلزام خصمه بتقديم أعد هرد ستج في الدعوى يكون تحت يلبه إذا تولفرت إخدى الأحسوال الواودة فيها ، وأوجيت المادة ٢١ منه أن يبين في الطلب العلائل والطروف الى تؤيد أنه تحت يد الخصم عالا أن الفصل في مِذا الطلب باعتباره متعلقا إوجه الإثبات متروك فقلضي الموضوع ، فله أن يرفضه إذا تبن له عدم جديته ، وله أن يكون عقيدته من الأدلة التي يطعمن اليها ، كما أن تقدير الدلائن والميررات التي تجيز للحم أن يطلب الزام خصمه متقديمأية ورقة منتجةً في الدَّعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأط مما يستقل يه قاضي الموضوع ولا رقاية نحكمة النقص عليه فيه . و إذ كأنّ البُّس من الحكم الابتسدائي أبه ونض طلب الزام المطعون علين بتقديم أصل الوصية استعادا إلى انكارهن وجودها أصلا والاالطاعنين لم يقدموا مامل عل وجودها وأله ليس هاك دلال على ذلك > وأخاف الحكم المطعون فيه أن الطاعبين لم بداقوا أيضا على قبول الوصية أو تنقيسنها ، فلن مجادلة الطامعين في توافي على الدلائل والظروف لا يعدو أن يكونجدلا موضوعيا قاتغه برائدانيل مما لايجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

س من كان مؤدى إنتكار المطلوق علين وجود الوصية أمان و ماستند إليه الحكم وضي طلب الواسعة. أصلا ملها ، أن المحكمة قد استظهرت عدم وجود الوصية المنتطقة العالمين بنقدم العاصورة النائمة جدى بدليل علم تنفيذها، وإنه العمل الإنبائ التحر المؤجود المائة المنائمة وجوده والامكانه وأنه أن يطف المنسكر المناز المناز المناز المنائمة أن المناز المناز

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

تَهُ صَلَّ فَي أَنْ المُطْمُونَ عَلِيهِنَ أَقَنَ الدَّمُوى رقم ٧٧ سنة ١٩٦٨ أحوال شخصية " نفس " على الطاعنين أمَّام محكمة المنيا الابتدائية طلبن فيها الحكم بوفاة ... ... بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢١ واستحقاقهن للقدار ١٠٠٠ طمن تركنه، وقلن شرحالهاان المتوفي سألف الذكر انحصر إرثه الشرعي في الطاعنين وإذ تستحق المطعون عليهن وصية واجبة في حدود ثلث التركة باعتبارهن بنات المتعالى توفيت قبله ، وكان قد ترك الأعيان الموضحة بالصحيفة ، وامتنع الطاعنون من تسليمهن نصيبهر. فقد أقن دعواهن ، وبتاريخ ٢٩/٥/٢٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون طيهن وفاة ... ... ... بتاريخ ٢١/٤/٢١ ١ واستحقاقهن الم من تركته وصية واجبة بصفته جدهن لأم ، وبعد سماع بينة الطرفين حكمت بتاريخ ٢٧/٦/٦٧٠ حضوريا للطاعن التالث وغيابيا لباقيّ الطاعتين باثبات وفاة عهد شاكر على عبد العال واستحقاق المطعون عليهن لقدار يَجُ ١ ط من تركته وصية واجبة عن والدنهن .. .. .. .. عارض الطاعنون في هذا الحكم طالبين إلغامه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٣ حكمت المحكمة : أولا : بعدم قبول الممارضة باللسبة للطاعن الثالث ، وثانيا بالنسية لباقي الطاعنين بقبول المعارضة شكلا وقبل الفصل في موضوعها الإحالة الدعوي للتحقيق ليثبت الطاعنون أن المورث عوض المطعون عليهن عن نصيبهن موضوع النزاع حال حياته ونوع هذا العوض ، وستاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ عادت فحمت برفض المعارضة وتأبيد الحكم المعارض فيه . أستأنف الطاعن التالث حكم ١٩٧٠/ ١٩٧٠ بالاستثناف رقم ١٣ لسنة ٦ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) طالبًا الغامه ، كما أقام بصفته وصياً على إخوته القصر الاستثناف رقم ٢٤١ لسنة به ق بني سويف عن حكمي ٢٢ [٦] . ١٩٧ ، ٢٣ / ١١ / ١٩٧٠ ، واستأنف

باقى الطاعنين هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٧ ق بنى سويف وطلبوا الماء هذين الحكمين ؟ وبعد ضم الاستئنافات الثلاثة قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢/١/٩٧٩ بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ؟ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وعرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأبها . .

وحيث إن الطمن أقيم على خمسة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسببين الأول وَالتَانِي مَمْهَا عَلَى الحَكُمُ الْمُطْعُونَ فَيْهِ الْخَطَّأَ فَي تَطْبَيْقِ الْقَانُونَ ، وَفَيْ بِيانَ ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهن لاحق لهن فالوصية الواجية عملا بالمادة ٧٦ من قانون الوصية لأن المتوفى عوضهن حال حياته ، وقدموا تدليلا على ذلك صورة شمسية لوصية صادرة من المورث أوصى بمقتضاها تمقدار ممانية قراريط من الأطيان الزراعية للطعون عليهن ويمبلغ يخصص لإحداهن عند زواجها ، وطلبوا إلزام المطعون عليهن بتقديم أصل الوصية عملا بالمادة ٢٠ من قانون الإثبات ، غير أن الحكم رفض الإستجابة لهذا الطلب استنادا إلى إنكارهن وجود الوصية ، ولأن الطاعنين لم يدلوا أية قرينة ستدل منها على أنها تحت يد المطعون عليهن وأنهن ممتنعات عن تقديمها ، في حين أن مفاد المَّــادة ٢٢ منَّ قانون الإثباتأنه عندإنكار وجودالمحرر يجبُّ أن محلف المنكر اليمين على عدم وجود أصل الوصية ، كما أن الثابت من إخطَّار الحيَّازة أن ... ... .. والد المطعون علمين – محوز القدر الموصى به ، وكان يتعين على الحكة أن محص هذا المستند لتتعرف دلالته ، بالاضافة إلى أن الحكم لم تحقق من الركة ومقدارها عن طريق تعيين خبير ، وهو إجراء تقتضيه المسادة ٧٦ من ة أنون الوصية سالفة الذكر ، الأمر الذي يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن النص في المسادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧٦ من النون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤ مل أنه ود إذا لم يوصى الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ماكان يستحقه هذا الولدميرانا في تركته لوكان حيا عند موته وجبت الفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون المورث قد أعطاء بنير عوض عن

طريق تصرف آخر قلو مايجب له ، وإن كان ما أعطاء أقل منه وجبت لهوصية يقفو عاعلكه "، و مل على أن للشرع قوو وصية واجبة ف سدود كلث الركة الأحقاد الذين يموت أغَوْم في حياة أحد واللهيم ، طلما لم يوص الحد لفرع ولده لِلتَّوْقَ عَمْلُ صَعِبَ قُلْكَ الولد ، يشرط أَنْ يَكُونُوا غَيْرُ وَأَرْثِينَ وَأَلَا يَكُونَ المَّيت قد أعطاهم بغير عوض مايسلوى الرصية الواجية ، فإن أحفاهم أقل من ضيب أصلهم كل لمم بالوصية الواجية ذلك النصيب ، مما مفاده أنْ تحديد قدو الزكة التي خلفها المتوفى لا يكون له محل إلا إذا تم الإيصاءأو الإعطاء يغير عوض للفرع ليتسنى التحققمما إذا كان ذلك التصرف في حدود ثلث التركمة وسا إذا كنان مساويًا لتصيب الرلد المتوفى قيل والده أم لا ، ولئن كانت بالمادة - ٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تجيز للحم لمن يطلب الزام خصمه يتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الولودة أ فيها ، وأوجبت المادة ٢١ منه أن يبين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤمد أنَّه تحت مِد الخصم ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقايا وجمالاً ثبات متروك لقاضى لملوضوع فله أن يرضه إذا تيين له عدم جديته ، وله أن يكون عقيدته من الأدلة الني يطمئن اليها ، كما أن تقدير الدلائل أو المير رات التي تجييز العمم أن يطلب إزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدموى تكون تحت دره هو نظر موضوعي يملق يتقدير الأدلة ما يستقل به قاضي الموضوع يولا رقاية محكمة النقض عليه قيه . وإذ كان البين من الحكم الابتدائي أنه رفض طلب إلزام المطمون طين يتقديم أصل الوحية استادا إلى إنكارهن وجودها أصلا ، وأن الطاعنين لم يقدموا مايل على وجودها وأنه ليس عناك من دلاعل عليظك، وأضاف الملكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يدللوا أيضا على قبسول الوصية أو تنفيذها ، وأن مجلدلة للطاحتين في توافر تلك للدلائل والظيوف الرحمو لمن يكون جُدُلا موضوعيا في تقدير العاليل مما لايجوز التحدي به أمام محكمة النقض، لما كان ذاك وكان عودى ماسبق أن الحكة قد استظهرت عدم وجود الوصية فللمعاة وقمل ما يزعيه للطاعتون جثائمة ضرجدى بالبل عدم تنفيذها فإنه الاعتل و حمل النقرة الثانية من المائدة ١٣ من قانون الإكبات من أن يحاف المنكر عيدا بال المرولا وجوداء أو أنه لا يعلم وجوده ولاسكاله وأنه لم عقد أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به ، طالما خلصت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية المطلقة إلى أن هذه الوصية لا وسؤد لها. أصلا ، لما كان ما تقدم وكان لابجال بعد انتقاء القول بتعو يض المورث لأصحاب الوصية لوجوب تحديد التركة فإن النمي بكافة وجوهه يكون على فير أماس .

وحيث إن حاصل النمى بالأسباب النالث والرابع والحامر على الحكم المطعون فيه القصور في اتسهيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم اعتد بأقوال شهود المطعون طين رغم أنه تربطهم بهن صلة قربى، وزمم أحدهم أن المساحة التي يضع البد عليها ... ... ... الولى الشرعى طياحدى المطعون عليهن بعاري الإيجار من الأهالى مع أنها في حقيقتها المساحة التي أوصى بها المورث المعاور عاجر ، هذا إلى أن الحكم استبعد أقوال شهود المادي بها المرادث المعاون عليهن المساحة المادع بها المرادث المعاون عليهن المساحة المادع بها المرادة المادية عن حيازة المعاون عليهن المساحة المدع بها الاستندات المقدمة المداعين والى المورد على المدادة من مشايخ الناحية ومن الاتحاد الاشتراكى، ما يعيب الحكم بالقصور في التدبيب والفساد في الندليل .

وحيث ان هسدة النمى ضر مديد ، ذلك أنه لما كان بين من الرجوع إلى الحكم المطاون فيه أنه استبعد أقوال شاهدى الطاعين لأنها جامت متناقضة فيها يقرر أحدهما علمه بتحرير الوصية نفى النانى دلك ، وكان هذا القول يستند إلى أفلة سائفة لهما أصلها النابت بالأوواق ، وكان تفدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود من إطلاقات عكمة الموضوع ، لمما كان فلك وكان تعيين الحبير من الرخص الحولة لقاضى الموضوع الذي له وحده تقدير لزوم أو علم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك ، فإنه حسب الحكم أن يون عقيدته في الدعوى من أقوال الشهود وأن يكنني بذلك دون حاجة لتهيين يكون عقيدته في الدعوى من أقوال الشهود وأن يكنني بذلك دون حاجة لتهيين يكون عقيدته في المناس علم الحكم أن يتبيع الحصوم في مناسى أقوالهم وعنلف حججهم وطلباتهم ويرد استقلالا عليها ، فإنه لا يعيب الحكم أن المناس عنهاء حلى أسباب

# جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٦

برئامة السيد المستشار قائب رئيس المجاكمة أمن فتع الله وعضوية السادة المستشارين ؛ جلال عبد الرحيم عان وعمد كان عباس ، وعبد السلام البندس وعمال الدن عبد المالميات.

(110)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنه ١٤ القضائية :

(١) حكم " تسبيب الحكم " . استئناف .

قضاء الحسكم المطمون فيه يقبول الاستثناث كلا · ثبوت أن الاستثناف أف<sub>يم</sub> في الميماد · النمى عليه بالقمور لعدم بيان تاريخ إيداع صعيفة الاستثناف فلم السكتاب · لا محل له · ·

# ﴿ ( ٣ ، ٣ ) ضرائب " ضريبة الركات " . حكم .

 (۲) أنباء الحكم في أسباء إلى استبعاد جزء من الأرض موضوع الربط التكميل من هذا الربط • النص من بعدق متطوقه على تأييد قرار لحنة الملمن التي أجرت أفربط التسائميل على
 كامل مساحة هذه الأرض • تناقش •

(٣) الأملائدا لحاصة لعوالد المبانى و وجوب تقدير قيم باطبقا المهادة ٢٣٦ ق ٢٤٠ السنة ٢٩٤ و٠
 منم استظهار الحسكم ما إذا كانت الأرض موضوع الربط التسكميلي خاصة العوائد المبائر من عدمه وقمور

١ — إذ كان التابت من الأوراق أن الحكم المستأنف مسدر بجلسة ١٩٧٠/٧/١ وأن صعيفة الاستثناف أو دحت قلم الكتاب بتاريخ ٩٧٠/٧/١ وأن المياد وهو ما لم يكن محل منازعة من الطاعنين فإن قضاء الحكم المطمون فيه بقبول الاستثناف شكلا يكون قد جاء سليا ولا عليه إن هر أجمل في أسبابه القول بأن الاستثناف في المياد وحاز شروط قبوله .

٧ — إذكان النابت أن مأمورية الضرائب أجرت الربط التكيلي على جميع المساحة اوارد: باله قد وإيدتها اللجنة في ذلك . ولماكان البين أن الحكم المطعون فيه بعد أن استبعد في أسبابه مساحة . . . . من العقد المسجل سالف المذكر من العند التكيلي عاد وأيد في منطوقه قوار اللجنة التي أجرت الربط التكيلي على جميع المساحة الواردة بهذا العقد، فإنه يكون مشو با بالتناقض .

٣ - إذ كانت الفقرة النائية من المادة ٣٥ق من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ يمرى نصها على أن "تقدر لسنة ١٩٤٨ يمرى نصها على أن "تقدر قيمة الأملاك الحاضفة لموائد المبانى عا يعادل إننى حشر مثلا من القيمة الأملاك الحاضفة لموائد المبانى الم يعدن تقدير قيمتها طبقا لما جاء جذا النص الأملاك لعوائد المبانى فإنه يتدين تقدير قيمتها طبقا لما جاء جذا النص لما كان ذلك وكان الحكم المعافون فيه لم يستظهرما إذا كانت الأرض موضوع الربط النكيل خاضمة لعوائد المبانى من عدمه مع ما لذلك من أثر في كيفية تقدير قيمتها فأحجز بذلك محكمة النقض عن تعرف موافقته لحكم القانون أو مخالفته له ، كانه اعتمد تقدير مصلحة الضرائب لقيمة الأرض دون أن يكون في أوراق كالدعوى ما يسائده ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

### المحكمة

ُ بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطمن – تقصل في أنه بعد أن قدرت مامورية ضرائب تركات الاسكندرية صافى تركة مورث الطاعنين المتوفى بتاريخ ١٩١٢/٢/٢٤ بمبلغ ١٠٠٥ جنيها و ١٩٥ مليا قامت باخطار الطاعنين بإطافة عندش تكبل للتركة هبازة عن قطعة أرض مساسمها ٢٤٩٣/٥٨٠ وزاعا مرما آلت إلى المؤرث بمقتضى عقد بيع مسجل تحت وقم ٢٠٠٩ سنة ٢٩ وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٩٠٠ جنبها يضاف إلى أصل التركة. وإذا اصرض الورثة على فلك وأحيل الحلاف إلى لجنة الطعن التي أصدوت بتاريخ ١٩٩٥/٦/٣٠ قرارها برفض الطمن فقد أقاموا الدعوى رقم ١٩٩٧ سنة ١٩٦٩ تجارى كلى الاسكندرية طعناف هذا القرار . ويتاريخ أول يونيوسنة ١٩٩٠ حكت المحكمة بالغاء القرار المطعون فيه وعدم إضافة ذلك المعتصر الأصول التركة ،استأنف مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٨سنة ٢٩ق تجارى ، ويتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار المجنة — طعن الورثة في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطدن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ضعدت جلمة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور فى خصوص قضائه بقبول الاستثناف شكلا، وفى بيان ذلك يقولون انه لما كان الاستثناف برفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة فى ميعاد قدره أربعون يوما فإن اكتفاء الحكم المطعون فيه بإيراد تاريخ إعلان صحيفة الاستثناف الذى تم بعد اكثر من أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المستأهب لايغنى عن بيان تاريخ إيداع صحيفة الاستثناف قلم الكتاب .

وحيث إن هذا النمى فى غيرمحله ذلك أنه لما كان النابت من الأوراق أن الحكم المستثناف أودعت قلم الحكم المستثناف صدر بجلسة ١٩٧٠/٦/١ وأن صحيفة الاستثناف أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٠/٧/٧ فى الميعاد ــ وهو مالم يكن محل منازعة من الطاعنين ــ فإن قضاء الحريم المطعون فيه بقبول الاستثناف شكلا يكون قد جاء سلما ولاهليه إذ هو أجل فى أسبابه القول بأن الاستثناف فى الميعاد وحاز شروط قبوله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم خلص لمل أن العقار الذي ورد بإقرارهم عقب الوفاة ووصفه مأمور الضرائب تمضر اطلاعه ذات العقار الذي تضمنه عقد البيع المسجل برقم ١٠٠٨ سنة ١٩٧٤ الصادر لملى ... ... ... وأبنه مرتبا على ذلك أن مالم يتضمنه هذا العقد من المسلحة الواردة بالعقد المسجل

تحت وفم ٢٠٢٩ سنة ٧٨ لم يدخل ضمن تقديرات مصلحة الضرائب لمناصر التركة وذلك رغم الخلاف في وصف هذين العقارين

وحيث إن هذا النمي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هــــذا الخصوص « أنه بالنسبة للوضوع فإن الثابت من مطالعة أوراق ملف التركة أن الورثة أقرواعقب وفاة مورثهم أن منىين عناصر التركة منزلابتة يمشالسيوف وأن السيد مأمور الضرائب أثبت في محضر الاطلاع المؤرخ ١٩٦٩/١١/١٣ مستند ١١٣ أن العقار رقم ١٠٧ شياخة تفتيش السيوف عول باسم ... ... ... ونشمل منزلامكونا من دورين داخل حديقة مسورة بهاجراجين وأن العقار سالف الذكر هو ذات العقار الذي تناوله عقدالبيع المسجل رقم. ﴿ • ١ سنة ١٩٦٤ توثيق الاسكندرية ف ١٩٦٣/٦/١٧ الصادر من المستأنف طيهم و ... .. .. .. الى .. .. .. .. .. .. وابنه ... .. **دليل** ما ورد بهذا العقد من أن العقار المبيع عبارة حن أرض مسورة بسور بتاء مقام عليها فيلا مكونة من دورين بناء وجراج بالحد البحرى الغربي غير مسورة وأنه عُول باسم ... ... ... ... وهذا العقار رقم ٢١٠ ... ... ... ... أ.. ... .. شياخة تفتيش السيوف قسم المنتزة، وكان واردا تحت رقم١٠٠ إلى١٩٥٦ بتفس الشياخة والقمم وذلك حسب شهادة المحافظة وقم٢٤٤ في ١٩٦٣/٦٩ والشهادة المؤرخة ١٩٦٣/٢٩ ". وإذ كان سينمن هذا الذي أورده الحكم أن هناك ممة مغايرة في أوصاف العقار المبين بمحضر اطلاع مأمور الضرائب عنهن تلك الى وردت بالعقد المسجل تحت رقم ٨٠٠ وسنة ١٩٦٤ ، وكان الثابت بهذا العقد المِسجل أن المبانى محولة باسم مورث الطاعنين فإن الحكم إذ استخلص من هذه العبارة ومن الحدود المبينة بذلك العقد المسجل وحدة العقار الوارد مه والعقار المبين محضر اطلاع مأمور الضرائب يكون مشوبا بالفساد فىالاستدلال.

وحيث إن الطاهنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه التناقض بين أسبابه ومنطوقه وفي بيانذلك يقولون إنه بشاجاء بأسباب الحكم أنه وود ضمن أصول التركة البناء المقام على الأرض المملوكة ... ... ... ... ... وشريَط من الأرض الفضاء مساحته ٨٦٫٢٨ مترا مهرها من البقد المسجل برقم ٢٠٩ مستعم وأن باقى المساحة الواردة جدا العقد هى موضوع الربط التكىيلى ولم تدخل ضمن تقديرات مصلحة الضرائب لعناصر التركة عقب الوفاة عاد وأيد فى منطوقه قرار المجنة التى أجرت الربط التكميل على حميع الأرض الواردة بذلك العقد المسجل ومساحتها ١٩٨٣,٢٤ ذراعا مربعا التى يدخل فيها ال ٨١,٢٨ مرا مربعا التى سبق له استبعادها .

وحيث إن هذا النمى ف محله ذلك أنالناب أن مأمورية الضرائب أجرت الربط التكيلي على جميع المساحة الواردة بالمقد المسجل برقم ٢٠٣٩ سنة ٢٨ وقدرها ١٠٨٣ فراعا مربعا وأيدتها الجينة في ذلك . ولما كان الحكم المطون فيه قد أورد بأسبابه "أن ما كان يملكه المورث في المقار ١٠٧ شياخة يتميش السيوف وورد تقريه ضن عناصر تركته عقب وفاته هو جميع البناء مساحته ٨١,٢٨ مترا مربعا عبارة عن جزء من العقد المسجل برقم ٢٠٧٩ مستقل مؤرخ ٢١/٩/٢٩ والمقدم صورته بملف الدعوى إلى السيد ... ... ... وزوجته وهي الأرض موضوع الربط النكيلي الم تدخل ضمن تقد برات مسلحة الضرائب لعناصر التركة عقب وفاة المورث إذ أنها لاندخل ضمن العقار رقم ٢٠٧٩ شياخة تفتيش السيوف "ما يبين منه أنه بعد أن استبعد في أسبابه مساحة ٨١,٢٨ مترا مربعا من العقد المسجل برقم ٢٠٧٩ سنة ٢٨ من العنصر التكيلي عاد وأيد في منطوقه قرار المجنة التي أجرت الربط التكيلي عاد وأيد في منطوقه قرار المجنة التي أجرت الربط التكيلي عاد وأيد في منطوقه قرار المجنة التي أجرت الربط التكيلي عاد جميع المساحة الواردة بهذا المقد مما يجعله مشو با بالتناقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبين النالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيان ذلك يقولون إن الأرض موضوع الربط التكييل تحضع لمضرية عوائد المبانى ومن ثم كان يلزم تقديها بما يعادل إلى عشر مثلا للقيمة الايجارية السنوية ومع ذلك خلا الحكم من بيان ما إذا كانت هذه الأرض تحضع لموائد المبانى من عدمه كما أخذ بتقدير مصلحة الضرائب لها يمبلغ ٣١٦٠ جنيها دون أن يحقق دفاعهم من أن هذا التقدير مبائغ فيه بدليل بيعهم كما بعد وفاة مورشهم بأكثر من حشر سنين بمبلغ ١٣٠٠ جنيه .

وحيث إن هذا النمى فى محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المحادة ٣٩ من القانون رقم ٢٩٧ لَسَنة ١٩٥١ مجرى من القانون رقم ٢٩٧ لَسَنة ١٩٥١ مجرى نصباعلى أن "تقدر قيمة الأملاك الحاضعة لعوائد المبانى عا يعادل إلى عشر مثلا من التيمة الإنجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد مما مقاده أنه في حالة خصوع الأملاك لعوائد المبانى فإنه يتعين تقدير قيمتها طبقا لمل جاء بهسنة النص ، لما كان ذلك و آبان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كانت الخرص موضوع الربط التكيل خاصقة لموائد المبانى من عدمه مع ما لذلك من أثر في كيفية تقدير قيمتها فأعجز بذك محكة النقض عن تعرف موافقته لحكم الفانون أو مخالفته له ، كما أنه اعتمد تقدير مصلحة الضراب لقيمة الأرض لحرد قوله " بأن المجنة قدرت مبلغ ٢٠٠ جنيه تما للذراع المربع وقت الوفاة وأن هدا النقدير يناسب اقيمة الحقيقية لها فى ذلك الوقت ولا مفالاة فيه "

وحيث إنه لمما تقدم يتعين نقص الحكم دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

# جلسة ۷ من مارس سنة ۱۹۷۳

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحلمة أنور خلف ، ومضوية: السادة المستشارين : محمد مصطفى المتغلوطي ومحموح حطيه وحسن السنباطي والدكتور بشرى رزق فنيان .

# (11)

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ القضائية :

(١ و٧ و٣ و٤) عمل . " إعانة غلاء المعيشة " . شركات

- (١) الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ · تعليبة منام تكن فئات إعاة غلاء المعيشة التي
   تصرفها المؤسسات التي يسرى دائيا أزيد من الفئات الواردة بالحدول المرفق به
- ( ۲ ) الأجر الأساسى ، المقصود به ، الأجر الإحمالى مطروحاً منه إصابة غلاء المعيشة .
   اعتبار إصابة الفلاد جزءاً من الأجر ، غير مانع من الاتفاق على احتساب مكافأة نهاية الحسدة .
   على أساس المرتب الأصل وحده .
- (٣) تقاضى العامل طوال مدة خصد مدته لفنات إمانة غلاء المدينة الواردة بلائحة البنك
   باعتبارها الاكثر سخا. ؟ عدم جراز مطالبته عنصد تقاعده بالمزايا التي تعود عليه من تعليين
   قالم آخر .
- ( ٤ ) صرف ﴿عَانَة خلاء المعيشة لنماءاين بالشركات النابسة للوسسات العامة جمعة شخصية وسَّى تُم تسوية حالاتهم وفقا الائمة ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ مئردا. • بقاؤها مستقلة بذاتها غير مندمجة فى المرتب الأساسى •
- ۱ تنص المادة السادسة من الأمر العسكرى رقم ۹۹ لسنة ١٩٥٠ على أنه <sup>10</sup> تطبيق أحكام هذا الأمرعلى الأجور والمرتبات والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ مالم تكن فثات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عاجا هذا الأمر تزيدهن الفئات الواردة بالجدول المرفق ففي هذه الحال

يعمل بالفئات المقسررة بالمؤسسة". وإذا كان الواقع الذى لم ينازع فيه العلامن ( العامل ) هو أن فئات إعانة غلاء المعيشة المقسررة بلائحة البنك المطعون ضده الأولى تزيد على الفئات المقسررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى تطبيقا اذلك إلى النتيجة الصحيحة وهي وجوب إعمال فئات إعانة الغلاء الواردة بلائحة البنك ، فان النبى على ما أورده تزيدا في هذا الشأن من تقريرات قانونية خاطئة أو تسبيب معيب يكون غير منتج .

٧ ـــ المقصودبالأجر الأساسى، الاجر الإجمالى للمامل بعد أن تطرح منه إمائة غلاء المعيشة ، واعتبار إمانة الغلاء جزءا من الأجر لا يمنع من احتساب المكافأة مل أساس المرتب الأصلى وحده مادام نظام العمل فى البنك المطعون ضده الأول قد جرى بذلك وهو ما تأكد بالنص عليه فى العقد المرم مع الطاعن .

٣ ـ متى كان الحكم المصون فيه قد انهى إلى النتيجة الصحيحة باحتساب إعانة المغلاء طبقا الفئات الواردة بلائحـة البنك وهى الفئات الأكثر سخاء فإنه لابسوغ الطاعن بعد أن طبقت عليه هذه المئات وتقاضى مرتبه على أسامها طوال مدة خدمته أن يطالب بالمزايا التي تعود عليه بعد تقاعده من تطبيق نظام آخر .

ع سمفاد الفقرة الناسة من المادة الناسة من قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٧ باصدار الاتحة نظام العاماين بالشركات النابعة المؤسسات العامة والمادة وإلى المنافقة والمادة ١٩٣٨ العامة عن المنافقة والمادة عهد أن قرر قاعدة عدم سريان نظم إعانة فلاء المعيشة هل العاملين بالنسركات التابعة المؤسسات العامة ، وأى بالنسبة للعاملين الحاليين بها أن يستمر صرف إعانة الغلاء إليهم مع مرتباتهم بصفة شخصية حتى تم تسوية حالاتهم ، عيث لو زادت هذه المرتبات مضافا اليا إعانة الغلاء على المرتبات المفسورة لوظائفهم بقتضي التعامل ، فإن هسذه الزيادة تستبلك عما يستحقونه مستقبلا من علاوات أو بدلات ، ومؤدى المتمال صرف إعانة الغلاء بصفة شخصية وإلى أجل موقوت هو بداؤهامستقلة بغاتباغير مناجة في المرتب الأسامي .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقــرو والمرافعة وبعد المداولة ·

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيعوسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل فى أن الطاعن أنام الدعوى رقم ٧٧٩سنة ١٩٦٥ كلىالقاهرة على المطمون ضدهما طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ٢٦٢٠جنبها و١٤٣ مليما وقال شرحاً لدعواه إنه بمـــوجب عقد تنفذ اعتباراً من ٧/٧/١ و١٩ عين نائبًا لمدير بنك الجهورية الذي أدمج في البنك المطعون ضده الأول ــ وذلك بمرتب سنوى مقداره . ٧٥٠٠ جنيه شآملا علارة غلاء المعيشة ، وعند انتهاء خدمته ف ٢/٢٧/ ١٩٦٥ – قام البنك باحتساب فرق النظام الأفضل بالنسبة لمكافأة نهاية الحدمة باعتبار أن مرتبه الأساسي هو ١٦٧ جنيهاو ٧٧٠ ملياشهريا وأن الباق مقابل إعانه الغلاء طبقا للفئات التي نصت عليها اللائحة الداخلية لبنك الجمهورية ، وككان عقد عمله لم يتضمن هذا التحديد ، وكانت العلاوة التي تصرف بسهب غلاء المعيشة تعتبر جزءًا لا يَحِزأ من الأحر الذَّى تتحدد على أساسه مكافأة نهاية الحدمة، وهو ما يتعين معه احتساب مكافأته على أساس مرتبه، أو بعد خصم ١٥ جنها شهريا مقابل الحد الأقصى لإعانة الغلاء التي نص طيها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بحيث يكـون الفرق المستحقله هو مبلغ.٢٦٧جنهاو١٤٢ مليا، فقد أقام دعواً، مطالبا البنك المطعون ضده الأول بهذا المبلغ بالتضامن مع هيئة التأمينات الاحتاعية المطعون ضدها الثانية ، التي أقامت بدورها دعوى فرعية طلبت فيها الزام البنك بأن يؤدى لها ماقد يحسكم به عليها . وفي ١٩٦٧/٣/٢٨ حكمت المحكة بندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان الأساس الذي احتسبت طبقاً له إعانة غلاء المعيشة للطاعن ومــدى أحقيته للبلغ المطالب به ، و بعد أن قدم الخبير تقسر يره قضت بتاريخ ١٩٣١/ ١٩٦٨ في الدعوى الأصلية بالزام المطعون صَدها بأن يدفنا للطاعن مبلغ ٢٦٠ جنها و٨٥ ملياوق الدعوى القرعية

بالزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لهيئة التأمينات الاجماعية ذات المبلغ و استئاف استئاف المطعون ضدهما هذا الحكم أمام محكة استئناف المطعون ضده الأول برقم ١٦٨منة ٨٦ق واستئناف المطعون ضده الأول برقم ١٦٧منة ٨٦ق واستئناف المطعون ضدها الثانية برقم الاستئنافين حكت في ١٩٧/ ١٩٧ بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطامن والدعوى الفرعية . طمن الطاعن في هدا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة المامسة مذكرة أبدت فها الراي برفض الطعن، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدت لنظره جلسة ١٩٧٦/١/٤ وفيها الترمت النيابة رأيها الدابق .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطنون فيه غالفة القانون والتناقض فى الأسباب ذلك أنه أقام قضاء على أن اد مر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعاثة غلاء المعيشة لايسرى على عمال البنوك لأنها لاتعد من المحال التجارية والصناعية فى حين أن هذه المحال تشمل كافة المنشأت التى تمارس نشاطا تجاريا ومنها البنوك لانها تزاول أحمالا تجارية تهدف بها إلى تحقيق الربح . هذا فضلا عن تناقض أسبابه إذا عاد وقرر أن أحكام هذا الأمر العسكرى لاتسرى على الطاعن لأن اللا محة الداخلية للبنك المطعون ضده الأول تقرر فئات إعانة غلاء معيشة تزيد على الفئات الواردة بذلك الأمر

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن المادة السادسة من الأمر المسكرى رقم ٩٩ لسنة . ١٩٥ تنص على الأجور ولم ٩٩ لسنة . ١٩٥ منا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة . ١٩٥ ما لم تكن فئات إطافة علاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تريد عن الفئات الواردة بالحدول المرفق ففي هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة "ولماكان الواقع الذي لم ينازع فيه الطاعن هو أن فئات إعانة علاء المعيشة المقررة بلامحة البنك المطعون ضده الأول تريد على الفئات المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة . ١٩٥٠ وكان المحكم المطعون فيه قد انتهى تطبيقا لذلك إلى المقيمة وهي وجوب اعمال فئات إمانة الغلام الواردة بلامحة البنك ٤ فإن النهيمة المعربي وجوب اعمال فئات إمانة الغلام الواردة بلامحة البنك ٤ فإن النهيمة

على ما أورده تزيدا فى هذا الشأن من تقريرات قانونية خاطئة أو تسهيب سيب يكون غير متنج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى من أسباب الطمن حفا الحكم المطمون فيه في تفسير القانون و تأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه مع التسلم جدلا باستبعاد تعليق أحكام الأمر العسكرى رقم 49 لسنة ، 190 ، فإنه كان يتمين احتساب مكافاة نهاية الحدمة على أساس المرتب الشامل الذي يحصل عليه الطاعن لأن الأجر يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال مقابل قيامه بالعمل ومنه إعانة غلاء المميشة طبقا للمادة ٣٨٣/٢ من القانون المدى ، ولايفير من ذلك أنه وقع على عقد عمل ينص على احتساب المكافأة طبقا للرتب الأساسي لأن العقد لم يحد مقدار هذا الموتب الأساسي ، كما أن القاعدة في تفسير العلاقات المهالية هي الأخذ بالتفسير الأصلح العامل ، ولاثلث أن مكافأة نهاية الحدمة تزيد بقدر زوادة المرتب الأساسي تتبعة تحفيض ما يعتبر إعانة خلاء من المرتب الشامل الذي يتقاضاه هسذا فضلا عن أن الحكم المطمون فيه لم يلتفت إلى أن الائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ قد أنهت نظام إعانة الغلاد بحيث لم يعد عمل للتمسك بتقسيم المرتب إلى أساسي وإعانة غلاء من اذبحا وأصبحت هذه الإعانة جزءا غير متميز من الأجر .

وحيث إن هذا النمي مردود في شقه الأول بما هو مقرر من أن المقصود بالأجر الأساسي هو الأجر الإجمالي العامل بعد أن تطرح منه إطافة غلاه المعيشة، ولما كان اعتبار إعافة الغلاء جزءا من الأجر لا يمنع من احتساب المكافأة على أساس المرتب الأصلي وحده مادام نظام العمل في البنك المطعون ضده الأولى قد جرى مذلك وهو ما تأكد بالنص عليه في العقد المبرم مع الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه قد التهي - على ماصلف بيانه في الرد على صبب الطعن الأولى - إلى المقيمة الصحيحة باحتساب إجانة الغلاء طبقا الفئات الواردة بلائحة البنك وهي الفقات الأكثر معناه ، محيث لا يسوخ للطاعن بعد أن طبقت عليه هذه الفئات وتفاضى مربه على أصاسها طوال مدة خديته أن يطالب بالمزايا التي تمود عليه بعد تفاحده من تطبيق نظام آخر، فإن المنصى على المحكم المطعون فيه بحارة في

هذا الثق يكون غير أساس ، ومردود فشقه الناني بأن الفقرة الثانية من المسادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية وقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لاعة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة إذ نصت على أنه ملاتسرى القواحد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على المعاملين باحكام هذا النظام :ثم نصت المسادة عه من ذات اللائحة على أنه " . . . ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرباتهم الحالية بما نبها إهانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة . على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيدً على المرتبات المقررة لمم بمقتضى التعادل المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضومها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة نما محصل عليه العامل ف المستقبل من البدلات أوعلاوات الترقية " . فان مفاد فلَّك أن المشرع بعد أن قرو قاعدة هدم سريان نظم إعانة غلاء الميشة على العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة ، رأى بالنسبة للعاملين الحاليين بما أن يستمر صرف إعانة الغلاء إليهم مع مرتباتهم بصفة شخصية حتى تم تسوية حالاتهم، محيث لو زادت هذه المرتبات مضافا إليها إعانه الغلاءعلى المرتبات المقررة لوظائفهم بمقتضى التمادل ، فان هذه الزيادة تستهلك مما يستحقونه مستقبلا من علاوات أوبدلات ولماكان مؤدى استمرار صرف إمانة الهلاء بصفة شخصية وإلى أجل موقوت هو بقاؤها مستقلة بذاتها غير مندمجة في المرتب الأساسي ؛ فإن هذا الشق من النمي يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبين الثالث والرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مسخ العقد الذي أبره مع البنك المطعون ضده الأول مسخا تاما أدى إلى غالفة القانون ، ذلك أنه اعتبر الأمر الإدارى الصادر من البنك بتقسيم مرتب الطاعن حجة عليه بمقولة ان توقيعه على استمارة المرتبات يعد قبولا له، في حين أن العقد شريعة المتماقدين ولا يجوز تعديله أونقضه إلا باتفاق الطرفين . هذا نضلا من اعباره لائحة البنك جزءا مكلا للعقد وهو ما يخالف نص المادة الرابعة منه التي تقضى بأنه "مع عدم الإخلال بالمزايا الأخرى المنصوص عليها في لا عمة البنك يعتبر قانون عقد العمل الفردى مكلا لأحكام هذا المقد" ومفادها العربي أنه لايسرى من أحكام تلك اللائحة إلا ما كان يتضمن ميزة

أفضل للطاعن . ولمــــ كان ما جاء بها خاصا تحديد إءانة غلاء المعيشة نما يؤدى . إلى انتقاص مكافأة نهاية الحدمة نتيجة لتخفيض مرتبه الأساسى، نأن إعمال هذه اللامحة باعتبارها تنثل مزة للطاعن يكون مسخا لنصوص العقد .

وحيث إن هذا النمى في غير عله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الأمر الإدارى الصادر بتقسيم مرب الطاعن وبيان مغرداته من أساسي وإعانة غلاء المبيشة يعتبر مفصلا ومكملا لعقد عمله ، وذلك لما أورده من أسباب سائفة دلل بها على علم الطاعن بهذا الأمر وإقراره له بتوقيعه على استارات مرتبه المنصمنة هدا التفصيل وتقديمة شهادة لمصلحة الضرائب بمفردات مرتبه طبقا للتقسيم الوارد بذلك الأمر ، وكان تفسير المقود والشروط المختلف عليها فيها واستظهار قصد طرفيها مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام فعناؤها في ذلك يقوم على أسباب سائفة ، فإن ما سعاه الطاعن بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ۹ من مارس سنة ۱۹۷۶

ير ثاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكسل نائب رئيس المحكسة ومضوية السادة : المستشارين : إبراهيم المعبد ذكرى وعبان حسين عبد الله وعمود عبان دوويش ، وذكى الصاوى خالج .

(111)

الطعن رقم ٣٥٦ اسنه ٤٠ القضائية :

حكم . "حجية الحكم ". إيجار .

القضاء نهائيا بأحقية المستأجر فى القاص الأجرة خلال مدة معينة مقابل حرماته من الاتضاع بالمصعد • حق المستأجر فى المصم من الأجوة عن مدد الاجارة الأخزى • منوط بثبوت استعراد المؤجر فى الاخلال بالترامه بتعكين المستأجر من استعمال المصعد •

١ - إذ كان الحكم الاتهائي الصادر في الدموى رقم ... .. بين الطاعن - المستأجر - والملمون عليه الأول - المؤجر - وإن قضى بأن تمكين المستأجر من استمال المصاحد ليس منحة من المؤجر وإنما دو الترام يتع على عاتقه وأن الطاعن محقى في إنقاص الأجرة عن شهر يوليو سنة ١٩٥٤ بمقدار ثلاثين حنيا لأن المطمون عليه الأول حرمه من الاتفاع بالمصاعد ، إلا أن استمرار الطاعن في خصم هذا الملغ عن مند الإجارة الأخرى منوط بنبوت استمرار المؤجر في الاخلال بالتزامه المذكور حسيا تحصله محكمة الموضوح من واقع الدعوى . وكان ببين من الحكين الصادرين بين طرقى النزاع في الاستثنافين رقمي . . . . أن كارشهما صدر بشأن فروق الأجرة عن مدد تحتلف من إخلال المعلمون عليهما بالترامهما بمكرن الطاعن من الانتفاع بالمساعد فلا جية من إخلال المعلمون عليهما بالترامهما بمكن الطاعن من الخدن ، وإنما يكون الأمن من هذين الحكين بالنسبة للفترة موضوع هذا الطمن ، وإنما يكون الأمن منوقها على ما تحصله عكمة الموضوع من الواقع في الدعوى على ما تحدم دكو ، .

ولماكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد تقريرات موضوعية سائمة تؤدى إلى ما استخلصه من أن المطعون عابهما لم يمنعا الطاعن من استعال المصعد في الترول في الفترة المذكورة ، لما كان ذلك فإن الذمي على الحسكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لمخالفته الأحكام السابقة يكون في غر محله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تحصل في أن الطاعن أقام لدعوى رقم ١٩٤٦ سنة ١٩٤٧مدني القاهرة الابتدائية ضد المطعون علمهما طلب فيها ألحكم بإلزامهما بأن يدفعا له مبلغ. ١٧٩جنيها وقال بيانا لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٣/٦/٩ استأجرتمن المطعون عليسه الأول شقة وغرفا بالعارة رقم ٣٣ شارع قصر النيل بالقاهرة بأجرة شهرية قدرها ١٢٥جنيها خفضت إلى٧٨ جُزيهاو ٣٠ ملَّما كما استأجر منه بعمَّد آخر في ١ (١٤٥٤) غرفة بالعارة ذاتها بأجرة شهرية قدرها ٢٦ جنبها و. ١٧٥هـ خفضت إلى ٨جنيهات و ٦٧٠ مليا وجملة ذلك مبلغ ٨٦ جنيها و ٧٠٠ مليم ، وَحَدَثُ أَن قام نزاع بين الطاعن والمطعون عليه الأول بسبب أن الأخر لم يمكنــه من استعال مصاحد العارة فحبس تحت بدهمبلغ ثلاثين جنيها من أجرة شهر يوليو سنة ١٥٤ (واستصدر المطعون طيه الأول صده أمرا بأداء هذا المبلغ وعارض الطاعن في ذلك الأمر بالدعوى رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٥٤ عا دين الحزئية رقضي فيها بنار يخ ٢١/٢(١٩٥٥ بإلغاء أمر الأداء ورفض الدعوى واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحسكم فقضى بعدم جواز الاستثناف لقسلة النصاب ، وأضاف الطاهن أنه إزاء فرض الحراسة مل أموال المطمون عليه الأول ومنها العقار المؤجر ، وما طرأ من تقيير على ملكية هذا العقار ولأنه خشى من تنفيذ الحكم الصادر ضده بالإخلاء فقد وفه

بالأجرة كاملة دون خصرمبلغ الثلاثين جنيها التيكان يحق له خصمها منالأجرة الشهرية ، وذلك طوال الملغة من ١٩٦٣/٦/١ إلى ١٩٦٦/١٢/٣١ و إذ تبلغ فووق الأجرة المستحقة له عن هذه المدة . ١٧٩ جنبها فقد أقام دعواه الحكرلد بطلباته سافقة البيان. وأضاف الطاعن المءطلباته طلب إلزام المطعون عليهما برد مبلغ. • ٣-جنيها و ٣٩٠ مليا ، قال أنه دفعها خلال المدة المذكورة زيادة عن الأَجْرة الْقانونية وبتاريخ ١٩٦٨/١٩١٧ حكمت المحكمة بندب خبير لمعاينة العين المؤجرة والتحقق <sup>بما</sup> إذا كان الطاعن قد استعمل المصاعد مثار النزاع في المسسدة من أول يونية سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ تقديم الحبير تقريره وبحث مسألة الحبالغ التي افتضاها المطعون عليهما من الطاعن زيادة عن الأجرة القانونية، وباشر آلحبير مأموريته وقدم تقريره وانتهت المحكمة في ١٩٦٩/٤/١٧ إلى الحكم بالزام المطعون عليهما بأن يدفعا للطاعن مبلغ . ١٣٩٠ جنيها ورفضت ماعدا ذلك من الطليات. استأنف المطعون عابهماهذا آلحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٢٠٥٣ سنة ٨٦ ق . ويتاريخ ١٩٧٠/٢/١ قضيت الحكمة بألفاء الحكم المستأنف ويرفض الدحوى. طمن الطاعن ف هذا الحكم يطريقالتقض وقلعتالنيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطن بن على سبين يتمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيسه الخطا في تطبيق النانون ، ذلك أنه قضى بعدم أحقية الطاعن في استرداد فروق الخجرة التى دفعها بواقع ثلاثين جنها شهويا خلال المسلمة من ١٩٩٣/١١ الى ١٩٩٣/١١ الى ١٩٩٣/١١ الما ١٩٩٣/١١ الما ١٩٩٣/١١ الما ١٩٩٣/١١ الما استثناف القاهرة الصادرين بين نفس الحصوم وفي ذات النزاع، إذ قضى أولهما باحقية الطاعن في فروق الأجوة الى خصمها طوال ملة عدم بمكينه من استمال المصاعد وقدرهاه ١٩٩٧ جنها و ١٩٠٠ سنادا إلى حكم عكمة عابدين المؤتية الما المعدد وقدرهاه ١٩٠٧ جنه عامة عاملة علما في مسألة كلية شاملة وهي أن تمكين المستأجر من استمال المصاعد ليس منسة من المؤجر بل هو التمام وهي فان تمكين المستأجر من استمال المصاعد نقيبة لفعل المطبعة تقيبة العلما المساعد تقيبة العلم المساعد بقيبة العلما المساعد بقيبة العلما المساعد بقيبة العلما المساعد بقيبة العلم المساعد بقيبة العلما المساعد بقيبة العلم المساعد بقيبة العلما المساعد بقيبة العلم المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد بقيبة العلم المساعد بقيبة العلم المساعد المساعد المساعد المساعد العلم المساعد المساعد العلم المساعد العلم المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد العلم المساعد المساعد المساعد المساعد العلم المساعد المس

طيه الأول ، وأنه لايغير من ذلك ما أورده الحمَم المطعون فيسه من أن الطاعن قد أمكنه الانتفاع بالمصاعد أو أن المؤجر قد أتاح له هذا الانتفاع إذ لابجوز بعد أن أصبح حق الطاعن في انقاص الأجرة مستقرا بأحكام نهائية أن يتغير مركزه من يوم إلى يوم حسب مشيئة المطعون عليهما ، وهو ما يعيب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي مردود بأنه لما كان المنع من إمادة نظر النزاع المقضى فيه يستلزم – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، و بشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تنغير وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ، وكان الحكم الانهائر الصادر في الدعوى رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٥٤ عابدين الجزئية بين الطاعن والمطعون طيه الأول وإن قضى بأن تمكين المستأجر من استعال المصاعد ليس منحة من المؤجر و إنما هو الترام يقع على عائقة وأنالطاعن عق فمانقاص الأجرة عنشهر يوليو سنة ١٩٥٤ بمقدار ثلاثين جنها لأن المطعون عليه الأول حرمه من الانتفاع بالمصاعد ، إلا أن استمرار الطاعن في خصم هذا المبلغ عن مدد الإجارة الأَخرى منوط بنبوت استمرار المؤجر في الإُخلال بالترامه المذكور حسبا تحصله محكمة الموضوع من واقع الدعوى ، وكان يدين من الحكمين الصادرين بين طرفي النزاع في الاستثنافين رقمي ١١٥٤ سنة ٨٦ ق و ١٧٩٠ سنة ٨٥ ق القاهرة أن كلا منهما صدر يشأن فروق الأجرة عن مدد تختلف عن المدة موضوع الدعوى الحالية وقام كل منهما على ما حصلته المحكمة من إخلال المطعون علمِماً بالرَّامهما يتمكن الطاعن من الانتفاع بالمصاعد ، فلا حجية لأى من هذن الحكمين بالنسبة للفترة موضوع هذا الطَّمن وهي المدة من ١ | ١٩٦٣ | إلى ١٦ | ١٩٦٢ | وإنما يكون الأمر متوقفا على ما تحصله محكمة الموضوع من الواقع في الدعوى على ما نقدم ذكره ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله « أن الثابت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى سواء في محاضر أهماله أو في نتيجته أن الخبير استمع للشهود ولاقوال لمستأتف ضده \_ الطاعن \_ شخصيا وقد ثبت منها أنهذا الأخير يستعمل هووزبائن معرضه المصدد صعودا ويمكنه استدعاؤه تليفونيا للنزول تشأنه شأن

باقى المستأجرين في العارة ولا يؤثر على حقه هذا امتناع البواب عن الاستجابة لطلبه الصعد في حالة النزول بسبب النزاع السابق بينه و بن المسالك هذا النزاع الذي لم يعد له موجب بعد الفصل فيه و بعد بقاء المستأنف صده منتفعا بعقده في العارة مستأجرًا بعد أن كان قد صدر عليه حكم بالإخلاء و بعد أن صار للعَّارة مالكان هما المستأنف وشركة مصر التأمن المطعون على ماروسرت قواذن تحقيض تاليةللنزاع. . . وتثبيت أجرة الأعيان المننازعطيهاعلىمبلغ٨٦جنيهاو . . ٧مليمشهريا ورضى المسنأنف ضده ـ الطاعن ـ مختارا أن يدفع الآجرة بمـا فيها المبلغ الذي استنزل لفاء عدم استعاله المصعد حتى١٩٦٣/٦/١ وَمَن ثم فبدءا من التاريخ الأخير لا يكون له العودة للناضلة فيما ارتضاه خاصة وقد ثبت من الاطلاع على التقرير أن المستأنف ضده عاد لاستعمال المصعدهو وزبائنه صعودا ولم يمنح من المالكين من استعماله في النزول . . . وبالترتيب علىذلك يكون الحكم المستأنف حين قضي برد المبالغ التي درج المستأنف ضده على دنه ها مختارا منذ ١٩٦٣/٦ ٩ ١ حتى ١٩٦٦/١٢/٣١ قد صدر في غير محله . . . "، وهي نقر رات موضوعية سائغة تؤدى إلى ما استخلصه الحكم من أن المطعون عليهما لم يمنعا الطاعزمن استعمال المصعد فىالنزول فىالفترة موضوع النزاع ، كما كان ذلك فإن العي على الحكم المطعون فيه بالحطأ في تطبيق القانون لخالفة الأحكام السابقة يكون في غر محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٦

برنامة العيد المستشار محمد أسعد محمودوعضو ية السادة المستشارين ؛ محمد محمد المهدى وحسن مهران حسن والدكتور عبد الرحن عيادوعمد الباجورى .

# (11A)

# الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق " أحوال مخصية " :

(١) دعوى " إعادة الدعوى للرافعة " . محكمة الموضوع . حكم .

إيباً به طلب فتح ياب المراقعة والتصريح بتقديم مستندات - من اطلاقات محكمة. الموضوع . اغفال الحسكم الإشارة إلى هذا الحلب - وفض ضمني له .

- (٢ ٧ ) إثبات " الإقرار " . أحوال شخصية " نسب " .
- ( ۲ ) الافراد بالأبرة شرط صحه أن يدكمون الوفد الهقر له مجبول النسب الشخص مجهول السب في الله الشخص المسلم في الله السب في الفقه الحنفى بيائه
  - (٣) قيد اللفيط بدنائر الملجأ باسم ولقب معين ٠ لايفيد أنه معلوم النسب •علة ذلك •
- ( ؛ ) التنبى ماهيته حكمه فى الشريعة الإسلامية حوام و باطل لايترتب عليه أثر أرحكم شرعى -
- ( ٦ ) إقرار الزيجة بالأمرمة من زوجها ، فيه تحميل نسب الولدعلى الزوج ، مصادنة الزوج الإقرارها ، شرط ثنبوت هذا الندب منهما .
  - ( ٧ ) النسب . بنبت بالبينة والاقراد كما يثبت بالقرائل
  - (٨) ١ (٩) أثبات "الإحالة إلى التحقيق"، بطلان . حكم، نقض "السبب الحديد"،

( ٨.) مماع شهووالطرفين بعدائتها. ميعادالتحقيق . لابطلان . الإعتداد بهذا التحقيق . لاخلاً .

 ( ٩ ) مدم جواز النمسك بالبطلان الانمن شرع لمصلحته . مدم تمسك الطامن أمام محكة أول درجة بعدم إعلانه بحكم التحقيق . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكة النمض . غير مقبول .
 لايقير من ذلك صبق إثارته مجلسة التحقيق من غير هذا الطاعن .

۱ - لانثریب علی محکة الموضوع - بحسب الأصل - ان هی لم تجب علی الطلب المقدم الیها بفتح باب المرافعة والتصریح بتقدیم مستندات ، لأن اجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من الاطلاقات، فلایعیب الحکم الالتفات عنه، ولما کان اغفال الحکم الاشارة إلی الطلب بستبر بمثابة رفض شنی له ، فإن الصی یکون علی غیر أساس .

٧ — إنه و إن كان شترط لصمة الإقرار بالأبوه أن يكون الواد المقرله مجهول المنسب ، فإن كان معروفا نسبه من غير المقر لا يثبت نسبه منه ، إذ لا يتصور النبوت من اثنين في وقت واحد ، ولا يصح القول بانتفاء النسب من الأول وثبوته من الثانى لأن النسب مني ثبت لا يقبل النقض والإنتقال ، ولئن اختلفت الأقوال في مذهب الحنفية حول مني يعتبر الشخص مجهول النسب ، فذهب المعض إلى أنه من لا يعلم له أب في البلد الذي ولد فيه وقرر البعض الآخر أنه الذي لا يعلم له أب في البلد الذي ولد فيه وقرر البعض الآخر أنه الذي لا يعلم له أب في البلد ما ذها للحرج وعوطا في إثبات الإنساب .

٣ ــ قيد طفلة ، وردت إلى ملجأ الرضع باسم . . . . لايفيد الها إينة لشخص حقيقي يحمل هذا الاسم وانها معلومة النسب ، لما هو مقور من اطلاق اسم على اللقطاء تمييزا لهم و تعريفا نشخصيتهم حملا بالمادة ١٠ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ نشأن المواليد والوفيات والتي أوجبت اطلاق اسم ولقب على حديث الولادة .

التبنى وهو استلحاق شخص معلوم النسب أو استلحاق بجهول النسب مع
 التصريح إنه يتخذه ولدا وايس بولد حقيق حرام و باطل ق الشهريجة الإسلامية

ولايترتب عليه أثر أو حكم من الأحكام الشرعية ، اكنفاء بأن الإسلام قد أوود تنظيها كإملا محكما لأحوال اللقطاءو ما يكفل الحياة الشريفة لهم .

ه — من المقرر في قضاء هذه المحكة ، أن النسب يثبت بالدعوة ومى الاقرار المجرد بالنسب بما ينطوى على إعراف ببنوة الولد بنوة حقيقية وانه سمحلق من مائه ، وهو بعد الاقرار به لايحتمل النفي ولاينفك محال . والراجح في مذهب الاحناف ثبوت النسب بهذا الطريق دون أن يقرن به ما يبن وجهه حتى لوكانت الظواهر تكذبه ، ولايحول دون ذلك ورود الاقرار لاحقا على النبي عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع ، طالما لم يبين وقت إقراره سبب هذه البنوة .

إقرارالمرأة المتروجة بالأمومة من زوجها لايثبت به النسب إلاإذصدقها
 الزوج لأن اقرارها بالولد فى هذه الحالة فيه تحميل نسبة على الزوج ، فلا يلزم
 بقولها الاعند مصادقته ، فيثبت حينذاك . نسب الولد منهما .

النسب كما يثبت بالفراش يثبت بالبينة والاقرار .

۸ ـــ إذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لاترتب البطلان بغير نص صريح الا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لايجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لايترتب البطلان على خالفته ، فيعتد بالتحقيق الذي يتم بعد انتهاء الميعاد طالما معم شهود الطرفين وتحققت الغاية من الإجراء .

إليم التمييز الفقرة الأولى من المسادة ٢١ من قانون المرافعات التمسك بالبطلان الا لمن شرع لمصلحته ، وإذ كان الثابت من محضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة أن الطاعن الثاني لم يتمسك بعدم إعلانه بحكم الإحالة للتحقيق . وإنما أبداه غيره ، فإن محديه بذلك يعتبر سببا جديدا الأنجوز اثارته أمام محكمة النقض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقـــوير الذى تلاه السيد المستشار ألمقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنــ تنحصل في أن المطمون عليها أفامت الدعوى رقم ٧٧٤سنة ١٩٦٤ أحوال شخصية " نفس " أمام محكة القاهرة الابتدائية على الطاعنين وآخرين طالبة الحكم بالبات وفاة ... .. .. .. .. .. وبأنها منورتها باعتبارها ابنة لها رزقت بهما على فراش الزوجية الصحيحة من زوجها ... .. .. ... الطاعن الأُولُ ـــ وتستحق في تركتها النصف فرضا وأمرهم بعدمالتعرض لها ، وقالت بيانا لهـا انه بتاريخ ١٩٦٠/٣/١١ توفيت والدتها سالفة الذكروانحصر أرثها الشرعى فيها وسائر ورثتها الشرعيين وهم والدتها .. ... ... ... ... واخوتها الأشقاء ومنهم الطاعنون من الناني إلى الرابعة وزوجها الطاعن الأول، وإذ خلفت تركة رفض الطاعنون تسليمها نصيبها منها فقد أقامت دعواها. أجاب الطاعن الأول بأن المطعون عليها ليست ابنته وأنها متبناه وكانت نسمى ... ... ... ... وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ حكت المحكة بالانتقال إلى مركز رعاية الطفل بالسيدة للاطَّلاع على دفتر التبني من سنـــة ١٩٤٥ وإلى سنة . ١٩٥٠ وعلى ملف الطفلة المشار اليّها ، ثم حكت بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون علمها أن ... ... ... ... توفيت في ١٩٦٠/٣/١٩ وأنها ابنتها رزقت بها علىفراش الزوجية من الطاعن الأول – وتستحق في تركمها النَّصف فرضا ، و بعد سماع شهود الطرفين حكت بتاريخ ٢٠/٣/ ١٩١٠ بإعادة الدعوى التحقيق ثم حكمت في ٢٦/٢/٢٧١ برفض الدعوى. استا نفت المطعون طيهاهذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٠ سنة ٨٨قأحوال شخصيةالقاهرة طالبةالقاءه. وَيُمَازِيعُ ﴿ ١٩٧٣/٢/ فَعَنْتَ عَكُمُهُ الْأَسْتَصَافَ بِالنَاءُ ٱلْحَكِمُ المستأنف وَتَبُوت وفاة " ... در المسارة وبالالطنون عليمامن وَرَقُهُمْ باعتبارهُمَّا ابنَّهُ لحما

وحيث إن الطعن بنى على حمسة أساب ، يدى الطاعنون بالرابع منها على الحكم المطعوز فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم قعموا طلبا لفتح باب المرافعة انقدم مستندات قاطعة في المحسوى هى الدليل على أحراء العملية الحراحية التي تستحيل معها الولادة على المتوفاة وأيضا على كذب شهود المطعون عيها، إلا أن الحكمة لم تشر إلى هذا الطلب ، وهى وإن كان لها تقدير هذا الطلب إلا أنه يتعين ثبوت اطلاعها عليه لنعمل فيمسلطتها المتقديرية ، وهو مايسيب الحكم .

حيث إن هذا النمى في غير عله ، ذلك أنه لما كان لا تثريب على محكمة الموضوع — بحسب الأصل — إن هى لم تجب على الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم اجابته من الاطلاقات فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، وكان اغفال الحكم الاشارة إلى الطلب تعتبر بمثابة رفض ضمى له ، فإن النمى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالأسباب الأول والنالث والحامس الحطأ في تطبيق المقانون والفصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول المطاعن بن الحكم أقام قضاءه على سند من الإقرارات الصادرة من الطاعن الأول ، والموقع طيها منه والتي تفيد شبوت تسب المطمون طيها من زوجته المتوفاة ومنه باعتبارهما والديها ، وأنه لاصحة لزيم ذلك الأخير بأثها متهناه لأنه لم يتقدم بالعقد المثبت المتبنى ، كما أنه بان من انتقال المحكمة لمركز رحاية الطفل أن من تبناها الطاعن الأولى بتاريخ ١٩٤٨/١٨ والحل قاطع على أنها هى المطمون طيها المولودة يساط في ١٩٤١/١٨/١٢ ، ولم يقدم دليل قاطع على أنها هى المطمون طيها المولودة بالقاهرة في ١٩٤١/١٨/١٤ ، ولم يقدم دليل قاطع على أنها هى المطمون طيها المولودة يالقاهرة في ١٩٤١/١٨/١٤ ، والمناب أن المطاعن الأولى هو الذي قيدها في دقتر المؤليد باحتبارها ساقطة الغيد مما يقطع باختلاف كل منهما عن الأخرى ،

خاصة وأن الحلاف لم يقع إلا بعدوفاة الأم لرخبة الطاعن الأول في الاستثثار بالمنصيب الأكر من التركة وبعد زواجه من أخرى ، في حين أن شرط صحة الاقرار أن بكون المقرله مجهول النسبء وإذ كانالوا من محضر الانتقال آنف الذكر أن الطفلة المتبناه معلومة النسب وأن والدها الذَّى ألحقت به معين بالاسم وأنها هي بذاتها المطعون طيها بدليل أنها ظلت تحت إشراف المركز مقب انتقالهأ إلى كنف الطاعن الأول ، وأنَّه شكا من تصرفاتها في سنة ١٩٦٣ ، وأنها هي التي لحأت إلى المركز في سنة ١٩٦٤ وأوددت لدى أسرة بديلة في سنة ١٩٦٥ ، فإن هذا كله من شأنه أن يتناقض وأساس الدعوى ويتعارض مع أقوال الشهود الواردة على خلاف التابِت بالأوراق الرحمية ، ويقع الاقرار بالبنوة سوا. من الطاعن الأول أو من زُوجته باطلا ، لما هو معلوم من أن إقرار المرأة المتروجة لايقبل إلا بتصديق الزوج أوإقامة الدليل عليه والزوج هنا لم يصدق، هذا ولااحتداد بالاختلاف بين تاريخي الميلاد / زالطاعنا. ول اصطرلافته ال الشهاد النائية ليتسبق الحاق المطمون عليها بدور العلم مقدرالها سنا افتراضية باعتبارها من سوافط القيدى والقول بغير ذاك معناه أن التي أعيدت اللجا هي بنت الطاعن الأول وأن فتاة الملجأ أبقيت لديه ودو أمرغير مفبول بداهةوبالاضافة إلى أن الطاعن الأول میسور الحال ولم یتزوج بآخری الا فی سنة ۱۹۲۵ بعد قیام النزاع فعلا ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفآع فإنه فضلا عن قصوره فىالتسبيب يكون مشوباً بالحطأ في تطبيق القانون والفسآد في الاستدال .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه وإن كان يشترط لصحة الاقرار الابوة أن يكون الولد المقر له جهول النسب ، فإن كان معروفا نسبه من غير المقر لا يتبت نسبه منه ، إذلا يتصور النبوت من اثنين في وقت واحد ، ولا يصبح القول بانتفاء النسب من الأول وثبوته من النافي لآن النسب مني ثبت لا يقبل المقض والانتقال، ولئن اختفات الأقوال في هذه الحفيقة حول من يسمر الشخص بجهول النسب ، فذهب البض إلى أنه من لا يعلم له أب في الجلدالذي ولدفيه ، وقرر البعض الآخر أنه الذي لا يعلم له أب في الجدين معا دفها الحرى طرأنه يراحى في الحكم بجهالة النسب عدم معرفة الأب في البلدين معا دفها الحرج وقور البات الافسان ، ولما كان ما أجت بحضر الاطلاح على دفاتر طبأ وتحوط في دفاتر ملبأ

الرضع بالسيئة زينب من قيد طفلة وردت من دمياط يوم١٣/٨/١٣ ومولودة فى اليوم السابق باسم ... .. لايفيد أنها ابنة لشخص حقيق يمل هـــذا الامم وأنها معلومة النسب ، لمــا هو مقرر من اطلاق اسم علىاللقطاء تمييزا لهم وتعريقاً والوفيات والى أوجبت اطلاق اسم و'تمب على حديث الولادة ، لمــا كان ذلك ولئن كان التبنى وهو استلحاق شخصُ معلوم النسبُ أو استلحاق مجهول اللسب معالنصريح بأنه يتحذه ولدا وليس بولد حقيق حرام وباطل فيالشريعة الإسلامية وَلا يَتَرَبُ عَلِيهِ أَثْرُ أُو حَكُمَ مِن الأحكام الشرعية ، أَ كَتْفَاء بأن الإسلام قد أورد تنظيها كاملا محكما لأحوال اللقطاء بما يكفل الحياة الشريفة لهم، إلا أنه لما ؤكان المقرر ــ في قضاء هذه المحكة ــ أن النسب يثبت بالدعوة وهي الإقرار المحرد بالنسب ، بما ينطوى على اعتراف بنوة الولد بنوة حقيقية وأنه تخلق من مائه ، وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ولا يفك بحال ،وكان الراجح في مدهب الأحناف ثبوتالنسب بهذا الطريق دون أنّ يقرن به مايبين وجهه حيىلو كانت الظواهر تكذبه ، وكان لا يحول دون ذلك ورود الإقرار لاحقا على التبني لما يتم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع ، طالمــالم يبين وقت إقراره سبب هذه البنوة، وَنَانَ إقرار المرأة المتزوجة بالأمومة من زوجها لايثهت به النسب إلا إذا صدقه الزوج لأن إقرارها بالولد في هذه الحالة فيه تحيل نسبه على الزوج فلا يلزم بقولها إلا عند مصادقته ، فيثبت حينذاك نسب الولد منهما ، وَكَانَ أَلْحُكُمُ المطعون فيه أورد في مدوناته ووقدمت المستألفة أمام محكمة أول درجة لاثبات دعواها جملة حوافظ بها مستنداتها منها شهادة من مدرسة التمريض مستخرجة من واقع شهادة ميلادما تدل على أنها من مواليد ١٩٤٠/١٠/١٣ وأن والدها هو المستأنف ضده الأول ووالدتها المتوفاة السيدة ... ... وصورة فوتوغرافية مِن شهادة الاحدادية ثابت منها أنها ابنة المستأنف ضده الأول وإقسـرار بالحالة الاجتاعية مؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٠ مقدم من المرحومة ... ... والدة المدعيسة ، وفيها تفرر بينوة المستأنفة، واستمارة بتار يخ٤/٩/٧٥١ مقدمة من والد المستأيفة .. .. إلى مدرسة سراى القبة النانوية البنات بطلب إلحاق بالمدرسة وموقع علها بامضائه تحت عبارة والد التلميذة ، ومستخرج رسمي من صحة السيدة يدل

على أن المستأنفة مولودةفي١٩٥/١٠/١٩٤٣/ ووالدها ... ... ووالدتها ... ... وتحرر في ١٩٥٩/١/٥٥ بناء على طلب والدها ، وصورة طبق الأصل فوتوغرافية من الوقائم المصرية في ١٩٥٣/٣١٩ وبها أن المستأنف ضده الأول يرغب قيد اسم المته ... بدفاتر مواليد صحة السيدة لأنها ساقطة القيد. "، واستخلص الحكم من ذلك إقرار الطاعنالأول ببنوة المطمون عليها ، فإن ماخلص إليه ينطوى علىٰ استظهاره مصادقة الطَّاعن الأول لزوجته فيا أقرت به من أمومتها للمطمون طمها بالاضافة إلى إقراره مجردا ، ولا مخالفة في ذلك للقانون ، لما كان ما تقدم وَكَان الحَمْمُ قدأضاف فى سياق آخر<sup>در</sup> ... .. وحيث|نه ثبت للمحكة من اطلاعها علىمحضرًا التحقيق الذي أجرته عكمة أول درجة ف١٩٦٩/١٢/٧٤ بعد نهاية الأجل وتقيد به قانونا كما سبق ذكره يستبين أن الشاهد الأول من شهود المستأنفة (المدمية) هُمُ الرائد ... ... والذي قسرر أن المستانف ضده الأول ابن عم والله . فهو ذُو صلة قرابة وثيقة بالطرفين ويشهد أن المستأنفة هي ابنة المستأنف صده الأول وأن المتوفاة والدتها وبرثها ابنتها مع ورثة آخرين وأنها تستحق النصف شرعا ، ومن ضمن تركتها منزل بالمنصورة قيمته ٥٠٠ جنيه ، كما أن تاريخ ميلادالمستأنفةفيأ كتوبر سنة ١٩٤٣،وقرر الشاهدالنانيمنشهودهاالسيد ... .. شقيق المستأنف ضده الأول أنه عم المستأنفةوأنها ابنة شقيقهمز والدتها المتوفاة المرحومة ... .. وأنجبتها على فواش الزوجية وأنها ترث الصف من التركة شرحا وأنها مولودة في ١٩٤٣/١./١٩٤٣/ بمنزل المستأنف ضده الأول وتزوج المتوناة بمارة السلطان الحنفى قسم السيدة وأنه لم يسمع بوضوع التهىالا بعد أن دب الحلاف بينهما ، ويشهد الشاهد الثالث من شهودها .... أنه على صلة بالطرفين وَيُعْلِمُ أَنَّهَا آمِنَةَ المُستَأْنَفُ صَدْهُ الرُّولُ وُولَدْتَ فَي ١٩٤٣/١٠/١٣ وأنه بعد وفاة زوجته فی ۱۹۳۰/۳/۱۱ نزوج باخری وأنجب منها وأن موضوع التبنی لم يثر إلا بعد نشوء الخلاف بين الطرفين ، أما شهود المستأنف ضدهم فالشاهد الأول وهمدو ٠٠٠٠ وقور أنه جار له وأن المتوفاة مرضت بمرض تناسل بعد زواجها بحوالى ١٨ أو عشرين سنة وعملت لها عملية ولم تنجب أولادا وأن المستأنفة متبناه ، كما قرر أن معلوماته التي أدلى بما سماعيه من المتوفاة ، وقرر الشاهد الثاني من شهود المستأنف ضدهم وهو السيد . . . . . أن له صلة جوار بأطراف

النزاع وأن المتوفاة لم تنجب أولادا وشاهد معها مرة طفلة حينها أخبرته أنها متبناة . وحيث إن المحكمة تطمئن إلى شهود المستأنفة وحيمهم تربطهم بالمستأنف ضده الأول أوتق صلات القرابة من إخوه وعمومه ، أما شهود المستأنف ضده الأول ففضلا عن أن شهادتهم ساعية فانهم زعموا أنهم تربطهم يه صلة الحوار ، فضلا عن أن الشاهد . . . . . قرر أن المتوفاة مرضت بعد زواجها محوالي ١٨ عاماً ، بينما يقور زوجها أنه تزوجها سنة ١٩٣٩ وأنها عملت عملية إزالة المبيضين في سنة ١٩٤٢ ، أي بعد ثلاث سنوات فقط من الزواج ، كما أن ذات المستأ نف ضده الأول لم يتقدم بما يفيد إجراء هذه العملية لزوَّجته وما ترتب عليها من إزالة المبيضين . . . ، وحيث إنه واضح من أقوال شهود المستأنفة الذَّين أط.أنت اليهم المحكمة ومن المستندات المقدمة منها بإقرار وتوقيع المستأنف ضده الأول والدها ما يفيد ثبوت نسبها إلى والدها ووالدتها المتوفآة وتكون بالنانى أحد ورثنها الشرعين تستحق نصيبها في تركتها. "، وكان النسب كما يثبت بالفراش يثبت بالبينة والافرار ، وكان الحكم قد استند إلى هاتين الوسيلتين ، وهما دعامتان تكفيان لحمل قضائه ، فإنه لا يعيبه بعسد ذلك استطراده تزيدا إلى ماقرره من اختلاف المطعون عليها عن طفلة الملجأ المتبناه أو عن الاختلاف في تاريخ الميلاد أومن الأسباب الدافعة لموقف الطاعن الأول، و يكون النعى -- بكافة وجوهه - على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب النانى غالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون ال الحكم أخذ بأقوال شهود المطعون عليها فى التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة بجلسة ١٩٦٩/١٢/٣ رغم تمامه بعد نهاية الأجل المحدد النحقيق ورغم عدم إعلان منطوق حكم الاحالة للطاعن النانى ، هذا إلى أن محكمة الاستثناف تناقضت فى شأن الشهود الذين سعموا بجلسة مها أن عكمة الاستثناف تناقضت فى شأن الشهود الذين سعموا بجلسة بها تعود لمناقشتهم مناقشة الكارة الذى كون رأيا ثابتا ، ولوكان الحكم نظر إلى الشهود عملة واحدة لاقتنع بوجوب استبعاد شهادة من أخذ بشهادتهم ، الإصافة إلى أنه لا بجوز قبول شهادة الشهود على ما يخالف الأوراق الرسمية .

وحيث إن النعيغمر سديد ذلك أنهلسا كانت المسادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لأترتب البطلان بغبر نص صريح إلا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحق بسببه المناية منه ، وكان ألنص في المسادة و٧ من قانون الإثبــــات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بنسساء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيمتد بالتحقيق الذي يتم بعد أنتهاء الميعاد طالم صمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الإجراء و إذ ساير الحكم المطمون فيه هذا النَّظر فإن مسلكه يتفق وصحيح القانون، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المسادة ٢١ من قانون المرافعات لاتجيز التمسك بالبطلان إلا لمن شرع لمصلحته ، وكان الشمابت من محضر جلسة ١٩١٩/١٢/٢٧ أمام عكمة أول درجة أن الطاعن الثاني لم يتمسك بعدم إعلانه بحكم الأحالة للتحقيق و إنمسا أبداه غيره ، فإن تحديه بذلك يعتبر سبيا جديدا لا تَجُوزِ إِنَّارِتِهُ أَمَامُ مُحَكَّمَةُ النَّقُصُ لَمُ كَانَ مَا تَقَدَمُ وَكَانَ الْمَقْرِرُ أَن لَقَاضَى الدموى السلطة المطلقة فى الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق نها ، وما يثيره الطاحنون في هذا الشق لا يعاوكونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، لما كان ما صلف وكان لا مجال للتذرع بمجيء أقوال الشهود على خلاف الثابت بالأوراق الرسمية على التفصيل السابق إيراد. في الرد على السبب السابق ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

# جلسة . ۱ من مارس سنة ۱۹۷۲

مِثَاسَة السيد المستشار : عجد أسعد محمود وعضو بة السادة المستشارين : عجد محمد المهدى وسعدالشاذل ؛ وحسن مهران حسن ؛ والدكتور هبدالرحن هياد .

# (111)

الطعن رقم ٣لسة ٣٤ ق " أحوال شخصية " :

(۱)،(۲)أحوال شخصية فنزواج. " إثبات فطرق الاثبات ". دهوى فه سماع الدعوى " . تزوير . الدعوى " . تزوير .

(1) الزواج الحاصل قبل ۱۸۹۷ . جواز سماع الدعوى المقامة به من احد الزوجين بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهادة العامة - إقامة الدعوى من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما «دم جواز سماعها مالم تكن مؤيدة باوران خالية من شهة الزوير «المقاض سلطة تقدير هذه الأوراق .

( ٢ ) النص في اللائحة الشرعية الصادرة في سنة ١٧٨٠ على ضرورة ترثيق عقود الزواج . لم يضع قبودا على مماع دموى الزوجية أو أثباتها .

(٣) إثبات « القرائن القانونية » . أحوال شخصية . حكم « حجية الحكم » .
 قوة الأمر المقضى .

الحبية المطلقة للأحكام العدادرة في مسائل الأحرال المنخصية . لاتكرن إلا اللاحكام ال تغنى الحالة المدنية ، الأحكام القررة لها ، حجيبها نسبية .

- ( ٤ ) ، ( ه ) إثبات " الشهادة " . أحوال شخصية .
- (3) الشبادة عند الهنفية شرطها مراقبتها لذءرى لابحل لحذا الشرط فيا زاد عن موضوع الدهوى .
  - (٥) عدول الشاعد في أقواله أو تصحيح شهادته جائز مادام لم يرح عطس القضاء .

#### (٦) نقص " مالايصلح سربا للطعن " . إرث .

نعى بلا سند . غير مقبول ه مثال في دعوى إرث .

- ١ ـــ مفاد نص الفقرتين الأولى والبانية من المسادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية — والمقابلتين لدات الفقرتين من المادة ١٠١ من اللائعة الشرعية الصادر بها الأمر العالى الرقيم ١٨٩٧/٥/٢٧ واللائمة الشرعية الصادرة بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ٩١،١٩٠ لسنة ١٩١٠ -أن المشرع بالنظر لما أثبته الحوادث من أن الزواج كشيرا مايدعي زورا طمعا في المَــــلُ أورغبة في النكاية والتنهير، يشترط وجود مسوغ لسماع دعاوى الزوجية عند الانكار ، وائن لم تكن ثمة لائحة تقيد سماع الدموى بالنسبة لوقائع الزواج السابقة على سنة١٨٩٧ بحيث تبقى قواعد الاببات فهما على أصلها في الفقة الحينمي، مما مؤداه نبوت الزواج عند النازعة بشهادة الشهود و بالنصاب العادى، إلا أنه إذا اقيمت الدعوى من أحد الزوجين فيكتفى فيها بشهادة الشهود بشرط أن تكور الزوجية معروفة بالشهرة المامة ، أما إذا أقيمت من غيرهما بعد وفتهما أووفة أحدهما عفلا تسمم إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير، ولم يورد القانون تحديدا لمادية حده الأوراق فيترك أمر تقديرها للقاصي . ٧ - اللاتحة الشرعية الصادرة في ١٨٠/٦/١٧ - بفرض أنه كان معمولا مها عند عقد الزواج على النزاعــ تضمنت نصوصا تشير إلى ضرورة توثيق عقود الزواج إلا أن نطأقها مقصور على كبفية التوثيق وماينبغي على المأذوين مراعاته عند مباشرتها دون أن تضع قودا على سماع دموى الزوجيه تاركة أمر إثباتها لأحكام المذهب الحنقي .

<sup>(</sup>١) قَعَلَ ١٩٨/٢/٧ ؛ مجومة المدَّنب الذَّى السَّة ١٦ ص ١٤ ٢٠٠

حجيتها نسبية قاصرة مل أطرافها لا تتعداهم لمل للمغير . و إذ كان الطاهنان لا يجادلان في أن المطمون طبيه لم يكن طرفا في الدعوى ... السابقة ... وكان ما أنتهى إليه الحكم الصادر في تلك الدعوى من أن مورثة المطمون طبه ما تت حقياً لا ينشىء مركزا قانونيا و إنما يقرأمها واضافإنه لا يقبل التحدى بذلك القضاء قبل المطمون عليه .

ع. من المتفق طيعتد فقهاء الحنفية أنه يشترط فالشهادة أن تكون موافقة للدمور في الشقرط فيه الدمور بان خالفتها لا تقبل إلا إذا أمكن التوفيق بين الدمور وبين الشهادة حند إمكان التوفيق ، ولا يجد هذا الشرط - وعند الحضية كذلك - علا يرد عليه إذا كان تعذر التوفيق في شيء ذائد عن موضوع المعمور .

من المقرر أنه يجوز الشاهد أن يرجع فى أقواله و يصحح شهادته مادام
 في عجلس القضاء ولم يعرصه ، أخذا بأن الرجوع حن الشهادة فسخ لها فيختص
 عا تختص به الشهادة فى المجلس .

ب متى كان الطاعنان لم يقدما صورة رسمية من محضر التحقيق ليتسنى
 المحكمة المنقض ما يزعمانه من أن أحدالشاهدين لم يجزم باسم إحدى الورثات إلابعد
 أن المنته المطمون هايه ، فيكون الطمن في هذا الخصوص بلا سند .

### الحكة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه أأسيد المستشار المقرد والمراتشة وبعد المعلمة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وسيت لمن الوقائم... على ما يبيزمن الحكم المطعونفيه وسائر أوواق الطعن... تحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعنين وآخرين النعوى وقم ١٤٤٨ سنة ١٩٦٨ أحوال شعصية " نفس" أمام عمكمة أسيوط الابتدائيسة بطلب الممكر

(أولا ) باثبات وفاة ... سنة ١٨٨٥ وانحصار إرثه في ابنائه ... ... ... واستحقاق كل منهم ثلث تركته تعصيباً . ( ثانيا ) وباثبات وفاة ... ... في سنة ١٨٩٤ ، وأمحصار ارثه في زوجته ... ... وأولاده ... و ... و ... و ... و ... ... و ... واستحقاق الأولى ثمن تركنه فرضا ولابنا ثه الباقى للذكر مثل حظ الانتتين تعصيبا( ثالثا)و با ثبات وفاة ... .. ف سنة ١ ٩٠١ وا محصار ارثها في أينائها ... و ... وْ ... و ... أولادالمرحوم ... .. للذكرمثل حظ الأثثين تعصيبا (رايعا ) بإثبات وفاة المرحومة ... ... في سنة ١٩١٩ واعصار ارثها في أولادها ... ... و ... و ... و ... أبناءالمرحوم ... .. واستحقاقهمالتركتهاللذكر مثل حظ الأنثين تعصيبا ( خامسا ) باثبات وفاة ... .. في سنة١٩٦٢ وانحصار ارثه ف زوجته ... ... وأولاده ... ( المطعون طيه ) و ... و ... واستحقاق الزوجة الثمن فرضا واستحقاق أمنائه الباقي للذكر مثلي حظ الأنثيين تعصيبا (سادسا) باثبات رفاة ... .. في سنة ١٩٦٨ وانحصار ارثها في أبنائها ... ( المطعون عليه ) و ... و ... و . واستحقاقهم لتركتها للذكر مثل حظ الانتين تعصيبا . وقال المطعون عليه شرحاً لدعواه إنه ثبتت وراثته من أبيه ... .. وأمه ... كما تبتت وراثة أبيه لأمه ... .. ( جدة الطعون عليسه لابيه) ، ووراثة هذه الأخدة من أمها ... ... وأبيها ... .. ، الذي آل إليه مبراثه عن أبيه ... ، وإذ يحوز الطاعنان وباقى المدعى طيهم نصيبه الميراثي في هسذه الركات ونستأثرون به دونه ، ويمتنعونعن تسليمه إليه فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البَّيان . دفع الطاعنان بعــــدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٦ أحوال شخصية نفُس أسيوطُ الابتدائيسة ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإحالة النعاوى إلى التحقيق ليثبت المطمون طيه مدحاه ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٧/٢/٢٧ برفض الدموى . استأنف المطمون طيه هذا الحكم بالاستشاف رقم ٧ سنة ٧؛ ق أسيوط طالبا الناءه والحكم له بطلباته و بتاريخ ه/٩٩٧/٧ مُحَمَّت محكمة الاستثناف بالفساء الحكم المستأنف والقضآء بالطلبات الأصلية . طمن الطاعنان ف هذا الحكم بطريق النقش وقدمت النيامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطفق وهرض الطمن على المحكمة في

إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتدافع على أساسه ، ومن هم فأن الدي على الحكم لاخلانه بحق الدفاع يكون غير سديد .

## الوقائع

آسمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما قتلا ... .. مع صبق الإصرار بأن يبتا لنية على قتله واستدرجاه إلى المزارع وما أن ظفرا به حتى القياه في مصرف قاصد من ذلك قتله فحدث به الأمراض الموصوفة متقرير الصفة النشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكة الحنايات لماقبهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قاون العقويات ، فقرر ذلك ، ومحكة جنايا .. المنصورة قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادى الاتهام بمعاقبة المنهم الثاني ( مطاعن ) بالأشفال الشاقة مدة خمس عشر عاما و براءة المنهم الأولى مما أسد إليه ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حبت إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه أنه إذ دانه بجريمة الفتل العمد المسندة إليه قد جاء مشوبا بالقصور في النسبيب والإخلال بحق الدفاع . ذلك أنه اعتمد في إدانته للطاعن على اعترافاته يتحقيقات النيابة رغم أنها جاءت وليدة الإكراه والنعذيب الواقعين عليه أثبتته المكشوف الطبية المتوقعة عليه . وأشار إليها النيابة العامة في تحقيقاً بما . دون أن تربي الحكمة بمحيص عدول عها بالحلسة و إنكاره لما أسند إليه منها . كما جاء الحكم مشوبا بالإخلال حتى الدفاع إذ لم تستجب الحكمة إلى ما طليه بحلسة ١٩٧٥/١/١/١٥ مناقشة كبر الأطباء الشرعين فيا ورد بنتيجة تشريح جنة المحتى عليه من وجود محتال عمرية بها تتمارض مع اعرافات الطاعن في تصويره للحادث — وكذا الساس عد من ارشاحات وترسيبات طجنية التجريف الصدري والقصبة الحراء دن الحراء عليه الدن المرابه المرابع المر

وحيث إنَّ الحكم المطمون فيه حصل واقعة الدعرى بها مؤداه ان الطاعن مع آخر مجهول أثتو يا التخلص من المحنى عليه ــ الطفل ... .. استجابة لما يكنه مر الطامن محو الطفل المذكور من حقد وغيرة بسبب ماكان يتمتع به من حب وتدليل لدى والده - جد المتهم لأب حـ فاستدرجه الأخير من متزل إلى أحد المصارف العمومية يوم ١٩٧٤/١/١٢ وقاما باغرافه وازهاق روحه ، ثم قاما بعد ذلك بدفن جنته إخفاء لفعاتهما الآثمة – وساق الحسكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من اعترافه في تحقيقات النياية العامة بأنه استجاب إلى رغبة عمه ... .. .. الذي أباح له محقده على الطفل المجنى عليه واصطحب المحنى عليه إلى الشاطىء الأيمن للصرف العمومى حيث لحق به المتهم الأول ، وقام بتغريق الحنى عليه - وأضاف بأنه علم من المتهم الأول بعد ذلك بمكان إخفاء الحثة وأرشد عنها ضابط المباحث – لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي.دو رمن أدوار النحقيق وان عدلَ عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والوافع – وكانت المحكمة قد استظهرت في الحبكم مؤدىاعتراف الطاهر فى محقيقات النيسانة وخلصت - بناء على أسباب سائنة - إلى سلامة الدليل المستمد من هذا الاعتراف لمـــا إرتأته من مطابقته للحقيقة والواقع ، بعد أن اطرحت دفاع الطاعن ببطلان اعترافه أمام النياية المؤصل على الإصابات الشاهدة بجسمه والتي أثبتها وكيل النياية في محضره المؤرخ ١٩٧٠/٢١، ١ مولما: أنها لا تعول على هذا الإنكار المتأخر - " إذ أن الثابت بأقوال المتهم المذكور ف محقبةات النيامة أنه أفر صراحة بأن اه َ إنه صدر منه من طواهب واختيار دون أن يقع طيه أي اكراه من أحد - أما الإصابات المشاهدة بجسمه والتي أثبتها وكيل النيابة المحقق في محضره الأول المؤ رخ ٢ / ٢ / ١٩٧٤ فقد وفنت عليه على حد قوله قبل مثوله أمام النيامة في ذلك التاريخ واستمر على انكاره وقتلة رغم حدوثها مه ونسبة احداثها إلى رجال المباحث - في حين خلت التحقيقات مَنْ وَجُودُ أَيَّةً آثَارَ حَدَيْثَةً بجسمه شنيءَ عَنْ وَقُوعَ أَى تَعَذَّبِ أَوْ إَعْدَاءَ عَلِيهُ عندما مثل أمام النيابة بعد ذلك بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩ معترفا باقتياده المحنى عليه إلى حبث تم اغراقه في حضوره على التَّفَصِّيل الوارَّد ۖ في اغرَافه ، ثم قيامه بإرشاد رجال الشرطة عن مكان دفن الجثة واستخراجها وتعرف والدى المحنى

متوفيان وقد عقد زواجهما فبلسنة ١٩١١ ومؤمدة بأوراق خاليتمن شبهة التزوير تدل على صخبًا ، ولم تشترط هــــنـــ المــادة في تلك الأوراق أن تكون واردة على الزوجية قصيدا بالذات . . . " فإن هذا الذي أورده الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن عقود البيح والرهن و إن لم توضع أصلا لإنبات التسب إلا أنها تعل الدلاالة الكافية على أنها رزقت بأولادهما المذكورين فيها من زوجها . . . . وهو ما ينبيء عن قيام عقد زواجهما باعتبارها أورافا خالية من شبهة النزوير ، والحدل في ذلك موضوعي لايجوز إثارته أمام محكمة النقض . لايغير من ذلك أن اللائحة الشرعية الصادرة في ١٨٨٠/٦/٧ بفرض أنه كان معمولا بها عند عقد الزواج المشار إليه تضمنت نصوصا تشير إلى ضرورة توثيق عقود الزواج لأن نطاقها مقصور على كيفية التوثيق مما ينبغي على الماذونين مراهاته عند مباشرتها دون أن تضع فيودا على سماع دعوى الزوجية تاركة أمر أثباتها لأحكام المذهب الحنفي على مآسلف . لمــاكآن ذلك وكان الحكم قدانهي صائبًا إلى أن الزواج الحاصل قبل سنة ١٨٩٧ تسمح الدعوى به عند الإنكار مادام مؤيدا بأوراق خالية من شبهة التزوير ، فإنه لايعيبه ماساقه تزيدا من أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٩٧ هي الأولى ، أو أنه من الحائز توثيق عقود الزواج في جهة أخرى ، ويكون النبي على غير أساس .

وحيث إن حاصل التي بالسبب الخامس غالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إسما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن الإعلامات الشرعية المقلمة من المحلون عليه أصبحت ولاجمية لها طبقا الحادة . ٣٦ من لائحة تربيب الحاكم الشرعية بعد إذ إهدرها الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٦٦ أصبوط الإستائية والذي حسم الأمر في ووائة ... .. وأنها ماتت دون حقب. هذا إلى أن التاب من ملف مادة الورائة رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٦٦ بندر أسبوط حضور المطمون طبه فيها دون أن يبدى دفاها مما يدل على تسليمه بقول الطاعتين وإذ أهدر الحكم مذا الدفاع قانه يكون معيها بخالفة القانون .

وحيث إن للبنى فير مديد ، ذلك أنه وإن كان الإملام الشرعى تدفع جميته وفقا لنص المسادة (٣٦ من لائحة ترتيب الحياكم الشرعية بمكريصدو من المحكمة الهنصة الا أن المجية المطافة للاحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لاتكون الا للاحكام التي تنشيء الحالة المدنية لاتلك التي تقروها ، فتكون جميتها نسمية قاصرة على أطرافها لانتمداهم إلى الغير ، ولماكان الطاعنان لايجادلان في أن المطمون عليه لم يكن طرفا في الدعوى رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٦ أسبوط الإبتدائية ، وكان ماانهي إليه الحكم الصاذر في تلك الدعوى من إن المورثة ... مات عقيا لاينشيء مركزا قانونيا وإنما يقر أمها واقعا، فإنه لايقبل النحدى بذلك القضاء قبل المطمون عليه . لماكان ذلك وكان الطاعنان لم يقدما صورة رسمية من محضر جلسة ماده الوراثة الذي يتذوعان به فإن النمى في هذا الشق يكون عاريا عن دليله، ويكون التمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه غالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم رغم تسليمه بوجود تناقض في أقوال شاهدى المطعون عليه اعتد شهادتهما قولا منه بأن الاختلاف بينهما يسبر لايؤ به له وفي أمور بعيده عن مقطع النزاع وأن أحدهما عاد في سياق أقواله نصحح شهادته ، في حين أن الاختلاف بين الشاهدين جوهرى لأن أحدهما ماصحح أقواله الا أثر تلقينه من المطعون عليه ، كما أن الآخر اختلف معه في ذكر المعض الرخ وفاة بعض الورثة وغفل عن ذكر البعض الآخر الأمر الذي يفسد شهادتهما ويوجب عدم التعويل عليها ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لماكان المتفق عليه عند فقها الحنفيه أنه يسترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى - فيا تشترط في الدعوى وبن الشهادة عند إمكان التوفيق بين الدعوى وبن الشهادة عند إمكان التوفيق ، ولا يجد هذا الشرط - وصد الحنفية كذلك - علا يرد عليه إذا كان تعذر التوفيق في شيء زائد عن موضوع الدعوى ، وكان المقرر أنه يجوز الشاهد أن يرجع في أقواله ويصحح شهادته مادام في مجلس القضاء ولم يبرحه ، أخذا بأن الرجوع عن الشهادة فسخ لها فتختص به الشهادة في المجلس ، لمناسود عن الشهادة في المجلس ،

عكمة أول درجة أورد أن الدعوى "أيدتها أيضا شهادة شاهدى المستأنف أمام محكمة الدوجة الأولى السابق تفصيلهاولاتناقض بين شهادتهما بل إنهما تختلفان اختلافا يسيرا لايؤ به له وفي أمور بعيده عن مقطع النزاع وهو بيان ورثة المرحومة ... ... ... ، وعاد أولهما في سياق شهادته وصحيح ماقاله خطأ من أن المذكورة تزوجت بتقريره أن ... ... هو اسم إلى ابنها ... ... ولهذا تطمئن هذه المحكة إلى شهادة هذن الشاهدين وخاصة أولهما لأنه من جاوز السبعين مولود قبل سنة ١٩٠٠ وعاصر المرحومة ... ... ... المتوفاة في سنة١٩١٩ وتطرح شهادة شاهدى المستأنف علهما لمخالفتهما الثايت بالأوراق المشار اليها ولشهادة شاهدي المستأنف " ، وكان مفاد هذا الذيقررهالحكمأنه اعتبر اختلافالشاهد الثانى من شهود المطعون عليه فى تاريخ وفاة أحممك المورثات واغفالهذكر اسم إحدى الوارثات ليس من شأنه الاخلال بالتطابق بن الشهادتين لأنه في أمرز الدعن حاجة الدعوى ولاصلة له بمقطع النزاع وأن من حق الشاهد أن يصحح أقواله مادام في مجلس الفاضي ، وليس في ذلك مخالفة للقانون ، لما كان ما تقدم وكان الطاعنان لم يقدما صورة رسمية من محضر التحقيق ليتسى لمحكمة النقص مراقبة ما رعمانه من أن أحد الشاهدين لم يجزم باسم احدى المورثات إلا بعد أن لقنة المطعون عليه إياه،و يكون الطعن في هذا الخصوص بلا سند، ويكون النعي على غير أساس .

ولماً تقدم بتعين رفض الطعن برمته .

### جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٦

Market School St.

برياسة السيد المستشار التب رئيس المحكمة الدكنور حافظ هريشى.وعضوية السادة المستشاوين عز الدين الحسيبي ، عبدالعال السيد ، عان الزيني ، محمدى الحول

(17)

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنه ٤٠ القضائية :

استئناف ( إيداع الكفالة " .

إيداع الكفالة عند استثناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بسبب وقــــوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحسكم • م ٣٢١ مرافعات • إجراء جوهرى • قضاء الحكم المطمون فيه بعــــدم قبول الاستثناف لتخلف المستأتف عن ايداع الكفالة وقت تقديم صحيفت أوخلال الميداد المحدوضه • لاخطأ •

إذ نصت المادة ٢٢١ من قانون المراقعات على أنه " يجوز استثناف الأحكام العمادرة بصفة انتهائية من عما كم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم وعلى المستأنف في هذه الأحوال أن يودع خزانة المحكمة الاستثنافية صند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهات ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الايداع وتصادر الكفالة بقوة الفانون من بعدم جواز الاستثناف لا تنفاء البطلان"، فقد لت على أن ايداع الكفالة هسو إجراء جوهرى لازم لقبول الاستئناف ، استهدف على أن ايداع الكفالة هسو إجراء جوهرى لازم لقبول الاستئناف ، استهدف عليها الامن هو جاد ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد استدفى قضائه سابعدم عليها الاستئناف ، كما لم يتدارك هذا الحلما أواليقص خلال الميماد المحدد في الاستئناف في الم يتدارك هذا الحلما أواليقص خلال الميماد المحدد في الاستئناف في الم يتدارك هذا الحلما أواليقص خلال الميماد المحدد في الاستئناف في المورد قد أخطا في تطبيق القانون .

#### المحسكمة المحسكمة

بعــد الاطلاع مؤ الأوواق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرامة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي اوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حيقصل في أن رئيس عجلس الوزواء التنفيذي أصدر في ١٩٦٢/١١/١١ قرارا برقم تتحصل في أن رئيس عجلس الوزواء التنفيذي أصدر في ١٩٦٣/١١/١٥ والرام المرام المعلمة المامة لاقامة مدينة السيا والاذاحة والليفزيون عليا وقدر عمن المرام من إعمل جنيه و و مملم وإذ اعترض الطاعن على هذا النقدر أمام عليا وقدر عمن المراصات المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من القانون رقم ١٩٦٧ نشأن نزع الملكية العامة . قيد اعتراضه برقم و است ١٩٦٦ نظم المادض فيه . أقام المحدن المجمعة قرارها بتاريخ ١٩٦٨/١/١٦ والمبينة قرارها بتاريخ ١٩٦٨/١/١٦ وكمت المحتمد بتعديل القرار الطعون فيه بجعل عمن المتر ١٩٦٨ كلى الميزة طالبا تعديل عمن المترفى القرار المعلمون فيه بجعل عمن المتر ١٩٦٠ جمل العويض الى ملغ ١٩٦٠ جالتر الواحد و بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠ جاسانف العامن هذا الحكم بالاستثناف رقم و بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ حكمت المحكمة المعامن في هذا الحكم بالمروق و بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ حكمت المحكمة العامة مذكرة برأبه وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة برأبه وطابت رفض الطعن

وحيث إن حاصل سهب الطمن أن الحكم المطعون فيه قصى يعدم قبول الاستثناف استنادا إلى أن المادة ٢٢١ من قانون المرافعات إذ اجازت استثناف الأحكامالصادرة بصفة اتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسهب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم أوجبت ابداع كفالة عند تقدم صحيفة استثناف وأن الطاعن لم يودع الكفالة إلا بعد انتهاء ميعاد الاستثناف في حين أن ابداع الكفالة ليس شرطا لقبول الاستئناف أو صحته ، وعلى فرض ترتب البطلان على حدم إيداع هذه الكفالة فإن القاية من إيداعها وهو وضعها تحت يد القضاء لتكون معدة لتنفيذ حكم المصادرة عند تحقق ما يستوجب الحكم بها ، قد عققت فصلا بايداع الكفالة قبل الفصل في الاستئناف فضلا عن أن النعى بالمادة ٢٧١ سالفة الذكر على أن قلم الكتاب لا يقبل صحيفة إلا إذا كانت الكفالة قد دفعت ، هو إجراء من الاجراءات التي يتولاها قلم الكتاب وليس من شأن تخلفه أن يكون الاستئناف غر مقبول .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه يج ز استئناف الأحكام الصادرة صفة انهائية من محاكم الدرجة الأولى سبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم وعلى المستأنف في هذه الأحوال أن يودع خزانة المحكة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة حمسة جنهات ٠٠. ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يشبت هذا الإبداع وتصادر الكفائة بقوة الفانون مني الطعن إذا لم تصحب بما يشبت هذا الإبداع وتصادر الكفائة بقوة الفانون مني المحراء جوهرى لازم لقبول الاستئاف البطلان فقد ذلت على أن ايداع الكفالة هو الاستثنائية التي يتيحها النص حتى لا يقدم عليها إلا من هو جاد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه الى أن الطاعن لم يودع الكفالة عند تقديم صحيفة الاستئناف كما لم يتداوك هذا الخما أو النقص خلال للمعاد لفرة الاستثناف كما لم يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

## جلسة ١١ من مارس سنه ١٩٧٦

رقامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله ، وعضوية السادة المستشارين: جلال عبد الرحيم عان ؛ محمد كال عباس ، الله كنور إبراهيم على سالح، حمال الدين عبد اللطيف .

(171)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنه ٤٠ القضائية :

ضرائب "ضريبة المهن غير التجاري**ة"** .

إضاء نسبة ٢٥ / من صافى أرباح المشتغلين بالفن من ضرية المهن غير التجارية • ق 12 لسنة ١٩٦٤ • قصره على للفقات الواردة فيه على سبيل الحصر • مهنة الرقص الشرقى • الأرباح النائجة عها لا ينطبق عليها هذا الإعناء •

النص في المادة الأولى من القانون وقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه "يعفى ٢٥. / من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباب المهن هير التجارية المشتفاين بالفن من مطرين وعادفين وملحنين وكذا المشتغلين بالتمثيل والإخراج والتصوير السيئائي وتأليف المصتفات الفنية من الضريبة على المهن غير التجارية المقرق بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٠ "يدل على أن مقصود المشرع هو أن نختص بين المشتغلين بالفن هذه التات الواردة في النص على سبيل الحصر بالإعفاء النسبي من المضريبة ، وهو الإعفاء بقولما " لما كانت أرباح المشتغلين بالفناء من مطرييز وعازفين والمشتغلين بالتنيل والاخراج والتلحين وتأليف المصنفات الفنية تعتمد بصفة أساسية على بالتمثيل والاخراج والتلحين وتأليف المصنفات الفنية تعتمد بصفة أساسية على جهد العمل ولا يسهم رأس المال في إنتاجها إلا بطريقة عرضية". لما كان ذلك جهد العمل ولا يست واردة على سبيل الحصر ، ورتب على ذلك تطبيق الاعفاء الواردة بالنص ليست واردة على سبيل الحصر ، ورتب على ذلك تطبيق الاعفاء من الفنات الواردة بالنص ياتص في تطبيق دخالف القانون وأخطأ في تطبيقه من الخات الواردة بالنص في تعليقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات الواردة بالنص في قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه و من الفنات المستونات الفرية علية بسيقات المستونات المستونات الواردة على من الفنات المستونات الواردة بالنص و المستونات الواردة بالنص و المستونات المستونات الواردة بالنص و المستونات المستونات الواردة بالنص و المستونات و المستونات الواردة بالنص و المستونات الواردة على النفات و الستونات المستونات المستونات المستونات و المستونات المستونات و المست

#### المحكمه

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على مايبين من الحكم المطعون فية وسائر الأوراق تتحصل فى أن مأمورية ضرآئب الأزبكية قدرت صافى أرباح المطعون ضدها من مهنة الرقص الشرقي في ١٩٦٤ بمبلغ . ٣٢٥ جنبها و إذا اعترضت وأحيل الحلاف إلى لحنة الطعن التي أصدرت قرآرها بناريخ ١٩٦٦/٦/٦ بتخفيض صافي الايراد المهني للطعون صدها إلى مبلغ ٢٦٩٠ جنبها . . . وعلى المأمورية مراعاة حكم القانون رقم ع.٤ لسنة ١٩٦٤ عند الربط بخصم ٢٥٪ من الايراد قبل حساب الضريبة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٦ ضرائب القاهرة ضد المطعون عليها طالبة إلغاء الشق الأخير من قرار اللجنة وعدم تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ عند الربط و بتاريخ ١٩٦٨/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة مؤسسةقضاءها على أن الرقص الشرقي يتدوج تحت لفظ (الفن) المنصوص على إعفاء ٢٠/ من الأرباح الناتجة من الاشتغال به وفقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، استأنفت الطاعنة هذا آلحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الاستثناف برقم ٢٦١ لسنة ٨٦ قضائبة، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١٩٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المُستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضالطعن ، وعرض الطعن على المحكمة ف غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مها تنماه الطاعنة على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أمه اعتبر الإعفاء النسي للفئات الواردة بلكادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ ليس واردا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال ورتب على ذلك أنه يفيد منه غيرها من الفئات المشتغلة بالفن ، في حين أن البين من المسادة الأولى من القانون سالف الذكر أن المشرع إنما يقصر هذا الإعفاء على المشتغلين

بالفن الذين حددهم على سبيل الحصر وليس من بينهم المحترف للرقص الشرق ، وأنه لما كان الاعقاء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ هو استثناء من القاصدة الأصلية التي تخضع الضريبة كل ما يحصل عليه المحول من أرباح غير تجارية بعد خصم التكاليف فإنه يتعين صند تطبيق الحكم الاستثنائي الالتزام بعبارة النص وعدم التوسع فيه أو القياس عليه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم 18 لسنة 1978 على أنه <sup>مو</sup> يعفى 70 / <sup>م</sup>ن الأرباح الصافية بالنسبةلأرباب المهن غير التجارية المشتغلين بالفن من مطربين وعازفين وملحنين وكذا المشغلين بالتمثيل والاخراج والتصوير السينائي وتأليف المصنفات الفنية منالضريبة على المهن غيرالتجارية المقررة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩" يدل على أن مقصود المشرع هو أن يختص من بين المشتغلين بالفن هذه الفئات الواردة في النص على سبيلً الحصر بالإعفاء النسى من الضريبة ، وهو ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية القانون عندما حددت الفئات المقصودة بهذا الإعفاء بقولما " لما كانت أرباح المشتغلين بالغنساء من مطربين وعازفين والمشتغلين بالتمثيل والاخراج والتلحين وتأليف المصنفات الفنية تعتمد بصفة أساسية على جهد العمل ولايسهم وأسالمال في إنتاجها إلا بطريقة عرضية " . لماكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الفئات الواردة بالنص ليست واردة على سبيل الحصر، ورتب على ذلك تطبيق الاعفاء النسبي على صافى أرباح المطعون ضدها التي تمتهن الرقص الشرق ، مــع أنها ليستُ من الفئات الواردة بالنص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين نقض الحسكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ،ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من تأييد قرار لجنة الطعن بإعفاء ١٠٠٥ من الأرباح الصافية عند ربط الضريبة المستحقة على المطعون ضدها من مهنة الرقص الشرق .

## جلسة `۱۹۷۳ من مارس سنة بّ ۱۹۷۳

برياسة السيد المستشار ناتهبرئيس المحكمةأ نور خلف وعشوية السادة المستشارين؛ محمدمعطفى المنظوطي ، ممدوح مطيه ، حسن السفياطى، وأفت عبد الرحيم .

(177)

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية . قانون .

استحقاق العامل النعويض الدفحة الواحدة في حالة خروجه بهائيا من طاق طبيق التمانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل لاشتراط استعالة عودته إلى عمل جديد . النص الفانوني الصريح. لا محل لتقييد، أو تأو يله بدعوى الاستهداء بقصد الشارع منه .

إذ كانت الفقوة ب من المادة ٨٨ من قانون التأمينات الاجتاعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٨ - تقضى بأن بالقانون ع لسنة ١٩٦٩ - تقضى بأن يصرف المؤمن حليه تمويض الدفعة الواحدة طبقا المنسب الواردة بها " في حالة حروجه نها أيا من نطاق تطبيق هذا الفانون وكانت منة الاشتراك تقل عن ٤٠٠ شهوا " ، وكان المشتغلون لحسابهم - طبقا لنص المادة النائية من ذات المقانون - من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية من المفات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية "الحروج النها في من نطاق تطبيق القانون " بالمادة ٨١ المشار اليها بصيغة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه المحالات على تلك التي لا يتصور معها عودة المؤمن عليه مطلقة ، فإن قصر هذه المحالات على تاك التي لا يتصور معها عودة المؤمن عليه الحالات يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير محصور وهو مالا يجوز، الحالات من كان النص عاما صريحا في الدلالة على المواد منه فلا عمل لتقييده أو تأويله بدعوى استهداء قصد الشارع منه . إذ كان ذلك وكان الحكم

المطمون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باستحقاق المطمون صده لنحويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجماعية باستقالته من عمله واشتقاله لحسابه بالزراعة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تنحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ١٩٤٤ سنة ١٩٦٨ عمال كلى دمنهور طالبا إلزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٩٤٤ جنبهاو ١٩٠٠ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له ، وقال في بيان ذلك إنه التحق بالعمل لدى شركة مصر للغزل والذبيج بكفر الدوار من ١٩٥١/١٥١ واستمر في عمله حتى استقال بتاريخ ١٩٠٢/١٢٩١ الاشتغاله بالزراعة لحسابه ، وأنه بذلك يكون قد نرج بهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتاعية و يحق له المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة وفقا لحكم المدة ١٨ من القانون ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، وإذ امتنعت الطاعنة عرصر فه له فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان، وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩ قضب الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف الاسكندرية وقيد الاستشناف برقم ٥٩ الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف الاسكندرية وقيد الاستشناف برقم ٥٩ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعنت الطاعة في هذا المحكم بطريق النقض وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعنت الطاعة في الترمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنمى على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطمون ضده لثعويض الدفعة الواحدة استنادا إلى مروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله واشتغاله بالزراعة لحسابه في حين أن المقصود بالحروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو حالات الحروج التي لا يتصور عودة أصحابها مرة أمرى إلى نطاق تطبيق ذلك القانون ، ولم اكانت استقالة المطعون ضده من العمل واشتغاله بالزراعة لا يحول دون عودته إلى عمل آخر يخضع لأحكام قانون النامينات الاجتماعيسة فإنه لا يعتبر قد خرج نهائيا من نطاق تعليق أحكم ذلك القانون بالمنى الذي قصده المشرع بنص الفقرة «ب» من المادة ٨١ منه ولا يستحق بالتالى تعويض الدفعة الواحدة .

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ، ذلك أنه لما كنانت الفقرة «ب» من المادة ٨١ من قانون التأمينات الأجماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ــ قبل تعدياها والقانون ٤ سنة ١٩٦٩ ــ تقضى بأن يصرف المؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقا للنسب الواردة بها « في حالة خروجه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن . ٢٤ شهرا » وكان المشتغلون لحسايم طبقا لنص المــادة الثانية من ذات القانون ــ من الفئات. التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بأنطباقه عليهم قرار من رئيس الجهورية . و إذ وردت عبارة الحروج النهائى من نطاق تطبيق القانون بالمساحة ٨٦ المشار إلمها بصيغة عامة مطلقة فإن قصر هذه الحالات على تلك التي لا يتصور معها عودة المؤمن عليه إلى عمل جدىد يخضع لأحكام القانون واستبعاد حالة أشتغاله لحسابه من هذه الحالات يكون تقييداً لمطلق أننص وتحصيصا لعمومه بغير عصص ، وهو مالا بجوز ، ذلك أنه متى كان النص عاما صرمحا فىالدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهداء قصد الشارع منه . ولمسا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضي بأسمحقاق المطعون ضده لنعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله واشتغاله لحسابه بالزراعة . فإله يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن و

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٦

ريامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ٤ وعضوية السادة المستشارين : ممموح صلية، حسن السنباطي، والدكتور بشرى رزق فنيان، وأفت عبد الرحيم •

# (177)

الطعن رقم ١٤٤ لسة . ٤ القضائية :

نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . حكم . استثناف . قانون .

فضاء عكة أول درجة — في ظل فاثور المراضات السابق — رفض طلب التعويض و ياضافة الدعوى المسابق — رفض طلب المتعويض و ياضافة الدعوى الراضة بالنبية باقى الطلبات • استثنافه • الفضاء بتأييد احكم المستأنف في ظل قاقون المراضات الحالى • قضاء غيرات مخصومة كلها ما لم يكن قد سبق الفصل تبائيا في باقى الطلبات فيل بالمنقض على استقلال • م ٢١٢ مرافعات •

متى كان الحكم المطمون فيه قد صدر باريخ ١٩٧٠/٣/٢٠ في ظل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنيسة والتجارية الذي بدأ العمل به اعتبارا من ١٩٦٨/١١/١٠ . وكان الطمن في هذا الحكم — وفقا لنص المحادة الأولى من ذلك القانون — يخضع القانون السارى وقت صدوره ، وكانت الحادة ٢٦٧ من ذات القانون تنص على أنه " لا بحوز الطمن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المهمي الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الحبرى " وكان المقصود بالحكم المهى المصومة كلها — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — الحكم المختاى كلها — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — الحكم الختاى كلها — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — الحكم الختاى المشمود بالحكم المناني المصومة على المحمومة عن الحمومة عن أجر متأخر ومقابل الأجازات ونصيب في الأرباح ، وكان الحكم المستانف

الذى اقتصر على وفض طلب التمويض وأعاد الدعوى الرافعة بالنسبة لباقى طلبات الطاعن لاتنهى به الخصومة كلها ،مالم يكن قد سبق الفصل نهائيا في باقى الطلبات قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وهو ماخات أوراق الطمن من دليل عليه، كما أنه ليس من الأحكام التى استنتها حمل سبيل الحصر – المادة و٢٩ من قانون المرافعات المشار إلها ، فإن الطمز على استقلال في الحكم المحلمون فيه يكون غير جائز .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاة السيد المستشار المقرر والمراضة وبعد المداولة .

حبث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن -تَصَصَّلُ فَي أَن الطَّاءنِ أَقَامِ الدَّعوى رقم ٤٥٨ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة على المؤسسة المطعون ضدها طالبا الحكمُ بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٠٦٢ جتيها و • • ٩ مليم ، وقال بيانا لدعواه انه التحق بالعمل في محلات عمر آنندي التابعة لها منذ سنة ١٩٤٨ وتدرج في وظائفها حتى ءين مديرا لفرع مصر الجديدة ثم فوجئ الفصل التعسفي يقدره بمبلغ . . . هجنيه كمايستحق مبلغ ٢٥٥جنيها و ٣٠٠ مليم صرة ب شهور أبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٦٤ الذى لم يقبضه ومبلغ ٧٠٨ جنيمات و٠٠٠ مليم مقابل أجازاته السنوية منذسنة ١٩٥٧ ونصيبه في أرباح سنة ١٩٦٤ فقد أقام دعواه بطلباته السالف بيانها .و بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ محكَّت الحكمة برفض طلب التعويض وأعادت الدعوى المرافعة بالنسبة لباقى الطلبات ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم فيما قضى به من رفض طالب التمويض أمام محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ١٨٣٧ سنة ٨٤ ق وفي ١٩٧٠/٣/٢١ حكمت المحكة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وحرض الطمن على غرنة المشورة فحدت لنظره جلسة ١٩٧٦/٢/١ وفيها الزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦ في ظل القانون رقم١٣ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون المرافعات المرتبية والتجارية الذي بدأ العمليه اعتبارا من ١٩٦٨/١١/١ . ولما كان الطمن في هذا الحكم ــ وفقا لنص المادة الأولى من ذلك القانون يخضع القانون السارى وقت صدوره ، وكانت المادة ٢١٧ من ذات القانون تنص على أنه " لا يجوز الطمن في الأحكام الى تصدر أثناء سير الدعوى ولا نتهى بها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها . وذلك ما عدا الأحكام الوقنية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام الفابلة للتنفيذ الحرى ". وكان المفصود بالحكم المنهي للخصومة كلها \_ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون \_ الحكم ا منامى المنهى الحصومة. لما كان ذك وكانت طلبات الطاءر موضوع الحصومة هي الحكم له بتعويص عن فصله و بما يستحقه من أجر متأخر ومقابل الأجازات ونصيب في الأرباح ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى شأبيد الحكم المستأنف المدى اقتصر على رفض طلب التعويض وأعاد الدعوى الرافعة بالنسبة لباقي طلبات الطاعن لاتنتهي به الحصومة كلها ما لم يكن قد سبق الفصل نهائيا في باقي الطلبات قبل صدور الحكم المطمون فيموهو ما خلت أوراف الطمن من دليل عليه، كما أنه ليس من الأحكام التي استثنتها \_ على سبيل الحصر \_ المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات المشار إليه ، فإن الطعن على استقلال في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس الحكمة أنور خلف،ومضوية السادة المستشارين : ممنوح صلية ٤ حسن السذياطي ٤ والدكتور بشرى رزق فنهان ٤ رأفت عبد الرحيم .

(172)

الطعن رقم ٤٩٧ اسنة ٤٠ القضائية :

( ۲ ، ۲ ) تأمينات اجتماعية . موظفون .

(١) القانون ٢١٠ لدنة ١٩٥١ الناص بنفام موظفى الدولة والقرار الجمهوري ٢١٢٠ لسنة ٩٦٣ بشأن أحكام الليانة الصحبة للتعيين في الوظائف العامة - عام جواز الاستناد إليهما للاحتجاج بشهادة تقدير سن العامل الصادرة من القوصيون العلي أنناء عمله بالقطاع الخاص •

١ - متى كان النابت أن الطاعن وقت أن تقدم إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه لم يكن من موظفي الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ، و إنما كان يعمل في إحدى شركات القطاع الحاص التي أدبجت بعد ذلك في القطاع العام المناد ملى الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ أو القرار الجمهورى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ سنة ١٩٩٣ صدر في شأن نظام موظفي المدولة كما أن القرار الجمهورى رقم ٢١٠٠ لسنة ١٩٩٦ صدر في شأن أحكام اللياقة الصحية النمين في الوظائف العامة وأشار في ديباجته لم المقانون رقم ٢١٠٠ لمنة ١٩٥١ على المناق العامة وأشار في ديباجته إلى القانون رقم ٢١٠٠ لمنة ١٩٥١ على المامة وأشار في ديباجته المناقق المدون رقم ٢١٠٠ لمنة ١٩٥١ على المامة وأشار في ديباجته المناقق المدون رقم ٢١٠٠ لمنة ١٩٥١ على المناقف العامة وأشار في ديباجته المناقف المناقف

ن لا سَبَيْدَ مَفَادُ مَهِنَ الْمُسَامِدُهِمُ مِن قَانُونَ التَّامِينَاتَ الاَجْتَامِةِ الْعَبَادُو بِالقَانُون وَقَرِيهِ لَهِنَةٍ يَجِيهُ مِنْهُمِ يَعَنِيعُهِ عِلَيْهِ فِلْقِلْقِيقِ وَقَرِيجًا لِلْمُعَلِّمِ اللَّهِ عَلَيْ الذاع ... أن تقدير سن المؤمن عليه لا يكون نهائيا غير قابل الطعن فيه إلا إذا تحدد بقرار من لحنة التحكيم الطبي المشاو إليها قيها عولما كان الطاعن (العامل) لم يلجأ إلى الطريق الذي رسمه القانون وإنما استصدر قرارا بتقدير سنه من جهة أخرى مى القومسيون الطبي ، وكان الحكم المطمون فيه إذ لم يمند بهذا التقدير واحتمد ما ثبت من المستخرج الرسمي لشهادة ميلاد الطاعن المودع ملف خدمته السابقة بوزارة الداخلية قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة ، فإن النبي عليه عمالفة القانون والحطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاء السيدالمستشاو المقرر والمراضة وبعد المداولة .

#### حيث إن الطمن احتوني أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر أو واق الطمن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٦٨ سنة ٢٦٩٩ عمال كلى الاسكندرية على المطمون ضدها طالبا الحكم باعتبار أن تاريخ ميلاده النابت في الشهادة رقم بعلاقته بالمرك وهو ٢٤٨٨ ١٩ هو الناريخ الواجب الاحتساد به فيا يختص بعلاقته بالشرك المعلمون صدها الأولى وعلى الأخصى في حالة إنهاء عقد ليلوخه من التقاعد ، مع احتساب مستحقاته على هذا الاسلس ، وقال بيانا للمواء إنه في الإيمام بيانا للمواء إنه في المهام بيانا للمواء إنه في المهام في شركة الزيوت والكسب المعربة التي فوضت عليا المواسة بعد ذلك ثم أعمت وادجت في الشركة الملابدة خلال خمية حشريوها، وفيترة فرضها لمواسة طبها طلب منه يقائم شهادة ميلاده خلال خمية حشريوها، وفيترة فرضها لمواسة طبها طلب منه يقديم شهادة ميلاده خلال خمية المتبر سنه فعلم واسلم الميكنانية الاستدلال على عاريخ ميلاده أشاء تلك المهابة فقد احتبر حسه معامون خديد تاريخ ميلاده في ١٩٦٢/١٩ إلى القومسيون المعلم عالميا المتبر سنه فعلم قواره تقديد تاريخ ميلاده في ١٩٦٢/١٩ إلى القومسيون الميابة علي سنة وقد برقم ٢٠١٥ الميكنات الميكن

بلب شرق تحدد فيها ميلاده بهذا التاريخ . غير أن النيابة الإدارية أحرت تحقيقا في شكوى مقدمة ضده سجلت فيه أنه باطلاعها على ملف خدمته السابقة لدى وزارة الداخلية حرب على مستخرج رسمى لميلاده ثابت به أنه من مواليد جهة بحسانى بالمنوفية بتاريخ ١٩٠٨/١٠/١ وقيجة لذلك أشارت النيابة الإدارية بتصحيح ميلاده إلى هذا التاريخ واستجابت الشركة المطمون ضدها الأولى المن ذلك . ولما كان تاريخ الميلاد الواجب الاعتداد به هو الذي صدر به قوار نقل ذلك . ولما كان تاريخ الميلاد الواجب الاعتداد به هو الذي صدر به قوار نقد أقام دهواه بطلباته السائف بياجا . وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٦ حكت الحكة وقيد الاستثناف برة ١٤٤٥ من وفي ١٩٧٨/٢/١٩ حكت الحكة بتأبيد برفض الدعوى فاستا في الطاعن في هذا الحكم بطريق المتض وقدت النيابة للما المستانف ، طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق المتض وقدت النيابة المالمة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وحرض الطمن على غرفة المشورة فعدد لنظره جلسة ١٩٧٨/٢/١ وفيها المؤمت الدابة رأيها السابق .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه قدصدر قرار من القوصيون الطبي تحديدتاريخ ميلاده و بطاقة عائلية طبقا لهذا التاريخ، ولما كانت المسادة التامنة من القانون رقم ، ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ف ١٩٩٨/٦٩ ومناه عليه صدرت له شهادة ميلادتنص على أن خاك القولر غير قابل للطعن فيه ولوقدمت بعد ذلك شهادة الميلاد ساق مورة وسمية منها ، كما تنص المسادة العاشرة من القوار الجهوري رقم ، ٢٩١٧ لسنة ١٩٩٨ على أن محتص القومسيونات الطبية بتقدر سن الموظفين والهال وهو ما مرت به أيضا غنلف الفتاوي الجهاز المروي بتعانى المعلون فيه إذ أهدر حجية قرار القومسيون الطبي والمحتلف من مستخرج شهادة الميلاد المودع ملف ضعمته السابقة ، يكون قلد خالف القانون وأخطأ في تعليقة يما يوجب تقضه و

وَحِيثُ إِنْ هَمَا النَّى غَيْرِ مَدِيدٌ وَلَكَ أَنَّ الْفَافِرِنَ رَوْرٌ ٢١٠ لَسَنَة ١٩٥١ صدر وَ عَلَيْنَ الْفَامِ مُوطِقُ الدُولُةُ لا سُمَّ الْفَافِرِينَ الْمِورِينَ وَقِرْبِهِ إِنَّ السَّمَ ١٩٩٣ مِنْ

صِدر يشأن أحكام اللياقة الصحية للتعيين في الوظائف العامة وأشار في دساجته إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ولما كان التاب أن الطاعن وقتأن تقدم إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه لم يكن من موظفى الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ، و إنما كان يعمل في إحدى شركات القطاع الحاص التي أديجت بعد فللشد في القطاع العام ، فإن استناده إلى الأحكام الواودة بالقانون رقم . ٢١لسنة ٩٥١ أوالقرار الجمهورى وقم ٢٠ ٢١ سنة ١٩٦٣ سالفي الذكريكون في فير محله . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتاعية الصادريالفانون رقم ٩٢ لسنة ٥٩٩ ــ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٣ السنة ١٩٦١ الذي يحكم النزاع ـ تنص على أنه " يكون إثبات سن المؤمن عليسه شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو أي مستند آخر يعتمده مجلس إدارة المؤسسة فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة وفي حالة النزاع بشأنه يحال إلى لجنة التحكيم الطبي المشار إليها في تأمين إصابات العمل ويكون تقديرها نهائيا وغير قابل للطمن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقدر " . فإن مفاد ذلك أن تقدير السن لا يكون نهائيا غير قابل للطمن فيه إلا إذا تحدد بقرار من لحنة التحكم الطبي المشار إليها ، ولما كان الطاعن لم يلجأ إلى الطريق الذي وسمه القانون وإنما استعبدو قرارا بتقدير سنه من جهة أخرى هي القومسيون الطبي ، وكان الحكم المطعون فيه إذلم يعتد بهذا التقدير واعتمد ما ثبت من المستخرج الرسمي لمتهادة ميلاد الطاعن المودع ملف خدمته السابقة بوزارةالدخلية قد اتهي إلى النتيجة الصعيعة ، فإن النعي عليه بمخالفة الفانون والحطأ في تطبيقه يكون على غير أساس

وحيث إن حاصل السبين الثانى والثالث من أسباب الطمن غالفة الحكم المطمون فيه الثاب و الأوراق والضاف في الاستدارال والقصور في التسبيب ، ذلك أنه ذهب إلى أن الأوراق تخل من دليل على تقدر من الطاعن بمعرفة التوسيدة المراحدة حرال الشركة المبليدة وضعا أقرت في في في في الموادر المراحدة المراح

كما أن الحكم المستاف أنبت اطلاعه على مذكرة الميابة اللادلوية المي حابت فيها على الطامن الالتجاء إلى القومسيون الطبى في حين أن له شهادة ميلاد مودعه بملفه هذا فضلا عن أن ماساقه الحكمان الانتدائي والاستشافي نشأن عايله بالالتجاء إلى مديرية أمن الإسكندرية عنا عن تاريخ ميلاده برغم علمه أن وزارة الداخلية هي المنتصة ، يدحضه ما ثبت من مستنداته من التجائه إلى مديرية المنوئية وإفادتها بعدم الاستدلال على تاريخ ميلاده بها وإذ أغفل الحكم المطمون فيه الرد على دلالة هذه الإفاد الى لاتبيح له تقدير سنه بمعرفة القومسيون الطبى فانه يكون مشو با بالقصور في التسبيب علاوة على غالفة الناب بالأوراق والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه وقد إنهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة وهى عدم الاعتداد بتقدير سن الطاعن بمعرفة القومسيون الطبى واهماد سنه التابت بالمستخرجالرسمى المودع ملف خد.ته السابقة — على ماسلف بيانه فى الرد على سبب الطعن الأولى — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه جدين السبين — أيا ما كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج ،

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن . .

#### جلسة ١٩٧٦ من مارس سنه ١٩٧٦

يرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور طلف ، وصفوة السادة المستشاوين: عمد مصطفى المفاولى ، بمنوح حطية ؛ حسن السنباطىءالدكتور بشرى رزق فنيان .

# (110)

الطعن رقم ٤٧ ه أسنة ٤٠ القضائية :

(١) إعلان " بطلان الإعلان " . نقض "إعلان الطنن " . شركات .

تقديم المطمون صنعا مذكرة بالرد على أسباب الطمن فى الميعاد الفنانوني • مؤداء • تعلق الغاية من إملامها بسحيفة العلمن • التسبك يطلان الإعلان • ضرمقيول •

- ( ٢ ، ٣ ، ٤ ) عمل " الأجر " : شركات " شركات القطاع العام " .
- (۲) تقييد حرية الشركات في تحسيديد هرتبات من تعييم ممن كمانوا بصلوق بالحضارمة
   و المؤسسات العامة أو شركاتها م ۲ من اللائحة ۲۵۶۳ نسنة ۱۹۹۲ .
- (٣) المرتب افنى يتقاضاه العاطون بالشركات التابعـــة الوسسات العامة قبل النسوية .
   لا احتبار له عند إبراء التعادل مصموشوله فى مناصر النسوية .
- (٤) تغل موظف بالحبكومة إلى شركة قبل أن تم تسوية حالة العاملين بها . تحديد مربه عند النقل وفقا السادة ٦ من اللائحة . ٣٠٤٦ السنة ٢٩٦٧ و مثير مانع من إهمال حكم الحسادتين ٣٦ و ٦٥ من اللائحة بالنسبة له عند إجراء التعادل .

١ ــ منى كانت الققرة الثانية من المسادة ٢٠ من قانون المراضات تنص على أنه و لا يحكم بالبطلان رخم النص عليه إذا ثبت تعقق الفاية من الإجراء » وكان الثابت أن الشركة المطمون ضدها علمت بالطعن وأودحت مذكرة في الميعاد الثانوية بالرد على أسابه ، فإن الفاية التي تعليها المشرع من الإجلان بركون قد الفاتوني بالرد على أسابه ، فإن الفاية التي تعليها المشرع من الإجلان بركون قد

تمطقت ويكونالدخ ببطلان الإملان(ومبطر أن الثركة المبلون شعطاً طعت بالعلمن؛ فى فرحها بالإسكندرية لا بمركز إدارتها الرئيسى بالقاهرة وأن الإملان ملم الأسعة العاملين نمن لم يرد ذكرهم بالمسادة 17 / 7 مراضات ) حلى خير أساس .

٢ - مفاد نص المسادة السادسة من لائمة نظام العاملين بالشركات التاجة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري وقم ٢٥٣٤ لبنة ١٩٦٢ أنه المنهرع رأى - لاعتبارات قدرها - تقييد حرية الشركات في تحسيدية مرتبات بين تعييمهم في وظائفها عمن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها .

س - إذ تضمنت المادتان ٣٠ و ١٢ من الأنحة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجهوري وقم ٢٥٣٦ إسنة ٢٩٦٧ الأحكام الحاصة يوصف وتقيع الوظائف وتسنيفها في فات وتسوية حالة الشاخلين الخدة الوظائف طبقا لهذه الأحكام ، ونصب المادقالا حية منها على أن يمتح الباملون المرتبات التي معددها القراو الصادر بسوية حاليم طبقا التعامل المنسوص عليه اعتبار الهن أولى السنة الميالية التالية ، مرد على أفر بالنبية العاملين الذي يتفاضون مرتبات تريد على المرتبات المقروة لهم بمقتمى التعامل المشاو اليه في معامل المشاو اليه في معامل المناولة ال

غ \_ من كان التابت من الأوراق أن الطاعن عد على الشركة المطنون ضدها قبل أن تم تسوية حالة العاملين بها ، فإن تحديد حرب عد حد التابا التابات المابلين بالشركات النابعة المؤسسات العلمة وفع القدادة المعاودة بهم وجود المساه عدد 1) لا يحدال دون إصلى حج المهاد موسى عن بالتسبة له معادل المعادلة المعادلة عدد التهاد والتوسيد والتوسيد . للسادة السادسة مدم انطباق قواعد المسادس ٢٤ ، ٦٤ عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة

جد الاطلاع على الأوواق وحماع انتقر بر الذى تلاه الديد المستشار المفـــرو وللراضة و بعد المداولة •

حيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيموسائر أوراق الطعنـــ تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى اسكندوية على الشركة المطعون صدها طالبا الحسكم أصليا بأحقيته للفثة السابعة ومايترتب على ذلك من آثار واحتياطيا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه بـ ويضاء**وقال** بيانا لذلك إنه التحق بالشركة في ١٩٦٢/٧/٢٣ وأنَّه نستحق التسكين في الفئة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ وفقا لمؤهله الدراسي ومدة خدمته إلا أن الشركة مكنته في الفئة التَّامنة بوظيفة كاتب ثان فأقام دهـــواه بطلباته السالف بيانها. و بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ حكت المحكة سنب خبير لبيان الفئة التي يستحقهاالطامن وبعد أن قدم الحبير تقريره، حكت في ١٩٦٩/٢/٢٠ بأحقية الطاعن للفئة المسالية السابعة بوظيفه كاتب أول . أستانفت الشركة هذا الحسكم أمام عكة استثناف الاسكندرية وفيه استثنافها برقم ٣٠٠ لسنة ه ١٥٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٠٠ وحكت المحكة بالناء الحكم المستأنف و برفسض الدعوى ، طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودقمت المطمون مختما بمدم قبول الطمن لبظلان إملان معيفته وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفسض الدفع وبنقض الحكم المطبون فيه ، وحرض الطعن على غرفة المشورة فعددت لنظر مجلسة ١٩٧٦/١/١ وفيها التربب البيابة رأيها ب

مُوعِث إن مبلى العقم المبدئ من المفون منصا عو بطلان إغلام بالملين الله تم في قرمها بالأسكن عوبة وليس في مركونه اولها الوبين بالقام ومراسلات المجهدي به النفرة المالية عن الملك ١٣٠ من قانون المراضات عرضيلا عن المها المعرف من الراحد المالين فها عن في رادة كرم بالقود المالة المتمار الها ال وحيث إن هذا الدفع غير مقبول ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة. ٧ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يحكم بالبطلان وغرالنص عليه اذا ثبت تحقق الناية من الإجراء "وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها علمت بالطعن وأودعت مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسبابه، فإن الناية الستى تغياها المشرع من الإعلان تكون قد تحققت، و يكون هذا الدفع على غير أساس.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن استنادا إلى أنه كان موظفا بالحكومة ونقل إلى الشركة المطمون ضدها بعد صدور لائحة الشركات بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فلا يخضع لقواعد التسكين الواردة بها وإنما ينطبق عليه حكم المادة السادمة من تلك الملائمة ، في حين أن هذه المادة الرخيرة تنظم الأجر بالنسبة لمن كان يعمل بالحكومة ولم تتحدث عن الفئة الى يوضع عليها الموظف وهو ما نظمت قواعده المادتان ٣٤ ، ٢٤٤ من ذات اللائحة.

### جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦

برئامةالسيد المستشادة حد خصىمومى وعنوية إلمسادة المستشاد ين : بمد صالح أ يبيعونى وصلفظ دخى وحد العليف المراخى وسعد العيسوى -

(177)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ القضائية :

عمل . تعویض . دعوی " سبب الدعوی " .

تعويض ملاحى للسفن عن قطع أحد أعضائهم قيبية الإصابة دين المرض ٠٠ ٧٧ من قانون النجارة البحرى • توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئمالتأمينات استنادا إلى مذا النص. لاعمل لإعمال قوافين أصابة العمل وأمراض المهنة .

إذ تنص المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحرى على أن "كل من مرض من الملاحن أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كلن ذلك فى خدمة السفينة أو فى عاربة العدو أو اللصوص البحريين اخذ أجرته و يعالج وتضمد جروحه ، وفي حال قطع صنومنه يعطى له تعويض "فإن مفادهذا النص أن المشرع ولن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو في يتصل بالأجر والعلاج ، إلا أنه مان كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو في سمد لول المادة ٧٧ كل عاهة نشأ عن الإصابة لا عن المرض ، و يترتب طبها بتر العضو أو فقد منامته فقدا كلها أو جزئيا . ولذ كان الملكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه ، وانهي أو جزئيا . ولذ كان الملكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه ، وانهي أو جزئيا . ولذ كان الملكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه ، وانهي لديه قد نتج من المرض لا عن الإصابة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، لديه قد نتج من المرض لا عن الإصابة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولاوجه لما يشره المطعون ضبط الترافي المائية المناون المعنون المنافق على المنافق في منافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق في منافق المنافق المنافق

#### المحكمة

ُ بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنالوقائم ـــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدَّعوىرقم٨٨٧لسنة١٩٦٩ تجاري كلى الاسكندرية طالبا القضاء بإلزام الشركة المطعونصَدها بأن تؤدى له مبلغ ٣٠٨ جنيهاتو٣٣٣ .لميا، وأسس دمواه على أنه التحق نحدمة هذه الشركة ملاحا سفنها وآخرها السفينة وتالودي التي ظل يعمل عليها حتى نزل منها مريضا في ١٩٦٨/١/٣١ وتبين من الكشف الطبي الشرعي أنه يعانى من ضيق بصام القلب يسبب إصابته يحسى روما تنزمية في الصغروهي من الأمراض الى تعرضه لهبوط القلب والمضاعفات الرئومة وتقتضي إسناد أعمال خفيفة إليه ، و يقدر العجز المتخلف لديه من جراء هــذه الحالة المرضية بنحو . ٥ / ، وإذكان الطاعن قد أصيب بهذا المرض أثناء همله على سَفَىٰ الشَّرَكَةُ المُطعُونَ ضَدُهَا فَإِنَّهُ مِحْقِ لَهُ مَطَالِبُهَا بِالتَّعُويْضُ استنادًا المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحرى وف ١٩٦/٥/٢٨ اقضت محكمة أول درجة بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاءن مبلغ ٢٠٠ جنيه ، استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف ٨٥٩ لسنة ٢٥ ق ، ومحكمة استثناف الاسكندرية قضت في ١٥٠/٤/١٥ بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دموى الطامن ، طمن الطاعن على هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيامة مَذَكُرَةُ أَيِّلَتَ لَهِمَا الرَّايَ بِرقَصَ الطُّفنِ ، حَرْضَ الطُّعَنَّ عَلَى الْحَكَمَةُ فَي عَرفة مشورة فلدت جلسة لنظرة وقيها التردت النيامة رأيها ،

وسَيت إن الطنق لحقم على سيين يشمى الطلعن، بأولهما على الحكم المطعون فيه: الخيطان تعليق بالفائون ويحتشينه وفي بينان، فلك يقول ان نبس، المسامة ١٧٧ مَن قانون التبارة البحرى يلزم الحجز بتعريض، لللاج لذا تجم عن مرضه أو إصابته عاهة سندية ذلك لأن هذا الالترام يقوم على فكوة غاطر المهنة ومشارك الملاح في غنر وخرم الرسالة البحرية ، وقد أخذ المشرع جذه الفكرة بالنسبة للمهال البريين في قانون العمل وقم عام إلسنة ، ١٩٥٩ بشأن إما بات العمل والقانون ١٠٠ لسنة ، ١٩٥٥ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ، وإذ قضى المحمل المطاون فيه برفض: دعوى الطاعن تأسيسا على أن المجهز لا يلترم بتويض الملاح إلا إذا كان العجز أو العاهة المستدعة التي أصيب با ناشا عن إصابته بجرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرح أو قطع عده و دون العجز الناش، عن إصابته بحرف بعد المسابق المانية القانون وتفسيره عما استوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبى في غير عله ذلك أن المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحرى إذ تنص على أن و كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أوقطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمه السفينة أوفي عاربة العدو أواللصوص المجريين يأخد أجرته ويعالج وتضمد جروحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تهويض " فإن مفاد هذا النص أن المذرع وإن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيا يتصل بالآجر والدلاج إلا أنه فرق بنهما فيا يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون حالة المرض ، ويشرب عليا في مدلول المادة ٧٧ كل عامة تشأ من الإصابة لاءن المرض ، ويترب عليا بتر العضو أو فقد منه به فقد أكبا أو جزئيا ، وإذكان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النقر في قفد أنه ، وانتهى للى ونضر دعوى الطاعر استنادا إلى أن السجز الذي تخلف لديه قد تتج عن المرض لا عن الإصابة فإنه لا يكون قد خلف القانون ، ولاوجه لما يشره الطاعون ضدها استنادا إلى المندة ٧٧ من قانون طالما أن دعواه موجهة إلى المطون ضدها استنادا إلى المندة ٧٧ من قانون طالما أن دعواه موجهة إلى المطون ضدها استنادا إلى المندة ٧٧ من قانون طالما أن دعواه موجهة إلى المطون ضدها استنادا إلى المندة ٧٧ من قانون هذه المخرد بتويض العاملين في مثل حذه الحالات .

وحيث إن الطاحل ينمى بالسهب النائق على الحكم المعلمون قيّه القَصَــــوَّو في " التسبيب وضائد إلاستدلال وفي بيان ذائلته يقول إله تمسك أمام عمكمة المؤموع ""

غلوه من الأمراض عند التعلقه بالعمل ، واستدل ملفات سوقيع الكشف العلى مله مرتبن الأولى عند استخراج الجواز البحرى بمعرفة طبيب بعسلمة المؤلى وللنائر ، والنائية بموقطيب الشرك المطمون ضدها عند التحاقب العمل على منائلة على المنافق أعد صهب على منافق المنافق المنافق بعمى روما تيزمية منذ صفره ولم يكن واجعا إلى محصل السفن ،

وحيث إن هذا النمى غير منتج ذلك أنه سواء نشأ النجز الذي أصيب بعالطا فن أثناء الخلمة على السقينة أو كان سببه سابقاعلى ذلك ، فقد انهى الحكم إلى أن السجز الذي أصاب الطاعن من الحالات المرضية الذي لا يستحق عنها الملاح التعويض .

وحيت إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن •

## جلسة 10 من مارس سنة 1977

يرقامة للسيد المستشار أحد فتحى مردى؛ وعضوية السادة المستشارين؛ همه صالح أبو ووأس وحافظ رفقى ومد الليق المرافئ ومعد العيسوى

# (177)

العادر راء ٩٩٠ اسنة ٤٠ القضائية :

(١) بنوك "حساب جارى" . كفالة .

كفالة الالترامات الناشئة عن الحساب الحلوى · كفافة لدين مستقبل · شرط صحتها · وجوب تحديد قدر الدين الذي يضمنه الدنفيل مقدما في مقد الدنفافة ·

(٢) كفالة . التزام " التضامن " .

النزام المانمانة متضامنا كان أو غير متضامن · النزام تاج الالنزام المادين الأصل ·

ا — كفالة الالتزامات الناشئة من الحساب الجارى هى كفالة الدين مستقبل لا شعين مقداره إلا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد ، ومن ثم فلا تصبح هذه الكفالة — وفقا لنص المادة ٧٧٨ من القانون المدنى – إلا إذا عبد الطوفان مقدما في حقد الكفالة قدر الدين الذي يضمنه الكفيل . وإذكان الحكم المجلمون فيه قد الترم هذا النظر في قضائه وانهى إلى أن العقد المدم بين الطرفين قد تضمن كفالة المدن في النوريد في حدود المبلغ الذي تسلمه وقد ورد المدن أقطانا تزيد قيمتها على هذا المبلغ ، ولم يتضمن المقد محديدا لأى مبلغ يكفله المعلمون صدو رسيد الحساب المحلوق العمليات الأخرى عما تجمله غير مسئول عن كفالة هذا الرصيد عفاته لا يستون قد خالف القانون أو الحقالة في تطبيقه

ب من الزام الكفيل . حضامة كان أو غير منضامن بحو القام على الاتمام اللهن المسامل على الاتمام اللهن المسامل على الم

يلتزم النزاما أصليا مسمع سائر المدينين، وإذ كان ببين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضيف أن المطعون ضيف النركة المطعون ضده كان كفيلا للدين الأصلى قد تنفيذ النزام ، فان الحكم المطعون فيه ـ إذ أجرى أحكام الكفالة على النزام المطعون ضده ـ لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقــــرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رفم ٢٠ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى المنيا ، على المطعون ضدمو ... ... ... مأالبة الحكم بإلزام الأخير بصفته مدينًا والمُطعون ضده بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفعا لها مُبلغ ٥٩ جنيها وفوا وه بواقم ٧ ٪ ، وأسستها على أنه بتاريخ ٣٠/٨/٣٠ تعاقدآلمدين " وليم إبراهيم ... يضان وتضامن المطعون ضَّده على توريد ١٢٥ قنطارا من القطن الزهر للجلج الطاعنة بمناغة ، ونسلم مبلغ . ٢٥ جنيها ، ونص في العقد على أن الضمان نشمل تنفيذه سواء في التوريد أو في نتيجة الحساب الحاري المفتوح ، وأن المبلغ الطالب، هو تتيجة الحساب الناتجمن المعاملة بمقتضى العقد. و بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٨ قضت محكمة المنيا الابتدائية بنلب مكتب خيراء وزارة العدل لبيان كية الإقطان ألتي قام المدين بتوريدها لحساب الشركة الطاعنة وتصفية الحساب بين الطرفين ، وبعد أن قدم الحبير تقريره ، قضت بالزام المدعى عليه الأول ... بأن مُدَّقَمُ للشَّرِكَةُ الطاعنةُ مبلغ ٢٦٣ جنياو ٤.١ مليات والغوائد بواقع ٧/٧ وبرفض الدعوى بالنسبة الطعون ضده . استأنفت الطائفة وغا الملتكم بالاستتلف رقم السنة وقدء وطلبت الغاء المكم المستاف عَاقِمُني بِينَا قُبِلَ الْمُلِمِن اللَّهُ وَ وَالرَّاحِ هَذَا إِلاَّتِهِ بِأَنْ وَالرَّاحِ هَذَا الأَثْمِ الرَّادِي فِينَا

مع المدين المبلغ المحكوم به . و بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦ قضت عسكمة استثناف بني سويف بتاييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقلعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة بنظره ، و بالحاسة المحددة التزمت النيابة رأيها ،

وحيث إن الطعن أقيم عل سببين، تنعى الشركة الطاعنة بأولهما على الحسكم المطعرن فيه الخطأ فى تفسير العقد وفى فهم الواقع فى الدعوى ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن مسئولية المطعون ضده كضامن مقصورة على توريد المدبن ١٢٥ قنطارا من القطن دونرصيد الحساب البارى، فى حين أن ضمان المطعون ضده الوارد بالعقد يشمل تنفيذ جميع بنوده سواء في ذلك توريد الاقطان المنفق عليها أو تنيجة الحساب الجارى المفتوح .

وحيث إن هذا النمى غير صبح ، ذلك أنه سبن من الحكم المطعون فيه ، أنه لم ستند في استبعاد كفالة المطعون ضده لرصيد الحساب الجارى إلى أن العقد لم يشمل هذه الكفالة باعتبارها كفالة لدين مستقبل لم يحدد مقداره عند إحقاد العقد ، ومن ثم يكون ما تنعاه الشركة الطاعة بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ إذ ق تطبيق القانون من وجهين ، واصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر كفالة المطعون ضده لرصيد الحساب الجارى كفالة لدين مستقبل لم يحدد مقداره مقدما ذلك أن الإلتزام المكفول ليس التزاما مستقبلا وأنما نشأ بمقتضى المقد المؤرخ ١٩٦٠/ ١٩٦٠ كما تحدد المبلغ المكفول بنيجة الحساب لحارى وهي القرق بين السلفيات التي يتسلمها المدين وقيمة الأقطان التي يوردها ، ومؤدى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ طبق أحكام الكفائة الواردة في المساد و ١٧٧٧ من القانون المدنى على ضان المطعون صده و لم يطبق أحكام التضامن بين المدينيين في المسادة ومهم وما بعدها من القانون المدنى وليس فيا ما يحتم تحديد الملبغ المشعون سواء كان التعهد المضمون التراما جائيا أو مستقبلا . وحيث إن هذا النعي مهدود في وجهه الأول بأن كفالة الالتزامات الناشئة من الحساب الحارى هي كفالة لدين مستقبل لا يتمين مقداره إلا صند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيدومن ثم فلا تصع هذة الكفالة وفقا لتص المادة ٧٧٨ من القانون المدنى إلا إذ حدد الطرفان مقدما في عقد الكفلة قلر الدين الذي يضمنه الكفيل ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيهقد الترم هذا النطر في قضائه وانهي إلى أن العقد المرم بين الطرفين قد تضمن كفالة المدين في توريد ١٢٥ قنطارا من القطن ف-مدود المبلغ الذي تسلمه وهو. ٢٥٠ جنيها وقد ورد المدين أقطانا تزيد قيمتها على هذا المبلغ ، وَلم يتضمن العقد تحديدا لأى مبلغ يكفله المطعون ضده عن رصيد الحسآب الحسارى للعمليات الأخرى مما يجعله غير مسئول عن كفالة هذا الرصيد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أُخطأ فَى تطبيقه . كما أن النمى مردود فى وجهه الثانى بأن الترام الكفيل متضامنا كان أو غير متضامن ، هو الترام المدين الأصلى ، وذلك على خلاف المدين المتضامن مع مدينين آخرين ، فإنه يلتزم التزاما أصليا مع سائر المدنيين وإذ كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيهأن المطعون صده كان كفيلا للدين الأصلى .. .. .. .. فتنفيذ التزام هذا الأخرقبل الشركة الطاعنة ، ولم يكن مدينا أصليا معه في هذا الانتزام فإن الحكم المطعون فيه ــ إذ أجرى أحكام الكفالة على الترام المطعون ضده ــ لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦

يرتاسة السيد المستشار أحمد فنحى مرسى وصفوية السادة المستشارين: محمدصالح أبو راس وحافظ رفق وعبد اللطيف المراغى وسعدالعيسوى

(11)

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٢ القضائية :

تقادم <sup>دو</sup> تقادم مكسب " . دعوى " انقضاء الخصومة " . ملكية . استثناف .

التقادم المكسب للسكية • انقطامه بالمطالبة القضائية حتى يقضى فى الدعوى بحكم تهائى • المسكم بالقصاء المسكم بانقضاء المسكم بانقضاء المسكم المستناف • المتباد المستناف • احتباره انتجائيا من تاريخ الحسكم بانقضاء الخصومة إذا كمان ميماد الاستثناف لم يقض حتى صدود الحكم بانقضاء الخصومة • .

انقطاع التقادم المكسب للملكية بالمطالبة القضائية يظل قائما حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائى فيبدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم . وإذ كان الحكم بانقضاء الحصومة في الاستثناف يترتب عليه ذات الآثار المترتب هم سقوط الحصومة بما في ذلك اعتبار الحكم المستأنف انهائيا وفقا للادة ٥٠٠ من قانون المراقضات السابق (الذي يحكم واقعة الدعوى) ، فإن هذه الانتهائية إبما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء مواعيد العلمن فيه بالاستئناف ، إذ يترتب على انقضاء المحصومة في الاستئناف ، إذ يترتب على انقضاء المحصومة في الاستئناف ، عن ذلك صحيفة الاستئناف انهائيا من تاريخ انقضاء ميماد استئناف هـ متى كان هذا الميماد أند انقضى قبل صدور الحكم بانقضاء الحصومة — وبالتالي يزول ما كان المدهوى من أثر قاطم المتقادم ، ويبدأ تقادم جديد من هذا المتاريخ ، أما إذا كان ميماد المستئناف لم ينقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة التاريخ ، أما إذا كان ميماد المستئناف لم ينقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة المستئناف الاستئناف لم ينقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة الاستئناف فان المستئناف لم ينقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة التاريخ ، أما إذا كان ميماد الاستئناف لم ينقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة الاستئناف فان المحكم النساندة المناسبة المستئناف الاستئناف فان الحكم المستئناف المناسبة المستئناف المن يقض متى صدور الحكم بانقضاء الحصومة الاستئناف فان الحكم المناسبة المناس

المستأنف يعتبر انتهائيا في حميع الأحوال من تاريخ الحكم بانقضاء الخصومة وفقا لنص المدادة ٣٠ من قانون المرافعات السابق ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر في قضائه ، ورتب على الحكم بانقضاء الحصومة في الاستئناف اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا من تاريخ انقضاء ميعاد استئنافه ، وبالتالى زوال أثر الدعوى في انقطاع التقادم ، وبدء تقادم جديد منذهذا التاريخ ، فائه لايكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٦٥ مدى كلى المنصورة ضد المطعون ضدهما العاشر والحادى عشر والمرحوم ... ... ... مورث المطعون ضدهما الخسسة الأول، والمرحوم ... ... ... مروث المطعون ضدهما المسادس إلى التاسعة ، وطلب فيها إلزام المطعون ضدهما العاشر والحادى عشر ومورثى باقى المطعون ضدهما متضامتين بأن يدفعوا له مهلا بدعي عشر ومورثى باقى المطعون ضدهم متضامتين بأن يدفعوا له مهلا بدعي مهرته سبق أن أقامت الدعوى رقم ٢٢١٤ سنة ١٩٣٧مدنى أجا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد اليهم المدوى رقم ٢٢١٤ سنة ١٩٣٧مدنى أجا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد اليهم جاد بدوى عبد العال لها العقارات المينة بالمقارات المحرم عبد العال لها العقارات المينة بالمحرم عبد العال الما العقارات المينة بالمحرم عبد العال بصحة المقد في ١٩٤٣/١٢/١٣ في عبد العال الما العقارات المناف المنافق في المنافق في المنافق في المنافق المنافق المنافق المنافق وقضى فيسه المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق واحتبار الحكم المنافق المنافق المنافق واحتبار الحكم المستأنف المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق واحتبار الحكم المستأنف المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق واحتبار الحكم المستأنف المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق واحتبار الحكم المستأنف المنافق المن

أنَّها لِمَا أَنَّه لَمَا كَانَ الطَّاعَنِ بِرَتِ النَّصَفَى العقاراتِ السَّالَفَةِ . وكَانَ المطعون ضدهم مستأثيرين بريعها فضلا عن امتناعهم عن تسليمه نصيبه فيها ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان وبتاريخ ٢٧/٢/٢٧ ١ قضت محكة أول درجة بإلزاممور في المطعون ضدهم التسعة الأول والمطعون ضده العاشر بأن يسلموا الطاعن النصف على الشيوح ف مسطح وأفدنة و ٢٧سهماو بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ. • . ، ، ٢٩ جنيها ، و بإلزام مورث المطعون ضدهم من السادس إلى التاسعة بأن يسلم الطاعن النصف شبوعا في الحصة من المنزل المبين بالصحيفة و بأن يدفع لهمبلغ٧٤جنيهاو٧٤٣مليا ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون ضدَّهم التسمة الأولُّ والمطعون ضده العاشر هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٠١ سنة ٢٠ ق المنصورة وأقاموا استننافهم على أسباب من بينها التمسك بكسبهم ملكيةأعيانالنزاع بالنقادم الطويل المكسب للمكية وذلك بوضع يدهم ومورثهم من قبلهم عليها بنيَّة تملكها منذسنة ١٩٣٧ ومحكمة الاستثناف قضت ف١٥/١/١٩٧٠ باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورثا المطعون ضدهم التسعة الأول والمطعون ضده العاشر أنهم وضعوا اليدعلي الأطيان موضوع النراع كما وضع مورثالمطعون ضدهم من السادس إلى التأسعة يده على العقار موضوع النزاع من قيل منذه ١٩٤٤/٣/١ وضع يدمستوفياً لشرائطه القانونية ولينفى الطاعن ذلك وبعدأن سمعت الحكة شهود الطرفيين قضت في٣/٤/٣٤ بالغاء يالحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى سقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره، و بالحلسة المحددة التزمت النياية رأيها .

وحيث إن الطمن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منهسا على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحسكم المطمون فيه حين عرض لأثر الحسكم بانقضاء الحصومة في الاستثناف على قطع التقادم ، قرر أن مدة التقادم المكسب الحديدة تبدأ منذ اعتبارا الحكم المستأنف تهائيًا بانقضاء مواعيد استثنافه في ١٩٤٤/٣/١ وهو من الحكم خطأ في القانون محدوجة لحراجات تمسك فيها

الطامن عقد ولمذه الإجراءات أثرها في قطع للتقادم ومن ثم فلابد أللتقادم الجديد إلا من تاريخ الحكم بالتقضاء الخصومة ، لا من تاريخ النهاء مواحيد إستكنف الحكم لماستانف ، و لذ كان الحكم بإنقضاء الخصومة قد صدر في ١٩٦٤/١/٢ ووقعت حديقة الدعوى الحالية في ١٩٦٤/١/١ فإنها تكسون قد رفعت قبل اكتال مدة التقادم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ؛ ذلك أن انقطاع التقادم المكسب اللكية بالمطالبة القضائية يظل قائما حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي فيبدأ تقادم جدمد منذ صدور هذا الحكم وإذا كان الحكم بانقضاء الخصومة في الاستثناف يترتب عليه ذات الآثار المترتبة على سقوط الحصومة ، بما فذلك اعتبار الحكم المستأنف انهائيا وفقا للادة و.٣ من قانون المرافعات السابق ــ الذي يحكم واقعةالدعويــ فإن هذه الاتهائية إنما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء مواعيد الطعن فيه بالإستثناف إذا يترتب على إنقضاه الخصومة في الإستناف الغاء حميم إحراءاتها ما في ذلك حديفة الاستثناف ونقا للادة ٢٠٠٤ من قانون المراضات السابق ، مما ينبني عليه أن يصبح الحكم السنانف انتهائيا من تاريخ إنقضاء ميعاد استثنافه متى كان هذا الميماد قد انقضى قبل صدور الحسكم بأنفضاء الخصومة وبالتالى رَول ما كان للمتوى من أثر قاطع التقادم ، و ببدأ تقادم جديد منذهذاالتاريخ أما إذا كان سيعاد الاستثناف لم ينقض حتى صدور الحكم بانقضاء الحصومة في الاستتناف ، فإن الحكم المستأنف يعتبر النهائيا في جميع الأحوال من تاريخ الحكم ما فقضاء الخصومة وفقاً لنص المسادة و · ٣ من من قانون المراضات السابق · لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد السنترم هذا النظر في قضائه ورتب على الحكم بانقضاء الخصومة في الاستثناف الصادر في ١٩٦٤/١/١٤ احتبار الحكم المستأنف انهائيا من تاريخ انقضاء ميعاد استئنافه في ١٩٤٤/٣/١٥ وبالتالى زوال أثر العموى في انقطاع التقادم موبده تقادم حديد منذهذا التاريخ فإنه لايكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إذ الطاعن ينمى بالسبين التانى والثالث ط الحكم المعلمون فيه الحطأ ف القانون والتصور ف التسهيب والنساد ف الاستغلال ، وف بيان ذاك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يمن بجث الشرط اللازم لكسب ملكية المطعون ضعم للا عيان المبيمة في مواجهة الطاعن المشترى منهم ، وهو مجابهة هذا الأخير صراحة بالتمسك بالتمادم ، كما لم يتحقق مما إذا كانت أقوال شهود الإثبات قد انصهت على الأعيان المتنازع طيها ، فضلا عن أنه أغفل طلب الطاعن الخاص بقسليمه الطاحونة ، ونسخ أقوال شاهدى الطاعن ووصفها بالتناقض واستخلص منها خطأ أن وضع يد المطعون ضعم على الأعيان عمل النزاع كان بطريق الفصب ف عين أن المفهوم من هذه الأقوال أن وضع اليد كان بطريق الإيجار .

وحيث إن هذا النعى مهدود ، بأن تقدير أداة الدعوى وأقوال الشهود فيها واستخلاص الواقع منها ، هو من الأمور الموضوعة التي ستقل بها قاضى الموضوع المنطعون فيه قد انهى الموضوع الملطعون فيه قد انهى إلى أن المحكم المطعون ضده قد تسكوا تجلك الأطيان والحصة في المنزل محل المحكب في مواجهة الطاعن ، واستدل بأقوال الشهود على ثبوت ملكية المرحوم المحكب في مواجهة الطاعن ، واستدل بأقوال الشهود على ثبوت ملكية المرحوم السمة الأول لأرض النزاع بوضع اليد المحكب الملكية وعلى ثبوت ملكية ... ... ... ... المطعون ضده التانى لمنزل النزاع بوضع اليد المحتب الملكية وضلص الى وفض دعوى الطاعن تأسيسا على ما ترجح لديه من أقوال شهود المطعون ضده من من توافر شروط وضع اليد المحكسب الملكية وحسبة أنه تحراها المختفى من موضعها فإن ما يثيره الطاعن بعد ذلك الا يعدو أن يكون جدالا موضوعيا المحتفى ما مروضا على عكمة النقض ، أما ما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله القضاء في طلب تسليم الطاحونة فردود بأن مذا الصلب لم يكن معروضا على عكمة الاستثناف ، لأن الطاعن قد أسقطه من طلباته النهائية الواردة بمذكرته الحتامية ، المقدمة لحكمة أول درجة ، وقد قضت هذه المحكمه في حدد طلباته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ه 1 من مارس سنة ١٩٧٦

رثماسة السيد المستشار أحسسه فنحى مرسى وعضوية السادة الممتشارين : محمد مالح أبو راس ، وحافظ رفقى ،وعبد اللطيف المراغى ، ومحمود حسن حسين .

(179)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ القضائية :

( ۲ ، ۱ ) دعوى فالتلخل في الدعوى" . تعويض . تقادم .

(١) الندخل الانتصامي والندخل الهجومي • ماهية كل منهما • العبرة في وصف نوع الندخل هي بجقيقة تكييفه القانوني • تدخل والدة المجني عليه في دعوى والده بالنعو يض وطلبها المسلم لهما معا بذات المبلغ • تدخل هجومي القضاء أن هذا الندخل انضمامي وإغفال اخدكم بحث الدفع بسقوط حق المندخلة في طلب التعويض بالتقادم • خطأ •

(٢) الحكم بالنمويش عن الضرر المادى • شرطه • العبرة في تحقق الضرر المادى الدعى
تتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المحنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفائه على نحو مستمر ودائم وأن
فرصة الاستر ارعل ذلك كانت محققة •

١ — نطاق التدخل الانضاى \_ على ما يبين من المادة ١٢٦ مرافعات \_ مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الحصم الذى تدخل إلى جانبه دون أن يعالب القضاء لنفسه بحق ما عزان طلب المتدخل الحكم لنفسه بحق ذاتى يدعيه في مواجهة طرف الحصومة فإن تدخله \_ على هذا النحو \_ يحسون تدخلا هجوميا بجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ومن بينها سقوط الحق في إقامتها في الأحوال؛ التي ينص عليها القانون ، والعبرة في وصف نوع التدخل هي محقيقة تكييف القانوني لا بالوصف الذي يسبغه عليه الحصوم ، إذ كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون ضده الأول على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الزامهما بأن يدفعا له متضامنين تعويضا عن وفاة ابنه ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكة أول هرجة تدخلت المطعون ضده الثالث عليه \_ في أثناء نظر الدعوى أمام محكة أول هرجة تدخلت المطعون ضده الثالث قلية \_ والدة الحيني عليه \_ في الحصومة وطلب تدخلت المطعون ضده الثالث حواله .

الاثنان الحكم لها على المتبوع – الطاعن – والتابع – المطعون ضده الثالث – على وجه التضامن بينهما بالتعويض – سالف الذكر – فإن المتدخلة تكون قد طلبت الحكم لنفسها بحق ذاتى هو نصف مبلغ التمويض المطلوب فى مواجهة أطراف الحصومة الأصلين ويكون هذا التدخل – بحسب ما استقرت عليه الطلبات فى الدعوى – تدخلا هجوميا سرى عليه مايسرى على الدعوى تقمها من أحكام . وإذ كيفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضامى فإنه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما ترتب عليه أن حجبت المحكة نصبها عن بحث ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى بشأن سقوط حتى المتدخلة فى المطالبة بالتمويض بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صرورة الحكم الحنائي نهائيا .

٧ - شترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بدأن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضررا أصابه ، والعبرة في تحقق الضروالمادى للشخص الذى يدعيه ثيجة وفاة آخر هى شوتأن المجنى طيه كان يعوله فعلا وقت وقاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد حائله ويقضى له بالتحويض على هذا الأساس على المضرور من فرصة بفقد حائله ويقضى له بالتحويض على هذا الأساس أما عجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفى للحمكم بالتعويض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفي أوضاعه الشكلية

وحيث إنالوقائع ــ على مايين من مطالعة الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق... تتحصل في أن المطعون ضدمالأول أقام على الطاعن بصفته متبوعا والمطعون ضده

الثالث بصفته تابعا له الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ مدنى مرسي مطروح بطلب الزامهما بأن يدفعا له متضامنين مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، تأسيسا ط أن المطعون ضده الثالثكان جنديا بالقوات المسلحة ومعينا لحراسة أحد قطارآت البضائم المتجه من رأس الحكمة إلى مرسى مطروح فتسبب بخطئه في يوم ١٩٦١/٣/٢٧ في قتل ابنه " ... ... ... برصاصة أنطلقت من سلاحه الحكومي أثناء تأدية وظيفته فاردت الحبي طيه قتيلا وحوكم القاتل بعســد تحرير المحضر رقم ٧٥ استة ١٩٦١ جنع غصوصة مطروح وقضت الحكة العسكرية بتاريخ ١٩٦١/٧/١٢ بإدانته ومعاقبته بالحبس مع إيقاف التنفيذ وأصبح الحكم نهائيآ بالتصديق عليه من رئاسة الحيش بتاريخ ٢٩٦١/٨/٣٠ وأنه إذ أصيب بضرر من حراء فقد والمه وكان الحادث قد وقع آثناء تأدية الحانى لعمل من أعمال وظيفته فإن الطاعن يكون مسئولا معه عن خطئه ، و بجلسة ١٩٦٧/٩/١٤ تدخلت المطعون ضدها الثانية في الخصومة بوصفها والدة الحبي طيه وطلب الوائدان الحكم لهامعا بذات مبلغ التعويض ، وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦ أحيلت الدعوى بسهب قيمتها إلى عُكمة الاسكندرية الابتدائية وقيلت أمامها برقم ٣٢٨ سنة ١٩٦٩ مدنی کلی ، وبتاریخ ۱۹۷۱/۲/٤ قضت المحکمة بالزام الطاعن والمطعون ضده الثالث متضامنين بأنَّ يدفعا الطمون ضدهما الأول والنانية مبلغ ١٥٠٠ جنية على سبيل التعويضُ. اسْتَأْنَفُ الطاعنِ الحُكمُ بالاستثنافُ رَفَّمَ ٤١٤ ِسنة ٢٧ ق اسكندرية طالبا إلغاء ورفض دعوى المطمون ضده الأول ، وسقوط حقى المطمون ضدها الثاتية في المطالبة بالتقادم الثلاثي ، وبتاريخ ٣٠/٤/٣٠ قضت محكمة الاستثناف بالتأييد وطعن الطاءن فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبلت فها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطمن على المحكمة فى خرفة مشورة صندت جلسة لنظره فيها انتزمت النيابة رأيها

وحيث إن بما يتعاد الطاعن على الحكم المطمون فيه القصور والحطأ في تطبيق القانون من وجهين حاصل الوجه الأول أن الحكم المطمون فيه قضى برفض الدف بسقوط حق المطمون صدها الثانية في المطالبة بالتعويض انشغار عنه إلى حين مدخلها من اليوم الذي مامت فيه محدوث الضرر والشخص المسئول عنه إلى حين مدخلها المطالبة بالتعويض عملا بالمسادة 197 مدى بمقولة الن تدخلها كان انتخاب الوائما

لم تطلب لتفسها مبلغا جديدا يزيدعلى الطلبات الأولى فيكون تدخلها امتدادا لَدَعوى زوجها وأنه لما كانت دعوى الأب فد رفعت قبل انقضاء مدة التقادم فلا يسقط حق المطمون ضدها الثانية ف المطالبة بالتمويض وهذا الذي قروه الحكم مخالف للقانون حيث تفرق المادة ١٢٦ من قانون المرافعات بين التدخل الانضامي الذي يقصد به محافظة المتدخل على حقوقه عن طريق مساهدة أحد طرفى الخصومة في الدفاع ولا يكون معروضاً على المحكمة إلا موضوعها الأصلى. وبين التدخل الهجومي آلذي يطالب فيه المتدخل بحق ذاتى خاص به وهنا يعتبر المتدخل مدهيا، وإذ كانت المطمون ضدها الثانية قد تدخلت في الحصومة طالبة الحكم لها ولزوجها معا يمبلغ التدويض المطالب به فإنها تمكون قد طلبت لنفسها حقا مستقلا عن حق زوجها و يكون تدخلها آنئذ هجوميا، ولما كان الحكم المطمون فيه قد كيف التدخل في هذه الحالة بأنه تدخل انضامي فانه يكون قد أخطأ وحجب بالتالي نفسه من بحث سقوط الحق الذي تدعيه المتدخله لنفسها، وحاصل الوجه الثانى من وحهى النعى أن الحكم المطمون فيه أيد حكم محكمة أول درجة الذى قضي بالتعويض للطعون ضدهما الأوروالتانية مدخلاني اعتباره عند تقدير التمويض عنصر الضرو المادي في حين أن هذا النوع من الضرر يتمثل ف الاخلال بمصلحة مالية للضرور وهذا الاخلال بجب أن يكون محققا لامحتملا وليس من قبيل ذلك ماقاله الحكم المؤيد بالحكم المطعون فيممن أن (بيئة المطعون ضده الأول والقتيل يكون فيها الإن عدة أبويه وعمادهما وذعرهما ضد حاجة الزمن في شيخوختهما ومن ثم فان فقدهما أياه قد أصرهما ماديا أيضا ، دون أن يتثبت الحكم على وجه القطع واليقين أن الحبى عليه كان يمول والديهوقتوفاته و إذ كان تعيِّن العناصر المُكُونة للضرر والدَّاخلة في حساب التعويض هي من مسائل الفانون التي تحضع لرقابة محكمة النقض. فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النمى بالوجه الأول سديد ذلك أن نطاق الندخل الانصهام ــ عل مايبين من المسادة ١٢٦ مهاامات ــ مقصور على أن يبدى المتدخل عايراه من أوجه الدفاح لتأييد طلب الخصم الذي تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لقشته على ماءً فان طلب المدخل الحكم لتفسه على ذاتى يدعيه في مواجهة

طرفی الخصومة فان تدخله ـ علی هذا النحو ـ یکون تدخلا هجومیا بجری طیه ما يجرى على الدعوى من أحكام ومن بينها سقوط الحق ف إقامتها بالتقادم في الأحوال التي ينص عليها القانون، والعبرة في وصف نوع التدخلهي بحقيقة تكييفه القانوني لابالوصف الذي يسيغه عليه الحصوم ، لما كان ذلك ، وكانت الدعوى قدرفعت إبتداء من المطعون ضده الأول على الطاعن والمطعون ضدءالتالث بطلب إلزامهما بأن يدفعا له متضامنين مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا عن وفاة ابنه ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت المطعون ضدها الثانية في الخصومة بجلسة ١٩٦٧/٩/١٤ وطلب الإثنان الحكم لهما على المتبوع والتابع على وجه التضامن يينهما بالتعويض وقدره ١٥٠٠ جنيه فإن المتدخلة تكون طلبت الحكم لنفسها محق ذاتى هو نصف مبلغ التعويض المطلوب في مواجهة أطراف الخصومة الأصليين و يكون هذا التدخل ــ محسب ما استقرت عليه الطلبات في الدعوى ــ تدخلا هجوميا تسرى عليه ما يسرى على الدعوى نفسها من أحكام ، و إذكيفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضامى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما ترتب عليه أن حجبت المحكمة نفسها عن بحث ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى بشأن سقوط حقالمتدخلة فالمطالبة بالتعو يض بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائى نهائيا .

وحيث إن النعى بالوجه النانى صحيح أيضا ذلك أنه يشترط للمكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرر وأن يستكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا فان أصاب الضرر شخصا به لتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلابد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضررا أصابه والعبرة فى تحقق الفرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن المجنى طيه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستقرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بحقد عائله و يقضى له بالتمويض على هذا الأساس ، أما مجرد احمال وقو عالمضر فى المستقبل في يعمى التعويض على المناس عكمة أول درجة التى المحتمة الاستثناف حكمها قد قضت المطون ضدهما الأول والنسانية

بالتعويض عن الضرر المادى قولا منها بأن في منل بيئة المطعون ضده الأول ، والقتيل يكون الإبن عادة عدة أبو به ومحادهما وذخرا لمما ضد حاجة الزمن في الشيغوخة دون أن تتحقق ثما إذا كان عنصر المادى متوفرا أو غير متوفر باستظهار ما إذا كان الحنى عليه - قبل وفاته - يعول والديه فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشر وعة لهما فضلا عن سكوتهما عن تبيان عناصر ذلك الضرر المادى الذى احتسب التعويض على أساسه ،فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث السبب الثاني من سببي الطعن . .

### جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦

برثامة السيد المستشار أحمد فنحى مرمى ، وعفوية السادةالمستشادين: محمد صالح أبهراس وح**افظ وقتى** وعبد الطيف المراقق ومحمود حسن حدين ه

(14.)

الطعن رقم ٩ . ٥ لسنة ٤٢ القضائية :

بطلان . بيع " بيع الوفاء" . حكم . نقض .

علان ييمالوفاه م ٢ بمدنى. شرط ما حتفاطالبائم يحق استرداد المبيع خلال مدة معينة و إدراج هذا الشرط فيذات هقد البيع وغير لازم وجواز إثبائه في ورفة لاحقة حتى توافرت المعاصرة الدهنية التي ترجه بالمبيع واستظهارا لمسكم شرط المعاصرة الذهبة بين البيع وحق البائع في الاسترداد . من مسائل المقانون وخضوعه لرفاية محكمة النقض .

مفاد نص المادة وجع من الفانون المدنى أنه يشرط في بيع الوفاء الذي يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام أحقد إلى احتفاظ البائم بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يدر جحدًا الشرط في ذات عقد البيع بل يجوز إثباته في ورقة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهنية الى تر بطه بالبيع ، واستظهار شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد يعتبر من مسائل القانون التي تحضع لرقابة محكمة النقض . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فية أن عقض لرقابة محكمة النقض . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فية أن شرط الاسترداد مؤرخة في الرياح حسوكان الحكم قد أزل أحكام بيم الوفاء شرط الاسترداد مؤرخة في الرياح لاحق على العقد شرط الاسترداد إلى تلك الورقة برغم صدورها في تاريخ لاحق على العقد دون أن بعن باستظهار شرط العاصرة فإنه يكون مشو با بالقصور والخطأ في تطبيق الذي التقانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبمد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع \_ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن \_ تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى وقم ٤٣١ أسنة ١٩٦٩ مدنى كلى الجيزة ضد المطعون عليهالأول ،طالبًا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٨/٢٧ الصادر من المطمون عليه الأول إلى الطاعن ببيع منزل وقطعة أرض فضاء لقاء ثمن مقبوض قدره . وي جنيها ، مؤسسا دعواه على أن البائع قد تخلف عن تقديم المستندات اللازمة لشهر هذا العقد . دفع المطعون طيه الأول بأن تناسخا قدتُم عن هذا للبيع بموجب اتفاق لاحق مؤرخه/١٩٦٥ أ ردعلنكمأمين وتم الاطلاع عليه في الشكوى الإدارى رقم ٢٦٩ اسنة ١٩٦٩ مركز الجيزة وأنه باع الأرض بعد ذلك للطعون عليه التاني وتقدم هذا الأخير طالبا قبول تدخله في الدعوى منضها للطعون عليه الأول في طلب رفضها . وبتار يخ ٢٩ /٣ / ١٩٧٠ قضت عكمه الحيزة الابتدائية أولا: بعدم قبول تدخل المطمَّون عليه الثاني خصما في الدعوى وثانيا : بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائىالمؤرخ١٩٦٤/٨/٢٧ المتضمن بيع المطمون عليه الأول للطاءن العقارين الموضحين بعريضة الدعوى وعقد البيع نظِّر ممن قدَّره . وي جنها . إستانف المطعون عليهالأول هذا الحكم بالاستثناف رقم ۱۸۹۶سنة ۸۸ طالبا إلغاءمورفضالدعوى . و بتار يح۱۸/۱۹۷۸ اقتضت محكمة إستثناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن لبطلان عقد ألبيع سندالدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن نما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقامةضاءه برفض الدعوى فيه على بطلان عقد البيع سندالدعوى لأنه عقد بيع وفائى إستناداً إلىالاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٤/٩ بمقولة إنه تضمن شرطا باسترداد المبيع في حين أن هذا الاتفاق لم يكن مقدما فى الدعوى وأنه لاحق لعقد البيع موضوع الدعوى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في عله ذلك أن مفاد نص المادة و ع من القانون المدنى أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يبطله القانون أن تتجه إراداة الطرفين وقت إمام العقد إلى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة ولايلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات البيع بل بجوز إثبانه في ورفة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع واستظهار شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحتى البائع في الاسترداد يعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض و ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عقد البيع سند الدعوى تاريخ هم المعام يع ألوفاء على عقد البيع استذاد المورخة و عام 1976/ وكانت الورقة التي استندا إليها الحكم في إنبات شرط الماصرة الذهنية التي تربطها بالمقداو يكشف عن المصدر الذي استقهام شرط المعاصرة الذهنية التي تربطها بالمقداو يكشف عن المصدر الذي استقهام هذه المعاصرة فإنه يكون مشو با بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن ،

# جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسةالسيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضريةالسادة المستشارين . إبراهم السعيد ذكرى وعبان حسين عبد الله ومحمد صدقى العصار ومحمود عبان درويش .

(171)

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) نقض "الأحكام الجائز الطعن فيها " . تنفيذ مقارى .

الحسكم الصادر من محكمة الاستئناف -جوازالطمن فيه بطريق النقض لأحدالأسباب المقررة قانوثا . الدفع بعدم جواز الطمن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الاستثنافية بشأن تفسير حكم مرمى المؤاد . لامحل له .

(٣ ، ٣) حكم "تخسير الحكم ". "الطعن في الحكم ". إستثناف "ميعاده". تنفيذ عقاري .

 (٢) إستثناف الحدكم الصادر بتفسير حكم مرمى المزاد - عدم خضوعه لمواعيد الاستثناف العادية طالما أنه لم يفصل هو أو حكم مرمى المزاد في مسألة عارضة -

(۳) الحكم التفسيرى - خضوعه لقواعد المقرر. الطمن بالطرق العادية أو غير العادية همكم محل التفسير -م ۲/۱۹۲ مرافعات - إستثناف الحائم الابتدائي الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد - ميعاد. - حسمة الأيام النالية للنطق بالحكم -م 801 مرافعات -

 متى كان الحكم المعامون فيه صادرا من محكة الاستثناف فإنه يجوز ـ
 وطي ما برى به قضاء هذه المحكة \_ الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المغررة فانونا ، ولما كان الحكم المعلمون فيه صادرا من محكمة الاستثناف بتفسير حكم مرمى المزاد وطعن فيه بمخالفة الفانون فإن العلمن فيه يكون جائزا ، ويكون مرمى المزاد وطعن فيه بمخالفة الفانون فإن العلمن فيه يكون جائزا ، ويكون الدفع بعدم جوازالطعن ـ لأنحكم مرسى المزاد لا يخضع لطرق الطعن هذا الطعن طيه . بالاستثناف للأسباب المحددة بالمسادة ٤٥١ من قانون المرافعات ـ في غير محله .

٧ - مى كانت المطمور: طيها الأولى قد أفامت دعواها أمام قاضى التنفيذ بطلب نفسير ماوقع في منعاوق حجم مرسى المزاد من غموض بحيث لايشمل التنفيذ زيادة المبانى الواردة بالإعلان الآخير عن البيع والتي لم تقابلها زيادة في الثمن ، وكان حكم مرسى المزاد أو الحكم الصادر بتفسيره لم يفصل في مسألة عارضة حتى يخضع لمواعيد الاستئناف العادية ، ذلك أن الحكم الأول لم بعرض لخلاف الذى تأر حول تحديد العقار موضوع التنفيذ بل قضى بإيقاع بيع هذا العقار بوصفه المبين بتنبيه نزع الملكبة وقائمة شروط البيع ونشرة البيع الأخيرة على العاصتين ، المبين بتنبيه نزع الملكبة وقائمة شروط البيع ونشرة البيع الأخيرة على العاصتين ، واقتصر الحكم النانى على تفسير حكم مرسى المزاد مقررا أنه انصب على جميع أرض ومبانى العقار ، وقضى بعدم قبول دعوى التفسير تأميسا على أن منطوق الحكم واضح وليس فيه ثمة غموض ، لما كان ذلك فإن النبى يكون على غير أساس .

٣— الحكم النمسيرى طبقالما تقضى به المادة ٢/١٩٧ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءا متهما للحكم الذي يقسره وليس حكا مستقلا لها يسرى على الحكم المقسر من قواعد العلمن العادية أو غير العادية يسرى عليه عسواء أكان هو في تفسيره قد مس الحكم المقسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيا قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يسسه بأى تغيير مكتفيا بتوضيح ما أجم منه ، لما كان ذلك فان العلمن بالاستئناف على الحكم الابتئناف على الحكم الابتئناف أل الصادر بتفسير حكم مهمى المزاد يكون طبقا لنص المادة ١٩٥١ من الملكم المرافعات في ميعاد خمسة الأيام التالية لناريخ النطق بالحكم ، ولما كان الحكم الابتئناف أن معمد حضوريا في ١٩٧١/١١١ ولم تودع صيفة الاستثناف إلا المستئناف أن يتعني على عكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء فسها بسقوط الحق في الاستئناف ونقا المادة و١٦٠ المحكم من قانون المرافعات ، و إذ هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم من قانون المرافعات ، و إذ هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم من قانون المرافعات ، و إذ هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم يقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم من قانون المرافعات ، و إذ هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم يقبول الاستئناف شكلا فإن هذا المحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع إلى الأوراق وصماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائم ـــعلى ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن\_ تحصل في أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم ... ... ... أقامت الدعوى رقم ٨٥٧ سنة ١٩٧٠ تنفيذ المنشية ضُدُّ الطَّاعتين والمطمون طيها الثانية طالبة الحكم بتفسير ما وقع من غموض فى منطوق الحَكُم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ بيوع الاسكندريَّة الابتدائيــــة الصادر بثاريخ ١٩٦٨/٦/٤ باعتبار أن حكم مرسى المزاد انحصر في العقار رقم ٩ شارع أمير الحيوش بسيدى جابر بالاسكندرية طبقا لمساورد بتنييه نزع الملكبة المسجل يرقم ٢٤٥٥ سنة ١٩٥٩ الاسكندرية وقائمة شروط البيع وأعتبار الحكم الذى يُصُدُر متما من كل الوجوه الحكم الذي يفسره ، وقالت بيآنا للدهوى إن المطعون طها الثانية باشرت إجراءات التنفيذ علىالعقار المذكور والملوك لمورثها المرحوم ... وفاء لدين لها ضده قدره ٦٠٠ جنيه والقوائد مضمون برهن رسمى وأطنتها بتنبيه نزع الملكية في ١٩٥٩/٣/٥٥ وأودعت قائمسة شروط البيع في ١٩٥٩/٩/١٦ وفيلَّت الدعوى برقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ بيوع الاسكندرية الابتدائية وتضمن التنبيه والمائمة وصف العقار مطابقا لمسا ورد بعقد الرهن الرسمي مَّن أنه يشمل الأرض البالغ مسطحها ١٨٣,٧٤٧ مترا حربما بحسا طيها من مبان وهي عبّارة عن أربعة دكاكين ودور أرضي ودورين علويين وحجرتين فوق السطح ، غير أنها ضمنت إعلان البيع أنالمقار محلالتنفيذ يتكون من الأرض وأربعة دكآكين ودور أرضى وأربعة أدوار علوية وحجرتين بالسطح رغبة منها في أن يشمل نرع الملكية المباني التي أضافتها الطاعنة بعد وفاة زوجها فدفعت ببطلان الإعلان إستنادا إلى نص المسادة ٩٥٨ من قانون المرافعات السابق ، ويجلسة ٢/٤/٨/٤ قرر قاضي البيوع إمادة الإعلان وحدد جلسة ٤/٦/٦/٤ لإيقاع اليم عل العقار المرن بالتنبية وقائمة شروط البيع فأعادت المطمون طبيا

الثانية الإعلان ووصفت العقار بأنه شمل الأرضوأربعة دكاكين ودور أرضى ودورين علويين وحجرتين بالسطح وأن هذه الأوصاف وفقا لقائمة شروط البيع أما الآن فإن المبانى تتكون من أربعة دكاكين ودور أرضىوثلاثة أدوار علوية وحجرتين بالسطح، وبالجلسة المحددة قضتالمحكمة بايقاع بيع العقار على الطاعنتين طبقا لوصفه المبين بتنبيه نزع الملكبة وقائمة شروط البيع والإعلان الأخير للبيع شِمن أساسي قدره ٣٠٠٠ جنيه والمصاريف ، وأضافت المطعون عليها الأولى أن الطاعتين أدميتا عند تسليم العقار أنه يشمل جميع المبانى بمسافيًّها الزيادة إستنادا إلى ماورد بنشرةالبيع ألأخيرة فاستشكلت فحكم مرسى المزادبالإشكال رقم ٢٥١٣ لسنة ١٩٦٨ مستعجل الاسكندرية ، وإذ تُعني برنض الإشكال فقدُ أقامت دعواها الحالية طالبة تفسير حكم مرسى المزاد . دفعت الطاعنتان بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المطعون عليها الأولى تريد بدعواها طرح النزاع من جديد علىالقضاء وتعديل الحكم محل التفسير. وبتاريخ ٣١/١/١/٣١ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى. استأنفت المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها عدم قبول الدعوى وبتمبولها وبتفسير الحكم الصادر من قاضي البيوع تمحكمة الاسكندرية الا تدائية بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ في الدموى رقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ بأنه أوقع بيع العقار رقم ٩ بشارع أمير الجيوش بسيدى جابر بقم باب شرقى عجافظة الاسكندرية طبقا لوصف مبانيه بننبيه نزع الملكيةالمسجل برقم ٢٤٥٥ سنة ١٩٥٩ الامكندرية وبقائمة شروط البيع المودعة بتلك الدعوى وبالنشرة الأخيرة عن الحكم متمما للحكم المفسر من كل الوجوه . طمنت الطاعنتان في هذا الحكم بطويق النقضُ ، ودفعتُ المطعون عليها الأولى بعدم جواز الطعن . وقدعتُ النيابةُ العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفى الموضوع بنقض الحسكم فى خصوص السبب الأول . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشررة فرأت أنه جدىر بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها.

وحيث أن مبنى الدفع بعدم جواز الطمن أن حكم مرسى المزاد لا يعتبر حكما مَضَائِياً بِالمَسَى المُفهوم للاَحكام فلا يخضع المرق الطنن التي نظمها القانون للأحكام بصفة عامة عدا الطمن بالاستثناف وفى خصوص الأسباب الحددة بالمسادة 103 من قانون المرافعات اواجهة ما شاب الحسكم من عيوب ، ومن ثم فان الطعن بطريق النقض فى الحسكم الاستثنافي الصادر بتفسيره يكون غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكة الاستثناف فانه يجوز — وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكة — الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة فانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستثناف بتفسير حكم مرسى المزاد وطعن فيه خالفة القانون فان الطعن فيه يكون جائزا ويكون الدفع بعدم جواز الطعن في غير محله .

## وحيث إن الطعن اسنوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ذلك أن المسادة ٢/٤٥١ من قانون المرافعات توجب رفع الاستثناف عن الحكم الصادر بإيقاع البيع خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق به ، ويسمرى هذا الميهاد على الحكم النفسيرى طبقا المسادة ٢/١٩٧٦ من قانون المرافعات ، وإذ صدر الحكم الإبتدائى في دعوى التفسير في ١٩٧١/١/٣ وأودعت صحيفة الاستثناف في ١٩٧١/٣/١١ فإنه يكون قد رفع بعد الميماد ، وكان يتعين على محكمة الاستثناف أن تقضى من تلقاء قسها بسقوط الحق في الاستثناف .

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المطعون عليها الأولى عن تمسها و بصفتها قد أقامت دعواها بطلب تمسير حكم مرسى المزاد الصادر الله في ١٩٦٨/٦/٤ وجعل التنفيذ على العقار قاصرا على الأرض والمبانى طبقة لمماورد في تنبيه نزع الملكية وقائمسة شروط البيع دون المبانى الزائدة التى شملها الإحلان الأخير للبيع ، وكان الثابت أن المطعون عليها الأولى تمسكت بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨ أمامقاضى البيوع يبطلان الإعلان عن يبعالمقار على أساس أنه حوى وصفا للمقار يخالف ملجاء بتنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع باضافة الزيادة التي طرأت عليه بعسد رهنه فقرو قاضى البيوع بجلسة ١٩٦٨/٤٢

التأجيل لإعادة النشر صحيحا فأعادت المطعون طها التانية الاعلان وذكرت فى وصف المباني موضوع التغيذ أنها تتكون من أربعة دكا كينوشقة أرضية ودورين طويين وحجزتين بالسطح وأن هذه الأوصاف وفقا لقائمة شروط البيعأما الآن فأنها تتكون من أربعة دكاكن وشقة أرضية وثلاثة أدوار علوية وحجرتين بالسطح وقضت المحكمة بجلسة ١٩٦٨/٦/٤ بعد إبراء المزايدة بإيقاع بيع العقار المبين بالتنيه والقائمة وبالنشرةالأخيرة على الطاعنةين بالثمن الأساسيوقدره . . . ٣٠ جنيه والمصاريف وأمر المطعون عليها الأولى بالتسليم وصدر حكم مهمى المؤاد مشتملا على صورة من قائمة شروط البيع وبيَّان الإجراءات التي اتبعت فى تحديد يوم البيع والاعلان عنه وصورة من محضر الحلسة ، ولما **كان** الإعلان الأخير عنَّ البيع قد تضمن وصفين للعقار أولهما مطابق لمــاجا ـ بالتنبيه والقائمه والثاني وصفه آلحالي شاملا زيادة دور في مبانيه ، وهو مادها المطمون عليها الأولى إلى إقامة دعواها أمام ة ضى التنفيذ بطلب تفسير ماوقع فى منطوق بالإعلان الأخير عن البيع والتي لم تقابلها زيادة في الثمن ، وكان حكم مرسى المزاد أو الحكم الصادر تنفسيره لم يفصل ف مسألة عارضة حتى يخضم لواحهد الإستثناف العادية كما ذهبت إلى ذلك الطعون علمها الأولى ، ذلك أنَّ الحكم الأول لم يعرض لخلاف الذي ثار حول تحديد المقآر موضوع التنفيذ بل قضي بإيقاع بيع هذا العقار بوصفه المبين بتنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع وأشرة البيع الأخيرة على الطاعنتين واقتصر الحكم النانى على نفسير حكم مرسى المزاد مقرراً أنه انصب على حميع أرض ومباني العقار بأدواره الأربعة وهي الدور الأرضى وثلاثة الأدوار العلوية وحجرتان بالسطح وقضى بعدم قبول دعوى التفسير تأسيساً مَل أنْ منطوق الحكم واضع وليسَ فيه ثمة خدوض ، ولمساكلن الحكم التفسيرى طبقا لمسا تقشى به المسادة ١٩١٦م من قانون المراضات ــ وحل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتر جزما منعما للحكم الذي يفسره وليس حكمًا مستقلًا فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطمن بالطرق العادية أو غير العادية يسرى عليه ، سواء كان هو في تفسيره قله مس الحكم المفسر ينقص أو زيادة أو بتعديل فيا قنى به سنديا بلك مل قوة التيء المسكوم فيه أم كان لم يسه بأى تغيير مكتفيا سوضيع ما أجمه منه . لما كان ذلك فإن الطعن بالإستلناف على الحكم الابتدائى الصادر بالتفسير يكون طبقا لنص المادة 101 من قانون الموافعات في ميعاد حمسة الأيام التاليسة لتاريخ النطق بالحكم ، ولما كان الحكم الابتدائى قد صدر حضوريا في ١٩٧١/١/٣١ ولم تودع صحيفة الاستئناف الا في ١٩٧١/١/٣١ نان قد رفع بعسد الميعاد وكان يتمين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف ونقا المادة ١٩٧٠ من قانون المرافعات ، وإذ هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا ، فإن هذا المحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، عا يستوجب تقضه لهذا السهب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الاستثناف صالح للحكم فيه ، ولمساتقدمييا نه يتعين القضاء بسقوط الحق في استثناف الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٧١/١/٣٠ .

# جلسة ١٩٧٦ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضويةالسادة المستشارين إبراهيمالسعيد ذكرى ، وعنمان حسين عبد الله ، ومحمد سدنى العصار ، وزكى الصارى صافح .

# (144)

الطهن رقم ٢٩ لسنة ٤١ القضائية :

( ٢ ، ١ ) إثبات " طرق الإثبات " . إثراء بلا سبب . دعوى .

 (۱) إنامة المقاول دعواء بطلب إلزام الطمون عليه بقيمة المبانى التي أفامها لصالحه دون را بلة عقدية رحتى لا يثرى الأخير على حسابه مؤداه · إستناد المدعى أصلا إلى أحكام الإثراء بلاحيه ·

 (۲) أحكام الإنراه بلا سبب م م ۱۷۹ مدنى الإنراء والافتقار من الوقائع المادية مجواز إثباتها بكافة وسائل الإنبات

١ — إذا كان النابت أن الطاعن – المقاول – أقام دعواه بطلب الحكم بالزام المطعون عليه بقيمة المبائى موضوع النزاع على أساس أنه أقام هذه المبائى لصالح المطعون طيه على أرض مملوكة الاخير دون أن توجد بينهما رابطةعقدية ، وهو ما يحوله إثبات هذه الواقعة المحادية بكافة الطرق حتى لا يثرى المطعون طيه على حسابه بلا سبب فإن مفاد ذلك أن الطاعن لا يستند إلى عقد مقاولة كسبب المدواه بل مستند في ذلك أصلا إلى أحكام الإثراء بلا سبب .

٢ ـــ مؤدى نص المادة ١٧٩ من القانون المدنى أنه إذا تولى شخص عملا لآخروأدى هذا العمل إلى انتقار في جانب ذلك الشخص و إلى إثراء بالنسبة إلى الآخر، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى ، فان المثرى يلتزم بتعويض المفتقر بأقل القيمتين الإثراء أو الافتقار ، ولما كان الإثراء والافتقار من الوقائم الممادية فانه يصح إثباتها بجميع وصائل الإثبات ومنها البينة والقرائن ، و إذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى بوفض الدعوى على سند من أنها تقوم

على حقد مقاولة تزيد قيمته على عشرة جنبهات دون أن يثبت بالكتابه ورفض على هذا الأساس إجابة الطاعن – المقاول – إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أنه هو الذى أقام المبانى – لصالح المطعون عليه – فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ·

وحيث إن الوقائم ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٦٨ مدنى اسكندرية الاستدائية ضد المطعون عليه انتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبانم ٩٨٤٢ جنيها وفوائده من يوم المطالبة الرسميــة ، وقال شرحا لدعواه إنه أقام لصالح المطمون عليه عمارة سكنية من دورين بجهة فكتوريا قسم الرمل بمدينة الاسكندرية على أن تحدد قيمتها طبقا لسعر السوق وقت إنشائها وأتم هو البناء فى سنة ١٩٦٦ غير أن المطعون عليه جحد حقوقه فأقام ضده الدعوى رقم ٢٦٦٥ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل اسكندرية وقضت فيها المحكمة بندب خير لأداء لمبانى بمبلغ ٩٤٩٢ جنبها بخلاف مبلغ ٢٥٠ جنبها قيمة المرافق ومجموع ذلك ٩٨٤٢ جنيما ، وهو المبلغ المطالبُ به . وبتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٦٩ حكت المحكمة رفض الدعوى . إستأنف الطاعر . هذا الحكم بالاستثناف رقم ۲۹۷ سنة ۲۵ ق مدنى اسكندرية . وبتاريح ١٩٧٠/١١/١٤ حكمت المحكمة برفض الاستناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الحكم . وعوض الطمن على هذه الدائرة في خرفة مشورة فرأت أبه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على وأيها ب

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه المطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم أقام فضاءه على أن مبنى الدعوى حسيا صورها الطاعن أنه أرم مع المطمون عليه عقدا شفويا الترم بمقتضاه بأن يشيد له بناء تحدد قيمته بسعوالسوق وقت البناء، وهى واقعة قانونية لايجوز إثباتها بالبينة قبل صاحب البناء طالما أن قيمته تزيد على عشرة جنبهات ، ولم يقدم الطاعن دليلا كتابيا يرخص له بواذا أثبات العقد بالبينة ، في حين قبول الدفع الذي إبداء المطمون عليه بعدم جواز اثبات العقد بينه و بين المطمون عليه وأن الأحر يتعلق بواقعة مادية هى أنه أقام مبان على أرض المطمون عليه فيجوز إثباتها بكافة الطرق وإلا فانه يكون قد أثرى على حسابه بغير سبب، وإذ رفض الحكم طلب إثبات هذه الواقعة المحادية أثرى على حسابه بغير سبب، وإذ رفض الحكم طلب إثبات هذه الواقعة المحادية بالبينة وقضي برفض دعواه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لماكان النابت أن الطامن أقام دعوا. يطلب الحكم بالزام المطعون عليه بقيمة المبانى موضوع التزاع على أساس أنه أقام هذه المبأني لصالح المطمون طيه على أرض مملوكة الأخير دون أن توجد بينهما رابطة عقدية وهو ما يخوله إثبات هذه الواقعة المادمة بكافة الطرق حي لايڤري المطمون عليه على حسانه بلا سهب ، عما مفاده أنَّ الطاعن لانستند إلى عقد مقاولة كسبب لدمواه بل يستند ف ذلك أصلا إلى أحكام الإثراء بلاسبب، وكان مؤدى نص المادة ١٧٩ من القانون المدنى أنه إذا تولى شخص حملا لآثم وأدى هذا العمل الى افتقار في جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى فان المثرى يلترم بتعويض المقتقر بأقل القيمتين الإثراء أو الانتقار ، ولماكان الإثراء والافتقار من الوقائع المادية فانه يصح إثباتها بجميع وسائل الإثبات ومنها البينة والقرائن ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على سند من أنها تقوم على مقدًّ مقاولة تزمد قيمته على عشرة جنما دون أن يثبت بالكتامة ورؤض على حسفا الأساس إجالة الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإنبات أنه هو الذي أقام المُبَاي اللَّهُ كُورَةً، قَالَة يكون قد أَخْطأ في تطبيق القانون ما يستوجب نقضه للذَّا السبب دون حاجة لبحث باق أسباب العلمن .

# جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشارأ حد حسن حيكل كائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشادين : حان حسين عبد الله وجمد صدقى العصار وعمودهان درويش وذكى العساوى صالع .

# (177)

### الطعن رقم ١٨٥ لسنه ٤١ القضائية :

(١) إعلان مع بيانات الإعلان ". بطلان . نقض مع إعلان الطعن ".

ورود اسم المحضر والمحكمة النابع لها فى أسل ورقة إعلان صعيفة الطمن بالنقض · خلو الصورة من مذا البيان · لا بطلان ·

### ( ٣٠٧ ) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض . إيجار .

(٣) تقدير المشعة العامة العقارات المراد نرع طرائبها الجراءاته المحسوان استيلاء اللهفة طالبة نرع الملكية بطريق التنفيذ المباشر على العقارات حتى تم الاجراءات الأصحاب شأن الحق في التعويض عن عدم الانتفاع بالمقار من تماريخ الاستيلاء النعل إلى حين دفع التعويض عن نرع الملكية ا

(٣) الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على المقار الذي تقرر ازومه النامة العامة . و ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ . ليس فيه ما يوجب أخذ رأى صاحب الشأن قبل صدور قرار الاستيلاء . الزام المؤجر بنمو يش المستأجر عن الاستيلاء على العين المؤجرة المتقمة العامة . عدم بيان الحيام الأسباب المسوغة القصائة . قصور .

١ - إذ بين من أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن أنه ورد بها اسم المحضر الذي باشر الإصلان والمحكمة التي يتبمها ، وبذلك محقق ماقصدت الله المسادة من قانون المرافعات من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها في ووقة الإصلان ، ومن ثم فإن الدفع بالبطلان خلو الصورة المعلنة من هذا البيان يكون على أخر أساس .

٧ ــ تقضى أحكام القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بأن تقرير المنفعة العامة العقارات المراد نزع ملكيتها يكون بقــــرار من رئيس الجمهورية ينشر في الحريدة الرسمية ويلصق في الأماكن التي حددتها المادة الثالثة من القانون وعجـــرد حصول النشر يكون لمندو بي المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية حق دخول العقارات لإجراء عمليات المقاس ووضع علامات التحديد، وتتخذ بعد ذلك إحراءات حصر هذه العقارات وعرض البيانات الخاصة بها وتلقى اعتراضات أصحاب المصلحة بشأنها ، على أنه تيسيرا للإدارة في القيام بتنفيذ المشروعات العامة وإلى أن تتم إجراءات نزع الملكية ، أجاز القانون في المادة ١٦ منه للجهة طالبة نزع الملكية الإستيلاء بطريق التنفيذالمباشرعلى العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة و يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بيانا إجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ، ويبلغ قرار الإستيلاء إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يعطون فيه مهله لا تقل عن أسبوعين لإخلاء العقار ، و يكون لهم الحق في النمو يض عن عدم الانتفاع؛العقارمن\*اريخ الإستيلاء الفعلي إلى حين دفع التعويص المستحق عن نزع الملكية .

٣ في حالة الإستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار الذي تقور ازومه للمنفعة العامة لم ينص القانون ٧٥٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٠ من وإذ كان هذا الحكم لم بين مدى القوة الملزمة لتعلمات السكرتارية العامة للمكومة التي استند إليها فهذا الخصوص مدى القوة الملزمة لتعلمات السكرتارية العامة للمكومة التي استند إليها فهذا الخصوص كما أنه لم يورد أسبابا أشرى تسوغ قضائه بثبوت علم الطاعن المشركة بتقرير المنفعة العامة المعلق المحلون عليها على كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه الصادر بإلزام المسؤير بتو عن المعارسة العامة من ضور نتيجة الإستيلاء على العقار حيكون بتعويض المسابر عما لمقار حيكون .

#### المحكمة

مد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقمة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــعلى ما يبين منالحكمالمطعونفيهوسائرالأوراقــتحصل فى أن الشركة المطمون عليها أقامت ضد الطاعن عن نفسه و بصفته حارساقضائيا على تركة المرحومين . . . و . . . الدعوى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٦ مدنى الاسكندرية الإبتدائية طابت فيها الحكم بالزامه بأن يؤدى لهامبلغ . . ١٥٠ جنيه وقالت سِانا لدعواها إنها استأجرت منه بعقد مؤرخ ١٩٦١/١/٤ الدور الأرضى من العقار المبن بصحيفة الدعوى لاستعاله مركزاً لها لعرض وصناعة أجهزة التليفزيون بأحرة شهرية قدرها ١٣٠ جنيها لمدة تبدأ من ١٩٦١/١/١٦ وتنتهى ف آخر شهمسر بنا برسنة ١٩٩٧ غير أنها فوجئت بتنفيذ القسوار الجمهوري رقم ٢٢٧٧ سنة ١٩٦٠ الصادر بالإستيلاء على العقار للمنفعة العامة وبأخلائه في ١٩٦١/٢/٧ وكان الطاعن يعلم وقت التأجير بهذا القرار لصدوره ف ١٩٦٠/١٢/١٨ وأتحاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته ، وقد أخفى عنها هدا الأمر بسوء نية ولو علمت به لمـــا أبرمت العقد ، و إذ أنفقت على إعداد العين للانتفاع بها مبلغ . ١٣٠ جنيه تقريبا ، وتكبدت مصاريف لَّإخلائها والبحث عن مكان آخر و إعداده ، فقد رفعت دعوى إثبات الحالة رقم ٢٣٣١ صنة ١٩٦٦ مستعجل الإسكندرية التي قضي فيها بندبخبير لتقدير قيمة ماأنفقته من مصاريف على العين ، ثم أقامت دعواها الحالية للحكم لها بالتعويض من الأضرار التي لحقت بها وتقدرها بالمبلغ المطالب به . وبتَّاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدموى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لذي محكمة استثناف الإمكندرية وقيد استئنافها برقم ٧٥٧ سنة ٢٤ ق مدنى ٤ وقضت المحكمة في ١٥/١/٥/١ بإلغاء الحكم المستأنف و إلزام الطاص بأن يدفع لمسا مبائع . . ه جنيه ، طمن الطاعن ف هذا الحكم بطريق التقص ودفعت المطمون حليها ببطلان الطمنء وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلت فيها الراعيرضي المنفر

وفى الموضوع بنقض الحكم فى خصوص السبب النانى من أسباب الطمن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة فى خرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظار وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيامة رأبها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان المبدى من المطمون طيها أن إعلانها بصحيفة الطمن وقع باطلا لحلو الصورة المملنة من ذكر إسم المحضر الذى قام بالإعلان وإسم المحكمة التابع لها ، وهما بيانان(لازمان لصحة الإعلان طبقا لنص المسادة به من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لمساكان يبين من أصل ورقة إطلان صحيفة المطمن أنه ورد بها إسم المحضر الذى باشر الإعلان ، والمحكمة التى يتبعها و بذلك تحقق ما قصدت إليه المسادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان إسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها فرورة الإعلان ، ومن ثم فإن الدفع بالبطلان لخلو الصورة المطنة من هذا البيان يكون على غير أساس ، و يتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن بما ينماه الطاعز حل الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بالزام الطاعن بالتحويض على السيلاء على السيلاء على الدين المؤجرة قبل بالتحويض على الدين المؤجرة قبل إلا المختلف عقد الإجار وقبل أن تخطره جهة الإدارة بالقرار المذكور في ١٩٦١/٣/٥ ووقبل أن تخطره جهة الإدارة بالقرار المذكور في الطاعن ، وفلك تأسيسا على أن المستفاد من إجراحات نرع الملكية المقررة بالقانون رقم ١٩٧٧ ومن تعليات المسكريرية العامة السكوية بهذا الشأن أن يحاط صاحب المنقلوطا بقوار نرع الملكية قبل صدوره وأن يستطلع وأيه فيه ، هذا في حين أن المقانون رقم ١٩٧٩ استة ١٩٥٤ اليست، به نصوص آمرة تفرض على الجهة فائزية لمللكية مفاوضة المسائل أو استطلاع وأيه في المقرار قبل عاصوره وفشره على المنافقة بالمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عالمنافقة المنافقة المناف

السكرتيرية العامة للحكومة أو أن هذه التعليات قد نقفت ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت علمالطاعن يتقرير المنفعة العامة للعقار الملوك له و بالقراوا ليمهوري رقم ٢٢٧٧سنة . ٩ ٩ و الاستيلاء عليه قبل إخطاره به إلى ما قوره من أن المستقاد مز إجراءات إصدارقرار نزع الملكية للنفعة العامة هلى مقتضى القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ ووفقالتعايات السكرتيرية العامة فلكومة أن يحاط أصحاب الشان علما بالقرارقيل صدوره واستطلاع رأيم فيه بالموافقة أو عدمها وموافقة الحافظة أوعدمموافقها أيضا ومؤدى فلك أن يكون لدى المستأنف عليه الطاعن \_ علم سابق بقرار نزع الماكية قبل شره بل قبل صدوره . وذلك من الاعاث والإجراءات التي تتخذ ف مواجهته توطئه لإصدار هذا القرار بحيث لايصح في الأذهان القول بأنه لم يكن عالمــا بقرار نزع الملكية حتى أخطر به بتاريخ ١٩٣١/٢/٧ إذ أن قيام العلم لدية ليس أمرا افتراضيا بل هو حقيقة واقعة يقتضيها إتحاذ الحكومة بعض الإجرامات في مواجهته واستطلاعها لموقفه من الموافقـة على نزع الملكية او اعتراضه عايها ، وما اخطاره بتاريخ ١٩٦١/٢/٧ إلا بقصد تنفيَّذَ مقتضى القرار أو الطعن فيه بالاعتراض أو المعارضة طبقا للقانون " ، وكان يبين من القوار الجمهورى وقم ۲۲۷۷ سنة ۱۹۶۰ الصادر فی ۱۲/۲۸/۱۲/۲۸ والمنشور بالحريدة الرسمية في ١٩٦٠/١٢/٢٩ أنه صدر استنادا إلى المواد النانية والنالئة والسادسة عشر من القانون رقم ٧٧٥ لستة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات النفعة العامّة والتحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، ونص هذا القرارعلى أن يعتبرمن المنافئ العامة مشروع إقامةميي مجمع يضم أجهزة المواصلات الاسلكية الخارجية وأجهزة سنترال أتوماتيكي بجهة المنشية بمحافظة الاسكندرية، وأن نستولى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بطريق التنفيذ المباشر على المقار موضوع الدعوى وكانت أحكام القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تقضي بأن تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نرع ملكيتها يكون بفرار من رئيس الجمهورية ينشر في الحريدة الرسمية ويلصق ف الأماكن التي حددتها المادة الثالثة من القانون ، وتجرد حصول النشر

يكون لمندوبي المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية حق دخول العقارات لإجراء عمليات المقاس ووضع علامات التحديدً، وتتخذبعد فلك إجراءات حصر هذهالعقارات وعرضالببانات الخاصة بهاوتاقي اعتراه اتأصحاب المصلحة نشأنها، على أنه تيسيرا للادارة فى القيام بتنفيذ المشروعات العامة وإلى أن تتم إجراءات نرَّع الملكية ، أجاز القانون في المــادة ١٦ منه للجنة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المياشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة آلعامة ويكون ذلك بقرار من رئيس الحمهورية ينشرفى الحريدة الرسمية وبشمل ييانا إحماليا بالعقار واسم المــا لك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر يتقرير المنفعة العامة ، ويبلغ قرار الاستيلاء إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يعطون فيه مهلة لا تقلءن أسبوءين لإخلاء العقار ويكون لهم الحق فى ألتعويض عن عدم الانتقاع بالمقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى إلى حين دفع التعويض المستحق من نزع الملكية ، وكان يبين مما تقدم أنه في حالة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار الذي تقرر لزومه للمنفعة العامة لم ينص القانون على وجوب أخذ رأى صاحب الشأن في القرار قبل إصداره حسمًا ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم لم يبين مدى القوى الملزمة لتعلمات السكرتبريةُ العامة للحكومة التي استند إليها في هذا الحصوص كما أنه لم يورد أسبابا أخرى تسوغ قضاءه بثبوت علم الطاعن بتقرير المنقعة العامة للعقار المملوك له ويقرار الاستيلاء عليه قبل تأجيره للشركة المطعون عليها لماكان ذلك فان الحكم المطمون فيه يكون قــد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب يما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

# جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستمشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم السعيد ذكرى ومحمد صدقى العصار ومحمود عمّان درويش وتركى الصاوى صالح .

# (18)

### الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٤ القضائية :

(١،١) تزوير "الحكم في دعوى التزوير " . حكم " تسبيب الحكم " .

(١) استناد الحكم في قضائه برفض الادعاء بالتزوير إلى قرائن سائفة تكفي لحله . إغفاله
 الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد ادعائه . لاهيب . علة ذلك .

(۲) عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بترويرها رقى موضوع الدعوى معا - علة ذلك م ٤٤ من قانون الإثبات - لا عنل أمام صراحة النص واطلانه القول بأن مدعى التزوير قد أبدى
 دفاعه في موضوع الدعوى -

١ - منى كانت القرائن التى استند إليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وتكفى لحل قضائه برفض الادعاء بتزوير محضر الجلسة فلا يعيب هذا الحكم سكوته عن الرد على السندات التى تمسك بها الطاعنان لتأييد الادعاء بالتزوير لأن فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها التعليسل الضمنى المسقط لدلالة هذه المستندات ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

٢ -- مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لايجوز الحكم بصحة للورقة وفى الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بضحة الورقة سايقا على الحبكم فى موضوع الدعوى حتى لايحرم الخصم الذى أخفق فى المهاية يموضوع الدعوى حتى لايحرم الخصم الذى أخفق فى المهاية يموضوع الدعوى فى يكون لديه من أوبه دفاع أشرى فى المهاية عن أوبه دفاع أشرى فى المهاية عن الوبه دفاع أشرى فى المهاية عن الوبه دفاع أشرى فى المهاية عن المها

الموضوع ، ولا عل أمام صراحة النص واطلاقه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد أبذيا دفاههما في موضوع الدعوى ، لمساكان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الادعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معا يكون باطلا عا مستوجب تقضه .

### المحكمة

بعد الاظلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــــ هلى مايين من الحكم المطمون فيموسائر أوواق الطمن ــــ تحصل في أن المطعون عليه أفام أصلا الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٦٨ مـ في زقى ضدالطاعنين طلب الحكم بصحة و فاذ عقدالبيع المؤرخ١٧/١٠/١٩٦٤ والمتضمن يعهما له أطباع زراعية مساحبًا فدان و ١٣ قراريط و ٦ أمهم منها فسدان وم قرار بط و ٥ أسهم مباعة من الطاعن الأول ١٠٠ قراريط وسهم مباعة عن الطاعن النابي لقاء ثمن مقبوض قدره ٨٥٣ جنيها و ٣٣٧ مليا . دفع الطاعنان الدموى بأن عقد البيع المذكور صورى لم يقصد به نقل الملكية ولم يدفع فيه ثمن و إ ا أبرم خانا لدين تجاري طيما للطمون طيه قدره ١٦٥٠ جنها وبقصد استمرار المعاملة التجارية بينهم وقد قارب هـــــــــذا الدين على الانقضاء . وبتاريخ ١٩٧٨ ١٢/١٩ حكمت محكمة زقى بعسدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وباحالتها إلى عكمة طنطا الابتدائية حيث قيلت بجدولها برقم ۷۸۰ سسنة ۱۹۲۹ مدنی . وستاریخ ۱۹۱۹/۱۱/۱۹۲۱ حکمت اعکمة حلمات المطمون عليه مستندة في ذلك الى أن الطاءذين أقرا محضر جلسة ١٩٦٩/١١/٢ بطلباته ماستانف الطاعتان هذا الحكم وقيد استثنافهما برقم ٢٠٠٠سنة ١٩ قمدنى طنطا وادعيا بتو يرعض جلسة عكمة طنطا الانتدائية المؤرخ ١٩٦٩/١١/٢ بالنسية لما اثبت يه من أنهما حضرا ولا يعارضان المطعون عليه في طلباته على أن تجيلا بللمروفات وأبز عاميهما الأستاذ ...... حضر صهدا بتك الحكمة

وبتاريخ ١٩٧١/١/٣٥ حكمت اعكمة باحالة الدعسوى الى التعقيق لبنبت الطاحان أن ما أثبت تحضر جلسة ١٩٦٩/١/٢ غير صحيح ومزود . و يعد أن سمت المحكمة أقوال شاهدى الطاعنين ، حكمت بناريخ ١٩٧٧/٥،٣٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم الميتأنف . طبن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقش وقدمت النيابة العامة مذكرة أيت فيها الرأى بنقض المسكم للسبب الأول ، وعرض العامن على همذه الدائرة في فرقة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على وأجا .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه فصور في القسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم استند في رفض الادعاء بالتزوير إلى أن أقوال شاهديهما لا تكفي لفي ما أنبت محضر جلسة ١٩٦٩/١١/١٢ من أنهما حضرا وأقوا بطلبات المطعون عليه ، ضير أن الحكم أغفل الرد على المستندات التي قدماها للندليل على عدم صحة ما أثبت أيضا محضر الحلسة المدكور من أن محاميهما حضر بشخصه أمام محمكمة طنطا الاستدائية في ذلك اليوم ، وهي صور رسمية من محاضر جلسات في قضايا نظرت أمام محكمة زفتي الحزية فتبت حضور محاميهما المذكور بشخصه في تلك القضايا مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكان سبن من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد مضمون شهادة شافدى الطاعين ، قرر أن الشاهد الثانى منهما لا يعرف شيئا عن الواقعة ثم عرض لأقوال الشاهد الأول وأضاف قوله أن أقوال هـــذا الشاهد لا تصلح دليلا على نفى ما ثبت مجمر جلسة قرر أنه لا يتذكر اليوم الذي حدثت فيه هذه الوقائع وأحال في إثبات ذلك الى الشهادة الطبية الصادرة منه وهي بالإضافة الى الشهادة السابقة عليا لا يعمول طيبا في الإثبان خلل الى الشهادة المنافهما إذكارهما المنافهما إذكارهما المنافعين قد عنها الديارهما المنافعين قد عنها الديارة المنافعين قد عنها الديارة المنافعين ال

الى السبب الثابت بهاتين الشهادتين ولم يتقدما بهما ألا بعد جيز الدعوى للحكم لحلسة ١٩٧٠/٥/١٥ مرفقتين بطلب فتح باب المرافعة في ١٩٧٠/٤/١٧ للطعن بالتزوير وهوما تستخلص منه المحكمة أن هاتين الشهادتين قد اصطنعنا لخدمة هذا الطعن ولم تصدرا من محررهما قبل رفع هذا الاستثناف وفى التاريخ الثابت بهما كما يزعم المستأنفان وجاراهما فيه الشآهدان . ومن ناحية أخرى فإن سير الخصومة في الدعوى أمام مجكمة أول درجة وطلبات المستأنفين في الجلسات السابقة على جلسة ١٩٦٩/١١/٢ ترشيح لحصول الإقرار للسنانف صده المطعون عليه - بالطلبات والثابت من محاضر الخلسات التي نظرت فها الدعوى ودلالها أن المدعى عليه الأول ــ الطاعن الأول ــ طلب أجلا للصلح فأجابته المحكمة إلى ذلك وأجلت الدعوى لحسة ٥/٠١/٩ اكطلب المدعى عليه الأول الصلح وبهذه الحلسة طلب الطرفان أجلا لإتمسام الصلح وهسذا يقطع بأن المستأنفين لم يتمسكا بصورة عقد البيع أمام محـكمة طنطا الكلية ثم أجلت الدعوى الى جلسة ٢/١١/١٩٦ وفيها اقسر المدعى عليهما بطلبات المدعى ثم حجزت الدعوى للحكم لحلسة ١٩٦٩/١١/١٦ فلم يتقدم المدعى عليها خلال فترة حجز الدعوى للحكم بأى مطعن على الأقسرار الذي نسب المهما في محضر الحلسة الأخير وهو ماتخلص منه المحكمة إلى أن الطعن بالتزوير لا سند لهو يتعين لذلك القضاء برفضه " ، وكانت القرائن سالفة الذكر التي استند اليها الحكم سائنة ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي النتهي اليها وتكفى لحمل قضائه رفض الادعاء بترو رمحضر الحلسة فلا يعيب هذا الحكم سكوته عن الرد على المستندات التي تمسك بها الطاعدان لتأبيد الادهاء بالتروير لأن في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها ،التعليل الغمني المسقطادلالة هذه المستندات، لما كانذلك فإنّ النعي على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

وحيث إنه لمــا تقدم يكون الطمن على فضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتر وير محضر جلسة ١٩٢٧/١٩٢٦على غيرأساس متمين الرفض .

وحيث إن .بى النبى بالسبب الأول على الحكم المعلمون فيه عالمة للقانون ذلك أن الحكم فشى رفض الانعامية وير عضر جلسة ١٩٦٩/١/٣ ويصمعه عقاليج ونفاذه فيوقت واحد، دون أن يتيع لها فرصة لاستكال دفاعها في موضوع الدعوى ، غالفا بذلك نص المسادة ؟ عمن قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التى تقضى بأن يكسون الحكم برفض الادعاء بتزوير الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى .

وحيث إن همذا النبي صحيح ، ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ سنص على أنه أذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت سقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع المحسوع المحسوى في الحال أو حسدت لنظره أقرب جلسة "ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا ، بل يجب أن بكون القضاء بصحة الورقة سابقا على المحكم في موضوع المدعوى حتى لا يحرم الحصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ماعمى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخسرى في الموضوع ، ولا على أمام صراحة النص وإطلاقه لماذه بالله المحكم للطعون فيه من أن الطاعنين قد أبديا دفاعهما في موضوع المدموى ، كما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لذ قضى في الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى مما يكون باطلا بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

# جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٦

برئاسة السية المستشار محمد أصعد محمودة وعضوية السادة المستشادين: محمد محمد النهدى وسعد الشافل والدكتور عبد الرحمنءاد ومحمد الباجورى

(140)

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " •حكم.

الاختصام فى الطمن بالتقض · شرطه ·

(٢) بطلان . حكم . استثناف .

عدم إرسال ملف الدموى المستأنف حكمها إلى محكمة الاستثناف كالملا · لاجللان ·

(٣) اختصاص " اختصاص نوعى ". إيجار ' إيجار الأماكن " . دعوى " الطلبات العارضة " .

طلب المؤجر تحديد الاجرة القانونية لدين المؤجرة · إضافته طلب بطلان مند الإعجازات ادر من وكيه لأنه وليد غش وتواطؤ · اعتباره طلبا عارضا مكـالا لطلب الأصل · اختصاص الحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد .

( ٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

أجرة المثل فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ · وجوب اتحاذها أساسا لتحديد أجوة الأماكن الخاضة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ إذا لم يكن قد سبق تأجيرها، اتحاد الحسكم هاه الأجرة أساسا فى حالة سبق تأجير المكان لتعدر اثبات الأجرة المتعافد طبها • لاخطأ ·

الديكتي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدرفيها الحكم
 المطعون فيه ، بل يجب أيضا - وعلى ما جرى به قضاء عذه الحكة - أن يكون

قد نازع في طلبات خصمه أمام المحكمة التي أصدرته أو نازعه خصمه في طلباته أمامها ، وإذا كان البين من الحسكم أن المطمون عليه النافي لم ينازع في طلهات الطاعتين ولم يوجه إليهما طلبات ما ، فان مصلحتهما في اختصامه أمام محكة التفض تكون متنفية نما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

٧ — إنه وإن أوجب الشارع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ مراضات على ظلم كتاب المحكة التي أصموت الحكم المستأنف أن يرسل ملف الدعوى إلى شكة الاستئناف خلال المدة المحددة بها ، وائن كان الثابت أن محاضر جاسات محكة أول دوجة لم ترفق علف الدعوى الإبتدائية ، إلا أنه لما كان القانون لم يرتب المجلان على صدم أوسال الملف كاملا إلى محكة الاستئناف ، فإن النم، يكون طي ضر أساس .

٣ ـــ متى كان الواقع في الدعوى أن المطمون عليه الأول أفامها إبتداءبطلب محديد أجرة شقق النزاع وفقا للقواعد المقررة في قانون إيجار الأماكن بانيا إياها على أن الأجرة المتفق عليها في العقدين الصادرين للطاعنة يرمن وكيله السابق لاسفذ ف حقه لأنها وابدة غش وتواطوء ، وأضاف إلى طلباته القضاء سطلان ذينك العقدين ، وكان يندرج ضمن الاختصاص الاستثنائي العكمة الاستداء وفق أحكام قوانين إيجار الأماكن جميع المنازعات المتعلقة سقدير الأجرة أو تعديلها زيادة أو نقصا ، وكان المطعور عليه الأول يستهدف بدءواه تحديد أحرة شفتي النزاع طبقا للقانون تبعا لمنازعته في الأحرة في المقدين الذين أبرءيهما المطمونعليه الثاني خلال فترة وكالته ، فإن الاختصاص ينعقد استثناء السكة الابتدائية ، لما كان ذلك وكان ما أضافه المطعون عليه الأول من بطلان عقدى الإيمار المشار إليهما يعد من قبيل الطلبات العاوضة المترتبة على الطلب الأصل ف منىالمادة ٢٤ من أأنون المراضلت ، احتبارا بأنه لايصار إلى الأحرة القانونية في واقعةالدحوى|لاإذائبت جلان الأجرة المتفق طيهاء كما لا يمكن القول بتوافر البطلان إلاإذاتبين أث الأجرة · التعلقدية فقل عن الأحرة القانونية ، وتختص به الحكمة الاستدائية عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٧ع من ذات القانون مها تكن قيمته أو نوعه ، وإذا الترم الحكم المنظمون فيتعذا الطار وقسى برقس العضبعدم الاختصاص عفإن التى عليه باللحطأ في خطيق القاعن يكون عل خو أساس . ع - نص المادة ه مكرا (ه) من القانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ والمعمول به اعتبارا من ١٩٦١/١١٥ وإن كان قد يستفاد منه أنه لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا إذا لم يكن المكان المؤجرة المسبق تأجير المكان وتعذر الوصول إلى الأجرة المسباة في العقد السارى في حاله سبق تأجير المكان وتعذر الوصول إلى الأجرة المسباة في المكان المؤجر في أنه جرى التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذاك التاريخ أيتها أقل ، فليس ثمة ما يمنع من التعرف على أجرة المثل في شهر نوفعر ١٩٩١ ، لما كان ذلك وكان الدين من الحكم الاجتمالي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه في صدد تحديد أجرة الشقة المؤجرة المطاعنة الأولى إلى الطاعة المذكورة ، وأنه في خصوص الشقة المؤجرة المطاعنة من المطعون عليه الأولى إلى الطاعة المذكورة ، وأنه في خصوص الشقة المؤجرة المطاعنة الثانية قد اتحد أجرة المثل أساسا لتعذر إثبات الأجرة المتعاقد عليها فانه لا خالفة في ذلك للقانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم الطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام ضد الطاعتين والمعامون عليه الثاني 
وآخرين الدعوى رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٦٨ أمام محكة الاستندرية الإبتدائية طالبا 
الحكم بتقدير أجرةالشقة استفجار الطاعنه الأولى بملغ مجنبهات ٧٧٨ مليا شهريا 
وأجوة الشقة استفجار الطاعنة الثانية بمبلغ ٨ جنبهات و ٧٧٨ مليا شهريا 
و ببطلان مقدى الإيجار العمادرين لهما عن هاتين الشقتين من وكيله المطعون 
عليه الثاني . وقال بيانا لها إنه وكل المطمون عليه الثاني سشقيق زوجته الطاعنة 
الأولى قبل طلاقه لها - لإدارة العقار المحلوك له الكائن شارع ٣٥ بسموحه 
بالاستخدرية ، وإذ أخل الوكيل بواجباته وقام بتأجير الشقة الأولى لأخته 
الطاعنة الأولى بعقد مؤدخ ١/١/١٥ نظير أجوة شهرية قدرها الالاثة جبهات

خفضت إلى جنيهين و ٤٠٠ مليا اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ فحين **أنأ**جرتها الفعلية ١٦ جنيها تخفض إلى مجنيهات و٦٣٧ مليا، كما أجر الشقةالنانية إلى زوجته الطاعنة بعقد مورخ ١٩٦٣/١٢/١١ لقاء أجرة قدرها خمسة جنبهات مع أن أحرتها الفعلية ١٥ جنبها تخفض إلى ٨ جنبهات و٧٧٨ مليا فقد ألغى التوكيل وأقام الدعوى بطلباته ، دفعت الطاعنتان بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة و بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية قيميا بنظر الدعوى وتمسكتا محجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩٣ لسنة ١٩٦٦ مدنى الاسكندرية والقاضي باعتماد الحساب المقدم من المطعون عليه الثانى من الأعمال التي أجراها بالوكالة عن المطعون عليه الأول ، و بتاریخ ۱۹۲۹/۱/۱۳ حکمت برفضالدفع بعدم القبول و بندب مکتب الحیراء لتحديد تاريخ إشاء شقتي النزاع واجرة كل منهما وفقا لأحكام القانون وإجراء التخفيضات طبقا لها ، وبعد أن قدم الحبر تقريره حكمت في ١٩٧٠/٣/٣١ برفض باقى الدفو عو بتحديد أحرةالشقة استنجار الطاعنة الأولى بمبلغ١١ جنيها، أ.١١١ مليما شهريا عند التعاقد وبمبلغ ٨ جنيهات و٨٨٩ مليما شهريا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، و بتحديد أحرة الشقة استثجار الطاعنة التانية : بلنم ١٠ جنيمات و. ٥٩ مليا عندالتعاقدو بمبلغ ٨ جنيهات و٧٧٤ ملم ا شهريا اعتبارا من أولـعارس سنة ١٩٦٥ ، استأنفت الطَّاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ق، وبتاريخ٢٢/٥/١٩٧١ قضت محكمة استثناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة بذكره دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الثانى وأمدت الرأى مقبول الطمن بالنسبة للطعون عليه الأول ورفضه موضوعا ، حرض الطمن على هذه المحكة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة صممت النيابة على رأيها •

وحيث إن منى الدفع بعدم قبول الطمن بالنسبة إلى المطعون عليه التانى أنه لم ينازع الطاعتين في طلبا تهما ولم يوجه إلهما طلبات ما ومن ثم تنتفي مصلحتهما فراخيمياً مد أمام محكة النقض . وحيث إن هذا الدفع في علمه، قاك أنه يكفى فيمن يختم فالطمن أن يكون طوفا في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا — وعلى ماجوى به قضاء هذه المحكة — أن يكون قد نازع في طلبات خصمه في طلباته أمامها ، واذكان البين من الحكم أن المطعون عليه الناتى لم ينازع في طلبات الطاعنتين ولم يوجه إليهما طلبات ما فان مصلحتهما في اختصامه أمام عكمة التقض تكون منتفية مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول استوف أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ، تنعى الطاعتان بأولها على الحكم المطعون فيه ابتناء حلى إجراءات باطلة ، ذلك انه مضى في نظر الاستئناف رخم خلو الملف الابتدائي المضموم من محاضر الحلسات ، خلافا للمسادة ٣٣١ من قانون المرافعات التى توجب إرسال ملف الدعوى الابتدائية كاملا إلى محكة الاستئناف وقد ترتب على ذلك أن الحكم لم يتعرض لدفاعها المدون بتلك الحاضر مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن أوجب الشارع في الفقوة الثانية من المساد ٢٣٦ مرافعات على قلم كتاب الحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أن يرسل ملف اندعوى الحريجة المستنفيذ للا المدة الحددة با ، ولئن كان النابت أن محاضر جلسات محكمة أول درجة لم ترفق بملف الدعوى الاشتمائية إن الأنه لمساكان الفانون لم يرتب البطلان على عدم إرسال الملف كاملا إلى محكمة الاستثناف ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالوجه الثانى من السبب الثانى و بالوجهين الأولين من السبب الثانث و بالوجهين الأولين من السبب الثالث على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم الختصاص المحكمة الإشدائية قيميا بنظرالدوى على سند من القول بأن طلب بطلان عقدى الإعجار الذي أضافه المطمون عليه الأول أمام محكمة أول درجة يشتر من القليات

الماوضة الحائز تقديمها عملا بالمادة ١٢٤ من قانون المراضات تختص الهكمة الابتدائية به أياكات قيمته ، في حين أن هذا الطلب لا بندرج تحت إحدى الحلات الواردة في المسادة للشار إليها ، علاوة على أن مدار الحصومة وما يهدف الديالطون عليه الثانى ، وطلب تحديدالا برقالذى رفعت به المدعوى ابتداء الايصادف عملا لان رافع الدعوى ليس عاجة إليه ، وإذ تقل الأجرة السنوية في كل من المقدين عن مائين وحسين جنها فإن الاختصاص ينعقد المحكمة المؤتية . هذا إلى أنه لا مصلحة المطمون عليه الأولى في اقامة دعواء استنادا إلى القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩١ الذي يقضى بتخفيض الأجرة لا زيادتها ، وهو ما يعيب المكم بالحطافي تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي في ضير محله ، ذلك أن الواقع في الدعوى أن المطعون طيه الأول أقامها ابتداء بطلب تحديد أجرة شقتي التزاع وفقا للقواعد المفررة ف فانون إيجار الأماكن ، بانيا إياها على أن الأحرة المنفق عليها في العقدين الصادوين للطاعنتين من وكيله السابق لا تنفذ في حقه لانها وليدة غش وتواطؤ، وأضاف إلى طلباته النضاء ببطلان ذيتك العقدين ، ولمساكان سندوج ضمن الاختصاص الاستثنائي للحكمة الابتدائية وفق أحكام قوانين إبجار ألاماكن حميم المنازعات المتعلقة ستقدير الأحرة وتعديلها زيادة أو نقصاً ، وكان المطعون طية الأول استهدف بدعواه تعديد أجرة شقتي التزاع طبقا القانون تبعا لمنازعته ف الأجرة في العقدين اللذيز. أيرمهما المطعون عليه آلتاني خلال فترة وكمالته فإن الاختصاص ينعقد استثناء للمحكمة الاستدائية، لما كان ذلك وكان ما أضافه المطعون طيه الأول من طلب بطلان عقدى الإعباد المشار إلهما يعد من قبيل الطلبات العارضة المترتبة على الطلب الأصلى في معني المسادة ١٣٤ من قانون المراضات ، اعتبارا بأنه لايصار إلى الأحرة القانونية - في واقعة الدعوى -إلا إذا ثبت بعللان الأجرة المتفق طها ، كالا يمكن القول سوافر البطلان إلا إذا تبي أنَّ الأبرة الصاقدة علل من الأجرة القانونية ، وتختص به الحكمة الابتدائية عيد بالفقوة التالعة من المسادة ٤٧ من ذات ألقانون مهما كانت ويتكاونون والما كالماعدم وكان المطمون طيعالا والبذه المالة مصلحة بادية

في إقامة دعواه ولا مقنع فيا ذهبت إليه الطاعنتان من أن القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ الذي طبقه الخبير المنتدب على واقعة الدعوى يقضي تتخفيض الأجرة لأن رافع الدعوى اتما قصدتحد د الاجرة القانونية ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برغض الدفع بعدم الاختصاص وبرفض الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة ، فإن النعى عليه بالحطا في تطبيق القانون يكون على غبر أساس .

وحيث إن حاصل الذمى بالوجه الأول من السبب الثانى وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان انهما تمسكنا محجية الأمرالمقضى الى حازها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩٣ لسنة ٢٩٩٣ مدنى كلى الاسكندريه والمؤيد استشافيا ، والتي أقامها المطعون عليه الأول ضدوكيله المطعون عليه الثاني بطلب تقديم كشف حساب عن مدة وكالته ، والتي حسم الزاع فيها حول صحة عقدى الابجار موضوع الزاع لإجازة الموكل أعمال الوكيل في الفترة السابقة على الشهر الذي عزل فيه ، وإذا لم يعرض الحكم لهذا الدفاع فإنه يكون قاصر الأسباب . هذا إلى أنهما تمسكنا أيضا بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٩٨ مدنى مستأنف الاسكندرية المنابق عليه الأول ضد الطاحة الثانية والذي قروصحة الوفاء على أساس الأجرة الثابتة بعند الابجار الصادر من الوكيل ، وأنه قد فصل بذلك في مسألة كلية شاملة هي صحة هذين المقدن ، ورغم ذلك فقد انهى الحكم إلى القضاء بطلانهما وهو ما يعيبه بالمطاف تعليق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سسديد ، ذك أن أيا من الحكمين اللذين تتذرع بهما الطاعنتان سبب النعى لم يعرض لصحة عقسدى الايجار محل التداعى ، فبالإضافة إلى انالطاعنتين لم تختصما فى الدعوى رقم ٣٩٩٣ لسنة ٩٦٩ ١٨٠ فى كل الاسكندرية ، فإن الحكم الصادر فيها بنى قضاء مل أن المطعون حليه الأول سبق أن أقر الحساب المقدم اليه من وكيله المطعون عليه الثانى خلال المدة من أول يناير ١٩٦٥ حتى سهتمر ١٩٦٤ ، ولذلك لم يجسيد مروا لمطالبة الوكيل بتقديم كثيرف حساب جديدة عنها ، ولذلك لم يجسيد مروا لمطالبة الوكيل بتقديم كثيرف حساب جديدة عنها ، ولذلك لم يجسيد مروا لمطالبة الوكيل

التي أبرمها الوكيل خلال مدة وكانته . كما أن الثابت من الحكم رقم ١٠٠٤ لسنة المرمها الوكيل خلال مدة وكانته . كما أن الثابت من الحكم رقم ١٠٠٤ لسنة التابية بالأجرة المتأخرة وفق العقد الصادر اليها من الوكيل عنفظا محقه في فروق الايجار طبقا المتحديد الصحيح ، ودار الحسدل حول حاجة المطمون طيه بايصالات السداد الصادرة من الوكيل دون أن يتعرض الحكم لبطلان أو صحة عقد الايجار ومدى إلزام المطمون طيه الأول بالاجرة الواردة فيه ، الأمر الذي لا يصح مه القول بصدور الحكم على خلاف حكمين سابقين حازا قوة الأمر المقضى و يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالوجسه الثالث من السبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنتان إن الحكم أخذ بتقرير الحير الذى حدد أجرة الشقتين محل النزاع على أساس أجرة المثل ، مع أن الثابت سبق تأجيرهما ، الأمرالذى كان يوجب اتحاذ الأجرة الاتفاقية أساسالاحتساب الأجرة القانونية عملا بأحكام القانون رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أن النص في المادة مكرا ( ه ) من القانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١- والمحول به اعتبارا من ١٩٦١ لسنة ١٩٦١- والمحول به اعتبارا من ١٩٦١/١١٥ على أنه ، وتخفض بنسبة ٢٠/ الاجور الحالية للأما كن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهوذك بتداء من الأجوة المستحقة عن الشهر الثالى لتاريخ العمل بهذا القانون والمقصود الأجرة الحالية في أحكام هذه المحادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة في عقد الايجار أيتهما أقل . وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قدسبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هسفا القانون " ، ولمن قد سبق تأجيره ، إلا أنه في حالة سبق تأجير المكان المؤجر قلسبق تأجيره المكان المؤجر قلسبق تأجيره المكان المؤجر المسعاة في المقد الساري في حالة المهدة السابقة على ذلك الناريخ أيتهما أقبل المسعاة في المقد الساريخ أيتهما أقبل المسعاة في المقد الساريخ أيتهما أقبل المسعاة في المقد الساريخ أيتهما أقبل المسابقة على ذلك الماديخ أيتهما أقبل

وليس ثمة ما يمنع من التعرف على أجرة المثل فى شهر نوفم ١٩٩١، لمساكل ذلك وكان المبين من الحكم الاستدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه أنه فى صدد تحديد أجرة المتعاقد طبها أساسا استنادا إلى حقد المجار سبق صدوره من المطمون عليه الاول إلى الطاعنة المذكورة، وأنه فى خصوص المشقة المؤجرة للطاعنة التائية قد اتحد أجرة المثل أساسا لتعذر إنبات الأجرة المتعاقد طبها ، فإنه لا يخالفة فى ذلك للقانون و يكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٦

رياسة السبد المستشار محد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهنديو سعد الشاذل والدكتور عبد الرحن حياد ومحمد الباجوري

# (177)

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق"أحوال شخصية" :

( ۱ ) أحواز شخصية «دعاوى الإرث ". إدث .

دعوى الإرث. الحكم دون بيهوا. تحريات مسبقة من المينهات الإطوية - لاخط - التحويات المشار إليها في المسادة ٧٥٧ من الملائمة الدرعية قبل إلفائها - خلق تطبيقها - طلبات تحقيق الوزائد .

- (٢ ، ٣ ، ٤ ) إنبات الشهادة عمدة الموضوع. أحوال شخصية. نقض.
  - ( ۲ ) الشاهد كأصل أن يشهد بشيء عابيته بالعين أو بالسماع بتفسه .
    - (٣) شاهدان شقيقان الاعتداد بأقوالهما شرطة •
- ( ؛ ) تمسك الطاعن بقيام عدارة دنيوية بيه وبين شاهدى المطعون عليهما . دفاع يخالطه رافع . وجويب طرحه عل محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة الاتمش -
- إ إذ كانت الدعوى المسائلة هى دعوى إرث تنظرها وتعصل فيها الحاكم بصفتها القضائية ولايشترط القانون فيها إجراء تحريات سبغة من الجهات الإدارية وكانت التحويات المشاد يأليها فى المسادة ١٩٧٧ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٧ بعرشمة ترتيب المحاكم الشرعية معدلة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٠ قبل القانون وقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٠ قبل القانون وقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٠ يقتصر نطاق تطبيقها على طلبات

تحقيق الوفاة و إثبات الورائة التي تختص بها المحاكر الجزئية وتصدر فيها بصفتها الولائية لشهادات متعلقة عالة الإنسان المدنية تكون حجة ف خصوصها مالم يصدر حكم على خلافها عملا بالمادة ٣٩١ من ذات اللائحة . وقد أصبح إجراء هذه التحريات – حتى في هذا المجال – متروكا لمحص تقدير المحكمة وفقا للتمديل الذي حرى على المادة ٣٥٩ من اللائحة بمقتضى القانون وقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٤ آفف الإشارة ، فإن النمى على الحكم – بأنه أغفل القيام بهذا الإجراء – يكون على قير أساس .

٢ - الأصل فى الشهادة أنه يجوز للشاهد أن يشهد بشىء عاينه بالعين أو
 بالمياع ينفسه .

 ٣ - لانثريب على محكمة الموضوع إن هى اعتدت بأقوال شاهدين شقيقين طالما أن التهمة منتفية عنهما وليس لهما من صلة مانعة بالمشهود له ، ولم يتحقق فهما مظنة جلب مغنم أو دفع مغوم .

 ع. إذ كان ما يثيره الطاعن من قيام عداوة دنيوية بينه و بين شاهدى المطعون عليهما لم بيينه فى دفاعه أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النابض لما يخالطه من واقع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر يرالذي تلاه السيد المستشار المقـــرو والمرافعة و بعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكاية .

وحيث إن الوقائع ـــعلىما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل فى أن المطمون طبها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٩سنة ٩٩٦ المام محكة القاهرة الابتدائية ضدالطاعن بطلب الحكم ببطلان إعلام الوراثة رقم. المسنة ١٩٦٦

الحمالية الصادر في ١٩٦٦/٨/٢٩ و بأنها وشقيقتها المطعون عليها التانية هما الوارشان الوحيدتان للرحومة ... وقالت بيانا لدعواها إن المرحومة توفيت بتار يخ ١٩٦٦/٣/١١ وخلفت تركة وانحصر ارثما في المطعون عليهما بوصفهما ينتي بنتهآ المتوفاة قبلها ولها حميع تركتها فرضاوردا ، وإذا نتحل الطاعن اسم ... .. في مستخرج منهور بشهادة ميلاده وادعى أنه ابن أخشقيق المتوفاة واستصدر في غفلة منهما وباجراءات باطلة الإعلام الشرعى في المادة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٦ ورانات من محكة الجمالية للا حوال الشخصية بانحصار الإرث فيه باعتباره العاصب الوحيدو بأنها وشقيقتها تستحقان وصية واجبة وحاول استغلال الإشهاد في الإستيلاء على التركة فقسد أقامت دعــواها . تدخلت المطعون عليها الثانية منضمة للطعون عليها الأولى. ادعت المطعون عليها الأولى بتزوير صورة المستخرج الرسمي بشهادة ميلادالطاعن. وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٧٥ حكمت محكمة بندب قسم أيحآث التريف والذوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة بين صورة شهادة الميلاد المطعون عليهاو بين الأصل المستخرج منه لبيان مدى مطابقة الأصل للصورة ، وبعد تقديم التقرير حكمت ف ١٩٧٠/٠/١٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليهما انحصار إرث المتوفاة فيهما بصفتهما بنتي بنتها المتوفاة قبلها وبعد سماع شهود الطرفين حكمت ف ٢٦/ ١/ ١٩٧١ رد و بطلان صورة قيد الميلاد المطعون عليما بالتروير و بإبطال إشهاد الوفاة والوراثة الصادر من محكمة الحمالية يتاريخ ٢٩/٨/٢٩ برقم ٨٠ اسنة ١٩٦٦ و نثبوت وفاة المرحومة ... فَسنة ١٩٦٦ وَانْحَصَارِ ارْتُهَا فَي المُطْعُونَ عليهما واستحقاقها لتركتها فرضا وردا استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلغامه والقضاء برفض الدعـــوى ، وقيد الاستئناف برقم ٨٠ لسنة١٩٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦٠ قضت محكمة الاستثناف بإسالة الدعوى إلى التحقيق ليثهت الطاعن أن صحةاسمه ... .. ودوليس" ... .. وأنه ابن أخ شقيق للتوفاة ومستحق تركتها تعصيبا ولتثبت المطعون علمهما أنهما الوارثتان لها دون شريك ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بناريخ ٩/٤/٤/ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطآعن في الحكم بطريق النقض. وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن . وعرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحدة تمسكت النيابة برأما .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسبات ، ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المسادة ٢٥٧ من الائحة ترتيب المحاكم الشرعية توجب على المحكمة في دعاوى الوراثة إجراء تحريات عن حقيقة البيازات المعروضة عليها ، وحتم القانون توقيع ربال الإدارة عليها والتصديق على توقيعاتهم كى تكون مدعاة للثقة ، و إذ أخفل المقيام بهذا الإجراء فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى المائلة هي دعوى الرث تنظرها وتفصل فيها المحاكم بصفتها القضائية ، ولايشترط القانون فيها إجراء تحويات مسبقة من الحجات الإدارية ، وكانت الدحريات المشار إليها في المادة معروف من المرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية بمعلمة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٤ ببلائحة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ يقتصر خالق تطبيقها على طلبات محقيق الوفاة و إثبات الوراثة التي تحتص بها الحاكم المؤثبة وتصدر فيها بصفر حكم على خلافها عملا المادة ١٩٣٩من ذات تكون عجة في خصوصها مالم يصدر حكم على خلافها محملا بالمادة ١٩٣٩من ذات اللائحة وقد أصبح إجراء هذه التحريات في هذا الحال — متروكا لمحض تقدير المحكة وفقا المتعديل الذي جرى على المحكة وفقا المعان على على المحكة وفقا المعان على على المحكة وفقا المعان المحكة وفقا المحكة وف

وحيث إن حاصل النمى بالوجه النانى من السبب الأول غالفة النابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكة الاستثناف بأن الإدعاء بترو ير صورة المستخرج الرسمى اشهادة ميلاده وما أورده الحبير من تغير لاسمه واسم والده فيها أصبح ولا جدوى منه بعد تقديمه شهادة رسمية تفيد أن صحة اسمه هو الوارد بالإطلام الشرعى الذى استصدره ، غيرأن الحكم المطمون فيه تجاهل هذا الدفاع وأيد قضاء محكة أول درجة برد و بطلان شهادة الميلاد ، وهو ما يعيه .

وحيث إن مذا التى فير جميع ، ذلك إله ورد بالشهادة للشار إليها للاساطة بأن الامم الوارد بالدفتر هو . . . . . . . . ابن . . . . . . . ولم يعمص لحله شق، آخر ولا يوجد بالدفتر أى مستند تصحيح ، ومؤشر بخانة الملاحظات أن التصحيح بناء على افادة المصلحة وافادة محكة السيدة ولم يذكر مضمون التصحيح و إذ رب الحكم على ذلك أن تصحيحا لم يتم وأن الشهادة التي يستند إليها الطاهن الاتنشى عن ثبوت تزوير صورة شهادة الميلاد ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه تبين له بعد سماع شهوده أمام محكة الاستئناف وقوعهم تحت تأثير المطمون عليها ، فطلب فتح باب المرافعة لإحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب، وإذ ثبت حصول ذلك التأثير في الشكوى رقم . ١٩٧٣ استة ١٩٧٣ إدارى الأزبكية التي سمعت فيها أقوال أحد شاهديه بعدصدور الحكم ، فقد أخل بحقه في ابداء دفاعه .

وحيث إن هذا النمى في غير عله ، ذلك أن الحكم المطعون عليه ماهما الوارتنان شاهدى المطعون عليهما هما الوارتنان شاهدى المطعون عليهما هما الوارتنان الوحيدتان لحدتهما المتوفاه دون شريك ، وانتهى إلى أنه لايرى ثمة ما يدعو إلى إجابة الطاعن إلى طلبه لأنه لايقصد به إلا المطل في التداعى ، لماكان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى رأت فيا أوردته من أسباب ، ما يكفى لتكوين عقيدتها عا يغيى عن اجراء تحقيق جديد وكانت الأسباب التي أوردتها سائفة ومؤديه إلى ما انهت اليه ، فإن النعى يكون على فير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الفساد فالاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أطرح أقوال شاهديه حال أن أحدهماكان موضع ثقة المتوفاة وأسينا على أسرارها ، في الوقت الذي اطمأت فيسه إلى شاهدى المطعون عليهما رغم أن شهادتهما سهاعية ، ووغم أنهما شقيقان وبينه وبينهما خصومة لاعتقادها أنه كان يعاون المورثه في اتخاذ الإجراءات القضائية ضدهما ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الأصل في الشهادة أنه يجوز للشاهد أن يشهد بشيء عاينه بالعين أو بالسماع بنفسه ، وكان لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي اعتدت بأقوال شاهدين شقيقين طالما أن التهمة متنفية عنهما وليس لهما من صلة ما نعة بالمشهود له ، ولم يتحقق فيهما مظنة جلب مغنم أو دفع مغرم ، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من قيام عداوة دنيوية يينه و بين هذيز الشاهدين لم يبينه في دفاعه أمام محكمة الموضوع ولا يجوز له إبداؤه لأول مرة أمام محكمة الموضوع ولا يجوز له وكان لقاضي الموضوع – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ سلطة الترجيح وكان لقاضي الموضوع – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ سلطة الترجيح المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية رجعت أفوال شاهدى المطعون على المسابق ، فإن النعي على الحكم عليها بأسباب السابق ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس(لمحكمة أمين فنح اقه، وعضو يةالسادة المستشارين: محمد كمال حباس وعبدالسلام|لجندى ودكنور|براهيمعل صالح وجمال الدين حبد اللطيف

(1 TV)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ، ٢ ) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية". "الربط الحكمي".

(١) الرجل الحسلمى ق ٢٠١ لسنة ١٩٥٨، ه د لسنة ١٩٦٧ . شرطه . وحدثالنشاط في سنة الأساس كما هترفيال منوات المقيسة . مزاولة الممول لنشاط مستحدث خلال السنة يختلف قوعا عزالنشاط الأصل. عدم جواز انخاذ أرباح هذه الفترة من السنة أساسا لربط الضربة عن سنة تمالية .

(٢) إخطار مصلحةالضرائب الممول بأسباب العدول عن الريط الحميدي إلى الربط الفعل • ق
 ٢٠ اسنة ١٩٥٨ • عدم وجو به إذا تحققت شروط تطبيق فاعدة الربط الحكمى بعد ربط أنضر ببة
 على السندين المقيستين وأثناء نظر الزاع في أية مرحلة •

١ - يشترط كل من القانونين ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٧ لتطبيق قاعدة الربط الحكمى وحدة النشاط فى سنة الأساس كاملة وفىالسنوات المقيسة ، وإذ كان نشاط المطعون ضده فى استغلال سيارة نقل مستحدنا منذ ميارة أجرة، فإنه لا يجوز اتخاذ أرباح السيارة القتل من هذه الفترة من السنة أساسا لربط الضريبة عن سنة تالية ، وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتبر استغلال للمعمون ضده سيارة نقل إلى جانب استغلال سيارة أجرة تعددا للنشاط لا تنوعا فيه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد جره هذا الخطأ إلى الالتفات عن عث مدى توافر شرائط الربط الحكمى على سنة ١٩٦٤ .

٢ -- : مس المسادتين إهه، ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٥٠ السنة ١٩٣٩ بداعل أنمصلحة الضرائب لا تلزم بالحطار المول

بأسباب العدول عن الربط الحكمي إلى الربط انفعلي إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكمي قبل ربط الضرية علىالسنتين المقيستين ، أما إذاتحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثباء نظر النزاع في مرحلة من مراحله فلا مجال لهذا الإخطار ، وحسب المصلحة في هذه الحالة أن تتحسك بربط الضريبة على الأرباح الفعلية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية عن أرباح سنة الأساس وعندئذ يتمين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ، وأ كان الثابت أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٦١ لمل ١٩٦٣ يما لا سوافر معهاشروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي لتجاوز أرباحها مبلغ . . ه جنيه ، وقد أبدتها لحنة الطعن ، يلا أن احكمة الابتدائية خفضت أرباح سنة ١٩٦١ إلى أقل من ٥٠٠ جنيه واعتبرتها أساسا للفياس طيها عن سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٢ فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وتمسكت بزيادة الأرباح الفعلية لسنة١٩٦٢ زيادة جو-رية عما كانت عليه في سنة ١٩٦١ مما مفاده أن شروط الربط الحكمي لم تتوافر إلابعد أن ربعات المأمورية الضريبة على المطمون ضده ثم طرح التزاع على المحكمة الابتدائية قلا محل لأن تفطره مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه بعلم أأوصول بالأمهاب ألتى بلت عليها طلبها بزيادة أرباحه في السنة المقيسة زيادة جوهرية ، وإذ خالف الحكم هذا التفار فانه يكون قد أخطأ في تطبيق النانون (١٠٠ .

## الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشأو المقرر والمرافعة و بعد المداولة •

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الربّائي ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق تحصل في أن مامورية ضرائب المنيا فدرت أرباح المطعون ضده من استغلال

<sup>(</sup>١) تقش ه/٢١٤١٠ بجومة المسلمت المتي سه ٢ص١٩٠٤

سيارة أحرة عن المدة من ١٩٠١/١٩٦٠ إلى ١٩٦١/١٩٦١ بميلغ ٣٩ جنيها وعن سنة ١٩٦١ بمبلغ ١٤٠٨ ١٧٠ جنيها من استغلال سياوتي أجرة وبمبلغ ٣٧٥ جنيما من استغلال سيارة نقل عن المدة من ١١٦١/٤١١ للى ١٩٦١/١٢/٣١ وعن سنى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ بمبلتى ١٠٠١ ، ١٠٥٧ جنيها من السيارات الثلاث ومن سنة ١٩٦٤ بمبلغ ١٤٩ جنبها من سبارتي أجرة . وَإِذَ اعترض وأحيل الخلاف إلى لحنة الطمن الى اصدرت قرارها في ١٩٦٧/٢/١٢ بتحفيص أرياحه عن السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ إلى المبالغ التالية ٢٩،٥٤٥،١٠٥١،٥١٠٠٠ ١٥٩ جنبها ، فقد طعن عليه المعلمون ضده بالدعوى رقم ٨٧٪ سنة ١٩٦٧ضرائب المنيا الانتدائية طالبا تقدر أرباحه بمبلغ ٩ جنهات عن سنة ١٩٦٠ ، ٢٥٠٠جنيما عن سنة ١٩٦١ واتحاذها أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ وبمبلغ.ه جنيها عن سنة ١٩٦٤ وباريخ ١٩٦٨/٤/١٦ قضت المحسكمة تَحْقَيْضَ أَرِبَاحَهُ إِلَى مِبَاغِ ٢٩ جَنبِهَا عَنْ سَنَةً ١٩٦٠ وَ إِلَى مِبْلِغُ ٣٣٩و ٣٥١ جَنبِهَا عن سنة ١٩٦١ واتحاذها أساسا لربط الضريبة عن سنتى ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ ومبلغ ٩ جنيها عن سنة ١٩٦٤ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ١ سنة ٥ ق مأمورية المنيا طالبه تأييد قرار لجنة الطعن وتمسكت بأن أرباح المطعون ضـــده قد زادت في سنة ١٩٦٢ زيادة جوهرية عما كانت عليه في صنة ١٩٦١ بحيث تفقدها صلاحيتها للقياس وبتاريخ ٥١٩٦٩/١ قضت المحكمة بندب خبير لتقرير الأرباح في سنوات النزاع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٠/١١/٧ بتعديل الحكم المستأنف وتحديد أرباح المطعون ضده بمباغ ٢.٣و٣٣ جنيها عن سنة ١٩٦ وبمبلغ ٣٥٣و٣٣٦ جنيماً عن صنة ١٩٦١ واتخاذها أساساً لربط الضريبة عن سنَّى ١٩٦٢ ، ١٩٦٢ وبمباغ . ١٨ و ١٠.٢ جنبها عن سنة ١٩٦٤ . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى منقض الحسكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظوه وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيت إن الطاعنة تنمى بالوجهين الأول والثانى على الحكم المطمون فيه الحطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر أن استغلال المطعون ضده سيارة نقل خلال سنة ١٩٦١ إلى جوار استغلال سيارتى أجرة من قبيل تعدد الشاط وبهذا تصلح هذه السنة أساسا للقياس عليها في سنتين تاليتين وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن استغلال سيارة نقل يختلف نوعا عن استغلال سيارة أجرة و إذ كان المطعون ضده استغل سيارة نقل خلال سنة ١٩٦٦ فهي لا تصلح أساسا لربط الضريبة عن سنة تالية ، كا أخطأ الحكم بذلك إذ لم يطبق أحكام الربط الحكى على سنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هسندا النعي صحيح ذلك أن كلا من القانونين ١٩٠٧ سنة ١٩٥٨ منه ١٩٦٧ يشترط لتطبيق قاعدة الربط الحكمي وحدة النشاط في سنة ١٩٥٧ يشترط المنبوات المقيسة وإذ كان نشاط المطعون ضده في استغلال سيارة نقل مستحدثا منذ ١٩٦١ وهو يختلف في جوهره وطبيعته عن استغلال سيارة أجرة فانه لا يحوز اتخاذ أرباح السيارة النقل عن هذه الفترة من السنة أساسا لربط الضريبة عن سنة تالية، وإذ خالف المناف عن هذه الفترة من السنة أساسا لربط الضريبة عن سنة تالية، وإذ خالف المناوة أجرة تعددا للنشاط لا تنوعا فيه ، فانه بيكون قد أخطأ في تطبيق سيارة أجرة حدده هذا الخطأ إلى الالتفات عن بحث مدى توافر شرائط الربط المكمى على سنة ١٩٦٤.

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه النالث على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم رفض ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية لسنة ١٩٦٦ . وقد زادت زيادة جوهرية عنسنة ١٩٦٦ . سنة القياس استنادا إلى أن مصاحة الضرائب تحطر المطمون عليه بوهو من الحكم مخالفة للقانون، ذلك أن مناط إرسال الخطاب بتلك الرقبة توافر شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمى على السنوات المقيسة قبل ربط الضربة عليها وإذ قدرت مأمورية الضرائب أرباح المعامون ضده في سنة ١٩٦١ الضربة عليها و و و و جنيها أى أكثر من و و و جنيه الما يتوافر معه شروط

الربط الحكى على سنة ١٩٦٧ فإنها لاتلتزم بإرسال هذا الخطاب للمطعون ضده إذ يكفىأن تطلب أمام المحكمة الاستثنافية ربط الضريبة عن سنة ١٩٦٢ على أساس الأرباح الفعلية باعتبار أنها قد زادت زيادة جوهرية عن سنة ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة ٥٥ مكروا من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ على أن يُود تتخذ أرباح سنة الأساس أساسا لربط الضريبة في السنين التالية لها على الوجه الآتي : ٢٠٠٠٠ بالنسبة إلى الممولين الذين تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيُّها ولا تتعدى مستمائة جنيه تتخذ أرباح نلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليةين " والنص في المسادة هـه مكررا(١) على أن ووالنسبة إلى الممولين الوارد ذكرهم بالبند ٢ من المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمون عن إحدى السنتين المشار إليها في البند المذكور في الحالتين الآتيتين : . . . به اذا ثبت اصلحة الضرائب أن أرباح المول الحقيقية قد زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عماكانت عليه في سنة الأساس وفي هذه الحالة تخطر المصلحة الهول بالأسباب الني بنت عليها حكمهاوذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول" يدل على أن مصلحة الضرائب لاتلتزم بإخطار الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمى إلى الربط الفعلى إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكى قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين ــ أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظر النزاع فمرحلةمن مراحله فلا مجال لهذا الإخطار وحسب المصلحة في هذه الحالة أن تمسك بربط الضريبة على الأرباح الفعلية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية من أرباح سنة الأساس وعندئذ يتعين على الحكمة أن تحقق هذا الدفاع ، ولما كان الثابت أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون طيه في السنوات من ١٩٦١ إلى١٩٦٣ بما لايتوافر معها شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي لتجاوز أرباحها مبلغ . . ه جنيه ، وقد أمدتها لجنة الطعن ، إلا أن المحكمة الابتدائية خفضت أرباح سنة ١٩٦١ إلى أقل من ٥٠٠ جنيه واعتبرتها أساسا للقياس عليها عن سنتي ١٩٦٢ ،

1979 فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وتمسكت بزيادة الأرباح الفعلية المستة 1977 وبيادة جوهرية هما كانت عليه فيسنة 1971 ومعا مفاده أن شهروط الربط الحكى لم تتوافر إلا بعد أن ربطت المآمورية الضريبة على المحلمون ضده ثم طرح النزاع على الحكمة الابتدائية فلا على لأن تخطره مصلحة الضرائب محطاب موصى عليه بعلم الوصول بالأسباب التى بنت طيها طلبها بزيادة أرباحه في السنة المقيسة زيادة جوهرية ، وإذ خالف الحكم هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إنه لما سلف يتمين نقض الحكم .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٦

ر ياسة السيدالمستشار تاثب وثبس المتعكمة الدكتور حافظ هريدى ؛ وعضوية السادة المستشارين : عز الذين الحسيقي وعبد العالى السيد وعبّان الزيني وعمد المفولى .

# (144)

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ الةضائية :

( ١و٢و٣وغ )مسئولية " المسئوليةااتقصيرية". تعويض. تأمينات اجهاعية.

 (١) مسئولية المنهوع عن أعمال تابعة غير المشروعة • قيامها على خطأ مفترض في جانب المنهوع فرها لا يقبل إثبات العكس • مرجعه سوه اشتياره لتابعه وتحصيره في رقابته •

( ٣ ) مسئولية المتبوع عن أعمال لتابعه غير المشروعة · تحققها كلما كمان فعل التابع قدوقع أثناء تأدية للوظيفة أوكلما استغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له يأى طريقة فرمة ارتكابه سواء كمان ذلك لمصلحة المشبوع أو عن يادث شخصى متصل بالوظيفة أولاً وسواء وقع المطأ بعثم المتبوع أو يقير دلمه .

 ( ٣ ) ثبوت اضراك تابس الشركة مع آمر ق مرة أخشاب علوكة لها . قيام الأخير بقتل حلوس المشركة عند علولته شبط الوافق . تم تيب الحستم مسئولية الشركة عن التعويض قبل ورئة الحارس . استناد الحسلم إلى نص الحسادة ١٧٤ معنى . لا خطأ .

( ؛ ) تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتاعية · تفرير الحسلم أن ذلك لا يمنمهم من المطالبة بالنمويض عن الفعل الضار لاختلاف معدر كل من الدعويين. لاخطأ-

ر حسمن المقور في قضاء هذه المحكمة أن التمانون المدنى اذ نص في المسائدة المعاون المتروع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعملة قبر المشروع مي كان واقعا منه في حال تادية وفاياته أو يسببها ، فقد أقام هذه المسئولية على

خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه ســــو. اختياره لنابعه وتقصده فى رقابته (۱) .

٧—إذ حدد القانون نطاق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها لم يقعد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع ، وهو يؤدى عملا من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لامكان وقومه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلماكان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتبان فعله غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع ، أو من باعث شخص ، وسواء أكان الباعث الذى دفعه اليه متصلا بالوظيفة ، أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه (٢)

م حرى كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد في أسبابه أن المتهم ذكر أن المستأنف عليهما – تابعي الشركة الطاعة – كانا يشتركان معه ومع آخر في مرقة الأخشاب – المعلوكة لذات الشركة – وكانا ينقلان العروق الحشبية من داخل العمارة ويخرجانها إلى باقي شركائهما من فتحات معينة إلى خارج الأسواو حيث يسهل نقلها بعد ذلك ، انتهى إلى أن هذا الذي حدث من المستأنف طهما المذكورين ومن المستأنف عليه الثاني ماكان يتم لولا وظيفتهم بالشركة المستأنف عليها الأولى التي لولاها وماهيأته لهم من معرفة مكان الأخشاب والأمكنة التي يمكن تهريها منها لما وقعت الحتابة إلى أدت إلى قتل مورث المطعون طهما الماويل حارساء على مهمات الشركة ، والذي حاول ضبط السرقة نتيجة طلق نارى من المتهم سالف الذكر ، ومن ثم فان مسئولية الشركة المستأنف طبها الأولى تضحي قائمة طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون ضبط المدنى ، إذ أن الحريمة قد وقعت بسبب الوظيفة و بمناسبتها وقد هيأت الوظيفة فرصتها وكان هذا الذي ذكر ، الحكم يتفق والتكيف القانوني الصحيح لما فرصتها وكان هذا الذي ذكر ، الحكم يتفق والتكيف القانوني الصحيح لما وقع من تابعي الشركة الطاعنة ووصفه بأنه خطأ وقع بسبب الوظيفة و بمناسبتها،

<sup>(</sup>١ و ٢ ) نقش ١/٢/١/١ بجوع المسكتب الفي س ٢٢ ص ٧١١

كما يتفق واستخلاصه توافر رابطـة السهبية اللازمة لترتيب مسئولية الشركة ، وكان هذا الاستخلاص مما تحتمله أقوال المنهم و يؤدى الى النتيجة التى انتهى اللها الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فان النعى بالخطأ فى الاستنتاج يكون على غيرأساس .

إذ كان الحكم المطمون فيه الذي ألنى حكم محكمة أول درجة فيا تضمنه من رفض دعوى المسئولية ضد الشركة الطاعنة و إلزامها بالنمويض قد تكفل بالرد على ماتثيره تلك الشركة في هذا الخصوص بقوله " إن تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنع المستأنفين من المطالبة بالتمويض من الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من التمويضين " ، وكانت محكمة الاستئناف إن هي ألفت الحكم الاستئناف إن هي ألفت الحكم الاستئناف إن هي ألفت الحكم الاستئناف على ما يكفى لحله غير ملزمة بالرد على أسبابه ، فإن النمي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقــــرر والمرافعة ربعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهما أقامنا الدعوى رقم ٧٤٣ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة الحسم بالزام الشركة الطاعنة وآخرين بأن يدفعوا لحما متضامنين ميلغ عشرين ألفا من الحنيهات ، وقالتا بيانا للدعوى إن مورثهما المرحوم ... ... .. كان يعمل لدى الشركة المدعى عليها الأولى (الطاعنة ) للاشراف على حواسة منشاتها ، وفي ليلة ١٩٧٧/١/١ وأشاء قيامه بعمله اكتشف وجود عدد من الإشخاص يشرحون في سرقة كية من أخشاب الشركة و إخراجها من فتحات السور ، فلما حاول ضبطهم أطلق عليه أحدهم وهو ... .. المدعى عليه الثانى معنة أهرة فارية فارداه قتيلا ، وثبت من تحقيقات الحناية رقم ٨٩٥٧ سنة١٩٩٧

المطرية التي حررت عن الواقعة أن الماعي عليهم من الثالث إلى الحامس من بين عمال الشركة الطاعنة وقد قدمهم النيامة إلى المحاكمة وأسندت إلى المدعى طيه التاني تهمة القتل العمد المقترن بجناية سرقة مع مل سلاح ظاهر، وأسندت إلى المدعى عابهم من الثالث إلى الخامس تهمة الآشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الحريمة ،و أن محكمة الحنايات أدانهم حميما فتوافرت في حقهم أوكان المسئولية التقصيرية ، أو إذ كأنت الشركة الطاعنة مسئولة معهم عنَّ الضرر الذى لحق بالمدعيتين والذى أحدثه تابعو الشركة بفعايم غير الشروع الذى وقع منهم بسبب تأدية عمانهم لديها وهو صرر مادى يتمثل فى انقطاع مورد إنقاقهماً بوناة مورثهما وضرر أدى يتمثل في سببه لهما الحادث من ألم ، فقد وضنا هذه الدعوى عجم بطلباتهما ، وفي ٣٠/٤/٣٠ حكمت المحتمة بإزام المدعى طيهم من الثانى إلى الأخير بأن يدفعوا متضامنين إلى المطعون عليهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، استأنفت المدعيتان ( المطعون طيهما ) هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة لإلغائه فيا قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للشركة الطاعنة وتعديله إلى إلزام الستأنف عليهم حميعا متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ عشريز ألفا من الجنبهات وقب د الاستثناف برقم ٧٤٣٣ صنة ٨٧ ق – وبتأريخ ١٩٧١/٥/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للشركة الطاعنة وبالزامها متضامنة مع باتى المستأنف عليهم بأن يدفعوا إلى المطعون عليهما مبلغ درثة آلاف جنيه ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض،وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها وطلبت تقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسهب الأولى على الحكم المطمون فيه عالفة المقانون والقصور في النسبيب وفي بيان ذلك تقول إن شرط مسئولية المتبوع عن المطأ الواقع من تابعه أن يقع الحطأ من الأخير حال تأديته وظيفته أو بسهب تأديته لها إذ أن هذا انشرط هو الذي بربط مسئولية المتبوع بعمل التابع و يعر و في الموقت نفسه هذه المسئولية ، والقاعدة أن يقع الحطأ من التابع وهو يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو أن يقع منه الحطأ بسهب هذه الرظيفة فلا يكفى أن يقع الحطأ عناسبة الوظيفة لأن الحطأ الذي لم يرتكب أثناء الوظيفة أو بسهما يكون خطأ أجنها الوظيفة أو بسهما يكون خطأ أجنها لا يسأل هنه المتبوع ولما كان الناب من الأوراق أن مرتكب الفعل لا يعمل بالشركة الطاهنة أصلا ، وأن باقى المتهمين رخم كونهم من عمالها لم يكونوا وقت المحادث قائمين بالعمل إذا وقعت الجرعة ليلا في فيرساهات عملهم ، ولم يكن معهم سلاح وقت ارتكابها ، فإن هؤلاء لا يكونون قد اقترفوا الخطأ أثناء تأديتهم وظائفهم أو بسببها و يكون ما قرره الحكم من أن عملهم قد ساعدهم في معرفة مكان وجود الأخشاب والأمكة التي يمكن إخراجها منها واعتبار ذلك خطأ وقع منهم أثناء تأديتهم لوظيفتهم أو بسببها مخالفا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لأن الحطأ المسوب إليهم يخرج عن نطاق الوظيفة من جهة ولا يؤدى إلى اعتباره واقعا بسببها من جهة أخرى

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وة ثم الدعوى وأشار إلى الأفعال الو أسندت إلى نابعي الشركة الطاعة في الجناية رقم٢٥٥٨ لسنة ١٩٦٧ المطرية والتي صدر الحكم بإدا تهم عنها انهي إلى القول بأن "وظيفة هؤلاء التابسين وقد هيأت لهم فرصة الحناية التي أدت إلى قتل مورث المطعون عليهما فإن مسئولية الشركة تضحى قائمة طبقا لنص المسادة ١٧٤ من القانون المدنى لوقوع الحريمة بسهب الوظيفة و بمناسبتها ، ولأن الوظيفة قد هيأت فرصتها ونتج عنها ضرر لا شك فيه للطعون عليهما بأن فقلوا عائلهم ورب أسرتهم " وهذا الذي قرره الحكم صعيع في المانون و يكفي لحل قضائه في هذا الحصوص إذ من المقور في قضاء هذه الحكمة أن القانون المدنى إذ نص في المددة ١٧٤ على و أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذَّى يحدَّه تابعه بعمله غيرالمشروع مَّى كان واقَّعا منه في حال تادية وظيفنه أو بسببها " قد أقام هذه المسئولية على خطأ ممترض ى جانب المتبوع فرضا لايقبل إثباتالعكس مرجعهسوء اختياره لتابعه وتقصيره فَ وَقَابِتِهِ وَأَنْ الْقَانُونِ إِذْ حَدَدُ نَطَاقَ هَذَهُ الْمُسْئُولِيَّةً بِأَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ الضَّارُ غَير المشروع وانعا من النابع حال تأدية الوظيفة أوبسيبها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ النابع ودو يؤدى عملا من أعمال وظيفته أو أن تكون الوُظينة هي السبب المباثمر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية الإمكان وقوعه بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كاما استنار وظيفته أو ساعدته حذه الوظيفة على اتبان فعله غير المشروع (TT)

أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصةارتكابه ، سواه ارتكبه النابع لمصلمة المتبوع أو عن باعث شخصى وسواه أكان الباعث الذى دفعــــه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها وسواء وقع الخطأ بعلم التبوع أو بغير علمه، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب النانى على الحكم المطعون فيسه المطأ في الاستنتاج والقصور في التسبب ذلك بأن الحكم قعل عن المتهم ... .. ... ... ... كانا يشتركان ... ... ... ... كانا يشتركان معه ومع المنهم ... .. .. في سرقة الأخشاب وكانا محملان العروق الحشبية من داخل العمارة و يحرجان إلى باقى شرك شهما من فتحات معينة إلى خارج الاسواد حيث يسهل تقلها بعد ذلك، كما اغقاعل تقاضى نصف تمن المسروقات التي يسهلان سرقتها و استنج الحكم من ذلك أن هذا الذي حدث ما كان يتم لولا وظيفتهم بالشركة وما هيأته لهم من معرفة مكان الأخشاب والأمكنة التي يسهل تهريبها منها ، مع أن أقوال المتهم ... ... ... ... لا تؤدى إلى المفى الذي انتهى إليه الحكم ، كما أن الحكم لم يرد على دفاعها الوارد بمذكرتها المقدمة بجلسة المدينة عن وفاته طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، كما لم يرد على أسباب قد عوضوا عن وفاته طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، كما لم يرد على أسباب الحكم الابتدائى .

 الشركة المستأنف عليها الأولى تضحى قائمة طبقا لنص المادة ١٧٤ مدى إذان الجويمة قد وقعت بسبب الوظيفة ومناسبته وقد هيأت الوظيفة فرصتها "وكان هذا الذي ذكره الحكم يتفق والتكيف القانوني الصحيح لما وقع من تابعي الشركة الطاعنة ووصفه بأنخطأ وقر بسبب الوظيفة ومناسبتها كايتفق واستخلاص مما تحتمله الشركة الطاعنة ووصفه بأنخطأ وقر بسبب الوظيفة ومناسبتها الملائمة الاستخلاص مما تحتمله أقوال المتهم ... .. .. .. .. ويؤدى الم التيجة التي انتهى إليها الحكم في الشي الما الحكم في الشي الما الحكم في الشي الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه الذي ألني حكم محكة أول درجة في الشي الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه الذي ألني حكم محكة أول درجة في الشي الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه الذي الني حكم عكة أول درجة من بالما بالدعلى ما تثيره تلك الشركة الطاعة والزامها بالتعويض من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنع المستأفين من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصحدر كل من التعويضين " ، لما كان ذلك عن الفعل الغير مازمة بالردعلى أسبابه ... فإن النبي على الحكم بكل ما تضمنه هذا السبب حكن على غراساس .

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ٢٩٧٩

رياسة السيد المستشار ناقب وثيس المحكمة عمد صادق الرشيدى وعضو يةالسادة المستشار بن : أديب قصيبى، وعمد فاضل المرجوشي ، وعمد صلاح الدين عبد الحميد ، وشوف الدين خبرى .

(144)

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٠٤ القضائية :

(١) عمل "الأجر". شركات "شركات القطاع العام".

اعتبار المزايا العينية بزءا من الأبر · مؤدا. · ضرورة إدماجها فى مرتب العامل عند إجرا. النمادل · عدم جواز صرف مقابل عنها بعد القسوية ·

(٢) عمل . شركات "شركات القطاع العام" .

وجوب رد حصول العاملين على الفئات التى وضعوا فيا تنبيجة تنسيق عالتهم طبقا الاتحقة بـ و ٣ لسنة ١٩٦٧ إلى اول يونيه سنة ١٩٦٦ ، قرار يحمورى ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ أثر ذلك . اعتبار مرتباتهم في ٣٠ يونيه ١٩٦٤ أساسا المتسوية ، مقتضاه ، العلاوات التي عملون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة الفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف الها .

١ - متى كان الثابت فى الدعوى أن كلا من بدلى الانتقال والمشروب لا يعدو أن يكون مقابلا نقديا لمرزة عينية الترمت الشركة المطعون ضدها بتقديمها للطاعن وصارت حقا مكتسبا له ، وكانت المزايا العينية تعتبر وفقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ جزءا من الأجرفإنه يجبإدهاجهما في مرتب الطاعن عند إجراء التعادل والتسوية ولا يجوز صرفهما له بعد تسوية حالته لأن هذه التسوية تقوم على تحديد مرتبات العاملين بما يتضمن تقيها شاملا لمرتبات وظائفهم .

٧ - إذ نص الشارع في المادة ٦٤ من لا محة العاملين بالشركات النابعة للؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي بدأ العمل بة ف ٢٩من ديسمبر سنة ٢٩٦٢ على أن وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة ف الحدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . . ويصدر بهذا التعادل قرار من عِلس إدارة المؤسسة المختصة ساء على اقتراح مجلس إدارة الشركة . ولا سمى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي . ويمنح العاملون المرتبات التي محدها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ". ثم أصدر لحسم ما أثير من خلاف حول أقدمية العاملين الذين تسوى حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في هذه المسادة سبب تراخى بعض الشركات في سلوك مراحل هذهالنسوية القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ السنة ١٩٦٩ ونص في مادته الأولى على أنه ( استثناء من حكم المسادة ٦٤ من لائحة نظام العاماين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أوَّل السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل . " فقد أراد بذلك رد حصول العاملين على الفئات آلتي وضعوا فيها ننيجة لنسوية حالنهــــم إلى أول يولية سنة ١٩٦٤ ومن ثم تكون المرتبات التي تخذ أساسا لتسوية حالة هؤلاء العاملين هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ٣٠ يونية ١٩٦٤ ، ومقتضى هذا أن العلاوات التي يحصلون علما بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقروة للفئات التيسويت حالتهم عليها وتضاف إليها ، ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الأخير من إرجاء صرف الفَروق المالية المترتبة على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار عجلس إدارة المؤسسة بالتعادل لأن هذا النص إنمسا ينصرف إلى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك انفروق المالية المترتبة على النسوية ولا يغير من القواحد التي يجب أن تجرى عليها التسوية ذاتها . كما أنه لا عبة في استناد الشركة المطبون ضدها إلى المسادته، من لائمة العاملين

سالفة الذكر التي أوجبت على الشركات أن تراعى فى تطبيقها أحكام هذه اللائحة عدم زيادة النسبة المئوية للصاريف الإدارية لأن الشارع لم يستهدف من ذلك سوى الحدمن مفالاة الشركات فى تقييم وظائنها بما يحلها أعباء لا تتناسب مع حجم أعمالها . إذ كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الشركة المطعون ضدها قد منحت الطاعن الذى سويت حالته على الفئة الثالثة علاوة دورية اعتبارا من أول يابر ١٩٦٥ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر الشركة على عدم إضافة هذه العلاوة إلى المرتب المقرر لمذه الفئة على أساس أنه لا يستحق أول مربوطها إلا في أول هو المحكم القرار الجمهورى رقم ٢٠٠٩ السنة ١٩٦٦ ، يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقــــرو والمرافعة وبعد المداولة •

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع — على ما يبن من الحكم المطمون فيسه وسائر أوراق الطمن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى الإسكندوية على الشركة المطعون ضدها وطلب الحسيم بالزامها بأن تدفع له مبلغ . . ه ج ، وقال يبا فا لها إنه التحق بحدمة الشركة في أغسطس سنة ١٩٥٤ وبلغ مرتبه الشهرى في ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ ، ٤٤ جنبها و٧٥مليا، وأنالشركة فامت بنسوية حالته على الفئة الثالثة اعتبارا من هذا التاريخ إلا أنها ضمت لمرتبه بدل الانتقال وقدره جنبهان و بدل المشروب وقدره . . وملم وطلاوة دورية قدرها عجبهات ثم أضافت إليه مبلغ ١٩٧٣ ملي ليصل إلى أول مربوط هذه الفئة و بذلك يكون المرتب عند التسوية بل يجب إضافتها إلى مربوط الفئة و بذلك يكون المرتب المستحق له اعتبارا من أولى يوليه سنة ١٩٦٥ مو٢٢ جنبها و ٠٠٠ هملم . و إفرتب له ذلك فوقا في المرتب قدوه المرتب الموتب المرتب الموتب المرتب الموتب الموتبة والم يوليه المرتب الموتب الموتبة والما و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة و ١٩٠١ موتبة و ١٩٠٠ موتبة

حتى تاريخ رفع الدعوى فقد اتهى إلى طلب الحكم له به . و بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى إسناف الطاعن هذا الحكم أمام محكة استثناف الإسكندرية بالاستثناف رقم ١٩٥٩ سنة ١٥٥٠ و وفي ١٩ مارس سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطمن ، وحرض الطمن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٧ فسماير سنة ١٩٧٦ وفيها الرّمت النيابة رأبها السابق .

وحيث إن الطمن يقوم على سبين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيهجرى فيه قضائه على ضم بدلى الانتقال والمشروب لمرب الطاعن عند تسوية حالته استادا إلى أنهما يأخذان حكم الأجر وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون إذ أن الطاعن إنما يتقاضى هذين البداين عوضا عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لهمله وليس لقاء جهد بدلل وهما على هذا الوضع يعتبران تعويضا لا أجرا ولا يتبعانه فى حكه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان التاب في الدعوى أن كلامن المدلن لايمد وأن يكون مقابلا نقديا لما ة عينية الترمت الشركة المطمون ضدها بتقديمها للطاعن وصارت حقا مكتسبا له ، وكامت المزايا العينية وفقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جزما من الأجر فإنه يحب إدماجهما في مرتبالطاعن عند إجراء التعادل والتسوية والا يجوز صرفهما له بعد تسوية حالته لأن هذه التسوية تقوم على تحديد مرتبات العاملين بمسايضمن تقييا شاملا لمرتبات وظائمهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد التهمى إلى هذه التيجة فإنه يكون قد الترم صحيح القانون و يكون النعى عليه مهذا السبب في غر محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن تسوية حالته على الفئة الثالثة لاتنفذ من الناحية المسالية إلا من أول يوليه سنة ١٩٦٥ طيقا لمنص المسادة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٧

والمادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ ورب على ذلك أنه لايستحق أول مربوط هذه الفئة إلا فى الناريخ المذكور فلا تضاف إليه العلاوة الدورية ، هذا في حين أن الشركة منحته هذه السلاوة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ و إذ جرت تسوية حالته على تلك انفئة اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٦٥ فإنه يستحق أول المربوط المقرر لها مضافا إليه تلك العلاوة على أن تصرف له المقروق المالية المترتبة على التسوية إعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٦٥ طبقا لنص المدادة الأرلى من القرار الجهورى رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ م.

وحيث إن هذا النمي في محله ذلك أنه لما كان النارع إذ نص في المادة ٢٠ من لائحة العاملين بالشركات النابعة المؤسسات العامه الصّادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ غ٣٧ لسنة ١٩٦٧ والذي بدأ العمل به في ٢٩ديسمبرسنة١٩٦٢ على أن " تعادل وظائف الشركة الوظائف الواردة في الحدول المنار البها!!دة السابقة خلال مدة لاتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... .. ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقراح مجلس إدارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من الحلس التفيذي ويمنح العاملون المرتبات التي محددها القرار الصادر نتسوية حالتهم طبقاللتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المسالية " "م أصدر لحسم ما أثير من خلاف حول أقدمية العاملين الذين تسوى حالتهم طبقاللتعادل المنصوص عليه في هذه المادة نسبب تراخي بعض الشركات في سلوك مراحل هذه التسوية القرار الجمهوري وقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونص في مادته الأولى على أنه " استثناء من حكم الادة علم من لاعمة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسَّمات العابة والشركات التأبَّة لحا في الفئات التي سويت حالتهم عايها بتد التعادل اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية إلتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجامس إدارة المؤسسة الخنصة بهذا التعادل "فقد أرادبذلك رد حصول العاملين على الفئات التيوضوا فيها نتيجة انسوية حالتهم إلىأول يوليه سنة ١٩٦٤ أ ومن نيم كرن الرئيات التي شحد أساسا لتسوية حالة هؤلاء العاملين هي "أَارْتِبَاتَ النَّى كَانُوا يَنْقَامُ وَثُمَا فَي ٣٠ بُونِيهُ صَنَّةً ١٣٤مُورَ فَتَضَى هَذَا أَنْ العلاوات ،

التي محصلون طبها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقرره للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها ، ولايؤثر في ذلك مانص عليه القرار الجمهوري الأخرَمن إرجاء صرف الفروق المالية المرتبة على سوية حالة العامان إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إداره المؤسسة بالتعادل لأن هذا النص إنما منصرف إلى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك الفروق المالية المترتبة على التسوية ولايغير من القواعد الي بجب أن بجري عليها التسوية ذاتها ، كما أنه لاحجة في أستناد الشركة المطعون ضدها إلى المادة ٢٥ من لائحة العاملين سالفة الذكر الى أوجبت على الشركات أن تراعى في تطبيقها أحكام هذه اللانحة عدم زيادة الذببة المئوية للصاريف الإدارية لأن الشارع لم يستهدف من ذلك سوى الحد من مغالاة الشركات في تقيه وظائفها بما محلها أعياء لاتتناسب مع حجم أعمالها ، لما كان ذلك وكان النابت في الدعوى أن الشركة المطعون صدماً قدمنحت الطاعن الذي سوت حالته على الفئة الثالثة علاوة دورية اعتبارا من أول ينايرسنة ١٩٦٥فإن الحكم المطعون فيه إذ أقرالشركة على غُدَم إضافة هذه العلاوة إن المرتب المقرر لهذه الفنة على أساس أنه لاستحق أول مربوطها إلا فيأول يوليه سنة ١٩٦٥ بالتطبيق لأحكام القرار الح. ووى رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص

# جلسة ۲۰ من مارس سنة ۲۹۷۹

برياسة السيد المستشار تائب رئيس المحلمة عمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين: محد فاضل المرجوشي ومحمد صلاح إلدائي عبد الحبيد وهرف الدين خيري ومحمد عبد العظم عبد ·

(1 2 -)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤١ القضائية :

عمل " الأجر". بطلان. صلح.

الاتفاق بالصلح أو المتنازل بهن رب المسل والعامل ؟ مناط بطلانه ؟ المساس بحقوق تقررها قوافين العمل الاتفاق على تحديد أجر العامل وإضافة منوسط الهنج التي كان يقيضها في الثلاث سنوات السابقة على العمل باللاتحة ٤٦ ٣٥ نستة ١٩٦٧ بالتنفيذ لأحكامها وبما يجاوز ؟ لمد الأدنى للاجور . صحيح .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين وب العمل والعامل — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون باطلا الاأن يمس حقوقا تقروها قوانين العمل وإذ كان النابت أن العقد الذي أبرم بين الطاعن والشركة المطعون ضدها وإستر نافذا بحكم العلاقة بينهما إلى أن أقام دعواه ، قد تضمن تحديد أجره مضافا إليه ميلغ معين يمثل متوسط المنح التي كان يقبضها في الثلاث سنوات السابقة على الهمل باللائحة الصادر بها القرار الجمهوري وقم ٣٥٤٦ اسنة ١٩٦٧ وبالتنفيذ لا حكامها وبما يجاوز الحد الأدبي للاجر المقرر قانونا ، فإن ذلك لا يمس حقوقا تقروها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون وقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ ويأيما وأيما — إن صح – يتضمن تعديلا للاجر الذي كان يتقاضاه الطاعن حتى إبرام المقد بعلى أساس من علاقة العمل السارية وقتنذ نما يجوز الاتفاق عليسه ، المقد بعلى أساس من علاقة العمل السارية وقتنذ نما يجوز الاتفاق عليسه ، يستوى في ذلك أن يكون الطرف الآخر في تلك العلاقة هو الشركة المندمجة أو خفها ، الاأن يشوب إدادته اكراه يفسدها أو عيب آخر من عيوبها وهو

مالم يسبق للطاعن أن أثاره أمام محكمة الموضوع، إذكان ذلك وكان الحكم الطعون فيه لم يحالف النظر سالف البيان ، فأن النعى عليه تخالفة القانون أو بالخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماثر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاءن أقام على المطعون ضدها ( شركة مصر لتجارة السيارات ) الدعوى رقم ١١١٨٩ سنة ١٩٦٧ مدنى جزئى الوايل والتي أحيلت فيا بعد إلى محكمة القاهرة الإبتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣٠٠٣ سنة ١٩٦٩ طالبا الحكم بالزامها بتعديل مرتبه باضافة متوسط المنحة السنوية وقدرها هجنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا إليه اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ وصرف الفروق المستحقة ، وقال فى بيان ذلك إنه التحق بالعمل لدى شركة ﴿ كَاسْتُرُو ۗ ۗ المندمجة حاليا بالشركة المطعون ضدها بمرتب شهوى وصل إلى ٥٣ جنها وقد اعتادت تلك الشركة أن تؤدى للعاملين بها وبصفة ثابته ومنتظمة مكافآت سنوية بمنسبات نحتلفة ودون أن يقابها زيادة حقيقية في العمل مما تعتبر معه حميمها حزبا لا يتحزأ من الأجر ، وقد بلغت حملة هذه المكافآت بالنسبة أبه ما يوازي مرتب شهوين ورغم ذلك فقد أبت الشركة المطعون ضدها وعند تسوية حالته إعمالا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٠٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن تضم إلى مرتبه متوسط تلك المنح وهو مادها. إلى إقامة دعواه بطلباته سالفة الذكر ، ندت المحكمة خبيراً في الدعوى و بعد أن اودع تقريره قضت المحكمة الإبتدائية في ١٩٧٠/١/١٢ بالزام الشركة المطعون ضدها بتعديل مرتب الطاعن باضافة المنحه السنوية وقدرها ه جنهات و ٧٤ مليا إليه شهريا احتبارا من ١٩٦٤/٧/١ و بأن تؤدى له مبلغ

٢٢٨ جنبها و ٣٤٥ ملما قيـ ة الفر ق المستحقة له عن المدة من ذلك التاريخ حتى ١٩٦٧/١١/٣٠ وما استجد بعد ذلك منها حتى تاريخ الحكم ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استثناف القاهرة وقيد استثنافها برقم ٤١٠ سنة ٨٧ ق ، وفي ١٩٧٠/١٢/٣١ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف، العامة مذكرة أبدت فيها الرأى سقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطمن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ وفيها الترمت النيابة رأيها . وحيث إن الطمن عن على أربعة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بإنها يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضي برفض دعواه استنادا إلى أنه وقد أبرم مع الشركة المطعون ضدها عقدا تضمن بيانا لاجره مضافا إليهمبلغ معين يمثل متوسط ماكان يقبضه من منح فإنه يتعين إعمال هذا العقد ، هو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبیقه ذلك أن العقد المذكور حرر في ۱۹۲٤/۷/۷ أي بعد أكثر من سته عشر عا. ا من التحاقه بمنشأة فع كاسترو٬ ولاحق تذلك على تاريخ إدماجها في الشركة المطمون ضدها الحاصل في ١٩٦١/٨/١ والعقد الذي يحرر بعدهذا الوقت الطويل من الحدمة وأثناء قيام علاقة العمل لا يملك العامل إزاءه إرادة الامتناع من توقيعه ويقع باطلا لمساسه محقوقه عملا سمى المسادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على بطلان كل إبراء أومصالحة عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه إذا جاءت على خلاف أحكامه ، كما خالف الحكم المسادة ٨٥ من القانون المذكور ومؤداها أنه ليس لا نتقال ملكية المنشأة من أثر على عقود العمل السابقة وإنا تظل سارية قبل صاحب العمل الحديد وإذكانت المنحة تعد جزما من الأجر و يتعين لذلك استمرار قبض الطامن لما رغم هذا الانتقال فان الحكم المطمون فيه إذ عول في تحديد أجره على قيمته الواردة بعقد ١٩٦٤/٧/١ المثار إليه يكون قد أهـــدر حقوقه المقررة بالقانون.

وحيث إن هــــذا النمى مردود ذلك أنه لمــا كان الأنفاق بالصلح أو التناذل بين رب العمل والعامل وعلى ماجرى به قضاء حذه المحكة ــــ الآيكون باطلا ألا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ، وكان الثابت أن العقد الذي أبرم بين الطاعن والشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٤/١/١ واستمر نافذا يحكم العلاقة بينهما إلى أن أقام دعسواه في ١٩٦٧/١١/١ قد تضمن تحديد أجره مضافا اليه مبلغ ممين عمل متسوسط المنح التي كان يقبضها في اللاث سنوات السابقة على العمل باللائحة الصادر بها القوار الجمهوري رقم ٣٤٦ سنة ١٩٦٧ سنة ١٩٦٧ مقوقا تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ واتما حلى أن يتقاضاه الطاعن حتى حقوقا تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة إرام العقد على أساس من علاقة العمل السارية وقتلذ نما يجوز الاتفاق عليه ، إرام العقد على أساس من علاقة العمل السارية وقتلذ نما يجوز الاتفاق عليه ، أو خلفها ، إلا أن يكون الطرف الآخر في تلك العلاقة هسو الشركة المندمجة أو خلفها ، إلا أن يكون الطرف الآخر في نفسدها أو عب آخر من عبوم ا وهو المطعون فيه لم يخالف الدفر سافسالبيان فإن النعى عليه تخالفة المانون أو بالحطاف في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

# جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۷۶

رياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : محمد مصطفى المنغلوطي وعمسندوح عطيه وحسن السنباطي والدكتور يشرى رزق فتيان •

(111)

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٤ القضائية :

(١) عمل . شركات و شركات القطاع العام " .

معادلة وظائف الشركات ، وجوب آنمامه بالنظر للوظيفة لاللوظف ، علقذلك عدم جوازتسوية حالة عامل على فنة وظيفسسة لم يستوف شروط شالها انجادة بالنمواء الراردة بالجدول الذي تضعه الشركة ، اللائمة ٢٠٤٦ لسنة ١٩٩٢

## (٢)حكم ﴿ مَالَا يَعَدُ قَصُورًا ۗ . خَبَّرة .

اعتماد الحكم على ماورد بتقرير الخبير باعتباره امتسما لاسبابه • النمى عليه بالقصور لافقاله الرد استقلالا على دفاع ومستندات تكفل تقرير الحبر بالرد عليها • لامحال له •

١ — مفاد المادتين ١٣ و ١٥ من القرار الجمهوري رقم ١٥ و٣ سنة ١٩ ٩ إإصدار المختفظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة — على ماجرى به قضاء هذه المحكة — أنه الامجوز تسوية حالة عامل على فت وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقيم والتصديف المبينة بالحسدول الذي وصفته الشركة الذي يتضمن العمل الأسامي الذي يقوم به شاغل الوظيفة وطبيعته و عدد واجبانه ومسئولياته ، وأنه عند معادلة الوظائف بالشركة بالوظائف التي توضع في ذلك الحملول عبب أن يتم التعادل على الاختصاص بالوظائف الى من الوظيفةين بغير نظر لشاغل الوظيفة ، أي أن الوصف يكون الوظيفة وليس الوظيفة التي يشغلها فعلا يكون الوظيفة وليس الوظيفة التي يشغلها فعلا ...

وقت التعادل في الدرجة الحاصة بهذه الوظيفة في الجدول . وإذ كان التات من تقر بر الخبير الذي عول دايه الحكم المطمون فيه في قضائه أن الطاعن كان في تاريخ التقييم يشغل وظيفة بقسم المراجعة من ذات الفقة الحامسة التي سكنته عليها الشركة المشركة المشاطعون فيه قد اعتد بفئة تلك الوظيفة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون (1)

٧ - إذا اءتمد الحكم على قرير الخبير ليكون ما يحويه من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال الطاهن جزءا متمما لأسبابه ، وكان التابت من التقرير أنه تكفل بالرد على حميم اعتراضات الطاعن ومستنداته فإن الحكم لايكون مشوبا بالقصور ولا يعدو ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا لاتجوز إثارته أمام عكمة النقض.

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المسقشار المقرر والمرافة و بعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائم. على ماسين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن ...
ت عمل في أن الطاءن أقام الدعوى وقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٦ عمال كل القاهرة
ضد الدركة المطمون ضدها طالبا الحكم بتسوية حالته على الفئة الثانية فيوظيفة
رئيس إدارة المراجمة بالشركة ، وقال بيانا لذلك إنه يشغل مركزا رئيسيا بإدارة
المراجمة بالشركة منذ علم . ١٩٦ وطبقا المادتين ٢٤٠٦٣ من القرار الجمهورى
رقم ٤٤٥٣ لسنة ١٩٦٧ قامت الشركة بتسوية حالته الوظيفية في الفئة الخامسة
منظم إلى لجنة تظامات الشركة ووض تظلمه، وإذكان حاصلاعل مؤهل متوسط

<sup>﴿</sup> ١ ﴾ والبيع تقطنَ ١ [٢] و١٧ ؛ مجموعة المسكتب الفي السنة ٢٦ ص ١٠ ٥ ... ﴿ رَالُ

سنة ١٩٣٩ و بكانو يوس النجارة سنة ١٩٥٩ ودباوم معهد الفرائب سنة ١٩٩٦ وبلغت مدة خدمته ٢٧ سنة نما يؤهله لاستحقاق وظيفة مدير إدارة منالفئة النائية اعبارا من ١٩٧١/١/١ سنة نما يؤهله لاستحقاق وظيفة مدير إدارة منالفئة النائية سالف البيان وفي ١٩٦٤/١/١ حكمت الحكة بندب خبرلبيان مدى أحقية الطاعن سالف البيان وفي ١٩٧٨/١/٧٠ حكمت الحكة بندب خبرلبيان مدى أحقية الطاعن بتاريخ ١٩٧٠/١/١/ ١٩٧٠ برقض الدعوى. استانف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف برقم ١٠١١ سنة ١٨٥ . و بناريخ ١٩٧٦/١١/١ محكمة بناييد الحكم المستأنف ، طن الطاعن في عرائل الحكم طريق النقض، وقدمت النيابة العامة مدذكرة طلبت فيها رفن الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة المناف وحسدت لنظره جلسة ١٩٧٥/١٢/١ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والقصور في التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعن لم يكن بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ شاخلا لوظيفة من الفئة النافية بقسم المواجمة الذي كان يعمل فيه . رغم أنه لايشترط للتسكين أن يكون الطالب شاخلا لها وفقا لاحكام القسرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وجدول الوظائف الذي وضعته الشركة المطمون صدها وفضلا عن ذك فإنه قدم للخبير هذة مستندات تؤكد قيامه بالعمل الرئيسي في قسم المراجعة كما قدم للحكة مذكرة باعتراضاته على تقرير الخبير الا أن الحكم المطمون فيه اطرحها ولم يرد عليها .

وحيث إن هذا النمى مردرد ذك أن مفاد المسادين ١٩٤٠ من القسواو الجمهورى رقم ع ٢٥ المستركات التابعة الجمهورى رقم ع ٢٥ المستركات التابعة المؤسسات المعامة حسطية ما مرى به قضاء هذه الحكة سسأنه لايجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المددة بتواعد النوصيف والمتقيم والتميينية المثينة بالحدول الذي وضعته الشريخة والذي ينضمن المصل الاسلمى الذي يقوم به شاغل الوظيفة وطبعته وتحدد واجبانه ومسئولياته ، وأنه عند معادلة الوظائف بالشركة بالوظائف الذي يتضمن المحلول يجب أن يتم

التمادل على الاختصاص والمسئوليات لكل من الوظيفتين بغير نظر لشاخل الوظيفة أى أن الوصف يكون للوظيفة وليس للوظف فيوضع الموظف حسب الوظيفة التي يشغلها فعلا وقت التعادل في الدرجة الحاصة بهذه الوظيفة في الجنول ولما كان الثابت من تقرير الخيرالذي عول عليه الحكم المطعون فيه في قضائه أن الطاعن كان في تاريخ التقييم في ١٩٦٤/١٣٠ يشفل وظيفة بقسم المراجعة من ذات الفئة الخامسة الى سكنته عليها الشركة المطعون ضدها فعلا حسبا يبين من جلول تعادل الوظائف بالشركة وكان الحكم المطعون ضدها فعلا حسبا يبين من جلول لايكون قد خالف الفائون . أما ما يزيه الطاعن يشأن قصور الحكم في المرد على مستندار ودفاعه فردود بان الحكم إذ اعتمد على تقوير الخبير المقسدم ليكون مستندار ودفاعه فردود بان الحكم إذ اعتمد على تقوير الخبير المقسدم ليكون من التقوير أنه تكفل بالرد عل جميع اعتراضات الطاعن ومستنداته فإن الحكم من التقوير أنه تكفل بالرد عل جميع اعتراضات الطاعن ومستنداته فإن الحكم من التقوير اللايكون مشوبا بالقصور والايعدو ما ينعاه النطاعن في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعا لايجوز اثارته أمام عكة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتدين رفض الطعن .

# جلسة ۲۲ من مارس سنة ۲۷ و

برئاسة السيد المستشار أحمدفتحى مرسى وعضوية السادة المستشارين: محمد صافح أبو راس وحافظ وفقى وعبد الطيف المراغى وجميل الزيتى •

(127)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض " الخصوم فى الطعن " .

الاختمام في الطمن بالنقش . شرطه .

(٢) شركات " شركات التضامن " . يع .

يع أحد الشركاء المتضامنين حصته لشريك اخر . وجوب إشهاره باعتباره تمديلا لعقد الشركة . عدم جواز تمسك البائع بعدم الشهر للتحلل منالترامه قبل المشرى .

٣) حكم " تسبيبه". نقض " سلطة محكة النقض".

تسبيب الحبكم · **ضوابطه** ·

1 — جرى قضاء هذه الحكة على أنه لا يكفى لقبول الطمن أن يكون المطعون عليه مجرد طرف في الحصومة الى انتهت بصدور الحكم المطعون فيه ، بل مجب أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في طلباته ، وإذا كان الحسكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيدهما الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيدهما الأول والتانية لتلثي الفندق ورفض ماعدا ذلك من الطلبات، وكان المطعون ضده التالث — القضى برفض طلبه ملكية باقي الفندق — لم يستأنف الحكم فأصبح نها فيا في حقه ، كما لم يكن العطمون ضده الرابع ثمة طلبات في مواجهة الطاحنة ، فإن اختصامهما في العلم — بالتقض — لا يكون مقبولا .

٧ - يجوز في شركات التضامن نزول أحدالشركاء عن حصته في الشركة لواحد من شركائه فيها و يقع التنازلصحيحامنتجالآ ثارهفها بين المتنازل والمتنازل اليه . وإذكانت المواد ٨٤ وما بعسدها من قانون التجارة قد أوجبت شهر عقد شركة التضامن وما يطرأ عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته في الشركة تتضمن تعديلا للمقد بخروج أحد الشركاء من الشركة ،فإنه يتعين لذلك شهوه ويقع واجب الاشهار على عاتق كل شريك إلا أنه إنا تخلف صاحب المصاحة في أَجِراتُه ليضم حدا لمسئوليته قبل النهرفإن ذلك يعسد منه تقصيرا ولا يجوزله أن يتمسك بعسدم حصول الشهر ليفيد من تقصيره وليتخاص من التزاماته قبل المتنازل لهمن الشركاء وإذكانت الطاعنة ـ إحدى الشركاء ـ قدتمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضدها الثانية قد باعتالهاحصتها وحصة المطعون ضده الأول التي آلت اليها ملكيتها من قبل بطريق الشرّاء منه ، وأنها أوفت لها بالثمن كاملا فخلصت لها ملكية الفندق وانقضت بذلك الشركة لخروج الشريكين السابقين منها واجباع كلحصص الفنلق فيدها، وأنه لاوجه لاحتجاج أحدهما أو كلاهما ببطلان تعديل شركة اعترت منقضية لعدم اشهاره ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله وو إن-صول تعديل بخروج شريكين من الشركة وعدم شهره مما يوجب بطلان هذا التمديل ويظل عقدالشركة صحيحا كما هو أذ يقتصر البطلان على هــــذا التعديل ويحتفظ كل من المطمون ضدهما الأول والثانية بحصتيهما المطالب بتثبيت الملكيةءنها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ لايترتب على عدم الاشهار استفادة من قصر فى القياميه ، كما لا يترتب عليه عودة المبيع إلى من باحه لتعارضه مع الضان الملزم يه .

٣ - يجب لسلامة الحكم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة - ألا يصدر على أساس فكرة مهمة أو فارضة لم تنضج معالمها أو خنيت تفاصيلها ، وإنحا يجب أن يؤسس الحكم على أسباب واضحة أسفر عها تحيص دفاع الحصوم ، ووزن ما استدوا اليه من أدلة واقعية وجمع قانونية ، وتحدد ما استخلص شوته من الوقائع ، وطريق هذا النبوت ، وذلك تمكينا محكة النقض من بسط رقائها على سلامة تطبيق القائون وصحة تقسيره .

#### المحكمة

بعدالاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث ان الوفاء ، على ما يدين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تعصل فأن المطعون ضعم التلائة الأول أقاموا الدعوى وقم ٧١٧٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الأخيرة آخرين بطلب تثبيت ملكية المطعون ضدهم الأول والثالث والوابع لفندق " الحرست " الحدد الموقع بالصحيفة بحميم مشتملاته ، كل منهم بحقه ألثلث فيه ، وأسسوا دعواهم علَّ أن ثلاثهم سبق أن اتفقوا ساريح ١٩٥٩/٢/١٦ على إنشاء فندق يسمى بفندق افرمت ويشمل انفاقهم تحدد مكانه وطريقة تحويلهومن يضطلع من الشركاء بإدارته إلا أنه لمكان المطعون ضده النالث عاميا محظورا طيه تمارسة التجارة وكأن المطعون ضده الرابع مدينا مثقلا بالديون فقد تلاقت إرادتهم على أن تحل زوجة كل مهما عل زوجها فيكون عدير عقد الشركة باسماء كل من الطاعنة وعبارها زوجة المطعون ضده الراس والمطعون ضمعاالتانية باعتباها زوجه المطعون ضد التالث والمطعون ضده الأولى وماأن تكونت الشركة واشهرت وماوست نشاطها حى انفردا لمطمون ضدمالرا بهالإدارة واستأثروز وجنه بالأرباح فحق لهم طلب الحكم بما سلف ، دفعت الطاعنة الدعوى بانسحاب حميع الشركاء من الشركة وايلولة حميع الحصص إليها بعقد مؤرخ ١٩٩٢/١٢/١٦ شمل حصة المطعون ضفعا الثانية وحمة المطعون صده الأول الى الت ملكيتها إليها من قبل ورد المطعون ضدهم الثلاثة الأول على ذلك بِطلانُ ماطرأ على الشرِّكة من تعديل لعدم شهره ،' وبتاريخ ١٩٦٨/٦/١ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية المطعون ضدهما الأول والتانية ـــ وهما الشريكان في عقدالشركة الاصلى ــ لمثلثي الفندق ، استأنفت الطاعنة الحكم بالاستثناف رقم ١٥٩٠ سنة ٨٥٥ طالبة الغام ورفص العوى - ويتاريخ ٢/١/ ١٩٧١ قضت عكمة استثناف القاهرة بالتأييد، وطعنت الطاعنة على الحكم بطريق النقض وقديت النياية مذكرة أبدت فيها الرأي يعدم

قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الثالث والرابع وبقبوله شكلا بالنسبة الطعون ضدهما الأول والثانية ونقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة بغرفة مشورة حددت خلسة لنظر وفيها انذمت النيابة رأيها

وحيث إنه بالنسبة للدفع بعدم قبول الطعن فإن قضاء هذه المحكمة قد حرى على أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون لطعون عليه مجردطرف في الحصومة التي انتهت بصدور الحكم المطعون فيه بل بجب أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في طلباته ، وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المعلمون فيه قد قضى متبيت ملكية كل من المطعون ضدهما الأول والنائية لتلى الفندق ورفض ماعدا ذلك من الطلبات وكان المطعون ضده الثالث المقضى برفض طلبه ملكية باقى الفندق لم يسانف الحكم فأصبح نهائيا في حقه ، كما لم يكن المطعون ضده الرابع ثمة طلبات في مواجهة الطاعنة فإن اختصامهما في الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانية استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنى بالسبب الحامس على الحسكم المطعون فيسه عالفة القانون وصاصله أن الحكم المطعون فيه إذ أمد حسكم محكة أول درجة القانون وصاصله أن الحكم المطعون ضدها الأول والتائية لتلثى الفندق بنساء على بطلان مالحق الشركة من تعسديل لم يشهر قد خالف نص المادتين ١٥٠٥٥ من قمانون التجارة ذلك أنه في مقام التمسك بالبطلان يجب التفرقة بين ما إذا كان المتمسك به هو أحد دائى الشركة أو أحد الشركاء فيها فغى الحالة الأولى ببطل المقد لعدم شهره بشرط أن يكون للدائن شأن فيا تجسك به ويحتم البقد الذي لم شهر بالنسبة إليه كان لم يكن ، أما في الحالة الثانية فان المقد يبقى قائما بالنسبة لأطراقه ولو لم يعلن بالشهر وتسرى علاقات بعضهم سبحض على أساس ما اشتمل عليه المقد من انفاقات وتعهدات ، وإذ كانت المعلنون ضعدها الثانية سوهي حديث المعلنون ضعدها الثانية سوهي الحديث الشركاء في عقد الشركة الأصلى حديث قبل وذلك في الفتلاق وحصة المعلنون ضعد الأولى التي ألت إليها بالشركة من قبل وذلك

بمقتضى عقد البيع المؤرخ ١٩٦/١٢/١٢ فإن واجب اشهار هذا العقد الذى خرجت به من الشركة يقع على عانقها تخلصا من مسئوليتها أمام الغير ، وف هذه الحالة لايجوز لها التمسك ببطلان ماطرأ على النمركة من تعديل بحجة عدم شهره إذ لاتعود عليها في هذه الحالة فائدة من البطلان ومن ثم فلا مصلحة لها في التمسك به قبل شركائها السابقين إذ البائع لحصته ملتم بالعقد الصادر منه وضامن لتنفيذه ولا يترب على بطلانه عودة الحصة المبيعة إلى من باعها . وإذ كانت الطاعنة قد تحسكت أمام محكة الاستثناف بأن إشهار العقد المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٦ يقع على عانق البائدة — وهى المطعون ضدها الثانية — وأنه لا يجوز لها التحلل من الترامها بنقل ملكية ما باعته وأنه ترب على البيع اجتاع كل حصص الفندتى في يدها نما ترب عليه انقراء المطعون فيمعلى ذلك بقوله ان حصول تعديل بخوج بوطلان هذا ان حصول تعديل بخوج بوطلان هذا التعديل ، دون أن يلتفت إلى دفاعها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النبى في علم ذلك أنه بجوز في شركات انتضامن نزول أحد الشركاء عن حصته في الشركة لواحد من شركائه فيها ويقع التنازل صحيحا منتبا لآثاره فيا بين المتنازل والمتنازل إليه ، وإذ كانت المواد ٤٨ وما بعدها من قانون النجارة قد أوجبت شهر عقد شركة التضامن وما يطرأ عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته في الشركة يتضمن تعديلا للعقد غروج أحد الشركاء من الشركة فانه يتعين لذلك شهره ويقع واجب الاشهار على عانق كل شريك الأ أنه إذا تخلف صاحب المصلحة في إجرائه ليضع حدا لمسئوليته قبلي الخيد من فان ذلك يعد منه تقصيرا ولا يجوز له أن يتمسك بعدم حصول الشهو ليفيد من تقصيره ويتخلص من التزاماته قبل المتنازل له من الشركاء ، وإذ كانت الطاعنة قد باحت إليها حصتها وحصة المطمون ضدها التأنيسة قد باحت إليها الشراء منه وذلك بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٣/١٢/١٦ وأنها أوفت لها بالمن كاملا غلصت لها ملكية الفندق واقفضت بذلك الشركة خروج الشريكين كاملا غلصت لها ملكية الفندق واقفضت بذلك الشركة خروج الشريكين أوكلاهما بيعثلان تعديل شوكة اعتبات منقضية لهدم اشهاره وقد رد الحكم السابقين منها واجماع كل حصص الفندق في بدها وأنه لاوجه لاحتجاج أحدهما أوكلاهما بيعثلان تعديل شوكة اعتبت منقضية لهدم اشهاره وقد رد الحكم أوكلاهما بيعثلان تعديل شوكة اعتبات منقضية لهدم اشهاره وقد رد الحكم ألسابقين منها واجماع كل حصص الفندق في بدها وأنه لاوجه لاحتجاج أحدهم أوكلاهما بيعثلان تعديل شوكة اعتبات منقضية لهدم اشهاره وقد رد الحكم ألسابقين منها واجماع كل حصص الفندق وريا منقضية لهدم اشهاره وقد رد الحكم

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أيضا القصور في التسهيب وافتقاره إلى الأساس القانوني في قضائه بفسخ المقد المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١٦ الذي تملكت به كل الحصص وحاصل ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عرض لأول مرة ــ دون الحكم الابتدائي ــ العقد السابق واعتبره مفسوخا من تلقاءنفسه واتخذمن ذلك دعامة ثانية لقضائه بطلبات المطمون ضدهما الأولن دون أن يتحرى فى أسبا به الشرط الفاسخ و إلى أى بند من بنود العمّد ينصرف أثره ووجه الإخلال به والدليل عليه وتقول الطاعنة إنه باستعراض جميع بنود العقد يتضع أن الشرط الوحيد الذي يترتب على الإخلال به فسخ العقد هو تخلفها عن دفع أقساط الثمن كاملة وقد أوفت بهذا الالزام ، أما تعهدها بتحمل ديون الشركة السابقة أو اللاحقة على انتقال الملكية فلم يكن شرطا في نقل الملكية ولا شرطا في قيام العقد وإعما كان أثرا وتنيجة لانتقال ملكية الفندق إليها باعتبار هذه الديون عنصرا من عناصر الملكية لأنها ملكية محل تجارى وكل ما للبائمة في هذه الحالة هو حق الرجوع على الطاعنة بمـا تكون قد أوفته من الديون أو إدخالها فى الدهاوى الى قد تنعرض لها من الغير وهو ما لم يحدث إذ أن ديون مصلحة الضرائب مي ديون شخصية على البائمة دون الشركة كما أنها أوفت بديون شركة مصر للتأمين ومؤسستي الأهرام وأخبار اليوم وأنهاقدمت لمحكمة الاستثناف صورة رسمية من الحكمين الابتدائي والاستثناف في قضية الحراسة وقم ٧٠٠٤ سنة ١٩٦٥ مستعجل القاهرة اللذين ثبت منهما وفاء الطاعنة بكل تلك الديون ولذ لم يعرض الحكم المطمون فيه لذلك كله واعتبرالعقد المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١٦ مفسوخا بناء على ما أورده فأسبابه من عبارة فامضة مسايرة منه لدفاع المطعون

صفعا الثانية من أن الطاعنة لم تسدد دين مصامة الضرائب مما أدى إلى ملاحقها – أى البائمة – بحجوز لا نهاية لها كالنابت من المستندات المقدمة منها دون مناقشة لدفاع الطاعنة والرد طيه فانه يكون مشو با بقصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يجب لسلامة الحكم ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يصدر على أساس فكرة مبهمة أو غامضة لم نتضح معالمها أو خفيت تفاصيلها وإنمـا يجب أن يؤسس الحكم على أسباب واضحة أسفرعها تمحيص دفاع الحصوم ووزن ما استندوا إليه من أدلة واقعية وخجج قانونية وتحديد ما استخلص ثبوته من الوقائع، وطريق هذا النبوت وذلك تمكيناً لحكمة النقص من بسط وقابتها على سلامة تطبيق الفانون وصحة تفسيره . وإذ كان الحكم الابتدائي لم يعرض لمسألة فسخ العقدا لمؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ المتضمن تنازل المطمُّون صُدها التانية للطاعنة عن حصتها وحصة المطمون صَده الأول في الفندق وإيما تناوله الحكم المطعون فيهالأول مرة وقال في شأنه ﴿ إِنَّ الْمُسْتَأْنُفُ ضدها الثانية \_ المطمون صد الثانية \_ قدمت مذكرة بدفاعها بأن العقد المؤرخ ٣ ٢/١ ١/ ٢٩ ٩ ويعترمفسوخالإخلال المستأنفة الطاعنة بشروطه إذا تسدد الديون المستحقة لصلحة الضرائب عاأدى إلى ملاحقة المستأنف ضدها عجوزات لانهاية لها كالتابت من المستندات المقدمة منها كما لم تسدد دين شركة مصر التأمين وكذلك الديون المستحقة لمؤسسي الأهرام وأخبار اليوم . . . وأنه وفقا لعقاع للستأنف ضعها الشائية يكون هذا العقد قد فسخ من تلقاء نفسه للإخلال بشروطه وعادت حصتها إليها والمستأنفة في الحالتين وشأنها في المطالبة بما دفعته من ثمن هاتين الحصنين » . ولما كان يبين من ذلك أن الحسكم. أقام قضاء يتحقى الشرط الفاسخ الصريح أخسذا بدقاع المطعون ضدهأ الثانية بناه على مستندات لم يعرض لبيائها ولا لبيان دين مصلحة الضرائب الذي: لم تقم الطاعنة بوفائه ولا مدى اتصال عدمالسداد بالشرط الفاسخ المقال يوووده فالعقد ولا الحجوز التي لاحقت بها مصلحة الضرائب المطعون صدها العانية ولا المن الذي أوقت الجوز استفاء لدكا لم بين الحكم دين كل من شركة مستر التأمين ومؤسستي الأحرام وأخبار اليوم ، كما أشفل دفاع الطاحة في حجيفة

الاستثناف من أنها تصالحت مع شركة مصر التأمين وسددت دين مؤسسة الأهرام كما هو تابت من الحكم الاستثناف المستعجل الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٥ والذي قدمت صورة رسمية منه فلم يثبت إطلاحه على هذا الحكم أو يرد على دلالة المستندات الواردة به ، لما كان ذلك جميعه فإن الحكم المعلمون فيه يكون ميبا قاصر البيان بما يعجز عكمة النقض عن مراقبته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه للسهبين السالفين دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

# جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۷۶

برئاسة السيد المستشار أحد فنحى مرمى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبي واس وحافظ وفتى و جميل الزينى ومحودحسن حسين •

# (124)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٥ القضائية :

دعوى <sup>دو</sup> الصفة فى الدعوى " . جمارك .

الوؤير يمثل الدولة في شمون وزارته . دو صاحبالصفة فى الدعوىالمقامة خد المصالحالنا بعقفا . و زير المنزانة تمثيم مصلحة الجاوك .

الوزير — وعلما جرى به قضاء هذه المحكمة (۱۰) \_ هو الذي عثل الدولة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة المحكومة فيها ، وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة التي عثلها وزيرها تحكون هي صاحبة الصفة فيا يدعيه الطاعن قبل المصلحة التابعة كما — ومن بينها مصلحة الحمادك — وإذا التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر وقور أن الدعوى وفعت على خير ذي صفة وهو مديرهام مصلحة الجمادك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تطبيقه .

#### الحكة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحبت إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل في أن الطاعن أقام الهموى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى أسوان على

<sup>(</sup>١) تغض ١٤/٥/١٤ بجوعة المسكنب الفني السنة ١٩ ص ٩٤٤ .

المطعون ضدهما حدير عام مصلحة الجمارك ومدير حرك القاهرة - انتهى فيها إلى طلب إلزامهما بأن يسلما إليه خسة أطنان من "لبالبطيخ" أو الزامهما بشمها، وفي ١٩٦٦/٤/١٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠ المستأنف ، قطعن فيه الطاعن بطريق النقض و عكمة النقض في ١٩٦٨/٢/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف ، قطعن فيه الطاعن بطريق النقض وحكمة النقض في ١٩٧٣/١١/٢٢ نقضت الحكم وأحالت القضية إلى محكمة لوقعها على غير ذى صفة حطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت لوقعها على غير ذى صفة حطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها المرأى برفض الطعن ع وعوض الطعن على المحكمة وموض الطعن على المحكمة وقدمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه غالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لوفعها على غير ذى صفة ، على أن الطاعن لم يختص وزير الحزانة الذي يمثل قانونا المطعون ضدهما على اعتبار أنه الممثل للدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . وهو من الحكم خطأ في القانون ، ذلك أن مصلحة الحمارك وإن لم تكن لها شخصية معنوية مستقلة إلا أنها تختص بحكم قانونها بأمور مالية كصرف التعويضات وفرض العرامات مما يصح معه إقامة الحصومة عليها في شخص مديرها .

وحيث إن هذا النعى غير سلم ، ذلك أن الوزير \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ هو الذي يمثل الدولة ، و باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول صها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصقة فيا يدعيه الطاعن قبل المصالح التابعة لها \_ ومن بينها مصلحة الحارك \_ وإذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر . وقرر أن الدعوى رفعت على غير ذي صفة وهو مدير عام مصلحة الجاوك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه و يكون النعى في هذا الصدد على غيراًساس .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة الديد المستشاراً حمد حسن هيكل تائب وئيس المحكمة ، وعضوية انسادة المستشادين : عبان حسين عبد الله ، ومحمد صدقى العصار ، ومحمود عبان درويش ، وتركى الصاوى صالع .

# (1 2 2)

## الطعن رقم ٥ ٥ م لسنة ٣٩ القضائية :

- ( ٣٠٢٠١ ) أثبات «البينة». حكم «تسبيب الحكم». صورية . محكة الموضوع.
- (١) تحقيق المحكمة واقعة وضع اليد يشهادة النابود لا تثريب طبها إن هي اهتمدت في القول
   على أقوال هؤلاء الشهود
- (۲) تقدر أدلة الصورية ، بما يستقل به قاضى الموضوع ، أسبقية تاريخ العقد ، لا تنفى
   صور يته وأنه غير موجود قافوقا .
- (٣) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها · ما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج
   بها إلى غير مدلولها · مدم تقيدها برأى الشاهد تعليقا على مارآ. أو سمعه ·
  - ( ؛ ) تقادم " التقادم المكسب " . حيازة . صورية . ملكية .

وضع اليد علىالعقار استنادا إلى عقد بيع صورى صورية مطلقة مظهر من مظاهر ستر الصورية . لاأثر له في كسب الملكية مهما طالت مدته

١ - منى أصدرت المحكة حكا لتحقيق واقعة وضع اليد ، فلا تثريب عليها إذا اعتملت فالقول بالصورية على شهادة الشهود الذين سموا تنفيذا لهذا المذكم الذي أمر بتعقيق وضع اليد إذ أن لها بعد تنفيذ حكم التحقيق أن تستده في قشائها في الموضوع إلى جميع عناصر الإثبات الموجودة في التحقيق ومنها شهادة أولئك الشهود .

٢ — تقدير أداة الصورية هو مما يستقل به قاضى المرضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، ولما كان ما أورده الحكم في شأن أقوال الشهود الايخرج عما هو ثابت في التحقيق، كما أن ما استخلصه منها الايخبافي معجارتها ومن شأنه و بالإضافة إلى الغرائ التي ساقها أن يؤدى إلى ما انتهى الميه من صورية عقد المبيع المصادر إلى مورث الطاعنين صورية مطلقة و يكفى لحمله ، والايفير من ذلك أن هذا المقد أسبق في التاريخ على عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول ، إذ ليس من شأن هذه الأسبقية أن تنفى الصورية عن العقد الأول وأنه غير موجود من شأن عذه الأسبقية أن تنفى الصورية عن العقد الأول وأنه غير موجود قانونا ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

۳ تقديرأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به عكمة الموضوع ولاسلطان لأحد عايها فى ذلك إلا أن غرج بتلك الأقوال للماغير ما يؤدى إليه مدلولها وهى غير مقيدة بالرأى الذى يبديه الشاهد تعليقا على مارأه أو سممه، فلها أن تأخذ يبعض أقواله مما ترتاح إليه وتنق به دون بعضها الآخر عبل إن لها أن تأخذ بعنى للشهادة دون منى اخر تحتمله أيضا متى كان المعنى الذى أخذت به لا يتجافى مع عبارتها.

(٤) إذ يبين من الحكم المطمون فيه أن المحكمة انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أن عقد مورث الطاعنين صورى صورية مطلقة وأن الأطيان التي وضع البدعليا احتنادا إلى هذا العقد لازالت باقية على ملك المطمون طيها الثانية البائعة صوريا ورتب على ذلك انتقاء نية الملك لدى الطاعنين ومورثهم من قبسل فإنه يكون قد التزم صبح القانون إذ أن وضع البد في هذه الحبالة لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر ستر العمورية ولا يؤدى إلى كسب الملكيسة مهما طالبت مدته في (١)

يَقِيشُ ﴿ ٢ / ١٩٦٧ / مجوءة المكتب الني السنة ١٨ صنية ﴿ وَمَ

#### المحكمة

مد الاطلاع على الأوران وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكاية .

وحيث إنالوةائم \_ حسمًا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن \_ تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٤٤ سنة ١٩٦٥ مدني سوهاج الابتدائية ضدالطاعنين وفي مواجهة المطعون عليهما التانية والثالثطالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٤٤/١٢/١٩ الصادر له من المطمون عايما الثانية بيع أطيان زراعية مساحتها ٣ أفدنة و ٢٢ قبراطا و ١٣ سهما تدخل ضمنها حصة قدرها قبراط و ٨ أسهم في ماكينة رى ، موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد نظير ثمن قدره ١٠٦٨ جنيها وكف منازعة المدعى عامهم و إلغاء التسجيلات الموقدة على العين المبيعة وتسليمها له ، وقال شرحا لدعواً أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ١٩٨ سنة و١٩٤ مدى سوهاج الاستدائية ضد المطعون علم' الثانية طلب فيها الحكم بذات الطلبات السالف ذكرها وادعت المطعون عليها المذكورة بتزوير عقدالبيع المؤرخ ١٩٤٤/١٢/١ فقردت المحكمة بشاريخ ١٩٤٦/١/٣٠ إيقاف تلك الدعوى حتى يفصل نهائيــا فى دءوى التزوير ثم حكمت بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٢ برد وبطلان العقد المذكور ، وأستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٢ سنة ٤٤ق مدنى أسيوط ، وفي ٢٢/٣/٢٥١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة فقد البيع المشار إليه، وطعنت المطمون عليها النانية في هذا ألحكم بطريق النقض بالطمن رقم ٤٣ سنة ٢٥ق وقضى في ١٩٥٩/٢/١٠ برفضه ، و بعد تعجيل الدعوى دفعت المطعون طما الثانية بسقوط الحصومة ، وبتاريخ ٢/٤/١٩٦٥ حكت المحكمة بقبول هذا للدفع وبمقوط الخصومة ، وإذ كان لاأثر لهذا الحكم على الحكم النهائي بصحة العقد الصادر له من المطعون عليها النانية فقد أقام دعواه الحالية للحكمله بالطلبات السالف ذكرها . رد الطاعنون بأن مورثهم المرحوم ... .. .. مه مه اشترى

الأطبان موضوع التراع من نفس البائمة المطمون عليها الثانيسة بموجب عقد مؤرخ ١٩٤//١٩٤٩ ومسجل في ١٩٤///١/١ وإنهم تملكوها بالتقادم الجمسي وبوضع البعد المدة الطويلة المكسبة الملكة ، ودفع المطمون عليه الأول بأن المقد المذكور صورى صورية مطلقة ، و بتاريخ ١٩٢/٤/٢٦ قضت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أنهم اكتسبوا ملكية القدرموضوع الزاع بالتقادم الطويل ، و بعد سماع شهود الطرفين حكمت ف١٩٦/٢/٢١ بمدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لعدم سداد كامل اثن واوردت المحكمة بالمباب المطعون عليه الأول أن يودع باقى الثن لحساب المطعون عليها الثانية حتى تصبح دعواه مقبولة . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستناف رقم ١١٠ الحكمة برفض الاستناف واليد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا المكم بطريق النفض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن طورس الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت بطرسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، ينعى الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيسه الحطأ فالاسناد والقصور في السبيب من وجهين ، حاصل أولهما أن الحكم استند في إثبات الصورية إلى أن شهود الطاعنين قرروا أنهم لم يروا مورشهم يدفع ثمنا للا رض الى اشتراها من المطعون عليها النانية وان أفراد عائلة ... .. ومنهم البائمة المذكورة يضعون اليد على الأطيان الملوكة لمم على المشاع كما استند إلى ما قرره شهود المطعون عليه الأول من أن عقد مورث الطاعنين صورى صورية مطلقة وأن المورث المذكور بالانفاق مع المطعون عليه النالث عرضا الصلح في التراع على المطعون عليه الأول غير أنه رفض ، في حين أن شهود الطاعنين لم ينفوا واقعة دفع المورث الشعن ولكنهم أبلوها وشهدوا أن ملكية الأطيان الخاصة بعائلة ... ... كانت شائمة في الأصل غير أن كل وارث وضع يده على نصيبه مفرزا عن طريق قسمة المهاياه ، وق حين أنشهود المطعون عليه الأول لم يشهدوا بصورية حقد مورث الطاعنين الأن الحكمة كانت

بصدد تعقيق واقعة تملك المورث المذكور بالتقادم الطويل ، كما تضار بت أقوال هؤلاء الشهود في خصوص واقعة الصلح . و يتحصل الوجه التالى من النعى في أن الحكم اعتمد في إثبات الصورية على قرائ لاتدلى عليها إذ لاتصلح صلة القربي وحدها دليلا على الصورية ، وقد نفي شهود الطاعتين وجود الأطيان كانها في روكية واحدة ، كما أنه لاصلة لمورثهم بالدعوى الأولى التي أقامها المطمون عليه الأول على المطمون عليه الثانية ، هذا إلى أن عقدمورثهم سابق في تحريره على عقد المطمون عليه الأولى بأكثر من شهرين ، ولا دليل على معاونتهم للمطمون عليها الثانية في نزاعها مع المطمون عليه الأولى ، ولاشأن على الأطيان المبيعة بان مورثهم رهن جزءا منها إلى المطمون عليه النالث الذي عن المرحد كان لصالح المطمون عليها الثانية اطمئنا الورقة الضدائي تحتيدها، وهو مالا أساس له في الأوراق الأمر الذي يعيب الحسكم بالخطأ في الإساد

و ... ... التي باحث الأوض السنانف عليه الأول هو الذي يضع يده على أرض النزاع وأن ... ... ... ... .. المستأنمين عرضا على المستأنف عليه الأول أن يأخذ نصف الأوض التي اشتراها من ... .. ويكف عن المطالبة بباقي الأرض التي اشتراها من .. طالماً لم يدفع باقى الثمن لد .. ولكن للستانف عايه الأول دفض حذا العرض منجانب .. و .. وبما أن الحكمة ترجع أقوال شهود المستانف طيه الأول على أقوال شهود المستأنفين منأن بيعا لم يحصل من .. إلى .. وأن مقدم صووى صورية مطلقة لم يقصد فيه إلى نقل الملكبة ولا إلى دفع الثمن وإنما فصد به أكل أموال المستأخ عليه الأول حسما جاه على لسان شاهده .. .. .. .. .. .. أموال وبما أنه مما يؤيد هذه الصورية المطلقة صلة القربي بين ... ... .. ووجود الأطيان كلها في روكية واحدة وإصرار ... على مناوأة المستأنف عليه الأول والكيدله وإطالةأمد التقاخي وإمطاره وابلامن الطعون والدفوع مع أنها إذا حم أنها باعت لي رقبضت منه الثن لا كتفت بالعقود عن مناوأة الستانف عليه الأول ومراقبته من كثب وهو يتناطح م ... وورثته من بعده ولكن تصرفات .. مع المستأنف عليه الأول تدل على أنها لم تتجود من ملكية أرض التراع ل. . [ إذ ما كاد المستأ نفعليه الأول يرفع عليها دعوى صحة التعاقد إذ بها تحرُّر عقد البيع إلى ... وتسجله له بعدرفم دعوى المستألف ضده الأول علما يضعة شهور وما كاديتقدم بالعقد الصادر منها لـ .. بجلسة ١٩٤٦/١/٣٠ حتى طعنت في نفس اليوم على عقد المستأنف عليه الأول بالة وير وكان أن أوقفت الدعوى الأصلية حي يفصل في الطعن بالتزوير وظلت المستأنف عليها النانية تطحن المستأنف عليه الأول ويعاونها المستأنفون أقاربها بين شتى وحى تدور مع الزمن منذ سنة ١٩٤٥ حتى الآن ، وبما أنه لاأدل على تلا الصورية المطلقة من تلا الشهادة المقدم من المستأنف عليه الأول من أن تكلف أرض النزاع ظل على اسم ... حتى ١٩٤٥/١٢/١٧ أي بعد تسجيل عقدها المبرم بينها و بين مورث المستأنفين . وبما أنه عما جاء ..... من أن مورث المستأنفين قام برهن جزء من أوض النراع الغير فإن هذا لابدل على جدية عقده بل إنه واسم أن هذا الرهن كان اصالح ... - المستأنف طما النانية -وكلاهما مطمئن لوجود ورقةالضد الي

لابد قد حرواها بَيْنهما حَى لا يطغي أحدهما على الآخر طالمًا أن الوضع الظاهرُ يحمى المسنأنف عليه الأول ويحرمه من الأرضُّ النَّ اشْرَاهَا منها "، ولَمَّ كَانَ للحكمة إذا أصدرت حكما لتحقيق واقعة وضع اليدفلا تثريت عليها إذا اعتمدت في العول بالصورية على شهادة الشهود الذين سمعوا تنفيدا لهذا آلحكم 1 دى أمر شحقيق وضم اليد إذ أن لهما بمد تفيذحكم البحقيق أن سنند في قفها مها في الموصوع إلى حميع عناصر الإنبات الموجودة في الدعوى ومنها شهادة أولئك الشهرد ، وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستنل به قاضي الموضوع لتعلقة بفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الوآيم منها هو مما تستقل به محكمة الموصوع ولاسلطان لأحد عايها في ذلك إلا أن تخوج سَلَكُ الْأَقُوالُ إِلَى عَبِرَ مَا يَؤْدَى آلِيهِ مَدْلُولِهَا وَهِي غَيْرَ مَقَيْدَةً بِالرَّايِ الذي مبدَّل الشاهد تعليمًا على مارآه أو سمعــه ، فلها أن تأخد بعض أقواله مما ترتاح إليه وتثق به دون بعضها الآخر ، بلأن لهاأ، تأخذ بمنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا مي كان المعني الذي أحذت به لا يتجافي مع عبارتها ، ولمساكان ما أورده الحكم في شأن أفوالالشهود لايخرج عما هو ثابت في التحقيق كمان ما استحلصه مها لا يتجلف مع عبارتها ومن شأنه وبالإضافة إلى القرائن التي ساقها أن يؤدى إلى ما أنتهى إليه من صورية عقد البيع الصادر إلى مورث الطاعنين صورية مطلقة ويكفى لحملة ، لا يغير من ذلك أن هذا العقد أسبق في التاريخ على عقد البيم الصادر إلى المطعون عليه الأول إذ ليس من شأن هذه الأسبقية أن تنفي الصُّورية عن العقد الأول وأنه غير موجود قانونا ، وكذلك بالنسبة لمــا أثاره الطاعنون في الوجه الثاني من النعي ذلك أن الحكم وقد اعتمد على قرائن متسانده تؤدى و مجموعها إلى ثبوت الصورية فإنه لا يجوز للطاعني المحادلة في النتيجة التي استخصلها الحكم بمناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لماكان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل النمى بالسبب التانى أن الحكم المطمون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قرر أنه بنبوت صورية عقد مورث اللماعة بن صورية مطلقة فإن وضع يده وورثته من بعده على أرض الراع يكون فاقد الربن الممنوى وهو نية التملك ، في حين أنه لا تلازم بين صورية سند واضعالبد وانتفاه نية التملك لديه ، إذ قد يكون عقده صور يا صو رية مطلقة و يكون فى الوقت نفسه والما يده بنية التملك .

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الحكمة انتهت في حدودً العلم، التقديرية إلى أن عقد مورث الطاعنين صورى أصورية مطاقة وأن الأطيان التي وضع اليد عليها استنادا إلى هذا العقد لامزالت باقية على ملك المعامون عليها الثانية \_ البائمة صوريا \_ ورتب الحكم على ذلك انتفاء نية الملك لدى الطاعنين ومورثهم من قبل فإنه يكون قد الترم صحيح القانون ، إذ أن وضع اليد في هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر إستر الصورية ولا يؤدى إلى كسب الملكية مهما طالت مدته ، ومن ثم طائر إلله علم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ۲۳ من مارس سنة ۱۹۷۹.

. . 3

رياسة السيد المستشار أحد حسن هيكل قائب وئيس المحكمة وحضوية السادة المستشارين : إيراهيهالسميد ذكرى وعشار حسين عبدالقويمود عثمان دو بيش مذكى العارى سالم.

# (120)

#### الطعن رقم ٧٠٠لسنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض " المصلحة في الطعن ". سجز .

محقق المصلحة في الطعن بالنقض • مثال في جز •

(۲) اختصاص ( اختصاص نوعی " . تنفیذ .

قاضى التنفيذ . اعتمامه نوعيا ينظر جميع منازعات الننفيذ الوقنية والموضوعية أياكانت فيمثها فيا عدا ما استثنى بنص خاص . م ٢٧٥ مرانعات .

۳) اختصاص " اختصاص نوعی " . نظام عام .

الاختصاص بسيب توعالدعوى أوقيميًا - من النظام العام ٠ م ١٠٩ مرافعات ١٠٤مَمُ العادر ف الموضوع . يعدمت تلاحقها على قضاء ضمى في شأن الاختصاص

(٤) اختصاص <sup>18</sup>ختصاص نوعی " . تنفیذ . جحز .

طلب الزام الهجوز لديمالدين الهجوزين أجله اعمالالماهة (٣٤٣ مرافدات. منازعةموضوء متعلقة بالنفية . اختصاص قاضي التنفيذ دون غره بالفحل في هذه المتازعة .

( a ) اختصاص " مسائل عامة " . نقض " الحكم في الطمن" .

تعض الحام نمن الفق قواعد الاختصاص ، اقتصار محكمة القض على الفصل في ألة الاختصاص رحمين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها باجراءات جديده عنسسد الاقتضاء م ١/٣٦٩ مرافعات ، ۱ — إن الطاهن — وزير التموين بصفته — وقد ألزمه الحكم المطمون فيه الملبلغ المحكوم به جزاء على عدم إعطاء شهادة تقوم مقام التقوير بما في الذمة فضلا عن مصروفات الدعوى ، ومقابل أتماب المحاماء عن درجتي التقاضي ، فإن مصلحته في الطمن في الحكم تكون قائمة .

٧ - مفاد نص المادة و٧٧ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يدقاض واحد قريب من عمل التنفيذ وجعله، يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوام المتعلقة بالتنفيذ و بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستمجلة عند قصله في المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعا مجيم منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أبا كانت قيمتها وذلك فيا عدا ما استشى بنص خاص •

٣ سـ تنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم اختصاص المحكة لاتنفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به اعكمة من نلقاء نفسها ، وبحوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ومؤدى فلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النفام العام ، ولذا فإن مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المختصاص .

3 -- إذ كان النابت أن المطمون عايد - الحاجر - أقام دعواء أمام بحكة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز اديد بالدين الحجوز من أيله إعمالا لنص المسادة ١٤٠٣ من قانون المراضات ، فإن الدعوى بهذه المنابة بمتبر منازعة موضوعة ومعلقة بالنتاية ، و يختص بها قاضى النتاية دون غيره عملا بنص المسادة ١٤٧٠ ما القام المحكة الابتدائية النوعى، بحس المسادة ١٤٧٠ منافق هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو المبدئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو المبدئية المدين ولو المبدئية المدينة والمبدئية المبدئية ا

أحداً طواف الحصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ اتباعا لنص الفقرة الأولى من المحادد ١١٠ من قانون المرافعات، وإذ مى قضت فى موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها ، وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

مـ تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص ، نقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصات التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، وإذ كان الاستثناف صالحا للفصل فيه ، ولما سلف من ثبوت أن الحكم قد خالف قواعد الاختصاص النوعى \_ فإنه يتعين إلغاء الحكم \_ المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى و باختصاص قاضى التنفيذ بحكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى و باختصاص قاضى التنفيذ بحكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٣٩٧ سنة ١٩٧٠ مدى القاهرة الابتدائية ضد وزير التموين بصفته طلب فيها إلملكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٩٢٨ جنيها والفوائد القانونية ، وقال بيانا لدعواه إنه وقع في ١٩٣٨/٨٧ حجز ما للدن لدى الفير تحت يد الطاعن بمبلغ ٠٠ وجنيه المستحقة له صدالسيدة أرملة المرحوم ... .. .. عن نفسها و بصفتها وصية على أولادها القصر ، وذلك لأن مورث المحجوز طيم كان قد عهداليه بالدفاع عنه في القضية وقم ١٩٩٤ سنة ١٩٩٣ مدنى القاهرة الابتدائية المرفوعة منه ضد وزير التموين نظير أتماب قدوها ١٠٠٠ حفع منها وقت تحرير التوكيل ١٠٠ جنيه واتفق على دفع الباقي وقدره ٥٠٠ حنيه عند الحكم في تلك القضية لصالح المووث ، وبعد أن حكم له استدائيا بمبلغ عبلة عتد الحكم في تلك القضية لصالح المووث ، وبعد أن حكم له استدائيا بمبلغ عبلة

٣٩٣٥٣٩جنيهاو١٤٢مليا اتفق معه ورثته على أن يحضر عنهم أمام محكمة الاستثباف مقابل أتعاب قدرها . . ٤ جنيه تدفع بالكامل عند صدور الحكم لصالحوم ، ثم قضت محكة إستثناف القاهرة بتأسيسد الحكم المستأنف فاستصدر أمن الأداء رقم ٧٨٥ سنة ١٩٦٨ من محكة القاهرة الابتدائية بالزام هؤلاء الورثة بأن يؤدواله مبلغ . . ٩ جنيه والمصاريف و بصحة الحجز الموقع تحت يدالطاعن ف١٩٦٨/٨/٧٥ و إذًا أرسل المطمون عليه إلى الطاعن في ٦/ ١٩٦٨/١ خطابًا يطلب فيه إعطامه شهادة تقوم مقام التقرير بما في الذمة عمسلا بالمادة ٧٦٥ من قانون المرافعات السابق ولم يرد على هذا الطلب ، وهو ما يجيز الحكم له على الطاعن بالمبلغ المحجوز من أجله تطبيقا لص الحادة ٣٤٣ من قانون المرافعات القائم الذي رفعت الدعوى فَى ظله فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . و بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ حكمت الحكمة الطمون طيه بالمبلغ المطلوب والفوائد القانونية بواقع ٤/٤ سنويامن ١٩٧٠/٣/١ حتى الوفاء . استأنف الطاعن هــذا الحكم بالاستثناف رقم ١١٧٤ سنة ٨٨ ق مدنى القاهرة . و بجلسة ١٩٧٢/٢/٢٩ قضت المحكة برفض الاستثناف وتأسيد الحكم المستأنف فيا عدا تاريخيد. سريان الفوائد المحكوم بافقد جعلته. ١٩٧٠/٧/٣٠ بدلا من ١٩٧٠/٣/١٥ . طَمَن الطامن ف هـــذا الحكم بطريق النقص ودفع لملطعون طيه بعسدم فيول الطمن لإنعدام المصلحة وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم للسببين الأول والراجم، وُعرِضَ الطعن على هذه الدَّائرة في غرفة مَشُورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من للطعون عليه أن مدينيه يداينور الطاعر بمبلغ ٣٥٣٣٩ جنيها و ١٤٣ مليا بحكم نهائى وأن وفاء الطاعن باتعاب المحاماه المحكوم بها للطعون عليه إنمسايكون خصا محافى ذمته فؤلاء المدينين، وهو ما تنعدم معه مصلحة الطاعن فى الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الطاعن وقد ألزمه الحكم المطعون فيه بالمبسلغ المحكوم به حراء على عدم إعطاء شهادة تقوم مقام التقرير بمسا في الملمة فضلا عن مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماء عن درحتي التقاضي ، فإن مصلحته في الطمن في الحكم تكون قائمة .

## وحيث إن الطعن استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، فلك أن اللعوى وقد رفعت بالتطبيق لص المسادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فإنها تكون متازعة في التنفيذ يحتص بها قاضى التنفيذ إعمالا لنص المسادة ٢٧٥ من هذا القانون ؟ و إذ غطت أله علمكمة الابتدائية عن ذلك وقضت في موضوع الملحوى فإنها تكون قد خالفت القانون في شأن قراحد الاختصاص النوى وهي من النظام المعام و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى قد وقع في نفس المخالفة.

وحيث أن هذا الني صحيح ، ذلك أن المادة ٢٧٥ من قانون المراضات إذ تنص على إنه و يختص فاضى التنفيذ درن غيره بالفصل في جميع مازعات التفيد الموضوعية والوقية أيا كات قيمتها ، كا يحتص بإصبار القرارات والأوامر المنطقة بالتغيذ ، و يفصل قاضي التغيذ في منازعات التغيذ الوقتية بصفته قاضيا للأمور المستعجلة " ، وكان مفاد هذا النص وعلى ما أقصحت هنه المذكرة الإيضاحية هوأن المشرع استحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمسع بهتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في بدة ض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله ينتض دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فيحم المنازعات المتعلقة به سواء كات منازعات موضوعية أم وقتية وسواه كانت من الخصوم أم من النبر ، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة ،عند فصله في المنازمات الوقية ، ممامقتضاه أن المناضي التنفيذ أصبح هو دون غيرمالختص نوعيا بجميم منازعات التنفيذ الوقتية توالموضوعية أياكانت قيمتها ، وذلك فباحدا مااستنى بنص خاص ، ولمساكات المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن <sup>وو</sup>اللغم بمدم ختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أوبسبب نوع الدعوى أوقيمتها نحكميه المحكمة مِن تلقاء نفسها و يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى " ، فان مؤدى ذاك أن الاختصاص سبب نوع الدعوى أو قيمتها من النفام العام ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع اللعوى تمتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دَائًا عَلَى الْحَكَمَةُ وَيَعْتَرُ الْحَكَمُ الصادرِ فِي المُوضُوعِ مُشْتَبَلًا حَيَّا عَلَى قَضَاءً حَمَّى في 10: الاختصاص ، ولما كان الثابت أنّ المطنون عَلِمُأْقَامُ دَحُواهُ الْمَامِ مُحْكَمَّةً

القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله إعمالا لنص المسادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فان المدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ و يحتص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملا بنص المسادة و ١٩٧٨ منافقة الذكر وتحرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي مما كان تعني معه أن تفضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ألى قاشى أحد أطراف الحصومة أمامها بعدم الاختصاص ، وأن تحيل الدعوى إلى قاشى التنفيذ اتباءا لنص الفقرة الأولى من المسادة ، 1 من قانون المرافعات فيا تنص طبه من أن وعلى المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأسم باحالة الدعوى عالمها إلى اسمحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأسم باحالة الدعوى وإذ مى قضت في موضوع النزاع بجاوزة اختصاصها وأبدها الحكم المطعون فيه ، فانه يكون قد اخطافي تطبيق القانون عا يستوجب نفضه لهما السهب فيه ، فانه يكون قد اخطافي تطبيق القانون عا يستوجب نفضه لهما السهب

وحيث إن المسادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحمكم المطعون فيه قد نقض غالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في الاختصاص وعند الاقتضاء تدين المحكمة المحتصة التي مجب التداعى إليها باجراءات جديدة ، وإذكان الاستثناف صالحا للفصل فيه ، ولمساطف فانه يتعين إنفاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة القارة الاستدائية بنظرها .

## جلسة ۲۳ من مارس سنة ۱۹۷۹

برياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة التقض وعضوية السادة المستشاوين: إراهيم السعيد ذكرى وعندان حسين عبد القوعمد مدتى العصار ومحمود عشان درويش •

# (127)

#### الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٤ القضائية :

## (1) استثناف" اعتبار الاستثناف كأن لم يكن ". دفوع .

حضور المستأنف طبيها بالجلمة الأولى المحددة نظر الاستثناف قبل إعلانها بالصحيفة . تمسكها باعتبار الاستثناف كأن لم يكن قبل أن تناقش الموضوع ، لعدم تدكليفها بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . النمى بسقوط حقها فى النمسك بهذا الهرفع لتعديما فى الموضوع . لابحل له .

### (۲ و ۳) إعلان تغيير الموطن " . موطن .

ُ (٢) إلغاء الحصم موطقه الأصل المختار دون إخطار خصه · أثره · المسادة ٢/١٢ مرافعات .

 (٣) تمسك الطاعة بأن المطمون عليها تعمدت عدم استلام إعلان صحيفة الاستثناف ضنا وتواطؤا . عدم تقديم الدليل على ذلك إلى محكمة الموضوع . إغفال الحمكم بحث حسفها الدفاع . لا نصور .

#### ( ٤ ) استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » . بطلان . دفوع .

عدم مكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقدم صعيفة الاستثناف إلى المكان . و ١٤٠٤ مرافعات . حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في النسك جسدًا الجزاء ولا تتحقق به اللهاية من الإجراء .

### ( • ) تجزئة ( أحوال التجزئة " . استثناف • تعويض .

طلب الورثة تعويضهم عن وقاة مورثهم • موضوع فابل للتجزئة • صحة إعلان محيفة الاستثناف لبعض الورثة في الميعاد • الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن بالصحيفة في الميعاد القائرفي • لا خطأ •

### (٦) مسئولية "مسئولية تقصيرية ". تحويض ٠

مسئولية المنبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة • قيامها على خطأ مفترض في جاب المتبوع لا يقبل إثبات العكس • تتحقق المسئولية كلما كان فعل التابع قسسد وقع منه إثناء تأهية الوظيفة • أو كلما استفل وظيفته أو ساهدته أو هيأت له بأية طريقة فرصة ارتكابه • لا عديّ للباعث على ارتكاب الفعل • أو علم المنبوع يوقوع الحطأ من عدمه •

١ — إذ كان التاب أن صحيفة الاستثناف قلمت إلى قلم الكتاب في ١٩٧١/٤/١٩٩ وطلبت الطاعنة إعلان المستأنف عليهم الثلاثة الأول — المطعون عليهما الثلاثة حق الموطن المبين بصحيفة دعواهم وتم إعلان المطعون عليهما الأولين في ١٩٧١/١٩٧ ، أما المطعون عليها الثالثة من نفسها وبصفتها المرتفئة في ١٩٧١/١٢/١ في مواجهة النيابة غير أنها حضرت بجلسة ١٩٨٠/١١/١١ الحسدة لنظر الاستثناف أي قبل إعلانها بالصحيفة ودفعت قبل أن تتعرض الموضوع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى الموضوع لماكان ذلك فإن النعى — بأن المطعون عليها الثالثة حضرت بالحلسة الموضوع لماكان ذلك فإن النعى — بأن المطعون عليها الثالثة حضرت بالحلسة الأولى وتحدثت في الموضوع عما يسقط حقها في النمسك باللغع – يكون خير صحيح .

المنيابة في ١٩٧١/١٢/٨ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاويخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، فان النمى ـ بأن المطمون عليها الىالثة قد غيرت موطنها الأصلى ولم تغير الطاعنة بهذا التغيير ـ يكون على غير أساس .

٣ - من كانت الأوراق قد خلت من أن الشركة الطاعنة قدمت لمحكة الموصوع الدليل على أن المطعون طيها النالثة تعمدت عدم استلام إحلان صحيفة الإستثناف خشاو تواطؤا مع المطعون طيهما الأولين وكانت المحكة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه ، فانه لا معل للنعى على الحكم بالفصور إذا أفقل التحدث عن هذا الدفاع .

ع ـــ ميعاد ثلاثة الأشهر المنصوص عليه في المــادة ٧٠ من قانون|المرافعات التي أحالت إليها المسادة ٢٤٠ الواردة في باب الإستئناف من هذا القانون ، هو ميماد حضور بصرم الدس ، ويترب على عدم تكليف المستأنف طيه بالحضور خلال هذا الميَّماد احتبار الاستشاف كَانَ لم يَكُن ، فإن المستأنف إذا لم يقم بتكليفالمستأنف طيه بالحضور إلا بعد فوأت الميعاد المذكور وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لايسقط حقه في طلب توقيح الحزاء المنصوص عليه في حذه المسادة ، ولمساكان البطلان المني يزول محضور المعلن إليه حملا بالمسافقة ١٤٠ من قانون المرافعات النائم المقابلة السافة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق ــــ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكة ــــ إنما هو بطلان أوراق التكليف لمفضور الناشيء عن هيب في الاهلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الحلسة أما البطلان الناشي. من عدم مراحاة المواحيد المقررة لرفع وإعلاناً الطمن في الأحكام فلاتسرى طيه هذه المسأدة وكان لاعل للتحدى بأن الناية قد يمفقت من الإجراء يحضور المطعون طلها الذالثة بالحلسة عملا بالمسادة ٢٠ من قانون المرافعات ذاك أنُ احتبار الإستثنافُ كأنَّ لم يكن هو براء نص طيه المشرع لعدم إحلان صيفة الاستشاف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكِتاب وعبرد فوات هذا الميناد دون[تماذ هذا الإجراء يقطع في عدم محقق للفايه منه ، وقد قرو المشرّع ذلك الجزاء لمصلمة المستأنف طيه حتى يتفادى ما يترب على تراخى المستأنف ف إملان الإستثناف من إطالة الأثر المترثب على تقدم معيفته كالم الكتاب

ويتجم على الحكة أن توقع الحزاء الهذكور في حالة طابه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه

ه ــ مي كانت الدموى قد رفعت من المطعون عليهم النلائة الأول الطالبة التعويص عما لحقهم من اضرار مادية وأديبة نتيبة فقد مورثهم ، فإن موضوع التزاع على هذه الصورة يكون قابلا التجزئة ، ولا يقبل قول الطاعنة إنه يكمى أن إعلان الإستئناف قد تم صحيحا في الميعاد المعلمون عليهما الأولين أيكون قد تم بالنسبة المعلمون عليهما الثالثة ولوكان بعد الميعاد حتى يمنع الحكم باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة لحما الذكوكان الحكم المعلمون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باعتبار الإستئناف كأن لم يكن النسبة إلى المطعون عليما الثالثة فإن النمي عليه بالحطا في تطبيق القانون يكون في ضرعه .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكة (١) أن القانون المدني إذ نص في المادة المهرو الذي يحدثة تابعه بعمله غير المشروع من كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المشروع من كان واقعا منه في حانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات الممكر مرجعه سوه اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته وإن القانون إذ حد نطاف هذه المسئولية بأن يكون العمل الفعلو غير المشروع واقعا من التابع حال تأديتالوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون الموظيفة هي السبب المباشر لحذا الحطأ أو أن مكون ضرورية لإمكان وقوعه بل شحقق المسئولية أيضا كاما كان فعل التابع قد تكون ضرورية لإمكان وقوعه بل شحقق المسئولية أيضا كاما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استفل وظيفته أو ساعت هذه الوظيفة على إنيان فعله خيالمشروع أو عيات له بأية طريقة كان قرصة ارتكابه ، سواء لوتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو من باحث شخصي ، سواء كان الباحث المتي وفي بغير علمه .

<sup>﴿</sup> إِلَّهُ الْمُ ١٩٧١/١ مِنْ الْمُجْدِ اللَّهُ ١٧ مِنْ ١ ١٧

اختلس الحرار فيخفه منها وارتكب به الحادث ، وأن مورث المطعون طهم التلائة الأولينساه بخطئه في وقوعه ، واحتبو الحكم الشركة مسئولة عن تعويض الضرر الذي تسبب فيه تابعها لأنه لم يكن ليستطيع أن يقود الحرار ويصدم به مورث المطعون عليم لو لم يكن يعمل لدى هذه الشركة في المنطقة التي يوجد بها الحرار ، كما كان ذلك فإن النبي على الحكم بالحطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرالذي تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدارلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق - تحصل ف أن المطعون عليم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٩٠٠ اسنة ١٩٧٠ امد في القاهرة الابتدائية ضد شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلم - الطاعنة - وشركة النصر المسناعة السياوات المطعون عليها الأخيرة طلبوا فيها الحكم بالزامهما بأن يؤديا لحم بالتضامن فيا ينهما مبلغ ١٠٠٠ اجنيه وقالوا بيانا لدعواهم إنه بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١ كان السائق ... ... .. .. يقود جرارا داخل مصنع الشركة المطعون عليها الأخيرة وصدم مورثهم المرحوم ... .. .. .. .. .. وهو ابن المطعون عليها الأخيرة أو والثانية أو تتابع في التالكة ووالد القصر المشعولين بوصايتها فاحدث به إصابات وزوج المطعون عليها الثالثة وقاله المحضر رقم ١٩٣٥ سنة ١٩٦٩ جنع حلوان وقدم أصابتهم بفقد مورثهم وهو عائلهم الوحيد أضرارا مادية وأدبية يقدرونها بمبلغ أصابتهم بفقد مورثهم وهو عائلهم الوحيد أضرارا مادية وأدبية يقدرونها بمبلغ أصابتهم بفقد مورثهم وهو عائلهم الوحيد أضرارا مادية وأدبية يقدرونها بمبلغ من هذه الأضرار عملا بدين المادة ١٩٧٤ الفاعنة والشركة المطعون عليها الأخيرة عن هذه الأضرار عملا بدين المادة ١٩٧٤ الفاقية وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى عن ها وقد ارتكب الحادث أثادية وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لها وقد ارتكب الحادث أثمنة وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لها وقد ارتكب الحادث أثمنة وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لها وقد ارتكب الحادث أثمنة وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لها وقد ارتكب الحادث أثمنة وقية وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لها وقد ارتكب الحادث أثمنة وظيفته ويسبها ، نقد أقاموا الدعوى تابع لما وقد المناسفة المحون عليه المعون عليه عليه المعون علي

هم مطلباتهم . وق ١٩٧١/٣١٠ احكت المحكة بإخراج الشركة المطمون عليها الأول الأخيرة من الدعوى وبالزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى إلى المطمون عليها الأول والشائية مبلغ ١٠٠٠ جنيه مناصفة بينهما والثالثة عن نفسها مبلغ ١٠٠٠ جنيه بالسوية بينهم . استأنفت الطاعنة هذا الحمكم بالاستثناف وقم ٢٠٠٥ سنة ٨٨ ق مدنى القاهرة ودفست المحاهون عليها الذالئة عن نفسها وبصفتها باعتبار الاستثناف كأن لم يكن ، وياريخ ٢٢/٥/١٢ حكمت المحكة قبول هذا الدفع بالنسبة المطمون عليها المذكورة و برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة المطمون عليها الأولين . مامنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة مشورة

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثه أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول والشق الأول من السبب التالث على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وتقول بيانا لذلك إن الحكم قضى باعتبار الاستثناف كأن لم يكن بالنسبة المطمون عليها الثالثة عن نفسها وبصفتها تأسيسا على أن صحيفة الاستثناف لم تعلن إليها خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب في حين أن الطاعنة وجهت الإعلان إلى المطعون عليها الثالثة خلال هذا الميهاد في الموطن الذي معدته هي وباقي المطمون عليها الثالثة خلال هذا الميهاد في الموطن المذكر وم تخبر الطاعنة بهذا التغيير ، ثم أعلنتها الطاعنة في مواجهة النيابة العامة ، وقد تعمدت المطعون عليها المذكورة عدم استلام الإعلان غشا منها و تواطؤا مع باقي المطمون عليها الأولى المحددة لنظر الاستثناف وتحدثت في الموضوع باقي المغرض من الإعلان بصحيفة الاستثناف مما يسقط حقها في التمسك فتحقق الغرض من الإعلان بصحيفة الاستثناف مما يسقط حقها في التمسك فتحد المذكود طبقا المداين 112 11 من قانون المرافعات ، هذا إلى أن بالنسبة المطعون عليها الأول والثاني في الميعاد فلا يجوز الحكم باحتبار الاستثناف كان لم يكن بالنسبة المطعون عليها المعون عليها المعون عليها المعون عليها المعون عليها المعون عليها المعون عليها المعلون عليها المعمون المعمون عليها المعمون عليها المعمون عليها المعمون عليها المعمو

الثالثة ، وقد أبدت الطاعنة هذا الدفاع أمام محكة الاستثناف غير أنها أغفلت الرد عليه وقضت بقبول الدفع بالنسبة الطمون عليها الثالثة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحح ، ذلك أنه لما كان الثاب أن صحيفة الاستئناف قدست إلى للم الكتاب في ١٩٧١/٤/٢٩ وطلبت الطاعنة إعلان المستأنف عليهم الثلاثة الأول ــ المطعون عليهم الثلاثة الأول ــ في الموطن المبين بصحيفة دعواهم. تم إدلان المطعون عليهما الأولين في ١٥/٥ أما المطعون طيها النالبة عن نمسها وبصفتها فلرتعلن لأنها لاتقبم بهذا الموطن فأعلمتها الطاعنة بالصحيفة في ١٩٧١/١٠/١٥٥ ومراجع · النبابة غير أنها حضرت علسة ١٨/١٠/١٩٧١ المحددة لظر الاستثناف أي قبل إدلانها 'بالصحيفة ، ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لمدم تكليفها بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب كما قدمت مذكرة بذات الحلسة مسكت فيها بالدفع قبل أن تناقش الموضوع ، وكان لا وجه الاستناد الطاعنة إلى أن المطعون عليها الثالنة فيرت موطنهآ الأصلى ولم تخبرها بهذا التغيير طبقا لنص المادة ٢/١٧ من قانون المراضات ذلك أن هذه الفقرة تنص على أنه إذا ألغى الخصم موطنه الأصلى أو المختار ولم يحبر خصمه بذلك صح إعلانه آبيه وتسلم العمورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة طبقا السادة السابقة والثابت أن المطعون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الاستثناف فموطئها الأصل ولم تسلم صورةالإعلان إلى جهة الإدارة عملا بنص الفقرة سالفة الذكر بل قامت الطاعنة بإعلائها للنيابة في ١٩٧١/١٦/٨ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب، وكانت الأوراق قد خلت من أن الشركة الطاعنة فلعت لحكة الموضوع الدليل على أز المطعون حليها الثالثة تعمدت عدم استلام الإعلان غشا وتواطؤاً مع المطمون عليهما الأولين ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدّليل على دفاعه ثما لا عل معه للنبي على الحكم بالقصور إذ أغفل التحدث عن هذا الدفاع ، وكان ميماد ثلاثة الأشهرالمنصوص طيه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة . ١٤ الواردة في إب الاستثناف من عدًا القانون ، هو ميعاد حضور بصريح النص ، ويترتب على عدم تكليف

المستأنف طيه بالحضور خلال هذا لمليعاد اعتبار الاستثناف كأن لم يكن 💰 فإن لملستأنف إذا لم يقم بتكليف الستأنف عليه بالحضور إلا بعد نوات الحيماد الهذكور وحضر المستأنف طيه فإن حضوره لا يسقط رحقه فى طلب توقيع الحزاء المتصوص عليه في هذه المسادة ٤ وكان البطلان أفذى مزول عضوو المُعَلَّلُ كَالِيهِ عَمَلًا بِالْمُسَادَة ١١٤ من قانون المرافعات القائم المقابلة المسادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق ــ وعلى ما حِرى به قضاء هذه المحكة ــ إنا ﴿ هُو بِطَّلَانَ أُمُواكُّ التكليف بالحضور الناشيء عن عبب في الإعلان أو في بيان الحكمة أو تاريخ الحلسة أما البطلان الناشيء عن عدم مراءاةالمواعيد المقروة ارض و إعلانالطعن قالأحكام فلا تسرى عليه هذه المسادة ، وكان لا عمل النعلق بأن الغاية تدتي عقت من الإجراء بحضور المطعون طها الثالثة بالحلسة عملا بالمبادة . ٢ من قانون الرافعات ذلك أن اعتبار الاستثناف كأن لم يكن هو جزاء نص طيه المشرع لعدم إعلاقه صحيفة الاستثناف خلال ثلاثة أشهر منتاريخ تقديمها إلى ظم الكتاب ، ومجرد فوات هذا الميماد دون اتحاذ هذا الإجراء يقطّع في عدم تحقق أنماية منه ، وقد فرر المشرع ذلك الجزاء لمصلحة المستأنف عليه حتى ينفادى ما يترتب مل تراخى المستأنف في إعلان الاستثناف من إطالة الأثر المترتب على تنديم صحيفنه لحقم الكتاب ويتحتم على المحكمة أن توقع الحزاء المذكور في حالة طلبه مز, صاحب المصلحة ، ولا يكون لما خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه ، ولم كانت الدحوى قد رفعت من المطمون عليهم النَّلائة الأول للطالبة بالتمويض عما لحقهم . من أضرار مادية وأدبية نتيجة فقد مورثهم فان موضوع النراع دلى هذه الصورة يكون قابلا للتجزئة ولا يقبل قول الطاعنة أنه يكفى أنَّ يَكُونَ إِعلانَ الاستئناف قدتم صحيحا في الميعاد للطمون طبهما الأولمين ليكون قد تم بالنسبة الطعون عليها النالثةولو كانبعدالميمادحي متنع الحكم باعتبار الاستشاف كمأن لمريكن بالنسية لها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد النزم هذا النظر وقضى باعتيار الاستشاف كأن لم يكن بالنسبة إلى المطعون عايها الثالثة ، فإن النحى عليه بالخطأ ف تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعتة تنعى بالسبب النانى والمدّق انتانى من السبب النالمت على الحِجَمُ المطعون فيه الحُطا في تطبيق للقانون والقصور في انصبيب ، فلك أن الحُجَمُ

ألرمها بالنعريض تأسيساعلى أن العامل الذى كان يتودالجرار وهو تابعها ما كان يستطيع وتكاب الخطأ لولا وظيفته بالشركة ، يستوى فى ذلك أن يكون قد جاوز حدود هذه الوظيفة أو استغلها أو أماء استعمال ساطته نيها ، فى حين أن هذا العامل يشتغل برادا ولا يدخل فى عمله قيادة الجرار و إنما اختلسه فى هفلة منها موارتكب به الحادث كما أن مورث المعامون عليهم شارك بخطئه فى وقوعه ، لأنه كان يعلم بخر و ج العامل المذكور عن حدود وظيفته ، ومع ذلك اتصل به وحرض نفسه لتناجح خطئه فلا تسأل الشركة عن ذلك ، وقد تمسكت بهذا الدفاع أمام محكة الموضوع غير أن الحكم المطمون فيه قنى عليها بالنعويض دون أن يعنى بالرد على دفاهها مما يعبيه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النمي مردود بأنه لما كان من المفرو في قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى إذ نص في المسادة ١/١٧٤ منه على أن " يكون المتبوع مسئولا من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فيحالة تأدية وظيفته أو بسببها " ، قد أقام هذه آلمـ ثولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقاسه وأنَّ القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المثمر وع واقعا من التابع " حالة تأدية الوظيفة أوبسبها " لم يتصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابعوهو يؤدى عملا من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب · المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه بل تتحقق المسئولية أيضا كاما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدنة الوظيفة أوكاما استغل وظيفته أو ماعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكايه سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباحث الذي دفعه إليه منصلا بالوظيفة أ؛ لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بنير ملمه ، وكان الحكم المطمرن فيه قد رد على دفاع الطاعنة الذي أثارته بسبب النعي في قوله " أن القاعدة هي أن يقع الخطأ من التابع وهو يقوم بعمل من أهمال وظيفته أو بسهب هذه الوظيفة فالفعل الذى اقترفه المتهم ما كان يستطيع ارتكابه أو ماكن يفكر في ارتكابه لولا وظيفته - بالشركة و يستوى أن يَحقق ذلك من طريق إساءة استممال الوظيفة أو استغلالها

و يستوى كذلك أن يكون خطأ أنتابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به طربه أو لم يعلم عارض فيه أو لم يعارض ، قصد التابع به خدمة متبوعه أو اندف لخطأ بمافز شخصى ، وحل ذلك يكون طلب الشركة الطاعنة إ-الة الدعوى إلى التحقيق في غير علمه وخليقا بالرفض ، و بالنسبة لتول الشركة أن المجنى علمه قد أسهم في وقوع الحادث فهو - أيضا - قول مرسل لم يتوت بدايل من الأوراق ولم تكشف عنه الحقيقات الحتمة التى انتهت بادانه المتهم السائق بحكم جنائى نهائى أنبت في حقه الحلطأ الذى تسهب عنه الضرر الموجب انتح يض لأمر الذى يتعذر معه معاودة بحث الحلطأ من جديد أمام القضاء المدنى "مما مفاده أن الحكم أطرح دفاع الشركة الطاعنة الحاص بأن تأمها اختاس الحرار في غفلة منها وارتكب به الحادث وأن محروث المطمون عليهم النالانة الأولين ساهم بخطئه في وقوعه ، اعتبر الحكم الشركة مسئولة عن تعويض الصرر الذى تسهب فيه تابعها لأنه لم يكن ليستطيع أن يقود الحرار و يصدم بهمورث المطعون عليهم أو لم يكن يعمل لدى هذه الشركة والمنطقة الحرار و يصدم بهمورث المطعون عليهم أو لم يكن يعمل لدى هذه الشركة والمنطقة الحرار و يصدم بهمورث المطعون عليهم أو لم يكن يعمل لدى هذه الشركة والمنطقة والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض العامن .

# جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٩ 💎

رئامة السيد المستشار بمد أسعد مجمودوصوبة السادة المستشارين " مجمد محمد ألمهدى لا صدد الشكالي كه حسن مهران حسن ، ومجد الباجوري

# ( YEY )

رَ الطعنان رقما ٨٨٥ و ٥٠٥ لسنة ٤٠ القضائية :

﴿ ( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن ".خبره .حكم"السبيبه".

لهب خبير للاطلاع على ملف مقار عأمورية الإيرادات لبيان ما إذا كمان المؤيير قد أقام طمنا في قرار لحنة التقدير ، واقعة مادية لانتطوى على نصل في مدألة فانوبية ، جواز الاستمانة فيها عبير .

### (٢) إيجار "إيجار الأماكن" .

تحدید الاجرة طبقا لمسادة ۲ من الفانون ۷ لسنة ۱۹۳۵ · تحدید حکمی · قبامه مقام تقدیر لجان تقدیر الایجارات · سریانه باثر رجعی من وقت التعاقد ·

### (٣) اختصاص "اختصاص ولائي "إيجار "ايجار الأماكن ".

النظلمات التي كانت معرومة على مجالس المراجعة وقت صدور القانون وقم 7 لسنة ١٩٦٥ · اختصاص المحاكم بالقصل فى اعتبارها مقبولة من الناحرة الذكلية الااختصاص لمجالس المراجعة فى ذلك رغم عدم إلغائبا · •

## (٤) إيجار "إيجار الأماكن ". محكة الموضوع . نقض .

امتبار التمديلات فى جزء من ميى قديم تمديلات جوهرية الحدل فى اعتبار هذه التمديلات فبر جوهرية ، موضوعى . عدم جواز طرحه على محكمة النقض .

### (٥) إيجار "إيجار الأماكن"

الأجرة التي تخذ أساسا للتغفيض بنسبة ٣٥٪ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ · هي الأجرة الأصلية المتعاقد عليها قبل أي تحفيض يكون قد أجرى عليها ·

### ٠٠ ( ٣ ، ٧ ) إثبات . إيجار " إيجار الأماكن " . نظام عام .

( 7 ) تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام · التحايل على زيادة هذ. الأجرة · خواتر إثباته بكافة صبل الإثبات ·

( ٧ ) كفدر الأبرة طبقالأحكامق 9 لسنة ١٩٦٧ - ريوب إشافة ما يخص البين المؤبرة مر خرائب مقارة أو إشافية إلى يستما الإيجارية - احتبادها أحد مناصرها .

### ﴿ (٨) دعوى " حكم . الطعن في الحكم ". نقض . إيجار .

طلب المؤسر إضافة رمم الشاغلين ضمر الضرائب الإضافية للي يلزم بها المستأمره إضال الحكم الفصل فيه ، وجوب الرجوع إلى أنس المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه ، عدم ملاحيته سبا العلمن بالشخص

1 - يوز للقاضى أن يستمين بالخبراء في المسائل الني يستنزم الفصل فيها استيما النقاط الفنية التي لاتشملها معارفه والوقائع المسادية التي قد يشق عليه الوصول إليها دون المسائل الفاتونية التي يغترض فيه اللم بها. وإذ كات المهمة التي يفعرض فيه الإيمادات المحاص بعقاد المتراع حي الانتقال إلى ما موية الإيرادات الاطلاع على المقت الخاص بعقاد المتراع حو وبيان ما إذا كان قد أقيم طمن من المؤجر في قواو تفدير الإيجارات وهي واقعة مادية عضة لاتنطوى بأي حال على الفصل في المسألة القانونية التي استخلصتها الحكة بنفسها مقررة أن العلمن مقام في الميماد القانوني دون مدخل تخير في ذلك ، فإنه لا يعيب الحكم سلوك هذا السبيل .

٣٠ - مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم بالسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض إيجار الأماكن أن حالات المبانى الخاضمة لأحكام القانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٧ وإلى كانت لاتزال معروضة عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء أمام لحان للقدير أو بحالس المراجعة ولم يكن قد صدر فى شأنها تقدير نهائى غير قابل المعلمان وتكون فيها أجرة متعافد طبها بإدادة الطرفين الحرة قبل صدور قرار الجملة، فإنه يتم تحديد الأجرة الفانونية لها على أساس الأجرة المتعاقد طبها مع تخفيضها بالمنسبة المقررة فيه ، على أن يقوم هذا التعديد الحكى ثلا جرة مقام تقدير الجان ويكون له أثر رجمى من وقت التعاقد .

٣— لأن كان تقدير لجان تقدير الإيجادات يعتبر نهائيا حتى ولو رفع عنه طمن أمام مجلس المراجعة لم يفصل فيه إذا لم تتوافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله من الناحية الشكلية ، إلا أن البت فى تقرير عدم قانونية النظلم إنما ينعقد للحاكم صاحبة الولاية العامة فى جميع المنازعات إلا مااستثنى بنص خاص . يؤيد ذلك أن المشرع إنما استهدف بإصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٥ وهل ماجاء عن الإيضاحية الإيضاحية علاج بطء عمل الجان وتراكم الحالات المنظورة ، وفي تقرير التشريع لايفير من ذلك أن الفانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٥ لم يلغ لجان التقدير ومجالس المراجعة بالفصل في المسألة الشكلية المشار إليها مجافلة لحكة المشريع لايفير من ذلك أن الفانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٥ لم يلغ لجان التقدير ومجالس المراجعة بالنسبة للبانى المنوه عنها فيه والتى استعاض فيها المشمرع من تقدير الجان بالتقدير الحكى . كما استفى عن فصل مجالس المراجعة بالتالى عن تقدير الجان بالتقدير الحكى . كما استفى عن فصل مجالس المراجعة بالتالى في المطمون فيه قد تصدى للفصل فيها إذا كان الطمن في قرار المجنة مقبولا من التاحية المسكلية وكان ذلك يندرج في نطاق ولايته فإن الدى يكون على غير أساس .

٤ -- تكيف التعديلات الحاصلة في جزء من مبنى قديم وإسباغ وصف التعديلات الحوهرية عليها بحيث نغير من طبيعة وطويقة استماله وتؤثر على القيمة والحيارية تأثيرا محسوسا وإن كان بعد تكيفا فانونيا ، إلا أنه يستند إلى تقدير واقعى. وإذ كان الحكم المطعون فيه اعتمد تقرير الحبير فيا يختص بالإصلاحات التي تمت في العين واعتبرها جوهرية غيرت من صفتها وطريقة استمالها ، وكان الهين من ذلك التقرير أن التعديلات انصبت على تحويل شقة سكتية إلى عال تجاوية بما استازم خفض منسوب الغرف إلى ملسوب الشارع وتوسيع فتعات المنافذ وجعلها أبوابا وهدم حوائط فإن هذه انتعديلات تعتبر في حكم الانشامات وما يثيره الطاعن في شأن اعتبارها غير جوهرية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعا في كفاية الدليل الذي اقتنمت به عمكة الموضوع لا مجموز طرحه على محكة المنقض .

٣ -- لأن كان عديد أجرة المسكن هي من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأثير مخالفة القواعد الواردة بشأنها ، وكان التحايل على زيادة الأجرة مما عجوز إثباته بكافة سبل الإثبات ، إلا أن ما ساقه الحكم من قول مرسل من الحتيار الأجرة المتعاقد عليها هي مبلغ ٠٠٠ جنيها وأن المؤجر قصد التحايل على قوانين التخفيص دون أن يبين ظروف الحال المبررة أو يثبت ما يدعو إلى هذا التحايل أو يورد البينات التي استخلص منها صورية الاتفاق يعبه فضلا عن الحطا في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب .

٧ - مفاد المادةالأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ - وعلى ماجرى
 به قضاء هذه المحكة - أن ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية
 هى أحد عناصر الأجرة تضاف إلى القيمة الإيجارية

٨- لئن كان حكم محكمة أول درجة قدأ شار إلى طلب المؤجر إضافة الرسم الإيجارى على الشاغلين إلا أنه لم يحتسبه شمن الضرائب الإضافية و آن الطاعن - المؤجر - قد أدرجه ضمن طلباته في الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه قدأ غفله ولم تعرض له فيه . لما كان ذلك وكان إغفال الحكمة الحكم في طلب مقدم إليها ولم تعرض له في أسبا بها يترتب عليه بقاؤه معلقا أمامها وعلاج هذا الإغفال وفقا لنص المادة في أسبا بها يترتب عليه بقاؤه معلقا أمامها وعلاج هذا الإغفال وفقا لنص المادة الشعمل فيه إن كان الهوجه ومن ثم قلا يصلح سببا للطمن بطريق النقض و يكون التمي في غير محله .

### الحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير المنى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة . وبعد المداولة .

حَيْثُ إِنَّ الطُّعَدِينِ اسْتُوفِيا زُوضًاعُهُمَا الشَّكَانِيةِ .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يرن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمنين تخصل في أن ... .. .. المؤجر ـ أقام على ... .. .. .. المستأجر المعوى وقم ٢٧٦١ سنة ١٩٩٥ أمام عكمة الفاهرة الانتدائية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهمبلغ ١٦ وجنها ١٨ و ٢٥ ملياوقال شرحالها أنه أجراف الكالأحرد كانن عزله ... أحد الما الما الما المارخ ١٩٦١/١٢/١٤ بأجرة شهرية فلوها ٣١ جنيها ، وإذ حددت لحنة تقديرالإ يُعارات بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ أجزة تلك الدين بمبلغ هجنيهات، • ٨٨ملياشهرياً ، ولم خصل ف تظلمه أمام مجلس المراجعة حيَّ صدر القَّانون رقم ٧ لسنة ٥٠٩ اقاضيابتخفيض الأجرة المتراقد عليها بدسبة ٣٥٪ ، وامتنع المستَّاجر عن دفع فــــرق الإيجار من تاريخ سريان الإيجار في / ١٩٦٢/١٩٦١ حتى ١٩٦٥/١٩/٥١ بواقع ٢٠ جنيها ١٥٠ مليا مضافا اليها الضرائب الأصليةوالإضافية وأستهلاك المياء ، فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان، دفع المستأجر بصيرورة قرار لحنة تقدير الايجارات نهائيا قبل صدور القانون وقم ٧ لسنة ١٩٦٥، وبتاريخ ٢٨/٣/٢٨ وحكمت المحكمة بالرام المستأجر بأن يؤدى للؤجر مبلغ ٤٣٣جنيما، ٧٧٧مليا. أستانف المستاجر هذا الحسكم بالاستثناف رقم ٨٥٣ سنة ٨٣ ق القاهر طالبا إلقامه ، كااستأنف المؤجر بالاستثناف رقم ١٥٨ سنة ٨٤ ق القاهرة طالبا تعديله إلى المبلغ المطالب به، و بعد ضم الاستثناءينْ قضت محكمة الاستئتاف بتاريخ ١ ١/١ ١/٩١٩ بندب أحد الخبراء لبيان تاريخ إنشاء العين المؤجرة ، وما إذا كان قد أجريت بها نعمديلات جرهرية تغير من طبيعة إ وِتَاوِيخُ الانتهاء مُهَا وإيضاحُ الضرائبُ المستحقة ، مع التحققُ ثما إذا كان قد أقيم طمن في قرار لجنة تقدير الإيجارات أم لا ، وبعد أن قدم 1 لمبير تفريره مأنت وبتاريخ ١ /٥٠/٥/١ فكنت في موضوع الاستثناف رقم ٨٥٣ سنة ٨٥٣. بالزام المستأجربانيدة الؤجرمبان ٢٨٧جنبها ٢٧صليا، وفي الاستنتاف وتم ٨٥٧ سنة ٤٨ برنشه . طعن المؤجر في هذا الحكم بطريق القض وقيد طعنه برقم ٨٥٨ السنة . ٤ ق ، كما طعن فيه المستأجر وقيد طعنه رقم ٩٥٠ الدنة . ٤ ق ، وقدمت الليابة مذكرة في كل طعن أبدت نبها الرأى بنقض الحكم في بلعن المؤجر و برفضه في طعن المستأجر ، وعرض الطعنة زمل الحكمة في مؤدنة مدورة ورأتهما جديرين في للنظر ، و بالملسة المحددة لنظرهم ا قروت الحكمة ضم طعن المستأجر إلى طعن المؤجر ، وإلزمت النيابة رأيها .

### أولاً : عن الطعن رقم ٩٠ سنة ٤٠ ق .

وحيث إن الدَّن أُقَمِ على سهيين ، ينع العاعن – السناجر – بالوجه الأول من السبب الأول واوجه أنانى من اسبب الثانى على الحكم المطمورَ فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي سان ذلك يقول أن الجكم أقرما ذهب اليه الخبير من وجود صور من الؤجر في قرار لحنة تقدير الإيجارات بما يجمل قرارها غير نهائى امتنادا إلى الاسباب أواردة سَقَر ير الحبير ، فَ حين أنه ما كان ينبغي للحكمة أن تكل إلى الحبير مسألة قانونية هي التحقق من وجودً طَهْنَ أَمْمِ فَي المَيْعَادِ مَتَعَلَيْةً مَذَلِكُ عَنْ مَمِأَلًا أَمَامِيةً يَمَعَنَ عَامِهَا هِي أَد تُتُول موءة افصل فيها ، إذ يترتب دايها نهائية نــــرار اللبنة وأمناع تطبيق أحكامٌ القانون رقم ٧ لمـ نة ١٩٦٥ على وانمة الدعرى ، هذا إلى أن الحبير لم يبين فوى النفلم المقدم من المؤجر طمنا في قــــرار الجنة ولا الناشيرات المثبنة عليه ، وقد أفغل الحكم الرد على ما آ ارم المستأجر أمام الحبير من أن انتظم المشار اليه محرر بالآلة اكانية ولاعمل وقيا ،ولذلك كون فاند الحجية كورقة عرفيه لاتستمد فيستها إلا من التوقيع ، ولا يغنى عنه القيل بوجـــ ود أشيرة من مجلس المراجعة ` ف ١٩١٣/٨/٢٦ ، بالإفراة إلى أن المساجر قسدم شهادة رسمية صادرة من •أمودية الإيرادات تتضمن أن المؤجر لم يقد دم سوى برقية ينظلم فيها • رعدم هِيْدُورْ قِدْرَارِ اللَّهِيْمَ ، الذِّي يَقْطِعُ إِنْ تَظْلُمُ المُؤْجِرُ سَالْفُ الذُّكُرُ قَدْ دَسَّ عَلِي اللَّفْسِيقُ بَارِينِعُ لَاحِقُ لَصَدُورُ أَلْنَانُونَ رَمَّ ١٣٣ لَسَنَة ١٩٦٣ الذَّى شرطُ لقبوله أن يصحب بتأمين نقسدى، وهو مايعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فىالتسبيب .

وحيث إن هذا التعي مردود ، ذلك أنه لمساكان يحق للقاضي أن يستعين بالخيراء في المسائل التي يستلزم الفصل فيها استيماب البقاط الفنيه التي لاتشملها معارفه والوقائع المسادية اتى قد يشق عايه الوصول البها دون المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم برا وكانت المومة الى نيطت بالمبير المنتلب هىالانتفال إلى مأمورية الايرادات للاطلاع على الملف الخاص بعقار التراع وبيان ماإذا كان قد أقيم طعن من المؤجر في قرار لحنة تقدير الإمجارات ، وهي وافعة مادية عضة لاتنظرى بأى حال على الفصل فى المسألة القانونية التي استلخصتها المحكمة ينفسها مقررة أن الطمن مقام في الميعاد القانوني دون مادخل لخبير في ذلك ، وإنه لايعيب الحكم سلوك مسددًا السبيل ، لمما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الخبير أثبت في تقـــريرهأنه اطلع على سجل قيــــد تفلمات الملاك والمستأجرين من قرارات لحان تقدير الإيجارات تحافظة القاهرة ، ووجد تظلما من الماك مؤرما ١٩٦٣/٨/٢٦ مؤشرا عليهمن سكرتار ية مجلس المواجعة ف ذات التاريخ أنبت نصبه وأرز أنه موقع عليه بامضاء المؤجر وأنه لم يفصل فيه حتى صدور القانون رقم ٧ لسنة١٩٦٥ ، كما قدم المؤجر إيصالا يفيد تقديمه هذاالتظلم وَكَانَ قُولَ مُمثلَ الْمُستَأْجِرَ أَمَامُ الْخَبِرِ بَأَنَّ النَّظَلَمُ مُحْرِرُ بِالآلَةِ الْكَاتِبَةُ لَا يَعْنَى أَنَّهُ خال من التوقيع ، وكان المقرر أن احتماد الحكم لتقرير الحبير يفيد أنه أخذ عا ورد به منأسباً ب وجعلها أسبابا له ، فإنه لا على المستأجر في هذا الحصوص L لى ان ماتقدم وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة دون رقابة طبها من محكة النقض ، ودون أن تأزَّم بالرد استقلالا على كل حبة للمم وحسبها إقامة قصائها على مايكفي لحمله ، وكانت الشهادة التي يتذرع بها المستأجر بمفوله خلوسجل المطمون إلا مزبرة يتبظلم فمها المؤجر منتراخى لحنة تقدير الإبحارات في إصدار فرارها ، فضلا عن أنما تفيد أن إرسال البرقية كان سابقا على صدور قرار اللجنة ومن ثم فلاصلة لما بالطعن منه فانهالا تنهض دليلا على أن المالك لم يتقدم بتظلمه في التاريخ المشار اليه على ماسلف البيان. لمساكان مأسلف وكانت المحكمة خير ملزمة بالرد على كل دفاع يثيره الخصم ، فإنهلام في الحكم إذا لم ترد على ماأثاره الطاعن من أن التظلم قد دس على ملف العقار أو لم يعرضالستندات المشار اليها بسهب النمى ، طالما أخذ بتقرير الحبير محمولاعل أسبايه ، إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتنع بها من وجود التظلم — التعليل الضمني — لإخراج القرينة التي ساقها المستأجر و يكون النعى على غير أساس

وحيث إن حاصل النمى بالوجه الثانى من السبب الأول على لملكم المطعون فيه عالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاص أنه تمسك أمام محكة الموضوع بأن قرار لجنة تقدير الإيجارات قد أصبح نهائيا بعدم الطمن عليه في الميعاد القانوني ، وأنه يتمين الأخذ بالأجوة التي حددها ذلك القرار بحيث يمتنع تطبيق التقدير المحكمي الذي أحاله القانون رقم ٧ اسنة ١٩٥٥ على التقدير الفعلي للجان ، وقد أرتاى الحكم أن التظلم من المؤجر مقدم في الميعاد الفانوني ، مع إن الدعوى تخرج من المستأجر نهائية القرار يثير — مسألة أولية لازمة للفصل في الدعوى تخرج عزولاية المحكمة وتختص بها مجالس المراجعة التي ظلت قائمة رغم صدورالقانون توقف الدعوى وتحدد رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ ، مجيثكان يتمين على المحكمة أن توقف الدعوى وتحدد يقد ما الموجعة في الدفع ، يؤيد ذلك أن المحاكم لم يكن لهما قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ أي المختصاص بنظر الطعون في قرارات لجان التقدير ، وهو ما يعيب الحسكم مخالفة القانون .

وحيث إن النمي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحفيض إيجار الأماكن طرأته و تحفيض بنسبة ١٩٦٥ الأجور المتماقد عليها للاماكن الحاضمة لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطمن فيه ، وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تحديدا نهائيا خيرقابل للطمن فيه للقيمة الإيجارية ويسرى بأثر رجمى من بده تنفيذ عقد الإيجار مسرى بأثر رجمى من بده تنفيذ عقد الإيجار المناقبة الإيجار كانت لانزال معروضة عند صدور القانون وقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ والى كانت لانزال معروضة عند صدور القانون وقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء أمام لحان التقدير أو بحالس المواجمة ولم يكن قد صدر في شائها تقدير نهائي غيرقابل للطمن وتكون فيها أجرة متماقد عليها بإدادة

الطوفين الحرة قبل صدور قرار الجنة ، فإنه يتم تحديد الأجرة القانونية لهـ ا على أساس الأجرة للتعاة وعليها مع تحفيضها بالنسبة المقررة فيه ، على أن يقوم هذا التحديد الحكمي للأجرة مقام تقدير اللجان ويكون له أثر رجبي من وقت التعاقد ولئن كان تقدير اللجان يعتبر نهائيا حتى ولو رفع عنه طعن أمام مجلس المواجبة لم يفصل فيه إذا لم تنوافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله من الناحيةالشكلية إلا أن البت في تفرير عدم قانونية التظلم إنما ينعقد للحاكم صاحبة الولاية العامة ف جميع المنازعات ، إلا ماامستثني بنص خاص، يؤيد ذلك أن ـــ المشرع إنما استهلف بإصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - وعل ما جاء بمذكرته الإيضاحية علاج بطء عمل اللان وتراكم الحالات المنظورة، وفي تقرير اختصاص عِالس المراجعة بالفصل في المسألة الشكلية المشار إليها عجافة لحكة التشريع ، لا يغير من ذلك أن القانون رقم٧ لسنة ١٩٦٥ لم يلغ لحان التقدير وعجالس المراجعة لأن بقاءها بالنسبة لبعض الأماكن لاينفى إلغآء أختصاصها الموضوعى فى التقدير أو المراجعة بالنسبة البانى المنوه عنها فيه ، والرَّاستعاض فيها المشرع عن تقويراللجان بالتقدير الحكمي ، كما استغنى عن فصل مجالس المراجعة بالتالي في التظلمات الى كانت معروصة عليه وقت صدور القانون ، لما كان ما تقدم وكان المطعون فيه قد تصدى للفصل فيا إذا كان الطعن في قرار الجنة مقبولا من الناحية الشكلية ، وكان ذلك مما يتدرج في نطاق ولايته فإن النعي يكون على غىر أساس .

وحيث إن الطامن سعى بالوجه الأول من السبب النانى على الحكم المطمون فيه مخافنة الفانون واقساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه بأن ما أحدثه المطمون طيه في الدين لا يعد إنشاء لأماكن جديدة بل مجرد تحسينات اعتبرها الحكم أخذا بتقرير الحرير تعديلات جوهرية ، ورتب على ذلك قضاءه مخضوع الدين للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ ، في حيى أن التعديلات الجوهرة هي التي تذاب كيان المبنى نفسه حتى يعتبر أنشاء يشكل عنصراجوهو في التقدير ، والبعث في ذلك ينضب على التكليف القانوني الخاضع لرقابة في التقدير ، والبعث في ذلك ينضب على التكليف القانوني الخاضع لرقابة التقدير ،

وحيث إن هذا النمى ف هر عله ، ذلك أن تكيف التمديلات الحلصلة في جزء من مبنى قديم واسباغ وصف التمديلات الجلوهرية طلبا بحيث تغير من طبيعته وطويقة استعماله وتؤثر على القيمة الايجارية أثاثيرا عسوسا وإن كان يعد تكييفا قانونيا إلا نه يستند إلى تقدير واقمى ، لما كان ذلك وكان الحسكم واعتبرها جوهرية غيرت من صفتها وطريقة استعمالها وكان البين من ذلك التقوير أن التعديلات انصبت مل تحويل شقة سكنية إلى عال مجارية بما استلزم خقض منسوب الفرقة إلى منسوب الشارع وتوسيع نتحات النوافذ وجماها أبوابا وهدم حوائط ، فإن هذه التعديلات تعتبر في حكم الإنشاءات ، وما يشره الطامن في شأن اعتبارها غير جوهرية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعا في كفاية الدليل الذي شان اعتبارها غير جوهرية لا يعدو أطرحه على عمكة القض ويكون النمي على فدر أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم بتدين رفض هذا الطعن برمته .

ثاثيا : من الطعن رقم ٨٨٥ سنة . ٤ ق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، يسمى الطاهن ـــ المؤجر ــ بالسبيب الأول منها على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في السبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر أن الأجرة المتعاقد عليها هي تلك التي اتفق عليها الطرفان بعد إتمام التغيرات الجودية وهي مباغ ١٠٠٠/٥٠ جنيها ويسرى طبها التخفيص عمدل وهرار دون المتقات إلى مازعمه المستأجر من أنها كانت بعد إجراء تخفيض عليها بواقع ٢٠/ إعمالا خكم القانون رقم ١٩٦٨ استة ١٩٦١ في حين أن المتقدم به المتجرة المتعاقد عليها في حين أن المتقدم به المتحرة المتعاقد عليها في حصوص تعليق المساقة من المتحدة المتاتية من دون اجراء أي مخفيض عليها بمقتضى قوانين التخفيض السابقة ، إذ هي وملحا التي يتصور فيها جنوح المؤجر إلى المقالاة في تحديدها دون مراحلة الاجرة المتفين عليها بعد إتمام التعديد المتور فيها جنوح المؤجر إلى المقالاة في تحديدها دون مراحلة الاجرة المتفين عليها بعد إتمام التعديدات ، وهو ما يعبدها لحرة بالحطأ في تطبيق القانون ، مغذا طبها بعد إتمام التعديدات ، وهو ما يعبدها لحرة بالحطأ في تطبيق القانون ، مغذا

ولا شفع للحكم المفريره أن تحفيض لأجرة من ٣١ جنيه إلى ٢٤٨٠٠ جنية يحفى تحايلا على القانون لأنه لم يرد دايلا على الصورية تما يعبيه بالقصور •

-وحيث إن هذا النحي في محله ، ذلك أن المنرر في قضاء هذه المحكمة أن الأجرة المتعاقد عايها وألَّى تتخذ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥/ وفق المــادة النائية من القانون رَمَّم ٧ لسنة ١٤٦٥ هي الأجرة الأصلية التي تم الاتقاق إطبها في العقد منذ بدء الإلجارة وقبل أن تخفيض بكون قد أجرى عليها سواء كانَّ هذا التخفيض طبقًا لقوانين تخفيض الأجرة المتنابعة أو طبقًا للمُنانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الحاص بالاعفاءات الضريبية ولما كان الوينمن مدوةات الحكم أنَّ الأجرة المنفق هاجًا تحمض إرادة الطرفين هي ٣١ جنبها وهي الواردة في كلُّ من عقدى ١٩٦١/٩/١ ٤ / ١٩٦١/١٢/١٤ فان الاصل وجُوب آتَخاذ هذه الأجرة أساسا لاجراء التخفيض دون ما اعتداد بما إذاكان قد اتنق طلها قبل أو بعد إنمام التعديلات الحوهرية وانن كان تحدد أجرة المساكن هي من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأثير مخالفة القوانين الواردة بشأنها وكأن التحايل على زيادة الأجرة مما يجوز اثباته بكافة سهل الأثبات الا أن ما سافه الحكم في قول مرسل من إعتبار آلمُ جرة المتعاقد عليها هي مبلخ ٢٤٨٠٠ جنيه وأنالمؤجر قصد التعايل على قرانين التخفيض دون أن يبين ظروف الحال أويثبت ما يدمو إلى هذا النحايل أو يورد البيانات الى استخلص منها صورية الاتفاق يعيبه فضلا هن الحطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب ثما يتعين معه نقضه لهذا السبب على أن يكون مَ النقض الاحالة •

وحيث إن حاصل النعى بالسبب النانى غالفة القانون والقصور في التصبيب من وجهين (الأول) أن الحكم المطمون فيه رفض احتساب الغيرينة الأصلية (العوايد) على عانتى المستأجر استنادا إلى أن تحديد الأجرة بميان ١٦ جنيها و ١٠٠٠ مليم عضضة نسبة ٣٠٠/ جملها معفاة لأنها اتال عن حسة جنهات للوحدة الواحدة ، في حين أن الأجرة الواجبة بعد التخفيض هي ٢٠ جنيها و ١٥٠ مليا فلا يرد طبها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦١ ، و إذ المنضى المادة الأولى من القرار وقم السنة ١٩٦١ معفا القانون رقم ١٩٥

لسنة ١٩٥٤ والضريبة على العقارات المبينة بأن المقصود بالقيدة الإبجارية المنصوص عليها فى القانونين ١٩٩١ ١٩ الإبجار المدون بدفاتر الحصر والتقدير والذى اتخذ أساسا الهرض الضريبة على العقارات المبينة ، وكان النابت أن الأجرة المدونة بدفاتر الدقار هى المشار إليها في اسلف وأنه مربوط عليها عوايد بمقدار جنيه و ١٦٣ ملياشهريا يقوم المؤجر بسدادها، فإن الحكم يكون قد خالف القانون (النابق) أن الطاعن طلب فى الاستثناف المرفوع منه إضافة قيمة رسم الشاغلين غير أن الحلكم المطون فيه أغفل الفصل فى هذا الطلب مما يجعله قاصر البيان .

وحيث إن النبي في عله أيضا بالنسبة للوجه الأول. ذلك أنه لما كان مفاد المحكمة ــ أن ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحقية عاصر الأجرة يضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحتسب الضريبة الأصلية على سند من أن أجرة وحدات المبنى تقل عن خمسة جنهات فيشملها الإعفاء المشار إليه بالمسادة الأولى منالقرار بقانون رقم٦٩ السنة ١٩٦١ وكان قضاء ذلك الحكم ـ وعلى ماجاء بالرد على السبب الأول من هذا الطعن ـ ينطوى على خطأ في تطبيق القانون فإنه يتدين نقضالحكم في خصوص هذا الوجه لما فسند يترتب عليه من تغيير لوجهة النظر أمام محكة الإحالة . والنعى مردود في وجهه الثاني ، ذلك أنه و إن كان حكم محكمة أول درجة قد أشار إلى طلب المؤجر إضافة الرسم الإيجاري على الشاغلين إلا أنه لم محتسبه ضمن الضرائب الإصافية ، وكان الطاعن ـ المؤجر \_ قد أدرجه ضمن طلبات في الاستشاف إلا أنَّ الحكم المطعون فيه قد أغفله ولميفصل فيه، لما كان ذلك ركان إغفال المحكمة الحكم في طلب مقدم إليها ولم تعرض له وأسبابها يترتب عليه بقاؤه معاقما أمامها، وملاج هذا الإغفال وفقا لنص المسادة ١٩٣ من قانون المرافعات يكون بالرحوع إلى نُفَس المحكمة لتستشرك مافامها "فصل فيه إن كان له وجه ، ومن تم فلا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض ، فإن النعي في هذا الوجه يكون في غير محله .

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٦

يرثارة السيد المستشار : عد أسعد محمودوعضوية السادة المستشارين : عدجد الملهدى ؛ رسعد المشاذل؛ والدكتور عيدالوحن صاد؟ وعد الباجورى .

# (1 £ A)

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٠ النَّضائية :

( ٣٠٢٠١) إيجار " إيجار الأماكن " :

(١) الأماكل الله أجرت الأول مرة في تلويخ لاستى حل ١٩٠٧/٩/١٩ وكاذالليه ف إنشائه سابقاً على علما المتاريخ · تجديد أبعرتها باتفاذ أبرة المثل في سيته، ١٩٥٧ أساسا مع تخفيضه بعدل ١٩٠٥ / العبد يتاريخاليه في الإنشاء لايتاريخ إنمام لمابني - قو ١٩٩١ لسنة ١٩٥٧

(٧) الأماكن الى بدق إنشائها قبل ١٩٥١/٩/١٨ وأمثم الابعد طا التاريخ .
 يخفيش أبوئها بنسة ١٥/ حق آم يوثيو ١٩٥٨ • ق ١٩٩ السنة ١٩٥٧ • صيورة ط.
 النسية ٢/ من أول يوليو ١٩٥٨ ق ٥٥ السنة ١٩٥٨ • مام جواذ المنع بين كلاالنخفيف.

ُ (٣) لمسكم عَمْفيض الأبرة طبقا لقنانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراماة لاطلباق المرسوم يقانون ١٩٩٩ لسنة ١٩٥٧ في الفترة المسابقة عليه · تججب من تمحيص دفاع المؤجر بأن الأجرة في المقد خفضة بمدل ١٥ ٪عن أجرة انتل في سيتمبر ١٩٥٢ تطميقاً لقانون ١٩٩ السنة ١٩٥٣ بسطة وقصور ·

1987 مفادنص المسادة همكروا (۱) من قانون إيجار الأماكن رقم 179 السنة 1987 المضافة بالمرسوم بقانون رقم 199 السنة 1907 والمسادة و مكروا (۲) والمسادة و مكروا (۳) سـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (۱) سـ أن الأماكن التي تسرى طبها هذه النصوص هي تلك التي كان البدء في إنشائها سابقا على 1907/9/1۸

<sup>(</sup>١) تَعَشَ ٤٢/٢١/٥٧٥ بجومه المكتب النئي السنة ٢٦ ص ١٦٨٦ .

تاريخ العمل بها، دون احتداد بنام إنسائها و إعدادها للانتفاع وسواء كمان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمعنى إن العبرة هنا بتاريخ البدء في الإنساء لابتاريخ أمامه . وإذكان الواقع في الدعوى باتفاق الأطراف المتداعين أن الشقة المؤجرة موضوع النزاع قد بدئ في إنشائها قبل التاريخ المشار إليه ، فإن تحديد أحرتها يخضع للقواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون آنف الذكر، باتحاذ أجرة المثل في شهر سبت مبرسنة 1907 أساسا مع تحفيضها بمعدل 10//، طالمكان انثابت أن هذه العين أوجرت ولأول مرة في تاريخ لاحق للعمل بالمرسوم بقانون السالف.

٧ - مؤدى نص المكنة مكرا (٤) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن يشمل نطاق مطبيقها - اعتبارا من تاريخ العمل سهذا القانون في ١٩٥٨/٦/١٧ - تلك الفئة من المبانى التى بدئ في إنشائها قبل ١٩٥٨/٩/١٨ ولم تم إلا بعد هذا الناريخ، ومن ثم فإنها تدخل في مجان تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ . وإذكات المذكرة الإيضاحية للقانون المؤخر واضحة الدلالة على أن المقصود به تنظيم أجور الأماكن التى لم يشملها المرسوم بقانون السابق عليه بسبب إشائها بعد تاريخ العمل به ، ولا تفيد إرادة المشرع الجم بين كلا التخفيضين المقررين بالقانونين فإن هذه الأمكنة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٧ فتحفض أجرتها بنسبة ١٥٠ / ابتداء من أول يونيو ١٩٥٨ أعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . / ابتداء من أول يونيو ١٩٥٨ أعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أخسر أجرة الدين المؤجرة القانون رقم ٥٥ السنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ السنة ١٩٥٨ وفي الفترة السابقة طيه ،وقد ترتب على هذا الحطأ أن جب الحكم نفسه عن مناقشة ماساقه الطاحان من دفاع قوامه أنهما راعيا عند التعاقد أحكام المرسوم بقانون برقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٥٧ وأن الأجرة المثبتة في المقد يخفضة فعلا بمعدل ١٥٠/ عن أجرة المثل في شهر سهتمبر ١٩٥٧ ، وهو دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحميصه المثل في شهر سهتمبر ١٩٥٧ ، وهو دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحميصه المثل في شهر المهمر ١٩٥٧ ، وهو دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحميصه المثل في شهر المهمر ١٩٥٧ ، وهو دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحميصه المثل في شهر المهم وله أنه ثبت لديد المهم ال

ان هذا الموسوم بقانون الأخير لم يطبق فعلا لأن هذه العبارة المرسلة لاسين منها كيفية وصوله إلى هذه النتيجة ولاتوضح أسانيد الترجيح لأدلة نفى حصول التخفيض واقعا فعلا ، قاصر البيان ، علاوة على الحطأ فى تطبيق القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع حمل الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٧٣١٧ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية يطلب الحكم نخفيص الإيجارالوارد بالعقدوهو مبلغ ١٩ جنيه و٥٥٠ مليم بنسبة ٢٠ ٪ ليصبح ١٥ جنيه و ٦٤٠ مليم ابتدا. من ١٩٥٣/٢/١ حتى أول يونيو سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور القانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ ثم التخفيض بنسبة ٢٠ ٪ ابتداء من شهر يونير سنة ١٩٥٨ حتى تاريخ الحكم فى الدعوى ليصبح ١٢ جنيه و١ ٥ مليم ؛وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد مؤرخً ١٩٥٢/١٩٥٢ استأجر من الطاعن الأول الشقة رقم ٣/٣ أ بالمارة رقم ٣٣ شارع قصر النيل لاستعالها عيادة وذلك بإيجار شهرى منصوص عليه في العقد قدره ٢٣جنيها، وإذكانت العين المؤجرة تخضع ... ... للقانون رقم ٩٩ السنة ٢٩٥٧، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وامتنع الطآعن الأول عن تخفيضها ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفةالبيان. وبتاريخ ١١/٥/١١١ حكمتالمحكمة بمخفيضالأجرة المنصوص عليها فى عقد الإيجارالمؤرّخ ١/١٢/١٢٥١ إلى مبلغ ١٥جنيهو. ١٤مليم احتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٨ وإلى مبلغ ١٢ جنيه و١٢٥ مليم اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ حتى أول يوليو سنة ١٩٦٨ وَمن هــــذا التاريخ حتى الفصل فى الدعوى إلى مبلغ ١٢ جنيه و٣٦٠مليم . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٥٩١ سنة ٨٧ ق القاهرة طالبين إلغامه ، وبتاريخ ٢٥/١/١٠/١ قضت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف ، طمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى سقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر و بالجلسة المحددة انتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينماه الطاعنان على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أخرج العين المؤجرة محل النزاع من نطاق تطبيق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ رغم ما خلصر إليه من أن البده في إنشائها كان قبل ١٩٥٨/٩/١٨ استناها إلى أن أحكامه لا تسرى إلا على المبانى التى تم إنشاؤها فعلا قبل ذلك التاريخ ، في حين أن العبرة في تطبيق المرسوم بقانون المخالفة لنص المحادة و مكر را (٣) منه ، وقد ترتب على ذلك أن أخضع الحكم المخالفة لنص المحادة و مكر را (٣) منه ، وقد ترتب على ذلك أن أخضع الحكم المغان المناون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون التفاقد المناف المخالم المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ مخفضة بنسبة ١٩٥٨ مخفضة بنسبة ١٨٠٨ مخفضة بنسبة ١٤٠٨ مخفضة بنسبة ١٤٠٨ مخطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور .

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أن النص ف الهادة ه مكردا (١) من قانون المجار الأماكن وقر ١٩١٩ المنة ١٩٤٧ المفساف بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩٩ المنتب ١٩٤٧ على أنه تخفض بنسبة ١٩٤٧ المخسور الحالية للأماكن التي أشتت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ و وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر أكتو برسنة ١٩٥٧ ، في المادة ه مكردا (٢) على أن تكون الأجرة بالنسبة اللائماكن المذكورة في المادة السابقة سابقا ألم يكن قد سبق تأجيرها على أساس أجرة المثل عندالعمل بهذا القانون مخفضة بنسبة ١٥٪ ، وفي المادة ه مكروا (٣) على أنه لا يسرى المفض المشار إليه في المادتين السابقتين على ما يأتى: أولا المبانى التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بهذا القانون ٠٠٠ ، على صوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة سعل أن الأماكن التي تسرى عليها هذه النصوص هي تلك التي كان الذي كان التي كان التي كان التي كان الي كان الريخ العمل بها ،

دون اعتداد بتمام إنشائها و إحدادها للانتفاع وسواء كان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمنى أن العبرةهنا بتاريخ البلـه فَالإنشاء لا بتاريخ تمامه . ولمـــا كلُّن الواقع في الدهوى باتفاق الأطراف المتداعين أن الشقة المؤجّرة موضوع النزاع قد بدئ في إنشائها قبل التاريخ المشار إليه ، فإن تحديد أجرتها يحضع للقواهد المنصوص عليها في الموسوم بقانون آنف الذكر ، بأتخاذ أجرة المثل في شهر سبتمبر ١٩٥٢ أساسا مع تخفيضها بمعدل ١٥٠٪ ، طالما كان الثابت أن هذه العين أوجرت ولأول مرة في تاريخ لاحقالعمل بأحكام المرسوم بقانون السالف لمُ كان ذلك وكان مؤدى ما تنصّ طيه الممادة ه مكررا (٤) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من انه تخفض بنسبة ١٠) من الأجور الحالية للأما كن التي أنشئت منسد ١٩٥٢/٩/١٨ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يوليو ١٩٥٨ والمقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المسادة الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على أريخ العمل بهذا القانون ، أو الأجرة الواردة ف عقد الإبجار أبهما أقل . وإذا كَان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المنل عند الممل بأحكام هذا القانون وتعتبر الأماكن المنشأة في التاريخ المشار إليه في هذه المسادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت السكثي نعلا في تاريخ ١٩٥٢/٩/١٨ أو بعده . . . أن يشمل نطاق تطبيقها ــ اعتبارا من تاريخ ألعمل بهذا القانون ف ١٩٥٨/٦/١٢ ــ تلك الفئة من المبائى التي بدئ ف إنشائها قبل١٩/١٨/١ ولم تتم الابعد هذا التاريخ ومن ثم فإنها تدخل في مجال تطبيق أحكام المرسوم قانور رقم ١٩ ١ السنة ١٩٥٢ – على ما سلف بيانه - وكذلك القانون رقم هه لسنة ١٩٥٨ . وإذ كانت المُذكرة الإيضاحيةالقانون الأخير واضعةالدلالة على أن المقصود به تنظيم أجور الأماكن التي لم يشملها المرسوم بقانون السابق طيه بسبب إنشائها بعد أاريخ العمل به ، ولا تفيد إرادةالمشروعالجمع بين كلا التخفيضين المقرر ينبالعانونين فإن هذه الأمكنة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ السنة ١٩٥ وتتخفض أجرتها بنسبة ١٥٠/ حتى آخر يونيو ١٩٥٨ ثم تصير نسبة التخفيض بمعلل ٧٠ ٪ ابتداء من أول يوليو ١٩٥٨ إهمالا للفانون رقم هم اسنة ١٩٥٨ ، كان كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع أجرة العين المؤجرة للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ دفن مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٧ فيلمن من مناقشة ما ساقه الطاعنان من دفاع قوامه أنهما راعيا عند التعاقد أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٥٧ وأن الأجرة المثبتة في العقد مخفضة فعلا بمعدل ١٥٠ / من أجرة المثل في شهر سبتمبر ١٩٥٧ ، وهو دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحصه تغيير وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ما سلف وكان لا يشفع لنبرير قضاء الحكم قوله أنه ثبت لديه أن هذا المرسوم بقانون الأخير لم يطبق فعلا ، لأن هذه العبارة المرسلة لا يبين منها كيفية وصوله إلى هذه النتيجة ، ولا توضح أسانيد الترجيح لأدلمة نفي حصول التخفيض بالفعل فإنه يكون قاصر البيان ، علاوة على الحاق على الحاق على المساورة على الحاق على المساورة على الحاق على المساورة على المساورة على المساورة على المحلق قاصر البيان ، على علاوة على المحلق في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۷۹

رئاسة السيد المستشار ؛ مجد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين: ع: عبد المهدى **، وسعد** الشافحل ؛ والدكتوميد الرحن عباد ؛ وعهد البسبسوري

(1 & 9)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية":

( 1 و ٢ ) إثبات " الشهادة " محكمة الموضوع . أحوال شخصية .

(١) الشهمادة في الفقه الحنقى . شرط قبولها .

(٢) الضرر الذى لايستطاح معه دوام العشرة بين الروجين ٥ م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩
 معياره شخصى ٥ لقاضى الموضوع تقدير مداه.

١ - من المقرر فى الفقه الحنفى أن النهادة على ما يثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تكون مقبولة بمن عاينه سمعا أو مشاهدة متى وافقت الدعوى . فاذا كان مأورده الحكم يقطم فى أن شهادة شاهدى المطعون طيها قد أنصبت على وقائع حدثت فى حضرتهما وعايناها سمعا ومشاهدة وأتفقت أقوالهما فى جوهرها مع الوقائم المشهود بها فتكون شهادتهما قد أستوفت شروط صحتها شرعا .

۲ — متى كان الحكم المطمون فية بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين وقطع في اطمئنانه إلى أقوال شاهدى المطمون عليه ادون أقوال شاهدى الطاعن وأبان أن مياو الفعر رالمنصوص عليه في المسادة ٢ من القانون رقم ٥ السنة ١٩٧٩ والذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين معيار شخصى وأن تقدير مداه يدخل في سلطة قاضى الموضوع ، خاص مما أورده في مقام التدليل على تحقيق هذا الضرر بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها إلى تحقق الضرر المدعى به وعدم إمكان استمرار المعاشرة الزوجية بين الطرفين . وكان ما أورده الحكم في هدا العدد يكفى لحمل قضائه فإنه لا يعبه استطراده تزيدا في تقريره احتدام الحلف العدد يكفى لحمل قضائه فإنه لا يعبه استطراده تزيدا في تقريره احتدام الحلف

بين الزوجين بعد رفع دعوى الطلاق نتيجة تعدد نواحى الخصومة ، كما لايعيبه عدم تعقبه ما أورده الطاعن من حجة مناهضة أخذ بها الحكم الابتدائى لأن قيام الحقيقة التى استخلصها فيه الردالضمنى المسقط لكل حجة تخالفها

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر. والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائم تخصل - حسبا بين من الحكم المطمون فيهوسائرالأوراق في أن المطمون عليها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٧٧ الحوال شخصية "نفس" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن، طالبة الحكم بتطليقها منه طالقة بائنة ، وقالت بيانا لها أنها زوجته بصحيح العقدالشرعي ولا تزال على عصمته وفي طاعتهوأنه أساء إليها بما لايستطاع معه دوام العشرة وألحق بها صنوفا من الإيذاء ثم هجرها وطردها من منزل الزوجية ، وإذ كانت شابة يلحق الهجر بها ضررا بليغا فقد أقامت الدعوى ، و بناريخ ١٩٧٢/٥/١ حكت المحكمة بإحالة الدعوى الميان المنافق أضر بها وأساء إليها بما لايستطاع معه دوام العشرة بين أمثال الما أن الطاعن أضر بها وأساء إليها بما لايستطاع معه دوام العشرة بين أمثال الما أن الطاعن عبود الطرفين حكمت بتاريخ معه دوام العشرة بين أمثال المنافق المعون عليها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥ السنة ، ٩ ق أحوال شخصية القاهرة ، و بناريخ . ١٩٧٤/٣/١ حكمت وقم ٩ لسنة ، ٩ ق أحوال شخصية القاهرة ، و بناريخ . ١٩٧٤/٥/١ حكمت بائنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ألمت فيها الرأى برفض العلمن ، و عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، و بالجلسة المحدد صمت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطمن أقبم على سببين ينمى الطاعن بأولحها على الحكم المطمون فيه محالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم رجح بينة المطمون عليها على بينته وغم أن شهادة شاهديه استوفت شروط صحتها شرعا وفى حين أن شهادة شاهديها قامت فى الحزء الأكبر منها على الساع نقلا عنها وتناقضت فى تحسيد المبارات البابية المدعى توجيهها إليها والوقت الذى حصلت فيه مما يفقدها شروط الصحة وفقا للراجع من مذهب أبى حنيفة ، الأمر المخالف للقانون .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لم كان المقرر في الفقه الحنق أن الشهادة على مايشبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تكون مقبولة ممن عاينه سمعا أو مشاهدة ، متى وافقت الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص ، ووحيث أن شاهدى المستأنفة ــ المطعون عليها ــ شهدا بأنه في وم من أيام شهر أريل وأثناء وجودهما في منزل خالة المستأنفة ووالدة زوجتهما لتناول أهذاءعلى مائدتها حضرتالمستأنفة ثاثرة وذكرت أن زوجها المستألم عليه - الطاعن - وضع قفلا على باب منزل الزوجية ليمنعها من الدخول فذهبا معها إلى هناك وشاهدا القفل وحاولت المستأنفة فتح الباب فلم تستطه وبعد أيام اصطحبها مرة ثانية إلى هناك بغية الإصلاح بينهما وبعد أن دق جرس الباب فتح المستأنف طيه وما أن وق نظره على زوجته حتى بادرها بقوله (أنت أقذر إسانةً) وذكر أنه لايريدها وطلب منها أن تبرئه ولم يسمع لهـا باللخول وكان ذك على مسمع ومرأى من الشاهدين . . . . . وحيث أنَّ هذه المحكة تطمئن الى أفرال شاهدى المستأنفة وترجحها على أفوال شاهدى المستأنف عليه ولايقدح وشهادتهما مدم تحديد التاريخ بالضبط والاختلاف ف بعص الألفاظ طالما قد اتفقا على جوهر الشهادة وشَهدا بأنهما شاهدا قفلا على الباب في المرة الأولى كما شاهدا المستأنف عليه في المرة الثانية حندما منعها من اللخول وسمعاه وهو يوجه إليها عبارة ( أنت أقدر إنسانة )" ، وكان هذا الذي أورده الحكم يقطع في أن شهادة شاهدى المطمون عليها قد انصبت على وقائم حدثت فرحضرتهما وعايناها سمما ومشاهدة وانفقت أقوالهما في جوهرها مع الوفائع المشهود بمّا مماتكون معه شهادتهما قد استوفت شروط محتهاشرها، لما كان ذلك وكأن المقرر في قضاء همذه المحكة أن لقاضي الموضوع سلطة الترجيح بين البينات واستظهار وإقع الحال ووجمه الحق فيها فإنه لاتثريب على محكة الاستثناف إن هي رجحت أقوال هذين الشاهدين على أقوال شاهدى الطاعن ويكون النعي على غير أساس

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى أن الحكم المطمون فيه قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه استخلص محقق الضرر المدهج، به واستمالة استمرار الحياة بين الزوجين من تعدد الدعاوى بينهما ومن إقامة دعوى التطليق والنفقة حالة أن التداعى و إن بدأته المطمون طيها لا يتحقق به المضرر الموجب للطلاق والايؤدى إلى استحالة دوام العشرة بينهما وبذلك يجرء الحكم خلوا من الأسباب المثبتة لحصول الضرر ، كما أنه لم يعن بالرد على ماأثاره من دفاح مبناه أن الخلف في الحقيقة لم ينشأ بينه وبين زوجته المطمون عليها و إنما قام بين والدتها وبينه لسبب رفضه الإقامة معها في معيشة واحدة رغم أن محكمة أول درجة قد أخذت بهذا الدفاع وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيت إن النمي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطمون فيه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين وقطع في اطمئنانه إلى أقوال شاهدى المطمون عليها دون أقوال شاهدى الطاعن وأبان أن معيار الضرر المنصوص طيه في المحادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي لايستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين مهيار شخصي وأن تقدير مداه يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، أورد في مقام التدليل على تحقق هذا الضرر قوله ، وحيث إن البين من أوراق المحوى أن كلا الزوجين من أسرة كرعة وعلى درجة كبيرة من الثقافة ومستواها الاجتماعي مرتف الزوجين من أسرة كرعة وعترمة لم يتعود أفرادها هذا النوع من التأديب فلذلك فإن منع الزوجة من دخول مسكن الزوجية بوضع قفل على بابه الهيلولة بينها وبين الدخول ثم وصفها بأنها أقذر إنسانة وعدم السهاح لها بالدخول وطردها أمام الدخول ثم وصفها بأنها أقذر إنسانة وعدم السهاح لها بالدخول وطردها أمام ويكون المستأ نف عليمة أضر بالمستأ نفة ضررا بيج لها شرعا أن تطلب الطلاق ... ويكون المستقل أورده الحكم أنه خلص بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدى ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه خلص بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدى الزوجية بسببه بين الطرفين . لما كان ذلك و أنان ماأورده الحكم في هذا العمدد الزوجية بسببه بين الطرفين . لما كان ذلك و أنان ماأورده الحكم في هذا العمدد الزوجية بسببه بين الطرفين . لما كان ذلك و أنان ماأورده الحكم في هذا الصدد

يكفى لحمل قضائه فإنه لايعيبه استطراده تزيدا فى تقريره احتدام الحلف بين الزوجين بعد رفع دعوى الطلاق نتيجة تعدد نواحى الخصومة ، كما لا يعيبه مدم تعقبه مأورده الطاعن من حجة مناهضة أخذ بها الحكم الابتدائى لان قيام الحقيقة التى استخلصها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها و يكون النعى عليه بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال على غير أساس .

وحيث إنه لما يتقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٦

برثاسة السيد المستشار، ثب رئيس المحكمة أمين فتح المفوعضوبة السادة المستشارين : محمد كال عباس ، صلاح الدين يونس ، والدكتور إراهم على مالح ، حمال الدين عبد اللطيف

(10.)

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة الركات" •

التجاوز هما لم يحصل من الضرائب والرسوم التى استحقت حتى أخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على بمولى محافظات القنال وسينا. والبحر الأحمر ، ق ٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، عدم جواز قصره على نوع من الضرائب والرسوم دون غيره ، رصم الأيلولة على التركة ، المدراجه تحت مدلول الرسوم المتجاوز هما استحق منها .

لذى استحق على المطعون ضدهم يندرج تحت مدلول الرسوم المنصوص على التجاوز عما استحق منها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فإنالنمى عليه تخالفة الفانون يكون على غر أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الصيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراقالطمن تخصل فى أن مأمورية ضرائب بورسميد قدرت تركة مورث المطعون ضدهم بملبغ ٧٠٩ • ٧ جنيه ، ٦١١ مليم وإذ اعترضالورنة وأحيل الحلاف إلى لحنة الطمن التي قدرت بتاريخ ٣٠/٥/٣٠ بتعديل صافي التركة إلى مبلغ ٩١٨٩ه.جنيه، ٢١١مليم نقد أقام المطَّعون ضدهم الدعويين رقمي ٢٢ اسنة ٥٥ كلي بورسميد و٢٩ سنة ١٩٦٠ كلي بور سعيد ضد مصلحة الضرائب طالبين الحكم فيهما بسقوط حقها بالتقادم في المطالبة بضريبة التركات ورسم الأيلولة على الْتُرَكَّة ، فقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٠/٦/١٤ حكمت بالغاء قرار اللجنة ويسقوط حق المصلحة في اقتضاء رسم الأيلولة أو ضريبة عن الزكلت . استأخت مصلحة الضرائب هدا الحكم لدى عكمة استثناف المنصورة بالاستثنافين. رقى ٦٤ سنة ١ قضائية و٩٦ سنة ١ قضائية تجاري استثناف المنصورة (مأمورة استشاف بورسعيد) ، وبتاريج ١٩٦٧/٦/٧ حكمت المحكمة أولا : بإثبات تنازل. المستأنفة ( مصلحة الضرائب ) عن استثنافها رقم ٩٦ سنة ١ ق تجارى بورسعيد ثانيا : بيطلان الاستئناف رقم ٦٤ سنة ١ ق تجارى بورسميد . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريقً النقض وقيد الطعن برقم ٣٦٩ سنة ٣٦ق ويتاويخ ١٩٦٨/١/٣١ أقضت الحكمة الحكم المطعون فيه نقضا جرئيا فخصوص ما قضى به من سنوط حق المصلحة في افتضاء رسم الأيلولة وأحالت الفضية على محكمة استثناف المنصورة ورفضت الطمن فها حدا ذلك . عجلت القضية أمام عبكمة

الاستثناف ودفع المطعون ضدهم با تهاء الخصومة تطبيقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٩ حكمت المحكه بإنهاء الحصومة ، طعنت مصلحة المغرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، حرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها المترمت النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل سبب الطمن أن الحكم المطعون فيده قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لا له أقام قضاءه التهاء الدعوى على أنالقانون رقم ٧٩ استة ١٩٧٣ قلد نص على التجاوز عن كافة الضرائب التى استحقت على بمونى محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناه والبحر الأحسر وذلك حتى آخر ديسمبر عام ١٩٦٧ ، ورتب على ذلك قضاءه بإعفاه المطعون ضدهم من ضريبة رسم الأيلولة على تركة مورتهم لأنهم من ممولى محافظة بور سعيد ، في حين أن قصد المشرع من هذاالقانوز إنما يقتصر على التجاوز عما لم محصل من الضرائب والمسوم التى استحقت على الدخول سواء كانت ضرائب نوعية أو ضرائب عامة على إيراد المحولين في تعلك الحافظات تقديرا منه لما حل بمعولى تلك الم اطتى السبب عربسنة ١٩٦٧ من توقف نشاطهم وما أصاب مصادر دخلهم من شلل فضلا عن أن لفظ المحول الايصدق الاعلى محول الفرائب على الدخول التي تتصف وحدها بالتجدد والاستمرار ولا يتعداه اليشار منها التركة الذي يقدر بحسب نصيب الواوث من تركة مورثه و بقدر ما أفاده منها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المسادة الأولى من القانون وقم ٧٩ لسنة ٧٣ على أن " يتجاوز عسالم يحصل من كافة أنواع الضرائب والرسوم التي استحقت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على بمولى محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الاحر " وما ورد في ديباجة هسفا القانون " بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافه أنواعها استحتى على جمولى محافظات بور سميد . . " يدن على أن المشرع قصد التجاوز عن حميم الضرائب والرسوم دون غيره . و يؤكد الضرائب والرسوم دون غيره . و يؤكد الخطر ماأوردته المذكرة الإيضاعية القانون من أنه " لم يعد هناك تمة خلاف

حول ما يجب أن يستحقه ممولى محافظات المنطقة المذكورة من رعاية خاصة ودائمة تمكنهم من مباشرة أسباب الحياة وعدم إرهاقهم في ظل الظروف التي يمرون بها ... ... بسرض مشروع القانون المرافق و يتضمن في المادة الأولى منه النصوعل التجاوز عمل محصل من الضرائب والرسوم بكافة أنوا عهما مما استحق على محلى عافظات ... ... " لما كان ذلك وكان رسم الإبلولة الذي استحق على المطعون ضدهم يندرج تحت مدلول الرسوم المنصوص على التجاوز عما استحق منها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه تخالفة القانون يكون على غير أساس محل يتمن معه رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ٢٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد فنحى مرسى وعضو يقالسادة المستشارين / عمد صالح أبو رأس وحافظ رفق وعبد اللطيف المراغى وعمود حسن حسين .

(101)

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢١ القضائية : (١) استئناف . دفوع . اختصاص . تنفيذ

قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستثناف في منازعة منعلقة بالنتفية وبأحالته إلى محكمة الاستثناف . النزام المحكمة المحال عليها بالاحالة . لاخطأ .

( ۲ ) حکم « تسبیبه » .

استناد الحبكم إلى مستندات مقــــدمة فى دعوى أخرى . شرطه . أن تمكون الدعوى منضمة للنزاع المطروح .

١ - مفاد المسادة ، ١١ من قانون المرافعات أنه إذا قضت الحكمة بعدم اختصاصحا بنظر الدعوى وجب طيها حالتها المحاكمة المحتصاصحا بنظر الدعوى وجب طيها احالتها المحاكمة المحتصة . وتلتزم الحكمة المحلمة النعوى بالاحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها . وإذ كان يبين من الحكم المطمون فيه أن الاستثناف وفعات تك المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية في الموعد الفاتوني ، فقضت تك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره و باحالته إلى محكمة الاستثناف حا المختصة حوان الحكم المطمون فيه إذ المترم حكم الاحالة وقضى في الاستثناف المحال إليه شكلا وموضوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطا في تطبيقة .

لا س لئن كان يجوز للحكة أن تستند فى قضائها إلى مستندات مقسدمة فى دعوى أخرى ، إلا أن شرط ذلك أن تكون تلك الدعوى منضمة إلى التزاع المطروح بحيث تصبح مستنداتها عنصرا من عناصر الإثبات فيا يتناضل الخصوم فى دلائته .

### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ٪

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطمون ضدها الأولى اقامت الدهوى وقم ٢٤٥ سنه ١٩٦٠مدنى جزئى المنصورة أمام قاضي التنفيذ طالبة رفع الحجز المرقم على طلب الطاعنين على ما تستحقه من تعويض لدى المطعون ضده الاخير . واسست دعواها على أن الحكم المنفذ بمقتضاه ( رقم ٦٣ سنة ١٥ ق استثناف المنصورة ) صدر مسسد مورثتها ومن تركتهاومن ثم فلا بجوز تنفيذه على أموالها الخاصة لاسما أنها قبلت تركة والدتها بشرط الحرد ممامؤداه طبقا لأحكام القانون اليونان بيم اعيان التركة و إيداع ثمنها خوانة الحكمة لتوزيعها على الدائنين ، وقد تم هذا التوزيع فعلا ولم يؤل إلَّيها شيئًا من التركة . و بجلسة ١٩٧٠/٣١٥ حكم قاضي التنفسيذ برفض الدموى . أستاً نفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم مأم محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استثنافية بالاستثناف رقم ٣٤سنة ١٩٧٠ مسمدنى المنصورة فقضت تلك المحكمة ٢٤/١٠/١٠ بعدم المختصاصها نوعيا بنظر الاستثناف واحالته إلى محكمة استثناف المنصورة التي قضت في ١٩٧١/٤/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفع الجز الموقع تحت يد المطعون ضده الأخير في ١٩٦٩/٤/١٢ . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن وعرضالطعن على المحكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره، و بالحلسة الترمت النبابة رأيها .

ومن حيث إن الطمن اقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن المطمون ضدها الأولى أقامت استثنافها ابتداء أمام محكة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استثنافية ) فقضت تلك المحكة بعدم اختصاصها وأحالت الاستثناف إلى محكة

إستناف المنصورة وإذ قضى الحكم المطمون فيه بقبول هذا الاستئناف الاستئناف المستئناف مد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن الاستئناف لم يرفع إلى محكة الاستئناف بصحيفة أودهت، قلم كتابها في خلال الأجل المحددالا ستئناف ووفقا للا جراء التي صده القانون ، وإنما وصل إليه بطريق الاحالة من المحكة الاستدائية ، وأنه إذا مح احالة الدعوى من عمكة لأخرى ، فإنه لا يصح إحالتها من عمكة أدنى إلى أعلى ، كان في ذلك من تسليط القضاء الأدنى على القضاء الأعلى .

وحيب إن هذا النبى في غير عسله ، ذلك أن مفاد نص المادة / ١١٠ من قانون المرافعات أنه إذا قضت المحكة بعدم اختصاصها سنظر الدعوى الإحالة سوله عليها إحالتها إلى انحكة المختصة . وتلزم المحكة المحال إليها الدعوى بالإحالة سوله كانت من طبقة الحكة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أوأدنى منها . و إذ كان ذلك وكان بين من الحكم المطهون فيه أن الاستثناف قد رفع ابتداء إلى محكة المنصورة الابتدائية بهيئة استثنافية في الوعد الفانوني ؛ فقضت تلك الحكة في ١٩٠١/١٠/١ بعدم اختصاصها منظره و بإحالته إلى محكة استثناف المنصورة ، فإن الحكم المطهون فيه إذ الزم حكم الإحالة وقضى في الاستثناف المحال إليه شكلا وموضوعا ، فإنه لا يكون قد خالف الفانون أو أخطأ في تطبيقه

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب النائى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وغالفة النابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الاستدائى أشار إلى ماقدمه الطاعنون من مستندات في دءوى الاشكال الأولى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٩ قسم ثانى بندر المنصورة وبين منها أن المطعون ضدها الأولى اختصت بصفتها الوارثة الوحيدة لوالدتها بشرط الحرد بمبلغ ١٨١٥.٤٧٥ جنيه وبذلك يكون الطاعنون قد قدموا الدليل على ما أثاروه من دفاع بشأن ما أقادته المطعون ضدها الأولى من تركة والدتها . ومع ذلك ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن لم يقدموا الدليل على دفاعهم ، فحاء مشوبا بالقصور ومخالفة الناب بالأوراق .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ، ذلك أنه وإن كان بجوز للحكة أن تستند فى قضائها إلى مستندات مقدمة فى دعوى أخرى ، إلا أن شمرط ذلك أن تكون تلك الدعوى منضمة إلى النزاع المطروح على المحكمة بحيث تصبيح مستدا "هاعنصرا من عناصر الاثبات فيا يتناضل الخصيصوم في دلالته . وإذ كان ذلك وكان النابت من الأوراق أن ملف الاشكال رقم ١٥٦ سنة ١٩٦٩ قسم ثانى سيدر المنصورة الذي استشهد الطاعنون بمستنداتهم فيه لم يكن مضموما إلى ملف النزاع الراهن ؛ ولم يطلب الطاعنون شمه إليه ، فلا تثريت على الحكم المطمون فيه أن هو أطرح دفاع الطاعنين على أساس افتقاره إلى الدليل ؛ ويكون النبى عليه بالقصور وغالفة النابت بالأوراق في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب النالث على الحكم المطعون فيه القصور فى السبيب وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الأولى قد أفادت من تركة والدتها بمقدار الربع الذى انتجته أطيان التركة فى النسترة من يوم وفاة والدتها فى ١٩٤///١/١٠ حتى تاريخ بيمها بالمزاد فى ما ١٩٤//٠ ومع ذلك لم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدفاع أو يرد عليه بما يشو به بالقصور .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ، ذاك أنه بحسب محكة الموضوع أن تقيم قضاءها على ما يكفى لحملة من الأسباب دونأن تكون ملزمة بتعقب كل ماشيره الخصوم من أقوال مرسلة لا دليل عليها . وإذ كان ذاك وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى أن الطاعنين لم يقدموا الدايل على اقتضاءا لمطعون ضدها الأولى شيئا من أعيان التركة أو تمنها ، فإن ما ينعاه الطاعنون بعد ذاك على الحسكم المطعون فيه من قصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الفضاء برفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ٢٩ ١

برقاسة السيد المستشار / أحمد فتحى مرمى وعضوية السادة المستشار بن / مجد صالح أبوراس وحافظ رفق وعبد اللطيف المراغى وجميل الزين .

(101)

الطعن رقم ٧٨٩ اسنة ٤٤ القضائية :

إصلاح زواعي . بيع .

قيام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى باستلام أعيان موقوفة لادارتها نيابة عنوزارة الأوقاف ق ١٥٢ لسنة ١٥٧ و ٤٤ لسنة ١٩٦٣ . توزيع هسسة، الاعيان على صغار المزارعين كمستأجرين . وفض طاب تسليم هذه الاعيان لمشتربها بمقولة استحالة تنفيذ الالازام بالتسليم خطساً .

إذا كان الناب من القرار الصادر من الجمنة القضائية للاصلاح الزواعى ف الاعتراض أن أستلام المطعون ضدها النائة الحيئة العامة للاصلاح الزراعى للاطيان مثار النزاع لم يكن تنفيذا القوانين الإصلاح الزراعى وانما تم تسليمها للاطيان مثار النزاع لم يكن تنفيذا القوانين الإصلاح الزراعى وانما تم تسليمها لأحكام القارر برام ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ والمادتين ١٩٦٣ عن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسليم الأعيان الموقوفة التي كانت تديرها وزارة الأوقاف إلى المليئة العامة للاصلاح الزراعى لتديرها نيابة عنها ، كما أن النابت من مذكرة المطعون ضدها النائنة أصلمت الأطيان الموقوفة — ومن بينها القدر المبيع إلى الطاءن — من وزارة الأوقاف التي اعتبرت وقفها كان خريا ومن حقها وضع اليد عليها فحين الأوقاف التي التعرب وقفها كان خريا ومن حقها وضع اليد عليها فحين أسلمت الأوانية سوزيع هذه الأرض على صفار المزارءين لم يكن توزيع تمليك استنادا إلى قوانين الاصلاح الزراعي وانماكان توزيعها عليم كستاجرين مما لايترتب عليه استحالة تنفيذ الالترام بتسليم الأطيان المبيعة إلى الطاعن اذ

لايرتب عقد الايجار سوى حقوق شخصية للستأجرين ولايحول دون تسليم الأرض لمشتريها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ماتمسكت به المطعونُ ضدها الأولى ـــ وزارة الأوقاف ــ من أن المطعون ضدها الثااثة استولت على الأطيان موضوع التداعى ووزعتها على صغار المزارعين قوله '' ومن ثم يكون الالترام بالتسليم قد أصبح مستحيلا ولم يعد المستأنف ضده \_ الطاعن \_ حق في المطالبة به وانمي يستحيل حقه إلى المطالبة بالتـويض " فإنه يكون قد أنزل أحكام الاستيلاء والتوزيم المنصوص عليهما في قانون الاصلاح الزراعي التي يترتب عليها أستحالة تنفيذ الالتزام بنسليم الأراضي الزراعية المبيه ترحلي حالة لاتمضع لنصوص القانسون المشاراليه إذ ان يد المطعون عليها الثالثة على أطيان آلنزاع ليست سوى يد وكيل لايملك التصرف فيها عهد آليه بادارته . لماكان ذلك وكان من المبادئ الأساسية لصحة تسبيب الأحكام أن بين القاضي فى حكمه المصدر الذى استقى منه الوقعة التى بنى طلبها حكمه ، وكان الثابت على نحو ماسلف أن المطمون ضدها الثالثة قداستاست الأطبان موضوع التداعي لإدارتها إعمالا لنص المادتين ١٤٤١٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وأن أوراق الدعوى قد خلت ممــا يغيد أن استلامها لهاكان بطريق الاستيلاء والتوزيع الهلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يبين كيف تحصل له من الواقع خلاف ما يثبت في الاوراق ممسا يترتب عليه صيرورة الالتزام بالتسليم مستحيلًا ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه

### الحكمة

حيث إن الطمن استوف أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ماسين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -- تخصيل في أن الطاعن أقام على المطعون صدم الدعوى رقم ٢٠٦٦ سنة ٢٩ ١٩ مدنى كل طنطا بطلب الزامهم بتسليمه ١٠ س ، ٣ ط ، ٧ ف أطيانا عددة الموقع بالصيحيفة

تأسيسًا على أنه اشترى هذه المساحة من المرحومة . . . . . . . بموجب عقد مؤرخ ۱۹۲/۲۷/۲۷ لقاء ثمن قدره ۳۰۸٫۵۰۰ جنیه صدر عنه حکم بصحة توقيع البائمة فى القضية رقم السنة ١٩٤٥ تمكيم شبين الكومومذيل الصيغة التنفيذية مَن مُحَمَّة شبين الكوم ألأهلية بتاريخ ١٧ [٧١ ١٩٤٤/١ ]لا أن منطقة الاصلاح الزراعي بطبطا استولت على هذه الأطيان بتاريخ ٤/٢٧ / ١٩٦٥ بمقوله أن البائعة له ممن ينطبق عايهم فرارات الاستيلاء فاعترض على ذلك أمام اللجنة القضائية العليا للاصلاح الزراعى بالاعتراض المقيد برقم ١٠١١ سنة ١٩٦٥ وفيه اقر المطمون ضدهم بوقوع خطأ في الاستيلاء وآنه لانستند إلى قوانين الاصلاح الزراعي فقررت اللجنة بتأريخ ١٩٦٨/٦/١٧ عدم اختصاصها بنظر الاعتراض وإذا لم نستلم الأطيان رغم ذلك فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٤ قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن ، أستأنف المطعون ضفهم الحكم بالاستثناف رقم ٧٩ سنة ٢١ ق طالبين الغاءه وبتاريخ ٢٨/٣/٢٨ قضت محكمة استثناف طنطا بالغاء الحكم ورفض الدعوى . طعن الطاعن على الحكم بطريقة النقض وتدمت النيامة مذكرة أمدت فبها الرأى بنقض الحكم واذعوض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيهــا الترمت النيامة وأبها .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والحطأ في الاسناد وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من قسرار الجمنة النصائية للاصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٥ ومن مذكوة المطعون ضده المقدمة لمحكة أول درجة ومن صحيفة الاستئناف أن المطعون ضدها الثانية ( الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ) تسلمت أطيان الذاع لتديرها نباية عن المطمون ضدها الأولى ( وزارة الأوقاف ) وأحرتها إلى صغار المزارعين وأنه لم يكن هناك استيلاه أو توزيع تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي محمل يستحيل معه تسليم الأرض إلى الطاعن لان حقود الإيجار الصادرة للستأجرين من المطعون ضدها المثالثة نباية عن المطعون صدها الأولى لارتب لهم سوى حقوق شخصية لاعينية فضلا عن أنه تأجير باطل لاعتج به على المألك الحقيق وغيران الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر الصحيح وقرو في أسابه حول

خلاف حكم محكة أول درجة بن بأن المطعون ضدها النالثة أستولت على الأطيان موضوع الذاع ووزعتها على صغار المزارعين ووافقها على ذلك الطاعن فيكون الالتزام بالتسليم قد أصبح مستحيلا ولم يعد للطاعن حق في المطالبة به وأنما ينقلب حقه إلى مطالبة بالتعويض ، وهو نظر خاطى ، لأنه فضلا عن كونه قد د أزل أحكام الاستيلاء والتوزيع المنصوص عليهما في المواد ٨ ، ٩ ؟ ١٠ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٧٨ سنة ١٩٥٦ على حالة لا تخضم لهذه النصوص إذ تم توزيع الارض بطريق الايجار لا بقصد التمليك ، فإن الحكم المطعون فيه لم يبين سنده من الأوراق فيا جعله ينزل الأستلام بقصد الإدارة منزلة الاستيلاء والتوزيع النائم بين بقصد التمليك وعما قاله عن موافقة الطاعن على ذلك فإنه يكون معيبا مستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى صحيح ذلك أن الثابت من القرار الصادر من اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٥ أن استلام المطعون ضدها التآلثة للاطيان مثار النزاع لم يكن تنفيذا لقوانين الإصلاح الزواعى وإنماتم تسليمها بفصد إدارتها نيابة عن المطعون ضدها الأولى وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٧ والمادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ شأن تسلم الأعيان الموقوفة التي كانت تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة الاصلاح الزراعي لتديرها نيابة عنها كما أن النابت من مذكرة المطعون ضدهم المقدمة لحكمة أول درجة تحت رقم ه ملف أن المطعون ضدها الثالثة استلمت الأطيان الموقوفة من المرحومـــة . . . . . . ومن بينها القدر المبيع إلى الطاعن ـــ من وزَارة الأوقاف التي أعتبرت أن وقفها كمانّ خبريا ومن حقها وضع البد طيها في حين أن الواقفة كانتَ قد عدلت عن وقف بمض أطيانها بديمها وكان قيام المطمون ضدها التالئة بتوزيع هذه الأرض على صنار المزارعين لم يكن توزيع تمليك استنادا إلى قوانين الإصلاح الزراعى وانماكان نوزيعها عليهم كمستآجرين مما لايترنب عليه استحالة تنفيذ الالتزام بتسليم الأطيان المبيمة إلى الطاعن أذ لايرتب عقد الإيجار سوى حقوق شخصية الستأجر ولايحول دون تسليم الارض لمشتريها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ماتمسكت به المطمون مدها الأولى - وزارة الأوقاف - من أن المطعون

ضدها الثالثة استولت على الأطيان موضو عالتداعى ووزعتها على صغار المزارءين وله "ومن ثم يكون الالترام بالتسليم قد أصبح مستحيلا ولم يعد المستأنف صده — الطاعن – حق في المطالبة به و إنما يستحيل حقه إلى المطالبة بالتعويض" فإنه يكون قد أنزل أحكام الإستيلاء والتوزيع المنصوص عليهما في قانون الإصلاح الزراعي التي يترتب عليها استحالة تنفيذ الالتزام بتسليمالأ واضي الزراعية المبيعة على حالة لاتخض لنصوص القانون المشار اليه اذ أن يدُّ المطمونُ خدها النائنة على اطيان النزاع ليست سوى يد وكيل لايملك التصرف فيما عهسد اليه بادارته ، لما كان ذلك وكان من المبادئ الأساسية لصحة تسبيب الأحكام أن يبين القاضي في حكمه المصدر الذي استقى منه الواقعة التي بني عليها حكمه وكان الثابت \_ على تحو ماسلف \_ إن المطعون ضدها الثالثة قداستاس الأطيان موضوع التداعي لإدارتها إعمالا لنص المادةين ١٤ ، ١٤ من القانون وقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وإن اوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن استلامها لها كان بطريق الاستبلاء والتوزيع المملك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف تحصل له من الواقع خــــلاف ماثبت في الأوراق مما يترتب عليه صيرورة الالتزام بالتسايم مستحيلاً فإنه يكون معيبًا بما يوجب نقضه دون حاجة الى محث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ۲۹ من مارس سنة ۲۹۷۹

برقاسة السيد المستشار/ أحمد فتحىمرسى وعضوية السادة المستشادين/مجد صالح أبو راس، وحافظ رفقى وحميل الزين ومحمود حسن حسين .

(104)

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(١)،(٢)،(١) فوائد. بنوك عرف عكمة الموضوع . نقض . نظام عام .

( ۱ ) تحرم الغوائد المركبة الاستثناء ما تقفى به الفراهد والعادات التجارية ، وجوب تجميد الفوائد في الحساب الحارى

 (٢) صريرة رصيد الحساب الحارى دينا عاديا بانتاله . حريم تقانى فوائد مهكة عنه ملق ذلك با انظام العام -الاستثناء ما تقض به النواعد والعادات النجارية .

(٣) العادات التجارية من مسائل الواقع الى يرك الشبت من قيامهـــا وتفسيرها لقاء ى
 الموضوع. خروجها من رقابة محكمة النقض إلاحيث يحيد القاضى عن تطبيرة مهادة تبتلد قيامها.

 ١ -- مفاد نص الحادثين ٢٣٧ ، ٣٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قلحوم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ،
 كما أقر ماجرى عليه ألعرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الحارى .

٧ - صفة الحساب الحارى تزول عنه باقفاله ويصبح الرصيد دينا حاديا مما
 لا يجوز معه وفقا المادة ٣٣٧ من القانون المدنى تقاضى فوائد حركة عنه ولواتمق
 على ذلك الطرفان لأن تحريم الفوائد المركبة من النظام العام مما لا يصح معه الاتفاق
 على مخالفته ، ولا يستثنى من ذلك إلا ماتفضى به القواعد والعادات التجاوية

 ٣ - تقدير شبوت العادات التجارية والتحقيق من قيامها وتفسيرها يعتبر من مسائل الواقعالتي يستقل بها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليمة فذلك نحكة التقض لا حيث يحيد عن أعمال حكم العادة التجارية التي تبت لديه قيامها

#### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن العلمن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائرالأوراق ـــ تحصل فأن البنك الطاعن أقام الدعوى رقم٨١٣ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضمه طلب فيها الحكم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ ٨٧٢ جنها و ٩٢٥ ملها وهو رصيد الحساب الحارى المستحق والفوائد بواقع ٧ ٪ تضاف على الأصل شهريا من هذا التاريخ حتى السداد وأسس دعواً على أنه فتح الطمون ضده إعبادا بالحساب الجارى ، ؤرخ ١٩٦٤/٥/٢١ بتأمين بضائع يودعها هذا الأخبر طرف البنك تأمينا لرصيد الانتهاد وقد بلغ رصيد الحساب الحارى المدين عند تاريخ الاستحقاق المبلغ المطالب به . و بتأريخ ١٩٦٧/٣/١٥ قضت محكمة القاهرة الآبندائية سندب خبير لبيان حقيقة الرصيد الذي انتهى إليه الحساب بعد أن استبعدت سريان الفوائد المركبة على رصيد الحساب الحارى بعد قفله . إستأنف البنك الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٢ سنة ٨٤ ق تجارى القاهرة كما إسناً نف الحكم الذي صدر والشق الباقي من الموضوع ومحكمة استنناف القاهرة قضت ف٢٥/٤١٢٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليتبت البنك الطاعزأنه جى العرف والعادات التجارية على احتساب فوائد مركبة على الحسابات الجارية بعد قفلها . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣ قضت هذه المحكمة بتأييد الحمكم المستأنف . طعن البنك الطآءن في هذا القضاء بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وحرض الطعن على الحكة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره و بالجلسة المحددة إلىزمت البيامة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب سنى الطاعن بالسبيين الأول والنانى منهما ها الحكم المطمون فيه مخالفة القاة ن والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسهيب وفى بيان ذلك يقول إنه عند فتح الاعباد قد تضمن فى البتد الناس منه التصريل أحقية البنك الطاعن فى اقتضاء الفائدة التأخيرية المستحقة بعد انتهاء مدة الاعتهاد مركبة تضاف إلى الأصل شهريا وهذا الذى أورده العقد — وهو شريعة المتعاقدين — يتفق مع القانون وما جرى به العرف المصرى النجارى الذى قدم البنك للتدليل عليه شهادة من اللجنة الفنية بالبنك المركزى المصرى تقيد جريان العرف على حساد الوصيد العرف على احتساب الفوائد المركبة فى الحسابات المدينة حتى تاريخ سداد الوصيد المدين عما استشهد بعديد من الأحكام القضائية ، و بحقيقات فى قضائها مما ثالة ، ومع ذلك فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وانتهت فى قضائها إلى عجز البنك الطاعن عن إثبات العرف وإلى عدم احتساب الفوائد المركبة على دين الوصيد عنافة بذلك نصوص العقد وما استقر عليه العرف الذى يجرى مجرى القانون فحاء حكها مشو با بالقصور وغائمة القانون والحطا فى تطبيقه .

وحيث إن هذا الممي في فيرمحله ذلك أن مفاد نص المــادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدنى أن المشروع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية • كما أقر ما حرى عليه العرف من تجييد الفوائد داخل الحساب الحارى، إلا أنه لما كانت صفة الحساب الحاري تزول عنه بإقفاله فإن دين الرصيد يصبح دينا عاديا مما لا يجوز معه وفقا المادة ٢٣٧ تقاضى فوائد مركبة هنه ولو اتفق على ذلك الطرفان لأن تحريم الفوائد المركبة منالنظّام العام مما لايصح معه الانفاق طلمخالفته ولايستنني من ذلك إلا ما تقضي به القواعد والعادات التجارية وتقدير ثبوت هذه العادات والتحقق من قيامهاو تفسيرها يمتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . ولا رقابة عايه في ذلك لحكمة النقض إلا حيث محيد عن أعمال حكم العادة التجارية التي ثبت لديه قيامها. لما كان ذلك وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنَّه برغم إحالة الدعوى إلى التحقيق وتأجيله أكثر من مرة وإفساح المحال أمام البنك الطاعن لإثبات ما كلفه بإثباته فقد قرر أنه لايوجد لديه شهود وعجز عن إثبات أن العرف والعادات التجارية قد جرت على اقتضاء فوائد مركبة على الحسابات الحارية بمد إقفالها وأن " . . . . المحكمة لا تمول على صورة الكتاب المقدم من البنك المستأنف (الطاعن) إذ أنها لاتصلح دليلا في الإثبات بوصفها صورة وليُّست أصلا وحتى ولوقدم الأصل فلا يصلح وحده دليلا على ثبوت العرف التجارى إذ أن هذا المستند مجرد كتاب صادر من إدارة المراقبة بالبنك المركزى وموجه للبنك المستأنف عن موضوع بذاته خاص بالمواطن . . . . كالثابت بصورة الكتاب . . . " وإذ كانذلك وكانوزن الأدلة المقدمة فى الدعوى وتقدير كفايتها فى الإثبات هو مما ينفرد به قاضى الموضوع ، فإن ما ينعاه البنك الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل لا يقبل أمام محكة النقض .

وحيث إن الطاعن سبى بالسهب الثالث على الحسكم المطعون فيه القصور والتناقض وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضي بأحقية البنك في اقتضاء الغوائد المركبة حتى ١٩٦٦/١٠/٢٥ وهوما بناقض أقضاء الأجل المحدد لإنتهاء الاعتاد الذي ينتهى في ١٩٦٥/٥/٢٠ وهوما بناقض ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بعد ذلك من عدم أحقية البنك في اقتضاء الفائدة المركبة في التاريخ اللاحق لاستحقاق الاعتاد بمقولة أن الرصيد يصبح دينا عاديا بعد هذا التاريخ ا

وحيث إنه لمــا تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس و يتعين رفضه .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٦

برثامةالسيد المستشاراً حمدحسن هيكل نائب رئيس محكة النقض وعضويةالسادةالمستشادين: ابراهيم السعيد ذكرى ومثان حسين عبدالله ويجد صدق العصار ويحود حبّان درويش

(101)

الطعن زقم ٢ ٩ ٥ لسنه ٤٠ القضائية :

( ١و٢ ) حكم «الطمن في الحكم» نقض " الحصوم في الطمن " تركة يجزئة أرث . وكالة

(٢) لخسم الذى قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثنا. نظر العلمن المرفوع من غيره من المحكوم عليم فى موضوع غير قابل التجزئة . عدم استمال هذ. الرخصة . لا أثر له فى شكل الطعن المرفوع من باقى المحكوم عليم صحيحا فى الميعاد • م ٢١٨ مرافعات .

( سموع ) تنفيذ <sup>دو</sup> تنفيذ عقاري " فوائد

( ٣ ) العدين حق الأعراض على قائمة شروط البيع تأسيسا على أن الدين المنفذ به يتضمن فواقد تريد عن الحد المقرر قافونا • م ٦٩٣ مرافعات سابق .

 ( 3 ) المدين المنزوعة طمليت . جواز مناقضته في قائمة النوزيع المؤتمة بشأن وجود الدين أو مقداره .

( ٥ ) حكم " بيانات الحكم " تسبب الحكم . بطلان

بيانات الحكم م ١٧٨ مرافعات · أغفال الحكم ذكر وجه دفاع غير جوعرى أبداء الخصم · لا جلان .

 (٦) حكم "الطعن في الحكم ". اثبات " الاحالة للتحقيق ". استثناف "نطاقه ". طلب الحصم التأجيل لا علان شهود. ثم اكتفاؤه بمنافشة شاهدى خصمه . لا يعد قبولا صريحا لحكم التحقيق . اعتبار هذا الحكم مستأفها تبعا لاستثناف الحسكم المبي للمحمومة ٢٣٩٠ مرافعات .

(٧) حكم « حجية الحكم » . قوة الامر المقضى . أثبات .
 تقدير المحكة للدليل ف الدعرى لا بحوز قوة الامر المقضى .

١ — إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت أمام محكة أول درجة من الطاعنة وباقى الورثة ضد المطعون عليه بطلب الحكم ببراءة ذمة المورثة من مبلغ . . . وحكم ابتدائيا بطلبات المدعيين ، فاقام المطعون عليه استثنافا عن هذا الحكم واختص حميع الورثة المحكوم لم ، وحكت الحكمة بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعنت الطاعنة عن نفسها وبصفتها ممثلة لتركة المورثة في هذا الحكم ، وكان لا يصلح اعتبار الطاعنة نائبة عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعر الأنبم كانوا ماثاين في الدعوى حتى صدر الحكم المطعون فيه ولا ينوب حاضر في الطعن عمن كان في الدعوى حتى صدر الحكم المطعون فيه ولا ينوب حاضر في الطعن عمن كان حاضرا مثله في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، حاضرا مثله في الحضومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، ومن ثم فان الطعن المرفوع منها بصفتها ممثلة لنتك المؤكمة يكون غير مقبول .

٧ - تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بأنه إذا كان. الحكم صادرا في موضوع غير قابل التجزئة - جاز لمن فوت يبعاد الطعن مرا لمحكوم طيهم أو قبل الحكم أن يطمن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحدز ملائه منضما إليه في طابانه ، ومقاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة (١) أن المشرع أجاز خروجا على مبدأ نسبية الاثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طمن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل المتجزئة بالتدخل في الطعن بالوصيلة التي بينتها المادة المذكورة ، ولما كانت هذه رخصة قد أجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم

<sup>(</sup>١) تَقْسُ/١/و/٢٦، (جُرِيَةُ للنَّكَتُبُ الْفِيَ النَّهُ بِ١١سَ. (١١٤٤ - ١٩٧٣/٢/) و النَّهُ ... ٢٤س ١٣٠

بطمن عليه في الميماد ، فخوله أن يطمن في الحكم أثناء نظر الطمن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو أن — يتدخل فيه منضما إليه في عللباله فان هو قمد عن استميال هذه الرخصة ، فلا يؤثر ذلك في شكل الطعن متى كان قد أقيم من باقي المحكوم عليهم صحيحا في الميعاد ، ولما كان الثابت أن الحكم المطمون فيه قد صدر ضد ورثة المرحومة . . . فإنه يجوز العامن فيه من الطاعنة فقط — أحد الورثة حدوان كان الحكم صادرا على ما يقول المطمون عليه في موضوع غير قابل للتجزئة .

 س يجوز الدين طبقا الحادة ١٤٤ من قانون المرافعات السابق الذي اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى فى ظله الاعتراض على قائمة شروط البيع تأسيسا على
 أن الدين المنفذ به يتضمن فوائد ربوية تزيد عن الحد المقرر قانونا

إلى المدن المنزومة ملكيته المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة منازعا في وجود الدين أو مقداره.

• أوجبت المسادة ١٧٨ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عددتها هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الحصوم من طلبات أو دفاع أو دفوع وخلاصة ما استندو إليه من الإهلة الواقعية والحجج القانونية إلا أن هذه المسادة كما يبين من فقرتها النانية لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسم في اسماء الحصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين اصدروا الحكم أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى فإنه لا يترتب على اغفالها بطلان الحكم ، وردى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم يلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في التيجة التي انهي إليها الحكم بعني أن الحكمة لوكانت قد يحثته لحاز أن تنغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية ثما يترتب عليه البعالان طبقا مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية ثما يترتب عليه البعالان طبقا مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية ثما يترتب عليه البعالان طبقا للفقرة الثانية من المحادة 170 من قانون الموافعات سالفة الذكر .

٣ — إذ كانت محكة أول درجة قد حكت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وكان طلب المطعون عايه التأجيل لإعلان شهوده ، ثم قوله في الجلسة التالية إنه لم يعلن شهودا ويكتفى بمناقشة شاهدى الورثة ، لا يعتبر قبولا صريحا للحكم إذقد يكون ذلك منه إذطانا لما لاسبيل له إلى دفعه ، ولما كان هذا الحكم غير منه فقدومة كلها أو فى شق منها فلا يجوز الطمن فيه إلا مع الطمن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدوذلك المسكم في ظله ، بل يكون مستأنفا تبعا لاستثناف الحكم المنهى الخصومة طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات القائم .

لما كان تقدير الدليل لا يحوز قوة الأس المقضى ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هوالفي الحكم المستأنف الصادر في الموضوع مطرحاً قوال شاهدي الإثبات التي أخذت بها محكة أول درجة وأقام قضاده على القرائن التي استنبطها من وقائم الدعوى ومستنداتها واحتمد عليها في تكوين عقيدته

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاة السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة وآخرين هم باقى ورثة ... ... ... ... ... ... أقاموا العموى رقم ٣٩٦٧ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطمون عليه بطلب الحكم ببراءة ذمة مورثهم من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقالوا بيانا للدعوى إنه يتاويخ ١٩٥٧/١٢/٢٦ حرر عقد قرض مع ترتيب زهن تامينى رقم ١٧٠٧٧ دفع منه مراغ ٥٠٠ جنيه خارج بجلس العقد ودفع الباقى وقدره ٢٥٠ جنيه أمام دفع منه مراغ ٢٠٠٠ جنيه أن المواجع القاهرة أثبت فيه أنه أقرضها مبلع ٢٠٠٠ جنيه القاهرة أثبت فيه أنه أقرضها مبلع ٢٠٠٠ جنيه دفع منه مبلغ ٢٥٠ جنيه خارج بجلس العقد ودفع الباق ٥٥٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ٢٥٠ جنيه أمام الموتى عالمية منه مبلغ ٢٥٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه المبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه أمام الموتى منه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه مبلغ ١٩٠٠٠ حنيه مبلغ مبلغ ١٩٠٠٠ حنيه مبلغ المبلغ مبلغ المبلغ مبلغ مبلغ المبلغ مبلغ مبلغ مبلغ المبلغ المبلغ المبلغ المبلغ المبلغ المبلغ

خيرأنها لم تتسلم المبلغين المقال بدضهما خارج مجلس العقد وهما فى ح نميةتهما يمثلان فوائد ربوية تزيدعلي الفائدة المتفق طيها بعقدى القرض فأقامت ضده قضية الحنحة المباشرة رقم ٣٦٣٤ قصرالنيل وطلبت مقابه بالمادتين ٣٣٩و، ٣٥ عقوبات وادعت قبله مدنيًا بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ؛ كما طلبت النيابة العامة عقامه بجريمة الاعهاد على الإقراض بالربا الفاحش في قضية المنحة رقم ١٠٤٣ اسنة ١٩٦٤ قصر النيل غير أنه حكم براءته فيالقضيتين لانقضاء الدعوى الحنائية بمضى المدة . وأمرت الحكمة بإحالة الدعوى المدنية إلى عكمة عابدين الحزئية المختصة حيث قيدت برقم ٧٨٧ سنة ١٩٦٥ ، ثم توفيت المورثة وحلُّ ورثنها علمها وقضى بشطب الدَّموى بناريخ ١٩٦٦/٣/١ فأقاموا الدعوى الحالية للحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ٣٠/١/٣٠ حكت المحكة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة وباقى الورثة أن مورثتهم لم تتسلم المبلغ موضوع الدعوى وأنه يمثل فوائد ربوية ، وبعد سماع شاهديها قدم المطعون عليه عقداً عرفيا بتاريخ ه ١٩٥٨/٢/١ يتضمن أن المورثة تسلمت مبلغ . ٣٥٠ جنيه من القرض البالغ قدره ١٢٠٠ جنيه فطَّعن المدعون بالجهالة على الإمضاء المسوبة لمورثتهم على هذا العقد ، وبعد حلف اليمين بعدم العلم قضتالحكمة سِّار يخ ٢٩٦٩/٢/١١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الإمضاء المذَّكورة هي المورثة إلا أن هذا الحكم لم ينفذ وبتاريخ ٦/٥/١٩٦٩ حكمت المحكمة بندب قسم أبحاث النَّربيف والنَّزوير بمُصَّلَّحَة الطب الشرعي بالقاهرة لاجراء المضاهاه على الإمضاء لبيان ما إذا كانتُ للورثة أم مزورة طيها ، وبعد أن قدم الخبر تقرَّره وانتهى بطلبات المدعين . استأنف المطمون عليه هــــذا الحــــكم بالاستثناف رقم ٢٠٩٣ سنة ٨٦ق مدن القاهرة . وبتاريخ ٣١/٥/٥١ حكمت الحكمة لمانغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنة عن نفسها وبوصفها ممثلة لتركة المرحومة . . . . في هذا الحكم بطريق النقض. ودفع المطعون طيه بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بقبول الدُّف السُّبة لغير الطَّاعنة من الورثة وفي الموضوع برفض الطعن. وعرض الطعن طى هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطمن أنه رفع من الطاعنة عن نفسها وبصفتها ممثلة لتركة المرحومة حميده عهد خليل مع أن الورثة كانوا ما تلين في الدهوى حتى صدو الحم الابتدائي والحكم المطعون فيه برفض الدعوى خلا بجوز الطاعنة أن تدعى أنها تمثل التركة في الطمن ، وإذ كان الموضوع غير قابل التجزئة الإنه لا يتصور أن تكون ذمة المورثة بريئة من الدين موضوع النزاع ومشغولة به في الوقت ذاته فان فوات ميعاد الطعن بالنسبة لمن لم يطعن من الورثة بجمل الطعن برمة غير مفبول .

وحيث إنه لم كان الناب أن الدعوى رفعت أمام محكمة أول درجة من الطاعنة وياقي ورثة المرحومة ٠٠٠. خد المطعون عليه بطلب الحكم ببراءة ذمة المورثة من مبلغ ٢٠٠ جنيه وحكم ابتدائيا بطلات المدعيين فأقام المطعون عليه الحكم المستأنف ورفض الطعن، فطعنت الطاعنة عن نفسها وبصفتها ممثلة لتركة المورثة في هذا الحكم،وكان لايصع اعتبارالطاعنة نائبةعن الورثة الذين لميرضوا الطعن لأنهم كانوا ماثاين في الدعوى حتى صدر الحكم المطعون فيه ولايتوب حاضرق الطعنعن كان حاصرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، كما كانذلك فالالطاعنة لاتعتبرممثلة لتركةمور تها أو نائبة عن باقى الورثة في هذا الطمن،ومن ثم فإن الطمن المرفوع منها بصفتها ممثله لتلك التركة يكون غير حَمول، لما كان ذلك وكاستالفقرة التأنية من المسادة ٢١٨من قانون المراضات تقضى بأنه إذاكان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجز بقباز لمزفوت ميعاد للطعن · من الحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطمن قبه أثناء نظر الطمن المرفوع في الميعلامن أُحَدُّ زَمَلًائُهُ مَنْضًا إليه في طلباته ، فإن مفاد ذلك وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة ـ أن المشرع أجاز خروجا على مبدأ نسبية الأثر المترب على إحراءات المرافعات أن يفيد خَصم من طعن مرفوع من غيره في المبعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطَّعن بالوسيلة التي بيسَّما المادةالمذكورة، ولما كانت هذه رخصة قد أجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطمن عليه في الميماد فخوله أن يطمن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميماد من أحد المحكوم طيهم أو أن يتدخل فيه منضما إليه في طلباته فإن هو قمد هن

استمان هذه الرخصة فلا يؤثر ذلك فى شكل الطعن متى كان قد أقيم من باقى المحكوم على مصيما في المعاد ، ولما كارالناست أن الحكم المطمون فيه قدصدر ضد ورثا المرحومه . . . . . فإنه بجوز الطعن فيه من الطاعنة فقط وإن كاد احكم صدرا على ما يقول لمطمون عليه فى موسوع عبر قابل المتجرئة ومن ثم يتعس رفض الدفع بالند به اللماعة عن ننسها .

و-يب إن الطمن بالنسبة للطاعنه عن نفسها قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إلى الطمن بنى على ثلاثه أسباب تنعى الطاعنة السباب النالث متهاعلى الحكم المطاون فيه الحطأ في تطبيق غانون والسعور في التسبيب والفساد في الاستدلان ، ذلك أن الحكم أهام قضاءه برفض المعوى على أسباب غير سائعة من أربعة وجوه :

أولا: استند الحكم إلى أن مورثة الطاعنة طلت ساكنة مدة طويلة بعد إبرام عقدى الفرض المرحض المرح

 ثالثاً : أضاف الحكم أن الورثة لم يقدموا في قضية البيوع وقم ٥ سنة ١٩٦٨ القاهرة الابتدائية مناقصة في قائمة التوزيع بخصوص القوائد الربوية وأنه تبين من الدعوى رقم ١٩٦٥ سنة ١٩٦٨ مدنى القاهرة الابتدائية أن الطاعنة وأحد الورثة عارضا في قائمة التوزيع الانتهائية استنادا إلى أن المطعون عايه أضاف إلى دينه الأصلى مبالغ أخرى بغيروجه حق دون أن يوضحا هذه المبالغ وأنها قوائد ربوية ، في حين أن المناقصة في قائمة التوزيع لايجوز أن تكون مؤسسة على صحة الدن أو بطلانه وإنما يدور الاعتراض على مدى ما يكون للدائمين من حقوق الانتضائها من ثمن المقار الرامي به المزاد ، وقد اعترض الورثة على مبالغ ادعى المطعون عليه أنه سددها مع أنهم قاموا بسدادها ، وتمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أما محكة الاستئناف إلا أن الحكم أغفل الإشارة والود عليه .

رابعا :استدل الحكم بأن الطاعنة ويافى الورثة طلبوا الصلح بحلسة ١٩٦٥/١٢/١٤ أمام محكة عابدين الجزئية التى أحيات إليها دعوى التعويض بعد أن قضى ببراءة المطعون عليه ، وأنهم تركوا الدعوى للشطب بالجلسة التالية ، في حين أن السمى للصلح كان بناء على عرض من المطعون عليه ، وإذ لم يتم الصلح لسهب تمنته رأى الورثة ترك الدعوى الحالية وقد أبدت الطاعنة هذا الدفاع أمام محكة الاستثناف ، غير أن الحكم لم يلتفت إليه .

وحيث إن النبي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بأن حقدى القرض لا يتضمنان فوائد ربوية على ما قررة « · · · ( 1 ) من الثابت أن حقد القرض الأول تاريحه ١٩٥٧/١٣/٣١ وأن عقد القرض الذاني تاريخه ١٩٥٧/٣/٣١ وأن عقد القرض الذاني الورقة حوضوع القوائد الربوية إلا في سنة ١٩٦٣ بإقامة الجنحة المباشرة باحثوائهما على قوائد ربوية ضدها مدةست سنوات بالنسبة للمقدالأول وحمس باحتوائهما على قوائد ربوية ضدها مدةست سنوات بالنسبة للمقدالأول وحمس منوات بالنسبة للمقدالأول وحمس العقدين بالإبلاغ أو بمقاضاة المستأنف حالمطعون عليه بالجنمة المباشرة (٢) بين من مطابقة القضية ٣ سنة ٢٥ بيوع كلى أنها اتخذت من المستأنف ضده بورقة المستأنف ضده بعد وفاتها عن عقدى القرض ضده بعد وفاتها عن عقدى القرض

موضوع القضية الحالية وتم إعلان المورثة بتنبية نزع الملكية فى ١٩٦٤/٦/١٩ عن عقد القرض ١٧٠٢٧ سنة ١٩٥٧ ولم يحصل اعثراض منها كما سارت بلق الإجراءات وتم تحديد جلسة للاعتراض على قائمة شروط البيع ضمسد المستأنف ضدهم ولم يحصل منهم أعتراض ما بخصوص الفوائد الربوية ولو كان ما تدهية المورثة ومن بعدها ورثتها صحيحا لبادروا يتقر ىرذلك فى كل مراحسل قضية البيوع . (٣) تبين من الاطلاع على قضية البيوع ه سنة ٦٨ كلى القاهرة أنها مقامة من المسنأنف الذي أتحذت اجراءاته اللازمة عن كامل دينه وملحقاته ف مواجهة المستأنف ضدهم ولم يتقدم أحــد مهم باعتراضه على قائمة التوزيع بخصوص ادعاء الفوائد الربو ية . ( ٤ ) تبين من ألاطلاع على القضية ٩٣٥ م سنة ٦٨ مسدني كلي القاهرة أنها معارضة في قائمة التوزيع النهائية الصادرة في القضية، سنة ٨٨ كلي القاهرة وتبن أنها مقامة من إحدى الورثة وإحدى المستأنف ضدهم ... .. ... ... الطاعتة ــ وجاه في تقرير المعارضة أن المستأنف أضاف إلى دينه الأصلى مبالغ أثرى بلا وجه حق ولم توضح المستأنف ضعهما سالفتاالذكر تلك المبالغ ولم تقدمامذكرة مخصوصها ولم تثيراأى دفاع عصوص الفوائد الربوية وقد حَسَمَ بعدم قبولها شكلا . ( ٥ ) تبين من مطَّالعة الجنحة ٣٩٣٤ سنة ٦٣ قصر النيل المقامه من مورثة المستأنف لاقتضاء الدءوى الحتائية بمضى المدة مع إحالة الدعوى المدنية إلى محكة عابدين وقيلت الدعوى المدنية برقم ٧٨٧ سنة ٦٠ عابدين وتبين من مطالعة محاضر جلسات تلك القضية أن المستًا نف صدحم طلبوا بجلسة ١٧/١٤/٥٠ الصلح ثم تركوا دعوام الشطب بالجلسة التالية حيث تم شُطها فعلا . وتبين مما سهق آن المورثة والمستأنف ضمعم لم يَخْذُوا موقفًا حاسمًا يخصوص الادعاء بالقرائدالربوية مماتطمين معه الحكة إلى عُلَم مِحة ادعائهم وكان ببين ثما أورده الحكم أنافحكة لم تطمئن إلى محة ادعاء الطاعنة بأن القرضين يتضمنا فوائد ربوية القرائن التي اعتمد عليها الحسكم واستمدها من وقائم لهمها أصلها التابت بالأوراق وتؤدى في مجوعها إلى التتيجة التي انهي إليها وتكفى لحمله وكالت هذه القرائن متسائدة ولا مجوز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كقايتها في ذاتها ، و بحسب قاضي الموضوع أن بين الحقيقة الى أقتتم بها ولا عليه بعد ذلك أن يتنبع الحصسوم في مناحي حججهم

وأقوالهم وطلباتهم وأن يرد استقلالا على كل حجة أو قول أو طلب لأن فى قيام الحقيقة التي أقتنت بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والججع والطلبات عولما كان يجوز للدين طبقة المسادة ١٩٤٧من فانون المرافعات السابق الذى اتحذت إحراءات التنفيذ العقارى فى ظله الاحتراض على قائمة شروط البيع تأسيسا على أن الدين المنفذ به يتضمن فوائد ربوية تزيد عن الحد المقرر قانونا كا يجوز للدين المنوعة ملكيته المناقضة فى قائمة التوزيع المؤقنة منازعا فى وجود المدين أو مقداره مما لا محل معه لتعييب الحكم المطعون فيه فى استدلاله على عدم وجود فوائد ربوية فإن الطاعنة لم شرها الموضوع فى الاعتراض على قائمة شروط البيع والمناقضة فى قائمة التوزيع ، ولما كان فلك مغان النمى بهذا السهب يكون على غر أماس.

وحيث إن حاصل الذي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم أكنفي بإيراد دفاع المطعون عليه الحاص بعدم حصول اعراض من مورثه الطاعنة والورثة من بعدها على قائمة شروط البيع بخصوص الفوائد الربوية وعدم إثارة هذا الموضوع في المناقضة في قائمة التوزيع واستند الحكم إلى ذلك فيا قرره من عدم صحة ادعاء الطاعنة بأن المناظلوب هو فوائد بوية ولم يشير إلى حجة من الحجج القانونية التي ردت بها المطاعنة على هذا الدفاع مما تضمنته المذكرتان المقدمتان بجاستي ١٩٧٠/٤/١ بها 1٩٧٠/٤/١ من قانون المرافعات مما يعيب الحكم بالبطلان والقصور م

وحيث إن المنعى بهذا السبب غير صحيح ، ذلك أن المسادة ١٧٨ من قانون المرافعات و إن أو جبت في فتوتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عددتها هذه الفقرة من بينها نص ما قلمه الحموم من طلبات دفاع أو دفوع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجمح القانونية إلا أن هذه المسادة كما يبين من فقرتها التالية لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو المطلا الحسير في أسماء الحصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدرة المقارة الآولى قانه

لايترتب على إغفالها بطلان الحكم ، ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الحصم لايترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النيجة التي انتى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لوكانت قد محتد لحاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم المواقعية ثما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المحادد ١٧٨ من قانون المرافعات سالفة الذكر ، كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ماسلف بها أنه الدعلى السهب النالث لم يخالف الفانون إذ استند فيا خلص إليه منأن المبلغ المطالب به لا عمل فوائد ربوية إلى عدم إنارة موضوع هذه الفوائد في الاعتراض على قائمة شروط البيع أو في المناقضة في قائمة النوزيع المؤقتة ، ومن ثم فلاترب على الحكم إن هسو أغفل الاشارة إلى دفاع العاعنة بهذا الخصوص ويكون النمي عليه بالبطلان في غير محله .

وحيث إن مبنى النمى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المسادة ٢٧٩ من قانون المرفوهات تقضى بأن استشاف الحكم المنهى للخصومة يستنبع حما استثناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى الدعوى مالم تكن قد قبات صراحة ، وإذا قضت محكة أول درجة فى ١٩٦٨/١/٣٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن القرضين يتضمنان فوائد ربوية ، وكان المطعون عليه قد قبل هذا الحكم قبولا صريحا يتمثل فى طلبه أجلا لإعلان شهوده وأنه لم يعلن شهودا بعد ذلك واكنى بنافشة شاهدى الإثبات فإن الحكم المذكور لا يكون مطروحا على محكة الاستثناف إلا فيا يتعلق بتقدير الدليل المستمد من أقوال الشهود و يمتنع على محكة الاستثناف أن تبحث فيا إذا كان بجوز الإحالة إلى التحقيق قولا منه أن محكة الموضوع سلطة مطلقة فى تفدير دواعى الإحالة إلى التحقيق شهادة الدهود إذا وجدت في عناصر الدعوى ما يكفى لتكون عقدتها فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النبى بهذا السهب في غير عملة ، ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة قد حكت في ١٩٨٨/١/٣٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة وباقى ورثة المرحومة ... .. .. .. .. .. بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن مررتهم لم تتسلم المبلغ موضوع الدعوى وأنه عمل فوائد ربوية ونبنى المطعون عليه ذلك بنفس الطرق ، وكان طلب المطعون عليه التأجيل لإعلان شهوده تمقوله في الحلسة التالية أنه لم يعلن شهودا و يكتفى بمافشة شاهدى الورثة لايعتبر قبولا صريحا للحكم إذ قد يكون ذلك منه إذمانا لما لا سبيل له إلى دفعه ، وكان هذا الحكم غير منه لخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم المسادر في الموضوع عملا بنص المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات اللها ق الذي صدر ذلك الحكم في ظله بل يكون مستأنفا تبعا لاستثناف الحكم المساق الذي صدر ذلك الحكم في ظله بل يكون مستأنفا تبعا لاستثناف الحكم المرافعات القائم ، ولما كان تقدير الدليل لا يحوز قوة الامر المقضى فلا تثريب المرافعات القائم ، ولما كان تقدير الدليل لا يحوز قوة الامر المقضى فلا تثريب المرافعات القائم ، ولما كان تقدير الدليل الا يحوز قوة الامر المقضى فلا تثريب أقوار شعدى الإثبات التي أحدت بها محكة أون درجة وأة م قضاءه على القرائ التها من وقائع الدعوى ومستنداتها واعتمد علياف تكوين مقيدته حسها تقدم د كره في الرد على السبب الثالث ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم السهب يكون على فيرأساس .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن .

# جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٦

رِثَامة السَّه السَّمَشَار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشادين : أبراهيم السيَّد ذكرى ، وهمان حسين عبد الله ، ومحمود عمَّان درويش ، وزكى العملوى صالح .

(100)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤١ القضائية :

(١) حكم سجية الحكم". ثيابة عامة .

الأوامر والقرارات الصادرة من سلطلت التحقيق ... لا همية لها أمام القاضى المدن ... علة ذلك .

### (٢) إثبات "الإحالة للتحقيق" . حكم ٠

محكمة الموضوع غير ملزمة باحالة الدعوى إلى التحقيق • حقها في تكوين عقيدتها من أقوال شهود مجموا في تحقيق قضائي أو إدارى •

## (٣) عكم "تسبيب الحكم". تأمين .

القضاء برفض دعوى المؤمن لهـا قبل شركة التأمين المدم البوت حمة واقعة صرفة السيارة المؤمن طبها - عدم الزام الحسكم بقرار النباء بقيد الواقعة جنحة صرفة صد مجمهول واستناده في ذات الوقت إلى التحقيق الذي أحرثه فيها الاساقض

١ — الجمية .... وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة ... لا تثبت إلا الا حكام النهائية الفاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لأن هذه القرارات لا تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة والإدانة و إنما تفصل فى توافر أو عدم توفر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكة الفصل فى موضوعها ، ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أية جحية أمام القاضى المدنى و يكون له أن يقضى بتوفير الدليل

على وقوع الحريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق .

٧ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى رأت فيا قدم إليها من أدلة ما يكفى لإقتناعها بوحه الحق فى الدعوى بغيراتخادهذاالإجراء ولها أن تعتمد فى تكوين عقيدتها على أقوال شود سئلوا فى أى تحقيق قضائى أو إدارى وإن تستنبط القرائن التى تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فها .

٧ - إذ سين من الحكم المطمون فيه - الذي قضى برفض دعوى المؤمن لحا لا تتفاه شهر ط استحقاقها مبلغ التامين ضد الشركة المؤمن لديها - أنه لم يقرم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول وبالاوجه لإقامة الدعوى الحنائية لعدم معرفة الفاعل واستند الحكم في ذلك إلى ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سممتهم النيابة بهذا الحصوص ومحضر تحريات مباحث الشرطة من أن وافعة سرقة السيارة المؤمن عليها غير سحيحة ، ورأى في هذا ما يغنى عن إحالة الدعوى إلى التحقيق ، قائه لايكون هناك تناقض في الحكم ، ذلك أنه لا يثرب على الحكم في عنافة قرار النيابة في قضية السرقة ، وأن يستند في نفس الوقت إلى التحقيق الذي أجرته فيها ويستخلص منه عدم سحة واقعة السرقة المرقة ا

#### المحسكمة

يعد الاطلاع طى الأوواق وصماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والموافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع ــعلىما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن ــ تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣٠٣ سنة ١٩٦٨ مدنى الفاهرة الابتدائية ضد شركة مصر التأمين المطعون طبها الأولى طلبت فيها الحكم

بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ . ٣٨٠٠ جنيه ، وقالت شرحاً للدعوى إنها كانت تمثلك السيارة رقم ٦٩ و نفل دقهلية المؤمن عليها لدى الشركة المذكورة بموجب وثيقة تأمين عبلغ ٣٨٠٠ جنيه ضد الحوادث والسرقات ، و إذ سرقت هذه السيارة في ١/١٥/ ١٩٦٨ وحررت عنالواقعة قضية الجنعة رقم ٢٩١ سنة ١٩٦٨ قسم ثان المنصورة وقيدتها النيابة ضد مجهول وقررت حفظها لعدم معرفة الفاعل ، وامتنعت شركة النامين عن الوفاء بالتزامها فقد أقامت دعواها للحكم لها بالطلبات سالفة البيان . وأدخلت الشركة المطمون علمها الاولى الشريكة المطعون علمها الثانية ليكون الحكم فمواجهتها ولتقدم مالدبهآ مندفاع ومستندات لأنها البائعة للسيارة ونص و وثيقة النَّامِنِ على أنه في حالة وقوع حادث يتربُّ عليه نقدها أو تلفها كالها فإن النعويض المستحق نخصص لسَّداد الرصيد المتبق من ثمنها للسركة البائعة ، وطلبت هذه الأخرة بالحلسة الحكم بإلزام الشركة المطمون علمها الأولى بأن تدفع لها مبلغ ١٥٢٩ جنيه قيمة الأقساط الباقية من تمسن السيارة وبِتاريخ ١٩٧٠/١/١٤ حكتالمحكة إلزام المطعون عليها الأولى بأن تؤدى للطاعنة مبلغ ٢٢٧١ جنيه وأن تؤدى للطعون عليهاالثانية مبلغ ٢٥٧٩ جنيه . إستأنف المطعون طيِّها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩٩ سنة ٨٧ق مدنى الغاهوة . وبتاريخ ٣١ /٣/ ١٩٧١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة والدعوى الفرعية المقامة من المطعون علمها الثانيه . طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفمها أصرت النيابة على رأيها ·

وحيث إن الطمن أقم على سببين تنمى بهما الطاعنة على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور ، ذلك أن الحكم خالف قرار النيابة المعامة الذى أصدرته بقيد الواقعة جنحة سرفة وحفظها مؤفنا لعدم معرفة الفاعل إستنادا إلى أن الحجية تقتصر على الأحكام ثم عاد الحكم واستخلص من التحقيق الذى أجرة النيابة في هذه القضية أن المسرقة لم تقع خلافا لما إنتهت إليه هذه التحقيقات وقضى برفض المحوى لائتفاء شرط استحقاق المؤمن له مبلغ التأمين،

وكان بتمين على اعكمة ألا تستند إلى هذا التحقيق وتحقق الواقعة بنفسها حتى تلزم التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث أن هذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كانت الحجية ـــ وعلى ١٠ حرى مه قضاء هذه المحكمة ـــ لا تثبت إلا للا حكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الحتائية دون غرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق، لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الحنائية بالبراءة أو الإدامة ، وإنما تفصل في توافر أو عدم توفر الظروف التي تجمل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ، ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أمة حجية أمام القاضي المدنى و يكون له أن يقضي بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها الى المتهم على خلاف الفرار الصادر من سلطة التحقيق ، وكانت محكمة الموضوع ليستُ ملزمة بإحالة الدعوى الى التحقيق متى رأت فيا قدم إليها من أدلة ما يكفى لإفناعها بوجه الحق في الدعوى بغير اتحاذ هذا الإجراء ، ولها. ان تعتمـــد في تكوين عقيدتها على أقوال شهود سئلوا في أي تحقيق قضائي أو إداري وأن تستنبط القوائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقــدمة فيها ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فية أنة لم يلتزم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جنعة سرقة ضد مجهول وبألاوجه لإقامة الدعوى الحنائية لعدم معرفة الفاعل واستند الحكم في ذلك الى م ااستخلصه من أقوال الشهود الذين سمعتهم النيابة بهــــذا الحصوص ومحصر تحريات مباحث الشرطة من إن واقعة سرقة السيارة المؤمن علمها غير صحيحة ، ورأى في هذا مايغني عن إحالة الدعوى الى التحقيق ، فإنه لايكون هناك تناقض في الحكم ذلك أنه لاتثر يب على الحكم في غالفة قرار النياية في فضية السرقة وان بستند في نفس ألوقت الى التحقيق الذي أجرتة فيها ونستلخص منه عدم صحة واقعة السرقة خلافا للقوار الدى أصدرته النباية بناه على هـــذه التعقيقات ، واذ رتب الحكم على ماخلص إليه القصاء رفض الدعوى فان النبي طبه بسذين السبين يكون في غير عله وحيث إنه لما تقدم يصين رفض الطمن .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار : بجد مجد المهدى وعضوية السادة المستشارين : سعد الشاذل ، وحسن مهران حسن ، والدكتور عبد الرحزهباد، ويجد الباجورى .

(101)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ القضائية :

تأمينات أجمّاعية . دعوى « الصفة في العموى " . عمل .

دمارى الطالة باخق في مكافأة نهاية الحدمة أو بمعاش اتفاقى بديل عبها وكذا بالحقوق التي ترتبها قوانين التأمينات الأجهاعية . وجوب توجيهها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجماعية دون صاحب العمل .

منى كان البين من الحطاب الصادر من ناظر الوقف والذى ركن اليه المطعون عليه أن المبلغ المشار إليه فيه قد رتبه ناظر الوقف كماش أتفاقي الطعون عليه مدى حياته عن مدة خدمة حددها بالفستمة من يوليو سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٠٠/١٢/٠٠ ما مفاده أن ذلك المماش قد تقرر — بالانفاق — بديلا عن مكافأة بهاية خدمته التي انتهت في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وكان مؤدى نص المسادة ه من القانون رقم ٩٣ لوسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون النامينات الاجتماعية والمواد ١٨ / ١ و ٥ و ٩٣ و ٧٩ من هذا القانون والمسادة ٣٤ من القانون رقم ٩١٩ لسنة ١٩٥٠ بيانات والاحتار واحدار المدخار المعمل الخاصين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧١٧ لمسنة ١٩٥٧ بشأن عقسد المعمل المودى — مجتمعة ومتساندة — أن الشارع قد جعل من مؤسسة التأمينات الإجتماعية — طرط أصليافي كل الفضايا التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات بالاجتماعية التعميل التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون المتأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون التأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون التأمينات التي يطالب راضوها بمقرق مقروة لم في قانون التأمينات التي المناس التي المارون الموادين التي التيانات التي المناس التي التيانات التي المناس التي التيانات التي التيانات التيانا

الصادر به القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ أو بحقهم في مكافأة نهاية مدة الخلمة أو بمعاش بديل عنها إذا وجد نظام خاص للعاش وفقا للسادة ٣/٨٣ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بحيث يتعين أختصام تلك المؤسسة في كل دعوى تتعلق محق من الحقوق السالفة الذكر وإلا كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة وإذ كالت الحيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قدحلت فحذاالصدد عل مؤسسة التأمينات الاجتاعية بموجب قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ اسنة ١٩٦٤ الذي عمل به أعتبسارا من الماء/١٩٦٤ ومن قبله المقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ يقطع بهــــذا الحلول ، نصوص ذلك القانون في الحملة وعلى وجه الحصوص المسادة الرابعة من مواد إصغار القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ والمواد : ٥و١٣ و ٨٤ و ٨٩ و١١٩ ١٩٩١ و١٢٨ و ١٣٩ من هذا القانون، مما مفاده وجوب أختصام تلك الهيئة في دعاوى المطالبة بالحقوق التي ترتبها قوانين الأأمينات الاجباعية ، وإلا كانت غير مقبولة الرفعها على غر ذى صفة . لما كان ماتقدم ، وكان المطمون عليه قد ونع دعواه ف ظل ذلك التانون الأخير مطالبا بالمماش لا تفسسامي المشار إليه بكتاب ناظر الوقف مختصا فها وزارة الأوقاف وحدها دون الهيئة العامة لتأمينات الاجتاعية فإن الذعوى تكون قد رفعت على غير ذي صفة ، مما كان يتعين معة على محكمة الاستثناف القضاء بعدم قبولما لمذا السبب.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وحماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافة وبعد المداولة

ُ-يِثُ إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن تخصيل في أن المطعون حليه أقام الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٦٦ عمال على الطاعن أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الزامة بأن يدفع له ولمدى حياته ولورثه من بمطعومات هنورا عمومات عبداء من الإسلام على معالم عبداء من المسلمة المناورا على المسلمة المناورات عدد المناورات المناورات المناورات المناورات المناورات عدد المناورات المناور

بيانا لها أنه منذ يوليو سنة ١٩٣٢ كان يعمل كاتب حسابات وتحريرات باملاك السيد/ ... ... الذي أوقف سنة .ه.١ أطيانا كائنة بناحية ... ... ... .. .. .. .. .. مساحتها مائتان وتسعون فدازا تقريبا وقف خبريا ، وأن المطعون عليه ظل يعمل بادارة الأطيان الموقوفة بالقاهرة ، وإذ صفیت هذه الإدارة فی سنة ۱۹۶۰ قرر صاحب الوقف ر بط معاش شهری له قدره عشرة جنيهات كبديل مكافأة نهاية مدة خدمته عملا بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يصرف له من الوقف الحيرى ، واستمر يصرف هذا المعاش من إدارة الوقف مدة حياة الواقف وبعد وفاته في إبريل سنة ١٩١١ إلى أن استولت وزارة الأوقاف على أعيان الوقف في ١٩٦١/٨/١ وحتى نوفمر سنة ١٩٦٥ ، وإذ نوجىء منذ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بوقف صرف المعاش فقد أقام دعواه . ويتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدى للطعون طيه ولمدى حياته مبل عشرة جنبهات شهر يا إعتبارامن ١٩٦٧/١/٠. استأنف العاعن هدا الحكم بالاستثناف رقم و١٤٢٥ س ٨٤ ق مدنى القاهرة طالبا الغاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا برفضها . وبتاريح ١٩٦٩/٣/٢٧ حكت عكة الاستثناف بتأبيد الحكم المستأنف. طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أمدت فيها الرأى برفص الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ثما ينعاء الطاعن بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق الفانون ، ويقول في بيان ذلك إنه وفقا للمادة ٢٩ مرة نون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تقوم العلاقة مباشرة بين العامل ومرسسة التأمينات الاجتماعية حتى في حالة عدم الاشتراك في التأمين عن العامل ومن تم يكون خطأ مر الحكم تعليه برفض الدفع بعسدم قبول الدعوى لعدم اختصام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي حلت محل المؤسسة — بأن الوزاوة لم تسترك في الهيئة لاحالة المطمون طيه للماش قبل تنفيذ قوانين التأمينات الاجتماعية ، مع أن الثابت أن القانون وقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يمكم واقعة الذاع قد نفذ في أخسطس سنة ١٩٥٩ ولم يتلقى المتطمون طيه الدي يمكم واقعة الذاع قد نفذ في أخسطس سنة ١٩٥٩ ولم يتلقى المتطمون طيه

خطاب الأحالة للماش إلا فى ١٩٣٠/١٢/٣٠ ؛ مما كان يتعين معه على الواقف أن يشترك عن المطعون عليه بعداًن صاو الاشهراك الزاميا عمد بالماد. ١٨ من القانون سالف الذكر ، وفى الفضاء باستمرار صرف المماش مخالفة لفانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٤ الذى جعل الاشتراك اراميا وجعل الهيئة هى الملتزمة بصرف المعاش ولو لم يشترك أصحاب اد عمال عر العمال .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لم كان الناس أن المطعور عليه أقام دعواهطالبا الحكم بالزاموزارة الأوقاف بأرتدف لهمبا عشر جنهات ماش سهرى اعتبارا من ۲/۱/۱۹۶۱ راكنا إلى خطاب مؤرخ ۱۹۶۰/۱۲/۳۰ صادر له من ناظر وقف ... ... بي نص على أنه « بالنصر التصفية الدائرة قررنا أن نعوضكم عن مكافآة مدة خدمتكمال استمرت مي يوابو سنه ١٩٣٢ لعاية تاريحه بأن فرصنا لكم معاشا قدره ١٠ جنيهات ( فقط عشرة جنيهات لاغير) تصرف لكم من الوقف الحبري بناحية ... .. .. .. .. .. .. مدة حياتكم ، لذلك قررنا لكم هدا شاكر ين لكم ماقمتم به من الجهود في أعمال الوءف قبل ومنذ إنشائه ولتصرفوا هذا المبلغ شهريا اعتبارا من أول ينايرسنة ١٩٦١ من إدارة الوقف . ، وكان البين من هذا الخطاب أن المبلغ المشار إليه فيه قد رتبه ناظر الوقب كماش انفاق الطعون عليه مدى حياته عن مدة خدمة حددها بالفترة من يوليو ســـنة ١٩٣٢ إلى ١٩٣٠/١٢/٣٠ ، مما مفادة أن ذلك المعاش قد تقرر بالاتفاق بديلا عن مكافأة نهاية خدمته التي انتهت في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المــادة ١/١٨ من ذلك القانون تنص ملى أن يكون التأمين في المؤسسة الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعال ، كما نصت المسادة ٧٩ من ذات الة نون على إنه ﴿ لا يجوز لمن تسرى عليه أحكام هـ اللة نون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه فى التأمين أن يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة إلا على أساس الحد الادنى للا جور وم عدم الاخلال بأحكام الفقرة السابقة والمادة ٧٩ يكون المؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بجيع الاشتراكات المقررة وكذا فوائد تأخيرها وكذا بجيع ماتكلفته من نفقات وتعويض قبل من يقم بالاشتراك صنه ونصت المسادة ٦٣ من آلقانون ذاته على أن يحل الناتجمن الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين ( تأمين الشيخوخة ) وفي صنسفوق

الادخار المشار اليه ( في المادة ٥٠ ) عسل المكافأة التي تستحسق المؤمن عليه في نهاية الحدمة والتي تحتسب على الوجه الجين بالمسادة ١٧٣ من القياتون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى الوجيمة المبدين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائع والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر . فإذا قل الناتج المذكور عما يستحق المؤمن عليه من . مكافأة وجب على صـــاحب العمل تسديد ذلك الفرق إلى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به وإلا أستحقت عليه فوائد تأخير بسعر ٦٪ سنويا تسرى عبادامن تآريخ انتهاءخدمة المؤمن طيه . وفي حميم الأحوال يجب على المؤمسة أَضَافً ذَاكَ الفرق إلى حساب المؤمن عليه في حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦ اسنة ١٩٥٩ أو ماتحصله فعلا من صاحب العمل تطبيقا لأحكام عقود العمل الفردية أو المشتركة أواللوامح والنظم المعمول بهافى المنشآت أو اقرارات التحكيم أيهما أكبر وتحل المؤسسة قانونا بما تستحقمن فرق على المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال في مطالبه صاحب العمل، ونصت المادة ٢ همن القانون ذاته على أن تكون أمو الهذا التامين (تأمين الشيخوخة) كما يأتى.... ج المبلغ المنشر لحساب المؤمن عليه فيصموق الادخار المنصوص عليه في القانون وقم 193 اسنة مهم، وقت العمل بهذا القانون إن وجد، ونصت المادة و من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بإصماد و قانون التأمينات الاجتماعية على أن \* تنتقل حقوقُ والتزامات كل من صندوقي التأمين والادخار الهنشأين بمقتضى أحكامالقانون رقم ٤١٩ لسنة هه١٩ وصندوق إسابات العمل المنشأ بالقانون رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٥٨ إلى مؤسسة التأمينات الاجماعية بموجب أحكام القانون المرافق ، ونصت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق التأمين وآخر للادخ رالعيال الخاضعين الأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يشأن عقد العمل الفردى على أنه تمثل الحبالغ التي يدخها صاحب العمل في صندوق الادخار وفوائدها على المكاماة التي تستحق العامل في نهاية الحدية من مدة خدمته التي تعتسب على الرجه المبين بالمادة ٧٧ بقائل رقم ، ٣١١ لسنة ١٩٥٢ أو على الوجه المبين في مئود للعمل الفردية أو المشتركة أو الوائح والنظم للممول مها في المنشآت أو إقوارات هيئات التحكيم أيهما أكجه

وكان مؤدى هذه النصوص - مجتمعة ومتساندة أن الشارع قد جعل من مؤسسة التأمينات الاجتاعية - التي حلت محل مؤسسة التأمين والأدخار - طرفا أصليا في كل القضايا التي يطالب راضوها محقوق مقررة لحرفي قانون التأمينات الاجتاعية الصادر به القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ أو بحقهم في مكافأة نهاية الحدمة أو معاش بديل عنها إذاوجد نظام خاص للعاش وفقا الادة ٣/٨٣ من قانون العمل الصادريه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بحيث يتعين اختصام تلك المؤسسة ف كل دعوى تتعلق بحق من الحقوق السالفة الذكر وإلاكانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت في هذا الصدد محل مؤسسة التأميات الاجتماعية بموجب فانون التأمينات الاجماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الدى عمل به أعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ ومن قبله القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ ، يقطع بهذا الحلول نصوص هذين الفانونين في الحملة وعلى وحه الحصوص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ والمواد ه ، ١٣ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ١٣٠٠ ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٣٩ من هذا القانون مما مفاده وجوب اختصام تلك الهيئة ف دهاوى المطالبة بالحقوق التي ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعية ، وإلا كانت غير مقيولة لرفعها على غير ذى صفة ، لما كان مانقدم ، وكان المطمون عليه قــد رفع دعواه باريخ ١٩٦٦/٧/٢٧ في ظل ذلك القانون الأخر مطالبا بالمعاش الاتفاقي المشار آليه بكتاب ناظر الوقف مختصما فيها وزارة الأوقاف وحدها دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، مماكان يتعين معه على عكمة الاستثنام القضاء بعدم قبولها لهدا السبب وإذ لم يلتزم الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بانيا قضاءه فى هذا الصدد على قوله إنه في خصوص الدفع الذي إثارته المستأنفة بعدم قبول المعوى لرضها على غير ذي صفة استنادا إلى أن هيئة التأمينات الاجتماعية قسد أصبحت وهي الملتزمة \_ دونها \_ بالوفاء عقوقالمسنأنف ضده فهومر دود بأن المستأنفةلم تشترك ف هيئة التأمينات الاجهاءية سبب إحالة المستأنف ضده إلى التقاعدقبل تنفيذ قوانىن التأمينات ، مع أن قانون التأمينات الا- بماعية رقم ٩٣ سنة ١٩٥٩ قد سرى عل واقعة المدعوى منذ العمل به بتاريخ ١١٩٥٩/٨١ ، ومع أن

أنهاء خدمة المطعون عليه في ظل هذا القانون لم يسكن يمنع قانونا من اشتراك صاحب العمل حجهة الوقف حق مؤسسة التأمينات الاجتاعية عن المطعون عليه تسوية لحقوقه عن مدة الحدمة السابقة ، إذ جرى قضاء الحكم على هدا التحو فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فبه ، ولما تقدم ــ يكون متعينا القضاء ــ فى موضوع الاستثناف ـــ بإلغاء الحكم لمستأنف و بعدم قبول دعوى المستأنف عليه لوفعها على غير ذى صفة .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدى وسعد. الشاذل وحسن مهران حسن والذكستور عبدالرحن عباد

# (10Y)

# الطعن رقم ١٧٢ اسنة ٤١ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » حكم « الطعن في الحكم » .

هدم قابلية الحكم للطمن فيه تطبيقا للمادة 10 / 2 ق 171 لسنة 1924 مناطه فصل المحكمة -الابتدائية — في دعوى تحفيض أجره — في صيألة أولية باعتبار أن الإيجار وقع عل محل تجارى بمقوماته ، جواز الطمن في هذا الحكم، علة ذلك ،

(٢) عقد « عيوب الرضا » «الاكراه» بطلان وبطلان " التصرفات. •

الإكزاء المبطل للرما ماهيته تحققه باستهال وسائل الفنط ولوكنت مثروعة متى استهدفت الوصول إلى شيء غير مستحق .

(٣) عقد « عيوب الرضا " الاكواه " محكة الموضوع . نقض . استثناف

تقدير وسائل الإكبراه ومدى تأثيرها فى نفس العاقد . أمور وانعرة . تستقل . مها محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سانفة منال بشأن تنازل عن الطعن

(٤) استثناف « الحكم في الاستثناب». حكم « تسبيبه» .

عحكمة الاستثناف غيرملزمة بالردعلى ماجا. بالحائم المستأنف الذى ألذته حسبها إذامة فضائمة على أسباب مؤدية

( • ) إيجار « إيجار الأماكن » « نقض السبب الحديد » .

منازعة المؤجر فى تقدير الأجرة الحقيقية وفقا لإ يعال السداد العادر من المسألك الأمل للمقار عام جواز إثارتها لأول عرة أمام عكمة النقض

١ - يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأى طمن طبقا للفقرة الرابعة من المسادة الخامسة عشرة من القانون وقم ١٣١ لسب ة ١٩٤٧ أن يكون صادرا و منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطييق حكم من أحكام التشريع الاستثنائى ، فإذا كَانت أبدّيت أثناء نظر آ نازعة الأصلية المشار إليها منازعة آخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام ، فإن هذه المنازعة و إن كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسية للنازعة الأصلية التي ينطبق عليها الفانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها ، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمنى الذي تتطلب المادة ١٥ / ٤ منه ، وعلى ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطمن فيه . كما كان ذلك ، وكان الناب أن المطمون طيه و إن كان قد أقام دهواه بطلب تخفيض الإيجار استناها إلى أحكام القانون وقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للا أن الطاعن تمسك بأن الإنجار المدم بينه وبين المطعون عليه هو إيجار محل تجارى ، وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدماع وقضت أن الإيجار وقع على عل تجارى عالهمن سمعة تجارية ومااشتمل طيمين مهمات لاستخدامها فيالاستغلال التجارى ورتبت على ذلك عدّم جواز التحلل من الأجرة وإخراج الإمجار من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت العبرة في معرَّفة ما إذا كلن الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون سالف البيان هي يما قضت مه المحكمة لا مما طلبه الحصوم، فإن الحكم الصادرمن المحكمة الاستدائية يكون خاضعا القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه - (١)

<sup>( 1 )</sup> تنض ١٩٧٠/١٧/٨ بجومة المكتب الني المسنة ٢١ ص١٢١٢ .

<sup>(</sup> ۲ ) تنش ۲۲ / ۱۹۷۳/۲/۲۷ « « ۲۴ ص ۲۳۲ ·

الرهبة غيرمستند إلى حق ، وهو يكون كذلك إذا كان الهدف الوصول إلى شى. غيرمستحق حتى ولو صلك في سبيل ذلك وسيلة مشروعه .

٣ - تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وثاثيرها في مسلك العاقد من الأمور الواقعية التي تستقل بالقصل فيها محكة الموضوع دون رقابة من محكة النقض متي أقامت قضاءها على أسباب سائفة . وإذ كان بين مما أوردته محكة الاستثناف أنها قد دللت بأسباب سائفة وفي حدود سلطتها التقديرة على وقوع إكراه مؤثر على إرادة المطعون عليه أدى إلى تنازله عن الاستثناف في الدعوى المعوضة وأنه على إرادة المطعون عليه أدى إلى تنازله عن الاستثناف في المعوضة وأنه على الرغم من استمال الطاعن حقا مشروعا هو تنفيذ حكم الإشلاء الصادر لصالحه إلا أنه استفل هذا الحق فضغط على إرادة مدينه للتوصل إلى أم لاحق له فيه .

ع لا إلزام على عمكة الاستشاف بأن رد على ما جاء محكم محكمة أول درجة ...
 الذي ألته ... طالما أقامت قضاء على أسباب مؤدية ...

ه -- إذكان الطاعن -- المؤجر -- لم ينازع أمام محكمة الموضوع فى تقدير
 الأجرة الحقيقية للمين المؤجرة وفقا لإيصالى السدادالصادرين من المحالك الأصلى
 القار ، فإنه يمتنع إثارة ذلك الحدل ولأول مرة أمام محكمة النقض

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار، المقرد والمرانعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الموقائع - على ما يرن الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن -تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١١٥سنة١٩٦٧مدني محكة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن يطلب الحكم بتحديد أجرة الدكانين الموضحين بصحيفة الدعوى بمبلغ ع جنيه ١٠٠٤ ملي شهريا ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقدين مؤرخين ١٩٠٨/٨٢٤ استأجومن الطاعن الدكانين المشار إليهما لقاء أجرة شهوية قدرها ١٤ جنيه الاخر ، وذكر في العقدين خلافا الحقيقة أن الإيجار بالحلكو إذ تسلمها خالين وتكشفت له أجرتهما الحقيقية أن الإيجار بالحلكو إذ تسلمها خالين وتكشفت له أجرتهما الحقيقية وهى ٤ جنيه ١٠٠٤ ملم فقد أقام الدعوى وف ١٩٦٨/٤/١٠ حكمت المحكة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطمون عليه أنه أستأجر الدكانين بدون جدك وأن الطاعن نصى في عقد الإيجار أن الدكانين قد أجرا بالحدك بقصد التحابل على النافون ، وبعد سماع نهمود الطرفين حكمت ستاريخ ه ١٩٦٩/٢/٦ بوفض الدعوى النافون ، وبعد سماع نهمود الطرفين حكمت ستاريخ ه ١٩٦٩/٢/٦ ق القاهرة طالبا المقاهرة والإستثناف بوفه ١٩٩٧ سنة ٨٦ ق القاهرة طالبا المامة والقضاء له بطلباته ، دفع الطاعن بعدم جواز الاستثناف ، وفوه ١٩١٩/١/١٩ ١٩ مكت عكمت البالغاء الحكم المستأنف وتحديد أجرة الدكانين بمبلغ ٤ جنيه في ١٩٠٨ ملويق النقض قدمت النيابة مكرة أبدت فيها الرأى سنقض الحكم ، وعرض الطعن على الحكمة في غرفة المشورة مكمت النيابة برأيها المحدون بالمحدون بالمحدون بالمحدون بالمحدون المحدون المح

وحيث أن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ، سعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بأن الدعوى أفيمت من المطمون عليه بطلب تحفيض الأجرة تأسيسا على أن الحدك أثبت في عقدى الإبجار خلافا للحقيقة وتحايلا على القانون و إذ صدر حكم عكمة أول درجة في ظل تطبيق القانون رقم ١٩٢٧ لسة ١٩٤٧ فيكون نهائيا غير جائز إستثنافه عملا بالمحادة و ١ منه ، عبر أن الحكم المطمون فيه قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستثناف إستادا إلى أن المنازعة في وجود الحدك مسألة أولية يقضى فيها قبل الفصل في الموضوع لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، ومؤدى مقذا العول أن المنازعة بأكلها إيجارية و يكون الحكم الصادر فيها بمثلى عن الطمن فيه بما يعيب الحكم المطمون فيه بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبى مردود ، ذلك أنه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأى طمن طبقا للفقرة الرابعة من المسادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٣١ لسنة

لسنة١٩٤٧ أن يكون صادرافي منازعة إبجارية بستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام التشريع الإستئناني ، فإذا كانت قد أبديت أثناء نظر المنازعة الاصلية المشار إليها منازعة أُخْرَى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام فإن هذه المنازعة وإن كانت قد اعترت مسألة أولية بالنسبة المنازعة الأصلية التي منطبق علها الفانون رقم ١٣١ لسنه ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها ، إلا أنها لا تعتر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالممنى الذى تتطلبه المادة ه ١/١ منه ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من الحكة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، لما كان ذلك وكان النات أن المطعون عليه وإن كان قد أقام دعواه بطلب تخفيض الإيبار إستنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أن الطاعن تمسك بأن الإيجار المبرم بينه و ين المطعون عليه هو إبجار محل تجارى ، وقد أُخنت محكمة أول درجة سهذا الدفاع وقضت بأن الإبجار وقع على محل تجارى بما له من سمعه تجارية وما اشتمل طيه من مهمات لاستخدامها فی الاستغلال النجاری ورتبت علی ذلك عدم جواز التحلل من الأجرة و إخراج الإيجار من نطاق تطبيق أحكام القانون وقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون سالف البيان هي بما قضت به الحكمة لا بما طلبه الحصوم فإن الحكم الصادر من الحكمة الابتدائية يكون خاضعا للقواعد الدامة من حيث جوازالطمن فيه، وإذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى بجوازالاستثناف تأسيسا عل أن حكم المحكمة الابتدائية لا يخضع للحظر من الطعن سالم الإشارة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النابى على الحكم المطمون فيه غالفة المقانون وق بيان ذلك يقول أن محكة الاستئناف لم تقر تنازل المطمون عايم عن استئنافه للحكم الابتدائى على سند من القول بأنه صدر تحت تأثير الإكراء الحاصل تميجة الحشية من تنفيذ حكم الطرد ، في حين أن وسيلة الإكراء غير متوافرة لأن التنفيذ حق الطاعن ولا يوجد خطر محدق منه على المطعون عليه إذ كانت اديم القرصة التحقيق التوقيم ، مما يعيب الحكم بالحكال ق تطبيق القاتون .

وحيث إن هذا التي غير سديد ، ذلك أن النص ف المساده ١٧٧ من القانون الهدنى على أن ودبجوز إبطال العقد للاكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه درن حق وكانت قائمة على أساس" . . يدل على أن الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق \_وعلى ماحرى ، قضاء هذه المحكة \_ إلا بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محدق بنفسه أو بماله أو باستعال وسائل ضغطأ حرى لاقبل له باحتمالها أو التخلص منها ، و يكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول مالم يكن ليقبله إختيارا . و بجب أن يكون الضغط الذي تتولد عنه في تفس العاقد الرهبة غير مستند إلى حق ،وهو يكون كذلك إذا كا الهدف الوصول إلى شيء غير مستحق حتى ولو سلك في سبيل ذلك وسيلة مشروعة . وأحكان تقدير وسائل الإكراء ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى مسلك العاقدمن الأمور الوافعية التي تُستَقل بالقصّل قيها عجمة الموضوع دوّر رفابة من محكة النقض مي أقامت قضاءها على أسباب سائعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قرو في شأن توافر الإكراه في حق المطعون طيه ما يلي: ( أن الثابت بالأوراق أن الستأنف ظل متمسكاكل التمسك محقه في تحفيص الإيجار ومحديد الفيمة الإيجارية الدكانين موضوع النزاع إلى القيمة الإيجارية الحقيقية لهما رغم ماةام بينه وببن المستأنف عليه من منازعات قضائية أخرى منها الاستثناف رقم ٢٩٩ سنة ١٩٩٩ س مستعجل الفاهرة الذي قضي فيه مجلسة ١٩٦٩/١٢/٣٣ بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع باثبات تنازل المستأنف طيه عن الحكم المستأنف رقم ٢٧٠،٩٩ سنة ١٩٦٩ مستعجل القاهرة إذ تمسك في ذلك الاستئناف عندما ناقشته الحكمة ف الانفاق الوارد بمحضر إيقاف تنفيذ حكم الطرد والمؤرخ ١٩٦٩/٩/١٤ فلم ينكره ولكنه قال أنه صدر منه بطريق الإكراء لأنه قد فوحمه متنفيذ الحكم ضده بالطرد من الحلين وإخراج منقولاته إلى الطريق العام بما دفعه لابرام هذا الإنفاق كرها وليس من شك أن تسلسل هذه الوقائع من تصميم المستأنف على موقفه في الحصومة للتي قامت بينه و بين المستأنف عليه في التمسك عقه القانوني ثم حدوله المفاجه عن هذا الموقف إلى موقف آخر ضار محقوقه بإقراره أمام محضر محكة الموسكى بتنازله عن الاستثناف المسائل فإن ذلك يكشف بغير ماشك على إكراه أثر في ادادته فدفعه إلى هذا العدول الضار يحقوقه والذي لايتأتى وقومه طواجية وهو الرجل الخاب من كل ماسلف بيانه حرصه على حقوقه وتحسكه بها فقدا خطر كرها عنه وهو مسلوب الإرادة ورهبه من أحداق خطر جسيم به دفعته إلى الاقرار المنسوب إليه بحضر إيقاف تنفيذ حكم الطرد المذكور بتنازله عن الاستشاف المائل خوف ورهبة من تنفيذ حكم الطرد وإلقاء منقولاته وأثاثات عملائه وبضائمهم في الطريق العام مما يعرضها المضياع ويحملة مسئوليات جسام .وكان بين من ذلك أن حكة الاستشاف قد دللت بأسباب سائفة وفي حدود سلطتها التقديرية على وقوع إكراه وثر على إرادة المطعون عليه أدى إلى تنازله عن الاستشاف في الدعوى المعروضة ، وأنه على الرغم من استعال الطاعن حقا مشروها هو تنفيذ حكم الإخلاء الصادر لصالحه إلا أنه استغل هذا الحق وضغط على إرادة مدينة المتوصل إلى أمر الاحق له فيه ، ويكون الدى من ثم على غير أساس

وحيث إن الطاعن ينمى بالسهب النالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم استند فى قضائه بنغى وجود الجدك فى الدين المؤجرة على إقرار مندوب المستأجرة السابقة باستلامه قائمة المنقولات مع أن ذلك يتناقض والثابت فى عقدى الإيجار من استلام المطعون عليه للتقولات الواردة به . هذا إلى أن الحكم لم يوض سبب عدم أخذه باقوال الشهود رخم إعتداد محكمة أول درجة بها . بالإضافة إلى أنه حدد الاجرة على أساس إيصالى السداد الصادرين من مالكة العقار دون مراعاة للتحسينات التي يوجب قانون إيجار الأماكن تقييمها وإضافتها للأجرة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن النمى مردود، ذلك أنه لماكان الحكم المطعون فيه قد نفى حصول التأجير شاملا المتقولات أخذا بإقرار مندوب الشركة المستأجرة السابقة وماثبت من صورة حكم فى دعوى مستمجلة مرددة بين الطرفين وأدخلت خصافيها هذه المستأجرة وشت منها تسليم العين المؤجرة خالية من أية متقولات ، وكان ما خلص إليه الحكم فى هذا النطاق يدخل فى السلطة المطلقة لقاضى الموضوع فى تقدير الدليل ، لماكان ذلك وكان لا إلزام على محكة الاستثناف بأن ترد عل

ما جاء محكم محكمة أول درجة طالما أقامت قضاؤها على أسباب مؤدية بمل كان ما تقدم وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في تقدير الأجرة الحقيقية للعين المؤروة وفقا لإيصالى السداد الصادرين من المالك الأصلى للمقار فإنه يمتنع إثارة ذلك الحدل ولأول مرة أمام محكمة النقض و يكون النعى على غير أساس . وحيث إنه لما تقدم يتمين وفض الطعن إلى .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار: عجد أحمد محمودرتيسا وعضوية السادة المستشارين: صعد الشاقل، وحسن مهران حسن والدكتور عبدالرحمن عياد، عجد الماجوري .

# (101)

1

#### الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ القضائية :

(١) دعوى «الصفة » . نقض . وكالة .

جواز توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله منى اقترن اسم الوكيل باسم الموكل • الاختصام فالطمن بالنقض • الأسل فيه أذيكون بذات الصفة التى اتصف بها الحصم في الدعوى •

## (٢) إيجار " إيجار الأماكن " . محكة الموضوع .

أجرة الأساس العبانى التى أنشت قبل أول يناير ١٩٤٤ من الأجرة الفعلية فى شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل فيهذا الشهر · أجرة المثل · ماهيتها · تقدير توافرالتماثل أو انعدامه · من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع متى كان استخلامه سائفا

### (٣) إيجار " إيجار الأماكن " أثبات ، وعبء الإثبات" .

أجرة الأساس . إثباتها بكافة طرق الإثبات · عب. ذلك على من يدعى اختلاف الأجرة الحالية عن الأحرة القانونية ·

#### (٤) إثبات " الإحالة إنى التحقيق " حكم. « تسبيبه» .

طلب إجراء التحقيق ليس حمّا غصوم · لمحكمة الموضوع وفض إجابته متى وجدت في أدلة الهموي ما يكفي لتكوين عقيدتها . مدم التزامها بيبان سبب الرفض . 1— إذ كان لايوجد فالقانون ما يحول دون توجيه الدموى للخصم في شخص وكيله ويكفى في ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل وكان الأصل فيمن يختصم فالطعن أن يكون اختصامه بالصفة التي كان متصفا بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطمون فيه، وكان التابت أن ... قد اختصم في الدموى في درجتي التقاضي بصفته ممثلا لولديه ، وصدر الحكم المطمون فيه بهذه الصفة ، فإن اختصامه في الطعن ... باذه الصفة يكون صحيحا في القانون .

٧ — مفاد نص المادة ٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع جعل أجرة الأساس للبانى التي أنشتت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أجرتها الفعلية فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، كما جعل بديلا عن هذه الأجرة أجرة مثلها فى النهر ذاته وإذا كان الأصل فى أجرة المثل أنها أجرة بناء قائم فعلا يماثل عين النازع من كافة الوجوه بقدر الإمكان ، وكان ،ؤدى ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه أنه انتهى إلى أن الاختلاف بين عين الغراع وعين المقادين إستنادا إلى رجحان ميزة الموقع التى تتمتم بها عين بعدم التماثل بين المقادين إستنادا إلى رجحان ميزة الموقع التى تتمتم بها عين مصائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائنا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان ماقرره الحكم له سنده من الأوراق ، ونان النبي عليه يخالفة القانون يكون على غير أساس .

٣ ــ عب، إثبات الأجرة الأساسية يقع على من يدعى أن الأجرة الحالية
 تختلف عن الأجرة الفانونية زيادة أو نقصا ، ويكون ذلك بكافة طرق الإثبات.

علب إجراء التحقيق ليس حقا مخصوم ، وإنما هو من الرخص التي تملك محكة الموضوع عدم الاستجابة إليهامتي وجدت في أوراق الدهوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلزم بيمان سهب الرفض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النفرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائراوراقالطعنـــ محمل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢١٨ سنة ١٩٦٥ مدنى القاهرة على المطعون عليه بصفته تمثلا لولديه أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم تخفيضأجرة القيلاالموضحة بالصحيفة إلى ١٣جنيه ٤٤٠٠ مليها ،وقال بيانا لها أنهُ بعقد مؤرخ ١/٢٩ ١/٢٩ أجره المطعون عليه القيلا رقم ٥٥ شارع ٩ بالمعادى أجرة شهرية قدرها أربعون جنيها اعتبارا من ١٩٦٣/١٢/١ ، وإذَّ أنشئت العين المؤجرة قبل يناير سنة ١٩٤٤ ، وكاتت العبرة بأجرة شهر أمريل سنة ١٩٤١ ، وكانت الأجرة المطالب بها هي الواجبة الأداء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ اسنة ١٩٤٧ فقد أقام دعواه . وبتاريخ ٢٤/٢/٢٦ حكمت المحكمة بُنلب أحد الخراء لمعاينة عين النزاع وبيان أجرَّة مثلها في شهر أبريل سنة١٩٤١ ،وبعد أن قدم ألخبير تقريره حكمت في ٢٢/١٢/١٩٦٦ و ٢٠/١/١٩٦٩ بندب مكتب خراء وزارة العدل لأداء المهمة السابقة وبعد أن قدم مكتب الحبراء تقريميه الأصل والتكيل حكمت يتاريخ ١٥/١٥/ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٦٠١ سنة ٨٧ق مدنى القاهوة طالباإلغاء وتخفيض الأجرة الشَّهرية لعين النزاع لمل مبلغ؛ ١جنيه، • ٣٠٠مليم . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٠٠ قَفْتُ عَكُمَةُ الامتثناف بتأييد الحكم المستأنف . طُّمن الطامن في مذا الحكم بطريق النقض ، دمّ موكلا المطمون طبه ببطلان الطمن ، وقدمت النيامةُ مذكرة أبدت فيها المرآى برفض الغفع وفي موضوع الطمن برفضه ، وعرض الطمن على هذه المحكمة في خرفة مشورة قرآنه جديرا بالنظر ، وبالحاسة الحمدة الترمت النيامة رأيها .

وحيث إلى مبتى الدفع ببطلان الطعن الجدى من موكل المطعون طيه آنه وجدوأعلن لوالدهما باعتباره ممثلا لهما ، في حين أنه ليس وليا ولا وصينا ولا حارسة عليمة وإنما هو مجرد وكيل عنهما فى التقاضى و إدارة العقار موضوع النزاع المملوك لهما وأحمى بهذه الصفة للطاعن ، مما كان يتدين معه إختصامهما فى الطمن باعتبارهما الأصليين ، لاينير من ذلك أن الدعوين الابتدائية والاستثنافية قد وجهتا إلى وكيلهما بهذه الصفة وأنهما صححتا بالحضور والاجابة هن الدعوى ، لأن ذلك لا يجوز فى الطمن بالنقض ، حيث يجب تخصيص القانون وضبط إحراءاته .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان لا يوجد في القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله و يكفى في ذلك أن يقرن اسم الموكل ، وكان الأصل فيمن مختصم في الطعن أن يكون اختصامه بالصفةالتي كان متصفا بها في الدعوى الأصليةالتي صدر فيها الحكم المطعون فيه وكان الناب أن الأستاذ ... ... ... قد اختصم في الدعوى في درجي التقاضي بصفته المثال لولديه ، وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة ، لما كان ذلك فان اختصامه في الطعن بنفس الصفة يكون صحيحا في القانون ، و يكون الدفع على قير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطعن بنى على سببين : بنعى الطاعن بهما على الحسكم المطمون فيه مخالفة الفانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم أحال على أسباب الحسكم الابتدائى الذى ذهب إلى إيجاب الماثلة المقامة بين مين النزاع ومن المقارنة في حين أنه يكفى فانونا التماثل بصفة عامة في نوع البناء وتاريخه والحي والمدينة وثابت إن من النزاع ومن المقارنة أنشئتا قبل سنة 198 وأنهما فيئان في المعادى ومتماثلتان في معظم الأمور الحوهرية ، هذا إلى أن الحمم أغفل الرموط طلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الأجرة بشهادة الشهود وعلى دلالة الشهادة الرسمية المعادرة من مصلحة الأملاك، والتابت بهاأن أجرة مين النزاع فيشهر أبريل سنة 1981 هي مبلغ اتنى عشر جنبها ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب خضلا عن غالفة القانون .

وحيث أن هذا النعي غر سديد ، ذلك أنه لما كان الناب من الأوراق أن عين النزاع أشئت قبل ١ / ١٩٤٤، وكان النص في المدة ع من قانون إجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنة ودلا يجوز أن تزيد الـ جرة المتمق علمهافي عقود الإيجار التي أبرمت مند أول ما يو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أحرة المثل في ذلك الشهر إلا بمقدار ماياتي ٠٠٠٠ ولا تسرى أحكام هذه المادة على المبانى المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ . ، يدل على أن السارع جعل أحِرة الأساس للباني التي أستت قبل أوريناير سنة ١٩٤٤ أحرتها الفعلية في شهر أريل سنة ١٩٤١ ، كما جعل بديلا عن هذه الأجرة أجرة مثا ا في الشهر ذاته ، وكان الأصل في أجرة المنل أنها أجرة بناء قائم فعلا يماثل عين الزاع من كافة الوجوء بقدر الإمكان ويقع عب اثبات الأجرة الأساسية عن من يدعى أن الجرة الحالية تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نفصا و يكون ذاك بكافة طرق الإثبات. ٤ ال كانذاك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد "وحيث أن المدعى قد عجز عن إثبات قيمة أجرة العين المؤحرة في شهراً ريل سة ١٩٠١ أو عن إثبات أجرة المثل لها في الشهر المذكور ، نهو لم يقدم للبسير سوى عين واحدة هي المنزل رقم ٢٧ شارع ٨٦ بالمعادى ، وذات لإجراء المفارنة بين أبرتها وأجرة المين مثار الزاع . ووقضلا عن أن المدعى لم يقدم الدليل على أجرة هذا المنزل ـــ الدى قدمة لإجراء المقسارنة ــ في شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، إد هو الأساس الذي يعتد يه وحده في معرفة الأجرة أو أجرة المثل. فضلاعن ذلك فهذا المنزل الذي قدمة لإجراء المقارنة يحتلف كل الاختلاف عن العين المؤجرة سواء من ناحية المرقع ومساحة المبانى أو مساحة الحديقة الملحقة أوعدد حجرات كل أو عدد مالاته أو درجة تشطيب كل منهما على النحو الوارد في التقرير الأول لمكتب الخراء الذي يدل على انعدام الآاثل بين العين المؤجرة مثار النزاع والعين التي قدمها المدعى . وذكر صراحة أنه ليس لديه مايقدمه غيرها ويجدر بالمحكمة أن تشير إلى ميزات كبيرة بين العين المؤجرة مثار النزاع وبين العين الى قدمها المدعى ، منها أن الأولى تقع في المطقة الآحلة بالسَّكَانُ القريبة من المواصلات ومن المنطقة التجارية في حَيِّن أن الأخرى تقع فى نهاية ضاحبة حلوان وبعيدة عن العمران ، ورغم أن هذه الميزة الكبيرة كانت

ف حد ذاتها ميرا لعدم أجراء المقارنة بين المبنين لإنعدام التماثل بينهما فقد قدر الحبير هـــذه الميزة بنسبة ٥٠ / وهو تقدير جزاقي لا تعتدمه المحكمة . كما أنها لاتعد كلناك بالتقدير الحزاف لليزات الاخرى الكبيرة بين المبينين مثل درجة التشطيب ف كل منهما ومساحة الباني وعدد الصالات ومدد الجرآت فضلاعن سلم إصافى فى العين المؤجرة مثار النزاع يجمل من الممكن استعمالها سكنين وكاف مؤدى ما تقدم أن الحكم انهى إلى أن الاختلاف بين عين النزاع وهين المقارنة تام بمدم انتمائل بين العقارين استادا إلى رجمان ميزة الموقم الي تتمتم جاعين النزاع هل عين المقارنة ، وكان توافر النمائل أو انعدامه لايعدو أن يكون من .سائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كلن استخلاصه ساثغا ومؤديا إلى التنيجة ألتي انتهى إليها ، وكان ماقرره الحكم له سنده من الاوراق ، لما كان ماتقدم وكان طلب إجراء التحقيق ليس حقا للحصوم وإنما هو من الرخص للتي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة البهامتي وجدت فأوراق الدعوى ومستنداتها مايكفي لتكوين هقيدتها دونأن تلزم بيان سببالرفض بموكان لا إلزامعلى المحكمة بتنقب الحصوم في حميع مناحى دفاعهم وحمجهم طالما أقاستقضاءها على مايكفي لحمله ، فإن النمي على آلحكم بمخالفة القانون والقصور في التسيب يكون على ضر أساس

وحيث إنه لما تقلم يتمن رفض الطمن.

# جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٦

برئامة السيد المستشار محد أسعد مجمود وعضوية السادةالمستشارين : سعد أحمدالشاذلي ، ٨. وحسن مهران حسن، والدكتور عبد الرحن عياد، وعجد الباجوري .

(109)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ق«أحوال شخصية » :

أحوال شخصية "الولاية على المـــال " نقض

الحكم الصادر في مادة تعيين ومي بالحصومة • عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض •

مؤدى نص المـــادة ٢٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٧ — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة ـــ أن الشارع قصد الحدمن جواز الطعن بالنقص في مـــ اثل الولامة على المـــال ، فلا يتناولَ إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها فيها على سبيل الحصر دون المسائل ادخرى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مادة تعيين وصي بالخصومة وهي ليست من المسائل التي تبيع المادة آفه الإشرة الطعن بالنفض فيها فرنه يكون غير جائز . لا يغير من ذلك أنَّ الحكم قد تعرض في أسبابه لسلامة التصرف المنسوب إلى المطعون طيه والذي طلبتُ الطاعنة تعيينهاوصية خصومه لتتمكن من وقع الدعوى بإبطال ذلك أنهل كان المعول طيهق الحكم المطعون هو قضاؤه الوارد بالمنطوق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بجواز رجوع المطعون عليه في هبتة ولا في صحة توزيع أطيان النزاع مرة ثانية لتوفيق أوضاع الأسرة حتى يسوغ القول بأنه فصل في منازعة لاتصبر من مسائل الاحــــوال اِلشخصية التي خوله القانون سلطة البت فيها ، وإنمــا قصر قضاءه على تمحيص ماإذاكات مصلحة القاصر تين تدعو إلى تعيين وصي بالخصومة ، وتطرق — وهو بسييل التحقق من قيام الحالة المتتضبة للاستجابة

لهذا الطلب — إلى بحث أجراء توزيع الأطيان من جديد ، فإن ما أوردته الأسباب في هذا الخصوص لايفيد فصله في أصل النراع المطلوب رفعه إلى القضاء وتعيين وصى بالخصومة لتمثيل القاصرتين فيه لأنه لم يكن مطروحا على المحكة ولاأختصاص لها به ، ومن ثم فإن الدفع — المبدى من النيابة — يكون في علمه وبتمن القضاء بعدم قبول الطعن .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي ثلاه السيد المستشار المقرر والمراقمة وبعد المداولة .

حيت إن الوفائر ــ على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق ــ تتحصل في أن الطاعنة تقدمت إلى رئيس محكمة القاهرة الابدائية بطلب قررت فيه أنها كانت زوجا للطعون هايه ورزقت منه بإبنتين مشمولتين بولايته ، وقد وهب كلا منهما خمسين فدانا موجب عقدين موثقين في سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٧ انتفاعا بالرخصة المقررة بالموسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الإصلاحالزراعي وإذ حاول المطعون عليه الرجوع في هبته المشار إليها بعد طلاقه أياها وزواجه من أخرتين أنجب منهما ، ثم آغتنم فوصة صدور القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٩ بتعبن حَدُّ أقصى لملكية الأسرة والفرد في الرَّاضي الزَّرَاعيَّة ، فأعاد توزيع الأطين الموهوبة على الموهوب لهما مشركا معهما غيرهما من أولاده بحجة توفيق أوضاع الأسرة بالتطبيق للسادة الرابعة من ذلك القانون ، وكان من شأن ذلك أن تتعرض حقوق النتها القاصرتين للخطر من استمرار ولايته عليهما فقدا الهمتأصليا إلىطلب ملب ولاية المطعون عليه على ابنتها وتعبينها وصية عليهما ، واحتياطيا سَعبينها وصيقلاخصومة عليهما للحافظة على ملكيتهما للأطيان الموهوبة ولتمنيلهما أمام الحهات الإدارية والقضائية ، وقيد العلب يرقم ٥٣ (ب) لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصية مال مصر الحديدة ويعرضه على عكمة الفاهرة الابتدائية الا -وال الشخصية حكمت بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣ برفض طلب سلب الولاية وبنعين الطاعنة وصية خصومه على القاصرتين أمام الجهات الرسمية للدفاع من أموالهما . استأنف المطهون عليه هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩ مكرر سنة ٨٨ فى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٨ قضت محكة الاستثناف بالفاء الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة الترمت النياية رأيها .

وحيث أن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن المبدى من النياية أن المشرع لم يبعالطعن بالنقض بالنسبة الأحكام الصادرة فى مسائل الولاية على الممال إلا فى القرارات النهائية الصادرة فى المسائل المحددة بالمحددة بالمحددة بالمحدون فيه صادرا فى دعوى موضوعها طلب تعيين وصى خصومة مما لا يدخل فى عداد تلك المسائل فان الطعن بطريق النقض فيه يكون غير جائز .

وحيث إنه لماكان النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه « مجوز الطعن بالنقض للنياية العامة ولمن كان طرفا في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة فى مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو الحدمنها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب». ، يدل ـــ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن الشارع قصد الحد من جواز الطمن بالنقضافي مسائل الولاية على المال ، فلا يتناول إلَّا القرارات التي تصـــدر في المسائل الواردة بذاتها فيها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في مادة تعيين وصي بالخصومة وهي ليست من المسائل التي تبيح المادة آنفة الإشاوة العامن بالنقض فيها قانه "يكون غير جائز . لايغير من ذلك أن الحكم قد تعرض في أسبابه لسلامة التصرف المنسوب إلى المطعون عليه والذي طلبت الطاعنة تعيينها وصية خصومه لتتمكن من رفــــع الدعوى بإبطاله ذلك لأنه لمساكان المعول طبيه في الحكم هو قضاؤه الوارد بالمنطوق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بجواز رجوع المطعون طيه فى هبته ولا فى صحة توزيع أطيان النزاع مرة ثانية ، حتى يسوغ القول بأنه فصل في منازعة لاتعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التي خوله القانون سلطة البت بها ، وأنما قصر

قضاءه على محيص ما إذا كانت مصلحة القاصرتين تدعو إلى تعييروصى بالخصومة وتطرق وهو بسبيل التحقق من قيام الحالة المقتضية بالاستجابة لهذا الطلب إلى محث حق المطعون عليه فى إجراء توزيع الأطيان من جديد فإن ما أوردته الأسباب فى هذا الخصوص لا يفيد فى أصل الذاع المطلوب وفعه إلى القضاء وتعيين وصى بالخصومة لتمثيل الفاصرتين فيه لأنه لم يكن مطروحا حلى المحكمة ولا اختصاص لها به ، لماكان ما تقدم فإن الدفع يكون فى عمله ويتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

## جلسة ۳۱ من مارس سنة ۱۹۷٦

رياسة السيد المستشار تائب ثيس المحكمة محمود عباس العمراوى وصفرية السادة المستشارين : مصلفى كال سليم ومصطفى الففى وأحمد سيف الدين سايق والدكتور عبد الرحمن عمر بحد عباد ·

(17.)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٤ القضائية :

هيئات عامة « حجز ما للدين لدى الغير " .

الحجز تحت إحدى المصالح الحسلومية · وجوب إبداء الحاجز رغبته في استبقاء الحجز أوتجديد. قبل مضى ثلاث سنوات من تاريخ إعلاء وإلا اعتبر كمان لم يكن المسادتان ٥٦١ ، ٥٧٥ مراضات سابق · الهيئة العامة للسكك الحديدية · اعتبارها من المصالح الحسكومية ·

إذ كانت الميئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر (الطاعنة) كان في الأصل - وعند وضع قانون المرافعات السابق - مصلحة عامة حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للحروج بالمرفق عن نظام (الروتين) المحكومي، فأصدوت القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذي أعتبرها هيئة عامة ومنحها الشخصية الاعتبارية وأنه وإن نص على أن تكون لها ميزائية مستقلة ، إلا أنه أختى هذه الميزائية بميزائية أندولة وبذك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر أوتول إلها ما تعققة الميئة من أرباح وأوكل الرقابة عليها وعلى قرارات مجلس إدارتها لوزير المواصلات وظلت تهض برسائها السابقة وهي أداء خدمة عامة وقد كشف المشرع في المذكرة الإيضاحية لمذا اللاحراء وهو منع الميئة سلطة التحرر من النظم واللوائح الإدارية والمائية المتبعة في وقد كشف الميئات الهامة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب هيمية أن هيئة المسكة الحسديد حالطاعنة حرادات في حقيقة الأم

ندخل في مـــدلول المصالح العامة الحسكومية الذي عنته المـــادتان ٥٩٢ ، ٧٤ من قانون المرافعات السابق – الذي وقع الحجز في ظله وقدكانت تنص أولاها على أنه إذا كان الحجز تحت يد أحدى المصــالـع الحكومية وجب علمهاأن تعطى الحاجزبناء على طلبه شهادة نقوم مقام التقرير وتنص الثانية على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لايكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه مالم يعلن الحاجز المحجوز لديه ف هذه المدة باستبقاء الحجز فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات أعتبر الحجزكان لم يكن . . . و قد حرص المشرع في قانون قانون المرافعات الجديد على إيضاح هذا المفهوم فنص في المادتين ٣٥٠ ، ٣٥٠ المقابلتين المادتين السابقتين - على مريان حكمها على الهيئات العامة ، فاء ذلك منه كاشفا عن غرضه في نطبيق ذات حكم هاتين المادتين على مااعتبر من المصالح الحكوميةهيئات عامة ، ولما كان الحجز موضوع النزاعقد توقع في ٢١ / ١٩٦٣/١ تحت مد الهيئة الطاعنة وخلت أوراق الدعــــوى مما يدل على أن الحاجز أو ورثته \_المطمون ضدهم\_ قد أعلنوا رغبتهم فياستبقائه أو تجديده قبل مضى ثلاث سنوات من تاريخ إعلان الحجز للطاعنة ، فإن الحجز يكون قد سقطً وأعتدكان لم يكن عملاً بالمادة ٧٤ه من قانون المرافعات السابق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا المظر رغم تمسك الطاعنة يسقوط الحجز فإنه يكون قد أخطأ في تطبق القانون وتاويله .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــعلى ما يبينهن الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتصمل في أن مورث المطعون ضدهم رفع على الطاعنة ـــ الهيئة العامة السكة المحدد المدعوى رقر ٢٠٩٧ سنة ١٩٧٠ أمام قاضي التنفيذ بحكة عابدين الحزائية

طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٢٤ جنيهاو ١٤٠ مليما والفوائد القانونية بواقع ٤ / سنويا ، وقال شرحًا للدعوى أنه أوقع حجزًا تنفيذيا بتاريخ ١٩٦٣/١/٢١ تحت بد الطاهنة على مستحقات مدينة ... ... ... واخوته وذلك وفاء لقيمة الحكم الصادر لصالحه ضدهم في الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى سوهاج ، وأنه طلب من الطاعنة بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٩ إعطاءه شهادة تقوم مقام التقرير بما في ذمتها من أموال للحجوز عليهم وأرفق بطلبه الصورة النفيذية الحكم ومحضر الحجز ، إلا أن الطاعنة امتنعت عن إعطائه الشهادة وعن صرف ألدين المحجوز من أجله رغم أن لديها المحجوز عليهم مبالغ تزيد عن قيمته فرفع الدعوى بطاباته السابقة . تمسكت الطاعنة بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يَكن لعدم تجديده في الميعاد الفانونيوفقا لنصالمادة. ٣٥ من قانون المرافعات وتناريخ ١٠٧١/٣/٣١ قضت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الحجز واعتباره كان لم يكن ورفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧٧٨ سنة ٨٨ ق . استثناف القاهرة وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بإلزام الطاعة بأن تدفع للطعون ضدهم ميلغ . ٠٠ جنيه وفوائده بواقع ع / سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت آلنيابة العامة مدكرة أبدت فيها الرأى سنقض الحكم وإذ عرض الطمن على المحكة في غرفة المشورة حددت جاسة لنظره وفها التزمت النباية وأما .

وحيث إن ثما تنماه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أقام قضائه على أن الطاعنة – الهيئة العامة للسكة الحديد – لاتمتر من المصالح الحكومية ومن ثم كان يتدين عليها أن تقرو بما في ذمتها وأن الحجز المتوقع تحت بدها يظل قائما ومنتجا لآثاره دون حاجة لإعلانها باستبقائه كل ثلاث سنوات عملا بالمحادثين ٢٦٧ ، ٧٤ من قانون المرافعات السابق الذي توقع المجز في ظل العمل بأحكامه ، في حين أن القانون رقم ٣٦٦ سنة ١٩٥٩ وإن اعتبر الطاعنة – مرفق السكة الحديد – هيئة عامة إلا أنها ما زالت تدخل في مدلول المصالح العامة الحكومية، ذلك أن هذا القانون لم يقطع صلتها بوزارة المواصلات وأشاوت بل اعتبرها ملوقة بها وأستد الإشراف على إدارتها لوزير المواصلات وأشاوت

مذكرته الإيضاحية إلى أن الهدف من إنشاء الهيئة الطاعنة هو منحها سلطة التحوو من النظر واللواخ الإدارية والمسالية المنطبقة في المصالح الحكومية ويؤكد ذلك المذكرة الإيضاحية الفاون الهبئات العامة وقم ٢١ لسة ١٩٩٣ فقد أوضحت أن الهبئات العامة في مصالح حكومية ، ومن ثم فهي ما والت تدخل في مدلول المصالح المصوص عليه في المسادة ١٤٥٥ من قانون المرافعات السابق ، وإذ كان المجزق قد توقع تحت بد الطاعنة بتاريخ ١٩١٣/١١/٢١ ولم يقم المطمون ضدهم بإعلان رغبتهم في استبقائه أو تجديده قبل انقضاء ثلاث سنوات على توقيعه ، فإنه يكون قد سقط واعتبر كان لم يكن وزائت جميع الآثار المترتبة ، وإذ خالف احكم المضون فيه ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر (الطاعنة) كانت في الأصل 🗕 وعند وضم قانون المرافعات السابق - مصلحة عامة حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هية عامة للروج بالمرفق عن القطاع (الروتين ) الحكومي ، فأصدرت القانون رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ والذي اعتبرها هيئة عامة ومنحها الشخصية الاعتبارية ،وأنه وإن نص على أن تكون لها مبرانية مستقلة ، إلا أنه ألحق هذه المبرانية بمبرانية الدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ونؤول إلىها ما تحققه الهيئة من أرباح وأوكل الرقابة علها وعلى قرارات مجلس إدارتها لوزير المواصلات وظلت نهص برسالتها السابقة وهي أداء خدمة عامة ، وقد كشف الشرع في المذكرة الإيضاحية لَمَذَا القانون من غرضه من هذا الإحراء وهو منح الحيثة سلطة التحرر من النظم واللوائع الإدارية والمسالية المتبعة في المصالح الحكومية ومن ثم فلا يتعلى قصله إلى غير ذلك ، ويؤكد هذا أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسة ١٩٩٢ تضمنت أن تلك الحيثات في الاظلب الأعم مصالح هامة حكومية منحها الشرع الشخصية الاعتبارية ، ومفاد فلك جميعه أنهيئة السكة الحديد ـــ الطاعنة ـــــ ما زالت في حقيقة الأمر تدخل في مدلول المصالح العامة الحكومية الذي حنته المسادتان ٧٦٥ ، ٧٤٥ مرقانون المراضات المسابق ـ الذي وقع الحسجز ف ظله \_ وقد كانت تنص أولا هما على أنه " إذا كان الحجز تحت بد أحد المصالح الحكومية وجبحلها أنتعطى الحاجز بناه علىطلبه شهادة تقوممقام التقوير وتنص النائية على أن "الحجز الواقع تحت بد إحدى المصالح الحكومية لايكون له أثر الالمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه مالم يعلن الحاجز الحجز الديه في هذه المدة باستبقاء الحجز فان لم بحصل هذا الإعلان أو لم محصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كان لم يكن ٠٠٠، وقد حرص المشرع في قانون المرافعات الحديد على إيضاح هذا المفهوم فنص في المادتين ٣٥٠، ٣٥٠ ألما المقابلين للمادتين السابقتين على سريان حكهما على الهيئات العامة ، في ذلك منه المقابلين للمادتين السابقين على سريان حكهما على الهيئات العامة ، في المنافعات المحومة عينات عامة ، ولما كان المجز موضوع النزاع قد توقع في ١٩٦٣/١١/٢١ محت يد الهيئة الطاعنة وخلت أوراق الدعوى ممايدل على أن الحاجز أو ورثته المطعون مدهم قد أعلنوا رغبتهم في إستبقائه أو تجديه قبل مض ثلاث سنوات يد الهيئة الطاعنة وخلت أوراق الدعوى مايدل على أن الحاجز أعلان الحجز المطاعنة ، فإن الحجز يكون قد سقط واعتبر كان لم يكن عدر بالمادة ع٧٤ من قا ون المرافعات السابق، وإذ خالف الحجر الحل في تطبيق حدر بالمادة ع٧٤ من قا ون المرافعات السابق، وإذ خالف الحجر المطون فيه المنافون وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه وقد انتهى الحكم المستأنف صميحا إلى قبول الدفع باعتبار الحجزكأن لم يكن و بسقوطه ورفض الدعوى فإنه يتعين تأييده .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نبائب رئيس انحسسكة مجمود عباس العمراوى والسادة المستشاوين ؟ مصطفى كال سليم ، مصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، عمد عبد الحالق البغدادى .

# (171)

### الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٢ القضائية :

(۱ ، ۲) دعوی<sup>20</sup>اعتبار الدعوی کأن لم تکن" . نظام عام . نقض «السبب الحدیه بطلان . إعلان .

 (١) الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرفعات باعتبار الدعوى كنأن لم تكن غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض

 ( ۲ ) النمسك لأولىرة أمام محكة النقض باعتبارالاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلانا صحيحا في الميماد. شرط قبوله . أن تكون صحيفة الطعن بالنقض فد تضمنت النمي هل الحكم المطمون فيه بالبطلان لا يتنافه على إجراء باطل هو الإعلان الباطل بصحيفة الاستثناف .

#### (٣) نقض « السبب الحديد » . تقادم .

عدم التمسك أمام محكمة الموضرع بسقوط الدين بالتقادم • عدم جواز إنارته لأول ممرةأمام محكمة التقض .

#### (٤) التزام « الشرط الواقف » .

الالترام المعلق على شرط واقف • نفاذه متى تحققاالشرطفعلا أو حكما • اعتبار الشرط متحققا مناطه • تقرير ذلك • من سلطة محكمة الموضوع •

 ١ - الحزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون الرفعات - باعتبار الدعوى كأن لم تكن - لا يتصل بالمظام العام وإنماهوجزاء مقرر لمصلحة المدعى عليه فلاتقبل إثارته الرة الأولى أمام محكمة النقض .

٢ -- إن ما يقوله الطاعنون عن بطلان حميفة الاستثناف إنما كان منهم بقصد
 تأييد دفعهم باعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم إعلان حميفته خلال الميماد المحدد

في المسادة ٧٠ من قانون المرافعات التي قررت جزاء لا يتصل بالنظام العام وانحا هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه فلا تقبل اثارته المرة الأولى أمام محكة النقض ، والثابت أن هذا الدفع لم يثر أمام محكة ثاني درجة فلا يقبل من الطاعنين التمسك به للرة الأولى في طعنهم بالنقض على حكها ، ولا يغرمن هذا النظر التحدي بأنه لم يكن في مكتة الطاعنين الحضور أمام محكة الاستئنافي للتمسك بالدفع إذا لم يعلنوا اعلانا صحيحا ، ذلك أنه كان في مكتبهم أن يضمنوا صحيفة الطعن بالنقض على الحراء باطل هو الاعلان الباطل لصحيفة الاستئنافي .

 س الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقادم هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ، وإذكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفع أمام محكة الموضوع ، فأنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التعدى به لأول مرة أمام محكة النقض .

خ - من القواعد العامة في الأوصاف المعابة لا ترالالترام أنه إذا علق الالترام على شرط هو ألا يقع أمر في وقت معين ، فإن الشرط يحقق إذا انقضى الوقت دون أن يقع هذا الأمر ، وهو يحقق كذلك قبل انتضاء الوقت إذا أصبع من المؤكد أنه أن يقع » فاذا لم يحدد وقت فإن الشرط لا يحقق إلا عندما ما يصبح مؤكدا عدم وقوع الأمر ، وقد يكون ذلك بإنقضاء مدة طويلة من الزمن يصبح معها عدم وقوعه أمرا يبلغ حد اليقين ، وتقرير ذلك بأدلة تبروه عقلا بما يدخل في سلطة محكة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء في سلطة محكة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء من القول مفادة أنه أعتبر الترام مورث الطاعين بأداء ثلث المبلغ المخصص السيجيل من القول مفادة أنه أعتبر الترام مورث الطاعين بأداء ثلث المبلغ المخصص السيجيل عقد شرائه معلقا على شرط واقف هو قيام البائع الاصلى بالتوقيع مباشرة على المقود المنافقة بالمشترين من مورث الطاعين يحيث تنفي الحاجة إلى تسجيل عقد شراء هذا الاخير ولا يسجل فعلا ، وأن هذا الشرط وأن لم يكن قد محقق فعلا — ومع ماتين يعتبر أنه تحقق حكما بانقضاء مدة من الزمن وأن الحكمة منها — ومع ماتين يعتبر أنه تحقق حكما بانقضاء مدة من الزمن وأن الحكمة منها — ومع ماتين حد اليقين ، فإنه يكون قد صادف صحيح الغافون .

#### المحكمه

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن أمتوفى أوضاعه الشكلية ٠

وحيث إن الوقائع ـــ على ماييين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل في أن المطعون ضده وفع الدعوى ٩٤٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلي المنصورة على الطاعنين طالبا الحكم بالزامهم بأن يؤدوا له من مورثهم مبلغ ستمائة جنه على أساس أنه كان شريكا لمورثهم نمحق النلث في صفقة أطبان مشتراه من الغير وقد تصرفا في أغلها بالبيع لآخرين فحققت أرباحا قام بنها بسأنها نراع انتهى لصدور حكم المحكن ٢ لسنة ١٩٥١ محكة المنصورة الابتدائية وقد قضى هذاا لمكم تجمد مبلغ . ١٨٠٠ ج لحساب تسجيل عقد البيم الصادر باسم مورثهم فإن لم يسحل هذا العقد وتم النسجيل من البائع الأصلى إلى المشترين من المورث مباشرةالترم المورث برد ثلث هدا المبلغ اليه ، وَلَمَا كَانَ تَسجيل مالم يتم وكان المشترون من مورث الطاعنين قد تملكوا ما اشتروه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة الملكية ، فقد أصبح من حقه تقاضى ثلث المبلغ المجمد لحساب التسجيل . دفع وكيل المدعى طبه الأول ــ الطاعن الأول ــ باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان محيفتها خلال ثلاثة شهور من تقديمها لقلم الكتاب . وبتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع ثم قضت بناريخ أول فبرابر سنة ١٩٧١ بمدم قبول الدعوى لرضها قبل الأوان. أستأنف المطعون ضده هذا الحكم الاستثناف ١٢٣ سة٢٣ قضائية المنصورةطالبا ألغاء، والقضاء له بطلباته . و بتأريخ ٢٩ من أبريل ١٩٧٢ قصت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يؤدوا للطعون ضدمن تُرکة مورثهم مبلغ ،۳۳۰,۳۸ ج وهو ثلث مبلغ ،۱۷۵ جنبها رأت آنه کانوحلم الخصص لمصاريف التسجيل . طمن الطاعنون على هذا الحكم بطريق القض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقص الحكم المطعون فيه للسبهين الرابع والخامس وعرض الطمر على أتحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنعره وفيها الترمت النيامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقير على حمسة أسباب، ينعى الفاصون على الحكم المطعون فيه بالسهب الأوليمنها أنهم دفعوا الدعوى أمام محكة أول درجة باعتبارها كأن لم تكن عملا بنص المسادة ٧٠ من قانون المرافعات إذ لم تعلن صحيتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب فرفضت انحكة الدفع بمقولة أن وكياهم حبام مثل بالجلسة أثبت حضوره عن الطاعن الأول فقط أما المذكرة المقدمه منه بعد ذلك نبابة عن الطاعنين جميعا فإنه لم يثبت فيها وكالته عنهم وبالتالى فإن حضوره يكون قاصرا على الطاعن الأول وحده الذي لا يملك ابداء دفع يتعلق بهاق الطاعتين فصادرت دفاعهم بمقولة عدم اثبات الوكالة التي كان لحياً أن ترخص للوكيل في إثباتها ؟ هسمذا إلى أن حقهم في إبداء هذا الدفع لازال قائما إذ لم يسبق لحم أي حضور أمام محكة أول درجة طبقا لحيا ذهبت إليه ولم بحضروا أمام محكة أول درجة طبقا لحيا ذهبت إليه ولم بحضروا أمام محكة أول درجة

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أن الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتصل بالـ ظام العام و إنما هو حزاء مقور لمصلحة المدعى عليه فلا تقبل أثارته الأولى أمام محكة التقضر ؛ و إذ كان ذلك وكان الناس أن الطاعنين لم يسبق لهم طوح هذا الدفع على محكة ثانى دوجة فلا تقبل أثارته منهم في طعنهم بالنقض على حكها .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطمون فيه لم يتنبه إلى أن الاستئناف قسـد أصبح كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلا ا قانونيا فى خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إن قلم المكتاب طبقا لنص المسادة ٧٠ من قانون المرافعات فأخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الني غير مقبول ذلك بأن ما يقوله الطاعنون عن بطلان صحيفة الاستثناف إنما كان منهم بقصدتاً يد دفه م باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعلم المستثناف المنا منهم بقصدتاً يد دفه م باعتبار الاستثناف الذكر التي قروت لمدم إعلان محيفته خلال الميعاد المحدد في المسادة المستأنف عليه فلا تقبل إناوته الرة الأولى أمام محكة النقض ، والبابت أن هسسذا الدفع لم يثر أمام محكة ناني دوجة فلا يقبل من الطاعنين التمسك به الرة الأولى في طعنهم بالنقص هي حكه ،

ولايغير من هذا النظر التحدىبأنه لم يكن فى مكتة الطاعنين الحضور أمام محكة الأستثناف للتمسك بالدفع إذ لم يعانوا اهلانا صحيحا ، ذلك أنه كان فى مكتنهم أن يضمنوا صحيفة الطعن بالنقض النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لابتنائه على إحراء باطل هو الاعلان الباطل لصحيفة الاستثناف .

وحيث أن حاصل السبب النالث أنسند المطعون ضده في دعواه ضد الطاعنين هوحكم المحكمين الصادر في ١٩٥١/٧/١٣ والمعلن لمورثهم في ١٩٥٢/٣/٣٠ ولم يرقع المطعون ضده الدعوى عليهم إلا فيسنة ١٩٦٩ أى بعد سبعة عشر عامافيكون حقه قد سقط بالتقادم طبقا لنص المسادة ٤٣٠٠ من القانون المدنى .

وحيث أن هذا النمى غر مقبول ، ذلك أن الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالدين بالتفادم هو من الدفوع المتملقة بموضوع الدعوى ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتسكوا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فأنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أن حاصل النمى بالسبين الرابع والخامس أن المطعون ضده أسس دعواه على أن الحكم ٢ اسنة ١٩٥١ تحكيم محكمة المذعبورة الابتدائية اتنهى إلى تجميد مبلغ ١٧٥٠ جنيه لحساب تسجيل عقد بيم الأطيان من المالك الأصلى إلى مورث الطاعنين أما إذا قام المالك الأصلى بالتسجيل مباشرة إلى المشترين من المورث كان من حقه هو أن يتقاضى ثلث هذا المبلغ المجمد ، عا يجمل حقه هذا معلقا على شرط واقب هوقيام المالك الأصلى بالتوقيع مباشرة على العقود النهائية الصادرة من مورث الطاعنين إلى المشترين منه ، ولما كان هذا الشرط لم يتمقى فا نهلا يجوز التضاء الطعون ضده بذلك النلث ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مهيه ، كما أخذه بما أدلى به المطعون ضده صمن أن المشترين من المورث قد تملكوا الأطيان بوضع اليد المدة الطويلة وأصبحوا فى غنى عن المورث قد تملكوا أن يكون له دليل فى الأوراق .

وحيث أن هذا النمى سببيه فى غير عمله ، ذلك أن من القواعدالعامة فى الأوصاف المعلة لأثر الالتزام أنه إذا على الالتزام على شرطهو ألا يقع أمر فىوقت مين ، فان الشرط يتمقق إذا انقطى الوقت دون أن يقع هذا الأمر ، وهو يتمثق كذلك قبل انقضاء الوقت إذا أصبح من المؤكد أنه لن يقع ، فاذا لم محدد وقت فإن الشرط لا يتحقق إلا عندما يصبح مؤكدا عدم وقرع الأمر ، وقد يكون ذاك بانقضاء مدة طويلة من الزمن يُصبح منها عدم وقوعه أمرا يبلغ حد اليقين ، وتقدير ذلك بأدلة تبررهعقلا نما يدخل في سلطه عكمة الموضوع، لماكان ذاك وكان الحكمُ المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعنين بأن يؤدُّوا المطعون ضده من تركة مورثهم مبلغ ٨٣٣٫٣٣٠ جنيه على أساس من القول بأن محكمة ثانى درجة لاتساير محكمة أول درجة فيا ذهبت إليه من أن دعوى المستأنف المطعون صده سابقة لأوانها ذلك لأن مورث المستأنف عليهم ــ الطاعنين ــ اشترى الأطيان من نيف وعشرين عاما وأنه باعها لآخرين من هذا التاريخ وأن هؤلاءالمشترين وضموا اليدعل المقادير التي اشتروها كلاك لها لم ينازعهم أحدفي وضع بدهمأى أنهم تملكوا ما اشتروه بوضع البد المدة الطويلة المكسبة للملكية وبديهى لمبعد لهم حاجة إلى طلب التسجيل فضلا عن أنهم او كانوا يرغبون حقيقة فأن يسجلوا عقودهم لبادروا بأتخاذ الاجراءات اللازمة فور وقوع البيع الأمر الذى يؤكد للمحكمة أن هؤلاء المشترين لم يعودوا في حاجة إلى تسجيل عقودهم ، ومفاد هذا من الحكم أنه اعتبر الترام مورث الطاعدين بأدا. ثلث المبلغ المخصص لتسجيل عقد شرائه معلفا على شرط واقف هو قيام البائم الأصلي بالتوقيع مباشرة على العقود الخاصة بالمشترين من مورث الطاعنين بحيث تنتفي الحاجة إلى تسجيل عقد شراء هذا الأخير ولايسجل فعلا ، وأن هذا الشرط و إن لم يكن قد تحقق فعلا ـــ يعتبر أنه تحقق حكمًا بانقضاء مدة من الزمن رأت المحكمة ممها ـــ ومع ما نبين لها من ظروف الالتزام وملابساته ــ أن عدم تسجيل عقد المورث أصبح أمرايبلغ حد اليقين ﴾ وهو ما يصادف صحيح القانون ؛ أما ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه ف شأن وضع بد المشترين من المورث وفشان بملكهم الأطيان الى اشتروها فنافله ، ولا أثرله عليه فيما حصَّله من وقائع صحيحة وما استخرجه منها من النتائج بأدلة سائغة في حدود سلطته الموضوعية .

وحيث أنه لما تقدم كله يتمين رفض الطمن .

# جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضويةالسادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عان وعد كال صاص وعبد السلام الجندى والدكتور إراهيم على مالح .

# (177)

الطعن رقم ٥ ٩ ه لسنة ٤٠ التضائية :

(١) حكم "الطمن في الحكم". نظام عام .

المواعيد المحددة للطمن في الأحكام • تعلقها بالنظام الساء • جراء هدم مراعاتها • صقوط الحق في الطمن • للمحكمة أن تقضى مذلك من تلفاء قد با

( ٢ ) اعلان " الإعلان في محل التجارة " . موطن .

محل النجارة بالنسبة الا عمال المتعلقة بها م جواز اعتباره موطنا النابر مجاسبه وطعالأصل . الإنامة الفطيسة م ليست عنصرا لازما في موطن الأعمال م بقاء هسذا المرطن قامما ملحام الفشاط النجاري مستمرا رفه مظهره الواضي الذي يدل طبه

(٣) ضرائب ، نقض « الأسباب الموضوعية ». . إعلان .

إملان الحول بقرار غنة الطمن ف محل تجارته • صبح • الحدل حول وجود نشاط العمول ف مكان الإعلان من هدمه • موضوعي • حسب الحكم أن يورد الأدنة المسوفة له •

٩ - مؤدى نص المادة ٣٨١ من قانون المراضات السابق - الذي تم الطعن في ظله - أن المواعد المحددة في الفانون الطعن في الأحكام هيمن النظام العام، ومتى انقضت سقط الحق في الطعن و يجب على المحكمة أن تقضى بذلك من طقاء نفسها ولو لم يكن مثار نزاع بين المصوم .

ب تبيز المادة ١عمن الفانون المدنى اعتبار محل التجارة بالنسبة الاعمال المتعلقة بها
 موطنا انتاجر بجانب موطنه الأصلى الفكمة التي أفصح ضها الشارع من أن قاصة

تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع ، وتستجيب لحاجة المتعاملين ، ولا تعتبر الاقامة الفعلية عنصرا لازما فى موطن الأعمال الذى يظل قائما ما بقى النشاط التجاوى مستمرا وله مظهره الواقعى الذى يدل عليه .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... ... ... ... ... والمرافية وبعد المداولة .

#### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد تم إعلان هــذا القرار بخطاب مسجل مع علم الوصول تسلمه ابن المحول ... .. ف ١١٦٧/١/٢٩ ... ؛ ... ... المحان المحان الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى أسوان طعنا في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/١/٧ حكت المحكة بعدم قبول الطعن الحقه بهـــدالمعاد ، استأنف الطاعن بصفتيه هذا الحكم بالاستئناف رقم استئناف نوعيا قيد برقم ٨٣ سنة ٤٤ ق تجارى أسوان ) ، كما وفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن لوعه بغير الطريق القانوني واحتياطيا برفض الطعن ونأييد بعدم قبول الطعن لوعه بغير الطريق القانوني واحتياطيا برفض الطعن ونأييد المحكمة برفض الاستئناف الأصلى ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ حكت المحكمة برفض الاستئناف الأصلى ، وبتاريخ بطريق النقض وقدمت المصادر في لاستئناف رقم ١ سنة ٤٣ ق من هذا الحكم بطريق النقض وقدمت اليابة مذكرة ألمت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن عل هذه المحكمة غرفة مشورة غددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة وأبها .

وحيث إن الطمن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن محكة أول درجة قضت يعدم قبول الطمن لرفعه بعد الميعاد دون أن تدفع المطعون ضدها بذلك وقد ضمن أسباب استثنافه دفاعا حاصله أن محكة أول درجة قسد أخطأت إذ تصدت من تلقاء نفسها لدفع غير متعلق بالنظام العام وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهرى ، فانه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النمى في فير محله ، ذلك أنه تطبيقا لنص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق — الذي تم الطعن في ظله ، فإنه " يترتب على عدم مماعاة مواعيد الطعن في الاحكام سقوط الحق في الطعن و تقضى المحكم بالسقوط من تلقاء نفسها "سومؤدى هذا أن المواعيد المحددة في القانون للطعن هي من النظام الهمام ومتى انقضت سقط الحتى في الطعن وعجب على المحكة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يكن مثار تزاع بين الخصوم ومن ثم يكون من غير المنتج تعييب الطاعن عمم المطاعن غير المنتج تعييب الطاعن عمم المطاعن فيه بالقصور إذ انهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي قضى الطاعن علم المستأنف الذي قضى

بعدم قبول طعنه شكلا لرفعه بعد الميعاد ودون أن يواجه دفاعه القائم على عدم تعلق مواهيد الطعن بالنظام العام .

وحيث أن الطاعن بنعى بالسبين التانى والنالث على الحكم المعامون فيه خالفة القانون ، وفي بيانذلك يقول أن المحكمة انتهت إلى صحة الاخطار بقرار لحنة العامن الذي وجهته مصلحة الضرائب اليه سبدة السباحية مركزا دفو باعتبارها موطنه الأصلى الذي يزاول فيه نشاطه ، حال أن الواح من الأوراق أن المطمون ضدها درجت مخاطبته في المحل الذي يقم فيه ويزاول نشاطه به وهمو الكائن بشارع السيدة نفيسة بأموان كما أنه اتخذ محلا مختارا أخطرها به هو مكتب وكيله سارع السباعية السباعية في احدى السنوات فإن ذلك لايجمل منها مكانا بباشر فيه نشاطه التجارى ذلك في احدى السنوات فإن ذلك لايجمل منها مكانا بباشر فيه نشاطه التجارى ذلك أن هذه المباشرة تستلزم صفة الدوام والاستمرار حومن ثم يكون الحكم قعد أخطأ في تفدير وتطبيق الممادة الم من القانون المدنى .

وحيث أن النبى في غير محاء ، ذلك أن المادة ٤١ من القانون المدنى تجيز اعتبار محل انتجارة بالنسبة للا محال المتعلقة بها موطنا التاجر بجانب موطنه الاصلى المحكة التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع ، وتستجيب لحاجة المتعاملين ، ولاتعتبر الاقامة الفعلية عنصرا لازما في موطن الأممال الذي يظل قائما مايق الذال التجارى مستمرا وله مفاهره الواقعي المتعلى على عليه ، واذاكان الحكم الملطمون فيه قد الترم هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تفسير القانون . لماكان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أستمد قضاءه بصححة إملان الطاعن بقرار لجنة الطعن الحاصل في فيه قد أستمد قضاءه بصححة إملان الطاعن بقرار لجنة الطعن الحاصل في ابن الطاعن حكا وجود نشاط ابن الطاعن حكا هو وارد بالملف الفردى ، وكان الجدل حول وجود نشاط المعمول في مكان الاعلان من عدمه ، هو جدل في تقرير موضوعي بحسب الحكم المطعون فيه أن الدين في هدذين السبين يكون المعلون فيه أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٦

برقامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح القوعضوية السادة المستشادين • بخلل عبد الرجيم عبان ويحدكال حباس وعبد السلام الجندعد • إراهيم على صالح ·

# (177)

### الطعن رقم ١٣٩ سنة ٤١ النَّضائية :

ضرائب وفضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

الممول الخاضع لأحكام التمانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضرية عليه . كيفيته . هذا القانون لايسرى على مراكز ضريبة تحددت واستمرت مائيا قبل صدور.

مؤدى نص المادتين ٥٥ ، ٥٥ إلا مكرا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٥ المصول به من تاريخ تشره في الجريدة المضافة بن بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به من تاريخ تشره في الجريدة الرحمية بتاريخ ١٩٥٨/١/٣١ أن الاصل في حساب الضريبة على المحمول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان شاطه سابقاً على صنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة ماية وحمسين جنيها ولم تتعد خميائة جنيه اتحذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لمربط الضريبة قد ربطت عليه ربطاً بهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ عكان الفريبة قد ربطت عليه ربطاً بهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ وبين سواء كان هذا الربط المهائي على أساس الارباح الفعلية أم مجرد ربط حكى ، أرباح السنتين التاليتين لها وتصبح أرباحه في السنة التي تم فيها هسذا الربط الهائي هي وحدها اساس الربط عايه في السنة التي تم فيها هسذا الربط القانون الحديد على مراكز ضرائية محددت واستةرت نهائيا في ظل قانون سابق واذ كان ذلك وكان الناب من الحكم المطون نيه أن المطمون ضده ممن مخضمون واذ كان ذلك وكان الناب من الحكم المطون نيه أن المطمون ضده ممن محضمون أو حكم القانون سابق واذ كان ذلك وكان الناب من الحكم المطون نيه أن المطمون ضده ممن مخضمون أو حكم القانون المحدد على مراكز صرائية محددت واستةرت نهائيا في ظل قانون سابق واذ كان ذلك وكان الناب من الحكم المطمون نيه أن المطمون ضده ممن مخضمون أو أنه سبق أن

حوسب عن سنة ١٩٥٥ وقدرت أو باحه منها بمبلغ ١٥٧ جنبها ولم يكن الربط عن سنة ١٩٥٦ قد صار نهائيا قبل العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ فإن الحكم المطمون فيه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما أتخذمن أرباح سنه١٩٥٥ أساما للربط في سنتي ٥٦ ، ١٩٥٧ (١٠) .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى ثلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن أستوف أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعسون فيه وسائر أوواق الطمن — جمحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت أرباح المطمون ضده من سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٣٧٤ جنبهاو اتخت من هذا التقوير أساسا للربط عن كل من سنة ١٩٥٨ علا بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ وإذ اعترض وأحيل من سنى ١٩٥٨ علا بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٨ وإذ اعترض وأحيل الملاف إلى لحنة الطعن الى أصدرت قرارها في ١٩٦٢/٢/١٨ بمخفيض تقديرات المناورية عن كل سنوات النزاع إلى بلغ ٢٧٧ جنبها ، فقد أقام المعمون ضده المدعون منده أرباحه عن كل من هذه السنوات بمبلغ ١٠٥ جنبها ، ندت المحكة خبرا لبيان أثر باح المطعون ضده عن سنة ١٩٥٥ ، و بعد أن قدم الحبسير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن أرباحه عن هذه السبة كات مبلغ ١٩٥٧ جنبها ، قضت المحكة في ١٩٧١/١٥٠ . أولا — بالنسبة لسنتى ٥٦ ، ١٩٥٧ جنبها ، قانيا — بالنسبة لسنة في واعتبار أرباح المطعون ضده عن كل مهما١٩٥٧ جنبها ، قانيا — بالنسبة لسنة في واعتبار أرباح المطعون ضده عن كل مهما١٩٥٧ جنبها ، قانيا — بالنسبة لسنة أرباحه عن جديد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف وقم ٧٧ قبارى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بتأيد قوار المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٠ المعرورة الموارية عاوري ١٩٧٧ تحديد التراثب دقور المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٠ تعاوى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بتأيد قوار المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٨ تعاوى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بتأيد قوار المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٨ تعاوى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بتأيد قوار المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٨ تعاوى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بتأيد قوار المجنة ، و بتاريخ ١٩٧٨ تعاوى دمياط طالبة ، و بتاريخ ١٩٧٨ تعاوى دمياط طالبة الغاء هماوالفضاء بعد قواره المجنة و بعد السنة ١٩٠٨ بالاستثناف وقم ١٩٧٠ تعاوره المجنة المحرورة المجنة و بعد أن قدر و المجنة المحرورة و المجاورة المحرورة و المحرورة و المحرورة المحرورة و ا

<sup>(</sup>۱) تقض ٥/٥/١٩٧١ بجوءة المسكتب الني ص ٢٣ ص ٦٠٣ ·

حكت المحكة بتأييد الحكم المستأنف طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحسكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبب واحد تنهى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقة — وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ — أساسا للربط على المطعون ضده عن سنتى ٧٥٥١ ورتب على ذلك الناء الربط الحكى عن سنة ١٩٥٨ و إعادة الاوراق الحالم المؤوية لاعادة التقدير عن هذه السنة ، وذلك رغم أن الربط عن سنة ١٩٥٥ ، وهو بذلك يكون قد صاد نهائيا قبل الهمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ ، وهو بذلك يكون المحقة لها أساسا للربط الحكى عن السنوات المقيسة الايكون الربط عنها قد لاحقة لها أساسا للربط الحكى عن السنوات المقيسة الايكون الربط عنها قد صاد نهائيا عند الهمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، وبالتالى صار نهائيا عند الهمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، وبالتالى فإنه في هذه الحالة يتعين تقدير الارباح الفعلية عن أول سنة لاحقه لسنة ١٩٥٥ أساسا للربط عن سنى ١٩٥٧ مـ ١٩٥٨ .

وحيث إن هذاالنعى صردود، ذلك أنه ببين من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ المعمول به منذ نشره في الجريدة الرحمية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ أنه أضاف إلى المعمول به منذ نشره في الجريدة الرحمية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ أنه أضاف إلى مكره ( ١ ) ٥٥ مكره ( ٢ ) . و إذ نصت المادة ٥٥ من القانون المذكور على طي أنه قد أستناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من هذا القانون تتخصف الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنه ١٩٥٥ الميلادية أو السنه المالية للمول المنتهة خلالها حو تسمى سنة الأساس حاساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكره وذلك بالنسبة لأفراد المحولين الذين لاتجاوز أوباحهم في سنة الأساس ٥٠٠ جنيه فاذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المائية المنتهية خلالها

أو لم يكن له نشاط فر تاكالسنة تتعتر أولسنة ميلادية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس ، أماني الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على المول ربطا نهائيا عن أمة سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إلها فنتخذ السنة التالية السنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى المول . . . كما نصت الفقرة التألثة من المادة ٥٥ مكررا منه على أنه بالنسبة إلى المولين الذين تجاوز أرباحهم فى سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولاتتعدى خمسهائة جنيه تتخذأرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم في السنتين التاليتين . فان مؤدى ذلك أن الأصل في حساب الصريبة على الممول الذي يحضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان 'شاطه سابقا على ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيها ولم تنمد خمسائة جنيه ، اتخذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، فاذا كانت الضربية قد ربطت عليه ربطا نهائيا عن أمة سنة لاحقه اسنة ١٩٥٥ ، سواء كان هذا الربط النهائي على أساس الأربّاح الفعلية أم مجرد ربط حكمى ؛ فانه ، واستثناء من هذا الأصل تنبت الصلة بينُّ أرباحه فى سنة ١٩٥٥ وبين أرباح السنتين الناليتين لها وتصبح أرباحه فى السنة التالية التي تم فها هذا الربط النهائي هي وحدها اساس الربط عليه فيالسنتين اللاحقتين ، وبذاك لا يسرى القانون الحديد على مراكز ضرائبية تحددت واستقرت بهائيا في ظل قانون سابق، وإذ كان كذلك وكان النابت من الحكم المطعون فيه أنالمطعون ضده ممن يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ وأنشاطه ~ لم يكن مستحدثا وأنه بعد أن حوسب عن سنة ١٩٥٥ وقد قدرت أرباحه فهما بمبلغ ١٥٧ جنيا ولم يكن الربط عن سنة ١٩٥٦ قد صار نهائياقبل العمل بالقانون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فان الحكم المطعون فيه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندُما آتحذ من أرباح سنة هه إلى اساسا للربط في سنَّى ٥٠ ، ١٩٥٧ وأعاد الأوراق المأمورية لتقدير الربح عن سنة ١٩٥٨ تقديرا فعليا مما يتعين معه رفض الطعن .

# جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٦

یرثاسة السید المستشار / أحمد فتحی مرمی وعضو بة السادة المستشارین / عمد مالح أ بو راس وحافظ رفق وسعد العیسوی ومحمود حس حسین

(171)

الطعن رقم ٣٦٦ سنة ٤١ القضائية :

(١)أوراق تجارية ﴿ التظهير الناقل للملكية ﴾ .

التغليم الناقل للملكية . وجوب بيــان سبب النزام المظهر . تضمين صينة تظهير السند الأذن لأمم البنك عبارة ( والقيمة يالحساب ) . . كفاية ذلك بيانا لشرط وصول القيمة .

(٢) أشحاص اعتبارية . الترام .

المنشأة الفردية · لا تمتع بالشخصية المعنوية · توفيع الطاعن على سند دون أن يقرنه بأى صفة · الفضاء بالزامه شخصيا بقيمته صحيح ·

١ — لأن كان يشترط في النظهير الناقل لللكية استيفاؤه لحميع البيانات الالزامية الواردة في المادة ١٣٤٤ مـن القانون التجارى ومن بينها بيان سبب الترام المظهر وهو حصوله على قيمة السند من المدة اليه إلا أن القانون لم يشترط صيغة معينة لمبيان وصول القيمة أو كيفية وصولها ومن ثم فانه يكفى أن تتضمن صيغة تظهير السند الأذنى لأمر البنك عبارة (والقيمة بالحساب) لبيان سبب الترام المظهر وهو سبق قيد القيمة بحسابه في البنك ، و بالتالى الاعتبار إالتظهير ناقلا لمملكية السند متى كان مستوقيا لباقي البيانات التي يتطلبها القانون .

 متى كانت المنشأة الفردية لاتتمتع بالشخصية الممنوية التى تؤملها لتلقى الحقوق وتحل الالتزامات ما لايصح معه اعتبار الطاعن نائبا قانونيا عنها في الالترام بقيمة السند ، فإنه سواه صح أن الطاعن حرر السند الإذى موضوعالذ اع بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلا – لتلك المسأة – فأن ما انهى إليه الحكان الابتدائى والمعامون فيه من الزامه شخصيا بقيمة السند الذى وقع عليه – دون أن يقرنه بأى صفة – صحيح في القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق – تخصل فى أن البنت المطعون ضده تقدم بطلب لاستصدار أمر ادا. ضدالطاعن عبلغ ٠٠٠ جنية والنوائد ناسيسا على أنه يداين المطعون ضده بهذا الملة بمقتضى سند إذنى مستحقالاداء فى ١٩٦٠/١/١٠ ومظهر اليه بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨ من غزن أدوية القاهرة . وإذ رفص طلب الأداء تحددت جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ١٩٦٣ سنة ١٩٦٦ بجارى كلى العاهرة . دفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة وعلى غر ذى صفة كما دفع بسقوط الحق فى إقامها النقادم . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض هذين الدفعين وبالزام الطاعن بأن يؤدى للبنك المطعون ضده مبلغ ٠٠٠ جنيه ، ومبلغ ٠٠٠ جنيه م، ومبيد ما الدفع و الموائد . أستأنف الطاعن هذا الحكم بطريق النقض بالاستثناف رقم ٣٠٢ سنة ٩٨ ق ٠ ومحكمة استثناف القساهرة قضت فى بالاستثناف رقم ٣٠٢ سنة ٩٨ ق ٠ ومحكمة استثناف المحريط يق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وبالحلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على أربعة أسباب يسى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه القصور والخلطأ فى تطبيقالقانون وفى بيان ذلك يقول إنه دفع دهوى البتك المطمون ضده بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة إستنادا إلى أن التظهير النابت على السند الإذنى المطالب بقيمته وهو تظهير معيب حيث تنقصه أحد البيانات الإلزامية وهو بيان وصول القيمة مما يجمله تظهيرا توكيليا لايخول البنك الحق في اقتضاء قيمة السند بعد تأميم وتصنية نحزن الأدوية الذي ظهر إليه السند ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع رغم ثبوت نقص بيانات التظهير حيث إن عبارة "والقيمة بالحساب" الواردة به لا تكفى لبيان شروط وصول القيمة .

وحيث إن هذا النبى في غير عمه ذلك أنه وإن كان يشترط في التظهير الناقل للمكية إستيفاؤة لجميع البيانات الإزامية الواردة في المادة ١٣٤ من القانون التجارى ومن بينها بيان سبب إزام المظهر وهو حصوله على قيمة السند من المظهر إليه إلا أن القانون لم يشترط صيغة لبيان وصول القيمة أو كيفية وصولها ومن ثم الجن يتضمن صيغة تظهير السند الإذبي لأمم البنك عبارة " والقيمة بالحساب " لبيان سهب إلتها المظهر وهو سبق قيد القيمة لحسابه في البنك وبالتالي لاعتبار التظهير ناقلا لملكية السند متى كان مستوفيا لبيانات التي يتطلبها الفانون . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد إنهى إلى اعتبار التظهير الثابت على السند الإذبي موضوع التزاع تظهيرا ناما مستوفيا لبيانات التظهير الناقل للملكية ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لإقامتها من غير ذي صفة فإن ما ينعاه الطاعن من نقص بيانات هذا التظهير على أساس أن عبارة " والقيمة بالحساب" لا تكفي لبيان شرط وصول القيمة يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والنالث على الحكم المطعون فيه التناقض والحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع الدعوى بعدم قبولها الإقامتها على غير ذى صفة إستنادا إلى أن الثابت من السند أن المدين هو «صيدلية المواطنين » وأن الطاعن وقع نيابة عنها مما مقاده أن المسئول عن الوفاء هو صيدلية المواطنين وليس الطاعن بصفته الشخصية . وقد قضى الحكم الابتداثي برفض هذا الدفع على أساس أن السند الإذنى تصرف قانونى ينعقد بإدادة منفردة ويترم به الموقع عليه وإذكان الطاعن لم ينكر توقيعه الذي لم يقرنه بأى مفة فإنه يكون ماتره شخصيا بقيمة السند وأضاف الحكم الاستئنافي إلى ذلك ما مؤداه أن

الطاعن كان يمثل «صيدلية المواطنين» وهو ما يناقض ما إنتهى إليه الحكم الابتدائى ومع ذلك ققد أيده وقضى بإلزام الطاعن بصفته الشخصية بقيمة السند مما مشوبا بالتناقض والخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النمى غير منتج ذلك أنه سواء صح أن الطاعن حرر السند الإذى موضوع النزاع بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلا لصيدلية المواطنين فإن ما انهى إليه الحكان الابتدائى والمطمون فيه من إلزامه شخصيا بقيمة السند الذى وقع طيه صحيح فى القانون طالما أن صيدلية المواطنين منشأة فردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية التى تؤهلها لتلق الحقوق وتحمل الالترامات مما لا يصح معه إمتبار الطاعن فائبا قانونيا عنها فى الالترام بقيمة السند ومن ثم يكون ما ينعام الطاعن فى هذا الصدد غير منتج .

وحبث إن الطامن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكة الموضوع بأن لجنة تصفية ديون مخازن الأدوية المشكلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ إستبعلت السند المطالب بقيمته لإنشائه من جانب الدائن ولكن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع الحوهري أو ترد عليه ما يشوب حكما بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النمى فى غر محله ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاحن فهدا الشأن واستبعده لعدم تقديمالدليل عليه وإذكان ذلك وكان يحسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها على ما يكفى لحمله من الأسباب دون أن تكون ملزمة بتعقب كل ما يثيره الحصوم من أقوال مرسلة الادليل علمها فإن ما يشره الطاعن بسبب النعى يكون فى ضر محله و

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٧٦

برناسة السيد المستشار / أحمد فتحرمرهى وعضوية السادة المستشارين : عمد صالح أبوراس وحافظ رفقى وعبد اللطيف الراعى ومحمود حسن حسين •

(071)

### الطعن رقم ٢٥٧ اسنة ٢٤ القضائية :

(١) بطلان " بطلان الحكم " . حكم . نقض . ""السبب الجديد " .

جلان الحكم لعدم اخبار النيابة العامة بدهارى القصر • نسي • عدم جواز التحدى هأمام محكمة النقض لأول مرة

(٢) اثبات. استثناف" الأحكام الجائز" استئنافها . حكم "قوة الأمر المقضى".

الحكم فى الدفع بانكار التوتيع • خيرمته النصومة كلها أوبعضها • علمن فيه استغلالا • خير چائز - م ٣٧٨ مرافعات سابق • يقاء موضوع الدعوى الأصل معلقا بسهب شطها بعد صدور. • اثره عدم اعتبار ذلك الحسكم حائزا لقوة الأمر المقضى •

(٣) اثبات ، أوراق تجارية . تقادم " تقادم مسقط " .

الحسكم الذي يحول دون سقوط الحق فى المطافية بقيمة الورقة النجارية بالنقادم الخمسى هو الحسكم النهائى الصادر على المدين بمديونيته · الحسكم برفض الطعزمن المدين بانكار التوقيع · غير مانم من تمسكه جذا السقوط ·

(٤) أوراق تجارية . تقادم . " تقادم مسقط " . دعوى .

انشا. الورقة التجارية كأدّ، وفاء بالرّام سابق . اثر، فشوء النّرام جديدة " مرق " إلى جاب الالترام الأصل . سلوك الدائن سيل دهوى الصرف . أثره . خضوعه لحميع فواعد الالترام الصرفي دون غيرها بما فيها النقادم الخمس .

البطلان من النوع النسبي بما لايجوز معه لغير القصر أو من يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التعدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ — الدفع بانكار التوقيع لا يعسدو أن يكون دفاها في مسألة فرحية متعلقة بالإثبات تمترض سير الخصومة الأصلية والفصل في هذه المسألة يعدقضاء صادرا قبل الفصل في الموضوع لا تتهى به الخصومة كلها أو بعضها. وهذا القضاء الفرعى لم يكر يجوز الطعن في على استقلال وفق ما كانت تنص عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم — السابق في ظله — لما كانذلك، وكان قضاء هذا الحكم برفض الدف بالانكار لم يتمد هذه المسألة الفرعية في موضوع الدعوى الأصلى والذي يقى بسبب شطب الدعوى معلقا لم يفصل فيه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيسه الذي قضى بسقوط حق الطاعنة في المطالبة بقيمة السندات الاذئية على الانكار بانتدادم الخميي وبرفض الدعوى — بصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الامن المقضى يكون في غير عمله .

س المقصود بالحكم الذي يحول دون سقوط الحق في المطالبة بقيمة الورقة التجاوية بمضى سمس سنوات في مقام تطبيق المادة 194 تجارى هو الحكم النهائى الصادر على المدن بمديو ثيته وإذ كان الحكم — المتمسك يه — لم يتعد ونض الطعن بالانكار من جالب المدين وهو قضاء في مسألة متعلقة بالإثبات ولا ينطوى على قضاء قطمى في موضوع الحق ومن ثم فإنه لا يحول دون التمسك بالدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى عوكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى إلى قبول الدفع بتقادم الحق لمضى أكثر من شمس سنوات على تاريخ استحقاق آخو سند من سندات المديونية ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

إنشاء الورقة التجاوية كاداة الوفاء بالنزام سابق وإن كان يترتب عليه نشوء الترام جديد هو الالترام الصرف إلى جوار الالترام الأصلى بحيث يكون الدائن الأصلى إلا أنه الحيار في الرجوع على المدين بدعوى الصرف أو بدعوى الدين الأصلى إلا أنه مي سلك في المطالبة سهيل دعوى الصرف فإنه يكون خاضما لجميع الأحكام والقواعد التي تحكم هذه الدعوى وحدها بغض النظر عن القواعد التي تحكم الالترام الأصلى وذلك الاستقلال كل من الالترامين وتفرد الالترام الصرف إحكامه الخاصة ومن بنها تقادم الحق في المطالبة به بمضى خس سنوات

على خلاف القواعد العامة . لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد أقامت دعواها المطالبة بقيمة السندات الأذنية المحررة بباقى ثمن الماكينة فإن حقها في المطالبة يكون مستمدا من هذه السندات على أساس الإلتزام المصرف . وإذ أجرى الحكم المطعون فيه على هذا الإلتزام قواعد الإلتزام العمرف وانتهى إلى مقوط الحق في المطالبة به بمضى خمس سنوات فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس مل ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر الاوراق حس شخصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطمون ضدهم الدعوى رقم ٢٩٦٩ منه ما ١٩٦٨ مدى كلى بورسعيد بطلب الزامهم بمبلغ ٩٩٦ جنها تأسيسا على أن مورشهم المرحوم ... ... ... ... ... سبق أن اشترى منها ما كينة بحرية بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٦٠/١/١ لقاء ثمن قدره ٩٧٠ جنيه عجل منه مبلغ ٥٩٠٠ جنيه حرر به خمسة عشر سندا أذنيا لأمر الطاعنة قيمة كل سند ١٦٦ جنيه ولامتناع المشترى حال حياته عن سداد قيمة ستسندات كلى سند ١٦٦ جنيه ولامتناع المشترى حال حياته عن سداد قيمة ستسندات أحقيتها لما كينة وصحة المجز الاستحقاقي الموقع عليا وتسليمها ؛ ودفع المورث الحك المكال الدعوى بانكار توقيعه على السندات وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ قضت المحكة برفض الدفع وندب خبير لتحقيق حالة الماكينة وإذ شطبت الدعوى بعد ذلك ولم تجدد فقد آقامت الطاعنة الدعوى الوين ضدم الدعوى بسقوط حتى الطاعنة في المطالبة بالتقادم المحمد عن الطاعنة الحكمة بسقوط على الطاعنة الحكمة بسقوط على الطاعنة الحكم بالاستكناف في الطاعنة الحكم بالاستكناف قي الطاعنة الحكم بالاستكناف في الطاعنة الحكم بالاستكناف قي الطاعنة الحكم بالاستكناف في الطاعنة الحكم بالاستكناف

رقم 12 لسنة 17 ق . وبتأريخ ١٩٧٢/٦/٧ قضت محكة استثناف المنصورة و الهمورية بورسميد » بالتأبيد طمنت الطاعنة فى الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وإذ عرض الطمن على الحكة فى غوفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن بن على أربعةأسباب حاصل السبب الأولى بطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم المطمون فيه لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى لأن من بين الخصوم فيها قصرا وإذ خلت الأوراق مما يدل على هذا الاخبار فإن الإجراءات تكون معيبة بما يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه و إن كان عدم الحبار النيابة العامة بالدعاوى الحاصة بالقصر وفقا للكادة ٩٣ من قانون المراقعات ـــ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكمة ـــ يعتر من الإحراءات الحوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم إلا أن هذا البطلان من النوع النسبي نما لا يجوز معه لغير القصر أو .ن يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض وإذ كان ذلك ، فإنه لا يجوز للشركة الطاعنة أن تتمسك جذا البطلان .

وحيث إن حاصل السبب الناني تناقض الحكم المطعون فيه مع الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٠٧سنة ٢٩٦٦ كلى بور سعيد وفي بانه تقول الطاعنة أن الحكم في الدعوى المشار إليها برفض الدفع بانكار مورث المطعون ضدهم لتوقيعاته على السندات معناه صحتها وملزومية من وقعها وخلفاؤه بقيمتها وهو قضاء قطعى يترتب طيه أن المدة المسقطة للدين تصبح ١٥ سنة ولا يسوغ بعد ذلك الحكم فيه بقضاء مخالف وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حتى الطاعنة في المطالبة لحضى خمس سنوات على تاريخ استحقاق آخر سند فإنه يبكون مناقضا للقضاء الإول الذي حاز قوة الأمر المقضى .

وحاصل السبب الثالث الحطأ في تطبيق القانون وفي بيانه تقول الطاعنة أن الحكم الصادر فيالدعوى ٢٠٣ سنة ١٩٦٤ كلى بورسعيد برفض الدفع بانتكار المورث لتوقيعاته على السندات مداء الشغال ذمة المنكر بالدين وأن ذلك يحول هون أعمال حكم المسادة ١٩٤ تجارى اذ التقادم المنصوص عليه فيها يقوم على قرينة الوفاعولا تستقيم هذه القرينة كالماصدر حكم الدين أو اعتراف به . وإذ خالف الحكم المطعون فيه دذا النظر فإنه يكون أحداً فى تطبيق الفانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذين السببين مردود فى شقه الأول بأن الدفع بانكار التوقيع لا يعدو أن يكون دفاعا فى سألة فرعية متعلنة بالإثبات تعترض سيرا لخصومة الأصلية والفصل فى هذه المسألة يعد قضاء صادرا قبل الفصل فى الموضوع لانتهى به الحصومة كانها أو بعضها ، وهذا القضاء النرعى لم يكن يجوز الطعن فيه على استقلال وفق ما كانت تنص عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابز الذى صدر الحكم رفص ادفع بالانكار لم يتعد هذه المسالة الفرعية للى موضوع الدعوى الأصلى وهو أحقية الطاعنة لما كينة المباعة منها لمورث المعامون ضدهم واددى بق بسبب شطب الدعوى معلقا لم يفصل فيه . فإن النبي على الحكم المطعون فيه بصدوره على خلاف حكم سابق حائر لقوة الأمر المقضى يكون في خر عمله .

كا أن النبى مردود فى شقه النانى بأن المقصود بالحكم الذى يحول دون سقوط الحقى فى المطالبة بقيمة الورقة التجارية بمضى خمس سنوات فى مقام تطبيق المادة المجارية بمضى خمس سنوات فى مقام تطبيق المادة وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٢٦ بور سعيد لم يتمسد رفض وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٢٦ بور سعيد لم يتمسد رفض الطمن بالانكار من جانب المدين – وهو على ماسبق القول – قضاء فى مسألة الطمن بالانكار من جانب المدين – وهو على ماسبق القول – قضاء فى مسألة دون التمسك بالدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى، لما كان ما تقدم، وكان الحكم دون التمسك بالدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى، لما كان ما تقدم، وكان الحكم من خمس سنوات على تاريخ استحقاق آخر سند من سندات المديونية فإنه لا يكون فد أخطأ فى تطبيق القانون و يكون النبى عليه على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الرابع الخطأ في تطبيق القانونوفيها نه تقول الطاعنة إن الحكم المطمون فيه قضى بسقوط الحق في الدين مع أنه لا يتصل مباشرة بأحكام قانون الصرف إذ المطالبة هي بباقي ثمن ماكينة مباعة لمورث المطمون ضدهم بموجب مقد بيع مع الاحتفاظ بالملكية البائع إلى أن يستوف كامل التمن وما السندات الاذنية الا لتيسير على المدين في الوفاء بباقي ثمن المبيع فسبب الالترام هو عقد البيع وباقي النن ليس دينا صرفيا نما يتصرف إليه حكم المادة المجارى وإذ قضى الحكم المطمون فيه بقبول الدنع بالتقادم بناء على دين ليس صرفيا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى في غير عله ذلك أن انشاء الورقة النجارية كأداة للوفاء الترام سابق وإن كاريرتب عليه نشوء الترام جديد هو الالرّام الصرف إلى جوار الالترام الاصلى بحيث يكون للدائن الحيار في الرجوع ملى المدين بدعوى الصرف أو بدعوى الدين الاصلى الا أنه متى سلك في المطالبة سبيل دعوى الصرف فإنه يكون خاضما الدين الاحكام والقواعد التي تحكم هذه الدعوى وحدها، بغض النظر عن القواعد التي تحكم هذه الدعوى وحدها، بغض النظر عن القواعد التي تحكم هذه الدعوى وحدها، بغض النظر عن القواعد التي تحكم الالترام الالترام العرف والتي أحكامه الخاصة ومن بينها تقادم الحق في المطالبة به بمضى خمس سنوات الشركة الطاعنة قد قامت دعواها للطالبة بقيمة السندات الاذبية المحررة بباقي ثمن الماكينة فان حقها في المطالبة يكون مستمدا من هذه السندات على أساس الالترام الصرف وانهى المطالبة يكون مستمدا من هذه السندات على أساس الالترام الصرف وانهى في المطالبة به بمضى خمس سنوات فإنه لا يكون قد أخطأ في مطيبق القانون ويكون الطعن على غير أساس وستين رفضه .

### جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل وعضو بقالسادة المستشارين : إراهيم السعيد ذكرى عثمان حسينعبد الله عهد صدق العصار دركى الصارى صالح.

# (177)

#### الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) بيع "نقل الملكية ". ملكية . تسجيل . اثراء بلا سبب

الملكية في المواد العقارية - لا تنقل سوا. بين المتعافدين أو بالنسبة إلى الفير إلا بالتسجيل. مدم تطبيق الحكم لقاعدة الاثراء بلاسبب بالنسبة لطلب المشترى نصبيه في إنقاض المنزل المبيع لأمه سجل عقده بعد عدم المنزل واستيلاء آسر على الانقاض . لا خطأ .

#### (٢) حكم " اغفال الفصل في الطلب " . تمو يض . دعوى .

قضاء محكة أول درجة بأحقية الطاعنة فى النصبو يض دون بيان قيمته أو الزام المطمون ع**ليه** به • يعد اغفالا من المحكمة للحكم فى طلب النعويض تصحيح ذلك لا يكون بالطمن فى الحسكم • ويعوب الرجوع لمحكمة أول درجة للفصل فى هذا الطلب • م ١٩٣٣ مرافعات •

### (٣) ملكية "التصاق" • التزام " حق الحبس" . ريع .

رفض الحمكم بالربع المستحق لممالك حصة بطريق الالتصاق في منشآت أقامها الدر. استفاد الحكم في ذلك إلى حق الاخيري المشتاد الحكم في ذلك إلى حتى الاخيري حبس الربع حتى يستوفي النعو يش المستحق له عن هذه المشتات. عدم بيان المحكمة القدر الواجب حيسه من الربع تبعا لحسن نية الباني أو سوء نيته، واغتالها محث المستدات المقدمة للتدليل على سوء النية - خطأ وقصور .

فيها ، وإذا كان الحكم المطمون فيه قسد انتهى صحيحا إلى عدم تطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب لطلب الطاعن الأول — المشترى — نصيبه في أنقاض المستزل الذي موضوع النزاح لأنه لم يصبح مالكا لحصته في هذا المنزل الا بالتسجيل الذي تم في صنة ١٩٥٨ وبعد أن استولى المطعون عليه — المشترى لذات العقار — على أنقاض المنزل المذكور وأصبحت الأرض خالية من المبانى ، لما كان ذلك على أنقاض المنزل المذكور في غير عله ،

٢ - إذا كان النابت من الحكم الابتدائي الصادر باعادة المأمورية إلى الحير أنه انتهى في أسبايه إلى أن المطعون عليه يلزم بتعويض الطاعنة التانيه عـــن نصيمًا في قيمة الأنقاض التي أستولى عليها غير انه لم يبين قيمة هذا النصيب ولم يقض على المطعون طيه شيء في هذا الحصوص ، كما أن الحكم الصادر في الموضوع لم يفصل في الطلب المذكور ، ولما كان الطعن على حكم محكمة أول درجة بأنه لم يقض بالزام المطعون عليه بقيمة حصة الطاعنة الثانية ف الانقاض لايكون عن طريق استثناف حكمها وأن تتدارك محكمة الاستثناف ماوقــم في هذا الحكم من خطأ مادى أو أن تتولى تفسيره ـ حسم تقول به الطاعنة الثانية ذلك أنه لمساكانت المادة ١٩١ مسسن قانون المرافعات تقضى بأن المحكمة التي أصدرت الحكم هي التي تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحته كتابة أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من فير مرافعة ، كما أن تفسير الحكم لايكون إلا في حالة ما إذا شاب منطوقه عُموض أو ابهام وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وهو ما تقضي به المادة ١٩٧ من قانون المرافعات أغفلت عُكمة أول درجة الحكم فى طلبها الخاص بقيمة الانقاض هو أن تعلن المطعون عليه بصحيفة للحضور أمام المحكمة لنظر هــذا الطلب والحكم فيه ، لما كان ذلك فان النعي يكون على غير أساس

 إذ كان الطاحين - وهما يمتلكان بطريق الالتضاق ف المنشآت الى أقامها المطمونة جليه مل معهمها ف الارض - الحق ف ربع هذا القدر الملوك لم وكان

بين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلبهما الريعين حصبهمافي المنشآت استنادا إلى أنه لا يكون لما ثمة حق فيه لما الطعون طية من حق ف حبسه حتى يستوفى منهما ما تستحقه من تعويض عن هذه المنشآت طبقا لاحكام الملعة ١٥ / ١ من الفأنون المدنى لأنه كان حسن النية وقت إقامتها إذ كان يعتقد أن له الحتى في أقامة المنشآت المذكورة على أساس عقد البيع العرق الذي كان في يده وأنه لم يثبت مـــن الأوراق أنه استوفى حقه في التعويض ، ولمــا كان حقى المطمون طيه في حبس ريع المنشآت حتى يستوفى حقه في التعويض عنهـــا من الطاعنين لاينفى قيام سمقهما فى الريع قبل المطعون طيه وكان بتعين على الحسكة أن تبحث القدر الواجب حبسه من الربع بالنسبة إلى التعويض المستحق الذي عتلف مقداره تبعا لحسن نية المطعون طيه أو سوء نيته حسها بينته المسادتان عربه ، وجه من القانون المدنى وبمراعاة ما تقضى به المسادة ٩٨٧ من السانون المدنى التي تجيز للقاضي بناء على طلب صاحب الارض أن يقدر مايراء مناسبا للوفاء سهذا التعويض ، وله أن يقضى بأن يكون الوفاء به على أقساط دور مة عمل ميلنا يوازي قيمة هذه الاقساط محصوما منها فوائدها بالسعر القانوني لغامة مواعيداستحقاقها ، وإذ أفقل الحكم المطعون فيه الرد على المستندات التي قدمها الطاعنان التدليل على سوء نية المطعون طيه وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدموى ، لمساكان فلك فان الحكم المطمونُ فيه يكون قد أُخطأً ف تطبيق القانون وعاره قصور سطله في هذا المصوص .

### المحكمة

بعد الاطلاع ملىالأوراق وسماح التقرير الذى تلام السيد المستشار والموافع و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث أن الوقائم بـ على ما ينين من الحكم للطمون فيه وسائر الأوراق -تحصيل في إن يس إلها عنين أقام ضغ لطعمون عليه الدموع وقم ١٩٩٧ منقه م

مدنى القاهرة الابتدائية طلبا فيها الحكم بالزامه بأن منفع لما مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة نصيبهما في أنقاض المنزل المبين بصحيفة الدعوى وريع حصتهما فيه وقدرها سبعه قرار يط ابتدامس ١٩٥٧/٩/١ ، وقالابيانا للدعوى إن أولما يملك في المنزل المذكور ستة قراريط بطريق الشراء من ... ... بمقدين عجلا في ه//١٩٥٨ وفي ١٩٥٨/٩/١ وتملك الثانية فيه قبراطا ورثته عن زوجها المرحوم ... ... ثم أقام المطعون طيه الدعوى رقم ٤٧٧٧ سنة ٨٥٩ مدنىالقاهرة الابتدائية طالبا الحكم بصحةونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٧/٩/١٩ والصادر لدمن ... ... .. والطاعنة الثانية عن السَّهِمة قرآر يط سالفة الذكر ، وحكم ى حذه الدموى نهائيا رفضها ، و إذ قام المطعون حليه بهدم المنزل و باع انقاضه ثم أعاد سناء وهو سيء النية وتبلغ قيمة حصة الطاعنين في انقاض المنزل وريعه اعتبارا من ١٩٥٧/٩/١٩ حتى رَفع الدعوى ٢٠٠٠ جَنيها فقد أقاما الدعوى للمركم لحا بطلباتهما . وفي ٢٨/٧/٧/ محكت المحكمة بندب خبير هندسي لمساينةً المين عمل التزاع وبيان قيمة المبانى التي كانت بها قبل أن جدمها المطمون طيه وقيمة حصة كل من الطاعنين فيها أو بيان ما كات تغله هذه الحصة شهريا ومعاينة المبانىالتيأقامها المطعونطيه علىنصبب كلمنالطاعنين فالارضو بيان تاريخ إقامتهاو تقدير قبمتها مستحقة البقاه وقيمتها مستحقة الإزالة ومازاد فيقيمة الأرض بسبب البناء. وبعد أن قدم الحبير تقريره أعادت إليه المحكمة المأمورية بحكها الصادرفه ١ /٩٦٩/٤/ لتقديرنصيب الطاحنين فريع المبانى الحدشة اعتبار امز ١١/١/١٤ بالنسبة للطاعن الأول ومن ٢٤/٢/٣ بالنسبة للطاعنة الثانية ، وضمنت المحكمة قضاءها بأحقية الطامنين لنصيبهمانى انقاض البناء القديم ورفضت الدعوى بالنسبة نريعه كما قضت باحقيتهما لحصتها في ربع البناء الجديد منذ أن أيقن المطمونطيه باستعالة نقل ماكمية حصة الطاحنين إليه ، وبناريخ ١٩٧٠/١١/٢٤ قضت المحكة بالزام المطمون عليه بأن يدفع للطاعن الأول مبلغ ٤١ه جنبها، ٧٣١ مليهاوللطاعنة الثانية ١٢٩ جنيماً ١٥٥مليا. استانف المطعون طيما لحكم الصادر بتاريخ ١٩/٤/١٥ وقبسه استطافه بمقم ١٨٨٧ سنة ٨٦ ق مدى القاهيمة كما استانف الحكم الصادر ٤٤ / ١١١/ ١٩٧٠ أمامِنات الحكة بالاستثناف رقم ١٩٧٥ سنة ١٨٠ قدى ،

واستانف الطاحنان الحكم الاخير وقيد استفنافها برقم ١٠ سنة ١٩٨٨ ق مدنى ٠ وبرفض وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستثناف الأول ، وبرفض الاستثناف الآول ، وبرفض الاستثنافي الآخين وتأييد الحكم المستأنف فيا تضمنهمن القضاء باحقيم الطاعنين فيا عدا الثانية لنصيبها في انقاض المنزل المهدوم والغائه ورفض دحوى الطاعنين فيا عدا ذلك وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على أو بعة أسباب ينحى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قضى بعدم أحقية الطاعن الأول لنصيبه في أنقاض المستزل - وباحقية الطاعنة الثانية فيها تأسيسا على أنها كانت عملك حصتها في المنزل بالميرات قبل هدمه وأن الطاعن الأول لم يملك حصته إلا من تاريخ تسجيل عقده في سنة ١٩٥٨ أي بعد أن تم الهدم وأصيحت الأرض فضاء ، هذا في حين أن المطعون عليه إذ استولى على الأنقاض قد أثرى على حساب الطاعنين على السواء واستحق الطاعنان التعويض قبله بلا مسوع للتفرقة بينهما ، كما أن الملكية انتقلت إلى الطاعن الأول من تاريخ المقد الابتدائي الذي اشترى به حصته وذلك عملا بقاعدة الأثر الرجمي المتسجيل فيا بين المتعاقدين وهو ما يتفق مع طبيعة عقد البيع ونظام التسجيل الشخصى ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه تطبيق مبدأ الإثراء بلا سبب وأقام قضاءه على أن الملكبة لا تنتقل إلا بالتسجيل فقد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود بأنه لما كان مؤدى نص المادة و من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تلتقل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — سواه بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ولا يكون المتصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أي حق فيها ، وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى محيما إلى مديم تطبيق قاهدة — الاتراء بلا سبب بالنسبة لطلب الطاعن الأول نسبيه في مدم تطبيق قاهدة — الاتراء بلا سهب بالنسبة لطلب الطاعن الأول نسبيه في

أقفاض المنزل موضوعالنزاع لأنه لم يصبح مالكا لحصته فيهذا المنزل إلا بالتسجيل: الذى تم في سنة ١٩٥٨ وبعد أن استولى المطعون طيه \_ المشترى لذات العقار \_ على أنقاض المنزل المذكور وأصبحت الأرض خالية من المبانى ، لمسا <sup>أ</sup>كان فلك فإن النمى على الحكم جذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن النعى بالسبب النائي تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في العليق الفانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم لم يفصل في طلب الطاعنة الثانية بشأن نصيبها في قيمة الأنفاض إستنادا منه إلى ضرورة الترام مبدأ المتقاضي على درجتين لأن محكمة أول درجة لم تحدد في حكمها الصادر في الموضوع قيمة هذه الأنفاض ولم تلزم المطمون عليه بشيء في هذا الخصوص ، في حين أن عمكة أول درجة قضت للطاعنة الثانية بأحقيتها في الأنفاض وإن لم تحدد قيمتها، فكان على عكمة الاستئناف وقد نقل إليها موضوع التزاع برمته أن تفسر الحكم فكان على عكمة الاستئناف وقد نقل اليها موضوع التزاع برمته أن تفسر الحكم المذكور وتتدارك ما وقع فيه من خطأ مادى، وإذ هي التفتت عن ذلك فإن الحكم المطمون فيه يكون مشو با بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي غير سحيح ، ذلك أنه لما كان النابت من الحكم الابتدائي الصادر في ١٩/٤/٦ بإعادة المامورية إلى الخير لتقدير قيمة ربع المباني الجديدة أنه إنهي في أسبابه إلى أن المطمون عليه يلزم بتعويض الطاعنة النائية عن نصبهما في قيمة الأنقاض التي استولى عليها ، غير أنه لم يبين قيمة هذا النصيب ولم يقض على المطمون عليه بشيء في هذا الحصوص كما أن الحكم العمادر في الموضوع بتاريخ درجة بأنه لم يقض بالزام المطمون عليه بقيمة حصة الطاعنة النائية في الأنقاض درجة بأنه لم يقض بالزام المطمون عليه بقيمة حصة الطاعنة النائية في هذا الحكم من خطأ مادى أو أن تتولى تفسيره حسما تقول به الطاعنة النائية ، في هذا الحكم هي التي تنولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية محته أصدرت الحكم هي التي تنولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية محته كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصديه ما يقع في حكمها من أخطاء مادية محته كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصديه من تقياء ناسها أو بناء على طلب أحد كصوم من غير مراضة ؟ كان تفسيرا لحم لا يكون إلا في حالة ما إذا شاب

منطوقه غموض أو إسسام وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة الرفع الدعوى إلى المحكمة الى أصدرت الحكم وهو ما تقضى به المسادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، بل إن ما يجوز للطاعنة الثانية طبقا للسادة ١٩٣ من قانون المرافعات وقد أغفلت محكمة أول درجة الحكم في طلبها المحاص بقيمة الأنقاض هو أن تعلن المطعون عليه بصحيفة للحضور أمام المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، لما كان ذلك فإن النبي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النمى بالسبب النالث أن الحكم المطمون فيه أقام قضاه بعدم احقية الطاعن في ربع المذل الفديم على أن المطمون عليه هدمه فسور شرائه في سنة ١٩٥٧ وأن الأرض ما كانت تدريعا على الطاعنين في الفترة التى اقيمت فيها المبانى الحديثة لو أنهما هما اللذان أقاما تلك المبانى ، وهو من الحمكم خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ذلك أنه يقوم على أقراضات ليس من شأنها أن تفيد عدم أحقيتهما في الربع المذكور ، هذا إلى أن المطمون عليه يازم بأن يرد لها فيمة الثمار التى قبضها والتى قصر في قبضها لو انه لم يقم بهدم العقار .

وحيث إن هذا النمى في غير محله ذلك أنه سبن من الحكم المطعون فيه أنه استند في وفض طلب الربيع عن المبانى القديمة إلى أنه سبن من الشكوى الإدارية رقم ٩٩٧٩ سنة ١٩٥٧ مصر القديمة أن المطعون عليه بدأ في هسدم المسئول في ١٩٥٧/١٠/٩ فور شرائه بالمقد العرف المؤرخ ١٩٥٧/٩/١٩ ولم تكن هناك فترة من الزمن تجيز للطاعنين أن يطالبا المطعون عليه بربع صها ، هذا إلى أنه لايسال عن ربع الأرض في اللك النترة لوأنهما قاما بالبناء ، وهو استخلاص على ربع من الأرض في تلك النترة لوأنهما قاما بالبناء ، وهو استخلاص موضوعي سائغ يكفى لحل الحمم في قضائه بهذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعى موضوعي سائغ يكفى لحل الحمم في قضائه بهذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعى بهذا السهب لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكة النقض

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانر ن وخالف الثابت فى الأوراق وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك أنه قضى بغلم أحقيتهما فى الربع استنادا إلى حتى المطعرن عليه فى حيس المنشآت حتى يستوفى التعويض المستحق له عنها واحتر المطمون عليه حسن النية وقسان أقام المنشآت على الأرض لانه كان يستقد أن له الحق في اقامها بناء على حقد البيع العرفي الصادر له > في حين أنهما يستحقان ربع المنشآت لأنهما أصبحا مالكين لها بالالتصاق وفي حين أن المطعون عليه كان سيء البية وقت البناء وهو ما يستفاد من الشكوى الإداوية رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٥٧ مصر القديمة ودعوى الحراسة رقم ١٩٦٧ سنة ١٩٥٠ مدنى الساهرة التي سنة ١٩٥٠ مستعبل القاهرة والدعوى رقم ٢٧٧٤ سنة ١٩٥٨ مدنى الساهرة التي رفعها بصحة وتفاذ عقده وتدخل فيها الطاعن الأول وحكم برفعها ، و بالتالى يكون مسئولا عما حصاء من التمار وعما أهمل تحصيله مها عملا بالمادة ١٨٥٨ مدنى وإذا لم يلتفت الحكم إلى هذا الدفاع وقضى بعدم استحقاقها لم يع المبانى الحديثة المقامة عن أرضهما ، فإنه يكون قد أخطا في تطبيق الفانون وخالف النابت بالأوراق وشايه القصور .

وحيث إنهذا النمي صميح، ذلك أنه لما كان الطاعنان يطالبان محقهما فديم المنشآت التي رقامها المطعون هايه على حصرها في الأرض و تمسكا في دفاعها أمام عكمة الموضوع بأن المطعون هايه على حصرها في الأرض و تمسكا في دفاعها أمام بدهوى الحراسة رقم ٧٧٢٤ سنة ١٩٥٦ مستعبل القاهرة والشكوى الإدارية رقم ٩٧٣ مستة ١٩٥٧ مصر القديمة التي قدمها الطاعن الأول بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٩ صد المعمون عليه بالما بلأ ي مقد عرف مؤرخ ١٩٧٩/٥٥ على المنازل موضوع النزاع رغم أنه يملك حصة فيه بعقد عرف مؤرخ ١٩٧٩/٥٥ على استدلا بالدعوى رقم ٧٧٧ عن ١٩٥٨ مدنى المقاهرة الابتدائية التي رفعها المطعون عليه بصحة ونقاذ عقد البسع المؤرخ ١٩٥٧/٩/١ الصادر له عن سعة قراريط في المنزل المذكور وتدخل فيها الطاعن الأول طالبا رفضها الأنه اشترى ستة قراريط من نفس البائع المطمون عليه بعقد من بطريق الالتصاق في المنشأت التي أقامها المطمون عليه على حصتهما في الأرض بطريق الالتصاق في المنشأت التي أقامها المطمون عليه على حصتهما في الأرض قضى برفض طلبهما الربع عن حصتهما في المنشآت استنادا إلى أنه لا يكون لهما قضى برفض طلبهما الربع عن حصتهما في المنشآت استنادا إلى أنه لا يكون لهما تحق فيه فيه لما المعمون عليه من حق في حبسه حتى يسترف منهما ما يستحقه من قضى في فيه لما المستحقة من حق في حبسه حتى يسترف منهما ما يستحقه من

تمويض عن هذه المنشآت طبقالاً حكام المادة ١/٩٧٥ من القانون المدنى لأنه كان حسن النية وقت إقامتها إذكان يعتقد أن له الحق في إقامة المنشآت المذكورة على أساس عقد البيع العرق الذي كان في يده وأنه لم يثبت من الأوراق أنه استوفى حقه في التعويض ، ولما كان حق المطعون عليه في حبس ريع المنشآت حتى يستوفي حقة في التعويض عنها من الطاعنين لا ينفي قيام حقهما في آلريم قبل المطعون عليه، وكان ستمن على المحكمة أن تبعث القدر الواجب حبسه من الربع بالنسبة إلى التعويض المستحق الذي يختلف مقداره تبعا لحسن نية المطعون طيه أو سوء نيته حسياً بينته المادتان ٩٢٤ و ٩٢٥ من القانون المدنى ، وعراهاة ما تقضي ه المادة ٩٨٧ من القانون المدنى التي تجيز للقاضي بناء على طلب صاحب الأرض أن يقرر ما يراه مناسبا للوفاء بهذا التعويض وله أن يقضي بأن يكون الوفاء به مل أقساط تشرط تقديم الضمانات اللازمة والمالك أن يتحلل من هذا الإلتزام إ ذاهو عجل مبلغا يوازى قيمة هذه الأقساط مخصوما منها قوائدهابالسعرالقانوني لماية مواعيد استحقاقها ، وإذ أغفل الحكم المطمون فيه الرد على المستندات سالفة الذكر التي قدمها الطاعنان للتدليل على سوء نية المطعون عليه وهو دفاع جوهري قد يتغيربه وجه الرأى في الدعوى ، لماكان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق ألقانون وعاره قصور يبطاني هذاالحصوص مما يستوجب نقضه لهذاالسبب .

## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٦

برثاسة السيد المستشار نائبرئيس المحكمة حمد حسن هيكل وعضرية السادة المستشارين: إبراهيم السعيد ذكرى ، وعابان حسين عبد الله ، ومحرد عابان درويش، وزكى الصاوى صالح.

## (177)

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٤ القضائية :

( ٢ ٠ ١ ) إثبات « اليمين الحاسمة » محكمة الموضوع .

 (١) النّزام الفاض باجابة طلب توجيه انهين الحاسمة منى توافرت شروطها وكانت فير تصفية • وجوب تكليف الحصر بالحصور للحلف في حالة صدور حكم توجيه انهين في غيبته • من يعتبر الحصم ناكلاعن اليمين •

(٢) استخلاص كيدية اليمين • من سلطة عكدة الموضوع متى استندت لأسباب سائفة •
 مدم تقدم طالب اليين دليلا على صحة دعواء • لايفيد بقائه أن اليمين كيدية •

(٣) إعلان. دعوى. محكمة الموضوع .

تحقيق واقعة إعلان الخسوم في الدعوى. مسألة موضوعية.

(٤) إثبات «اليمين الحاسمة" محكمة الموضوع .

تقدير قيام عذر من وجهت إليه انمين فى التخلف عن الحضور بجلسة الحلف من سلطة قاضى الموضوع منى أقام فضاء على اعتبارات سائفة

( ٧٠٦٠ ) إثبات '' اليمين الحاسمة '' . استثناف . حكم ''الطعن في الحكم. '' . تقادم .

( • ) تغله عكة أول درجة باعتبار الحاصم ناكلا عن اليمين • حكم نهائى • صهبواز
 النسك أمام عكة الاستثناف بأن اليمن غيرمشية بسبب سقوط الحق بالمقلم •

(٦) تقدم الحم لمستند لم ثبت عرف مل محكة أول درجة قبل حكها المهائى الصادر شاء على يمين حاسمة فكل عبدا الحصم • التحمي بالإخلال بحق الدفاع • لا أساس له

(٧) الحكم الصاهر يناه على الذكول من اليمين الحاصة • عدم جواز الطمن فيه بأى طريق •
 الاستثناء • بطلان الاجرامات الحامة يتوجهه اليمين أو حلفها •

١— النصق المادتين ١٩١٤/ ١٩٤٩ من قانون الإثبات بدل — وطهاماجرى به قضاء هده المحكمة — على أن اليمين الحاسمة ملك مختصم لا للقاضى ، وأن على القاضى أن يجيب طلب توجيها متى توفرت شروطها إلا إذا بان له إن طالبها يتعسف في هذا الطلب ، وأنه إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد عضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حدته ، فإن حضر وإمتنع من الحلف ولم يردها ولم ينازع اعتبر ناكلا كان تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فان كان بغير حذر احتبر ناكلا كلك .

٧ -- لمحكمة الموضوع كامل الساطة فى استخلاص كيدية اليمين متى أقامت استخلاصها على اعتباوات من شأنها أن تؤدى إليه ، ولما كان الطاعن لم يمين فى المذكرة المقدمة إلى عكمة أول درجة الأسباب إلى يسنند إلها فى كيدية اليمين التي وجهتها إليه المطمون ملبها ، ونان عدم تقديم المطمون عليها دليلا على صحة دعواها حسبا ذهب إليه الطاعن فى أسباب السعى لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية بل أن اليمين احاسمة إنما يوجهها الخصم عندما يموزه الدليل القانونى لإثبات دعواه ، كما كان ذلك فإن النعي يكون فى ضرعهه .

٣ - تحقيق واقعة حصول إعلان الحصسوم فى الدعوى هو من المسائل الموضوعية التي لاتحقيم لرقابة محكمة النقض ما دام أن لهذا التحقيق سندا من أوراق الدعوى .

ع - تقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالحنسة المحددة لحلف اليمين
 هو نما يستقل به قاضى الموضوع متى أفام قضاء حل اعتبادات حائفة

من كان الطاحن لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بأن اليمين غير منتجة في التزاع بسبب سقوط حق المطمون عليها بالتقادم وإنما أثار هذا الزاع أمام عكمة الاستئناف وكان حكم محكمة أول درجة باعتبار الطاعن ناكلا عن اليمين هو حكم نهائي لايجوز العلمن فيه بالاستئناف فان النمي في غير محله

ب \_ إذ كان الطاعن لم يقدم مايدل على أن المستند المقدم منه أمام محكة المتقص قد عرض على حكة الدعوى ، وهو حكم نهائى فيرجائز استثنافه لأنه صدر بناه على يمن حاسمة نكل ضها الطاعن طبقا للقانون لما كان ذلك فان النمى على الحكم المطعون فيه \_ بالإخلال محق العفاع \_ يكون على فيرأساس .

٧ — لما كان الحكم الصادر بناء طرالتكول عن الدين لدقوة الشيء المفضى فيه نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطمن في الأحكام ما لم يكن الطعن مبنيا على بطلان في الا جراءات الخاصة بتوجيه الدين لتخفه من الحضور الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن تكل عن الدين لتخفه من الحضور بنير عفر وأن إجراءات توجيه الدين وحلفها تحت طبقا المقانون فحاكان للحكم أن يعرض لبحث الدفع بعدم الاختصاص الحلى أو الدفع ببطلان صحيفة الدعوى التجهيل بالطلبات اللذي تحسك بهما الطاعن أمام عكمة الاستثناف عو إذا أتبى الحكم إلى القضاء بعدم جواز الاستثناف ، فانه يكون قد الذم صحيح القانون .

### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقوير الذى تلاء السيسد المستشار المقور وللراضة وبعد المداولة .

وحيث إن العلمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وقالت سيانا لدعواها أن المرحوم ... ... ... مورثها ومورث الطاحن توقى في سنة ١٩٤٤ ، وتولى الطاعن وهو شقيقها إدارة التركة لحساب الورثة ومشاوكة المدعى عليه الآخر في زراعة الأطيان وتبلغ جملة نصيبها في ربيع الاطيان والنخيل وثمن المواشي والذهب والنقود التي تركها المورث ١٤٥٠ جنيه وباستترال ما تسلمته يكون باقىالمستحقلها مبلغ ٦٣ ٤جنيها، وإذ يسأل الطاعنوالمدعى عليهالآخر عن هذا المبلغ بالتضامن وتوجه البهما اليمين الحاسمة بالصيغة الآتية : أحلف باقد العظيم أنى لست مدينا مع المدعى عليه الآخر الدعية ـــ الطاعنةـــ بمبلغ ٢٣ ٤ جنيها قيمة نصيبها فى ربع الأطبان والنخيل وثمن الماشية والذهب والمبالغ المتروكة عن مورث المدعية \_ ... .. .. .. .. ابتداء من سنة ١٩٤٤ عتى سنة ١٩٧٠ ولا أقل ولا اكثر من ذلك فقد أقامت دعواهــا للحكم لها جلباتها . وشاريخ .١٩٧٠/٩/٢ حكمت المحكمة بتوجيه إليمين الحاسمة إلى كلّ من الطاعن والمدعى عليه الآخر بالصيغة سالفة الذكر وحــددت جلسة الحلف ، غير أن الطامن لم يحضر لحلف اليمين - وبتاريخ ١٩٧١/١١/٣٨ حكمت المحكمة بألزام الطاعن بأن يدفع الطمون علم المبدع عجنها ورفص الدعوى بالنسبة الدعى عليه الآخر تأسيسا على أن الطاعن قد نكل عن اليمين وأن المطعون علمها أقرت بأن المدعى عليه الآخر هومجرد مستأجر ولا شانله بالتركه. أستأنفالطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧لسنة٧٧ ق مدنى أسيوط ( دائرة قنا ) وبتاريخ ٢٢/٥/٢٧ حكت المحكة بعدم جواز الاستثناف · طعن الطاعن في هذا آلحكم بطريق النقض ، وقدمت النيامة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدر بالنظر وحددتجاسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن على سبعة أسباب سمى الطاعن بالأسباب النالث والرابع والخامس منهاعل الحكم المطمون فيه الحطل في تطبيق العانون والقساد في الاستدلال وفيهان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكة الموضوع بأن المطمون عليها متعسفة قوجيه المحديث إذ أن الواقعة المطلوب الحلف عليها منافية للظاهر وغير محمسكة التصديق إذ لم تقدم دليلا على محمة الدعوى ولأن اليمين غير منتجة في الذاع لسقوط متى المطمون طبها في ربع الاطبان وتمار النخيل بالتقادم الحمي طبقا السادة من الديون الدورية المتجددة كل منة ويتقادم

الالتزام بمضى المدة الطويلة بالنسبة لباقى الطلبات إذ مضت مسده تريد على محمرة سنة من تاريخ وفاة المورث فى سنة ١٩٤٤ حتى رفع الدعوى فى سنة ١٩٤٠ حتى رفع الدعوى فى سنة ١٩٧٠ عنران المحكسة اعتبرته ناكلا عن اليمين وحكمت بطلبات المطعون عليا استنادا إلى أنه أعلسن بجلسة حلف البمين وتخلف عن الحضور بغير هذو مقبول ، فى حين أنه لم يعلم بهذه الجلسسة ، وارسل برقية إلى المحكمة بعسد تاريخ الجلسة ضمنها عذره ولا يصبح أخذه بخطأ عاميه إذا كان قسد أبدى عذوا الحسة منها عدر المحكم بالحطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النمي مردود ذلك أن النص في المادة ١/١١٤ من قانون الاثبات على أنه يجوز لــــكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر ، على أنه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخمم متعسفا في توجيها وفي المادة ١٧٤ من هذا القانون على أنه إذا لم ينازع من وجهت اليهاليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليهأن كان حاضرا سفسه أن محلفها فوزا أو يردها على خصمه وألا أعتبرنا كلا ، ويجوز للحكمة أن تعطيه ميعادا علف إذا رأت لذلك وجها،فان لم يكن حاضرا وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليسوم الذي حددته فإن حضر وأمتنع دونان ينازع أو تخلف بغيرعذر أعتبر ناكلا ، يدل ـــ وعلى ما جرى بەقضا حذه المحكمة \_ على أن اليمين الحاسمة ملك الخصم لا للقاضي وأن عليه أن يجيب طلب توجيهها منى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف في هذاالطلب ، وأه إذا صدر الحسكم بتوجيه اليمين الحساسمة في غيبة المسكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور عل يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذى حددته فان حضر وأمتنع عن الحلف ولم يردها ولم ينازع أعتبر ناكلا،وأنُ تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فان كان بضرعدر أعنىر ناكلا كذك ، ولما كان يين من الحكمين الابتدائيين الصادرين في ١١/٢/٢٨،١٩٧١/١١/٢٨، أن الطاعن أطن بصحيفة الدعوى الى وجهت اليه فيها المطعون عليها اليمين الحاسمة ثم أميد أعلانه لحلسة آخرى واكنه لم يحضر فحكت المحكة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٠ بقبول نوجيه اليمين الحاسمة إلى الطاعن بالصيغة المبينة بحكمها وحددت جلسة ١٩٧٠/١٠/١ لحلف اليمين غير أنه لم يحضر رغم إعلانه ، وإذ حجزت ألدعوى

للحكم لجلسة ١٩٧٠/١١/٥ قدم الطاعن مذكرة دفع فيها بمدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى لانه يقيم بالقاهرة وذكر آن آليمين كيديه وأنه تعذر عليه الحضور بجلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ بسبب حالته الصحية وطلب إعادة الدعوى إلى المراضة لإبداء دفاعه فيها فقروت المحسكمة إعادة الدعوى إلى المراضة لترد المطمون عليها على مذكرة الطاعن وليبدى الأخير دفاعه فى الموضوع ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١ برفض الدفع بمدم الاختصاص وحددت جلسة ٢٨/٣/ ١٩٧١ كمناقشة طرق الخصومة شخصيًا في بعض نقاط الدعوى فسلم يحضر الطاعن وحضرعنه وكيله ومعدأن مررت المحكمة حجز الدعوى للحكراه دتها للرافعة لجلسة ١٩٧١/٩/٠ لحلف اليمين وأعلن الطاعن بصيغة اليمن و بالجلسة المحدده ، ولما لم يحضر أعيد أعلانه لحلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ فتخلب عن الحضور وطلب وكيله أجلا لحضوره لعذر طرأ عليه غبر أن المحتمة حجزت الدعسوى للحكم لجلسة ١٩٧١/١١/٧ ثم قررت مد أجلالنطَّق بالحكم لجلسة ١٩٧١/١١/٢٨ (وف.ترُّق حجز الدعوى للحكم أرسل الطاعن برقية مؤرخة ١٩٧١/١١/٦ طلب فيها أعادة القضية إلى المرافعة لحلف اليمين وبالحلسة المحدده حكمت المحكمة بطلبات المطعون طيها تأسيسا على أن الطَّاعَن نكلُ عن البين لأنه تخلف عن الحضور للحاف بغير عذر مقبول وأورد الحكم الأبتدائى الصادر ف ١٩٧١/١١/٢٨ ف هذاالخصوصى قوله "أن المدعى عليه الناني الطاعن \_ أعلن باليمين الحاسمة أعلا ناصحيحا في القانون \_ ولم يحضر للحلف دور عذر مقبول ومن ثم رى اعكمة عدم أجابته لطلبه أعادة الدعوى المرافعة لانه لو كان لديه عذر يبرد تخلفه عن الحضور علسة ١٩٧١/١٠/٢٤ المحددة الحلف لباد إلى تقديمة سفس الحلسة أو مع الطاب المقدم من وكيله بعد ذلك " وأصاف الحسكم المطمون فيه إلى ذلك قوله " أنه بالبناءعلى ما تقدم تكون اليمين الحاسمة قد وجهت في دعوى مبرأه من شائبه البطلانوا نعقدت فيها الحصومة سليمه وأعلن المستأنف \_ الطاعن \_ أعلانا صحيحا بصيغة اليمين وبالحلسة الحددة لحلفها وعلم ذلك علما يقينيا على ما هو تابث مؤكد من أول مذكراته التي أقر فيها صراحة بأعلانه بمنطوق حكم اليمين وأقر ذلكالاعلانالمذكرة، وحضورالمستأنف بوكيل وتخلفة عن الحضور بشخصه دون عذر مقبول ـــ على ما سلف البيان ـــ ف صدر أسباب الحكم عجزا من مجاميه اسمين مما يمد معه نا كلاعبها قانونا ،

ولما كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في استخلاص كيدية اليمين متى أقامت استخلاصها على اعتبارات من شانها أن تؤدى إليه، وكان الطاعن لم يبين في المذكرة المقدمة إلى محكمة أول درجة الأسباب التي يستند إليافى كيدية اليمين التي وجهتها إليه المطعون طبها ، وكان عدم تقديم المطعون عليها دليلا على صحة دعواها حسما ذهب إليه الطاعن في أسباب النعي لا يعيد بداته أن هذه اليمن كيدية بل أن اليمين الحاسمة إنما يوجهها الحصم عندما يعوزه الدليل القانوني لإثبات دعواه ، وكَان تحقيق واقعة حصول إعلان الحصوم في الدعوى هو من المسائل الموضوعية التي لاتخضع ِقابة محكمة النقص ما دام أن لهذا التحقيق سندا من أوراق الدعوى ، وكان تقدر قيام العذر في التخلف من الحضور بالحلسة المحددة لحلف اليمين هو مما يستقل به قامى الموضوع من أقام قساءه على اعتبارات صائغة ، وكان يستفاد مما ساقه ا لحكم . على ما سُلف السيان أن الطاعن أعلن إعلانا صحيحا بصيغة اليمين و بالحلسة المحددة للحاب ولكنه لم يحضر ولم تجد الحكمة فيما أثاره من أساب عذرا ببر رتحلفه عن الحضور للحلف ولهذا اعتدته ناكلا عن اليمن وحكمت عليه بطنبات المطمون عليها واستندت في ذلك إلى اعتبارات سائغةً ، ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام عسكمة أول درجة بأن اليمن غىر منتجة في النزاع بسبب مقوط حق ألمطعون عليها بالتقادم وإنما أثار هذآ النزاع أمام محكمة الاستثناف ، وكان حكم محسكة أول درجة باعتبار الطاعن ناكلاً عن اليمين هو حكم نهائى لا يجوز الطمن فـه بالاستثناف ولا سمح للمحكوم عليه بعد ذلك أن بثبت عدم صحة الواقعة التي اعتبرت صحيحة بناء على نكوله، لما كان ذلك فأن النعي مهذه الأسباب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبين السادس والساح أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه اخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم قضى حدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن الطاعن نكل عن حلف البين وقصت محكمة أول درجة بطلبات المطعون عليها وأصبح الحكم انتهائيا غير مابل للطعن فيه ، في حين أنه لم يقدم سوى مذكرة اقتصر فيها على الدفع بعرم الاختصاص المحلى ، و إذ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع فقد كان عليها أن تستمر في نظر التزاع على ضوه ما يقدم في الدعوى من ادلة إلا أنها أصدرت حكمها بتوجيه المحين

الحاسمة وحرمته من تقديم أوجه دفاعه الأخرى ثم سايرتها محكمة الاستئناف وحجزت اندعوى للحكم من أول جلسة ولم تمكنه المحكمة من الرد على مذكرة المطعون عليها ، وقد قدم الطاعن فى ملف الطمن مستندا يثيد اهتراف المطعون عليها بأم اكانت مدينة له حتى سنة ١٩٦٣ و تطالبه فيه على لسان زوجها تجميد هذا الدين ، بما يعيب الحكم الابتدائى بالبطلان وبجيز استئنافه وفقا المادة ٢٧١ من قانون المرافعات ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فانه من قانون المرافعات ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فانه يعكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه اخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في عير عله ، ذلك أنه لما كان يبين مما سلف ببانه فالرد على الأسباب النالث والرابع والحامس أن الحصومة في الدعوى انعقدت محيحة ولم يحضر الطاعن بالحلسة وقضت محكة أول درجة بتوجيه اليمن الحاممة المهدية الحلمة المحددة الحلمة الحكة أعلن أكثر من مرة اعلانا قانونيا بصيغة اليمن بالحلسة المحددة الحلمة بعضر ثم حكمت المحكة بطلبات المطمون عليها بناء على أن الطاعن يعتبرنا كلاعن اليمن لأنه تحلف عن الحضور بغير عذر ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فانه لم يحضر بالحلسة وطلب الحاضر عنه تأجيل الدعوى لحضوره ولما أن قررت انحكمة حجز المدعوى الحكمة قدم مذكرة اضاف فيها أن حق المطمون عليها قد سقط بالتقادم ، ولما كان الطاعن لم يقدم ما مل على أن تصلو المستند المقدم منه أمام محكة النقض قد عرض على محكمة أول درجة قبل أن تصلو حكمها في الدعوى ، وهو حكم نها في غير جائز استثنافه لأنه صدر بناء على يمين حكمها في الدعوى ، وهو حكم نها في غير جائز استثنافه لأنه صدر بناء على يمين حكمها في الدعوى ، وهو حكم نها في عرب حائز استثنافه لأنه صدر بناء على يمين حكمة نكل عنها الطاعن طبقا للقانون ، لما كان ذلك فان النعى بهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن النعى بالسبين الأول والثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق الفانون ، و تجمعل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أبد الحكم الابتدائي فى قضائه برفض الدفر بعدم الاختصاص المحلى استنادا إلى أن الاختصاص ينعقد لهكة قنا الإبتدائية لأن الدعوى أقيمت من المطعون طبيا ضد الطاعن وهو أحد الورثة المطالبة بنصيها فى الركة قبل تقسيمها و يقعموطن المورث فى دائرة الك المحكة ، كما أنه يقع فى دائرتها الأطيان والنخيل التي تطالب

المطمون طبها بربعها ، ف حين أن النزاع لايتعلق بتركه والدعوى شخصية بحتة ويكون الاختصاص لهحكة القاهرة الإبتدائية التي يقع فيدائرتها موطن الطاعن، ويتحصل النعى بالسبب التانى في أنه تمسك أمام محكة الاستثناف ببطلان صحيفة الدعوى لأن طلبات المطمون عليها مجهلة تجهيلا ناما ، إذ لم تين طروجه التفصيل ربع كل من الأطيان والنخيل وثمن المواشى والذهب والنقود التي تركها المووث وية برفضى هذا الدفع نائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه تهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم يكن العاهن مبنيا على بطلان في الاجراءات الحاصة بتوجيه اليمين أو حلفها ، وكان الحكم المطعون فيه قدخلص وعلى ماسلف البيان إلى أن الطاعن نكل عن اليمين لتخلف عن الحضور بغير عذر وأن إجراءات توجيه اليمين وحلفها تمت طبقا للقانون ، في كان الحكم أن يعرض لبحث الدفع بعدم الاختصاص الحلى أو الدفع بطلان صيفة الدعوى انتجهيل الطلبات اللذي تحسك بها الطاهن أمام حكة الاستشاف ، وإذ انهى الحكم إلى القضاء بعدم جواز الاستشاف فائه يكون قد انترم صحيح القانون ،

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن •

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٦

برئامة السيدالستشار مصطفى كال صليم وعضوية والسادة المستشاوين • مصطفى الفقى ٥ أحد سيف الدين سابق وعد حد آخالق البندادى ، أحد شيه اخد •

# (171)

### الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) نفض . قد أسباب الطعن " .

أسباب الطمن يالتقض · وجوب تبريفها تبرينا واضحا نافيا حنها النسوض والجفالة · عدم بيان سبب النبي بيانا دفيقا وما يفيد تقديم المستنشات الدالة طه · نبي بجهل خير مقبول •

(٢) تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . "حقوق الامتياز" .

المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات|الإجاعية بقتضى القانونين ٩ ١ اسنة ٩٠٥ او ٣٣ السنة ٩٩٤ ا ثبوت متى امتياز لها على جميع أموال المدين من متقول ومقار · قصر الحكم المطعون فيه لحق امتياز الهبئة على ميزائية المفشأة · خطأ ·

١ - أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلا وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن و تعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة و بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعز. إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فان كل سبب برادالتحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا ، وأن تقدم معه لحكمة النقض المستندات الدائة عيه وإلا كان النبي به غير مقبول .

٢ - الامتياز وعلى ماجرى به نص المسادة ١١٣٠ من القانون المدنى هسو "أولوية يقررها القانون لحق معين مراهاة منه لصفته "كما أن المادة ١١٣١ من ذات القانون تنص على أن "مرتبة الامتياز بحددها القانون " فالقانون وحده هو الذى يعين الحقوق الممتازة وهو وحده الذى يعين الحقوق الممتازة وهو وحده الذى يعيد مرتبة الامتياز بحيث لايجوز

وضع ترتيبه اتفاةا أو قضاء ، وقد نصت المــادة ١٣٣ من القانون المدنى على أن ترد حقوق الامتياز العامة عني حميع أموال المدين من منقول وعقار ، أماحقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقارممين ، ومن ثم فأن صاحب حق الامتياز العام يباشر إحراءات التنفيذ على أى مال المدين فيستوفى حقه المتاز من هذا المسال متقدما على حميم دائق المدين العاديين ، كما كان ذلك وكانت المسادة ١٢٤ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٤ الحاص بالتامينات الاجهاعية والمسادة و١٠٠ منالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩الملغي والتي تقابلها تنص على أنالمبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يكون لها امتياز على أموال المدين من منقول وعقار وتستوفي مباشرة بعد المصر وفات القضائية بمسأ يجعل مرتبه امتياز حقــــوق الهيئة الطاعنة في أعلى الدوجات بعد المصروفات القضائية ، وكانالين من مدونات الحكم الطمون فيه أنه أهدر حق الامتياز المقرر لديون الهيئة الطاعنة على حميع أموال مديرًا باعتباره من حقوق الامتياز العامة المقروة بالقانون وبغير تفريق بن مال وآخر ثم عاد فحمل مجاله مزانية المنشأة دون ذكر لأسباب هذا التخصيص المخالف لما ورد من الأحكام العامة في القانون المدنى ومن الأحكام الخاصة في قانون التأمينات الاجتماعية ، فأنه يكون قد خالف القانون فيهذا الحصوص.

### المحكمة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — ملى ماسين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق— تتحصل في أن المطعون ضده الأول كاندائنا المطعون ضده الثانى بصفته الحارس على أموال . . . عبلغ ٧٧٥ جنبها ١٩٥٠مليا فاتخذا حراءات نزعملكية قطعة أرض فضاء الوكد لمدينه، وبتاريخ ١٥ من فبرابر سنة ١٩١٦ حكمت دائرة البيوع بحكة القاهرة الإبتدائية بإيقاع البيع على مباشرة الإجراءات بمن قلوه ٣٣٥١ جنبها و ٢٤٤ مليا وبفتح إحراءات التوزيع تقدمت هيئة التأمينات الاجماعية الطاعنة بوصفها من أرباب الديون المتازة طالبــة اختصاصها بكافة مستحقاتها قبل المدين المنزرعة ملكية عقاره وجملتها ٤١٤٩ جنبها ، ٣٣٦ مليا . وبتفصيلها :

أولاً : • • • جنيهات، ٩٨٤مليا اشتراكات من يناير سنة ١٩٥٨ حتى يونيو ١٩٦١

ثانيا : ٢٩٨ جنيها ٧٤٣٠ مليا إضافي طبقا السادة ١٩من القانون٣٧ لسنة ١٩٦٤

ثالثاً : ١٥٤٣ جنيه، ٧٥٠ مليم فوائدالتأخير بسعر٦ / سنو يا طبقا للـ ١٤٤٠ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤

رابعا : ١٨٠١ جنيه ، ١٥٠٨ مليا فروق مكافآت عن الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٨ صدر الحكم من قاضى النوزيع فى الدعوى ٣ سنة ١٩٦٨ توزيم الفاهرة باختصاص هيئة التامينات الاجتماعية بمبلغ ١٩٣٠ جنيها ، ٧١١ مليا وهو حصيلة الوارد فى البند ثالثا بعد خفضه يجمل مبلغ الفوائد مساويا لقيمة الاشتراكات مع استيماد الوارد فى البند رأبعا . قررت الهيئة الطاعنة المناقضة فى فائمة التوزيع المؤقتة ناعية عليما استيمادها لفوائد التأخير فيا زاد على مبلغ منة ١٩٦٥ قضت المحكة برفض مناقضة الهيئة وبأحقية المناقض صده المطعون صده الأول – لمبلغ ١٢٧ جنيما ، ٢٠ مليا . طعنت الهيئة العامة للتأمينات صده الأول – لمبلغ بالاستثناف ١٤٧٠ مليا . طعنت الهيئة العامة للتأمينات المبيئة العامة للتأمينات بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكمة فى غرفة مشووة بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكمة فى غرفة مشووة بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكمة فى غرفة مشووة بالمستان المبلغة لمنطون فيه علمت المبلغة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن بن على سبين حاصل أولها أن الحكم المعلمون فيه خالف النابت في الأوراق وشابه فساد في الاستدلال ومسخ للدليل وخطأ في القانون ، وفي بيان فلك تقول الهيئة الطاعنة إن الحكم المستأنف المؤيد لأسهابه بالحكم المطعون فيه مسخ للدليل وخالف النابت في الأوراق باستبعاده حزما من فوائد التأخير عن مبلغ 6.٥ جنيهات ، ٩٨٤ ملما باعتبارها أنها تمثل زيادة في الفائدة عن أسالمال طبقا لاادة ٢٣٧ من القانون المدنى وفاته أن الفوائد التي دخلت بها فالتوزيع لا تشمل فوائد الاشتراكات غير المسددة في المدة من ساير سنة ١٩٥٨ حتى يونيو سنة ١٩٦١ فقط بل تشمل أيضًا الفوائد المستحقة عن مبالغ أخرى سهدت لها في غير مواحيد استحقاقها على ما يؤكده ما جاء بالطلب المقدم إلى قاضي التوزيع، وكذا القائمة من أن الفوائد المطالب بها هي من المدة حتى مارس سنة ١٩٦٨ نيبًا الاشتراكات المطلوبة قاصرة على المدة حتى يونيو سنة ١٩٦١ ، فأخطأ في استنزال ما يزيد من الفوائد على قيمة الاشتراكات المطلوبة على أساس أنه ناتج عن مبالغ غير معلومة وغير ثابتة وغير محددة المقدار مع أن الكشف الحسابي المقدم منها في قضية التوزيع قد حدد هذه المبالغ كما أشارت إلى ذلك في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ فلم يرد الحكم المطمون فيه على هذا الدفاع الحوهري واستبعد تلك الفوائد مخالفا حكم المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ٦٤ ١ والمسادة ٧٣ منالقانون الملغي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ ع استوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي غير مقبول ذلك أن المادة ٢٥ من فانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقص على بيان الأسباب التي يخطيها الطعن و إلا كان باطلا إلى تشتمل صحيفة الطعن بالتقص على بيان الأسباب التي يخطيها الطعن و إصحاكاتها عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الفعوض والجهالة و عيث بين فيها السيب المنتق المامن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا ، وأن تقدم معه لحكمة المنقض المستندات الدالة طيد وإلا كان النعي به غير مقبول ، لما كان ذلك وكات الميئة الطاعة تنهي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه قائلة إنها تمسكت أمام المحكمة التي أصدرته بأن المبالغ المطالب بقوائد تأخيرية عنها مقدرة ومحددة وتضمنها الكشف الحسابي المقدم في قضية التوزيع ٣ لسنة ١٩٦٨ كلى القاهمة غير أنها لم المقل بأن صاحب

العمل المفتوح ضده التوزيع قد سددها بعد المواعيد و تاريخ استحقاقها والتاويخ المدى المدين المد

وحيث إن اصل السبب النابي من سببي الطمن الحطاً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول الحميثة العاصة إن الحمم المطموز فيه خالف نص المددة ١٩٥٤ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٦ والمسادة ١٠٥ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المددة عن ١٩٥٩ حينه ١٩٥٨ حينه ١٩٥٨ منيا المتمادا الحمل أنه لا شأن لحدا المبلغ بن المقار المباعو أن مجاله من انية المنشأة في حين أن المادة بن سائقتي الذكر ترتبان المباغ المستحقة طبقاً لأحكم فانون التأمينات الاجتماعية المتيازا على حميع أموال المدين من منقول أو عقار يتيح لها أن تستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وهو ما تمسكت به أمام المحكمة التي أصدرته الأأن الحكمة أغفلت الرد عليه عام الحسكم مشو با بالقصور فضلا عن مخالفة القانون مما يعبه ويستوجب نقضه

وحيث ان هذا النمى في عله ذلك أن الامتياز على المرى به نص المادة ١١٣٠ من القانون المدنى هو "أولو به يقر رها القانون لحق معين مراحاة منه لصفته "كما أن المادة ١٩٣١ من ذات القانون تمص على أن "مرتبة الامتياز يحده القانون تمص على أن "مرتبة الامتياز يحده الذي يعين الحقوق المتازة وهو وحده الذي يعدد مرتبة الامتياز بحيث لا يجوز وضع ترتبيه اتفاقا أو قضاه ، وقسد نحت المادة ١٩٣٣ من القانون المدنى على أن "ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدن من متقول وعقار ، أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة أموال المدن من متقول وعقار ، أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة المرادة المناز العام يباشر الموادين ، عن كان ذلك وكانت المادة ١٩٦٤ من القانون ١٩٣ مندة المادين ، من التانون ١٩٣ من القانون ١٩٠ من القانون الـ٠٠ من القانون الـ٠٠ من القانون الـ٠٠ من القانون من من القانون من القانون من القان

لسنة ١٩٥٩ الملنى والتى تفاجلها تنص على أن المبالغ المستحقة بمقتضى أحكام فانون التابينات الاجتاعية يكون لها امتياز على أموال المدين من منقول وعقار وستوفى مباشرة بعد المصروفات الفضائية بما يجعل مرتبة امتياز حقوق الهيئ الطاعنة في أعلى الدرجات بعد المصروفات القضائية وكان البين من مدونات المحكم المطعون فيه أنه أخذ في ترير استبعاد قاضى التوزيع لفروق المكافآت من قائمة التوزيع بما قاله من "أنه لاشأن لهذه المالغ ثين المقار المبيع وإما مجاله ميزانية الملشاة وجمعت أم لم توجد " فأهدر حق الامتياز العامة المقررة بالقانون وبغير على حميع أموال مدينها باعتبارها من حقوق الامتياز العامة المقررة بالقانون وبغير تعريق بين مال وآخر ثم عاد فحمل مجاله مرانية المنشأة دون ذكر لاسباب هذا التحصيص المخالف لما ورد من الأحكام العامة في القانون المدنى ومن الاحكام الخاصة في قانون التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد حالف القانون في هذا الحصوص بما يوجب نقضه لهذا السبب والإحالة .

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار : عجد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : عجد عجد السيدى ، وسعد الشافل ، وحسن مهران حسن . والد كورعبد الرحن عباد .

(174)

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) نقض ﴿ الْحُصُومُ فِي الطَّمَنُ ۗ .

الاختصام فى الطمن بالنقض غير مقبول بالنسبة لمن لم يكن خصها حقيقيا فى الاستثناف

(٢ و ٣) اختصاص " اختصاص ولا ئي " إيجار .

(۲) الاختصاص الاخرادی اجتفالفصل فی المنازمات الزراهیة - شرطة . أن یقتضی الأمر تطبیق أحكام المواد من ۳۲ حتی ۳۱ مكر (ز) من قانون الإسلاح الزراص - طلب المالك طرد وكيلة من الأرض المفتصبة ومن أجر له الوكيل بعقد صوری متجاوزا حدود وكانته . اختصاص المحاكم المادیة بنظر هذه المنازعة .

 (٣) المنازعات المتعلقة بامتناع أحد المتعاقدين عن الرفيع على عقد إيجار الأرض الزراهية أوحدم إيداع نسخة من العقد مقر الجمية الزراعية > والنحقق من قيام العلاقة الإيجارية .
 اختصاص لحنة الفصل في المنازعات الزراعية دون غيرها بالفصل في هذه المنازعات .

( ٤ ) إيجار <sup>وو</sup> عقد النيابة في التعاقد " صورة . وكاله .

تصرف الوكيل بالتواطؤ مع الغير إضرارا بموكله · عدم انصراف أثر. السوكل · مثال في إيجار أرض زراعية ·

 ١ -- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن كلا من المطعون عليهما الثانية والثالثة لم ترفع إستثنافا عن حكم محكمة أول درجة ولم يقض لها أو طبهما بشيء بالحكم المطمون فيه ، فإنهما لا تكونان بذلك خصمين حقيقيين في الاستثناف ، ويكون الطمن بالنقض غير مقبول بالنسبة لها ، لا يغير من ذلك أن المطمون عليها الثانية شاركت الطاعدين في الدفع بعدم الاختصاص الولائي أمام محكة أول درجة لأنها قبلت الحكم الصادر برفضه (ولم تستأنفه) ولم تبد دفاعا في الدعوى .

٧ — مفاد نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦ إشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط الاختصاص الانفرادى الجان المشار إليها أن يكون الفصل في المنازعة بما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٣ حتى ٣٦ مكرا ( ز ) من قانون الإصلاح الزراعي والى يجع بينها إشتمالها على القواعد الأساسية التي شرعها القانون الأخير لحلية مستأجر الأراضي الزراعية وفي حدود علاقته بالمؤجر له ، فإذا باوزت المنازعة هذا المنطق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب تطبيق حكم من أحكام مواد المنازة الماهة الإشارة فإن الاختصاص ينعقد المحاكم العادية ما المحود الواقع في الدعوى صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات . وإذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأولي أقامها على سند من أن الطاعن الثاني — وكيله السابق — عقدى الإيجار الصادرين منه إلى شقيقه الطاعن الأول صوريان وأرمهما متجاوزا عدود الوكالة ، وكان الفصل فيها صرده إلى القواعد العامة في القانون المدنى دون أحكام المواد سالفة الذكر من قانون الإصلاح الزراعى ، فإن الاختصاص ينظر أحكام المواد سالفة الذكر من قانون الإصلاح الزراعى ، فإن الاختصاص ينظر أحكام المواد سالفة الذكر من قانون المان الفصل في المنازعات الزراعية .

٣- المنازهات المشار إليها بالمادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٩٦ بالإصلاح الزراعي معللة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٦ هي تلك التي تتعلق بامتناع المؤجر عن إيداع عقد الإبجار بالجمية التعاونية الزراعية أو بامتناع أحد طرفيه عن توقيع حقد الإيجار عند التبليغ بذلك من أحد الطرفين المتعاقدين، وما ناطية الممادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن لجان الفصل في المنازهات المتحق من قيام المنازهات المنازهات من التحقق من قيام المنازهات والتحقق من قيام المنازهات والتحقق من قيام المنازهات المتحقق من قيام المنازهات المنازهات من التحقق من قيام المنازهات والتحقق من قيام المنازهات المن

الدبرقة الإيجارية ونوعها ، والذي يمتنع على المحاكم النظر فيه بالتطبيق للفقرة الثانية من المسابعة ١٩٦٦ مكروا آتفة الذكر . وإذ كانت المنازعة لا تتعلق بنزاع قائم بين المؤجر والمستأجر على عدم التوقيع على عقد الإيجار أو الامتناع عن إيداع نسخته مقر الجمعية التعاونية ، فإن الاستعاد إلى المسابعة التعاونية ، فإن الدعل 4 المسابعة الدينة المسابعة الدينة الدين

ع - الشكان الأصل ونقا المحادة ١٠٥ من القانون المدنى أنما يبرمه الوكيل ف حدود وكالته ينصرف إلى الأصيل إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف صد حد الغش ، فإذا تواطأ الوكيل مع الغير الاشرار محقوق موكله ، فإن التصرف على هذا التحو لا ينصرف أثره إلى الموكل . وإذ كان اليين من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استخلص ف حدود سلطته انتقديمة من أقوال شهود المطعون عليه الأول أن عقدى الإيجار سند الطاعن الأول صدرا في ظروف مريبة وفي غير مواعيد تحديد عقود إيجار الأراضي الزراعية ، وأن في ظروف مريبة وفي غير مواعيد تحديد عقود إيجار الأراضي الزراعية ، وأن الطاعن الأولى من طم إشارة الطاعن الثانى في الإنذار الموجه منه إلى هذين العقدين قريبه والمحد من عدم إشارة الطاعن الثانى في الإنذار الموجه منه إلى هذين العقدين قريبه على اصطناعهما وكانت هذه الأسباب سائغة ومؤدية إلى المنتبعة التي انتهى إليها الحكم من أن عقدى الإيجار قد حررا بطريق النش والتواطؤ ، وكان المكم إذ الطاعن الثانى حدورية عقدى الإيجار الصادرين إلى الطاعن الأول من شقيقه الطاعن الثانى حدورية عقدى الإيجار الصادرين إلى الطاعن الأول من شقيقه الطاعن الثانى حدورية ويك للنش والتواطؤ بين طرق العقد الطاعن الثانى عن فوقد أنه لا يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطعن تضعمل ف أن المطعون طبه الأول أفام حل الطلعتين والمطعون طبيعة الثائية

والثالثة الدعوى وقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦ أمام محكة المنيا الابتدائية يطلب الحكم بطرد الطاعن النائي في مواجهة الباةين من الأرض الرراعية البالغ مساحتها 1 فدان و٣ قراريط المبينة بالعريضة ، وقال شرحا لهما أنه وكل الطاعن الثاني في إدارة أطيانه الزراعية ، وقام نزاع بينهما لإحجامه عن تقديم الحساب ثلاث سنوات متوالية ، ورغم عزله عن الوكالة في ٩٦٦/١١/٧ افقد ظل يضع اليد على مساحة ١ فدان و ٣ قرار يط من أطيانه الزراعية استماد إلى أنها في حيازتهوحددالإيجار عنها ، وإذ ذهب في الدعوي رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٦ مستعجل المنيا التي أقامها عليه طالبا طرده سها أنه أجرها خلال قيام الودَلة للى شقيقه الطاعن الأول عوجب عقدى إيجاد مؤرخين ١٣ ، ١٠/١١/١١/١ مسجلين في الجمية التعاونية الزراعية بتاريخ ٢٠ ، ١٩٦٦/٤/٢٧ ، وكان وضع بده بعد عزادمن الوكلة أخى بلاسند فقد أقام دعواه بطلباته . دفع الطاعتان والمطمون طيها الثانية بمدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى استتادا إلى أن القانون وقم٤ ولسنة ١٩٦٦ بحسل الاختصاص للجان الفصل في المنازعات الزراعية ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/١ حكت المحكة برفص الدفع بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطمون عليه الأول أن الطاعن الناني هو الواضع اليد الفعل على الأطبان الزراعية موضوع الدعوى وأنه هو الذي ينضع بها دون غره ، وأنَّ عقدى الإيجار المؤرخين ١٩٦٣/١١/١٣ ، ١٩٦٣/١١/١٤ الصادرين من الطاعن الثانى إلى شقيقه الطاعن الأول صوريان حررا بطريق الغشروالتواطؤ إضرارامه، وبعد سماع الشهود حكت في ١٩٧٠/٣/٢٨ بالطلبات . استأنف الطاعن الأولهذا آلحكم بالاستئناف رقم ١١٣ اسنة ٦ق بني سويف طالبا إلغاءه،،و بتاريخ ١٩٧١/١/١٨ قضت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى بدمن رفض الدفع وبمدم ولاية المحاكم المدنية وبندب مكتب الخبراء للاطلاع على الدفترين المقدمين من الطاعنين وبيان ماجمًا من بنود تتعلق بإيجار الأرض موضوع النزاع وطوفي الإيجارومدته وتأديح مدئه وتوقيعات أيمن الملصوم عليه، ويعد أن قدم الحبير تقريره قضت المحكة بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٧ بتأييد الحكم المُسْتَانِف . طمن الطاعنان ف هذا الحكم جلويق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن بالكسبة الطمون عليهما التاتية والثالثة ،

وأبدت الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترمت النيامة رأيها .

وحيث إن مبى الدفع المبدى من النيابة أن المطعون طبيهما الثانية والثالثة لم يكونا خصمين للطاعن أمام درجتى التقاضى ولم تنازعاه فى طلباته ، فلا تكون لها مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفى فى محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطمون فيه أن كلا من المطمون حليما الثانية والثالثة لم ترفع استثنافا عن حكم محكمة أول درجة ولم يقض لها أو عليها بشى، بالحكم المطمون فيه ، فإنهما لا تكونان بذلك خصمين حقيقين فى الاستثناف ، ويكون الطمن غير مقبول بالنسبة لها . لا يغير من ذلك أن المطمون عليها الثانية شاركت الطاعنين فى الدفع بعدم الاختصاص الولائي أمام محكمة أول موجة لأنها قبلت الحكم الصادر برفضه ولم تبدد دفاها فى المدعوى .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون طيه الأول .

وحيث إن الطمن أقم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحبكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما دفعا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا سظر الدعوى استنادا إلى أن لحنة الفصل في المنازمات الزراعية هي صاحبة الاختصاص وحدها في التحقيق من قيام الدلاقة الإيجارية بالتطبيق الفقرة الثانية من المحادة ٣٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٩٦٦، على ضوء عقدى الإيجار الصادوين من الطاعن الثانى بصفته وكيلا عن المطمون عليه الأولى إلى العلامة الإيجارية وهو ما يعيبه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن النصى الماحة ٣ من القانون رقم ٥ ه. السنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ على أن و تحتص لحبة الفصل فى المنازعات الزراعية منظر الماؤوات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراجي الزراعية وما فى حكمها من

الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة ، وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية : (أ) المنازدات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من (۳۲) إلى (٣٦) مكرراً ( ز ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . . " " يدل على أن مناط الاختصاص الأنفرادي للجان المشاو إليهاأن يَكُون الفصل في المنازعة مما يقتضي تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٧ حتى ٣٦ مكررا " ز" من قانون الإصلاح الرراعي ، والتي يجم بينها اشتمالها على القواعد الأساسية التي شرعها القانون آلأخير لحماية مستأجّر الأراضي الزرا**مية** وفي حدود علاقته بالمؤجر له ؛ فإذا جاوزت المنازعة دفما النطاق أولم يكن الفصل فها تنطلب تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعي سألفة الإشارة فإن الاختصاص ينعقد للحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في حميع المنازعات؛ . ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول أقامها على سند من أن الطاعن التاني ــ وكيله السابق ــ هو الواضع بده على الأطيان محل النزاع بطريق الغصب بعد انهاء الوكالة ؛ وأر عقدى الإيجار الممادرين منه إلى شقيقه الطاعن الأول صوريان وأبرمهما متجاوزا حدود الوكالة ؛ وكان الفصل فيها مرده إلى القواعد العامة في القانون المدنى دون أحكام المواد سالفة الذكر من قانون الإصلاح الزراعي فإن الاختصاص خطر الحلاف يكون للقضاء العادى دون لحان الفصل في المنازعات الزرامية لايغير من ذلك ما تنص عليه المادة ٣٦ مكررا من المرسوم بنا نون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي. مدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٦ من أنه " إذا التنع الرَّحِر عن إيداً عقد الإيجار بالحمية التعاونية الزراعية المحتصة أو امتنع أحد الطرفين عن توقيع عقد الإيجار وجب على الطرف الآخر أن يبلغ ذلك إلى الجمعية التعاونية المختصة . وعلى رئيس مجلس إدارة الجمعية أو من يَنيبه المجاس في ذلك أن محيل الأمر إلى لحنة الفصل في المنازعات الزراعية ؛ وعلى اللبنة أن تَدَّة ق من قيام العلاقة الإبجارية ومن نوعها بكافة طرق الإثبات - فإذا ثبت لهـ قيام العلاقة الإنجاريّة أصدرت قوارا بذلك وكلفت رئيس الجمعية انتعاونية الزراعية المختصة بتحرير العة. وتوقيعه نياية عن العارف المتنع . . . . " لأن ـــ المنازعات المشار إليها : فيها هي تلك التي تتعلق بامتناع المؤجر عن إمداع عقد الإبجاء مالح قر الساء " ت

الزراعية أو امتناع أحد الطرفين من توقيع عقد الإيجار عند التبليغ مذلك من أحد الطرفين المنعاقدين ، وما ناطته المادة من اختصاص الغرادى للجنة من التحقق من قيام المعلاقة الإيجارية ونومها ، والذي يمتنع على المحاكم النظر فيه بالتطبيق النقرة الثانية من المادة السابعة مسن المقانون رقم عن المسادة الثالثة والنقرة الثانية من المادة ٣٩ مكروا المقانون رقم عن المساف بيانه ، لما كان ذلك وكات المنازمة لا تداق بنزاع قائم بين المؤجر والمستأحر على صمم النوقيع على عقد الإيجار أو الامتناع عن إبداع في من المختمد مقر الجمية التعاونية الزراعية ، فإن الإستناد إلى المادة الأخيرة يكون بعض اللاختصاص فإنه يكون قد صادف صحيح القانون و يكون السي على غير الماس .

وحيث إن حاصل التمى بياتى الأسباب على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والقساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاحان إن المحكم أقام قضاء بصورية عقدى الإيجار على سند من الفول بأجما حررا علم يق الغش والتواطؤ بين الطاعنين لصلة الأخوة بينهما ، وخلو الإنفار المؤرخ الغش والتواطؤ بين الطاعنين لصلة الأخوة بينهما ، وخلو الإنفار المؤرخ إلى الطاعن الأول الأوض الزراعية على التراع مقررا أنه يستأجرها ويسدد أحرتها، في حين أن ما ورد بهذا الإندار صحيح لأن الطاعن التالى يستأجرها ويسدد أحرتها، من المطمون عليه الأول ولا علاقة له بالأرض موضوع التراع ، فضلا عن أن هذي المقدين صدوا من الطاعن التالى بصفته وكيلا عن المطمون طيه الأول وحيلا بالجمية التماونية الزراعية المختصة قبل أن تحصر عن الطاعن التالى وكالته ، هذا إلى أن الحكم أهدر تقرير الحبير بمقولة إن البيانات المنهنة بالدفتر لا تفيد علاقة إيجارية لعدم توقيع المطمون طيه الأول علها ، مع أن الثابت توقيعه طها باستلامه متحصلات الإيجار مما يؤكد علمه باسماء المستأجرين الواردة بالدفتر ، بالإضافة إلى أن الحكم أغفل دلالة الخطاب المرسل من المركل إلى وكيله قبل بالإضافة إلى أن الحكم أغفل دلالة الخطاب المرسل من المركل إلى وكيله قبل التهاء الوكالة يضعة شهوو ، والذى لا يبين منه وجود خلاف ينهما الأمم الذي المنها الأمم الذي

يتنفى منه حصولالتواطؤ بين الطاعنين وهو ما يعيب الحكم تخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الأصل وفقا للـــادة ٥٠٠ من القانون المدنى أن ما يرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلى الأصيل إلا أن نيامة الوكيل عن الموكل تقف عن حد الغش فإذا تواطأ الوكيل مع الغير للإضرار بحقوق موكله ، فإن التصرف على هذا النحو لا يتصرف أثره إلى الموكل ولماكان البن من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه الأسباب أنه استخلص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شهود المطعون عليه الأول أن عقدى الإبجار سند الطاعن الأول صدرا في ظروف مرببة وفي غير مواعيد تحرير عقود إمجار الأراضي الزراعية ، وأن الطاعن الثاني لم يبرزهما إلا بعد أن دب الخلاف بينه وبينالمطمون عليه الأول . واتخذ من عدم إشاوة الطاعن في الإنذار الموجه منه إلى هذين العقدين قرينة على اصطناعهما ، وكانت هذه الأسياب سائنة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن عقدى الإيجار قد حروا بطريق الغش والتواطؤ وكان الحكم إذ تحدث عنصورية عقدى الإيجار الصادرين إلى الطاعن الأول من شقية، الطاعن الثاني بوصفه وكيلا عن المطعون عليه الأول مستندا إلى الفرائن الى استظهرها إنما قصد الصورية التدليسية المبنية على الغش والتواطؤ بين طرفي العقد إضرارا بالموكل فإنه لا يكون قد خ لف القانون لم كان ذلك وكان الحكم قد أطرح ماخلص إليه الحبير من وجود العلاقة الإيجارية استنادا إلى أن الدفترين المقدمين من الطاءن التاني غير منتظمين وأسما خاليان من توقيع للطعون عليه الأول بشأتها وأن البيانات اشبتةبهما من صنع الطاعن الثانى وأنَّ المحكمة يداخلها شك في صحة هذه البيانات كما بين الطاعن الثاني والمطمون عليه الأول من خلاف ، وكان ما خلص إليه الحكم سائغ ولهسنده من الأوراق وكان المقررأن رأى الحبير لايقيد المحكمة وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله فإن ما يسوقه الطاعنان هو جدل موضوعي في تقدير الدليل ، ولا علم. (74)

الحكم بعد ذلك إذ هو لم يعرض لعقد الإيجار المقول بصدوره من المطعون طبه الأول الطاعن الثانى لأنه لأشأن له بالنزاح الماثل أو القطاب المشار اليه بسبب السي لأن الحكم ضيرمازم أن يتعقب المجيج التي يدلى بها الحصوم وتفصيلات دفاعهم و يرد عليها استقلالا، لأن في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها التعليل الفسمي المسقط لكل حجة تحالفها و يكور النمي على غير أساس .

ولمك تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

## جلسة ٧ من أبريل ١٩٧٦

برئامة السيد المستشار مجد أحد محمد وعضوية السادة المستشارين بمعافز بعد المهدى وصعه الشاذل. راف كسور عبد الرحمن عياد وبحد الباجوري

# · (14.)

الطعن وقم ٢١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية .

( ١و٢ ) أحوال شخصية " نسبَ أرث . دعوى . قوة الأمرالمقضى . دفوع

(1) حكم المحكمة الشرعية وعنع التعرض فى التركة تأسيسا على ثبوت الارث المبنى على المسلسيد و المستوين الموردة و المستوين المعرى المورداتة • تقرير هذه المحكمة بشطب دفع المدعى عليه بسدم سماع المعري المشارعا فيابيا بعدم التعرض دون عبث نسبه • غير مانع من تغفر دهواه الراهنة بالووائة وثبوت نسبه •

- (٢) الدفع في اصطلاح الفقهاء . ماهيته . أثره .
  - (٣) دعوى دو شطب الدعوى " .

شطب الدهوى لا يلمنيها ولايزيل إمراءآتها أو الأثار 11 تبة عليها . مؤدا. . استبعاد الدعوى من الجدول مع جواز معاودة السير فيها - ١٠٢ من اللائحة الشرعية قبل إلفائد .

### ( ٤ ) أحوال شخصية " نسب " · دعوى " عدم سماع الدعوى " .

دعوى الأقرار بالنسب أو الشهادة مل الافرار به · سماعها عند الانكار بعد وفاة ، اورث المنسوب له الأفرار · شرطه · وجود مسوخ كتابى دال مل صحبًا · دهوى النسب الى لا تعتمد على الاقرار · لثيوتها بالفراش أو البيئة ·

### ( o ) أحوال مخصية " نسب . زواج " ، أرث . اثبات ·

ر إثبات البنوة كسبب للارث . لا يخضع لما ورد في المسادة ٩٩ من الائحة الشرعية من قيد صلحاح معوىالزوجيةولوكان النسب مبناء الزوجية الصحيحة ، إثباتالبنوة ، سببهالارث بالمبينة . جائز قانونا . (٦) نقص « السبب الحديد » أحوال شخصية .

دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز التحدى به أمام محكمة النفض لأول مرة • مثال في دعوى نسب •

1 - من المقروف قضاء هذه الحكمة (١) أن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية منه التعرض في التركة إذا كان مؤسسا على ماقضي به من ثبوت الارث المبنى على النسب يعتبر حكما موضوعيا بالوراثة ، ألا أنه يتعين للقول بأن هذا الحكم يمنع من اعادة نظرالنزاع في دعوى جــــديدة أن تكون المسألة المعروضة واحدة في الدعويين ، وأن يكرن الطرفان قد تناقشا فها فيالدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيها يدعى يه فى الدعوى الثانية ، وينهني على ذلك أنمالم تنظر فيه الحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوها لحكم حائز قوة الأمر المقضى . وإذ كان البين من الاطلاع على الحكم - السابق - الصادر من المحكمة الشرعية أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها اقامتها صدوالده المطعون عليه عن نفسها، ويصفتها وصية خصومة عليه منكرة نسب المطعون علية وطالبة منع التعرض لها في التركة المخلفة عن المتوفى ، وقد دفعت الأخيرة الدعوى بعدم السماع لأن المطعون علبه من الورثة ثم تقرر شطب هذا الدفع وقضت المحكمة غيابيا بمنع التعرض ، وكان ما أورده الحكم المشار إليه لاينطوى على مناقشة صريحة أو ضمنية لبحث نسب المطعون عليه من المتوفى يوصفه والده ــ وهو موضوع الدعوى الراهنة ــ لأن هذه المسألة كانت مدار الفصل في الدفع الذي أبدته والدة المطعون عليه بصفتها الشخصية وبصفتها وصية خصومة عليه والذي انتهت المحكمة إلى شطب مدعاها فيه دون أن تحسمه أو تدلى فيه رأى ، وبذلك فقد تخلف شرط أعمال الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق القصل فيها .

۲ — الدفع في اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدهى عليه أو ممن ينتصب المدعى عليه خصا عنه يقصد به دفع الحصومة عنه أو أبطال دعوى المدعى عمى أن المدعى عليه يصبر مدهيا إذا أتى بدفع و يعود المدعى الأول مدهيا تانيا عند دفع الدع.

<sup>(</sup>١) نقض ٢١/٥/٢١ مجموعة القواعد القانوئية في ٢ عاما -- قاعدة ١٥٠٠ ص ١٠٠٠

س مفاد نص الحادة ١٩٢ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون وقم ٨٧ لسنة ١٩٣١ قبل إلغائها بالقانون وقم ٨٩٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائها بالقانون وقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ العنى قرار الشطب - وعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) لا يلغى الدموى ولا يزيل إحراءاتها ،وكل ما يؤدى إليه هو أستبعاد الدموى من جدول الفضايا وحدم الفصل فيها مع بقائها و بقاء كافة الآثار المترتبة عايها وجواز معاوده السر فها .

٤ ــ النص في المادة ٩٨ من لا محة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أنه <sup>رو</sup> لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية أو الايصاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الاقرار بواحدةمنها وكذلك الاقرار بالنسب **أو الشهادة على الاقراريه بعــد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث** السابةة على سنة الف وتسعمائه واحدى عشر الافرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائه واحدى عشر الافرنكية فــــلا تسمع فها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة حميمها بخط المتوفى وعلمها أمضاءه كذلك تدنى على ما ذكر " وأن كان يواجه الحالات الواردة مه التي يكون الادعاء فهابعد وفاة المنسوبة إليه الحادثة فيتوقف سماع الدعوى بها على مسوع كتابي بختلف باختلاف الحوادث السابقةعلىسنة ١٩١١ وتلك التالية لها ، تقديرا من المشرع بأن من يحلون محل المنسوبة إليه الحادثة بعدوفاته قد لايحسنون الدفاع عن مصالحهم ، الا أنه في خصوص النسب فان المادة قصرت عدم السماع على حالتي الاقرار به من الشخص المتوفى أو الشهادة على الاقرار ، فلا نستطيلً إلى الدعوى بالنسب التي لا تعتمد على أى من الحالتين ، ويخضع الحـــكم فيها للقواحد العامة المقررة في الشريعة الاسلامية لحروجها عن ذلك القيد ، فيثبت النسب فيها بالفراش حال تحقق شروطه عكايثبت مندالإنكار باقامة البينه عليه

<sup>(</sup>١) نقض ١٠/١/ ٨ مه ١ مجوعة القواعد القانونية الحزر الثالث - قاعدة ١ ٤ص٢٩٧

وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه — فى الدعوى بالنسب — أنه حصل من أعوال الشهود شبوت نسب المطعون طيه لـوالمده المتوفى بالفراش ، فان ذلك لا ينطوى على حروج على القانون .

ه - من كات دعوى المطعون عليه هي دعوى إرث بسبب الينوة ، وهي دعوى متميزة عن دعوى اثبات الزوجية أو أثبات أى حق من الحقوق الى تكون الزوجية سبا مباشرا لها ، فإن اثبات البنوة الذي هوسبب الارث لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لا محة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها ، إذ لا تأثير لهذا المنع طي دعوى النسب سواء كان النسب مقصودا للا الأورسيلة لدعوى الممال ، فإن هذه الدعوى باقية على حكمها المفروق الشريعة الاسلامية حتى ولوكان النسب مبناه الزوجية الصحيحة ، وإذكان اثبات النبوة وهي سبب الارث في النزاع الراهن بالينه جائزا قانوناظم يكن على الحكم المطعون وهي سبب الارث في النزاع الراهن والمينه باتوق واستحقاقه الارث فيه ط المينة الشرعية التي أطمان اليها واستخلصت المحكمة في نطاق صلطانها المطلق من هذه المينة قيام الزوجية الصحيحة بين المتوق ووالده المطعون عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه عن فان النعى على الحكم المطعون فيه عنافة القانون يكون في خير عملة (١).

٣ — القول — فى دعوى المطعون عليه بالارث بسبب البنوة — بأن والمدة المطعون عليه كانت زوجا لآخر وانها ظلت على عصمته حتى وفاته أو أن قيسبد المطعون عليه بدفاتر المواليد بأمر من النيابة العامة ، هــــو دفاع يقوم على واقع لم يثبت سبق طرحه على محكة الموضوع ، فلا يجوز التحدى به لأول مهة أمام محكمة النقض .

<sup>(</sup>١) راجع نقض ٥/٥/٥/١ مجوعة المكتب النبن المنة ١١ ص ٣٨٣٠

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاء السيد المستشار المقرر والمرانمة وبعد المداولة

وحيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم تتحصل على مايبين من الحكم المطمون فيموسائر الأوراق ف أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٤ لدنة ١٩٧١ أحوال شخصية «نفس» أمام محكمة الزفاويق الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بثبوت وفاة والده المرحوم ... ... .. ف ١٤٠/٧/٢٣ وأنهمن ورثته بوصْفه ابناله و نستحق في تركته خمسة قراريط وستة أسهم من ٢٤ قراطا ، وقال شرحا الدعوى أن والله المرحوم .. .. .. .. توفى في التاريخ المذكور . وانحصر ارثه انشرعي في زوجته بير به به بير سالطاعنة الثانية بـ وأولاده منها بير بير ـــ .. ـــ الطاعنتان الخامسةوالسادسةو .. .. الذي توفى ،وزوجتهالأخرى ــ ــ ــ المتوفاة بعده وأولاده منها ... .. .. الطاعنتان النالئة والرابعة ــ ... .. .. من زوجة ثالثة هي ... ... .. ... .. عقد طَيها عرفيا ، ثم توفى .. . ف سنة ١٩٤١ را عصرارته في والدته واختيه الطاعنات التأنية والحامسة والسادسة وأخيه لأمه ــ الطاعن الأول ، وإذا ترك والده ، ما يورث هنه وأنكر الطاعنون عليه نسبه وامتنعوا عن تسليمه نصيبه فى النركة فقد اقام الدعوى. دفع الطاعنون بعدمجواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيهابا لحكم الصادر في الدعوى رقم ﴿ ١٩٤٢/٣٠ ـــ ١٩٤٣ شرعى الزقازيق الابتدائية ، حكمت أ المحكمة باحالة الدعوى الحالتحقيق ليثبت المطعون عليه أن ... ... ... ... ... تُوفَى في – ١٩٤٠/٧/٢٣ عن زوجتيه ... ... ... ... ... ... ... ... وأبنائه منها ... باعتباره تمرة زواج شرعي صحيح المتوفى من زوجته ... ... ... ... وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠ برفض الدفع وثبوت وظة ... ... ي ن سنة ١٩٤٠ وأن المطعون عليه من ورثته بوصفه ابنا له بمعيع النسب الشرمي وأنه يستحق في تركته خمسة قراريط وستة أسهم من أربعة وعشرين قراطا تنقسم إليهاالتركة تعصعبا . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف رقم ا س سنة ٦ اق أحوال تتخصية «نفس» الزقازيق و ٤٢/٤/٢٠ حكت محكة الإستثناف بتأييد الحكم المستأنف ، طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النمض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في غوفة مشورة فرأ ٨ جديرا بالنظر و بالحاسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالمة القانون ويقولون في بيان ذلك أن الحكم الصادر في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل في موضوعها بالحكم الصادر في الدعوى الثمرعية رقم ٣٠/٣٠ ـ٣٠ الزقازيق الابت ﴿ ابّه على سن من النول أن الدعوى المذكورة دعوى منع تعرض تختلف عن دعوى الإرث الماثلة وأن نسب المطعون عليه لم يكن محل محث فيها ، كما أن من حق المطعون عليه بعد بلوفه اقامة الدعوى المطالبة محق شخصي له ، في حين أن دعوى منع التعرض والشريعة الإسلامية تستصحب المطالبة بالحق محيث يعتبر القضاء بالمنع فحد في الحق يحوز الجمية ، وإذ اقيمت الدعوى الشرعية من زوجة المتوفى الطاعنة الأولى وسية على ولدها في وسية على ولدها المطعون عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها ضد والدة المطعون عليه عن نفسها وبصفتها ومسية على ولدها المطعون عليه المنازمة المتوزوقفي عليها فيها بصرفتها فان الحكم ا ول يكن حجة مازمة المطعون عليه عما كان يتمين معه قبول الدفع ويكون الحكم الحل في قد خالف القانون ،

وحيث إن هذا النبى مردود ، ذك أنه وإن كان من المقرر في فضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بمن التعرض في الركة إذا كانمؤسسا على ماقضى به من ثبوت الإرث المبنى على النسب يعتبر حكم موضوعيا بالموراثة ، إلا أنه يتمين للقول بأن هذا الحكم بمنع من إعادة نظر النزاع في دعوى جديده أن تكون المسالة المعروضة واحدة في الدعويين وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقها بينها بالحكم الأولى استقرار اجامعامانها

فتكون هي بذاتها الأساس فيا يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبني على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا مكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأص المفضى ولما كان البين من الاطلاع على الحكم الصادر من عُكمة الزفازيق الابندائية التانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها أقامتها ضد والدة المطمون عليه عن نفسها وبصفتها وصية خصومة عايه منكرة نسب المطعون عليهوطالبة منعالتعرض لِمَا فَى الدَّرَكَةُ الْخَالَفَةُ عَنِ المُتَوَفِّى ، وقد دفعت هذه الأخرة الدعوى بعدم السهاع **لأن المطعون عليه من الورثة ثم تقرر شطب هذا الدفع وقضت الحكمة غيابيا بمنع** التعرض ، لما كان ذلك وكان الدفع في اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى طيه أو ثمن ينتصب المدعى عليه خصاعنه يقصد به دفع الخصومة عنه أو إبطال دعوى المدعى بمعنى أن المدعى طيه يصير مدعيا آذا أتى بدفع ويعود المدعى الأول مدعيا ثانيا عند دفع الدفع ، وكان النص في المــــُدة ١١٧من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ – قبل الغائها بالفانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ — والتي كانْ معمولا بها عند صدور حكم الحكة الشرعية آنف الذكر على أن و قرار شطب الدعوى لايسقط حقا يكتسبه المدعى باعلانها لخصمة كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو خظ الحق في مدة الاستثناف أو المعارضة . . . " يفيد أن قرار الشطب ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ـــ لايلني الدعوى ولايزيل إجراءتها ، وكل ما يؤدى إليه هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا وحدم الفصل فيها مع بقائها ويقاء كافة الآثار المترتبة عليها وجواز معاودة السير فيها ، فان ما أورده الحكم الصاهر من محكمة الزفازيق الإبدائية الشرعبة المشار إليه منأن " المدعية ــــٰ الطاعنة الثانية ـــ ادعت دعواها وطلبت ما طلبته فيها على الوجه المبين بالوقائع وقدمت الأوراق الرسمية المبينة مسوغا لساع دعواها . وبما أن المدعى عليها ـــ والدة المطمون طيه ــ دنمت الدعوى بما تقرر شطبه ؛ وبما أن المدعية أثبتت دحواها بالأوراق الرسمية وبالبينة الشرعية فيتمن حينئذ الحكم لها بماطلبت · . . " لاينطوى على مناقشة صريحة أو ضمنيه لبحث نسب المطعون دايه من المتوفى بوصفه والله ــ وهو موضوع الدعوى الراهنة ــ لأن هذه المسألة كانت

ملا الفصل فالدفع الذي أبدته والدة المطمون عليه بصفه الشخصية وصبة خصومة طيه والذي انتهت المحكة إلى شطب مدعاها فيه دون أن تحسمه أوتعلى فيه برأى ، وهذلك فقد تحلف شرط إعمال الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسيق الفصل فيها، وإذ ساير الحكم المطعون فيه هذا النفر فإن النعى عليه تخالفة القانون يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين يتمون بالسبب المانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبق النانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم استند في قضائه بثبوت نسب المطعول عليه إلى البينة ، في حين أن شرط ذلك أن يكون المنسوب إليه على قيد الحياة ، فإن كان المراد الانتساب إليه ميتا كما هو الحال في واقع الدعوى فلابد من وجود المسوغ الكتابي الذي تتطلبه المادة ٩٨من اللائحة الشرعية .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٨٩ من لا عُجَة تربيب المحاكم النبرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٦ على أنه و لا تسمع هند الانسكار د وى الوصية أو الإيصاء أو الرجوع عنها أو الستق أو الاقرار بواحد منها وكذلك الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به بعسه وفاة الموصى أو الممتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف و سمائة العدى عشر الافرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنيم تدل على الافرنكية فلا تسمع فيها دعوى ماذكر بعد وفاقا لموصى و الممتق أو المورث إلا إذا الغرنكية فلا تسمع فيها دعوى ماذكر بعد وفاقا لموصى و الممتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية والمناءة كذلك تعلى على ماذكر "وإن كان يواجه الحالات الواودة به التي يكون الادعاء فيها بعسلا وفاة المنسوبة إليه الحادثة فيترقف سماع الدعوى بها على مسوخ كتاب يخذف باخردف الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ وتلك التالية لها ، تقديرا من المذع عن بأخذف الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ وتلك التالية لها ، تقديرا من المذع على معالمهم ، ألا أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم المباع على حالي مصاحلهم ، ألا أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم المباع على حالتي الاقرار به من الشخص المترفي أو الشهادة على الاقرار ، فلا يستطيل إلى الدعوى معاطمهم ، ألا أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم المباع على المادة على الاقرار به من الشخص المترفي أو الشهادة على الاقرار به من الشخص المترف أو الشهادة على الاقرار به من الشخص المترف أو الشهادة على الاقرار به من الشخص المترف أو الشهادة على الاقرار به من المترب المتوارك المترب المتورك المترب المتحرب المتورك المتورك المتحرب ا

والعسب التى لا تعتمد على أى من الحالتين ، ويخضع الحسكم فيها للقواحد العامة المقروة في الشريعة الاسلامية لحروجها من ذلك التيد، فيثبت النسب فيها الفراش حال تعقق شروطه ، كما يثبت عند الانكار باقامة البيئة طيه . لما كان ذلك وكان البين من المسكم المطعون فيه أنه حصل من أقوال الشهود ثبوت نسب المطعون عليه لوالده المتوفى بالفراش ، وكان ذلك لا يتطسوى على خروج على المقانون فإن النمي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبين الثالث والرابع على الحسكم المنامون فيه خالفة القانون ، ويقولون في يأن ذلك أن الحسكم أعتد بأقوال شهود المطعون عليه والتهى إلى زواج والدة المطعون عليه بالمورث بعقد عرف وأن نسبه ثابت بالفواش ، في حين أن الثابت أن والدة المطعون عليه تزوجت من آخر بوئيقة رسمية مؤرخة ١٩١٨/٨/١٨ ولم يثبت طلاقها منه حتى يصح أن تكون زوجا للمورث ، فيكون إثبات طلاق والدة الم مون عليه منزوجها المشار إليه وزواجها بوالد المطعون عليه لا يمكن الركون فيه إلى أقوال الشهود بالتطبيق الحسادة ٩٩ من اللائمة الشمود بالتطبيق الحسادة ٩٩ من اللائمة الشمود عليه لا تعتبر وليلا عليه خاصة وأل فيد الم. هون عليه بدفاتر المواليد ثم بناء مل طلب والدته وبأمر من النيابه العامة وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه لما كانت دموى المطعون عليه هي دعوى إرت بسبب البنوة ، وهي متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات أي حق من الحقوق الى تكور الزوجية سببا مباشرا لها ، فإن إثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لا يخضع لما ورده المشرع في المادة هه من لانحة ترتيب الحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها ، إذ لا تأثير لهذا المنت من السماع على دعوى النسب سواء كان السب مقصود لذاته أو كان وسيسلة لمدعوى المناب مقصود لذاته أو كان وسيسلة لمدعوى المناب المتعوى المناب مبناه الزوجية الصحيحة ولما كان البات البنوة هي سبب الأرث في النزاع الراهن بالبينة جائزا فلم يكن على الحكم المطعون فيه أن يمرض لنيرماهو مقصود أو مطلوب بالدعوى ، لما كان ذلك وكان المحكم قد أقام عضائه بنسب معصود أو مطلوب بالدعوى ، لما كان ذلك وكان المحكم قد أقام عضائه بنسب

المطعون عليه النوق واستحقاقه الإرث فيسمه على البينة الشرعية التي اطمأن اليها، واستخلصت المحكة في نطاق سلطائها المطلق من هذه البينة قيام الزوجية الصحيحة بين المنوق ووالدة المطعون عليه ، وكان القول بأن والدة المطعون عليه مدفاتر زوجا لآخروانها ظلت على عصمته حتى وفائه أو أن قيد المطعون عليه بدفاتر المواليد تم بأمر من النيابة المامة هو دفاع يقوم على واقع لم يثبت سبق طوحه على محكة الموضوح فلا يجوز التحديم لاول مرة أمام محكة النقض، لما كان ذلك فإن المعى على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

# جلسة ٨ من أبريل سِنة ١٩٧٦

بر ثاسة السيد المستشار ثائب رئيس الحكة أمن فتح الله وعض يتالسافة المستشار بن جلال عبد الرح عبان ، عبد السلام استدى ، مسلاح الدين يونس ، د/ إبراهيم على صاح

 $(1 \vee 1)$ 

الطعن رقم ٨٧ لسنه ٤٤ القضائية :

ضرائب . « ضريبة كسب العمل » . موظفون .

مرتبات موظني الدولة المعارين إلى الحكومات والحبثات العوبية والأجنبية والدولية - الأصل فيها أن تكون على جائب الجمهة المستميرة - جواز منحها من الحسكومة المصرية . المرتبات فلى تمتحها الحكومة المصرية للموظنين المعارين إلى الجزائر. خضوعها للضرائب القررة على المرتبات .

الأصل في إعارة موظفي الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنهية والدولية أن يكون مرتب المعار عاب الجهة المستميرة، غير أن المشرع أجاز متع الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقروها رئيس الجهورية، ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٤٩٩ بشأن المعاملة المسالية المعارين للدول الإفريقية وقضى في المحدة الأولى يقيمة المبينة بهذه المحددة ومنها الجزائر ونص في المحار من المعارين للدول الإفريقية المبينة بهذه المحددة ومنها الجزائر ويقوض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات كالمستعرف وزير الخزانة الاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات كالمستعرف وزير الخزانة الأولى على أن يعدل مرتبات مع ديوان الموظفين في مديل المرتبات كالمستعرف المرتبات الواردة بهذا القوار المجهودي أصسعو وزير الخزانة القرار رقم مه لسنة ١٩٩٧ ونص في مادته الأولى على أن يعدل مرتبات المرتبات الواردة الموزارة المجهودي أصعور بحيث يعمرف المعارين على أن يعدل مرتبات المرتبات القرارية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودي المجازارية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودي أمنية الموزارة المجهودية مصر بحيث يعمرف الموزارة المجهودية مصر بحيث يعمرف الموزارة المجازارية الموزارة المجهودية مصر بحيث يعمرف الموزارة المدورية مصر بحيث يعمرف الموزارة المجهودية مصر بحيث يعمرف الموزارة المجازارة المحدورية مصر المحدورية مصر المحدورية مصر المحدورية مصر المحدورية المحدورية مصر المحدورية المحدورية المحدورية المحدورية المحدورة المحدورية محدورية مصر المحدورية مصر المحدورية مصر المحدورية المحدورية محدورية المحدورية المحدوري

العربية » فعل بذلك على أن يصرف للعاوين إلى جمهورية الجزائر مرتباتهم الأصلية بالكامل في جمهورية مصر العربية ، لما كان ذلك وكات اتفاقية التعاون الذي بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية المرقمة في الجزائرية يتاريخ ١٩٩٢/٤/٧٤ والصادرة بقرار وئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٣ السنة ١٩٣٣ لم يرد با نص على أن تتحمل الحكومة المصرية الموظف المحار شمىء من هذه المرتبات فان المرتب الذي تمنحه الحكومة المصرية الوظف المعار تكون قد أدته له بصفة أصلية لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الحزائر ، وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية إلى أي شخص سواء كان مقيا في مصر أو في الحارب (١٠).

#### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

#### حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكلية

وحيث إن الوقائع حلى ما يين من الحكم المطدون فيه وسائر الأوراق حسم المحمد في الساعن أقام الدعوى رقم ٥٥٠٥ سنة ١٩٧٠ مدني كلى طنطا ضد مصلحة الضرائب حسل المطعون ضددا حيالب الحكم بإنفاء ما ربط على مرتبه من ضريبة كسب عمل ودفاع وأن قومي أثناء إعارتة لحكومة الحزائر في الملدة من ١٩٢٣/١١/٣ لى ١٩٣٩/٩/١٠ والرام المطمون ضدها برد ما إقتضته من هذه الضرائب بأنواعها الثلاثة وحمته مبلغ ١٩٧٣٠ بنيه ١٨٨٨مايا، تأسيسا على أن المرتب الذي حصل عليه خلال تلك المدة لا يحضه لأية ضريبة لأن الحكومة المصرية قد أدته له نيابة عن حكومة الحزائر . و بناريخ ١٩٧١/١٤ حكت المحكمة الابتدائية بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنفت المطمون ضدها هذا المحكمة الابتدائية بإجابة الطاعن الى طلباته . استأنفت المطمون ضدها المحكمة الدينة ما المحكمة المحكمة

<sup>(</sup>١) ذات المبسدأ تقو بالحبك الصادرين ينم الحلمة فوالطعنين رقمي ٨٣.، ٨٩ لسنة ٤٢ ق .

بالاستثناف رقر ١٩١ سنة ٢١ ق مدنى طنطا ، و بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ حكت. عكة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن فرهذا الحكم بطريق المقض ، وقدمت اليابة مذكرة رأت فيا رنض الطمن . وعوض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحسددت جلسة لنظره وفيها الترمت اليابة رأح!

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطدون فيه أخطأ فى طبيق القانور وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم قضى برفضر دعوا ، استناداً إلى أنه طبقا لنص المسادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تخض لضريبة كسب العمل المرتبات والأجور التي تصرف من خزانة الحكومة المصرية سواء أكان من صرفت له مصريا أم أجنبيا مقيا في مصر أم في الحارج ، وأنه وفقا لنص المادة وع منالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الحاص بنظام العاملين فالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ نشأن المعاملة المساية للوظفين المعارين لبعض الدول الإفريقية ومنها الجزائروقرار وزير الخزانة رقم ٧٧٪ سنة ١٩٦٣ الذي أصدره بمقتضي النفويض المخول له في القرار الجمهوري المشار إليه ؛ فإن الموظف المصرى الذي يعار لحكومة الحزائر يتقاضي مرتبه من خزالة الحكومة المصرية ويخضع بالتالى لضريبة كسب العمل وأبضا لضربتي الدفاع والأمنالقومىفحسأنخضوع للرتبات لضريبة كسب العمل والضرائب الإضافية الأخرى ليس مناطه مجود صرف هذه المرتبات من خزانة الحكومة المصرية إنما يتمين أن تكون هده الحكومة هي الملزمة بها قانونا وأنه بالرغم من أن الحكومة المصرية هي التي تقوم بصرف مرتبات موظفيها العارين للجزائر إلا أنها فيالواقع ليست ملزمة بها أصلا بل تقوم بأدائها لم نيابة عن حكومة الحزائر ومن قبيل المعونة لها طبقا لإتفاقة التعاون الفي بينُ البلدين ، ومن ثم فإن المرتب الذي تقاخاه الطاعن من خزانة الحكومة الصرية خلال مدة إعارته لحكومة الجزائر لا يخضع لضريبة كسب العمل ولا لضريتى الدفاع والأمن القومى .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الأصل فى إعارة موظفى الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية أن يكون مرتب المعار على جانب الجمهة المستعيرة ، غير أن المشمرع أجاز صنح الموظف المعار مرتبا

الله كومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقسورها رئيس الجمهورية ، ومن أجل ذلك مسلو قرار رئيس الجهورية رقم ١٤٨٩ سنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المسالية للموظفين المعارين للدول الإفريقية ، وقضى في المسادة الأولى بسريانه ، على الموظفين المعارين للدُّول الإفريقية المبينة بهذه المسادة ومنها الجزائر ونص فى المسادة الثانية منه علىأن تمنح حكومة جمهورية مصرالعربية مرتبات للوظفين المعارين لحكومات الدول المبينة بالمسادة السابقة وفقا للجدول المرافق ويفوض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعسديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلكِ ٣٠٠ و مقتضى التَّفويض الممنوح الوزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات الواردة بهذا القرار الجمهورى أمسكر وزير الحزانة القسرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أن « يعدل مرتب الإعارة بالنسبة للعبارين إلى الجمهورية الحيزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف للعارين علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه المرتب الأصلى بالكامل في حمورية مصر العربية »فدل مذلك على أن يصرف المعاو بن إلى حمورية الحزائز مرتباتهم الأصلية بالكامل في حمهوريا مصر العربية، لماكَّان ذلك وكانت اتفاقية التعاون الفني بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقعة في الجزائر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ والصادرة بقرار وثيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية عن الحكومة الحزائرية بشيء من هذه المرتبات فإن المرب الذي تمنحه الحكومة المصرية للوظف المار تكون قد أدته له بصفة أصيلة لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الجزائر ، وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية إلى أي شخص سواء كان مقيا فى مصر أو فى الخارج وإذا الزّم الحكم المطعون فيه هــذا النظر ف قضائه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون نما يتعين معه رفض الطعن.

## جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٧٦

برثاشة السيد المستشار ناثب رئيس الحكمة أمين فنح الله وعضوية والسادة المستشاوين جلال عبد الرحيم عبّان ، مجد كال عباس ، عبد السلام الحندى ،د. إبراهيم على صالح .

(177)

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٤ ق .

ضرائب . « ضريبة التركات » . هبة . وصية . وقف .

الومايا والهبات والأوقاف الحيرية إشداء الصادرة إلىالمعاهدأو الحميات الحيرية أو المنوسسات الاجهاعية معدم خصوعها لرسم الأبلولة علىالركات إذااوقست قبل السنة السابقة علىوفاة المنصرف

مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات — وعلى ما جرى به قضاءهذه المحكة (١) — أن الأموال التي تؤول بطريق الوصية أو ما في حكها إلى الهيئات المشار إليها في تلك المسادة — المعاهد أو الجميات الحديثة أو المؤسسات الاجهاجية يستحق عا بارسم أيلولة بالنسب المفروة للطبقة الأولى من الورثة إذا حددث الوصية في خلال السنة السابقة على الوفاة ، إن المشرع مراعاة الانخواض الحديث التي تقوم تلك الحيئات على خدمها أن يخصم هذه التصرفات لرسم عفض إذا صدرت خلال الفترة التي يشعر فيها الموصى بدنو أجله ، وهي فترة السنة السابقة على الوفاة، أما إذا وقسالت مرفات المذكورة قبسل السنة فإن مفهوم النص يؤدى إلى إضائها من رسم الأيلوية لاستبعاد مظبة التهرب من الحضوع الرسم في هذه الحالة ، وهذا ما يؤدى إلى انسوية في ملئة التهرب من الحضوع الرسم في هذه الحالة ، وهذا ما يؤدى إلى انسوية في المذكر ، ولا تخضع هذه النصرفات الأخيرة للرسم في حالة وقوعها قبل السنة الشيوخ في تقديرها من أنه « رؤى في المادة العاشرة من القانون أن يحصل المرس الشيوخ في تقديرها من أنه « رؤى في المادة العاشرة من القانون أن يحصل المرس

<sup>(</sup>١) فقض جلسة ٢٣/٢/٢ بجموعة المكتب الفي سنة ٢٣ ص ١٠٧

على ما يؤول الماهد أو الجميات الخبرية أو المؤسسات الاجتاعية في خلال السنة السابقة على الوفاة بدلا من سنتين كما وردفي المشروع ، وذلك مساحدة لهذه المؤسسات التي يهم البلاد أن تكثر وأن تكون في حالة ماليسة . يضاف إلى ما تقدم أن الفقرة الأحيرة من المساحة العاشرة بحيز لوزير المسالية أن يمغى الأموال التي تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بعضه إذا كان التصرف فيها قد صدث خلال السنة السابقة على الوفاة وفي ذلك ما يوضح المجاهلشرع إلى أن يتجنب قدر الإمكان يتطبيق المسادة النالئة من القانون على الوصايا التي تصدر لتلك الميئات قبسل السنة السابقة على الوفاة ، يؤدى إلى أخضاعها للرسم المقسسرد للطبقة الأخرة من الورثة ، وهو يزيد بكثير على الرسم المفروض على الوصايا التي تصدر نهيئات المذكورة حلال السنة السابقة على الرسم المفروض على الوصايا التي تصدر نهيئات المغرقة في سعر الرسم بين التصرفات التي تم الجهات الخبرية بحسب زمان وقوعها ، الخفرقة في سعر الرسم مع الفائم القدرة على معالرهم على الأصودة لأغراض الخير (1).

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء الســــيـد المستشار المقرر والمرافعة وجد المداولة .

حيث إن الوفاع حمل ما يبين . والحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المرحومة السيدة ... .. .. التي توفيت بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٠ كانت قد أوصت بتاريخ ٢٩٠/ ١٩٥٧/ بمبلغ .. جنيه لملمها جمية الدروة الوثق الأسلامية بالاسكندرية ، ١٠٠٠ جنيه لإدارة مقابر الأرض المقدسة بالاسكندرية ، ١٠٠٠ جنيه لارسالية الأخوات الفرنسيكان ، « دل كيورى أيما كولا تودى ما ريا » ، وأن يوزع نصف ، اتبق من أموالها الجمعية الحسيرية الإبطالية

<sup>﴿</sup> ١ ) ذات المبدأ تقرر بالحكم الصاهد بنفس الجلسة فى الطعن رقم ٧٣٤ لسنةُ ٤٢ ق •

بالامكندرية وريعه الستشفي الإيطالي بالاسكندرية وريمه لممهد دون بوسكو بالاسكندرية وقد اخضمت مأمورية الضرائب المختصة الأنصبة التيآلت إلى الموصى لهم أرسم الأيلولة ؛ و إذ اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطمن التي قررت تناريخ ٢٣/١٠/١٩٩١ تأييد قرار المأمورية ، فقد أقاموا الدعوى ١٣٩ لسنة ٧٠ ضرائب كلي الاسكندرية عو بتاريخ ٥/٠١٠١٠ قضت المحكة بتأييد الترار المطمون فيه،فاستأنفوا ذلك الحكم بالدَّموى رقر ٤٤٧ سنة ٢٦ ق.استشاف الاسكندرية ، و بتار بخ ١٩٧٧/٤/٢٥ حكت الحكة بتاييد الحكم المستأنف. طعن كل من الجمعية الخبرية الإيطالية والمستشفى الإيطالي ومعهد دون يوسكو وإدارة مقابر الأراضي المقفسة بالاسكندرية على هذا الحكم بطريق النقض واختتمت صيفة الطمن بطلب نقص الحكم بالنسبة الوصي لمم حيما . قدمت اليامة مذكرة دنعت فها بعدم قبول الطعن شكلا وبطلانة بالنسبة لأرسالية استندا إلى أن الطعن بالنقض لم يوجه منهما وأن محامى الطاعنين الأربعة لم يقدم ما يغيد وكالته عنهماوطلبت في الموضوع نقض الحكم بالنسبة للطاعنين ، عرض الطعن على المحكة في عرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها الـتزمت النيامة رأيها .

وحيث إنه لمساكان البين من صحيفة الطمن أنه مقام من الجمية الخسيمية والمستشفى الإيطال ومعهـــد دون بوسكو وإدارة مقابر الأراضى المقدسة بالاسكدرية ومنثم فإن الطمن يكون قائما بالنسبة لرانعيه فحسبدرن إرسالية الأشحات الفرنسيسكان وملبئا حمية العروة الوثق

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينمسون بالسهب الأول نخالتة القانون والحطأ ف الحليقة لذ قضى بخضوع الوصية الصادرة لم من الموصية المرحومة ... ... ... الوصية لذ المسلم على أن المشرع لم يفرق بين الأمسوال التي تؤول إلى المستخص سواحن طريق الإرشاو الوصية في حينان مفاد نص المسادة العاشرة المشرة المؤلفة في ولا يطريق الوصية لا يستحق المرادة العاشرة المنافقة وقد 122 أن الاموال إلى نؤول بطريق الوصية لا يستحق

عليها رسم الأيلولة بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إلا إذا كانت الوصية صادرة في خلال السنة السابقة على وفاة الموصى أما إذا كانت الوصية صادرة قبل السنة السابقة على الوفاة فإن مفهوم النص يؤدى إلى أعفامها كلية من رسم الأيلولة وذلك لاستبعاد مظنة التهرب قائل المشرع تحفف بالنسبة للوصايا الصادرة خلال السنة السابقة على وفاة الموصى فأخضعها للرسم المقرر للطبقة الأولى من الورثة وخول وزير المالية والاقتصاد أعفاهما من كل الرسوم ألو بعضها بغية تشجيع الايصاء الجهات الحيرية ولأن تطبيق الممادة الثالثة من القانون بعضها بنية تشجيع على الوصايا الصادرة في سنة سابقة على الوفاة يستنبع تحميلها بسبعه مالى يزيد كثيرا عن الرسم المقرر على الوصايا الصادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة ودو مالا ينفق وقصد المشرع .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك لأن النص في المـــادة العاشرة من المقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفوض وسم أيلولة على التركات على أنه <sup>ود</sup>يستحق **ال**ومم على ما يؤول إلى المعاهد أو الحمعيات الخبرية أو المؤسسات الاجماعية بطريق الهيئة أو الوقف الجيرى إبتداء بالنسب المقروة للطبقة الأولى من الورته إذا كانت صادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة ، كذلك يستحق الرسم باللسب ذاتها وبالشروط المقررة في الفقوة السابقة على مايؤول إلى تلك الهيئات بطريق الوصية وما في حكمها ، و يجوز لوزير المــالية والاقتصاد اعفاؤها من الرسم كله بطريق الوصية أو مافي حكمها إلى الهيئات المشار إليها في تلك المادة ، يستحق عليها رسم أيلولة بالنسب المقررة الطبقة الأولى من الورثة إذا صدرت الوصية في خلال السنة السابقة على الوفاة ، رأى المشرع مراعاة للاعراض الحيرية التي تقوم تلك الميئات على خدمتها أن يخضع هذه التصرفات لرمم منخفض إذا صدرت خلال الفترة التي يشعر فيها الموصى بدنو أجله ، وهي فترة السنة السابقة على الوفاة ، أما إذا وقعت التصرفات المذكورة قبل السنة السابقة على الوفاة ، فإن مفهوم النص يؤدى إلى إضائها من رسم الأيلولة لاستبعاد مظنة التهزب من الخضوع للرسم في هذه الحالة ، وهذا ما يؤدى إلى انتسوية في الحكم بين الوصايا وبين الهبات والأوقاف الخيرية إبتداء التي تصدر للهيئات سالفة

الذكر ، إذا لا تخضع هذه النصرفات الأخيرة للرسم فحالة وقوعها قبل السنة السابقة على الوفاة ، ويؤكد هذا النظر ما شارت إليه مذكرة اللجنة المسابقة على الوفاة ، ويؤكد هذا النظر ما شارت إليه مذكرة اللجنة المسابقة المسابقة على المواحدة والجمعيات الخبرية أو المؤسسات الأجاعية في خلال المستفة السابقة على الوفاة بدلا من سنتين كما ورد في المشروع ، وذلك مساعلة المقدم التي جم البلاد أن تكثر وإن تكون في حالة مالية طبية "يضاف لملى ما تقدم أن الفقرة الإخيرة من المسادة العاشرة تجيز لوزير المسابقة أن يعفى الأموال التي تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بعضه إذا كان التصرف فيها قد حدث خلال السنة السابقة على الوفاة ، وفي ذلك ما يوضح اتجاه المشرع الحقات الخبرية .

هذا إلى أن القول بتطبيق المادة الثالثة من القانون على الوصايا التي تصدر لتلك الهيئات قبل السنة السابقة على الوفاة ؛ يؤدى الله اختصاصل المسترالة المسترالة المسترالة وأوضا المسترالة وأوضا المسترالة وأوضا المسترالة وأوضا المسترالة وأوضا المسترالة وأوضا المستراكة التبقرقة في سعر الرسم بين التصرفت التي تنم لجهات المبرية عسب زمان وقوعها ؛ فضلا عن أنه يتعارض مع الغاية التي قصدها المشرع عسب زمان وقوعها ؛ فضلا عن أنه يتعارض مع الغاية التي قصدها المشرع بتخفيف عبء الرسم على الأحسوال المرصودة الأغراض الحبر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باخضاع الوصية الصادرة للطاعنين لرسم الأيلولة مع أنها صدورت في ١٩٥٧/٧٢٠ أي قبل السنة السابقة على وفاة المؤصية في ١٩٦٧/٧٢٠ في بعرب المناني وحب المسبب الثاني ،

وحيث إن موضوع الطمن صالح للفصل فيه ؛ ولما تقدم يتمين إلغاء الحمكم المستأنف والغاء قرار لحنة الطمن وبعدم خضوع الومية الصادرة للطاعنين الأربعة لرسم الأيلولة

### جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين : أدب تصبيعي و عد فاضل المرجوش وعد صلاح الدين عبد الحميد شرق الدين خيرى .

(144)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ القضائية :

( 1 ، ٢ ) عمل " انتهاء علاقة العمل ". شركات " شركات القطاع العام ".

 (١) اختيار أعضاء مجلس الادارة المؤقت لشركة النيل للعامة لأتوبيس خرب الدلتا من جانب المؤسسة المصرية العامة الدتل الهاخلى . عدم اعتبار هؤلاء الأعضاء معينين فى وظائف مجلس الادارة الحاصة بالشركة المذكورة .

 (٢) تشكيل عجلس الإدارة المترقة النيل العامة لأتوبيس ضرب الدلتا من جانب المؤسسة المصرية للعامة النقل الداخل اختيار الطاعن ضمن هذا التشكيل - هم اهتبار ذلك تعيينا جديدا أنبى صلته بالشركة الى كان يعمل جا أصلا

1 — إذ كان يبن من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن إعادة تشكيل بعض المجالس المؤقتة لإدارة الشركات الناحة المؤسسة المصرية العامة النقل الماخل والذي أصدره علس إدارة هذه المؤسسة بهيئة حمية عمومية ،أن الطامن قد شمله تشكيل الحيلس المؤقت لإدارة شركة النيل العامة لأتوبس خرب الداتا وكانت مهمة المحلس المؤقت هي إدارة الشركة لحساب ولمصلحة المؤسسة والتي لحيلس المتابة المراب والمحلسة المؤسسة والتي لحيلس المتابعة المومية الساهين بالنسبة الشركات التابعة لها طبقا لنص المحدد بالفانون المؤسسات العامة العادر بالفانون رق به لسنة ١٩٩٣ على أن تتحمل المؤسسة مرتبات ومكافآت أعضائه وفاك أبا بالمؤسسة على ذلك النحو لا يتأدى منه اعتبارهم معينين في وظائف بجلس المؤسسة بالشركة الأن تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التي تقيم المؤسسة المؤسسة المشار إله من رئيس الحمورية طبقا لنص المحادة ٧٧ تقيم قانون المؤسسات العامة المشار إليه .

٧ - من كان بين مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتها المودعة ملف الطعن أن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخل رأت اعتبار أعضاء المجالس المؤقتة لإدارة الشركات معارين للعمل بهذه الشركات ، وأن المجلس المؤقت لشركة أتوبيس غرب الدلتا ، وافق على إعارة الطاعن المها وأن مجلس إدارة شركة أتوبيس خرب الدلتا في المدة من . . . . . وأن قرار مجلس إدارة المؤسسة بهيئة جمعية عمومية رقم المستنة ١٩٦٥ والذي تبل المطاعن تضمن العاء إعارته إلى هذه الشركة أتوبيس الوجه القبلى ، وكان مؤدى ذلك كله أن الطاعن قد شمله تشكيل المجلس المؤقت الإدارة شركة أتوبيس غرب الدلتا أشاء إعارته إلى هذه الشركة من المشركة الأحرى ، وأن تكليف الطاعن مهذه المهمة لم يغير من هذا الموضع ومن ثم الإيقطع علائه الماشركة المخافون عن المعمل من هذا الموضع ومن ثم المنقط علائه الماشركة المجلس بقتضى قدار المؤسسة بعد فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بالتعويض عن الفصل تعيينا جديدا أنهى صلته بتلك الشركة ، يكون قد خالف القانون كما خالف التات بالأوراق .

### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وحماع التقرير الذى نلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حمل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطفن و حدود ما يتطلبه الفصل فيه حسمتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٣ منة ١٩٦٦ همال كلى القاهرة على المطمون صدها الأولى حسركة المنيالدامة لأتوبيس الوحه الفيل حسوطاب الحكم بإلزامها بأن تخفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جا تعويضا عن الفصل المتصفى ومهلة الإنفار، وقال بيانا لها أنه كان يعمل مستشاوا الوفيا وعالميا بشركة أوتوبيس الفيوم التي أدنجت بعد فرض الحراسة عليا

وإسقاط الالترام عنها فى الشركة المطمون ضدها الأولى وأنه ظل يباشر عمله بهذه الشركة إلى أن تفور في أكتربر سنه ١٩٦٣ إعارته إلى شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ثم بحرى اختباره عضوا بجلس إدارتها حتى صدو في أبريل صنة ه ١٩ قرار بإدادة تشكيل هذا المحلس وإنهاء إدارته إلا أن الشركة المطعون ضدها الأولى رفضت إعادته إلى عمله مما يعتبر فسخا لعقد العمل من جانبها . وَلِدُكُونُ فَالْمُعْسَمُ مُعْمِرِ مِسْمَةً بِعِ مساءاتها عن النعويض ومهلة الإنذار ، فقد أنم الدعوى بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة الابتدائية بندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المــأمورية المبينة بمنطوق • الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٧ بإدادة المسامورية إليه لاستكمالها وبعد أن قدم الخبير تقريره الثاني قضت في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٩ بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٠٦٥ج فاستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استشاف القاهرة بالاستثناف رقم ٧٣٩ سنة ٨٦ ق كما استأنفه الطاعنُ بالاستثناف رقر١١٥٩ سنة ٨٦ ق . وفي ٢٩ يناير سنة ١٩٧٠قضت المحكمة بعد أنضمت الاستثنافين بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيامة العامة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرضُ الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ٢٨ فبرآ بر سنة ١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن في سبيل الطعن على الحكم المطمون فيه أنه خالف القانون كما خالف الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رتب قضاء برفض دعواه على أن إعارته لشركة أتو بيس غرب الدلنا تمت تمهيداً لصدور قرار المؤسسة وقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بتميينه عضوا بجلس المؤسسة وقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بتميينه عضوا بجلس خده المؤقت لهذه الشركة وهو تميين جديد أنهى علاقته بالشركة المطعون ضدها في التاريخ المذكور ، ف حين أن المؤسسة رأت اتباع نظام الإوارة في أسكيل مجالس الإدارة المؤقتة الشركات التابعة لها وذلك تمكين العاملين من المحودة إلى وظائفهم الأصلية بعدانتهاء الإعارة كما أصدرت القرار وقم السنة ١٩٦٥ بأنهاء إعارته إلى تلك الشركة وعلى هذا الوضع لا يكون اختياره عضوا بذلك المجلس منها لعلاقته بالشركة المطعون ضدها الأولى، هذا إلى أن الحكم لم يلق

و المائة له من أنها قد مدت خدمته سنين والانه أشهر من ١٩٩٤ الذي ادعت بأنها أرساته له من أنها قد مدت خدمته سنين والانه أشهر من ١٥ سبتمر سـ ١٩٦٦ مع اعتباره معارا لشركة أوتو بيس غرب الدلنا في المدة من ١٥ سبتمر حتى ١٤ ديسممر سنة ١٩٦٣ وإلى قرار مجلس إدارتها بد خدمته إلى هذا التاريخ وهو ما أقرت به الشركة في مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة كما النفت الحكم عن دلالة قرار المؤسسة رقم ١ لسنة ١٩٩٥ ما يعيبه محالفة القانون وغالفة الثابت بالأوراق ٠

وحيث إن هذا النمى صحيح ذلك أنه كما كان يبين من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن إعادة تشكيل بعض المجالس المؤقتة لإدارة الشركات ألتابعة للؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي والذي أصدره مجلس إدارة هذه المؤسسة عيثة حمية عمومية بجلسته المنعقدة في ٢٧ أكتو برسنة ١٩٦٣ أن الطاعن قسد من الله الما الما الما الما المامة التوبيس غرب الدلية المامة التوبيس غرب الدلية الم وكانت مهمة الحلس المؤقت هي إدارة الشركة لحساب ولمصلعة المؤسسة والى غلس إ ادتها يرئاسة الوزير الختص سلطات الجمية العمومية للساحمين بالنسبة للشركات التابعة لما طبقا لنص المادة ٢٥ من فانون المؤسسات العامة الصادو بالقانون رقم . ٦ لسنة ١٩٦٣ على أن تجمل المؤسسة مرتبات ومكافآت أعضائه وذلك إلى حين تشكيل مجلس إدارة الشركة ، وكان اختيار أعضاءالمحلس المؤمت من جانب المؤسسة على ذلك النحو لايتأدى مهاعتبارهم معينين في وظائف مجلس الإدارة الخاصة بالشركة لأن تعين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التي تتبع المؤسسة لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لنص المــادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة المشار إليه ، لما كان ذلك وكان بين من مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتها المودعة ملف الطعن أن تلك المؤسسة رأت وكما جاء بكتائها المؤرخ ١٨ ينايرسنة ١٩٦٤ المرسل منها لشركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا اعتبار أعضاء المجالس المؤمتة لإدارة الشركات معار بزالعمل مهذه الشركات وأن اعلس المؤقت لهذه الشركة وافق على إعارة الطاعن إليها مجلسته المنعقدة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤ ، وأن مجلس إدارة الشركة المطمون ضدها الأولى-وطرياًورد يكتابها المؤرخ ٧ يونية سنة ١٩٦٤ — قرر اعتبار الطلعن مسلوا

الشركة أو تو يس غرب الداتا في المدة من ١٥ سبتمبر سني ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وأن قرار مجلس إدارة المؤسسة بهيئة جمية عمومية رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بتاريخ الريل سنة ١٩٦٥ والذي تبلغ الطاعن بكتاب شركة النيل العامة لأتوييس خرب الدلتا المؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٥ تضمن إلغاء إعارته إلى هذه الشركة كله أن الطاعن قد شمله تشكيل الحبلس المؤقت الإدارة شركة أتوييس خرب الدلتا أثناء إعارته إلى حداء الشركة من الشركة المطمون ضدها الأولى ، وكان مؤدى ذلك وأن تكليف الطاعن بذه المهمة لم ينير من هذا الوضع ومن ثم لا يقطع صلاقته بالشركة الأخيرة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأميسا على أن إلحاقه بذلك المحلس مفتضى قرار المؤسسة رقم ١٥ السنة ١٩٦٧ يعد تعيينا جديدا أنهى صلته بنك الشركة ، يكون قد خالف القانون كا خالف المئات بالأوواق بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحد فتحى مرمى وعضوية السادة المستشارين حافظ رخى وعيدً الطيف المراغى وجميل الزين وجمود حسن حسين .

(148)

الطعن رقم ه ٣٤ لسنة ٤٠ القضائية :

حراسة . "حراسة إدارية " .

الديون الى تنشيها للسلطات القائمة على نشية الحراسة بمناسبة إدارتها لأموال الخاصمين . إنسراف أثرها إليهم كما هو الشأن في الديون المعربة في ذمتهم قبل فرض الحراسة م

إذ كان البين من الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه أن الشركة المدينة قد فرضت عليها الحراسة وتولى الحارس إدارتها إلى أن يتم يسمها من الحراسة إلى الشركة الطاعنة بمقتضى عقد على أن يتم تحديد الثمن بمعوفة لحنة تشكل لتقويم الشركة المبيعة ، وقد صدق على هذا التقويم باعتبار أن الحصوم بحباوز الأصول ، وبناء على ذلك صدر كتاب الحسارس العام إلى الشركة المشترية – الطاعنة – بما يتضمن تعديل المقد على أساس عدم التزام الشركة الطاعنة بديون الشركة المبيعة إلا في صدود الأصول التي المت التزامها يديون الشركة المبيعة طبقا للمقد إنما يكون في حدود الأصول التي التاليمها وبديون الشركة المبيعة طبقا للمقد إنما يكون في حدود الأصول التي التاليمها وبطلبت نلب خبير لتحقيق دفاعها والاطلاع على تدجة التقويم وبيان النسبة الترك بلما الدين على أساس أن هذا الدين المطالب به قد نشأ بعد فرض الحراسة على الشركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها الشركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها السركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها السركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها السركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها الشركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها الشركة المبيعة فإنه يكون قد اخطا في تطبية إدارتها الاحوال الخاضمين لها إنها

المنطق ومعها كابة قانوية مهم فينصرف أثرها بالهم شأنها في خاك بشأن المدون المستخدمة المنطقة ال

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حال ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن المطقون ضدهما اقاما الدعوى رقم ٥٠٠ سنسة ١٩٦٨ التجارى كالى الأسكندرية على الطاعنة طالبين الحكم بالزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٢٠٦ بنيات و ١٩٦٨ما وأسسا الدعوى على أن الشركة الحديث الاقطان مدينة لمما بالمبلغ المطالب به قيمة ثمن بضاعة بموجب فاتورة مؤرخة في ١٩٦٤/١/١٥ وأن الشركة الطاعنة حات ملى الشركة المدينة نشرائها لهامن الحراسة العامة بموجب عقد مؤرث ١٩٦٤/١/١٥ وأن الشركة الطاعنة بويتاريخ ٢٩١٥/١/١٩ قضت محكة الأسكندرية الاستدائية بالزام الطاعنة بأن تدفع بالاستداف مبلغ ٢٠٦ جنيهات و ١٩٣٤ مليا استانفت الطاعنة هذا الحكم بالاستداف الدين مبلغ ١٩١٨ جنيه و ١٩٢٣ مليا وبتاريخ ١٩١٤/١/١٤ قضت محكة استثناف الاسكندية بتأسيد الحكم المستانف وهدمت النيابة وأبد عرض على الحكمة في غرفة مشورة مددت جاسة لنظره وفيها الزام يرفض الطعن وإذ عرض على الحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما تنعاء الطاعنة على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق الفانون والفصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطمون فيه استند في الزام الشركةالطاعنة بكامل الدين إلى أن مناط التقويم يدور حول مقومات الشركة عندفرض الحراسة عابها ورتب على ذلك أن الطعون ضدهما الحق في اقتضاء ويتهما بالكامل

على أساس أن دينيما رَشا بعد أرض الحراسة وهو من الحكم خطأ في القانون ذلك أنَّ الذَّمرَكَةُ المدَّمنَةُ قَدُّ فرصت عليها الحراسة في ١٩٦١/١١/٢١ ثم تولَّت الحراسة إدارتها منذ هذا الناريخ ولم تقوم عند فرض الحراسة عليها كما هو الحال في التأميم وانما قومت عند بيعها لتحديد الثمن طبقا للعقد المؤرخ ١٩٦٤/٣/١ ومن ثم فلاً أساس للتفرقة بين الديون التي التزمت بها الشركة قبل ۖ فرض الحواسة وتلك اتى انشأها الحارس بعد فرض الحراسة إذا أن السنديون الأخبرة لاتنشئها الحراسة لحسامهاو إنما تنشأ بما لهامن سلطات بوصفها نائبة عن أصحاب الشركة نيابة قانونية. وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لماكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الشركة المدينة ( الشركة الحديثة للاقطان ) قد فرضت علمها الحراسة وتولى الحارس إدارتها إلى أن تم بيعها من الحراسة إلى الشركة الطاعنة بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٤/٣/١ على أن يتم تحديد الثمن بمعرفة لحنة تشكّل لتقويم الشركة المبيعة وقد صدق على هذا التقويم باعتبار أن الخصوم تجاوز الاصول وبناء على ذلك صدركتاب الحارس العام في ١٩٦٨/١١٣ الى الشركة المشترية (الطاعنة) بما يتضمن تعديل العقد على أساس عدم الترام الشركة الطاعنة مديون الشركة المبيعة إلا في حدود الأصول التي آلت البها حسب مراتب امتياز الديون، كما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة فدتمسكت أمام محكةالاستثناف إن التزامها مديون الشركة المبيعة طبقا للعقسد إنما يكون في حدود الأصول التي آلت اليها وطلبت ندب خبير لتحقيق دفاعها والاطلاع على النيجـــة التقوم وبيان النسبة التي تلنزم بها من دين المطعون ضدهما بعسد احتساب الديون الممتازة وكمان الحكم المطعون فيه قد أغفل يحقيق هســذا الدفاع الحوهري وانتهى إلى الزام الشركة الطاعنة بكامل الدن على أساس أن هذا الدين المطالب بدهد شأ بعد فرض الحراسة على الشركة المبيعة فإنه يكون قدأ خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تنشئها السلطات القائمة على تنفيذ الحراسة بمناسبة إدارتها لاموال الخَاصَعين لَمَا إنما تنشأ بوصفها نائبة قانونية عنهم فينصرف أثرها الّيهم شأنها في ذلك شأن الديون المترتبة في ذمتهم قبل فوض الحراسة وقد أدىهــــــذا الحطأ بالحكم المطعون فيه إلى أن حجب نفسه عن محث دفاع الشركة الطاعنة بشأن نتيجة التقوم وتحديد النسبة التي تلتزم بها من دين المطمون ضدهما بمايميبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطمن .

### جلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار أحد فتحق مرمى وعفوية السادة المستشارين عد صالح أجرياس ، حافظ رفقي ، حيل الزين ، سعد للميوسسوي

(140)

الطعن رقم ٤ ه ٦ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) ، (٢) نقل بحرى . وكالة .

(1) ميماد توجيه الاحتجاج إلىالناقل البحرى طبقا السادتين ٢٧٥ ٥٢٧٥ من قافونالنجاوة جحرى • بدء سرياته من تناريخ التسليم الفعل البيضاعة السوسل إليه أد فائبه أياكانت طريقة الخسليم المتفق طبها بالمنقد ، افراغ البضاعة وفقا الشروط المقد في مواعين بجانب المسقينة لابدأ به سريان اللهاد المذكور •

 (٣) مقاول التغريخ . عدم اعتباره ثائبًا عن المرسل إليه في؛ سلام البضاعة ما لهيكن مؤكد عنه في استلامها .

ا سنام البضاعة الذي يبدأ منه ميعاد توجيه الاستجاج المالناقل البحرى في معنى لملادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، هو الاستلام الفعل من مجانب صاحب الحق في البضاعة أو إنائبه محيث تنتقل إليه حيازتها و يتمكن من فحمها والتحقق من حالتها ومقدارها ، وذاك أيا كانت طريقة اتسام المنقق عليها في المقد ، ومن ثم فلا يعد استلاما للبضاعة في معنى المسابقتين السابقتين المناعة في مواعين بجانب السفينة طبقا لشروط العقد طالما أن المرسل إليه لم بتسلمها بالقعل . وإذ كان بين من الحكم بالإبتدائي والحكم المطون فيه أنهما أقاما قضاءهما فيا يتصل بوض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى الطاعنة أنهما أقاما قضاءها فيا يتصل بوض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى الطاعنة الخبيقا لنص المبدئين ع ٢٧٥ ، ٢٧٥ من قانون التجارة للبحرى على ما انتها اليه استناد لمل تقرير الحبير من أن المبضاعة أفرقت من المسفينة في ظل نظام تسام صاحبه ونقلت في مواعين الحاليف الرسيف حتى تمام الاستلام من بانب الشركة المستوردة والذي لم يتم إلا في . . . . وهو ذات التاريخ الذي وجذ فية

الاحتجاج إلى الطاعنة ـــ الناقلة ـــ فإن النمى على الحمكم المطعون فيه يكون على غير اساس .

مقاول التفريغ لا يعد نائبا عن المرسل إليه في استلام البضاعة إلاإذا.
 كان موكلا عنه في استلامها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر والمرافعة ويعد المدلولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطمون فيــــه وسائر أوراق الطمن \_ تحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٣٣٢ اسنة ١٩٦٤ تجاري كاي الإسكندرية طلبت فيها الزام الشركه الطاعنة بصفتها وَكَيْلَةُ السَّفَينَةُ ﴿ يِلْلَى ۗ ﴾ أن تدفع لما مبلغ ٢٦٦٦٦ جنيهاو٨٣٥مليا والفوائد القانونية بواقع ه ٪ من تاويخ الحكم حتى السداد وأسست دعواها على أن شركة النصر لا تراد وتجارة الأخساب استوردت رسالة من الحشب قوامها ١٠٧١٧٠ قطعة شحنت على السفينة "بيالي" من فينلندا وصند تفريغها في ميناء الإسكندرية واستلام المرسل إليها لها في ١٤/٠١/١٩٦٤ تبين وجود عجز بها مقداره ١٩١٨٨ قطعة قيمتها ١٣٦٦ جنيها و٥٨٣ مليا ، وفيه ١/٠ ١/٩٦٤ اأحتجت الموسل إليها لدى اطاعنة بصفتها على هذا العجز ، ولمــا كانت الرسالة مؤمنا علمها لدى المطعون صدها نقد قامت بسد'د قيمة العجز للؤمنة والتي تنازلت لها عن كافة حقوقها في الرجوع على المسئول عن العجز ، وأمام محكمـــة أول درجة دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى عملا منص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى مقولة إن الرسالة تم تسليمها بجانب السفينة حسب المتفق عليسه في مشارطة الإعجار وفي مواهين لشركة الشحن والنفريخ والتي أدخلتها في الدعوى وتم التفريغ في الملدة من ١٩٦٤/٩/٢١ إلى ١٩٦٤/١٠/٥ ولم تحتج المرسل إليًّا

بوجودالعجزالافه ١/٠/١٠/١٠ وعمكة أولدرجة حكت بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١ برفض الدفع بعدم القبول و ١٩٦٤/١٠/١ بوفض الدفع بعدم القبول و ١٩٦٤/١ بازام الطاعنة بصفتها بأن تؤدى للشركة المطعون صدها بمبلغ بسته و ١٩٦٥/١٠/١٠ جنبه و ١٣٦٦ جنبه و ١٣٦٦ جنبه و ١٣٦٦ جنبه و ١٣٦٦ جنبه و المستناف الاسكندرية . فضه و تأييد الحكم المستأنف ، طمنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض وقدمت اليابة مذكرة طلبت فيادفض الطمن وعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت اليابة وأبها .

وحيث إنااطعن اقيم على أربعة أسباب سنى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتناقض الأسباب ومحالفته الثات فى الأوراق ، وى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فـه استند فى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من الشركة الطاعنة طبقا المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى إلى أن تسلم البضاعة الذي يبدأ منه ميعاد الاحتجاج هو التسليم الفعلى الذي يستطيع معه المرسل إليه هص البضاعة ، وأنه لمــا كانت البضاعة سلمت تحت نظام تسليم صاحبه وبقيت في حوزة الناقل حتى تسلمتها الشركة المرسل إليها استلاما فعلياً في ١٩٦٤/١٠/١ فإن الإحتجاج يكون قد تم في الموعد القانوني ، وهو من الحكم خطأ في القانون ، ذلك إن نظام تسليم صاحبه نظام حرك من مقتضاه إلا تدخل البضاعة محازن الحماوك ولا شأن له بكيفية تسليم البضاعة التي تحضع لانفاق الطرفين ، و إذا كأن الطرمان قد اتفقا ف البند ١٦ من مشارطة الإيجار على أن يكون التسايم بجانب السفينة ، وكانت الشركة العربية للشحن والتفرخ بوصفها مقاول النفريغ قسمد أفرغت الشحنة فى مواءين بجانب السفينة لحساب الشركة 'لمرسل إليها فى المدة من ١٩٦٤/٩/٨ حتى ٦/٠١/١٩٦٤ فإن التسليم يكون قد تم فعلا وقانونا في هذا الناريخ و يكون الاحتجاج الموجه من قبل ألمرسل إليها للشركة الناقلة في ١٩٦٤/١٠/٥ قد تم بعد الميماد الفانونى و بالتألى يكون الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم القبول قـــد أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يرتب على الاتفاق على طريقة التسليم أثره القانوني .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن استلام البضاعة الذي يبدأمنهميعاد توجيه الاحتجاج إلى الناقل البحرى في منى المــادتـن ٢٧٤، ٣٧٥ من قانون التجارة البحرى ، هو الاستلام الفعلى من جانب صاحب الحق في البضاعة أونائبه مجت تغتقل إليه حيازتها ويمكن من فحصها والتحقق من حالتها ومقسدارها ، وذلك أيا كانت طريقة التسليم المنفق عليها فى ألعقد ، ومن ثم فلا يعد استلاما للبضامة ف معنى المادتان السابقتان افراغ البضامة في موامين بجانب السفينة طبقاً لشروط الحد طالمًا أن المرسل إليه لم تسلمها بالفعل ، كما لا يعد مقاول النفريغ نائبًا من المرسل إليه في استلام البضاعة إلا إذا كان موكلا عنسه في استلامها ، ولما كان ذلك وكان مبن من الحكم الابتدائي والحسكم المطعون فيه أنهما أقاما قضاءهما فيا يتصل برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدى من الطاعنة تطبيقا لنص المسادتين ٢٧٤ ، ٣٧٥ من فانون التجارة البحرى على ما انتهيا إليه استبادا إلى تقرير الخبير من أن البضاعة أفرغت من الدفينة في ظل نظام تسلم صاحبه ونقلت في مواعين إلى الرصيف حتى بمــام الاستلام •ن جائب الشركة المستوردة والذي لم يتم إلا في ١٩٦٤/١٠/١٥ وهو ذات التاريخ الذيوجه فيه الاحتجاج إلى الطاعنة ، كما أنه لم يقم دليل على أن الشركة التي تولَّت التفريغ كانث .وكلة من الشركة المستوردة في استلام البضاعة فإن ما تنعاه الطاعنة بهذًا السهب على الحسكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثلاثة الأخيرة على الحسكم المطعون فيسه الخطأ في تطبيق النانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذنك تقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستثنف بأن ماذهب إليه الحكم المستأنف من أو البضاعة سلمت وفق نظام تسليم صاحبه مخالفا لما أنفق عليه طرفا عقد النقل من أن يكون التسليم مجانب السفينة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه فضلا عن أن العبرة بالواقع الذي ارتضاء الطرفان وهو نظام تسليم صاحبه وما ينطوى عليه هو التسليم صاحبه والم ينطوى عليه هذا التراضى من تعديل للعقد فإن المعول عليه هو التسليم القعل للبضاعة أيا كانت الطويقة التي يتم بها هذا التسليم ساحبه الحكم خطأ في المقانون ومخالفة الثابت في الأوراق — ذلك أن نظام تسليم صاحبه هو نظام للإجراءات الجركية ولا شأن له بتسليم البضاعة في علاقة الناقل بالمرسل

إليه ، فضلا عن أن الأوراق خلت من أى دليل على أن الطرفين عدلاعن طريقة . التسليم المنفق عليها في العقد .

وحيث إن هذا النمى غير منتج ذلك أنه لما كان المناط في سريان ميعاد الاحتجاج المصوص عليه في الما تين ٢٧٥ ، ٢٧٥ من قا ون التجارة البحرى هو بالاسلام الفعل البضاعة من جانب المرسل إليه أو نائبه أيا كانت الطريقة المتفق عليا في العقد لتسليم البضاعة على نحو ما أوردته المحكمة في ردها على السهب الأول – وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر في قضائه فإنه يكون من فير المنتج المي عيه نشأن ما أورده استطرادا من تراضي الطرفين ضمنا على تعديل الطريقة المتفق عليها في العقد لتسليم البضاعة طالما أنه انهى إلى أن العرق هي بالاستلام الفعلي للبضاعة عيث يمكن المرسل إليه من فحصها والتحقيق من حالتها وأن هذا الاستلام الفعلي لم يتم الآ في ١٩٦٤/١٠ وهو التاريخ الذي وجهفيه والحتجاج إلى الشركة الطاعنة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود عباس العمراوى وعضوية الساده المستشارين سمعلفي كال سليم ، مصطفى الفقى ، أحمد سبف الدين سابق، مجد عبد الحالق البغدادى.

(177)

### الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ القضائية :

( ۲ ، ۱ ) نفض . دعوى " الصفة " . محاماة . وكالة .

(1) صدور التوكيل إلى المحدى الذي رفع الطمن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصفة
 وكيلا عن باقيم • ثبوت أن التوكيل الصادر من حؤلاء الأغيرين مصرح فيه بتوكيل محامين للطمن
 بالنقض ثياية علم • اعتبار الطمن مرفوعا من ذي صفة •

(٢) إجاع سند توكيل الحامى الموكل فى العلمن باننقض أثناء قفر الطعن • تحقق الغاية
 من الإجراء الذى تطلبته المادة • ٢٥ مرافعات من وجوب إبداعه وقت تقديم الصحيفة •

١ — إذكان محامى الطاعنين الذي رفع الطعن أودع وقت تقديم الصحيفة التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثالث عن نفسه وبصفته كيلا عن الرابع والخامس ولذ كانت عبارة توكيل الاخيرين إلى الطاعن الثالث وتوكيل السادس إلى الخامس الخلذين قدما ،ما يتسع كل منهما للتصريح الوكل في توكيل محامين الطعن بالنقص فيا أهم يكون مقررا به من ذي صفه .

٧ — النص في المادة ٢٥٥ مرافعات قبل تعسديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٧ والتي رفع الطعن في ظلها وإن أوجبت إبداع سند توكيل المحامى المركل ١٩٧٣ وقت تقديم الصحيفة إلا أنه لم ينص على بطلان الاجراء في حالة المخالفة ومن ثم فلا يحكم بهإذا ثبت محقق الغاية من الاجراء وفق المادة ٢٠ مرافعات، وإذا كانت علة وجوب تقديم التوكيل هي محقق الحكة من وجوده ومدى حدوده وما إذ كانت تشمل الأذن في الطعن بطريق النقض وكانت تلك القاية قد محققت بتقديم المحامى هذه التوكيلات أثناء نظر الدعوى فإن الدفع بعدم قبول الطعن سريكون في غير محله .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وحماع النقويرالذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة

من حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن مودث الطاعنين رفع الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٣٦ مدنى كلي سوهاج على المطعون صده وآخرين بطلب الحكم بثبوت ملكيته إلى ٤١ فدانا و ١١ قيراطًا و ١٩ سهما شيوماً في ٢٠٩ أفدنهُ و له فراريط و٨ أسهم وقد قضى للطامنين فيها بثبوت ملكيتهم إلى ٢٤ فدانا و ١٠ قرار يط و ٢٣ سم.ا فقط وتأمد هذا الحكم استثنافيا فطعنوا عليه بطريق النقص بالطعن رقم ٣٢٨ سنة ٣٦ ق بينا رفع المطعون صده الحالى الدعوى رقم ٢٤١ سنة٩٦٧ مدنى كلي سوهاج ضد الطاعتين بطلب الحكم بالزامهم مسليمه الأطيان الزراعية الباك مساحتها ع وفدانا و ١٧ قيراطاً و ١٦ سُمِما استنادا إلى أن ملكيته لهــا قد ثبتت من تقرير الخبير وملحقه المقدم فىالدعوى،٧٧٨/٢٧٨ المشار إليها وبالتالى يحق له المطالبة بأستلامها لأن مورث الطَّاعنين كان قد اختصبها . وبتاريخ ١٩٦٩/١/١٩ قضت المحكة برفض الدعوى فاستأنف المطمون ضده حكمها بالاستثناف رقم ٤٨ سنة ٤٤ ق سوهاج طالبا إلغاءه ،وبتاريخ ١٩/١٧/١٩ وقضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والحكم له بطاباته، فطعن الطَّاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعُ المطمُّون صده بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعتين الرابع والحامس والسادس وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض العلمن ، وعرض على الحكمة في غرفة مشورة غددت جلسة لنظر وفها أضاف الطاعنون إلى أسباب الطعن سببا جديدا تضمن طِلب إلغاء الحسكم المطمون فيه فقدمت النيابة مذكرة تكيلية أمدت فيها الرأى رفض الدفع والطمن والترمت هذا الرأى بالحلسة .

وحيث إن دفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن بالنسبة كطاعتين الرابع والخامس والسادس يقوم على أن التوكيلين الصادرين مهم لايحولان الوكيل عهم حق الطعن في الأحكام كما أن هذين التوكيلين لم يودعا قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن وحيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول بأن محامى الطاعنين الذي وفع المعنى أودع وقت تقديم الصحيفة التوكيل الصادر إليد من الطاعن التالث عن المسهدة وتبلا عن الرابع والخامس وإذ كانت عارة نوكيل الاخيرين إلى الطاعن الثالث وتوكيل السادس إلى الخامس الذين قدماء وهما وهما ١٠٠٥ منة ١٥ عامن للطعن بالنقض نيابة عنهم فإن الطعن بالنسبة لحم يكون مرفوعا من ذي علمي للطعن بالنقض نيابة عنهم فإن الطعن بالنسبة لحم يكون مرفوعا من ذي صفة ومردود في شقه الثاني بأن النص في المادة و٢٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون وقم ١١ السنة ١٩٧٣ والتي وفع الطعن في ظلها وإن أوجب إيداع سند توكيل الحاكم في الطعن في ظلها وإن أوجب إيداع سند توكيل الحاكم في الطعن في المادة عنه الصحيفة بلا أنه لم ينص على بطلان الاجراء في حالة المخالفة ومن ثم فلا يحكم به إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء وفق المادة ٢٠ مرافعات . وإذ كانت علة وجوب تقديم التوكيل هي تحقق الحكة من وجوده ومدى حدوده وما إذا كانت تشمل الاذن في الطعن بطريق النقض وكانت تلك الداية قدد تحققت بتقديم الحامى حذه اتوكيلات أثناء نظر المعوى وفإن الدفع يكون في غير عله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الحديد الذي أثاره الطساعنون أن أساس الحكم المطعون فيه الحالى تقرير الحبير وملحقه المودعان في الدعوى وقم ٧٧٨ سنة ١٩٩ ق استانافهار قم ١٩٣٠ من كلي سوهاج الذي قام الحكم فيها وفي استانافهار قم ٣٢٨ سنة ٣٩٩ أسبوط عليه أيضاو إذ تقض هذا الحكم الأخير في الطمن بالنقص رقم ٣٢٨ سنة ٣٩ق بالحكم الصادر فيه في ١٩٧١/٣/١ فإنه يترب عليه إلغاء الحكم المطعون فيه يقوة القانون لان الحكم المتقوض أساس له .

وحيث إن هـذا النعى في محله ذلك أنه سبن من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٣٦ مدنى كلى سوهاج والحكم الصادر في استثنافها رقم ٦٠ سنة ١٩ ق أسيوط أن الطاعنين طلبوا تثبيت ملكيتهم الحلائف ١١١ ط ، ١٩ س فقضى لهم سنيت ملكيتهم لمقدار ٢٤ ف ، ١٠ ط ٣٣س ورفضت طاباتهم فيا زاد على هذا القدر واستندت الحكة سواء فيا قن شبه أو وفضته إلى تقوير الخبىر المقدم فى الدعوى وملحقه وكان هذا التقرير موضع جدل بين الحصوم حول ملكية الطاعنين لمسا زاد عن القدر المحكوم به والذي أثبت التقرير أنه ملك المطعون ضده فى هذا الطعن وأن •ورث الطاعنين يضع اليدطيه بطريق الغصب كما تبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى للطعون ضده يتسليمه ٢٤ ف ١٧٠ ط ١٦٠ س من بينها القدر الذي رفض تثهيت ملكيته للطاعنين في الحكم المنقوض وذلك على أساس ثبوت ملكية المطعون ضده لهذا القدر وبني ذلك على قوله ود حيث إن هذا التقرير ـــ فها انتهى إليه من إثبات ملكية المستأنف لمقدار ٢٤ فدانا و١٧ قيراطا و١٦ مهما شيوعا في الأطيان الواردة بكشف التحديد المودع ملف الدعوى والبالغ مقدارها ٢٠٩ أفدنة و ٩ قرار يط و ٨ أسهم و بأنها تحت وضع يد المستأنف ضدهم ( الطاعنين ) ، وهو الأمر الذي اعتمدت عليه المحكة السابقة وأخذت به في اطار الفصل في المنازعة التي ثارت بن طرفي الحصومة ، بل حددت نصيب كل منهم على أساسه، وكان المستأنف قبله ، وأستقر الأمر مين الخصوم على هذا الأساس مما يمتنع معه الحديث أو اثارة النقاش حول تلك الأنصبة من جدَّه ـ قد بني على أسس سليمة ثمَّا تطمئن إليه هذه المحكمةوتأخذ بما جاء به وتعتمده وتجعله سنادا لقضائها للستأنف بما طلب على الوجه المبين تمتطوق الحكم،" وإذ نقض الحكم الأولالصادر في الدَّموي رقم ٢٧٨ سنة ١٩٣٦ مدنى كلى سوهاج واستثنافها برقم ٦٠ سنة ١٩ ق أسيوط في الطمن رقم ٣٢٨ سنة ٣٦ ق بالحكم فيه في ١٩٧١/٣/١١ م استنادا إلى أنه قد التفت عن تحقيق دفاع الطاعنين بحصول قسمة فعلية للاطيان محل النراع فقد أنهار الأساس بالمادة ٢٧١ / ١ من قانون المرافعات والقضاء في الطمن على هذا الأساس.

### جلسة ١٤ من بريل سنة ١٩٧٦:

بر ياسة السبد المستشارنائب رئيس المحكمة محمود عباس العمراوى وعضوية السادة المستشارين مصطفى كال صليم ، مصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، مجد عبد الحالق البغدادى .

## (144)

#### الطعنان رقما ٢٥٣ و ٤٥٥ لسنه ٤١ القضائية :

#### ( ١ ) اختصاص" اختصاص ولا ئي "دفوع . نظام عام . نقص .

الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحاً على محكة الموضـــوع ولولم بعد أمامها انتطقه بالنظام العام . وعدم سقوط الحق فى إبدائة ولوشازل عنه الخصوم . جواز اتحسك بدلاول مرة أمام محكة النقض .

### · ٢ و ٣ و ٤ ) موظفون . اختصاص در اختصاص ولائي " ·

٢١) المنازعة المتعلقة بمسرت أو معاش أو مكافأة مستحقة لأحد الموظفين الصومين
 أو ورئه ، الاختصاص بنظرها ينعقد نجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

#### ( ٢ ) الموظف العمومي . تعريفه .

(ع) الفاعون بارادة المحالس المحلية المنتخبون والمعينون اعتباره في خدمة أحد الأشخاص الإدارية العامة ولو كان شغليم العمل با بصفة مؤقنة • المنارعة حول استحقاق وكيل مجلس المدينة المعين أثناء فترة فيامهمله المدينة المعين أثناء فترة فيامهمله إبان غياء • الاختصاص شظرها لمجلس الدولة جمينة فضاء إدارى

١ -- الدفع بعدم الاختصاص الولائى يعتبردا تمامطرو حامل محكة الموضوع لتعلقة بالمتظام العام ولولم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق فى إبدائه والتمسك به حتى ولو تنازل صنه الحصوم ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكة النقض إذا لم يسبق طرحه طلى محكة الموضوع . ٧ – مؤدى فس الفقرة النائية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن بجاس الدولة أنه يشرط لاختصاص بجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى بنظر الزاء أن يتعلق بمرتب أو معاش أو مكافأة مستحقة لأحد الموظفين أو ورثته بحيث إذا ما تحققت الصفة الوظيفية مع من تثور معسمه المنازعة بشأن هذه المبالغ السقد الاختصاص لمجلس الدولة .

٣—الموظف العمومي هو كل من تناط به أحدى وظائف الدولة العامة في نظاف وظيفة أحدى السلطات الثلاث سراء كان مستخدما حكوميا أو غير مستخدم براتب أو بغير داتب وإنما يشترط أصلاأن تكون في نظاف شئون الدولة ويكون اختصاصه آيلا إليه بطريق الانابه أو بطريق التعين على مفتضي أحد النصوص المستورية أو التشريعية أو من المعينين في وظائف حكومية ابعة لإحدى الوزارات أو الميئات أو المؤسسات العامة ولن كان من ذوى المرتبات أن يكون مقيدا على أحدى درجات الكادر العام أومن يقوم مقامه في نطاق ميزائيه الدولة.

ع القائمون ادارة المحالس المحلية يعتبرون - سواه كانوا منتخين أو معين - فخدمة أحد الاشخاص الإدارية العامة مادام هذا العمل دائما ولازما في مباشرة هذه المحالس لنشاطها ولوكان شغلهما بصفة مؤقنة ، ولما كان ذلك وكان النزاع بدور بين طرفيه حول استحقاق أو عدم استحقاق وكيل مجلس المدينة المستخب المكافأة وبدل الانتقال المقررين لرئيس مجلس المدينة المعين اثناء فترة قيامه بعمله أبان غيابه في المعدة من المحادة ١٩٦٩ الحادارة المحلية المعلل بالقانون وقم من القانون وقم المحادة ١٩٦٩ من القانون وقم المحدد وين المحلس المنتخب قد آل إليه بطريق الإنامة على مقتضى هذا النص التشريعي بما يعتبر معه موظفا عموميا في هذا الصدد دون في مقتضى هذا العملس وكيلامتخبا أن يان ينال من ذلك أنه كان من قبل أن يسند إليهالشارع وثاسة المحلس وكيلامتخبا له ، فوان النزاع حول استحقاقه المكافأة وبعلى الانتقال من حدد يكون من اختصاص ولائي متعلق النظام المسام و

#### المحكمة

من حيث إنالوقاء بـعلى مايبرن من الحكمن المطعون فهما وسائر الأوراف\_ تمحصل فى إن مجلس مدينة أخميم رفع الدعوى ١١٥ سنة١٩٦٨ مدى كلي سوهاج على ... .. ... ... ... ... بطلب الحكم بارامه بأن يدفع له مبار ٢٥ . ٨٧٨ جوالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه استنادا إن أنه كان قد انتخب عضوا بجلس مدينة احميم ثم وكيلا له وأنه نظرا لغياب رئيس مجلس المدينة في المدة من ١٩٦٤/٤/١ إلى ١٩٦٥/٨/٣١ فقد كان يتولى رئاسة حلسات الحلس نبابةعنه ومباشرة اختصاصاته وقد صرف لهالمباء المطالب بهباعتباره قيمة المكافأة وبدل الانتقان الثابت المفروين لرئيس مجلس آلمدينة رغم عدم أحقيته قانونا في اقتضائها لأن مناط استحقاقها أن يكون رئيس المجلس موظفا شاغلا لهذه الوظيفة من طريق التعيين ومتفرغا لعملها وهو مالا ينطبق عليه، و بتاريخ ٢٣/٣/٢٣ قضت المحكمة برفص الدعوى، فاستأنف رئيس مجلس المدينة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧١ سنة ٤٥ قضائية سوهاج طالبا إلغامه والحكم له بطلباته و بتاريخ ١٩٧١/١/٩ قضت المحكة بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع أولا : \_ برفض الدفع بسقوط حق المستأنف في الاسترداد نانيا : ـــ بالغاء آلحكم المستأنف ف خصوص المطالبة برد مبالغ المكافأة و بالزام ... .. .. .. .. أ. .. بأن يرد المجلس بمبلغ ٢٥٠,٠٦٥ - والمصاريف المستحقة عن هذا المبلغ عن الدرجتين وحلد جلسة لامتجواب الطرفين في الشق الخاص بالمطالبة يرد بدل الانتقال الثايث . فطعن المستأنف عليه في هــــذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٥٣ سينة ٤١ ق . ثم قضت محكة الاستثناف بناريخ ١٩٧١/٥/١ ف موضوع الشق الخاص سدل الانتقال الثابت وقدره . ٢٠جنها بتأييد الحكم المستأنف فمأقضى به من رفض دعوى مجلس المدينة فطمن هذا الأخير على هذا الحكم بطريق النقض وقيدُ طَمَنه برقم ١٤٥ سنة ٤١ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أقتبت فيها إلى تقض الحكم المطمون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم المدنية

ولائياً بنظر الدعوى ، ومذكرة فى الطعن النانى طلبت فيها ضم الطعنين للارتباط والحكم أصلياً بنقض الحكم المطعنان وعرض الطعنان وعرض الطعنان وعرض الطعنان على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها انتزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن المحكة أمرت بضم الطعنين للاوتباط القائم بينهما . وحيت إن كلا من الطعنين قد استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا النبى في عله ذلك بأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائمامطروحاعلي محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام واو لم يدفع به أمامها فلايسقط الحق في ابدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون خيره بالفصل في المسائل الآتية: ثانيا : — المنازعات الخاصة بالمرتبات والمماشات بالفصل في المستحقة لوظفين العدوميين أو لورتهم "يدل على أنه يشترطلاختصاص والمكافآت المستحقة لأحد الموظفين العدوميين أو لورتهم المنازعة المحدوميين أو ورثته بحيث إذا ماتحققت الصفة الوظيفية مع من تثورمعه المنازعة بشأن هذه المبائغ انعقد الاختصاص لمجلس الدولة ،وإذ كان ذلك وكان الموظف العمومي في هذا الحصوص هو كل من تناط به احدى وظائف الدولة العامة في طائف الدولة العامة في طائف الدولة العامة

مستخدم براتب أو بغير راتب وإنما يشترط أصلا أن تكون وظيفته في نطاق شئون الدولة ويكون اختصاصه آيلا إليه بطريق الإنابة أوبطريق التعيين علىمقتضى أحدالنصوص الدستورية أو التشريعية أو من المعينين في وظائف حكومية تابعة لإحدى الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة وإن كان من ذوى المرتبات أن يكون مقيدا على إحدى درجات الكادر العامأو ما يقوم مقامه في نطاق ميزانية الدولة ، فإن القائمين بادارة المجالس المحلية يعتبرون - سواء كانوامنة خبين أومعينيين - فى خدمة أحد الأشخاص الإدارية العامة مادام هذا العمل دائمًا ولازما في مباشرة هذه المجالس لنشاطها ولو كان شغلهم له بصفة مؤةتة ، لما كان ذلك وكان النزاع مدور بن طرفيه حول استحقاق وكيل مجلس المدينة المنتخب المكافأة وبدل ألانتقال المقررين لرئيس مجلس المدخسة المعين أثناء فترة قيامه بعمله المدة من ١٩٦٤/٤/١ إلى ١٩٦٥/٨/٣١ إبان غيابه وكان نص المادة ٣١ من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٣ على أن " وكيل المجلس باشر اختصاصات رئيس المحلس مندخلوالمنصب أوإذا امتنع على رئيس المجاس مباشرة الاختصاصات . "بدل على أذاختصاص وكيل المحلس المنتخب قدآل إليه بطريق الإنابه على مقتضي هذا النص التشريعي بما يعتبر معه موظفا عموميا في هذا الصدد دون أن ينال من ذلك أنه كان من قبل أن يسند إليه الشارع رئاسة المحلس وكيلا متخباً له ، فإن النزاع حول استحقاقه المكافأة وبدل الانتقال من عدمه يكون من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وهو اختصاص ولائي متعلق بالنظام العــام . و إذ خالف الحكمان المطعون فيهما هــــذا النظر ونصلا في موضوع التراع فإنهما يكونان قدخالفا القانون ويتعين نقضهما والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى بغير حاجة لبحث ياقي أسباب الطعن في كل من الطعنين.

### جلسة ١٤ من ابربل سنة ١٩٧٦

کریاستالسید المستشار بحد أسعد محودوعضو یة السادة المستشارین : بجد بجد المهدی ، رسسعد الشاذل وحسن مهوان حسن ، وجد الباجوری .

## (14)

الطعن رقم ٢٧ ٥ لسنة ٤١ القضائية :

( ١و٢و٣ ) إيجار <sup>دو</sup> إيجار الأماكن". فقض .

(١) الترخيص السنام بالتأجير من الباطن . ميزة جديدة الممؤير . تقويمها محد أفصى
 ٧٠٪ . خضوع هذا التقويم لرقابة المحكة ٠ المكان المؤجر لممارسة نشاط لشركة تأمين . دخوله
 ف قة الصال المؤجرة الأخراض تجارية .

 ( Y ) جواز الجم يين زيادة الأجرة مقابل الترخيض بالتأجير من الباطل وزيادتها مقابل التأجير الاغراض النجارية . حظر الجم بينهذه الزيادة الأخيرة وزيادة الأجر مقابل استثلال المكان خورشة أو تأجير. مقروشا

(٣) النعى بصورية الاتفاق على التصريح بالتأجير من المباطن • عدم جواز إثارته لأول
 مرة أمام محكة المقض •

١ — مفاد نص الحاده الرابعة من القانون ١٩١ لسنة ١٩٤٧ معملة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أجاز المؤجر أن يضيف إلى الأجرة التي سخفذ أساسا لحساب الأجرة القانونية مقابلا لكل مزبة لم تكن ممنوحة لحستاجر في العقود السارية في أبريل سنة ١٩٤١، قإذا لم تكن العقود المشاراليها تحول المستأجر حتى التأجير من الباطن ثم رخص به المؤجر لمستأجر آخر سواء في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ، فقد أولاه بهذا الترخيص مزة جديدة في فه أن يقومها وأن يضيف قيمتها إلى الأجرة المحلدة في العقد السابق ويتكون من مجموعها الأجرة الأصلية التي تتخذ أساسا لحساب الأجرة الأبابعة من المحادة ولأن كانت زيادة السبعين في المائة التي نصت طيها الفقرة الرابعة من المحادة

الرابعة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ تتعلق بالأماكن التي تؤجر بقصد استغلالها مفروشة أو تكون قد أجرت مفروشة فلا تستحق لمجرد الترخيص بالتاجير من الباطن إلا أنه يمكن احتبار هذهالنسبة حدا أفصى لتقويم هذاالترخيص، على أن مُخْمَع هذا التقويم لرقاية المحكمة فإذا تحددت أجرة الأساس عا هذا النحو بِالْوَقُوفُ عند حد الأجرة المقررة في شهر أريل سنة ١٩٤١ بعد إضافة ما يحب تقويمه من الترامات جديدة مفروضة علىالمؤجر ومن تحسينات ومنرايا غولة للمستأجر وجب لتعين الحد الأقصى لأجور الأماكز المنشأة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ زياده الأجرة بنسبة مئونة تختلف باختلاف وجوه استعمل الأما كن والطريقة التيتستغل بها . وإذ كانالمسلم بدبينالطرفين أنالمين منشأ تمنذ سنة ١٩١٠ وإنها كانت مؤجرة إلى مستأجر سابق موجب عقد إبجار مؤرخ ١/١/١٠١ ونص فى ذلك المقد على حظر التاجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار، فإن الإذن للطاهنين بذلك يعد منزة جديدة منحها المؤجر للمستأجر محق له تقونمها وإضافة قيمتها إلى الأجرة الأساسية المحددة بالعقد الأول على أن بكون هذا التقدير خاضعا لرقاية المحاكم . لما كان ذلك ، وكان النابت أن الطاعن قداستأجر العين لتكون مقرا بمارس نيه نشاط شركة للتأمين بصفته وكيلا عاما مسئولاعن حميم أعمالها، وكان مدخل في فئة المحال المؤجرة لأغراض تجارية المنصوص عليها فيالفقرة (أولا) من المَّادة الرابعة من القانون وقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الأماكنالي تقام فيهاشركات التأمين، وكان لايغير من ذلك قول الطاعن أنه يقوم بنشاط خاص به متعلق بالتأمن أيضا ، فيحق للمؤجر أن زيد على أجره الأساس المشار إليها نسبة الستن في المائة الخاصة بتلك المحال .

قد انتهى فى حدود سلطته الموضوعية إلى أن تقدير المقابل للترخيص بالتأجير من الباطن غير مبالغ فيه ولم يتخذ ذريعة للتحايل على أحكام الفانون ، وانه لم عدد الزيادة باعتبار العين المؤجرة مصرحا بتأجيرها مفروشة ، وإنما أضاف مقابل ميزة التأجير من الباطن الممنوحة للمستأجر استنادا إلى تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارد فى العقود المبرمة قبل أول هايو سنة 19٤٩ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بمنحه المستأجر ، وكان الثابت أنه مع إضافة نسبة الستين في المائة المحاصة بالإستمال التجارى لم يتجاوز الحكم في تقديره مقابل الترخيص معدل السبعين في المائة باعتبارها الحد الأقصى ، فإن النعى على الحكم بالحطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - إذ كان مايثيره الطاعن من صورية الانفاق على التصريح بالتاجير
 من الباطن يعد سببا جديدا لم يسبق له التمسك به أمام محكة الموضوع الأنه واقع
 فلا يجوز إبداؤ. الأول مرة أمام محكة النقض

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقو بر الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد انداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع سعلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعون عليه تقصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٧٧ سنة ١٩٦٩ مدنى على المطعون عليه بعضته أمام محكة الفاهرة الابتدائية طالبا تخفيض أجرة العين الموضحة بالصحيفة للى مبلغ ٢٢ جنيها و ١٠٠٠ ملم وقال بيانا لها إنه يستأجر الشقة رقم ه من العقار رقم ه ١ يشارع شريف بالقاهرة الذي آل إلى ملك الشركة التي يمثلها المطعون طبه منذ ١٩٣١/١/١ ، وذلك لقاء أجرة شهرية قدرها ٣٠٠ جنيها و ٢٣٠ مليا في حين أن أجرتها في شهر أريل سنة ١٩٤١ كانت ثلاثة عشر جنيها ، تزاد بنسبة ٧٠/٠ مقابل التصريح بالتأجير من الباطن فتصل إلى ٢٠٠٠ ع ، وأف كانت الأجرة

المتعاقد عليها تخالف القانون وتربو على أجرة شقة مماثلة لشقة النزاع فقد أقام دهواه . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٣ - كنت المحكة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستنزاف رقم ١٩٠٨ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة طالب الغامه وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٧ قفت عكمة الاستئراف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذه الحكم بعاريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن ، وعرض العامن على هذه الحكم بعاريق المرابع هذه الحكمة في المرابعة مذكرة أبدت فيها الرأى وبالجلسة المحددة النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطءن بني على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالوجه السابع من السيب الأول والوجه الأول من السهب التاتى والأوجه الثلاثة الأولى من السوب الرابع على الحكم المطعون فيــــــه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على القول بأن المالكة الأصلية التي حات محلها الشركة المطعون عليها منحت الطاعن ميزة التأجير من الباطن ولم يكن المستأجر السابق لعين النزاع متمتعا بها ، فيتعين إضافة ما يقابلها إلى الأجرة الأصاية الشقة النزاع و- درتها بنسبة ٧٠/٠، ثم زادت هذه الأجرة بمعدل. ٦. / بالتطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لَسْنة١٩٤٧ باعتبار بالعين مؤجرة لأغراض تجارية ، في حن أنه لايجوز الحُضاع العين لزيادتين أولاهما تتعلق بالاماكن المؤجرة بقصد استغلالها مفروشة والثانية تتعلق بالمحسال المؤجرة لأغراض تجارية ، فيصبح مجموع الزيادة في الأجرة بنسبة ١٧٧ ٪ من الأجرة الأساسية مع أنه لايجوز الاعتداد إلا بالزيادة الأكبر و- دها دون الجمع بين الزيادتين كما أنَّ الزيادة التي نصت عليها المــادة الرابعة بأسبة.٧./ أنمآ تُشابق بالأماكن التي تؤجر بقصد استغلالها مفروشة فلا تستحق إلى أن الحبكم اعتبر العين مؤجرة لاغراض تجارية وأعمل آلزيادة بنسبة ٦٠ ٪ مع أن النابت أنها أجرّت ككتب لأعمال التأمين أى لممارسة مهنة حرة وليس لغرض تجارى فلاتزاد الأجرة إلا بنسبة .٣٠/ · ، بالاضافة إلى أن الترخيص بالتأجير من الباطن صورى قصد به التحايل على القانون لزيادة الأجرة مدليل أنه لاينصب على استغلال عن النزاع مفروشة ، و إذ لم يرد الحكم على ما ساقه الطاعن من أن التأجير لم يكن لغرض تجارى فانه فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذاك أن النصف المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٥٤ على أنه "لأيجوز أن نزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الايجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا يمقدار ماياتي : (أولا ) فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لاغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة: ٤٥٪ إذا كانت الاجرةالمتفقطها أو أجرة المثللا تنجاوز مسة جنبهات شهريا ، ٢٠١٠ فيما زاد على ذاك . ( تانيا )فيما يتعلق بعيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمهنا سين ومن إليهم من أصماب المهن غير التجارية : ٣٠ ٪ من الاجرة المستحقة . ( ثالثا ) . . . (رابعا ) . . . على أنه إذا كانت مذه الاماكن مؤجرة بقصد استغلاله؛ مفروشه أو أجرت مفروشة جازت ويادة الاجرة إلى / ٧٠ من الأجرة المتفق طيها أو أجرة المثل . وبدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أر أجرة المنل تقديم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجـــر العرف ف هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . " يدل على أن المشرع أجاز المؤجر أن يضيف إلى الأجرة أآي تنخذ أساسا لحساب الأجرة القانونية مقابلا لكل مزية لم تكن ممنوحة للستأجر في العقود السارية في أبريل سنة ١٩٤١ فاذا لم تكن العقود المشار إليها تخولاالمستأجرحق التأجير من الباطن ثم رخصبها المؤجرلمستأجرآخو سواء ف مقد الايجار ذاته أو في اتفاق لاحق ، فقد أولاه بهذا الترخيص ميزة جديدة يحق لدأن يقومها وأن يضيف قيمتها إلى الأجرة المحدده في العقد السابق ويتكون من مجوعها الأجرة الأصلية التي تنخذ أساسا لحساب الأجرة القانونية ، ولأن كانت زيادة السبمين في المسائة التي نصت عليها الفقره الرابعة منالفانون رقم ١٢١ لِسنة ١٩٤٧ تنطق بالأماكن للتي تؤجر بقصد استغلالها مفروشة أو كون

قد أجرت مفروشة فلا تستحق لمجرد الترخيص بالتأجير من الباطن إلا أنه يمكن أمتبار هذه النسبة حدا أقصى لتقويم هذا الترخيص ؛ على ان يخضع هذا التقويم لرقابة المحكمة ، فاذا تحددت أجرة الأساس على هذا النحو بالوقود عند حدالاجرة المقررة في شهر أبريل سنة ١٩٤١ بعد اضافة ما يجب تقويمه من التزامات جديدة مفروضة على المؤحرومن تحسينات ومهايا غولة الستأحروجب لتعيين الحدالاقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ زيادة الأجرة بنسبة مئوية تختلف باختلاف وجوه استمال الأماكن والطريقة التي تستغل بها واذكان المسلم به بين الطرنين أن العين منشأة منذ سنة ١٩١٠ ، وأنها كانت مؤجرة إلى مستأجر سابق بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/١/٠ ١١٤٠ بواقع ١٣ حنيها مصريا شهويا ، ونص في البند الثالث عشر من ذَّلك العقد على حظرُ التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار ، فإن الإذن للطاعن بذلك يعد نميزة جديدة منحها المؤجرالستأجر يحق له تقويمها واضانة فيمتهاإلى الأجرة الاساسية المحددة بالعقد الأول على أن يكون هذا التقدير خاضعا لرقابة اله 12 . لماكان ذلك الثابت أن الطاعن قد أستأجر المين لتكون مقوا يمارس فيه نشاط شركة ادرياتيكا للتأمن بصفته وكيلاعاما مسئولا عن حميم أعمالها وكان يدخسل فى فئة المحال المؤحرة لأغراض تجارية المنصوص عليهًا في الفقرة ( أولا ) من المسادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الأماكن التي تقام طيها شركات التأمين ، وكان لا يغير من ذلك قول الطاعن أنه يقوم بنشاط خاص به متملق بالتأمين أيضا ، فيحق للؤير أن يزيد على أحرة الاساس المشار إلها نسبة السئين في ألمسائة الخاصسة بتلك الحمال ، ولا يسوخ القول بأنه لا يجوز الحمع بين زيادتي بترخيص بالتأجير من الباطن والتأجير لاغراض تجارية ، لأن حظَّر الجمع إنما يقتصر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — على حالة الأما كنالمؤجرة بقصد استغلالها مفروشة أو تؤجر مفروشة الأمر المنتفى في واقع الدعوى ، إذ التاب من عقد الإيجار أن الاذن بالتأجير من الباطن جاء مجرداً ولم يرخص فيه بالتأجير من الباطن مفروشا ولم مدع الطاعن أند أحرها كذلك وأماكان ما تقدم وكان المبين من الحكم المطعون فيه أنه قسم انتهى في حدود سلطة الموضوعية إلى أن تقدير المقابل فلترخيص الماجر من الباطن خير مبالع فيه ولم تخذ ذريعة التحايل على أحكام القانون ، وأنه لم يحدد الزبادة باعتبار الدين المؤجرة مصرحا بتأجيرها مفروشة ، وأنه أضاف مقابل ميزة التأجير من الباطن الممنوحة للستأجر استذادا إلى تقسوم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة 1921 أو لم بحر العرف في هذا التأريخ لمنحه للستأجر ، وكان الثابت أنه مع إضافة تسبة الستين في المائة الخاصة بالاستمال التجارى لم تتحاوز الحكم في تقدره مقابل الترخيص معمل السيمين في المائة باعتبارها الحد الاقصى على ماسلف باله ، وكان ما يثيره الطاعن من صوريه الانفاق على التصريح بالتأجير من الباطن يعد سببا جديدا الماضية له التقديد من الباطن يعد سببا جديدا أمام محكة الموضوع لأنه واقع لا مجسوز إجداؤه لأول مرة أمام محكة الموضوع لأنه واقع لا مجسوز إجداؤه لأول مرة أمام محكة الموضوع لأنه واقع لا مجليق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حساصل النعى بالوجهن الخامس والسادس من السبب الأول وبالوجة الثانى من السبب الثانى النصور في التسبب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في داء، أمام محكمة الموضوع بندب خبير لتحديد أجرة شقة الذاع على أساس أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ وفق الفانون وقم ١٢١ اسنة ١٩٤٧ على باعتبارها مسألة أولية يجب الفصل فيها حتى يمكن احتساب الزيادة القانونيسة غير أن الحكم المطمون فيه أعفل الإشارة إلى هذا الطلب وذهب إلى أن تقويم مقابل مزية التأجير من الباطن لامبالغة فيه دون أن سبين كيفية احتسابه إلى مقرونا بالأجرة الأساسية ، من أن هذا الأمر وكذلك تقرير ما إذا كانت شقة الزاع مؤجرة فراض تجارية أو نمارسة عمل من قبيل المهن غير التجارية يقضى الاستعانة بأهل الخبرة ، ولواستجابت الحكة إلى هذا الطلب لتغير وجه الرأى في الدعرى ، وهو ما يعيب الحكم بانقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمى في غير عمله ، ذلك أنه لما كان الطاعن قد استدل على عديد أجرة الأساس في شهر أبريل سنة ١٩٤١ بعقد الإيجار المبرم مسع المستأحر السابق والثابت به أن الاجرة الانه عشر جنبها ، وكذلك بالكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الأموالى المفررة والوارد به أن أجرة الشقة

7۷۱ و ۱۵ ج ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الأجرة الواردة بالدقد المدم مع المستأجر السابق هي أجرة الأساس وأعمل من واقعها الزيادة القانونية الحاصة بمقابل التأجير من الباطن والتأجير لغرض تجارى ، وكان من المحالاً جرة هي التي تمسك بها الطاعن وركن في دعواه إليها ، وكان من المقور في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع غير ملزم بتعيين خبير طالما أنه وجد في أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لنكوين عقيدته للفصل فيها بأسباب مقبولة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صائبا فيا قرره من زيادات على الود على السبب السابق ، فإن النمي بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجوه الأربعة الأولى من السبب الأول وبالسبب التالثوبالوجهين الاخيرين من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفسادف لاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكما تخذ من سكوت الطاعن عن رفع دعواه تتحفيض الأجرة تسعة عشر عاما ــ وإنَّ ان لا يسقط حقب لتعلقة بالنظام ألمام — قرينة على عدم جدية منازعته وأنه هو الذى تولى توقيع العقد عن طرفيه ، وقور أنه لاعبرة بتقاصيه فروق الأجرة من المالكة السابقة حتى تاريخ أياولة العقار إلى الشركة المطعون عليها لانطوائه على تواطؤمك وف بينهما لأنه لم يتم إلا بعد تسع سنوات من بيع العقار ، في حين أن الطاعن أوضح أن المــ لكمة السابقة ، تمكنت من فوض الإيجار الباهظ،مستغلة أنه تا به لها يرتهن مورد رزقه بإرادتها ولم يكن فيوسعه مقاضاتها إلا بعدتأمم شرَ اتالتأمين ، وقدم مسقندات دالةعلى تفاضيه بالفعل مقدار هذه الفروق أغفل الحسكم الردعايها مع أنها قاطـة في انتقال التواطؤ المزعوم ، بالإضافة إلى مستندات تشير إلى أن الأجرة المفروضة عليه موازية للأجرة التي كانت تؤجر بهاغرف الشقة مفروشة في فترة فرض الحراسة على المالكة الأصاية هذا إلى أنه لا بجوز اتخاذ السكوت عن المطالبة قرينة على عدم جدية المنازعة لأن الاتفاق على أجرة تجاوز الحـــــد القانونى جريمة مؤثمة بالمسا**دة وقم ١**٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والجريسسة لا تصلح قرينة قضائية، وهو ما يعيب الحكم فضلا عن نساد الاستدلال بالقصور في التسبيب. وحيث إن النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطمون فيه قد أصلب في تقديره جواز الجمع بين الزيادتين على نمو ما جله بلاد على السابقين السابقين وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل الحكم ، فلا يعيبه من بعد ما استطود إليه نزيدا من تقرير مدم جدية المنازهة أو بقيام النواطؤ بين الطاهن والممالكة السابقة لما كان ذلك وكان قاضى الموضوع ضير مازم بتمقب الخصوم في كل مناحى جمجهم ودفاعهم والرد على كل جمة استقلالا لأن في قضائه السائن الرد الضمني على كل جمة إساس .

وحيث أنه لمسا تقدم يتمين رفض الطمن .

### جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نجد أسعد محود وعضوة السادة المستشارين عد تهد المهدى وسعد الشاذل والذكتور عبد الرحن مياد ويجد المباجوري

# (174)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ القضائية :

( ۱ و ۲ ) إستثناف " الأثر الناقل " . حكم " مايعد قصورا " . إثبات . محكة الموضوع .

(١) الأثر النافل الاستئناف · نطاقه · تمسك المستأخف بدلانة المستئنات التي قدمها لهكة أول درجة في فترة حجز الدعوى للحكم ولكمها استبعلتها العدم التصريح بتقديمها · إضال الحمكم الاستئناف بحث هذه المستئنات · قصور ·

(٢) إستقلال محكة الموضوع بتقدير القرائن الفضائية • شرطه • اطلاعها طيها وإخضاعها
 انتقديرها • عدم بحثها • قصور •

ا سوظيفة محكة الاستئناف سوعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة سهست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق فحسب، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف على محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفوع وأرجه دفاع جديدة وماكان قد قدم من ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى فاستبعدته أو أغفلته ، لنقول محكمة الدرجة النائية كلمتها فيها بقضاء مسبب من وسائل الدفاع وما يعن القصوم إضافته وإصلاح ما اعترى الحكم المستأنف من وسائل الدفاع وما يعن القصوم إضافته وإصلاح ما اعترى الحكم المستأنف من وسائل الدفاع وما يعن القصوم أضافته وإصلاح ما عمدة الولى أو تقصيرا من المحمدة الدرجة الأولى أو تقصيرا من مشتئذات بالحلسة أغفل حكمها التحدث عنها ، كما قدم حافظة مستندات أخرى في تترة جوز الدعوى المحمد عنها ، كما قدم حافظة مستندات المحمدة أمام محكمة الاستفدات رض المحمدة أمام محكمة الاستفدات رض المحمدة أمام محكمة الاستفدات رض المحمدة أمام محكمة الاستفدات رض

مالها من دلالة ، وكان ما أورده الحكم – الاستثناف – لا سِين منهأنه عرض لهذه المستندات أوفحصها ويفيد أن المحكمة لم تطلق على ما ركن إليه الطاهن من مستندات وقرآئ ، وكان من المقرر في قضاه هذه الحكمة أنه متيقدم الحصم الحكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلالتها فالتفت الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ماقد يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيبا بالقصور ، إذكان ذلك فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع يعيبه بالقصور .

ب إستقلال محكة الموضوع بتقدير القرائل القضائية واطراح مالا ترى الأخذ به منها ، محلة أن تكون قد اطلعت عليها وأخضمتها لتقديرها ، أما إذا بان من الحكم أن المحكة لم تطلع على الك القرائل وبالتالى لم تبحثها ، فإن حكمها يسكون قاصرا قصورا يبطله .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستش**ار الم**قرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفائع على ما يين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تخصل في أن المطمون عليه أقام الدعوى رقم ٧٧٢٨ لسنة ١٩٦٨ أمام محكة القاهرة الابتدائية صد الطاعن بطلب إخلائه من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى و بتسليمها إليه . وقال بيانا لدعواه إن الطاعن استأجر منه هذه الشقة بعقد مؤرخ ١٩٨١/١٩٦٠ تضمن البند الحامس منه حفار التأجير من الباطن، وإذ خالف الطاعن هذا الشرط وأجر حزما من الشقة من باطنه لآخرين فقد أقام المطمون عليه الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٨ حكت المحكمة بإحالة المدعوى إلى التحقيق ليثبت المطمون عليه أن الطاعن يستأجر منه الشقة المينة بالصحيفة وأنه أجر جزما منها لآخرين . وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٩٧١/١/١٨ عاطلاء الطاعن من الشقة وتسليمها خالية . استأنف

الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٩٢٩ لسنة ٨٨ ق مدنى القاهرة طالبا إلغاءه. و بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٥ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب وحيد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التصبيب، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاء بالإخلاء تأسيسا على أن الطاعن أجر من باطنه إحدى غرف الشقة إلى من بدعي ... .. .. .. بغير إذن خلافا لشرط الحظر الوارد بعقد الايجار المؤرخ ١/٨/ ١٩٦٠ ف حين أن هذا العقد قد نسخ وصدر عقد إيمار آخر عن ذات الشقة من المطعون عليه إلى من يدعى ... ... ... وأقام الطاعن و ... ... ... ... .. و ... .. بالشقة برصاء المطعون عليه ، واستدل الطاعن على فسنخ العقد المشار إليه بالعديد من المستندات المقدمة أمام محكمة أول درجة منها إنذارعوض موجه منه إلى المطعون عليه في ١٩٦٤/٦/١٠ رد عليه الأخير بمـا يفيد أن ... ... هو المستأجر الحقيق للشقة ، وإيصال مؤرخ ١٩٦١/١٩١١ باستلام المطعون عليه أجرة الشقة عن شهر مايو سنة ١٩٦١ من ... ... ... ... ... الا أن الحكم الابتدائى لم يناقش هذه المستندات وجاراه فى ذلك الحكم المطعون فيه مكتفيا بالقول بأن عُكمة أول درجة استبعدتها لعدم التصريح بتقديمها ، وأن الطاعن تردد بين القول بأن هذه المستندات قد سرقت وبين أنها كم تكن تمت نظر محكمة أول درجة ، ووقف الحكم المطعون فيه عند هذا الحد نخالفا مذلك الأثر الناقل للاستثناف وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أن وظيفة محكمة الاستثناف — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق فحسب وإنما يترتب على رفع الاستثناف نقل موضوع النتاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه طيها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من نظف أمام محكمة الدرجة الثانية

كالمتها فيها بقضاء مسبب تواجه به عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء فتعيد بحث ما سبق ابداؤه من وسائل الدفاع وما يعن للمصوم إضافته وإصلاح ما اعترى الحكم المستألف من خطأ أيا كان مرده سواء كان خطأ من محكفة العرجة الاولى أو تقصيرا من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعل قد قدم أمام محكمة أول درجة حافظة مستندات بجلسة ١٩٧٠/١ ١٩٧٠/١ أخفل حكمها النمدث عنها ، كما قدم حافظة مستندات أخرى في فترة حجزها الدعوى للحركم إلى من عكمة لعدم التصريح بتقديمها ، وأثار الطاعن في دفاعه أمام عُكُمة الاستئناف أن الحكم المستأنَّف لم يناقش هذه المستندات رغم ما لحا من دَلَانَةَ أَبِرُهَا وَاقْتُصِرُ الحَكُمْ فَى الرَّدَ عَلَى هَذَا الدَّفَاعَ بِقُولُه " وحيث إنَّه عَن السهب الأول نقد استبعدت محكمة أول درجة الحافظة لآنه غير مصرح بتقديمها فضلا عن المزاعم التي لم يتيقن منها فتاره يقول إنها سرقت وأخرى يقول إنها لم تكن عَلَ نظر المحكمة'' وكان هذا ابذى أورده ا حكرٍ لابين منه أنَّه **عرض لهذه المستندات أو فحصها ، ويفيد أن المحكمة لم تطلع على ما ركن إليه** الطاعن من مستندات وقرائن ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنَّه متى قدم الحصم إلى محكمة الموضوع مستندات وعسك بدلالتها فالتفت الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ما قد يَكُون لها من الدلالة ، فإنه يكون مشويا بالقصور ، وألقول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية واطراح مالاترى الأخذبه منها محلهأن تكون قد اطَّلعت طيها وأخضعتها لتقديرها ، أما إذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائز وبالتالى لم تبحثها فان حكمها يكون أيضا قاصرًا قصورًا يبطله؛ لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن بأن مقد الإيجار المؤرخ ١/٨/٠/١ – سند المطمون عليه في دعواه – قد فسخ استنادا إلى إجابة المطمون عليه على الاندار الموجه إليه من الطاعن في ١٩٦٤/٦/١٠ ، أي فى تاريخ لاحق لعقد الإيجار الذي يتذرع لدمن المطعون عليه بانتفاء قيام علاقة إيجارية ينهما وصدر إيصال منه في ١ مرام ١٩٩١ باستلامه من إ ... ... ... أحرةالشقة عن شهرها يوسنة ١٩٦١ وأن هاك عقدا جديدا أبرم مصرح فيه بالتأجير مَنَالبَاطَنَ بِدَلَالَةَ إِقَامَةَ آخَرِينَ فِي الشَّقَةِ بِعَلَمُ المُطعُونَ عَلَيْهِ مَنْذُ سنوات عديدة، هو دفاع جوهرى من شأنه لوصم أن يتفير مه وجه الرأى في الدعوى فإن اغفال الحكم الرد على هذا الدقاع يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب تقضه .

## جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار عجد أسعد عمود وصفوية السادة المستشارين : محمد بحمد المهدى ؟ وسعد الشاذل ؟ والدكتور عبد الرحن عباد ؟ ومحمد الباجورى .

## $(1 \wedge \cdot)$

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية "الولاية على الممال ". نقض .

القرارات الصادرة فى طلب تعديل فائمة الجرد والاذن بيع أحد عناصرالتركة · عدم جواز الطمن فيها بطريق الفقض · المسادة ه ٢٠٠٢ مراضات ·

( ٧ ) أحوال شخصية <sup>ود ا</sup>لولاية على المسال". قوة الأمر المقضى ، نقض . جواز الطعن بطريق النقض في أي حج اشاق في مسائل الولاية على المسائل صدر على خلاف

حكمُ سَابِق بِينَ ذَاتَ الْمُمَومِ • ٢٤٩ مُرَافَعَاتَ • لايغيرَ مَنْ ذَاكَ تُحَدِيدِ حَالَاتَ خَامَةَ الْبِلْمِن بالقش في المُسادَة ٢٠٠٥ مرافعات

### ﴿ ٣ ) اثبات . حكم . محكمة الموضوع . قوة الأمر المقضى .

القادى خير مقيد بما يشف عنه حكم الاثبات من اتجاء فى الرأى • العكمة ألا تأخذ ينتهجة ما أمرت به من إجراءات الاثبات بشرط بيان أحباب العدول فى حكمها الصادر فى الموضوع •

1 - مفاد نص المادة م ٢٠ الواردة في القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع لل قانون المرافعات والاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية معملة بالمرسوم بقانون رقسم ١٧٩ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية - قصد الحد من جواز الطمن بالنقص في مسائل الولاية على المسائل ، فلا يتاول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة فراتها في هذه المنافقة على سبيل الحصر ، وإذ كان الواقد في الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد فصل في طلب الطاعنة بتعديل قائمة الحرد بما لاصلة له بعناصر الحساب والاذن له بيع أحد هناصر الرقم، وكانت هسائان المسائن ليستا بين ما ورد بالمادة أفغة الذكر وفان الطعن يالنقص فيهما يكون غير جائز .

٧ — التن تضمنت المادة ١٠٧٥ من قانون المرافعات أحكاما خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال ، إلا أنه فيا عسدا ما نصت عليه تظل الأحكام العامة في قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع بالتطبيق للمادة ١٠١٧ من ذات القانون ومن ذلك ما تقضي به المادة ١٠٢٥م قواصد عامة للطعن بالقض في احكام عاكم الاستثناف أخذا بأنها تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال ، وتجيز هسدنه المادة الخصوم أن يطعنوا أمام محكة النقض في أي المال ، وتجيز هسدنه المادة الخصوم أن يطعنوا أمام محكة النقض في أي صدر بين الخصوم أنهم وحاز قوة الأمر المقضى ، والنص مطلق يشمل صدر بين الخصوم أنهمهم وحاز قوة الأمر المقضى ، والنص مطلق يشمل صعر بين ذات الخصوم وأياكات المحكمة التي صدر على خلاف حكم صابق بين ذات الخصوم وأياكات المحكمة التي صدر عنها ولما كان شرط هذه المادة غير متوافر في الحالة المعروضة فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز .

٣ مؤدى ما تقضى به الحادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجوز للحكمة ألا تأخذ بنتيجة إجراء الاثبات بشرط أن تبين أسباب ذلك فى حكمها ، أن القاضى غير مقيد بما يكون قسد شف عنه حكم الاثبات من اتجاه فى الرأى ، ومن ثم فلا يحوز قوة الأمر المقضى بحيث يجوز للحكمة ألا تأخذ بما أسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن يضمن الحكم الصادر فى الموضوع أسباب العدول .

#### المحسكمة

جد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافية وبعد المداولة .

منحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المرحوم ... ... ... توفى عن زوجته المطعون عليها الثانية وابنتيه المقاصرتين المشمولتين بوصايتها وشقيقته سنية وعطيات —الطاعنة ... و بجلسة

<sup>(</sup> ١ ) تقض ١٩٧٣/١/٣ بجومة المنكتب النني السنة ٢٤ ص ١٨ .

٥/ ١٩٦٤/١ اعتمدت محكمة المنيا الاتبدائية للأحوال الشخصية في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٤٣ قائمة الحرد ومن بين مفرداتها ثلاجة كهربائية قدر ثمثها عبلغ . . ٢ جنبه وبتاريخ ٢/١٨ ٢/١٨ تقدمت الطاعنة بشكوى اعترضت فها على قائمة الحرد مفررة أنهـــا أغقلت بعض عناصر التركة وأن شقيق الوصية أستولى على التلاجة ، وطلبت الاذن ببيمها مع إلزامه دفع ثمنها.وبتاريخ ٣/١٢/٢ ٩٧٠ اقررت المحكمة الابتدائية رفض طاب بيع الثلاجة مع إلزام الوصية بايداع الثمن المقدر **لما بقائمة** الحرد وقدره · · · ، ، بجنيه لحساب القاصرتين بالبنك ويحفظ طلب اثبات بعض مناصر التركة تحضر الحرد . استأنفت الطاعنة هذا القرار ، بالاستثناف برقم ع لسنة ٧ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) طالبة إلغاءه وإعادة تقدير قيمة التلاجة وتكليف الوصية ــ المطعون عليها النانية ــ ايداع نصيب القاصرين في قيمتها خرسة البنك وإعادة جرد التركة ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٧ حكمت محكمة استهلاكها وبحث اعتراضات الطالبة وتحقيق ما ادعته من إغفال بعض عناصر التركة وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٦/٥/٩٧٣ باحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن المورث كان ملك الأشياء المشار إليها بشكوى الطاعنة وعضر الحبير، وبعد أن سمت الحكمة شهادة شاهد الطاعنة قضت في ١٩٧٤/٣/٢١ تأليد القرآر المستأنف . طعنت الطاعنة في هــــذا الحكم بطريق النقض وَقَلَمَتَ النَّيَابَةُ مَذَكِرَةً أَبِدَتَ فَيَهَا الرأَى بِرَفْضَ الطَّعَنِ ، وعَرْضُ الطَّعَنِ على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جـــديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة تمسكت النيابة برأسًا .

وحيث إن الطمن أقم على سبين تنى الطاعنة بها على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الاستثناف ذهبت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٧ الحال أوراق الدعوى قاصرة عن تبيان وجه الحقيقة ولذلك ناطت بمكتب الحبراء تحقيق اعتراضاتها وهو قضاء قطعي منه للصومة في هذا الخصوص بما يمتنع ممه طيها تقوير أن أوراق الدعوى كافية وحاسمة للنزاع ، وإذ عادت وقورت أنها تطمئن إلى التقوير الوادد بقائمة الجرد مع أنه كان تحت بصرها عندما أصدوت حكمها الأول

الحكم يكون ميبا بالتناقض ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وفض إضافة نفلته قائمة الجرد من عناصر التركة استنادا إلى سبق توقيع الطاحة طها ، أن يعوض لدليل الاثبات المقدم على لسان شاهدها ، وهو ما يشوب كم بالقصور .

حيث إن النص في المسادة ١٠٢٥ الواردة في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ فة كتاب رابع إلى قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال نصية معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ هن أنه " يجوز الطمن ض للنيامة العامة ولمن كان طرفا في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة وإدالجو والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها ها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب " يدل على أن الشارع ــــ على ن من المذكرة الإيضاحية \_ قصد الحد من جواز السَّعن بالنقض في مسائل أنة على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة مذاتها بذه المادة على سبيل الحصر، ولما كان الواقع في الدعوى أن الحكم المطَّعون قد فصل في طلب الطاعنة تعديل قائمة الحرد عما لاصلة له بعناصر الحسّابُ إذن لهـا ببيع أحد عناصر التركة ، وكانت هاتان المسألتان ليستا بن ماورد ادة آنفة آلذكر فإن الطعن بالنقض فيها يكون غير جائز ، لما كان ذلك نت الطاعنة تذهب إلى أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف حَكم سابق الربه ذات المحكة وحاز قوة الأمر المقضى وكانت المادة ٢٠٠٥ سالفة الذي ن تضمنت أحكاما خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال ، أنه فما عدا ما نصت عليه تظل الأحكام العامة في قانون المرافعات هي الواجبة نباع بالتطبيق للسادة ١٠١٧ من ذات القانون ومن ذلك ما تفضى به المسادة ع من قواعد عامة للطمن بالنقص في أحكام محاكر الاستثناف أخذا بأنه تظل الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال ، ولأن كانت المادة الأخيرة . الخصوم أن يطمنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائي أما كانت المحكمة أصدرته فصل في زاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنسهم ازقوة الأمر المقضى ، وكان ذلك النص مطلقا يشمل ـــ وعلى ما جوى به اءهذه المحكمة ـــكل حكم انتهائى صدو على خلاف حكم سابق بين فات الخصوم وأيا كانت المحكمة التي صدو عنها، إلا أن شرط هذه المحادة غير متوافر في الحالة المعروضة ، ذلك لأنه لما كان مؤدى ما تقضى به المحادة التاسعة من ما تان الاثبات بقرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها ، أن القاضى غير مقيد بما يكون الاثبات بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها ، أن القاضى غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الإثبات من إنجاه في الرأى ، ومن ثم فلا يحوز قوة الأمر المقضى بحيث يحسوز للحكمة ألا تأخذ بما أسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من أجراهات الإثبات على أن يتضمن الحكم الصادر في الموضوع أسباب العدول ، المكان ما تقدم وكان بين من الحكم المطمون فيه أنه أورد مبروات عدم اطمئنانه لتقرير الخبسير فيا يتعلق بتقدير قيمة التلاجة ، فإن من حق المحكمة إطراحه ولها أن تستخلص من أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ، ولذلك ، لا يكون الحكم المطمون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر حائز ولذلك ، لا يكون الحكم المطمون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر حائز المطمن والنقض غير حائز .

### جُلْسَةً ٤ أ من إبريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار بحد أسمد محمرد وعضوية السادة المستشارين : عد مجد المهدى ؟ وسعد الشاذل ؟ والدكتور عبد الرحن عباد ؛ وبحد الباجوري .

(1 )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية ":

(١) قوة الأمر المنضى .وقف .

قوة الأمر المتنفى مانعة تخصوم أنسهم من العودة إلى المنافشة فى المسألةالتي فعل **فيها ولو** بأدنة قانونية أو واقعية لم يسبق أفارتها أو أثيرت ولم يجمها الحميكم الصادر فيها . مثال فى وقف .

( ۲ ) دعوى " عدم سماع الدعوى " . وقف . تقادم .

الدعاوى الّى يمنع من سماعها مضى ٣٣ سنة هى الدعاوى المنطقة بعين الرقف . منع سماع دعاوى الاستحقاق فيه يمضى ١٥ سنة .

السمن المغرر في قضاء هذه المحكمة أن القضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيها يكون قد فصل فيه بين الحصــوم، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الحصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدارة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يحثها الحكم الصادر في الدعوى — السابقة — والمؤيد استئنافيا قضى بعدم سماع الدعوى لمضى المدة وهي دعوى سبق أن أقامها المطعون عليه الأول وتخرون على الطاعنة بطلب ثبوت استحقاقهم حصصا في الشق الأهل منالوقف فإنم معاودة طرح هــذا النزاع أمام المحاكم مرة أخرى ، لما كان مانقدم وكانت الدعوى الراهنة قد أقيمت من المعلمون عليه الأول وآخرين ضد الطاعنة بطلب تفسير شرط الواقف، وأن غلة أعيانه صارت مقسمة بين جهة البروتين المطعون من درية الإخرة الثلاثة الموقوف عليم وقد المحصر الاستحقاق فيهم المستحقين من ذرية الإخرة الثلاثة الموقوف عليم وقد المحصر الاستحقاق فيهم

عند صدور الفانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٥٢ بالناء نظام الوقف على غير الخيرات ، وكانت هذه المسألة بذتها موضوع النزاع السابق عرضه أمام المحكمة في الدعوى السابقة والتي قضى بعدم سماعها لمضى المسدة ،فإن الدعويين تكونان قد اتحدتا خصوما ومحلا وسببا بالنسبة للطعون عليه الأرل دون باقى المطمون عليم الذين لم يختصموا في الدعوى السابقة ، ويكور الحكم المطعون فيه إذ أعساد النفوفها سبق أن فصل فيه بقضاء حاز قوة الأمرالمة عنى بالنسبة المطعون عليه المذكور قلد خالف الغانون وأخطأ في تطبيقه .

٧ - مفاد نص المادة ٣٥٥ من لا كمة ترتيب الحاكم الشرعية أن الدعاوى التي يمنع من سماعها مضى ثلاث وثلاثين سنة هى - وعلى ماحرى به قضاء محكة النقض (١) - الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تدخل فى نطاقها الدعاوى التي يرفسها المستحمون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه إذهى من قبيل دعوى الملك المطلق التي يمنع من سماعها مضى حس عشرة سنسة . وإذ كانت دعوى المطعون عليهم لا تتعلق بأعيان الوقف وإنما تقوم على أساس ثبوت استحقاقهم حصصا فى الشق الأهلى من الوقف أخذا بشرط الواقف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض المفع - بعدم سماع الدعوى - على سند من أن المدة المائمة من سماع الدعوى هى ثلاث وثلاثون سنة من تاريخ وفاة أصول المطعون عليهم متحجبا مذلك عن التحقق من مضى مدة الخمسة عنهر سنة الواجبة النطبيق يكون قسد أخطا فى تطبيق الفانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسمـــاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار للقرروالمرافعة وبعدالمداولة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكاية 🛚 .

وحيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطدون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطمون عليهم أقامو الدعوى رقم ١٤٥٥ لسنة ١٩٦٤ أحوال شخصية

<sup>﴿ ﴿ ﴾</sup> فَقَص ٢٠١/٣/٢٢ مجموعة المسلمت الذي السنة ١٧ ص ٥٥٠

ثُمَّ مَن بَعَدُمُ عَلَى أُولادُمْ ثُمَّ عَلَى أُولادُ أُولادُهُمْ وَذَرِيْهُمْ وَنُسَلَهُمْ وَمَقْبُهُمْ طَبَقَةً بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الذعور منهم دون الإناث كال آعر ماجاه بكتاب الوقف، وتوفي الواقف والوقف على حاله وأصبح ريم أعيانه مقسما بن جهة البروين المستحقن منذرية الإخوةالثلاثةالموقوف عليم وظل استحقاق ريع النصف متنقلا في نويتهم حسب شرط الواقف حتى استقرفهم باعتباريقم الأحياء من عائلة .. .. الموجودين وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الَّتِي اَنتَلَتَ إِلَيْمُ بَمُنْتِضَاهُ مَلَكِةَ الْحَصَةَ الْآمَلِيةَ شيومًا فَي أُحِيًّا رُوامُوال الوَلْفُ وإذ أنكرت طيم وزارة الأوفاف هذا الاستحقاق بدعوى أن الوقف حيمة خَرَى فقد أقاموا الدموى . دنست وزارة الأوقاف بمدم جواز نظر الدموي لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدمويين رقمي ١٤٧ ، ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ أحوال تخصية الأسكندرية الابتدائية وبعدم سماعها عملابنص المسأدة وكالمتم من اللاعة الشرعية وبتاريخ . ١٩٧٩/٦/١ متكنت المتكنة برفض اللفين ثم حكمت بناريخ ٢٧/١٠/١٩٧٠ بأن وقف .. .. .. الممين بكتابه الصافع لذى عكة الأسكندرية الشرعية في جمادى الأولى سنة ١٩١٧ هـ تصفَّانُ أَسلهما خيرى هل مصالح مقام سيدى جابر والآخر أهل على الإخوة الثلاثة ... منا عليه الله الما أله المار المارا سازعة وزارة الأوقاف فذاك استأخت وزارة الأوقاب هذا الحكم والاستناف رقر لا لسة ٧٠ ق أحوال تغصية الأسكنفوية طالبة إلغاء الحُرِكُم لملك والغضاء أصليا بسلم جواز تغار الدعوى لساعة القيسل فخط واستنبأ أفح

وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٣ حكت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى أن الحكم المطمون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة على سند من تماقى الدعوى بأصل الوقف وليس بالاستحقاق فيه فلا يمنع من سماعها سوى مضى ثلاثة وثلاثين سنة طبقا لنص المادة دسم من اللاشمة الشرعية ، في مين أنها لا تتعلق بعين الوقف توصلا لاشبات استحقاقهم حصصا فى الشق الأهلى منه فلا يجوز سماعها بغوات حس عشرة سنة، استحقاقهم حصصا فى الشق الأهلى منه فلا يجوز سماعها بغوات حس عشرة سنة، وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون

وحيث إن هسندا النبي صحيح ، ذاك أن النص في المسادة ٣٧٥ من الانحة تربيب الحاكم الشرعية على أن : \* الفضاة ممتومون من سماع الدموى التي مض طيا حس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رضها وهدم المذر الشرعى له في مدم المائمة الارث والوقف فإنه لا يمنع من شماعها إلا بعد الاث والاقين سنة من المائمة المائمة المائمة المناطقة ال

يدل على أن الدعاوى التي يمنع من سماعها مضى ثلاث وثلاثين سنة هى — وعلى ما حرى به قضاء محكة النقص — الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تدخــل في نطاقها الدعاوى التي يرضها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه إذ هي من قبيل دعوى الملك المطلق التي يمنع من سماعها مضى حمس حشرة سنة . لما كان ذلك وكانت دعوى المطمون عليم لا تتعلق باعيان الوقف و إنما تقوم على أساس ثبوت استحقاقهم حصصا في الشق الأهلى من الوقف أخذا بشرط الواقف فإن الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض الدفع على سند من أن المدة المانعة من سماع الدعوى هي ثلاث وثلاثون سنة من تاريخ وفاة أصول المطمون عليم متحجبا بذلك عن التحقق من مضى مدة الخمس عشرة سنة الواجبة التطبيق من عكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا على أن يكون مع النقض الإحالة .

### جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار فائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين يمد كمال هباس وصلاح الدين يونس والدكتور إبراهيم على صالح وجمال الدين عبد الطيف .

# $(1 \lambda Y)$

الطعن رقم ٦ لسنة . ٤ القضائية :

حكم « الطعن فى الحكم » . ضرائب « الطعن الضريبي » . نقض « الاحكام غير الحائز الطعن فيها » .

الطمن فى الاحكام الصادرة اثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها أحصومة كلها . شرطه ٢١٣ مرافعات مرافعات مداور قرار لجنة الطمن بعدم خضوع المملول للضربة . فضاء المحكمة الانتدائية بالغاء هذا القرار وتحديد إيراداته "أخاضمة للضربة . تأبيد المحكمة الاستنافية للش الاول من الحسكم وانفائها الشق الحاص بتحديد الايرادات مع اعادة القضية إلى انحة الطمن القصل فى التقدير . عدم جواز الطمن بطريق النقض فى هذا الحكم استقلالا .

نص المادة ٢٩ من الون المرافعات يدل على أن المشرع وضع قاعدتها مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنهي بها الحصومة كلها ، بحيث لا يجوز الطمن فيها إلا مع الطمن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات ، وحتى لو كانت مهية لجزء من الحصومة ، واستنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطمن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع مني كانت قابلة للتنفيذ الحبرى ، ورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — تنشىء للحكوم لهمصلحة جدية في الطمن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الإبتدائي فيها انهى إليه من خضوع الطاعنة الفضرية والغاء تحديده الحكم المحرية والغاء تحديده

لإيراداتها عن سنة النزاع ، وأعاد في أسبابه المكلة للنطوق القضية إلى لجنة الطمن للفصل في تقديرتك الإيرادات التي أضحت مطروحة على الجمنة لتصدر قرارا في شأن تقديرها مما سبن معه أن الحكم المطمون فيه لم ينه الحصومة كلها ، وإذ كان هذا الحكم قداً يد الحكم المستانف الذي ألني قرار الجمنة التي أعفت إيرادات الطاعنة من الضريبة ، كما ألني هذا الحكم الاستثنافي تقدير الحكم الابتدائي لإيراداتها ، فلم يعد قائما ثمة قرار أو حكم قابل للتنفيذ الحبرى و بالتالي فإن الحكم المطمون فيه لا يقبل الطمن استقلالا ، ويتمين قبول الدفع بعدم جواز العامن فيه بالنقض . (١)

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب مينا البصل قدرت إيرادات الجمعية التعاونية لقباني مينا البصل - الطاعنة - باعتبارها خاضمة لضربية المهن غير التجارية بمباغ ١٥١٥، ١٥١٠ جنيها عن سنة ١٩٦٣ وإذ اعترضت وأحيل الحلاف إلى لحنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٧/٢/٧ بعدم خضوعها لتلك الضربية ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٧٣٧ سنة ١٩٦٦ تجارى كلي الاسكندرية طالبة تأييد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢١ قضت المحكة بالغاء فرار الجمنة واخصاع إيرادات الجمعية عن سنة ١٩٦٧ وقدرها ١٥١٥،١٥١٥ جنيها المضربية على المهن فير التجارية . استأنفت الجمعية هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٢٥ عجاري ضرائب الاسكندية ، وبتاريخ ١٩٦١/١٧ قضت المحكة المفرية على بتأييد الحكم المستأنف فيا انتهى إليه من خضوع إيرادات الجمعية المضربية على المهن غير التجارية وإلغاء تقديراته الإيرادات في سنة النزاع . طعنت الطاعنة المهن غير التجارية وإلغاء تقديراته الإيرادات في سنة النزاع . طعنت الطاعنة

<sup>﴿</sup> رَأَيْعِ مُلِكُمْ الْمُواهِمُ ١٩٧٩ ( يجومة المسكتب القياس ٢٦ ص ١٩٩٢

في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت قيها الرأى برفض الطمن . وعرض الطمن على المحكة في خرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها دنعت مصلحة الضرائب بعدم جواز الطمن بالنقض على الحكم المطمون فيه مثم قدمت مذكرة أمدت فيها على هذا الدفع وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع و يقبول الطمن شكلا ووفضه موضوعا .

وحيث إن مبى الدفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه فصل في أساس الحق وحده بإخضاع الطاعنـة للضريبـة دون أن ينهى الحصومة بين الطرفين إذ ما زال تقدير إيرادات الطاعنة مطروحا على لحنة الطعن ومن ثم لا يكون قابلا للطعن استقلالا وفقا للسادة ٢١٣ من قانون المرافعات ، علاوة على أن الحكم ليس قابلا للتنفيذ الحبرى لأنه لم يصدر بالالزام بأداء معين .

وحيث إن هذا الدفع في محاه ذلك أن النصرى المسادة ٢١٣من قانون المرافعات على أن و لا يجوز الطمن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للقصومة كلها وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستحبلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة المتفيد المبرى يعلى على أن المشروع وضع قاهدة عامة مقتضاها من الطعن المباشر في الاحكام التي تعدد أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها، محيث لا يجوز الطعن فيها الامع الطعن في الحكم موضوعية أو فرعية أوقطية أو متماقة بالاثبات، وحتى لو كانت منهية لمزء من الخصومة واستنى المشرع أحكاما ألمباز فيها اللعن المباشر من ينها الأحكام التي تصدر في واستنى المشرع أحكاما ألمبات قابلة للتنفيد المجرى، و واثاده في قالك أن القابلية لتنفيذ — وعلى ما افصحت عنه المذكورة الايضاحية — تنشيء المحكوم له لتنفيذ — وعلى ما افصحت عنه المذكورة الايضاحية — تنشيء المحكوم له مصاحة يبديدة في الطعن فيه على استقلال وحق يسمى طلب وقف قافه وإذكان

الحكم المطعون فيه قسد قضى بأييد الحكم الابتدائى فيا انتهى إليه من خضوع الطاحة للضريبة ، وإلغاء تحديده لايراداتها عن سنة النزاع ، وأعاد في أسبابه المكلة المنطوق القضية إلى لحنسة الطمن الفصل في تقدير تلك الإيرادات الى أضمت مطروحة على الجمنة لتصدر قرارا في شأن تقديرها عمل سين منه أن الحكم المطعون فيه لم ينه الحصومة كلها ، وإذ كان هذا الحكم قد أيد الحكم المستأنف الذي ألنى قرار الجمنة التي أعفت ايرادات الطاعنة من الضريبة ، كما ألنى هدا الحكم الاستئنف تقدير الحكم الابتدائى لإيراداتها ، فله بعسد قائما محمة قرار أو حكم قابل للنفيذ الحيرى، وبالتالى فإن الحكم المطعون فيه لا يقبل العلمن استغلالا وسين قبول الدفع بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .

### جلسة ١ من ابريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عنمان ومحمد كال عباس وعبد السلام الجندى وحمال الدين عبد اللطيف •

## (114)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤١ ألقضائية :

عقد . عمل . ضرائب "ضريبة المرتبات وألاجور " .

المناط في تكييف عقد العمل وتمبيزه عن غيره من العقود هو توافر عنصر النبعية • ظهور النبعية في صورتها التنظيمية أو الإدارية • كفاية ذلك لتحققها • مثال مشأن تكييف العقد المريم بين طبيب وهيئة النامين المصحى •

مناط تكيف عقد العمل وتميزه عن عقد الخاولة وغيم من العقود — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — هو توافر عنصر البعية التى تثنل فى خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو مانصت عليه المادة ٢٧٤ من التقنين المدنى وكذا المادة ٢٧٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأنه يكفى لتحقيق هذه النبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية ، لماكان ذك وكان الحكم المطعون فيه إذ استدل فى تكييفه للعلاقة بن الطرفين — هيئة التأمين الصحى والطبيب المتعاقد معها — على أنها علاقة عمل بما استخلصه من بنود المقد على قيام هذه النبعية وكان استخلصه لذلك سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه ، فإن قيام هذه النبعية وكان استخلاصه لذلك سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه ، فإن

<sup>(</sup>١) تغض ١٩٦٣/٢/١٣ بجوعة المسكتب الفني س١٤٠ . ص ٢٣٩ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرر والمراقبة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى اوضاعة الشكلية ٪

وحيث إن الرقائم - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - مخصل في أن ما مورية ضرائب اللبان قدرت صافى أرباح المطعون ضده في سنة ١٩٦٥ بمبلغ ١٠٠٨ جنهات وذلك على أساس أن إبراده الشهرى من عيادته مبلغ ٤٠ جنها ومن الحيثة العامة التأمين الصحى مبلغ ١٥ جنها، لم يرتض المطعون ضده هذا التقدير وأحيل الملاف إلى بلغة الطعن التي قردت بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨١ تفغيض صافى أرباحه من ميادته إلى مبلغ ٢٣٣ جنبها في سنة النزاع وخضوع المبلغ التي تقاضاها من الحيثة العامة النامين الصحى لضرية كسب العمل . المبلغ التي القرار وبجلسة ٢٩/١١/١٩ وبحكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه في هذا القرار وبجلسة ٢٤/١١/١١ ومبلخ المحكم بالاستثناف رقم ٢٠ سنة ٢٦ قي الاسكندرية فاستأففت مصلحة الضرائب المحكم بالاستثناف رقم ٢٠ سنة ٢٦ قي الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وحرض العلن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الرئمت النابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقيم عل سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف المقانون وشابه ضد في الاستدلال بتكييفه العقد المؤرخ ۲ ينا يرسنة ١٩٦٥ الذي يربط المطعون صده بالحيثة العامة للتأمين الصبحى بأنه عقد عمل ورتب عل ذلك المخضاع ما تقاضاه منها لضريبة كسب العمل حالة أن بنود هذا العقد تدل عل أنه في سقيقته عقد مقاولة حود معه باعتباره من أصحاب المهن الحرة لوعاية صد عمد من العاملين المؤمن طبهم في حدود خدمات الحمارس العام .

وحيث إن هذا النبي في غير عله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام تشامه باحتيار العقد المؤرخ 7 يناير صنة 1970 عقد عمل على قوله <sup>مو</sup>ويما أنه

يبين من مطالعة العقد المبرم بين الهيئةالعامةللتا مين الصحى والمستأ نف طيه (المطعون ضده ) أن البند الأول ينص على . . . وينص البند الثاني منه على أن يلتزم الطرف الأول ( الهيئة العامة للتَّامين الصحى ) بأن تؤدى إلى الطرف الثاني مبلغ ه٦جنيها هاملة مصروفات الانتقال تدفع في نهاية كلشهر وينصالبندالثالث على أنالطرف الأول سلطة الاشراف والرقابة والتوجيه في تنفيذ هذا العقد لضمان حسن قيام الطرف الناني بالتزاماته وينص البند الرابع عل أن يحضع الطرف الناني في تنفيذ هَٰذَا العَقَدَ للا ُوامر التي يصدرها الطرف الأول و يكون مسئولا شخصيا عن تنفيذه قلا بجوز له التنازل عنه أو أن بنيب عنه غيره في تنفيذه ألا بعد موافقة الطرف الأول وينص البند السابع على أنه في حالة إخلالالطرف الثاني بأى شرط من شروط هذا المقدأو الأوامر التي يصدرها اليه الطرف الاول أن يوقع عليه الجزاء الذي يقدره دون حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء فضلا عن حقه في فسخ العقد دون حاجة الى انذاره ... لما كان ذلك فإن علاقة المستأنف عليه بالميئة العامة للتأمن الصحى تكون علاقة عمل ... وهذا الذي قرره الحكم لا غالفة فيه للقانون ولا فساد فيه الاستدلال ذلك أن مناط تكييف عقد العمل وتمييزه من عقد المقاولة وغيره من العقود - على ماجري به قضاء هذه المحكمة .. هو توافر عنصر التبعية التي تخشل ف خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو مانصت عليه المادة ٣٧٤من التقنين المدنى بقولما و عقد العمل هو الذي يتمهد فيه أحد المنعاقدين بان يعمل ف خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" كما عرفت كذلك المادة ٢ع من القانون ٩١ لسنة ٩هـ ١ عقدالعمل إنه هو الذي « يتعهد مقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو اشرافه ف مقابل أجر " وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية " أو الإدارية ، كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ استند في: مبيفه للملاقة بين الطرفين عل أنها علاقة عمل عا استخلصه من بنود العقد على قيام عدد التبعية وكان استخلاصه لذلك سائفا ومؤديا إلى مااتهي اليه فيإن التمي يكون على غير أساض وبتعين رقضه

# جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار تأثب رئيسُ المحكمة عد صادق الرشيدي وعضوية السادة المستشار بن أدّب تصبيح، وعد ملاح الدين عبد الخبدوشوف الدين شيري وعد عبد العظيم عبد •

# (1 1 2)

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٩ القضائية :

- ( ١و٢ ) عمل " انتهاء عقد العمل" . تأمينات إجتماعية " المعاش " .
- (١) القائون ٤ لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيرى · استمرار المؤمن عليه فى العمل بعد سن السنين لاستكرك المدة الموجبة لاستعتاق المعاش · شمول هذه المدة للدة السابقة على الاشتراك فى التأمين التي يسته فى شها مكافأة · لا يغير من ذلك أن تشكون مدد الملامة لدى أدباب حمل متعلوين ·
- ( ٣ ) عدم أحقية الصل فى طلب مد خدمته بعد بلوغه من الدينين منى كان ضم مدد خدمته تتوافر
   به المدة الموجبة لاستحقاق المانش لايقير من ذلك انتخاؤه مكافأة بهاية المدمة عن إحدى مدد
   خدمته السابقة -

١ - ما أجازته المادة ١/٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتاعية من استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحافه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادوا على أدائه ، مشروط وكما هو باد من نصها - قبل تعديله بالقانون رقم ع لسنة ١٩٦٩ - بأن يكون من شأن ذلك استكال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وقدرها ١٨٠ شهرا . وإذ كان من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن القانون رقم ع لسنة ١٩٦٩ قد صدر مصرا لتلك المادة كاشفا عن حقيقة مراد الشارع منها صد تقنيما فأوضح أن هذه بالمدد لا تنصرف إلى مدة الاشتراك في التأمين وصدها بل يدخل في حسابها مدة الحصمة السابقة على إشتماك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام فانون المعمل ، يستوى في فلك أن يكون المؤمن عليه قسيد أمضى تلك المدد في خلول علم متعددين .

٧ - متى كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن قد عمل بمتجو الأسمنت من المعرف ١٩٥٧/٩/٣٠ حتى ١٩٥٧/٩/٣٠ وحصل على مكافأة عنها ثم عمل لدى المطعون ضده الأول إلى أن أنهى خدمته فى ١٩٦٤/١/٥ لبلوغه سن الستين ، وكان ضم هانين المدتين نتوافر به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن لمعاش ثوكان قد لحا يطلبه لحيئة الثامينات الإجماعية وأدى لها ما استحقه من مكافأة عن مدة خدمته السابقة فإنه لا يسوغ له الاستمرار فى عمله بعد بلوغه تلك السن بالاستناد إلى المادة ١/٦ من القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٤ لانتفاء شرطها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد الترم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائع عن ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن حستحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٥ سنة ١٩٦٥ عمال جزئي القاهرة على المطعون ضده الأول وطلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٣٧ ج و ٤٨٠ م . وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى مكتب بيسع الاسمنت المصرى من ١٩٠٨/١/١ وظيفة رئيس قسم الشحن وبمرتب يلغ ١٤٠ ج و ٧٠٠ م ، و بتاريخ ١٩٥//١ فصل من عمله بلا مبرر ، فتقدم بشكواه لمكتب العمل الذي أحالها بدوره لحكمة شئسون الهال حيث قضت بتاريخ من عمره إلا أن من حقه الاسمرار في العمل ليستكل مدد الاشتراك في المعاش من عمره إلا أن من حقه الاسمرار في العمل ليستكل مدد الاشتراك في المعاش من عمره إلا أن من حقه الاسمرار في العمل ليستكل مدد الاشتراك في المعاش أبر المناخر من أول نوفير سنة و١٩٦٥ حتى اليوم الحامس منه وقدره ٣٣ ج أجره المتالب به في الدعوى و ١٩٣٠ م مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المستعمق له هوالمبلغ المطالب به في الدعوى و ١٩٣٠ م مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المستعمق له هوالمبلغ المطالب به في الدعوى و ١٩٧٠ مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المستعمق له هوالمبلغ المطالب به في الدعوى و ١٩٧٥ مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المستعمق له هوالمبلغ المطالب به في الدعوى و ١٩٧٥ مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المستعمل هوالمبلغ المطالب به في الدعوى و ١٩٧٥ مقابل مهاة الاتقار ، فيكون حملة المالل به في الدعوى و ١٩٧٠ مقابل مهاة العمال به في الدعوى و ١٩٧٥ مقابل مهاة العمال به في الدعوى و ١٩٧٠ مقابل مهاة العمال به في الدعوى و ١٩٧٠ مقابل مهاة العمال به في الدعوى و ١٩٠٥ مقابل مهاة العمال به في الدعوى و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ ١٤٠٠ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها بها المعالم به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ مقابل مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م مقابل مها به ومبلغ ومبلغ و ١٩٠٠ م مقابل مها به ومبلغ و ١٩٠٠ م مقابل مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م معابل مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م مقابل مها به به ومبلغ و ١٤٠٠ م مقابل مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م معابل مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م معابلغ و ١٤٠٠ م معابلغ مها به ومبلغ و ١٤٠٠ م معابلغ و ١٩٠٠ م معابلغ و ١٩٠٠ م معابلغ و ١٤٠٠ م معابلغ و ١٤٠ م معابلغ و ١٤٠

الدفع بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وباحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت برقم . ٤٦ سنة ١٩٦٥ عمالي كلي ، وأدخــل الطاعن الهيئة العامة التأمينات الأجماعية - المطعون ضدها الثانية - خصما في الدعوى طالبا الحكم في مواجهتها بطلباته السابفة . قام دفاع المطعون ضــده الأول على أن إنهاء خدمة الطاعن كان لبلوغه سن السنين وأنه عمسل لديه من ١ / ١ / ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤/١١/٢٥ وكان مشتركا في التأمينات الاجتماعيــة طبقا للفانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، كما كان يعمل من قبل ذك يمتجر الأسمنت من ١/٤/ ١٩٣٠ حتى ١٩٥٧/٩/٣٠ وكان مشتركا فى التأمين طبقا للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبذلك يكون قسد استكل مدد الاشتراك في التأمينات التي تخول له الحـــق في المعاش . وبتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٥ قضت المحكة الابتدائية مندب مكتب الحبراء لبحث مدة خدمة الطاعن وأحقيته في المماش وسبب إنهاء عفده . . . ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة ١٩٦٩/٦/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن ٯ هــذا الحكم يطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٦ وفيها التزمت النيامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، يعى الطاعن بالأول منهما على الحسكم المطعون فيه ، الحطأ فى تطبيق القانون و تأويله باحتسابه مسنة خدمة الطاعن السابقة لدى متجر الأسمنت ضمن مسدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المملش حالة أن تلك المدة قد سويت وصرف للطاعن مكافأته عها وانتهى بذلك وجودها فلا تحقسب فى المعاش ، وقد ابتدأت للطاعن مدة خدمة جديدة لدى المطعون ضده الأول حسمكتب بيع الأسمنت المصرى حاعتبارا من ١/١/ ١٩٥٨ وحتى ضده الأول حسمكتب بيع الأسمنت المصرى حاعتبارا من ١/١/ ١٩٦٤ وحتى المشتركات الماصة بها لدى الحيقة العامة للتأمينات الاجتاعيه ومقسدارها ٨٣ اشتراكا ، وهذه الملة وحدها دون المدة السابقة هى التي تحتسب ضمن مسدد الاشتركان

لموجبة للاستحقاق ف المعاش والتي يسكون الطاعن طبقا السادة السادسة من مواد إصدار القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ أن يستمر في عمله لما بعسد أن الستين حتى يستكدلها ١٨٠ شهرا فيكون مستحقا المعاش

وحيث إن هذا النمي ف خر محله ، ذلك أنة لما كان ماأجازته المحاهة ٦ / ١ من الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ باصدارقانون التأمينات الاجتماعية من استموار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائة، مشروطاً وكما هو باد من نصها \_ قبل تعديله بالقانون رقم٤ لسنة ١٩٦٩ -بأنيكون شأن فلك استكمال مدد الاشتراك الغملية الموجبة للاستحقاق فىالمعاش وقدرها ١٨٠ شهرا ، وكان من المقرر في قضاء هـــذه المحكمة أن القانون وقم ؛ نسنة ١٩٦٩ قد صدو مفسرا لتلك المسادة كاشفا عن حقيقة مراد الشارع منها منذ تقنينها فأوخ أن هذه الملد لا تنصرف إلى مدة الاشتراك في التأمين وَحدها بل يدخل ف حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه فى التأمين والتى يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل ، وكان يستوى في فلك أن يكون المؤمن طيعقد أمضى تلك المدد في خدمة رب عمل واحد أو أرباب عمل متعددن، وكان الثابت في الدَّمَوي أن الطاعن قد عمل بمنجر الأسمنت من ١٩٣٠/٤/١ حَمَى .١٩٥٧/٩/٣٠ وحصل على مكافأته عنها ثم عمل لدى المطعون ضـــده الأول إلى أن أنهى خدمته في ١٩٦٤/١١٦ لبلوغه سن الستين ، وكان ضم هاتين المدتمين تتوافر به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن لمعاش لوكان قد لحأ بطلبه لهيئة التأمينات الاجتماعية وأدى لهـــا ما استحقه من مكافأة عن مدة خدمته السابقـــة ، فعانه لايسوغ لهالاستمرار في عمله بعد بلوخه تلك السن بالاستناد إلى المسادة ١/٦ سالفة الذكر لإنتفاء شرطها . لمساكان فلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحذ سمذاللنظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النمي دليه بهذا السبب في غير محله .

وَحِيثُ إِنَّ الطَّامَنَ يَسَى فَ السَّهِ النَّاقَ مِنْ الْمُسَيِّحُ الطَّعَوِنُ فِيهُ القَصَوِدِ فَ التَّسِيْبِ ، وَقَ بِإِنْ فَلِكَ يَقُولُ إِنْهَأَ بِإِنْ فَ يَقَامُهُ أَمَّامُ عَبِكُمَةَ الْاَسْتَفَافُ أَنْ كَاعِوْزُ الْمُمْ مَنْنَا لَمُعَمَّ السَّائِقَةُ لَمَعْمَ لِمَالِّوْ مِثْنُوطٌ قُوْالْفُدَ مَنْمٌ مَلَّذَ المُلْفَظَةُ مَا يَحْلُ أَنْ

4. \*

محكمة الاستثناف لم تلتفت إلى ماقدمه المطمون صده فى ملف خدمة الطاص من أدلة تثبت عدم وجود خدمة سابقة لهمما يعيب الحسكم بالقصور فى التسبيب . ﴿

وحيث إن هذا السهب فى وجهــه الأول مردود ، بما جاء بالرد على السبب الأول أما بالنسبة لمــا أثاره الطاعن من عدم الإلتفات لما قدمه المطعون ضده من أدلة تثبيت عدم وجود خدمة سابقة للطاعن، فإنه غير مقبول ذلك لأنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن عرض هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع من قبـــل، فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة القض

وحيث إنه لكل ماتقدم يكون الطمن على غير أساس فيتمين رفضه .

The state of the s

# جلسة ١٧٧ من ابريل سنة ١٩٧٦

بريماشة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين أديب قصيجى، عد فاصل المربعوشى، عد صلاح الدين عبد اخيد ، شرف الدين خيرى .

# (1 40)

## الطعن رقم 1 لسنة ٤١ القضائية :

(۱ و۲ و۳) عمل " بدل الاغتراب" . شركات <sup>مو</sup> شركات القطاع العام " موظفون .

(١) أحكام اللاتحة ٤٦ ع ٣ لسنه ١٩٦٦ لا تمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها • طودى ذلك • عدم إلغاء القراوات التي أصدرتها الشركات بمنع بدل الاغتراب وفقا للقرار الجمهورى ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ مادام لم ينص صراحة على إلغائها •

( 7 )القرار الجميسورى ٨٨٥ لسنة 1971 يشأن بثل الإقامة • قاصرعل موظنى الدولة وعمالما • عدم انعلباقه هل العاماين بانقطاع العام •

( ٣ ) بدل الافتراب المتصوص عليه في المسادة ١١ من القرارا خهوري ٩٨ ه ١ السنة ١٩٦١ يندرج في بدل طبيعة الصل

#### ( ٤ )استثناف . تنفيذ . بطلان .

طلب وقف النفاذ المعجل • لاضرورة الفصل فيــه بحكم مستقل • فضاء المحكمة الاستثنافية فى موضوع الاستثناف دون أن تعرض له • لا جللان •

1 – إذكان سين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باحقية المطعون ضده في بدل الاغتراب على أن الشركة ظلت تصرف ادهذا البدل باطراد و بمقدار ثابت طوال مدة عمله بالأقالم فاصبح حقا مكتسبا ادوجزها من أجره تلذم الشركة بأدائه إليه ، وكان هذا الذي قرره الحكم خاصا بقيام هذا الحق المكتسب قبل العمل بلائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى وقم بلائحة الساملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصاحة أحكام هذه اللائحة

لا تمس حقوق للمعاطين المكتسبة قبل نفاذها في ٢٩ ديسمبرسنة ١٩٦٧ ، كما أن ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القرار الجمهوري من الغاء نظام موظفي وعمال الشمركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٩٩٨ وكل نص محالف أحكام تلك اللائحة المرافقة له، وما نصت عليه المادة العاشرة من هذه اللائحة من أن تقرير بدل طبيعة العمل — والذي كان يجوز منحه بقرار من مجلس إدارة الشركة على مقتضى نظام موظفى وعمال الشركات المشار اليه — يكون بقراومن رئيس الجمهورية ، لا يقرب عليه الغاء القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح هذا البغل في ظل ذلك النظام أو قبسل العمل به ، لأنها ليست قرارات سنظيمية بل سيق هذه القرارات قائمة و نافذة مادام أنه لم ينص صراحة على إلغائها .

 حال نطبيق القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة مقصور على موظفىالدولة وعمالهاولا يتمداهم إلى العاملين بشركات القطاع العام .

٣ - بدل الاغتراب وكما حرى به نص الماده ١١ من نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الحمد الحرى وقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١ يندرج في بدل طبيعة العمل .

٤ — ليس فنص الحادة ٢٩٦ من قانون المرافعات الذي تناول طلب وقف التفاذ المعجل ما يمنع المحكمة الاستثنافية المعجل ما يمنع المحكمة الاستثنافية بأل أن تقضى في هذا الطلب وعندئذ يصبحلا على لبحثه ، ولا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه ، وليس من شأن إرجائها نظره أن يلحق البطلان بحكها .

## المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكلية .

وجیت ان الواقع ــ على ما سبن من الحكم المطعون فیموسائر أوراق العلمن ـــ تصمیل فی آن المطعون ضده آقام الدعوی رقم ۹۲۸ سنة ۱۹۶۹ مسدنی کل

المنصورة على الشركة الطاعنة وطلب الحكم باحتبار مرتبه الشهرى الإحمالي ٣٤ج و. ٣١م مع إلزام الشركة بصرف الفروق المستحقة له اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٥ ، وقال بيانا لها إنه بدأ عمله بالشركة في سنة ١٩٥٥ رئيسا لفرعها بطنطا بِمرتب شهوی قدره ۳۲ ج و ۳۱۰ م ثم نقل فی سنة ۱۹۵۸ رئیسا لفرعها بالمنياوأصبح مرتبه بعد صدور قانون التامينات لاجتماجية ٣١ج و٤٦٥ م ثم نقل فى أون يونية سنة ١٩٦٥ وثيسيا لفرع الشركة بالمنصورة إلا أنها خصمت من مرتبه بدل الاغتراب وقدوه ٨ ج . و إذ كان هذا البدل الذي حرت الشركة حلى صرفه له منذسنة ١٩٥٥ عن عمله سَلك الفروع يعتبر جرءاً من أحره ولا يحق للشركة الانتقاص منه فقد انهى إلى طلب الحكم له بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ١٧ منايرسنة ،٩٧، قضت المحكة الاشائية بـدب مكتب خبراء وزراة العدل لأداء المأءورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت في ٢٣ مايو سَنَّة .١٩٧٠ بالرام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون ضدَّه مبلغ ٨ ج شهريا كبدل اغتراب اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٥ وذنك طوال مدة عمله بالاقالم ،فأستأنفتالشركة هذ الحكم لدى عكه استثناف المنصورة بالاستثناف رقم ٣٩٧ سنة ٢٢ ق ، وق ٣ نوفرسنة ١٩٧٠ قضت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في الحكم بطويق النبض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطمن وعرض الطمن على خرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٦ و فيها النزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل الخمسة الأولى منها أن الحسكم المطمون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والتناقض وفى بيان فلك تقول الطائنة إن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده فى بدل الاختراب على أساس أن هذا البدل أصبح حتماً مكتسبا له مستندا فى ذلك الى نصوص قانون العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لأن المسادة الاولى من لائمة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى وقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ نصت على سريان قانون العمل فيا لم يرد نشأنه نص فيها ، وإذ تضمنت هذه اللائمة نصا ينظم بدل طبيعة العمل فان هسنذا النص يندفع به الحق المكتسب ولا يجوز الاحتداد به ، وتضيف الطاعنة أنها تمسكت ي

دفاعها باحكام القسرار الجمهورى رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الاغتراب غير أن الحسكم أغفل الرد على هـ ذا الدفاع مما يعيبه بالقصور في التسبيب حذا الى ان الحكم بعد أن وصف البدل المطالب به في أسبابه بأنه بدل طبيعة عمل قضى في منطوقه بتقرير حتى المطمون ضده في بدل الاغتراب مما يشوبه بالتناقض .

وحيث أن هذا النعي في حميَّع ماتضمنه غير صحيح ذلك أنه لما كان ببين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باحقية المطعون ضده في بدل الاعتراب على أن الشركة خللت تصرف له هذا البعل باطراد وبمقدار نابت طوال مسمة عميله بالاقاليم فأصبح حقا مكتسبا له وجزءا من أجره تلتزم الشركة بأدائه آليه وكان هذا الذي قرره الحكم خاصا بقيام هذا الحق المكتسب قبل العمل بلانحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ليس محل نعى من الطاعنة ، وكانت احكام هــنَّد اللائحة الاتمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نهاذها في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ كما أن مانصت عليه المــادة النانية من ذلك القرار الجمهوري من إلغاء نظام مــوظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وكل نص يخالف أحكام تلك اللائمة المرافقة له، ومانصت عليه المـــدة العاشرة من هذه اللائحة من أن تقرير بدل طبيعة العمل — والذي كان يجوز منحه بقسرار من مجلس ادارة الشركة على مقتضى نظام موظفى وعمال الشركات المشار اليه ــ يكون بقسرار من رئيس الجمهورية ، لايترتب عليه الغاء الفرارات التي اصـــدرتها الشركات بمنح هـ ذا البدل في ظل ذلك النظام أو قبل العمل به لانها ليست قرارات تنظيمية بل تبقى هـ ــذه القرارات قائمة و ناف ذة مادام أنه لم يتص صراحـة على إلغائها ، لمــاكان ذلك وكان مجال تطبيق القوار الجمهــورى رقم ٨٨٥ لنسة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة مقصورا على موظفي الدولة وعمالها ولأيتعداهم إلى العاملين بشركات القطاع العام ، وكان بدل الاعتراب وكما جرى به نص المسادة ١١ من ناام موظفي وعمال الشركات سالف الذكر يندوج فبدل طبيعة العمل ، فإن النبي على الحكم المطمون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأخير بطلان الحكم المطعون فيه وتقول الطاعنة في بيان ذلك إنها طلبت وقف تنفيذ الحكم الابتدأى في صحيفة الاستثناف إلا أن المحكمة لم تراع وصف الاستعجال الذي يلحق بهذا الطلب فظلسل يؤجل من جلسة إلى أخرى دون أن تحكم فيه على استقلال حسيا تقضى المادة ٢٩١ من قانون المرافعات بل حكت في موضوع الاستئناف واكتفت بالقول في أسبلب حكمة إن طلب وقف التنفيذ أصبح غير ذى موضوع .

وحيث إن هذا النسمى مردود بأنه ليس فى نص المسادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الذى تناول طلب وقف النفاذ المعجل ما يمنع المحكمة الاستثنافية من أن تتصدى للفصل فى موضوع الاستثناف قبل أن تقضى فى هذا الطلب وعندئذ يصبح لا محل لبحثه ولا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه ، وليس من شأن إرجائها نظره أن يلحق البطلان بحكها ومن ثم يكون النمى على الحكم المطمون فيه بهذا السبب فى غرمحله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٩٧٦ من أبريل سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد فنحى مرسى وعضوية السادة المستشارين : عمد مالح أبوراس ، حافظ رفق ؛ عبد اللطيف المراغى ، سعد العبسوى .

 $(r\lambda r)$ 

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٠ القضائية :

شركات " اندماج الشركات " .

المعاج شركة فى اخرى وفقا للقائون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . ماهيته . مجرد نقل قطاع من فشاط هركة إلى شركة أخرى كعصة عينية فى رأسحالها . عدم اعتباره الدماجا . بقاء التبركة الأولى مسئولة وحدها عن الديون المتعلقة جذا النشاط قبل نقله .

الاندماج الذي يترتب عايه خلافة الشركة الداعة للشركة المندعة خلافة هامة فيا لها من حقوق وماعليها من النزامات وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٢٤ السنة ١٩٦٠ هو الاندماج الذي يقع بين الشركات التي تتمتع بسخصية معنوية ودقمة مالية مستقلة ، فتنقضي به شخصية الشركة المندعة وتؤول جميع عناصر ذمتها المالية إلى النهركة الداعة التي تحل علها حاولا قانونيا فيا لها من حقوق وماعليها من التزامات ، ومن ثم قلا يعتبر اندماجا - في معنى القانون رقم ١٤٢٤ لسنة ١٩٦٠ - مجرد نقل قطاع من نشاط شركة إلى شركة المري كحصة حينية في رأس ما لها طالما يقيت الشركة الأولى عنفظة بشخصيتها الممنوية و ذمتها المالية عادي الترتبت في ذمتها قبل الدير ولو تملقت تخفل هي المسئولة وحدها عن الديون التي ترتبت في ذمتها قبل الدير ولو تملقت بالنشاط الذي انتقل إلى الشركة الأخرى . وإذ كان التابت من الأوراق ، ومن قرار المؤسسة المصرية العام وحده من الشركة المطون ضدها إلى "شركة النيل قوام النقل " كحمة حينية في وأس ما له على أسرى النقل المحدة والنه النشاط العاموم العامة لا عمل النشاط المعام في هذا النشاط العاموة في هذا النشاط العامة المنافع هو الذي انتقل وحده من الشركة المطون ضدها إلى "شركة النيل العمامة لا عمال النقل " كحمة حينية في وأس ما له على السرى على نقل هذا النشاط المعمون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط المستشهرة في هذا النشاط المعمون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط المستشهرة في هذا النشاط المعمون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط المستشهرة في هذا النشاط المعمون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط المستشهرة في هذا النشاط المعمون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط المعمون فيه إذ أحد المعمون فيه المعمو

أحكام اندماج الشركات ، ورتب على ذلك عدم الترام الشركة المطمون ضدها با تعاب الطاعن بعد عاسب ب عن الاعمال التي أداها لها فيا يتعلق بمذا النشاط قبل نقله ، فإ له يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع النقر بر الذى تلاه السيد المستشار المقــــرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــ على ما ببين الحـنكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تحصل في أن الطاعن طلب إلى تقسابة المحاسبين والمراجعين تفسيدير أتصابه وفي ١٩٦٥/١٢/١٨ قرر مجلس التقسابة تقدير أتعاب الطاعن بمبلسغ ٢٥٠٠ جنيه فنظلم الطاعن من هذا التقدير إلى عكمة القاهرة الابتدائية وقيد تظلمه برقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ، وطلب فيه الزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى لمميلغ ٢٧٥٠ جنبها . كما تظلمت الشركة المطمون ضدها مدورها من ذات الأمر وقيد تظلمها برقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٦ مدى كلي القاهرة ، وطلبت فيسه القضاء يرفض أمر التقدير ، وكان من بين ما استندت إليه المطمون ضـــــدها في تظلمها أنه صدر بعد تأميما قرار المؤسسة المصرية السنمة كلنقل رقم ٨ لسن ١٩٦٣ باسناد قطاع النشاط الحاص بالسيارات إلى شركة أخرى هي <sup>معفا</sup>ركة النيل العامة لأعمال النقل" ، وبذلك تكون الشركة الجديدة هي الملزمة بديون هذا القطاع . وفي ١٩٦٦/٤/٢٥ قضت المحكة بندب خبر لتقدير أتماب الطاعن عن الأعمال التي قام بها للشركة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٦٨/٤/١٩ بتعديل أمرالتقديرالمتظلم فيه إلى مبلغ ٢٥٠٠ جنيه . استأنف الطاص هذا الحسكم بالاستئناف رقم ١٢٩٥ لسنة ٨٥ق ، كما أستأنفت الشركة المطعون مستدعأ بالاستثناف رقم ١٤٤٥ لسنة ٨٥ق استثناف القاهرة . ويصد أن أمرت عَكَة الاستئناف بضم الاستئنافين قضت في ١٩٧٠/١١١ برفض استثناف

الطاعن ، وستعديل الحسكم المستأنف إلى مبلغ . . و جنيه، على أسلس أن قطاع النقل في الشركة المطعون النقل في المطعون ضدها قد الديج في شركة أخرى فلا تازم الشركة المطعون ضدها بديويه . طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض . وقدمت النيامة مذكرة أبدت فيها ارأى بنقض الحسكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في فحرقة مشورة فحدت جاسة لنظره ، وبالحلسة المحددة الترمت البسابة رأيها .

ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحسم المطمون فيه عالفة القانون والحفا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحسم المطعون فيه استند فيا انهي من عدم الله المسركة المطعون ضدها با ماب الطاعن عن الإعمال التي قام بها لقطاع التقل هذه الشركة الى أن هذا القطاع قد اندمج في شركة أخره هي "شركة النيل العسامة لإعمال النقل " ، ومن ثم فلا تلة مالشركة المطعون ضدها بديونه بعد الاندماج . وهو من الحسم خطأ في القانون ، ذلك أن الثابت من قرار المؤسسة المصرية العسامة لنقل رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ أن قطاع النشاط الخاص بالنقل هو الذي نقل وحده إلى شركة جددة بام "شركة النيل العسامة لاعمال النقل " وذلك كحصة عينية تساهم بها الشركة المطعون ضدها في رأس مال الشركة الحديدة على أساس صافي صود خصوم هذا النشاط . وهو أمر بعيد تماماعن الأماح المنافقة غانونية فيا لها من حقوق وما عليها من الترامات . واذ كان الشركة المطعون ضدها ما ترال قائمة ، ولم ينقل منها سوى قطاع النقل الذي ساهت المطعون ضدها ما ترال قائمة ، ولم ينقل منها سوى قطاع النقل الذي ساهت به في الشركة الحديدة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ أحرى على هذا الانتقال أحكام به في الشركة الحديدة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ أحرى على هذا الانتقال أحكام المدماج الشركات ، يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى في محله ، ذلك أن الاندماج الذي يترب عليه خلافة الشركة المداجةللشركة المندبجة خلافة عامة فيا لها من حقوق وما طيها من الترامات وفقا لأحكام الفانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ هو الاندماج الذي يقع مين الشركات الى تتمتع تسخصية معنوية وذمة مالية مستقلة ، فتنقضي به شخصية الشركة المندبجة وتؤول جميع عناصر نماها الممالية إلى الشركة الداعبة التي تحمل محلها حلولا قانونيا فيا لها من حقوق وما عليها من الرامات . ومن ثم فلا يعتبر انذماجا — في معنى الفانون وقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٦٠ — عبرد نقل قطاع من نشاط شركة إلى شركة

أخرى كحصة عينية في أس مالها ، طلك بقيت الشركة الأولى محتفظة بشخصيتها المعتوية ، وذمتها الملية بما عساه يكون عالقا بها من الترامات ، فتظل هي المسئولة وحدها عن الديون التي ترتبت في ذمتها قبل الغير ولو تعلقت بالنشاط الذي انتقل إلى الشركة الأخرى . و إذ كان ذلك وكان الناست من الأوراق ، ومن قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل رقم ٨ لسنه ١٩٩٣ أن قطاع النشاط الخاص بنقل البضائع هو الذي انتقل وحده من الشركة المطعون صدها إلى "شركة النيل العامة لأعمال النقل "كحصة عينية في رأس مالها على أساس صافي الأصول والحصرم المستثمرة في هذا النشاط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى هلى نقل هذا النشاط أحكام اندماج الشركات، ورب على ذلك عدم انتزام الشركة المطعون ضدها بأتماب الطاعن من الأعمال التي أداها لها فيانتها في بهذا النشاط قبل نقله ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث فافي أسباب الطعن .

# جلسة ١٩٧٩ من ابريل سنة ١٩٧٦

برياسة السبد المستشار أحمد فنحى مرمى وعضوية السادة المستشارين محمد صالح ابورأس ، حافظ رفقى ، عبد االلطيف المراغى ، سعد العيسوى .

(1 A Y)

الطعن رقم ٢٥٢ اسنة ١٤ التضائية:

(١) نقض ، و الحصوم في الطمن " .

الإختصام في الطمن بالنقض • شرطه •

(۲) إلترام . عقد . و الاشتراط لمصلحة الغير ، شركات . مسئولية و المسئولية المسئولية
 العقدية م نقل بحرى .

جواز ابرام العقود بين الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة وبين احدى شركات القطاع العام • تعاقد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام • تعاقد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بشحن الخرد الناجم عن تأخرها في الشركة بتعويض الغير الناجم عن تأخرها في الشحن أساسها المسئولية المقدية •

## (٣) النزام "الوفاء". معاهدات . نقل بحرى .

امتناع الوفاء في مصر بغير العدلة المصرية • اشتراط الوفاء بأجرة النقل بالعدلة الوطنية عنسه وصول السفينة إلى الموانى المصرية • صحيح م ٣/٩ من المداهدة الحامة بتوحيد بعض قواصد سندات الشحن •

١ - يشترط لغبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي على تعدود على المدعى منعمة من اختصام المدعى عليه بطبه، ولا يخرج الطمن بالنقض على هذا الأصل فلا يخصى لقبوله بجرد أن يكون المطمون عليه طرفا في المجمومة أمام المحكة التي اصمرت الحكم المطمون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته ، وإذ كان الين من وقائم المدعوم أنه ل تبد من إلى إلى إلى المائة ته المائة أهما من المائة المائة أهما المائة المناهة أهما المناهدة المناهدة

أمام محكة الموضوع كما أن محكة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى بالنسبة المطعون ضعدها النائنة من الدعوى ، ولم يوجه الطاعن طلبات ما لأى منهما أمام محكة الاستثناف، فإنه لاتكون للطاعن مصلحة في اختصامهما أمام محكة البستشاف، فإنه لإتكون المطاعن مصلحة في اختصامهما أمام محكة البهما .

٧ - اليس في القانون ما يمنع من أن تتعاقد الدولة أو غيرها من الاشخاص الإدارية العامة مع إحدى شركات القطاع العام طالما أن لكل منهما شخصيتها المعنوية وذمتها المسالية المستقلة التي تؤهلها لكسب الحقوق وتحمل الالتزامات وإذكان النابت من الحكم المطعون فيه أن وزارة السياحة قد تعاقدت مع الشركة المطعون صدها الاولى وهي إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بواسطة وكلائها في مدرية بشحن أمتمة وسيارة الطاعن من ميناء برشلونة إلى المواني المصرية على أن يكون سداد قيمة نفقات وأجور الشحن في ميناء الاسكندرية بالعملة المصرية ، وكون الشكن تنفذ الترامها بالشحن تكون أساسها المسئولية العقدية ، وإذ الترام عن التاخر وقضى في الدعوى على أساس إنتفاء الحقا العقدى المقدى المعمون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس إنتفاء الحقا العقدى المحمون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس إنتفاء الحقا العقدى المحمون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس إنتفاء الحقا العقدى المحمون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس إنتفاء الحقا العقدى

٣—إذ كانت المادة ١٩٦٩ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة استدات الشحن تجيز للقوانين الوطنية الاحتفاظ المسدين بحق الوفاء بالتقود الوطنية ، وكانت مصرقد انضمت لحذه المعاهسدة وصدو مرسوم بالعمل بها ابتداء من ٢٩ مايو سنسة ١٩٤٤ ، ولذ يمتع طبقا القوانين المصرية الوفاء في مصر بنير العملة المصرية ، قان شرط الوفاء بأجرة النقل بالعملة الوطنية عند وصول السفية إلى الموانى المصرية لا يكون عالمًا المقانون .

## الحكة

بعد الاظلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون قيه وسائر أوراق الطعن -تتحصل في أن الطَّاص أقام الدعوى رقم ٨١١ سنة ١٩٦٦ بجارى كلى القاهرة على المطعون ضدهم طالبا الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأولى والثانية بأن يدفعا له متضامنین مبلغ ۲۷۸۵ ج وه ۱ م مؤسسا دعـ واه عل أنه كان يعمل مديرا لمكتب مصلحةً السياحة بمدويد وفي ٢٥/٥/١١ صدر قرار بنقله إلى القاهرة أثر إلغاء مكاتب التمثيل الفنية بالحارج ونفاذا لالتزام مصلحة السياحة ينقل أمتمته فقدعهدت بدلك إلى المشركة المطمون ضدها الأولى وتنفيذا لذلك طالبته شركة شنيكر وكيلة المعامون ضدها الأولى بالعمل على نقل سبارته وامتعنه إلى ميناه يرشلونه توطئة لشعبها على الباخرة ناجوس في ١٨/١٠/١٩٦٥ ومع أنه فذ ماطلب منه إلا أن شركة شنيكر تقاعست عن الاتفاق مع احدى الشركات البحريةعلى نقل سيارته وأمتعته طوال المسلمة من ١٩/٠١/١٠/١ حتى ١٩/١٢/١٥:١٩ حيث تم نقلها على الباخرة يونيون وقد أدى هذا التراخى من جانب وكيلة المعامون صدها الاولى الذي يعتر خطأ جسها رتب مسئوليتها التقصيرية إلى اصابة الطاعن بأضرار بالغة إذ زادت الرسوم الجمركيـة على السيارات من ٧٠ / إلى ٧٨٠ / كما زادت الرسوم الحمركية على الأمتعة فنسب متفاوتة فضلا عمل أصاب بطارية السيارة وطلايعًا من ثلف وما أصابًا من نقسص في القيمة وما تكبده من مصاريف نتيجة حرمانه من السيارة طوال تلك المدة الأمر الذي دعاه لإقامة هذه الدعوي بطُلب التبويض المقدر بالمباغ المطالب به و بناريخ ١٩٤٨/٤/٢٥ قضيت عِجمة القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى قبل مؤسسة النقل البحرى المطمون ضدها الثانية بإخراج وزير السياحة المطعون ضده الثالث من الدعوى وبالزام المطعون صدها الأولى بانتدفع للطاعن مبلغ ٧٧ج استأنف العاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم - . ع سنة و هرق طالبا تعديل الحكم المستأنف وإلزام المعامون ضدها الأولى بطلبائه ، كما استأفقته المطمون ضدها الأولى بالاستثناف رقم ٣٧١ سنة ٨ ق

وقد ضمت محكة استثناف القاهرة الاستثنافين وقضت بتاريخ ١٩٧١/١/١٢ برفض الاستثناف رقم . . ؛ سنة ٨٥ ق المرفوع من الطاعن وفي الاستثناف أو الآخر بالغاء الحكم المستأنف ورفض دّعرى الطاعن . طمنالطاعن فيهذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطمن بالنسبة للطمون ضدها الثانية والثالثة ورفضه بالنسبة للطمون ضدها الأولى وعرض الطمن على الحكة في غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها طلاق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى هليه للحكم هليه بطلبه ولا غرج الطعن بالنقض على هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون على هذا الأصل فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته: ولما كان البن من وقائ الدعوى أنه لم تبد من المطعون ضدهما الثانية والثالثة أية منازعة للطاعن أمام محكة الماضوع كما أن محكة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى بالنسبة البطعون ضدها الثانية وإخواج المطعون ضدها الثالثة من الدعوى ولم يوجه الطاعن طلبات ما لأى منهما أمام محكة الاستثناف فإنه لا تكون للطاعن مصاحة في اختصامهما أمام محكة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة البحا .

وحيث إن الطمن أستوفى أوضاعه الشكاية بالنسبة للطعون ضدها الأولى .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه نخالفة القانون والحطأ في تطبيقه من ثلاثة وجوه مؤدى أولها أنه تمسك أمام محكة الاستثناف بأن مسئولية الشركة المطعون ضدها الأولى لايغتبر عقدا في ظل وأن اتفاق وزارة السياحة مع الشركة المطعون ضدها الأولى لايغتبر عقدا في ظل النظام الاشتراكي إذ أن كلا الحهن مملوك للحكومة ولايجوز أن يتعاقد الشخص مع نفسه فضلا عن أن الطاعن لم يكن طرقافي هذا الاتفاق وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أهدر هذا المناع وقضى في الدعوى على أساس المسئولية العقدية فإنه يكون

قد أخطأ فى تطبيق الفانون ، وحاصل الوجه الثانى أن الحكم المعلمون فيه ذهب إلى أن اشتراط دفع أجر النقل بالعملة المصرية شرط صحيح في حين أن الشرط باطل مخالفته للنظام العام لأن الدنم يتم عن طريق التحويل، ومبى الوجه الثالث أن مؤدى الحكم المعلمون فيه نقل مسئولية التأخير في الشحن إلى وزارة السياحة التي اشترطت دفع أجر النقل بالعملة المصرية وإذ كانت الأخيرة طرفا فى المحصومة فقد كان يتمن الزامها بالتمويض وإذ أففل الحكم ذلك فإنه يكون معيبا عما يستوجب نقضه م

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهة الأول بأنه ليس.في القانون ما يمنع من أن تتعاقد الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة معأحدى شركات|أقطاع العام طالما أن لكل منهما شخصيتها المعنوية وذمتها الممالية المستقلة التي تؤهلها لكسب الحقوق وتحمل الالتزامات وإذكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن وزاة لمسياحة تماقدت مع الشركة المعامون ضدها الأولى ـــ ولهى إحدى شركات القطاع العام ـــ عَلَى أن تقوم بواسطة وكلائها في مدريد بشَحََّن أمتعة وسياوة الطاعن من ميناء برشلونة الى الموانى المصرية على أن يكون سداد قيمة نفقات وأجور الشحن في مبناء الاسكندرية بالعملة ألمصرنة وكان التكييف الصحيح لهذا التعاقد أنه اشتراط لمصلحة الغير يخول الطاعن حقا مباشرا قبل الشمركة المطعونضدها الأولى فإن دعواه قبلها بتعويض الضرر الناجم عن التأخير فيتنفيذ الترامها بالشحن تكون أساسها المسئولية العقدية وإذالتزام الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فىالدعوى علىأساس انتفاء الحطأ العقدىفإنه لايكون قد حالف القانون ،والنميم دود في وجهه الثاني بأنه لماكانت الممادة ١٩/٩ من المعاهدة الحاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تجدز للقوانين الوطنية الاحتفاظ للدين عق الوفاء بالنقود الوطنية وكانت مصرقد انضمت لمذد المعاهدة وصدر مرسوم بالعمل بها ابتداء من ٢٩مايوسنة ١٩٤٤ و إذ يمتنع طبقا للقوانين المصرية الوفاء في مصر يغير العملة المصرية فإن شرط الوفاء بأجرة التقل بالعملة الوطنية عند وصول السفينة لملى الموانىء لايكون مخالفا للقانون؛ويكون ماينماه الطائعين هذا المسدد عل غير أساس. كما أن الني مردود في وجهة التالث فاك

أن الطاعن وأن كان قد اختصم وزارة السياحة أمام محكمة لملوضوع اللا أنه لم يوجه لها طلبات ومن ثم ف كان للحكم المطعون فيسمه أن يقضى شيء لم يطلبه الطاعن .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بباقي أسباب الطعن الخطأ ف القانون وفساد الاستدلال والاخلال بالدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند في نفي الخطأ عنالشركة المطعونضدها الأولى إلى أن تكليف مصلحة السياحة للشركة المطعون ضدها بنقل أمتعة الطاعن قد اشترط أن يكون هو الذي أدى إلى التأخير يسبب عدم وجود بواخر تقبل تقاضي أجر النقل فى ميناء الوصول بالعدلة المصرية وهو من الحكم فساد فى الاستخلاص وخطأ ف القانون ذلك أن ماورد بكتاب مصلحة السياحة إلى الشركة المطعون ضدها الأولى فيا يتصل بسداد أجر النقل بالعملة المصرية إنما قصد تنظيم المحاسبة بن الحهتين ولم يقصد تنظيم عملية النقل ووضع شرط يوجب على البائرة الناقلة قبول الأحرق ميناء الوصول بالعملة المصرية، وإذ كان ذلك فإن الشركة الاطمون ضدها الأولى تكون قدأخطأت وسايرها الحكم للطمون فيهإذ استند المشرط لاوجود له في الانفاق كما أن ما استند اليه الحكم من عدم وجود بواحر تقبل التقل بهذا الشرط لم يتم عليه دليل وليس فيا ورد بمطاب ملاك الباخرة ينيسسون التي كانت تنقل أمَّته الطاعن ما يؤدى إلى ما استخلصه الحكم في هذا الشأن كم أنهلابجوز الاستناد إلى خطابي شركة شينكروهي وكيلة المطعون ضدها الأولى المسئولة عن الضرركا أن المحكمة أهدوت دلالة الخطاب الذي تقدم به الطاعن والذي تضمن أن الباخرة ناجرس فادرت مينساء برشلونة إلى بورسميد ف ١٨/. ١/١٩٦٥ وكانت صالحة لنقل أمتعة الطاعن بحبة أنه لم يتضمن إشارة إلى قبولها شرط الدفع بالعملة المصرية مع أن هذا الشرط غير معيم .

وحيث إن هذا التي مجيع أسبابه مردود ذلك أن لحكة الموضوع السلطة التئامة تقدير أدله الدموى وتضمير المقودو المستندلات عاعمه لم عارتها ويتشق مع المحيع النابت من وقائع الدموى ولما كان بيين من الحكم المطبون فيه أنه أسس قشاء رفض دعوى التخويض المقافة عن الطاح شد الشركة

المطعون ضدها الأولى عن التأخير في شحن أمنته على ما أننهي إليه استادا إلى خطاب مصلحة السياحة إلى الشركة المطعون ضمعا الأولى في ١٩٦٥/١/١٨ ويما تحتمله عبارات هذا الخطاب من أن التزام الشركة المطعون صدها ينحصر في شحن أمتمة وسيارة الطاعن عن طريق وكلائها في الخارج من موانيء أسبانيا إلى الموانىء المعمرية على أن يكون سداد قيمة نفقات وأجور الشحن حتى ميناء الاسكندرية بالعملة المصرية وأن نهركة شينك وكبلة الشركة المطعون صدها الأولى بأسبانيا قد أخطرت الطامن ق ٢٢/١٠/١٥ بأنها تجد صعوبة في شحن سيارته وأمتعته من برشلونه إلى بور سعيد لان أغلب البواخر المسافرة إلى مصر إما أنها لا تمر بالميناء المذكور أو تقبل تحصيل البولون في ميناء الوصول وأن وكيلة الشركة المطعون ضدها بأسبانيا استطاعت بعد ذلك الوصول إلى اتفاق مع الباخرة ينيون على قبول شرط الدفع بالعملة المصرية فى ميناء الوصول فشحنت أمَّتُعة الطامن عليها في١٩٦٥/١٢/٢٩ وأنه لم يثبث وجود بواخر في هذا التاريخ تقبل تقاضي أحرالنفل في ميناء الوصول بالعملة المصرية وأن الحطاب المقدم من الطاعن نشأن مغادرة الباخرة ناحرس ميناء برشلونة إلى بورسعيد في ١٩ /٥/١ /١٩ ١٩ لم يتضمن ما يشير إلى قبولها هذا الشرط وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك حيمه إلى أن الشركة المطعون صدها الأولى لم غل بالترامها حيث أن نقل أمتمة الطاعن كان مشروطا بدفع أحر النقل في مصر بالعملة المصرية ولم يكن مشروطا بمدة معينة وأنَّ التَّاخير في الشحن يرجع إلى عدم وجود بواخر تقبل تقاضي أحِر التقل في ميناء الوصول بالعملة المصرية . لما كان ذلك وكان هذا ابدى خلص إليه الحكم في استدلال سديد يكفي لحمل قضائه في الدعوى ، فإن ما سعاه الطاعن بأسباب النمي لا يعدوأن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام عكمة النفض .

# جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٦

برياسةالسيد المستشار بحد أسعد محمود وعضوية والسادة المستشارين : عجد مجد المهدى ؟ وسعد الشاذل ؟ وحسن مهران حسن ؟ والدكتور عبد الرحمن عباد .

# (1 AA)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٤ ق " أحوال شخصية " :

(1) إستثناف . إيجار " إيجار الأماكن ". دعوى"قيمة الدعوى "حكم .

دهوى تحديد أجرة الأماكن الحاضمة النشريعات الاستثنائية • غيرقابلة لتقدير قبيسًا . كلة ذلك . جواز استثناف الحكم الصادر فيها •

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

تكييف التعديلات في العين المقوموة بأنها جوهوة • تكييف قانوني يستند الى فهدير الراقع التعديلات الى يجرمها المالك مقصد تدمهيل استغلال المبيى القديم دون تغيير في أجزائه الأساسية عدم اعتبارها إنشاءات جديدة •

1 — متى كانت الدعوى الحالية يدور النزاع فيها حول تحديد الأجرة القانوبية للمين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الاقصى المقررة قانونا للقانوبية للمين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الاقصى المقردة قانونا المروى بطلب صحة أو إبطال مقد مستمر ، فان قيمتها تقدر باعتبار مجموع المقابل النقدى عن مدة العقد كلها ، وكان عقد الإيجار موضوع الذاع بعد إتهاء مدته وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة قد امتد تلقائيا إلى مدة عدودة طباة لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، فن ثم يكون المقابل النقدى لهذه طبقا لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، فن ثم يكون المقابل النقدى لهذه زائدة على مائين وخمس بن جنبها طبقا للسادة ١٤ من قاون المرافعات ، ويكون المكم المصادر فيها جائزا استثنافه . وإذ الترم الحكم المعلمون فيه هذا النظر فائه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الله المارو في قضاء هذه الحكة أن تكليف التعديلات التي تيري في الدين المرجرة بانها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجمله في حكم المنشأ في تاريخها أو انها بسيعة لاتحدث به هذا الأثر إنما هو تكييف قانوني يستند الى تمدير الواقع . واذا كان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بأن التعديلات ليست جوهرية حتى أن الدَّكَانُ الاصلى أنشيء قبل أول يباير سنة ١٩٤٤ وكانت له علائة أيواب وأنه سنة ١٩٤٦ قسم لد ثلاثة حوانيت صفسيرة خصص لكل منها باب مستقل واقتطعت شقة صغرة من جزئه أخلفي وأن هذه التعديلات كانت بسبب موقع العقار وبعسده عن العمران انذاك ، ولاتعسلو كونها اقامة حائماين داخل الدكان الكبير بن الابواب أنثلاثة ولم يسكن من شأنها لغادة المؤجر منها اذ أز أجرة الدكان السكبعر صند انشائه كاتت تلاثين جنهسا نهريا وأصبحت أجرة الحوانيت الثلاثة والشقة الثلفية لاتجلوز مبلغ ٢٠ جنيها و٤٤٥ مليم واضاف الحكم آنه إذ تعذر على اللمبير تعبين أجرة الاساس في شهر ابريل سنة ١٩٤١ لأن المنطقة التي تقع بها عين للتراع كانت صمراء جرداء وقت إنشائها فينمين أحتاد الأجرة المتفق عليها صد الماقد ، وكان بين من حذا الذي استخاصه الحكم أنه أحاط عقيقة التعديلات ألقى تحمت بالدكار الأصلى ولم يغفل وجود الشقة الصغيرة عند تحدثه ضبا ، وكان لأملخل خن الانشاءات الجديدة التعديلات اتي بجوبها المسألك لتسهيل استهلال الميني القديم مما لا تصحبه تغييرات في أحرائه الرساسية ، وكان ما قوره في هذا الشأن استخلاصا سائفا في حدود سلطته الموم وعية بالنفر لما جرى بالعين محل النزاع ــ الدكان ــ دون سواها بأعتبار أنها هي ألى يعتد في نطاقها بما أدخل علماً من تعديلات ، فإن النمي عليه يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع حلى الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمراضة و بعد المداولة .

حيث إن العلمن استونى أوضاحه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٦٦ أمام محكمة القاهرة الإنتدائية ضد المطعون عليه يطلب تخفيض الأجرة الشهربة للعين المبينة بصحيفة الدعوى إلى ٣ جنيه و ٦٤٠ مليم . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/١/١ وأستأجر من المطعون عليه الدكان رقم ٢ الملحق بالعقار رقم ٧٠ شارع عَبَان بن عفان بمصر الحديدة بأجرة شهرية قدرها سبعة جنيهات ، وإذَّ أنشىء هذا الدَّكَنَّ سنة ١٩٤٧ ولم يقم المطمون عليه تتخفيض أحرَّه طبقًا للقوا بن أرقام ١٩٩ لسنة ١٩٥٧ ، ١٦٩ لسنه ١٩٩١، ٧ لسنة ١٩٦٠ فقد أقام دمواه بطلبه سالف البيان ، حكت المحكة في ١٩٦٦/٥/٣١ بندب أحد الحبراء لبيان تاريخ إشاء العين المؤجرة وإعدادها للتأجير وأجرتها الفانونية ف هذا التاريخ أرأ يرة المثل ، و بعد أن قدم الحبير نقر يره حكمت بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١ ١٩٦٧/٤/١٨ ، ١٩٦٧/٦/١٣ ، بإعادة المأمورية آليه لبيان ما إذاكانت التعديلات التي أُحِريت بالطابق الذي توجد به العين المؤجرة جوهرية غيرت من طبيعته وطُريَّقة استملله وأثرت في قيمته الإيجارية تأثيراً محسوساً مع بيان الأجرة في شهر أبريل سنة ١٩٤١ أوأجرة المثل ، وبعد أن قدم الخبير تقاريره حكمت في ١٩٧٠/٢/٣٠ يَخْفَيضُ الأَجْرَةُ الْمُتَفَقُّ عَلَيْهَا بِمُقَدَّ الْإِيجَارُ الْمُؤْرِخُ ١٩٥٨/٩/١ إلى مبلغ ٥ جنيه و ٧٥٥ مليم على أن يصير المبلغ ٤ جنيه و ٢٠٤ مليم اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ . إستأنف المطعون عايه هذا الحكم طالبا الغاء ورفض الدعوى وقيد استثنافه برقم ١٠٠٤ لسنة ٨٧ ق . مدنى القاهرة ، وبتايخ ١٩٧٢/٤/٤ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدهوى ، طعن الطاعن في مذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الطعن وعرض الطمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرًا بالنظر ، و بالحلسة المحددة تمسكت النيامة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على سببين ينعى الطاعن؛الأول منهها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستثناف استنادا إلى أن عقد الايجار أمتد طبقا للتشريع الاستثنائي بقوة القانون ولمدة غير مدينة ، في حين أن الأيجار أنعقد لفترة مدينة وتجدد لمدد أشرى لعدم حصول تنبيه من أحد الطوفين فيكون بقاء الطاعن في العين المؤجرة أعمالا لامتداد اتفاق وتقدر الدعوى بقيمة الأجرة خلال الفترة التي أمتد إليها العقد وهي لاتجاوز ماثنين وخمسين جنها .

وحيث إن هذا المنمى مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى الحالية يدور النزاع فيها حول تحديد الإجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الاقصى المقرر فانوا يعتبر باطلا وكانت المحادة ١٩٣٧ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا كانت الدعوى بعالب صحة أو أبطال عقد مستمر فإن فيمتها تقدر باعتبار مجموع التعامل النقدى عن مدة العقد كنها ، وكان عقد الإيجار موضوع النزاع بعد انتهاء مدته – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – قد أمند منائيا إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فن ثم يكون المقابل النتدى لهذه المدوى غير قابلة لتقدير قيمتها المقابل تعتبر قيمتها زائدة على مائتين و محسين جنبها طبقاً للمادة ٤١ من قانون الموافعات ، و يكون المحكم الصادر فيها جائزا استثنافه، وإذ أخذ المحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لايكون قد أخطاً في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبب التانى على الحكم المطعون فيه نمالقة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم باستند في قضائه برفض للمعود في الدكان الأصلى لا يعتبر للمعود إلى أن التعديل الذي أجراء المطعون عليه في الدكان الأصلى لا يعتبر تعديد أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ بما يتعين معه إعاد الأجرة المتفق عليها ، فحري أن الثابت من تقرير الخبير أنه في سنة ١٩٤٦ قسم الدكان الأصلى الكبير لما ثلث ثلاثة دكاكين خصص لكل منها باب مستقل وتحول الجزء الداخل منه إلى ثلاثة من غرفتين وصالة ودورة مياه ، فتكون هذه التعديلات جوهرية لم تقتصر على تقسيم الدكان الأصلى إلى ثلاثة حوانيت وإنما شمات أيضا إنساء شقة جديدة على تقسيم الدكان الأصلى إلى ثلاثة حوانيت وإنما شمات أيضا إنساء شقة جديدة معدة السكنى أغفل الحكم الإشارة إليها ، وقد ترتب على هذه التعديلات تغيير

فى طبيمة الدين المؤجرة وإستغلالها وطريقة إستمالها بما يؤدى إلى إعتبار الدكان موضوع التراع فى حكم المشيد فى سنة ١٩٤٦ فتنسحب عليه أحكام الفاتون وقم ١٩٩١ لسنة ١٩٥٢ وما تلاء من قوانين ، وهو ما يعيب الحكم مخالفة القانون والقصور فى النسبيب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف التعديلات التي تجرى في العين المؤجرة بأنها جوهرية تغيرمن طبيعة المبنى وتجمله فى حكم المنشأ فى تاريخها أو أنها بسيطة لاتحدث به هذا الأثر إنما هو تكيف فانوني يستند إن تقدير الواقع ، ولما كان الحكم المطمون فيه أقام قضاءه بأن التعديلات ليست جوهرية على أن الدكان الأصلى أنشى' قبل أول ينايرسنة ١٩٤٤ وكاثت له ثلاثة أبواب وأنه في سنة ١٩٤٦ قسم إلى ثلاثة حواليت صغيرة خصص لكل منها باب مستقل . وأقتطعت شقة صغيرة من حرثه الخلفي ، وأن هذه التعديلات كانت بسبب موةــــــم العقار وبعده عن العموان انذاك ، ولا تعدوكونها إقامة حائطين داخل الدكان الكبير بن الأبواب المثلاثة ولم يكن من شأنها إفادة المؤجر منها إذ أن أحرة المدكان الكبير عند إنشائه كانت ثلاثين جنبها شهريا وأصبحت أجوة الحوانيت النلائة والشقة الخفية لا تتحاوز مبلغ . ٧ج و ١٤٤م ، وأضاف الحكم أنه إذ تعذر على الحبير تعيين أجرة الأساس عن شهر أبريل سنة ١٩٤١ لأن المنطقة التي تقبع بها عين النزاع كانت صحراء حِداء وقت إنشائها فيتعين إعتماد الأجوّ المتفق عليها عند التعاقب ، وكان يبين من هذا الذي استخصه الحكم أنه أحاط بحقيقة التعديلات التي تمت بالدكان الأصليولم ينفل وجود الشقة للصغيرة عند تحدثه عنها وكان لايدخل صمن الإنساءات الجديدة التعديلات التي يجريها المالك لتسهيل استغلال المبني القدم لاتصحيه تغيرات في أحزائه الأساسية ، وكان ما قرره في هذا الشأن إستخلاصا سائغا فى حدود سلطته الموضوعية بالنظر لما جرى بالعين محلى النزاع دون سواها باعتبار أنها هي التي يعتد في نطاقها بما أدخل طبها من تعديلات ، لما كان ذلك

وكان لمحكة الموضوع محالفة رأى الخبير في النتيجة التي انتهى إليها لأن رأيه لايخرج عن كونه دليلا في الدعوى من حقها تقديره دون معقب عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، و يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض المطعن .

# جلسة ۲۲ من ابريل سنة ۱۹۷٦

برئامة السيد المستشارنائب رئيس المحكة أمين فنح الله وعضوية السادة المستشارين :جلال عبد الرحيم عنمان، و محدكال عباس ، وعبد السلام الجندى ، رصلاح الدين يونس .

 $(1 \wedge 1)$ 

الطعن ١١٤ لسنة ٤١ القضائية :

ضرائب " ضريبة "المهن غيرالتجارية » •

ا انشاط الذي يزاوله المول بقصد تحقيق ربح مالى ولا يخضع لضربية توعية - خضوعة لضربية المهن فيرالتجارية - لا يشترط في هذا النشاطأن يتحذّه صاحبه مهنة معنادة له -مثال بشأن استغلال بحث علمى -

مؤدى نص المادة ٧٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٩٩ بعد تعسديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن ماخضع لضريبة المهن غير التجارية « المهنة » أو النشاط الذي يمارسه المحول بصفة مستقلة و يكون العنصر الأساسي فيه العدل . وكلمتا « المهنة » و « النشاط » وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ١١ – وصفان متفا بران ردد الشارع بنهما بلفظ « أو » لكى يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استقلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى و إن لم يتخذه صاحبه مهنة معتادة له . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واشترط توافو الاستمرار والاعتياد وتمكرار العمليات وقصد الحصول على د. مستمر و إيراد دورى يمتد لسنوات عدة في عمل المطعون ضده — استغلال بحث على سرحتى بمكن اخضاع الربح الناتج منه لضريبة المهن غير التجاربة وهى شروط ليس من اللازم توافرها لتحقق النشاط الذي يخضع للضريبة فانه يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه .

<sup>(</sup>١) نقض جلسة ١٧١٧ [ ١٩٦٦ عبوعة المكتب الفيمن ١٧ ص ١٧٩٣

#### المحكمة

بعد الاطلاع علىالأوراق وسماع التقرير الذى تلادالسيد المستشار المقرر والمراضة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما سبن من الحكم المطعون فيه "وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون ضده كان قدقدم عنا في المؤتمر العالم الشيكات الكور مائية المنعقد بباريس سنة ١٩٥٢ ورأت إحدى الشركات اليابانية استثمار هذا البحث ف عملياتها فطلبت من المطعون صده بعض التفصيلات الحاصة متنفيذ هذا البحث فأرسله لها وربطت له في مقابل ذلك نسبة مئونة من الأرباح . وقد قدرت مأمورية ضرائب الرمل ربحه من استغلال محنه في سنة ١٩٦١ بمبلغ ٤٨٧ ج،٥٥٠ م وقد أفترض على هذا الربط واحيل الخلاف إلى لجنسة الطعن التي قسررت ساريخ ١٩٦٥/١/٢٧ عدم خضوع المبالغ الواردة للطعون ضده في تلك السنة غضربة على المهن غير التجاوية • كذلك فروت ذات المأمورية أرباح الممول في سنة١٩٦٣م من استغلاله لذات ألبحث بمبلغ ١٦٦٩ جـ ٨٥٦ واعترض المطعون ضده على هذا الربط مدورة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطمن التي قررت بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٥ عدم خضوع المبالغ الواردة المول في تلك السنة لضريبة المهن غير التجارية . وإذ لم ترتض مصلحة الضرائب هدن القرارين فقد طعنت علهما بالدعوين ٣٨ لسنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٦ تجارى َ بلي الاسكندرية ، وبتاريخي ١٩٦٦/٢/١٦ ، ١٩٦١/١١/٢٤ قضت المحكة في كل منهما بتأييد القرآر المطعون فيه، طعنت مصلحة الضرائب على هذن الحكمن بالاستئنافين ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق ، ٣٦١ لسنة ٢٧٠ استثناف الاسكندرية وبعدأن أمرت المحكمة الاستنافية بضم الاستئنافين فضت فهِمَا رَفْضُهِمَا وَتَأْيِيدُ الحُكْمِينِ المُسْأَنْفِينِ . طَعَنت مُصَلَّحَةُ الضَّرَابِ في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة سذكرة أبدت فهما الرأى رفص الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسا

وحيث إن الطاعنة تنعي على الحكم ، المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه بعدم خضوع ما حصل عليه المطعون ضده من الشركة اليابانية من تسبة قدرها ١ / من أرباحها نتيجة استغلالها لبحثه العلمي للضريبة على أرباح المهن غير التحارية على أسباب حاصلها أن البحث الذي تقدم به المطمون ضده لمؤتمر علمي هو هملية وحيدة لا يتوافر فيها شرطا الاستمرار والاعتياد وهما الشرطان الواجب توافرهما لخضوع المشاط لضريبة المهن غير التجارية وأنه لا يغير من هذا النظر حصول المطعون ضده على المقابل في فترات منعددة لأن التكرار هنا في طريقه الحصول على الربح وليس فى العمل مصدر الربح وهذا الذى ذهب اليه الحكم يخالف الفانون لأن المشرع نص في المسادة ٧٢ من الفانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة . ١٩٥ على سريان ضريبة الأرباح غير التجارية على كل مهنة أو تشاط لا غضه لضريبة أخرى وقد فرق المشرع بين المهنسة والنشاط وأخضع كلمما للضريبة وأنه إذا كان التكرار والاستمرار والاعتباد مى شروط يَحتق ١٠ الاحتراف والانتهان ألا أن ذلك ليس مطلوبا في النشاط وأنه يكفي أن يمارس الهول نشاط حي يخضع للضريبة ولو لم يُمل من هذا النشاط حرفه له .

وحيث إن هذا النمى فى عله ذلك أن النص فى المسادة ٧٧ من القانون ١٤ اسنة ١٩٥٩ على أنه يفوض ضريبة سنوية ١٩٠٠ على أنه يفوض ضريبة سنوية ١٤٠٠ معلى أرباح المهن الحدرة وغيرها من المهن غير التجاربة التى يمارسها الممول بصفة مستقلة و يكون العنصر الاساسى فيهسا العمل وتسرى هذه الضريبة على كل مهنسة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى يدل على أن ما يخضع لضريبة المهن غير التجارية المهنة أو النشاط الذى يمارسه الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيه العمل . كلمتا المهنة والمنشاط وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة وصفان متفايران ردد الشارع بينها بغنظ

أولكى نخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشأط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد محقيق ربح مالى وأن يتخذه صاحبه مهنسة معتادة له ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واشرط توافر الاستمرار والاعتياد وتكرار العمليات وقصد الحصول على ربح مستمر وإبراد دورى يمتد لسنوات علة في عمل المطعون ضده حتى يمكن إخضاع الربح الناتج منه لضريبة المهن غير التجارية وهى شروط ليس من اللازم توافرها لتحقيق النشاط اذى يخضع للضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخضا في تطبيقة بما يوجب نقضه .

# جلسة ۲۲ من ابريل سنة ۱۹۷۹

رياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هر يدى وعضوية السادة المستشارين. أحد صفاء الدين ؛ وعز الدين الحسيبي ؛ رعبان الزيني ؛ محمدي الحول .

(14.)

## الطعن رقم ٧٢٣ اسنة ٤١ القضائية :

(١) عقد " المزاد " .

احب الدعوى إلى التعاقد بطريق المزاد . حقه بعد الاعلان عن شروطه وتقدم العطاءات
 إضافة شروط جديدة بموافقة أصحات العطاءات دون حاجة إلى الاعلان عن مزاد جديد .

( ٢ ) عقد « المزاد ». محكمة الموضوع . نقض .

الدعوى إلى التعاقد يطريق المزاد · قيام السبب المشروع لوفض التعاقد من جاأب صاحب هذه الدهوى · من مسائل الواقع · لا رقابة لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فى ذلك سَى أقام قضاره على أسباب سائفة ·

#### (٣) حكم « مالا يعدقصورا » . نقض

دفاع العااءن • عدم استناده إلى أساس قانوني صحبح • أعفال الحمكم الردعلية • لاقصور

( ٤ ) استثناف " العلبات الحديدة" . مسئولية . مويض .

طلب الطاعن أمام محكة أول درجة تعويضه عزالضرر الذى أمامه تتيجة رفض عطائة • **مطالبته** أمام محكة الاستثناف بتعويز موالضرر الذى لحقة بسبب مانسيته إليه المطعون عليها من وقائع فى دفاعها أمام محكة الدرجة الأولى • طلب جديد - لا يجوز قبوله فى الاستثناف

اذكان يبين من الاطلاع على مشروع العقد الذي احدته نقابة المهن التعليمية المعامون عليها على من التعليمية المعامون عليها عمل التعليمية المعامون عليها عمل المام عمل ا

الحاص تكون هى الواجبة التطبيق . وإذ يجوز المتعاقدين وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من الفانون المدنى تعديل العقد باتفاقهما فإنه يجوز أيضا لصاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد ، بعد الإعلان عن شروطه ، وتفديم العطامات ، دون ماحاجة إلى الاعلان عن مزاد جديد ، وإذ إستخلص الحكم المطعون فيه في حدود سلطته الموضوعية ، وباسباب سائفة – لم تكن على نعى – إذ الطاعن بعد أن تقدم بعطائه قد قبل الشروط المتعاقة بالاعتبارات الشخصية ، والتي أضافتها المعلمون عليها إلى تلك السابق الاعلان عنها ، فإن النبى عليه يخالفة الفانون أو الخطافي تطبيقه يكون على غير أساس .

٧ - قيام السبب المشروع لرفض التعاقد - من جانب صاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد - أو نفيه ، هو من مسائل الواقع ، التي يستقل بها قاضى الموضوع ، دون رقابة من محكة النقض ، من أقام قضاءه على أسباب سائفه ، وإذ كان ما أورده الحكم يؤدى إلى ما انتهى إليه من مشروعية إمتناع نقابة المهن التعليمية عن التعاقد مع الطاعن على إدارة صيدليتها والانحالفة فيه للقانون ، إذ العبرة فيا إذا كان صاحب الدعوة للابجار قد تعسف في وفضه ، أو لم يتعسف ، هى بالظروف والملابسات التي كانت عيطه به وقت الرفض الابعده ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

مق كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النمى لا يستند إلى أساس فانونى
 صحيح ، فإن إخفال الحكم الرد عايه لايعد قصورا مبطلاله .

ع - مفاد نص المادة ٧٣٥ من قانون المرانعات أنه لا يجوز إضافة أى طلب بديد لم يكن قد أبدى أمام محكة الدرجة الأولى ، إلا أن يكون هذا الطلب قى حدود الاستثناء الوارد فى الفقرتين الثانية والرابعة من هذه المادة . وإذ أقام الطاعن دعـواء أمام محكة أول درجة بطلب التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة رفض المطمون عليها التعاقد معه ، دون غيره من ادفعال ، فإن مطالبته أمام محكة الدرجة الثانية بتعويض عن الضرر الذى لحقه ، لما نسبته إليه المطمون عليها مديا م عكة أول درجة ، يكون طلبا جديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يحديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يحديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يحديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يحديدا ، لا يجوز عليها حديدا ، لا يحديدا ، لما يحديدا ، لا يحديدا ، لما يحديدا ، ل

نحكة الاستئناف قبوله ، وطهرا أن تقضى بذلك ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم فإن النسي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، إذ برى في قضائه على أن ما نسبتة المطعون طيها إلى الطاعن من أمور يدخل شمن دفاعها في دعوى مقامة ضدها ، ولا مسئولية طيها في خصوصه ، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الوقائع قد ثبقت أم لا \_ يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الدكتور صيدلى ... ... ... ... ... ... ... (الطاعن) اقما الدعوى رقم ٧٦١ لسنة ١٩٦٨ و مدى كلى القاهرة ضد نقابة المون التمليمية (المطمون عليها) طالبا الحكم بالزامها بأن تدفي له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التمويض ، وقال بيانا للدعوى أن النقابة المذكورة أطنت عن مزايدة لإدارة صيدلية المعلمين التابعة لها عن سنتي ١٩٦٨ ، وتقدم بعطائه وسدد قيمة التأمين المطلوب ، ورغم أنه كان صاحب أعلى عطاء واستيفائه لكافة الشروط التأمين المطلوب ، ورغم أنه كان صاحب أعلى عطاء واستيفائه لكافة الشروط أنه تطلبها التقابة فى المزايدين فقد التفتت النقابة عن عطائه وأرست المزاد على غيم منحرفة بذلك عن جادة الحق ، وإذ اصابته اضرار تبيجة رفض النفابة التعقد معه ، فقد أقام الدوى بطلباته . وف١٩/١/١٩١٩ وحكمت المحكمة في الاستشاف علم ١٩٣٤ سنة ٨٧ قى القاهرة وفي ١٩٧٠/١/١٩١٩ حكمت المحكمة في موضوع رقم ٢٨٤ سنة ٨٤ قى القاهرة وفي ١٩٧٠/١/١٩١٩ حكمت المحكمة في موضوع الاستثناف وبرفض الدعوى ، طهن الطاعن في هذا

الحكم جلويق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطابت رض الطمن .

وحيثإن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالشق الناني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون ، وفي بيان ذلك يدول أن الحكم استند في قضائه برفص الدعوى إلى أنه وإن كان مشروع "تعاقد الذي أطنت عنه النقاية المطمون عليها قد تضمن شروطا مالية بحتة لم يكن الاعتبار الشخصى ملحوظا فيها ، وأن الطاعن تقدم بمطائه بناءعلى هذه الشروط ، إلا أن النقابة قامت بعد ذلك باحدات عديل فيها أحطت بمقتضاه أهمية للاعتبار الشخصى بأن أوسلت لسكل صاحب عطاء تطلب منه موافاتها بيانات عن سنة تخرجه من كلية الصيدلة والأعمال التي مارسها منذ تحرجه ، وأن العالص قبل هذا التعديل بأن أوسل للنقابة خطابا يحوى البيانات التي طلبتها ، فيكون لحب أن تفصل في نتيجة العطاء مستهدمة بالعاملين المسادى والشخصي ، وأنها رفضت انتماقد معالطاعن بسبب مشروع هوحدم ثقتها في شخصه وهو من الحكم خطأ وغالفة للقانون ذلك أن المزادات المفتوحة والتي يسمح بالاشتراك فيها لمن يشاء ، تقوم - وفقا لأحكام القانون العام - على مبدأ آليه إرساء المزاد ويتمن اختيار أفضل العطامات من الناحية المــالية ، ولا يجوز لصاحب العوة أن يضيف إلى شروط المزاد أو التعاقد شروطا أخرى جديدة لم يسيق الإعلان عنها ويتخذها ميروا لاستبعاد العطاء ، لأنه يتقديم العطاءات وحلول ميماد فتح المظاريف يتحدد مركز كل من أصحاب المطاءات بالنسبة للاخر وبالنسبة لجمهة المقدم إليها العطاء ، ولا يجوز العبث بهذه المراكز باتفاق لاحق من شأنه تعديلها وإلا أهدرت المراكر التي آكتسها كل منهم ، وإذا رأى صاحب الدعوة صرورة اضافة شروط جديدة ، فإنه يتمين عليه إلغاء المزاد والإعلان عن مزاد آخر بهذه الشروط الجديدة .

وحيث إنه لمساكلن سين من الاطلاع على مشروع العقد الذى أعدته النظامة المطعون طبها لإدارة صيدليتهاوأوسلت صورة منه تلطاعن أنه لم يتضمن شروطا تكشف عن النية في اختيار وصائل القانون العام ءفإن قواعد القانون الحلص تكون مى الواجبة التطبيق ، وإذ يجوز للتعاقد بن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون المدنى حسم تعديل العقد باتفاقهما ، فإنه يجوز أيضا لصاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد بعد الإعلان عن شروطه وتقديم العطاءات ، أن يضيف شروطا جديدة بموافقة أصحاب العطاءات ، دون ما حاجة إلى الإعلان عن مزاد جديد ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه في حدود سلطته الموضوعية وبأسباب سائفة لم تكن عمل نبي أن الطعن بعد ان تقدم بعد لله قد قبل الشروط المنعلقة بالاعتبارات الشخصية التي أضافتها المطعون عليه المي تلك السابق الاعلان عنها ، فإن الدي عليه بخالفة القانون أو الحطافي تطبيقه بكون عليه المسابق الاعلان عنها ، فإن الدي عليه بخالفة القانون أو الحطافي تطبيقه بكون عليه أساس .

وحيث إن الطاهن ينعي بالسبب الثالث و بكل من الشق الثالث من السبب الأول والشق الناني منالسبب الناني، على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة التابت بالأوراق والتناقض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون عليها رفضت التعاقد معه دون مبرو ممسأ يستوجب مسئوليتها ، إذ قامت اللجنة المختصة بفتح مظاريف العطاءات بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ ، ولما تبينت أن الطاعن هو صاحب أكر عطاء حاولت تعطيل إجراءات المزاد والتحلل منها ، فوجهت في ١٩٦٧/١١/٢٥ خطابات إلى مقدمي العطاءات لموافاتها ببيانات عن سني تخرجهم والأعمال التي مارسوها والتعاقدات التي تمت معهم خلال السنوات الجمس الأخيرة ، كما طلبت في ١٩٦٧/١١/٢٦ من مكتب أمن وزارة الصحة افادتها بمعلوماته عنهم ، كى تتخذ من كل هذه اليانات ذريعة للتفصيل بين أصحاب العطاءات واستبعاد من تريد استبعاده ، وطلب الطاعن تكليف المطعون عليها بتقديم محضر فتح المظاريف، وكلفتها المحكمة بذلك بجلسة ١٩٧٠/٦/١٣ فامتنعت عن تقديم الحمضر المذكور لتخفى على قاضى الدعوى تاريخ فتح المظاريف وهل هو سابق أم لاحق على خطاباتها المرسلة إلى مقدس العطاءات ومكتب الأمن ، وبالرغم من ذلك فقد ذهب الحكم المطعون فيه خلافا للواقع ، إلى أن المظاريف فتحت في ١٩٦٧/١١/٢٨ ، وجرى في قضائه على أنّ آمتناع النقابة عن التعاقد مع الطلعين كان لاسباب مشروعة استنادا إلى عدم ثقة آلمطمون عليها في شخصه بالنظو

لما جاء يتحريات مكتب أمن وزارة الصحة من تقديمه لعدد من المحاكات التاديبية ، وأنه لايصح القول بأنه كان على النقابة أن تتحري صحة هذهالتحريات وحسبها أن يقدمها لها مكتب حكوى ، وأنه لا اعتداد بالشهادات المقدمة من الطاعن والصادرة من نقابة الصيادلة والدالة على عدم تقديمه للحاكمة والأخير عن اصدار القرار الذي اتحذته النقابة ، ويقول الطاعن أن هذا الذي والأخير عن اصدار القرار الذي اتحذته النقابة ، ويقول الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غالف للقانون ويشوبه التناقض والقصور ، إذ من المبديه بعدم صحة تحريات مكتب الأمن فقد جعل منها سببا مشروعا لوضى النماقد ، فضلا عن أن الصحيح أن تتحمل النقابة تبعة قرارها باستبعاد عطاء الطاعن لأنها المسئولة قبله عن القرار الذي اتحذته ولها إذا ارادت الرجوع على مكتب الأمن .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعدأن عرض لوقائع الدعوى ودفاع|لطرفين ، استند في قضائه بمشروعيه رفض المطمون عليها التماقد مع الطاعن إلى قوله " أن النقابة رفضت التماقد ممه امدم ثقتها في شخصه نظرا لمآ جاء في تحريات مكتب أمن وزارة الصحة بحصوصه من تقديمه لعدد من المحاكات الشخصية التأديبية ، وهي على حق تصرفها هذا الذي يستند إلى سبب مشروع لا مسئولية عليها فليس هناك ما يضطرها إلى التعاقد مع شخص ايتعامل معأعضائها فى موضوع الأدوية وهو موضوع حيوى هام بالنسبة لهم وهذا الشخص فدمته نقابته الحاكمة التأديبية في عدد من القضايا ، ولا يصح القول أنه كان عليها أن تتحرى عن صحة تلك البيانات فحسبها أن يقدمها لها مكتب أمن وزارة الصعة ــ التابع له المستأنف ضده (الطاعن) – وهو مكتب حكومي المفروض أن يتمتع بالنقة والحيدة ، ولايقدح في هذا القول مانقدم به المستأنف ضده من شهادات من نقابة الصيادلة أنه غير مقدم لأمة عاكة تأديبية لأن هذه الشهادات لم تكن محت بصر النقابة وهي تتخذ قرارها بعدم النماقد ممه " . ولما كان قيام ألسبب المشروع لرفض التعاقد أو نفيه هو مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكة التغض متى أقام قضاءه على أسباب سائفة ، وكان هذا الذي

أورده الحكم يؤدى إلى ما انهى إليه من مشروعية امتناع النقابة عن التعاقد مع الطاعن ، ولا محالفة فيه للقانون ، إذ العبرة فيا إذا كان صاحب الدعوى الإيجـــلو قد تعسف فى رفضه أو لم يتعسف هى بالظروف والملا سات التى كانت عمطة به وقت الرفض لابعده وإذ لا يفسد الحكم ما استطرد إليه تربدا عن أن للطاعن مقاضاة مكتب الأمن لأنه مسئول عن قرار النقابة وعن نسبة وقائم للطاعن لم يشبت صحبًا ، إذ كان ذلك . وكان ما ثبته الحكم من أن فتع المظاريف قد تم بتاريخ ١٩٢٧/١١/٧٨ له أصله الناب يحضر اجتاح هيئة المنقابة المطعون عليا الحور كان ما أسلم على الحكم مكل ما تضمنه هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب التانى القصور في السبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ماتمسك به الطاعن أمام حكمة لموضوعهم أن المحكم المامة الممتوحة تقوم على آليه لمرساء المزدد واختيار أفضل العطاءات من الناحية المالية ، وأن يعد الإعلان عها وعن شروطها وتقديم العظاءات لا بجوز إضافة شروط لم يسبق الإعلان عبا ، وإنما يجب إلغاء المزايدة والإعلان عن

وحيث إن هذا للتمى ضرمتج ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن الوارد بسهب النعى على ماتقدم أبيانه عند الرد على الشق النانى من السبب الأول لايسقند إلى أساس قانونى صحيح ، فإن إغفال الحكم الرد عليه لايعد قصورا مبطلاله .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الأول عالفة القانون والخطأ في تطبيفه والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيمبرى في قضائه على أن إعلانالنقابة المطعون عليهاعن مزايدة إدارة الصيدلية . وإرسالها صووا من مشروع التعاقد إلى عدد من الصيادلة يعتبر إيجابا ، وأن الطاعن عندما تقدم بعطائه أوضح نسبة الربح التي تؤول المقابة ، وأثبت في ما قدرداً أن "على استعداد للمارسة " ، وأن افتران قبول الطاعن بهذه العيارة يعتبر وفضا لإيجاب النقلبة وإيجابا جديدا من الطاعر عملا بالمحادة ٩٦ من القانون المدنى ، ورتب المحكم على ذلك عدم مسئولية المطعون عليا إذا لم تقبل هذا الإيجاب وهو من الحكم خطأ

ف تكيف الواقع ف الدهوى و غالفة القانون ، وذلك أنه طبق على واقعة التراع حكم المادة المذكورة ظنا منه أن التعاقد كان بطريق المارسة لا بطريق المزاد وأن طرح الصفقة الصفقة في المزاد هو الإيجاب والتقدم بالعطاء هو القبول ، في حين أن طرح الصفقة في المزاد والإعلان عنها وعن شروطها هو بجرد دعوة إلى التعاقد عن طريق التقدم بمعلاء ، والتقدم بالعطاء هو الإيجاب ، أما القبول فيو لرساء المزاد على من يرسو عليه هذا إلى أن عبارة و علما بأنى مستعد المعارسة "التى اوردها الطاعن بعطائه، الاتدل على رفضه لدعوة النقابة ، ولكنها بجرد تحفظ من حق كل من إدا تحسل بالتي المناهداتها للتذل على رفضه لدعوة النقابة ، ولكنها بجرد تحفظ من حق كل من إدا تحسل بالتي المناهداتها للتذل على رفضه لدعوة النقابة ، ولكنها بجرد تحفظ من حق كل من إدا تحديد المناهدات المن

وحيث إنه لما كان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاء مرفض دعوى الطاعن ملى دعامتين كل منهما مستقلة هن الاخوى ، الاولى أن تقدم الطاعن بعطائه مقترنا بعبارة " أنه على استعداد الممارسة " يعتبر رفضا لإيجاب النفاية و يتضمن إيجابا جديدا لا مسئولية على المطمون عليها أن هى لم تقبله والثانية أن المطمون عليها رفضت التعاقد مع الطاعن بسبب مشروع وكانت هذه المعامة تكفى لأن يقوم عليها وحدها الحكم – وقد ثبت عدم صحة النعى الموجه إليها سفان تعييه في الدعامة الأخرى ، أيا كان وجه ارأى فيه يكون غير مشج .

وحيث إن حاصل الشق الرابع من السبب الأول والشق المتالث من السبب النافى الحطا فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، فلك أن المطمون عليها قررت فى المذكرة المقامة منها لمحكمة أول درجة أنها رفضت النماقد مع الطاعن لأسباب معررة من التحريات التى أجرتها بنفسها وأوضحت أنه ليس أهلا للثقة ولا يمكن الاطمئنان إليه لسبق انهامه بتبديد أدوية ونقل أدوية منصيدلية كان يعمل بها إلى صيدليته الخاصة ، وامتناعة عن دفع دين مستحق عليه لأحدى شركات الأدوية ، وتحرير عاضر تمو فينة عديدة ضده لبيعة أدرية باكثر من السعر الحبى ، وإذا حرى قضاه المحكة على أن مانسبته النقابة إلى الطاعن من هذه الأمور لدخل ضمن دفاعها في دعوى مقامة ضدها ولا مسئولية عليها فى خصوصه ، دون أن يبين الحكم ماإذا كانت هذه الوقاء. قد ثبتت أم لا ، من أما تعتبر قذفا فى حق الطاعن وتخدش الناموس والاعتبار ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون والاعتبار ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون والما القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه و لا تقبل الطلبات الجديدة في الأستثناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بمدم قبولها . ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر آلملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من النمو يضات بعد تقديم هذه الطلبات، وَكَذَاكَ يَجُوزُ مَعَ بِهَاءُ مُوضُوعَ الطلب الأصلى على حالة تغيير سببه والإضافة إليه، ويجوز للحكمة أن تحكم بالتمو يضات إذا كان الاستثناف قد قصد به الكيد" . فإن مناد هذا النص أنه لا يجوز إضافة أي طلبات جديده لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد في القفرتين الثانية والرابعة من هذه المسادة . وإذ أقام الطاعن دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب التعويض عن الضرر الذي أصابه تتيجة رفض المطعون علمها التعاقد معه دون غيره من الأمثال ، فإن مطالبته أمام محكمة الدرجة الثانية يتعويض عن الضررالذي لحقه لما نسبته إليه المطعون عليها من وقائع في دفاعها أمام محكَّمة أول درَّجة ، يكون طلبا جديداً ، لايجوز لمحكَّمة الاستثناف قبوله ، وعليها أن تقضى بذلك واو من تلقاء نفسها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص ، يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ۲۲ من ابريل سنة ۱۹۷۲

برئاسة السيدالمستشار نائب رئيس المحكمة الدكتورجافظ.هر يدىوعضو بة السادةالمستشار مين: أحمد صفاء الدين ، عزلالدين الحسيني ، عنهان الزيبي ، مجدى الحولي .

# (111)

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٤ القضائية :

حكم " عيوب التدليل . ما يعد قصورا " . وصية .

دفع الطاعن بجهالة توقيع مورثته على عقدالبيع مرضوع الدعوى! ثم بطلانه لصدوره من المورثة وهى معدومة الإرادة غير ما نع من الطعن على هذا العقد بأنه بخفى وصية ـ اغفال الحسكم تحقيق هذا الدفاغ ـ قصور ـ

إذكان من حق الطاعن التمسك بالطعن على عقد البيع موضوع الدعوى بأنه يخفى وصية بعدما دفع الدعوى بجهالة توقيع مورثته علىهذا العقد، ثم ببطلانه لصدوره من المورثة وهى معدومة الإرادة ، ودون أن يوصف بأنه متخبط فى دفاعه ، بل أن ما أبداه من أوجه دفاع متفق مع تربيبها المنطقى، وكانالطاعن قد ساق لتدعيم دفاعه الأخير عددا من الفرائ التي تسانده ، فإن الحركم المطمون فيه إذ أغفل تحقيق هذا الدفاع يكون مشو با بالقصور .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل في أن المطعون طيها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٩٦ سنة ١٩٧٠ مدنى

كلى أسيوط ضد الطاعن وباقى المطعون عليهم طالبة الحكم بصبحة ونفاذ عقسد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١/٢٠ وانصادر لها من المرحومة ... ... ... ... ... مورثة الطاعزو باقبالمطمون دايم تمام الموضحة الحدود والمعالم بالعقدو بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ... جنيه و بناويخ الموضحة الحمكمت المحكمت المحكمة بصحة ونفاذعقد البيع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٧١/٤٥ محكمت المحكمة تتأميد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن

وحيث إن مما ينماه الطاعن بالسبين الأول والخابى على الحكم المطاون فيه عالمة التابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان فلك يقول أنه تمسك أمام محكة الموضوع بأن عقد البيئ الصادر من مورشه إلى المطمون عليها الأولى يحقى وصية بقصد حرمانه من الميراث ، واستدل على ذاك بأن المشترية لم تحضر مجلس العقد ، ولم تمتا المبيع ، وأن البائعة لم تكن في حاجة البيع، وأن الأرض المبيعة ظلت في حيازتها حتى وفاتها ، كما احتفظت بعد البيع بعد التوقيع طيه ، وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات دة عه ، إلا أن الحكم المطعون فيه تضى برفض الدعوى دون عيميق دفاعه في حذا المحموص بتقوله أن المطاهن لم يقدم أى دابل أو قرينة تسائده في ذلك وانه تخبط في دفاعه مما يجعله باطلا

وحيث إن هذا النبى فى علد ذلك أن الحكم المطمون فيه بعد أن قد رر أن للطاعن أن يطعن على عقد البيع موضوع الدعوى الصادر من مورتته بأن يخفى وصية وله أن شبت فلك بكافة طرق الاتبات عاد وقرر أن الحكة تسقشف من تخبط المستأنف فى دفاعه وعدماستقراره على دفاع واحد أنه غير جاد في قدب اليه أخيرا ومن باب الاحتياط من دفاع طخصه أن عقد البيع على التداعى يخفى وصية ، حيث دفع الدعوى بداءة بجهله توقيع مورثته على هذا المقد ثم عدل عن هذا إلى الدفع ببطلان المقد لصدوره من مورثته وهى معدومة الإرادة واشيرا دفع أن العقد ليس بيعا عبوز بل هو فى حقيقته وصية دون أن يقدم دليا أوقرينة

تسانده في زهمه . ولما كان ذلك وكان من حق الطاعن التمسك بالطعن على عقد البيم موضوع الدعوى بأنه يخفى وصية بعدما دفع الدعوى بأوجه دفاع أخرى على النحو السالف ذكره دون أن يوصف بأنه متخبط في دفاعه بل أن ما أبداه من أوجه دفاع يتفق مع ترتيبها المنطقى ، وكان الطاعن قد ساق لتدعيم دفاعه الأخير عددا من القرائل التي تسانده فإن الحكم المعامون فيه إذ أغفل تحقيق هذا الدفاع الأخير يكون مشو با بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ما ق أسباب الطمن .

### جلسة ۲۶ من ابريل سنة ۱۹۷۹

برثاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة عمد صادق الرشيدى,وعضوية السادة المستشارين: أدب قصبحي، محد صلاح الدين عبد الحبيد، وشرف الدين خيرى؛ ومجمد عبد العظيم عبد •

## (191)

الطعن رقم ٤ ٩ ٦ لسنة ٤٠ القضائية :

( ۱ و ۲ ) عمل . تقادم <sup>در</sup> تقادم مسقط " .

( 1 ) حق العامل فى حصيلة صندوق الادخار وحقه فى المكافأة أوفيهما معا حق فاشىء عن عقد العمل - تقادمه بافقضاء سنة من وقت النهاء العقد . م ٢٩٨ مدنى .

( Y ) إقرار رب العمل يدين العامل قبل المهاء عقد العمل ، غير قاطع لتقادم دهاوىالعامل الناشئة عن العقد ، علة ذلك ، التقادم لاينقطع قبل بد. سريانه .

(٣) دعوى . نقابات. عمل . حكم " حجية الحكم ". قوة الأمر المقضى .

دهوى النقابة • دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء • اختلافهما فى الموضوع وللسبب والآثار والأشخاص ـ قرار هيئة النحكيم فى الدعوى المقامة من النقابة ـ لاجمية له فى اللهوى المقامة من العامل قبل رب العمل ـ

۱ — حق العامل في حصيلة صندوق الادخار وحقه في المكافأة أو فيهما معا وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (۱) — هو حق ناشيء عن عقد العمل وتحكمة قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المسادة ٩٩٨ من أنه (تسقط بالتقادم العماوى الناشئة عن عقد العمل با نقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد) وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى .

اذ كان الخطاب الصادر من الشركة المدامون ضدها \_ أيا كان وجه الرأى فيه باعتباره إقراوا بالدين \_ قد صدر قبل التهاء عقد عمل مورث الطاعنة

أى قبل بداية مدة التقادم المنصوص طبها فى المسادة ٢٩٨ من القانون المسدنى ومن ثم فلا يكون هنالك تقادم حتى يرد عليه الانقطاع، أما عن القول بأن الح طام السالف الذكر يعتبر سندا جديدا بالدين فلا يتقادم إلا بالمدة الطويلة فإنه مردود بأن الحطاب لا يحرج المبالغ الواردة به عن طبيعتها باعتبارها حقا ناشئا عن عقسد العمل . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر و حرى قضائه على سقوط دعوى الطاعنة لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقد عمل مورثها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٣ — دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ( ٢ ) — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها فى موضوعها وفى سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هى تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أووكيلة عنهم ، ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم ( لصالح النقابة العامة لعهل خدمات النقل ) لاتكون له حجية الأمر المقضى بالنسبة للنزاع القائم ( المقام من ؤوجة العامل بعد وفاته ) و بالتالى فليس من شأنه أن يكون سندا لهى المطالب به .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر يرالذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيهوسائرأوراق الطمن ــ تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى وقم ٧٣٨٠سنة ٣٦٥مال كلى الاسكندرية بعريضة معلنة فى ١٩٦٨/٩٤ وقالت بيانا لها أن زوجها المرخوم ... ... ... ...

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٦٧/٢/١ بجموعة المسكتب الغني س ١٨ص١٦٠ .

<sup>(</sup> ٢ ) نقض ١٦ / ١٩٧٢ مجموعة المكتب التي س ٢٣ ص ١٣٩١ -

كان يعمل لدى شركة مخازن البوندد المصرية التي اندمجت في الشركة المطعون ضمعاً ، وأنه كان مشتركاً في صندوق الاحتياطُ والمعاش الخاص بتلك الشركة والذي يتكون وأس ماله من الاشتراكات الشهرية لأعضائه ونما تساهم بهالشركة وقد قامت الشركة في سنة ١٩٥٩ برد مادفعه العاملون في ذلك الصندوق اليم ، ولكنها لم ترد شيءًا لمورث الطاعنة ، و بالنسبة لقيمة ما ساهمت به الشركة في الصندوق. فقد احتفظت به لنفسها ، ولم ترده للعاماين بمقولة أنه مقابل ألترامها بمكافأة نهاية الخدمة الامر الذي حدا بالنقابة العامة لعال خدمات النقل إلى عرض التزاع الخاص بهذا الشق على هيئة التحكيم الى أصدرت قرارها فى ١٩٦٤/١٠/٢٧ ف التزاع ١٨ سنة ٢٧ تعكم الاسكندرية بالزام الشركة بأن تدفع الشتركين ف صندوق الاحتياط والمعاش أوخلفائهم ونى نهاية الخدمة فيمة ماساهمت به الشركة حتى ١٩٥٦/٢/ ، وكانت شركة عازن البوندد المصرية قد أرسلت في ١٩٥٦/٢/ ١٩٥ إلى مورث الطاعنة خطابا تضمن بيانا بحسابه لدى صندوق الاحتياط والمعاش باعتبار أندحصيلة اشتراكاته فيه فضلا عما ساهمت به الشركة وأخطرته أن ذلك المبنخ سيودع لحسابه بصندوق لادخار ، وخلصت الطاعنة من ذلك إلى طلب الحكم باحقيَّها إلى مبلغ. . و٣جنيه قيمة اشتراكات مورثها فيصنلوق الاحتياط والمعاش ، وقيمة ماسآهمت به الشركة ف ذلك الصندوق. دفعتالشركةالمطعون ضدها بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا للادة ٩٩٨ من القانون المدى باعتبارأن عقد العمل انهمي في ١٩٥٦/١١/١٨ وانقضي أكثر من سنة قبل رفع الدعوى .

قضت الحكة الابتدائية في ١٩١٩/٣/٢١ برفض الدفع بالتقادم وبالزام الشركة المطعون ضدها بمبلة ٢٤٧٧ جنيه و ٢١٩٩ مليا . استانفت الشركة هسذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٦٤ سنة ٢٥ ق عمال اسكندرية ، كالستانفة الطاعنة بالاستثناف رقم ٢٥٥ سنة ٢٥ ق عمال اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/١ قضت محكة الاستثناف بعد أن ضمت الاستثناف ( أولا ) وفي الاستثناف المرفوع من الشركة المطعون ضدها بالفاء الحكم المستأنف وسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم . ( ثانيا ) وفي الاستثناف المرفوع من الطاعنة برفضه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بسريق النقص، وقدمت النيامة العامة مذكرة أمدت فيها الرأى برفض الطعن ، و بعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٣/٦ وفيها الترمت النيامة وأيها .

وحيث ان العلمن بني على ثلاثة أسباب . حاصل السبين الأول والثانى منها خالفة الحكم المطمون فيه القانون ، بقضائه بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا للمادة ١٩٥٨ من القانون المدنى ، وحدم اعتداده بإقرار الشركة المطمون ضدها عقى مودت الطاعنة بحطاجا المؤرخ ١٩٥٦/٢١٩ ، وفر بيان ذلك تقول الطاعنة أن قيام صنعوق الاحتياط والمعاش كان وليد حقد أبرم بين شركة البوئدد المعربة وبن العاملين بها ، ومؤدى ذلك أن ما يدفعه المشتركون الصندوق المعربة وبن العاملين بها ، ومؤدى ذلك أن ما يدفعه المشتركون الصندوق لا يعدو أن يكون وديعة ناقصة وهو بذلك يأخذ حكم القرض و بالتالى فإن دعاوى المهال عقوقهم وهذا الصندوق تكون ناشئة من مقد الوديعة وليس عزمقد العمل ، ومن ثم فلا يرد عليها المتقادم المنصوص عليه في المسادة ١٩٨٦ من القانون المدنى ، وحتى على فرض أن المعموى الراهنة نشأت عن عقد عمل فإن ما تضمنه المعلى المناعنة فلا يتقادم حقها إلا بمضي خمسة عشرة منة عملا بنص المسادة مهراكا المعلى ، حتى ولوكان إقرار الشركة قد صدر منها قبل أن تبدأ مدة العمل باهو المال في الدعوى الراهنة .

وحيث أن هذا النمى فى غير عمله ، ذلك لأن حق العامل فى حصيلة صندوق الادخار وحقه فى المكافاة أو قبهما معا — وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكة — هو حق ناشى، عن عقد العمل وتحكه قواعد فى عقود العمل ومختلف قوانيته وما لايتعارض معها من أحكام القانون المذنى ومنها مانصت عليه المادة ٩٨ من أنه حق تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تهدأ من وقت المهاد العقد "وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، لما كانذلك وكان الحطاب الصادر من الشركة المطعون شدها بتاريخ ٩٨/٢/٢٥ ١٩ — أياكان وجه الرأى فيهو باعتباره قرارا بالدين — قد صدر قبل انتهاء عمل مورث الطاعنة فى ١٩٥٦/١١/١٨ أي المركة المادية المدارة المادة المهومة المقادم أنه المدنى السائف الذكر يعتبر صندا جديدا بالدين فلا يتقادم إلا بالمدة الطويلة ، فردود بما تقدم قوله من أن التقادم لم يكن قد بدأ وقت صدور ذلك الخطاب ، لماكان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى

الطاعنة لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقد عمل مورثها فانه لايكون.قدخالف التانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة بالسبب التالث هو خطأ الحكم المطمون فيه بإغفاله قرار هيئة التحكيم ، و تقول في بيان ذلك أن النقابه العامة لعال خدمات النقل كانت قد حصلت على قرار بتاريخ ٢٧/ /١٩٦٤ من هيئة التحكيم ككمة استئناف الاسكندرية ضد شركة مخازن البوندد المصرية في النزاع رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ في صندوق الاحتياط والمعاش أو خلفائهم في نهاية الحدمة قيمة ما ساهمت به في صندوق الاحتياط والمعاش أو خلفائهم في نهاية الحدمة قيمة ما ساهمت به الشركة بالنسبة لكل منهم وذلك علاوة على ما يستحقه ونقا للقانون ، ولما كان من حتى النقابة أن تباسر الدعاوى الحاصة بالحقوق الجماعية لأعضائها ، فإنقرار هيئة التحكيم السالفة الذكر يحوز حجية الأمم المقصى و يكون حجة على الحصوم ما لايجوز معه معاودة النظر فيه فضلا عن أنه ينشيء سندا رسميا للتي المطالب به فيكون سند ذلك هو قرار هيئة التحكيم وليس عقدالهمل ممالا يصحمه الطالب خي المادة ٢٩٨ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك لأن دعبى النقابة — وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكة — هى دغوى مستقلة ومخمة ، عن دعوى لأعضاء وتحتلف عنها فى موضوعهاوفى سبها وفى آثارها وفى الاشخاص ، إذ هى تنصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شي صية معنويه مستملة عن شخصيا اعضائه الاباعتبارها نائبة أو وكيلة عنهم ، ومن ثم فان القرار الصادر من هيئة التحكيم السالف الذكر لا تكون له جمية الأمر المقضى بالنسبة لانزاع العائم و بالتالى فيس من شانه أن يكون سندا للحتى المطالب به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة عمد صادق الرشيدى وعضوية السادةالمستشارين أديب تصبحى، ومحمد صلاح الديز عبد الحميد ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

(194)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤١ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية

مناحب الصل • ماهيته • لا محالاتشراطه امتهانه أو احتراف • القضاء بيراءة دمة رب العمل من المبالغ المستحقة هيئة الناميتات الاجتماعية إستنادا إلى كونه لايحترف صناعة البناء • خطا.

لم يضع الشارع في القانون رقم ٤١ لسنة ٤٤ الحاص بعقد العمل الفردى وفي المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٩ بشأن عقد العمل الفودى تعريفا لصاحب العمل ، ثم عنى سعريفه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٩٩ فنص في المادة الأولى منه على أنه "يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتباوى يستخدم عاملا أو عمالا لقاء أجرمهما كان نوعه "وإذ كان هذا النص قد ورد بصيغة عامة مطلقة دون اشتراط امتهان صاحب العمل أواحترافه فإن قصر هذا التعمير على صاحب العمل الذي يمتهن أو يحترف العمل الذي يزاوله بدعوى الاستهداء بما جاء بالمذكرة الإبضاحية المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٥٩ المشار اليه من أن المقصود بصاحب العمل هو كل شخص طبيعي أواعتبارى يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفه أو مهنة له اما بقصد الرنج وأما لتحقيق أغراض المعمل الذي يزاوله حرفه أو مهنة له اما بقصد الرنج وأما لتحقيق أغراض المعمل الذي يزاوله عرفه أو مهنة له اما بقصد الرنج وأما لتحقيق أغراض المعمل الذي يزاوله عرفه أو مهنة له اما بقصد ذائب هذا النظر وجرى في قضائه وأكن ذلك وكان المحتم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه إذ كان ذلك وكان الحتم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون ضده لا يخضع المانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون وقم ٣٣ لسنة ٢٤ باعتبار صاحب عمل لأنه لا يحترف صناعة البناء وعلى هذا

الأساس قضى براءة ذمته من المبلع الذى تطالبه به الهيئة الطاعنة وحجبة هذا الحطأ عن بحث حقيقة العلاقة بن المطعرن ضده و بن هؤلاء العال الذين استخدمهم فى بناه عقاره وما إذا كانت علاقة عملى استكملت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق.وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى وقم ٣٤٦٨ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنه ـ الهيئة العامة للتأمينات الاجماعية ... وآخرين وطلب الحكم ببراءة ذمته قبل الهيئة من مال ۸۸۲ جنيه و ٥١٥ مايم ، وقال بيانا لحا أنه كان مملك العقار الموخ بصحيفة الدعوى إلى أن باعه بموجب عقد مسجل في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ د ... ... يُوزُ ... .. ... اللذين أخطراه في ٢٢ أكتوبرسنة ١٩٦٩ بأن الهيئة تطالبهما بالمبلغ المدكورعلى أساس أنه عدل قيمة الاشتراكات المقررة عن العال الذين قاموا ببنائه ، وإذ كان ذلك العقار لم يعهد ببتائه إلى أحد المقاولين بل أقامه منفسه فإنه لا يكون ملزما فحدًا. تلك الاشرّاكات للهيئة ولذك تكون ذمته يريئة من هذا المبلغ. ويتاريخ . ٣ مارس سنة ١٩٧٠ فضت المحكمة الابتدائية بداءة ذمة المطعون ضده من مباغ ٨٨٢ جنيه ١٥ م وفاستا تعت الهيئة الطاعة هذا الحكم لدى عكمة استفناف الأسكن أم بالاستثناف رقم ٩٩٤ سنة ٢٦ ق . وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المُستأنف . طعنت الحيثة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت التيامة العامة مذكرة رأت فما نقض الحكم ، وعرض الطمن على غرفة المشورة فعددت لنظره جلسة ٧ مارس سنة٧٧٦ وفيها الترمت النيابة رأمها السابق .

وحيث إن الطمن يقوم على صبب واحد حاصله أبن الحكم الابتدائي المقع أبد الحكم الطمون فيه وأحال إلى أصبابه أقام قضاء ببراءة فعه المطمون ضده من المبلغ الذي طلب اعفاء منه على أدلا محترف صناعة البناء مستندا في ذلك إلى أن المعترف صناعة البناء مستندا في ذلك إلى أن المعترف صناعة البناء مستندا في ذلك إلى أن المعترف المناع المناع المعترف وهو من المعترف عملا ما ويستخدم آخر بن المعلم حق التوجيه والاشراف لقاء أجر بن المعترف أن معد المعلم وفقال لمدتين ١٧٤ من القانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن حقد المعلم وفقال لمدتين ١٧٤ من القانون هم التبعية القانونية والأجر ، وإذ كان الثابت أن المطمون ضده أقام المقار باشرافه بدفل استكلت عناصره القانونية ، وكان نس المادة الأولى من قانون دون تدخل أحد من المقاولي وبذلك تكون علاقته بالعمال الذين استخدمهم في المعمل المثار إليه قد ورد مطلقا في تعريفه صاحب العمل ولا يجوز تقييده بشرط الاحتراف فإن هؤلاء العال ينطبق عليم قانون النامينات الاجماعية رقم ١٣ المعمل المثار إليه قد ورد مطلقا في جميع العامين فياعد الفئات التي استثناها من سريان أحكامه في المادة الثانية منه ولا يصح إخراج أي فئة أخرى لايشملها من سريان أحكامه في المادة الثانية منه ولا يصح إخراج أي فئة أخرى لايشملها هذا الاستثناء من نطاق تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك أنه لما كان الشارع لم يضع في القانون رقم ١٩ السنة ١٩٤٤ الحاص بعقد العمل الفردى وفي المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن عقد العمل الفردى تعريفا لصاحب العمل ثم عنى بتعريفه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فنص في المحادة الأولى منه على أنه " يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتبارى يستخدم عاملا أو عملا القاء أحر مهما كان نوعه ، وكان هذا النص فد ورد بصيغة عامة مطلقة دون اشتراط امتمان كان نوعه ، وكان هذا النص فد ورد بصيغة عامة مطلقة دون اشتراط امتمان أو يحترف العمل الذي يزاوله بدعوى الاستهداء بماجاء بالمذكرة الإيضاحية المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من أن المقصود بصاحب العمل هوكل شخص طبيعي أو اعتباري يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له إما يقصد الربح وإما لتحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية ي يكون تقييد المطلق النص وتحقيه يصاحب لعمومه بنير مخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو مالا يجود شخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو مالا يجود شخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو مالا يجود شخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو والما يجود شخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو والما يجود شخصص انحرافي عند المحرمه بغير مخصص انحرافا عن عبارته الواضحة وهو والما يجود شخص المحراف على عليرة المواضحة وهو والما يجود شخص المحراف على عليرة المومه بغير مخصص انحراف عن عبارته الواضحة وهو والمناس المحراف بناء المحراف بندر مخصص انحرافه المحراف بعد المحروب بعد المحروب بناء المحروب بناء المحرافة عن المهمورة بناء المحروب بناء المحروب بناء بصورة بناء المحروب بناء المحروب المحروب بناء المحروب المحروب بناء المحروب بناء بعد المحروب بناء المحروب بناء المحروب المحروب بناء المحروب المحروب المحروب المحروب المحروب المحروب بناء المحروب المح

مراد الشاوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المعامون فيه قد خالف هذا النظروبرى في قضائه على أن المطعون صده لا يخضع القانون التامينات الاجتاعية الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره صاحب عمل لا نه لا يحترف صناعة البناء وعبد هذا الأساس قضى ببراء ذمته من المبلغ الذي تطالبه به الهيئة العاضافة وعبد هذا الحطأ من بحث حقيقة العلاقة بين المطعون ضده وبين هؤلاء العال الذين المستخدمهم في بناء عقاره وما إذا كانت علاقة عمل استكلت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٨ من ابزيل سنة ١٩٧٦

برثامة السيد المستشار مجد أسعد محمود وعضوبةالساده المستشارين عهد عبد المهدى 6 وحسن مهران حسن ، والدكتور عبد الرحن عباد ، وعجد الباجورى

(191)

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إيجار "التزاءات المستأجر" .

احاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق بوضهالعين المؤجرة تحت تصرفه عند انها. الإعجار . كفاي، التنفيذ الزّامه رد العين ولولم ستول المؤجر صيما استيلاء ماديا ، توجيه المستأجرخطا يا للمؤجر عند انها. الإيجار باعتبار العقد مناً يا وتفريضه بالتصوف ، القضاء بالزامه بالأجر عن مدة لامفة لعدم عرضه العين المؤجرة عرضا حقيقيا ، خطأ .

( ٢ ) إيجار " التجديد الضمني " . إثبات " القرائن القانونية ".

يجرد يقا. المستأجر في العين المؤجرة بعد انباء الإيجار • عدم كفايته لنجدد العقد •

وجوب الصراف ثية المستأجر إلى التجديد • التنبيه بالاخلاء من أحد المتعافدين للاخر قريمة فانونية تمدم من افراض هذا التجديد •

1 — من المقرر في قضاء هذه المحكة أن تنفيذالترام المستأجر رد العين المؤسرة يكون وضعها تحت تصرف المنوجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عاق ولو لم يستول عليها إستيلا، ماديا ، ويكنى في هذا الحصوص أن محيط المستأجر المؤسرعاما بوضه العين المؤجرة تحت تصرفه بأى طريق من طرق الدلم إذ لم يتطلب الفانون لذلك شكلا حاصا . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن المستأجر — وجه المؤجر خطابا — عند انها، مدة الإيجار — رفض الاخير استلامه ، طلب فيه اعتبار عقد الإيجار منهيا من ذلك التاريح وفوضه في التصرف وكان المسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بأحرة الماكينة — عن مدم وضها على المؤجر عرضا

حقيقيا بالإجراءاتالمنصوص عليها في المادة ٤٨٧ من تقنينالمرافعات، أنهاجراء غير مطلوب في واقع الدعوى ، قإنه يكون قد خالف الغافون .

٧— من المقرر فانوناأنه الايكنى لتجدد مقدالإيجار تجددا صحيلون اللادم من التقنين المدنى بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء ملقه ، بل يتعين فوق ذلك انصراف نيته المي المستأجر في العين بالاخلاء وأحد ، . . من القانون المدنى — قرينة قابلة الإثبات العكس تمنع من افتراض التجديد الضمنى لو بق المستأجر في العين بعد انتهاء الإيجار ، وصب البات بقاء المستأجر في العين يقع على من يتمسك بالتجديد الضمنى ، وإذ انتهى المجاد المحدون فيه إلى تجديد عقل الإيجار من يتمسك بالتجديد الضمنى ، وإذ انتهى المطمون عليه وإخطاره برغيته في مدم التجديد بما يحول دون افتراضه، وذلك أن يدلل المطمون عليه على بقاء المستأجر في العين أو يستظهر الحكم ما يهدر المقرنية المانعة من قيام هذا التجديد ، فانه يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراف وسماع التقوير اننى تسلاء السيد المستشاد المقرد والمراضة وبعد المغاولة -

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حد على مسل يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن حد تحصل في أن الحاوس العام على أموال ... ... ... أقام الدعوى رقم 200 سنة ١٩٦٤ أمام عكمة أبو تبج الجزئية على الطاعن يطلب الزامه بأن يؤدى لهميلغ ١٩٦٤ جنها ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/١١/١ أمام من الموضوع تحت الحراسة نصف ماكينة رى بزمام ... .. عن أمام ١٩٦٢/١ والثاني سنة ١٩٦٢ بوقد هما. ١٩٦٢/١ والثاني في ١٩٦٢/١ والثاني في ١٩٦٢/١ والثاني عليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بتاريخ ١٩٦٨ وقدره ١٩٣٢ ويفرا النبيه عليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بتاريخ ١٩٦٨ والثاني ١٩٣٢ ويفره المراح ١٩٦٤ والده

فقد أقام دعواه ، وفي ١٩٧/٤/١٣ حكمت المحكة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة أسيوط الابتدائية وقيدت برقم ٦٨٨ لسنة ١٩٧١مد فى ، الدعوى وبإحالتها الى محكمت الله المحكمة بالزام الطامن بأن يدفع المعامون عليه بصفته مبنغ ٢٣٤ جنيه أستاف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٧ سنة ٤٧ ق مدنى أسيوط طالبا الغامة في إزاد على مبلغ ٢٢ جنيه ، ويتاريخ ١٩٧٢/٧٧ محكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الوأى بنقض الحكم ، وعرض العامن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب، ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه غالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى صدر باسم الأمة خلافا لما تنص عليه المسادة ٧٧ من الدستور من صدور الاحكام وتنفيذها باسم الشمب، وإذقضى الحكم المطعون فيهتأييد الحكم فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النمى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان النابت أن الحسكم الابتدائى قسد صدر فى ه/٢/١٩٥ فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٥ والذى نصت المسادة ١٥٥ منه على أن "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمسة " ، ولما كان ذلك فان ذلك الحكم بالنص فى ديباجته على صدوره باسم الأمسة يكون قد التزم صحيح حكم القانون، ويكون النمى على غير أساس .

وحيث بان مما ينعاه الطاعن بباقى الأسباب نحالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك بأن عقد الإيجار انعقد عن سنة ١٩٦٧ فقط كصريح نص البند الرابع منه ، ورغم ذلك قضى الحكم المطعون فيه بأحرة السنوات من سنة ١٩٦٧ سنة ١٩٦٢ استنادا إلى أنه لم يرد العين المؤجرة فى نهاية سنة ١٩٦٧ الزراعية خلافا لما تنص عليه المادتان . ٥٩ و ٥٩ من القانون المدنى وأنه لا يكفى فى هذا الحصوص اوساله خطابا للؤجر سوه فيه بإنهاء العقد، وأضاف الحكم أن تنفيذ الالترام برد الشيء المؤجر لا يتم إلا بإجراءات العرض الحقيقى وفقا لنص المحادة ٤٨٧ من قانون المرافعات ، فى حين أن من المقرر قانونا أن الرد

يكون بوضع المين تحت تصرف لملؤسر وتمكيسه منها دون مانع ، هذا إلى أن 
الحكم اعتبر أن إيجاوا جديدا قام بين المتعاقدين عملا بالمسائح متصل بالفين بليه 
الملانى في حين أن التبديد الضمتى إنما ينصف ببقاء المستأحو متصل المتنية من 
التبديد يعلم المؤجر ودون احتراض منه ، و يمنع من انتراضه حصول التنية من 
أحد المطرفين على الآخر بالاخلام حتى مع استمرار المستأحوف الانتقاع بالمبين ، 
وإذكان الناب أن المطلمن أنفر المؤجر بانتهاء مدة المقد وباستلام المبين ، كلفهم 
الشكوى وقم ١٩٧٧ أمسنة ١٩٩٤ افادوى أبوتيج لائبات المتسلام الموجر المين 
وتأجيرها للغير المتلام من سنة ١٩٩٣ فان المنية المتصرف الى تجديد المقد ، وهو 
ما يعيب الحركم بخالفة الفاذون .

وحيث إن الرمي صحيح ، ذلك أنه لمساكان المقروق قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ التزام المستأبر رد العين المؤحرة يكون بوضعها عت تصرف المؤجرة بحبت يتمكن من حَيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول طلها استبلاء ماديا ، ويكفى في هذا المصوص أن يحيط المستأخر المؤجر علما بوضع العين المؤجرة محت تصرفه بأى طريق من العلم ، إذ لم يتطاب القانون افلك شكلًا خاصا ، وكان من المفرد قانونا أنه لا يكنى لتجدعقدا لإيجار تجددا ضياوفقا الساحة وومن التقنين المدنى عرد يقاء المستأخر في المين المؤجرة بعد انتهاء مدته عبل يتعين فوق ذلك انصراف نيته إلى للتجديد ، وتوجيه التنهيه بالاخلاء من أحسه المتعاقدين الآخريقيم --طبقا للسادة . ٢٠ من القانون المهنى 🗕 قرينة قابلة كاثبات العكس تعنع من افتراض التجديد الضمى لو بقى المستأجر في العين بعد انتهاء الإيجار ، وصب إثبات بقاء المستأجري المين يقع على من يتمسك بالتبعيد الغدمني ، لمساكلافاك وكان البند ازايع من عقد الإجبار لمؤوخهه / ١٩٦١/١ المبرجين العلمق والمؤسر مرعا في اقتصاره على سنة ١٩٦٧ وحلما ، ولم يتضمن أي تص على تجدده أو وجوب التنبيه بإخلاء الماكنية المؤحرة في ميماد ممن ، وكان الثامت من الاوواق أن الطاعن وجه التومر خطاباً مؤرخا ١٩٦٧/١٧/١٨ ونض الأخير استلامه ، طلب منه اعتبار مقد الإيجار لافيا من خلك التاريخ وقرضه في التصرف بدما من المام الزواعي ١٩٦٢ - ١٩٣٣ ، كما تقلم الشكوي وقر ١٩٧٧ سنة ١٩٦٤ العلوي أبوتيج لتعليل على أن الما كينة كانت مؤجرة في سنى ١٩٩٨ ، ١٩٩٨ ، ١٠ كان

ما تقدم وكان الحكم المضمون غيه قد أقام قضاه بالزام الطاعن جاجرة الماكنية عن السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ وجيما على عدم وفائه بالترامه مدم عرضهاعلى المتوحرة حقيقاً بالاجراء أن المنصوص عليها في المسادة ٤٨٤ من تفنين المرافعات ، مع أنه إجراء غير مطلوب في واقع الدعوى كما انهى إلى نجديد مقد الإيجاو رخم قيام الطاعن بالتنبيه على المطمون طيع اخطاره برخبته في عسدم التجديد عما يحول دون افتراضه ، وذلك دون أن يدلل المطمون عليه على بقاء المستأجر في العين أو يستظهر الحميم ما يهدر القرينة المانعة من قيام حذا التجديد ، في العين أو يستظهر الحميم ما يهدر القرينة المانعة من قيام حذا التجديد ، في العين أو يستظهر الحرين عا يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الاسباب .

### جسلة ۲۸ من ابريل سنة ۲۸ و ۱

برناسة السيد المستشار بجد أسعد محمودتأوعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدى ، وصعد الشاذلى ، وحسن مهران، ومحمدالباجورى

# (190)

الطعن رقم ٣٠ لسة ٤٤ ق " أحوال شخصية " :

(١) أحوالَ شخصية . نيابة ءامة . حكم " تسبيبه " .

إمتبار النيابة العامة طرما أصليا فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية . مدم تقيد المحكمة برأى النيابة وإغفالها منافشة هذا الرأى مؤداء إطراحها فه . ( ٢ ) ك ( ٣ ) ك ( ٤ ) أحوال شخصية الا الطلاق " .

- (۲) تعلیق الطلاق الذی لا یقصد به سوی التخویف أو الحمل على فعل شیء أو ترکه ،
   اعتباره فی مشی انجین ولا یقع به طلاق .
  - (٣) الطلاق ، شرطه ، وقوعه باللفظ الصريح دون حاجة إلى ثية العلماق .
  - ( ٤ ) الطلاق حق الزوج وحده ٤ حضور الزوجة أو رضاها به ليس شرطا الإيقامه .

۱ — اثن كان المقرر في قضاء هذه المحكة أنه بعد صدور القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة طرفا أصلياف دعاوى الأحوال الشخصية التي لا تخص بها المحكة الحزئية ، الا أن الرأى الذي تبديه النيابة على ضوء ما تستييند من وقائم الدعوى ومدى تفسيرها للقانون لاتتنيد به المحكة، فلها أن تأخذ به أو ان تطرحه ولا يعد أخذها برأى النيابة اعبادا طيه في قضائها ، إذ كان ذلك ، فإنه لا عمل النبي على الحكم المطعون فيه أنه لم يناقش ذلك الرأى الأن إغفاله يحسل على أنه لم يرى الأخذ به .

٧ -- ماد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنه ١٩٢٩ بمض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع -- أخذا برأى بعض المتقدمين من الحنفية -- أرتأى أن تعليق الطلاق إن أريد به التخويف أوا لحمل عل فعل شيء أو تركه ، وقائله يكره حصول العلاق ولا وطرله فيه كان في معنى الحمين ولا يقع به طلاق

٣ المقسرر فى قضاء هذه المحكة أنه يشترط فيا يقع به الطلاق أن يصدر ممن بملكه ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلمظ الطلاق أوما يقوم مقامه حالا بالطلاق البائن أومالا بالطلاق الرجعى إذا لم تعقبه الرجعة أثناه المدة ، على أن يصادف محلا لوقوعه ، ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء وديانه دون حاجة إلى ثبة الطلاق ، ومنهم فإن لفظ الطلاق الصريم الصادر من الطاعن بالاشهاد – أمام المأذون – واذى ورد منجزا غير معلق يقع به الطلاق طبقا للنصوص الفقهية باعتباره منبت المصلة بما يسوقه الطاعن من أن نيته انصرفت إلى إثبات طلاق معلق على شرط وقر فى ذهنه تحققه .

 لايشترط لايقاع الطلاق حضور الزوجة لأن الشارع جعلة حقا للزوج يستقل بايقاعه من غير توقف على رضاها به .

### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائم تحصل حمل ما سين من الحكم المطمون فيموساتر الأوراق في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٧٧ أحوال شخصية " غمس " أمام عكمة أسوان الإبتدائية طالبا الحكم بتعديل وصف طلاقه الطمون عليها الموثق بالاشهار المؤرخ ١٩٧١/٧/١ ، وقال شرحاللدموى أن أوقع مل زوجته المطمون عليها طلاقا معلقا بأن قال لها " إذا ذهبت إلى مثرل شقيقك فأنت طالق " ثم نحى إلى طلاقا معلقا بأن قال لها " إذا ذهبت إلى مثرل شقيقك فأنت طالق " ثم نحى إلى الثالث فتوجه إلى المأذون وأثبت في إشهار رسمى هذا الطلاق المكل لللاث، وإذا لعن بين له بعد ذلك أن المطمون عليها لم تذهب إلى مثل شقيقها وأن الطلاق المطن لمن على المنافق المطن لمناف علا مقل المطن عليها لم تدهب إلى مثل شقيقها وأن الطلاق المطن لمناف بيانه ،

وفى عام ۱۹۷۴ محكت المحكة برفض الدعوى وبالتقريق بين الطاحق والمطمون عليها استاخف الطاعن هذا الحفكم بالاستشاف رقم ۲ لسنة ۱۹۷۴ آحواز شخصية تقسر ملمورية أسوان طالبا المفتاء لم جلاباته و تاريخ ۱۹۷۴ (۱۹۷۴ حكت عكمة الاستشاف بتأجد الحكم طريق النقض، الاستشاف بتأجد الحكم طريق النقض، وقدمت المباية مذكرة أملت فها الرأى مرض الطمن ع وعرض الطمن على الحكة ف فرفة مشورة فراغة جديرا بالنظر وبا إلحاسة اعددة تمسكت النابه برابها .

وحيث إن الطعن اقيم على سيبين سبى الطاعن بالسهب الأولى منها على الحكم المطعر، قبه الخيطًا في تطبيق القانون ، وفي بان ذك يقول أن النيابة تقدمت أمام محكة الاستئنال بنذكرة حالفت فيها وأبها تمذي أجدة أمام محكة الردرجة والذي أخذ به الحكم الابتدائي ومع خف ظن الحكم الطعون فيه أسقط الرد طبها ، واتخد من أسباب الحكم الابتدائي دعامة لقضائه وغم اعتاده على مذكرة النيابة الأولى أمام محكة أول درجة بحيث أحبيجت حدد الأسباب لا تنفق مه الرأى الحديد اذى طرحته النيابة أمام عكة الاستثناف

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه و إن كان المقرر وقصة المحدالحكة أنه بعد صدور النانون ١٩٨٨ اسنة ١٩٥٥ أصبحت النياية طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لاختص بها المحكة الحزئية ، إلا أن الرأى الذي تبديه النياية على ضوء ما تستيده من وقاع المدعوي وملى تفسرها التانون لا تتهيده المحكة فيها أن تأخذ به أو أن تطرحه والابعد المخذها برأى النيابة اعتجاها طبه في قضائها ، لما كان ذلك فائه الاعمل النبي على المحكم المطمون فيه النه لم يتاقش وتك الرأى لأن إغفاله بحل حلى أنه لم يمالاخذ به عويكون النبي على قمرًا على .

وحيث إن خاصل النمى بالسبب الناتى عائمة الحكم المطعون فيه للقانون .
وفي بيان فلك يقول الطاعن أن الحكم اعتد بالطلاق الذي أثبته بالإشهاد أمام المقتون وخدم وخيرةا جديدا في حين أنه لم يكن إلا إثباء العلاق المعاق الذي ظن أنه وضر دون أن تنصرف تيته إلى إنشاء ظلاق جديد، خاصة وأن الزوجة لم تكن خضرة مجلسه حتى يصح القول أنه وجه إليها طلاقاً جديدا ، لا يتصور عقلا حضرة مجلسه حتى يصح القول أنه وجه إليها طلاقاً جديدا ، لا يتصور عقلا حسولة وللاكان ممثابة طلاق واب ، وإذ كان الطلاق لا يقع بناء على الإشهاد

الذى يقتصر على إنباته ، وكان القول باعتبار الإشهاد منشئا لواقعة الطلاق يخرج به عن طبيعته فإن الحكم يكون قدخاف القلنون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذاك أنَّه وإن كان النص قي المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم د٢ لسنة ١٩٢٩ ببعص أحكام الأحوال الشخصية على أله " ولا يقع الطلاق غُر المنجز إذا قصد يه الحلل على فعل شيء أو تركه لاغر " مدل على أن المشرع - أخدا برأى بعض المتقدمين من الحنفية - إرناى أن تُعلِق الطلاق أن أربد به التخويف أو الحل على فعل شي. أو تركه ، وفائله يكره حصول الطدق ولا وطرا كان في معى اليمين ولا يقع به طلاق إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أوقع طلاق المطعون علمها طبقا للتأست بالإشهاد أسام المأذون ق ٢٧/١/ ١٩٧٠ بقوله ووزوجي ومدخولي ... .. .. .. التأثبة عن المجنس طائق متى. . موأن هذا الطلاق هواللكل للتلاث لسبقه بطلقتين مقيدتين " وكان المقور في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط فية يقم به الطلاق أن يصدر ممن عامَه ما يفيد رفع التبد الثابت بالزواج الصحيح بأفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه الا بالطلاق البائن أو بالطلاق الرجعي لذا لم تعفيه الرجعة أثناء المدة، على أن يصادف محلا ارقوعة ويقع الطلاق باللفظ الصر يُعقضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق ، فإن لفظ الطلاق الصريح الصادر من الطَّاعن بالإشهاد على النحو السالف والذي ورد منجزًا غير معلق يقع به الطلاق طبقًا للنصوص العقهية سالفة الذكر ، بأعتباره منبت الصلة ما مسوقة الطاعن من أن يدعا تصرفت إلى إثبات طلاق معلق على شرط وقر في ذهنه تحققه، لما كلن ذلك وكان لايشترط لإيقاع الطلاق حضور الزوجة لأن الشارع جعله حقا للزوج يستقل بايقاعه من خبرتسقب ملى رضاعا بدءوإذسا يراسلكم المطمون قيععفا التشروات وبطلاق المطاعن الطمون طيباطبقا لتات بالإشهاد فأنه لايكون قد تتكب مبح الشرع الاسلامي وبكون التي على فتو أُسلس وحبث إله للا تقدم يتمين رفض ألطمن برمته .

### جلسة ۲۸ من ابريل سنة ۲۸۹

برئاسة الديد المستشار : عد أحد محودوعضوية السادة المستشارين : عد عدالمهدى ؟ وحسن مهوان حسن ، والدكتور هبد الرحمن عباد ، وعد الباجوري .

(197)

الطعن رقم ٢لسنة ٥٤ ق " أحوال شخصية " :

(١) ، (٢) أحوال شخصية " الزواج "

- (1) يللان عقد الزواج في شريعة الانباط الأرثوذكس م ٣٧ من مجموعة ١٩٣٨.
   مناطة ، علم جواز أجلال العقد لمجرد تغيير الزوجة في تاريخ مبلادها طالما تجاوزت ا لحد الأدلى
   لمن الزواج
  - ( ٢ ) الطَّلاق في شريعة الأقباط الأرثوذ كس حالاتُه .
- (٣ و ٤) أحوال ، شخصية دعوى "سهب الدعوى "حكم . قوة الأمر المقضى . إثبات .
  - ( ٣ ) دهوى النفقة اختلافها عن دعوى التطليق للفرقة سبب وموضوعا .
- (٤) تقدير الدليل لا يجوز فوة الأمر المقض تشكيك المحكمة في صحة أقوال الذرود في دعوى القطيل الفرود في المحكمة في دعوى التطليق الفرقة من أن تضمئن إلى أقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أحراء •

1 - مفاد نص المسادة ٣٧ من مجوعة قواعد الأحوال الشخصية للاقباط الأوود كسين الصادوة في ١٩٣٨/١ أن العيب الذي يشوب الإرادة ويكون من شأنه بطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس هسو وقوع خلط في شخص المتعاقد بالنسبة لأي من الزوجين ، أو وقوع خلط في صفة جوهرية متعلقة بالزوجة فقط و بالنسبة لصفتين بالذات هما البكارة والخلو من الحسل ، دون ما اعتداد بالصفات الحوهرية الأخرى ، مما مفاده أن اخفاء حقيقة سن أحد الزوجين – في حالة تجاوز الحد الأدنى الذي لا يصبح الزواج قبل بلوغه

عملا بالمادة ١٦ من المجموعة سالفة الذكر – لا يترتب طيه بطلان الزواج ، لا يغير من ذلك ما تنص عليه المسادة ٣٣ منها من أنه " شبت الزواج في عقد يحوره السكاهن بعد حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المسادة السابقة ، ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية : امم كل من الزوجين ولقبه وصناحته ، وعلى إقامته وتاريخ ميلادممن واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها . . " لأن هذه المسادة – طبقا لصريح نصها – إنحى يقصد بها مجرد إعداد الدليل لأثبات حصول الزواج ، وليس من شأن التحريف في بعض هذه البيانات أبطال عقد الزواج الذي تواجهه المادة ٣٧ على ما صلف بيانه .

٢ - يميز المادة ٥٥ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الحاصة بالأحوال الشخصية للا قباط الأرتوذكس طلب الطلاق إذا أساء أحداز وجين معاشرة الآشراؤ أخل بواجباته نحوه اخلالا جسياأدى إلى استحكام التفور بينهما والنهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متوالية على ألا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه .

٣ - دعوى الفقة تختلف فى موضوعها وسببها عن دعوى التطليق القرقه فى شريعة الأقباط الأرثوذكس - لاختلاف المناط فى كل منهما ، فينها تقوم الأولى على سند من أحتباس الزوجه لزوجها وقصرها عليه لحقه ومنفعته مجيت لا يحق لها أن تنشز عن طاحته إلا مجق ، إذ بالتانيه تؤسس على ادعاءالاساءة واستحكام النفور والفرقة بين الزوجين .

ب من المقرر فى قضاء هذه الحسكة -- (١) أن تقدير الدليل لا يمحوز قوة الأمرالمقضى ، فإنه لا تثريب على المحكة إن هى اعتلت فى دعوى التطليق للفرقة بشهادة شهود سمعتهم هى وكانت الهكة الابتدائية بهيئة استثنافية سبق أن تشككت فى صحه أقوالهم فى دعوى النفقة .

<sup>(</sup> ٤ ) تقش 79 [۲] ١٩٦٧ بجوعة المسكتب الفنى السنة ١٨ مسـ ٦٩٧

#### المحكمة

بعد الاطّنزع على الأوراق وسماع انتقوير الذى تلاة آلسيد المستشار اللحرر والمرافعة وبعد المداولة .

### حيث لا للطمن استوفى أوضاعطاشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطهن تَحْصَلُ فَي أَنْ الطاعنَ أَفَامَ الدَّعُوى رَقَّمَ ١٠ أَسْتَةَ ١٩٧٢ أَحْسُوالَ شَخْصَيَّةَ خَسْسٍ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا طليفها منه وبطلان زواجه بها واعتباره كأن لم بكن وبما يترتب على ذتك من آثار ، وقال بيانا لها أنه تزوج بالمطمون عليها بتاريخ ٢٩/٧/٧/٢٩ بعدتم وقفا المقوس الكنيسة السبطية الأرثوذكسية ، قودت قيه أنها من مواليد ١٩٣١/٢٧/٤ وإذ بِبِين له أنها من مواليد-.نة ١٩٣٥ ولوكان قدعم محقيقة سنها لمساتم الزواج لمسا يؤدى إلميه من حرمائه من الإنجاب ، وكان الغش في إثبات السن الحقيقي ، ميطلا للمقد ، وكات المطعون عليها قد هجرت منزل الزوجية رغما عنه سند ١٩٦١/١١/٢٥ فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ١٨]٤/١٩٧٢ حكت الحكة إ-إلة الدعوى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعمون عليها أخلت بواجبام انحوه وأسامت معاشرته بما استحالت معه الحياة الزوجية عما أدى إلى القرقة بيتهما الآكثر من تنزت سنوات بحطاً منها ، وبعد أن سمت شهود الطرقين حكمت في ١٩٧٣/٤/١ برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٩ ستة . ٩ ق أحوال شخصية القلعرة طالبا الغامه ، وبتاريخ ١٩٠٤/١١/١٧ قضت محكة الاستثناف بتأييد الحسكم المسنأ تف طمن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أهدت قيها الرأى يتقض الحكم ، وعرض الطمن على هذه المحكة في غرقة مشورة فرأته جديرًا النظر و بالحاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن بنى على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه نمالفة الفانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن تغيير المطعون علم، كتاريخ ميلادها حتى لوكان عن عمد لا تأثير له على صحة الزواج، في حين أن المسادة عهم من قانون الأحوال الشخصية الاقباط الأوتوذكس حديث البيانات التي يجب أن يشتمل عليها حد الزواج ومن بينها تاريخ ميلادكل من الزوجين، وإثبات المطعون عليها تاريخا لمردها يغاير سنها الحقيق غشامنها من شأته أن يبطق عقد الزواج ، الأمر الذي يعيب الحكم مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذاك أن الص على المسادة ٧٧ من مجوجة قوامد الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوكسين العاهرة في ١٩٣٨/٥/١ على أنه إذا ءتمد الزواج بغير رضا. الزوجين أو أحدهما رضاء صادرا عن حرية واختيار فلا بجوز الطمن به للامن ازوجن أو من الزوج القى لم يكن حرا في رضائه وإفا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في لرواج إلا من الزوج الغندوقم عليه الغش ، وكذلك الحكم فيها لذا وض غش في شأنَّ بكارد لنزوجة بان ادعت أنها بكروثهت أن بكارتها أزيلت سبب سوء سلوكها أوفي حلوها من الحل وثبت أنها حامل ، ينل على العبب الذي يُسُوب الاوادة ويكون من شأنه بطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس هو وقوع ظطف شخص المتعاقد بالنسية لأى من الزويرين، أو وقوع غلط في صفةً جوهرية ستعلقة بالزوجة فقط بالنسبة لصفتين بالذات هما البكارة وللخلومن الحمل ، دون ما اعتداد بالصفات الجوهرية الأخرى عما مفاد. أن أخفاء حقيقة سن أحد الروحين ــ في حاتة تجارز الحد الآدي الذي لا يصح الزواج قبل بلوغه عملا بالمادة ١٦ من المجموعة سالقة ألذكر لايترب عليه بطلان الزواج ، لايغير من ذلك ما تنص طبه السادة ٢٣ منها من أنه يثبت الزواج في عقد يحروه الاكاهن بعد حصوله على الرخيص النصوص عليه في المسادة السابقة ويشتمل عد الزواج على البيانات الآثية : ام<sub>م</sub> كل من الزوجين ولفيه وصناعة ومحل اقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها . . . . . لأن هذه المسادة .... وطيقا أصريح نصها المانا يتعبد بها جرد احداد العليل لإثبات حسول الرواج ، وليس منّ شأن التحريف ف بعض حفطياتك ايطال عند الزواج الذي توآجهه المادة ٣٧ على ما سلف بيلغه ، لهـ كان قاك وكلنَّ الملكم المطَّونَ فِيه قد سايرهذا النظر انهى إلى أن جود يمير المطبون

عليها فى تاريخ ميلادها لايؤثر فى صحة الزواج الذى يظل بمنأى عن البطلان فأنه لايكون قد خالف الفانون ويكون النمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنعى بالسبب الثانى القصور فى التسبيب ، وفى بيان فلك يقول أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تحدى به من اختلاس المطعون طيها لمصورة له مع أحد الأجانب ابتغاء أتهامه بالحاسوسية ، وهو منها أخلال بما توجيه عليها المادة ه٤ من مجموعة الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس من مماعاة الأمانة والمعاونة حيال زوجها .

وحيث أنه وإن كان البن من تقريرات حكم محكمة أول درجة أن الطعن نسب الطعون عليها الاستيلاء على أوراق خاصة به واحدى صوره ، إلا أنه لحالم الحكم المحلمون فيه قد خلا ثما يفيد تمسكه بهذا الوجه أمام محكمة الاستثناف ، وكان الطاعن لم يقدم مايدل على تمسكه به أمامها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في هذه الحالة يمتنع ابداؤه أمام محكمة النقض فإن السعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثالث مخالفة الحكم المعامون فيه لحكم مابق حائر قوة الأمر المقضى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم ردعل تحديه بهجر المطعون عليها منزل الزوجية أكثر من ثلاث سنوات متصلة بأن كان أتقاء منها اللاذى في حين أن واقعة الهجر كانت محل تحقيق حكم تمائى في الاستثناف رقم ١٤٧٣ منا 14٧٣ منال التاهرة ركن إليه هو أمام محكة الموضوع وقضى ذلك إلحكم باسقاط نفقة المطعون عليه لنشوزها ، ومسألة العشوز هي الأساس المشترك بين الدعويين ، وخالف الحكم المطعون فيه ما سبق القضاء به في دعوى النفقة .

وحيث إن النبي غير سديد ، ذلك أنه لمساكانت المسادة ٧٥ من مجموعة سنة ١٩٧٨ الخلاق الملاق من المجموعة المرابط الملاق الما الملاق الما الملاق الما أساء أحد الزوجين ، معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيا أدى إلى استحكام النفسوز بينهما والنبي الأص بافتراقهما ثلاث ستين متوالية

على ألا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطليق حتى لايستفيد من خطئه ، وكأنت دهوى النفقة تختلف في موضوعها وسهبها عن دعـــوى التطليق للفرقة المشار إليها لاختلاف المناط في كل منهما ، فبينما تقوم الأولى على سند من إحتباس الزوجة لزوجها وقصرها عليه لحقه ومنفعته بحيث لابحق لها أن تنشز عن طاعته إلا يحق ، إذ بالثانية :ؤسس على إدعاء الإساءة واستحكام النفور والفرقة بين الزوجين ، لمساكان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الملمون طبها أقامت الدهوى رقم ١٤٤٠ سنة ١٩٧٠ أمام محكمة الوايلي للأحسوال الشخصية طالبة الحكم لهـاعلى الطاعن بنفقة زوجية اعتبارا من ٥٠/٠١٠/١ وقضى لهــا بطلباتها ، ثم ألني هذا الحكم في الاستثناف رقم ١٤٣ سنة ١٩٧٢ شمال القاهرة بناء على اطمئنان الحكمة إلى أقوال شاهدى الطأعن من أن المطعون علمها خرجت من منزل الزوجية بغير وجه حق ولاتفقة لها ، وكان ألبين أنَّ شهود الطرفين الذين سمعوا في دعوى النفقة هم بذاتهم الذين أشهرهم الطرفان في دعوى التطليق للفرقة الممروضة ، وقد أُخذُ الحُكم المطعون فيهُ بأقوال شاهدى المطعون عليها اللذين قررا أن هذه الأخيرة أضطرت لمبارحة منزل الزوجية درءا لأذى كان يلحتها من ذوى الطاعن المقيمين معها ، وإذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير الدليل لايحوز قوة الأمر المقضى ، فإنه لاتثريب على المحكمة إن هي احتدت في دعوى التطليق الفرقة شهادة شهود سمعتهم هي وكانت الحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية سبق أن تشككت في صحة أقوالمم في دعوى النفقة ، لم كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أستخلص ف حدود سلطته التقديرية أن المطعون علمها لم تحل بواجباتها الزوجية وأن سهب المجر ليس مرده إليها فإن النعي يكون على غير أساس.

### جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٦

يوناسةالسيد المستشلمانات ويوسية كمة الدكتور سلفظه يدى، ومضويةالسلام المستشلمين : أحد مقاه الدين عومزالدين لمنسور عرونان ازيق به وعلقتوف •

(14Y)

الطين رقم ١١١ لسة ٤٢ التَّضائية :

استيلاء . تعويض . دعوى « أنصقة فىالدعوى » .

المرسوم يفافون وع لسنة و١٩٤٥ - تخويف ونسير التموين حق الاستيلاء على أي حسم أو محل صناعى لفاء تعويض -اعتبار رقبع التموين عبر الصنارل عن تلك التعويضات - لا خطأ -

خول المشرع وزير التموين — لفران تموين البلاد بالمواد النشائية وضيرها من مواد الحابلت الأولية وخامات الصاعة والنيله ولتحقيق المسلطة في توزيعها — أن يتخذ بقراوات يصفرها بموانقة لحنة التسوين المطبأ ، كل أو بعض المتعابر المنصوص عليها في المحافة الأولى من المرسوم بقانون د 9 لسنة الترازات التي يصدرها في هذا المصوص بالطريقة المتصوص عليها في المحادث هؤ ، ٢٤ من ذات المرسوم بقانون ، لقاء التمو يضات التي تقدرها الهان التي يقوم وزير التموين بتشكيلها وتحديد اختصاصها ، وخول لذوى الشأن في المحادث في قرارت هذه الجمان لدى المحكمة الابتدائية المختصة في المواعد و الطريقة المحددة بها لمحاكان فلك فإنه يكون قد دل مؤأن المسئول أساسا عن التمويضات المستحقة هووز يرائحو بن المختص بإصدار القرارات بكل أو بحص التدابير المنصوص عليها

#### الحكمة

جد الاطسسلاح مل الأواق وحماع للتقريرانذي تهن السيد المستشار للفرد والمراقعة وجد المداوة .

حيث إن الطعن ارتوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث بان المواقع على الماين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تعصل في أن المطعون علىها الأولين أقاما الدعوى رقم ١٣٣٦ سنة ١٩٩٩ مدنى
كالحائز في صدور ير التحوين بصفته (الطاعن) ورئيس مجلس لهدارة أشركة
المضارب المتحدة يصفته يطلبان الحكم بالزامهما بأن يدفعا لحما مبنى ١٢٠٩ ج
قيمة ما يستحقان من تعويض عن استيلاء الطاعن على مضرب الارز الحول لحما
بوجب القرار الوزارى رقم ٢٦٨ سنة ١٩٦٤، عن الملدة من ١٩٠١/١٤٢٢ حتى ١٩٦٤ إلى المحادو عن المجتمع بواقع ٢٠٥٥ شهريا ، بعد أن تحدد هذا التحويض بالقراد
العملو عن المجتمع نهائيا . دفعت الشركة المدى عليها بعدم قبيل الدعوى بالمنسبة
المعلم وبالزام وزير التمويز بأن يلنع لملغ المطالب به أستانف الطاعن هذا الحكم
بالاسكناف وقم ٢٦ سنة ١٤ ق مدنى المزفازيق طاليا إلغاء ورفض المدعوى و

وحيث إن حاصل سهب العلمن مخالفة القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى بمسئوليته عن التعويض المطالب به على أساس أنه مصدر قرار الاستيلاء على مضرب الأرزالملوك المطالب به على أساس أنه مصدر قرار الاستيلاء على مضرب الأرزالملوك المشخصية المحتوية المستقلة عن وزارة التموين على المسئولة عن هذا التعويض ، لصدور أرا الاستيلاء الصاغها وفيادها بتنفيذ، وأعارضة في قرار المجملة المختصة بتقدير التعويض بالدعوى وقم ١٩٥٤ منة ١٩٦٦ كلى الزقازيق التي حكم فيها تأبيد القراو

المعارض فيه ، ولايغير من ذلك أن تلك المؤسسة قد الغيت بالقرار الجمهورى رقم ١٩٦٧ منه ١٩٥٧ وإذ حلت محلها المؤسسة العامة الفضارب التي تتبعهاالشركة المطعون عليها الثالثة والتي اختصت مذات النشاط الذي كانت تزاوله المؤسسة الملغاة ، وقد تم إخطار هذه الشركة بقرار لجنة التقدير لأداء النعويض المطعون علمها الأولين .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن المشروع إذ خول وزير التموين لفيان تموين البلاد بالموادالفذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات
الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها - أن يخذ بقرارات يصدرها بموافقة
لحنة التموين العليا كل أو بعض التدابر المنصوص عليها فى المادة الأولى من
المرسوم بقانون وه سنة و ١٩٤٥ والتى من بينها الاستيلاء على أى مصنع أو محل
صناعى ، وأناط به تنفيذ القرارات التى يصدرها فى هذا المحصوص بالطريقة
المنصوص عليها فى المادتين و ٢٠٤٤ من المرسوم بقانون التمويضات التى تقدوها
المنافق ألمادة ٤٨ منه حق المعارضة فى قرارات هذه الجان لدى المحكمة الابتدائية
أساسا عن التمويضات المستحقة هو وزير التموين المختص بإصدار الفرارات
المختصة فى المواجعة على وزير التموين المختص بإصدار الفرارات
المختصة فى المواجعة المحتون والحفظ فى تعليقه و تأويله يكون قد دل على أن المستول
المختصة فى المواجعة على المنافق و كان الحكم المطمون فيه
المناس عن التدابر المنصوص عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه
على هر أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٦

برقاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين همها الحلام الجندى ؟ صلاح الدين يونس ؟ والدكتور إراهيم على صالح ؟ جال الدين عبد اللطيف .

# (11A)

### الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) حكم " الأحكام الحائز الطعن فيها " . ضرائب " الطعن الضريبي " .

استناف الأحكام الصادرة أثناء نفار الدءرى ولاتانى بها المصومة كلها . هدم جواز الطعن فحها إستقلالااستثناء من ذلك الأحكام القابلة التنفيذ الحبرى . ٢١٢مرافعات قضاء الحكمة الابتدائية بالفاء قوار لحقة الطعن فيا تضمته من استبعاد الربط الإضافي في سنوات النزاع وباهادة الأوداق إلى الجمعة لنظر أحس التقدير عطم جواز الطعن فيه بالاستثناف استقلالا

#### ( ٢ ) دفوع . إستثناف . نقض . نظام عام .

الدفع بعدم جواز الاستثناف · جواز التملك به لأول مرة أمام محكمة التقض باعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ·

١ – مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة مامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدحوى ولا تنتبى بها الخصومة كلها ، محيث لا يجوز الطمن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كات تلك الأحكام موضوعية أو فرصية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات ، وحتى لو كات مهية لحزء من الخصومة واستثنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شتى ما الموضوع من كات قابلة للتنفيذ الحبرى ، ورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ – وحلى ما أقصحت عنه المذكرة الإيصاحية للقانون – تنشىء للحكوم له مصلحة جدية في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسى طلب وقف نفاذه ، وإذ كان الحكم الصادر من لحنة الطمن فيا الصادر من لحنة الطمن فيا

تضمنه من استبعاد الربط الإضافى الذى أحرته المأمورية على المطمون ضده في سنوات النزاع و إعادة الأوراق إلى الجمة النظر اصراضاتة في أسس التقدير هو حكم غير منه الخصومة كلها ونم بين بعده خرارا أو حكم قايل المتنفذ ليفيرى فإنه الايجويز الطمن فيه بالاستثناف استقلالا . ولما كان الحكم المطنوف فيه قد خالف هذا النظر وكان قضاؤه يقبول الاستثناف شكلا ينطوى على جواز الطعن في الحكم الصادر من الحكمة الاستدائية فإنه اذلك يكون قد خالف القانون .

٢ -- بحوز التمسك بالمدفع بعدم جواز الاستثناف لأول مرة أمام محكمة النقض
 لأنه من الأسباب القانوتية الصرفة المتعاقد بالنظام العام

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأموراق وسماع التقريرالمذى تلاه السيد المستشار المقروو المرافضة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوصاعه الشكلية

وحيث إن الوقائم - على مابن المنم المطمون قيه وسائر أوراق الطعن ضده عن تحصيل في أن ملميرية ضرائب المتصورة قدرت صلى لمواح المطعون ضده عن أنساطه في بجلاة المانية تورة بالتجزئة بمبلغ ٠٠٠ في كل من سنى 1978 او1979 وكان باتخاذ لروح سنة ١٩٦٧ أساسا طرح عايما احتفاد الملى الفانون رقم نام المسنة ١٩٦٨ تقديراً فعليا بميلغ ٠٠٠ جيئه فعمن المطلوبين ضده على هذا النقدير أمام لحنة المطمن التي أبدت التقدير وصار الرح عن تلك المسنوات نيائيا · ولذ تكشف بعدند المعرورة الفرائب أمران أوله بالذبح بجوء عا اشتراه المطلوبين ضده من عدة شركات في صنة 1977 بل في الإعمال الرحل المنافقة بل بطريق المخالة جو ميلغ ١٢٠٠ جيه وثانيهما لمن نشاطه لم يكن قائما في تقديمة بل يطريق المخالة وضعف المحلومة المعرورة المورية الم

فأجوت وبطة اضافيا على عن منوات المحلسية الثلاث فسندو ١٠٠ جنيه يضاف الد الوجلة المحالية مواذا اعترض المدول والحيل الحلاف إلى المنافضات التي أصدت ستويح مهابه المحاودة المستبدد الربط الإضافي الذي أخوته المحدودة على المعدودة والمحالية المحدودة والمحالية المحدودة والمحالية المحدودة والمحالية المحدودة على المحدودة وسائن المحلودة المحدودة المحدودة المحدودة وسائن المحلودة المحدودة وسائن المحلودة المحدودة ا

وحيث إن مما تدماه الطاعنة على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم المصادر من المحكة الاستدائية بالثناء قوام لحنة الطعن فها قرور من استبعاد التقدير بالنسبة الربط الإضاف وإعمادة الآورائي البها التنظر في الشق الآخر من الخصومة المتعاق بأسس التقدير هو حسكم غير منه المتحومة الأصلية فلا يجوز الطمن فيه استقلالا طبقا الحادة ٢١٧ من قادرن المرافعات مما كان يتعين مده على الحكمة الاستشاف أن يتعين مده على الحكمة الاستشاف أن

وحيث إن هذا النمى ف علدنك أن النص فالمادة ٢١٧ من قانوزالمرافعات على أن هو لا يجوز الطعن في الأحكام الى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها المحصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى العصومة كلها وذنك فيا عدا الأحكام الوقية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام الفابلة لتنفيذ يدلي أن المشرع وضع قاهدة عامة مقتضاها من الطمن المباشر في الأحكام التي تصدر أشاء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الحصومة كلها ، عيث لا يجوز الطمن فيها إلا مع الطمن في المحتام موضوعة أو

فرصة أو قطعية أو متعلقة الإشبات، وحى لوكات مبية لجزء من الحصومة واستنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التى تصدر في شق من الموضوع منى كانت قابلة التنفية الجميري ، ورائد في ذلك أن القابلة التنفية وصلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية القانون - تنشىء المحكوم المصلحة جدية في الطمن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه و وإذكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الذي قضى بإلغاء القسرار الصادر من لحنة الطمن فيا تضمنه من استبعاد الربط الإضافي الذي أجرته المأمورية على المطمون ضمه في سنوات النزاع وبإعادة الأوراق إلى المجنة لنظر اعتراضه في أسس التقدير هو حكم غير منه المصومة كلها ولم يبق بعده قرار أو حكم قابل المتنفيذ الحبري ظاف لا يجوز الطعن فيه بالاستثناف استقلالا ، ولما كان الحكم المطمون فيه قد ظاف هذا النظر وكان - قضاؤه بقبول الاستثناف شكلا ينطوى على جواز خالف هذا النظر وكان - قضاؤه بقبول الاستثناف شكلا ينطوى على جواز المستثناف شكلا ينطوى ملى جواز المستثناف ملكم الصادر من الحكمة الابتدائية فإنه لذلك يكون قد خالف القانون أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا الدفع بجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا الدفع بجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا الدفع بجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا الدفع بجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا الدفع بجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام عكمة الموضوع ذلك أن هذا القانونية الصرفة المنطقة بالنظام العام .

وحیث إن موضوع الطعن صالح للفصل فیه ، ولما تقدم بتمین القضاء بعدم جواز استثناف الحکم الصادر فی الدعوی رقسم ۲۰۵ سنة ۱۹۷۰ ضرائب کلی المنصورة .

## جلسة أول مايو سنة ١٩٧٦

يرقاسة السيد المستشار نائب وئيس المحسسكة عمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشاوين أديب قصيحى ، وعمد فامثل المرجوشى، وعمد ملاح الدين عبد الحميد ، محمد حيد النظم حيد .

# (199)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) استثناف ه سلطة محكة الإحالة . نقض " أثر نقض الحكم" تعويض فوائد. عمل .

الله في الحكم الصادر يتمويض العامل من فعله تسفيا . لهكمة الأحسالة حقها المطاق في تغدير التحويض ، استحقاق الفوائد القافوقية ابتداء من تاريخ الحسكم نهائيا في الدعوى من حقها الإحالة .

(٢) نقض" أثر الحكم" • التماس إعادة النظر . قوة الأمر المقضى.

الحكم بأكثر مما طلبه المصوم قضا. عكمة النقض في الطمن السابق بأن النمى به أصبح فير منتج بعد أن صحمته محكمةالاستثناف في الانتماس المرفوع إليها عن ذلك الحكم لا يعد تحصينا تحسكم الصادر في ذلك الالتماس •

السابق المكم الاستثناف الأول فيا قضى به من تعويض للطاعن عن فصله مسفيا ، فقد زال ذلك الحكم في هذا الشطر منه وعاد نحكة الإحالة حقها المطلق منه وعاد نحكة الإحالة حقها المطلق في مقدير التعويض والذي لا يكون معلوم المقدار في مقهوم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى إلا بصدور الحكم الذاتي في الدعوى وهو ما لم يتحقق إلا بالحكم المطعون فيه ( بالطمن المائل) ، على أنه لما كان هذا لحكم الأخير وعلى ما يفصح عنه منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا الشق من قضائه - قد رفض كلية إجابة الطاعن إلى ما طلبه من فوائد عن مبلغ التعويض رغم استحقاقه لها - وتأسيسا المطاعن إلى ما طلبه من فوائد عن مبلغ التعويض رغم استحقاقه لها - وتأسيسا المطاعن .

٧ - إذ كان النايت من الحكم الصادر من محكة التقض ( في الطعن الأول عن الحكم الصادر في ذات الدعوى ) أن الطاعن فيه ( سلف المؤسسة المطعون عُليها في الطَّمَن الماتل ) جعل من تجارز محكمة الاستثناف محكمهاالمطمون فيه ذلك الطعن لطنبات المطعون صده (بالطاعن في الطعن الماثل )سببا للطعن عليه بالنقص بعد أن جعله سببا لالتماس إعادة النظر والذى قضت فيه محكمة استثناف القاهرة بتعديل الحكم المنتمس إعادة النظر فيه والنزول بالمبلغ المحكوم به إلى ما كان الماس ضد قد حدده في طلباته وكانت محكة التقض قد قالت عن هذا الوجه من أوجه الطعن المقدمة إليها " أتمغير فقبول ولاجدوى فيمسدأن حكم في الالتماس بتعديل الحكم إلى ميان ... . " وهو قول لايسي أن عكة النقض حصنت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلغاء أو التعديل وإنما اعتبرت الطمن فيخصوص هذا الوجه غير مقنع لما تبه من أن الطاعن ينعي يه على الحكم المطعون فيه عببا ﴿ يَاتَ بِرِيثًا مَنْهُ ، كَمَّا أَنَّهَا مُصْتَ ذَلِكُ الْحَكِمِ فَ خَصُوصَ عَاصُمُ لَدِيهَا مَنْ أُسياب الطمن الأخرى وبما ينال من حساب بعض اللك المستحقات وزال تبطه حكم الالتملس فيا نغض قيه وأحيل إلى محكة الاستلنان النفض قيه من جدد محكما المطمون فيه بالطمن الماثل ، إذ كان ذلك فإن النمي على الحكم بما ورد بهذا السيب (من أنه أ-طأ إدْ قضى للطاعن يميلغ يقل عن المبل للقضي له يه فا لحكم الصادر في التماس إعادة النظر ، يكون على غير أساس .

#### المحكمة

جد حلالة الأوواق وسماع النقوير الذي تلاد السيد المستشار المفود والمراقة وبعدالملولة .

وحبث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكليه .

وحيث لذ الوقائد - على مايين من الحكم المعاهون فيسه ومائر أوراق العلمين ... تقصل في أن الحامن أقام على مدير بنك التسليف الزرائي والتعاوق وبل تقلبة على ومستندى البنك الدعوى رقم ١٩٦٤ استة ١٩٩٣ عمال كالى التامرة طالبا إزام الأول بصفته بأن يؤدى له مبلغ ١٩٤٣ م و ١٩٥٠ ،

وقل بيانا لها إنه التمن يخدمة البيك في ١٩٧٤/١ ١٩٣٤/١ وإسقر إلى أن فصل قه ١٨إ٦﴿ ٥٠٠ وإذ كان الفصل تعسفيا ويستحق في ذمة الينك ميلتم ١٣٣ه ج و . هـ مم منه ٣٨٦٦ ج تعويضا عن الفصل وباقيه مقابل لمستحقلقاته اللاَّحوى نقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر ، وفي ١٩٥٦/٢/٢٠ قضت المحكة الابتدائية برفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض ونديت خبير كتحقيق عناصر باق الطلبات وبعد أن قدم تقر يره حدل الطاعن عن طلباته إلى الزام البنك بالريؤدي له مبلغ ۱۲۳۱ ج و ۲۵ م هو مجموع مانستحقه من مرتبات وبمل إنذار ومقابل إجازة ومكافأة مدة الحدمة والعلاوة الدورية معالفوائد الفانونية من تاريخ المطالبة القضائية ، وفي ١٩٦٠/٤/٢٥ قضت الحكمة بإلزام البنك بأن ؤدى له ميلغ ٣٤٨ ج و ٨٠٧ م ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطاعن هذي الحكمين أمام محكة استثناف الفاهرة وقيد استثنافه برقم ١٣٦٥ سنة ٧٨ ق كَافْظُمُ البَيْكُ أَستَثَاثًا مَقَابِلًا مِنَ الْحَكَمُ الْآخِرِ قِيدَ رِقْمُ ١٧٧٧ أَسْنَةَ ٧٨ قَ وفي ١٩٩٢/٧/٩٩ وفضت المحكة في موضوع الاستناف المرفوع من الطاعن والناء الحكم للسناخف الصادر في ٢٠ /١٩٥٦ فيا قضى به من رقض طلب التمويض وَّالزام البنك بأن يؤدى له ميلغ . . . ؛ ج ويتعديل الحكم المستأنف الصادر ق ١٩٦٠/٤/٥٥ إلى الزام المبنك بأن يؤدى له ملتم ١٧٥٣ ج و ١٠٠٩ (تعدل إلى مبلغ ١٣٣١ ج و ٦٥ م بمقتضى الحكم الصادر فى التماس إعادة التظر رقم ١٩٩٧ لمسعة ٧٩ق المذى أقمه اليتك ) وذلك بالنسبة لباق للطيات والفولئد القانوتية يواقع ٤٠/ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة لم فبراج ١٩٥١ عن مجوّع المبلنين سالخي للذكر وفّى موضوع الاستثناف المقابل برفضه ، طمن البنك في هذا الحسكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٢٧ سنة ٢٣ فاعربجلسة ١٩٦٧/١٢/٧ قضت المحكم بلطعون فيه حِرثيا في خصوص ماصح من أساب الطمن والإحالة ، قام الطاعن يتعجيل استثنائه لتقضى قيه المحكة من جديد فيا تقص وأحيل البها وفي ١٩٦٩/١/٩ قصت لولا : والتناء آلحكم المستأنف الصادر في ٢٩٥٦/٢٥٠ مرفض طاب التعويض وبازناه المؤسسة المأمة غلاتهار الزواعي التعاوي ( المطعون ضدها وللتي حلت عل البنك ) فإن تبض العاص مبلغ . . ه ج وثانيا : بتعديل الحكم المستأنف

الصادر في ١٩٦٠/٤/٥ وإزام المؤسسة المذكورة بأن تؤدى له مبلغ ١٠٧٩ ج و ١٥٥٥ م والفوائد بواقف ه / من تاريخ المطالبة الرسمية ، طعن الطاعن حل هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الماثل وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت الرأى فيها برفض الطعن وعرض الطعن على هرفة المشورة فاستبعلت الأسباب الثلاثة الأولى وقصرت نظره على السبين الرابع والحامس وحددت لذلك جلسة المماثرة الإولى وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك إنه لم يقض له بالفوائد القانونية عن مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ الحكم الاستثنافي الأول العمادر في ١٩٦٢/٣/٢٩ والذي لم ينقص إلا لعدم إدخال صنصر الأجر ضمن حناصر تقدير التعويض ومن ثم فإن محكمة الإحالة لم تكن تملك رفض الحكم به لأن حقة فيه أصبح باتا محتم النقض السابق وإنما يقتصر دورها على مجرد تقديمه بعد إضافة ذلك العنصر مما يعتبر معه أنه تقرر سلفا بالحكم الاستثنافي الأول وما يتبع ذلك من وجوب الحكم بالفوائد اعتبارا من ذلك انتاريخ .

رحيث إنه عما يشره الطانن بهذا النهى من القدول بوجوب الحكم بالفوائد اعتباراً من بأربخ الحكم الامتناق الأول فإنه مردود بأنه وقد قضى من محكة النقض في ذات النزاع بحكها في الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٣٣ في سالف الإشارة إلية بنقص ذلك الحكم ديا قضى به من تعويض للطاعن عن فصله تعسفيا فقد زال ذات الحكم في هذا الشطر منه وعاد لحكة الإحالة حقها المطلق في مقدير النمويض والذي لا يكون معلوم المقدار في منهوم المادة ٢٢٣ من القانو والمدنى الا بعمدور الحكم النم في في الدعوى وهو ما لم تحقق إلا بالحكم المطعون فيه ، على انه لما كان هذا الحكم الاخيروعل ما يفصح عنه منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المشق من قضائه و قد ونض حكية إجابة الطاعن إلى مناطبه بهذا المشق من قضائه وقد ونض حكية إجابة الطاعن إلى مناطبه المرتبطة

من فوائد عن مبلغ النمو يض رغم استحقاقه لها و تأسيسا على النظر المتقهم - من تاريخ الحكم المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متمينا نقضه في هذا الحصوص

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطمون نيه قضى بالزام المؤسسة المطعون ضده ا بأن تؤدىله مبلغ ١٠٢٩ ج و ١٠٥٥ جلة المستحق من طبانه الأحرى وهو منه خطأ ذلك أنه تمسك بصحيفة التعجيل بطلب إلزامها بأن تؤدى له مبلغ ١٩٣١ ج و ٢٥ م طبقا لما قضى به الحكم الصادر بالتماس رقم ١٥٩٣ سنة ٩٧ ق ، و إذ كانت عملة المحكوم به من تلك الطلبات بالحكم الاستكاف الأول عملا للنعى عنها من البنك ضمسن طعنه بالنقض على الحكم و بالدهب الرابع منه والمات عنه محكة النقض إنه عدم الحلوى بعد أن قضى في الالتماس بتعسديله الى مبلغ ١٢٣١ ج و ٢٥ م فقد كان على محكة الإحالة إلا تنزل عنه بعد أراصبح ذلك الرقم باتا بقضاء النقض سالف الذكر و

وحيث إن هذا نمى مردود وذلك أنه لما كانالثابت من الحكم الصادر من محكة التقض في الطمن رقم ٢٢٧ سنة ٣٣ قي المشار إليه أن الطاعن فيه (سلف ألمؤسسة المطعون عليها ، الطمن المسائل) جعل من تجاوز محكة الاستئناف بحكها المطعون فيه بذلك الطمن لطلبات المطعون ضده (الطاعن في الطمن المسائل ) سبباللطمن طبه بالنقض بعد أن جمسله سببا لالتماس إعادة النظر والذي قضت فيه محكة استثناف القاهرة بتمديل الحكم الملتمس إعادة النظر فيه والتول بالمبلغ المحكوم به إلى ما كان الملتمس ضده قد حده في طلبانه وهو مبلغ ١٣٣١ ج و ٢٥٠ م ، وكات محكة البقض قد قالت عن هذا الوجه منأوجه الطمن المقدمة إليها و أنه غير مقبول ولا جدوى فيه بعد أن حكم في الالتماس رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٥٧ استثناف غير مقبول ولا جدوى فيه بعد أن حكم في الالتماس رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٥٧ سنق أن محكة النقص حصنت الحكم إلى مبلغ ١٣٢١ ج و ٢٥٠ م » وهو قول لا يعني أن محكة النقص حصنت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلفاء أو التصديل و إنما المثبت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلفاء أو التصديل و إنما المثبت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلفاء أو التصديل و إنما المثبت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلفاء أو التصديل و إنما العثبين أن عكمة المثبت الحكم الصادر في ذلك الالتماس من الإلفاء أو التصديل و إنما العثوب الطاعن في خصوص هذا الوجه غير منتج لما تهيئة من أن الطاعن ينهي

وحيث إن الموضوح فيا نقضته الحكة من قضاء الحكم المطمون فيه صالح المفصل فيه كما أن الطمن الروة الثانية ولما تقدم في شأن السبب الزابع من أسباب الطمن يتمين إجابة الطامن إلى طلب التوائد بواقع و. 7 سنويا من تاريخ الحكم المطمون فيه .

### جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۷٦

يرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكة أفور خلف ومضوية السادة المستشادين : محدسماني المنفارطي بموعدح حاية 6 والدكتور بشي وفرق غيايات ويرأفت عيدالرحيم-

 $\{ r \cdots \}$ 

الطُّن رقم ٤ ٥ ٥ لسنة ١٠ القضائية :

(١) عمل . شركات "شركات العظاع العام » . فانون . اختصاص .

أحكام المسادة 10 من القرار الجمهوري 2014 لسنة 1911 تضمنت تعديمالاتتصاص جوانت القضاء لا يصح أجراؤه الا بقاتون ، رنش الدنع بعدم الانتصاص الولائي المبين على هذه المسائدة . محميح.

(٧)عمل در إنهاء علاقة العمل" ـ محكة للوضوع .

تمدير قيام البرر لفصيل العامل · استقلال قاضي الموضوع به متى يني على أسباب صلفة ·

(٧) عمل "الإجازات". شركات " شركات القطاع العام " .

الله المستة الميلادية . اتخاذها أساسا لحساب أجازات العاطين ، م ، ي من الملائحة ١٩٠٩ . الله ١٩٦٣ ، امحاذ تاريخ يد، خدمة العامل أساسا لحساب مدةالسنة التي يستجو عامًا الإجازة ، خطأ ،

١ -- إذ كانت الهادة مه من نظام الحاملين بالقطاع العلم الصادر جرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٦٦ والمعلل بالقرار رقم ١٨٨٧ سنة ١٩٣٦ قد تضمنت أحكاما خاصة بالحزامات التاديبية والحهلت المختصة بنغار التظام منها ، كما نصت على عدم قبول الطعن أمام آية جهة قضائية في القرارات الصادرة ق التحالم من بعض هذة الجزامات ، وكانت بهذه الأحكام قسد عدلت ق التحالم من بعض هذة الجزامات ، وكانت بهذه الأحكام قسد عدلت من اختصاص جهات القضاء الأمر الذى لا يصمح إجراؤه بغير القانون ، ذلك أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة أساسية وضعتها سلطة أعلى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم المستأنف برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى الذى يستند إلى المسادة ، و المشار إليها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٧ - تقديرقيام المبرر لفصل العامل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكفة مما يستقل به قاضى الموضوع ، وإذا كانت محكة الموضوع قدد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية ولحا سافته من تدليل سائغ إلى عدم تناسب جزاء الفصل الموقع على المطمون ضده مع ما يدر منه من اهمال نما يجمل فصله مشويا بالتمسف ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون نيه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٣— نصت المادة . ٤ من تظام العاملين بالفطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " تخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبرأساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاماين ". وإذا كان المكم المطعون فيه اتخذ تاريخ بده خدمة المطعون ضده أساسا لحساب مدةالسنة التي تستحق عنها الإجازة ، وقضى له بمقابل إجازة عن سبعة أيام بعد استثرال ثلاثة أيام لم ينازع المطنون ضده حصوله على إجازة فيها، وكان بذلك قد خالف حكم المادة . ٤ المشار إليها والتي لاستحق المطعون ضده تطبيقا لها إلا مقابل الاجازة عن المدة من أول يناير حتى تاريخ فصل في ١٩٦٧/٣/١ وهو ما يقل عن الأيام الثلاثة التي حصل طيهافعلا ، فإنه يكون قد أخطاق تطبيق القانون .

#### الحكة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقريرالذى تلاه آسيدالمستشار المقرروالمراخعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفىأوضاعهالشكلية .

وحيث إن الوقائع-- على ما بين من الحكم المطمون فيهوسائر أوراق الطمن --تحصيل في أن المطمون ضده أقام الدموى رقم ، ٥ . سنة ١٩٦٧ مدنى كل دمنهور على

الشركةالطاعنةطالبا الحكم بالزامها بأن تدفعله مبلغ ٢٠ . ١ جنيه و ٢٥٠مايا ، وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨ التحق بوظيفة كاتببسكرتارية الشركةالطاعنة ويلم مرتبة . . ه ١٣٫٥ جنبها شهريا تمفوجي ، باتهامه بإخفاءعطا . وارتكاب تزويرف دفتر قيد العريدورغم أن النيابة العامة أجرت تحقيقا انتهت فيه إلىحفظ الشكوىفان الشركة قامت بفصله من العمل بتاريخ ٢ /١٩٦٧/٣ ، ولما كان يقدر ممويضا عن هذا الفصل التعسفي مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، كما أنه يستحق مرتب شهر بدل إنذار ومبلغ . ع. ٧٠ جنيهامقابل إجازته السنوية فقد أقام دعواءلطلباته السالف سانها . وفي ٦٩/٧/١ حكمت المحكة برفض الدفع بعدم اختصاصهاولا نياو بالزام الشركة الطاعة بان تدفع الطعون ضده مبلغ ٨٠٠ مرام ١١جنيهامنه مبلخ مائة جنيه تدويضا عن الفصل ومبلغ . . ه ١٣ مرتب جنيها شهرمقاً بل مهلة الأنذار ومبلغ . ٢٠ وجنيها مرتب ١٤ يوما مقابل الأجازة السنوية ، فأستانفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكة استثناف الاسكندرية (مأمورية دمهور)وقيدالاستثناف برقم ٢٥٤ سنة ٢٥ وبتاريخ ٢٧/٥/٧٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعتة بأن تدفع للطعون ضهم مبلغ .١١٦, ٩٥٠ جنيها تأسيساً على أن مقاب الإجازة المستحق لدعن مدة عمله في العامالأخير هو عشرة أيام حصل منها قبل فصله على ثلاثة أيام . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى سقض الحكم المأمون فيه في خصوص ماجاء سبب الطمن الثالث وعرض على خرفة المشورة فعددت لنظره جلسة ٧٦/٣/٧ وفيها النزست النيامة وأيها السابق .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها خطأ الحكم المطمونية في تطبيق القانون فلك أن المسادة ، و من القسوار الجهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة المئة السابعة ، ونصت على أن يكون النالم من قراره أمام الحكة الناديية ، ولما كان المطمون ضده لم يطمن على قراره سمله أمام الحهة المختصة وكان الناؤه لمي القضاء العادى بطلب النمويض عن هذا القصل يعتبر مخطيا لاختصاص المحكة انتأديبية لما يتضمنه من طعن في شرعية قوار القصل ، فإن الحكم المعاون فيه إذقفى ستاييد الحكم المستأنف الذي رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قسد أعطاً في تطبيق القانون .

حيث إن هذا المنى غير مديد ذئ أه قما كانت المسادة ، و من نظام العاطين المسادة ، و من نظام العاطين الفقطاع العام العداد بقراء ويسى المجهورية رقم و وجهاسنة ١٩٦٩ - والمعطل بالفراورة ع - ٨ استه ١٩٦٧ و حيف نضر أحكام خدم قبول الطعن أسام بأية بيدا المحتمدة بنظر التنظم مها وكانت عنى عدم قبول الطعن أسام بأية بهذا المحتمدة في القراوات الصاعرة في التظم من بعض هذه الحزامات وكانت بهذا الأحكام قدمد استعن اختصاص جهات القضاء الإمراق كلا يحوز السلطة أدنى من معارج التسريع المخافظة أولى و فلا المعلمة أولى و فلا المعلم المعلم المعلم وسينا المعارية وضعها ماطة أهلى و فلا المحكم المعلمونة به إلى المعارة ، والمشلم المها يكون و فلا المعارفة و المعارفة و المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة و المعارفة المعارفة المعارفة المعارفة و المع

وحيت إن ماصل السبب الثانى من أسبلب العلمى خطأ الحكم المطمون خيه في نفسير المقانون وتأويله إذ أقام قسله على أن حفظ النيابة العاملاتكوى الشركة ضد المطمون ضد وانتقاد الحريمة الحالمات والمبارك المريمة الماديية عيدها الإخلال بواجبات الوظيفة عيد الاعلامة المباركة الحريمة المجانبة من المتطوف أمره من الماحية المباركة الحريمة المجانبة من المتطوف أمره من الماحية المباركة .

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ذلك أن الناب من مدونات الحكم المستانف الخلاج المستانف الخلاج المستانف الخلاج المستانف الخلاج المستانف المستانف المستانف المستانف المستانف المستانف من المستانف من المستانف من المستانف من المستانف من المستانف المستانف المستان المستحدد في المستان من المستحدد في المستحدد في المستحدد ا

تناسب حزاء الفصل الموقع على المطعون ضده مع ما بدر منه من إهمال مما يجعل فصله مشوبا بالتعسق : فإن حاتنك الطاعنة على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنالطاعة تنعى بالسهب النافضين أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطا في يتعلق عفابل فيه الحطا في يتعلق عفابل الاجازة السنوية من تأريخ بدء عمل المحطون ضده بالشركة في ١٩٦٤/٦/٢٨ وانتهى إلى أنه يستحق حي تاريخ فصله في ٢٧/٣/١٢ للانة أرباح الإجارة المقررة أي عشرة أيام وهوما يخالف المسادة . ع من القرار الجمهوري وقم ٢٩٣٠ السنة أي عشرة أيام وهوما يخالف المسادة . ع من القرار الجمهوري وقم ٢٩٣٠ السنة المساحب الاجازات

وحيث إلا حفا النحى محيح ذاك الهدادة . ع من نظام العاملين بالقطاع الدام الصادر بالقرار الحمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ٢٩٦٦ نصت على أنه تخد اللسة الملادية من أول يتاير المن آخر ديسمبر أسلسا لحساب الإيسانوات التي تمنح المعامون فيه قد الناذ ناريخ بدء خدمة المطمون فيه قد الناذ ناريخ بدء خدمة المطمون ضده أساسالحساب السنة التي تستحق علما الإيازة ، وقفي أنه بمقابل إجازة من سبمة أيام بعد استزال درثة أيام لم ينازع المطمون ضدة في حصولة حتى الباخة قبه وكان يذلك قد خالف حكم المساحة من الولى يناير حتى تاريخ قسله في تطبيقاً لها إلا مقابل الإجازة عن المسلمة من أولى يناير حتى تاريخ قسله في المجازة عن الايام المتلائة التي حصل طبها فيلا ، قاله يكون فا

رحبت إن الموضوع صالح للمصل فيه ولما تقدم يتمين تعديل الحكم الستأتف .

### جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۷۹

برياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشار بين ممدوح عطية >وحسن السنياطي >والمدكنوربشرى رؤقافيان ؟ ويأفت عبد الرحبم ·

 $(r \cdot r)$ 

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤١ القضائية :

( 1 ) عمل "إعانة غلاء المعيشة" . شركات"شركات القطاع العام" .

الداملون المعينون شركات القطاع الدام بعد ١٩٦٢/١٢/٢٩ · عدم أحقيتهم لإهامة غلا. لعيشة ·

(٢) عمل "المرتب". شركات وشركات القطاع العام".

تسوية حالة العامل على الفئة المسالية التي يستحقها وتقاضه أول مربوطها · لا محل لتحدية بأجر أعلى متح لبعض زملائه بالمخالفة لأحكام القرار ٢٥ ٤ سنة ١٩٦٢ (بدعوى مساواته بهم·

١ - برى قضاء هذه المحكمة بأن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ باصدار الاتحـة نظام العاملين بالشركات الثابعة المؤسسات العامة صريح فيا قضى به من عدم صريان القواعد والنظم الحاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين باحكام هذا النظام، وهم العاملون بتك الشركات الذين أوجبت المادتان الأولى والثالثة من ذلك القرار سريان أحكام اللائحة طيهم من تاريخ نشره الذي تم في ٢٩ من ديسمبر ستة ١٩٦٧ ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل في الشركة المطمون ضدها بعد ذلك التاريخ ، فإنه لم يعد هناك سند لمطالبته بأية إعانة غلاء .

ب متى كان الحكم المعلمون فيه انتهى أخذا بما أثبته الحبير المتناب فى
 المدموى إلى أن الفئة المالية الى يستحقها الطاعن هى الفئة الثامنة طبقا للجدول المدون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٦٣ الذى دين فى ظله وأنه تقاضى

أوقى حربوطها وهو حمسة حشر جنبها شهويا وكانت الشركة المطمون ضفه هذلك قد القرمت أحكام هذا القراء بالفسية لفئة الطاعن المسالية وحربتيه، وكان ماينيوه الطاعن بشأن تقاضى بعض زملائه حربتات تزيد عن الحد المقرر بالحلول المشار إليه لا يصلح أساسا للاستدلال لأن هذا الأجر الزائد منح لهم بالمخالفة لأحكام ذلك القرار فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون قيه ( من أنه أحل بالمساواة بينه و من زملائه ) يكون على قر أساس .

#### المحكة

ب**ه الاطلاع مل ا**لأو**داق و**حماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقور والمرافة وبعد المدلو**ة** .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بينمن الحكم المطون فيه وسائر أوراق العلن تحصيل في أن الصاعر أقام على الشركة المطمون صدها الدعوى وقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ عمال جزى القاهرة التي قيلت برقم ١٩٦٢ عمال جزى القاهرة التي قيلت برقم ١٩٦٢ عمال بالدامها بأن تدفع له ميلغ ١٩٦٠ مليم ١٩٦٠ مليم ١٩٠٥ مليم ١٩٠٥ مليم ١٩٠٥ مليم ١٩٠٥ مليم ١٩٠٥ مليم ١٩٠٥ مليم وود إجنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه حصل على دلوم معهدالتدريب قسم مقاولة في منافزة مهالتحق بالشركة في ذات الوظيفة و محلون مؤهله قد عيوا بأجر أساسي مقداره عشرون بالشركة في ذات الوظيفة و محلون مؤهله قد عيوا بأجر أساسي مقداره عشرون جنها شهريا علاف إعانة علاء المعيشة ، وكان فوق الأجر الذي يستحقه مساواة المستحقة له من تاريخ تعيينه . وفي ١١/٥/١٩٥ قضت المحكة يندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان أجر الطاعن ومقارته بالأجر الذي يتقاضاه زملاؤه الذين خبراء وزارة العدل لبيان أجر الطاعن ومقارته بالأجر الذي يتقاضاه زملاؤه الذين يتساوون معه في ظروف الحمل والمحملة وقاك على ضوء الحلول المؤقي يساوون معه قي ظروف الحمل والمحملة وقلك على ضوء الحلول المؤقن بالقرار الخهوري رقم ١٩٤٣ استة ١٩٦٧ ، وبعد أن قدم المحمد عليور حكت يستحوه مكت بالقرار الخهوري رقم ١٩٤٣ استة ١٩٣٧ ، وبعد أن قدم المحمد على محمد بالقرار المحمودي رقم ١٩٤٣ استة ١٩٣٧ ، وبعد أن قدم المحمد على مدير محكت بالقرار المحمودي رقم ١٩٤٣ استة ١٩٣٧ ، وبعد أن قدم المحمد على مدير محكت

فى ١٩٦٩/٥/٢٧ برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٩٢٩ سنة ٥٦٦ ويتاريخ ١٩٧١/١/٢٨ فضت المحكة بناييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطمن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٤/٤ وفيها الترمت النيابة رأحا السابق .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب حاصل أولما غنالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، ذلك أنه لم يطبق على الطاعن قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ استنادا إلى المسادة الثانية من القرار الجمهورى وقم ٣٥٤٣ سنة ١٩٩٧ ، في حين أن هذه المسادة تقضى بعدم مريان تلك النظم على المعاملين فعلا بأحكام اللاتحة الصادر بها ذلك القرار ، ولمساكات دسوية حالة العاملين بالشركة المطعون ضدها لم تتم بعد فإنه يتمين تطبيق أحكام إهانة الغلاء عليه .

وحيث إن هذا النمى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار وئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العاماة صريح فيا قضى به من عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على المعلمين بأحكام هذا النظام ، وهم العاملون بتلك الشركات الذين أوجبت المادنان الأولى والثالثة من ذلك القرار سريان أحكام الملائحة عليهم من تاريخ نشره انذى تم ف ٢٩ من ديسه برسنة ١٩٦٢ . ولما كان التابت من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل في الشركة المطعون ضدها بعد ذلك التاريخ ، فإنه لم يعد هناك سند لمطالبته بأية إعانة غلاء ، و إذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تعليبةا صحيحا .

وحيث إن حاصل السهب الثانى من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية حكم صادر من هيئة التحكيم ضد الشركة المطعون ضدها في نزاع مماثل . وحيث إن هذا النمى غير مقبول فلك أن الطاعن لم يقدم الحكم الذى يستند إليه ، مما يجعل نميه أيا ما كان وجهالرأى فيه بغير دليل .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى أخذا بما أثبته الحير المنتلب فى الدعوى إلى أن الفئة المالية التى يستحقها العلاع هى الفئة الثامنة طبقا الجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٩٢ الدى عين فى ظله ، وأنه تقاضى أول مربوطها وهو خمسة عشرجنيها شهريا ، وكانت الشركة المعامون ضدها بذلك قد انترمت أحكام هذا القرار بالنسبة لفئة الطاعن المالية ومرتبه ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن تقاضى بعض زملائه مرتبات تزيد عن الحد المقرو بالجدول المشار إليسه لا يصلح أساسا للاستدلال لأن هذا الإجراء الزائد منح لحم بالمخالفة لأحكام ذلك القرار ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المعامون فيه في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن .

### جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٦

رثامة السيد المستشار أحمد قنحى مرسى وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقى ، عبد اللطيف المرافض ، حميل الزيني، محمود حسن حسين

 $(Y \cdot Y)$ 

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٤ القضائية :

الترام « التضامن " . دعوى <sup>دو</sup> شروط قبرل المعوى " . تنفيذ .

ريوعأحد المدينين المتضامين بكل الدين محل العضامة على من أفر مهم لمحملة وحده عرطه . وفاؤه بالفعل مهذا الدين الدائن • الاينني عن ذلك يجرد المزاحه عبدا المدين محكم نهاتي دون تشيذه .

لئن كان يجوز المدين المتضامن أن يتفق مع ضره من المدينين المتضامين على أن يتحمل وحده بكل الدين محل التضامن ، إلا أنه لا يجوز لغيره من المدينين المتضامنين الرجوع عليه بهذا الدين إلا إذا كان قد وقاه بالفعل للدائن، ولا يغنى من ذلك صدور أحكام نهائية عليه بهذا الدين طالما أنه لم يتم الوفاء به بالفعل تنفيذا لهذه الأحكام ، وإذ كانت صورة المدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه أن البنك – الدائن – استصدر ضد الطاعنين ومورث المطعون ضدهم أحكاما أن البنك – الدائن موضوع الدعوى فأقام الطاعن الأول – دعواه بإلزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا له قيمة هذا الدين من تركة مورثهم استفادا إلى إقرار المعلون ضدهم بأن يؤدوا له قيمة هذا الدين من تركة مورثهم استفادا إلى إقرار المعلون فيه قد انهى إلى عدم قبول الدعوى لوفعها قبل الأوان تأسيسا الحكم المطعون فيه قد انهى إلى عدم قبول الدعوى لوفعها قبل الأوان تأسيسا على أنه لم يثبت أن الطاعن الأول قد وفي بالفعل بالدين عمل النضاء أو أن البنك – الدائن – قد نفذ على أدواله بهذا الدين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأورا ق\_ تحصل في أن الطاعن الأول أغام الدعوى رقم ٤١٦ سنة ٦٤ تجارى كلى القاهرة طالبا القضاء بازام المطعون ضدهم الخمسة الأول في مواجهة بنك القاهرة (المطعون ضده الأخير) بأن يدفعوا له أو للبنك المذكور من تركة مورثهم مُبلغ ٨٦٥ ملير٣٥١٢ جنيه ، مؤسسا دعواه على أنه كان مديناً هو والمرحوم .. .. .. (مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول ) وآخر هو الطاعن الثاني، لبنك القاهرة في مبالغ بالتضامن بينهم . وقد استصدر بنك القاهرة أحكاما نهائية بإلزامهم متضامنين بهذه المبالع أتى بلغت جملتها مع للعوائد والمصروفات ٨٦٥ ملَّج و ٣٥١٣ جنيه . ولمساكان مورث المطعون صَلَعَم الحَسَة الأول قد تحاسب معدلما ينهما من معاملات تجارية وانتهت المحاسبة بإقرار الموييث المرحوم ... ... م. .. ف ٢٥٥/- ١٩٥٩/ بأنه الملزم وحده بكل دين بنك القاهرة فقد أقام دعواه طالبا إلزام ورثته بأن يؤدوا له أو لبنك القاهرة هذا الدين الذي شرع البنك في التنفيذ به صد الطاعن وأمام محكمة أول درجة طلب الطاعن الثاني قبوله خصها في الدعوى متضما للطاعن الأول طلباته . وفي ١٩٧١/١١ قضت عكة القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف الطاعتان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٨١ لسنة ٨٨ ق . ومحكة استثناف القاهرة قضت ف ١٩٧٧/٢/٢٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعثان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن. وعوض الطمن على المحكمه في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رايها .

ومن حيث إن الطمن أقيم على سبين ينحى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول - قد أقر بمقتض الإقوار المؤرخ ٢٥- ١٩٠٩/١٠ أنه ملزم وحده بدين بنك القاهرة ( المطعون ضده الأخير) وإذكان بنك القاهرة قد استصدر أحكاما بهذا الدين ضدالطاعن ين بوصفهما مدين متضامنين مع مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول وشرع فعلا فى تنفيذ هذه الأحكام ضد الطاعن الأول فإنه يكون من حق هذا الأخير ( الطاعن الأول) مطالبة المطعون ضدهم الحمسة الأول بالوفاء إد بالدين أو بإدائه لبنك القاهرة أعمالا لإفرار مورثهم . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يحمل أثر هذا إذ قرار الملزم للورثة وقضى بعدم قبول الدعوى المفها قبل الأوان فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبى في غير محله ، ذاك أنه وإن كان يجوز للدين المتضامن أن يتفق مع غيره من المدينين المتضامنين على أن يتحمل وحده بكل الدين محل التضامن . إلا أنه لايجوز لفيره من المدينين المتضامنين الرجوع عليه مهذا الدين إلا إذا كان قد وفاه بالفعل للدائن ولايفي عن ذلك صدور أحكام نهائية عليه بهذا الدين طالما أنه لم يتم الوفاء به بالفعل تنفيذا لهذه الأحكام . وإذ كان ذلك وكانت صورة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه أن بنك القاهرة استصدر بلد الطاعنين ومورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أحكاما بالزامهم بالتضامن بالدين موضوع الدعوى فأقام الطاعن الأول دعواه بالزام المطعون ضدهم بالدين موضوع الدعوى فأقام الطاعن الأول دعواه بالزام المطعون ضدهم بالرامه وحده بالدين محل التضامن أو أن الميا على أنه لم يثبت أن الطاعن الأول قد وفي الفعل بالدين محل التضامن أو أن البنك على أنه لم يثبت أن الطاعن الأول قد وفي الفعل بالدين عمل التضامن أو أن البنك المطعون ضده الأخير قد نفذ على أمواله بهذا الدين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطمن .

### جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٦

رئامة السيد المستشار أحمد فتحى درسى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو راس ، حافظ رفقى ، عبد اللطيف المراغى ، سعد العيسوى .

( ۲ - ۳ )

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ القضائية:

دعوى <sup>وو</sup> اعتبار الدعوى كأن لم نكن " . دفوع .

مقوط حق المدعى عليه فى النمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستة شهور من تاريخ شطاما - مناطة - الشكلم فى موضوع الدعوى قبل الدفع - ابداء الدفاع الموضوعى فى دعوى جديدة بذات الحق - غير ما نع مزالتمسك باعتبارالدعوى السابقة كأن لم تكن فى أى حالة كانت عليما الدعوى الجديدة -

الكلام في الموضوع المسقط لحق المدى عليه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لمدم تجديدها خلال سنة شهور من تاريخ شطبها وفقا لنص المادة ٩٦ من قانون المرافعات السابق ( الذي يحكم اجراءات الدعوى) هو السكلام في موضوع ذات الدعوى عند نظرها بعد النبديد نظرا لما يحله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة و بالتالى الدول من التمسك باعتبار الدعوى أن لم تكن . أما إذا أفام المدعى دعوى جديدة - بذات الحق بدلا من تجديد دعواه السابقة فإنه يجوز للدعى عليه التمسك باعتبار الدعوى السابقة أنان لم تكن في عالم كان عالم عليه التمسك باعتبار الدعوى السابقة أنان لم تكن في عالد كان المتاسبة أنان المركة المعلون شده على المتاسبة المتكلام في موضوع الدعوى المابقة كان لم تكن و إذ كان الاستمن الأوراف أن الشركة المطاعون شدها سبق أن أقامت الدعوى رقم . . . . . بذات الحق المطالب به على ذات الشركة الطاعنة فقضى بشطبها عده فعندالشركة الطاعنة بسقوط الحق المطالب به على ذات الدعوى المالية بإجراءات بديدة ، فدفت الشركة الطاعنة بسقوط الحق المطالب به على ذات الدعوى المحالية على المتبدية من فدفت الشركة الطاعنة بسقوط الحق المطالب به على ذات المتحدى مقسكة باعتبار الدعوى فدفت الشركة الطاعنة بسقوط المقالية بطبع المقالة المحدى مقسكة باعتبار الدعوى المالية على المتبدية في فدفت الشركة الطاعنة بسقوط الحق المطالب به على ذات المتركة المعامنة متسكة باعتبار الدعوى المالية على مقسكة باعتبار الدعوى المقالة على مقسكة باعتبار الدعوى المقالة المتبدية المشركة الطاعنة بسقوط المقالة المطالب به على ذات الشركة المعامنة على المتبدئة والمعالية المتبدئة والمتبدئة المعلى المتبدئة والمتبدئة وال

السابقة كأن لم تكن ، وزوال أثرها في قطع النقادم لمدم تحديدها في الأجل المنصوص طيه في المسادة 19 من قانون المرافعات السابق، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع استبادا إلى أن الشركة الطاعنة لم تمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن عند بدء نظر الدعوى المالية وقبل السمكلام في موضوعها ، مما تعتبر معه متنازلة عن التمسك به ، و بالتالي تظل الدعوى السابقة محتفظة بكافة آثارها القانونية ومنها قطع انتقادم إذ لا يترتب على شطبها سوى إستبعادها من الحدول مع بقاء آثارها القانونية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرر والموافعة وبعدوالمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أور اعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما سين من الحكم للطعون فيه وسائر الأوواق - تتحصل فى أن الشركة المطمون صدها أقامت الدعوى رقم ٢٧٩ اسنة ١٩٦٦ يجارى كى القاهرة طلبت فيها إلرام الشركة العاعنة بأن تؤدير لها مبلغ ٥٥ علي و١٩٨٩ جنبهامع قوائد ووقع ٥٠ / وأسست دعواها على أن المشركة الطاعنة كلفتها فى أوائل عام ١٩٥٧ بلجواء تعديلات فى مصنع و مكوفة كالدانى بمالتابع لها، وقد بدأت المطعوف ضدها فى شهر سبتمبر سنه ١٩٥٧ فى شفيذ الأعمال التي كلفت بها وأتمها فى شهر فبر ايرسنة عوه ١٩٠١ بالا أن الطاعنة لم تسدد لها صوى مها فيكون الباقى المعلوف ضدها حباء ملمها و ١٩٨٨ جنبها خلاف المتوائد المنفق عليها ، وهو ما طلبت المحكم لها به . وعكمة أول درجة - بعد أن قروت ضم عليها ، وهو ما طلبت المحكم لها به . وعكمة أول درجة - بعد أن قروت ضم عليها ، وهو ما طلبت المحكم لها به . وعكمة أول درجة - بعد أن قروت ضم ضدها على الشركة الطاعنة بغارى كلى انقاهرة التي سبق أن أقامتها المطمون ضدها على الشركة الطاعنة بغارى كلى انقاهرة اللي سبق أن أقامتها المطمون فقعت فى ١٩٩٢ مبنيان الأعمال التي القصت في خبراء وزاوة العمل البيان الأعمال التي القطت في على المعرف المعلى الميان الأعمال التي المعرف المع

نفذتها المطمون ضدها . ولما لم تقم الأخيرة بسداد أمانة الخير قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٣ يرفض الدعوى ، مؤسسة قضاءها على أن المطمون ضدها لم تقدم الدليل على انشغال ذمة الطاعنة المبلغ المطالب به . استأنفت المطمون ضدها هدا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٩ سنة ٨٦ ق . ورفعت الطاعنة بسقوط الحق في المطالبة موضوع الدعوى بالتقادم الحمى . وبتاريخ ١٩٠٢/١١/١٢ وفضت محكمة استئناف المقاهرة برفض الدفع بالتقادم الحمى وبإلغاء الحسكم المستأنف والزام المسئانف عليا « الطاعنة » بأن تؤدى المشركة المستأنف المحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى سقض الحسكم المطمون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنصره ، والحسلة المحدورة فحددت جلسة لنصره ،

ومن حيث إنما تنعاه الطاعة على الحكم الطمون فيه الخطأ في تطبق القانون، وفى بيان فلك تقول أنها دفعت \_ أمام محكة الاستئاف \_ بسقو ~ حق المطعون ضعها في المطالبة بالتقادم الخسى استندا لنص المسادة ٢٧٦ من القانون المدنى، تأسيسا على أن أعمال المقاولة التي نقدتها المطعون ضدها قد تمت في آخر شهر فبرأيرسنة ١٩٥٤ ، ولم ترفع هذه الأخيرة دعواها إلا في سنة ١٩٦٦ أي بعد انقضاء أكثر من سبع صنوات على اكتال مدة التقادم الحسى، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفر على أساس أن التعادمقد انقطع بالدعوى وقم١٩٧٧ ستة١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة . التي سبق أن رفعتها الشركة المطعون صدهًا بذات الطليات ف سنة ١٩٥٧ وأنمَو إن كانت هذهالدعوى قد شطبت في سنة ١٩٦٥ ولم تجدد بعد ذلك إلا أن هذا الشطب لايمني سوى استبمادها من الجدول معبقاء أ ناوها القانونية طلل أن الشركة الطاحنة لم تقسك باحتبارها كأن لم تكن عند بدء نظر النحوى الحالية ، وقبل الكلام ف موضوعها . وهو من الحكم خطأ في تطبيق لخاتون ، فلك أنه ورقب على اعتبار الدعوى كأن لمتكن لعدم تجديدها في الميماد انقضائها وزوال حيع الآثار الفانونية المرتبة على رفعها ،وأنه لإذا صع أنه يجب التمسك بهذا الجزاء عندالشروع فى نظو الدعوى المشطوبة بعيد مجديدها وقيل الكلام في موضوعها ، إلا أن ذلك لا بجرى على أي دعوى جديدة برضها المدعى بذات الحق إذ يجوز له التمسك باحتبار الدعوى القديمة كأن لم تكن فى أى مرحلة كانت طيها الدعوى الحديدة ولو بعد الكلام فى موضوعها

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الكلام في الموضوع المسقط لحق المدعى طيه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها في خلال ستة شهور من تاريخ شطبها وفقا لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق (الذي يحكم إجرامات الدعوى) هو الكلام في موضوع ذات الدعوى عند نظرها بعد التجديد نظرا لما محمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة ، و بالتاني النزول عن التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن . أما إذا أقام المدعى دعوى جديدة بذات الحق مدلا من تجديد دعواه السابقة ، فإنه بجوز للدعى طيه التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن في أى حالة كانت علمها الدعوى الحديدة ولو بعد إيداء دفاعه في موضوعها ، إذ لا يفيد الكلام في موضوع الدعوى الجديدة منى النزول عن التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن . و إذا كان ذلك وكان التابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها سبق أن أفاءت الدعوى رقم ١٩٢٧ سنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة بذات الحق المطالب به على ذات الشركة الطاعنة فقضى بشطبها ف ١٩٠١/١٥٥١ ولم تجددها الشركة المطعون ضدها ، وإنما أقامت الدعوى الحالية بإجراءات جديدة ، فدفعت الشركة الطاعنة بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الخمسي متمسكة باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن ، وزوال أثرها في قطع التقادم لعدم تجديدها في الأجل المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى أن الشركة الطاعنة لم تتسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن صد مد نظر الدعوى الحالية وقبل الكلام في موضوعها ، مما تعتبر معه متنازلة عن التمسك به ، وبالتالى تظل الدعوى السابقة محتفظة بكافة آثارها القانونية ومنها قطع التقادم إذ لا يترتب على شطبها سوى استبعادها من الحدول مع بقاء آثارها القانونية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث ماقي أسباب الطعن .

### جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٦

برياسة السيد انستشار محمد أسعد محمود ودخوية السادة الستشارين : محمدهم المهدى، وسعد الشاذلى ، وحسن مهران حسن، والدكتور عبد الرحن هياد .

# $(\mathbf{r} \cdot \mathbf{\epsilon})$

### الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ القضائية :

(١)و(٢)و(٣) إثبات " القرائن " . محكمة الموضوع . نقض .
 حيازة .

(١) استنباط القرآن الفضائية من سلطة قاضى الموضوع - جواز إعتماده على ما يستخلصه من تحقيقات اجريت فى غيبة الحصوم أو من محضر جمع إستدلالات أو من شهادة شاهد لم يؤد الدين بلا رقابة عليه منى كان إستنباطه سائفا .

( ٣ ) العور الرسمة للحررات - جواز الإستناد إليها كدليل في الإثبات دون الرجوع إلى
 الأمل ما غ تمان محل منازمة -

(٣) إستناد محكمة الموضوع إنى القرائن - الاعليا إن هي أم تأمر باالإثبات بشبادة
 الشهود -

#### (٤) ایجار. دعوی " دعوی استرداد الحیازة " . حیازة .

دعوى إسترداد الحيازة · شروطها · إستظهار الحسكم ان حيازة العين المؤجرة كانت خالصة الزوجة لحلفا لزوجها المستأمر بعد وفاته وأن إقامة ابها كانت مؤقة على سبيل التسامح · اعتبار تنازله عن هذه الشقة دون تفويض من والدته هو سلب خيارتها مبنى على الغش · لا خطأ ·

### (ه) حكم "تسبيبه". إثبات.

حسب محكمة الموضوع إقامة تضائبًا على ما يكفى لحلة وفقا الستندات.والأدلة المطروحة عليهًا · عدم النزامها يشكليف الحصوم يتقديم الدليل عل دفاعهم أو نفت نظرهم إلى مقتضياته ·

### ( ٣ ) و ( ٧ ) دعوى " دعوى الحيازة " . عقد . حيازة .

 (٦) دهرى استرداد الحيازة . جواز إقامتها على من انتقلت إليه حيازة العقار سن إختصها ٠ لا هيمة بحسن فية الأولى .

(٧) يسترداد الحيازة · الإلتجاء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة · شرطه ارتباطه
 المدعى مع المدعى عليه فيها يعقد · جواز إقامة المستأجر دعوى إسترداد الحيازة على مستأجر
 العين من الحاك المفتصب لها ·

١ - مفاد نص المادة ١٠٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد طيها في تكوين عقيدته غير مقيد في ذاك بالقاعدة التي تفرض عليه ألا يبني اقتناعه على وقائد لم تثبت بالعارق القانونية أو على وثائق لم تكن عل مناقشة الخصوم ، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أحرت في غيبة الحصوم أو من محضر حمم استدلالات أحرته الشرطة أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين ، ولا رقابة عليه فيا يستخلصه منها متى كان إستنباطه سائغا . وإذكان البين من الأوراق أن المطعون طيها قدمت صورة رحمية من محضر الجنحة لإثبات وضع يدها علىالشقة موضوع النزاع ووقوع إعداء على حيازتها ، واستدل الحكم المطعون فيه على ثبوت مدعاها بالقرآن التي استخلصها من الوقائم التي تضمنها الحضر ومن أقوال الشهود الذن سمعو فيه وكان استقاطه في فلك سائغا ، فإنه لاتثرب على الحكم إن هو أقام قضاءه على القرائر التي إستنبطها من الأقوال الثابتة في الصورة الرسمية لذلك المحضر ، ويكون النمي الموجه إلى هسذه القرائن وتعييب الدليل المسنمد منها مجادلة موضوعيسة في تقدر محكمة الموضوع بغية الوصول للى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها وهو ما لم يجوز أمام محكمة النقض .

 ٢ - مؤدى المادة ١٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الصور الرسمية للحررات تعتبر مطابقة لها إذا لم تكن محل منازعة تقتضى الرجوع إلى أسولها ، محيث يجوز للحكمة الإستناد إليها كدليل فى الإثبات دون الرجوع إلى الأصل . ٣ - لذكانت محكمة الموضرع قد انتخفت سبيل الإثبات بالقرائن هل الوضع الجنى أجازه فيه القانون ، فإنها لاطبها إن هي لم تأمر بالإثبات بشهادة الشهود استفادا إلى الرخصة الحقوله لها بالمحادة . ٧ من قانون الإثبات الأن هذا الملق جوازى متروك (أيها ومطلق تقديرها .

ع - مفاد نص المسادة مهم من القانون المدنى أن دعوى استرداد الحيازة أنمة شرعت لحماية الحائز من أعمال النصب ، ومن ثم كان قبولهارهنا بأن يكون لوافعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون مد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يهمل العقار محت تصرفه للباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذة الاتصال قائمًا حال وقوع النصب ، ولايشترط أن تكون هذه الحيازة بنية التملك ، ويكفى لقبولها أن يَكون لرافعها حيازة نعلية ، ومن ثم يجوز وفعها من المستأحر ، والمراد باا وة المسممله لسلب الحيازة كل فعل يؤدي إلى منع الحيازة الواقعية لافرق في ذلك بن القوة المادية أو المعنوية ، فيجوز أن يبني الاغتصاب على أساليب الغش والتدلُّيس والخداع وغيرها من المؤثرات المعنوية ، وإذ كان البن من الحكم المطمون فيه أنه استظهر أن الحيازة المادمة والحالية كانتخالصة المعمون علما الأولى دون العامون عليه الناني ابنها الذى كانت إقامته موقوتة مبنية على عمل من أعمال التساع الذي لا يكسب صاحبه حقايها رض صاحب الحيازة ، وأن حالة الغش مستفادة من عدم وجود تفويض من المطمون طيها الأولى له بالتنازل عن أأشقة موضوع النزاع بعدامنقلالها بها خلفا لزوجها المستأجر للسابق ، وكان استخلاص الحكم توافر عناصر النش هو استخلاص سائغ مارسته عكمة الموضوع فيحفود معطَّها انتذرية ، ورتب الحكم على ذلك توانُّو شروط دعوى استردآد الحياؤة فإن ذلك لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

مسب محكمة المرضوع أن تقيم قضاؤها وفقا السنندات والادلة المطروحة طيها بما يكفى لحمله دون أن تلزم بتكليف الحصوم بتقديم الدليل على دقامهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته .

 ٣ -- مؤدى المسادة . ٩٦ من القانون إلمادى أنه يجوز رفع دعوى استرداد الحيازة على من انتقات إليه حيازة العقار من منتصب الحيازة ولو كان الأول. حسن النية ومن ثم فإن الدعوى تكون مقبولة قبل كل من الطاعنين المالكين ــ والمطعون عليها ويكون من حق المطعون عليها الأولى ــ المستأجرة الأصلية ــ استرداد الحيازة دون تأثير لحق أو سوء نية أيهم .

٧ — الإلتجاء إلى دعوى العقد لاإلى دعوى الحبازة عله أن يكون وافع الدعوى مرتبطا مع المدعى عليه فيها بعقد ويكون انتزاع الحيازة داخلافي نطاق هذا العقد، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الاخير — المالكين — حيازة الشقة المفترضية لاتربطه بالمطعون عليها الأولى — خلف المستأجر السابق التي سنبت حيازتها أى علاقة تعاقدية فإنه يحوز لها من ثم اللجوء إلى دعوى الحيازة

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 سبيل التساع ، كما تنازل المطمون طيه الناق عن عقد الإيجار إلى الطاعة يوبالمذين آلت الهما ملكية السقاد دون وجه حق وآجراها صوريا إلى المطمون عليه الرابع فقد رفت الدعوى بالظلبات سالفة البيان ، و بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩ حكت المحكة برفض الدعوى. إستأنفت المطمون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٧ لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبة إلفاءه ، و بتاريخ ٢٧ /٦/ ١٩٧٢ حكمت محكمة الاستئناف بالمناء الحكم المستأنف و باسترداد حيازة المطمون عليها الأولى الشقة وتسليمها خالية . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في خرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر و بالجلسة المحددة الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سببين ، ينعى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على التحقيقات الواردة بالمحضر رقم ٢٥٦٥ سنة ١٩٦٨ خبع قصر النيل ، في حين أنها لا تعدو أن تكون مجرد جمع إستدلالات لاحجية لحا في الإثبات ، ولم توجه اليمين القانونية لمن سمعوا فيه ، وكان على المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لتكوين عقيدتها بشأن النزاع القائم خاصة وأن الطاعنين على بوصفهما مالكي العقار لم تسمع أقوالهما بالمحضر ، هذا إلى أنه كان يتمين على المحكمة أن تقرر ضم أصل المحضر لأن الصورة الرسمية المقدمة غير كاملة وينقصها المحكمة أن تقرر ضم أصل المحضر لأن الصورة الرسمية المقدمة غير كاملة وينقصها المستند الخاص بتنازل المطعون طيه الأولى لابنها المطعون عليه التانى عن نصيبها في شقة النزاع ، ولو فعلت لتغير وجه الرأى في الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم في القصور في التسهيب علاوة على خالفة القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه ال كان مفاد نص المادة . . . ا من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لقاضى المرضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته غير مقيد في ذلك بالقاعدة التي تفرض عليه الا يبنى اقتناعه على وقائم لم تثبت بالطرق القانونية أو على وثائق لم تمكن عمل مناقشة الخصوم ، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم ، أو من محضر جمع استدلالات أجرته الشرطة ، الومن

شهادة شاهد لم يؤد المين ، ولا رقابة لحكمة النقض عليه فيا يستخصه مها مي كان استنباطه سائغا وكان مؤدى المادة ١٢ من ذات القانون أن الصور الرسمية للحررات تعتبر مطابقة لها إذا لم نكن محل منازعة تقتضي الرجوع إلى أصولها ، بحيث بجوز للحكمة الاستناد اليها كدليل في الإبات دون الرجوع إلى الأصل، لماكان ذلك وكان الدين من الأوراق أن المطمون عليها الأولى قدمت صورة رسمية من محضر الحنحة المشار إليه بسبب ألنعي لإثبات وضع يدها على الشقة موضوع النزاع ووقوع اعتداء على حيازتها ، واستداء الحكم المطعون فيه على ثبوت منعاهاً بالقرائن الى استخلصها من الوقائم الى تضمنُها المحضر ، ومن أقوال الشهود الذين سمعوا فيه ، وكان استباطه في ذك سائما ، وكان الط عنان لم يتنازعا أمام محكمة الموضوع في مطابقة الصورة الرسمية للحضر لأصله - 4 ولم يطلبا ضم ذلك الأصل ، أو بَإِرَام المطنون طيه الثاني \_ باعتباره اللحم الذي بيده المستند المقول مانه دال على الناؤل ـ بتقديمه ، فإنه لا ترب على الحكم إن هو أمَّام قضاء، على القرائن التي استنبطها من الأقوال النابتة ف الصورة. الرسمية نقلك الحضر، ويكون النعي الموجه إلى هذه القرائن وتعيب الدليل المستمد منها مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير إلى أخذت بها ، وهو مالا بحوز أمام عكمة القص علما كان ماتقهم وكانت محكمة الموضوع وقد المذنبسبيل الإثبات بالفرائن على الوضع الذي أجازه فيه القانون ، فإنه لاطيها إن هي لم تأمر بالإثبات بشهادة الشهود استنادا إلى الرخصة المخولة لها بالمادة ٧٠ من النون الإثبات ، لأن هسدا الحق جوازى متروك لرأيها ومطلق تقديرها ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالأوجه الملائة الأولى من السبب الثانى الحطا في تطبيق القانون والتناقض وغالفة الثات بالأوراق، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم لمطعون فيه استند في قضائه على توافر شروط قبول الدعوى وأن الحيازة نابتة المطعون عليها الأولى ومستمدة من عقد الإيجار الصادرتزوجها المتوفى ، ولا ينال من ذلك تتازل المطعون عليه الثاني عن عقد إيجار الشقة المطاعنين تتيامه على الغش تبعا لعدم حصوله على توكيل بذلك من جميع حوقة المستأحر الأصلي ، ولأن إقامته بالشقة تستند إلى عبرد عمل من أعمال التسام ف حين أن النابت من محقيقات الجمعة التي مول عليها الحكمأنه لم يكن للطعون طيها الأولى حيازة ماضية وحالية متصلة -ال وقوع الغصب ، بإقرارها أنها تركت شقة النزاع بعض الوءت ، وثبوت أقامة المطمون عليه الناني ووجود منقولات زوجته المعلمون علمها الثالثة يها ، وَلَذَلْكُ مَدَّلُهُ المُستَدَّدُ المشارِ إليه بالتحقيقات خاما بتنازل المطمون عليها الأولى عن حيازتها لابعها المطمون عليه الثاني ، هذا إلى أن إقامة المطمون عليه الثاني بالشقة سواء كانت على سبيل السامح أو بوصفه خذا للستأجر الأصلي تجعل له الحق في التخلي عن هذه الحيازة لأنهاً واقعة فيما يملكه وماهو في بده أياكان وصف حيازته . وقد تناقض الحكم في أمبايه حين تردد بن نفي حيازة المطمون عليه الناني أصلا وذلك في ذات الوقت الذى يقرر فيه أن له حيازة فعلية وإن كان وصفها بأنها تسامح خلافا للثابت بالأوواق بالإضافة إلى أنه لابجوز الاستدلال على توافر حالة آلفش في جانب المعلمون عليه التاني إستنادا إلى عدم وجود توكيل من وبرئة المستأجر الأصلى يحوله التنازل عن عقد الإيجار لحواز حصول هذه الوكالة التي لم تعن الحكمة يتحيصها والتحقق منها ، أو بانَّ اصر قيام وكالة ضمنية . كما أنه لايكفي الغش وحده لتوافر شروط دعوى استرداد الحيازة الى تستلزم بطبيعتها وقوع أعمال عنف وقوة مادية الأمر المنتفى فى واقع الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق الدانون والتناقض وعالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا المنمى ضير سديد ، ذاك أن النص في المسادة ١٩٥٨ من القانون المدنى على أن " خائر المعقل إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية انقدها ردها إليه ، فإفا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن يتكشف نلك ، ويجوز أيضا أن يسترد الحيازة من كان حائزا بالنيابة عن غيره " ، يدل على أن دعوى إسترداد الحيازة إنحسا شرحت لحابة الحائز من أعمل المنصب ، ومنى كن قبوطا وهنا يان يكون ارافعها حيازة مادية حالية ، ومنى كنها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار إتصالا نعليا يجمل العقار تحت تصرفه المبلشر ، ومنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصالى قائما حالى وقوع النصب، ولا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخاك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون حذا الحيازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون علا الميازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا يشخط أن تكون علا الميازة مقرونة بنية الخلك فيكفى القبولما أن يكون علا المناز الميان الميان الميان الميانة الميانة ميكفى القبولما أن يكون علا الميانة على الميانة ال

لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، والمواد بالقوة المستعملة لسلب الحيازة كل فعل يؤدي إلى منع الحيازة الواقعية لا فرق في ذلك بن القوة المــادية أو المعنوية فيجوز أن يبنى الاغتصاب على أساليب الفش والتدليس والخداع وغرها من المؤثرات المعنوية ، ولما كان البن من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض ما ثبت من تحقيقات محضر الجنحة الني استدلت بها المطعون عليها الأولى على حيازتها لشقة الزاع أورد أنه " يخلص من هذا الكلام أن حيازة المستأنفة " المطعون عليها الأولى ــ اشقة الزّاع لم تنقطع وإنمــا ظلت ة ثمة حتى تاريخ تفدم الشكوى و وإذا غات لمدة أسبوعين في زيارة لأحد أولادها وبشقة النراع منقولاتها فلا يمكن القول بانقطاع " تلك الحيازة حتى ولو لحا الان المسأنف طيه الثالث ــ المطعون عليه الثانى ــ إلى التنازل لمالكين المستأنف عليهما الأولى والثاني ــ الطاعنين ــ عن عقد الإيجار لأنه لا يملك التنازل عن العند المذكور إذ النابت منأوراً ق تحقيق الشكوى المذكورة أن إفامته لم تكن دائمة بالشقة المنازع عليها وإنمــا يقيم في إحدى حجراتها هو وزوجته المستأنف عليها الرابعة ـــ المطعون عابها الثالثة ــ إقامة مؤقتة وأن إقامته الدائمسة بالإسكندرية وإقامته بشقة النزاع تستند إلى مجرد عمل من أعمال انتسامح صدر من المستأنفة لأن واقع الحال يقطع بأن كلا من أولادها قد رحل عن هذه الشقة وأن حيازتها لها حيازة قانونية مستمدة من عقد الإيجار الصادر لزوجها وباعتبارها خلفا ءاما لزوجها فينتقل إليها العقد المذكور هي وبافي الورثة ، أما ولم يعد بهذه الشقة مقها سواها فتعتسسر هي الحائرة لها قانونا ، ولم يقدم المستأنف عليهم أى مستند يفيد أنها لا تقم بها ، أو أن المستأنف عليه الثالث ﴿ وِ الحَائز اشْقَة الذَّاعِ ﴾ إذ خلت أوراق الدُّعوى من أى دليل على أن المستأنف طليهما التالث والرابعة تقيمان بشقة النزاع، وإذ صحجدلا – وهذا ما لم يثبت للحكمة ـــ وجود توكيل إدعاه المسنأنف طيه الثالث ونسب صدوره إلى الورثة فإن المستأنفة أنكرته ومن ثم فتصرفه بالتنازل ـــ إن صح وحدده فلا نستند إلى أساس من القانون ويصبح حملا من أعمال الغش قصد به ملب حيازة المستأنفة اشقة النزاع لأنه عمل ينافي القانون ومن ثم يعتبر قهرا لإرادة المستأنفة الحائزة بقصد ساب حيازتها التي ملبت كرها منها وهذا العمل

المبنى على الغش والمنافى القانون وقع على عقار فى حيازة المستأخة ومن ثم كانت دعوى الحيازة مقبولة " ، وكان هذا الذي قرره الحكم يفيد دأنه استظهر أن الحيازة المادية والخالية كانت خااصة للطعون دليها الأولى دون المطعون عليه التانى الذى كانت إقامته موقوته مبنية على عمل •ن أعمال التسامح فلا نكسب حقا يعارض به صاحب الحيازة،وأن حالة الغش مستفادة منعدم وجودتفويض من المطعون طيها الأولى له بالتنازل عن الشقة موضوع النزاع بعد استقلالها بها خَلَفًا لزوجها المستأجر السابق ، ورتب الحكم على ذلك توافر شروط دعوى استرداد الحيازة ، وكان لما خلص إليه الحكم سندم من الأوراق فإن ذلك لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، لما كانُ ذلك وكان استخلاص الحكم توافر عناصر الغش هو استخلاص مائغ مارسته محكمة الموضوع في حدود سلطتهأ التقديرية ، وكان لا تناقض بين نفي حيازة المطعون عليه النآني وبين القول أن إقامته كانت على سبيل انتسامح الذي لا يعطيه حقا قبل صاحبة الحيازة ولا يخوله حق التنازل عن عقد الإيجار إلى الطاءنين . لمــا كان ماتقدم وكان حسب محكمة الموضوع أن تقم قضاءها وفقا الستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون أن يلزُّم بتكايف الحصوم تقديم الدايل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته فإنه لا علمها إذا هي أطرحت ما قيل من وجود مستند يفيد تنازلُ المطمون عليها الأولى للطعون عليه التاني عن حيازتها للشقة طالمًا لم يقدم هذا المستند في الدعوى ، وطالما جحدته المطعون عليها الأولى ، وكان لا محل للقول بوجود وكالة ضمنية من باقى ورثة المستأجر الأصلى ما دامت المحكمة قصرت الحيازة على المطعون عليها الاولى على ما سلف بيانه ، فإن النعى يكون على غر أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الرابع من السبب النانى على الحكم المطعون فيه غالقة القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم قضى باسترداد حيازة المطعون عليه عليا الأولى الشقة بأكلها على سند من أن المستأجر الجديد — المطعون عليه الرابع — الذي تلقي حقه على العين من الطاعنين بموجب عقد إيجار صدر إليه بعد تنازل المطمون عليه النانى لها عن العقد قد زالت حسن تيته بالتطبيق الحدة 177 من الطاعنين والمطعون عليه المحدة في عن المحدة عدر الساعنين والمطعون عليه المحدة في التعليق المحدة المحادة عليه المحدة في المحدة المحدد المحدد

الرابع حسن النية ، فلا يكون للطمون عليها الأولى الحق فى استرداد الحيازة ، ولا يبق لها سوى المطالبة بالنمو يضات ، هذا إلى أنه وقد صدر عقد إلى المطمون عليه الرابع فإن اللواحب المجوء إلى دعوى المهقد لا إلى دعوى الحيازة بالاضافة إلى أنه لو صح وجود حيازة المطمون عليها الأولى فحقها جزئى بنسية ماتدعى شقاص الشقه بالاشتراك مع بقيسة الورثة الذين لم يعترضوا على فسنغ العقد ، وبالتائى ذلا مجسوز رد حيازة الشقة جيمها إليها وهو ما يعيب الحكم بخالفة الفاتون .

وحيث لين النعي في غير عله ،ذلك أنه لما كارا-؟ المعامون فيه قدخلص وعلى ماجاء بالرد على السبب السابق \_ إلى أن المعامون علم الدرق قد المردت دون فرها من بقية الورثة بحيازة الشقة المتنازع عليها ، فإن ذلك يستلزم ود حيازة الشقة با كلها إليها لما كان ذلك وَ ان مؤدى المادة ٢٠ ومن الفانون المدنى بأنه يجوز رفع دهـــوى اسراداد الحيازة على من انتقلت إليه حازة العنار من مفتصب الحيآزةولوكان الأولى حـ نالنية ،فإن الدعوى تكون .ة بولة قبل كل من الطاعتيين والمطمون طيه الرابع و يكون من حق المدمون عليها الأولى استرداد الحيازة دون تأثير لحسن أو سوء نية أيهم . ولا يعيب الحكم ما استطود اليه من تقديرات فانونية خاطئة خاصة بسوء بية المدمون عليه الرابع لائما وارد: على فضلة زائدة عن حاجة الدعوى وتستقيرا لحكم بدوتها واكن ماتقدم وكن لاعل للقول بأنه كان يتمن على المعمون طمأ الأولى أن تلجأ لى دعرى أنعتد لا إلى دهوى الحيازة لأن عل ذلك أن يكون راف الدعوى مرتبط مه المدعى عليه فها بعقد ، و يكون انزاع الحيازة داخلا في نطاق هذا العقد ، وإذا كان الثابت من الحكم المطمون فيه أن المطمون عليه الآخبر الدى انتقلت إليه من الطاعنين حيازة الشقة 1 منصبه ، لاتربطه بالمطمون طها الأولى التي ملبت حيارتها أي علاقة تعاقدية فإنه يحق لها من ثم اللجومال.دعوى الحيازة ،ويكون النعي على غير أساس .

ولمسا تقدم يتمين رفض الطمن يرمته .

## جلسة ٨ من مايوستة ١٩٧٦

رِقُامة السيد المستشار نائب رئيس لفحكمة عمد صادق الرشيدى ؛ وعضوة المسادة المستشارين أديب قصيبي ؟ وعمد صلاح الدين حبد الحبد ؟ وشرف الدين خيى ؟ وعمد صيد العظيم حيد

 $(r \cdot o)$ 

الطعن رقم ٥ ٩ ٥ لسنة ٤ ٤ القضائية :

(٣٤٢١) عمل . شركات . حكم .

- (١) الحيثات والأفراد الذين يقل عد العاملين فديم عن حسينها ملاء عدم إلزامهم بالإحتفاظ المبتدين مهم بوطائفهم مدة تجيلهم حم. ٢ ق ه. ٥ لسنة ١٩٥٥
- (۲) المجندون من العاملين بشركات الفطاع العام ، عدم استساب مدة الحدمة العسكرة مسدة خصة مدنية إلا اعتبارا من (۱۹۸/۱۹۲۸ تاريخ العمل بالقانون ۸۳ لسنة ۱۹۲۸ لايحل التسوية يينهم ويين الحجدين من العاملين با عكرمة ، النسسك بلحكام ق ۱۹۰ لسنة ۱۹۹۲ لاأساس له طالمها أن العامل المنتبئ بالشركة قبل صعوده ،
- (٣) إلىماقالما فل بالشركة ولحمائره المفعة العسكرة قبل العمل بالقانونين 1 المستة ١٩٦٢ ،
   ٨ لستة ١٩٦٨ لاعل ليعث مركز وملائه المساوين له من تاريخ المصول ط المؤوط الاحتساب أقدمة تهريته اعتبارا من تاريخ تعريتهم .
- ١ -- تقضى المسادة، ٦ من القانون ٥٠٥ اسنة ١٩٥٥ بشأن الحدمة السكرة والوطنية على أنه " يجب على الميئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدمهم وعمائم من "حسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده مما مفاده أن المشرع لاعتبارات وآها لم يوجب على الميئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم . من تحسين أن يحتفظوا المجندين منهم بوظائف أو بأعمال مدة تجنيدهم .
- ٢ -- تنص المسلحة الأولى من قسراد رئيس الجهورية بالتتانون وقم ٨٣ السبحة ١٩٦٨ قانون المامة السبكرية

والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة و١٩٥ على أن يستبدل بنص المسادة ٦٣ منذلك القانون النص الآتي الع تحسب مدة الحدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحاية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انتضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة من أقدمياتهم ... وتنص المسادة الثانية على أن "ينشر هذا القرار بالحريدة الرسمية ويكوناه قوة القانون ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٨/١٧/١٣ فإن مؤدى نص هاتين المادتين أن التسوية بين المجندين من العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام في خصوص احتساب مدة الحدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لاتكون إلا اعتباراً من١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه لأن الأصل في القوانين أنها لانطبق بأثر رجعيّ إلا ما استثنى بنص خاص ، و إذ انتفى هذا الامتثناء وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الطاعن جند في المدة من ٢٠/٧/١٢ حتى شهر يناير سنة ١٩٥٨ فإنه ينطبق عليه نص المسادة ٦٣ من قانونالخدمة أنعسكرية والوطنية قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم٨٣٨ لسنة ٦٨ والذي كان ينص قبل هذا التعديل على أن يحتفظ المجندين بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتباوية العامة وتبما لذلك لايحقالطاعن وهوعامل بإحدىشركاتالقطاع العام أن يطالب باحتساب مدة خدمته العسكرية مدة خدمة مدنية مادام أنه لم يكن يعمل بإحدى الجهات سالفة الذكر .

٣ - لاوجه لتمسك الطاعن العامل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٥ والذى عدل نص المسادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بإضافة "الشركات" للى نصرهذه المسادة لبنطبق عليها كم ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القرار بالقانون حس مايسرى على الوزارات والمصالح الحكومية والحيثات الاحتبارية العامة نشأن أولوية التميين فهذه الحهات المجندين واحتساب أقدميتهم في التميين بها احتبارا من التاريخ الذى حين فيه زملاؤهم من نفس دفعة تحرجهم، ذلك أن هذا القرار جانون قد صدو في ١٩٦٧/١٢/١٠ وضى في المسادة الثانية منه دلك أن هذا القرار جانون قد صدو في ١٩٦٧/١٢/١٠ وضى في المسادة الثانية منه

هل أن يعمل به من ١٩/٩/١٥ في حين أن الطاعن قد التحق بخدمة الشركة المطمون ضدها بتاريخ ١/١/١/١ كما جاء بمدونات الحكم المطمون فيه . لما كان ذلك وكان التحات أن مدة بحيدالطاعن و تاريخ التحاقه بالشركة المطمون ضدها كانا قبل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانونين رقمي ١٩٦٠ لسنة ٢٩ ١ سنة ١٩٦٨ فلا حاجة لتنبع تعديل أحكام المادتين ٥٩، ٣٠ من الفانون رقم ٥٠٥ لسنة ٥٥ جذيز القرارين بدعوى استخلاص ما توخاه المشرع جذا التعديل أو لبحث مركز زملاه الطاعن المساوين له من تاريخ حصولهم على نفس مؤهله . لأن نص كل من المادتين ٥٩ م ٣٠ سالفتي الذكر مثل تعديلة وهو نص القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى واضح الدلالة على المراد منه .

### المحكمة

بعدالاطلاع على الأوراق وسماع التقريرالذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائم — على ما يبين من الحسم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدموى رقم ١٩٢٤ اسنة ١٩٦٦ عمال كلى ديباط على الشركة المطمون ضدها وانهى فيها إلى طلب الحمّم بالزامها بتسكينه على الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٢٤/٧/١ بأجر شهرى قدره عشرون جنبها وما يقتب على ذلك من ترقيات وعلاوات وبأن تصرف له فروق أجره عن الملدة من من ذلك التاريخ حتى تاريخ الحكم في الدعوى ، وقال بيانا لها أنه التحتى بحدمة الشركة في ١٩٦١/١/١٦ و أن الشركة أخطرته في ١٩٦٥/١/٢٦ بقدوية حالته على وظيفة كاتب رابع بالفئة التامنة ثم أخطرته في ١٩٦٥/١/٢٦ بإلغاء التسوية السابقة وبتسكينه على الفئة التامنة أم أخطرته في ١٩٦٥/١/٢١ بالغاء التسوية المنافئة وبتسكينه على الفؤة التامنة ألى المؤسسة التي تتبهها طالبا تسوية حالته على الموجة السابعة لأنه يحل مؤهلامتوسطاح الشهادة الاستدائية " وبغت مدة خدمته ١٤ ومنافئة التاسعة ومها إلا أن الشركة أخطرته في ١٩١٥/١٢/١ ومطالبته برد فرون الأجر التي صرفت إليه مما وفعه لإقامة احتها ما المنافقة التاسعة

الدعوى المائلة بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٣ قضت المحكمة باعتبار أجر الطاعن عشرين جنيها وبتسكينه على الفئة السابعة اعتبارامن ١٩٦٤/٧/١ باعتبار أجر الطاعن عشرين جنيها وبتسكينه على الفئة السابعة اعتباراهن ١٩٦٤/١/ ١٩٦٤ ووالزام المطعون ضدها بأن تدفع المعتبان المنصورة وقيد استشافها برقم ١٠٠٨سنة ١٩٥ وفي ١٩٥/٥/ ١٠ اقضت محكمة الاستثناف المتعدل الحكم المستأنف فيا قضى به نشأن أجر الطاعن والفئة التي يستحقها الحكم المبتأنف فيا قضى به نشأن أجر الطاعن والفئة التي يستحقها وبالفاء الحكم فيا عدا ذات ورفض طلب فروق الأجر . مامن العالمن في دا الحكم بطرق النفض ، وقدمت البابة العامة مذكرة وأت فيها رفض المطمن . وعرض الطمن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة . ١٩٧٦/٢/٢ وفيها الترمت البابة رأيها .

وحيث لمن الطعن ألميم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسهبين الأول والثانى سُها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يعتد : ٤ خدمته المسكرية بالخالفة لأحكام القانون ، ذلك أن نص المسادة . ٦ من قانون المقمة المسكية والوطنية رقم هـ.ه لسنة ١٩٥٥ يوجب احتساب مدد الملدمة الوطنية لهن يحتفظ لهم بوظائمهم مدة تجنيدهم وبالتالى لابجوز حرمان المجندين من العاملين بالمؤسسلت التي يقل عدد عمالها من حسين حاملا من ميزة احتساب عدة الحدمة الوطنية في مدد خدمتهم وخيرتهم ،فضلاً عن أن القانون وقم ٨٣ أسنة ١٩١٨ المعلل لنص الحسادة جه من قانون الحدمة العسكم والوطنية للشاو إليه جاء قاطعا في تقوير ضم مدة الخدمة الوطنية وكان يتمين تطبيقه على واقمة الدعوى . ولقد أشار الحكم المطمون فيه في أسبابه إلى نص المسادة ٦٣ من القانون وقم ٥٠٠ استه معه ودون عاولة استخلاص مارى إليه للشرع بهذا القانون ودون تعقب تعديلاته التيقطمت بأن مدة الخلشة للمسكرية يحتسب ملة شقمة حدنية سولم ف المصالح الحكومية أو القطاع العام . كما لمن السير من حس المساحة ٥٩ من التانون رقم ٥٠٠ لسنة مدور المدلة بالقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٧ أنالمشرح وضع قاعدة صريمة هي احتساب أقدمية تعيين الهند اعتبارا من كاريخ تعيين زملاته فى التخرج سوله كان معينا بالمصالح المكومية أو بالشركات هون ثمة تفرقة ، ومن ثم خان حلى المحلم المطعون فيه أن يبين سركز زملامالطاعن الحساوين له فى تاريخ حصوله على الشهادة الابتدائية وهى نفس مؤهله وموقفهم من التقيم تتيجة خبرتهم ، وإذ أخفل الحكم ذلك فإنه يكون نضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشربا بالتنافض والقصور .

وحيث إن هذا النمي غير صحيح ، فلك أن المسادة ٦٠ من القانون رقمه. • اسنة معه 1 بشأن الخدمة العسكرية والوطنيه تنص على أنه و يجب على الميثات والأفواد الذين لايقل عدد موظفيهمومستخدميهم وعمالم عن عسين أن يعتفظوا لن يجند منهم بوظيفته أو يعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده " ، بما مفاده أن المشرع لاعتبارات رآها لم يوجب على الحيطت والأفراد الذر يقل عند العاملين لديهم عن حمسين أن يحتفظوا الجندين منهم يوظائف أو بأعملل مدة تجنيفهم ، ولحساً كان في ١٩٦٨/١٢/١٨ قدصدر قرار رئيس الجمهورية. بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعسديل بعض أحكام قانون الحدمة المسكرية والوطنية رقم ه.٥ لسنة د١٩٥٠ ونص في المسادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المسادة ٧٦ من ذلك القانون النص الآتي " تحسب مدة الحدمة المسكرمة أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إنمام مدة الحدمة الإلزامية المجندين الذين يتم تعيينهم فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة الحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات النطاع أمام أتناء النجنيد أوبعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب عذه المدة فأقدمياتهم، ونص في المسادة التأنية على أن " ينشر هذا الفرار بالحريدة الرحمية ويكونُ له قوة القانون و يعمل به اعتبارا من ١٩١٨/١٣/١ " فإن مؤدى نصر حاتين المسادتين أن التسوية بين انجندين من العاملين بالفطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام ف خصوص أ-نساب مدة الخدمة العسكريَّة مدة خدمة مدَّنية لا تكوَّن إلاّ اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقرار بنانون المشار إليه ، لأن الرَّصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، و إذ اتتني هذا الاستثناء وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الطاعن جند في المدة من ١٩٥٧/١٢ حتى شهر ينا يرسنة ١٩٥٨ فإنه ينطبق عليه نصر المسادة ٢٣ من قاتونَ

الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة١٩٦٨ والدى كان ينص قبل هذا التعديل على أن يحتفظ المجندين باقدمية في النمين تساوى أقدُّية زملائهم فيالتخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظففى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئاتالاعتباوية العامة وتبعا لذلك لايحق للطاعن وهو عامل باحدى شركات القطاع العام أن يطالب باحتساب مدة خدمته العسكرية مدة خدمة مدنية مادام أنه لم يكن يعمل بإحدى الحهات سالفة الذكر. كما أ له لاوجه لنمسك الطاعن بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ والدي عدل نص المادة ٥٩منالقانون رقم٥٠٥ لسنة موه ١ باضافة الشركات إلى نص هذه المادة ليطبق علما - كا ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا النوار بالقانون — ما يسرى على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية عامة بشأن أولوي التعين فهذه الحهات الجندين واحق ب أقدميهم في التعين بها اعتبارا من التاريخ الذي عين فيه زملائهم من نَفْس دفعة تحرجهم ، ذلك أن عذا الفرار بقانون قسد صدر في ١٩٦٢/١٢/٠ ونصُّ في المسادة الثانية منه على أن يعمل به من ١٩٦٢/٩/١٥ في حينُ ان الطاعن قدالتحق بخلمة الشركة المطعون مـ هما بتاريخ ١١/١١/١ كما جاء عدونات الحكم المطعون فيه . كما كان ذلك وكان الثابت على ماسلف البيان أن مدة تجسيدالطاعن وتاريخ التحاقه بالشركة المطمرن ضدها كانا قبل ألعمل بأحكام قرارى رئيس الجهررية بالقانون رقمي ١٠ لسنة ١٩٦٢ و ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و فلاحاجة لتتب تعديل أحكم المسادتين أه و ٦٣ مـ القا ون رقم ٥٠٥ لسة ١٩٥٥ بهذين أقرارين بدعوى استخلاص ماتوخاه المشر بهذا المدبل أو لبحث مركز زمزه الطاعن المساوين له فى تاريخ حصولهم علَّى نفس مؤهله ، لأن نص كل من المـــادتينَّ ٩٥ ، ١٣ سالفتي الذُّكر قبل تعديله وهو نص الفانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى واضم الدلالة على المراد منه . لمــا كان ما تقدم وكان الطاعن لم يوضح التناقض الذي مابه على الحكم المطمون فيه وأثره في قضائه ، وكان الحكم قد الترم النظر المتقدم وأسس قضاءه بشأن عدم احتساب مدة خدمة الطاعن العسكرية حمن منة أقدمته على ما أوردمس وأن الواضع من المادة ٦٣ من القانون رقيم.. لسنة و١٩٥٥ الذي جند الطاعن في ظل العمل بأحكامه أنها عددت الحهات التي المتنام المتساب مدة التجنيد الإلزامية في الأقدمية عند توظف المجادين فيها ولم يكن من بين هذه الحهات الشركات ، فإن الحسكم يكون قد صادف صحيح الفانون ولم يشب أسبابه التناقض والقصور ، و يكون النعى طبه بهذين السببين على غير أساس

وحيث إن حاصل السبب النالث القصور فى التسبيب،وفى بيانه يقول الطاعن إنه أثار فى دفاعه أمام محكمة الاستثناف أمر احتساب مدة خدمته العسكرية على أساس أنها انحصرت بين مدتى أقدمية ليس بينهما انقطاع وأن عمله بالقوات المسلحة يتفق وعمله بالشركة المطعون ضدها، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه تما يعبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون فيا قضى به من عدم احتساب مدة خدمة الطاعن العسكرية ضمن مدة خدمة الطاعن العسكرية الطعن الأول والثانى ، فإن الدفاع الذى أثاره الطاعن فى خصوص مدة خدمته العسكرية ونوح العمل الذى أسند إليه فى مدة تجنيده يعدو غير منتج فى الدعوى، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم الرد عليه .

وحيث إنه لمـا تقدم يكون الطعن برمته في غير محله ويتعين رفضه .

## جلسة . ١ من مايو سنة ١٩٧٦

رقامة المسهد المستشار أحدفتحى مرسى ؛ وعضوية السادة المستشادين : محمد صالح أبوراس ؛ حافظ وفقى ؛ حيل الزبنى ؛ محمود حسن حسين •

 $(r \cdot r)$ 

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٤ القضائية :

(١)، (٢) جارك . قانون " التفويض التشريعي " . قرار إدلري

(١) المواتم الصادرة بتفويض مؤالمشرع ، فراداترادار ية تنظيمية ، عام جوازالاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الحريمة الرسية ، تفاذها في عن الإدارة من قاد يخ صدرها ولو لم تنشر ، تطبيق فرار مدير هام الحمادك يتحديد نسبة التسامع عن النقص في البضاعة على الرسالة التي رودت بعد صدوره وقبل نشره ، لا خطأ .

 (٢) نسبة النسامع عن النقص الجنرئ في البضاعة ، تحديدها بقرار مديرهام إلجارك رنم ؛
 لسنة ١٩٦٣ وجنوب احتسابها من مشمول الطرود ، النفسير الصادر من مدير الجمارك باحتسابها من مشمول كل طرد على حدة مخالف القانون .

### ٣) عكة الموضوع . نقض . جارك .

استغلال محكمة الموضوع بتقدير أدلةالدعوى دون رقابة من محكمةالنقض منى أقامت فضا.ها ملأسباب سائنة . مثال في جارك .

١ — اللوائع – المتممة للقوانين – التي تصدرها جهة الإدارة بتفويض من المشرع تمتير من قبيل القرارات الإدارية ، و إذ كان الأصل فى القرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يحتج بها فى مواجهة الأفراد الا من تاريخ نشرها فى الحريدة الرسمية وفلك حتى لا يلزموا بأمور لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها إلاأن هذه القرارات تعتبر موجودة قانونا بالنسبة لجهة الإدارة ويفترض علمها بها من تاريخ صلورها فقسرى فى مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تلشر فى الحريدة الرسمية ، ولا يقبل منها التمدى بعدم نفاذها فى حقها إلا بعد نشرها ، و إذ

الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتبر للقرار رقم ؛ لسنة ١٩٩٧ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك في ١٩٦٧/١١ بناء على تفويض من المشمرع بتحديد تسبة التساع لتى أوجبت المسادة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك من تاريخ مجارك احتسابها في حالات معينة ، نافذا في حق مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوح التراع التي وردت في ١٩٦٥/٧/١٧ وفرق لا يكون قد خالف الفانون .

٧ - مفاد نص المادة ٢٧ من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ والمادتين الأولى والثانية من القرار رقم؟ لمسنة ١٩٩٣ الذي أصدره المدير العام للجماوك--إعمالا التفويض التشريمي لم أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عندكل نقص في البضائع عن التابت في قائمة الشعن لشمة تهريبها إلى داخل البلاد وأباح لشركات الملاحة نغى هذه الشهة بتقديم الدليل لهذا النقص واصعر تسلم الطرود بحالة ظاهرية سليمة مبررا برفع المسئولية عن شركة الملاحة لترجيح حلوَّث اننقص قبل الشحن ثم منح هذه النَّبركات نسبة تسامح فوض المدير العآم للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هسسفا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ه./ من البضائع المنفرطة أو منءشه ول الطرود . و إذ كان نصر المسادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقا بشأن نسبة النسامح فرالبضائم المقرطة وكذلك العتص الجزى في البضاعة الناشيء عن عوامل طبيِّعية أو نتيجة لضمف النالافات وانسياب عتوياتها مما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجوع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أو في طرود حيث جاء هذا النص خالياً بما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة فى الحكم بين البضائع المتفرطة والبضائع أتى ترد فى طرود وإنماً ورد النص عاما في إسناد التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النفض الَّحزقي ، و إذ كان ذلك ، وكان التفويض الصادر لمدير عام مصامة الجارك بقتضى السادة ٢٦/٧ بقليد نسبة التسايح ف للبضائع المَقْرِطَةُ وَكَذَاكُ النَّقُصِ الْحَزَّى فِي البَضَاعَةِ مَقَصُورًا عَلَى تُعَدِيدُ هَذَهُ اللَّهُ بَهُ عَوْنَ الترخص في إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حلمة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد في ذات النص ، فإن المتشور رقيم. ٤٤ أسنة ١٩٧٤ اللَّ أصدوه مدير طاما لجمارك ونصرفيه - لحأن كاسير أقرار رقم 2 استا 19 17 وجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد عل حدة يكون قد خالف القانون وخرج عن حدود التفويض ثما يتمين معه الالتفات عنه . و إذ كان الحكم المطمون فية قد الترم هذا النظر في قضائه وانتمى إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ - لحكة الموضوع السلطة النامة في تقدير أداة الدعوى و محت مستنداتها واستخلاص الصعيح الثابت منها ولا رقابة عليها في ذلك لحكة النقص متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، وإذ كان الحكم المطمين فيه قد انتهى في استخلاص سديد إلى أن العجز الحرق في انرساله إنما رجم إلى ضعف الغلافات استنادا إلى أثبتته مصاحة الحماوك في شهادتي الوارد عن حالة الصناديق المعبأة فيها البضاعة من أنهسا مكسورة ومستصلحة : هرفة شركة الملاحة ، فإن ما تعاه الطاعنة مصلحة الحارك لا يعدو أن يكون جدلا وضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل محكة النقض .

### المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائر – على ما يبين من الحكم المعامون فيه وسائر الأوراق – تفلص في أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى بور سعيد على المطعون ضدهما بصفتهما وكياين عن ملاك وربان الباخرة وجالاكالا " بطلب إلزامهما بصفتهما متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ١٨٥ جنيها وهنه مليا وقوائده وأسست الطاعنة دعواها على أن الباخرة المشار إليها وصلت المى ميناء بور سميد بتاريخ ١٩٦٧/١٧ وأهرقت رسالة من الشاى تبين وجود عجز بها قدره ٢٥٧٩/٧١٠ كياو جراما و ولما كان المطعون ضدهما لم يبر راهذا المجز نقد أقامت المصلحة دعواها الإنزامهما بالرسوم الجركية المستحقة عليه و

وفي د/١٩٧٢ قضت محكمة بورسميد الابتدائية بندب خبر لبيان الصناديق التي تريد نسبة العجز في مشمول كل منها عن ٥/ وتفدير الرسوم الجمرية المستحقة عر هذا العجز . استأنفت شركة القناه للتوكيلات المدحية وتوكيل أسوان لملاحة ، هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣ لسنة ٨ ق تجارى بورسميد وعكمة استئناف المنصورة فعمامورية بورسميد "قضت في ١٩٧٠/٤/١٩٧١ بالدائه وأعادت القضية لمحكمة أول درجة التي أصدرت في ١٩٧٠/١٠/١٩ حكما آخر حسفا العجز يتعاوز نسبة النساع القانونية وقدرها ه/ من مشمول الرسالة حيمها . وتقدير الرسوم الحمرية المستحقة في هذه الحالة ، وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت في ١٩٧/٥/١٥ برفض الدعوى ، استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١ سنة ١٦ ق تجارى بورسميد عكمة استئناف المنسورة الحكم بالاستئناف رقم ٢١ سنة ١٦ ق تجارى بورسميد عكمة استئناف المنسانف طمنت الطاعنة في هذا الحكم وفي الحكم المسانف طمنت الطاعنة في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ بطريق القض وقدمت النيابة مذكرة أمدت فيها ارأى برفض الطمن وعرض الطعن على المنابقة وأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبير تهمى المصلمة الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٩/٤/٢٩ عالفة الدانون والخطأ في تطبيقه من أربعة وجوه . مؤدى الوجهين الأول والثانى منها أن الحكم المطعون فيه استند في تعديد نسبة النساج بواق ه / من مشول الطرود إلى قرار مدير عام مصاحة المحارك رقم ع لسنة ١٩٦٣ الصادر بناء على التفويض التشريعي الذي تصمئته الماد ٧٧ من قانرن الحمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ في حير أن هذا القرار لا يعتبر نافذا من قانرن الحمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ في حير أن هذا القرار لا يعتبر نافذا القرار قد نشر في ١٩٦٨/٨/٢٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق حكمه على الرسانة موضوع الدعوى التي وصات في ١٩٦٥/١٩ أي قبل أن تكتمل لمذا القرار شروط نفاذه من الناحية التشريعية فإنه يكون قسمة خالف القانون وحاصل الوجهين النالث والرابع أن الواضع من نصوص قرار مدير عام مصلمة الحمارك رقم ع لسنة ١٩٦٧ أنه حدد نسبة التسامع بمقدار ه./ من مشمول

الطرود الى تسلم علله ظاهرة غير سليمة ولم محدد على أساس مجموع الرسالة وقد جله المنشور التفسيرى رقم ، 33 لسنة ١٩٦٦ الذى أصدره مدير عام مصاحة الحارك كتفسير تشريعي القرار السالف صريحا في احتساب زمية التسامع من مشمول كميع الطرود وإذ خالف الحكم المطعرن فيه أحكام قرار مدير عام مصلحة الحمارك وتفسيره التشريعي وانتهي إلى احتساب نسبة التسامع على أساس مشمول مجوع الطرود فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

وحبث إن هذا النمي مردود في وجهيه الأول والناني بأن اللوائح-المتممة للقوانن التي تصدرها جهة الإدارة بتفويض من المشرع تعتير من قبيل القراوات الإهارية رواذ كان الأصل فالقرارات الإدارية التنظيمية أه لا يحتجها فمواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، وذلك حتى لايلزموا بأمور لم يكن لمم سييل إلى ألمط بها إلا أن هذه القراوات تعتبر موجودة قانونا بالنسبة لحهة الإدارة ويفترض طمها بها من تاريخ صدورها فتسرى في مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر في الجريدة انرسمية ، ولا يقبل منها التحدي يعدم نفافحا ف حقها إلا بعد نشرها . وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتبر الفرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي أصدره مديرعام مصنعة الجمارك ف ١٨ / ٧ / ١٩٦٣ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح التي أوجبت المسادة ٣٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ٦٩٦٣ على مصلحة الجمارك احتسابها في حالات معينة نافذا فىحقى مصلحة الحاوك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التي وردت ف ١٩٦٥/٧/١٧ فَإِنَّه لا يَكُونَ قَدْ خَالَفَ الْقَانُونَ . كَمَا أَنَّ النمي مردود في وجهيه التالث والرابع بأثه لمساكات المسلدة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قنه نصت على أنه : ﴿ يَكُونَ رَبَابِنَهُ السَّفَنَّ أُو مَنْ وعلومهم سنولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائي المفرطة ( السب ) إلى مين استلام البضاعة فالخازن الجركية أو فالمستودعات أو بمرفة أصحاب الشأن ، وترفع هذه المسئولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة برجع معها حدوث النقص قبل الشعن ولا تكون الحهة القائمة على إدارة المخازن أو المستودهات مستولة من النقص في هذه الحالة.

وتعدد يقرار من المدير العام الجماوك نسبة التساع في البضائم المنفرطة زيادة أهِ نقصا وكملك النقص الحزي في البضامة الناشيء عن عوامل طبيعية أو نبيجة لضعف الغلافات والسياب محتوياتها " . وكان المدير العام للجمارك — إعمالا لمذا التفويض التشريعي – قد أصدر القرار رقم ٤ ُ لسنة ١٩٦٣ الذي نص ف مادته الأولى على أنه " لا بجوز أن تجاوز نسبة الزيادة في البضائه المتقرطة \_الصب \_ ١٠٠ ولا أن تَحَاوز نسبة النَّقص فيها ه / ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هذه النسبة . كما لا تستحق أية غرامة عن الزيادة والنقص في حدود هانين النسهتين " ونص في المسادة النانية على أنه : • و بالنسبة النقص الجزئ في مشمول|لطرود التي تسلم للجماوك عالة ظاهر بة فير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشيء عن عوامل طبيمية أو ضعف العبوات أو ماتفتضيه أعمال الشحن أوالنقل أوالتفريغ من "مرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقدارها ﴿ مَنْ مُشْمُولُ الطُّرُودُ مَا لَمْ يَكُنَّ الـقصُّ ناشئًا عن أسبابُ أخرى ففي هذَّه الحالةُ كَكُونُ شُرِّكَةً الملاحة مسئولة عن النقص الحاصل في البضاعة مها كانت نسبته ولا تستفيد ف صدده بأى إعفاء حرك " . ولما كان مفاد النصوص المتقدمة أن الشارع نص هلى مسئولية شركات الملاحة عن كن نقص في البصائم عن التابت في قائمة الشحن لشبهة تهريبها للى داحل البلاد وأباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لحذا النقص واعتبر تسليم الطرود بثالة ظاهرية سليمة مبروا رِمْعُ الْمُسْتُولِيةِ عَنْ شَرَكَةُ الْمُلاحَةُ لَتَرْجِيحِ حَدْرَثُ الْنَفْصِ قَبْلِ الشَّحَنُّ تُم منح هَذَهُ الشركات نسبة تسامح فوض المدير آلمام للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائم المنفرطة أو من مشمول الطرود وكان نُص المسادة ٣٧ المشآر إليها ورد مطلقاً نشأن نسبة التسامح ف البضائع المغرطة وكذلك التقص الحزئي في البضاعة الناشيء عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها عا مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجوع وزن البضاعة سواء وردت مغرطة أو في طرود حيث جاء هذا النص خاليا بما يدل على أن المشرعقد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائح التي ترد في طرود و إنما ورد النصرهاما في إسناد نسيةالتسامح إلى مجوع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي . و إذ

كانذنك وكانالتفويض الصادرلمدير عام صلحة الحارك بمقتضى المسادة ١٢٣٧ بتحديد نسبة التسامح والبضائع المنفرطة وكداك النقص الحزئى والبضاعة مقصورا على تحديد فدر هذه النسبة دون الترخص في إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع جدا الإسناد في ذات البص فان المنشور رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام الحارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب إحساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة بكون قد خالف القانون و نوج على حدود التعويض مما يتمين معه الالتفات عنه . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر في قدا الترم صحيح القانون و يكون النعى عليه بهدا السبب على غير أساس .

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنمى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيسمه الصادر في ١/٩٥/ ١٩٧٠ الفصور والمساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه إستند في قضائه بتطبيق نسبة التسامح المقررة في المسادة ١٩٧٧ على الرسالة موصوع الدعوى إلى المقص من قانون المجاوك رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ على الرسالة موصوع الدعوى إلى المقص المجزئى في الرسالة إنما يرجع إلى ضعف الغلافات واستدل على ذلك شهادتي مصلحة المحارك من أن بعض الصناديق وجدت مكسرة ومستصلحة بمعرفة شركة الملاحة في حين أزهذا الكسر قد يرجع إلى فعل فاعل لا سيا أنه م يثبت في سند الشحن أي تحفظات شأن ضعف الصناديق .

وحيث إن هذا النمى في غير محله ذلك أن نحكة الموضوع السلطة النامة في تقدير أدلة الدعوى و بحث مستنداتها واستخلاص الصحيح الناب منها ولا رقابة طبيا في ذلك لحكة النقض متى أقامت قصاءها على أسباب سائنة و إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انهى في استخلاص سديد الى أن السجز الحزى في الرسالة إنما يرجع إلى صعف الفلافات استنادا إلى ما أثبتته مصلحة المحارك في شهادتى الوارد عن حالة الصناديق المعباة فيها البصاعة من أنها مكسورة ومستصلحة بمعرفة شركة الملاحة فان ما تساه الطاعنة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكة النقض .

وحيث أنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦

برثامة السيد المستشار محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدى ؟ سعد الشاذل ، والدكتور عبد الوحن عباد ؟ ومحمد الباجورى.

 $(\mathbf{r} \cdot \mathbf{v})$ 

الطعن رقم ٣٢٩ أسنة ٤١ القضائية:

(١) إيجار " إيجار الأماكن" . دعوى "قبمة الدهوى" .

عفد الإيجار الحاضع القانون ليجار الأماكن • امنداده القائبالمدة غير محدودة • الدعوى جللب إخلاء لدين المؤجرة بمقتضاء العدم الوفاء بالأجرة • غير قابلة لتقدير قبيتها •

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

جواز توقى طلب الإخلاء بأداء الأجرة المستحقة وفوائدها والصاريف الرحمية قبل إفغال باب 1 رافعة في الدعوى ونو أمام محكة الاستثناف · ق c ه نسنة ١٩٦٩

(٣) قانون <sup>رو</sup> تفسيره" .

النص الفانوني الواضع لا عمل لتأويله بدعوى الاستهداء بمراحه التشديهة أو بالحكمة التي أماته .

( ٤ ) ايجار " إيجار الأماكن " " حكم تسييه " .

الميانغ الواجب الوفاه بما قبل نفل بأب المراضة لتوقى طلب الإخلاء منازعة المؤجر بأن فعة المستأجر لازالت مدينة بجزه من الأجرة · إغذل الحكم بحث دفه المنازعة · قصور ·

١ — إذ كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة هي دعوى فسيخ عقد الإنجاء؛ وكان المقد الذي يحضه لقانون إيجار الأماكن يمتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة ، فإن الدعوى تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — غير مقدرة القيمة . و إذ كان الحكم المعامون فيه قد أخذ بهذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف المقانون .

٧ - مفاد نص المادة ٢٧ (أ) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتتظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - إن المشرع و إن رتب للؤجر الحق في إخلاء المستأجر بجرد انقضاء خسة عشر يوما من تكليفه بوفاء الأجرة المستحقة - دون الوقاء بها - إلا أنه رغبة منه في النيسير على فريق في المستأجرين أفسح لهم بجال الوفاء بالأجرة المتأخرة وملحقاتها قبل قفل باب في الدوى بحيث أصبح قيام المستأجر بوفاء الأجرة وملحقاتها قبل قفل باب المرافعة يسقط حق المؤجر في الإخلاء، وعنع الحكة من الحكم به ، و إذ جاءت صياغة المادة ٢٣ المشار إليها جاءت هامة مطلقة فإنه لا يجوزقمر تطاقها على إلى المرافعة أمام الحكمة الاستشاف لأن ذلك يعتبر تقييدا لمنطلق النص وغصيصا العمومه بعر تخصص وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك فإنه لمنطلق النص وغصيصا العمومه بعر تخصص وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك فإنه المرافعة في المدوى ولو أمام محكمة الاستشاف في الرحمية قبل إقفال بأب المرافعة في الدعوى ولو أمام محكمة الاستشاف. (١)

س متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا فالدلالة على المراد معظلاعل للزوج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية التي سبقته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون حند غموض النص أو وجود ليس فيه

٤ - إذ كانت الأجرة الى خول المشرع الستاجر الوقاء بها حتى إقفال باب المرافعة في معنى المادة ٢٧ من الفانون وقم ٢٧ السنة ١٩٩٩ همى الأجرة المستحقة في التكليف بالوفاء وفوائدها والمصاريف الرسمية بكافة أنواعها ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة - المؤجرة - قد نازعت المطعون عليه - المستأجر - في سداد الأجرة مقروة أن فحته الأوالت مدينة ، وكان الحمّم المطعون فيه وهو بصدد الرد على هذا الشأن ، بصدد الرد على هذا الشافاع لم يبين مدى صواب ما تدعيه الطاعنة في هذا الشأن ، وما إذا كان وفاء المطعون عليه يعسد مبرئا لذمته من كافة الأجرة المستحقة وملحقاتها القانونية على النحو سالف البيان ، وذهب إلى أن حكما صدر تتفيض وما وأذا يوضح ما إذا كان من حقالها المعامد بشغيض الأجرة فوزأن يوضح ما إذا كان من حقالها ولا على المعامد بشغيض الأجرة فوزأن يوضح ما إذا كان من حقالها وهواء المقاصة بشأنه الأجرة فوزأن يوضح ما إذا كان من حقالها على على المعامد بشغيض المؤجرة فوزأن يوضح ما إذا كان من حقالها على المعامد المقاصة بشأنه المناسبة المقامد بشغيض المناسبة عنه المقامد بشغيض المناسبة المقامد بالمقامد بالمقام

<sup>(</sup>١) تقض ٢٨/٥/٥/٢٨ مجموعة المكتب الغني السنة ٢٦ ص ١٠٩٦

أو أن هناكفروقا يحق له الحصولطيها. الأمر الذى يبين منه أن المنازمة ظلت معلقة وباقية دون-صم برغمأنها مسألة أولية يتعينالادلاء بالقول فيها فإنه يكون قاصر القسبيب

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوران وسماع التقوير الذي تلاه السيد. المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حالمايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخصل في أن الطاعنة أقامت الدعرى رقم ٩٣٩٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام عكمة القاهرة الإندائية ضد المطعون عليه يطاب إخلائه من الشقة المبينة وبتسليمة و بتسليمة ، وقالت بيانا لدعواها أنه يستأجر مها الشقة بأجرة شهزية فدرها ٢٠٤٠ و وإذ مخلف عن سداد مبلغ ٢١,٦٨٠ ج قيمة الأجرة من سبتمبر حتى ديسمبر سنة ١٩٦٩ رغم التنبيه عليه بالوقاء بانذار أطن إليه في ١٩٦٨/١١/١ فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة المبيان ، ويتاريخ ١٩٧/١١/١١/١٠ مكمت المحكمة بإخلاء المطعون عليه من الشقة وتسليمها المطاعنة . استأتف المطعون عليه هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٧٧ لسنة ٨١ ق القاهرة طالبا إلغام والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها ، دفعت الطاعنة بعدم جواز الإستئناف ، وبتاريخ ١٩٧١/١/١٠ حكمت عكمة الاستئناف برفض الدعوى طعنت بنقض الحكم به ورفض الدعوى طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بالنظر ، وعابله المحدة تحسكت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بالنظر ، وطبله المحدة تحسكت النيابة برأيا .

وحيث إن النمى أقم على ثلاثة أسباب ، ساصل أولها أن الحكم المطمون فيه خالف القانون وق بيان ذلك تقول الطاعة إن الهموى أقيمت بطلب فسخ حقد إيجار شقة أجرها الشهرى ٢٤١,٤٢ وهو إيجار منعقد للفترة المعينة لدفع الأجوة وهى شهر واحد فتكون قيمة الدعوى أقل من النصاب النهائى للمحكمة الإشدائيةو يكون الحكم فيهانها ثياء إلا أن الحكم المطعون فيهقضى بجواز الاستثناف خلاف بذلك حكم القانون .

وحيث إن النمى مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى التى يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة هى دعوى بطلب فسخ عقد الايجار ، وكان العقد الذى يخضع لقانون إيجار الأماكن يمند تلقائيا إلى مدة غير محدودة فان الدعوى تعتبر — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — غير مقدرة القيمة ، وإذكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه لايكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب التانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في طبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أعتبر أن قيام المطعون عليه بسداد الاجرة قبل إقفال باب المرامعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف مسوعًا لرفض الدعوى وفق المسادة ٣٣ من القانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٦٩ ، في حين أن المقصود بهذا النص هو قفل باب المرافعة من جانب المحكمة الابتدائية فقط ، إذ أن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ كان يجعل القضاء بالاخلاء حتميا متى ثبت تخلف المستأجر في سماد الأجرة في مهلة المجسة عشر يوما التي ضربها للوفاء ، وإمهال المستأجر في الوفاء ، وإمهال المستأجر في الوفاء ، وإمهال أمام محكمة أول درجة دون محكمة الاستئناف ، التي يقتصر دورها على مرافعة المحكم المستأجر ، وهو ما يعيب المحكم بالخطأ في تطبيق القانون من حيث ثبوت التخلف في حتى المستأجر ، وهو ما يعيب المحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمى غير سديد ، ذلك أن النصر في المسادة ٢٣ من القانون رة ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لايجوز أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ) إذا لم يقم

المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكناب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على أنه لايحكم بالآخلاء إذا قام المستأجر أداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إففال باب المرافعة في الدعوى . . وو مدل على أن المشرع وإن رتب المؤجر الحق في اخلاء المستأجر بمجرد انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفه بوفاء الأجره المستحقة دون الوناء بها ، الا أنه رغبة منه فى التيسير على فريق المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى تاريخ قفل باب المرافعة في الدعــــــــــرى ، تجيث أصبح قيام المستأجــــر بوفاء الأجرة وملحقاتها قبل قفل باب المرافعه يسقط حق الموجر في الاخلاء ويمنع المحكمة من الحكم به ، وإذ جاءت صياغه المــادة ٢٣ المشار إليها عامة مطلقة فإنه لاتجوز قصر نطاقها على إغلاق باب المرافعة أمام المحكمة الإبتدائية دون محكمة الآستثناف لأن ذلك يعتبر تقيبدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومة خير مخصص وهو ما لا يجوز ، ومي كان النص صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالية على المراد منه فلا عل للخروج عليه أو تأويله يدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية الى سبقته أو بالمحكمة التي أملته وقصد الشَّارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون صد غموض النص أو وجود لبس نيه . لمساكان ذلك فإنه يجور توفي طلب الإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المراضة في الدعوى ولو أمام محكمة الإستثناف وإذ ساير الحكم المطعون فيه هذا النظر فإلهلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطمون فيه قد خالف القانون وشابه بالقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام عكمة الإستثناف بأن الوفاء من المطمون عليه غير مبرئ لذمته وأنه ينقصه مبلغ ٤٣٤,٤٣٤ ، ووغم تسلم الحكم بذلك فإنه بنى قضاءه برفض الدعوى على سند من صدور حكم في الدعوى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٧ إيجارات من عمكمة الحيزة الابتدائية قضى بتضيض الأجرة إلى مبلغ ١٩٦٧ ج وأن المطمون عليه فروقا بمقتضاه محق له إستغداؤها ، رغم أن حكم التخفيض المشاو إليه لم يقض

ياية فروق كما لم يطلب المطعون طيه المقاصة بشأنها ،وهو مايعيبالحكم بالقصور وغالفة للقانون .

وحيث إن النمى فى علم ، ذلك أنه لما كات الأجرة الى خول المشرع الستأجر الوفاء بها - تى اقفال باب الرافعة فى معنى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٩٩ هى الأجرة المستحقة فى التكيف بالوفاء وفوائدها والمصاريف الرسمية بكافة أنو عها وكان البين من الأوراق أن الطاعنة نازهت المطعون طيه فى سداد الأجرة مقررة إن ذمته لازالت مدية عبلغ ٢٤٤ ٨ج وكان الحكم المطعون فيه وهو بصدد الردعلى هذا الدفاع لم يبين مدى صواب ماتدعيه الطاعنة فى هذا الشآن وما إذا كان وفاء المدمون طيه يعد معرًا لذمه من كافة الأجرة ألمستحقة وملحقاتها القانونية على النحو سالف البيان، وذهب إلى أن حكاصدر شخفيض الأجرة دون أن يوضع ما إذا كان من حق المطعون عليه طاب إجراء شفف المنازعة ظلت معاقمة واقية دون حسم رغم أنها مسألة أو لية يتعين الإدلاء با تمول فيها المنازعة ظلت معاقمة واقية دون حسم رغم أنها مسألة أو لية يتعين الإدلاء با تمول فيها المنازعة طلت معاقمة واقية على ستوجب نقض الحكم فى ذذا الخصوص وحده .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ، ولما كان ملغ ٢٧٢, ٢٧٦ الذى أوفاه المطعون عليه الطاعنة بموجب إنذار العرض هو المستحق لها قانونا وفقا الحساب المصحيح سى نهامة بياير سنة ١٩٧١ ، نيا عدا مبلغ خمسة جنبهات مقابل أتعاب المحاماه التى ألزم بها الحكم الابتدائى المطعون عليه ، ولئن كانت الطاعنة لم تقدم المستند الدال على تيامها بدفعه إلا في فترة حجز عكمة الإستئناف الدعوى المكم أدون التصريح بنقام مستندات إلا أنه لمساكان لابيين من المستند المقدم أن أتعاب المحاماه التى قامت الطاعنة بسدادها هى بذاتها أتعاب حكم عكمة أول ترجة فانه لابسوخ للطاعنة التعدى بهذا المستند في خصوص طلب الإخلاء التأخير في سداد أجرة أو يكون الوفاء الحاصل في واقع الأمر مبرنا للذة .

ولما تقدم يتمين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

# جلسة ١٩٧٦ من مايوسنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار محد أسد محمود ؛ وعَنْسَ السادة المستشارين، تحَمَّد محمد المهدى ؟ سعد الشاذل ؛ والدكتورعبد الرحن عياد ؛ ومحمد الباجورى

 $(x \cdot x)$ 

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" :

(۱) دعوی . حکم .

حجز المحكمة الدعوى تسمكم فيها دون النصريح بتقديم مذكرات • النفائها عن مذكرة دفاع الطلعن المقدمة خلال فترة حجز الدعوى تسمكم • لاقصر: •

- (٢) ، (٣) أحوال شخصية " نسب " . حكم " نسبيه " . إثبات .
- (۲) المنسب يثبت بالفراش استناد الحركر بثبوت النسب إلى إفراد الزرج يخفيقات يلطوة بقيام الويجة ولما هدم المسافع من الدعول وثبوت تمام الوضع لأكثر من سنة أ بهر من
   عقد الزراج • لاخطأ •
- (٣) النسب حق أصلى الام والواد . تعلق حق اقد تعالى به أيضا . الأم لا تملك اسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق اقد تعالى . طرح الحكم الافرار المذعوب الام بأن الطاعن لم يعاشرها معاشرة الأفراج . لاخطأ .

١ -- مفاد نص المسادة ١٩٨ من قانون المزافعات أن الشاوع وأى حماية لحق للنفاع منع المحاكم من الاسماع أثناء المداواتلأحد الخصوم أو وكياه في غيبة خصمهومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الخصم الآخر طيما ورتب على مخالفة ذلك البطلان . وإذ كان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف أجلت الدعوى حدة مربات لتبادل المذكرات وظلت الدعوى مردودة حتى حجزت لإصدار الحكم دون أن تصرح لأى من الطرفين بتقديم مذكرات. فان المحكمة تكون فى مطلق حقها الخول لها بالمادة سالفة الإشارة إذ التفتت عن المذكرة المقدمة من الطاعن فى فترة حجز الدعوى للحكم، ولم ترد على ما تضمنته من أرجه دفاع.

٧ — إذ كان النسب يثبت بالفراش وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالمحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن على سند من إقراره بالتحقيقات الإدارية المقدمة صورتها الرسمية بقبوله الزواج من المطعون طيها عرفيا ودفعه مهرا لها ثم دفعه لها مؤخر صداقها عن شهرين سابقين على تقديم الشكوى وهو إقرار صريح يفيدقيام الزوجية بينه وبين المطعون عليها بعقد صحيح شرط في الناريخ الذي حددته و إلى عدم ثبوت قيام المانع من الدخول و بثبوت تمام الوضع لأكثر من سنة أشهر من عقد الزواج ، وكانت هذه الأسباب تكفى الحل هذا القضاء فإن النعى على الحكم المطعون فيه بصدد ماساقه من قرينة مسائدة استخلصها من الإقرار — الصادر من المطعون عليها — يكون غير منتج .

٣— أن كان ثبوت النسب حقا أصايا للام التلفع عن نعمها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو فى نفس الوقت حتى أصلى اللولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضاة والإرث و يتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمات أوجب الله رحايتها فلا تمك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ومن ثم فلا يعيب المكم وقد ثبت لديه إقرار الطاعن بالفراش أن يطرح مدلول ما جاء بالإقرار المقدم من الطاعن والمنسوب صدوره إلى المطعون عليها من أنه لم يعاشرها معاشرة الأزواج طالما أن فية إسقاطا لحقوق الصغيرة الاتملكة . (1)

<sup>(</sup>١) قفض ٢٤/٥/٢٣ بجومة المكتب الفي ص ٢٤ ص ٨١٦

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية " نفس " أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية ضد الطاعن بطب الحكم يثبوت نسب أبنها " ماجدة " إليه ، وقالت شرحا لها أنه بتار يخ١٩٦٦/١١/٢٧ تروجها الطاعن بمقد غير موثق صحيح شرعا ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وك حملت منه استولى على صورة عقد الزواج الخاصة بها فأبلغت الشرطة وتحرر عن هذه الواقعة الخضر رقم ٩٦٠٩ اسنة ١٩٦٨ إدارىالمطرية ويتاريخ٢١/٨/٢١ نفصل الحمل عن البنت المشار إليها التي أنكر الطاعن أبوته لها مدون حق فأقامت الدعوى ، وبنّار يخ ٢٤/٠/١٩٠١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها رزقها بالصغيرة "ماجدة " على فراش الزوجية الصحيحة بالطاعن ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت بتاريخ١٩٧٣/١/٢٨ بثبوت نسب الصغيرة ‹‹ماجدة ‹‹ بَنْت المطعون عليها إلى والدها الطاعن ، استأنف الطاعن هذا آلحكم بالاستثناف رقم ٢٤ لسنة . ٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٧ حكمت عكمة استثناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ؛ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، و بعرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقبم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالخمسة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال عقالدفاع، وفى بيان ذلك يقول أنه تقدم بمذكرة مؤرخة ١٩٧٤/٥٤٤ صنعا دفاعاً جوهرياً حاصله تزوير شهادة

الميلاد المتخذة كدليل على بوت النسب و أن الصغيرة المطلوب نسبتها إله ولدت قبل منى ستة أشهر من الخالطة المدعى جا وأنه باغ من الشيخوخة حدا أعجزه عن المعاشرة التى تؤدى إلى الإنجاب وطلب لذلك توقيع الكشف العلى عيسه ومقارنة فصيلة دمه بدم الصغيرة ، ورغم جوهرية هذا الدفاع الذي عتى له إبداء أمام محكمة ثانى درجة فقد استبعلت المحكمة هذه المذكرة لتقديمها بعد المحاد معرضة بذلك عما هو مقرر من أن الاستثناف ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة النائية على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفوع وما يطرح منها عليها و يكون قد فات على المطرفين إبداؤه أمام محكمة أول درجة وهو ما يعيب حكمها بالقصور والإخلال عمق الدفاع .

وحيث إن التي مردود ، ذاكأن النص فالمادة ١٩٦٨ مزفانون المرافعات على أنه : " لا يجوز المحكة أثناء المداولة أز قسمع أحد الحصوم أو وكية إلا عضور خصمه أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الحصوم دون اطلاع الحمم الآخر عليا و إلا كان العمل باطلا " يل على أن الشارع رأى حاية لحق الدفاع منم الحما كم من الاستماع أثناء المداولة لأحد الحصوم أو وكية في غيبة خصمه ومزقبول مستندات أو مذكرات من أحده دون اطلاع الحمم الآخر عليا ورتب على غاقة ذلك البطلان . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محكة الاستثناف أجلت الدموي عدة مرات لتبادل المذكرات وظلت الدموي مرددة حتى جلسة ١٩٧٤/٤/٢٧ مين حجزت لإصدار الحكم بها دون أن تصرح لأى من الطرفين بتقديم مذكرات فإن الحكم تكون في معلق حقها المخول لما بالمادة سافة الإشارة إذا التفت عن المذكرة المؤرخة ١٩٧٤/١٩٧٤ التي قدمت في قدة حجز الدعوى المحكم ، ولم ترد على ما تضمن أوجه دفاع ، ولكون النعى على الحكم بالقصور والإخلال عن الدفاع على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الأخير أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب إذ اتحد من الإقرارالصادر من المطعون عليها قرينه على قيام الزوجية متفافلا عن مدلول ما تضمنه من عدم حصول المعاشرة وخلوة من أية إشارة إلى وجود الحمل واحتفاظها بما يترتب عليه من حقوق ، في حين أنها محتاج بهذا الإقرار لأنها و إن أنكرت توقيعها عليه إلا أنها كم تتخذ إجراءات الطعن عليه بالتروس

وحبث إن النمي غير سديد ، ذلك أنه لما كان النسب يثبت بالفراش وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن على سند إقراره بالتحقيقات الإدارية المقدمة صورتها الرسمية بقبول الزواج من المطعون طيها عرفيا ودفعه مهرا لها قدره مائة جنيه ثم دفعه لها مؤخر صداقها وقدره خمسون جنيها من شهرين سابقين على تقديم الشكوى وهو إقرار يفيد قيام الزوجية بينه وبين المطعون عليها بعقد صحيح شرعا في التاريخ الذي حددته وهو ١٩٦٦/١١/٢٧ و إلى عدم ثبوت قيام المسانَّح من الدخول وتبوت تمــام الوضع لأكثر من سنة أشهر من عقد الزواج، وكَانَتَ هذه الأسباب تكفي لجمل هذا القضاء فإن النعي على الحكم المطعون فيه بصدد ماساقه من قرينة مسابدة استخلصها من الإقرار المشار إليه بسبب النمي يكون غير منتج . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ثبوت النسب حقا أصليا للائم لندفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف فهو في نفس الوقت حق أصلى الولد لأنه يرتب له حقوقا بينها الشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ويتعلق به أيضا حق نه تعـــالى لاتصاله تحقوق وحرمات أوجب انه رهايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس محقوق الله تعالى ، فانه لا يعيب الحكم وقد ثبت لديه إقرار الطاعن بالفراش أن يطرح مدلول ما جاء بالإقرار المقدم من الطاعن والمنسوب صدوره إلى المطمون عليها من أنه لم يعاشرها معاشرة الأزواج طالمك أن فيه إسقاطا لحقوق الصغيرة لاتملكه ويكون النحى بهذا السهب على غير أساس .

. وحيث إنه لما تقدم يتعين وفض الطعن

# جلسة ١ ٣ من ما يو سنة ١٩٧٦

رقامة البيدالم يمتشار ثائب رئيس المحكمة أمين فنع الله ؟ وعضرية - العادم المستشاوين : جلال عبدالرجيمشيان ؟ وعمد كال عباس ؟ وعبدالسلام الحنسى؟ - والدكتور إبراهم على صالح -

 $(r \cdot q)$ 

# الطعن رقم ٣٣ سنة ٣٩ القضائية :

## (1) نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .

الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من انحكمة الابتدائية بوسمنها محكمة الدرجة الأولى - عدم جوازه - علم المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء فدمها -

(٢) ضرائب ". ضريبة الأرباح النجارية:" . شركات " شركات التضامن" .

للدير الشريك المتضامن في شركات التضامن أو النوصية البسيطة أو النوصية بالأسهم • عضوع ما يعصل عليه من حمله كدير للضريبة على الأرباح النجارية • لا يغير من ذلك صدور فا فون الشركات وقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ •

# (٣) حكم "تسهيب الحكم".

الفضاء بأن ما يتقاضاه الشريك المدير فى شركة النوصية بالأسهم منا بى عمله حملة فى الربح يخفع الضريبة · اعتبار ذلك منه طوحا ضمنيا التسمية النى أطلقها المشرع فى قانون الشركات مكافأة على هذا المقابل ·

١ - مقتضى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من معاكم الاستثناف وفيا حكام الانتهائية أيا كانت المحكة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم مابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكة الابتدائية بوصفها محكة الدرجة الأولى فأنها لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض و وإنما يكون الطعن فيالأحكام الصادرة من معاكم المعادرة المعادرة المعادرة من معاكم المعادرة المعادرة من معاكم المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة من معاكم المعادرة المعادرة من معاكم المعادرة المعادرة

الاستثناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها . كما كان ذلك يكون الطمن في شقه المنصب على الحكم الصادر من محكمة أول درجة غير جائز ويتدين على المحكمة القضاء بذلك من تلقاء فلسها ولو لم يكن قد دفع به أحد الخصوم أوالنيابة لتعلقه بالنظام العام (1) .

٢ - مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم هو\_وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة \_ سواء بسواء مركز التاجر الفود صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجرا مقابل إدارته إياها ولا فرق بين الإثنين وحفيقة الأمر في عمل مدير الشركة بحسب الأصل حصة في الربح يستحة الشريك لا أجرا مستحقا لأجيرو بالتالي وبغدو ماتتسع له أرباحالشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة علىالأرباح التجاوية طبقا المادتين ٣٤٠٣. من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولم يتغير هذا المركز الضريح له بعد صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات ، ذلك أن **الفانون الضريى هو تشريع خاصً ولاسبيل إلى تعديل أحكامه إلابتشريع خاص** يمص ملى هذا التمديل ،و إذ كانالقانون رقم١٤ لسنة ١٩٣٩ لم.يمند بالشخصية الاحتبارية لشركات النضامن أو التوصية فلم يُحضعها بهذا الوصف لمـــ أخضع له الشركاتُ المساهسة في المسادة ٣١ منه ، كما لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وإن شملت موصين مساهمين فهي ليست إلا شركات توصية تفرض على مديرها ألشريك العامل بمقدار نصبيه فى الربح ونقا لـص الفقرة النالئة من المــادة ٣٤ من القائون المشار اليه أسوة بالشركاء في شركات التضامن .

. ٣ ــ متى أحتبر الحكم المطمون فيه أن ما يتقاضاه الشريك المدير فى شركة التوصية بالأسهم مقابل عمله ــ حصة فى الربح مستحقة لشريك لاأجرا مستحقا لأجير يخضع لضريبة الأرباح التجارية طبقا لأحكام القانون الضربى الواجب

<sup>(</sup>١) فقض ٢١ /٣/١٩ بجومة المسكتب الفي ص ٢١ ص ٤٨٤

التطبيق ، يكونقد أطرح صماما عسك به العامنون من دلالة التسمية ـ مكافأة ـ التي أطلقه الحشري في قانون آحر ـ القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ في شأن الشركات ـ على هذا المقابل ومن ثم يكون السي طبه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع في غله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافية وجد المداولة .

وحيث إن الوفائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تحصل في أن منشأة الطاعن الأول ومورث الباقين ـ وهي شركة توصية بالأسهم مكونة من ... .. .. .. .. .. كشريكين متضامنين ومن شركاه آخرين موصين ـ قدمت إقراراتها بأرياحها من السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ وقة أدخلت مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة تمديلات على هذمالإقرارات واعتبرت مرتبات الشريكن المتضامن توزيعا للريح وأخضمتها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وانتهت إلى تقدير أرباح المنشآء بعد خصم التوزيعات بالمبالغ الآتية على التوالى : ٤٨٩٧ جنها و٢٤٧ طبيا، ٦٢٦٣ جنيها و٤ ٢٩ مليا، ٦٣٦ وجنيها و٧٠٥ مليا ١٩٦٤جنها و٨٧مليا، ٨١٦٣ جنها و٠٠٤ مليا ، و أفا أعرضت الشركة والشريكان المتضامنان وأحيل الحلاف إلى لجنة العلم التي أصدرت قرارها في ١٩٦٢/٢/١٢ بتأييد المأمورية فيا رأته من خضوع مرتبات الشريكين المتضامنين لضريبة الأرباح التجارية و يتخيض أرباح الشركة ف سى التراعال المبالغ الآتية : ٢٣٧٤ جنيها و١٩٨٨ملياء ٢٦٢٤ جنيهاو ٣٠٢ملمات،٣٤٤٨ جنيها و٤٢٧ طياء ٢٨٨٠ جنيها و ٥٦٠ طياء و ، وجنيها و ٩٠ مطيا عقد أقام ... ... .. .. .. بمقهما الشخصية وبعقتهما المدرين المسئواين لشركة أحمد .. .. .. .. وشركاهم النحوى رقم . ٢٤ سنة ١٩٦٢ تجلوى كلى الخاهرة طعنا في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٩٤ فضت المحكمة بندب خبير لتحقيق احراضات وتقديرصانى الأرباح في ملة الرّاع ، وبعد أن قلم الخبير كلوته

حكمت المحكمة ف١٩/٣/٢/ ١ أولا : بتأييد القرار المطمون فيه فيا قضي به من خصوعالاً تماب التي حصل عليها الشريكان المتضامنان ومقدارهامبلغ. . . سهجنيه فى سنة ١٩٥٤ ، ٢٥٢٤ جنها و ١٨٤ مليا فى سنة ١٩٥٥ ، ١٩٠ وجنهاو ٢٥٤ مليا فى صنة ١٩٥٦ ، . . . جنيه فى سنة ١٩٥٧ ، . . . وجنيه فى سنة ١٩٥٨ بحق النصف لكل مهما لضرية الأرباح التبارية والصناعية عرأديم الربط بالنسبة لحا بلسم كل من الشريكين بالقدر الذَّى يخصه منها . ثانيا: بتعديل الترار المطمون فيه بالنَّسبة للوحاء الذي تسرى طيه ضربية الأو باحالتبارية نتيجة نشاط الشركة وأحتباره في سوات الزّاع بالمبالغ الآتية : ١٢٣٠ جنيما و٤٩٨ مليا ٢٠٠٨ جنيما و٢٤٧ مليا٢٤٧ جنيها و ٧٣٧مليا و ٢٥٣ جنيها و ٩٦٠ مليا، ٣٥٣٠ جنيها و ٩٠٠ مليا استأنف الطاعن الأول و باقي الطاعنين وهم ورثة المرحوم ... .. .. .. .. .. هذا الحكم بالاستشاف رقم ٢٥١ سنة ٨٤ ق القاهرة طالين إلغامه في حدود ما قضى به فى شقه الأول وإخضاع مرتبات الشريكين المتضامنين لضريبة كسب العمل في سنى النراع ، وبتاريخ ه من ديسمبر سنة١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طن الطآمنون في الحكمين الإبتدائي والاستناف بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وحرض الطمن على الحكمة في خرفة مشورة فددت جلسة لتظره وفيها الترمت النياة وأيها .

وحيث إنه خرطمن الطاعنين في المكم الصادر من عكمة آة ادره الاندائية في المراص سنة ١٩٦٧ في القضية رقم ١٤٥ سنة ١٩٦٧ فإله لماكن مقتضى المسادن ١٤٤٠ و ١٤٦٧ من فانون المرافعات أن يقتصر العان عار بق النفس على الأحكام الانهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكر سابى ، أما الاحكام التي تصدر من الحكمة الاستدائية بوصفها عكمة الدرجة الأولى فإنه لا يوز العلن فيا بطريق التقض وإنما يكون العلمن في الأحكام الصادرة من عاكم الاستشاف سواء بتأييدها أو بالغائها أو شعد يلها . لماكان ذلك فإن هذا العلمن في شقه المنصب على الحكمة القضاء بذلك من المقاء تصمها ولولم يكن قد دفع به المرتبعين على الحكمة القضاء بذلك من القاء تصمها ولولم يكن قد دفع به أحد الحصوم أو النيابة لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إنه يبين من تقسوير الطمن أن الأستاذ ... ... ... المحامىقدم حميفة الطمن بصفته وكيلا عن ... ... ... وورثة المرحوم ... ... وفلك بتوكيلين أحسدهما وقم ٣٤١٧ صنة ١٩٦٧ عام القاهرة بالنسبة للطاعن الأول والآحر رقم ٤٩٣ سنة ١٩٦٦ عام الناسبة للباقي الأول والآحر رقم ٤٩٣ سنة ١٩٦٦ عام قصر النيل بالنسبة للباقي المالوض من الاطلاع على هذا التوكيل الأخير أنه صادر إلى الحامى وإلى الطاعن الواضح من الاطلاع على هذا التوكيل الأخير أنه صادر إلى الحامى وإلى الطاعن القاصر ... ... ... .. .. .. .. .. وكان المحامى الذى أقام الطعن لم يقدم ما يقيد وكالته عن ... .. وكان المحامى بالمسبة لها يكون غير مقبول . اقرف العامن عنها بصفتها الشخصية ، فإن الطعن بالمسبة لها يكون غير مقبول . وحيث إن الطعن على الحكم الاستثناف الصادر بتاريخ م ١٩٦٨ ١٩٥ قداستوف

أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنن

وحيث إن الطاعنين ينعون السهب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ في عليق القانون وفي بيان ذلك يفولون أن الحكم قضى بخضوع ما يتقاضاه الشريك المدير من عمله في شركة النوصية بالأسهم لضربية الأرباح النجارية والصناعية تأسيسا على أن ما يحصل عليه مقابل عمله يعتبر حصة في الربح تستحق لشريك الأجرا مستحقا لأجير، وهذا خطأ من الحكم ، ، ذلك أنه قبل صدور القانون رقم ٢٧ اسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات كان الشريك المدير في شركة التوصية بالاميم به امل على قدم المداواة في المسئولية والواجبات مع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة وشركات التضامن محما أدى إن المساواة في المعاملة بينهم في نطاق القوانين الضريع إلى المديرين في شركات التوصية بالأسهم في مركز الشركاء المتدين في الشركاء المديدين في الشركاء المديدة على ضريبة كسب العمل صبها من مكافأة وليس ربحاء فإذا ماكان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٩ فد اخضم عينقاضاه المنول المتحديدين في الشركاء المديدة كسب العمل حسبا نعمت عليه الفقرة الرابعة من المديدة كسب العمل المتحديدين المتحديدين في الشركات المداهمة المناون وقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٩٤ فند نعست طيه الفقرة الرابعة من المداهمة المداه الفراء المداه الفراء المداه ال

ذلك يستقيع حمّا إخضاع ما يتقاضاه الشريك المديرق شركات التوصية بالأمهم إلى ذات الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصيـــة بالأصهم هو ـــ وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة - سواه نسوا ممركز التاجر الفردصاحب المنشأة الذى لا يفرص إمالقا نون عند احتساب الضريبة علىأر باحه أجرا مقابل إدارته أياها ولافرق بين الإثنين ، وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس المــال مايأخذه فمقابل عمله هذا ويكون بحسب الأصل حصة فى الربح يستحقه الشريك لاأجرا مستحقا لأجيرو بالتالى بقدر ماتنسماه أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضر يبة على الأرباح التجارية طبقا للادتين ٣٠٠ ٣٤ من القانون رقم ١٤ السنة ١٩٣٩ ولم يتغير هذا المركز الضريبي له بعد صدورر القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات ، ذلك أن القانون الصريبي هو تشريع خاص ولا سبيل إلى تعديل أحكامه إلابتشريع خاص ينص على هـــــذا التعديل وإذكان القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم يعتسد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضمها بهذا الوصف لما أخضع له الشركات المساهمة في المسادة ٣١ منه ، كما لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وإن شملت موصين مساهمن فهي ليست إلا شركات توصية تفرض الضريبة على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفته لنص الفقرة التالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه أسسوة بالشركاء في شركات التضامن . فإن الحكم المطمون فيه وقدالترم هذا النظر ، لايكون قد أخطأ ف تطبيق القاتون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه القصور في القصور في القصور في القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع لأنه لم يبدعل ما أثاروه أمام محكمة الاستثناف من أسباغ المشرع صفة المكافأة على ما يتقاضاه الشريك المدير في شركات التوصية بالأسهم بموجب نصوص القانون رقم ٢٦رقم ١٩٥٤ يستتب خضوع هذه المكافأة لفرية كسب العمل .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ احتر أن ما يتقاضاه الشريك المدير في شركة التوصية بالأسهم ، قابل عمله - حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجرا مستحقا لأجر يخضع لضريبة الارباح التجاوية طبقا لأحكام القانون الضريبي الواجب التطبيق - يكون قد أطرح شمنا ما تمسك به الطاحون من دلالة التسمية التي أطلقها لملشرع في قانون آخر على هذا المقابل . ومن ثم يكون النعى عليه في هذا السبب في غير عمله .

· وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض العلمن .

## جلسة ٣ ١ من مايو سنة ٧٦ ١

رئامة السيد المستدار نائب رئيس المحكمة أمين فنح اقد ، وصفوة السسادة المستشارين : عدكال عباس ، وعبد السلام الجندى ، وملاح الدين يونس ، وجمل الدين عبد الطيف .

 $(r \cdot r)$ 

الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٤ القضائية :

دهوی در فره الدعاوی " . ضرائب . حکم .

خم الدحويين المتحدين في الموضوع والسبب والمنصوع • أثره • المعاجهما وفقدان كل منهما استفلاطاً • انصراف الحكم العمادر في الموضوع إلى الفصل في الدعويين معا • مثال في لهين ضرائب •

إذ كان ضم الدعربين المختلفين سببا وموضوعا تدبيلا الاجراءات لا يترتب طيه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد المصوم فيها إلا أن الأمر يختلف إذا كان الموضوع والسبب والحصوم في إحدى العصوية بناته من جذاتها في القضية الاكرى قإنه فيهذه الحالة تنديج الدحويان بضمهما بحيث تفقد كل منهما إستقلالها، لما كان ذلك وكان التابت من الأوراق أن الحكمة الاجتدائية بعد أن قضت بقبول الدعوى المرفوعة بتكليف بالحضور شكلا أمرت بعنم الدعوى المرفوعة بتكليف بالحضور شكلا أمرت بعنم الدعوى المرفوعة بصحيفة أو دعت قلم الكتاب \_ إليها ليصدر فيهما واحد ، ثم قضت في الموضوع بشخفيض أرباح المطمون ضده فإن الحكم واحد ، ثم قضت في الموضوع بشخفيض أرباح المطمون ضده فإن الحكم واحد مرفوع بطريقتين قد تم الاندماج فيهما ، وفقدا استقلالهما ، وإذ انهى الحكم المطمون فيه الدعوى بدونف الاستشاف وتأييدا لحكم المستأنف المستادا إلى أن الدعوى قد رفعت صحيمة شكلا ، قان النهى بالبطلان على الدعوى الأخرى يكون فير منته (١)

<sup>﴿ (</sup>١) مُش جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨ بجومة المكتب لفق ص ٢٤ص ٩٩٩

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع انتقر ير الذى تلاه السيد المسلشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأو راق محمصل ف أن مأمورية ضرائب أسوان قدرت أرباح المطعون ضدم من المقاولات من السنوات ١٩٥٩ لمل ١٩٦١ بالمبالغ التالية ٥٠٥ ، ٩٣٥ ، ١٣٦٥ جنيها ومن سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٣٣٠,٧٧٠ جنيها من المقاولات وبمبلغ ٢٠٠,٦٥٠ جنيها عن عر بات النقل و إذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لحنة الطعن التي أصدرت فرارها ف ١٩٦٨/١/١٤ يَحفيض أرباحه إلى ٥٥ ، ٥٢٥ ، ١١٣١ ، ٤٧٩ جنيا عن سنوات النزاع فقد طمن على هذا القرار بالدعويين رقمي ٨ ، ٩ سنة ١٩٦٨ بحارى كلى أسوان الأولى بتكليف بالحضور والنانية بصحيفة أودمت فلم الكتاب، دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى رقيم ٨ سنة ١٩٠٨ لرفعها بغيرالطريق القانوني و بتأريخ ٣٠/٤/٣٠ قضت المحكمة في الدعوى ٨ سنة ١٩٦٨ بقبولهـــا شكلا و بندب خبير لتحقيق أوجه الاعتراضات ، وفي ١٩٦٨/١٢/١٧ قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ٩ سنة ١٩١٨ للدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ ليصلو فيما حكم واحدوق ٣/٣/ ١٩٧٠ حكمت المحكة تخفيض أرباح المطعون ضده عن سنوات النراع إلى ٢١٠٨١٥١١٥١٤٤٤٠٠٤ جنها استأنفت مصاحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ١ سنة ٤٥ ق تجارى أسيوط وفي ١٩٧١/١/٦ قضت المحكة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة ف هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيامة مدكرة أبدت فها الرأى يوفض . الطعن وعرض الطعن على المحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أ التزمت النيامة رأسها .

وحيث إن الطاعنة تنمى على الحكم المطمون فيه محالفة القانون **وفي بيان ذلك** تقول أن الحكم قضى بتاييد الحكم المستانف استنادا إلى أن الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى أسوان ، و إن كانت قد رفعت خطأ بتكليف بالحضور إلا أن الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى أسوان \_ المضمومة إليها \_ قد رفعت صحيحة بصحيفة أودعت قلم الكتاب بما لا يتوافر معه المصلحة في الطمن على الحكم بالاستثناف ، وهو من الحكم غالفة القانون \_ إذ النابت أن استثناف الطاعنة انصب على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى أسوان مطر وحة وصدها دون أن تكون الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى أسوان مطر وحة الاستثناف ، و إذ قضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ المرفوحة أمام الحكمة الابتدائية بنير الطريق القانوني \_ بتخفيض أرباح المطمون ضده عن المبلغ الوارد بقرار الجنة الطمن فان مصلحتها تبدو ظاهرة في الطمن طيه بالاستثناف ، فضلا عن أن المحكمة الابتدائية قد قضت رفض الدفع و بقبول المدموى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ شكلا قبل أن تصدر قرارها بضم الدعوى رقم ٩ المدموى رقم ١٩ اليها .

وحيث إن هـ ما النبي مردود ذلك أنه و إن كان مم الدعويين المختلفين سهيا وموضوعا تسهيلا للإمراءات لا يترب عليه إمدعاج الواحده في الأخرى عيث تفقد كل منهما إستغلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أن الأمر يختلف الخاكل الموضوع والسبب والخصوم في إحدى القضيتين هي بذاتها في القضية الأخرى فإته في هند الحالة تنديج المدعويان بضمهما مجتنفة دكل منهما استقلالها لحلكان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة الابتدائية بعد أن قضت بغيول الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٨ - المرفوعة بتكليف بالحضور - شكلاأمرت بغيم الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ - المرفوعة بصحيفة أودعت فلم الكتاب - إليها ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت في الموضوع بتخفيض أرباح المطعون ضده ، فإن الحكم الابتدائي بنصرف إلى الفصل في موضوع أرباح المطعون ضده ، فإن الحكم الابتدائي ينصرف إلى الفصل في موضوع الإنتفار إنهما طلب واحد مرفوع بطريقتين يختفتين قد تم النظر بأن قضى برفض الاستثناف وتأبيد الحكم المستأنف استنادا إلى أن المنعي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ عدرفعت محيحة شكلا ، فإن النبي بالبطلان على الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٦٨ يكون غير منتج و يتعين بذلك رفض الطعن .

### جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٦

رِثامةالميد المستشار فائب رئيس المحكمة الدكتور سافظ هريدى 6 وحضوية المسادة المستشارين: أحدمقاء الدين ومز الدين الحسين)؛ وحد المال المسيدة وعملى المولى •

(111)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤١ القضائية :

حكم " القصور". محكمة الموضوع . إثبات . صورية .

. طلب فطاعتين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإبات صور يتعقد بيع، وفش 1 شكم المطعرق قيه الاستجابة إلى هذا الطلب تأسيسا هل أن الطاعنين قرووا أمام محسكمة أول درجة أنه ليس فيهم . شهود ، قصور ،

أنه وإن كات عكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق ، لإببات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أثها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . وإذ يبين من الحسم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى المحقيق ، لإثبات صورية عقد البيم الصادر إلى المطعون عليه الخامس من باقى المطعون عليم إلى قوله" أن المستانةين — الطاعنين — وقد قرروا أمام عكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود على الصورية ، فلا يكون هناك جدوى من إحالة الدعوى إلى المتحقيق ، لأن قولم هذا تطمئن إليه المحكمة ، دون قولم إلحديد الذي أبدوه في الاستئناف " وكان هذا الذي قرره الحسكم لا يصلح سناها رفض طلب الإحالة إلى التحقيق ، لأن قول الطاعين أمام عكمة أول درجة بعمم وجود شهود لديم على الصورية ، لا يغني توصلهم بعد ذلك إلى هؤلاء الشهود ومن ثم فإن الحكم المطمون فيه يكون مشو با بالقصور ، عما يوجب قضه .

#### الحكمة

بعد الإطلاع حلى الأوداق وسباع التقوير الذى تلاه السيد المستشار ا لمقـــرد والمراضة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن أسنوفي أوضاعه الشكلية .

دفع المدعى طيه الخامس بتملكه لأرض النزاع بموجب عقد بيع صادر له من المدعى عليمن الأربع الأوليات مشهر في ا/ع/٩٦٨ اوتحسك المدعون إسعور يقعذا المعدى وفي ١٩٦٨/٢٨ وحكمت المحكمة برفض الدعوى .استأنف المدعوى هذا الحكم لدى محكمة استشاف طنطا وقيد الاستناف برقم ٧٤ سنة ٧ ق مأمورية بنها وفي ١ / ١٩٧١/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنهم طلبوا أمام محكمة الاستثناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية المقد المسجل الصادر من المطعون عليين الأربع الأوليات إلى المطعون عليه الخامس ، ورفض الحسكم إجابة هذا الطلب إستنادا إلى أن ــ الطاعنين قروا أمام محكمة أول درجة بأنه ليس لديهم شهود على صورية العقد ، وهو مالا يعرو رفض طلب الإحالة إلى التحقيق ، لأن الفترة الزمنية التي انقضت بين نظرها أمام محكمة الاستثناف كانت الدعوى أمام محكمة الاستثناف كانت كافية للنوصل إلى معرفة الشهود على الصورية .

وحيث إن هذا النعى في عله ، ذلك أنه وأن كانت محكمة الموضوع فير ملزمه بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مايجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه و إذ يبين من الحسكم المطمون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد اليبع الصادر إلى المعلمون عليه المائنين (الطاعنين) المعلمون عليه الخالستانفين (الطاعنين) وقد قرروا أمام محكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود على الصورية فلا يمكون هناك جدوى من إحالة الدعوى إلى التحقيق لأن قرلم هذا تعلمتن اليه هسنه المحكمة دون قولم الحديد الذي أبدوه في الاستثناف " ، وكان هذا الذي قوره الحكم لايصلح سندا لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق ، لأن قول الطاعنين أمام عكمة أول درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية لا ينفى توصلهم بعد عكمة أول درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية لا ينفى توصلهم بعد ذلك إلى هؤلاء الدعت باقى أسباب الطعن فيه يكون شور با بانقصور بما يوجب نقصة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٦

برياسة للسيد المستشاد قائب رئيس المحكمة عمد صادق الرشيدى ؛ وعضويةالسادة المستشاوين : الديرة حبيبى ؛ وعمد فاصل الموبسوشى ؟ وعمد صلاح ألدين بعبد الحيد ؛ ويحمد عبدالعظيم عبد ·

(TIT)

الطعن رقم ٣ ٤ ٤ لسنة . ٤ القضائية :

عمل دو تعيين العامل " .

نعيين العامل بعد العمل باللائحة رقم ٢٥٤٦ إلسنة ١٩٦٦ · استحفاقه عند التعيين عد الأولى الأجور المقرر بجدول الوظائف المصدة • لاعرة بأجازته العلمية أو خرته العملية السابقة اعداد الحسكم يخبرة لا تستنزمها وصف الوظيفة المعين جا • خطأ •

لما كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٥٦ السنة ٢٦ هي الني كانت تنظم شئون العاملين بهذه الشركات منذ تاريخ العمل بها في ٢٩٢/١٢/٢٩ وقد نصت المحادة التاسعة منها في فقرتها الأولى على أن ... " يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجمعول ترتيب الأعمال " وكان الثابت أن المطمون ضده عين في ١٩٦٤/١/١٩ أي بعد تاريخ العمل باللاتحة المذكورة لأعمال مؤقتة ثم اعتمد تعيينه في ١٩٦٥/١/١١ بوظيفة كاتب قيودات من الفئة الناسعة عربب شهرى قدره إثنا عشر جنيها حسها هو وارد بحمول الوظائف والمرتبات المتمدة والذي أعدته الشركة الطاعنة تنفيدا لأحكام المحادة ٣٢ من تلك اللاتحة ، وكان الأجر الذي يستحقه بالتطبيق الحادة التاسعة المشار اليها هو الحد الأدنى المقرد لتلك الوظيفة طبقا لمى ورد بمرة عملية سابقة قد تؤهلاه لوظيفة أعل من تلك التي يصلها وما توافر له من خبرة عملية سابقة قد تؤهلاه لوظيفة أعل من تلك التي يشغلها ، وكان لاعل فهذه من يسان الطويق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدوه الحباقة الماهنوية المحادة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدته من يسان الطويق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدوه الحباة الماهنين بالشركات وتسمدوه الحباقة المنسفونية المحادة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدوه الحبانة المقلول المناهد المحادة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدوه وهاطبقا الماهنيات المحادة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وتسمدوره المجالة المحادة المحادة الوظائف وتسوية حالة العاملية على المدركة الوظائف وتسوية حالة العاملية الوظائف وتسوية حالة العاملية الوظائف وتسوية حالة العاملة على المحادة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظائفة الوظيفة المحادة العالم المحادة المحادة الوظيفة ا

تلك الحطوات وطالما أنه التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بنك اللائمة ومنح الأجر المحدد لوظيفته وفقا لماجاه بذلك الحمدول ، فإن الحكم المطمون فيه وقد خالف هذا النفار واعتد يحرة للطعون ضده لا يستازمها وصف تلك الوظيفة حسبا هو وارد بالحدول المذكور مما أدى إلى رض فثنها العالية على غير ماتم من تقيم لما تبعا لذلك الوصف يكون قد أخطأ في تعابيق القانون .

#### المحكمة

بمسند مطالعة الأوران وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القسرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس مل مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تخصل في أن المطعون صده أقام على الطاعتة ( الشركة الحربية المتحدة للاشخال الهامة والتوريدات البحرية ) للعموى رقم ٢١٠ سنة ١٩٦٦ عمل حرف يورسيد طالبا الحكم بجعل مرتبه ميلغ ٢٧ ج و ١٠٥٠ مع وضعه بالفئة السادسة و بالزابها بأن تؤدى له ميلغ ٢٧٣ج ومايستجد شهريا ، وقال في بيان ذلك أنه التحق بالعمل لدى ثلك الشركة في ١٩٦٤/١/١٤ ثم أصدرت قرارا في ١٩٦١/١٥ بوصعه بالفئة الناسعة بحرتب شهرى قسدره ١٧ ج مع أنه حاصل على شهادة الثانوية العاجة في ١٥٥/١٥١ وله مدة خبرة تزيد على تسعة سنوات وكان يتعين عليها وقد الترمت في نظام عملها بجدول معين الوظائف والمرتبات طبقا للائمة الماملين بشمركات في نظام عملها بجدول معين الوظائف والمرتبات طبقا للائمة الماملين بشمركات عليه حقد هذا فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر وفي ١٩٦٧/١٢/١٥ قضب المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى عكمة بور صيد الابتدائية حيث قبلت بجدولما برقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ و يتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٤ قضت هذه عبد مكتب المهراء الأداء المأمووية المبينة بمنطوق الممكم بويعد الابتدائية الأخيرة بنهم مكتب المهراء الأداء المأمووية المبينة بمنطوق الممكم بويعد الابتدائية الأخيرة بنهم مكتب المهراء الأداء المأمووية المبينة بمنطوق الممكم بويعد الابتدائية الدعوى وبإحالتها بلاية المحملة بعدم المبينة بالمهمة الإداء المأمووية المبينة بمنطوق الممكم بويعد الابتدائية الأخيرة بنهم مكتب المهراء الإداء المأمووية المبينة بمنطوق الممكم بويعدة المامون ضده المهرا بقول المهراء المأمورية المبينة بمناسبة المهراء المهراء المؤمنة المهراء المهراء المؤمنة المهراء المؤمنة المهراء المؤمنة المؤمنة المهراء المؤمنة المؤمنة

مند تعیینه فی ۱۹۹۲/۹۲۱ باجر شهری قدوه ۱۵ ج ومن ۱۹۲۲/۹۲۱ با بحر شهری قدوه ۱۵ ج و ۱۹۰۸ و بالزام الشركة بأن نؤدی له میلغ ۷۹ ج و ۱۵۰ م استانف المنصورة ( مأجوریة استانف المنصورة ( مأجوریة بورسید) وقید استانف المنصورة ( مأجوریة بورسید) وقید استانف المنتانف برقم ۲۹ سنة ۱۰ ق کیا استانف المستانفی قضت ف استانفها برقم ۲۳ سنة ۱۰ ق وبعد أن ضمت المحکة الاستئنافین قضت ف استانف برقم ۱۹۷۲/۲/۲۲ بطریق المنتف وقدمت النابة المامة مذکرة أبدت فیما الرأی برفض الطعن ، وحرض الطعن مل غرفة المشورة فحددت لنظره جلسه ۱۹۷۲/۲/۲۱ وفیما التزمت النابة المامة مذکرة أبدت فیما الرأی برفض الملعن ، وحرض الطعن مل غرفة المشورة فحددت لنظره جلسه ۱۹۷۲/۲/۲۱ وفیما التزمت النابة رابها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبين تنمى الطاعنة بالسبب الأول منها على المطمون فيه الخطأ في تطبيق الفانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنه و إن كانت الملائحة الصادر بها المقسسار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ تطبق على الهامان بالشركات التابعة المؤسسات العامة الذين كانوا يعملون بها حتد تغاذها في ١٩٦٧/١٢/٧٩ كما تطبق أيضا على من يلتحقون بالعمل بالشركات بعد ذلك الا أن المشرع خص هؤلاه الذين كانوا في الحلمة فيذلك التاريخ ببعض الأحكام الانتقالية ضمنها نصوص المواد ٢٠ ، ٢٠ ، ٥٠ منها وبمقتماها وضع القواعد عمن يلتحقون بالعمل بتلك الشركات بعدالتاريخ المذكور والذين يخضعون لقوافد عمن العمين العادية الواردة في تلك اللائحة وهو مافعاته في شأن المطمون ضده عندما عبلته يوظيفة "كاب فيودات" من الفئة التاسعة المقررة لشاطها ، وإذ انجيب المكم للطمون فيسه إلى غير ذلك بمقولة أن قواعد السوية المنصوص عليها في المكم للطمون فيسه إلى غير ذلك بمقولة أن قواعد السوية المنصوص عليها في المكان تابه قدأ المدرت وكان يتعين الاعتداد بها عندتمينه يكون قد أخطأ في تطبيق المافة ون وأويله .

وحيث إن هذا النبي صحيح فلك أنه لما كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ هي

الى كانت تنظم شعون العاملين بهذه الشركات منذتار يخ العمل بها ف ١٩٦٢/١٢/١٩ وقد نصت المبادة الناسعة منها في فقرتها الأولى على أن " ... .. يحدد أبر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال " وكان الثابت في الدعوى أن المعلمون ضده عين في ١٩٦٤/٩/١٧ أي بعد تاريخ العمل باللائحة المذكورة لأعمال مؤقتة ثم اعتمد ف١/٦/٥٦٥ بوظيفة "كاتب قيودات" من الفئة التاسعة بمرتب شهرى قدره إننا عشر جنبها حسبا هو وارد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الشركة الطاعنة تنفيذا لأحكام المسادة ٣٣ من تلك اللائحة وكانالأحر الذي تستحقه بالتطبيق للادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدني المقرر لتلك الوظيفة طبقا لما ورد مذا الحدول بنص النظر عن نوع الأجازة العلمية التي يحلها وما توافر له من خبرة عملية سابقة قد تؤهلانه لوظيفة أعلىمن تلك التي مين اشغلها ، وكان لاعل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المسادة عه من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وفت صدورها طبقا لمسا تسفرعه تلك الخطوات وطالمها أنه التعق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بتلك الائحة ومنع الأحر المحدد لوظيفته وفقا لمنا جاء بذلك الحدول، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتد غيرة الطمسون ضده لا يستلزمها وصف تك الوظيفة حسما هو وارد بالحدول المذكور مما أدى يه إنى رفع فثتها الحالية على غير ماتم من تقييم لما تبعا لذلك الوصف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه لمسذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من سبي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم يتمين رفض دعوى المطعون ضده .

## جلسة ١٥ من ما يو سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أديب قصبجى ، وعضوية السادة المستشارين: بمد فاضل المرجوشى ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ، وشرف الدين خبرى ، ومحمد عبد العظيم عبد .

(117)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٤١ القضائية :

عمل مع بدل الاغتراب " .

بدل الاغتراب : ندج فى بدل طبيعة العمل • م ١١ من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ • ضرورة تقرره بقراد من رئيس الجمهورية • م • ١ من اللائحة ٤٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ • تقريمه بقرار من مجلس إدارة الشركة • لا أثر له • جواز قبام الشركة بوقف العمل به •

لماكان ما انتهى إليه الحكم المطمون فيه من اعتبار المبلغ الذى تصرفه الشركة المطمون ضدها للطاعن بدلا بناء على ما استظهره من أوراق الدعوى وظروف ومعروات صرفه من أنه يؤدى الطاعن لقاء اخترابه لاضطلاعه بالعمل فى فرح الشركة بمدينة أسوان ، وأنه على هذا الوضع لايعتبر منمه ولا يتبعها فى حكمها ، يتفى مع صحيح القانون ، و كد ما لاختراب وكما جرى به نص الممادة ١٩ من لائحة موظفى وعمال الشركات الصادر بها قرار وئيس الجمهورية رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٩٦ ، يتدرج فى بدل طبيمة العمل، ولما كانت الشركة قدقررت صرف فلك البدل للطاعن بموجب قرار بجاس إدارتها الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/١ و والخالفة لنص الممادة ١٠٠٠ من لائحة العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادر بها قرار وئيس الجمهورية رقم ١٩٤٦ الذى يقضى بأن تقرير بدل طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم يكون قرارالشركة بصرف طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم يكون قرارالشركة بصرف المعل عدم الأثرولا يكسب حقا ، وبالتالى يكون لها أن تقف العمل به ،

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقسسرو والمراضة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية

وحيث إن الوقائم ـــ على مايين من الحكم المطمورفيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أنالطاعن أقام الدعوء وقم AYY لسنة 197٧ مدنى جزئى أسو**ان** صد الشركة المطعون عليها طالبا الحركم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٣٦ جنيها وقال بيانا لها أنه في يناير سنة ١٩٦٤ افتتُحت الشركة فرعاً لها بمدينة أسوان والتحق بالعمل به في ١٩٦٤/٥/٨ بمرب يتكون من مبلغ كابت وعولة على الميعات فضلا عن ١٠٠ / مقابل علاوة أسوان ، إلا أنه في ١/٧ م١٩٦٥ قاست الشركة رتب لاذلك فرقاً في المرتب عن الملة من ١٩٦٥/٧/١ ألى ١٩٦٧/١٢/٣١ قلود ١٢٧ جنيها فقد انتهى إلى طلب الحكم لديه وفي ١٩٦٨/٣/١٨ قضت محكمة أسوان الحزئية بنعب مكتب الخبراء بوزارة آملل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبر تقويره قضت في ١٩٦٩/١٢/٢٢ بعلم اختصاصها قيسيا بنظر الدعوى وإسالها إلى عكمة أسوان الابتدائية ففيلت بجلولها رقما٢٤ لِمُسَعَ ١٩٧٠ مَدَى كَانَ . ويجلسة ١٩٧١/١/٢٩ قضت المُحَسَّسَة الابتدائية بالزام الشركة الطعون ضدحا بأن تدفع للطامل مبلغ 29 جنهاو٤٧٢مليااستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى عكمة استئناف أسيوط بالاستثناف رقم ٣٩ لسنة 60 ق ، وبتاريخ ١٩٧١/٢/١٥ قضت بالغاء الحكم الستأنف ورفض الدموى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة العامة مذكرة ألمت فيها الرأى برقض الطمن وبعرض الطمن على غرقة المشورة حددت لنظره جُلُّمة ١٩٧٦/٢/٢٧ وفيها النزمت البيابة رأمها .

وحيث إن الطمن يقوم على ثلاثة أسباب ساصلها أن الحكم للطعون فيها شطأن تطبيق الفانون ويقول الطلعن في يهان ذلك أن الحكم احتبر علاوة أموان التي قررت الشركة صرفها له بدلا يرتبط بإقامته بمدينة أسوان ورفض اعتبارها منحة الترمت الشركة بالدائها كاليه فأصبحت حتيجة من أجره ، في حين أبن هذه العلاوة إنما تمعلى له بالإضافة إلى أجره لمواجهة أعباء المعيشة بتلك المدينة تحقيقا للمدالة في الأجور بين العاملين الاسمويضا عن فقلت يتكدها حتى تعتبر مدلا ، الحالما أخطأ الحكم بتقريره أن قرار مجلس إدارة الشركة بصرف تلك العلاوة لم يستوف الشكل القانوني ، ذلك أف لا محة العاملين بشركات القطاع العام رقم ٢٥٥٣ لدنة ١٩٦٣ لا لاتطلب شكلا معينا إلا بالنسبة للقرارات الحاصة بمنح بدل طبيعة العمل دون الدلات الأخرى ومنها بدل الاستراب.

وحيث إن هذا التبي مرهود ، ذلك أنه لما كادما انهي اليد الجكم للطمون فيه من اعتبار المبلغ الذي تصرفه الشركة المطعون صدها المطاعن مدلاً بناء على مااستظهره من أوراق الدعوى وخروف ومبررات صرفه من أنه يؤهى المطاعن لقاء اغترابه لاضطلاعه بالعمل في فرع الشركة بمدينة أسوان ، وأنه على هذا الوضع لا يعتبر منه له ولايتبهها في حكمها ، يتفق مع صحيح القانون ، وكان بقل الاغتراب، وكأجرى به نص المسادة ١١ من لا محة موظفي وعمال الشركات الصادر بها قرار رئيس الجهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، يتدرج في بدل طبيعة العمل وكانت الشركة قد قررت صرف ذلك البدل الطاعن عوجب قوار عِلْسَ إِعَارَاتُهَا الصادر بتريخ ١٩٦٤/٢/٣ وبالخالفة لنص المسادة ١٠ من لائحة العاملين بالشركات التابعة التوسدات العامة الصاهر بها قوار رئيس الجههورية رقم ٢٥٤٦ لسنة١٩٩٣ الذي يقضى بأن تقريربدل طبيمة العمل يكونبقرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم كون قرار الشركة بصرف البدل عديم الأثر ولا يكسب حدًا و بالتالى يكون لما أن توقف العمل به على كان ذاك وكان الملكم المطمون فيدقد الترم و...ذا النظر ورثب عليه قضاء. فإنه لايكون فد أسخطأ في تطبيق القانون و يكون النمي عليه ملما الأصباب على غير أساس .

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧٧ من مايو سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشاد / أحمد قصى مرسى، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو راس، وحافظ ونقى، وعبد الطيف المراغى ؛ ومحمود حسن حسين .

# ( 1 1 2 )

الطعن رفم ٣٤٦ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) أوراق تجارية . بنوك " الحساب الجارى " . حكم ، خبرة .

تكليف الخير بهدت مستندات ودفائر الطرفين فيا يتصل بالأوراق النجارية المقيدة بالحساب الحارى المندى **لميتجاوزة لمهدته** ولقيامة بهدث دفتر أوراق القبض المكمل بدفتر الحساب الحارى فيا يتعلق يتلك الأوراق • لامحل له • •

(٢) إثبات " الدفاتر التجارية " . بنوك " الحساب الجارى " .

دفار الناجر المتنفسة، عدم جواز تجزئة ماورد فيها لاستخلاص الدليل • مثال بشأن الحساب الجارى •

## (٣) أوراق تجارية . بنوك .

الدين الثابت يورقة تجارية - قيد قيمته في الجالب الدائن من ا مساب الجارئ العديم - يهمد تهد مؤقتا بشرط الوفاء به - دخول النيمة في ا فساب اجارئ والدماجها فيه -حصوله من تمار نخ الرفاء لا من تاريخ الذيد - جواز مطالبة العميل بقيمة الورقة في ميماد استحقاقها

1 متى كان الثابت من الحكم العمادر من محكمة الدرجسة الأولى بندب الخبير أنه عهد اليه ببعث مستندات ودفا راالحرفين فيا خصل بالمستندات موضوع الدعوى ، فإنه لاترب على عمل الحبير إنهو تناول بالبحث ما قدمه الطرفان من مستندات ودفاتر ومن بينها دفر أوران النبض الذي تبين له أنه مكمل لدفتر الحساب الحارى فيا يتعلق بالأوران التجارية المفيدية بهذا الحساب وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الحرين هذا المان فان ذك الردافه من

على ما أثاره الطاعن من مجاوزة الحبير لمهمته ، ويكون ماينعاه مهذا الصدد على غير غير أساس .

٧ — مفاد نص المادة ٧/١٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه مي كانت دفاتر التاجر منتظمة فإنه لايجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئ ماورد فيهاوأن يستبعد ماكان منه مناقضا لدعواه . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد احتكم إلى الدفاتر التجارية للجمعية المطعون ضدها بشأن إثبات دخول المستندات وضوع الدعوى بالحساب الحارى وتسوية قيمتها فيه ، فإنه لايجوز له — طالما لم يوجه أى مطهن لانتظام هذه الدفاتر أيجزئ ماورد بها فيأخذ منها ثبوت قيدها وأن ذمته ما ذالت مشغولة بها .

٣ - متى كان المدفوع فى الحساب الحارى دينا ثابتا بورقة تجارية حررها العميل لصالح الجمهة المفتوح لديها الحساب ، فأن مجرد قيد قيمتها فى الحائب الدائز من الحساب لا يمنع من مطالبته العميل بقيمتها في ميمتد الاستحقاق ، وليس له أن ينتج بدخول الورقة فى الحساب الحارى واندماجها فيه بحيث لا يجوز فصلها عنه والمطالبة بها على استقلال طالما أنه لم يوف بقيمتها بالفعل إذ من تاريخ هذا الوفاء وحده يعتبر المدفوع قد دخل الحساب الحارى واندمج فيه بغض النظر عن تاريخ قيده ، إلقيد في هذه الحالة قيدا مؤقتا بشرط الوفاء .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع انتقرير الذي تلاه السيد المستشار المقسور والمرافعة وبعد المداولة .

حيت إن الطعن قد استوفي أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع ــ على مايين من الحكم المعامون فيه وسائر والأوراق ــ تحصل في أن الحميـة المطمون شدها استصدرت أمر الأداء رقم ١٤٩

سنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بالزام الطاعن بأن يدفع لما مبلغ . منه جنبها والفوائد وذلك استنادا إلى أنها تدائ الطاعن في هذا البلغ بمقتضى أو بمين سندا حلت آجال استحقاقها حميها ولم يقم الطاعن بالوقاء بها ، تظلم الطاعن من هذا الأمر بالدعوى رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٣٧ تجارى كل القاهرة طالبا الحكم بالظافه ومؤسسا تظلمه على أنه تربطه بالحمية المطعون ضدها معاملات يضمها حسلب جارى وقد دخلت هذه السندات بالحسلب الحارى وتحت تسوية قيمتها فيه مما لا يجوز معه للحمية مأن تظالم قيمتها فيه مما لا يجوز معه للحمية من تطالبه جيمتها و بالربح ١٩٣١ أمر الأداء أحدثت في الحساب خير لبيان ما إذا كانت السنطات الصنادر بها أمر الأداء قد دخلت في الحساب الحارى الطعون ضدها . و بعد أن أودع الخبير تهريم قضت المحارى ضدها هدا المناف وقا به الإمرام بالغاء أمر الأداء المتظم منه . استأخت المطعون ضدها هدا المكارى الأداء .

طمن الطاعن في هذا إلى الحكم إبطريق المنتض وقدمت الديابة •ذكرة أبدت فها ابرأى برفض الطعن وعرض الطعن على الهكمة في غوفة مشووة تحمدت جلسة المناره وبالحاسة المحدد الترمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بالداع . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الخمير المنتدب في الدعوى قد تجاوز مهمته التي كانت مقصورة على بيان ما إذا كانت السندات الإذبية موضوع الدعوى قد دخلت الحساب الحارى الخاص بالطاعن لدى الحمية المطعور ضعة الوكته تجاوز هذه المهمة وبحث القيود النات بدفتر أوراق القبض وانهى إلى أن ذمة العامن مازالت مشغولة بقيمة هذه المستدات مما كان يعين معه اسقياد هذا المثنى من فلتمرير والكن الحكم المطعون فيه اعتمد على تقرير الحمير ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا اللثان ما يجعله مشوبا بالقصور

وحيث إن هذا النبي مردود بأنهط كان التابت من الحكم الصادر من محكمة البرجة الأولى ف ١٩٦٨/١/٣١ ينفب الجبير أنه حود إليه يبحث مستنطئت ووقاتر المطرفين فيما يتصل بالسندات موضوع الدعوى فإنه الافريب على عمل الحمير إلى هو تناول بالبحث ، ماقدمه الطرقان من مستندات ودفاتر ومن بينها دفتر أوراق القبض الذي تبين لهأنه مكمل لدفتر الحساب الجارى تنها يتحلق بالأوراق التبارية المقيدة بهذا الحساب وإذ اعتمد الحكيم المطمون فيه تقرير الخبير في هذا الشأن فإن ذلك الرد الضمى على ماأثاره الطاعن من مجاوزة الخبير لميناه و يكون ما ينعاه العاعن بهذا الصد على غير أساس .

وحيت إن الطاعن ينمى بالدبب للنابى على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في عليق القانون . وفي سان ذلك يقسول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن القيود الواردة بدفتر أوراق القبض ليس لهاجية مطلقة ولاتعدو إن تكون قولية سيطة بجوز للهاعن إبات عكمها ولكن الحكم المطعون فيه أطوح هذا الدفاح والتند في قضائه إلى القيود الثابتة بهذا الدفار و بذلك يكون تقد علم على هذا للدفتر هية حلفة ليست لدما حيه بالقصور والخطأ في تطبيق المقانون .

وحيث إن هذا النبي في غير محله ذلك أن مفادنس المسأدة ٢/١٧ من قانون الإبات رقم ٢٥ السنة ٢٩٩٨ أنه متى كانت دفة تر التاجر منتظه فإنه لا بجوز لمن ريد أن نسته لمس منهاد ايلا لنفسه أن بجزئ ما ورد فيها وأن يستبعد ما كان منه منافضا للمعواء وإذا كان ذلك وكان الناب من الاوراق أن الطاعن قد لمحتكم على الدغاتر التبارية المعمية المطامون ضفعا شئن دخول السعدات موضوع على الدغار الجاري وتسوية قيمتها فيه ، فإنه لا بجوز مالما لم يوجه أى مظمن لا تتظام هذه المحفاتر أن يجزئ ماورد بها فياخذها منها "بوت قيد عند السندات بدفتر الحلساب المجارى ، ويطرح ما بمت بدفتر أوراق القبض من أنه المسلمة قيمتها وفن فوته ما تلات بدفتر أوراق القبض من أنه المسلمة قيمتها وفن فوته ما تلات بدفتر أوراق القبض من أنه المسلمة قيمتها وفن فوته ما تلات المبدر من هذه المحقاتر مجتمعة التنار ، وأقام ققاء م على تلاق ما المتناصه المبدر من هذه المحقاتر مجتمعة دون تجرئة لما ورد بها محلاك المحدد على في لمساس .

وحيث إن الطاعن يمنى بالسبب الخالث على الحكم المنطعون في طلق ساد الاستعلال والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أثام محكمة الموضوع بأن إدراج قيمة السندات الإذنية موضوع للعوي بالخانب الفائن طساجه الحارى لدى الجمية المعادون ضدها من شأنه أن يفقد هدده السندات ذاتيتها يعيث تصبح مفردة من مفرادت الحساب لابجوز المطالبة بها على استقلال وإنما تكون المطالبة بما يسفر عنه الرصيدولكن الحكم المطمون فيه طرح هذا الدفاع استنادا إلى القول أنه طالما أن الثابت من دفتر أوراق القبض أن ذمة الطاعن ما زالتحشفولة بقيمة هذه السندات فإن إدراجها في الحساب الحارى لا يفقدها ذاتيتها بل يبيق لها استقلالها و يكون بلجمعية المطمون ضدها حق المطالبة بقيمتها متى حل ميعاد استحقاقها وهو من الحكم خطأ وفساد في الاستدلال ذلك أن أدراج هذه السندات في الحساب الحارى تذوب فيه و يمحو ماثبت بسائها بدفتر أوراق القبض ولا يكون للجمعية المطمون ضدها إلا المطالبة برصيد الحساب الحارفين .

وحيت إن هذا التي في غير محله . ذلك أنه متى كان المدفوع في الحساب الحارى دينا ثابتا بورقة تجارية حررهاالعميل لصالح الجهة المفتوح لديها الحساب فإن مجرد قيد قيمتها في الحانب الدائن من الحساب لاعنه من مطالبة العميل بقيمتها في ميعاد الاستحقاق وليس له أن يحتج بدخول الورقة في الحساب الحارى واندماجها فيه بحيث لا يجوز فصلها عنه والمطالبة بها على استقلال طالما أنه لم يوف بقيمتها بالفهل إذ من تاريخ هذا الوفاه وحده يعتبر المدفوع قد دخل الحساب الحارى واندج فيه بغض النظر عن تاريخ قيده . إذ يعتبر القيد في هذه الحساب الحارى واندج فيه بغض النظر عن تاريخ قيده . إذ يعتبر القيد في هذا المعاند إلى تقرير الحبير إلى أن الطاعن لم يسدد شيئا من قيمة السندات المؤذنية التي قيدتها المعية المطعون ضدها في الحانب الدائن من حسابه المحارى طبقا لتنابت من دفتر أوراق القبض الذي يسجل حركة التعامل بالأوراق التبار ية المسحو بة بين الطرفين وأن ذمته ما ذالت مشغولة يقيمة هذه السندات بما يحق معه المعمية المعامون ضدها أن تطالبه قيمتها وأن قيدها بالحساب المبارى بالفمل فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و يكون ما ينعاه الطاعن مهذا السب على غير أساس .

وحيث أنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن •

## جلسة ٩٦ من مايوسنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار محمد أسعد محمود، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمدالمهدى رسعد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجوري .

(110)

## الطعن رقم ٨ ٥ ٦ لسنة ١ ٤ القضائية :

## (١) دموى " نظر الدموى " . استثناف .

تخلف المدعى أو الستأنف عن الحضور بالجلمة الأولى المحددة لنظر دهسواء أو بأية جلمة تالية . غير مانع من تظرها والفصل فيها متى أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم . م ٨٧ مراضات . إعلان الملدعى الغائب بطلب وفض الدعوى . غيرواجب ، طلب المدعى شطب الدعوى . لا يمتعالهكمة من الفصل فيها .

### (٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

تعفيض الأجرة المنهذة أساسا لرط الضرائب بدفائر الحصر بنسبة ٢٠ ٪ ق ٧٧ لسنة ١٩٦٦ نصر أثر، على علائة ملاك هذه العقارات بالجنهات الضربية هين علاقتهم بالمستأجرين · علم جوافز استناد المستأجر إلى القانون ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ في طلب عضض الأجرة بقيمة هذه النسبة ·

1 — مفادة نص المادة ٨٧ من قانون المرافعات أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاها أنه إذا تغيب المدعى والمدعى طيه وجب على المحكة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الحصوم أقوالهم و إلا قروت شطبها ، و تكون الدعوى صالحة للحكم فيها إذا أدلى الحصوم بأقوالهم وحمدوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم ، وذلك على خلاف ما كانت توجبه المادة ١٦ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب الدعوى إذا تخلف المدعى والمدعى عدم المنافع طلبات ما ، ثما مفاده أن المسحكة السلطة فى نظر الدعوى والقصل فيها عند غياب المدعى أو المستأنف وتخلفه عن الحلسة المحددة لنظر دعواه سواء كانت هى الجلسة الأولى أم كانت

من الحلسات التالية متى تبدنت أنها صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع ف هذه الحالة إعلان المدعى التائب بالطنبات و تكليفه الحضور إلا إذا أبدى المدعى عليه طنبا عارضا ، وليس من هذا القبيل طلب رفض الدعوى . لما كان ذلك، وكان الثابت من محاصر الحلسات الاستشافية أن علمى الطرفين حضرا بالحلسة التي حددت ليظر الاستشاف ، وشرح على الطاعنة المستأنفة الدعواء وصمم على طلباته ، كما طنب علمى المعلمون عليهما المستأنف المستأنف ، وقررت محكمة الاستشاف التأجيل لتبادل المذكرات ، وفيها المستأنف ، وقررت محكمة الاستشاف التأجيل لتبادل المذكرات ، وفيها المستأنف ، ثم طلب الاخير شطب الاستشاف وتقرر حجز الدعوى اللحكم وفي المسترة قدمت المطعون عليهما مذكرة أعلنت بها الطاعة صممتا فيها على طلباته ، فإن الدعوى بهذه المثابة تكون صافحة المتم و يكون من حق المسكمة العمل فيها .

٧ - مفادنص الحادة ١/١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيض القيمة الإيجار ية المثرنة في دفاترا لحصروالتقدير لبعض العقادات المينة حلى عايد بريم من المحتفى الإيكان و المرافق العامة و المينة المشتركة من لحتى الإسكان و المرافق العامة و الميزير من الجدار حسدا و لحسابات الخامية بجلس الأمة — أن الشارع قد هدف من إصدار حسدا القانون إلى تحقيق شيء من المعدالة بالنسبة لملاك العقادات المبينة التى خفضت أجرتها العقدية بنسبة ٢٠٪ بمقتضى الفانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وذلك بتحقيق التوازن من هذه الأجرة والأجرة الدفاترية المبينة في دفاتر الحصر والتقدير الذي يتم سوفة الكدة ٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٥ — كل حشر سنوات والتي تشخذ أساسا لربط الضر ببقط الدقارات في سنة ١٩٥٠ - كل حشر سنوات والتي تشخذ أساسا لربط الضر ببقط الدقارات في سنة ١٩٥٠ - كل حشر سنوات والتي تشخذ أساسا لربط الفر ببقط الدقارات في سنة ١٩٥٠ ، وذلك دفعا المنين عن هؤلاء الملاك الذين خفضت قرائين الإيجار المنافزي رقم ٧ لسنة ١٩٥٥ ، ورغم ذلك بقيت الأجود المدترية في دون المعاقد الضريبية المعنية بين الملاك المعاقد الضريبية المعنية بين الملاك والمسالحرين والمعات الضريبية المعنية ، مما مفاده أن هذا الخافض يقتصر أثره على العلاقة الضريبية بين الملاك والمسالحرين والمعات الضريبية المعنية ، ولا شأن له البنة بالعلاقة بين الملاك والمسالحرين والمعات الضريبية المعنية ، ولا شأن له البنة بالعلاقة بين الملاك والمسالحرين

وذلك خلافا للقانون وقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ستقرير بعض الإعفامات من للضريبة على العقارات المبينة وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاطت والذى يندرج خن قواتين تخفيض الأجرة في علاقة المستأجر بالمؤجر ، والذي استهدف به المشرع-وعلى حاجاه بمذكرته الإيضاحية - التخفيف عن كاهل المستأجرين لا لملاك بلن قرر لصاح المستاجر تخفيضا إضافيا في الأجرة فبدلا من أن يحدث بنسبة عوية من الأجرة المتفق طلها كا ضلت القولفان الاستنائية السابقة أثر أن يعينه عقدار الضرائب التي يرد عليها الإعفاء المقرر بمتضاه عومن ثم خلايحق الستأجرين المطالبة بخفض الأجرة الفعلية بنسبة ط حققه القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٦٦ للعك من خنض الأجر غالدة تربة ، و إلا أدى ذلك الخنض إلى إعادة الاختلال ف التولزن بن الأجرة الدفرية والأجرة الملية ، يؤكد هذاالنظر أن مشروع القانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٧٠ كان يتضمن نصا بحرى يأنه لا يترب على تطبيق حكم المادة السلبقة تعديل الأجرة التي يؤديها المستأخر السائك دد ثم عدل عنه إلى نص المادة التانية الحالية الذي بحرى بأنه " لا يترب على التحفيض المشار البه فى المسادة الساجّة زيادة الأجرة التي يؤديها المستأجر السائك " لمساكان خلك ، فإنه لا عل لما تسوقه الطاعنة - المستأجرة - من أن الإعفاه المشلو اليه ممتبط بالقيمة الإيجارية للمجرة يدور ممها هبوطا وارتفاعا . لمــ كان ما تقدم ، وكان لا اظباق للناتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ عل علاقة المطعون عليهما ــ المؤجرين ــ بالطاعة عل ما سلف ، فإنه لا عِن لها التمدي بالتأنون رقم ١٦٦ السنة ١٩٦١ ف حنا الخصوص ، و إذ كترَم الحكم المطمون فيحدًا النفر ، فإن الصي- عظمة التاتين واللطأ في عليقه .. يكون عل فيرأساس .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأعداق وسماع التقرير المنت تلاه السيد المستشاد الحقود والمراضة ويعد المدلولة .

حِيثٍ إِنْ الطَّمَنِ اسْتُوفَى لَّوْضَاعَهُ الشَّكَلِّيةِ .

وحيث إن الوقائع تحصل - حلى مايون من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق العلن - في أن الطاعنة أمامت المعرى وقم ١٨٧٤ منه ١٨٧٠ ماني على المطمون عليهما أمام عكدة الفاهرة الإحداثية تطلب الحكم بتعفيض أجرة الشقة الموضحة بالصحيفة بواقع ع جتيبات و 13 عليا من ١٩٦٢/١/١ و بتحليد رسم البلدية والنظافة بـ ٢٩٩ مليا لكل ، وقاات ببانا لها أنها تستأجر من المطمون طيهما شقة بالهارة رقم ه شارع ... .. .. .. .. .. .. مستملة على تحالى حجرات وصالة قيمتها الإيجارية وفقا الثابت بدفاتر العوايد ٤ عجنيها اعتبارا من ١٩٦٠/١/١ من القانون رقم ٢٧ اسنة ١٩٦١ وإذ تقضى المادة ١٩٦٠ من القانون رقم ١٩٦٠ اسنة ١٩٦١ وإذ تقضى المادة ١٩٦٠ من القانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ ميا ولم المخمون رقم ١٩٦٠ مليا ولم تستجب المطمون عيما لإندارهما بإجراء هذا الحفض فقد أقامت دعواها ، وبتاريخ المطمون عيما لإندارهما بإجراء هذا الخفض فقد أقامت دعواها ، وبتاريخ المستخب المستفت الماعنة هذا الحكم المستناف رقم ١٩٥٤ سنة ١٩٨٨ من الفاهرة طالبة إلغاء وبحلسة ١٩٧٥/١ ١٩٧١ حكمت المحكمة الاستثناف وقمت المعانية مذا الحكم بطريق النقض وقممت الميابة مأدية ألمت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة المشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالملسة وعرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة المشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالملسة وعرض النعن النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن في على أربعة أسباب ، تنبى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات ، وفي بيان ذلك تقول أنها قررت الإنسحاب للشطب بحلسة المرافعة ، وكان يتمين على محكمة الاستثناف أن تقرر بذلك ، لا أنها أجلت المدعوى في غيبها وحجزتها اللهكم ، رغم أن الإنسحاب الشطب قبل ردها من الفصل في الموضوع في غيبة المدعى إلا إذا تمسكت المدعى عليه بالفصل فيها ، وحينئذ يتمين إعلان المدعى عليه بالطبات وتكليفه الحضور عملا بالمادة ٨٣ مرافعات التي تحظر على المدعى عليه إداء أي طلبات في غيبة المدعى، وسعد التأجيل لتبادل المذكرات أعلن على المطعون طيهما مذكرة في قدم شرطة بعداد أن الطاعنة مقيمة بالخارج ، ولم يتحر الحكم الدقة اتجاه عرضه لواقعة أسحاب الطاعنة الشطب موهما بأن مذكرة المطعون طيهما قد أعلنت لها قبل بالسقا المرافعة الأخيرة ، وهو ما يعيبه .

وحيث أن النعي غير صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٨٢من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها و إلا قررت شطبها . . . وتحكم المحكمة الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الحلسة الأولى وحضر المدعى هليه • يدل على أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاها أنه إذا تغيب للدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم فى الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الحصوم أقوالهم وإلا قررت شطبها ، وتكون الدعوى صالحة للحكم فيها إذا أدلى الحصوم بأقوالهم وحدودا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم ، وذلك على خلاف ما كانت توجه المــادة "٩١ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب الدعوى إذا تخلف الملاعي والمدعى طيه عن الحضور أو عند حضور المدعى وعدم إبدائه طلبات ما ، ثما مفاده أنالحكمة السلطة في نظر الدعوى والفصل فيها عند غياب المدعى أو المستأنف وتخلفه عن الحضور بالحلسة المحــددة لنظر دعولم سواء كانت هي الحلسة الأولى أم كانت من الحلسات التالية مي تبينت أنها صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع في هذه الحالة إعلان المدَّعي الغائب بالطلبات وتكليفه الحضور إلا إذا أبدى آلمدعى عليه طلبا عارضا ، وليس من هذا القبيل طلب رفص الدعوى ، لما كان ذلك وكان التالت من محاضرا لحلسات الاستثنافية أن محامي الطرفين حضرا بجلسة ١٩٧١/٣/١٣ التي حددت لنظر الاستثناف ، وشرح عمامي الطاهنة دعواه وصم على طلباته ، كما طلب محامي المطعون عليهما تأييد العكم المستأنف ، وقروت عكمة الاستثناف التأجيل لجلسة ١٩٧١/٤/١ لتبادل المذكرات ، وفها صمم محامي المطعون عليهما في مواجهة محامي الطاعنة على طلب تأييد العكم المستأنفُ ، ثم طلب الأخير شطب الاستثناف وتقرر حبر الدعوى للمكم لحاسة ٢/٥/١٩٧١ ، وفي هذهالقترة قدمت المطعون عليها مذكرة أطنت بها الطاعنة في ١٩٧١/٤/٢٧ صممتافيها على طلباتهما ، فإن الدعوى سهذه المثابة تكون صالحه للحكم ويكون من حق المحكمة الفصل فيها ، كما كان ما تقدم وكان الحكم المعلمون فيه قد أشار إلى ماتم من إجرامات في قوله " وقد طلب الحلضر عن المستأنفة بالحلسة الإخرة شطب الاستثناف ، وطلب الحاضر عن المستأنف طهما في مواجهة الحاضر عن المستأنفة الحكم برض الاستثناف

وتأبيد الحكم المستأنف ، وقدم مذكرة حالتة المستأنة صمر فيها على طالبه بالخلسة الأخيرة في ما مدكرة حالته الحكم والزم المستأنفة المصروفات والانتحاب عن الدرجتين " قانه ليس فيا أتهته الحكم ما يمكن أن يستقاد منه أن المذكرة أطنت للخاصة قبل جلسة المراقعة الأخيرة ، وتكون الإجراءات قد المدكرة أطنت للخاوق العاجوء ، ويكون السي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تتعى ببلق الأسباب على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقسمول إنه إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم 179 فسنة 1979 على إعناء للسنة كن التي لا يزيد متوسط الإيجسسار الشهوى الخجرة الواحدة سما على تلاثة جنهات من الضريبة على العقاوات المبنية دون الضوائب الإضافية ، وعلى إحفه الهساكن الني يزيد متوسط الإيجارالشهري للحجرة الواحدة منها على تلائة جيهات ولا تتجاوز خسة جيهات من الضرببة الأحالية دون المضرائب الإضافية ، وإذ نص القانون وتم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ على تخفيض القيمة الإيجارية التي تربط على أساسها الضريبة المقارية بنسبة ٢٠ / -كبديل من إعادة الحصو - فإنه وحين يترب على إيضائه خفض الأبوة للى الحدالفي تصيربه الوحدة السكنية سفاة من الضويبسة يجب إعمال المسافة الأولى من القانون رقم ٦٩ ٦ لسنة ١٩٣٦ ، غير أن الحبكم المطمون فيه ذهب إلى أن التخفيض الفي بياء به القانون رقم بهم اسنة ١٩٩٦ مدر اصالح الملاك ف علاقانهم بالدولة ولا شأن له يعلاقه الملاك بالمستأجرين، فد حين أنه لما كان تحفيض القيمة الإيجارية التي تريط على أساسها المواحدونقا لحذا العانون بجعل تطبيق الفانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ واجيا باعتباره جزما من الفانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٤ ويتضمن حكما دائما يسوى في كل حالة تتماثر فيها شروط إعمائه فإنه لابدأن يترتب على فلك الخفض إعظه بعض الوسعات من الضرائب الأصلية والإضافية أو من الضريبة الأصلية وحدها ، على أن يفيد من هذا الإمغاء المستثمر لا الحسائك عملا بالفقرة التانية من الحسامة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسسة ١٩٦١ الذي لإ يجوز عفاضة تصوصه المقاطعة أخفا بسبلوة وردت في المدكرة الإيضاحية مفادها أن الشارع هدف إلى التعفيف عن كلعلى الملاك لان المدكرة لا تقيد أحكام الفانون به هسذا و بافتراض الفانون رفر ٢٧ المسئة ١٩٦١ خاص بعلاقة المسائك بالمحكومة فإن ذلك لا يمنع من أحمال الأكار

التي وقبه القانون وقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ قشان الإعفاء من الضربية ، و الاترتب على ذلك إنا إبطال حداد القانون ، وهو ما لا يمكن تصوره الاستمرار تقاذه ، وإما استداع حكم لم يد في القانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ هو إعفاء الملاك من الطبرية إذا قلت الأجرة التي تحسب على أساسها عن ثلاثة جنبيات ، وهو ما لا وجود له في القوانين المنظمة الضرائب المقارية ، بالإضافة إلى أن القانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ تقيا من تحقيض أحرة الربط تحقيق النوازن بينها و بين الأجرة القملية بما يستنبع إعمال أثره سواء في علاقة الممالك بالمحكة أو في علاقة المالك بالمحكة أو في علاقة المالك بالمحكة أو في علاقة زيادة الأجرة المتحدة أساسا للربط عن الأجرة القملية ، فإذا زال الممانع تحقيق التوازن بين الآح تين الفعلية والدفترية تعين أعمال حكمه ، وإد خالف الحكم مقا التوازن بين الآح تين الفعلية والدفترية تعين أعمال حكمه ، وإد خالف الحكم التي تربط طبها الضرائب دون الإقادة من الإعفاء المقرر بالقانون وقم ١٣٩ السنة ١٩٦١ على تحقيض القيمة الإيجادية التي تربط طبها الضرائب دون الإقادة من الإعفاء المقرر بالقانون وقم ١٣٩ المنة يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن النبي فد سديد ، ذلك أن النص في المادة ١/١ من القانون رقم ١٩ فسنة ١٩٦٦ " بتخفيض القيمة الإيجارية الذبتة في دفاتر الحصر والتقدير لبخض العقارات المبنية على آنه احبارا من آول بناير صنة ١٩٦٦ وحتى تاريخ السمل بالتقدير العام المتصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لسة ١٩٥٤ في شأن العربية على العقارات المبنية تخفض بضبة ٢٠٪ القيمة الإيجارية الواردة في دفاتر الحسر والنقدير العقارات المبنية التي خفضت إيجاراتها بمقضى القانون في دفاتر الحسر المبنية ١٩٥٠ في شأن تقرير المبنة المشتركة من لحتى الإسكان والمرافق من مذكرته الإيضاحية ومن تقرير المبنة المشتركة من لحتى الإسكان والمرافق من مذكرته الإيضاحية ومن تقرير المبنة المشتركة من لحتى الإسكان والمرافق العامة والميزائية والحسابات المتاهدة بفيس الأمة على الشارع قد هدف من العدالة بالنسبة لملاك المقارات المبنية الى تخفي الموازن بين هذه الأجرة والأجرة الدفترية المبينة في دفاتر الحسر وذلك بتحقيق التوازن بين هذه الأجرة والأجرة الدفترية المبينة في دفاتر الحسر والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن من التقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن من العدائة بالدفترية المبينة في دفاتر الحسر والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن المالة والمؤرثية المبينة في دفاتر الحسر والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن المالة والمنازية المبينة في دفاتر الحسر والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن المتالة بالمنازية المبنية في دفاتر الحسر والتقدير الذي يتم سوفقا المسادة عمن المتالة والمواقد المبنية المسرونية المبنية في دفاتر الحسرونية المبنية في دفاتر الحسرونية المبنية المب

رقم 240 لسنة ١٩٥٥ ـ كل عشر سنوات والتي تتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية و بعض ضرائب أخرى إلى أن يتم الحصر والتقدير الذي كان مقرراً أن يتم في سنة ١٩٧٠ ، وذلك رفعاً للبين عن هؤلاء الملاك الذين خفضت قوانين الإيجار المتعافبة أجرر أملاكهم بدءًا من المرسوم بقانون رقم 199 لسنة ١٩٥٢ وانتهاء بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ورغم ذلك بقيت الأجرة الدفترية لها دون خفض ، مما مفأده أن هذا الحفض يقتصر أثره على العلاقة الضريبية بين الملاك والحهات الضريبية المعنية ، ولا شأن له البت بالعلاقة بين الملاك والمُستأجرين وذلك خلافا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفص الإيجارات بمقدار الإعفاءات والذي يتدرج ضمن قوانين تخفيص الأجرة في ملاقة المستأحر بالمؤجر ، والذي استهدف به المشرع ـ وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية التخفيض عن كاهل المستأجرين لاالملاك بأن قرر لصالح المستأجر تخفيضًا إضافيا في الأجرة ،فبدلا من أن يحدده منسبة منوبة من الأجرة المنفق عليها كما فعلت القوانين الاستثنائية السَّابقة آثر أن يعينه بمقدار الضرائب التي يرد علمها الإعفاء المقرر بمقتضاه ، ومن ثم فلا يحق للستأجرين المطالبة بخفض الأجرة الفعلية بنسبة ما حققه القائون رقم ٣٧ لسنة١٩٩٦ الآلاك من خفضالأجرة الدفترية ، و إلا أدى ذاك الخفض إلى إعادة الاختلار في التوازن بين الأجرة الدفترية والاحرة الفعاية ، يؤكد هذا النظر أن مشرع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ كان يتضمن نصا بجرى بأنه لا يترتب على تطبيق حكم المادة السابقة تعديل الأجرة التي يؤديها المستأجر الماك ثم عدل عنه إلى نص المادة الثانية العالية الذي يجرى بأنه " لا يترب على التخفيض المشار إليه في المسادة السابقة زيادة الاجرة التي يؤديها المستأجر للــالك ، لمــاكان ذلك فإنه لا محل لمــا تسوقه الطاعنة من أن الإعفاء المشار إليه مرتبط بالقيمة الإيجارية للحجرة يدور مملها هبوطا وارتغاعا ، لما كان ما تقدم وكان لا انطباق للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ على علاقة المطمون طيهما بالطاعنة عنهما سلف ، فانه لا يحقُّ لها التحدى بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩١ في هذا الخصوص ، وإذ الزَّمُ المحكم المطعون فيه هذا النظرٰ ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وجيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطمن .

## جلسة ۹ من ما يو سنة ۱۹۷۶

برقامة السيد المستمثار عبد أسعد بممود ﴾ وعضوية السادة المستشارين عبد محمد المهدى ، وحسن مهران حسن؟ والفكتور عبد الرحن عباد ؛ محمد الباجورى .

(117)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق :

(١) إبجار "إيجار الأماكن" .

لمخلاه المستأجر لاستعماله الدين استحمالا ينافي شروط العقد بإحداث تغيير مادى بها أو تغيير معنوى • شرطه • أن يلحق بالمؤجر ضرر • القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ والفانون٣ واسته١٩٦٩ تحسك المؤجر بما وود في العقد من حرمان المستأجر من أى تغيير • تعسف في استعمال حتى للفصخ • مثال بشأن إقامة بناء في العين •

#### (٢) إثبات . إيجار " إيجار الأماكن" . محكمة الموضوع .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود - شرطه - وجوب أن يكون استخلاصها سائغا ولم تخرج بثلك الأقوال عما تحتمله -مثال ف-إيجار الأماكن -

۱ — مفاد نص المادة الثانية من المقانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹٤٧ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — المنطبقة على واقعة المعوى والمقابلة للدة ۲۳ (ج) من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۲۹ — وحمل ماجرى به فضاء ۱۹۱۰ — أن انتشريع الاستئنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذي تحوله إياه اقواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء الهين المؤجرة عند إنتهاء مدة العقد مقررا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادا تلقائيا > أجاز للمؤجر طالب الإخلاء إذا أخل المناجر بالتزاماته المتعلقة باستمال العين المؤجرة المشار اليها بالمواد ۲۰۵۹ م ۸۰ م ۲۸۵ من القانون المدنى > وكن كان المستقاد من هذا التعى أن الاوجر الحق في طلب إخلاء المستأجر مجرد استمال المكان استمال من هذا التعى أن الاوجر الحق في طلب إخلاء المستأجر مجرد استمال المكان استمالا من هذا التعى أن الاوجر الحق في طلب إخلاء المستأجر مجرد استمال المكان استمالا من هذا التعى أن الاوجر الحق في طلب إخلاء المستأجر مجرد استمال المكان استمالا من هذا التعى أن الاوجر الحق في طلب إخلاء المستأجر مجرد استمال المكان استمالا من هذا التعى أن المنسود المدن المناح المناح التعرب المدن المناح المناح

ينافى شروط الدقد ، سواء كان تغيرا ماديا فى الدين المؤجرة أو تغييرا معنويا بتعديل الاستمال ، إلا أن هذا التص جاء خلوا مما يقيد سلطة للقاضى التقديرية فى الفسخ ولم يفرض عليه الحكم بالإخلاء إذا توافر سبب من أسابه التى صددت شروطها فيه . وإذ كان مفاد ما تنص عليه المسادة ، ١/٥٨ من القانون المدى من أنه "لا يجوز الستأجر أن يحدث بالدن المؤجرة تغيرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضور المؤجر " أن الحظور هو التغيير الذي ينشأ عنه ضرر المؤجر ، فإذا التنفى الضرر ارتبع المحام ، لا يغير من ذلك أن يتضمن العقد مندا صريحا الإجراء أى تغيير فى الدين المؤجر ، الأن تمسك المؤجر بهذا النص الساخر رغم ثبوت المفاء الضرو يجعله متعسفا فى استمال حقه فى طلب الفسخ . لما كان ذلك ، وكان البند التألى من العقد فى استمال حقه فى طلب الفسخ . لما كان ذلك ، وكان البند التألى من العقد صريح من المساخر إحداث أى تغير أو هدم أو بناء إلا بتصريح كتابى صريح من المساخر إحداث أى تغير أو هدم أو بناء إلا بتصريح كتابى صريح من المساخر إحداث أى تغير أو هدم أو بناء إلا بتصريح كتابى طلع من أعمال الاسمح بها نصوصى العقد ، وأن القواعد العامة فى القانون . الضرر ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الشراع المستفر الوال الشهود واستعلاص المواقع منها ما تستفل به محكة الموضوع ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استغلاصها سائفا و إلا تحرج بها عما تحدله ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أطمأن إلى أقوال شهود المطعون عليهم سلاويرين ب الذين قرروا أنهم سمعوا من زوح ابنة الطاعن ووللده أن الأولى استأجر البعاء المستحدث بالمين المؤردة ب من الطاعن ووللده أن الأولى استأجر البعاء المستحدث بالمين المؤردة ب من المستاجر الأصلى باجرة شهرية قدرها ... بجنها ، وكان هذا المناعن فرده الشهود حتى على قرض صغوره من فقيل الشخصين لايصلح كذليل فيل الطاعن فرقيام ملاقة عاجرية بيته وبين توج الجنه ، وتكون محكلة وين توج المنه عالف الما تقيى ، به قد بنت حكها به يالإخلاء به على فهم حصلته عالف الما تقيى ، به أوراق المعري .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسياح التقرير لملذى تلاه السيد المسقشار المقور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم تحصل ــ على مايين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن في أن مورث المطمون طبهم أقام النصوى رقم ٢٩٤٢ سنة ١٩٦٣ مدى أمام محكمة القاهرة الإبتدائيةعلى الطاعن وآخر يطلب الحكم بإحلائهما من الفيلا رقم ٤٤٦ شارع الأهرام وملحقاتها ، وقال بياما لها أنه أبموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٩ استأجر من الطاعن العقار سالف الذكر ، إلا أنه خالف شروطً للبطين التاني والتامن من العقد بأن أقام المباني الموضحة بالصحيفة وأجرها من الباطن ازوج اجته ، وبتاريخ . ١٩٩٩/١٩٩٠ مكت الحكة بإدالة الدعوى التعقيق ليثبت مورث المطعون عليهم إقامة الطاعن لتلك المبانى وتأجيره جزءا منها من الباطن دون إذن كتابي ، ويعسم أن سمعت شهود المطعون عليهم حكمت ف ١٩٦٧/٤/٢٦ بندب خبير هندمي لماينة جهة النزاع وبيان ما إذا كأن الطاعن أقام مبانى جديدة علما وقيمتها وما إذا كانت زادت فيهن قيمة الفهرائب المقارية المربوطة على الدين وَمَا إِذَا كَانَ لَمُحَدَّ يُسْتَلِّهَا بِالسَّكَنِّي ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت غده ١/٩ ١/٩٩٩٩ الإخلاءاستانف الطاعزهذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٢١٤ سنة ٨٦ ق مدنى القاهوة طالبا إلنام ، و بتاريخ ١٩٧٢م١ تغشت معكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف عطمن الطاعن في هذا الحكر بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أحت فها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه انحكمة في غرفة مشورة فوأته جديرا بالنظر ، و بالحلسة الحمدة الترمت النيابة رأيها .

وحیت ان الطن بی مل سمین ، یشی الطامن بلوغدا علی شفکم المطمون خه الحطا فی علیق الناتون والعصور فی السویب می بیان فائد به ول این فضلک احد بالبعدالثانی من البقد الذی حظر علی المستاسر با دخات آی تغییر کمو هدم أو بناء في العين المؤجرة إلا بتصريح كتابي سابق من الممالك ، وأغفل الإضافة التي جاءت بالبند الناء عشر منسه والذي أجاز المستأجر عمل الإصلاحات والتحسينات اللازمة لإعداد المبني السكني دون الرجوع على المؤجر بالتكاليف مقررا مفهومه أن المستأجر إذا قام بإجراء تحسينات من قبل البياض والترميات في حدود المعقول والمسموح به عادة فليس له الرجوع بما أنفقه على الممالك ، في حين أن البند الأخير قد دسنغ الخطر الوارد بأول البندين ، كما اجتزأ الحكم من أنه يندرج ضمنها أعمال البناءالتي قام بها الطاعن ، هذا إلى أن الحكم أغفل مع أنه يندرج ضمنها أعمال البناءالتي قام بها الطاعن ، هذا إلى أن الحكم أغفل واكتفي بالقول بأن ما أناه الطاعن يضر بالممالك ضررا بليفا دون أن يمني بيان هذا الضرو وماهيته وصورته ، ولو عمد الحكم إلى ذلك لوضح أن أعمال البناء ترتبت عليها إفادة الممالك دون تكلفة عليه لا مضارته ، ولتغير بذلك وجه الرأى في الدعوى ، وهو ما يعيه بالحلا أن في الدعوى ، وهو ما يعيه بالحط أن قالميون والقصوو في التعبيب .

وحيث إن هذا النمى في علم ، ذلك أن النص في المحادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بسأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين – المنطبقة على واقعة الدعوى والمقابلة الحادة ٣٣ من الفانون رقم ٩٧ من المنابق ١٩٤٨ - على أنه "لايجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو صند انهاء المدة المنفق عليها في المقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... ( ~ ) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو "يمح باستماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر عصلحة المحالك ... .. ، يدل وعل ما جرى بهقضاء هذه المحكمة حالى أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجرة الحق الفني تحوله إياء القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء الهن المؤجرة عند انتهاء مدة العقد مقررا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادا تلقائيا ، أجاز المؤجر المشار إليها بالمواد إذا أخل المستأجر بالتزاماته المتطفة باستعمال العين المؤجرة المشار إليها بالمواد أن المؤجر المتى في طلب اخلاء المنابع بحرد استمال المكان المؤجر المتمال المؤجر المتى في طلب اخلاء المستأجر باحدى في طلب اخلاء المستأجر المتى في طلب اخلاء المستأجر المتى في طلب اخلاء المستأجر المتى في طلب اخلاء المستأخر المتى في المنابع المؤجر المتى في المنابع المؤجر المتى في المنابع المؤجر المتياء في المتواد المؤجر المتي في المنابع المؤجر المتي في المتواد المؤجر المتي في المؤجر المتي المؤجر المتي المؤجر المتي في المؤجر المتياء المؤجر المتي المؤجر ال

ينافى شروط العقد سواء كان تغييرا ماديا فى الهين المؤجرة أو تغييرا معنويا بتعديل الاستمال ، إلا أن هذا النصجاء خلوا نما يقيد سلطةالقاضى التقديرية فى الفسخ ولم يفرض عليه الحكم بالاخلاء إذا توانر سبب من أسابه الني حددت شروطها فيه ، وإذ كان مفاد ماتنص عليه الحادة ١/١٥ من القانون المدنى من أنه لا يجوز الستأجر أن عدت بالهين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر الإ إذا من فعذا التغيير الاينشا عنه ضرر المؤجر ، فإذا التفي الضرر المؤجرة أن المحظور هو التغيير الذي ينشأ عنه المقد منها صريحا الاجراء أى تغيير فى العين المؤجرة ، الأن بسك المؤجر بهذا النسى المانه رغم شوت انتفاء الضرر بجمله متعسفا فى استمال حقه فى طلب السح ، لمان ذلك وكان البند الثاني من المقد قد حظرعلى المستأجر إحداث أى تغيير أو هدم أو بناء إلا بتصريح كتابي سابق وصريح من المالك، وكان المحكم القسخ ، المالك، وكان البند الثاني من المقد قد حظرعلى المستأجر إحداث المعلمون فسيه قد ذهب إلى أن ماقام به الطاعن من أعمال لا سمح به المطعون فسيه قد ذهب إلى أن ماقام به الطاعن من أعمال لا سمح به المستوس المقد، وأن القواعد العامة فى القانون المدنى لا تسرى في نطاق التشريع المستوالقانون عا وجب نفضه .

حيث إن الطاعن ينعى ، بالسبب النانى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتمد بأقوال شهود المطعون عليهم الذين اقلوا عن زوج ابنة الطاعن أن مستأجر البناء المستحدث بأجره شهرية قدرها ثمانية جنيات ، وهو قول غير سائ عقلا لانتفاء المناسبة التي تبرر صدور هذا القول عنه مع علمه بخطورته عليه هذا إلى أن أحدا لم يقرر أنه علم أو رأى الطاعن بقبض أجرة ولم تقدم في الدعوى إيصال بذلك وهدو ما يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى صحيح أيضا ، ذلك أنه وإن كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها بما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفا وألا مخرج بها عما محفظه ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أطمأن إلى أقوال شهود المطعون عليم الذين

قرروا أنهم سمدرا من زوج ابنة الطاعن ووالله أن الأول استأجر البناء المستحدث من الطاعن بأجرة شهرية تلارها أنائية جيهات ، وكان هذا الذى قرره الشهود حتى على فرض صدوره من ذليك الشخصين لايمح كدليل قبل الطاعن على قيام علاقة تأجر ية بينه وبين زوج ابته افتكون محكمة الموضوع قد بنت حكمها على فهم حصلته سخالك لما تنبيء به أو راق الدعوى ، الأمر الذي يوجب نقضه في هذا الحصوص أيضا .

وحيث لن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولمما كانت الأوواق خلوا ما يفيد ثيوت ضرر يوجب الإخلاء لحق المطلعين طبهم من إقامة العلامن البناء المستحدث بالعين المؤجوة ، فانه يتعج إلطاء الحكم المستأخف ووفض الدحيى .

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩

وئامة السبه الحمقشار ناتب رئيس المحكمة النكتور حافظ هويهين ، والسلعة المستشارين : أحد صفة الدين ، وعبدالعال: إنسه ؛ وشعان الزين ؛ وعبد الخول

## (111)

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض " الخصوم في الطعن " . دفوع .

إختصام المعلمون عليه الأخير أصام محقمة الاستثناف . إبداؤ. ما عن له من دفوع أمام محكمة الاستثناف ، الدفع بعد قبول/الطمن بالنقض بالنسبة له . لا محل له .

#### (۲) اسلاح زرای . قانون .

تصرف المسألك فى الاطيان الزراعية الزائدة عن الحد الأنصى للدكية إلى صنار الزراع م م ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ · وجوب ألا تنقص الأرض المتصرف فيها عن فدائين ، لا يشرط أن تكون الأرض فى حوض واحد، النص النواضع ، لا يجوز تأويله بلدتوى الاستهداء بالمسكمة هه ،

١ — الخصومة في الطعن بالنقض تكون بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أفي المتزاع الذي قصل فيه ، وإن كان الثابت من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوفاق الدعوى أن المطعون عليه الآخير كان مختصما أمام محكمة الاستئناف بعمقته ممثلا للبائع للطاعنين ، وأبدى دفعا بعدم قبولى الاستئناف لرفعه على غير فتى صقة، ويسقوط الخصومة لعدم تسجيلها بالمنسبة له تعجيلا صحيحا في الميعاد ، فإن المغضر بعدم قبولى الطمن بالنسبة له يكون في غير عله .

٧ - عناد نص الحادة ارابعة من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعطة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ السنة ١٩٥٧ أن المشرع اشترط ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكمل من صفار الزراع عن فسطانين ، دون قيد أو شرط آخر ، ومن ثم قان تخيض اليس بقصره على أن تكون الأرض

المتصرف فيها للشخص في حوض واحد ، يكون تفييدا لمطلق النص ، وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، ولا مجل للاستهداء بحكمة التشريع ، والقول بأن ما قصده الشارع هو ممارسة تفتيت الماكية إلى أقل من فدانين في نفس الحوض. لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص ، أما إذا كان النص واضحا ، جل المغى فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملته .

#### المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تمحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى أسوان ضد المطعون عليهم وآخرين طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكية أولهما إلى مساحة ١ ف و٦ ط و١٦ س وثانيهما إلى ٢ ف و١٣ ط و٧ س أطيانا زراعية شيوء في ه ف و٧ ط و١٥س ناحية ... ... ومبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدهوى وقالًا بيانا للدموى أن هذه الأرض آلت إليهما بطريق الشراء من ... ... ... بموجب عقد مسجل في ١٩٥٦/٦/١٦ تحترقم٥٥٥ أسوان بموجبه باع لهما ولاثنين آخرين أرضا مساحتها ١٠ف و٢ط و١٥س على قطعتين يخص الطَّاعن الأول مساحة ٣ف و١٨ط و١٦س على قطعتين الأولى مساحتها ٢ف و١٢ط وــس والثانية ١ف و١٦ط ١٦ س ، وبخص الطاعن الثاني ٢ف و١٣٠ط و٧س ، وقد دفع المطعون عليهما الأول والثانى بأن عقد البهم سند الدعوى باطلا بطلانا مطلقا لأن الأطيان المبينة زائدة في ملكية البائم عن المائتي فدان التي احتفظ ما لنفسه طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة١٩٥٢ وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٦ حكت المحكة للطاعنين بطلباتهما استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم لدى عمكمة استثناف أسيوط طالبين إلغاءه وفيسسد الاستثناف – برقم ١٤ سنة ٤٧ ق ، وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف ، وردت على ما أثاره المطعون طبهما المذكوران بشأن

بطلان عقد شراء الطاعنين لتخلف الشروط المنصوص عليها في المسادة الرابعة من القانون ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بقولها أن المشرع فرض رقابة قضائيــة بالتفسير التشريعي للانقال ابعة سالفة الذكر برسمه إجراءات معينة أمام قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها العقار المبيع للتحقق من الشروطالتي تنطلبها المسادة الرابعة فى كل من البائم والمشترى وقد تمت هذه الإجراءات بالنسبة للعقد موضوع الدهوى ، وأنه لامعقب بعد ذلك على تلك الرقابة من أى شحض أو جهةأوسلطّة طمن المطمون طبها الأول والثانى في هذا الحكم بطريق النقض "وقيد الطعن برقم ٩٠ سنة ٣٤ ق وحكمت المحكة في ١٩٦٧/١١/٧ بنقض الحكم بالنسبة للطعون عليهما المذكورين تأسيسا على أن تثبت القاضي من 🗪 البيأنات التي تتطلبها المــادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي والتصديق على التصرف لا يعلمو أن يكون أمرا ولائيا لأن القاضي لا يقوم من جانبه بأى اجراء من شأنه التحقق من صحة أقوال طرفي العقد ، وأنه بجوز لكل ذي مصلحة قانونية بالنسبة للعقار المبيع يؤثر فيها اعتبار العقد ، صحيحًا أن يتمسك ببطلانه بإثبات عدم صحة الأقوال التي صدر التصديق بناء عنيها ، و يكون قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية الطاعن إلى الأرض موضوع عقد البيع تأسيسا على أنه لامعقب على أمر القاضي الحزئي بالتصديق على العقد خطأ حجية عن بحث دفاع المطعون ضَّدهما الحاليينَ اللَّذينَ تمسكا فيه ببطلان عقد البيع لعدم توافر الشروط التي تتطلبها المادة الرابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، و بصحيفة معلنة إلى الطاعنين قام المطعون طيهما الأولان بتعجيل نظر الاستثناف أمام محكمة استثناف أسيوط واختصا وزير الإصلاح الزراعي بصفته حارسا على أموان البائع للطاعنين ، وبتاريخ ٢/١١/ ١٩٧٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إن التحقيق ليثبت المستأنفان ( المطعون عليهما الأولان ) بكافة طرق الإثبات القانونية المستأنف عليهما الأول والتاني ( الطاعنان ) ليست حرفتهما الزراعة وأنهما ليسا مستأجرين أو منهاوعين ف فات الأرض المبيعة ، وأن ثانيهما ليس من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار موضوع التداعي وبعد سماع أقوال شهود الطرفين حكمت في ه/ه/١٩٧١ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، تأسيسا على ما ثبت لها من أن عقد شراء الطاعتيهونم تسجيله جاء غالفا لأحكام الشروط التيتنطلبها المسادةالرابعة

ف فقرتها الثانية ، بمقولة أن الطاعن الأول اشترى قدرا يقل عن ندانين ، كما أن الطاعن الثانى لم يسبق لم استئجار أو زراعة أرض التزاع قبل شرائها ، كما أنه ليس من أهل القرية الكائن بدائرتها العقار المبيع الأمر الذي يكون معه العقد المسجل الذي يستند إليه الطاعنان في طلب الحكم بنثبيت ملكيتهما الأطيان الزاع بالحلا بطلاقا عوليكون الحكم المستأنف وقد أقام قضاءه على حذا العقد بالباطل قد جانبه التوقيق ، طمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقف ، دفع الخاصر عن المطمون عليه الأخير ( و زير الإصلاح الزراعي ) بعدم قبول الطمن بالخلسية له وقدمت النبابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم في خصوص باللسبين الأول والرابع والحكم في موضوع الدعوى .

وحيث إنه لما كاتت الخصومة في الطمن بالنقض تكون بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه ، وكان التابت من الحكم للطمون فيه وسائر أو راق الدعوى أن المطمون عليه الأخير كان مختصما أمام عمكمة الاستثناف بصفته ممثلا البائع الطاعنين ، وأبدى دفعا بعدم قبول الاستثناف لرفعه على غير ذي صفة ، و بسقوط الخصومة لهدم تصجيلها بالنسبة له تسجيلا صحيحا في الميماد ، فإن الدفع جعم قبول الطمن بالنسبة له يكون في عله .

#### وحيث إن الطمن استون أوضاعه للشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول غالقة المكم المطمون فيه للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول أن الحكم اقتضى بطلان المصرف الصادر إليه فيا يتعلق بالقدر البائم ساحته 1 قد ر ٢ ط و ٢٦ س المبينة في القد المسجل محت رقم و ٢٥ لمسائم الموان استفادا إلى أن القفرة " ب " من المسائد الراحة تشترط الاحتمار الزواع على قدائين في تقس الموضى في حين أن القانون قد المترط فقط الاحتمار الزواع على قدائين في الكل منهم من قدائين ، والناب من المقد أن الحائن الأول المتزى من المائم تحسه وفات المقد مساحة الا في وها ط و ٢٠ س على قطمتين ، ولا حبة في فلك في في المنازية واقعان في المنزون واقعان في المنزون واقعان في حوض واحد أن قد حرضين الأن المنس لم يشترط هيئا فلك واتانا كاكنى في حوض واحد أن قد حرضين الأن المنس لم يشترط هيئا فلك واتانا كاكنى

بأن يكون القدر المتصرف فيه لايقل من فدانين ، وإذا كانت المناؤحة قد الموت بالمنتسبة الى قدر من المنبيع فقط فإن هذا لايشى شرائد القدر الآخر الذي لم تثر إشائه منازعة وجمله أنثر من فداتين ، ويكون الحكم المعلمون فيه إذا اشترط ألايقال القدر المتصرف فيه عن فداتين في الحوض نفسه قد خالف الفاتون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا التمي صحيح ذلك أنه أل كانت الحادة الرابعة من المرسوم بقائون رقم ١٧٨ لتسنة ١٩٥٢ ألمُّعا.لة بالمرسوم بقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يجوز مع ذلك للسالك خلال محس سنوات من تاريخ العمل عبدًا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائد على مأنَّة فدان على الوجه الآتي : " إ " إلى أولاده عا لايجاوز الخمسين فدانًا لله لد . . . "ب " إلى صغار الزواع بالشروط الآتية : (١) أن تكون حرفتهم الرراعة (٢) الانزيد ما يُلكه كلُّ منهم من الأرض الزراعية على عشرة أفدنه (٣) الانزيد الأرض المتصرف فيها لكلُّ منهم على خمسة أفدته ولاتقل عن فدانين إلا إذا كانت عملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك وهو عايبين منه أن الشرع اشترط ألاتقل الأرض المتصرف فيها من فدانين دون قيد أو شرط آخر فإن تحصيص النص يقصره على أن تكون الأرض المنصرف فها للشخص ف حوض واحد يكون تقيدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، ولاعل للاستهداء محكمة التشريح والقول بأن ماقصده الشارع هو محارية تقتيت الملكية إلى أقل من فدانين في نفس الحوض لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص . أما إذا كان النص واضحا جلى المعنى فلا يجوز الحروج عليه أو عاوله رعوى الاستهداء بالحكمة التي أملته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلزم هذا النظر وقض يرض دعوى الطاعق الأول تتبيت مُلكيته القدار ﴿ فَ مِ ٦ طُو١٦ سَ اسْتَنَادًا ۚ إِلَى أَنْ هَذَا القَدَرُ الْمِنِيَّ لِدَيْقُلُ عَنْ فَعَالَمِنْ مُؤ ما أورده الحكم في تقريراته من أن الطاعن المذكور قد اشترى من نفس البائد وبذات العقد مساجة آخرى يزيد مجموع المساحتين عزفدانينويقلءن محسةأفدنة فإنه يكون مذلك قد خالف القانون بمَّا يوجب نقضه .

وحيث إن ثما يتعاه الطاعن الثانى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فتطبيقه والقصور فى التسبيب وءالفة البابت بالأوراق فى بيان ذلك يقول إنه أقام دفاعه بصحة عقد البيع مثار النزاع على أنه من أهالى قرية الطلح شرق التي تقع في دائرتها الأطيان موضوع العقد ، وذلل على ذلك بوجود منزلَ وأطيان ونخلُّ مملوكة لوالده فيها و بأن وجُّود موطن له في قرية الطلح غرب لا يمنع من وجود موطن له فى الطبع شرق ذلك لأن المسادة ١/٤٠ من الَّقانون المدنى تجنز أن يكون للشخص موطناً أو أكثر ، كما تمسك بأن الطلح شرق والطلح غرب تعتبران قرية واحدة لأنهما تتبعان بجلسا قرويا واحدا بالرغم من وجود أحداهما شرق النيل والأخرى غرب حيث تربط بينهما معدية ، وأنهُ مع النسلم الجدل باعتبار كل منهما قرية مستقلة فانهما تعتبران في حكم القرية الوَّاحدةُ فَى خصوص تطبيق المــادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ طبقا للتفسير التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ الدى تنص المسأدة الرابعة منه على أنه " في تطبيق البند "ب" من المسادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي " يعتبر من أهــــل القربة الواقع في دائرتها العقار أهالي المتاحمة بذاتها أو يرمامها للقربة الواة، فيها العقار أو لرمامها ذلك لأنهما متاحمين برمامهما حيث أن زمام كل منهما يصل إلى حدود زمام الاخرىطبقا الستندات المقدمةوأقوال الشهود غيرأن الحكم المطمون فيه لم يعبأ بهذا الدفاع واكتفى بالرد عليه ردا حجية عن تمحيصه والتنبت من حقيقته ، دلما إلى أنَّ الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه ببطلان المقد على أن الطاعن من أهل قرية الطلح غرب ، وأن هذه القرية تعتبر قرية مستقلة عن قرية الطلح شرق وليستا مناضمتين بذاتهما أو بزمامهما ، يكون مشُّوبا بالقصور في التسبيب ، لأنه لم يفصح عن الأسباب التي بي عليها اعتباره كلامن القريتين قرية مستفلة بالرغم من تمثيلهما بمجلس قروى واحد .

وحيث إنه و إن كان الحكم المطمون فيه قد استخلص استخلاصا سائفا بأن الطاعن التانى ليس من أهالى قرية الطلع شرق التى تقع فيها الأرض المتصرف فيها و بأن القريتين ليستا قرية واحدة ، استنادا إلى الفرائن التى ساقها ، إلا أنه فى خصوص الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن الثانى من أن الفريتين متاخمتين بذاتهما أو بزمامهما ومل النحو الوارد فى المسادة الرابعة من القرار التفسيرى رقم ع لسنة ١٩٥٣ اكنفي بقوله "أن الثابت من المستندات والأوراق المقدمة في الدعوى أن كل عبارة عن قرية مستقلة وليستا متاحمتين بذاتهما أو بزمامهما دون أن بيين الحكم العناصر التي استتى منها هذا التحصيل أو بيين كيف حاز اعتبارهما كالملك أو يستظهر حدود كل قرية و يعني بيحث ما إذا كانت هذه الحدود متلاصقة أملا وما إذا كانت القريتان متاحمتين بذاتهما أو بزمامها أو الزامهما الإمرالذي يسجز حكمة النقض عن مراقبة المحكمة التي أصدرته ، فها انتهت إليه مما يعبد بالقصور.

وحيث إنه لما كان الطعن للرة الثانية وكان الموضوع غير صالح للفصل فيه .

### جلسة ۲۴ من «ايو سنة ۲۹۷۹

رينامة الديد المستشار أديب فصبحي 6 وعفيوية السادة باسكشارين محد فاضل البرجورة . 6 وعمد ملاح الدين عبد الحميد 6 وشرف الدين خيرى 6 ومحد عبد العليب ديد .

# (xix)

الطعن رقم 7٤٩ اسنة ٤٠ القضائية :

(١) نقص <sup>و</sup> الخصوم في الطعن " .

الاختصام في نطعن بالنامش - شرعه -

(٢) عمل <sup>وو</sup>تسوية " .

المساوله بين مدرمي المدارس الخاصة وتفر أبيه بالدارس الحكومية - افتصاره عنى رجوب صح الأولين المرتبات المقررة للاخورين هند يداية التدبين - عدم تعديرا إلى المساودة أسيبهم في العلاوات وماقد يطرأ على المرتبات من زيادة بعد التعبين -

(٣) قانون '' الاثرالفورى'' . عمل .

- مساولة مرتبات مدرمى المدارس السامة عندانتهين بنوتبات العرائب مزالمدارس احكومية -قرا ووزيرالوبية والتعليم وقرم 7 السنة 4 0 1 " تعليبة من تمار نخ أمس بذلك القرار دوز أثر ربيمى -

۱ -- لماكان الحكم المطعون فيه قد قضى باخراج المطعون ضده الأخير من الدعاوى لأنه لاصلة له بالنزاع وكان الطاعن لم يوجه إليه أى طلبات وأسس طعنه على أسباب لاتتملق به فإنه لايكون هناك محل لاختصامه فى هذا الطعن ويكون الطعن عبر مقبول بالنسبة له .

 ٢ -- نصت ألفة رة السابعة من المادة ٧٠ من قرار وزارة التربية والتعام رقم ٥١٣ م بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام الفانون رقم ١٨٥٣ منة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الحرة على أن تشمل اللائمة الماخلية للمدرسة نظم تعيين الموظفير

-

والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والموتبات التي يمنحونها حند التعبين والنظم المقروة للعلاوات التي تمنع لمم وترقياتهم واجازاتهم والمكافات التي تمنع كمم عند ترك الحدمة. وضمانا لاستقرار أحوالم لملدرسين ف المك المدارس تستنير بالمتبع فمثل هذه الحالات المدارس المكومية مع مراحاة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ السنة ١٩٥٧ في شأن عقد للممل الفردي . ثم نصت الفقرة السادسة من المسادة ٦٩ من قرار وذير التربية والتعنيم المركزى دقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ المعلل بقوار وزارة التربية والتعلم رقم٧٧ بتاريخ ٢٩ أمايو سنة ١٩٩٢ باللائحة التنفيذية لقانون التمليم الخاص وقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ الذي استبدل بالقانون السابق على أن تشمل اللانحة الداخلية للمرسة نظسام تميين المدرسين والموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فهم والمرقبات للتي يمنحونها عندالتميين والنظرالمقروة للملاوات التي تمنح لهم وترقياتهم والجازاتهم والمكافات التي تمنح لهم عند ترك الحدمة . وضمانا كاستقرار أحولل المعوسين والهوظفين تستنير لمك المداوس بما هو متبع ف مثل حالاتهم بالمفارس الوحمية حلى أن تكون مرتباتهم عندللته بين بما ثله لموتبات نظرائهم في المدارس الرسمية على الأقل مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩ ٩ لسنة ٩ ٥ ٩٠ بإصدار قانون العمل . ولمــا كان نص كل من هاتين المــادتين واضعا وقاطعا في الدلالة على ما استهدفه الشارع منه وهو أن تستنير المدارس الخاصة وهي بصدد وضع لوامحها الداخلية بما يتبع في المدارس الحكومية من نظم خاصة بالمرتبات والعلاوات والترقيات والأجازات والمكاقات ولا برقى إلى حد إزامها باتباع للك النظم ، فلم يستوجب للشارع توحيد الحاملة بين مدرس المدارس الخاصة ويين مدرسُ المعلوس الحكومية ومسلواتهم في الموتبات والعلاوات وفي غيرهما من الحقوق والمزايا المتعلقة يللوظائف ولذلك عرص على أن يصرح في القرار الوزارى الأخير وصدما شاء أن يفرضقلوا من المساواة بينهم بأن تكون مرتبات مدرسي المدارس الحاصة صند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم فيالمدارس الحكومية لمساكان فلك وكان إيراد الشارع عبارة ( عند التهيين ) بذاتُها في هذا القرار يغيد بجلاء أنه إنها إراد فحسر الهائلة عل المرتبات عند التهيين فلا تعداها إلى العلاوات المقررة لمدوس الملماس الحكومية ولل ماقد يعاوأ عل مرتباتهم من زيادة من بعدٍ ، يؤيد هذا المبني أن الشارع واعي عند تقنينه المسادة ٢٦ من قرار وذير

التربيه والتعليم المركزى رقم ٢٧ بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٦١ بشأن وضع نموذج لاتحة داخلية للمدرسة الحرة ولهى المبادة الخاصة ببيان مرتب المدرس وأاملاوة السنوية أنه ينص على أنه " ويلاحظ أن بداية المرتب بجب أن تكون مساوية لبدآية المرتب المقورة لنظيره تند التعيين في المدارس الرسمية المناظرة كما أن نصوص القانون ١٦ لسـة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص ـــ والذي حل محل القانونين السابقين المنطقيين على واقعة الدعوى ــ منأصحاب المدارس الحاصةوالعاطين فها .. وإجراءات التعين والتأديب والفصل وساعات العمل وغيرها من القواعد المتعلقة بأوضاع العاملين المدارس الحاصة . وفي حميَّ الأحوال بجبأن تكون مرةات العاملين في المدارس الحاصة عند التعيين ثماناه ــ على الأقل لمرتبات نظرائهم فى المدارس الحكومية . كما نصت المــادة٥٥ من قرار وزارةالتربية والتعليم رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ شأن اللانحة التنفيذية لذلك الفانون على أنه يجب أن تنضمن اللائحة الداخلية للدرسةنظاما لمنح العاملين علاواتدورية بشرط ألا تزيدالفترةبن علاوة دورية وأخرى على ثلاث سنوات وتقور لجنة إدارةالملىوسة فىختام كل سنةمالية مبدأ منع العلاوة أو عدم منحها بالنسبة إلى العاماين وذلك في ضوء المركزالم في للدرسة. وهو مايدل على أن منح العلاوة الدورية للعاماين بالمدارس الخاصة لايرتبط بالنظام المتبع في الجهاز الحكومي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حالف هذا النظروجري في قضائه على إطلاق التسوية بين المطعون ضدهن و بين نظرائهن في المدارس الحكومية في المرتبات والعلاوات وانهى إلى إضافة العلاوات المقررة بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة إلى مرتبات المطعون ضدهن وإلى تعديل هذه المرتبات وفق أحكام الفانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العلاوات المورية الواردة به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

۳ - قرار وزیر التربیة والتعلیم الرقم ۲۰ بتگریخ ۱۹۵۹/۳/۱۷ ویما أوجبه نی المسادة ۹/۲۹ منه أن تمکون مرتبات مدرسی المدارس الخاصة عند التعیین عمائلة لمرتبات نظرائهم فی المدارس الحمکومیة هو تشریع مستصدث لیس له أثر رجمی

ومقتضى ذلك أن حساب فروق المرتب المستحقة للطعون ضدها الثانية — المدرسة بالمدرسة الحاصة — تطبيقا لاحكام الفانون ٢١٠ لسنة ٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يجب أن يجرى اعتبارا من تاريح العمل بذلك القرارق ١٩٣٣ أبر يل ١٩٥٩ ولما كان الحكم المطعون فيعقد خالف هذا النظر ورتب قضاءه على حساب تلك الفروق مذ أن بدأت المطعون ضدها النانية خدمتها في أول يناير ١٩٥٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمراضة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن\_ تخصل في أن المطمون ضدهن الثلاثة الأول أقمن الدعاوي مهم ، ١٩٥ ، ١٩٩٠ اسنة ١٩٦٩ مدنى كلي المنه م عل الترتيب صد الطاعن بوصفه المثل القانوني لمدرسة .. .. .. .. .. ، والمطعون ضده الأخبر بوصفه ناظرا لمذه المدَّرسة ،وطلبن الحكم بالزامهما بأن يدفعا للأولى مبلغ ١٥٠ج و ٥٠٠م وللثانية مبلغ . ٧٣ج والثالثة مبلغ ٣٣٥ج ، وقلن بيانا لها أنهن يعملن مدرسات يتلك المترسة وأر إدارتها لم سوبيهن وبين نظرائهن ف المدارس المكومية والمرتبات والعلاوات طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ الحاص بتنظيم المدارس الحرة ولانحته النفيذية الصادرة بقرار وزير التربية والتعلم في ١٧ مارسُ سنة١٩٥٩ والفانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نصام موظفى الدولة والقانون رقم ٤٦ اسنة ١٩٦٤ أشان نظام العاملين المدنيين بالدولة نما رتب لهن فروقا في المرتبات ولذلك أقمن تلك الدعاوى بطُّلباتهن المتقدمة . وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة الإبتدائية بعد أن أمرت بدم هذه الدعاوىبالزام الطاعن والمطعون ضده الأخر بأن يدفعا للطعون ضدها الأولى مبلغ ٢٦٤ ج وللطعون ضدها التانية مبلغ ١١٤ج والطمون ضدها الثالثة مبلغ ٧٦ج و ٢٥٠م فاستأنف الطاعن والمطموز ضده الأخير هذا الحكم أمام محكة استثناف المنصورة بالاستثناف رقم ٦١

لسنة ٢٧ ق كم استأنفه المطمون ضده. الثانية وانتائة بالاستختاف رقبهه السنة ٢٧ ق وأمرت المحكة بضم الاستختاض وضعت في ٩ يونيه سنة ١٩٧٠ أولا ) وفي الاستختاض رقبه ٢٧ ق باخراج المطمون ضده الأخير من الدعاوى بلا مصروفات وبتأبيد الحكم المستأنف فيا قضى به العطمون ضدها الأولى قبل الطاعن وبرفض الاستختاف فيا عدا ذلك ( تاتيا ) وفي الاستختاف ضدها الثانية مبلغ ٢٢ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إنوام الطاعن بأن يفض الطمون ضدها الثانية مبلغ ٢٢٢ج . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة المطمون ضده الأخير تأسيسا على أنه لم يعد خصيا في النزاع الذي فعل فيه المحكم المحكم باخراجه من المدعلوي من المدعود من المعاون ضدهم نقض الحكم في خصوص الوجه الأول من السبب الثاني ورفض الطعن فيا عدا ذلك ، وعرض الطعن على غرفة المشورة غيسدوت انظره جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٠ وفيها المترمت التيابة رأبها السابق ه

وحيث إن الدنع انذى أبدته النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة المطعون ضده الأخير هو دفع صحيح ذلك أنه لماكان الحكم المطعون فيه قد قضى باخراجه من الدعاوى لأنه لا صلة له بالنزاع ، وكان الطاعن لم يوجه إليه أى طلبات وأسس طعته على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يكون هناك عمل لاختصامه في هذا الطعن غير مقبول بالسبة له .

## وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن العان يقوم على سببين حاصل أولمها أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن نصر المساحة ٦٩ من اللائمة التنفيذية للقانون وقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٨ الصادر بها والقرار الوزارى وقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ يستوجب التسوية بين مدرسي المدارس الخاصة وبين نظرائهم في المداوس الحكومية في المرتبات عند التعيين وكذلك في العلاوات وهو من المنكم خطأ في تطبيق المقانون ذلك أن نص تلك المسادة صريح في قصر هذه التسوية على المرتبات عند

العين ، وأما تدرج للرتبات والعلاوات بعد ذلك تتحكه اللوائم الداخلية اللك المعلمين ، ومقود العمل المبرمة بينها وبين مدوسيها ، وهو ما اتبسته إدارة المعرسة اللي يمثلها الطاعن في معاملة المطعون ضمحن عندما النحقين ضمسها فيأول سيتمبع منة ١٩٦٧ ، هذا إلى أن اتسوية المعلقة لاتوافر في الجهاز الحكومي والدائم المقوم على نظام العربات والترقيات ويتعذو أعما لما النسبة لمدوسي المعلمة التحام .

وحيث إن هذا النعي صميح ذاك أنه لمساكات الفقرة السابعة من المسادة ٧٠ من قوار وزاوة التربية والتعليم رقم ١٢ه بتلويخ ٤ ١ما يوسنة ١٩٥٣ بنتفيذ أحكام القانون رقم ١٨٨٠ وشان تتغيم للدارص الحرَّقَد نصت عل أنسَّمل اللاَّعَة الداملية المعوسة <sup>وو</sup> نظم تعيين الموظفين والتحالات المطلوب توافرها فيهم والموتبات التي يمنعونها عند للتعين والنظم المقررة للعلاوات التي تمنح لهم وترقياتهم واجازاتهم والمكافآت التي تمنع لهم عند ترك الحدمة . وضمانا لاستقرار أحوال المدرسين في علك المدارس نستيم بالمتبع ف متر هذه الحالات بالمدارس الحسكومية مع مراحلة أحكام المرسوم خانون وقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن عقد العمل التردى" . ثم حست النفرة السادسة من المسدة ٦٦ من فرار وزير العربية والتعلم الموكزى رقم ٧٠ بتلويخ ١٧ ملوس سنة ١٩٥٩ \_ الممللة بقرار وزاوة التربية والتعلم رقم ٧٧ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ ــ باللائمة التنفيذية لقانون انتمليم الخاص رقم ١٦٠ م لُسنة ١٩٥٨ الذى استبعل بالفاتون السابق حلّ أن تشمل اللائحة الداخلية المدرسة مخظام تمين المدرسن والموظفين والمؤملات المطلوب توافرها فهم المرتبات التي بمنحوتها عند العبين والنظم المقررة للعلاوات الى تمنح لهم وترقياتهم وأجازاتهم وللكامآت التي تمنح لهم عند ترك الحدمة . وضمانا لآستقرار أحوال المدرسين ولملوظةين نستنير تلك المدارس بما هو متبع في مثل حالتهم بالمدارس الرسمية على أن تكون مرتباتهم عند التعين ثماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الرحمية على الأقل مسم مراعاة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل " . وكان نص كل من هاتين المادتين واضحا وقاطعا في الدلالة علما استهافه الشاوع منه وهوأن تستنير المدارس خاصة وهي بصدد وضع لوائحها الدَّاطَيَّة عايَّتِهِ فَي المداوس الحكومية من نظم خاصة بالمرتبات والعلاوات

والترقيات والاجازات والمكافآت ولايرق إلى حد إلزامها باتباع تلك النظم ، فلم يستوجب الشارع توحيد المعاملة بين مدرسي المدارس الحاصة وبين مدرسي المدارس الحكومية ومساواتهم فالمرتبات والعلاوات وفى غيرهمامن الحقوق والمزايا المتعلقة بالوظائف ولذلك حرص على أن يصرح في القرار الوزاري الأخر وعندما شاء أن يفرض قدرامن المسأواة بينهم بأن تكون مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند النميين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية ، 1 كان ذلك وكان إيراد الشارع عبارة (عند التعيين) مذاتها ف حذا القرار يغيد عبلاء إنه إنها أوادقعم المماثلة على آلمرتبات عندالتعيين فلاتتعداها إلىالعلاوات المقرورة لمعرسي المدارس الحكومية وإلى ماقد يطرأ على صرتباتهم من زياد. من بعد ، يؤيد هذا المعنى أن الشارع راعي عند تقنينه المادة ٢٦ من قرار وزير التربية والتعليم المركزي رقم ٢٧ بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٦١ بشأن وضع بموذج لائحة داخلية للدوسة الحرة وهي المادة الخاصة ببيان مرتب المدوس والعلاوة السنوية أن ينصعلي أنه و ويلاحظ أن مدامة المرتب يجب أن تكون مساوية لبداية المرتب المقررة لنظيره عندالتمين فَ لَمُدَارِسَ الرَّسِيَّةِ الْمَناظَرَةِ " كَمَا أَنْ نَصُوصَ الْقَانُونَ رَقِم ١٦ لَسَنَة ١٩٦٩فَ شَأَنْ التمايم الخاص ــ وانذى حل عمل القانونين السابقين المنطبقين على واقعة الدحوى جامت متسقة مع ذلك المعنى وواصحة فى ناكيد مراد الشارع فقــــد نصت لحادة ٣٣ منه هو أن " يصدر وزير التربية والتعليم بالانفاق مع وزير العمل قرارا بالقواعد المنظمة لحقوق وواجبات كل من أصحاب المدارس الخاصة والعاملين فيها . . . و إجراءات النميين والتأديب والفصل وساعاتالعمل وغيرها من الفواعد المتعلقة بأوضاع العاملين بالمدارس الخاصة . وفي حميم الأحوال عب أن تكون مرتبات العاملين في المدارس الخاصة عد التميين عمائلة \_ على الأقل \_ لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية " . كما نعست المادة و٧ من فرار وزارة النربية وانتمليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بشأن اللائمة التنفيذية لذلك القانون على أنه يجب أن تتصمن اللاعمة الداخلية للدورة و نظاما لمنح العاملين علاوات دورية بشرط ألاتزيدا فترة بن علاوة دورية وأخرى على ثلاث سنوأت وتغرو لحنة إدارةالمدرسة وختام كلسنة مالية مبدأ منع العلاوة أوعدم منحها بالسبة إلى الماملين وذلك في صوء الركز المسألي المدرسة . وهو ما يدل على أن منع العلاوات العورية للعاملين بالمدارس الحاصة لا يرتبط بالنظام المتبع في الجهاز آ لحكوى .

ولماكان ماتقدم وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فيقضائه على إطلاق التسوية بين المطمون ضدهن وبين نظرائهن في المدارس الحكومية في الموثبات والعلاوات والتهى إلى إضافة العلاوات المقروة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة المستون في الدولة إلى مرتبات المطمون ضدهن و إلى تعديل هذه الموتبات وفق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العلاوات الوارد به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون عايستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنيتي بالسبب التاني على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الحكم قضى الطمون ضدها التانية قبله بغروق المرتب على اعتبار أن خدمتها بدأت في أول بناير سنة ١٩٥٥ في حين أن المدرسة ألم تكن محلوكة له بصفته في هذا التاريخ بل كانت تنبع الإرسالية الأمريكية تم إنتقلت ملكيتها بعد أن أنهت هذه الإرسالية مقود موظفيها وصرفت لم كافة مستحقاتهم فأبرم هو معهم ومن بينهم المعلمون ضدها الثانية عقود عمل جديدة بتنافي إلى هذا أن المدرسة ١٩٦٧ ومن ثم لا تجوز مساءلته من مستحقاتها قبل ذلك يضاف إلى هذا أن المدرسة محكمة المرتبطة على ديلوم المحلمة تسوية صرب المطمون ضدها الثالثة على اعتباو أنها حاصلة على دبلوم المحلمة الاجتماعية المستناف مع أن الثابت تسوية مرتب المطمون ضدها الثالثة على اعتباو أنها حاصلة على دبلوم المحلمة في حقد العمل الحرس بها أنها حاصلة على شهادة الثانوية المدوية و بذلك تمكون فحد أخفت مؤهلها الحقيقي عند التدين حق تحصل على وظيفتها ولهذا لا يحق أن تعالب عقوقها على أساس هذا المؤهل خاصة وأن علاقتها بالمدرسة هي طلاقة علمة لا تنظيمية لا تنظيمية .

وحيث إن النمى بالوجه الأول في شقه الأول وبالوجه الثانى مردود بأن ما يثيره الطاعن فيهما من أن الطهون ضدها الثانية قد التحقت بخدمة المدرسة التي يمثلها بعقد جديد في أول مهتمبر سنة ١٩٦٢مبد أن أثمت الإرسالية التي كانت تقيمهاهذه المدرمة عقدها السابق وصرفت لها كافة مستحقاتها ، ومن أن المطمون ضدها الثالثة قد أخنت مؤهلها التحقيقي عند تعيينهاهو دفاع لم يسبق له التمسك به أمام عكمة الموضوع وبذلك يكون سييا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام عكمة النفض .

وحيث إن النبي بالوجه الأول في شقه النالي في علمه ذاك أنه لما كان قوار وزير التربية والتعلم وقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ بما أوجيه في المسلحة وزير التربية والتعلم وقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس المحاصة منيانه في الرد على السبب الأول لمرتبات تفاراتهم في المدارس الحكومية على ماسلف بيانه في الرد على السبب الأول هو تشريع مستحل ليس له أثر رجعي ، وكان مقتضى فلك أن حساب فروق المرتب المستحقة المطمون ضدها النائية تعلميقا له ولأحكام القانون وقم ٢٠٠ لمنية ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بجب أن يجرى احتباراً من تاريخ العمل بذلك القوار في ١٩٠ أريل سنة ١٩٥٩ وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا المتلوورس قضاءه على حساب تلك الفروق منذ أن بدأت المطمون ضدها النائية خدمتها في هذا المصموص أيضاً .

## جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۷۹

مِرُئَاسَةُ السَّيدُ المُستَشَارُ تَأْتُب وَئِسَ أَخَكَمَةً فِلَا مَادَقَ الرَّبُدِي ؛ وعضويةَ السَّادُةِ المُستَشَافِينَ عِلَا قَامَلُ الْمُرْجِوثِينَ ؟ وجمَدَمَالِ اللَّذِينَهِذِ الحَمْدِ ، وشرفَ الدينَ خيرى ؟ وجمّدَ حبّد الطّبم هِد

## (114)

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة . ٤ القضائية :

(١) دعوى " تقديم المذَّرات ". حكم .

حجز الدعوى تعكم مع النصر بح ينقدم مذكرات • إيداع الحصم مذكرته فى الميعاد مؤشرا طعيا من الخصم الآخر باستلام صورتها • ويعوب الاعتداد بما ورد بها من تعديل الطالبات •

٧٧) تعو ص . عمل . محكمة الموضوع .

تقدير انضرو وتحديد الدويش ، من اطلاقات قاضى الموضوع ، شرطه ، فصل العامل من المؤسسة قبل تأسمها الاعمل للاستناد ليل القانون ١١٧ لسنة ، ١٩٦ اللفي يجيز إعفاء مديرى المؤكات من صاصيع ،

١ ــ لما كان يبين من الأوراق أن عكة أول درجة قروت جز الفضية للحكم ورخصت للطرفين بتقديم مدكرات في أجل عدد لكل منهما فأود الطلعن ملف الدهوى مذكرة في خلال الأجل المرخص له بتقديمها فيه متضمنة تمديل مبلغ التمويض ومؤشر عليها من عاص الشركة المعامون ضدها باستلام صورتها وهو ما يخيد اطلاع الشركة على الملك المذكرة ومن ثم تكون الطلبات التي حوشها معلومة لها موكان الملكم المطمون فيه لم يستدب عديل العالبات الواودة بهذه المذكرة فإنه يكون قد خالف الثاب بالأوراق.

ب المن كان تقدير الدرر وتحديداله و إضافًا برئه دو من اطلاقات قاضى
 الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون قد اعتمد في فضائه على أساس سليم ،
 وال كان النابت على ما تعبله الحكم المعامون فيه ، أن الطاء ن فصل من العمل

بالمؤسسة بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٨ بقرار من الحارس العام على أموال الخاضعين لأص وليس الجهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٦ وأن هذه المؤسسة أممت بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٧ وأن هذه المؤسسة الرحمية من١/١٩٦٧ وكان مقتضى ذلك. أن الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة سالفة الذكر قبل تأسمها كإن الحكم إذ أخذ في الاحتبار عند تقدير الضرو الذي حاق بالطاعن من جواه هذا والفصل وتحديد التعويض الحابر إله بما تقضى به المسادة السادسة من المقانون المركات المؤممة من مناصبهم يكون قد في فضاءه على غير أساس من الواقع والقانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع انتقرير الذي تلام السيد المستشار المقسسور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوف أوضاعه الشكلية .

معه ٢٥٠ جنبها قيمة أجره عن المسلمة من ١٩٦١/١٩٦١ حتى ٣١/١٠/١١ و ١٥٠ جنيهاً بدل الإنذار و ٧٨٧٥ جنيها قيمة أجره عن المدة الباقية من المقد احتبادامن ١/١١/١١ ١ وحنى ٦٦٦/٧/١ ١ و ١٠٠٠ جنيما تعويضاعن فصله تعسفيا ٤ وجملة ذلك المبلغ المطالب به ، وإذا أنت تلك المؤسسة في ١٢/د/١٩٦٢ ثم سميت <sup>دو</sup>الشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق"قصر الطاعن الحصومة في الدعوى على هذه الشركة وحدد طلباته قبلها بمبلغ ١١٦٩٣٫١٢٣ جنبها منه ه٧٥ جنيها قيمة أجسره حتى ٢١/١١/١١ و ١٥٠ جنيها بدل الإنذار و . ٢٥, ٢٦ جنيها مقابل أجازته السنوية و ٢١٨, ٢١ جنيها مكافأة نهاية الخدمة و د٩٩٧ جنها تنويضًا عن الضرو المسادى الذي لحقه بسبب قصله من العمل وهو يعادل الأحر الذي كان-يحصل عليه في المدة الباقية من العقد و ٢٠٠٠ جنها تعويضا من الضرر الأدبي ، ولما تغير إسم الشركة إلى "الشركة المصرية للورق والأدوات المكتبية " ( الشركة المطمون ضدها ) وحه الطاعن إليها و باسمها الحديد ذات الطلبات السابقة والبالغ مقدارها ١١٦٩٣,١٢٣ جنيه ، ثم عدل طلباته هذه إلى مبلغ ١٥٧٥ جنبها يتمثل في ٩٩٧٥ جنبها تعويضا عن الضرو المسدى و . . . ه جنيه تعويضا عن الضرر الأدبى و ١٥٠ جنيه عل الإنذار . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ قضت الحكة الاشدائية بإحالة الدعوى إلىالتحقيق ليثبت الطاعن أنه كانت تربطه بالنمركة المطعون ضدها علاقة عمل ولتنفي الشركة ذلك قضت في ۱۹۲۲/۱۲/۳ و بعد سماع شهود الطوفين بندب مكتب خيراء و زارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبر تقريره فغنت في ١٩٦٩/٢/٢٢ (أولاً) بإثبات ترك الطاعن الخصومة و الدعوى بالنسبة لطلب مكافأة نهاية الخدمة ( ثانيا ) بإلزام المطمون صدها بأن تدف الطاعن مبلغ ٢٥ جنيها ( ثالتا ) يرفض الدعوى بالنسبة الطلب بدل الأجارة السنوية وأخر المدة الباقية من العقد ( رابعا ) وقبل الفصل في موضوع طلبي بدل الإندار والتمويض عن الفصل التعسفي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن الشركة المطعون ضدها فصلته من عمله فصلا تعسفيا بدون إنذار وأن ضررا قد أصابه من جراء هذا الفصل ومداه ولتنفى الشركة ذلك ، وبعد أن سمعت المسكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٦٩/١٢/٢٠ ( أولا ) يرفض الدعوى بالنسبة

لطلب بلل الإتذار (ثانيا) برازام الشركة المطون ضدها بأن تدفع المطاعن ملغ ١٥٠٠ جتيا - استانف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة رقم ١٩٠٩ اسنة ٨٥٠ ، كما استأنفته المطعون ضسدها وقيد استثنافها يرقم ٣٤٧ سنة ٨٥٠ ، وف ١٩٠٠/٢٩١ قضت محكمة الاستثناف بعد أن ضمت الاستثناف رقم ٢٤٧ برفض الاستثناف رقم ١٩٠٠ السنة ٨٨٥ (ثانيا) وفموضوع الاستثناف رقم ٢٤٧ سنة ٨٨٥ المستثنف إلى إزام الشركة المستثناف بلد إزام الشركة المطمون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٠٠٠ جنيها . طمن الطاعن في هدا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة المعامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطمن عل عرفة المشورة فحدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطمن وعرض راما

وحيث إن الطمن يقوم على ثلاثة أمراب حاصل أولها أن الحكم المطمون فيه أخطأ ف تطييق القانون وخالف ألئات فالأو واق ، وفريان ذلك يقول الطاعن أن الحكم اعتبر أنطلباته اعتامية بشأن التعويض قد أعسرت فيمبلغ ١٠٠٠جنيه عقولة أنمذ كراته التي تضمنت تعديله إلى ١٤٩٧٥ جبيه لم تعلن للشركة المطعون مُدَّهَا فَي حَيْنَ أَنْهُ عَدَلَ مَبِلَعُ التَّعُويُضُ فَي مَذَّكَرَتُهُ المُقَدَّمَةُ ﴿١٩٦٦/١٢/٣ أمام محكمة أول دوجة والمُعلنة للشركة للى ٩٩٧٥ جنيها عن الضرر المسادن و . . . ٩ جنها عن الصرو الأدى ثم عدل هذا المبله الأحير إلى . . . ٥ جنها في مذكرته المقدمة لخلسة ١٩١١/١١/١ أمامذات المحكمة والتي كانت قد رخصت للطرفين بتقديم مذكرات بطربق الإبداع في ملف الإيداع الأمر المذي يغني عن إعلان المذكرة لامم الآخروينج آثاره . ويضيف آطاعن أن الحكم وضع في اعتباره عند تقرير التنويض ما نصت عليه المسادة السادسة من الفانون رقم ١٩٦٧لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمذ آت من أنه بجوز لجمة الإدارية المختصة إعفاء أعضاء تجالس إدارة الشركات ومديرى للمنشآتا كخضعة لأحكامه وتعيين فيرهم من أن المؤسسة التي كان يعمل بها لم تكن قد أنمت عندما فصنه من عمله في ١٩٦١،٠٢٨ إدام أنمت في ١٩٢/٥/٢٢ ، مقتفى التانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ ولا وجه بالناني لاستناد الحكم إلى تلك المسادة عند تقدير العوايض ، وهو مايميه بالمعلم في تعابيق القانون ومعالفة الثابت

وحيث إن هذا النعي صحيح،ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أنمحكمة أول درجة قررت بجلسة ١٩٦٦/١٠/١ حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٦٦/١٢/٣ و رخصت للطرفن بتقديم مذكرات في أجل محدد لكل منهما فأودع الطاعن ملف الدعوى مذكرة في خلال الأجل المرخص له بتقديمها فيه متضمنة تعديل مبلغ التعويض إلى ٩٩٧٥ جنيها عن الضرر المسادى و ١٠٠٠ جنيها عن الضرر الأدى ومؤشرا عليهامن معامى الشركة المطعون ضدها ماستلام صورتهاوهوما يتيد اطلاء النمركة على تلك المدكرة ومن ثم تكون الطلبات التي حوتها معلومة لها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد شعديل الطلبات الواردة سهد، المذكرة فإنه يكون قد خالف النابت بالأوراق . كما أنه ولئن كان تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابرله هو من إطلاقات قاضي الموضوع إلا أر شرط ذاك أن يكون قداعتمد ف قضائه على أساس سلم ، ولما كان آلثابت على ما سجله النحكم المطعون فيه أن الطاعن فصل من الممل عوسسة ... .. .. بناريخ١٩٦١/١٠/٢٨ وبقرار من العارس العام على أموال الغاضدي لأمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وأن هذه المؤسسة أنمت عقتضي القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٢ المعمول به من تاريخ شره بالجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٥/١٢ ، وكان مقتضى ذلك أن الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة سالفة الذكر قبل تأميمها ، قان الحكم إذ أخذ في الاحتبار صند تقدير الضرر الذي حاتى بالطاعن من جراء هذا الفصل وتحديد التعويص البنابر له بما له تقضى به المسادة السادسة من القانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ من جواز إعقاء مدرى الشركات المؤتمة من مناصبهم يكون قد بني قضاءه على غير أساس من الواقع والقانون .

لما كان ما تقدم يتمين نقض الحكم المطعون فيه لهذا للسبب بغير حاجة لبحث باقي أسباب العلمن .

### جلسة ۲۲ من مايوسنة ۱۹۷۹

ر ياسة السيد الستشار أديب تصبحى ، وعضوية المسادة المستشاوين عمد فاضل المرجوهي ، وعمد صلاح الدين حبد الحميد ؛ وحرف الدين شيرى ، وعمد عبد العظيم حبيد .

( \* \* • )

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٠ القضائية :

عمل "بدل تفرغ" . شركات .

المهندس المعين بمقنضى أمر تكسيف صادر طبقاً لأحكام الفانون ٢٩٦ لسنة ٢٩٥ و**اللائحة** ١٩٩٨ لسنة ١٩٦٦ . لايحل الطالبه ببدل تفرغ طبقاً المقانون ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بش**أ**ن **تحيي**ق تريجى الجفاصات بشركات الفطاع للمام طالماً أن تعييته لايستند إليه .

لما كان الناس أن المطمون ضده عينى الشركة الطاعة بتاريخ ٢٩٠١٠/١٠/١٠ به تفتى أمر التكليف رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٢ الصادر طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٦ في الماسلات ١٩٩٦ في أن أوامر التكليف للهندسين المصرين خريجى الماسلات المصرية : ولا نحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقر المجهورى رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٦ ومحدد مرتبه وفق هذه اللائحة ، وكان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦ ولا وجه بالتالى لماملة المطمون ضده سبأحكامه وتحديد أجره على سند منها ولا وجه بالتالى لماملة المطمون ضده سبأحكامه وتحديد أجره على سند منها زملاء له يختلفون عنه في ظروف تعييم على ما هو ثابت من تقرير خبير المعوى الماكان ذلك وكان المرح المطمون فيه قد خالف هسذا النظر وقضى بأحقية الماكن ذلك وكان المرح المطمون فيه قد خالف هسذا النظر وقضى بأحقية المقانون رقم ٩٢ اسنة ١٩٦٢ في نصت طيه من منع المعينين وفقا لأحكامه المرتب وطلاق غلاء المعيشة بالفنات والأوضاع المقررة لمن يمين في وظائف الرب وطلاق غلاء المعيشة بالفنات والأوضاع المقررة لمن يمين في وظائف الموجة السادسة بالكادر العالى المسكوى . وأياكان وجه الرأى في مدى ذلك الموجة السادسة بالكادر العالى المسكوى . وأياكان وجه الرأى في مدى ذلك الموجة السادسة بالكادر العالى المشركات التابعة المؤسسات العامة طبقا لأحكام الموجة السادسة بالكادر العالى المشركات التابعة المؤسسات العامة طبقا لأحكام الموجة السادسة بالكادر العالى المشركات التابعة المؤسسات العامة طبقا لأحكام الموجة السادسة بالكادر العالى المشركات التابعة المؤسسات العامة طبقا لأحكام

ذلك القانون ومن يمين في الوظائف الحكومية فإنه يكون قد خالف القانوني وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن\_ تحصل في أن المطمون ضده أقام على الطاعنة ... .. .. .. الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ١٩٦٦ عمال كان القاهرة طالبا إلزامها بأن تؤدى له مبلغ ٤٧٣ ج و٣٠٣ م " قيمة بدل التخصص " المستحقة له عن المدة من ٢٢/١٠/١٩٦٢ حتى ١٩٦٦/٩/٣٠ بواقع عشرة جنيمات شهريا وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى تلك الشركة بوظيفة " مهندس " بمقتضى عقد حرر ف٧٢/٠١ ١٩٦٢/١ بناء على أمر التكليف رقم . ٦٦ لسنة ١٩٦٢ وعملاباً حكام القرار الجمهورى وقم ١٥٩٨ نسنة ١٩٦١ عرتب شهرى قدره ٣٥٣ ج منه ٢٨ ج و٩٢٥ م أجر أسامي و٦ ج ووهم علاوة غلاء ومنذ ١٩٦٣/٧/١ أضيفت له قيمة المنحة السنوية فبلغ ٤٠ ج ومممم ، ولما كاد من حقه أن يحصل على بدل تخصص قدره عشرة جنيات يضاف إلى حملة مرتبه المذكور بمقتضى القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فقد طالب الشركة به إلا أنها وفضت منعه أياء برغم أن مرتبه المتفق عليه بينهما يشمل هذا البدل وهو مادعاه إنى إقامة دءواه بطلباته سالفة الذكر ، و بتاويخ ١٩٦٨/١/٣٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضاّم مذا الحكم أمام عكمة استثناف القاهرة وقيد استثناف برقم ٥٥٧ لسنة ٨٥ ق وفي ١٩٦٩/٢/٦ قضت الحكمة سنب مكتب الحبراء لأداء المأمورية المبينة بمطوق الحكم وجاء بأسبابه أن المشرع أصدر القانون دقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريمي الحامعات بالشركات آلنابعة المؤسسات العامة ونص فيه عل منع المعينين وفقا لأحكامه المرثب وعلاوة خلاء المعيشة بالفئات والأوضاع المقروة كمن يعين

فى وظائف الدرجة السادمة بالكادو العالى الحكومي كا ورد بمذكرته الإيضاعية أن المدين وفقا لهذا التشريع المقترح يتساوون فى الظروف والأوضاع المحييين وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتمين خريجى الجامعات فى الوظائف الحكومية وأنه لما كان الهندسون المدين زوفقا لأحكام هذا القانون والأخير يمنحون بدل تفرغ عملا بأحكام القانون ١٩٥٢ المشار إليه فإنه يكون من صده قد عين وفقا لأحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فإنه يكون من حقه أن يحصل على ذلك البدل ، وبعد أن أودع المبير تقريره قضت في المهرف المعلون ضده في جهل تغرغ قضت في ما المهرف المعرف من المهرف المعرف شهريا إبتداء من تاريخ تعيينه في ١٩٦٢/١ وحتى ١٩٧٧/١/١١ وصبعة جنيات وتصف شهريا إبتداء من تاريخ تعيينه من المهرب المهرف المهرف المهرف المعرف من المهرف المهرف المهرف المهرف المهرف المهرف المهرف العلمن ، وعرض من المهرف المهرف على غرفة المشورة فعدت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض العلمن ، وعرض العلمن على غرفة المشورة فعدت لنظوء جاسة ١٩٧٧/٤/١ وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما تنماه الطاحنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف الفاتون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بتقرير حتى المدعون ضده فى بعل التفرخ أسوة بالمهدسين الذن يعملون بالحكومة فعالف بذلك أحكام لاتحة موظفى وعمال المشركات العمادرة بالقرار الجهووى وقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٩١ التى عن ظاهاوهى لا تعرض على الشركات منع هذا البعل للعالمين بها ، هذا فضلا عن استنادا لحكم إلى مقلونة خطئة أمراها الخبرين المطعون ضده وبين زملاه إلى العمل شنافون عن ظروف تعيينهم .

وحيث إن هذا التى صحيح ذلك أنه لمساكان التابت و الدعوى أن المطمون ضدة حين في الشركة الطامنة بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٢ بمقتضى أمر التكليف رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف الوندسين المصريين خريجى الجامعات المصرية ، ولا عمة موظفى وحمال الشركات العمادرة بالقراد الجمهوى وقم ١٩٥٨ اسنة ١٩٦٦ ومحمد مربهونق هذه اللائحة، وكان الفانون رقر ٩٩ لسنة ١٩٩٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قوادلا تعتبر استناه من أحكام اللائحة ولا وجه بالتالى لهاملة المطعون ضده باحكامه وتحديد أجره على سند منها مادام أن تعيينه لم يكن مرتكا إليه ، وكان لاعمل لأعمال المساواه بينه وين زملاه له يختلفون عنه في ظروف تعيينهم على ما هو ثابت من تقرير خبير الدهوى ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا انظر وقضى باحقية المطعون ضده في بدل التفرغ بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من البانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٧ في نصت عليه من منع المحيدين ونقا لأحكامه المرب وعلاوة غلاه المعيشة بالفتات والأوضاع من منع المدينين ونقا لأحكامه المرب وعلاوة غلاه المعيشة بالفتات والأوضاع المقررة لمن يعين في وظائف الدرجة السادمة بالكادر العالى الحكومي ، وأياكان وجه الرأى في مدى ذلك التائل في الأجوريين من يعين بالشركات التابعة المؤسسات السامة طبقا لأحكام ذلك التائل في المنوجب نقضه دون حاجة البحث باقي أوجه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة البحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيمولما تقدم متعين أبد الحكم المستأنف

## جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۷۹

رياحة المديد المستشار أديب قصيجى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد فاضل الحرجوشى ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ، وشرف الدين خيرى ؟ ومحمد هبد العظيم هبد .

(YYI)

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) نقض " المصلحة في الطعن ".

عدم تحقق مصلحة الطاعن من اختصام أحد المطمون خدهم ، أثره -عدم قهول الطعن بالنسبية له. ( ٧ ) عمل 2 أهماية عمل 2 .

الإسابة نتيجة حادث أثناء النصل اعتبارها إسابة عمل ولو النفت العلاقة **بين الإسابة والسل** م 1 ق 17 استة 1972 لامحل لقصر تعليق هذه المبادة على الحوادث التي تنشأ من مخاطر السهار .

١ ـــ لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض الطعون ضده الثانى بشيء ما على الطاعنة وكانت هذه الأخيرة لم توجه إليه أى طلبات كما أسست طعنها على أسباب لاتتعلق به ، فإنه لاتكون له مصلحة من إختصامه فيه ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

٧ -- إن المسادة الأولى من قانون التأمينات الاجهاعية الصادر بالقانون رقم ١٦ -- إن المسادر بالقانون رقم ١٦ السنة ١٩٦٤ -- الذي يحكم واقعة الدعوى -- إذ نصت في العقرة ( د ) على أنه يقصد بإصابة العمل في تطبيق أحكامه "الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجلول رقم ( ١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أوب بهه "فقد جاء نصها داما شاملا لأي من الحوادث يقره في عبيب العامل أدب الديادة العمل ولو لم يكن بينه وبين العمل علاقة ما .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوداق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقـــرو والمرافعة وبعد المداولة .

وحمهث إن الوقائع حد على مابين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن مصل في أنه بتاريخ ما/٩٩٦/ اقتل عملا المرحوم .. .. .. .. مورث المطعون ضدها الأولى -- وهو يؤدى ممله بالشركة الطاعنة وقيدت الواقعة جناية بقم ١١٥ سنة ١٩٦٦ كلي الاسكندرية وأثناء نظرها أدعت المطعون ضدها المذكورة مندنيا قبل المتهمين والطاعنة بملغ عشرين ألف جنيه ؛ وفى ١٩٦٧/١٢/١٤ قضت عـكمة الحنايات بمعاقبة المتهمين وبالزامهم متضامنين بدأن يؤدوا السدعية بالحسق المسدني مسباغ خمسة آلاف جنيه على سهيل التعويض وبإحالة دعـوى المسئولية الموجهة للطاعنة إلى محكـة الامكندرية الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١٩٨٢ سنة ١٩٦٩ مدني كلي رقامت المطعون مدها الأولى باختصام المطعون صده الثاني ( وزير الداخلية بعم فمنه ) طالبة إلزامه متضامنا مع الطاعنة بأن يؤديا لها مبلم خمسة آلاف جنيه وف ١٩٧٠ ٢/٢٤ قضت الحكمة الاستدائية بالزام المطمون صده الثاني بأن يؤدي **لَمَا مِلْعُ خَمَسَةً آلَافُ جَنِيهِ و رفض ال**دعوى قبل الطاعنة ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هـ ذا الحكم أمام عكسة استثناف الأسكندرية وقيد استلنافها يرقم ٧٥ سنة ٢٦ ق كما أسائقه المطعون صده الناني وقيد استثنافه برقم ٤٧ ه سنة ٢٦ ق و ضبت الكمة الاستثنانين ، وفي ١٩٧١/٣/٢٤ قضت في أولمها بالناه الحكم المستأنف و بالزام الطاعنة بأن تؤدى للطعون صدها الأولى مبلغ خمسة آلاف جنيه متضامنه مع نابعها من المتهدن وفى ثانيهما بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطآءة في هذا الحكم بطريق النقص وقلمت النيابة المامة مِذْ كُرَّة دفعت نبها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني وطلبت نقض الحكم المطمون فيه في خصوص الدبب الأول بالنسبة للطمون ضدها الأولى ، وع رُض العامن على غرفة المشورة فحددت لنظره جاسة ١٩٧٦/٢/١٨ وفيهاالترمت النيابة وأسا

حيث إن مبل الدفع المبدى من النيابة العامة بمسمدم قبول الطمن بالنسبة المطمون ضده النانى أنه ليس خما حقيقيا فى الطعن .

وحيث إن هذا المدفع في عادنك أنه لما كان الحكم المطعون قيه لم يقض الطعون ضده النالى بشئ ماعلى الطاعنة ، وكانت هذه الأخيرة لم توجه إليه أى طلبلت كما أسست طعنها على أسباب لاتتعلق به ، فإنه لاتكون لها مصلحة في اختصامه فيه و يكون الطعن غرر مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة الطعون ضدها الأولى استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على الانة أسباب تنبى المطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه أنه خالف المقانون وأخطأ في تطبيقه إذ قور أن قتل مورث المطعون ضدها يد عدد من العاملين لديها أثناء قيامه بعمله لايعد من حودث العمل لانه لم يكن نتيجة محاطح آلاته وأدراته ، ورب على ذلك مساءلتها متضامنة مع تابعها وفق المفواعد العلمة في المشتولية القصيرية مع أن المشرع عرف إسابة العمل في الفقوة "د" من الحاءة الأولى من القانون ٣٣ لمسنة ع ١٩٦٤ يشأن التاميات الاجتاعية بأنها " إلاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه " مما مفاده أن مجرد وقوع الإصابة أتناء العمل كاف انطبيقها .

وحيث إن هذا النمى صحيح ذك أن المسانة الأولى من قانون التأمينات الإجهاعية الصادر بالقانون وقر ١٣ لسنة ١٩٣٤ الذي يحكم والمقالد موى إذ تمست المقاقرة عدد على أنه يقصد بإصابة العمل في تطبيق أسكامه حمالإصابة بأحد الإمراض المهنية المبينة بالحدول وقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة تقييمة حادث أنناه تأدية العمل أو إسببه عمقد جاء نصها عاما شاملا لأى من الموادث يقع فيصب العامل أثناه تأدية العمل ولو لم يكن بينه وبين العمل علاقة ما علماكان ذك وكان الحكم المطمون فيد قلد خالف هسمة المنظرولم يعتبر المحادث اذى وقع لمروث المعلمين ضدها الأولى أثناء قبامه بعمله حادث على تشرع عمل تشار المحادث المحادث على عالم المحادث على تقالم العمل وقو على الموادث القامة بالتمويض

باحتبارها مسئولة عن أعمال تابعيها وفق القواعد العامة ، وتحجب بهذا الخطأ عن بحث مسدى حق المطعون ضدها الأولى في الرجوع على الطاعنة بالتطبيق لنص المسادة ٤٢ من ذلك النانون وأذن لا يجز العامل المصاب في حادث عمل الرجوع على صاحب العمل طبقا للقواعد العامة إلا إدا كانت الإصابة قدتشات عن خطأ جمع من جانبه ، قإنه يكون قد خالف الفانون وأحطأ في تطبيقه عن خطأ جمع من جانبه ، قإنه يكون قد خالف الفانون وأحطأ في تطبيقه عنا يستوجب نقضه لهذا السبب دون حابة لمحث باق أسباب الطعن .

### جلسة ٢٣ من مايوسنة ١٩٧٦

برياسة السية المدتدار تائمب رئيس المحكمة أفور خلف وعضوية السادة المستشارين عصوح معليه ؟ وحسن الدنباطى؟ والفكور بشرى رؤق فنيان ؟ ووأفت عبد الرحيم •

## ( \* \* \* )

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ١٤ القضائية :

(٣٠٢٠١) عمل «عمولة المبيعات » .

- (١) العمولة من ملحقات الأجر غير الدائمة · عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق مبها ·
- (٢) لرب العمل أن يكلف العامل بعمل أخر غبر المتفق عليه ، الإنخناف عنه اختلافا بموهريا
   متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٣) القضاء عدم :ستحقاق العامل مترسط ما كان يتقاضاه من همو . . أيتناؤه على أن لعامل تقل من على مان العمل العامل تقل من العمل العامل تقل من العمل العم

( ع ) نقض "السبب الحدد " . عمل .

عدم تحدى العامل أمام محدة الموضوع بوجود لاتحة نضم الذي فقل أليه تعطيه اخل في لعمولة • التدمك بدلك أمام محكمة النقش • سرب جديد • غير مقبول •

العمولة وإنكات من ملحقات الأجر التي لايجوز لرب العمل أن يستقل بتعديلها أو إلغائها ، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار بحيث لايستحقها العامل إلا إذا تحقق سهها .

لوب العمل - وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكة - (١) أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لايختلف عنه اختلافا جوهريا وأن يتقله إلى

<sup>(</sup>١) قض ٢٣/٢/٢ المنة ٢٣ ص ١١٢ ·

مركز آخر أقل ميزة أو ملاء.ة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العملذلك .

٣ ـــم مَى كان الحكم المطعون فيه قد خلص ـــ فى حدود سلطة محكة الموضوع التقديرية ولما أورده من تدليل سائغ ـــ إلى أن نقل الطاعن إلى قسم الإطارات اقتضته مصلحة العمل بعد توقف استراد السيارات من الخارج الأحر الذى يخرج عن إرادة الشركة المطعون ضدها ، وانهى إلى عدم استحقاق الطاعن متوسط ماكان يتقاضاه من عمولة بعد نقله من العمل الذى تستحق هذه العمولة بسببه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا

٤ ــ مقى كان النابت من الأوراق أن دفاع الطامن (العامل) أمام محكة الإستثناف قام على أنه نقل إلى عمل يتحقق فيه مناط إستحقاق العمولة طبقا لما ذهب إليه الحكم الابتدائى وهو البيع ، دون أن يتسك بأن لقسم الإطاوات لائمة تعطى الحق فى العمولة ، فإن ما يتماه فى هذا الخصوص يعتبر سببا جديدا لما يخالطه من واقع بخيث لا يجوز إثارته لأول مرة أمام عكة النقض .

### المحكمة

بعد **الاطلاع على ال**أوراق و<sup>س</sup>تاع التقرير آلذى تلاد السيد المستشار المقرر **والمرافعة وبعد المداولة** .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في إن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم . ١٩٧٤ صنة ١٩٧٧ عمال جزئى القاهرة ـــ التى قيدت برقم . ٧٧٠ سنة ١٩٠٩ عمال كلى بعد إسالتها فى . ١٩٠٩/١٠/١ إلى الحكمة الابتدائية ـــ وانتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لدميلغ و٤٤٠ ملى إ ١٩٠٨ ج ، وقال بيانا لها إنه التحق بالشركة المطعون ضدها فى ١٩٤٧/١ قى وظيفة بائم بقسم السيارات بمرتب

مقداره ثلاثون جنيها شهريا تضاف إليه صولة بنسبة ٢٠٠٠ من قيمة الميمات وتدرج مرتبة الشهرى حتى بلغ ٦٥ جنيها سنة ١٩٦٠ بخلاف العمولة . ونظرا لكسآد سوق بيم السيارات نقلته الشركة في سنة ١٩٦٢ اللي وظيفة رئيس صالةً بقسم الإطارات وسكنته في الفئة الخامسة بمرتب شهرى مقداره ٢٥ جنيها ، ولما طالب بصرف متوسط ماكان يتقاضاه من عمولة في السنوات السابقة ويبلع ٣٣ جنيها في كل شهر ، اقتصرت الشركة على إضافة مباع عشرة جنهات شهريا إلى مرتبه بأثر رجعي منذ نفله في ١٦٦٢/٦/١٧ . وإذَّ كَان من حقه تقاضي باقى متوسط هذه العمولة حتى تاريخ تقاعده في ١٩٦٧/٨/٢٧ ويبلغ ٤٧٥مليمار١٥٠٣ج فقد أقام دعواه السالف يالها . وبتاريخ ١٨/٤/٥ محكت الكةبندب مكتب خبراء وؤارة العدل ليبان متوسط العمولة آلذى كان الطاعن يتقاضاء فبالستولت السابقة وماصرف لدمته والمتروق التي يستعظها ومدى أحقيته في صرفها بعد نقله إلى قم الإطارات ، وبعد أن قدم الخبير تغويره قصت في ١٩٧٠/٣/٨ برنض التموى ، فاستأخب الطاعن هذا الحكم أمام محكة استثناف القلعوة وقيد الاستثناف رقم ١٤١٣ سنة ٨٧ ق ، وفي ١٩٧١/١/٣١ حكت احكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطامن في هذا: الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وحرض الطمن على غرفة المشورة فعددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٤/١١ وفيها الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينمى الطاعن بالأول مرما على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق الفانون وتفسيره وذلك من أربعة أوجه حاصل الأول والرابع منها خطؤه فيا انهى إليه عن أن مناط استهة ق العمولة هو تحقق البيه نعلا في حين أن العمولة جزء لا يتم زأ من الأجر لا يعم حرمان الهاعن منه ه فضلا عن خطك فيا فعب اليه من أن قلة العمل في قسم بيه الديارات مما يديع المشركة نقل الطاعن وتحفيض أجره بالنسبة لمتوسط العمولة رخم ما أثبته الخبير المنتدب من أنصالة بيمالديارات لم تغلق كلية وأنما اقتصر عملها على السياوات المستملة دون المستوردة . وحاصل الرجهين الثاني والدلث خطأ الحكم المطعون فيه في اعتبار سكوت الطاعن عن رفع دهواه خمس سنوات منذ قطة إلى قسم الإطارات في سنة 1977 مسقطا لحقه ،وفي اجازته تعديل أجره قولا بأن ذلك

قد ثم بموجب اتفاق بينمو بين الشركة ، الأمرالذي يخالف حكم الحادة السادسة من الله الون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ التي تبطل الإبراء والتصالح على الحقوق الناشئة عن مقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن العمولة وإن كانت من ملحقات الأجرالي لايجوز لوب العمل أن يستقل بتعديلها أو إلغائها، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي لبس لهاصفة النبات والاستقرار بحيث لاستحقها العامل إلا إذا تحقق سبمها. ولما كان لرب العمل ــ وهلي ماجرى به قضاء هذه المحكة ـ. أن يكلف العامل عملاآخرغد المتفق طيه لايخ لمف صنه اختلافا جوهرياوأن ينقله إلى مركز آخر أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذي كـان شغله مي اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص ــ في حدود سلطة محكمة الموضوع النفديرية ولما أورد ، من تدليل ساء \_ إلى أن نقل الطاعن الىقديرالإطارات اقتضته مصلحة العمل بعدتوقف استيراد السيارات من الخارج الأمر الذي خِرج عن إرادة الشركة المطعون ضدما ، وانتهى إلى عسدم استحقاق الطاعن متوسط ماكان يتقاضاه من عمولة بعسد نقله من العمل الذي تستحق هذه العمولة سبيه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا محييما . ومردود في شقه الثاني بأنه وقد التهي الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة قانونا على ماسلف بيانه ، فإن تعييبه فيما أستطود إليه من دعامات أخرى لقضائه \_ أيا ماكان وجه ارأى في النعي الموجه اليها ــ يكون غير منتج ٠

وحيث إن اصل السهب الناني من أسباب الطعن القصور في انتسبيب إذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على أن الطاعن كان يمارس البيح في قسم الإطارات الذي نقل إليه وأن الانحة هدذا القدم تعطى الحق في عمولة ، فضلا عن أن نقله لا يسقط حقه في متوسط العمولة الذي كان يتناضاه قبل النقل، ولو حتى الحكم بالرد على هدذه الأوجه وعلى ما أورده في صحيفة استثنافه لتفير وجه الرأى في الدحوى .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن دفاع الطاعن أمام محكة الاستئناف قام على أنه نقل إلى عمل يحقق فيه مناط استحقاق العمولة طبقا لما ذهب إليه الحكم الابتدائى وهوالبيع دون أن يتسك بأن لقهم الإطارات لائحة تعطى الحق في العمولة فإن هايتماه في هذا المحصوص يعتبر سببا جديدا لما يخالطه من واقع بحيث لا تجوز إكارته لأول مرة أمام محكة النقص . ومردود في شقه الثانى بأن محكة الموضوع لا تلزر ما بأن تعقب كل جمة للطاعن وترد طيها استغلالا لأن قيام الحقيقة الواقعة التي استخلصها ، فيه الرد الضمنى المسقط لكل جمة غالقة .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن .

## جلسة ۲۶ من مايو سنة ۱۹۷۲

يرياسة السيد المستشاد أحمد فتحى مرمى ؛ وعضوية السادة المستشادين : يجد صالح أبو واس ؛ وسلخنا مدفقى ؟ وجميل الزنى ؟ وجمود حسن حسين

## 

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٧ القضائية :

- (١) ، (٢) الزام . حوالة "حوالة الحق" .
- (4) تفاذ الحوالة الأخيرة فى حتى المدين عند تعاقب الحوالات على الحق الواحد . فرطه .
   قبوله لحا أو إعلانه بها مع بيان تعلسل الحوالات السابقة عليها . اعلانه بكل حوالة منها على حدة .
   خبر لازم .
- (٢) تناذ الحوالة في حق اللدين ، شرطه ، إنذار المدين مل يد محضر بالموفاء بالحق الصال توطئة لاستصدار أمر أداء به ، كتمات لنفاذ الحوالة في حقه من كان مشتملا على بيان وقوح الحوالة وهروطها الأساصية .
- (ع) دعوى " الطلبات في الدعوى " . حكم "ما لا يعد قصورا" . إثبات " الإحالة للتحقيق " .

الطلب الذي تائزم المحكمة بيان سبب رفشها له «الطلب الصريح المباؤم - مثال في طلب **الإحاة ا**لتحقيق -

١— إذا تعاقبت الحوالات على الحق الواحد، وطالب المحال اليه الأخير المدين بقيمة الحق المحال ، فلا يشترط لنفاذ الحوالة الأخيرة فى حق المدين سوى قبوله ما أو إحلانه بها مع بيان تسلسل الحوالات السابقة طيها دون حاجة لإعلانه بكل حوالة منها على حدة ، إذا المقصود بالإعلان هو لعلام المدين باشقال الحق المحال إليه الذي يطالب بالدين و إثبات صفته فى اقتضائه ، أما هيره من الحمل اليهم السابقين الذي أسالوا حقهم إلى الآخرين فلا يلزمون بإعلان المدين الذي أسالوا للهدين فلا يلزمون بإعلان المدين

بالحوالة : وتنعقد الحوالة التى أبرمها كل منهم بالتراضى بما يترتب عليها من نقل الحق إلى المحال اليه دون حاجة لرضاء المدين . وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وإعتد فى نفاذ الحوالة فى حتى الطاعن بإعلانه بالحوالة الأخيرة بالإنذار الذى اشتمل على بيان بالحوالات السابقة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٧ - يكفى في إعلان المدين بالحوالة لتنفذ في حقه وفقا لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدنى حصوله بأى و رقة رسمية تعلن إليه بواسطة المحضرين، وتشمل على دكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية ، ومن ثم فإنه يقوم مقام الإعلان إنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالحق المحال توطئة لاستصدار أمم أداء به منى كان هدا الإنذار مشتملا على بيان وقوع الحوالة وشروطها الأساسية .

٣ - المطّب الذي خارم المحكمة ببيان سبب وفضها له دو الطلب الذي يقدم اليها في صينة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، و إذ كان الطاحن قد اكتفى في دفاحه بالقول بأن الأو راق المقدمة منه تعتبر في القليل مبدأ ثبوت بالكتابة يمكن تكملتها بالبينة دون أن يطلب إحالة الدهوى التحقق جمودة صريحة جازمة ، فلا على الحكم المطمون فيهان هو لم يرد على هذا الطلب.

### المحكمة

بعد الاطلاع مل الأو راق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المسقشار اللمر ر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن امتوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأو واق -- تحصل ق أن المطعون ضدم أطاعوا المعوى رقم و ١٩٦٦ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى تنا على الطاعن طلبوا فيها إيزامه بأن يؤدى لم يوصفهم ورثة المرحوم " ــ ــ ــ ... ... مبلتم مدرع جنيه وأسعوا حقواهم على أن المرحوم ... ... ... ... مبلتم مدرع جنيه وأسعوا حقواهم على أن المرحوم

... ... .. يداين المرحوم ... ... ... بمائة وتضامن الطاحن ف مبلغ . . . ٤ جنيه بموجب سند مؤ وخ ١٩٦٦/٢/٢٧ مستحق الأماء ن ۱۹۲/۱/۱ وقد أحيل الحق النابت به إلى المرحوم " ... .. .. .. ... ... ... ... ... لتحصيله وتوزيعه على الوجه الآن مبلغ ٢٥٠٠ جنيه السيد .. .. .. .. .. ومبلغ ۱۹۰۰جنبه ... .. .. .. .. .. دومبلغ ۱۷۵۰ چنبه .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. . وأن ... .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. قبضا تصيما وقدره ، ههمجنها وحالا حقهما ... ... ... ... ... ... ... ... فأصبحا هائنين بكل المبلغ الطامن وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٦ أمالا السند لمووثهم .. .. .. .. نظير استلام مبلغ وووثهم بد .. .. الذر الطاعن بإعلان مل به عضر بتاريخ ١٩٦٦/٢١٨ متضمنا الحوالة ومكفا إياد بالسفاد ثم عارد الورثة إعلاق الطاعن بعد وفاة مورثهم بالحوالة والسداد ومحكمة أول درجة قضت ف ١٩٧١/٢٢ ماازام المطمن بأن يؤدى الطعون خدهم بصفتهم مبلغ . . . ؛ جنيه . استأخسالطاعن الحسكم بالاستثناف رقم ٢٣ سنة ٣ يُخ . تعادى وعرَّمة استثناف أمبوط (مأمور يقفا) فقت في ١٧/٥/٧٧ أبتأييد الحكم المستأنف طمن الطاعن فحفة الحكم بطريق التقض وقدمت اليابة المامة مذاكرة أمدت فها الرأى برض الطعز وعرض الطمن طرائحكمة فرغونة مشورة فحدث جلسة لنظوه و بالحلسة المحددة الترمت النيابة وأيها .

وحيث لذ الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن يأولمة على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون والحطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى بنفاذ الحوالة في حقه مكتفبا في ذلك بإعلائه بالحوالة الأخيرة مع أنه كان يجب إعلائه مجميع الحوالات السابقة من كل عمل إليه على حدة كما أن الحكم المطعون فيه قدم اعتد في إعلان الحوالة بالإعلانين المؤرخين كما أن الحكم المطعون فيه قدم المن الإعلان الأول ثم باسم مورث المطعون ضعم بعد وفاته ، كما أن الإعلان الثاني كان إذاوا بالمطالبة بالدين توطئة لاستعمام أمر الأداء فلا يغني عن إعلان الحوالة صراحة واستقلالا أي إجراء .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه إذا تعاقبت الحوالات على الحق الواحد وطالب الحال إليه الأخير المدين بقيمة الحق الحال فلا يشترط لتفاذ الحوالة الاخيرة في حق المدين سوى قبول لها أو إعلانه بها مع بيسان تسلسل الحوالات السابقة طيها دون حاجة لإعلانه بكل حوالة منها على حدة إذ المقصود بالإملان هو إعلام المدين بانتقال الحق إلى الحيال إليه الذي يطالب بالدين و إثبات صفته في اقتضائه، أما غيره من المحال إليهم السابقين الذي أحالوا حقهم إلى آخرين فلا يلزمون بإعلان المدين بالحوالة وتنعقد الحوالة التي أبرمها كل منهم بالتراضي بما يترتب طبها من نقل الحق إلى الحال إليه دون حاجة رضاء المدين وإدالترما لحكم المطعوز فيهما االنفر، واعتد فرنفاذ الحوالة فوحق الطاعن بإطلانه بالحوالة الآخرة بالإنذار المؤرخ ١٩٦٦/٤/٣٥ والذي اشتمل عل بيان بالموالات السابقة فأنه لا يكون قد خالف القانون كما أن النمي مردود في شقه التاني بأنه يكني في إعلان المدن بالحوالة لتنفيذ في حقه وفقا لنص المسادة ٣٠٥ من القانون المدنى حصوله بأي ورقة رسمية تملن اليه بواسطة المحضرين ونشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية ومن ثم فإنه يقوم مقام الإعلان إنذار المدين على يدَّ عضر بالوفاء بالحق الحال نوطئة لاستصدار أمر أداء به متى كان هذا الإنذار مشتملا على بيان وقوع ا-والة وشروطها الاساسية . و إذ كان ذلك فإن الحكم المطمون فيه إذ احتر الإنذار الممل انطاعن في ٢٥ / ١٩٦١ وا للتنبيه عليه بالوفاء بقيمة السند والذي تضمن بيانات الحوالة إعلانا للطاعن سهذه الحوالة نما بجملها نافذة في حقه فإنه لا يكون قد أخداً في تطبيق الفانور ويكون النعي عليه بهذا المسلد على غيراً ساس.

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثانى والنائث على الحكم المطموز فيه القصور والإخلال بالدفاع . وفي بيان ذلك يفول أنه تمسك أمام عكمة الانتشاف بأن المجلم موصوع السند المطالب به يمثل جزءا من ثمن الاطبان التى اشتراها من المشائنة الأصلية بعقد التخارج المؤرخ ١٩٦١/٣/٣٧ ولم تنفذالترامها باقد لم واستدل على ذلك بعض الأوراق التي يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة تمكل بالمينة ولكن اعكمة لم تحل الدعوى للتحقيق ولم ترد عل طلب الطاعن كما أن الحكم المطمون فيه أقام قضاء على أن الحكم المسلم

إلاسمى المؤرخ ٩٣/٨/١٧ وأغفل الرد على ماتمسك به الطاعن من أن هذا التسليم
 كان تمسليا حكيا . واستمرت الأرض بعده في يد المطمون ضده الأول بطريق الإيجار ثم بعقد البيع المشهر في ٩٦/٦/١٩

وحيث إن هذا النمى مردود فى شقه الأول بأن الطلب الذى تاتزم المحكة بيان سهب وفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيفة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه . وإذ كان الطاعن قد اكتفى فى دفاعة بالقول بأن الأوراق المقدمة منه تعتبر فى القليل مبدأ ثبوت بالكتابة يمكن تكلتها بالبينة دون أن يطلب إحالة الدعوى للتحقيق بصورة صريحة جازمة ، قلا على الحكم المطمون فيه أن هو لم يرد على هذا الطنب . كما أن النمى فى شقه الثانى غير منتج ذلك أن الخاب الحكم المطمون فيه أقام قضاءه على أن الثابت بالسند الأدنى أن القيمة وصلت تقداً لأنمن أطيان وأنه ليس فيه ما يدلى على قيام رابطة بينه و بين صفقة الأطيان المبيمة وإذ كان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة وإذ كان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذ كان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذكان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذكان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذكان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذكان فى ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه ظيس من المبيمة واذكان فى ذلك ما يكفى المبيمة وادكان كان بالمبيمة وادكان المبيمة وادكان ما استطود اليه تزيدا بشأن واقعة استلام الطاعن للا طيان بالمبيمة المبيمة وادكان ما استطود اليه تزيدا بشأن واقعة استلام الطاعن للا طيان بالمبيمة المبيمة وادكان فى ذلك ما يكفى المبيمة وادكان بالمبيمة ودون المبيمة ودون المب

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن .

## جلسة ٢٥من مايو سنة ١٩٧٦

بريامة السيد المستشار انزاهيم السعيد ذكرى ¢ وحضو ية السادة المستشارين : عثمان حسين مبداة ¢ رهمود مشنان درو يش ¢ وزكى الصلوى صالح ¢ وهمد أبراهيم الدسوقى ·

# ( \* \* \*)

الطعن وقم ١٣٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم هسيب الحكم".

هدود هيارة "° ترى المحكمة" " في مدونات الحكم - هو بيان فرأى الفانوفي الذي يعتقه في النزاع - لاهيب -

## (٣٤٧) ملكية \* القيود على الملكية ·· . ارتفاق . نقض \* أسباب الطعن ·· .

- (۲) قيود البناء الاتفاقية حقوق الإرتفاق مبادلة خاطئة حيم المقاوات هم بحواز الخاتى
   البائع ومشترى أحد المقاوات على محافقة حلم القيود دون موافقة باقى أصحاب الأواضى محافقة خالية الملاك القيود أثر. عدم الترام صاحب العقار المرتفز به بذه الحقوق -
- (٣) استخلاص احكم الهامون فيه استحلاصا سائنا أن غالبية الماك العقارات لم تشاؤل هن قبود البيناء الانفاقية . لا معقب عابه من محكمة النقض ، النزام من أخل بـ إنه ا قبود بالنفية .
   لميثي أو التعويض .
  - (٤) ملكية <sup>وو</sup> القيود على الملكية ". ارتناق .

محالفة أحد أصحاب العقارات لقيود البناء الانفاقية ﴿ أَثَرُهُ ﴿ جَوَازُ الْحَكُمُ ﴿ الْعَوْيُصُ بدلاً مِنْ الإصلاح العيني للخالفات ﴾ إذا ما كان في ذلك إرهاق لصاحب العقار الخالف .

 إذ استعمل الحكم المطعون فيه فى معوناته عبارة " ترى المحكة " فائما يورد الرأى القانوني الذي يعتنقه في النزاع وما يعتقد أنه الرأى الحق الذي يؤسس عايمة قضاءه في الدعوى . ٧ - نص المسادة ١٠١٨ من الفانون المدنى في فقرتها الأولى ، يبل على أن فود البناء الاضافية التي تدرج حادة في بيوع الأواضى المقسمة وعلزم المشترين المذه الأواضى بالبناء على مساحة محددة وعلى مط معين أو بعدم تجلوز ارتفاع عدد أو غير ذلك ، تكون منشئة لحقوق ارتفاق متبادلة لفائحة جميع المقارات ، ما لم يقم الدليل على أن الطرفين قصدا إلى غير ذلك ، ويكون لأصحاب المقارات المقررة لها هذه الحقوق أن يطالبوا صاحب المفار المرتفق به بالالتزام بها ، ولا يجوز باتفاق بين البائع وأحد المشترين دون موافقة الباقي الإعفاء منها كلها أو بعضها ، إلا أنه إذا ما ألف أغلب ملاك الأراضى غالفة تلك الفيود ودرجوا على ذلك ، أصبح صاحب المقار المرتفق به في حل من الالتزام بها لانتقاء مهم الإلزام (١)

٣ - إذ كان الثابت من تقرير الخبر - الذي استند إليه الحكم المطعون فيه - إن قطع الأرض الخاضعة التقسيم تبلغ تسعة وسبعين قطعة حالف أصحاب أربعة عشرة منها شروط التقسيم بعدم تركيم المسافات المقررة مع إقامة دكاكين كا خالف أصحاب ست منها الارتفاع المسموح به ، وأن نسبة المخالفين القيود المحسة وعشرين في المالة وهو صدد قليل بالنسبة لمن لم يخالف قبود التقسيم ، وإذ استخلص الحكم أن فالبية الملاك لم تتنازل من القيود الاتخافية المذكورة ، وأن من حقها النسك جا قبل من خالفها وأن من خالفها لا يعدو أن يحون أو ضمنا ، وهو استخلاص سائة من وقاهم تؤدى إليه ولا معقب عليه لتعلقه بأمر موضوعى ، لما كان ذلك وكان الحكم فدانتهي إلى أن المحاسق عليه لتعلقه بمن إلذم بقيود التقسيم الحق في مطالبة العسماع - وهو جار ملاصق أمثل بشموط التقسيم الحق في مطالبة العسماع - وهو جار ملاصق في تطبيق الغانون .

 <sup>(1)</sup> تشقل ۱۹۱۸/۲/۲۹ بجوعة المائلة تلقى السنة ۱۹۱ من ۱۹۲۵ ساسه مقاله ۱۹۳۰
 سه وتفقع ۱۹۲۸/۱۰/۲۶ من ۱۹۳۸ من ۱۹۴۸ این ۱۹۳۸ من ۱۹۴۸ این ۱۹۳۸ من ۱۳۳۸ من ۱۳

ع حد مفاد نص الفقرة الثانية من المسادة ١٠١٨ من الغانون المدنى أن المقانون قد جعل الحكم بالتحويض بديلا عن الحكم بالاصلاح العينى حد عند نحالفة أحد الملاك لقيود البناء الاتفاقية حق الأحوال التي تجوز فيها المطالبة بإصلاح المخالفات عينا ، والتي ترى فيها المحكمة أن وذلك إرداقا لصاحب العقار المرتفق به المالك الخالف حقاء المحكمة الاكتماء بالحكم بالتمويض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير أنذى تـــلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفي أوضاعه الشكلية .

القاهرة وقضىفيها بايقاف مبانىالطاعزإلا إن الحكم الغي استئنافيا وقضي بعدم اختصاص الفضاء المستعجل ءوإذا كان الطاعن لم إنزم-قموق الارتفاق التي قروتها الشركة بالشروط المبينة بعقدالبيع ولحفهضرر من وادناك فقدأقام الدعوى للحكمله بطلباته و بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٤ حكمت المحكة برفض الدعوى، استأخسالمطعون طيه هدا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧ سنة ٨٥ مدنى القاهرة ، و بتار يخ ١٩٦٨/٥/١٨ حكمت المحكمة بندب مكتب الخبراء الحكوميين بالقاهرة لزنتقال إلى تقسيم الشركة ... .. .. .. لبيان ما إذا كانت ند حصلت محالفات الشروطُ وحقوق الارتفاق الى وضعتها الشركة بشأن تقسيم تلك الأراضى وماهيتهاونسها إلى مجموع ماني قطع التقسيم المذكور والضرر الذي أصاب المطعون علممز حراء ذلك ، وَ بَعد أن قدم الخبيرُ تقريره حدل المطعون عليه صلباته إلى طلب الحكم بإزالة المبانى المخالفة البينة بتقرير الخبـــير مع الزام الطاعن أن يدفع له مباغ. وووع جنيها . وحكت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١ بالغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن أن يدفع الطعون عليه مبلغ ١٢٣٨ جنيها على سبيل التعويض. طعن الطاعن في هدا الحكمّ بطريق النقض ، وقدمت النيابة الىامة مذكرة أبثت فهما الرأى بنقض الحكم ،وعرض الطعر على هذه الدائرة في غرنة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النياية رأمها .

وحيث إن العلمن أتم على سببين ، ينمى الطاعن بالسببالأول منها وبالشق التانى من السبب التانى على الحكم المطعون فيه الخطأق تطبيق القانون من وجهين:

(أولها) إن الحكم المطعون فيه جرى فى مدوناته على استمال عبارة صحرى الحكمة وهو ما يؤول إلى أن استدلاله مجتمل الحصاء الصوابو بجعل ما انتهت إليه الحكمة رأيا لاحكما . في حين أنه يتمين أن يكون الحكم قرين الحق والصواب لا أن يقوم على أحمال يمكن أن يحطى. أو يصيب .

( ثانيهما ) إن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه بالزام الطاعن بمبلغ التعويض تأسيسا دلي أن الانفاع با قبود الانافية يكون من حق كل مالك على حدمواً نه يتمين الالتمام بقود البناء تجاء من الترم بها من المشترين وخلقهم في التقديم مولد كان جارا مرحمة أو غير ملاصق وهو من الحكم خطأ في تطبيق المقاتون عملك أن يجارا ملاحمة أو غير ملاصق وهو من الحكم خطأ في تطبيق المقاتون المساحف هي عيد بماية متعلقة بحيح العقارات الكائنة في حي معين وهي حقوق متبادل عيث تصبح كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لمصلحة جميع القطع الأخرى ما لم يوجد انفاق يضى بنير ذلك بحيث إذا خالفها بعض الملائمهما قل عدهم أو كثر أصبح الآخرون على منها لإتفاء سبب الإلترام بها نو إذا كازيبين من تقرير مكتب المهراء أن محسة وحشرين في المائة من ملاك المباني بالتقسيم من تقرير مكتب المهراء أن محسة وحشرين في المائة من ملاك المباني بالتقسيم خالفوا شروطه المتقق طبها يعقود اليم فأقلوا بيا باجاوزت الارتفاع الذي احتراحته الشركة صاحبة القسيم ع كما أن بعضهم لم يترك المسافت الفاصلة المقررة في عقود شوائهم فأن ذلك يترتب عليه انتفاء الغرض من التقسم و بحمل الطاعن في حل من الإلترام بتلك الفيود .

وحبت إذ النمى قى وجهه الأولى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطمون فيه إذ استعمل فى مدوناته حبارة « ترى الحكمة » فإنما يورد الرأى القانونى الذي يعتقد فى الذاع وما يعتقد أنه الرأى الحق الذى يؤسس عليه قضاء. فى الدعوى . والنمى فى وجهه النانى مردود ، ذلك أنه لما كان النصر فى المادة ١٠١٨ من المقانون المدنى فى فقرتها الأولى على أنه « إذا فرضت قيود معينة تحد من حق المقانون المدنى فى فقرتها الأولى على أنه « إذا فرضت قيود معينة تحد من حق أو فى مساحة رقعته فإن هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا المقار لفائدة المقارات التى فرضت لمصلحتها هذه القيود . هذا ما لم يكن هلك اتفاق يقضى بغيره « يمل على أن قيودالبناء الاتفاقية الى تدرج عادة فى يوع الأراضى المقسمة بغيره « يمل على أن قيودالبناء الاتفاقية الى تدرج عادة فى يوع الأراضى المقسمة تجاوز ارتفاع محدد أو غير ذلك م تكون منشئة لحقوق ارتفاق متبادلة الفائدة جميع المقارات ما لم يقم الدليل على أن الطرفين قصدا إلى غير ذلك ويكون جميع المقارات المقروة لما هذه المحقوق أن يطالبون صاحب المقاو المرتفق بع بالإلتزام بها ولا يجوز باتفاق بين الياهم وأحد المشترين دون موافقة المرتفق به بالإلتزام بها ولا يجوز باتفاق بين الياهم وأحد المشترين دون موافقة المرتفق به بالإلتزام بها ولا يجوز باتفاق بين الياهم وأحد المشترين دون موافقة المرتفق به بالإلتزام بها ولا يجوز باتفاق بين الياهم وأحد المشترين دون موافقة المرتفق

الإضاء منيا كلها أو بعضها إلا أنه إذا ءا ألف أغلب ملاك الأراضي معالقة تلك الفيود ودرجواً على ذلك ، أصبح صاحب المقار المرتفق به في حل من الإلترام بها لانتفاء سبب الإلترام ، لملَّ كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه بعد أن كيف القيود المفررة على المقار الذي اشتراء الطاعن بأنهاحقوق ارتفاق مقررة لجيع المقارات الكائمة في الحي أورد في تقريراته ه ان المقصود بهذه القيود إنشاء أحياء سكنية على قدر من التنسيق والنظام ومراعاة الشروط الصحية عيث يكون السكن فيهامرغو باوهو دون شك قصدم ود يحقق مصاحة البائم والمشترى والمصلمة العامة . . . . وأن المحكمة لا ثرى في وقائم الدعوى ما يستفاد منه تنازل المستأنف - المطعون عليه - صراحة أو ضمناً عن هذه التيود بل ترى عكس ذلك ، ففي مراحل النزاع الحالى منذ بدأ أمام قاضي الأمور المستفجلة منذسنة ١٩٦٣ عندما شرع المستأنف صده ـ الطاعن ـ في البناءما يفيد استمساكه سهذه الفيود . . . . . وأن المحكمة لاترى في مخالفة بعض الملاك لهذه القيود ما يسقط من حق من إلتهم هذه القيود واستمسك بها ، فهذه القيود ان كانت حقًّا لجماعة المشتريزفي هذا الحي فهي أيضا حق لكلُّ فود منهموخصوصا وقد ثبت بقرير الحبير أن الخالفين حوالي ٢٥ / من المشترين وهي نسبسة قليلة .... وأن المحكمة تخلص من ذلك كله إلى أنها ترى أن حكم القانون هو الإلترام بقيود البناء تجاه عن التزم بها من المشترين في انتقسم وطلفهم سواء أكلن جارا ملاصقا أو غير ملاصق ، وتربيبا على ذلك فإنه يحق ل مطالبة أو بالتمويض، لما كأنذلك وكالفالتاب من تقرير الحبر الذي استند إليه العكم المطمون فيه أن عدالقطع للغاضة للتقسم تبلغ تسعة وسبعين قطعة خالف أمحلب ربع عشرة منها شررطً التقسيم بعدم تركّوم المسافات المقروة مع إقامة دكاكس ، كما خالف أصحاب ست منها الارتفاع المسموح به وأن سبة المخلفين للقيود خمسة وعشرين في المائة وهو عبَّدد قليل بالنسبة لمن لم يخالف قيود التقسم ، وكان يبين مما تقدم أن الحكم قســد استخلصًا أن غالبية الملاك لم تُغازل عن القبود الاتفاقية المذكورة وأن من حقها التمسك ما قبل من خالفها وأن من خالفها لابعد وأن يكون عددا ضئيلا وأن المطعون

عليه لم يتمازل عنها صراحة أو ضمنا وهو استخلاص سائغ من وقائع تؤدى إليه ولا مقتب عليه ناسبة بأمر موضوعى ، لمساكان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى أن الطعون عليه وهو من التزم بقيود التقسيم الحق فى مطالبة الطاعن سوهو جار ملاصق أحل بشروط التقسيم — بالتنفيذ العيني أو التعويض فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النبي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النبى بالشقين الأول والنالث من السبب النانى الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع من وجهين :

أولما : إن الثابت من تقرير الخبير أن خمسة وحشرين في المسائة من الملاك خالفوا القيود الاتفاقية فان كان منهم من جاور عقار المطمون عليه فانه يكون قد تنازل صراحة أو ضمنا عن التمسك محقوق الارتفاق وتكون دعواه فير مقبولة لأن التنازل لا يقبل التجزئة ، ولذلك فقد طلب الطاعن بمذكرته المقدمة لحكسسة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٢/١/٣٠ لمادة المامورية إلى الحبير أو نب خبير آخر لبيان مدى قرب المقارات الى اقيمت بالمخالفة لشروط الشركة من عقار الطاعن غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعتبر إخلاك عقد في الدفاع .

وثانيهما : إنه تمسك أمام محكة الاستئناف بأن مناط القضاء بالتعويض هو أن يكون الحكم بالتفيذ العينى حائر ، وإذكان التنفيذ العينى على ما ورد بالحكم المطعون فيه غير جائزلأن الحكم بالإزالة لن يعيد الحي إلى النظام الذي اشرحته الشركة ... ... .. .. .. فأن الحكم إذ قضى بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمى فى وجهه الأول مردود بأن محكة الموضوع ب وهلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة غير مازمة إجابة الحصوم إلى ندب خبر آخر من كات قد وجدت فى تقرير الخبير المنتلب فى الدعوى ما يكفى لافتناعها بالرأى الذى انتهى إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه وعلى ماصلف البيان قد أقام قضاءه

هلى أنه لم يثبت حصول تنازل من الطاعن عن حقوق الارتفاق الاتفاقية إذ أنه تمسك بها طوال مراحل النزاع منذ أن لحا إلى قاضي الأ•ـــور المستعجلة في صنة ١٩٦٣ للحكم له بوقف بناء الطاعن ، كما لم يتنازل عن هذه الحقوق أغلب الملاك ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه كون في غير محله . والنعي في وجهه الثاني مردود بأن الفقرة الثانية من المسادة ١٠١٨ من القانون المدنى تنص على أن "كل غالفة لهذه القيود بجوز المطالبة باصلاحها عينا ، ومع ذلك يجوز الاقتصار على الحكم بالتعويض إذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك " مما مناده أن القانون قد جعل الحكم بالتعويض بديلا عن الحكم بالإصلاح العيني في الأحوال التي تجوز فها المطالبة بأصلاح المخالفات عينا ، والتي ترىفيها المحكمة أن في ذلك إرهاقا لصاحب العقار المرتفق به ففي هــذه الأحوال بجوز الحكمة الاكتفاء بالحكم بالتعويض عول كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله <sup>در</sup> أن المحكمة عملا بالمسادتين ٢٠٣ ، ١٠١٨ ·ن القانون المدنى توازن -صالح الطوفين فى النزاع المعروض فتجد أن التنفيذ العينى معناه هدم الجزء الذى بنى مخالفا للاشتراطات من العارة التي أقامها المستأنف ضده الطاعن . والمبن في تقرير الخبير على ما تقدم وهي تتكون من ثلاثة عشر دورا فترى في فلك إرهاقا الستأنف ضده وإن العدول عن التنفيذ العيني وابقاء البناء مع الحكم المستأنف المطمون عليه بالتعويض لا يلحق بالمستأنف ضررا جسما بالنسبة لمأ يحيب المستأنف ضده – الطاعن – في حالة التنفيذ العيني نما يترر الاقتصار عني التعويض دون التنفيذ العيني فيتعين الحكم بالنعويض دون — التنفيذ العيني ". وكان مفاد ذلك أن الحكم اقتصر على القضاء بالتعويض دون هدم البناء الخالف ألما خلص إليه من أن في التنفيذ العيني إرهاقا الطاعن لم تر المحكمة ما يبروه فائه يكون قد التزم محيح القانون و يكون النعي عليه بهذا ألوجه على خبر أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار ابراهيم السعيد ذكرى وعضوية انسلفة المستشارين : عشان حسين عبد آقة ؛ وعجود عشان درويش ، وزكى الصادى صالح ؛ وعجد ابراهيم الدسونى ·

(440)

الطعن رقم ٨ لسة ٣٤ القضائية :

شفعة "ميعاد رفع الدعوى" .

ميماد الثلاثين يوما المقرولرفع دعوى الشقمة على البائع ولمشترى . يسمريا تعمل تمام اهلان كميهما بالرغية في الأخذ بالشفعة . إعلان أحدهما قبل الآخر . بند سريان المبعاد من تعريخ إعلان الأخير

مفاد نص المادتين ٩٤٣ عبه عن القانون المدنى أنه يتمين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى أمام المحكمة الكائن في دائرتها المقار وقيدها إما الحدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى يبدأ سريانة من تمام إصلائهما كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة فإن أعان أحدهما قبل الآخر فالعبق بالإعلان الأخير (١٠) كان ما تقدم وكانت المطمون عليها الأولى الشفيع قد أطنت المطمون عليه الثانى البائع بتاريخ ١٩٧٠/١/١٠ وكانت المطمون عليها الأولى الشفيع قد أطنت المطمون عليه الثانى البائع بتاريخ ١٩٧٠/١/١٠ في المشترى بذلك في ١٩٧٠/١/١٠ فإن ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة ببدأ بالإعلان الذي تم بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧ وتكون الدعوى إذا رفعت بصحيفة أودعت قلم الكناب وقيدت بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧ وتكون الدعوى في الماد وإذا الزم الحكم المطمون في هذا النظر فإذه يكون قدا صاب حميع القانون.

<sup>(</sup>۱) قمض ۲۷/۱۱/۲۷ ر۳۱/ه/۱۹۵۶ و ۱۹۵۸/۱/۸۱ — مجموعة الفواءد الفانوفية في ۲۵ سنة ص ۲۷۵ الفواعد ۲۰۱۰،۱۰۱۱

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاهالسيدالمستشار المقــــرو والمرافعة و بعد المدلولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيت إنالوقائع علىما يبينهن الحكم المطعون فيهوسا رأوواق الطمن تتحصل في أن \_ المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٠١ سنة ١٩٧٠ مدنى المنيا الابتدائية صدالطاعن والمطعون عليه النانى بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٢ طلبت فيها الحكم باحقيتها فى أن تأخذ بالشفعة مساحة فدان بالمشاع في ١٣ فدان و١٣ قبراطا من الأطيان الزواعية شائمة في ٢٧ فدان موضة الحلود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد البيع المسجل برقم٧٠٧٣سنة ١٩٤٥ لمنيا مع تسليم المساحة المسذكورة إليها مقابل انتمن الذى أودعته خزانة محكمة مغاغة وقدره أ . و ي جنها وقالت شرحاً للدعوى أن المطعون عليه التاني باع الطاعن بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠/٥/١٧ مساحة فدان من الأطيان الزراعية كائنة ... .. .. نظير ثمن مقداره . وع جنما ولما كانت شريكة على الشيوع في الفدان المبيع الذي مدخل ضن مساحة ١٢ فدان و١٢ قيراطا شائمة ف٧٧ فدان من الأطيان الزراعية فقد أظهرت رغبتها في أخذ المساحة المبيعة بالشفعة بموجب إنذار رسمي أطن الطامن والمطمون عليه الثانى بتار يخيء ١٣٤ يونيه سنة ١٩٧٠ وعرضت على الطاعن الثمن الذي تم به البيم وقدره ٤٥٠ جنيها وإذا رفض قبوله منذ قامت بايداعه خزانة الحكمة بتار بخ ١٩٧٠/٦/٧ بعد خصم رسم الإيداع وقدره ٤ جنيهات و ٠ ٦٤ مليم ثم قامت بإيداع هذاالرسم بتاريخ ١ ٦/١/١/١٠ أ وأعلن الطاعن بصورة من محضرى الإيداع ساويخ ١٩٧٠/ ١٩٧٠ . دفع الطاعن يسقوط حق المطعون عليها الأولى في أخذ العقار الديع بالشفهة لعدم إنداع كامل الثمن خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما من إعلان الرقبة ولأن الإيداع حصل ف خزانة محكة مغافة هلا من خزانة محكة المنيا الإبتدائية المختصة بنظر دصـوى الشفعة .و بتاريخ . ١٩٧١/٤/١ حكت الحكمة برفض هذا الدفع و بطلبات المطعون

عليها سالفة البيان استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكة استثناف بنى سويف بالاستثناف رقم ١٩٧٨/١١/١٣ وبتار يخ ١٩٧٢/١١/١٢ حكمت المحكمة برفض الاستثناف و تأييد الحكم المستأنف طمن الطاعن فهذا الحكم المستأنف طمن الطاعن فهذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطمن . وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقرعلى سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المطمون طيها الأولى أطلت تتاريخ أعلنت بتاريخ أم ١٩٧٠/١٩٧١ رغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة وأودعت بتاريخ معامل من البيع بعد خصم رسم الإبداع ثم قامت بإيداع هذا الرسم بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٩ وأقامت دعواها بصحيفة أودعت وقيدت بقلم كتاب محكمة المنيا الابتدائيه بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٣ وطبقا للاتوين ١٩٤٦/١٤ من ١٩٤٨ وطبقا كل الثمن الحقيق الذي حصل به البيع وأن يوم دعوى الشفعة ويقيدها في خلال الثمن الحقيق الذي حصل به البيع وأن يرفع دعوى الشفعة ويقيدها في خلال هذا المياد القانوني الذي يبدأ اللولى لم تقم برفع دعوى الشفعة وقيدها في خلال هذا المياد القانوني الذي يبدأ الدفع في أبه حالة كانت عليها الدعوى لأنه متعلق بالنظام العام و بحسوز من المحاون عليها الدعوى لأنه متعلق بالنظام العام و بحسوز مناها الأولى في أبه حالة كانت عليها الدعوى لأنه متعلق بالنظام العام و بحسوز مناهية الأولى في أخذ المقار المبيع بالشفعة فإنه يكون قسد أخطأ منطيق القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن لما كان الثابت أن المطعون عليها الأولى أعلنت رغبتها فى أخذ العقار المبيع بالشفعة بإنذار أعلن إلى الطاعن فى الاولى أعلن المراء ١٩٧٠/٦/٦ وأقامت دعوى الشفعة بعديفة أودعت قلم كتاب محكمة المنيا الابتدائية وقيلمت بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٧ وإذا كان مفاد نص المادتين ٩٤٣٠٩٤ من القانون المدنى أنه يتعين وفيدعوى

الشفعة على البائع والمشترى أمام المحكة الكائن في دائر تها المقاز وقيدها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، وكان ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى أيما يبدأ سريانه من تمام إعلائهما كالمهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة فإن أعان أحدهما قبل الآخر فالمبرة بالإعلان الأخير على كان ما تعدم وكانت المطعون عليه الثاني البائع بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٣ برغبتها في أحذا المقار المبيع بالشفعة بعد اعلانها الطاعن بذلك في ١٩٧٠/٦/١٣ برغبتها في أحذا المقرر لرفسع دعوى الشفعة بيدا بالإعلان الذي تم بناريخ ١٩٧٠/٦/١٣ ، وتكون الدعوى إذ رفعت بصحيفة أودعت قلم الكتاب وقيدت بناريخ ١٩٧٠/٧/١٣ قدرفعت في الميعاد واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا انظر فإنه يكون قد أصاب صحيح في الميعاد ، ويكون النعى عليه بالمطا في تطبيق الفانون على غير أساس .

حيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

### جلسة ٢٦ من ما يوسنة ٢٩ ٩١

يرثامة المسيد المستشار مصطفى كال سليم وشفوة الدادة المستشاوين : حصنفى أنفقى ؟ أحد سيف الدين سابق ، يجد عبد المضائق البندادى ، دا حد شديه الحمد .

# (177)

الطعن رقم ٢٠ ي سنة ٣٩ القضائية :

(١) تقادم" التقادم المسقط" . " قطع التقادم " . دهوى .

المطالبة انفضائية التى تقطع التقادم المسقط - شرطها - أن يجوافر خبها معنى قطلب الخازم بالحق الذي يراد افتضائره - صحيفة الدعوى المرفوعة "يجق ما - قاطعة متنادم في خصوس مذا الحق وحده وما النحق به من تواجه -

( ٢و٣ ) حجز . تعويض . دعوى " دعوى الاسترداد " . تقادم . ماكية .

( ۲ )دعوى اسرداد المعبوزات - طلب المالك التعريض من بيم الأموال المعبورة لايمه من تواج دعوى الاسرداد - ملة داك - هذه الدعوى الأخيرة الانقطع الله در.
 النسبة لطلب التعريض -

(٣) توقيع احجز على غير أموال المدين وبيعها • عمل غير مشروع · بده سهار مدة
 تغادم دهوى التعريض مه من تاريخ البيع ·

١ - يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها مفي الطلب الحازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولحمدًا لا تعتبر صيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط كذلك يسقوطه ، فإن تغاير الحقانأو تعاير مصدر مم افالطنب الحاصل باحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة الهي الآخر ١١٠٠.

<sup>(</sup>١) قنض جلسة ٢٦/٤/٢١ امجموعة المسكتب الفني س ١٣ . ص ٥٠٦ .

٧ - إذ كانت سحيفة الدعوى التي رفعها المطعون ضدهما الأولان يصفيها للحكم باحقيتهما الاشياء اعجوز عليها واستردادها لا تحتمل منى الطلب الحازم بالتحويض الذي يطالبان به في دعواهما الحالية ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من تواجع طلب الملكية والاسترداد الذي كان مطلوبا في الدعوى للسابقة بالمنى السابقة عدده إذ أنه يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، بل إن التعويض لا يجب إلا بسقوط طلب الإسترداد ، فإن تاك الدعوى لا يكون من شائها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض سريان التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض

٣- لما كان إصرار الطاعنة مصلحة الضراب على بيع منقولات وعناصر المحل التجارى موضوع الزاع بالمزاد الدلى يعتر عملا غير مشروع ترس عليه إلحاق الضرر بالمطمون ضدهما الأولين بصفتهما ومن ثم تبدأ مدة تقادم حقهما في المطالبة بتعويض هذا الضرر من تاويخ رسو المزاد على المطمون ضده النالث بتاريخ الا عرضا الدعوى الحالية بالمطالبة بلا في ١٩٦٠ / ١٩٦٠ وكان المطمون ضد مما الأولان لم يرضا الدعوى الحالية بالمطالبة بالا في المرام المرام المدى من الطاعنة بسقوط حقهما فيه بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٩٧٠ من القانون المدتى يكون في عمله .

### المحسكة

يعد الاطلاع على الآووان وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوق أوصاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن — تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولي بصفتهما وضا الدعوى رقم 6.9 لسنة ه19 مدى كلى بورسعيد على مصلحة الضرائب الطاعنة والمعلمون ضدهما الثالث والرابع بطلب الحكم أولا ببطلان البيم الحاصل يتاويخ ٢ / ٣ / ١٩٦٠ من المصلحة الطاعنة المى المطعون ضده الثالث وتسليمها المحل التجارى المبين بالصحيفة خاليا مع الحقوق المبيمة المطعون ضده المذكور والمتقولات المرضة

بالكشف المرفق بها وثانيا إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهما تعويضا قدره ٧٧١ه جنيها ، تأسيسا على أن مورثهما ... "... وورثته من بعده كانوا يمارسون تجارة الحوهرات في الحل المشار اليه حتى سنة ١٩٥٧ حيث قاموا بتأجيره بمنقولاته ومقوماته وعناصره إلى شالوم منصور وفي عام ١٩٥٦ فرضت الحراسة على أموال البريطانيين ووضعت الحراسة يدها على المحل ويتاريخ ٢٩ مايو و٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ أوقعت مصلحة الضرائب حجزا إداريا على منقولات المحل وشهريّه وحق تأجيره وفاء لدين مستحق في ذمة مدينها المستأجر ، فأرسل وكيل الورثة كتابا وبرقية إلى مصلحة الضرائب محذرها من المضي في إجراءات التنفيذ على الحل لأنه ليس مملوكا لمدينها كما قام الحارس على أموال الرعايا ألبر يطانين بإخطار مصلحة الضرائب بأن المحجوزات مملوكة لورثة يوسف منصور ،وعقب رفع الحراسة عن شركة مورابهما في ١٩٦٠/٢/٩ طالبا بتسليمها المحل موضوع التداعي ولكن مصلحة الضرائب امتنعت عن ذلك واستمرت في إجراءات التفيد وباعت المحل بالمزاد العلني فوسا مزاده على المطعون ضده النالث بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٦ ، فأقاما الدعوىرقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى بورسعيد على كلُّ من مصاحة الضرائب والحارس على أموال الرهايا البريطانيين والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم باحقيتهما بصفتهما لمنقولات المحل وحق شهرته وتأجيره المحجوز عليها إداريا ،فقنست محكمة أول درجة بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٦١ برفضها ، فاستأنفا الحكم بالاستثناف رقم ٣/٩٥ ق المنصورة ( أمورية بورسعيد )وستاريخ ١٩٦٤/٥/١٢ قُضت الحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و باجابتهما إلى طلبهما ، ثم أقاما الدعوى الحالية بالطلبات السالفة الذكر ، فتمسكت مصلحة الضرائب بسقوط الحق في المطالبة بالنعويض بالتقادم الثلاثي وفقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٩ قضت الحكمة برفض الدفع و بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع لها بصفتهما تعويضا قدره ١٥٠٠ ج ، فاستأنفت الحكم بالاستثناف رقم ٤ ه كسنة ٨ ق المنصورة (مأمورية بورسميد)وبتاريخ٨/٥/٩٦٩ أ قضت الحكة بتأييد الحكم المستأنف، فطمنت المصلمة على هذا الحكربطريق النقض وقدمت النيامة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، و إذ عرض الطعن على الحكة في غرفة المشورة حددت جاسة لنظره وفيها الترمت النيامة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه مصلحة الضرائب على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وتقول بيانا لذلك إنها تحسك أمام محكة الموضوع بسقوط الحق في مطالبتها بالتعويض بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المسادة ١٧٧ من القانون المدنى لأنه بفرض وقوع خطأ من موظفيها بتوقيع الحجز الإدارى على محتويات وعناصرالحل التجارى موضوع النزاع بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠١، ٢٠٠١/١/٢٠٠١ في ١٩٥٧/١/٣٠٠١ فإن المطعون ضدهما الأولين لم يرفعا الدعوى الحالجة مطالبين بالتعويض لا في ١٩٥٨/١/١/١/١ ، غير أن المحكة رفضت هذا المدفع استنادا إلى أن مدة تقادم التعويض قد انقطمت برفع المعلمون ضدهما الأولين بصفتهما للدعوى رقم ١٩٦١ منا ١٩٠٠ مذى كلى بورسعيد بطلب المحكم المحقوق بالحقيما للاشياء المحجوز عليها ، وهذا الذي انهي إليه الحكم المطعون فيه بأحقيتهما للاشياء المحجوز عليها ، وهذا الذي انهي إليه الحكم المعلمون فيه معناف للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن موضوع تلك الدعوى وهو إثبات ملكية المحجوزات وامتردادها يغاير ، وضوع الدعوى الحالية وهو المطالبة بالتعويض في يعيه و يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن البين من أسباب الحكم المطمون فيه أنه أقام قضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما انتمى إليه من رفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتمويض بالتقادم على قوله بأن " دعوى الاسترداد التي أقامها المستأنف عليهما ( المطعون ضدهما الأولان ) والمقيدة تحت رقم ١٣١ اسنة ١٩٦٠ مدنى كلى بو رصعيد تقطع التقادم الذي يلوح به المستأنفون ( مصلحة الضرائب) بما أوقع عليه المستأنفون المجز ، والحكم بملكية الأشياء المحجوز عليها المسترد نوع من التمويض أو في القايل هو جزء من التمويض الحالب به في الدعوى الحالية ، وذلك لأن التمويض هو مقابل مالحق بالمستأنف عليهما من خسارة أو فاتهما من كسب ، والحسارة تتمثل في ضياع المال المحجوز عليه لدين لا شأن المعولو أمكن تنفيذ حكم الأحقية لا غنى عن بحث شق من الدعوى الحالية " لهما أورده الحكم من ذلك خطأ في تطبيق القسانون ، إذ يشترط في المطالبة وما أورده الحكم من ذلك خطأ في تطبيق القسانون ، إذ يشترط في المطالبة التضائية الى تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معني الطلب الحاق بالمحق الذ

يراد اقتضاؤه ولحذا لانعتد محيفة الدموى المرفوعة بحق ما قاطمهله إلا فيخصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجويه أو يسقط يسقوطه ، فإن تغايرالحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لايكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، ولما كانت صحيفة الدعوى وقم ١٣١ ستة ١٩٦٠ مدنى كلى بو رمعيد التي رفعها المطعون ضدهما الأولان بصفتهما للحكم بأحقيتهما للاشياه المحجوز طيها واستردادها لاتحل معنى الطلب الحازم بالتعويض الدى يطالبان به في دعواهما الحالية ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد الذي كان مطلوبا في الدعوى السابقة بالممني السالف تحديده إذ أنه لا يجب بوجويه ولا يسقط اسقوطه ، بل إن انتعويض لا يجب إلا يسقوط طلب الاسترداد ، فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم باللسبة إلى طلب التعويض ، ولما كان إصرار الطاعنة على بيع متقولات وعناصر المحل التجارى موضوع النزاع بالزادالعلى يعتبر عملا غير مشروع ترتب طبه إلحاق الضرر بالمطنون ضَدهما آلأولين بصفتهما ومن ثم تبدأ مدة تقادم حقها في المطالبة تتعويض هذا الضرو من تاريخ رسو المزاد على المطعون ضدم النالث بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٦ ، وكان المطمون ضَدهما الأولان لم يرفعا الدعوى الحالية بالمطالبة إلا ف ١٩٦٥/١١/١٨ ، فإن الدفع المبدى من الطاعنة يسقوط حقهما فيه بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في السَّادة ١٧٧ من القانون المدنى و سمّعي**ن نقضه** .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح الفصل فيه و سَمين نلا سياب المتقدمة إلغاء الحكم المستأنف و رفض الدعوى .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ٢٦

رئاسة السيد المشتار : عد أسمد محود ، وصورية السادة المشارين : عد عد المهدى ، سعد الشائل ، الدكتور أحمد رضت مفاجى ، عبد الباجورى

# (YYY)

#### الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ القضائية :

- (١)، (٢) إيجار" بجار الأماكن " .
- ( 1 ) إحداث تغرير شعادية وجوهرية في الأجراء الأماسية مزميتي نديج. أثره. إعتياره مسكما

جه ۱۵ سور نزرلوستشاص ف قديد المقصود به فرانجه يلات بالمعايير التي وضعهنالفانون ٦ ه السنة ٤ ه ٩ ٠ في طلاً القضرية مل المعقارات المبنية

(٢) تلييف التعديلات بأنها جوهرية ننر من طبيعة المبنى وتجمله في حكم المنشأ في قاميخها
 تكييف قاتونى يشتد إلى تقدير المواقع

(٣) اثبات « فلكتابة " . إيجار « إيجار الأماكن " . حكيم "تسييه".

تقرير الحكم أن العين المؤجرة «هولة من حسفرف لا أربع كما أثبت في عقد الإيجار - استناده في ذلك الى شهادة رسمية صادرة من قدم الإبرادات بالبادية والى ما أثبته الممبيرفي تقريره -المنعي عليه تجاللة قواعد الإثبات - لاإساس له - علة ذلك -

( ٤ ) إثبات " المعاينة". إيجار " إيجار الأما كن " . حكم . محكمة الموضوع

ملب المستأجر معاينة دين التراع لتحديد ما أجوى فيها من تعديلات وتلايخ يجوائها • المتفلت المصكة عن حلما الطلب متى وجلت فى أووا قالدوى ما بجفماتكوين عقياتها • لاتصور •

١ - لا يوجد ما يحول في القانون أو الواقع دون إفامة إنشاءات جديدة في مبى قديم بحيث يعتبر مسكنا جديدا لا يخصم لقانون إيجار الأماكن الذي كان يخضع في من قبل بشرط أن يكون ذلك وليد تغييرات مادة جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبني الأصل . ولئن كان لكل قانون مجاله الذي يحمح الوقائع

المنطبق عليها ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في مجال تحديد المقصود بالتمديلات الجوهرية من الأستثناس بالمعايير التي وضعها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية اعتبارا بأن استكناه طبيعة التعديلات في العقار سيترب عابه تعديل الأجرة وتعديل الضريبة العقارية في وقت معا .

٧ — المفرر في فضاء هذه المحكمة أن تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسبطة لاتحدث بهمثل هذا التغير إنما هو تكييف قانوني يستند إلى تقدير الواق.

٣ - لا يعيب اخكم تقريره أن الدين المؤجرة مكونة من خمس حجوات وليست أربعاكا ورد بعقد الإيجار ، لأن العبرة في تحديد مكونات المبنى الأصل وما أدخل عليه من تعديلات ليس بما جاه بعقد الإيجار وإما بحقيقة الواقع ، احتبارا بأن وجود الحجرة الحامسة هو مناط التحقق مما يسوقه المطمون عليه من إجراء تعديلات جوهرية ترتب عليها التأثير في أجرتها القانونية ، وأخذا بأن ذلك مرتبط بتطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، فلا على الحكم بهذه المثابة إن هو اعتد في هذا الصدد بمادلت عليه الشهادة الرسمية الصادرة من قسم الإيرادات ببلدية ... .. وإلى ما أثبته الخبير في تقريره ، ولا يكون لذلك قد خالف قواعد الإثبات .

لا تثریب علی المحکمة وقد وجدت فی أوراق اندعوی مایک فی لتکوین عقیدتها إذا هی التفتت عن طلب الطاعن - المستأجر - معاینة عین النزاع لتحدید ما أجری فها من تعدیلات و تاریخ إجرائها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراقيوسماح التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقــــرو والمرافعة وبعد المداولة .

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقاع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر وأراق الطمن - تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٢٩ استة ١٩٦٩ أمام محكمة اسكندوية الاستدائية ضد المطعون عليه طالبا تحديد أجرة اشقة استدباره منه بمبلغ جنبين شهريا ، وقال شرحا لها إنه استأجرهذه الشقة من المطعون عليه بعقد مؤرخ أجربها في شهرى أضطس سنة ١٩٣٩ وأبريل سنة ١٩٤١ لا تتجاوز - نبيين أجربها في شهرى أضطس سنة ١٩٣٩ وأبريل سنة ١٩٤١ لا تتجاوز - نبيين شهريا وامتنع المطعون عليه عن تحكيف المورب المختلف المحدودي، و ستاريخ أبراب ١٩٧٠/١/٢٩ حكت بالاستثناف رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق اسكندرية ، و ستاريخ الشائها وطبيعة بالاستثناف بدب خبر لمعاينة شنة الذاع و بيان تاريخ إنشائها وطبيعة التحديث و الإعربية الحكم المستأنف المحت في العامن في هذا الحكم المعربيق النقس ، وقدمت النابة العامة مذكرة أمدت أميا الطاعن في هذا الحكم بطريق النقس ، وقدمت النابة العامة مذكرة أمدت خبر بالنظر ، و بالحاسة المحددة الثرمت النيابة العامة مذكرة أمدت خبر بالنظر ، و بالحاسة المحددة الثرمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن إقيم على لائمة أسراب ينعى العاادن بأولها على الحكم المطعون فيه الخلطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه أقام قضاءه على سند من أن عين الغزاع وإن أتشتت سنة ١٩١٠ إلا أن تعديلات جوهرية أدخلت عليها في منة ١٩١٤ جداتها في حكم المنشأة حديثا أخذا بلميار الوارد بالمادة ٣ من القانون وقم ١٩١٤ السنة ١٩٤٧ ، هذا في حين القانون وقم ١٩٤٧ اسنة ١٩٤٧ ، هذا في حين أن الجرى من تعديلات مدعى بها تتمثل في مجرد إضافة حجرة وغرفة مغلقة أن الجرى من تعديلات مدعى بها تتمثل في مجرد إضافة حجرة وغرفة مغلقة وإصلاح دورة مياه هي تغييرات لا أثر لها على ذاتية الدين المؤجرة فلا تعد بمناية الشاء جديد ، وإنما ما يترتب عايها هو زيادة الأجرة المقررة بمقدار ما أضيف المناه بن وأجرى فيها من إصلاحات باعتبار أن الإضافة والإصلاحات عن الم يأت الهائية يتهيزان تقابلها لهن المرة باتي يتحدة حرة وريان الإضافة والإصلاحات عن الم يأت الهائية يتهيزان تقابلها

زيادة فى الأجرة عملا بنص المسادة ع من القانون وقم ١٧١ لسنة ١٩٤٧ ، وإذقضى الحكم على خلاف ذلك واتخذ من حالات إعادة الربط المنصوص عليها فى المسادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معيارا لاسباغ صقة الموهرية على التعديلات التي أجريت فى الدين المؤجرة رغم اختلاف نطاق تطبيق كل من القانونين سالفى الذكر ، كما قبل من المطمون عليه فى معرض إدهائه بإضافة حجرة جديدة إلى الدين المزجرة المجادلة فى عدد المجرات المثبتة بقد الإيجار وغ

وحيث إن النعي غير صديد ، ذلك أنه لما كان لا يوجد ما يحول في التانون أو الواقع دون إقامة إ سأمات حديمة في مبني قدم بحيث يعتبر مسكنا جديدا لا يخضع لقانون إبجار الأماكل الذي كان يخضع أد من قبل بشرط أن يكون فالحوليد تغيرات مادية جوهرية ف الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي، الماكان ذلك ءولئن كان لكل قانون مجاله الذي يمكم الرقائم المعلبق طها إلا أنه ليس تمة ما عنم وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة في عبال تحديد المنصود بالعديلات الخوه يتعن الاستنتاس المهابع التي وسعها القانون وقره ولسنة عامه ا في أن الضريبة عنى المقارات المبنية اعتبارا بأن أستكناه طبيعة التعديلات في الدنار سيرتب عليه تعديل الأجرة وتعديل الغريبةالعقارية في وقت معا ، وكان المقرر فيقضاه هذه المحكمة أن تكيف النعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبني وتجعله ف حكم النشأ في تاريخها أو سيطة لاتحدث به مثل هذا التغير إنما هو تكييف قانوني يستند إلى تقد ير الواقع ، وكان الحكم المطمون فيه قد خاص إلى أن تعديلات جوهرية أبريت فيعينالنزاع خلال سنة ١٩٦٤ جعلها ف حكم الملشأة حديثا وأنها بذلك تخضَّم لأحكام الفانو زيَّ رقمه ٤ لسنة ١٩٦٧ و ٧ لسنة ١٩٦٥ مل سند من قوله "أولا - أن الواقم الذي تدلُّ عليه المتهادات الرسمية الصادرة من أن المستأنف ضدَّه ( للطنون طيه)أجرى في أكتو برسنة ١٩٦٤ تعديلا شلملا ف العقار الذي توجد به الدين المؤجرة الستأنف (الطاعن) وأن هذا التعديل أضاف إلى هذه الدين حجرة وفرائدة مسقوفة على مساحة جديدة أخلت من الحديقة وتبلغ نصف مساحة الدين قبل تعديلها وشمل دورة المياه فأحدث بما

تنبيرًا جوهريا الأمر الذي جمل محافظة الاسكندرية تعيد ربط للضريبة على ذلك العقار باعتباره من مستجدات سنة ١٩٦٥/٦٤ عملا بمسا يقطى به نص الفقرة (ج) من للادة الثالثة من القانون رقر وه اسنة عوه و من أن المفارات التي حدثت في أجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت من معالمها أومن كيفية استعالما حيث تؤثر على قيمتها الإبجارية تأثيرا محسوساتمتر فحدالمقارات المنشأة حديثا وهي تقويرات سائفة لها سندها من الأوراق استعانت فيها الحكمة بمايير محددة تؤدى إلى ما خلصت إليه ف حدود سلعتها التقديرية من أن التعديلات الني أجريت من شأنها التغير في طبيعة المكان المؤجر . لما كان ما تقدم وكان لا يعيب الحكم تفريره أن العين المؤحرة مكونة من خمس مجرات وليست أربط كإورد بعقد الإيجار ، لأن العبرة في تحديد مكونات المبنى الأصلي وما أدخل عليه من مديلات ليس بما جاء بعقد الإبجار و إنماعة يقة الواقع . اعتبارا بأن وجود الجرة الخاسة هو مناط النحقق مماسوقه المطمون طيمن أجراء تعديلات جوهر يةترب عليها النا أمر في أحرتها القانونية ، وأخذا بأن ذلك مرتبط بتطبيق أحكام قواتين إبجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، ولا على الحكم بهذه المتابة إن هو أعتد ف حفا الصدد ، ادلت عليه الشهادة الرسمية الصادرة من صم الإيرادات ببلاية الإسكنفرية وإلى ما أثبته الحبير في تقريره ، ولا يكون بذاك قد خالف قواعد الإثبات ويكون التعرطيه بالحطاف تطبيق القانون بكافة وجوهه على غيرأساس.

وحيث إن حاصل النمى بالسبين الثانى والثالث أن الحكم المطمول فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور في التسبيب والقساد في الاستدلال، وفي بيان فلا يقيقول الطامن إنه ركن في قبوت إجواء تعديلات جوهرية في عين الآراح في منة ١٩٦٤ إلى ماورد بشهادة قسم الإيرادات تحافظة الإسكندرية من بيان تفصيلي التمديلات التي أدخلها المطمون عليه مل العقار في السنة المذكورة وما تضمته تقرير الخير المنتدب فهذا الصدد، حالة أنهما خلو منها، كما أن النابت بالشهادة أن إهادة الأجرة المتقق عليها في الققود الم بالمعمون عليه والمستأجرين في ١٩٦٤/٩/١ وهو ما لا يصح معه المحافظة المحرث التعديلات الحوهرية المداة وشرعية الأجرة المتنازع عليها طمن دليلا على حدوث التعديلات الحوهرية المداة وشرعية الأجرة المتنازع عليها طمن طلما أنها تستند في تقدير الضرية إلى ما ثبت بعقود الإيجار التي هي عمل طمن

ف خصوص ما اشتملت عليه من تحديد الأجرة ، وإذ استند الحكم في قضائه إلى ماجاء بهذه الشهادة وما نسبه اليها وإلى تقرير الخبير خلانا للحقيقة من إيراد بيان تفصيل للتمديلات المدعى اجراؤها ودون أن يستجيب لطلب مااينة ألعين المؤجرة لإثبات عددحجراتها ولتحديد تاريخ ماعسي أن يكون قد أضيف اليها، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأى في الدّعوى ، فإن الحكم يكون قد خالف الثايث بآلأوراق وشامه الفساد في الاستدلال فضلا عن القصور في التسبيب . وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النابت من الشهادة المشار اليها بسبب النعى والمستخرجة من دفتر جمسود مستجدات ١٩٦٥/٦٤ أن إعادة الربط الحاصلى تلك أسنةلم يكزراجعا إلىجرد زيادة الأجرة الاتفافية لعين النزاع وإنما تم بسبب ماأجري نيها من تعديلات جوهرية أدت إلى زيادة القيمة الإيجارية التي هي وحدها الأساس في ربط الضريبةوما زيادة الأجرة الاتفاقية إلا أحد عناصر التقد رواذت منت الثهادة بيا فالتلك التعديلات يفيد إضافة مبان مستجدة ترسطها تغييرُ في القيمة الإنجارية وأن عن النَّراع أصبحت تتكون من خمس غرف وصَّالةً مستطيلة وفرادة مغلقة بالبناء والزحاج ومطبخ وحمام ، كما استخلص الحبير من معاينة عين النزاء ومن المستندات المقدمة تحديدا لاكونات الأصلية للعين وبيانا تفصيليا لما أدخل علبها من تعديلات وتواريخ إحداثها ، ومن ثم فلا على المحكمة إن أتخذت من مضمون هذينالمستندين.دليلا على مدى،ماأدخله المطعون.دليد من تعديلات جوهرية علىالعين المؤجرة جعلتها فيحكم المنشأة حديثا خلالسنة ١٩٦٤ ولاتثريب طيها وقد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها إذا هي التفتت عن طلب الطاعن معاينة عين النراع لتحديد ما حرى فيها من تعديلات وتاريخ إجرائها ، و يكونالنعيعامها مخالفة الناست بالأوراق والفساد فيالاستدلال والقصور في التسبيب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ٢٩

برئاسة السيد انسقشار عجد أحمد محمود ، وهضوية السادة السمتنادين : سعد الشافل ، وحسن مهوان حسن، والدكتور عبد الرحمن عباد ، وعجد الباجوري .

# (YYA)

الطعن رقم ٧٦ ٤ لسنة ٤٤ انقضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن" .

المتجر في معيم ؟ ٩ و ٢/ مدنى . هنا صرو • يرع التاجر منجره الكائن يعقار بملسكه هدم هموته لحق في الإجازة · عفد إيجاز العين المبيعة الصادر من حذا المائع للشمرى • عضوعه لأسحكام فاقو**ن إيجا**ز الأماكن

(٢) أيجار " أيجار الأماكن " " أجرة المثل". محكمة الموضوع .

اجرة المن المنصوص عايراً في انقانون ١٦١ لسنة ١٩٤٧ - ماهيتها . اتحاد نوع الاستعمال غير لازم لقيام التماثل بين المكانين متى كانت المفايرة فيه غير مؤثرة على القيمة الإيجارية تأثيرا جوهريا - تقدير ذلك مما يستقل به فاضى الموضوع .

(٣) أيجار " إيجار الأماكن " . نظام عام .

تحديد الأجرة القانونية إعمالا تمادة ٦ ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧ . متماق بالنظام العام .

۱ — المتجرق معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ـ ١٠ يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية كالعملاء والسمعة التجارية والحق فى الإجارة، ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره إلا أنه لا يلزم توافوها جميعا لتكوينه ، بل يكتفى بوجود بعضها . و يتوقف تحديد العناصر التى لا غنى ضها

<sup>(</sup>١) تقض جلسة ١٠/٥/١٩٧٢ مجموعة المكتب الفنى س ٢٣ ص ٨٣٥

لوجود المحل التجارى هم نوع التجارة التى يزاولها والتى تواتم طبيعته لما كاذفاك وكان المقصود بالحق فى الإهارة كاحد مقومات الحل التجاريهو حتى صاحب المتجر المستأجر فى الاتفاع بالمكان المؤجر الذى يزاول فيه تجارته وفى التنازل عن عقد الإيجار للغيرفاق بيع المحل التجارى تم يجردا من هذا العنصر إذا كان التاجر المولك له . وإذ كان التابت أن المطون طيه الثانى كان يملك المقارالو العبه المحل التجاري الذي باعه المطمون طيه الأول فإن هذا البيع لا يتضمن المقومات المحادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالعقد من المقومات المحادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالعقد المشار إليه من تحرير عقد إنجار الدين المبيعة تأكيدا الاستقلال البيع مقوماته من الإجارة بشروطها ، ولا ينفى أن المكان المؤجر يخضم الأحكام قانون ايجار الأماكن وهى "حكام آمرة الايجوز المناقدين محالفتها ، وإذ الزم الحكم المطمون في مطبيق الفاروقور أن عقد الإيجار مستقل عن عقد البيع فإنه الايكون قد أخطأ في قطبيق الفانون .

٧ — أجرة المثل المنصوص طيها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي أجرة مكان مما ثل المكان موضوع الزاع بقدر الإمكان ولنفس المنفعة المنفق على تأجرها مع مراعاة تقييم الفروق بين المكانين بالزيادة أو بالتفصر في الأجرة ، إلا أنه ليس من انتم لقيام التماثل اتحاد نوع الاستعمال في المكانين إذا كانت المفارة فيه ليست بذات تأثير جوهرى على القيمة الإيجارية ، ويترك ذلك لتقدير قاضى الموضوع بحسب ظروف كل قضية ، وإذ كان الثابت أن معملا وإنما هي شقة هادية في المعارة بالدور الأرضى منها ظلت على حالما منذ إتشائها ولم يتطلب استعمالها كممل الادرية أية تقيرات جوهرية ، فإن اتفاذ شقة أخرى في قلت المعارة باحتبارها شقة مثل ودون احتساب زيادة تقابل الاختلاف في نوع الاستعمال باحتبارها شقة مثل ودون احتساب زيادة تقابل الاختلاف في نوع الاستعمال منظرة الرجاء شائعاً باحبارها شائع من في المحكم غوافته المقان من غوط الماس مو أمر يتملق بالواقع بستقل به تاضي الموضوع ما ها مستخلاصه سائعاً ، ويكون النبي على الحكم غوافته المقانون على غير أساس .

٣ - تحديد الأجرة القانونية إعمالا للـندة السادسة من القانون رقم ١٢١ السنة ١٩٤٠ من الأمر و المتعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الا فراد الاخاق على عالفتها .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . ﴾

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــعلى ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أو راق الطعن\_ تخصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعري رقم . ٢٦٣ لسنة ١٩٥٨ أمام محكة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه النائى بطلب تخفيض أجرة العين الميينة بالصحيفة إلى مبلغ عشرين جنيها ، وقال بيانا لدعواء إنه استأجر من المطعون عليه التاتى بعقد مؤرخ ١٩٥٨/٤/١ شقة بأجرة شهرية قدردا ٣٤ جنيما وإذ تبين له أنها تزيد على أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ نقد أقام دعواه بطلبه سالف ألبيان .طلبالطاعن الأول قبوله خصا متدخلا في الدءوى منضما إلى المطمون عليه التأني استنادا إلى شرائه المبنى الواقعة به شقة التزاع . حكت المحكمة ف ١٩٠٩/١/٢٧ بقبول تدخل الطاعن الأول و بندب مكتب الحيراء لمعاينة شفة التزاع وإثبات حالنها وبيان تاريخ إنشائها وأجرتها العملية في شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة مثلها وتقدير الزيادة القانونية . نم اختصم المطعون عليسم الأول باقى الطاعنين ومورثتهم باعتبارهم الملاك الحدد للبني مع الطاعن الأول طالبا الحكم تتخفيض أجرة الشقة إلى مبلغ ٧٧ جنها وه٤٠ملها و الزامهم متضامنين بأن ينضوا له مبلغ ٢٠١ جنيه و١٠٠ملها قيمة فروق الأجرة عن الملة من ١٩١١/١٨٥١ حتى ١٩٦٣/١/٣١ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكت الحكمة بتاريخ ٢٩٧١/١/٣١ بتغفيض الأجرة الشهرية للشقة إلى مبلغ ٧٣ جنيها و. ٦٨ مليا وبالزام الطاعنين والمطعون عليه الثانى بأن

يدفعوا المطعون عليه الأول مبلغ ٤٩٣ جنها و١٧٠ مليا . استأنف الطاعنون هذا لحكم طالبن إلفاءه والقضاء برفض الدعوى وقيد الاستثناف برقم ١١١٥ لسنة ٨٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٩٧٨ قضت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على هذه المحكة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة بأمها .

وحيث إن الطعن في على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه الحلطاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكة الموضوع بأن الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار لا تخضع المتحديد الوارد بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٤٧ لأن هذا المقد ليس عقد إيجار حت قائم بذاته بل هو عنصر من عناصر عملية قانونية أشمل هي عملية عقد بيع المعمل الذي يشغل الدين ، وقد صدر هذا البيع من المطمون عليه الثاني المالك وقتلذ إلى المطمون عليه الثاني المالك الاقتصادي للعملية كلها ، وإذ كان بيع الحل النجاري يتضمن قانونا حدقتا مسرا المنصوص عليه في عقد البيع والذي لا يتأتى بيع الحل التجاري بغيره ، فإن عقد الإيجار لكون جزما لا تجزأ من عقد البيع بحمل الارتباط قائما بين تقدير ثمن المحل المبيع وتقدير أجرة الدين التي يشغلها المحل البيع ذاته مستقل عنه ، وهو منه خطأ في التكيف الفانوني لمقد بيع من عناصر البيع ذاته مستقل عنه ، وهو منه خطأ في التكيف الفانوني لمقد بيع الحل التجاري ومسخ لما تلاقت عايه إرادة طرفي المةد .

وحیت إن هذا النمی غیر صحیح ، ذلك أنه لما كان المتجر فی مغی المسادة ۲/۵۹ منالةانون المدنی سـ وطیما جری به قضاءهذه المحكمة سـ بشمل جمیع عناصره من ابت ومنقول ومن مقومات مادیة ومعنو یة كالعملاء والسمةالتجاریة والحق فى الاجارة ، ولن كانت هذه المقومات المعنو یة می همادفكرته وأه عناصره

إلا أنه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه ، بل يكتنى بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غني عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التي يزاولها والتي توائم طبيعته ، كما كارذاك وكان يقصد بالحق في الإبجار كأحدمقومات المحل التجارى حق صاحب المتجر المستأجر في الانتفاع بالمكان المؤجر الذي زاول فيه تجارته وفي التنازل عن عقد الايجار للغير ، فإن ييم المحل التجارى يتم مجردا عن هذا العنصر إذا كان التاجر بمارس تجارته في عقار مملوك له . كما كان ما تقدم وكان الثابت أن المطمون عليه النانى كان يملك العقار الواقع به المحل التجارى الذي باعه للطعون عليه الأول فان هذا البيع لا ينضمن الحقّ في الإجارة أصلا ، لا يقدح في ذلك ما ورد بالبند الأول من عقد بيع المتجر من أن البيع بشمله ضمن المقومات المحادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالبند الرابع عشر من العقد المشار إليه من تحرير عقد إبجار عن العين المبيصة تأكيدا لاستقلال البيع بمقوماته عن الإجارة بشروطها ، ولا ينفى أن الكان المؤجر يخصع لأحكام قانون إيجار الأماكن وهي أحكام آمره لايجوز للتعاقدين مخالفتُها ، وإذ الترّم الحكم المطعون فيه هــــذا النظّر وقور أنّ عقد الايجار مستقل عن عقد البيع فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النحى عليه مِذَا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه غالفة القانون وفي ببان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكة الموضوع بأن شرط الأخذ بأجرة المثل أن يكون التماثل كاملا بن الدين المقيسة والعن المقاس طيما وعلى الأخصر في نوع الاستمال إلا أن الحكم المطعون فيه أجرى النقدير على أساس أجرة شقة سكنية في حي أن عين الزاع تستعمل كعمل ، ومع ذلك فائه إذا جوالا الشقاة السكنية كشقة مثل فإنه كان يتدين على الحكم احساب زيادة مقابل اختلاف نوع الاستمال تضاف إلى أجرة الشقة السكنية دون الاكتفاء بالنسب المقررة في المسادة الرابعة في الفانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مما يعيب الحكم بالنسب المقررة في المسادة الرابعة في الفانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مما يعيب الحكم بالفندين .

وحيث إن حســـذا النمى غير سديد ، ذلك أن أجرة المثل المنصوص طيها فى المـــادة الرابعة من الفانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ هى أجرة مكان مماثل المكان موضوع الزاع بقد الإمكان ولنفس المنعة المتفى على تأجيرها مرم اعاقتقيم الفروق بن المكان بالزيادة أو بالتقس في الأجرة ، إلا أنه ليس من الحتم لفيام التماثل اتحاد نرع الاستعال في المكان إذا كانت المفايرة فيه ليست بغات تأثير جوهرى على النيمة الإجارية ، ويترك ذك لتقدير قاض الموضوع بحسب ظروف كل قضية ، لما كان ذك وكان الثابت أن عين النزاع لم تشيد أصلا لتكون معملا وإنما هي شقة عادية في البارة بالدور الأرضي منها ظلت على حالها منذ السائها ولم يتطلب استعالما كممل الادرية أية تغييرات جوهرية ، فإن المخاذ منذ الشائها ولم ودون احتساب زيادة تغابل المختلاف في نوع الاستعال تضاد الإجرة الأساس عهوام يتعلق بالواقع يستقل به قاضى الموضوع مادام استخلاصه سائفا ، ويكون النبي على الحكم تخالفته به قاضى الموضوع مادام استخلاصه سائفا ، ويكون النبي على الحكم تخالفته القانون على غير أساس ،

وحيث إن حاصل السبب النالث أن الحكم المطمون فيه قد شابه الفصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم ساقوا عدة دلائل عنى أن الأجرة الانفاقية لاتجاوز أجرة المناف في شهو أبريل سنة ١٩٤٥ ، منها إقسرار المطمون عليه الأول في صحيفة الدعوى بأن أجرة المثل لشقة التزاع عشرون جنيها وأن الشقة التي المخذمة الحكم أساسا لتقدير أجرة المثل لشقة التزاع من شقة الذاع ونصف في حين أن شقة التزاع تتكون من تسع حجرات وصالتين مماكان يدعو ونصف في حين أن شقة التزاع تتكون من تسع حجرات وصالتين مماكان يدعو بيين أجرتها بالضمف كما وأن الحبير قدر أجرة المحزن الكبير الملحق بالمدسل متيين ونصف والمخزن الصغير بثلاثين قرشا في حين قدم الطاعنون عقد المجاد متون عبادر بأجرة شهرية قدرها عشرة جنبهات مساحته ضعف مساحة المخزن الكبير ، وإذ لم يرد الحكم على هذا المهاوع فانه يكون معينا بالقصور .

وحيث إذ النبى مهدود ، ذلك أنه لوصح صدود إقرار من المطعون عليه الأول بأن أجرة المنال لدن الزاع عشرون جنها فإله لايعتديه لأن تحقيد الأجرة القانونية إعمالا السادة السادسة من القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٤٧ من الأمور المتعلقة بالنظام المام التي لانجوز الأفواد الاتفاق حل عنافتها ، والتبي مردود فى باقى ما تضمنه، فإنه يبين من الحكم أنه أعتمد التقدير الذى انتهى إليه الخبير والمؤسس على ما أجراه من معاينته لعين النزاع وشقة المثل مراهيا ما بينهما من فروق فى المساحة والموقع والمواصفات، وإذ اقتنعت الحكمة بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وسلامة الأسس التي بنى طبها رأيه ، فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل مما لا يجوز إثارته أمام حكمة النقض.

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٦

يرقامة السيد المستشار : عد أسعد عمود ، وعضوية السادة المستشارين ، عد عد المهامي، وصعد الشاذلي ، والدكتورعبد الرحن عباد ، وعد الباجوري.

# ( 7 7 9 )

الطعن رقم ٥ لسة ٥ \$ ق﴿ أَحُوالُ شَخْصِيةُ ﴾ :

( 1 )أحوال شخصية. استثناف .حكم دوالطعن في الحكم ".معارضة . نقض .

الحسكم النياب الصادر في مسائل الأحرال الشخصية باعتبار الاستثناف كان لم يكن • الطمن فيه بطريق النقض رخم انامة الطاعن معارضة في ذات الحسام • اعتباره "زولا عن الطمن بالمعارضة •

## (٢) أحوال شخصية . استثناف . .

حصور المستأنف ف مسائل الأحوال&لشخصية الجلسة الأولى الهددة بورقة استثنافه • وتحلفه من الحضور في أية جلسة ثالية • الدشاء باعتبار الاستثناف كان لم يكن • طلًا •

و مفاد نص المادة ٣٨٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٧ والمسادة ٣٨٠ واللتين أبقت طيهما المسادة الأولى من القانون رقم ١٤ السنة ١٩٦٨ منه — واللتين أبقت طيهما المسادة والتجارية القائم — أنه وإن كان الأصل هو استنفاد طرق الطمن العادية أولا ، يباشر الطاعن بعدها الطرق غير العادية ، إلا أن المشرع شرج هل هذه القاعدة بالنسبة المالات الاستثنائية التي يجبز فيا القانون الطمن بطريق المعارضة ، فنص على أنه إذا صدر حكم غيابي قابل للطمن فيه بالمعارضة وقابل في نفس الوقت على أنه إذا صدر حكم غيابي قابل للطمن فيه بالمعارضة وقابل في نفس الوقت المطمن فيه بالاستثناف أو التماس اعاد النظر أو النقص ، فإن الطمن فيه باحد هذه العارضة . لماكان ذلك ، وكان مفاد المسادة بن ٢٩٠ ، ٣٣٠ من لائحة ترتيب الحائم الدراس المادون رقم ٨٨لسنة ١٩٣١ من لائحة ترتيب الحائم الدراس المادون رقم ٨٨لسنة ١٩٣١ من لائحة

ضن المواد المستبقاه القانون رقم ٤٦٢ لستة ه ١٩٥٥ جواز المعارضة فى الأحكام الاستثنافية الصادرة فى الغيبة فى ظرف الأيام العشرة التالية لاعلانها ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة صارضت فى الحكم المطعون حالمنى قضى باعتبار الاستثناف كأن لم يكن حابصحيفة أعلنت إلى المطعون عليه الأول وحددت جلسة لنظر المعارضة أمام عكة الاستثناف وأن الطاعنة قورت بعد ذلك العطمن بطريق النقض عن ذات الحكم فإن ذلك يعتبر نزولا منها عن الطعن بالمعارضة طبقا لعربيح النص ، ويكون الدف بعدم قبول الطمن بالنقض على غير أساس .

٧ ــ النص في المسادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "محضر الحصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستثناف ويعتبر المستأنف مدعيا" وفي المسادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتد الاستثناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستثناف باقيا" مؤداه ــ وعلى مابـرى به قضاء هذه المحكة ـــ (١١ أن المشرع لم يطلق عبارة <sup>دو</sup> الميماد المحدد " الواردة في المــادة ٣١٩ من هذه اللائحة و إنما قيدها عاسبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليه من أنه " المعاد المحدد بورقة الاستثناف " مما مفاده أن الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن عملا بالمسادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علما يفينيا بالحلسة التي حددها لنظر استثنافه وتخلفه عن الحضور فيها ، كما أن تحلف المستأنف عن حضوره هذه الجلسة بالذات يدل على أنه غيرجاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة يَحْقيق موضومه . لمـا كان ذاك ، وكان التابت في الدعوى أنه كان محددا لنظر الاستثناف المرفوع من الطاعنة في صحيفته جلسة ... ...وفيها حضرت الطاعنة والمطعون عليه الأول ثم تأجلت لحلسة ... ... وفيها قررت المحكمة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في دعوى أخرى ، وعجلت الطاعنة الدعوى لحلسة ... ... التي حضرت فها ثم أحيلت الدعوى لدائرة أخرى لم تحضر أمامها الطاعنة قتأجلت لحلسة ... .. وإذ لم تحضر فيها قضت المحكمة باعتبار الاستثناف كأن لم يكن ،

<sup>(</sup>١) نقض ٢٨/٤/١٩٧١ مجموعة المكتب الفتى السنة ٢٢ ص ٥٨٠

لحساكان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاءه باحتباره الاستثناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعنة في هذه الجلسة الأخيرة رغم سبق حضورها في الجلسة الأولى للتي حددتها لنظر الاستثناف وفي عدة جلسات تالية ، فإنه يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار إلمقسسرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـ على ما سبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهما الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية '' نفس '' أمام محكة جنوب الفاهرة الابتدائية بطلب الحكم بطلان الاشهاد المؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ الصادر من المرحوم .. ... ... بلزمراج والدة الطاعنة من الوقف، و بتاريخ ٢٦/١١/٢١ حكت المحكة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١١ لسنة رقم ٥ سنة ٨٩ ق أحوال شخصية الفاهرة ، و بتاريخ ١٩٧٧/١٨ حكت عكة بلاستثناف باعتبار الاستثناف كان لم يكن ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطويق النقض ، دفع المطمون عليه الأول بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة بطويق النقض ، دفع المطمون عليه الأول بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة بالعلمة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، و بالجلسة المحددة الذمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون عليه الأول أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه قاضيا باعتبار الاستثناف كأن لم يكن عمدت الطاعنة إلى الطعن فيه بطريق المعارضة لصدوره في خيتها بالتطبيق الحادة . ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ورتب المطعون عليه الأول على ذلك أنه وقد سلكت الطاعنة هذا الطريق فإن ذلك يعد نزولا منها عن الطمن بطريق النقض مما يجعله فير مقبول .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن النص في المبادة ٣٨٥ من قاتون المراضات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ اسنة ١٩٦٢ على أنه <sup>ود</sup> لاتجوز المأرضة إلا في الحالات التي ينص عليها ألقانون " وفي المسلاة ٣٨٧ منه علىأن و يعتبر الطعن فى الحكم الغيابى بطريق آخر غير المعارضة نزويلا عن حق المعارضة " ــ واللتين أبقت عليهما المــادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسَّنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدُّنية والتجارية المتائم ـــ يدل على أند وإنكان الأصل هو استنفاد طرق الطمق العادية أولًا ، بياشر العاص بعدها الطرق فير العادية ، إلا أن لدالمشرع خرج على هذه بالقاعدة بالفسبة عالات الاستثنائية التي مجيز فيها القانون الطعن بطريق ،المارضة ، فنص على أنه إذا صدرحكم ضابى قابل الطعن فيه بالمحارضة وقابل فى نفس الوقت للحامق منه بالاستثناف أو التماس إحادة " النظر أو الدَّيْضُ قان العامن فيه بأحد هذه اللطرق من جانب الخصم العائب يسقط حقه بعد ذاك في العلمن في الحكم بطريق المعلوضة. ك كان ذلك وكأن مفاد آلمادتين . ٢٩ ، ٣٢٥ من لاتحة رتيب الحاكم الشرعة الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ٩٣٩ سـ وهما ضمن المواد المستبقاء بالفاتون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ ـــ جواز المعارضة في الأحكام الامتشافية الصادرة في النبية في ظرف الأيام المشرة التالية لإعلامًا ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة عارضت في الحكم المطعون فيه بصحيفة أعلنت إلى المطعون عليه الأول في ١٩٧٥/١٥٥٥ وحدد لتظر المعارضة أمام عكمة استشاف القاهرة جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ ، وأن الطاعنة قررت بعد ذلك العامن بطريق التقض عن ذات الحكم في ١٩/٩/٥٧٥ ، افإنذلك يعتبر نزولا مُها عن العامن بالمعارضة طيقاً لصريح النص ، ويكون الدفع على غير أساس .

" وحيث إن العلمن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الطعن أقيم على سهب واحد ، تنمى به الطاعنة هلى الحكم المطعون فيه عمالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى باعتبار الاستثناق كأن لم يكن جزاء عدم حضورها بالجلسة المحددة لنظر الاستثناف ، في حين أنّ هذا الجزاء الذي نصت عليه المحادة ٣١٩ من لا محمة تربيب المحاكم المشرعية لا يؤخذ به المستأنف الا إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستثناف ، محيث إذا حضر فيها وتخلف من بعدها امتنع على المحكة الحكم باعتبار الاستثناف كان لم يكن ، وإذ طبق الحكم عليها هذا الجزاء رغم سبق حضورها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في المــادة ٢١٦ من لامحـة ترتيب المحاتم الشرعية على أن " يحضر الخصوم أووكلاؤهم في الميماد المحدد بورقة الاستثناف ويعتر المستأنف مدعيا " ـ. وفي المبادة ٣١٩ منها على أنه ﴿ إِذَا لم محضر المستأنف في الميعاد المحسدد أعتبر الاستثناف كأن لم يكن وصار الحتكم الإسدائي واجب التنفيذ الا إذاكان ميمادالاستثناف باقيا " ، مؤداه \_\_ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة - أن المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحد " الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بماسبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الاستثناف" ثما مفاده أن الحكم باعتبارالاستثناف كأن لم يكن ، عملا بالمــادة ٣١٩ من اللانحة المذكورة إنمأ يفقرض علم المستأنف عاما يةينيا بالحلسة التي حددها لنظر استثنافه وتخلفه عن الحضور فهاكما أن تخلف الستأنف عن حضوره هذه الحلسة بالذات يدل على أنه غير جاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة شحقيق موضوعه ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنه كان محددا انظر الاستثناف المرفوع من الطاعنة في صحيفته جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ وفيها حضرت الطاعنة والمطعون عليه الأول ثم تأجلت لحلسة ١٩٧٣/٤/٩ وفيها قررت المحكمة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في دعوى أخرى ؛ وعجلت الطاعنة الدعوى لحاسة ١٩٧٤/٦/٧ التي حضرت فيها ثم أحيلت الدهوى لدائرة أخرى لم محضر أمامها الطاعنة فتأجلت المسة ١٩٧٥/١٥ وإذ لم تحضر فيها قضت الحكمة باعتبار الاستثناف كأن لم يكن ، لمـــاكــان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد وتبقضاءه باعتبار الاستثناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعنة في هذه الحلسة الأخيرة رغم سبق حضورها في الحلسة الأونى التي حددتها لنظر الاستثناف وفي عدة جلسات تالية ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب تَعَضُّه ، وإذجب الحكم نفسه بهذا الحطأ من بحث الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ۲۷ من مايو سنة ۲۷ م

برئاسة السيد المستشار تائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضو به السادة المستشارين :جلال عبد الرحيم عنمن ؟ عبد السلام الجفندى؟ وصلاح الدين يونس ؟ الذكنور ابراهيم هل صافح.

 $(rr \cdot)$ 

الطعن رقم ٢٩٦ لسة ٤٠ القضائية:

التماس إعادة النظر"أوجه الالتماس" .حكم " الطعن فى الحكم" . نقض .

الحسكم بدى. لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مماطلبوء ممزوجوه النماس إدادة النظر · اظهار المحكمة ف حكمها أنها مدرًا \* لحقيقة ما قدم لها من طلبات رهالة بأنها بقضائها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأدثر مما طلبوه · سبيل الطمن عليه هو النقض م

الحكم بنى لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه هما من وجوه الالتماس طيفا لنص الدقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، و بمقتضاه بعاد مرض الزاع على المحكمة التي فصلت فيه ليستدرك القاضي ما وقع فيه من سهو غير متعمد فيبادر إلى إصلاحه متى تنبه إلى سببه فإن كات المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها منه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت بما قضت بما لمطلبة ما قدم لها من الطلبات وطلمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطعموم أو بأ كثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا المحسوص ، امتنع الطعن على الحكم بطريق الالتمام ، وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض ، وإذ كان التات من صحيفة الاستثناف أن المطعون ضدهم طلبوا في السبب التاني استبعاد مبلغ ٢٣٦٤ جنبها و ناممايا من أصول التركق وهو قيمة الأطيان التي تصرف فيها المورث للغير وكان الحكم الاستثناف المستبعلة مي مبلغ ٢٣٦٤ جنبها و ١٦٥ مليا وهو المبلغ الذي قوم به الخير أطيان المورث هيه هذه النصرفات المستبعلة عيمها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خلص إلى أن هذا الحكم الملتمس فيه قدر حميمها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خلص إلى أن هذا الحكم الملتمس فيه قدر من إدراك و تعمد فيمة الأطيان المبيمة بالمبلغ الذي حدده الخبر مقابلا لها دون عمد داله المحرم الملاكم المحمد فيمة الإطيان المبيمة بالمبلغ الذي حدده الخبر مقابلا لها دون

باق الأطيان التي لم يتصرف فيها المورث يكون قد أخطأ في فهم الواقع فالدعوى ولم يستظهر عناصر النزاع على الوجه النابت بها مع أن ذلك لازم لتفدير ما إذا كانت المحكمة قد قدرت فيمة الأطيان المستبعدة بالمبلغ للذى ذكرته من إدواك وتعمد أم أن ذلك كان عن سهو ضير متعدد، وفي ذلك ما يسيم يوجب فقضه 100.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وحماع <del>ال</del>تقرير الذى تلاه السيد المسقشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم على ما يبن من الملكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن على أن مأمورية ضرائب عابدين قدوت صافى تركة مورث المطعون مسلم المرحوم ... ... ... ... المتوفى متاريخ أولمارس ١٩٩٧ بهم ١٩٩٨ و كان من بين عناصرها أطياق تراجية مسلمتها ٩٩ فغذانا و ٩٩ فيراطا و ٢٠٥ مليم وإذ اعترض وا وأحيل الخلاف إلى غية المطمن قيمتها معتبها و ٢٠٠ مليم وإذ اعترض وا وأحيل الخلاف إلى غية المطمن التي أصغوت قراوها في ١٩٦٢/٤/١٩ واستبعاد ما عصرف فيه المورث عن الأطيان الزراعية وقيمتها ١٩٣٤ جنيها و ١٩ طبت فيه مصلحة الفرائب بالدحوى رقم ١٩٠٠ معتبة عالى المتوادين وقضت كلى التفاهرة طمنا في هذا الفراز ، كما طعنت فيه مصلحة الفرائب بالدحوى رقم ٧٠٠ سنة ١٩٦٣ بمبادي وقضت منه مصلحة الفرائب بالدحوى رقم سنة ١٩٣٧ تبارى كلى التفاهرة . قروت الحكمة ضم الدعوين وقضت منه المحبوب تعريد المحتوقية أعراضات الطرفين على قراد الجنة و تصوص استبعاد قيمة الأطياق المبيعة ، واحتسب عن صاصر المتركة الأواضى الزراجية التي كانت على الهم المورث جيمها وقدرها بمبنع و٢١١٧ جنيها وو١٧ الميا أم البي المتدير المحتوقة عيمة التركة بمبنغ و ١٩٠٤ مليا مها تم التهى كل تقديمة التركة بمبنغ وقد ١٧ مليا مما المورث جيمها وقدرها بمبنيا و٢٩٧٠ مليا وما و ١٩ ما تعرف المحتوقة عنه وجهة عنها و ١٧٠ مليا ثم التهى كل تقدير صاحق قيمة التركة بمبنغ ١٩٠٤ معتبها و ١٧٠ مليا عما تم التهم كل تقدير عنها و ١٩٠ مليا ثم التهى كل تقدير عنه عنها و ١٩٠ مليا ثم التهى كل تعديد صاحق قيمة التركة بمبنغ ١٩٠٤ من و ١٩٠ منها و و١٠ منها و وما و منها و وقد و ١٩٠ منها و و١٠ منها و و١٠ منها و و١٠ منها و و١٠ منها و وما و منها و و١٠ منها و١٠ منها وو١٠ منها و١٠ منها وو١٠ منها و١٠ منها وو١٠ منها و١٠ منها وو١٠ منها وو١٠ منها وو١٠ منه و١٠ منه و

<sup>(</sup>١) خش ٢٧- ١٩٥٩/١ جومة للكتب لفني س ١٠ س١٩٥٠

المحكمة بتعديل الغراو المطعون فيه وتعديد مانى قيمة التركة بالمبلغ الذى قسدوه الخير . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستثناف وقم 13 سنة ١٨٥ القاهم ، وكان من بين طلباتهم استبعاد مبلغ ١٣٣٤ جنبها و ٧١٥ عليا قيمة الأطبان التي تصرف فيها المورث بالبيع للغير من المبلغ الذى قدوه الخيرالا واضى الزراعية جميعها ، وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢١ حكمت المحكمة بتعديل الحسكم المراعب عنها و ٢٩١٥ مليا واستبعلت المستأنف بحيل صافى قيمة التركة مبلغ ١٣٩٢٧ جنبها و ١٦٥ مليا طباره قيمة الأطبان التركان المورث قد تصرف فيها . طعنت مصلحة الضرائب في هذا المحمول بي والمالة التراث والمنافقة المراثب في هذا المحمول بي والمالة كان المورث والمنافقة المراثب في هذا المحمول والمنافقة الفرق الى أصول التركة بالمستخمط والمنافقة الفرق الى أصول التركة بالمستخمة بيات فيها المحمول بيات فيها الراثة بالنسبة لقيمة الضرائب في هذا المحمول بطريق النقض وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم ، وعرض الطعن على الحكة في غوقة المثاورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت النباية وأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه النساد في الاستدلال والقصور فيالنسبب، وفي يالذلك تقولها الحكم قضى بعدم جواز الاآباس الذي رضته الطاعنة طعنافي الحكم السنتناف الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٩٩٩ في القضية رقم ١٤ عسته ٥٨ التي تصرف فيها المورث ، قدرها حسن إدراك وتعمد حسالبلغ الذي قوم به الحجم أطيان المتوفى حميعها التي تم التصرف فيها وتلك التي بقبت على ملكم حتى وفاته وهذا الذي بني عليه قضاء ويتاوى على خطأ في فهم الواقع ومشوب بالمنسد في الاستدلال ، إذ الوائح أن الحكم الصادر في ١٩/٥/١٩٩ قد قبل السهب التاني الوارد بصحيفة استئناف المطعون ضدهم والذي تضمن طلب استزال قيمة هذه الأطيان المبيعة وهي ١٩٣٦/٥/٢٠ بنيا و ١٧٥ مليا من القيمة الإجمالية التي حددها الخير الأطيان حميعها التي كانت باسم المورث وهي الإجمالية التي حددها الخير الأطيان حميعها التي كانت باسم المورث وهي البحث في مدى جدية التصرفات الصادرة من المورث ، انتهت سهوا و بغير تعمد البحث في مدى جدية التصرفات الصادرة من المورث ، انتهت سهوا و بغير تعمد

إلى القضاء بأكثر مما طابه الورثة ، بأن استبقلت من أصول التركة قيمة الأطيان كلها .

وحيث إن هذا النمى فى محله، ذلكأن الحكم بشى لم يطلبه الخصوم أو يأكثر الما الما عن وجود الالهاس طبقا لنص الفقرة الحادسة من المادة ٧٤١ من قانون المرافعات ، و بمقتضاه يعاد عرض النراع على المحكمة التي فصلت فيه ليستدوك القاضي ما وقع فيه من سهو غير متعمد فيبادر إلى إصلاحه متى تنبه إلى سببه ــ فإن كانتُ المحكة قد بينت في حكمها المطمون فيه وجهه نظرهامنه. وأظهرت فيه أأنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ماقدم لها من الطلبات وعالمة بأنها بقضائها هذا المطمون فيه انما تقضيما لم يطلبه الحصومأو باكثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة أياه في هذا الحصوص ، امتنع الطمن على الحكم بطريق الالهاس، وكان سبيل الطمن عليه ف هذه الحالة". هُوَ النَّقَضُ ، وإذكانُ النَّابِتُ من صحيفة الاستثنافُ أن المطمون ضدهم طلبوا. ف السبب التاني استماد مبلغ ٢٣٦٤١ جنبها و ٧٤. مليا من أصول الركة وهو قيمة الأطيان التي تصرف فيها المورث للغير، وكان الحكم الاستثناف الملتمس فيه قد قبل هذا السبب قائلًا ود أنه ثبت من المستندات المقدمة من المطمون ضدهم جدية التصرفات الصادرة بشأن هذه الأطيان وأن دعاوى قد رفعت بصحة ونفاذ العقسود المنبتة لها ولا تعتبر مصلحة الضرائب من الغير في معرض الحاجة بهذه التصرفات الى لامطعن على تاريخها وانبت الحكة إلى أن قيمةهذه التصرفات المستبعدة هي مبلغ ٢٩١٢٤ جنبها و ٦١٥ مليا وهو المبلغ الذي قوم به الخير أطيان المورث جميمها، فإن الحكم المطمون فيه إذ خلص إلى أن هذا الحكم الملتمس فيه قدر عن إدراك وتعمد قيمة الأطيان المبيعة بالمليلغ الذي حددً الخبير مقابلا لها دون باقى الأطيان التي لم يتصرف فيها المورث ، يكون. قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى ولم يستظهر عناصر النزاع على الوجه الثابت بهامع أن ذلك لأزم لتقديرها ما إذا كانت الحكه قدقدوت قيمة الأطيان المستبعدة بالمبلغ الذي ذكرته عن إدراك وتعمد أم أن ذاك كان عن مهو غير متعمد، وفي ذلك ما يعيبه و يوجب نقضه .

## جلسة ۲۷ من مايو سنة ۱۹۷۹

ر ثامة السيد المستشار نائب وثيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى ، وعضوية السادة المستشادين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسينى ، همد العال السيد ، عبّان الزينى .

( 171 )

الطعن رقم ٧٠ و لسنة ٤٢ القضائية :

وصية " رجوع المومى" . عقد .

الوسية مقد غير لازم • تصرف الموصى حال حياته فى بعض ما أوسى به • امتيار ذلك رجوما عن بعش الوصية . قصر تفاذها فى هذه الحالة على ماتهتى سا أوسى به من مال •

مؤدى نص المادتين ١٨ ، ٢٠ من قانون الوصية أن وجود الموصى به المعين في ملكية الموصى يجب أن يستمر من وقت صدور الوصية إلى وقت قبولها ، لأن الوصية عقد غير لازم ، فإ يكون شرطا لانشائه ، يكون شرطا لبقائه ، حتى يتقرر و يلزم بالقبول بعد الوفاة ، فإذا تصرف الموصى حال حياته في بعض ما أوصى به ، كان ذلك منه رجوعا عن بعض الوصية ، فلا تنفذ إلا في بعض مما أوصى به من مال . وإذ كان النابت في الأوراق أن الموصى قد أوصى المطعون عليم الثلاثة الأول بمبلغ سنة آلاف جنيه من مائه المودع سنك الاسكندوية بغرعيه، وأن ما خلقه بعد وفاته من مال في هذي الفرون لا يحاوز ... ... وكان دلالة ذلك وجوع الموصى عن بعض الوصية ، فإن الحكم المطمون في بينايده طيم الثلاثة الأول بمبلغ . ... يكون قد خالف النانون ، وأخطا في عليمية .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير أنذى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل فى أن المطعون عليهم التلائه الأول أقاموا صد الطاحتين والمطعون عليها الرابعة ... .. .. والمطمون عليه الخامس زبنك الاسكندوية فرع قعمر النيل بالقاهرة ) ، الدعوى رقم ٧٩٩٣ سنة ١٩٦٩ مدنى كاى القاهرة ، بطلب الحكم بصعة ونفاذ الوصية الصادرة من المرحوم ... ... ... المؤرخة ٧٧ يوليو '١٩٥١ والمتضمنة إيصاء لهم عبلنم ستة الاف جنيه من أمواله المودعة ينك الاسكندرية وبأحقيتهم لهذا المبلغ أو مادونه من المبالغ المودعة لدى المدعى عليه الأخير . وقدموا إثباتا لدعواهم أصل الوصية عرزة بخط الموصى وموقعا عليها بامضائه وتنضمن ايصاءه لمم بمبلغ ستة آلاف جنيه من ماله الملخر وللودع بنك باركليز بالقاهرة والاسكندرية ( بنك الاسكندرية حاليا ) ، ولزوجته مَعْدَادِ النُّمْنُ فَي كُلِّ تَرَامُهُ وَلَابِنَهُ المُطْعُونَ عَلِيهُ الأُولُ مِتَعَلَّقَالُهُ الشخصية ، كما قدموا النموذج رقم ٨ تركات المؤرخ ١٩٧٠/٣/٢٨ وثابت به أن صافى تركة الموصى ٣٦٧٨٠ جنيها بالإضافة إلى قيمة الوديعة الموجودة بنك الاسكنفرية بفرعيه ومقدارها ٢١٣٠ جنيها و٢٣١ مايا ، منها مبلغ ١١٥٥ جنيها و٣٣١ طيا مودع بفرع القاهرة ( المدعى طيه الأخير ) والباق بقرع الاسكندوية . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١١ حكت المحكة بصحة ونفاذ الوصية المذكورة المتضمنة أيصاه الموصى للدمين بمبلغ ستة آلاف جنيسه من أمواله المودعة ببنك الاسكندرية و أحقيتهم في مبلغ ١١٥٥ جنيها و ٦٣١ ملها المودعة لدى المدعى عليسسه الأخير ( بنك الاسكندرية فرع قصر النيل بالقاهرة ). استأخت الطاعنتان .. ... ... .. هذا الحكم بالاستئتاف رقم ٣٦٠٩ سنة ٨٧ ق الفاهرة وطاين إلغاءه ، وفي ١٩٧٧/٥/١٨ حُكمت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف , طعنت الطاعنتان ف هذا الحسكم بطويق النقض وقدمت النيأية مذكرة برأيها وطلبت وفض العامن .

وحيث إن الطعن أقم على سببين تنمى الطاعنتان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تعلمين المقاؤن وفي بيان ذلك تقولان ، إن الموصى عين الموصى به إلى المطعون عابهم الثلاثة الأول بأنه مبلغ سنة الاف جنيه من

ماله المدخر والمودع بينك باركايز (الاسكندرية حاليا) بفرعيه ، فإذا ثبت أن كل ما خلفه من أموال بهذا البتك هو ٢١٣٠جنيها و٢٩٣ميليا منه مبلغ ١٠٥٥ حو ٢١٣٠ميليا بفرع الاسكندرية ، فإن الوصية لا تكون تاقذة إلا في حدود هذا المبلغ و يكون الحكم المطعون فيه تأييده ماقضى به الحكم الابتدائى من نقاذ الوصية فيا تضمنته من الايصاء للطعون عليهم النلائه الأول يمبلغ سنة آلاف جنيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وديث إن هذا النعي محيح ، ذلك أن النص في المادة ١٨ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه "يجوز للوصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة ويعتبر رجوعًا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقر منه أوعرف على الرجوع عنها . ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به " وفي المادة ٢٠ منه على أن " تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وناة الموصى . . " مؤداه أن وجود لموصى به المدين ، في ملكية الموصى يجب أن يسنمو من وقت صدور الوصية إ!، تبولها ، لأن الوصية عقد غىرلازم ، فما يكون شرطا لانشائه يكون شرطا لبقائه حتى يتقرر و يلزم بالقبول بعد الوفاة . فإذا تصرف الموصى حال حياته في بعض ما أوصى به ، كَانَ ذَلِكَ منه رجوعًا عن بعض الوصية فلا تنفذ إلا فيا ترقيمًا أوصى به مزمال وإذ كان النابت في الأوراق أن الموصى قد أوصى المطَّمونَ عليهم الثلاثة الأول علمِغ منة الآف جنيه من ماله المودع منك الاسكندرية خرصيه ، وأن ماخلفه بَعْدُ وَفَاتِهُ فِي هَذِينِ الْفُرِعِينِ لَا يَجَاوِزَ ٢١٣.,٦٣١ ج، وَكَانَتَ دَلَالَةُ ذَلَكَ رَجُوع الموصى عن بعض الوصية ،فإن الحكم المطعون فيه سَأْدِده،قضاءالحكم الابتدائي بنفاذ الوصية فيا تضمنته من إيصاء الموصى للطعون عايهم الثلاثة الأول يملغ ستة آلاف جنيه ، يكــــون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث السبب الثاني من سبي الطعن .

وحيث إن الموصوع صالح الفصل فيه ولما تقدم، فإنه يتعين تعديل الحمكم الصادر بتاويخ ١٩٧٠/١١/١١ على هذا الوجه

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٦

ر ثامة السيد المستشار كأب رئيس المحكمة عمد صادق الرشيدى ؟ وعضوية السادة المستشارين أدب قصيبى ؟ عمد فاصل المرجوشى ؟ عمد صلاح الدين حبد اخيد ؟ عمد عبد المعظيم حية •

( 7 7 7 )

الطعن رقم ٩ لسنة ١ ٤ القضائية :

عمل "عقد العمل". عقد .

عامل المياومة - القضاء برفض طلب احتساب أجره عندالتدين وفق الأسس المفررة لعمال المشاهرة - الامتماد في ذلك يلى اتفاق الطرفين على طريقة "داء الاجر فضلا عن شروف العمل بلفشاة ، حسيج في المقانون .

عقد العمل من العقود الرضائية ، وإذكان مانص عليه القانون المدنى وقانون العمل رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ من أحكام في خصوص هذا العقد بميز أن تكون طريقة أداه الأجر أيا كان مشاهرة أو مياومة أو تبعا لما يتفق عليه الطرفان، وكان لوب العمل – وعل ما جرى به قضاء هذه المحكة – السلطة المطلقة في إدارة منشأ ته وتنظير العمل وتصنيف الوظائف بها على الوجه الذي يراه كفيلا يحتميق مصلحته ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها عودة عن أي قصد في الإساءة العماله، كما له أن يميز في الأجر بين محاله لاعتبارات يواها ، إذ كان ذلك وكان لا يصبح الاحتجاج بنص المادة ٣٥ من قانون العمل يراها ، إذ كان ذلك وكان لا يصبح الاحتجاج بنص المادة ٣٥ من قانون العمل رقم ١٩ السنة ١٩٥٩ الأن اتشوية المقصودة بهذا النص عند بعد تعيينه عاملا باليومية على أساس معاملة المهنون ضدها أخذا بحالي أساس معاملة المهنون ضدها أخذا بحالة من أساس معاملة المهنون ضدها أخذا بحالة الموقان عند التعيين و بما دعت اليه ظروف المنشأة ، وأبان عن أنه إد صدر القرار المخموري رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٩٧ بإصدار لائحة نظام العامين المهادي العرارة العاملة العاملة العاملة المناس العاملة العاملة المالهاي العاملة العاملة العاملة العاملة العاملة العاملة العاملة العاملة العمل العلمون ضدها أخذا بحال العرف عند التعيين و بما دعت اليه ظروف المنشأة ، وأبان عن أنه إذ صدر القرار المخموري رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٩٧ بالعملة لائحة نظام العاملية المناس المعاملة العاملة العامل

بالنبركات التابعة المؤسسات العامة ، قامت المطعون ضدما بتنفيذه وحولت عمل اليومية ومنهم الطاعن إلى عمال يتقاضون أجرهم شهريا ، وأنه لاحق للطاعن فيا طالب به في دعسسواه ، فإنه يكون قد النهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

#### المحكمة

جد الاطلاع ملى الأوراق وسماع انتقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة •

حيث إن الطمن استوفى أود اعه الشكلية .

وحيت إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطعن - تتوصل في أن الداعن أفام الدعوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٦٧ عمال لجزئي أسوان صد الشركة المطعون عليها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع لدمية ١٩٦٠ عمال لجزئي وقال بياتا لها إنه في ١٩٦٥/٧/٢٥ التحق محدمة المطعون ضدها في وظيفة كات نقاه أجريومي قدره ٣٥٠ مليا ، ثم تبين لدبعد لله أن زملاء في نفس العمل معن يتساوون مده في المؤهل والكفاية يتقاضون مرتبا شهريا قدره ١٢ سجنها فضلا عن علاوة العمل بأسوان وقدرها وجنهات ، وإذ رفضت الشركة المطعون ضدها مساوانه مهم إعمالا لنص المادة ١٩٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد أقام دعواه بقيمة ما استحق له من فرق في الأجر والعلاوة من بداية تعبينه وهو المبلغ المطالب به ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٩٥٩ تدبت المحكمة المؤثية محكمت الحمراء بوزارة العدل لبيان عمل الطاعن وما يتقاضاه من أجر وعلاوات ومقارنته مملائه في العمل فقدم خبير المحكمت المنتب تقريرا جاء به أن الطاعن التحق بالعمل في المعمل فقدم خبير المحكمت المنتب تقريرا جاء به أن الطاعن من أي العمل المناون بسلك المشاهرة ، وأنه إزامهم ارشاد الطاعن من أي المساق من عمال الماعن من عمال المناعن من أبر وعلاوات ومقارنته العامل من عمال الماورة المناه المشاهرة ، وأنه إزامهم ارشاد الطاعن من أي المساق من عمال المناء من عمال المناون بسلك المشاهرة ، وأنه إزامهم ارشاد الطاعن من أي المساق من عمال المناون بسلك المشاهرة من من عمال المناون بسلك المشاهرة من عمال المناون بسلك المشاهرة المناهرة من من عمال المناورة المناورة المناه المناورة المناهرة ال

بيته وبين موظفى النهرية لاختلاف القواهد التي تحسيم كلا من نظام المشاهرة ونظام اليومية وخاصة بالنسبة لبدل أسوان الذي تقرو العمل به لأول مرة لعمال اليومية وخاصة بالنسبة لبدل أسوان الذي تقرو العمل به بالنسبة لموظفى المشاهرة منذ سنة ١٩٥٨ . وبتاريخ ١٩٦٤ الحال الحكة المجلة المؤلفي المشاهرة منذ سنة ١٩٥٨ . وبتاريخ ١٩٥٨ أحالت المحكة المؤبد بحدولما الدعوى إلى محكة أسوان الإبتدائية لاختصاصها بنظرها قيميا فقبلت بجدولما برقم ١٩٥١ سنة ١٩٥ كل ، وق ١٩٥٠ / ١٩٠٨ قضت المحكة الإبتدائية رفض الدعوى منة وع ق و وبتاريخ ١٩٥٠ أ ١٩٠٠ قضت محكة الاستثناف رقم ٧٧ المستانف و مان العلمان في هذا الحسكم بطريق القض وقدمت النيامة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وموض الطمن على غرفة المشووة حددت النظام حلسة ١/١٧٥ وفيها الزمت النيامة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى بأسباب طعنه على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والقطاق تفسيره وتطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أجاز لصاحب العمل تعين عمال بأجريومي وآخرين بأجر شهرى مع تمييز فوى الإجرائشهرى في أجورهم على العمال اليومية استنادا إلى مفهوم قديم مؤداه أن الأصل هو حرية المتعاقدين في تحديد الأجر فلايتدخل القضاء لتعديله الا استشاه ، وهو نظر يقناف مع ما انتهى إليه التطور الاجياعي والقشريسي من أن الأصل هو المساواه في الأجر ، كما يخالف المادة ٥٠ من قانون العمل وهم ١٩ لينة ١٥ و إذ رفض الحكم المطعون فيه مساواة أجر الطاعي بغيره من العمال الذين يتقاضون أجورهم شهريا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تفسيره وتعليقه ، وإذ اعتقد المكم خطأ أن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تفسيره وتعليقه ، وإذ اعتقد المكم خطأ أن الطاعن يطب النقل من سلك المياومة إلى سلك المشاهرة ، فيحين أنه إنما يطلب مساواته مع ذلا عمارة المحرون فضلا عمارة عمر نقدا عمارة أنه المعانية فيكون فضلا عمارة عدم عنه أنه المعلوس المؤائم فشابه قصور منطله .

وحيث إن هذا النعيمردود ، ذلك أنهلك كان عقدالعمل من العقود الرضائية وكانمانص عليه القانون المدنى وقانونالعمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ من أحكام في خصوص هذا العقد تجنرأن تكون طريقة أداء الأجر أما مشاهرة أو مياومة أو تبعًا لمنا يتفق دليه الطرفان ، وَأَن لرب العمل ــ وعلى ماجوى به قضاء هذه المحكمة ـــ السلطة المطاتمة في إدارة منشأنه وتنظيم العمل وتصنيف الوظائف بها على الوجه الذي راه كفيلا بتمتيق مصلحته ولا وجه للحد من سلطنه في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في الإساءة لعماله كالدان عَيْرُ فِي الأَجْرِ بِينَ عَمَالُهُ لاعتبارات يراها ، لماكن ذلك وكان لايصح الاحتجاج بنص المادة عده من فانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لان التسوية المقصودة بهذا النص لايدوغ أن تسلب صاحب العمل حقه في ننظيم منشأته على الوجه السالف الإشارة إليه ، لما كان ما تفدم وكان الحسيم المطعون قيه قد رفض حسلب أجو الطاعن عند مده تعيينه عاملا باليومية على أساس مداملته معاملة المعينين بالسلك الشهرى من عمال المطعون ضدها أخذا عا ارتضاه الطرفان عند التعين وما دعت إليه ظروف المنشأة ، وأبان عن أنه إذ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين الشركات التابعة الؤسسات العامة ، قامت المطعون ضدها يتنفيذه وحولت عمال اليومية ومنهم الطاعن إلى عمل يتقاضون أجرهم شهريا ، وانه لاحق للطاعن فيها طالب به في دعواه ، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ، ولا أساس للنهي عليه بالقصور ة، **الت**سيب .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض العامن .

## جلسة ٢٩ من ما يو سنة ١٩٧٦

بر ثامة المديد المستشار تائب رئيس المحكمة عد صادق الرشيدى ومضوية السادة المعيشارين : أديب تصبيحى ، وعمد فاضل المرسودى ، وعمد صلاح الدين عبد الحبيد، وشرف الهين غيرى •

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٤ القضائية :

عمل. شركات " شركات القطاع العام " . اختصاص " اختصاص ولأنى " .

العاملون بالشركات النابعة الرسبات العامة و علاقه. بها تعاندية لاتنظية و اعتماحي للفضاء العلمات بنظر الدعاوى التي يرضوها الطالبة محقوقهم و بهائة فراد دئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات العاملين من تقاوير النشاط الدوزية لا يمع من اعتصاص المحاكم بنظر العمادى المتعاني و

مفاد المادتين الأولى والثانية من لائعة نظام العاملين بالشركات الثابعة المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٣٦ سنة ١٩٦٦ والمادي الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي الني العمل باللائعة السابقة — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة ١١٠ — إن عزفة العاملين بالشركات التي تنبع المؤسسات العامة هي علاقة تعافدية تخضع لأحكام اللائعة سائفة الذكر باعتبارها جرءا متما لعقد العمل عما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هي المختصة سنظر الدعاوى التي يرضها العاملون بهذه الشركات للطالبة خقوقهم طبقا لتلك القوانين ، ولا يغير من ذلك ما نقضى به المادة في تظلمات هؤلاء العاملين بالقطاع العام من أن قرار رئيس عبس إدارة الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير النشاط الدورية المقدمة عبم يكون نمائيا ، إذ أن نص هذه المادة إنما ينظم فقط سبيل التظام من تلك التقارير أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللهوء إلى القضاء .

<sup>(</sup>١) نَفْضُ ٤٤/٤/٤/ مجموعة المسكنب الغني السنة ٢٤ ص ٢٠٢ ·

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشاو المقور والمبرانعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يُهين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطُّمَنُ ــ تَحْصِلُ فَي أَنِ الطَّاءِنِ أَقَامُ الدَّمُويُ رَقُّمُ ٣٩٨٣ لَسَنَةَ ١٩٦٩ عمـال كلى القادرة على الشركة المطعون ضدها وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامها مَنْفِيدُ قُرَارُ مُمثُّلُهُا الْقَانُونِي الْحَاصِ شَعْدِيلِ دَرْجَةً كَفَاسَّةٌ فِي سَنِّي ١٩٦٥،١٩٦٤ إلى درجة جيد بأعلى حد لها و بأن تؤدى إليه مبلغ ثلاث جنيهات شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٦٨ وحتى ٣٠/٩/٩٦٩ مع إضافة مثل هذا المبلغ إلىأجره الشهوى، ومن بأب الاحتياط إلزام الشركة بأن تؤدى إليه مبلغ سقائة جنيه تعويضا عن الأضرار التي لحقته من مدم تنفيذها قرار تعديل درَّجة كفايته ، وقال بيانا لها إنه التحق بخدمة الشركة المطعون صدها بتاريخ ٢٢/٦/٣٢ في وظيفة مدير الإدارة القانونية وحصل في سنة ١٩٦٣ على أعلى درجة في تقدير جيد ، إلا أنه نظرا لمقاومته اتحراف رئيس مجلس إدارة الشركة آنئذ فقد قدر هـــــذا الأخير كفاشه بدوجة مقبول في سنة ١٩٦٤ وبدرجة ضعيف في سنة ١٩٦٥ فتظلم من هذا ألتقدير إلى لجنة ازقابة العليا للدولة والتي قررت في ١٣ / ٣ / ١٩٦٧ فصل رئيس مجلس الإدارة سالف الذكر و إلغاء إحراءاته التعسفية ضدالطاعن وأصدر رئيس الحبلس الجديد قرارا متعديل درجة كفايته في سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ إلى درجة جيد بحدها الأعلى وأخطر المؤسسة العامة للعادن التي تتبعها الشركة بأن هذه الأخرة وافقت على هذا التمديل وما يترتب عليه من آثار مالية وطلب منها إعتاده وردت المؤسسة بأن الشركة وحده ا هي الختصة بذلك ، وإذ عين رئيس آخر لحبلس إدارة الشركة ومنع صرف متجمد علاواته فقد أقام الدعوى سائفة الذكر بطلباته المتقدمة . كما أقام الطاعن الدعسوى وقم ٢٩٨٤ لسنة وجوم بعمال كلي القاهرة على الشركة المطعون ضدها وانتهى فيها أن طلب

الحكم سطلان التقريرن الدوريين الخاصين به عن ستى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ وبالزام الشركة بأن تؤدى إليه العلاوة الدورية كاملة عنهاتينالسنتينومقدارها • ٢٤قرشا شهريا ، وقال بيانا لمسا إنه بتاريخ ٢٦/١/٣٦ أصدر رئيس مجلس إدارة الشركة قرارا بنقله إلى وظيفة رئيس الحدمات الطبية والتي تحتلف عن وظيفته اختلافا جوهريا ثم ندب مديرا للشئرن القانونية بالمؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح ولما انتهت مدة ندبه بها وعاد إلى عمله بالشركة المطعون صدها وضع له رئيس مجلس إدارة الشركة تقريرا بدوجة متوسط عن سنة ١٩٦٧ وآخر بدرجة ضعبف عن سنة ١٩٦٨ ونسب إليه عدة اتهامات غير صحيحة وأمر بوقفه عن العمل اعتبارا من ١٩٦٨/٨/٣١ وحتى تنهى النيابة الإدارية من تحقيقها ، إلا أن المحكمة التأديبية لم تقر هذا الوقف وقضت بإعادته إلى عمله ، وإذ كان التقويران المشار إليهما غير مسببين وبالتالى عديمي الأثر ولا يترنب عليهما حرمان الطاعن من علاواته الدورية فقدائهي إلى طلب الحكم بطلبانه ساأنة البيان ودفعت الشركة المطعون ضَدها بعدم جواز نظر الدعويين لسبق الفصل فيهما في الدعوى رقم ٣٩٥٨ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئي القاهرة واستثنافها رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٦٨ عمال مستأنب القاهرة ، و بعدم اختصاص المحكمة ولائيًا بنظرهما . وبتأريخ ١٩٦٩/١٧/١ قضت اعكمة الابتدائية بعد أن ضمت الدعوبين (أولا) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعويين لسبق الفصل فيهما (ثانيا) وفي الدعوى وقم٢٩٨٤ لسنة ١٩٦٩ بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرهما (ثالثا) وفي الدعوى وقم ٤٩٨٣ لسنة ١٩٦٩ برفض أندفع بعدم اختصاص أنحكة ولاثيا بنظرها وباختصاصها، وبرفض الدعوى. إستأنَّن الطاعن هذا الحكم لدى محكة أسئلناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢١٠٨ سنة ٨٦ق طاليا إلغاءه والحكم في الدعوى وقم ٣٩٨٣ لسنة ١٩٦٩ بطلباته الأصلية الختامية وفي الدعوى ٣٩٨٤ لسنة ١٩٦٩ ببطلان التقريرين السنويين عن ساتى١٩٦٧ ١٩٦٨ اوتعديلهما إلى درجةجيدو الزام/اشركة المطعون ضدها بأن تؤدى إليه مبله ما ثة وعشرين قرشا اعتبار امن ١٩٦٨/١/١٩ ومراخ مائتين وأربعين قرشا اعتبارا من ١/١/٩٦٩ وحي ٣٠/١٩٦٩. وبتاريخ١٩٧٠/١١/١٩٠٠ قضت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هـــــذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطمون فيهُ

فخصوص الوجه التاتى من السبب التانى من أسباب الطمن . وعرض الطمن على غرفة المشورةوتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧/٦٤/١٧ وفيها النزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسياب تنازل الطاعن فى جلسة المرافعة عن أولها وتمسك بالآخرين فقط ، وقال فى بيان السبب النالث إنه أوضح فى دفاعه أمام محكة الموضوع أنه حصل فى سنة ١٩٦٨ على تقدير ممتاز من مؤسسة المسرح وتقدير جيد من معهد الإدارة العامة إبان ندبه للعمل بهمامن ١٩٦٨/١/١ حتى ١٩٦٨/٧/١ وأوقف عن العمل بالشركة المطمون ضدها فى ١٩٦٨/٨/٣١ وأوقف عن العمل بالشركة المطمون ضدها فى المهمة ١٩٦٨ تغيير الحقيقة وادعاؤها بضعف مستوى كفاءته فيها واقعة مزورة ، إلا أن المكم المطمون فيه نم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى ولم يردعايه نما يعيبه المقصور .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذك أنه لا كان بين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك بدفاعه هذا على دنم الصورة أمام محكة الاستثناف ، فزنه بذلك يكون صبيا جديدًا لايجوز إثارته أمام محكة النقض .

وحيث إن حاصل السبب النانى أن الحكم المطمون فيه أخطا في تطبيق الفاون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بالنسبة لفضاء الحكرف الدعوي ٣٩٨٣ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة فقد استباب الممثل القانونى الشركة المطمون ضععا في أبريل سنة ١٩٦٧ لقوار لجنة الرقابة الحماياللدوية الصادر بالفاء الإجراءات التحسقية التي انحذت ضد الطاعن ووافقت الشركة على تعديل التقريرين عنه في منتي ١٩٦٩ إلى درجة جيد مع مايتر تب عليه من آثار مالية وأخطرت المؤسسة كتابة بأنها وافقت على هذا التعديل وطليت مها اعتاده ودت المؤسسة بأن فلك من اختصاص الشركة وحده امما يقطع في وجوب نداذ ذلك التعديل لعمدوره من رئيس مجلس إدارة الشركة لم تنصرف إلى احداث أثرقانوني في من خطأ كتابي الشركة والمؤسسة بمان ثية الشركة لم تنصرف إلى احداث أثرقانوني في من مناطعن إلا بعد اعتاد المؤسسة تعديل تقر بريه وأن المؤسسة لم توافق على تعديلها. كالعلمية المعمون فقد قضى الحكم الطعمة فقد قضى الحكم

المطعون فيه بعدم اختصاص المحكة ولاتيا بنظرها بمقورة الالقضاء العادر لا يختص بنظر طعون العاملين بالشركات في انتقارير الدورية المقدمة عنهم واستند في ذلك الى تفسير كامة و بهائيا الواردة بالمادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العمام تفسيرا يسلب القضاء ولايته بنظر تلك الطعون ، في حين أسها لاتفيد ذلك ، اذ المقصود بنهائية القرار في هذا الحصوص هو عدم جوار النظم منه بالطريق الإداري وليس عدم قابليته لاطن فيه أمام القضاء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله

وحيث إن هذا التى ف شقه الخاص بقضاء المحكم المطمون فيه في الدعوى وقم ٣٩٨٣ السنة ٩٩٦٩ عمال كلى القاهرة مردود بأنه لما كان بين من الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطمون فيه وأحال إلى أسبه أنه وأجه طلب المطاعن الماص بتعديل التوبين المقدمين عنه في سنى ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ و وعبل أن كتاب الشركة المطعون ضدها إلى المؤسسة التابعة لها والمؤرخ ١٩٦٧/٤/٢٣ والمتضدن إجراء هذا التعديل وطلب احتاده من المؤسسة قد فعامت عباراته بان نيمالشركة لم تنصرف المي إحداث أثر قانونى في مركز الطاعن إلا بعد احتاد التعديل من المؤسسة ، المي مذا الذي حصله الحكم في حدود سلطته التقديرية ساتفاومن شأنه أن يؤدى واللي ما وتبه عليه من أنه لم يصدر من الشركة قوار بتعديل تقريرى الطاعن سالفي الذكر ؟ فإن النمي به يكون غير مقبول .

وحيث إن النمى على قضاء الحكم المطمون فيه فى الدموى رقم ٣٩٨٤ السنة ١٩٦٩ - بالشق التانى من هذا السبب صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من لائمة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة العمادرة بقراو رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أنه " يسرى على العاملين بالشركات الحاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوافين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيا لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائمة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبرهذا النظام حراء متمما المقد العمل"، ونصت المادة اذائية من المت اللائمة على أنه يجب أن يتضمن العقد المرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائمة والتعليات التي تصدوها الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائمة والتعليات التي تصدوها الشركة

فيا يتعلق بتنظيم العمل جزءا متمما للعقد المبرم بين الشركة والعامل ، وكان قواد وثيس الجمهورية رقم ٩ ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بأصدار نظام المامان بالقطاع العام والذي ألغي العمل بالأنحة السابقة قد نص في مادته الأولى على أن " تسري أحسكام قانون العمل فيا لم يرد به نص في هذا النظام " ، فان مفاد ذلك \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن علاقة العاملين بالشركات التي تنبع المؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضم لأحكام اللائمة سالفة الذكر باعتبارها جزما متمما لعقد العمل ، مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادي هي الختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها الماملون بهذه الشركات للطالبة بمقوقهم طبقا لتلك الفوانين . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ٢٣ من ذات نظام العاملين بالقطاع المام من أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة ف تفامات هؤلاء العاملين من تقار يراللشاط الدورية المقدمة عنهم يكون نهائيا ، إذ أن نص هذه المسادة إنما ينظم فقط سبيل التظلم من تلك التفارير أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل الجود بشأسا إلى القضاء. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطمون فيه قدخالف هذاالنفار وقضى بعدم اختصاص جهة القضاء العادى ولائيا بنظرالدعوى رقم ٣٩٨٤ لسمة ١٩٦٩ عمال كلى القادرة ، فإنه يكون قد اخطأ ف تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

### جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٦

رِمَّامَةُ السِيدُ المُستشَّارُ ثَالَبُ رَئِسُ الحَكَمَةُ عِدْ صَادَقَ الرَّسِيدَى ﴾ وعضوية السادة الحسنشاريق أديب قصرجي ﴾ وعمد فرال الرجوش ﴾ ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ﴾ وشحف الدين خيمه •

# ( 445 )

الطعن رقم ٢٠٦ لمسة ٤١ القضائية :

(١) دعوى "المصلحة" . حكم " الطعن في الحكم ". فقض .

الدفع بعدم قبول الطن لاتعدام مصلحة الطاعتين فيه لتناؤلهما كداية عن الدهوى الاجعالية • ضراعتيول طالما أن الانداق المتضمن ذلك التناؤل هو بذاته مدار الحصومة الخاتمة بين الطرفين •

### (٧) عمل . صلح . بطلان . نشام عام .

۱ -- إذا كان الحكم المطمون فيه قد رمى بقضائه وبحسب صريح أسبابه إلى وقض دعوى الضاعنين موضودا ، وكان الاتفاق المتضمن تنازلهما من الدعوى الابتدائية هو بذاته مدار الحصومة الفائمة بين الطرفين وأنه يكون المطاعنين مصلحة في النمى على قضاء الحكم المطمون فيه ومن ثم يتعين رفض الدفع ( المبدى من المطمون ضدهما بعدم قبول الطعن بدعوى انتقاء مصلحة الطاعنين فيه السبق تنازلها كتابة عن الاعوى الابتدائية ) .

٧ — الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن مقالهمل خلال سريانه يقع باطلاو فقائنص المادة ٣/٩ من قانون العمل رقم ٩٩ السنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هذا القانون وإذكات أعانة غلاء المديشة قد فرضها الشاوع للعمال لاعتبارات تتملق بالنظام العام وينبى طي ذلك وجوب دفعها لحم كاملة وفق النصاب الوارد بالاوام العسكرية الصادرة بشأنها باحتباره الحدد

الأدفى لكل فئة، فإن الاتفاقيين رب المملوعمال على التنازل عن جزء من هذه الإطاقة يندرج تحت حكم هذه المسادة فغلا عن غالفته للنظام العام . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاء، برفض ماتهسك به الطاعان من أن تلك النسوية التى تحت ينهما و بين المؤسسة المداهون ضدها وقسته بالمطلق للك النسوية التى تعت ينهما و بين المؤسسة المداهون المسلم رفاعلى هفا الدفاع ولا يكفى لوفضه واستفى بذلك عن عن ما إذا كانت هذه اتسوية تنطوى على تنازل الطاعين عن جزء من تلك الإعانة أم لا افإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

#### الحكمة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقود والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حيل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق المطمن وفي حدود ما يتطلبه الفصل فيه حستجميل في أن الطاعين أقاما الدعوى رقم 264 لسنة 1977 عمال جرقى القاءرة على المؤسسة المطمون ضدها وطلبا الحكم بالزامها بأن تدفع الأول مبلغ . 40 جنيهاوما يستجق بواقع ١٥٠ ملها يوميا اعتبارا من أول يوليوسنة 197 اوللناني . بلغ ١٨٥ جنيهاوما يستجدبواقع ١٩٦٠ يوميا اعتبارا من أول يوليه 197 اقيمة فروق إعانة فلاء المدينة المدررة لهما بالاممين العسكريين ٤٨٥ اسنة ١٩٥٨ و شريخ ١٦ إبريل سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الجزئية بنيب مكتب خبراء وزارة المدللاداء المأمورية المجهنة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٢ يعاير سنة ١٩٧٩ برحالة الدعوى إلى محكمة القاءرة الإبتدائية لاختم اصها قيميا بنظرها وقيمت مجدوما برقم ١٠٠٠ السنة ١٩٩٩ عمال كلى . وف ٢٧ يناير سنة ١٩٧٠ مبلغ ١٩٠٩ جنيها و١٤٠٠ مايا شهريا اعتبارا مبلغ ١٩٠٨ جنيها و١٤٠٠ مايا شهريا اعتبارا من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيه و١٤٠٠ مايا شهريا اعتبارا ما والماسة به والحدود مبنيات و١٣٠ مايا شهريا اعتبارا ما ومايسة به من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٠٨ مايا ومايسة به من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٠٠ مايا ومايسة به من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٠٠ الميا ومايسة به من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٨٠ الميا ومايسة به من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٨٠ الميا ومايسة من أولى يوليوسنة ١٩٧٠ والطاعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٤٨٠ الميا ومايسة من أولى يوليوسنة ١٩٠٠ والماعن الناني مبلغ ١٠٠ جنيها و١٩٠٠ الميا ومايسة به منها بالراء الناني المالميا والمياليا ومايسة بالمياد والمياليا ومايسة بالمياد والمياليا والمياليا

بواقع ١٧٥ الميابوميا اعتبارا من أول بوليه سنة ١٩٥ فاستاف الطاعان هذا الحكم أمام محكة استلناف القاهرة بالاستلناف رقم ٤٤٤ سنة ٨٥ ف كا استانفته المؤسسة بالاستئناف رقم ٤٤٤ سنة ٨٥ ف كا استانفته المؤسسة بالاستئناف رقم ٤٨٤ من تقدمت المؤسسة للحكة باتفاق تم يبنا وين الطاعنين يتضمن تسوية إمانة الفلاء التي يستحفها كل منهما قبلها بميالغ دون المقضى بها وتخالصهما عما تجد لهما من فروق على هذا الأساس وتنافيلهما عن ادعوى الإبتدائية ، بينا تمست الطاعنان بيطلان هذا الاشاق صنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بعدان ضمت الاستثنافين بالغاء المحكم المستأنف ورفض مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن الانتفاء مصلحة الطاعنين فيه بمقولة أنهما سبق أن تنازلا كنابة عن الدعوى الإبتدائية وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها رفض هذا ادفع وقض المحكم وعرض الطعن على غرقة المسابق .

وحيث أن أدفع الذي أبدته المطعون صدها بعدم قبول الطمن مردودذلك أنه المكالح المطعون فيه قد رمى بقضائه وبحسب صريح أسبابه إلى رفض دعوى الطاحين موضوعا ، وكان الاتفاق المتضمن تنازلهما عن الدعوى الإبتدائية هو بذاته مدار الحصومة القائمة بين الطرفين فإنه يكون للطاحنين مصلمة في النمى على قضاء المكم المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض هذا الدقع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الطمن يقوم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ ف تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الإستثناف بأن المؤسسة المطعون ضدها حلتهما على الصلح والتنازل عن معظم فروق إعامة الغلاء المستحقة لهما ، وأن هذا التنازل وقع باطلاطبقا لنص المسادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ ، خوران الحكم لم يعرض لهذا الدناع الجوهري ولم يرد عليه وتعني برنص الدعوى المتفادا الاشتراكي كما

يتفى عنها شههة الإكراء مع أن هذا ليس من أنهأن يجعل الـصرف الباطل تصرفا صحيحا وهوما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق الفانون والقصورفي السبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما أدا الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع باطلا وفقا لنص المحادة ٣/٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هذا الفانون ، وكانت إعانة غلاء المعيشة قد فرضها أشارع العمال لاعتبارات تعلق بالنظام العام ويذي عني ذلك وجوب دفعها لحم كاملة وأق النصاب الوارد بالعمل وعماله على التنازل عن جوء من هذه الإعانة يندرج تحت حكم هذه يين رب العمل وعماله على التنازل عن جوء من هذه الإعانة يندرج تحت حكم هذه عن رب العمل وعماله على التنازل عن جوء من هذه الإعانة يندرج تحت حكم هذه المدادة فضلا عن غالفته للنظام العام ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاءه برفض ما تحدك به الطائنان من أن تلك السوية التي تحت بينهما الإكراء على المدادة على نفيه شبهة الإكراء على المدادة على نفيه شبهة بذلك عن عن ما إذا كانت هذه التسوية تنطوى على تنازل الطاعات عن جزء من تذك الإعانة أم لا فإنه يكون قداخطا في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب تلك الإعانة أم لا فإنه يكون قداخطا في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب عن حرج من على استوجب نقضه .

## جلسة ٢٩ من ما يو سنة ١٩٧٦

برقامة للسيه المستشار نائب وئيس المحكمة عمد صادق.الرشيدى ومضوبة السادة الحسقشارين: أهيه قصيبي وعمد صلاح الدين عبد الحميد وشرف الذين خيرىوجمد عبد العظيم عيد ·

( ۲۳0 )

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤١ القضائية :

عمل "الأجر".

الاتفاق على تحديد أجرالعامل بمرتب ثابت وعمولة تمثل نسية مثوبة من فيمة المبيعات. هذم جواز تعديد إلا باتفاق الطرفين - الفشاء بتشبيت العمولة وإشافة متوسطها خلال سنة صابحة إلى الانجر بصفة دائمة - تعديل لطربقة أداء الأجر المتفق عابها- غير جائز -

من كان يبين من الحكم المطمون فيه الذي أيد الحكم الانتدائي وأحال إلى أسابه أنه أقسام قضاءه في الدعوى على أساس أن الشركة الطاعنة قد خالفت مقتضى عقد العمل المبرم بينها وبين المطعون ضده إذ أقدمت على حرانه من العمولة وهي جزء من أجره صن بعض المنتجات وعلى تفويت حقه فيها بالنسبة نبعض الصفقات ، وكان النابت من الأوراق أن المطعون ضده قد تقاضى المعمولة عن الصفقات الأحرى الى عقدها في الفترة من ... محى ... من وفضى له في ذات الدعوى بالفروق الحاصة بذه الممولة ، وكانت العمولة المفروة المطعون ضده إنما أغيفت إلى أجرهالثاب ويجرى حسابها بنسبة مثوبة من قيمة الصفقات التي يعقدها وهى لذلك تختلف حصيلتهامن شهر إلى أخر وترتبط بإرام هذه الصفقات التي يعقدها وهى لذلك تختلف حصيلتهامن شهر إلى أخر وترتبط بإرام هذه الصفقات وجودا وعدما ، وكان لا يجوز الزام صاحب العمل با بناع طريقة أخرى لتحديد المستحتة المطعون ضده بجسأن تقتصر على ما فاته منها فعلا في فترة الذاع ، إذ كان ذلك كان الحكم المطعون فيه لم ينتزمه هذه الضوابط ورأى تنايت عمولة المطعون ضده على أساس متوسطها في سة سابقة وقضى له بها بالإضافة إلى أجرالتاب بصفة دائحة ولم أساس متوسطها في سة سابقة وقضى له بها بالإضافة إلى أجرالتاب بصفة دائحة ولم أساس متوسطها في سة سابقة وقضى له بها بالإضافة إلى أجرالتاب بصفة دائحة و

وعدل بذلك طريقة أداء الأجر المتفق عليها بين الطرفين كما حل الشركة عمولة المطمون ضده كاملة منالفترة من . . . . حتى . . . مع أنه وكما سبق الفول قد استأدى جزءا متهاوقضى له با نمووق الحاصة بها ، فانه يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وحماعالتقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تتحصل في أن المطمون ضدءأقام الدموي وقم ١٧٧٧ لسنة١٩٦٨ عمال كلى القاهرة على الشركة الطاعنة وطلب الحكم باعتبار المتوسط الشهرى لعمولته ميلغ ٢٦٦ ج من أول مايو سنة ١٩٦٧، وبالزام الشركة بأن تؤدى له هذا الميلغ شهريا اعتبارا من التاريخ المذكور حتى الفصل في الدعوى وما يستجد ، وقال بيانا لها إنه يعمل مندوب مبيعات بالشركة عرتب شهرى ثابت وعمولة قدوها ١./٠ على المبيعات ، وأن الشركة بعد أن قضي له نهائيا قبلها باستحقاقه العمولة بواة به ١/ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٣ حتى أول مايو سنة ١٩٦٧ والتي كانت قد خفضتها إلى ٨و . / ' ، أقدمت على الانتماص من أجره المرتكز أصلا على هذه العمولة فعاودت تخفيضها كما عمدت إلى حرمانه منها بالنسبة لبعض منتجاته والى رفض بعض الصفقات التي يعقدها أوعدم تنفيذها وصرف العملاءعنه. وإذ كانت الشركة بذلك قد أخلت بما يفرضه عليها عقد العمل من الالترام بآداء الأجرالمتفق عليه ، وكانت عمولته عن المدة من أول مارس سنة ١٩٦٣ حتى أول مايو سنة ١٩٦٧ قد بلنت ٣٣١٤ جنبها ومتوسطها الشهرى ٢٦٦ جنبيما فقد أقام الدعوى بطلباته المتقدمة . أودعت الشركة مبلغ ٣٨٨ جنيها و ٢٨٢ مليا خزانة المحكمة شفعته بأنه فرق العمولة المستحقة للطعون صده بواقع 1 / عن الملة من أول مايو سنة ١٩٦٧ حتى ٧١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ . وبتاريخ ٢٢

مارس سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة الابتدائية بالزام الشركة بأن تدفع للطمون ضده هذا المبلغ وصرحت له بصرفه ثم قضت في ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٩ بندب مكتب خبراء وزَّارة العدل لأداء المأمورية لمبينة بمنصوق الحكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره وعدل المطعون ضده طلباته إلى إنزام الشركة بأن تدنع لم مرتبا شهريا قلره ۲۰۹ جنبهات و ۲۷۷ ملمها اعتبارا من أولرما و سنة ۱۹۲۷ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، قضت في ١٤ مارس سنة ١٩٧٠ برازام الشركة بجمل مرتب سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار، فاستأنفت الشركة هذا الحكم أمام عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٠٩٥ لسنة ٨٧ ق ، وكانت قد استأنفت الحكم الصادر شلب الحير بالاستثناف وقم ١٧٣٤ سنة ٨٦ ق ٠ وق ٢٥ مارس سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بعد أن ضمت الاستثنافين برفضهما وتأبيد الحكم المستأنف . طمنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وكان المطعون ضده قد طلب من محكمة الاستثناف تفسير عبارة ( مايترتب علىذلك من آثار ) الواردة بمنطوق الحكم المطعون فيه فقضت في ٢٦ يُونيه سنة ١٩٧٤ بأن المقصود بهذه ألمبارة هو إزام الشركة بأن تؤدى الطمون صده المرب الشهرى بواقع ٢٠٩ جنيمات و ٤٣٧ مليا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٧ على أن يكون هذا النفسير مكملا للمكم ، وقدمت النيامة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم للسببين الثاني والرابع من أصباب الطمن ، وعرض الطمن عل غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٧٦ . وفيها الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أصباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه اعتبر استبعاد الشركة الطاعنة بعض منتجاتها من نشاط المطعون ضده إخلالا يمقد الوكلة بالعمولة ورتب على ذلك حقه في إضافة متوسط العمولة عن سنة سابقة إلى مرتبه الشهرى وهو من الحكم عالفة المقانون ذلك أن الشركة استمالا لحقها فى تنظيم العمل رأت تخصيص الأصناف الجديدة التى قامت بإنتاجها منذ سنة ١٩٦٧ ، والتى لم يكن يشملها تشاط المطعون ضسعه عند بعد عمله بها منة ١٩٦٥ ، التصدير بنية جلب العملات الحرقالتي تحتاجها البلاد، ولم تمس مجولة منة ١٩٤٥ ، التصدير بنية جلب العملات الحرقالتي تحتاجها البلاد، ولم تمس مجولة

المطعون ضمه عن الأصاف الأحرى بل صرفتها له حتى آخر ديسمبر منة ١٩٦٨ .

وحيث ان هذا النمى لا غرج عن كونه جدلا موضوعيا فيها حصله الحكم المطعون فيه بأسباب سائنة تنفق معالئات في الأوراق من عدم بدية الاعتبارات التي ساقتها الشركة الطاعنة وأسست عليها قرارها بإعادة تنظيم أعمالها ، ومن أتها أقدمت على حرمان المطعون ضده من العمولة لبعض المشيات وعلى تفويت حقه فيها هن بعض الصفقات المتعلقة بمنتبات أشرى ، وهو ما لا يقبل أمام عكة النقض .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين المتاني والرابع على الحكم المطعون فيه غالفة القانون وفي بيان فلك تقول إن الحكم قضى المطمون ضده يم ورط العمولة بوصفها حرما من الأحر استنادا إلى نص المادنين ٦٨٣ من القانون المدى و ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مع أن هاتين المسادتين وإن نصتا على اعتبار العمولة جزءا من الأجر إلا أنهما لا يجيزان تعديل عناصره وتحويل الممولة وهي متحركة بطبيعتها إلى أحر ثابت ، وأنه لو مع جدلا أن الشركة عوقت نشاط المطعون ضده فإن سبيله هو المطالبة محقوقه التي حرم منها بسبب فنك وليس المطالبة باحر البت يمثل متوسط العمولة عن سنة سابقة وهو ما دعا المطمون ضده إلى تعديل أساس دعواه أمام عكمة الاستثناف بأن أضاف إلى طلبه الأصلي طلبا احتياطيا بقصر التعويض على المدة من أول مايو سنة ١٩٦٧ حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى وتصيف الطاعنة أن قضاء الحكم يتثبيت العمولة يؤدى إلى التزامها بصرفها للطمون ضده ولو لم يقم بأى عمل مما يتنافى مع طبيعة العمولة التي تدور وجودا وءرما مع الصفقات التي يعقدها ، هذا إلى ان تحديد الحكم مرتب المطعون ضده الشهوى على ذك النحو يعد تعديان الأحكام العقد التي لا يجوز نقضها أو تعديلها إلا بانفاق الطرفين وليس من سلط القضاء تعديلها إلا في حالات محددة نس علم القانون .

وحيث ان هذا النبي صحيح ذلك أنه لم كان ببين من الحكم المطمون فيه الذي أيدا لحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه في الدعوى علىأساس

أن للشركة الطاعة قد خالفت مقدم عقدالممل المبرم ينها وبين المطعون خده إذ أقدمت - وكما سبق سانه في الرد على السهب الأول - على حرمائه من العمولة ـــ وهي جزء من أجره ــ عن بعض المنتجات وعن تفو ت حقه فيها بالنسبة لبعض الصفقات ، وكان النات مزالأوراق أن المطعون صَّده قِدَيْقَاضِي العمولة عن الصفقات الأخرى ، التي عقدها في الفترة من أول ما يو سنة ١٩٩٧ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وقضى له في ذات الدعوى بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ بالفروق الخاصة مهذه العمولة ، وكانت العمولة المقررة الطون صده إنَّمَا أَضِيقَت إلى أجره النابِّ ويجرى حسابها بنسبة منوية من قيمة الصفقات التي يعقدها وهي لذلك تختلف حصيتها من شهر إلى آخر وترتبط بأبرام هذه الصفقات وجودا وعدما ، وكان لا بجوز إلزام صاحب العمل باتباع طريقة أخرى لتعديد الأجر تفالف الاتفاق الميرم بينه و بين العامل ، فإن مساحة الشركة عن الممولة المستحقة الطعون ضده بجب أن تقتصر على ما فاته منها فعلا في فقرة التراع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه الضواجد ووأى تثبيت عمولة المطمون صدر على أسأس متوسطها في سنة سابقة وقضى له خا بالإضافة إلى أجره الثات بصفة دائمة اعتبارا من أول مايو صنة ١٩٩٧ وعدل مذلك طريقة أداء الأجر المتفق علمها بن الطرفين كما حمل الشركة عمولة المطمون ضده كاملة عن الفترة من أول مايو سنة ١٩٦٧ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مع أنه وكما سبق المول قد استأدى جزءا منها وقضى له بالفروق الخاصة بها ، فَإِنَّهُ يَكُونَ قَدَ خَالَفَ القَانُونَ بِمَا يُستُوجِبُ نَفْضَهُ فَ هَذَا الْخُصُوصُ بِغَيْرُ حَاجَةً لبحث باق أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٦

برياسة السيد الستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ، وعضوية السادة المستشار ينه محمد مصطفى المنفلوطي ، محدوج عطيه ، وحسن السنباطي ، رأفت عبد الرحيم .

( ۲۳٦ )

الطعن رقم ٢٨٥لسنة ١ ٤ القضائية :

عمل " المزايا العبلية " . شركات "شركات القطاع العام ".

تخصيص سيارات وكرب لنقل العاملين بين محال أقامتم ومقار أعمالهم - ميزة عينية- لنفاؤها يقرار وتيس الوزوام ٢٦٤/ لسة١٩٦٦ - وترداه - جواز أداء تعويض قندى عبا -علة ذلك-

الن كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتبارا من اعتبارا وأوراء والم المراح الله المامان لغير الوزراء وتواجم والمحافظين ومن في حكهم في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة التنفيذ المدي والموحدات الاقتصادية التابعة لما بن عال اقامتهم ومقار أعمالهم ، الا أن ذلك الايمنع من أن يؤدى للعامل تعريض تقدى نتلك الميزة بعد استعالة التنفيذ المدي طالما أنها تقرر له كمزه لا ينفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الانتفاض منه ، وأذكان الممم المعلمون فيه قد في على نظر خاطيء عالف لما سبق مؤداه عدم جواز المقابل النقدى عملا بأحكام قرار رئيس الوزراء المشار اله ، وكان الممم في الساحة في السحت فيا دفع به الطاعنون من أن الشركة المطمون ضدها جرت على تفصيص سيارات لهم في تنقلاتهم من السمرية عيث أصبحت حتا مكتسبا لهم وعنصرا من عناصر أجورهم .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقسسور والمرافعة بعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن\_ تمحصل فى أن الطاعنين أقاموا على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئى الاسكندرية والتي قيدت برقم ٢٨٢٤ سنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية بعد إحالتها إلى المحكة الابتدائية ، طالبين الحكم بالزامها بأن مدفع لكل منهم ٢١٠ جنيهات وما يستجد بوافع ٧ جنيهات و٠٠ همليم شهوية اعتباراً من ١٩٦٨/١١/١ ، وقالوا بيانا لدعواهم إن الشركة درجت على منع كبار موظفيها ميزة عينية هي استعال سياراتها الحاصة ( الملاك ) في تنقلاتهم بين عال اقامتهم ومقار أعمالهم الشركة وذلك قبل تأميم الشركة في عام ١٩٦١، وحتى آخر يونيه سنة ١٩٦٦ ثم حدث أن حرمتهم الشركة في ١٩٦٦/٧/ من هذه الميزة المينية والتي أصبحت حقا مكتسبا لهم وجزءا من أجرهم مما يعتبر تحفيضا لمرتباتهم الأمر فيرالجائز فانونا \_ ولما كأنت هذه الميزة العينية تقدر بمبلغ ٧ جنهات. . . ه ملم شهرياطبقا لك وف أجور السياراتالتي كانوا يستأجرونها بتصريح من الشركة في حالة تعطل سياراتها فإن مجموع ما يستحقه كل منهم عن المدة من ١٩٦٦/٧/١حتى آخرأكتوبرسنة١٩٦٨ هو مبلغ ٢١٠ جنيهات، وإذ ط لبوا الشركة بأن تؤدى لهم هذا المقابل النقدى الا أنها وفضت ذلك متعللة بصلود قرار وثيس عِلس الوزراء برقم ٢٦٤٢ سنة ١٩٦٦ ، فأقاموا دمواهم بطلباتهم السالف يبانها . و ساريح ٩/١٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفص الدعوى.' فاستأنف الطاء ونهذا الحكم أمآم عكمة امتثناف الاسكندرية وقيدالاستلناف. رقم ١١٨٧ سنة ٢٠ ق . وفي ١٩٧١/١/١١ قضت الحكة تناييد الحكم المستانف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ــ وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت انظره جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ وفيما الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن 1/ ينعاه الطاعنون فى السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أحكام قوار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ اسنة ١٩٦٦ بمنع استخدام السيارات فى حين أن هذا القوار لايمنع القضاء بمقابل نقدى لايزة العيدية اتى حرم صاحبها من لانتفاع بها عينا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٦/٧١١ قد ألنى تخصيص سيارات الركوب لانتقال العاملين لفير الوزراء ونواجم والمحافظين ومن فحكهم في الحكومة والحيثات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين عال اقامتهم ومقار أعمالم ، الا أن ذلك لا يمنع من أن يؤدى للعامل تعويض نقدى لتلك الميزة بعد استعالة النتفيذ العيني طالما أنها تقررت له تجزء لا ينفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الانتقاص منه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بني غر نظر خاطئ نخالف المشار اليه وكان الحكم فيا انساق اليه من هذا المطاق قد وب نفسه عن البحث فيا دف به الطاعنون من أن الشركة المطعون ضدها جب نفسه عن البحث فيا دف به الطاعنون من أن الشركة المطعون ضدها جرت على تخصيص سيارات لهم في انتقالاتهم كيزة عينية نحيث أصبحت حقا محتسبا لهم وعنصرا من عناصر أجورهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه محتسبا لهم وعنصرا من عناصر أجورهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه مصور في التسبيب يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد نتجى مرسى ، وعضو يتالسادة المستشار بن : عمدما لهجأ بو راس ، وسافظ رفقى ، وعبد اللعارف المراغى ، وجمال الزينى .

# 

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ القضائية:

(١) بطلان . نقض " أسباب الطعن " .

التمنى يبطلان احكم بسبب عدم الحلاع الطاعن على مذكرة المطعون عليه •عدم بيان ما استوقه هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من منافشة وكان له أثر فى الحكم • فنى غير مةبول •

(٢) التزام ''حوالة الدين '' . محكمة الموضوع .

حولة الدين • جواز انعقاده ، إنفاق ضنى بن الدائن والمحال عليه دون حاجة إلى وضاء المدين • استخلاص قراع هذا الاتفاق من سلطة محكمة الموضوع •

(٣) إثبات (٥ البينة والقرائن " . أعمال تجاوية . حوالة (٥ حوالة الدين " .

حو**اقالد**ين بين تاجرين - اكتساما الصفةالتجاريةمنى عقدت لشئون تتعلق لمجارتها - جواز أنهام: بالهينة والفراش -

(٤) حكم " تسبيبه " " مالايمد قصورا " .

تضمين صحيفة الاستشاف. الايخري فيجوهرة عما كان مطروحاً على محكمة أول درجة وتضمنته اسباجاً • إقرار محكمة الاستثناف هذه الأسباب دون إيراد أسباب جديدة • لاقصور

١ - اثن كان قبول مذكرات أو أوراقهن أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها بزاؤد البطلان ، إلا ان هذا البطلان لا يصلح سببا للطمن بالنقض وفقا لتص الماده ٣/٢٤٨ من قانون المراقعات الا إداكان من شأنه التأثير في الحكم ، وإذ كان الطاعن لم يبين في سبب النعى ما احتوته مذكرة المطعون ضدها من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر فى الحكم المطعون فيه ، فإن نعيه — ببطلان الحكم بسبب عدم اطلاعه على تلك المذكرة — يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكة النقض .

٧ - يجوز أن تم حوالة الدين وفقا لنص المادة ٣٧١ من الفانون المدنى في صورة اتفاق مباشر بين الدائن والمحالطية يتحول الدين بمقتضاه من ذمة المدين القديم إلى ذمة المدين الحديد دون حاجة إلى رضاء المدين القديم ، وإذ كان القانون لم يتطلب في هذا الاتفاق شكلا خاصا فإنه يكفى أى تعبير عن الارادة مدل على تراضى الطرفين وانجاه نيتهما إلى أن يحل المدين الحديد على المدين في الترامه ولو كان هذا التراضي ضمنيا . وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى - في استخلاص سائغ - إلى أن ثمه اتفاق بين الطاعن والمطعون ضمها - الدائنة - تراضى فيه الطرفان ضمنا على أن شمه الطاعن دين المدين الأصل شفيقة وقد تمثل هذا الاتفاق في السندات الإذنية التي وقعها الطاعن لأمم المطعون ضدها . وكان استظهار نية المتماقدين واسخلاصها من أوراق الدعوى وظروفها هو مما تستقل به عكمة الموضوع متى أقامت قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، فون ما يتماه الطاعن يكون على ضور أساس .

حوالة الدين بين تاجرين تكتسب الصفة التجارية متى عقدت لشئون
 تتملق بتجارتهما و بجوز إثباتها بالبينه والقرائن

ع حسى كانت محكمتا أولو الى درجة قديبتا الحقيقة الى أقتنعا بها وأوردتا الدايل الذي محل القضاء على الطاعن بقيمة السندات المطالب بها ، وكمان ما أثاره الطاعن في صحيفة الاستثناف لا يخرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجـــة وتضمئته أسبابها فلا على محكمة الاستثناف إن هي أقرت تلك الأسباب ولم ترفيا أورده الطاعن ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قداضاف إلى الحكم المستأنف السند القانوني وإذ كان الحكم المطعون ضدة أفي انتقدت بينه وبن المطعون ضده الى نظاق التعالي نظاق المنافقة المتألقة المتألقة

المسادة ٣٢١ من القانون المدنى ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقسسور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع -- على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق --تحصل في أن الجعية المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى وقر ٨٢٦ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة ــ بعد رفض طلب الأداء-المحكم بالزامه بميلغ ١١٠٠٠ جنيه تأميسا على أنها تداينه به بموجب واحد وعشرين سنداإذنيامستحتةالوفاءفي المدة من ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٢ حتى ٢٥ / ٩ / ١٩٦٤ وأقرار موقع عليه من الطاعن تاريخه ١٩٦١/١٢/٢٧ يقر فيه بمديونيته للطمون ضدها بالمبلغ السابق.معفوائد الاتفاقية ، دفع الطاعنالدعوى بانعدام سبب الدين لأنه وهو من عملاءالمطعون ضدها الذين تبيعهم منتجاتها البترولية ليثولى تصريفها لاستهلكين اشترطت عليه تمويرتلك السندات ضمانا لحقوقها في حن أنه لم يتسلم البضاعة فيكون سبب الالترام منعدما ،وبتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩ قضت محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع سنب خبر لبيان حقيقة العلاقة بين طرفى الحصومة وتحقيق سبب المديونية وما إذا كات السندات الأذنية حررت ضمانا لتسلم الطاعن بضاعة وما إذا كانت قد سلمت إليه كلها أو بعضها وتصفية الحساب بن الطرفين على ضوء ما يسفر عند حقيقة الواقع ، وقدم الحبير تقريرا انْهَى فيه إلى أنْ قيمة السنهامت تمثل ثمن مواد بتروكية قامت المطعون ضدها بتوريدها فعلا إلى توكيل ديروط لليترول الذي باسم شقيق الطاعن ... ... ... وأن الطاعن هو الذي كان يتابع حركة الشُّحن والتوريد ويراسل المطمون ضدها في شأن هذا ألنشاط وهو الذَّى وقع على السنداتُ والإقرار بقيمة المسحوبات ، ويتاريخ ١٩٨/١٩ افضت المحكم بالزام الطاعن بان يدفع المعلمون ضدها مبلغ ١٠٠٠ م. ١٩٦٠ استأنف الطاعن الحكم بالاستثناف رقم ٢٧٦ سنة ٨٥ ق طالبا الفاءه ووقض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧ قضت محكمة استثناف القاهرة بالتابيد ، ومحمن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابه مذكرة أبدت فيها الرأى برقض الطعن ، وحرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جاسة النظرة وفيها الترتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها بطلان الحكم المطمون فيه ليطلان والحكم المطمون فيه ليطلان والإجراءات السابقة عليه وفييان ذلك يقول الطاعن إنه برغم أنه لم محضر عن الحمية المطعون ضدها من ممثله الحلامات الاستثناف فقد قبلت المحكمة مذكرة بدفاعها بطريق الإبداع دون أن يطلع طبها الطاعن ودون أن ينهت المطمون ضدها نما سطل الحسكم لبطلان المحلون ضدها نما سطل الحسكم لبطلان الإحراءات .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه وإن كان قبول مذكرات أو أورائى من أحد الحصوم دون اطلاع الحصم الآخر طها جزاؤه البطلان، إلا أن هذا البطلان لايصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص الحادة ٢٤٨ / ٣ من قانون المرائمات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم ، وإذ كان الطاعن لم يبين في سبب النعى ما احتوته مذكرة المطعون ضدها من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر في الحكم المطعون فيه، فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام هذه الحكة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب التانى على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أخطأ إذ اعتبر السندا الاذنية موضوع الدعوى تنضمن حوالة دي استنادا إلى القول بأنه ليس لحوالة الدين شكل خاص وأنه يكفى فيه مجرد التعبير عن الإرادة ولو بصورة ضمنية في حين أن من المقرر أنه يتعين أن يكون هناك اتفاق على الحوالة تتوفر فيه فية خاصة وأن تنصب على ذلت الدين حي ينتقل مجميع صفاته وضماناته إلى المدين الحديد وقد خلت أوراق الدعوى مما يدل على وجود هذا الاتفاق ولم تقل به المطمون

ضدها وإنما اقتصرت في دفاعها على القول بأن الطاعن حل عمل أخيه في التوقيع على السندات .

وحيث إن حاصل السبب النالث. لما في تطبيق القانون و تأويله وفي بيانه يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قرر في أحبابه أن التعبير عن الإرادة بأى صورة يكفى لتم به الحوالة وفانه اله يجب أن يقع اتفاق الحوالة على الدين ذاته حى ينتها بجبع صفاته وضاناته ودفوعه إلى المدين الحديد ، وإذ كان الدين في نطاق المدوى الراهنة مختلفا على مقداره على بحو ما يبين من تقرير الحبير المتدب المتدب عبل فيه أن مسحوبات توكيل ديروط المنت قيمتها ١٩٩٣ جنبها مخلاف مين مده عبيا مخلاف المستدات المحكوم بها ١١٠٠٠ جنبه وهي مختلف عن قيمة المسحوبات السابقة المنوادا أو مجوعا ومن ثم يكون الدين المحال غير مجدد المقيار وهو ما لا تتم معه الحوالة ، يضاف إلى ماسبق أن الحوالة وهي تصرف قانوني مدنى تزيد قيمته الموالي المنابقة المؤالة ، يضاف إلى ماسبق أن الحوالة وهي تصرف قانوني مدنى تزيد قيمته المطون فيه المنابق المنابقة على المحالة المطون فيه المنابق المنابقة على ا

أن يتحرز في إثباتها يغير الكتابة التزاما بقاعدة من قواعد الإثبات الموضوعية و إذ خالف الحكم ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود فى شقة الأول بأن الحكم المطعون فيه استخلص بأسباب سائغة لها أصل فى الأوراق وفى - دود سلطته الموضوعية المطلقة أن الاتفاق على الحوالة انصب على الذين الأصلى المترتب أصلا فى ذمة شقيق الطاعن الذي كان مدينا فى وقت معاصر لوقت تحرير السندات بما يجب قيمتها ومن ثم فإن المجادلة فى مقدار الدين الأصلى ومساواته أو عدم مساواته بالدين المحال هى مجادلة موضوعية في تستقل به محكة الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكة النقض. والنعى مردود فى شقه النائى بأن حوالة الدين بين تاج ين تكتسب الصفة التجارية منى عقدت لشئون تتعلق بتجارتهما و بجوز إثباتها بالبينة والقرائن ، التجارية منى عقدت لشئون سبين من الحكين الاستدائى والمطعون فيه ، أن كلا الطرفين تدجروأن الحوالة قد عقدت عن ثمن بضائع وردت لتوكيل ديروط فلا على الحكم المطعون فيه ، أن كلا الطرفين تدجروأن الحوالة قد عقدت عن ثمن بضائع وردت لتوكيل ديروط فلا على الحكم المطعون فيه بان هو استند في ثبوتها إلى ما أورده من قرائن و يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل سببي النعى الرابع والخامس القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم لم يرد على ماتمسك به فى صحيفة الاستثناف من بطلان السندات لانعدام سببها وعلى ما حاج به شكلة أول درجة ردا على قولها إن امتلام توكيل دير وط للواد البترولية معناه استلام الطاعن لها فضلا عن بطلان المحكم لتجاهله الرد على عدم التزامه بالدين وأن المسئول عنه هو صاحب توكيل ديروط وأن الزامه شخصيا به يخالف الثابت بالأوراق وخاصة ما ظهر من تقرير الخير وإغفال الحكم الرد على كل ذلك يعيبه عما يستوجب نقضه م

وحيث إن النعى بسببيه لا يعدو أن يكون تكرارا كما ورد بأسباب النعى السابقة التي خاصت انحكمة إلى عدم صحتها ، لماكان ذلك ، وكانت محكمنا أول وثانى درجة قد يبتتا الحقيقة التي اقتنمنا بها وأوردتا الدليل الذي يمل القضاء

على الطاعن بقيمة المستندات المطالب ما وكان ما أناره الطاعن في صحيفة الاستشاف لا يخرج في جوهره عماكان معروضا على محكة أول درجة وتضمنته أسبابها فلا على محكة الاستشاف إن هي أفرت تلك الأسباب ولم ترفيا أو رده الطاعن ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أضاف إلى أسباب الحكم المستأنف السند القانوني لالتزام الطاعن وهو حوالة الدين الني انعقدت بينه وبين المطمون ضدها في نطاق المسادة ٣٩ من القانون المدنى، فإن النعى عنى الحكم بالنصور يكون على غير أساس ويتمين لذلك رفض الطمن.

# جلسة أول يونية سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار أحمد حسرهيكل نائب رئيس محكةالنقض، وعفوية السادة المستشارين لميراهيم السديد ذكرى ، عثمان حدين عبد الله ، محمود عين درويش ، زكى العداوى صافع .

# ( rr )

الطعن رقم . ٥ اسة ٣٩ القضائية :

( ١ ) قضاة "عدم الصلاحية" .

هدم صلاحية القاض لنظر الدعوى - حالاته • م ٢٤ مرافعات - اشتراك القاضى في إصدار الحديم بيعلان التنفيذ • لا يمنعه من أنمل دعــــوى التعويض عن الأضرار الناشة هن هذا التنفيذ. حلة ذلك •

#### ( ٧ ) تفادم و تقادم مسقط ، تعویض .

دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع • سقوطها بالننادم • ١٧٢مدل. • المقصود جلم المضرود بالضرو وبالشخص المسئول عنه الذي يبدأ به سريان النقادم •

- ( ٣ و ٤ ) تقادم ° تقادم مسقط ° . محكمة الموضوع · تعويض ·
- (٣) استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبانشخص المسئول عنه ٠ من مسائل الواقع الذي
   يستقل بها قاضى الموضوع شرط ذلك ٠
- (ع) دعوى التعويض الناشئة عن بطلان التنفيذ النزاع بشأن صحة هذا التنفيذ لابعد مائها من مريان التقادم عنة ذلك •

الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون الموضات على أن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من إسماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم إذا كان قد أفتى أو ترافع من أحد الخصوم في الدعوى أو تتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد صبق له نظرها قاضيا أو خبيما أو

عكما أو كان قد أدى شهادة فيها . ولما آن نظر المستشار . . . الاستشاف المرفوع من الطاعنين في دعوى أخرى ، وقضاؤه فيه بإعادة وضع يد المطعون عليه على الأطيان تأسيسا على بطلان التنفيذ الذي تم – بتسليمها للطاعنين نفاذا لقرار لحنة الإصلاح الزراعي – لمخالفتة للقواعد العامة في ملكية المال الشائع ، لا يمنعه من نظر الدعوى الماثلة المرفوعة – من المطعون عليه – بطلب التعويض عن الأخرى عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى وبالتالي لا يكون سببا لعدم الصلاحية .

٧ - تجرى عبارة الفقرة الأولى من المادة ١٧٧ من القانون المدنى بأنه دسقط بالتفادم دعوى التعويض الناشة عنالعمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضررو شخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء حمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع "والمواد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى المستحدث بهذا النصوعل ما جرى به قضاء هذه الحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرو وشيخص المسئول عنه باعتبار أن انقصاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التهويض الذي فوضه القانون على المازم دون ادادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم .

س\_ لئن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر و بالشخص المسئول
 عنه هـــو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن لحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي غاملها الحكم استخلاصه
 ليس من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التي انتهى البها

٤ \_ إذ كان الثابت أن قسرار لحنة الأصلاح الزراعى بطرد المطعون عايه من الأطيان التي يستأجرها من الطاعنين الأربعة الأول و تحنيب الطاعنه الأخيرة في نصف المساحة التي يستأجرها منها قد نفذ في ١٩٥١/١٩٥٩ باستلام الطاعنين أطيانا مفرزة زرعها المطعون عليه بأشجار الموز فتقدم بالشكوي إلى الشرطة ، ثم أقام عدة وعاوى لتمكينه من إعادة وضع بده على الأطيان التي استله بالطاعنون واتهى الأمر إلى أقامة المدعسوى الحالية المطالبة بالتعويض عن الإضرار التي

أحصاها في الصحيفة ولحقت به نتيجة هذا التنفيذ ، وكان الحكم المطون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثى استنادا إلى أن علم المطمون عليه بالفرر ومحدثه لم يتحقق إلا في ١٩٦٢/١/٢٥ الريخ صدور الحكم في الاستثناف الذي قضى نهائيا بإعادة وضميده على الأطيان التي استله بها الطاعنون رغم انتفاء المثلازم الحتمى بين الأمرين ، إذ أن قيام النزاع على صحة تنفيذ قوار لحنة الاصلاح الزراعي في الدعاوى التي رفعها المطمون عليه بإعادة وضع يده على هذه الأطيان لا تعتبر عانما من سريان التقادم بالفسبة النمويض الذي يرجع به المطاون عليه على الطاعنين عن هذا التنفيذ لأن الزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالنمويض ١٠٠ ، فضللا عن أن دين التمويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرو بتنفيذ قرار المجنة لما كان ذلك فإن الحكم من الوقت الذي يكون شو با بالفساد في الاستدلال .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراضة وبعد المداولة

حَيث إنَّ الطعن استوفى أوضَاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع – حسيا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطغن تخصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى وقم ١٧٦٧ سنة ١٩٦٧ مدنى القامرة الابتدائية ضد الطاعنين وأخرى هي المرحومة ... .. .. .. .. - مورثة الطاعنات الذنية والثالثة والرابعة – طالبا الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٤٤٣٧ جنبها ، وقال شرحا لدعواه إنه والطاعنين – من ووثة المرحوم ... .. .. .. الذي كان يملك أطيانا زراعية مساحتها ٣٥ فدانا وكدور وقد ... .. .. .. الذي كان يملك أطيانا زراعية مساحتها ٣٥ فدانا وكدور وقد آليم بعد وفاته دون أن يقتسموها وظلت شائعة يربم ، ووضع المطعون

<sup>(</sup> ١ ) يراجع نقض ١٩٦٢/٤/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ مبري ٦ - أ

عليه اليد عليها لأنه كان مالكا لجزء منها ومسأجرا للباق من الورثة الآخرين ، فقد استأخر من المرحوم ... .. .. .. .. مورث الطاعنين الأر مة الأول ١٢ فسدانا و قيراطا و ١٤ سهما واستأجر من الطاعنة الأخرة م أفدنة و قيراطين و ٧ أسهم وكان هذا الإيجار على الشيوع في كامل الأرض الموروثة ، وطلب الطاعنون الأربعة الأول من لحنة الإصلاح الزراعي بينها طرده من الأطيان التي يستأجرها منهم لتأخره في سداد الأجرة وقيد طلبهم برقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ ، وطلبت الطاعنة الأخيرة من ذات المجنة تجنيبه في نصفُ المُساحة التي يستاجرها منها وقيد طلبها برقم ١٠٩ سنة١٩٥٦ وقررت اللجنة في ١٩٥٦/١/٣ إجابتهم إلى هذه الطلبات وفقا الحدود المبينة بالطلبين ،ومقتضى هذا القرار ... وقد حددت الأطيان على الشيوع في كل من الطلبين – أن يتم تنفيذه على الشيوع إلا أن الطامنين قامواً في ١٩٥٦/١/١٩ بتنفيذه على أطيان محددة مفرزة بعضها ملكه والبعض الآخر يستأجره من والدته وآخرين وقام بزراعتها لحسامه ومن ماله الخاص بأشجا ر الموز ، فاختص الطاعنون الأربعة الأول من تلك الأطيان مساحة قدرها ١٢ فدانا وقيراطا و ١٤ سهما واختصت الطَّاعنة الأخرة منها مساحة قدرها فدان و ١٦ قيراطا وحرر عن ذلك المحضر رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٦ إداري مركز بنها فأقام ضـد الطاعنين الدعوى رقم ٢٩ منة ١٩٥٧ مدى مركز بنها طلب فيها إلغاء قرار لجنة الإصلاح الزواعي السألف ذكره وتمكينه من إعادة وضع يده على تلك الأطيان ، وفي ٢٠ [١١/٨٥٨ حكمت المحكمة في تلك الدعوى بإعادة وضع يده على مساحة فدان و ١٦ قيراطا التي تسلمتها الطاعنة الأخيرة وبعسدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لبساق الطاعنين ، فاستا نفت الطاعنة الأخيرة هذا الحكم في خصوص ما قضى بهضدها ، وقضي استثنافيا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر تلك الدعوى ، فأمَّام الدعوى رقم ١٣١ سنة ١٩٥٩ مدنى بنها الابتدائية ضد الطاعنين الأربعة الأول والدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٦٠ ضد الطاعنة الأخيرة بطلب يمكنه من إعادة وضع يده على الأطبان التي تسلموها والمنزرعة بأشجار الموز وقورت المحكة ضم الدعوى الثانية للأولى ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٠/١٣/٨ بطلبات المطـــون عليه ، واستأنف الطاعنون ذلك الحكم بالاستثناف

رقم ۲۲۷ سنة ۷۸ ق مدنى القاهرة ، وفى ۱۹٦٢/١/۲۹ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف ، وتمكن المطعون عليه بموجبالمحضر الرسمي المؤرخ . ١٩٦٣/٢/١ من استلام هذه الأطيان ، وأضاف المطمون عليه · أن الطاعنين تعمدوا تنفيذ قرارلجنة الإصلاح الزراعي تنفيذا خاطئا فاستلموا أطيانا مفوزة خاصة به في ١٩٥٦/١/١٩ واستغلُّوها أسوأ استغلال حتى بمكن من إعادة وضع يده عليها في ١٩٦٢/٢/١٠ وحصلوا خلال هذه المدة على ثمن محاصيل الموز دون وجه حق ، وأنلفوا بطريق الإهمال بعض المزروعات فأقام ضدهم الدطوى الرقيمة ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ و ٩ سنة ١٩٥٨ و١٠٠٠ سنة ١٩٥٩ و١٣٧سنة . ١٩٦٦ و٣٢٢ سنة ١٩٦١ مستعجل بنها لإثبات حالة المحاصيل وقيمة ما حصلوا . . ٢٦٩ جنيه ، كما أنه نسبب هذأ التنفيذ الخاطىء اضطرةٌ لإغلاق الائة محلات تجارية خاصة بتجارة الموزكان يقوم بتسويقه فيها وسدد إيجارها لمدةسنتين بواقع ١٨ جنيها شهريا ، وضاعت عليه الأرباح التي كان يحصل عليها من يبع ثمــآر زراعته ويقدرها بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، كمآ اضطر لغاتى مصنع لغزل فتلة مبتكرة سجل اختراعه لها فيسر مبلغ ٥٠٠٠ جنيها عن ١٠٠ ثلاث سنوات ، ومجموع كل ذلك ٤٤٤٣٢ جنيها وهو المبلغ المطالب به . وبتاريخ ٢/١٠/١٩٦٥ حكمت انحكة بندب مكتب خبراء وزواء العدل بالفليوبية لتقدير نققات إنتاج الموز خنزل المدة ما بن إستلام الطاعنين للاطيان وإعادة المطعون عليه اليد طيما به خصر المصاريف التي أنفقت في سيل إنتاج المحصول واستخراج صافي الإيراد ، وإذا كان هناك ثمت إهمال يقدر ما يقابُّله من أضرار وما ضَّاع من كسب سببه ، وبيان ما إذا كانت المحال التجارية المشار إليها بصحيفةالدعوى محصصة لمحصول تلك الأطيان فقط أم لفيره من المحاصيل وفحص الاعتراضات أنَّى أثارها الطاعنون بالنسبة لتقارير الخبراء المندمة في دعاوي إثبات الحالة ؟ وبعد أن قدم المكتب تقريره حكمت المحكة في ١٧/٥/١٩٦٧ بإنزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامتين للطعون عليه مبلغ ١٠٠١٩ جنبها و٧١ مليا . استأنف الطاعنون والمرحومة ... .. .. هذا الحكم الاستثناف رقم ١٤١١ ١٤١ سنة ١٨٤ق منفى القاهرة . ويتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستانف

وبالزام الطاعنين الأربعة الأول والمرحومة ... .. .. .. على وجه التضامن فيه بينهم بأن يدفعوا للطعون عليه مبلغ ١٨٤٦جنيها و٧١مليا والزام الطاعنة الأخيرة بأن ندفع له مبلغ ١٩٧٦ جنها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم للسبب الثالث وعرض الطمن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الذمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أمراب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطالان ، ذلك أن المستشار ... ... ... .. وثيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه غير صالح لنظر الدعوى لأنه سبق أن المشتل في الحيثة التي أصدرت الحكم في الاستثنافي وقم ٢٧٧ سنة ٧٨ ق مدنى القاهرة لصالح المطعون عليه ببطلان تنفيذ قرار لجنة الاستثناف أن التنفيذ تم صحيه على أرض محددة مفرزة ، وكان دفاعهم في ذلك الاستثناف أن التنفيذ تم صحيه الحق صدود الفانون وهو ذات دفاعهم في الدعوى الماثلة ، وفقب الحكم المطعون فيه في الردعلي هذا الدفاع مذهب الحكم السابق ، وبذا فقد كان المششار ... ... ... رأى سابق ... .. .. .. في تقس النزاع مما يجعله غير صالح لنظر الدهوى معروما من سماعها ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن النعى مردود، ذلك أنه لماكات الفقرة الخاسة من المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن يكون القاضى غير صالح لنظر الدءوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد ميتى نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكم أو كان قد أدى شهادة فيها ، ولما كان نظر المستشاو ... .. .. الاستثناف رقم ٢٧٧ سنة ٧٨ ق مدنى القاهرة الموقوع من الطاعنين وقضاؤه فيه بإحادة وضع يد المطمون عليه على الأطبان تأسيسا على بطلان التنفيذ الذي تم في ١٩٥٦/١/١٩ لخالفته للقواعد العامة في ملكية لملال الشائع ، لا يمنعه من نظراً لدعوى المأثلة المرفوعة يطلب التعويض ملكية لمل الدعويين عن الأخرى عن الأضواد الداشية عن هذا التنفيذ لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى

و بالتالى لا يكون سهبا امدم الصلاحية ، و يكون النعى على الحكم المطعون فيه جدا السهب فى غير محله .

رحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحسكم المطعون فيه فى باقى أسباب الطعن الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا لدى محكمة الاستثناف بأنه على فرض أن للمطعون عليه حتى فى التعويض نقد تقادمت دعواه به طبقا الحادة ١/١٧٦ من القانون المدنى لعدم رفعها فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ علمه بالضرر و بالشخص المسئول عنسه لأنه إذاكان عمد خطأ فقد وقع فى ١/١/١٩ تاريخ استلامه بالأطيان ، وقدعلم المطعون عليه بذلك وبمسئوليتهم عنه فى التاريخ المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بوفض هذا الدف تأسيسا على أن المطعون هليه لم يعلم بالضرر و بالشخص المسئول عنه إلا في تأسيسا على أن المطعون مايه لم يعلم بالضرر و بالشخص المسئول مدنى القاهرة ، مع أن هذا الحكم كان بصدد الفصل فى النزاع الفانونى حول إعادة المطعون عليه يده على الأطيان التى استلموها فى ١٩٥٩/١/١٥ والم يتخذ المطعون عليه إجراء قاطعا لمن تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أنه لما كانت الممادة ١٧٦ من القانون المدنى إذ تبرى عبارة الفقرة الأولى منها بأنه قلا سقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن الممل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور محدوث الضرر وبسخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " فإن المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثي المستحدث بهذا النص – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – هو العلم الحقيق الذي محيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن عن حتى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولأن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بالمشرور وبالشخص المسئول عليه ومن المسائل المتعلقة بالمسؤل المتعلقة والمسئول المسئول المسؤل ال

قاضى الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التي النهى إليها ، ولما كان الثاب أن قرار لحنة الإصلاح الزراعي بطود المطعون عايه من الأطيان التي يستأجرها من الطاهدين الأربعة الأول وبتجنيب الطاعنة الأخيرة في نصف المساحة التي يستأجرها منها قد نفذ في ١٩٥٦/١/١٥ باستلام الطاء:ين أطيانا مفرزة زرعها المطعون عليه بأشجار الموزفتقدم بالشكوى إلى الشرطة وحرر عن ذلك المحصر رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٦ إداري مركز بنها ثم أقام عدة دعاوي لتمكينه من إعادة وضع يده على الأطيان التي استلمها الطاعنون وانتهى به الأمر إلى إقامة الدعوى الحالية الطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحصاها في الصحيفة ولحقت به نثيجة هذا التنفيذ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدف إسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثى استنأدا إلى أن علم المطعون عليه بالضرر ومحدثه لم يَتَّمَقَ إلا في ١٩٦٢/١/٢٩ تاريخ صدور الحكم في الاستثناف وقم ٢٢٧ سنة ٧٨ ق مدنى القاهرة الذي قضي نهائيا بإعادة وضع بده على الأطيأن التي استلمها الطاعنون رغم إنتفاء التلازم الحتمى بين الآمرين إذأن قيام الذاع على صحة تنفيذ قرار لحنة الإصلاح الزراعي في الدعاوي التي رفعها المطعون عليه بإعادة وضع يده على هذه الأطّيان لا يعتبر مانعا من سريان التقادم النسبة النزاع المذكور لم يكنُّ ايحول دون المطالبة بالتعويض ، فضلا عن أن ديزه; التعويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بتنفيذ قرار الجمنة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل ناب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم السعيد ذكرى ، محمد صدق العصار، وزكى الصاوى صالح، مجد ابراهيم الدسوقي

(۲٣٩)

الطعن رقم ٤٨ لسة ٤٠ القضائية ٠

( ١و٢ ) شركات . وكالة . عمل .

(١) عدم جواز الحم بين منصب مدير شركه النوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة
 المساهمة - علة ذلك - الفانون ١٣٧٧ لسنة ١٩٩٦ والقانون ٢٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون
 ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - الحدكم برفض المدعوى المرفوعة شد مدير الشركة بالزامه بردما قبضه مقابل هذه العضوية الباطلة بالمشركة المساهمة - خطأ في القانون -

(٢) مدير شركة النوصية بالأمهم • وكيل عنها وليس عاملا لدياً • عدم جراز قيام النبركة الماساء بالرّزية بالرّزية بالرّزية بالرّزية بالرّزية بالرّزية بالرّزية بالرّزية ومركبة توصية بالأمهم • على ذلك •

1 - أفرد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات ، الباب الأول منه لشركات المساهمة ويضم المواد من ١ إلى ٤٥ وأفرد الفصل الأول من الباب النافى لشركات المساهمة ويضم المواد من ١٥ إلى ٢٢ وأفرد الفصل الأول من الباب الإحالة في أغلب الأحوال إلى الأحكام العامة لشركات المساهمة فنصت المادة ٥٥ منه على أنه " فيا عدا أحكام المواد ٢ وما بعدها من الفصل الأول من الباب الأول و ١٦ و الفقرة التانية من إلمادة ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٣ و ٣٣ هذا القانون مع مراءاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل " مما مقتضاه أن المشرع أجرى على شركات التوصية بالأسهم أحكام شركات المساهمة إلا ما استنى بنص خاص وعل سبيل المصر مما تقتضية طبيعة شركات التوصية بالأسهم أوعلى ذلك نحضع مدير شركة التوصية بالأسهم الذات الأحكام المعاصة بالأسهم، وعلى ذلك نحضع مدير شركة التوصية بالأسهم الذات الأحكام المعاصة بالأسهم، وعلى ذلك نحضع مدير شركة التوصية بالأسهم الذات الأحكام المعاصة

بعضو مجلس إدارة شركة المساهمة عدا ما استذى صراحة في المسادة هـ السالف ذكرها ومن ثم يسرى في شأنه نصالمادة ٢٩ من هذا القانون، ولما كانت المــادة ٢٩ من الفانون المذكور معدلةبالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضو ية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون ، وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المفرر وفقا لحداثة تعيينه فيها " ، وكان القرار الجهوري بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ١٩٦١/٨/١٢ اينص في المسادة الثالثة منه على أنه " لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبًا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة " وفي المادة الرابعة على أنه " يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار بقانون". فإن المادة الثالثة المذكورة تعتد ناسخة للادة ٢٩ المشار إليها وتسرى طبقا لمسا تقدم على مدير شركة التوصية بالأسهم ، فلا يجوز أن يكون في نفس الوقت عضوا بمجلس إدارة شركة مساهمة وذلك حتى تتاح للعضو فرصة إحكام عمله فى الشركة ولإفساح بجال العمل للا كفاء القادرين ، لايغير من هذا النظر أنه ورد بعنوان القرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ أنه خاص بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ، إذ لا يجوز التحدى بعنوانات القوانين بل المعول عليه هو نصوص القوانين ذاتها . ولما كانت المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه مع تبطل عضوية من يحالف الأحكام المتقدم ذكرها في المحالس التي نزيد علىالنصاب المقرر وفقا لحداثة تعيينه فيها ويازم بأن يؤدى مايكون قدقبضه في مقابل العضوية الباطلة لخزانة الدولة " و إذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر بأنه يجوزأن يجع المطعون عليه بينمدير إدارة شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة وبعدم بطلان عضويته فبالشركة الأخيرة وقضى برفض الدعوى المرفوعة بالزامه برد ماقبضه مقابل هذه العضوية الباطلة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ ــ كان الحكم المطعون فيه قداستند فى قضائه ــ بجواز جمع المطعون
 عليه بين إدارة شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة ــ

إلا أن الشركة المساهمة أدنت له بأن يقوم إلى جانب عمله بها بتصفية إلتراماته لشركة التوصية بالأسهم ووافقت المؤسسة التي تتبعها الشركة الاولى على هــذا القرار ، وذلك عملا بما نصت عليه المسادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ السنا ٩٥٨ امنأنه لايجوز لعضو لمجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فني أو إدارى بأنه صورة كانت في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الجمهورية وقد أصبح هذا الترخيص طبقا للادة ٢٩ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٠ لسنة ٩٦٣ من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بالندية للشركات المساهمة التي تشرف عليها ، كم استند الحسكم إلى أن لائحة نفام العاملين بالشركات النابعة للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقيم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنجيز لرئيس بملس إدارة الشركة فالمسادة ٢٥١ب أن يأذن العامل أن يؤدي أعمالا بأحر أو مدرن أحرف غير أوقات العمل الرسمية، وكان لامحل لاستناد الحكم إلى ماتقدم ، ذلك أن المــادة ٥٦ من القانون رقم٢٦ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكره إذ تنص علىأن ويعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأميس الشركة ونظامها أسماء من يمهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها "وَرَان مَناد هذا النص هو أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبيا عن الشركة إما هو أحد الشركاء المنضامين فيها وبجب ذكر اسمه في عقد تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملا لديها، ومن ثم فإن الترخيص والإذن سالفي الذكر إنما ينصرفان إلى انتصريح بالقيام بأعمال فنية أو إدارية لدى شركة مساهمة أخرى أو بالعمل لدى رب عمل آخر لا إلى القيام بإدارة شركة توصية بالأسهم .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المقرير الذى تلاه السيد المستثار المقرر والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الذكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ حسبا يبين من الحكم المطعون فيهوسائر أوراق الطعنــ تتحصل فى أنوزيرى الخزانة والاقتصاد والتجارة الخارجية بصفتيهما ــالطاهنينــ

أقاما الدعوى وقم ٣٧٤٤ سنة ١٩٦٧ مدى القاهرة الابتدائية صد المطعون عليه انهيا فيها إلى طاب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٢٥٧٩ جنيها و ٢٩٠ مليا والفوائد ، وقالا شرحا لدعواهما إن مصلحة الشركات قامت بالتفيتش على شركة ... ... .. .. وهي شركة توصية بالأسهم فانضح أن المطعون عليه يشغل منصب الشريك المتضامن والمدير المسئول لهذه الشركة بمقتضى قراو من الجمية العمومية في ١٩٦٠/٩/١٩ ويُشغل في نفس الوقت منصب عضو مجلس إدارة الشركة العامة للاعمال الهندسية ـــوهىشركة مساهمة مصرية بوجب القرار الجمهوري رقم ١٣٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩ ، وقد أفادت هذه الشركة أنه على أثر تعين المطعون دليه عضوآ بمجلس إدارتها منحه المجلس مهلة تنتهى في ١٩٦٢/١٢/٣١ بناء على طلبه لنصفية عمله بشركة ... ... ... ... ... بم مدت هذه المهلة إلى موعد أقصاه ١٩٦٣/١٢/٣١ حيث اعتزل عمله في هذه الشركة ، وأضاف الطاعنان أنه طبقا للادين ٥٥,٧٥ من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٥٤ بشأن الشركات تسرى جميع الأحكام الخاصة بشركات المسأهمة على شركات التوصية بالأسهم، عدا ما استثنى علىسبيل الحصر في المادة ٥٥ المشار إليها ومن ثم فإن مدير شركة التوصية بالأسهم كعضو مجلس الإدارة في شركة المُساهمة تطبق في شأنه المادة التالثة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ التي حلت محل المادة ٢٩ من قانون الشركات المذكور وهي لاتجيز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة وألا بطلت العضوية في المحالس التي تزيد على النصاب وفقالحداثة التعيين فيهاطبقا المادة ١١٠من قانون الشركات المذكور ويلزم بأن يرد إلى خزانة الدولة مايكون قد تقاضامين أجر عنه، وإذ جمم المطعون عليه بن عمله كشريك متضامن ومديرا لشركة التوصية بالأسهم وبن عضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة وبلغ ما تقاضاه من الشركة الأخيرة ٢٥٧٩ جنيها و. ٢٩ ملها، فقدأقاما الدعوى للحكم لها بالطلبات سالفة البيان. وبتاريخ ٢٦/٣/٢٦ 1 حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧٠٧ سنة ٨٥ مدنى القاهرة ، وفي ١٩٦٩/١١/٢٠ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتا يندالحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيامة العامة مذكرة أمدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على.

هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنغار وحددت جلسة لنظره وفيها . الترمت النياية رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم أفامقضاءه برفض الدءوى على أن المقصود يحظر الجمع بن عضوية مجلس إدارةالشركات ، هومجالس إدارة الشركات المساهمة وحدها لأن المشرع سار بصددها على سنة التدرج فى تطبيق دائرة العضوية فحدد الجمع غيها بين ست شركات بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ثم شركةين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، ثم قصرالعضوُّية في النهاية بالقانون رقم١٣٧ لسنة١٩٦١ على شركة واحدة من هذا النوعمن الشركات دون أن يمندا لحظر إلى غيره من أنواع الشركات الأنعرى ولو أرادالمشرع أن يدخل عضوية شركةالتوصية بالأسهم ضن هذا الحظرانص على ذلك، يؤيد هذا النظر أنه يتضح من صياغة موادالقانون الأخير ودبباجته أنه قانون مستقل بذاته حرم الجمع صراحة بنعضوية مجلس إدارة أكثرمن شركة واحدة من شركات المساهمة ، في حين أن مؤدى نص المادتين ٥٧،٥٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع وضع قاعدة عامة هي سريان جيع الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على شركات التوصية بالأمهم فياعدا . انص عليه هلى سبيل الحصر في المسادة ٥٥ المذكورة ، ومن ثم يستري الشريك المتضامن القائم بأعمال الإدارة فشركة التوصية بالأسهم مع عضو مجاس الإدارة في الشركة المساهمة من حيث المسئوليةوالحكم و الالى يسرى عليه نص المسادة الثالثة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ التي حظرت الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شرَّكة واحدة من شركات المساهمة ويكون المطعون عليه وقد جمع بين منصب مدير إدارة شركةالتوصية بالأسهم وعضو يةبجلس إدارة الشركة لملساهمة قد وقع في الحظو المنهى عنه ، وطبقا للسَادة ١١٠ من قانون الشركات سالف الذكر تبطل عضويته في الشركة الأخيرة ويتعين عليه ود ما قبضه منها إلى خزانة الدّولة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم بطلان هذه العضوية وأن تعيينه بها موقوت الأثرحتي ينهى أعماله بشركة ... ... ... ... ... ... ولا يلزم برد ما قبضه مقابلالعضو يذالباطلةفإنه يكونقدخالفالفانوزوأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه لما كانالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات قد أفرد الباب الأول منه لشركات المساهمة ويضم المواد من المله، وأفردالفصل الأول من الباب الناني لشركات التوصية بالأسهم وٰ يشمل المواد ه ه إلى ٦٢ إذ اكتفى في شأنها بالإحالة في أعلب الأحوال إلى الأحكام العامة لشركات المساهمة فنصّت المــادة وه منهعلي أنه '' فياعدا أحكام الموادم وما بعدها من الفصل الأول من الباب الأول و ١١ والفقرة الثآنية من المادة ٢١ ، ٣٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ والفقرةالثانية من المادة ٢٤ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل " ، مما مقتصاه أن المشرع أجرى على شركات التوصية بالأسهم أحكام شركات المساهمة إلا ما استثنى بنص خاص وعلى سبيل الحصر مماتقتضيه طبيعة شركات التوصية بالأسهم ، وعلى ذلك نحضع مدّر شركة التوصية بالأسهمالمات الاحكام الخاصـــة بعضو مجلس إدارة شركة المساهمة عدا ما استثنى صراحة في المــادة هـه السالف ذكرها ، ومن ثم يسرى في شأنه نص المــادة ٢٩ من هذا القانون ولما كانت المسادة ٢٩ من القانون المذ كور معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " لا مجوز لأحد \_ بصفته الشخصية أو بصفته البا عن الفد - أن يجم بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات الساهمة التي سرى عليها هذا الحكم الساهمة التي سرى عليها هذا الحكم في الحجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقا لحداثة تعيينه فيها ، وكان الترار الجمهوري بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعمول به أعتباراً من ١٩٦١/٨/١٢ ــ ينص في المادة التالثة منه على أنه " لا يجوز لأحد ــ بصفته الشخصية أو بصفته نائبًا عن الغير ـــ أن مجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة "وفي المادة الرابعة على أنه " يلغي كل حكم يحالف أحكام هذا القرار بقانون "فإن المادةالثالثة المذكورة تعتبر ناسخة للمادة ٢٩ المشار إليها وتسرى طبقاً لما تقدم على مدير شركة التوصية بالأصهم فلا يجوزان يكون في نفس الوقت عضوا بمبلس إدارة شركة مساهمةوذاك حي تتاحالمضو فَرَضَةَ إِحَكَامَ عَمَلَهُ فَى الشَرِكَةُ وَلِإِفْسَاحِ عِمَالَ الْعَمَلِ لَلا ۚ كَفَاءَ القادرين ، لا يغير من هذا النظر أنه ورد بعنوان الفرار بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۶۱ أنه خاص " بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة " إذ لا يجوز التحدى بعنوانات الفوانين ــ ما المعول عليه هو نصوص الفوانين ذاتها ، ولما كانت المادة ٢/١١٠

من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه ٥٠ تبطل عضوية من يخالف الأحكام المتقدم ذكرها في المحالس التي تريد على النصاب المقرر وفقا لحداثة تعيينه فيها و يلزم بأن يؤدى ما يكون قد قبضه في مقابل العضوية الباطلة لخزانة الدولة " ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أنه يجوز أن يجمع المطعون عليه بين مدير إدارة شركة التوصية بالأسهم وعضوية بجلس إدارة الشركة العامة للاعمال المندسية وهي شركة مساهمة وبعدم بطلان عضويته فى الشركة الأخيرة وقضى برفض الدعوى المرفوعة بإلزامه برد ما قبضه مقابل هذه العضوية الباطلة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حلجة لبحث باقى أسباب الطعن ، ولا عمل لاستناد الحكم إلى أن الشركة العامة للاعمال الهندسية أذنت للطعون عليه بأن يقوم إلى جانب عمله بها بتصفية التزاماته بشركة التوصية بالأسهم ووافقت المؤسسة آلني تتبعها الشركة الأولى على هذا القرار وذلك عملا بما نصت عليه المسادة ٣٠ من القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ من أنه لا يجوز لعضو عجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الحمهورية وقلد أصبح هذا الزخيص طبقا للـادة ٢٩ من قانون المؤسسات العــــامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة للتي تشرف عليها أو استناد الحكم إلى أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهو رى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تجيز لرئيس عِلس إدارة الشركة في المسادة ٢٥/ب أن يأذن للعامل أن يؤدى أعمالا بأجر أو بدون أحر في غير أوقات العمل الرسمية ، ذلك أنَّ المــادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكره إذ تنص على أن " يعهد بإدارة شركة للتوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر ويعن عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها ، وكان مفاد هذا النص هو أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبيا عن الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس ماملا لديها ومن ثم فإن الترخيص والإذن سالفي الذكر [نما ينصرفان|لىالتصريح بالقيام بأعمال قنية أو إدارية لدى شركة مساهمة أخرى أو بالعمل لدىرب همل آخر لا إلى القيام بإدارة توصية بالأسهم للسبب المتقدم ذكره

### جلسة ۲ من يونيه سنة ۱۹۷٦

رِ ياسة السيد المستشار : محمد أسعد مجمود ، وهضوية السادة المستشارين : محمد محمد ، الحهدى وحسن مهوان حسن ، الدكتور عبد الرحن عباد ، محمد الباجورى .

( \* 2 \* )

الطعن رقم ١٤ السنة ٤٣ ق "أحوال شخصية":

(١) أحوال شخصية " الولاية على المال ". نقض . أثر نقض الحكم .

القضاء بسلب ولاية الحد على أحفاده و بتدين الأم وصية عليهم · جواز الطمن بالنقش فى الشق الحاص بسلب الولاية دون الشق الآخو · نفض الحمكم بالنسبة لسلب الولاية · أثره · إلغاه الحسكم بالنسبة لتشق الخاص بالرصاية ·

(٢) نقض " السبب الجديد ".

توجيه الطمن إلى أسباب الحسكم الابتدائي التي أخذيها الحسكم المطمون فيه دون إضافة . هدم تقديم الدليل عل طرحوجه هذاالنمى على محكمة الاستثناف ، عدم جواز إثارته مام محكمة التقش لأول مرة .

1 — مفاد نص الحادة ١٠٧٥ من قانوز المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، أن الشارع — لسنة ١٩٥١ ، أن الشارع — وعلى ما يمين من المذكرة الإيضاحية — قصد الحد من جواز الطعن بالنقص في مسائل الولاية على المحال ، فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المحدة على سبيل الحصر ، ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه في شقه النائي شعيين المطعون عليها النائية وصية ، ليس من بين ماورد بتلك المحادة ، فإن الطعن بالنقص فيها يكون غير جائز ، لا يغير من ذلك أن قسرار تعيين الوصى مترتب على قرار سلب الولاية وهو ضمن المواد التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض طبقا الحادة المشار إليها ، وأن نقض الحكم المطعون فيه في شقه بطريق النقض طبقا الحادة المشار إليها ، وأن نقض الحكم المطعون فيه في شقه بطريق النقض طبقا الحادة المشار إليها ، وأن نقض الحكم المطعون فيه في شقه بطريق النقض حلية الطاعن قد يتمارض مع القضاء عليمه جواز الطعن بالنقض

فى قرار تعيين المطعون عليها وصيا ، إذ يترتب على اننص ذلك الحكم طبقا لما تقضى به المحادة ٢٧١ من قانون المرافعات إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الحجمة التي أصدرتها ، والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، كما يترتب على نفض جزء من الحسكم زوال أجزاء الحسكم الأخوى المستمدة عليه ، ومن ذلك إقامة المطعون عليها وصيا على أولادها القصر باعتباره أمرا لاحقا مترتبا على سلب ولاية الطاعن عن أحفاده ويدور معه وجودا .

٧ ــ متى كان الحسكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحسكم بالابتدائى الأسبابه دون أن يضيف إليها أمبابا أخرى ، وكان وجه الطعن منصباً على أسباب الحكم الابتدائى ، ولم يقدم الطاعن لهذه الحكة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكة الدرجة الثانية ، ومن ثم فإنه يكون ــ وعلى ماجرى به قضاء خذه المحكة .. سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة القص إ.

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تــلاه لسيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه النائية قدمت إلى نيابة القاهرة الاحوال الشخصية طلبا بسلب ولاية الطاعن على أحفاده القصر أولادها من زوجها المرحوم ... .. وقالت بيانا المطلب إن زوجها ترف بتاريخ ١٩٧١/٤/٣٣ وتولى الطاعن بصفته وليا على أولاد ابنه المتوفق إدارة مصنع خلفه ، الا أنه بدد آلايه وأساء الإدارة واستغل المصنع وأموال القصر لحسابه الخاص وامتنع عن إعطائها مافرضته الحكة نفقة للقصر المشمولين بحضائها مماحداها على التقدم بطلبها سالف البيان ، حقق النيابة الطلب وقيد برقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ كل مصر القديمة وقدمته الميام على قصر ابنه بالنسبة لإدارة المصنع وتعيين المطمون عليها الثانية ولاية الطاعن على قصر ابنه بالنسبة لإدارة المصنع وتعيين المطمون عليها الثانية

وصية خاصة لإدارة نصيب النصر فيه ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٠٠ حكت المحكة (أولا) يسلب ولاية الطامون على أحفاده القصر ( ثانيا ) تعيين المطمون عليها الثانية وصية عليهم ، استأنف الطاعن هذا الحكم الاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٩٠ ق أحوقل شخصية القاهرة طالبا الغاه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/١٤ حكمت محكة الاستئناف بتأييد المحكم المستأنف، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق المنقض ، وقلمت النباية مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن فيها قضى به الحكم من تعيين المطعون عليما الثانية وصية ، وأبدت الرأى برفض الطعن في خصوص سلب يلاية الطاعن ، وعرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، والمجلسة المحددة تمسكت النباية برأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم جولز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم المطعون فيه، فى شقد الخاص تتمين المطعون عليهاالثانية وصيةعلى القصر ، يقوم على أن هذا القضاء لايندرج أعمت حالات الطعن بالنقض التى نص عليها القانون .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معلة بالرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معلة بالرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معلة بالرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ على الموفق المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد المجر والغيبة والمساعدة القضائية وساب الولاية أو وقفها أو الحد منها أو ردها واستمرارالولاية أوالوصاية والحساب "يدل على أن الشارع – وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية – قصد الحد من جواز الطمن يالتقض في مسائل الولاية على الممال قلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الولاية عدة المادة على سبيل الحصر ، واما كان قضاء المحكم المطمون فيه ، في شقه الثاني بتميين المطمون طيها الثانية وصية ليس من بين ماورد بتلك والمادة ، فإن للطمن بالنقص فيها يكون غير جائز . لا يغير من المواد التي بحوز الطمن فيها بطريق النقض طبقا المادة المشار البها ، وأن نقض ألمكم المطمون فيه ، في شقه المحاص بسلب ولاية الطاعن قد يتعارض مع القضاء بعدم جواز الطمن بالنقض في قرار تعيين المطمون طبها وصيا ، اذ يترب على ألم

نقض ذلك الحكم طبقا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرفعات الفاء حميع الأحكام أياكانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لهما ، كما يترتب على نقض جزء من الحكم زوال أجزاء الحكم الأخرى المعتمدة عليه ومن ذلك إقامة المطمون عليها وصيا على أولادها القصر باعتباره امرا لاحقا مترتبا على سلب ولاية الطاعن على أحفاده ويدور معه وجودا وعدما لماكان ذلك السبب الثانى من أسباب الطعن بالنقض منصبا على عدم صلاحية المطعون عليها النانية لتعيينها وصية لوجود تعارض بين مصلحتها ومصلحة القصر فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لقضاء سلب الولاية قد استونى أوضاعه الشكلية . وحيث أن الطعن أقيم على ثلاقة أسباب، ينعى الطاعن بالسببين الأول والتالث منها على الحكم المطعون فيه القصور فى السبب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اكتفى فى أسبابه بتأبيد الحكم المستأنف دون أن يعرض للدفاع الذي ضمنه مذكرته ومستنداته الى قدمها أمام محكمة أول درجة والتى العراقيل فى طويقه لإظهاره عظهر القوس توصلا لسلب ولايته ، كما وأتها لم السبولين عليه التركة ، مع أنه كان واجبا وجوده تحت نظرها وهى بسبيل نظر الحد من ولايته أو سابها .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا أحرى وكان وجة الطعن منصباً على أسباب الحكم الابتدائى ولم يقدم الطاعن لهذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة التانية ، ومنهم فان يكون وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — سببا جديدا لاتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## جلسة ۲ من يونية سنة ۱۹۷٦

برياسة السيد المستشار محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : سعد الشاذلى ، حسن مهران حسن ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد الباجورى .

# ( 7 2 1 )

الطعن رقم ٣٣ اسنة ٤٣ القضائية :

( ۱ ) قانون ° سريانه من حيث الزمان " ·

اللوائح والقرارات المنفدة للقواقين - سريان أحكامها من تاريخ صدورها مانم تمكن صادرة يتفيذا لقوافين ذات أثر رجعي -

## (٢ و ٣ ) ايجار " إيجار الأماكن " قانون .

(٣) قوار وزير الإسكان ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ بوضع قواعد تأجير الأماكن المفروشة لأخراض السياحة وغيرها . سريانه على المقود الواقعة في ظله والمقود السارية عند العمل به . تنجير المستجر المكان مفروشا وانتهاء الايجار قبل نفاذ هذا القرار . أثره . عدم سريانه على واقعة المناجد .

 (٣) حق المؤجر في إخلاه العين لتأجير المستأجر لها من الباطن دون تصريح • تشوؤه مجرد وقوع الهاانة • عدم اقدفائه باسترداد المستأجر للمين •

### (٤) بطلان . نظام عام .

مِطلان أوراق التكـليف بالحضور لعيب فى الاعلان · نسبى · عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحايته ·

١ - إذا كان المقرر طبقا للبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية اصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوازين، وكان المواد بالقانون في القاصدة الواردة في الدسانير المتعاقبة والقاضية بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترب عليها أثر فيها وقع قبلها مالم ينص على

خلاف ذلك ، هو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا الحال أى تشريع سواء كان صادوا من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالممى الضيق، أم كان تشريعا صادوا من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لحسا طبقا للبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد التفصيلية اللاز.ة لتنفيذ القواتين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه عالفة غرض الشارع وهو ما يطلق عليه لائحة أو قرار ، فانه لاتسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح التنفيذية إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيا وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذا القوانين ذات أثر وجعى .

٧ — إذ كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم الهلاقة بين المؤجرين والمستأخرين المنطبق علىواقعة الدعوى والمدمول به اعتبارا من ١٩٦٩/٨/١٨ نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المـــادة ٢٦ منه حالات؟ تأجد الأماكن مفروشة بالنسبة للسالك والمستأحر وأجازت الفقرة النالثة منها استثناء لوزير الإسكان بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض وكان القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/٥١/١٥ الذي حل محله القرار الوزارى رقم ٤٨٦ لُسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/٨/١٧ قد صدرنفاذا لحذه الفقرة مجيزاً في الفقرة (١) من المادة الأولى منه ( التأجير لإحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية أو القنصلية أوالمنظمات الدولية أولأحد العاملين بها منالأجاب فأو للا جانب المرخص لهم بالعمل في الجمهو ريةالعربية المتحدة أو بالإقامة فيها " إن هذا القرار الوزارى لا يُطبق إلا على العقود التي تقع في ظله بعدصدوره أو على العقود التي تكون سارية فعلا عند العمل بعطبقاللا مر الباشر للتشريع . ك كان ما تقدم ، وكان الواقع في الدعوى وطبقا لما تقرره الطاعنة أنها أحرت مزباطنها الشقة مفروشة للمطعون عليه الثانى العامل بإحدى الهيئات الدبلوماسية بموجب عقد مؤ رخ ١/١/ ١٩٧٠ لمدة ثلاثة شهور انتهت في ١٨/٣/١٩٧٠ بتسليم العين بمقولاتها للطاعنة قبل العمل بالقرار الوزارى الأول في ١٩٧٠/٥/٣١ ، وكان إعمال قاهدة عدم رجعية القوانين - لا تجعل أحكام هذا القرار سارية على حَالة التَّجير من الباطن التي تمت وانتهت قبل العمل باحكامه .

٣ -- حق المؤجر في الإخلاء -- في حالة التأجير من الباطن -- ينشأ بجمرد وقوع
 المخالفة ولا ينقضى بإزالتها فيبقى له هذا الحق ولو استرد المستأجر الأصلى العين
 المؤجرة بعد ذلك .

غ - إذا كانت المادة ٢٦ من قانون المرافعات تنص على أنه "لايجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ، ولا يجوز التمسك بالبطلان من الحصم الذى تسعيب فيه وذلك كله في عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام " وكان بطلانأوراق التكليف بالحضور لعيب فالإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فإنه لا يقبل من الطاعنة ما تتبره بشأن إعلان المطعون عليه النانى بصحيفة الدعوى الابتدائية أيا كان وجه الرأى فيه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة تتحصل – على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق – في أن المطمون عليه الأول أقام الدعوى رقم 1870 سنة 1979 مدى أمام عكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة والمطمون عليه التاني يطلب الحكم بإخلائها من الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٤٠/٠/١/١٤ استأجرت الطاعنة الشقة آنفة الذكر لاستعمالها سكنا خاصا لها ، وإذ تبين له أنها قامت بتأجيرها من الباطن إلى المطمون عليه الثاني دون موافقته فقد أقام الدعوى، وفي ١٩٧٠/١/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطمون عليه الأول أن الطاعنة خالفت المبتد الثامن

من حقد استشبارها الشقة المبين بالصحيفة والمؤرخ ١٩٥٧/١٠ وبان أسرتها من باطنها إلى المطعون عليه التاني دون الرجوع إليه أو أخذ موافقته ، وبعد سماع شهود الطوقين حكمت بتاريخ ١٩٥٧/٤(١١ بإخلاء الطاعنة والمطبون عليه الثاني من شقة النزاع ، استنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٠٠ سنة ٨٨ في القاهوة طالبة رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت الذابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض سالطن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت جدرا بالنظر وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وق بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بالإخلاء استنادا إلى المحادة ٢٧١ ب من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ أخذا أن الطاعنة قامت بتأجير شقتها من الباطن إلى المطعون عليه الثانى ، في حين أن المحادة المشار إليها أوجبت مماعاة نصوص معينة من بينها المحادة ٢٦ من شقة التزاع مفروشة من باطنها إلى المطعون عليه الثانى الملحق بسفارة الجمهورية شقة التزاع مفروشة من باطنها إلى المطعون عليه الثانى الملحق بسفارة الجمهورية العربية الليبية لمدة ثلاثة شهور بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/١/١ وأخليت العين في ١٩٧٠/١/١ وأخليت المني في ١٩٧٠/١/١ وأخليت المني في ١٩٧٠/١/١ وأخليت المني في ١٩٧٠/١/١ استنادا إلى الحق الخول لها بالفقرة الثالثة من المادة المشار في الحكم بالإخلاء معترا أن حق تأجر الوحدات السكنية المفروشة للأغراض قضى الحكم بالإخلاء معترا أن حق تأجر الوحدات السكنية المفروشة للأغراض المنتاجر، على المائك وحده دون وهو ما يعيب الحكم بخالفة المقانون جاء عاما شاملا التأجر من المائك أو من المستأجر، وهو ما يعيب الحكم بخالفة المقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقا للبادئ المستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين ، وكان المراد بالقانون في القاعدة الواردة في الدساتير المتعاقبة والقاضية بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها

ولِا يترتب طيها أثر فيا وقع قباها ما لم ينص على خلاف ذلك ، هو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا المجال أي تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمني الضيق، أم كان تشريعًا صادرامن السلطة التنفيذية حملا بالتفويص المقرر لها طبقا للبادئالدستورية المتواضع طيها لتقرير القواعدالتفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بمساليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه مخالفة غرض الشارعوهو مايطلق عليه لائحة أو قرار ، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح التنفيذية إلا على ما يقع من تاويخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صاهرة تنفيذا لقوآنين ذات أثر رجى ، لمما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن آيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المنطبق على واقعة الدعوى - والمعمول بداعتبار من - ١٩٦٩/٨/١٨ والمستأجرين نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المسادة ٢٦ منه حالات ناجير الأماكن مفروشة بالنسبة للمالك والمستأجر وأجازت الفقوة الثالنة منها استثناء لوزير الإسكان بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوز يرالمختص وضع القواعد المنظمةالمتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض . وكان القرار الوزارى وفم ٣٣٣ نسنة ١٩٧٠ في ٢١/٥/٠/١ الذي حل عمله القرار الوزاري رقم ٤٨٩ أسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/٨/١٧ قد صدر نقاذا لهذه الفقرة مجيرًا في الفقرة ( 1 )من المسادة الأولى منه التأجير لإحدى الهيئات الأجنيية أو الدبلوماسية أو القنطية أو المنظلت الدولية أو لأحد العاملين بهما من الأجانب أو للأجانب المرخص لهم بالعمل في الجمهورية العربية المتحدة أو بالإقامة فها " فإن هذا القرار الوزارى لا يطبق إلا على العقود التي تقع في ظُلُّه بعد صدوره أوعلي العقود التي تكون سارية فعلا عند الدمل به طبقا للاثر المباسر للتشريع . لما كان ما تقدم وكان الواقع في الدعوى - وطبقا لما تقرره للطاعنة أنها أجرت من باطنها الشقة مفروشة للطعون عليه التانى العامل بإحدى الهيئات الدبلوماسية بموجب عقد مؤرخ ١/١/١/١ لمسدة ثلاثة شهور وانتهت في ١٨ ﴿ / / ٩٧٠ / بتسليم الدين بمنقولاتها للطاعنة قبل العمل بالحقرار الوزاري الأول في ١٩/٥/ ١٩٧٠ ، وكان إعمال قاعدة عدم رجعية القوانين المشار إليها تَمَا , أحكام هذا الفرار سارية على خالة الناجير من الباطن التي تمت وانتهت

قبل العمل بأحكامه ، وكان حق المؤجر في الإخلاء ينشأ بجـــرد وقوع المخالفة ولاينقضي إزالتها فيبتى له هذا الحق ولو استرد المستأحر الأصلى العين المؤحرة بعد ذلك ، وكان البين من مدوزً - الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من التأجير من الباطن ، واستخلص الحكم واقعة الناجير بغير إذن من أقسوال الشهود التي لامطعن لميها ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء عملا بالمسادة ٣٦١ب من القانون رقم؟ و لسنة ١٩٦٩، وكانت واقعة التاجير من الباطن لاتحضع لأحكام قرار وزير الإسكان سالف الإشارة على ماسلف بيانه فإن الحكم يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة ولايعيبه استطراده إلى تفسير القرار الوزاري - أيا كان وجه الرأى فيه -- بقصره على المسالك وحده دون المستأجر . و يكون النعي غير وارد . وحيث إن حاصل النحي بالسبب النالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة بأنها دفعت أمام عكمـــة الاستثناف بابنتاء الحكم الاستدائى على إحراءات باطلة لأن المطعون عايسه الثاني وهو من رجال السلك السياسي تم إعلانه بصحيفة الدعوى بالطريق العادى دون الطريق الدبلوماسي غر أن الحكمة رفضت هذا الدفع المتعلق بالنظام العام فأخطأت بدلك في تطبيق

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ من قانون المرافعات تنص على أنه "لايجوز أن يتسك بالبطلان الامن شرع البطلان لمصلحته ولايجوز التمسك بالبطلان المام المام " ، وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور التيب في الإعلان هو بطلان تسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فإنه لايقبل من الطاعنة ما تشره بشأن إعلان المطمون عليه الثاني بصحيفة الدعوى الابتدائية أيا كان وجه الرأى فيه ، وإذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة فإنه لايكون قساء خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار قاتب رئيس انحكمة أمين فنح الله ، وعضوية السادة المستشارين خلاصه الوحيم هان، وعبد السلام المذندي، وصلح اللهين يوس، وجمال الدين عبد السليف.

( 7 £ 7 )

الطعن رَقَم ١٣٢ سنة ٤ القضائية .

ضرائب ٣ ضريبة الأوباح التجاوية ٣. تقدير وهاء الضريبة...

قاعدة الربط الحكمي الواردة بالتمانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ · وجوب العمل بها على كافة الح**فالات ال**ى لم يصبح فيها الربط تهائيا - يكنى لاعتباره كذلك الطفن فيه من أى من طرفي الحصومة لا**يمل لأعمال** قاعدة أن الطاعن لايضار بطعنه -

إذ رسم المشرع بقتضى القانون ١٠٠ سنة ١٩٥٨ قاعدة تقدر وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا القانون الذي نقلمها ويتمين على مصلحة الضرائب من تاقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا والمقصود بالربط النهائي وذلك الذي لم يعد قابلا للطمن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء ف ذلك لحان الطمن أو الحاكم عنى اختلاف درجانها سواء كان هذا الربط بناء على المقدر المداهورية أو قرار الجنة أو حكم الهكة متى صار نهائيا ولا اعتداد في قرار تحديد الأرباح ، ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير على طمن من أي من المطرقين ، ولامجل في هذا العدد لأحمال قاعدة أن العلمين لا يشار بطعن من أي من المطرقين ، ولامجل في هذا العدد لأحمال قاعدة أن العلمين المناهنة المورية في تعريب تعلمية أثناء تظر الدعوى المرقوعة من المطمون ضده أمام محكة أول درجة فيتمين تعلمية أحكامه وذلك باحاذ أر باحسنه ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة في سنتي ٢٥٥٨ هذا

#### المحكمة

مد **الاطلاع على الأ**وراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر و**المراقعة و بعد المداولة** 

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب الزفازيق قدرت أرباح المطعون صده عن تشاطه في سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٦٥٤ جنيهاوفي سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٧١٧ جنيبها وفي سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٥٠٠ جنيه مع اتخاذ أرباح السنة الأخيرة أساسا للربط في سنتي ٧٠ ، ١٩٥٨ بالتطبيق لأحكام القــــانون ١٠٧ لسنة ١٩٥٨ ، وإذ لمعترض المطمون ضده وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٣/٩ ١٩٥٦ يخفيض صافي أر باح المطعون صده في سنة ١٩٥٤ إلى مبلغ ٤٣٨ جنيها وفى سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ٤٥٥ جنيها وفيسنة ١٩٥٦ إلى مبلغ ٣٤٢ جنيه مع اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٧ أساسا للربط فى سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، فقد أقام المطعون ضده الدعوى رفم ٧٧ سنة و ٣ تجارى كلى الزقازيق طمنا فيحدا القرار ، ويتاويخ ١٩٦٧/١٢/٣٦ مُحكمت انحكمة بندب مكتب الخبراء لنقدير أرباح المطعون صده في سنولت النواع ويعد فنقدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٦٧/١٧/١١ بتعديل القرار المطعون فيه إلى اعتبار صافى أربّاح المطعون ضده في سنة 190 ميلغ ٢٣٧ جنيراوفي سنة ١٩٥٥ ميلغ ٢٤٦ جنيها وفي سنة ١٩٥٦ ميلغ ٢٣٧جنيها واتخاذ أرباح سنة ١٩٥٨ إساسا للربط ف سنتي ١٩٥٨٤٥٠ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستنتاف رقم ٦ سنة ١ ق المنصورة ( مأمورية الزقافيق) وبتلايخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بتاييد الحكم المستأنف ، فحنت مصلحة الضرائب في هذا المدكم يطوين النفض ، وقدمت النيامة مذكرة أيدت فيها الوأى ينقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحادث حِلسة لنظره وفيها الرّمات النيابة وأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن الحكم رفض الخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا لتقدير أرباح المطمون ضده عن سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٥٨ وأن الحلمون المخذت أرباح سنة ٥٩ أساسا للربط فى سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ وأن المطمون ضده طعن وحده فى هذا القرار فلا يجوز أن يضار بطعنه حالة أن أحكام القانون ١٠٨ استة ١٩٥٨ تقضى باتخاذ الأرباح المقررة عن سنة هو أساسا لربط الضريبة فى السنتين التاليتين طالما أن ربط الضريبة عن عاتين السنتين المناين عالما أن ربط الضريبة عن عاتين السنتين المختوبة عن عاتين المختوبة عن عاتين المختوبة عن عاتين المختوبة عن عاتين المختوبة عنهائيا وأنه لا اعتداد فى هذا المحصوص بقاعدة أن الطاعن لا يضار معطنه .

وحيث إن هذا النعي ف محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لأر باح السنوات من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٥٨ وفض اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا لتقدير أرباح سنّى ٥٦ ، ١٩٥٧ كما رفض تقدير أرباح سنة ٨٥ تقدرًا فعلياً معللًا وجَهته في ذلك " بأن قرار لجنة الطعن الصادر بجلسته /١٩٥٧ قد قضى بسريان تقدير سنة ٥٥ على سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ إُهِمَالًا لأَحْكَامُ القانونَ ٢٠٠ سنة ١٩٥٨ ، وأن مصلحة الضرائب لم تطمن على هذا القرار في هذا الشق منه ، و بالتالي لا يحق لها في الاستثناف الحالي الفول بأنه يجب اعتبار أرباح سنة هه ١٩٥٥ أماسا لأرباح سنتى ٥٦ ، ٥٧ استنادا إلى نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤لسنة ٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ٨٥ وذلك حتى لا يضار المستأنف لهيه ( المطعون ضده ) من طعته ألذى رفعه أمام عَكمة أولَ درجة ، إذ الثابت أن المُستأنف طيه هو وحده الذي طعن ف قرار لحنة الطمن ؛ أما مصلحة الضرائب فلم تطعن في هذا القوار '' وهذا الدي قرره الحكم المطمون فيه و بخاطيه قضاءه مخالفا للقانون ، ذلك أنه مادام أن المشرع قد رسم بمقتضى القانون ١٠٠ سنة ١٩٥٨ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن حذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سر يانهذا القانون الذي نظمها و ستعين على مصلحة الضرائب من القاء نفسها أعمالأحكامه من وقت العمل به على كافة ا لمالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا -- والمقصود بالربط النهائي ولك الذي لم يعد قابلا للعامن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء ف ذلك لجان الطمن أو الحاكم كل على اختلاف درجاتها سسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو هرار الجبنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا ؛ ولا اعتداد في هذا الجمعوص بأن يكون المحل وحده سدون مصامة الضرائب سده والطاعن في قرار تحديد الأرباح ؛ ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ؛ ولا محل في هذا الصدد لاعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه ؛ ولما كان القانون ٢٠١ سنة ١٩٥٨ قد عمل به اعتبارا من ١٩٥٨/٧/٣٠ أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المطاون ضده أمام محكمة أول درجة فيتمين تطبيق أحكامه وذلك باتحاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة في ستى ١٩٥٨) المطمون في قد جانب هذا النظر في تعين نفضه .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد الستشار ثائب رئيس انحكمة أمين فتح ألله ، وعضوية السادة المستشارين جلاً. هبه الرحيم عبَّان ؛ وعمد كمل عباس ، وعبد السلام الحندى ، وصلاح الدين يونس .

# ( 4 2 4 ,

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ القضائية .

( ٢٠١ ) ضرائب «ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة " شركات «شركات التوصية البسيطة".

(١) الأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة النوصية البسيطة - خضوعها
للضربية على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - عام سريان قاعدة الريخ الحكمي على تلك الأرباح وجوب فحص أرباح شركات النوصية سنو يا لتحديد أرياح الشركاء المومين فيها -

 (٢) مبدأ استفلال السنوات الضريبية • مقتضاه • عدم امتداد الأوباح التي تنحقق في سنة إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة طلها •

1 — مفاد نص الفقرة النائية من المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن المشرع الضربي قد أخضع الأرباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة النوصية للفهريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، بينا أخضع أرباح الشركاء المتضامنين في هذا النوع من الشركات للضريبة على كان ذلك وكان المشركات للضريبة على كان ذلك وكان المشرع قد وضع قواعد الربط الحكمى في شأن المعولين الخاضعين لنشريبة الأرباح التجارية والصناعية فإن مانص عايه في الفقرة الرابعة من الممادة الأولى من القانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٦٧ الخاص بالربط الحكمى يكون قد قصد به خضوع الشركاء المنصنين في شركات التوصية البسيطة لأحكام هذا القانون ويخرج من نطاقه الشركاء الموصين الذين تخضع الأرباح التي تنتجها حصصهم وشركات التوصية الغرباح التي تنتجها حصصهم وشركات التوصية الغربية الأرباح التبارية والصناعية ،

وعلى ذلك فانه يتمين أن تفحص صنو يا أرباح شركات التوصية البسيطة لتحديد أرباح الشركة مين أن تفحص صنو يا أرباح الشركة باسم الشركة حتى ولوكان المشركاء المتضامين فيها متنفسين بنظام الربط الحكمى ولما كان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا المنظر وأخضع حصة الشريك الموصى في شركة التوصية المسيطة القاهدة الربط الحسكمى في سنة النزاع ذائه يكون قد أخداً في تطبيق القانون .

سمقتضى مبدأ استقلال السنوات الضريبية أن الأرباح التي تتحقق
 ف سنة لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى نلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بني سويف قدرت أرباح شركة ... ... ... ... ... ... ... ... وشريك – شركة توصية بسيطة لتجارة السجاير — من سنة ١٩٦٤ عبلغ ٥٥ جنها تقسم بين الشريكين المتضامين والموصى مناصفه، وإذ اعترض الشريك المتضامن عن نقسه و بصفته مديرا الشركة وأحيل الحلاف بل لحنة الطعن التي اصدوت قرارها في ١٩٦٨/٤/١٣ بتخفيض تقديرات المامورية لصافى أرباح المنشأة إلى مبلغ ٢٧٩ جنيا نحص كل من الشريكين المتفادة والموصى النصف فيها . فقد أقام المطعون ضده بصفتيه الدعوى وقم ١٤٥ المتفادة والموصى النصف فيها . فقد أقام المطعون ضده بعضائي الميان مناقد أرباح الشركة و بناء وسمأن قدم الحيور صافى أرباح الشركة عنوا المتحدين فيها ، وسمأن قدم الحمير صافى أرباح الشركة والشركة عنوا المسركة عنوا الشركة عنوا المسركة عنوا الشركة عنوا المسركة عنوا المسركة

هذه السنة مبلغ ٣١٥ جنيه و ٥٠٠ مليم مناصفة بين الشريكين متخذة من أر باح سنة ١٩٦٨ . استا نفت مصلحة الضرائب هذا الحم بالاستثناف وقيم ١٩٧٧/٤/١٥ . استا نفت مصلحة الضرائب عداد الحم بالاستثناف وقيم ١٩٧٧/٤/١٥ . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحمكم ، وحوض الطعن على المحكمة في غوذة مشو وقدمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاهنة على الحكم المطعون فيه 
بالأولى منها غالفة الفانون والحلطا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المخذمن أرباح سنة ١٩٦٦ أساسا لربط الضريبة على حصة التوصية في الشركة المضعون ضدها عن سنة ١٩٦٤ في حين أن قواعد الربط الحكمى المنصوص طبها في الفانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، لا تتصرف بالنسبة لشركات التوصية البسيطة 
إلا إلى الشركاء المتضامتين فيها باعتبارهم من الحاضمين لضريبة الأرباح التجاه والصناعية أما حصة التوصية فلا تحضم لحذه القواعد لأن الضريبة على أرباحها 
تفرض باسم الشركة ، والأرباح الموزعة على الشركاء الموصين فيها تخضم لضريبة المقبل المقد المقادة وليس لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وحيث إن هذا النمى ف محله ، ذلك أن النص في الفقرة التانية من المادة الأولى من القانون وقم 14 لسنة ١٩٣٩ على أن ضريبة الذي المنقولة تفرض على الفوائد والأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية ". وفالفقرة النائة من الممادة ٣٤ من ذات القانون الواردة بالكتاب النائى الحاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصبناعية على أنه فها يتعلق بشركات التوصية تفرض الفريبة بامم كل من الشركاء المتضامين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة بامم الشركة . " يدل على أن المشرع الضريبي قدأ خضه الأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية المضريبة على إرادات رؤوس الأموال المتحولة ، بنها أخضع أرباح الشركاء المتضامين في هذا النوع من الشركاء المتعامن في شركة والصناعية . لما كان هذا النوع من الشركاء المفريبة على الأرباح التجارية والصناعية . لما كان هذا النوع من الشركاء المفريبة على الأرباح التجارية والصناعية . لما كان هذا النوع من الشركاء المفريبة على الأرباح التجارية والصناعية . لما كان

لضربية الأرباح التجارية والصناعية ، فإن ما نص عليه في الفقرة الرابعة في المسادة الأولى من القانون رقم وه لسنة ١٩٦٧ من أن "تسرى الأحكام المتقدمة على الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة إذا لم تجاوز أو باح الشركة ألف جنيه ولم يجاوز نصيب أى شريك فيها من الربع ٥٠٠ وبنيه "كون قد قصد به خضوع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة لأحكام هذا القانون ومن ثم يخرج من نفاقه الشركاء الموصين الذين تخضع الأرباح التي تنتجها حصمهم في شركات التوصية لضربية التي المنقولة وليس لفرية الارباح التجارية والصناعية وعلى ذلك فإنه يتعين أن تفحص سنويا أرباح شركات التوصية البسيطة لتحديد أرباح الشركاء الموصين فيها الذين تربط عليم المضربية باسم الشركة حتى ولوكان الشركاء المتضامنون فيها منتفعين بنظام الربط الحكى ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع حصة الشريك الموصى في شركة التوصية البسيطة القاعدة الربط الحكمى في سنة إلناع، فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث أن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه بالسبب النانى القصور وغالفة القانونوفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بتطبيق قواعد الربط الحكمى على أر باح الشريك المتضامن في سنة النزاع ورفض ما تمسكت به من عدما نطباق هذه اللقواهد لأن زيادة جوهرية قد طرأت في هذه السنة على أر باح هذا الشريك بما يزيد على ٢٥٪ عن أر باح سنة الأساس ، وكان سنده في ذلك ما رآه الخبير الذي ثدب في الدعوى من أن زيادة جوهرية لم تطرأ على أر باح هذه السنة لأن الثابت من الاطلاع على الحكم العبادر في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ تجارى بحق سويف أن الحكمة قد قاست أر باح سنة ١٩٦٥ على أر باح ١٩٦٨ فمن المديمي أن ينطبق ذلك على سنة ١٩٦٤ وفي هذا الذي بني عليد الحكم قضائه ما يعبيه بالقصور وغالفة قاصة إستقلال السنوات الضريبية .

وحيث إن هذا النمى فى عمله ، ذلك أن مقتضى مبدأ إستقلال السنوات الضريبية أن الأرباح التى تتحقق فى سنة لاتمتد إلى غيرها من السنين السابقة والمحقة طيها ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن مأمورية الضرائب كانت

قد قدوت أرباح الشريك المتضام في شركة التوصية في كل من السنوات من المعدة الشرائية ١٩٦٠ - ١٩٦١ بما يزيد هن مبلغ ٢٥٠ جنبها ، وقد بمسكت مصلحة الشرائية أمام محكمة الاستثناف بأن زيادة جوهرية قد طرأت على أرباحه في صنة ١٩٦٤ بأسبة ٢٥٠ / عن أرباح سنة الاساس بما يستوجب عدم تطبيق قاعدة الربط الحكمي بالنسبة لها وكان الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض هذا الدفاع قداستند إلى ما أثبته خبير الدعوى في تقريره من أنه يبين من الحكم الضادر في الدعوى رقم ١٤ السنة ١٩٦٦ تجارى كلى بني سويف الصادر بتحديد أرباح سنة ١٩٦٥ أن حقيقة النشاط في هذه السنة لم يتغير في سنة ١٩٦١ أمن البديمي أن ينطبق ذلك على سنة ١٩٦٦ ما فاذا لحر بخالف قالم المنافزات الضريبية وقد عجبه ذلك عن بحث ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في سنة الزاع من عدمه ، مما يعبه بالقصور وغالفة المغانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة البحث السهب الثالث .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ٧٦ م ١

بريامة السيد المستدار نائب رئيس المحكمة أ زر خلف وعضوية السادة المستشار ين ممدوح عطية ». رحسن السنباطى ، والدكتور بشرى رزق فنيان ، وأفت عبد الرحيم .

# ( 7 2 2 )

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ ) عمل "الأجر" · " تنظيم المنشأة " .

( 1 ) العمولة من ملحقات الأجر فير الدائمة • عدم استحقاق العامل لحما إلا إذا تحمقق بيها •

( ٣ ) تكليف العامل بعدل اخو غير المنفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ٤ أو قله
 إلى صركر أقل ميزة - الاخطأ - عله ذلك -

( ٣ ) قميوت أن إلفنا. الشركة لعمولة النامين كان عاما وشاملا لكافة المنتجين في جميع شركات التامين - اقتضاء بعدم أحقية العامل العموة - لا خطأ -

١ — الدمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز لرب العمل أن يستقل بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار . إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل يحيث لايستحقها العامل إلا إذا تحقق سبها .

٧ — الرب العمل — وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكة — سلطة تنظيم منشأته واتحاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها منى رأى من ظروف العمل مايدهو إلى ذلك وتكليف العامل بعمل آخر غر المتفق عليه لا يخلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاحة من المركز الذي كان يشغله منى اقتضت مصلحة العمل ذلك.

ب حس متى كان الحكم المطمون فيه قد أقام قضائد برفض الدموى على أن القرار الضائد بالفاء عمولة التأمين الإجهارى على السيارات كان حاما توشاملات

لكافة المنتجين في جميع شركات التأمين بعد أن أصبح هــــــذا النوع من التأمين لا يحتاج إلى أي جهد من المنتج واقتضى تنظيم الشركة المطمون ضدها حدم مناولة الطاعن لهذا الممل وعدم أحقيته بالتالى في العمولة المخصصة له ، فإنه لايكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر ير الذى تلام السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقالطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٧٣٥ سنة ١٩٦٩ عمال كان القاهرة طالبا الحكم أصليا بالزامها بأن تدف له مايستحق له من عمولات من عمليات التأمين الاجباري على السيارات التي يبرمها وذلك اعتباوا من ١٩٦٩/٧/١ واحتياطيا الزام الشركة ضم متوسط العمولة إلى مرتبه الشهرى بواقع تسمين جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٦٩/٧١ وما يترتب على ذلك من فروق مآلية وآثار ، وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل بالشركة المطعون ضدها منذ ١٩٥٦/١/١ بوظيفة منتجوكان يتفاضى مرتبا يتكون من شقين أحدهما ثابت مقداره ١٨ جنيها و٣٠٠ مليم والآخر عمولة عن عمليات التأمين الاجبارى على السيارات المنوطة به وقد بان المتوسط الشهرى لهذه العمولة تسمين جنيها وفوجىء بالغائبا اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ ، ولما كانت العمولة جزءا من الأجر وعنه قانونا على الشركة المساس بها أو الانتقاص منها فقد أقام دعواء طلبانه السالف بيانها \_ وفي ١٩٧٠/١/١٧ حكمت المحكمة برفض دعواً. \_ استأنف الطاعن هذا الحكم أمام عكمة استثناف القاهرة ، وتقيد استثنافه برقم ٢٣٩ سنة ٨٧ ق . وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستألف ، طمن الطامن في هذا آلحكم بطريق النقض وقدمت التيابة العامة مذكرة أبدت

فيها الرأى برفض الطعن · وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٥/١٩ وفيها الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض استحقاقه لمتوسط العمولة عن عقود التأمين الاجبارى على السيارات رخم أن الثابت من الأوراق إنه منذ بدء عمله بالشركة المطعون ضدها وخلال ثلاثة عشر عاما وحتى الآن محدد مرتبه الشهرى بمبلغ ثابت يضاف إليه تلك العمولة فأصبحت جزءا لا يتجزأ من الأحر فلا يسوغ للشركة المساس بها أو الانتقاص منها أو حرمائه منها بحكم المادة الثالثة من القانون رقم 14 لسنة 1904 والمادة 1/1 من القانون المدنى التي لا يحيز نقض العقدولاتعديله إلا باتفاق الطوفين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن العمولة وإن كانت من ملحقات الأجرالي لا يجوز لرب العمل أن يستقل شعديلها أو إلغائها إلاائها من الملحقات غير الدائمة التي لما صفائلتات والاستقرار إذ لا تعدو أن تكون مكاناة قصد منها إيجاد حافز في العمل عيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سبها، ولما كان لرب العمل وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما راه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك وتكليف العامل بعمل آخر غير المنعق عايه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله من اقتضت مصلحة المعمل ذلك – إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام السيارات كان عاما شاملا لكافة المنتجن في جميع شركات النامين الأجبارى على السيارات كان عاما شاملا لكافة المنتجن في جميع شركات النامين بعد أن أصبح هذا النوع من التأمين لا يحتاج إلى أي جهد من المنتج واقتضى تنظيم الشركة المطعون ضدها عدم مزاولة الطاعن لهذا العمل وعدم أحقيته بالتالى في المعولة الخصصة له فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطا في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبب الثانى من سبي الطعن على الحكم المطعون فيه الحمل المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وقال بيانا اذلك أن الحكم الإبتدائى الذى أمده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن قرارا لمؤسسة العامة الدم بين الطاعن المطعون ضدها يعتبر متمما لمقد العمل في حين أن هذا العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها فقط ويخضع لقواعد القانون التي تمني المساس بالعمولة باعتبارها جزما من الأجر والتي كان يتعين على الحكم أن ينزل على أحكامها دون أن يعتد أو يعول على درار المؤسسة آنف الذكر الذي لا يعدو أن يكون مجرد تعليات إدارة لاترقى إلى مرتبة القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بني الحكم على دعامة بن كل منها مستقله عن الآخرى وكان يصح بناء الحكم على أحداها فقط ، فإن النبي عليه في الدعامة الثانية يكون غير منتج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على الدعامة التي سف يانها في الرد على السهب الأول وهي دعامة كافيه لحل قضاءه ، فإن النبي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٦

رئامة للسيد المستدار أحد فتحى مهمى 6 والسادة المستشارَين محمد صالح أبو يماس ، وحافظ دفق ، وعبد اللطيف المراخى ، وحمل الربق .

( 7 2 0 )

الطعن وتم ٦٦٠ لسة ٤١ القضائية :

( 1 ) اثبات « طرق الاثبات » المحررات العرفية « انكار التوقيع » ·

· التزام « التضامن بين المدينين " شركات ·

مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة من كبافة ديون الشركة • اعتباره مدينا متضامنا معها • جوافة كالليته وحده بكل الدين ولوكان ثابتا في فعة الشركة وحدداً

(٣) بطلان . خبرة ٠

الأصل فى الإجراءات أنها ووحيت - أثبات الخبير بمحضر أعمله اخطاره بتطرفين قبل مباهرة المأمودية بمخطابات موصى عليها - اغفاله اوفاق ايصال الخطاب الموصى عليه - لا بطلان -

١ - إذ كان المشرع. قد جعل الورقة العرفية حجة بما دون فيها ما لم ينكر من فسيح إلى منكر من فسيح الم ينكر من فسيت إليه صراحة فات الإمضاء أو الملتم الموقع به ، وكان ما قرره الطاعن من أن التوقيع على الإقرار غير مقووء لا يتضمن طعنا صريحا على هذا التوقيع ينفى صدوره عن الطاعن ، فإن الحكم المعلمون فيه إذ احتد بهذا الإقرار يكون قد الترم صحيح التاثون .

٢ — الشريك المتضامن يسال في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة ،
 فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة

الشركة وصدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبته على صده بكل الدين ، وإذ النهى الحكم المعلون فيه إلى إلترام الطاعن بالرصيد المدين الذى ثبت فى ذمة الشركة بوصفه شريكا متضامناوان من حق البتك المطمون ضده خصم هذا الرصيد من حسابه الحاوى عملا بما ورد فى عقود فتح الاعباد ، فانه يكون قد الترم صحيح القانون .

٧ — الأصل فى الاجراء أت أنها روعيت، وإذ كان سين من الحكم المطعون فيه أن الثابت تحضر أعمال الخبير أنه أخطر الطرفين بالجلسة المحددة باخطارات موصى عليها ، وكان الشارع لم يوجب على الخبير ارفاق إيصال الحطاب المومى طبه ، وكان اغمال ارفاق هذا الأيصال لا ينفى واقعة الاخطار فى فاتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان أعمال الخبير يكون قد النزم صحيح القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاد السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

جيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما سبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم 973 سنة ١٩٦٦ تجارى كلى و ٥٩٠ مليا مؤسسا دعواء على أنه كان شريكا متضامنا في شركة أدوية سيفارم و بتاديخ ١٩٦٥/٥/١٥ تاقي إخطارا من البنك المطعون صده بأنه خصم من حساب المكتب المصرى التوريدات وهو منشأة فردية مملوكة للطاعن المودع بفرع على ميلغ ٣٠٥١ جنيها و ٥٠٠ مليا قيمة الرصيد المدين الخاص بشركة الأدوية سيفارم رصيد حسابها الجارى بفرع ثروت . ولما كانت شركة أدوية سيفارم أممت بتاريخ سابق وأن حسابها الجارى المشار إليه فم تم أدوية سيفارم أممت بتاريخ سابق وأن حسابها الجارى المشار إليه فم تم

تصفيته رضاء أو قضاء فيكون الحصم الذى تم من حسابه الخاص على غير أساس ويحق له المطالبة برده . و بناريخ ١٩٦٧/١/٢٦ فضت محكت أول درجة بندب خبير لبيان صحة مفردات الحساب وتاريخ تصفيته وتاريخ نامير كم سيفارم للا دوية و بعد أن قدم الخبير تقريره قضت محسكة القاهرة الإبتدائية فى رقم ١٩٧٧/٥/٢٥ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف القاهرة مهم ٣٨٥ ق و بتاريخ ٥٧/٥/١٥ قضت محكة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في عوفة مشووة فحدت جلسة لنظره وفيها الرأمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعن بنعى على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق الفاتون والقصور والإخلال بحق الدفاع من أربعة وجوه حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على حق البنك المطمون ضده خصم الرصيد تتيجة عقود فتح الاعتماد في حين أن هذا الرصيد لم تم تصفية رضاء أو قضاء وأن الإقرار المؤوخ الاعتماد في حين أن هذا الرسيد لم تم تصفية رضاء أو قضاء وأن الإقرار المؤوخ موقع بتوقيع غير مقروء ولم يستطع الطاعن إقراره مما يعيب الحكم ويستوجب فقضه .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه انهى في استدلال المحترفة المتها المحترفة المتدال الحارى الحاص بشركة أدوية سيفارم قد تمت تصفيته وأسفر عن مديونية الشركة المبناء المطعون ضاء في مبلغ ٣٠٥١ جنيها و ١٩٥٠مليا وأن الشركة المشار إليها أقرت بذلك في الإقراد المؤوخ ١٩٠١/٦/٣٠ الذي لم يطعن عليه باى مطعن جدى . لما كان ذلك وكان المشرع قد جعل الورقة العرفية حجة عادون فيها مالم شكر من نسبت إليه صراحة ذات الإمضاء أو الخم الموقع به وكان ماقرره الطاعن من أن التوقيع على الإقراد المؤوخ المحتروء عن الطاعن فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا الإقراد يكون قعالترم صحيح صدوره عن الطاعن فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا الإقراد يكون قعالترم صحيح القانون ويكون النبي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه النانى أن الطامن تمسك بوجوب تصفية الحساب قبل إجراء المقاصة التى قام بها البنك المطمون ضده واستند إلى ما ثبت من المد تندات المقدمة من وجود أوواق تجارية محصومة قمد البنك المطمون ضده عن التقدم بها إلى لحان تصفية عازن الأدوية بما بجعله مسئولا . ولكن الحكم المطمون فيه التفت عن هذا الدفاع الحوهري بما يعبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما أسفرت عنه تصفية الحساب الحارى لشركة الأدوية سيفارم أخذا بما ورد في تقرير الخبير وإقرار الشركة المشار إليها بصحة الرصيد المدين ، لماكان ذلك ، وكانت محكة الموضوع مني وأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لا فتناءها بصحة أسبابه غير ملزمة ـ وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكمة ـ بالود استقلالا على الطمون التي وجهت إلى هذا التقرير لأن في أخذها به غولا على أصبابة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما ستحق الود عليها في كثر عمل عنه أسلس . عاتضمته التقرير فإن النبي على الحكم المطمون فيه بمداالوجه يكون على فعر أساس .

وحيث أن حاصل الوجه التالث أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بمسئولية شركة القاهرة للا دوية التي أدبجت فيها شركة أدوية سيفارم المدنية بعد تأميمها عن الدين محل النزاع وأن أصول الشركة المؤتمة الثابتة بقرار التقويم نفى بسداد دين البنك المطمون ضده ولكن الحكم المطمون فيه أفدل هذا المفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه النابت بعقود فتح الاحتاد والمقدمة البنك الحق ق توزيع الاعتادالذي متح على صدة حدابات جارية مع ملاحظه أن الحسابات الدائمة التي يفتتحها العميل لدى البلك عمتر أجزاء لحساب جار واحد لايقبل التجزئة فضلا عن حق البلك متى رأى ضم جميع الحسابات إلى بعضها ورصدها في حساب واحد مهما المنافق في دفاتر فروع البلك أوجها أو الغرض منها بما في ذلك الحسابات المقيدة في دفاتر فروع البلك أوجها يسفر عنه وصيد أوتؤكيلاته ومن حق البنك في هذه الحالة مطالبة العميل بما يسفر عنه وصيد الحساب الموحدكما أن الضمانات الشخصية والعبلية التي يقدمها العميل أو الغير الحساب الموحدكما أن الضمانات الشخصية والعبلية التي يقدمها العميل أو الغير

نيابة عنه ضامنة لجميع الترامات المعبل عو البنك الناشئة من رصيد الحساب الحازى كما أن كل ما يمتلكه العميل أو يكون ثابتا باسمه ويكون في حيازة البنك يعتبر ضامنا لتنفيذ التمهدات التي يغزم بها العميل أمام البنك ولماكان البنك قد استعمل حقد المتفق عليه في هذا الحصوص فلا سبل المنبي عليه بعدم الالتباء سيفارم الذي أقرت به في الإقرار المؤرخ ١٩٦١/٦١٣ والذي لم يطعن عليه بأى مطعن جدى والذي يسأل عنه المستأنف باعتبار شريكا متضامنا ومديرا مسئولا عن تلك الشريك المتضامن عنه أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون مسئولا عن الشريك المتضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولوكان الدين عمل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها معدينا متضامنا مع الشركة ولوكان الدين عمل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها المطعون فيه إذ انتهى إلى الترام الطاعن بالرصيد المدين الذي ثبت في ذمة شركة أدوية سيفارم بوصفه شريكا متضامنافي الشركة وأن من حق البنك المطعون ضده أدوية سيفارم بوصفه شريكا متضامنافي الشركة وأن من حق البنك المطعون ضده خد الرحيدة للهانون ويكون ما ينعاه الطاعن بهذا الصدد على غير أساس قد الترم صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن بهذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بيطلان تقرير الحبير لعدم دعوته للحضور قبل مباشرة الماموريه ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقبولهأن النابت من تقرير الخبير ومحاضر أعماله إخطار الطاعن في حين أنه لم يرفق الدليل على هذا الإخطار وقد ترتب على ذلك إخلال بدفاع الطاعن الذي طالب بإعادة القضية للمرافعة لإدخال شركة القاهرة للأدوية في الدعوى توطئة للحكم عليها بما عسى أن يحكم به على الطاعن .

وحيث إن هذا النهى مردود فى شقه الأول ذلك أنه لما كان الأصل فى الإجراءات إنها روعيت وكان بيين من الحكم المطمون فيه أن التابت بمحضر أحمال الخبير أنه أخطر الطرفين بالجلسة المحددة باخطارات موصى عليها • وإذ كان الشارع لم يوجب على الخبير أرفاق إيصال الحطاب الموصى عليه وكان إغفال لماقاق هذا الإيصال لاينفى واقعة الإخطار فى ذاتها فإن الحكم المطمون فيه

إذ رفض الدفع ببطلان أعمال الخبير يكون قد الترم صحيح القانون والنمى مهدود في شقة التانى ذلك أن طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقا للحصوم يتمم إجابتهم إليه بل حو أمر متروك لتقدير عكمة الموضوع لماكان ذلك فلا على الحكم المطمون فيه إذا لم يجب طلب الطاعن إعادة الدعوى إلى المرافعة ويكون النمى عليه بهذا الوجه بشقيه على غرأساس .

### جلسة ۸ من يونيهٔ سنة ۱۹۷٦

بر ياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس بحكة النقض ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صدمى البصار ، ومحمود عثمان دوويش ، وزكى الصارى، ومحمد إبراهم للصوتحى .

( 7 2 7 )

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤١ القضائية :

(۱) إصلاح زراعي . إيجار .

الديون المستحقة على مستأجرى الأراضى الزراعية • وجوب إخطار الجمعية التعاولية الزراعية بها • تبوت أن المدين ليس مستأجرا • أثره - عدم تيام الجبة المختصة ليحقين بعلم اللديرن • المسكدان عروع ق ٢٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

( ٢ ) النزام « سبب الالنزام . إثبات « طرق الإثبات » .

السبب المذكور فى السند • اعتباوه السبب الحقيقى للالتزام • للدين أن يثبت عدم مشروعية المسبب بكافة طرق الإثبات •

(٣) إثبات « الإثبات بالكتابة » .

الورنة العرفية الحالمية من توقيع أحد العاقدين • لاحجة لها قبله •

استمس المسادة المثالثة من القانوذرقم ٥٢ السفة ١٩٦٦ يتديل بعض أحكام فانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ السنة ١٩٥٧ الذي عمل به من ١٩٦٢/٩/٨ تاريخ تشره في المريدة الرسمية على أنه « يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته محل سندا بدين على مستأجر أوض زراعة كالكبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من اربخ العمل مذا القانون بيان واف عن هذا الدين وقيمته وصديه وتاريخ استحقاقه ٤ واسم المدين وصفته وعلى إقامته واسم المدين وصفته وعلى قامته ويقدم هذا الاخطار إلى الجمية التعاونية الزواصة الواقع

ف دائرتها على إقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لللك "و وتنص المحادة المرابعة منه على أنه « تنولى لحنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة تحقيق الديون التي تحطر عنها الدائنون طبقا المحادين الثالثة والحاسمة وذاك وفقا المقواعد المنصوص عليها في المحادة السابعة وتطلع على صفاتها (الكبيالات وغيرها) وتسمح أقوال الدائنين والمدينين وشهويهم وتحقق سبب الدين وجديتها فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غيرتها فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غيرتها أن الإخطار عن الدين طبقا الحادة النالثة لا يكون إلا في حالة ماإذا كان المدين مستأجرا لأرض زراعية عانها لا تقوم بتحقيق مستأجرا لأرض زراعية فإنها لا تقوم بتحقيق عن الدين والمهنة الذين والمهنة الذين والمهنة الذين والمهنة الذير و

٧ -- مؤدى نص الحسادة ٣/٩٣٧ من القانون المدنى أنه إذا ذكر في السند
سبب الالتزام فإنه يعتبر السهب والحقيق الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله غير
ان هذا الايمنع المدين من أن يثبت بجيسع الطرق أن السبب الحقيق للالتزام
غير مشروع .

 الورقة العرفية تستمد جيتها في الإثبات من التوقيع وحده فإذا خلت من توقيع أحد العاقدين فلاتكون لها أية حجية قبله .

### الحكة

بعدالاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن أستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم على ما يبتن من الحكم المطمون فيه وسائر أوواق الطعن تتحصل في أنه بتاريخ ٩٧٧/٢/١٣ أستصدر المطمون عليه من رئيس محكة

الزقاؤيق الابتدائية أمر الأداء رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ بالزام الطامنين متضامنين بأن يؤديا له ميلغ ٤٨٠ جنبها بناء على سند مؤرخ ١٩٦٥/٨/٢٨ تعهدا بموجه بأن يدفعا له هذا الميلغ على سنة أفساط استوية مقدار كل منها . ٨ جنيهالسنعي الأول منها في أول أكتو برسنة ١٩٦٥ وأخرها في أكتو بر سنة ١٩٧٠ ونص في السند على أنه إذا تأخر في سداد أي قسط في ميماده تحل باقي الأقساط تظمُّ الطاعنان من هذا الأمر بالدعوى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٧ الزقازيق الابتدائية تأسيسا على أن السند المذكور لايمثل دينا حقيقيا بل هو قيمة أحرة فدان شائع فى مشاحة مقدارها قدان و٢٢ قيراط و٦ أسهم قد بيع منهما إلى المطعون عليه بموجب عقد بيم وفاء مؤرخ في ٢٩/٠١/١٩٥١ نظير مبلغ ٤٠٠ جنيه أنفق فيه على أن يقوما بوقاء الدين بعد سنتين من أول نوفمبر سنة ١٩٥١ حتى أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد دنما المبلغ على سنوات آخرها سنة ١٩٥٦ وظلت العين المبيعة محت يدهما على سبيل الإبجار باحرة قدرها . ٤ جنيهاللفدان في السنة وحرر عقد الإيجار من نسخة واحدة تحت يد المطعون عليه و بعد أن وفى الطاعنان بالثمن أضطوا إلى تموير السندموضوع الدعوى على أنه قيمة أجرة أبين مذأ أثنى حثمر سنة وفلك مقابل استلامهما عقدى البيع والإبجار ونخالصة عن الحساب وأضافا أنه على فرض التسليم بصحة هذا الدين فأنهما يدفعان بسقوطهلعدم أخطارا لجمعية التعلونية الزواهية عن هذة المديونية في اليماد النصوص عليه في السلاة الثالثة من القائون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ علاوة على بطلان الدين المذكور لعدممشروعية سببه نزنه يمثل فوائد ربو ية عن الدين الناشيء عن عقد بيع الوناء والذي قاما بسداده و بتاريخ ٢٩/١٠/٢٩ حكمت المحكمة بوقف السّير في الدموي -تي فعمل من لحنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة في صحة الدين و بعد تعجيل الدموى من المطعون عليه حكت الحكة بناريخ ١٩٦٩ /١٩٦٩ برفض طلب إعادة الدحوى إلى الإيقاف و برفض الدفع بسقوط الدبن وإحالة الدءوى إلى التحقيق لبثبت الطاعنان أن سهب الدين غر مشروع بمثل فوائد ربوية تزيد على الحد الأقصي المقرر قانونا و بعد سماع شهود للطرفين حكت المحكمة في ١٩٧٠/٤/٦ بالغاء أمر الأداء واعتباره كان لم يكن استأنف المطمون عليه هذا الحكم أمام عكمة استثناف المنصورة وقيد الاستثناف برقم ١٥٣ق مدنى(مأمورية الرقاؤية)

و بتاريخ ٢٧/٥/١٧ حكت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتأييداً مرالأداء وقم 4 لسنة ١٩٦٧ عكمة الزقازيق ،طمن الطاعنان في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وهرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشووة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأما .

وحيث إن الطمن أقم على أربعة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وذلك أنه خلص إلى أنه يوجد بين الطاعنين والمطعون علم عقد بيع وناء أخر مؤرخ ١٩٥١/١١/١٩ يحلاف المقتل المؤرخ ١٩٥١/١٠/١٠ يحلاف المقتل المقتل المزرخ المحامون فيه قد أعتر سند المديونية الذي أبطله الحكم الابتدائي فيكون الحكم المطمون فيه قد أعتر سند المديونية ناشئا عن عقد بيم الوفاء المؤرخ ١٩٥١/١١/١٩ مع أن هذا العقد باطل بطلانا مطلقاً طبقاً لا بعادة وح٤ من الفانون المدنى ولا يترتب عليه أثر لا في اين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير .

وسيت إن دا النبي مردود ، ذلك أنه ببين من الحكم المطدون فيه أنه لم يؤسس قفاؤه بمشروعة سبب الدين موضوع الدعوى على صدة عقديم الوفاء المؤرخ ١٩٥١/١١/١٩ وإنما ارتكن في ذلك إلى ماوردف هذا السندمن أن سبب الدين هو أن القيمة دفعت نقدا ثم أشار الحكم إلى وجود عقد بيم الوفاء سالف الذكر وإلى اتضمنته ورقا المحاسبة المؤرخة ١٩٦٥/٨/٣٨ وهو ذات تاريخ السند من أن الطاعنين والمطمون عليه تحاسبا عن حميم المعاملات والعقود والكبيالات، وفلك للتدليل على تعدد المعاملات بينهما وأن سند المديونية ترب على معاملة أخرى غر عقد بيم الوفاء المؤرث ٢٩/١٥/١٥ وبالتالى عدم صحة دفاع الطاعنين من أنه لا توجد بين الطرفين سوى العقد المذكور وأنه سبب المديونية موضوع من أنه لا توجد بين الطرفين سوى العقد المذكور وأنه سبب المديونية موضوع السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى رفض الدفع الذى أبداء الطاعنان بسقوط الدن موضوع النزاع لعدم قيام لحنة القصل فى المنازعات الزراحية بتحقيقه واستنسد الحكم في هذا الخصوص إلى أن اللجنة قضت بعدم اختصاصها بنظر الطلب المذكور ، في حين أن المحكمة لاتستطيع أن تقضى بصحة دين لم تتحقق اللجنة من صحته عملا بالمادة الناللة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ لأنه دين على مستأجر أرض زرامية وقد أخطر عنه المطمون عليه وهو المؤجر اللجنة المذكورة .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بتمديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ الذي عمل به من ١٩٦٦/٩/٨ تاريخ نشره في الحويدة الرسمية تنص على أنه « يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كأنت صفته محمل سندا بدين على مستأجر أرض زراعية كالكمبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهسذا القانون ببيان وافعن هذا الدين وقيمته وسببه وتاريخ نشره وتاريخ استحقاقه ، واسم الدائن وصفته ومحل إقامته واسم المديّن وصفته وعمل إقامته . ويقدم هذا الإخطار إلى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع ف دائرتها محل إقامة المدين . ويسقط كل دين لايخطر عنه خلال الموعد المحدّد لذلك ، وتنص المادة الرابعة منه على أنه تتولَّى لِحنة الفصل في المنازعات الزراعية الخنصة تحقيق الديون التي يخطر عنها الدائنون طبقا الكدتين الثالثة والخامسة وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المـــادة السابقة وتطلع على سنداتها (الكمبيالات وغيرها ) وتسمع أقوال الدائين والمدين وشهودهم وتحقق سبب الديون وجديتها فإذا نبت لها صورية الدين أوقيامه على سبب غير صحيح قانوناكان لها أن تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين مما مفاده أن الإخطار عن الدين طبقًا للسادة الثالثة لا يكون إلا في حالة ما إذا كان المدين مستأجرا لأرض زراعية فإذا أخطر الدائن الحمية التعاونية الزراعية المختصة عن الدين وثبت للجنة أن المدين ليس مستأجرا لأرض زواعية فإنها لانقوم تتحقيق هذا الدين ولا تتبع بشأنه باقى الإحراءات المنصوص عليها ف المادة الرامة سالفة الذكر ؛ ولما كان الناب من الحكم الإبتدائي الصادر تَـُّرُ بِيخ ٢٩/١/٢٦ الذي أبده الحكم الطعون فيه لأسبابه أن المطعون عليه أخطر اللبنة الهنيصة عن الدين موضوع الدعوى في ١٩٦٦/١١/١ بعد أن قضت

المحكمة بوقف السير فى الدموى الحالية حتى يفصل من اللبنة فى صحة هدا الدين قامت اللجنة بسياع أقوال الطرفين وقروت حفظ الطلب لعدم اختصاصها بنظره لأنه ثبت لها عدم وجود علاقة إيجازية بينهما مثبتة فى عقد إيجاز سجل بالجمية وقد تأيد هذا القوار استثنائيا ، وإذ انتهى الحكم تأسيسا على ماتقدم إلى أنه لا محل لتوقيح الحزاء المنصوص عليه فى المسادة الدائة من القانون وهو سقوط الدين وأن يمن حتى المطعون عليه أن يحدد السير فى دعواء حتى تقضى المحكمة فى موضوعها فإنه يكون قد الترم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير عله

وحيث إن مبنى السبب النالث أن الحكم المطعون فيه شابه فسادق الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك أنه عول على ما ورد بسند الدين موضوع النزاع من أن قيمته دفعت نقدا دون أن ساقش دفاع الطاعين من أن سبب المديونية هو عقد يم الوفاء ، كما يقرر الحكم وجود علاقة إنجارية بين الطرفين لأن عقد الإنجار المقدم غير موقع عليه من المطعون عليه ، مع أن هذا العقد حرر من نسخة واحدة موقع عليها من الطاعنين وكانت تحت يد المطمون عليه ولم يسلمها إلا يوم تحرير ورقة المحاسبة والمدالدين ، هذا إلى أنه ورد بورقة المحاسبة المؤرخة عماري الطرفين تحاسبا عن كافة المعاملات من ميع أو رهن أو إيجار ، غير أن الحكم أغفل الإشارة إلى أن الإيجار فسخ مدلول هذا الانفاق وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النبي مردود بأنه لماكان مؤدى نص المادة ٢/١٢٧ من القانون المدنى أنه [إذا ذكر في السند سبب الالترام فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدن أنه إلذ ذكر في السند سبب الالترام فإنه يعتبر السبب الحقيق عبي الفلوق أن السبب الحقيق للالترام ضير مشروع ، وكان يبين من الحكم المطمون قيمسومل ما سلف بانه في الرد على السبب الأول أنه خلص إلى أن السبب الحقيق إقلدين هو الوارد إلى السند المؤرخ ١٩٦٥/٨/١٨ من أن قيمته دفعت المتعقد ، وتفي الحكم دفاع الطاعين من أن سبب المديونية هو مقد يع دفعت المقارخ ١٩٥٥/١٠ إما المؤرخ ١٩٥٥/١٠ إما المؤرخ ١٩٥٥/١٠ إما المؤرخة المحاسبة المؤرخة الحاسية المؤرخة المحاسبة المحاسبة المؤرخة المحاسبة المؤرخة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المؤرخة المحاسبة الم

وأن عقد الإيجار المؤرج ٢٩/ ١/١٥١٠ المقدم من الطاعين غير موقع طيه من المطعون طيه والمؤرج ٢٩/ ١/١٥١٠ المقدم من الطاعين غير موقع طيه من المطعون طيه فلا يكونجة عليه ، وأنه نابت بظهر عقد البيع المؤرخ ١٩٠/ ١٩٥٩ المقدم من أن المطعون عليه أجبرهما على تحرير السند موضوع المدسوى ينفى دفامهما من أن المطعون عليه أجبرهما على تحرير السند موضوع المدسوى المحلم فيا قرره من أنه لا يمتبع على الملمون عليه بعقد الإيجار سالف الذكر الذي ادعى الطاعنان أنه و مقا بل فوائد ريوية عن عقد يبع الموافقة المونية تستمد حجبها في الإثبات من التوقع. وحده فإذا خلت من توقيع أحد الماقدين فلا تكون لها أية حجية قبله ، ولما كان ما حصله الحكم من ووقة المحاسبة المؤرخة ١٩٧٨/١٥١٨ هو أن المديونية موضوع الدعوى لم تترتب على هذا المقدكما يدعى الطاعنان وإنما على معاملة أخرى بين الطرفين فإنه لا يعيبه إغفاله الإشارة إلى ما ورد في ورقة المحاسبة من أن الطرفين تجاسبا عن الإيجار مع باقي الماملات ، لماكان دلك فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع تحصل فى أن الحكم المطعون فيسه شابه قصور فى التسبيب ذلك أن الحكم أقام قضاءه على وجود عقسد يبع وفاء آخر مؤرخ الموار المتنادا إلى إنذار وجهه المطعون عليه للطاعتين مع أنه لا يصلع دليلا فى الإثبات ضدهما ، كما أنه وتب على هدا العقد آثار الدقد أصحيع ، هذا إلى أن الحكم اعتمد فى صدم التعويل على دفاع الطاعتين إلى أنه لا يقبل أن يجبرهما المطعون عليه على تحرير سند بمبلغ ، ١٩ جنيما فى الوقت الذى سددا فيه مبلغ ، ١٠ جنيم من عقد بيع الوفاء ولم يبق فى ذمتهما سوى مبلغ مائة جنيه ، فى حين أن الحكم أغفل أن المطعون عايه كان لديه عقد إيجار ظل مدة اثنى عشر عاما دون سداد يمثل المطعون عايه كان لديه عقد إيجار ظل مدة اثنى عشر عاما دون سداد يمثل الفوائد غير المشهروعة لهذا الدين مما اضطرهما إلى تحرير سند الدعوى .

وحيث إن الوجه الأول من النبي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان أنه لم يرتب أثرا على وجود عقد بيع الوفاء المؤرخ 19/١/١/١٩ وإنما أشار إلى هذا العقد ردا على دفاع الطاعنين من أنه لا يوجد بين الطاعنين والمطعون عليه سوى عقد بيع الوفاء المؤرخ ٢٩/١/١/١٩ وأنه سبب المديونية ومن ثم يكون غير منتج النبي على الحكم بأنه استند في وجود عقد بيع الوفاء المؤرخ ١٩٥١/١/١٩ إلى الإنذار الذي وجهه المطعون عليه الما الطاعنين . والنبي في وجهه النائي مردود بأن الحكم المطعون فيه قسد نفى قيام علاقة إيجارية بين الطرفين ومن ثم فلا محل لتعييه فيا خلص اليه من أنه لم يكن هناك ما يدعو لإجبار العاعنين على تحرير سند المدبونية . وحيث إنه لما تقدم يتعن وفض الطمن .

## جلسة ۸ من يونيه سنة ۱۹۷٦

بریاسة السید المستشار ابراهیم السعید ذکری وصفویة السادة المستشارین : محسسه صدق العصار ؟ وعمود عثمان دوویش ؟ وزکی الصادی صالع ، وعمد ابراهیم العسونی

(Y & Y)

الطّعن رقم ٧ ٩ لسنة ٢ ٤ القضائية :

علمين "التامين الإجباري" . مسئولية . تعويض

المتأمين الإجبارى من حوادث السيارات • لشركة التأمين استرداد التمويض الذي دفعته الضرود من مالك السيارة المؤمن له إذا مائبت أن فائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة فيادة •

مؤدى نص المسادتين ١٦ و ٣/٢ من القانون إرقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، والبند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة بموذج وثيقة التأمين الذي صدو به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص – بتنفيذ حكم المادة النانية من القانون المذكور \_ أن لشركة التامين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ماتكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارات في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة بجير قيادته لها ، كما أن للؤمن أن يدفع دعوى الضان التي يقيمها مانك السيارة قبله بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة، لما كانذلك وكانالثات أن الشركة الطاعنة شركة التأمين ـــ قد تمسكت لأول مرة أمام محكة الاستثناف بأن المطعون طلبها الأولى ممحت المطعون عليه الثانى بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لحذا الدفاع الحوهرى الذي قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى واكتفى بالإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم يتناول هذا الدفاع إذ لم يسبق إثارته أمامها ، لمـــكان ذلك فإن الحكم المطمون فيه يكون معيبا بالقصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأبر راق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

## حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقي الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليـــه الثالث أقام الدعوى رقم ١٩١٦ سنة ١٩٦٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون علهما الأولى والثاني والطاعنة بطلب الحكم بإلزام الأواين بأن يؤديا إليه متضامتين مبلغ ألف جنيه والغوائد وبالزام الطاعنة بأن تؤدى إليه مثل هذا المبلغ بالتضام مع المطعون طهما الأولين ، وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٦ أثناء قيادة المطمون عليه الثانى لسيارة الأوتوبيس رقم ٦٦٧ غرب اندلتا تسهب بحطته وإهماله فى إصابته بجروح وأضرار جسيمة وحررعن ذلك محضر الجنحة رقم ٥٩ سنة ١٩٦٨ الرمل وحكم على الماتهم بالمقرية وأصبح الحكم نهائيا ، فأقام دعواه همكم له بالطلبات سالفة البيان . أقامت المطعون علما الأولى دموى فرمية طالبة إلزام شركة الشرق للتأمين ــ الطاعنة ــ بأن تدفع لهــا ماحسى أن يحكم به عليها . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٧ حكمت المحكمة بندب قسم الطب الشرعى بالاسكندرية لتوقيع الكشف الطبي على للطعون عليه النالث وبيان ما لحق به من إصابات بسبب الحادث موضوع الدعوى وما إذا كان قد تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، وبعد أن قلم الحبير تقريره عادت فحكت في ١٩٦٧/١٢/١ بإلزام المطمون طهما الأولين متضامنين و بالزام الطاعنة بالتضائم معها بأن يؤديا الطعون عليه آلنالث مبلغ ٣٠٠ جنيه والفوائد بواقع ع. / من تاريخ ا لحكم النهائي ، وفي المدموى الفرعية بإلزام الطاعنة بأن تؤدى إلى الشركة المطعون علما الأولى قيمة المحكوم به في الدعوى الأصلية . استأنف المطمون عليه الثالث هذا الحكم إأمام محكمة استلناف الاسكندرية

الاستناف وقم ٨٣ سنة ٧٧ ق مدنى ، كما استا نعته المشركة المطعون عليها الأولى بالاستناف وقم ٥٩ سنة ٧٧ ق مدنى واستا نعتب الطاعنة بالاستناف وقم ٥٩ سنة ٧٧ ق مدنى واستا نعتب الطاعنة بالاستناف وقم ٥٩ سنة ٧٧ ق ليصدر فيها حكم واحد . ٩٨ سنة ٧٧ ق ليصدر فيها حكم واحد . وساريح ١٩٧١/١٢/١٩ حكمت الحكة بتعسديل الحكم المستانف إلى الزام المطعون عليهما الأول والتانى متضامين و بالتضام مع الطاعنة بأن يؤدوا إلى المطعون عليه النائث مبلغ ٥٠٠ جنيه و بوض استناف كل من الطاعنة والمطعون طبها الأولى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم يطريق النقص وقدمت الميابة العامة مذكرة أبدت فيها الوأى منقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على وأبها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها استندت في استئافها للحكم الصادر في الدعوى النرعية على أنها غير مازمة بميان التأمين قبل الذرك المطعون عليها الأولى طبقا المسادين ، ١٦ من القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٥ وقرار وزير المسالية والاقتصاد رقم ١٥٧ لعنة ١٩٥٥ لعنائي مقيادة السياوة دون أن يكون مرخصال بذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بمسئوليتها من مبلغ انتأمين دون أن يعرض لهذا الدعاع واكتفى ؛ لإحالة إلى أسباب حكم عكمة أول درجة مع أنها لم تكن قد سبق أن تارت هذا الدناع أمامها وهو ما يسبب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أن المادة ١٦ من القانون وقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين الإجبارى من المسئولية المدنية الباشئة عن حوادث السيارات سنص على أنه " يجوز أن تتضمن الونيقسة واجبات معقولة على المؤمن له وقيردا معقولة على استهال الديارة وقيادتها ، فإذا أخل المؤمن لهبتلك الواجبات أو القيود ، كان المؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض " ، كما تنص المادة الثانية ققسرة ٣ من ذات القانون على أنه

شوتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذى يعتمده وزير المسالية والاقتصاد **الا**تفاق مع وزير الداخلية . . . " وينص البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة نموذج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزبر المسالية والاقتصاد رقم ١٥٧ لسنسة ١٩٥٥ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكورعلي أنه " يجوز للؤمن أن يرجع على المؤمن له يقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية : إذا كان قائد السيارة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقته غير مائز على رخصة قيادة لنوع السيارة ،ومؤدى هذه النصوص أن لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تمويض للضرور في حوادث السيارات في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادما موافقة المؤمن له دون أن بكون مهخصا له بقيادتها و يكون الؤمن أن يدفع دعوى الضان التي يقيمها مالك السيارة قبله بعدمالتزامه بتعويض عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة ، لما كان، فلك وكان الناس أن الشركة الطاعنة قد تمسكت لأول مرة أمام محكةالاستثناف بأن المطمون عليها الأولى ممحتالطمونطيهالثاني بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعوض لمسذا الدفاع الجوهري الذي قد سُغير به وجه الرأى في الدعوى ، وأكتفي بالإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم تقاول هذا الدفاع الذي لم يسبق إثارته أمامها ، لما كَان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما مستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

# جلسة ۸ من يونيه سنة ۱۹۷٦

بريهاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل قالب رئيس عكة النقض ، وعضوية العمادة الهستشارين : ابراهيمالسعيد ذكرى ، رمجد صدقالعصار ، وزكر الصارى صالح ، وعجد ابراهيم الدسوق .

# ( Y £ A )

الطعن رقم ٢٢ ٥ لسنة ٢٤ القضائية :

تنفيذ مقارى . استثناف . حكم " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .

مالات استثناف الحكم بايقاع البيع . ورودها في المكدة ١٠/٤ مرافعات على سبيل الحصر إغفال الأخبار بايداع نائمة شروط البيع أو يطلان الإهلان بحصول هذا الإيداع ، وعدم مراعاة أحكام الممادة ٦٣٣ مرافعات سابق ، أو النشر بجويدة غير شائمة مصدم جواز استثناف الحمكم في تلك الحمالات .

تنص المادة ١٥١/ ١ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز استثناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا". مما مقاده أن المشروع أجاز الطمن بالاستثناف في حكم إيقاع البيع في حالات معينة أو ودها على سبيل الحصر وليس من بينها إغفال أخبار أحد ثمن أوجبت المادة بعهم من قانون المرافعات السابق اخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان في المحادة سمهم من قانون المرافعات السابق الخاص بالاخبار بإيداع القائمة في المحادة سمهم من قانون المرافعات السابق الخاص بالاخبار بإيداع القائمة صند عالقة الأحكام المتقدمة ، فلا يكون الحكم بإيقاع البيع جائزا استثنافه صند عالقة الأحكام المتقدمة ، فلا يكون الحكم بإيقاع البيع جائزا استثنافه الاحتمام المتقدمة ، فلا يكون الحكم بإيقاع البيع جائزا استثنافه الاحتماح بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل اخباره بإيداع قائمة شروط البيع أو من لم يصبع إعلانه مهذا الاخبار ، وتعد الحالة الخاصة بعدم اتباع الأحكام المشار إليا في المحادة من قانون المرافعات السابق من أوجه البطلان المشار إليا في المحادة المشار اليها في المحادة المشاركة المحادة المشاركة المحادة المشاركة المحادة المحادة المشاركة المحادة المح

التي توجب المادة ٣٤٢ من هذا القانون ابداؤها بطويق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقد حدد لتقديم هذه الاعتراضات في الدعوى جلسة ١٩٦٨/٦/١٥ أى في فل العمل بالقانون المذكور أما على الحالة الاخيرة فإنه كان يجوز الطاعدين المدنين المنفذ ضدهم طبقا المحادة ٣٤١ من قانون المراقدات القائم الذي صدر في ظله حكم إيقاع البيع أن يستصدووا إذنا من قاضى التنفيذ بنشر إعلانات أثرى عن البيع في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام بسبب أهمية العقار أو طبيعته أو لغير ذلك من الظروف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعسدم جواز الاستئناف لأن الأسباب التي اوتكن إليها الطاعنون في استئناف حكم إيقاع البيع لا شدرج تحت أية حالة من الأحوال الواردة في المحادة ١٥٤/١ من قانون المرافعات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد للستشار المقرر والمرافة وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبا سين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن المطعون عليه الأول اتخذ إجراءات التنفيذ الدقاوى ضد الطاعنين في الدعوى رقم ٣٧ سنة ١٩٦٨ سوع القاهرة الابتدائية على ١٢ قيراط شيوطا في ٢٤ قيراط في الدقار الكائن ... ... ... ... ... ... استيفاء الدينه المضمون برهن تأميني على المقار المذكور ، وفي ١٩٦٨/١٢/١٧ أحالت المحكمة الدعوى إلى قاضي التنديذ بحكمة شيرا الاختصاص حيث قيلت برقم ٢٣٩٥ سنة ١٩٦٨ ويتاريخ ٢٧/٤/٤١ حكمت المحكمة بإيقاع سيم المقار سائف المذكر على مياشر الإحراءات - المطعون عليه الأول - يمن أساس قبوه من موجيه والمعروفات وقدرها ١٠٨ جنه و ١٤٧ ملم وأعفته من إداع الثمن في حدود

دينه وأمهت بالتسليم . استأف الطاعنون هـــذا الحكم أمام محكة القاهزة الابتدائية جيئة استثنافية برقم ١٠٧١ ســـة ١٩٧٠ مدنى مستأخف ع وفي ١٩٧٠/١٩٧٠ أحالت المحكة القضية إلى عمكة استثناف القاهرة حيث قيدت برقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٨٧ سنة ١٩٨٨ سنة ١٩٨٨ سنة ١٩٥٠ من قانون المرافئات ، وفي ١٩٧٧/٥/١٩٠ حكت الحكة بقبول هذا المدفع و بعدم جواز الاستثناف . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق القض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل سبب الطمن أن الحكم المطمون فيه أخطأ في تطبيق المقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم قضى بعدم جواز الاستثناف تأسيسا على أن الأسباب الستة التي استند إليها الطاعنون في استثناف حكم لم لمقاع المبيع ليست من الحالات التي يجوز فيها الاستثناف طبقا للذة ١٥١ من قانون المرافعات ، في حين أن من بين أسباب الاستثناف النبي بعدم اخبار أحد الخصوم بإيداع قائمة شروط البيم و بطلان إدلان الطاعنين بحصول هذا الإيداع ، وحدم اتباع إجراءات الاخبار بإيداع القائمة وعدم كفاية النشر لأنه أملن عنه بجريدة غير شائعة وتعتبر هسنده الاسباب طمنا صريحا في إجراءات المزايدة تبيح الاستثناف طبقا لمددة ١٥١ من قانون المرافعات ، وإذ لم يحص الحكم المطعون فيه هذه الأسباب ويقول كامته فيها وقضى بعدم جواز الاستثناف طبقا له تولي كامته فيها وقضى بعدم جواز الاستثناف طبقا له تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود: ذلك أنه لما كافت المادة ١/٤٥١ مزقانون الموافعات تنص على أنه "لا يجوز استثناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو اصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا " مما مفاده أن المثمرع أجاز الطمن بالاستثناف في إيقاع البيع في حالات معينه أوردها على مبيل الحصر وليس من بينها إغفال اخبار أحد ممن أوجبت الممادة ٢٣٣ من قانون المرافعات السابق بينها إغفال اخبار أحد ممن أوجبت الممادة ٢٣٣ من قانون المرافعات السابق اخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان إعلانه بحصول هذا الإيداع وعدم المنادة مرافعات السابق المنادة المرافعات السابق المنادة المرافعات السابق المنادة المرافعات المنادة المرافعات المنادة المنادة المرافعات المنادة الم

مهاحاة الأحكام المنصوص طيها في المادة ٦٣٣ من قانون المرافعات السابق الخاصة بالاخبار بإيداع القائمة وكذلك النشر بجريدة غير شائمة ، فلا يكون الحكم بإيقاع البيع جائزًا استثنافه عند خالفة الأحكام التقدمة ، بل إن الحزاء في الحالة الأولى هوعدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل اخباره بايداع قائمة شروط البيع أو من لم يصح إعلانه بهذا الاخبار، وتعد الحالة الخاصة بعسدم اتباع الأحكام المشار إليها في المسادة ٦٣٣ من قانون المرافعات السابق من أوجه البطلان التي توجب المسادة ٦٤٢ من هذا القانون ابداؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقد حدد لتقديم هذه الاعتراضات في الدعوى جلسة ١٩٦٨/٦/٢٥ أى في ظلُّ العمل بالقانون المذكور أما عن الحالة الأخرة قإنه كان يجوز للطاعنين طبقا للسادة ٤٣١ من قانون المرافعات القائم الذي صدر في ظله حكم إيقاع البيع أن يستصدروا اذنا من قاض التنفيذ بنشر إعلائات أخرى عن البيع في الصحف وغيرها من وسائل الإطلام سبب أهمية العقار أو طبيعته أو المير ذلك من الظروف ، لما كان ذلك وكأن الركم المطمون فيه قد الزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف لأن الأسباب التي ارتكن إليها الطاءنون فاستثناف حكم ايقاع البيع لاتتدرج تحت أية حالة من الأحوال الواردة في المهادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات فإنه لا يكون قد خالف القانون و يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ۹ من يونيه سنة ۱۹۷٦

برياسة السيد المستشار /مصطفى كال سليم ،ومضوية السادة المستشارين: مصطفىالفق، وأحمد سيف الدين سابق ، و محمد عبد الخالق|البغدادى؛وأحمد شهية الحمد .

# ( 7 2 9 )

الطُّعن رقم ٨٩ اسنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض " الحصوم في الطعن " .

عدم اختصام الطاعن أمام محكة الاستثناف · أثره · عدم قبول طعه بالدّنف على ا لممكم المطعون فيه ·

- ( ۲ و ۳ ) دعوى " انقطاع سير الحصومة في الدعوى " . بطلان .
- (٢) اغفال اختصام أحدورة الخصم عند تعجيل الدعوى بعد انقطاع سيرالخصومة . عدم
   جواز نمسك غيره من الخصوم ببطلان الإجراءات .
  - ( م ) انقطاع سير الحصومة . لا يعد قضاء يكسب الحصم حمّا . جواز العدول عه .
- (٤) اثبات <sup>وو</sup> عب الاثبات " . نظام عام . نقص "أسباب الطعن" قواحد الاثبات وتكليف الحسم عب. اثبات دفاعه . غير متعلق بالنظام امام . عدم جواذ النسك لاول مرة أمام عمكمة الدغض بقلب الحكم المطمون فيه لعب. الإثبات
  - (٥) حكم «حجية الحكم». قوة الأمر المقضى •

حيازة أسباب الحلم للمجية · شرطه · مالم تنظر فيه الحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ·

( ٦ ) حكر . قانون . إثبات .

 ملائة الحسكر . نشوؤها قبل العمل بالقانون المدنى القائم . جواز انبامها بحسكافة طرق الإثبات .  ١ – المادة ٢٤٨ من قانون المواضات إذ نصت على أن « للتصوم أن يطمنوا أمام محكمة التقض في الأحكام الصادرة من عماكم الاستثناف . . . . »
 قصدت عفهوم المخالفة أنه لايجوز أن يطمن بالنقض إلا من كان خصا في التراع الذي فصل فيه الحكم المطمون فيه .

٧ — البطلان الناشىء عن عدم مراعاة أحكام المادة ١٣٣ من قانون المرافعات فيا أوجبته من إعلان تعجيل الحصومة بعد انقطاعها حتى تستأقف اللمعوى سيرها — وعلى ما جيى به قضاء هذه المحكمة — هو بطلان فسي قرره الفانون لمن شرع الانقطاع لحمايتهم وهم ورثا المتوفى الذين لم يختصموا عند تعجيل الدعوى ، فلهؤلاء وحدهم التمسك بهذا البطلان .

 ب ــ الحكم بانفطاع سير الخصومة في المدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائية في مراقبة إجراءات التقاضي وليس قضاء في الحق محل المنازعة حتى يكسب الحصم مايصح له النمسك به ، بيل أن العدول عنه جائز متى تبين للحكمة التي أصدوته أنه صدر على خلاف الواق

٤ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الأولى ومووثة الطاحنة الثانية ارتضيا الحكم الذي أصدرته محكة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ونفذتاه بتقديم شاهدهما ، ولم يعترضا عليه حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت قواهد الاثبات ، ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليستحن النقام العام ويجوز الاثفاق ملى غالفتها صراحة أوضعنا ، فإنه لا يجوز النبى لأول مرة أمام عكمة التقض عقالفة الحكم المطعون فيه لقواهد الإثبات .

 الجبة لاتلحق بأسباب الحكم إلا ماكان منها موقبطا بمنطوقه ارتباطا وثيقا وفيا فصل فيه الحكم بصفة صريحة أوضمنية حتمية وأما لم تنظو فيه المحكة فلايمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأعر المقضى .

 ب إذا كانت ملاقة الحكو الى استخلصها الحكم من أقوال شاهدا لمطمون ضفها واستدلى بها على أن وضع يد مودث الطاعتين الأولى والثانية قد مجرد من نية الملك نشأت قبل العمل بالقانون المدنى القائم ومن ثم يجوذ إثباتها بكافة طوق الإثبات، فالحكر لم يكن من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف، التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أن المقصود بمسائل الوقف في هذا الخصوص هو ما تعلق بإنساء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بخصير شروطه . أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت ، لما كان ذلك، وكان معلو البحث في الحكم المطهون فيه مجرد استفاعار نية مورثي الطاعتين صد بعاية الحيازة لتبين قيام سبب اخر لها يمنو من قيام نية الإلك ، فلا تثريب ملى الحكمة أن مستدلت على قيام والعامة تما يرتبي قول لم يستوف هي استدلت على قيام والعامة تما يرتبي قول لم يستوف حقد الحكر شروطه الشكية أو الموضوعية أو شروط صحته و نقاذه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـــرد والمرافعة وبعد للغافلة .

المطعون ضدهامبلغ ٢٧٥جنيها و٢٥٧ما يامع ما يستحق من ريع بواقع ٢٥ جنيها و٢١٤مليا سنويا اعتبارا من آخر نوفبرسنة ١٩٦٤ حتى تمام الإزالة ، استأنفت الطاهنة ووالدتهاهذا الحكم بالاستئناف رقم١٧ السنة ٩ق المنصورة ، وبتاريخ١٩٦٧/١ ١/١٩٦٧ قضت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفتان بكافة طرق الإثبات أنهما وضعنا يدهماعلى العين موضوع الزاع المدة الطويلة المكسبة الملكية بشرائطها القانونية ولتنفى المستأنف طيها ( المطمون ضدها ) وذلك بالطرق عينها ، وبعد أن استمت المحكة إلى أقوال شهود الطرفين قضت بجلسة ١٩٦٨/١٢/٤ إبا نقطاع سير الحصومة في الدعوى لوفاة المستأنفة ... ... فعجلتها المطعون ضدها في مواجهة ورثة المتوفاة .. .. .. .. .. .. .. ، وبجلسة ١٩٧٠/٢/٢ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة ... ... نقامت المطمون ضدها بتعجیل الدعوی فی مواجهة ... .. و ... .. دون اختصام ورثة ... ... مقولة أنها توفيت قبل وفاة والدتها .. .. . وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦ قصت المحكة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطمون ضدها بعدم قبول الطمن بالنسبة للطاعن الذلث على أساس أنه لم يكن مختصما في الدعوى وقدمت اليابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع مدم قبول الطمن بالنسبة للطاعن النالمشو بقبول الطعن شكلاور فضموضوها ، و إدعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمتالياية رأمها .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن المقام من الطاعن الثالث صحيح ذك أن المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن والمنصوم أن يطعنوا أمام محكة النقض في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ... ... تقصدت بمفهوم المحالفة أنه لا يجوز أن يطمن إلا من كان خصا في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطمون فيه ، و إذا كان النابت من الأوراق أن الطاعن التالث لم يكن مختصما أمام محكة الاستئناف فإن الطن منه بالنقض على هذا الحكم يكون غير مقبول .

وحيث إن الطمن المقام من الطاعنتين الأولى والنانية استوقى أوضاعه الشكلية وحيث إن الطمن أقيم على خمسة أسباب تنمى الطاعنتان بالسبب الأول منها على الحكم المطمون فيه وقوع بطلان فىالإجراءات أثر فيه وذلك من وجهين حاصل

أولمما أنه بعد أنقضت عجمة الاستئناف ف ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة المستأنفة الأولى السيدة ... .. .. .. ، قامت المطعون ضدها بتعجيلها مختصمة الطاعنتين وأغفلت اختصام ... .. أحد ورثة المتوفاة فعاء التعجيل باطلا ، وثانهما أن محكة الاستثناف مصت في نظره دون اختصام ورثة ... ... رغم سبق قضائها بانقطاع سير الحصومة لوفاتها مستنفدة ولايتها في هذا الحصوص ، الأمر الذي يترتب عليه بطلان الحكم المطمون فيه. وحيث إن النعيف وجهه الأول غير مقبول ذلك بانالبطلان الناشيء عن عدم مراهاة أحكام المسادة ١٣٣ من قانون المرافعات فيما أوجبته من إعلان تعجيل المصومة بعد انقطامها حتى تستأنف الدعوى سيرها ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ــ هو بطلان نسي قرره القانون لمن شرع الانقطاع لحمايتهم وهم ورثة المترق الذين لم يحتصموا عند تعجيلالدعوى، فلهؤلاء وحدهم التمسك بهذا البطلان ومن ثم لا بحوز للطاعنين ، وقد تم إملانهما سَمجيل الاستُثناف إعلانا حميحًا ، أن يَمسكا به ومردود في وجهه الثاني بأن الحكم بانقطاع صبر الحصومة فالدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تعدوه الحكة عالمامن سلطة ولائية في مراقبة إجراءات التقاضي وليس قضاء في الحق مجل المنازمة حتى يكسب الحصم مايصح له التمسك به إبل أن العدول عنه جائز متى تبين للحكة التي أصدرته أنه صدر **على خلاف** الوَّاقع ، ومن ثم اللا تثريب على عكمة الاستثناف إن هى نظرتُ الدعوى دون اختصام ورثة ... ... ... بعد أن تبين لمسا أنها توفيت قبل وفاة والدنها .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ قر القانون والقصور في السبب من وجهين حاصل أولهما ان الحكم المطعون فيه خالف قواهد الإثبات وقلب عباء إذ كانهما باثبات وضع يدهما المدة الطحويلة المكسبة الماكبة ، ولم أن الثابت من الأوراق ، ومن تقرير الخبير المبيما هما واضعنا اليد ولى أرض النزاع ، وإقامتا عليها بناء ، وصريح نص المادة عهم من القانون المدنى يعتبر من كان حائزا للهق صاحبه حتى يقدم المدليل ولي المكس فجاء المكم عالفا للقانون وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المدليل على المحكم على المراع المجمد الوجه الثاني أن الحكم المحتمد في إنهات تبعية الأرض موضوع النزاع لجهة الوقف على تعليق حبة لم يعتمد في إنهات تبعية الأرض موضوع النزاع لجهة الوقف على تعليق حبة

الوقف أو أية مستندات وحمية أخرى ، بل أقام قضاء. فى ذلك على تقوير الخبير وما أستند إليه من عاضر إدارية فجاء قاصر البيان .

وحيث إن هذا النبي في شقه الأول غير مقبول ذاك أن التابت من الأوراق أن الطاعنة الأولى ومورثه الطاعنة النائية ارتضينا الحكم الذي أصدرته محكة الاستئناف في ١٩٦٧/١/١٧ باحالة الدعوى المالتحقيق ونفذتاه بتقديم شاهدهما ولم تعترضا عليه حتى صدر الحكم المطعون فيه ولما كانت قواعد الآبات ، ومنها مابيعاتي من يكلف به ، ليست من النظام العام و يجوز الانفاق على غالفتها صراحة أوضمنا ، فإنه لا يجوز أثارة هذا النبي لأول مرة أمام محكمة القض ومردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود سلطة محكة الموضوع التذرية واستنادا إلى الأسباب السائنة التي أوردها إلى أن الأرض موضوع النزاع من بين أعيان وقف ... .. .. .. الذي آل إلى مستحقيه ، ومنهم المطعون ضدها ، التي اختصت مهذه الفطمة بموجب حكم القسمة المسبل في ١٩٧٠/١/١٩٥٠ برقم ١٩٩٩ ولا يعيبه أنه استند في ذلك إلى تقرير الحيير المائي هان بطريق التحكير ، وسكت عن ذكر تعليق حجة الوقف طالما أنها لم تنعبا طل المنابع النها أصلها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر وجه الرأى في الدعوى وما دام أن للادلة الى استند الها أسلها أصلها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها ، المها أسلها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها ، المها أسلها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها ، المها أسلها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها الناب بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر الها الناب الناب الأولى النتهر الها الناب النابع المها الناب النوراق ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهر المها الناب النابع المها الناب النابع النابع

وحيث إن الطاعنتين تنميان بالسهب النالث على الحكم المطمون فيه عالفة الفانون وفى بيان ذلك تقولان أن المحكة الإستثنافية انتهت حكها المصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧ بأحالة الدعوى إلى التحقيق إلى أن نفى نية الملك لدى الطاعبين استند إلى أسباب تنقض عن حد الكفاية ، فرفضت بذلك ما انتهت إليه محكمة أول درجة من وجود علاقة تحكر بن الطرفين محادث وحكمها المطعون فيه ، بعد أن استنفلت ولايتها في هذا الشان ، وقضت بوجود علاقة تحكير عالفة بذلك قضاءها المعابق الذي حازجية الأمر المقضى

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحجية لا تلحق باسباب الحكم إلا ماكان منها مرتبطا بمنطوقه ارتباطا وثيقا وفيا فصل فيه الحكم بصفة صريحة أوضية حتمية وأما مالم منظر فيه المحكمة فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحسوز قوة الأص المقضى والبين من الحكم الذي أصدره عكمة الاستثناف في١٩٦٧/١١ إن بإحالة الدعوى إلى التحقيق أنه وقف عند حد ايراد القاعدة القانونية التي تقضى بجواز اثبات وضع اليد المكسب الملكية بشرائطه القانونية بالبينة وقال أن فد دعامة الحكم الاستدائي في نفي نية المملك بالنسبة المسانفتين فوضع يدهما على الهين أساسها المزخد بتقرير الحبر الذي بني رأيه في ذلك على عدم ابدا مهما أوالا في هذا الحصوص " فهو لم يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه وإعاوصف في هذا الحيور في ما است المحكمة قضاءها أسباب رأى أمداه الحبر بأنها دون حد الكفاية ثم اسست المحكمة قضاءها المطعون فيه على استخلصة من أقوال الشهود وما انهي إليه الحبير ، مما لا يصح معه القول بأنها خالفت حجية قضائها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم الطعون فيه جاء معيبا بالفساد في الاستدلال وذلك من ثلاثة بوجوه ، أولها أنه استدل على قبام علاقة التحكور بين الطرفين بما جاء متقرير الخبير في حين أن هذا التقرير إنما نفي نية المثلث لدى الطاعتين لثبوت تبعية أرض النراع لوقف ... ... ... ... .. .. وأنها آلت إلى المطعون ضدها أخيرا محكم القسمة ولم يشر إلى قيام أو نفي علاقة التحكير بالنسبة للطاعتين وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استدل على قيام علاقة التحكير بالنسبة للطاعتين بما استخلصه من أقوال شاهد واحد عالها بذاك أحكام الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق في هذا الشأن والتي لا يحيز إثبات الحكم إلا بالكتابة وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المنافقة الحكم يا بالقريمة وأخذ بأقوال شهود ها ويد مورثهما من قبل على الأرض فقد أحموا على أزوالدهما في المنزل عليها قبل ثورة ١٩١٩ ولم ينازعه أحد في ملكية الأرض والبناء .

وحيث إن هذا النعى في وجهة الأول غير مقبول ذلك بأنه لا يصادف مجلا من قضاء الحكم المطعون فيه ولم يستدل على أن الأرض موضوع النزاع عكرة

ما ورد في تقرير الخبر و إنما استخلص تلك الحقيقة ــ على مايبين من مدوناتهـ من التحقيق الذَّى أَجْرَتُه المحكمة وإلتفت نتيجته مع ما انتهى إليه ذلك التقرير من أن المطعون عليها على حق فيما تدعيه من مدكية الآوض ، وهو في وجهه الثاني غير صحيح ذلك أن علاقة الحُمَّر التي استخلصها الحكم من أقوال شاهد المطعون صَدها وَاستدل بها على أن وضع يد مورت الطاعنتين الأولى والثانية قد تجرد من نية التملك نشأت قبل العمل بالقانون المدنى القائم ومن ثم يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات ، فالحكر لم يكن من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف، التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أن المقصود مسائل الوقف ف هذا الحصوص هو ما تعلق بانشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو تنفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت، كما كان ذلك، وكان مدار البعث في الحكم المطعون فيه مجرد استظهار نية مورثى الطاعنتين عند يداية الحيازة لتبين قيام سبب آخر لها يمنع من قيام نية التملك ، فلا تثريب على المحكة أن هي استدلت على قيام رابطه تحكّير تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يستوف عقد الحكر شروطه الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحنه ونفاذه واليمي في وجهة الثالث غير مقبول ذلك أن من المقرر أن تقدير أقوال الشهود مرهون ما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع الذي لاسلطان لأحد عليه مادام لم غرج بهذه الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلُّولها ، كما أنه من المقرر أنه لالزام طيه في بيان أسباب ترجيحة لما اطمأن إليه من أقوال وأطراحه لسواها لما كان قاك وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شهود الطرفين تحصيلا يتفق ومضمونها ثم استخلص منها أن شهود الطاعتين لم يثبت من أقوا لم منى مما كلفتا باثباته ، بينها دلت أقوال شاهد النفي على أن مورث الطاعثين كان مستحكرا لأرض النزاع وكان يسدد له هو إيجارها باعتباره كاتبا الموقف ، فإن الحدل فيعذا الشأن يكون جدلاً موضوعيا في سلطة القاضي انتقدرية مما لايقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنتين تنميان على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الحطأ فى تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم أخطأ إذ طبقي المسادة السابعة من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ بالغاء نظام الوقف على غير الخميرات

وحيث إن هذا النمى غير صحيح فلك أنه وقد انهى الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة ، على ماسلف البيان ، إلى أن الطاعتين ومورثيهما من قبل كانوا يضعون اليد على أرض النزاع بطريق التحكير ، ولم يكن بنية التملك ، فانه بصدور القانون وقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على ضير الحيرات زالت عن أرض النزاع صفة الوقف كركل حكر كان مترتبا عليها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أعمل في شأن النزاع أحكام المواد ١٠٠٨ من الفانون المدتى وما بعدها قد الترم صحيح القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

# جلسة ۹ من يونيه سنة ۱۹۷٦

رياسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ومضوية للسلاد المستشارين ، محمد مجمد المهدى ، وسعد الشاذل، وحسن مهران حسن، ومحمد الباجورى .

( ۲0 - )

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . ضرائب .

الأبرة الخفضة بنسبة ٣٥ ٪ وقضا لمقانون رقم ٧ كسنة ١٩٦٥ الفيرائب التي لا يتسلها الإمقاء المقرد بالتمانون وقم ١٦٩ كسنة ١٩٦١ ويبوب إصافتها إلى تلك الابرة •

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " إثبات . حكم " ما لا يعد قصورا" .

القضاء بتعديد مقدار الضرائب المستحقة على شقة النّزاع • استناده في ذلك إلى كتوف وسمية شبت بها مقدار مذه الضرائب • لا شطأ •

١ - مفاد نصالحادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تحديد إيجار الأماكن أن المشرع فرق بين عبارتى انقيمة الإيجارية والأجرة الفانونية ، وجمل الأولى تقوم على عنصر بن هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض وتكاليف البناء ، بينها تقوم الأجرة الفانونية على هذي العنصر بن مضافا إليها الضرائب اتى لا يشملها الإعفاء المقرر بالفانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ ، بمنى أن القيمة الإيجارية في نظر ذلك الفانون لها مدلول مستقل محمد ينصرف إلى ما يقابل صافى فائدة استهار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة دون الضرائب . و إذ كان مؤدى ما تنص عليه الفقرتان الأولى والثانية من الماحة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع لم يشأ حـ طبقا لصريح المفظ ـ أن غرج عن مدلول القيمة الإيجارية كاحدها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ وأنه عرض لمجرد تخفيضها وحدها ،

غاية الأمر أنه حددها جزافا بنسبة معينة من الأجرة المتعاقد علما وأصل هذا التعديد الحكمي محل تقدير اللجان واعتبره قاصرا على النسبة المحددة من عنصري قيمة الأرض وتكاليف المبانى دون أن يمتد إلى الضرائب التي لا تخصم لحساب المستأجر وإنما يلتزميها أو لايلزم وفقاللإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه ملما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر واعتبر أحرة الشقة محل النزاع بعد تحفيضها بنسبة ٣٥٪ من الأحرة المتعاقد عليها تضاف إلها الضرائب التي لا تسملها الإعفاء ، ورتب على ذلك قضاءه بأحقية عالمطعون علمها - المؤجرة - في اقتضائها من الطاعن - المستأجر - فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . ولا يميبه بعد ذلك عدم نقصيه الحكمة التي أملت إصدار القانون رقم ٧لسنة ١٩٦٥ ، والاستهداء بها لأن البحث في حكمة التشريع لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه الأمر المفتقد في واقعة الدعوى ، مما ينتفي معه القول بوجود ازدواج ضربي . وإذ كان لا وجه لما يثيرهالطاعن من أن تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على هذا التحو من شأته أن يخل بالمساواة بن المستأحر بنذلك أن هذا ألقانون – وعلى ماحرى يه قضاء هذه المحكمة ـــ واتخذ من الأحرة النعاقدية التي تختلف من عقد لآخر وفغا لإرادة المتعاقدين أساسا بحرى عليه التخفيض ، و إذ كان تحديد القيمة الإيجارية بمثل الوعاء الذي تحسب على أساسه الضرية الأصلية والضرائب الإضافية المستحقة على الدين المؤجرة ، فإن دعوى المساواة بين المستأخرين في هذا النطاق يكون لا محل لحسا .

٧ - إذا كان النابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في بيان الضرائب الإضافية المستحقة على الشقة المؤجرة على النزاع على كشوف وسمية مقدمة من المطعون عليها - المؤجرة - مثبت بها مقداو هذه الضرائب ، وكان هذا الدليل الذي إستمدة الحكم منها كافيا لحمل قضائه بشأن تحديد مقدار الضرائب المستحقة ، فإن النص عليه بالقصور في التسبيب يكون غير واود .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحـكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فأن المطمون عليها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١٠٣٨٠ وسنة ٧٠ مدنى أمام عكمة القاهرة الابتدائية يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧٤ جنيها و ٤١١ ملياً ، وقالت شرحاً لها أنه بموجبُ عقد مؤرخ ١٩٦٤/٥/١ استاجر منها الطاعن شقةبالعمارة رقم ... .. .. .. .. .. .. .. لقاء أجرة شهرية قدوها ٢٣ جنيها ، وإذ تخضع العين المؤجرة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ وحددت أجرتها بمبلغ ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليم تطبيقا السادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ دون إعمال أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من ١٥/٥/٥١ حتى آخر مارس سنة ١٩٦٩ ، فقد أقامت الدموى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ٢٤/٥/١٧٤ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يمفع للطمون عليها المبلغ المطالب به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وقم ٣٦٨٥ سنة ٨٨ قَ القاهرة طالبًا إلغاءه و بتاريخ ٣٠/٥/٢٥/ حكمت محكمة الاستثناف ساييد الحكم المستأنف . طمن الطآعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرَّفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترمت النيابة ر**ا**یها .

وحيث المنالطمن بنى على أربعة أسباب ، ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاء على سند من القول بأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ أورد مدلولا لعبارة القيمة الإيجارية مفادم أنهسا مقابل صافى فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المسال دون الضرائب العقارية ، وأن التخفيض الذي أجراء القانون وقم ٧

لسنة ١٩٦٥ لاينصرف إلا إلىالإيجار دون الضرائب الإضافية فيحين أن الأيرة المتعاقد طيها في معنى القانون الأخر تشمل الضرائب الأصلية والإضافية المستحلة وتدخل ضمنه عناصر الأجرة المتعاقد عليها الإلان المسالك هو المسئول أمام الدولة عن تحصيل هذه الضرائب من المستاحر وأدائها للزانة ، كما أن مؤدى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن الضرائب المستحقة على المقار تعتبر عنصرا من المناصر التي يتعين على لحنةالتقدير أخذها في الاعتبار عند تحديد الأحرة النهائية ، بحيث تصبح الضرائب جزءا لا يتجزأ من القيمة الإبجارية وأحد مكوناتها ، وأن أَى تَحْفِيضَ يَطُوأُ عَلَى الإِيجَارِ شَامَلا وَعَاءَ الصَّرِيَّةِ يُسْتَنَّعُ بِالفَّرُ وَرَهُ تَحْفَيضاً من مقدار الضريبة ذاتها ، والقول بغير هذا يؤدى إلى عدماً لمساواة بين المستأجرين هذا إلى أن ما خلص إليه الحكم يهدر الحكمة من إصدار التشريع الذي استهدف رعاية صالح المستأجرين وتغليبه على مصلحة الملاك . بالإضافة إلى أن الطاعن تمسك بعدم جواز الجمع بين القــــانونين رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ٧٠ لسنة ٩٩٦٥ لاختلاف الأساس الذي منطلق منه تقدر القيمة الإيجارية في كل منهما . وأن أحكام القانون الأخيرالتي جاءت خلوا مما يشير إلى إضافة الضرائب للتقدير الحزافي هيالواجبة التطبيق وأذالاخذ بمنطق الحكم في هذا الحصوص من شأته الهبوط بالتخفيض إلى مادون النسبة المحددة في القانون كما ينطوى على مخالفة لحظر الازدواج الضربي طالما أنتقدير القيمة الإيجارية تندرج ضمنها الضرائب الإضافية ، ويخرج من سلطان المشرع فرضها مرة أخوى . كما نازع الطاعن فى مقدار الضريبة المطالب بها سواء من حيث استحقاقها أو طريقة احتسابها و إذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع مع أنه جوهرى فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب علاوة على مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن النص فالمسادة الأولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد إيجار المساكن على أنه " تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكتى أولغير ذلك من الأغراض واتى تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليموفقا لمساياتى : (١) صافح فائدة أستجار العقار بواقع ه / من قيمة المبانى ، قابل استهلاك وأس من قيمة المبانى ، قابل استهلاك وأس المسال ومصروفات الإصلاحات والإدارة . معراعاة الإفغاءات المقررة بالقانون

وَقِهُ ٦ السنة ١٩٦١ المشار إليه تضاف إلى القيمة الإيجازية المحددة وفقا لمسا تقدم ما يُخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة . . . " ، مدل على أن المشرع فرق بين عبارتي القيمة الإيجارية والأجرة القانونية وجمل الأولى تتموم على عنصرين هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض وتكاليف البناء ينها تقوم الأجرة القانونية على هذين العنصر ينمضافا إليها الضرائب التي لايشملها الإخفاء المقرّو بالقانون رقم 370 لبسنة 1971 ، بعنى أن القيمة الإيجار يتّى نظر ذلك المّقانون لجما مدلول مستقل محدد يتصرف إلى ما يقابل صانى فائدة. استهار العقاو ومقابل استهلاك وأس المسال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة دون الضرائب . ولما كان مؤدى ما تنص عليه الفقرتان الأولى والثانية من المساحة التانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ من أنه " تحفض نسبة ٢٥ ٪ ٪ الأجور المتعاقد طميا للأما كن الخاضمة لأحكام للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ ، والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجار باطبقا لأحكام هذا المقانون تقديرا نهائيا فيرقابل للطمن فيه . وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا الفقرة السابعة عديدا نهائياغير قابل الطمن فيه القيمة الإيجارية ويسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار أن المشرع لم يشا - طبقا لصريح الفظ - أن يخرج عن مدلول التيمة الإيجادية كما حديماً القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه عرض لحرد تحفيضها وحدها غالة الأمر أنه حددها جزافًا غسبة معينة من الأحرة المتعاقد عليها وأحل هذا التمديد الحكمي عمل تقدير اللجان واعتبره فاصرا على النسبة المحددة من عنصرى فيمة الأرض وتكاليف المانى دون أن يمند إلى الضرائب الى لا تخصم لحساب المستأجر وإنما يلتزم بها أو لا يلتزموفقا للإعفاءاتالمقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ما ساف بيانه ، إلى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اللَّرَم هذا النظر واعتبر أجرة الشقة عل التزاع بعد تخفيضها بنسبة ٢٥ ٪ من الأجرة المتعاقد طيها تضاف إليها الضرائب التي لا يشملها الإفغاء ورتب على ذلك قضاءه بأحقية المطمون عليها فاقتضائها من الطاعن فإنه يكون قد الترم صحيح القانون . ولا يعيبه بعد ذلك عدم تقصيه الحكمة التي أملت إصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، والأستهداء بها لأن البحث في حكمة التشريع لا يكون إلا مند عموض النص أو وجود ليس فيه الأمر المفتقد في واقعة الدموى ، ثما ينتي معه القول بؤجود

ازدواج ضربي . الما كان ما تقدم وكان لا وجه لما يثيره الطاعن من أن تطبيق القانون وقم ٧ لستة ١٩٩٥ على هذا المتحو من شأنه أن غل بالمساواة بين المستأجرين ذلك أن هذا القانون – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – قد اتخذ من الأجرة التعاقدين أساسا بجرى عليه التحقيض ، و إذ كان تحديد القيمة الإيجارية بمثل الوعاء الذي تحسب على أساسه الضريبة الأصلية والضرائب الإضافية المستحقة على العين المؤجرة فإن أساسه الضريبة الأصلية والضرائب الإضافية المستحقة على العين المؤجرة فإن ما سلف وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أحال إليسه الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في بيان الضرائب الإصافية المستحقة على الشقة المؤجرة على النزاع على كشوف رسمية مقدمة من المطعون عليها منبت بها مقدار هذه الضرائب وكان هذا الدليل الذي استمده الحكم منها كافيا لحل قضائه بشأن تحديد مقدار الضرائب المستحقة وكان الحكم غير ملزم بتبع الحصوم من عنلف أقوالهم وجبهم وطلباتهم والرد عليها استقلالا مادام قيام الحقيقة التي افتنع بها وأودد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة سواها فإن النعي على الحكم غالفة دليلها فيه الرد الضمني المستعب يكون غير وارد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن •

# جلسة ۹ من يونيه سنة ۱۹۷٦

رِثَامَة السَّيَّة المُستَشَارِ : محمدُ أحد محمود • وعَشَرِيَّة السَّادَةِ المُستَشَارِينَ : حَمَّة الشَّافَلُ وحَسَنَ مَهِرَانَ حَسَنَ وَوَالْهَكَثُورَ عَبْدَ الرَّحَنَّ عِبْدُو وَمَحْدَ الْدِاجِورِي •

(101)

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٣ القضائية :

إيجار . خلف « الخلف الخاص " . عقد .

الايجار السابق على النصرف النافل فلسلكية • انسراف أثره إلى انخف احاس • شرطة • حقوق المؤجر والتزامائه ثبوتها لهذا الحلف دون حاجة لإشتراط عليه بها وقت انتقال الشيء إليه • التزام المؤجر بتزكيب مصعد • افتقائه إلى مشترى العقار ولو لم يكن وارد في عقود الإيجار •

مفاد المسادتين ١٤٦ و ٢٠٠ من القانون المدنى مرتبطتين أنه إذاكان الإبجاد ثابت التاريخ وسابقا على التصرف الذى نقل المكية إلى الحلف أو لم يكن ثابت التاريخ وسابقا على التصرف الذى نقل المكية إلى الحلف على الخلف تحسك به أوكان على علم بوجوده عند انتقال الملكية إليه على المؤجر في حيح حقوقه قبل المستاجر وفي كافة الترماته نحوه ، وتنبت على المؤجر في حيح حقوقه قبل المستاجر وفي كافة الترماته نحوه ، وتنبت الذى هذه الحقوق والالزامات دون حاجة لاشتراط علم الحلف بها وقت انتقال الذى المديمة المناف الملكادة ٢٤١ من التقنين المدنى هند تطبيقها تطبيقاتشر يعاعل حالة انصراف أثر الإيجار إلى من انتقات إليه ملكية الدين المؤجرة وفقا للتنظيم القانوني المذى قروه ، ويقصد بنقاذ الإيجار في حق الخلف الحاص المؤجر كل ما نشأ عن الملاقة الإيجارية من إلترامات وحقوق تنصل بالمكان المؤجر يحيث يصبح قروه و تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة المقدية أومستقلة المائه المقدسواء كان مصدو هذه الحقوق وتلك الالترامات عقد الإيجار ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة المقدية أومستقلة ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة المقدية أومستقلة ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة المقدية أومستقلة المؤاني المقدسواء كان مصدو هذه الحقوق وتلك الالترامات عقد الإيجار ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة المقدية أومستقلة

عنها ، فقى هذه الحالة الأخيرة لا تنقل هذه الآثار للخلف إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة في المسادة ٢٤ مدنى. يؤيدهذا النظران المشروع التمهيدى للقانون المدنى كان يتضمن نصا صريحا بأنه إذا كان الإيجار نافذا في حق من انتقلت إليه الملكية أو لم يكن نافذا ولكن تمسك هوبه فاته يحل محل المؤجر في جميع ما ينشأن عن عقد الإيجار من حقوق والتزامات ، ولئن حذف هدذا النص في لحنة المراجعة اكتفاء بالقواعد العامة فان هذه القواعد تشير إلى هذا الحكم الذي تضمنه النص المحذوف . لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لاتجادل في انصراف أثر عقود ايجار المطعون عليهم إليها باعتبارها خلفا خاصا ، ولا تعيب علمارة ولا في أن هذا الالتزام نشأ قبل انتقال ملكة الدين المؤجرة إليها ، وكان الالترام بتركيب المصعد يتصل اتصالا وثيقا بالعلاقة الإيجارية ويعتبر بحسب طبيعته مترتبا عليها ، فإن الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل التحدث عن ركن العلم في هذا الصدد .

### المحكمة

بعد الامالاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة • '

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٣٣٧٦ لسنة ١٩٦٤ أمام محكة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بالزامها باتمام تركيب المصمد فى الهارة المبينة بصحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور المحتم وإلا فانهم يقومون بذلك بمصاريف يرجمون بها طلبها وتخصم من الأجرة المستحقة طبهم ، وقالوا بيانا لدعواهم إن كلا من المطعون عليهما الأولى والثانى يستأجر شقة فى الهارة المشار إليها وأن المطعون عليها الثالثة تشغل الدور الرابع مستاجر شقة فى الهارة المشار إليها وأن المطعون عليها الثالثة تشغل الدور الرابع منها والتي كانت مملوكة أصلا الاستاذ ... ... وأولاده ، وقد أعد

العدة لتركيب مصعد فيها وأقبل المستأجرون على استئجارها قبل إتمام تركيب المصعد وقبل وضع حاجز السلم ورخام الحوائط والبياض من الداخل ، وتحقق المستأجرون من أنَّ المسلك سيقوم بتركب المصعد إذ حفر البرُّ الحاص به وقام بتركيب أعمدته ووضح بعض أدواته ومنها حامل الكابينة ، إلا نه حدث قبل إتمام بعض الأعمال في العمارة ومنها تركيب المصعد أن فرضت الحراسة على المالك فتوقف إكمال الأعمال الناقصة وتولت الحراسة العامة إدارة العماوة ثم تصرفت فيها إلى الطاعن ، وإذ طلب منها المطعون عليهم أكمال الأعمال الناقصة وضها تُركيب المصعد غير أنها لم تقم بذاك فأقاموا دعواهم بطلباتهم سانفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٢ قضت الحكة برفض الدعوى استأنف المطمون عليهم هذا الحكم أمام عكمة استثناف الفاهرة وقيد الاستثناف برقم ١٤٤٣ سنة ٨٠ ق ويتاريخ ١٩٦٦/٤/٨ قصت الحكمة بتأييد الحكم الستأنف . طمن الطمون طبهم ف هذا الحكم بطريق التقض ، وفي ١١/٥/١١/١٤نقضت المحكمة الحكم ، ومقب تعجيل الدعوى حكمت عكمة الاستناف في ١٩٧٣/٣/١٠ بالغاء الحكم المستاف وبالزام الطاعنة بأن تقوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانها بالحكم بإتمام تركيب مصعد َ نَهْرِبَائِي في العمارة وفي حالة صنم تنفيذها هذا الالتزام ترخص المحكمة المطعون عليهم بتنفيذه على نفقتها ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النَّابةُ مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الطمن ، وعرضُ الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلسة المحددة تمسكت النبابة باله

وحيث لمن الطعن أقم على سبب واحد تنبى الشركة الطاعنة به على الحكم المطعون فيه الحطل في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أنها بشرائها العمارة أصبحت خلفا خاصا الحسائك السابق فتاتزم بما التزم به من تركيب مصعد العمارة التي يستأبر المطعون عليم شققاً فيها في حين أن المحادة ١٤٦ من القانون المدنى تشرط أن يكون الحلف الحاص طلما بالالتراحات النائئة عن العقد الذي أبرمه السلف والمحروات المنبئة لعقود الإنجار المبرمة بين المسائك وبين المحالف وبين المحادث من النص على التزام هذا المسائل تركيب مصعد ، كما أن المحال الصادر من الأخير إلى المعلمون عليه الأول ورد مستقلا

عن هقد الإيجاو ، ولم يقدم المطمون عليهم دليلا على أن الطامنة كانت تعلم به فى الوقت الذي المتحدد الميان المكية العمارة، ومن فان من حقها أن تنصل من الالتزام بتركيب المصعد ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قدأ خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٦ من القانون المدنى تنص على" أنه إذا أنشأ العقد الترامات وحقوقا شخصية تنصل بشيء أنتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف ف الرقت الذي منتقل فيه الذي و إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم مها وقت انتقال الشيء إليه سميما تنص المادة ع ٢ من ذات القانون على أنه عد ١ ــ إذا انتقلت ملكية الدين للؤحرة اختيارا أوجرا إلى شخص آحر فلا يكون الإجار نافذا في حق هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ تابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية ٢ ـــ ومع ذلك يجوز لمن انتقلت إليه لملكية أن يتمسك بعقد الإيجار ولوكان العقد غير نافذ ف حقه " فإن مفاد هاتين المادتين مرتبطتين أنه إذا كان الإمجار ثات التاريخ وساقا على التصرف الذي نقل الملكية إلى الحلف أو لم يكن ثالت التاريخ ولكن الحلف تمسك به أو كان على علم بوجوده عند انتقال الملكية إليه فإن أثر الإبجار بنصرف إلى الحلف الناص محكمالقا نون فيحل هذا محل المؤجر في حميع حقَّوقه قبل المستأجر وفي كانة التراماته تحوه ، وتثبت للخلف هذه الحفوق والالتزامات دون حاجة لاشتراط علم الحلف ما وقت انتقال الشيء " إليه" اعتبارا بأن المشرع حور القاهدة العامة المنصوص علمها في المسادة ١٤٦ من التقدِّن المدنى عند تطبيقها تطبيقا تشمريعيا على حالةً انصراف أثر الإيجار إلى من انتقلت إليه ملكية الدين المؤجرة وفقا انتنظيم القانوني الذي قرره ، ويقصد خاذ الإيجار في حق الحلف الحاص الوجركل مانشأ عن العلاقة الإيجارية من الترامات وحقوق تنصل بالمكان المؤجر بحيث يصبح الخلف طرةًا في العقدسواء كان مصدر هذه الحقوق وتلك الالتزامات عقد الإيجار ذاته أو تعديلات لاحقة ، شريطة الا تكون خارجة عن الرابطه العقدية أو مستقلة صُها ، فغي هذه الحالة الأخيرة لاتنتقل هذه الآثار إلى الحلف إلا طبقا للقاعدة العامة الواودة في المسادة ١٤٦ يؤيد هذا النظر أن المشروع التمهيدي للقانون

المدنى كان يتضمن نصا صريحا بأنه "وإذا كان الإيجار نافذا في حق من انتقلت إليه الملكية أولم يكن نافذا ولكن تمسك هو به فإنه يحل عمل المؤجر في جميع ما منشأ من مقد الإيجار من حقوق والترامات "ولئ حذف هذا الذس في لحنة المراجعة اكتفاء بالقواعد العامة فإن هذه القواعد تشير إلى ذات الحكم الذي تضمنه النص المحذوف. لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لا تجادل في انصراف أثر عقود إيجار المطمون عليهم إليها باعتبارها خلقا خاصا ، ولا نعيب على الحكم المطمون فيه ما انتهى إليه من الترام المالك السابق بتركيب مصعد للعمارة ، ولا في أن هذا الالترام نشأ قبل انتقال ملكيتة الدين المؤجرة إليها ، وكان الالترام بتركيب المصعد يتصل انصالا وثيقا بالعلاقة الإنجارية ويعتبر بحسب طبيعته مترتبا عليها ، فإن المركم لا يكون قد أخطا في تطبيق القانون إذ أغفل التحدث عن ركن الطرق هذا الصدد ، ويكون النبي حلى غير أساس .

ولما تقدم يتمين رفض الطمن .

### جلسة ۹ من يونية سنة ۱۹۷۹

یر پاسة السید المستشار عمد أسعه محمود روضو یة السادة المستشار ین : محمد عمد المهدی ، سعه الشاذل ، والدکتور عبد الرحن حیاد ، ومحمد الراب وری

# (101)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية . بطلان . حكم . نيابة عامة .

هدم وجوب ابداء النبابة وأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى · ابداء النبابة وأيها فى الدهرى قبل الحديم بإحاليم؛ إلى التحقيق · عدم ابداء وأيها عقب سماع الدمود ·

( ٢ ) اثبات . أحوال شخصية " نسب " ادث . حكم . محكمة الموضوع ·

تقدير القرائن الفضائية من سلطة عكمة الموضوع · استناد الماسم في إنبات ورائنه للتوفي إلى قرائن غير فاطمة في ثبوت النسب · إطراح الحكم لحذه الفرائن · لاخطأ ·

( ٣ ) حکم <sup>د</sup> نسبیة " .

عدم الترام الحمكم بذكر حميم أقوال الشهود · حسبه الإشارة إلى ما ورد بها بما يقي. عن مراجعتها •

( £ ) إثبات <sup>دو</sup> شهادة الشهود " . أحوال شخصية <sup>در</sup> النسب " .

الشهادة بالنسامع • جوازها فيالنسب استثناء • شرطه تقرير الشاهد أنه علم بسلسلة النسب تقلا من شخص معين • أثره هدم اعتبار أقواله تسامعا • استبعاد المحكمة لشبادته • لاخطأ

و ـــ اثن كانت النيابة العامة بعد صدور الفانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصيحت طرفا أصابا في قضايا الإحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم أحزئية ، إلا أن الفانون ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة ــ لم يوجب على الحزئية ، إلا أن الفانون ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة ــ لم يوجب على الخيابة إبداء رأيها في كل جزئية من جزئيات الدعوى ولا في كل جزئية من جزئيات

النزاع وإنما أوجب إبداء رأيها في القضية على أى وجه . وإذ كان الطاعنان لا يجادلان في أن النياية قد أبدت رأيها في الدعوى قبل صدور الحمم بإحالة الدعوى إلى التحقيق أمام محكة الاستثناف فإن عدم إبدائها رأيها عقب سماع الشهود يكون محولا على أنها لم تجد في الدعوى ما يدعوها لنغير رأيها السابق أو الادلاء بقول جديد . لما كان ما تقدم ، وكان لا على للقول بأن مذكرة النيابة كانت من بين العمدالتي أقام طبها الحكم المطمون فيه قضاءه لأن دورها في هذا الحال لا يحرج عن المعارفة بإبداء الرأى للحكمة من وجهة نظر القانون المجردة دون أن يكون مقيدا لها ، فإن العمى — بالبطلان — يكون على فيرأساس .

٧ - إذ كانت عكة الموضوعة عرضت المستندات المقدمة من الطاعنين وأحاطت با ولم ترفيها دليلا كاملا على حمة الدعوى ، وكان لقاضى الموضوع أن ياخذ بالدليل المقدم له إذا اقتنع به وأن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه لا فرق بين دليل وآخر إلاأن يكون الدليل جية مينة حددها القانون ، وكانت المستندات المقدمة من الطاعنين ليست سوى محاولة الإنبات وواثتهما المتوف بزم أنهما يلتقيان معه في احد جدوده أخذا باتحاد الأسماء ، وكانت حسفه المستندات لا تشر بذاتها إلى ذلك على سبيل القطع واليقين ولا تعدو أن تكون بحرد قرينة من الفرائر القضائية التي يخضع تقديرها المطلق السلطان قاضى الموضوع فلا على الحدود ولالتها عن إفادة ثبوت النسب .

٣ -- لا ألزام على الحكم أن يذكر جميع أقوال الشاهد وحسبه الإشارة إلى
 ١٠ ورد بها يني، عن مراجعتها

3 ــ لئن كان الأصل فى الشهادة ــ وعلى ما جرى به عضاء هذه المحكة (١٠ - الله لا مجوز الشاهد أن يشهد بشىء لم يعاء به بالعين أو بالسباع بنفسه ، إلا أن فقهاء الحفية استثنوا من ذلك مسائل منها ما هو بإحماع كالنسب فأجازوا فيه للشهادة بالتسامع بين الناس استحسانا وإن لم يعانينه بنفسه ، ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد أمما متواترا سمعه من حماحة للايتعمور تواطؤهم على الكنب و يشتهر و يستغيض و يتوافر به الأخبار و يقع

<sup>(</sup>١) تقش ١٩٦٦/١٢/٢٩ مجموعة السكنب المغنى المسنة ١٧ ص ١٩٩٦

ف قلبه صدقه ، لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواه ، أو غير به ب و بدون استشهاد \_ رجلان مدلان أو رجل واحرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم بالمدمر في حق المشهود به . والمتون ناطق المعتبرة \_ أطلقت القول بأن الشاهد إذا فيمر المقاضى ردت شهادته ولا تقبل في حميع المواضع التي مجوز الشاهد الذي أستبعلت منكة الموضوع شهادته ، ذهب إلى أنه طم بساسلة النسب تقلا عن زوج همته ، و يان ها المتحدد فيه لا يتوافر به التواتر الذي لا يصبح بغيره شرها احتبار أقوال تساسا فقلا عن ألمه احتبار أقوال تساسا فقلا عن أنه يغيء عن معنى التقسير و يكشف عن المصدر الم يحول عبرا أقوال الشاهد ولم يحول طبها فإنه لا يكون قد خالف فقه الحقية والراج في المذهب في هذا الشاهد ولم يحول طبها فإنه لا يكون قد خالف نقه الحقية والراج في المذهب في هذا الخصوص،

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع القرير الذي تلاء السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة •

### حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وسيت إن الوقائد حلى مايين من المكم الطعون فيه وسائر الأوراق - وسيت إن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠٠٧ سنة ١٩٩٦ أحوال شخصية مع نفس " أمام شكمة الأهرة الإندائية ضد المطعون عليما يطلب الحكم بيطلان الإعلام الشرع رقم ١٤٥ سنة ١٩٩٧ الصادر من محكمة مصر الحديدة في ١٩٦٧/١٢/٧٤ والقضاء بدوت وفاة المرحوم ... ... ... ... ... ... وقالا شرحا للدوى أنه في ١٩٦٧/١٢/١ توفى ... ... ... وخلف تركة وانحصر أرثه في أخته الشقيقة المطعون عليها الأولى وفيهما ومنهما ولدى برحمة دون شربك ، وإذ استصدرت المطعون عليها الأولى اشهادا شرعا بوفاة المذور وانحصار أرثه فيها فقد أقاما

الدعوي بطلباتهما . تدخل المطمون عليه الثاني طالبا الحكم باعتباره من الورثة لأنه في نفس درجة الطاعنين قرابة للتوفي ، وفي ١٩١١/١١/١١ حكمت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن ... توفى بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٦٩ وأنهما أقرب العصبة إليه باعتبارهما ولدى أبن عمه وأن مراثه نحصر في أخته الشقيقة المطمون عليها الأولى وفهما دون شريك وليثبت المطنون مليه الثانى أنه أبن ابن عم المتوفى المذكور شأنه شأن الطاهةين ويستحق فى التركة مثل ما استحق أحدهما وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٢/٢/٢٩ برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحسكم بالاستثناف رقم ٢ سنة ٨٦ ق أحوال شخصية القاهرة ، كما أستأنفه المطمونُ عليه الثانى بالاستثناف رقم ٣٠ سنة ٨٩ ق القاهرة وبعد ضم الاستثنافين حكست عكمة الاستثناف في ١٩٧٣/٣/١٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعتان أن ... ... ... ... ... ... ... توفى بناريخ ١٩٧٣/٣/١٩ وأنهما أقرب عصبية إليه صفتهما أولاد أبن عمه وأن أرثه يخصر في أخته الشقيقة المطعون عليها الأولى وفيهما ـــ دون شريك وليثبت المطعون عليه آنتانى أنه أبن ابن عم المتوفى المذكور شأنه شأن الطاعنين ويستحق في ترَنته مثل ما يستحق أحدهما وبعد مماع شهود الطرفين حكمت المحكمة فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ برفض الاستثنافين وتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعنان فهذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكة في غرفة مشورة فرأته جديرابالنظر وبالحلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، سعى الطاعتان بالسبب النانى منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم استند إلى مذكرة المنيابه كانت قد أعدتها في مرحلة سابقة على حجزالاستئناف لإصدار الحكم النهائي اذأته بعد سماع أقوال الشهود لم تقدم النيابة مذكرة تكيلية مكتفية بالمذكرة المي سبق لها تقديمها عند حجز الاستثنافين فحكم أول مرة ، وإذ تعد النيابة خصما أصيلا في الدهوى ، وكانت مذكرتها من بين مساند الحكم وفم قصورها في اظهار وجه الحق في المناة .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أنه وأن كانت النيابةالعامة بعدصدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي مختص بها المحاكم الحزئية ، إلا أن القانون - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة لم يوجب على النيابة إمداء رأيها فركل خطوة من خطوات الدعوى ولا في كل جزئية من حرئيات النزاع وإنما أوجب إبداء رأيها في القضية على أي وجه ، كما كان ذلك وكان الطامنان لا يجادلان في أن النيامة قد أبدت رأمها في الدعوى قبل صدور الحكم ، باحالة الدعوى إلى التحقيق أمام محكمة الاستثناف ، فإن عدم إبدائها وأيها عقب سماع الشهود يكون محمولا على أنها لم تجد فىالدعوى مامدعوها لتغيير وأبها السابق أو الإدلاء بقول جدمد ، لما كان مأتقدم وكان لاعل للقول بأن مذكرة النيابة كانت من بين العمد التي أقام عليها الحكم المطعون فيه فضاءه لأن دورها في هذا المجال لايخرج عن المعاونة بأبداء الرأى للمكمة من وجهة نظر القانون الحردة دون أن يكون مقيدا لما ، فإنالنمي يكون على غير أساس . وحيث أن حاصل الثن الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن الطاعنن أستندا في إثبات وفاة المورث وورا تهما له إلى ماقدماه من مستندات رسمية ، غرأن عكمة الاستئناف أطرحت هذه المستندات دون أن تورد مضموم واقتصرت في تسبيب قضامها على ماقال به الحكم الابتدائي من أنها غير كافية وهو قول مرسل لايصلح سبباً لأطواح ماتمسك به الطاهنان من دلالة هذه المستندات على صحة مدعاهماً ، ثما يعيب الحسسكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

ليؤكد من عميدتها في الزاع المطروح ومن ثم ترى قبل الفصل في الموضوع إحالتها إلى التحقيق كما أوردت عكمة الاستثناف" أما بالنسبة السنندات التي قدمت فى الدموى فقد تكفل الحكم المستأنف بالردعليها بما تأخذ به هذه الحكمة " وبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد عرضت الستندات المقلمة من الطاعدن وأحاطت بها ولم ترفيها دليلا كاملا على صحة الدعوى، ولما كان لقاضى الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له إذا اقتمع به وأن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه لافرق بين دليل وآخر إلا أن يكون للدليل حجية معينة حسدها القانون ، وكانت المستندات المقدمة من الطاعنين ليست سوى محاولة الإثبات وواتهما لتوفى بزم أنهما يلتقبان معه في أحد جدوده أخذا باسحاد الاسماء ، وكانت هذه المسقندات لاتشير بذاتها إلى ذلك علىسبيل القطع والتبين ولاتعدو أن تكون مجود قرينة من القرائن القضائية التي محضه تقدير ه المطلق سلطار قاضي الموضوع فلاعلى الحكم إذاهوأ طرحها لقصور دلالتها عز إفادة ثبوت النسب ويكون العبي غير واود . وحيث أن الطاعنين ينعيان على الشق التاني من السهب الأول على الحكم للطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون وعناففة النابت بالأوواق وفى بيانذلك يقولان أن الحكم إستبعد أقوال أحد شاهدى الطاعنين على سند من أنها سماعية لانجوز في المنهادة على الإرث، رنب على ذلك عدم اكبيل نصابالشهادة فرحن أن الأقوالالمستبعدة قد توافرات لحاكل صفات الشهادة الشرعية بما كان يتعين معه اعتبارها . هذا إلى أن الحسكم إجترا بعض أقوال ذلك الشاهدولم يورد باقها نمأ يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون وعالفة الثابت بالأوراق .

وحيث أن هذا النبى في غير عله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بملوناته أن الشاهد الأول قور أنه علم من زوج عمه والد المستأنفين — الطاعنين — وكان يدعى ... ... أنه أن عم ... ... ... ... ... ... ... ... المكوف في شهر ديسمبرسنة ١٩٩٦ دون زواج ودون عقب وأن جدهما لأبيهما المكوف في شهر ديسمبرسنة ١٩٩٦ دون زواج ودون عقب وأن جدهما لأبيهما أن يد من الصورة الرسمية المتحقيق أن ما أورده الحكم له من مناجعتها أن يذكر جميع من أقوال الشاهد ، وكان لا الترام على الحكم أن يذكر جميع المؤولة الشاهد وحسبه الأشارة إلى ماورد بها بما ينهم عن مماجعتها ، لما كان

ذلك كان الأصل في الشهادة \_ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة \_ أنه لا يجوز للشاهد أن يشهدبشيء لم يعاينه بالمين أو بالمهاع سفسه إلا أن فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك مسائل منها ماهو باجاع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالتسامع بين الناس استحسانا وأن لم يعاينه بنفسه، ومع ذلك لم يجوزواللشاهد أن شهدتسامعا إلاإذا كان ماشهدبه أمراء تواتر اسمعمن جاعة لا يتصور تواطؤهم على الكنبويشتهرو يستفيض ونتواتر به الأخبار ويقع فيقلبه صدقه لأنالثابت بالتواثر والحسوس سواء،أو يخبر به ــ و بدون استشهاد ــ رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر فيحق المشهود به ، والمتون قاطبة والتقول المعتبرة أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولاتقبل في جميع المواضع التي مجوز للشاهد فيها بالتسامع ، وإذكان التابت أن الشاهد الذي استبعث عكمة الموضوع شهادته ذهب إلى أنه طر بسلسلة النسب نقلا عن زوج عمته ، وكان هذا التحديد منه لانتوافر به التواتر الذي لايصح بغيره شرعا أعتبار أقواله تسامعا فضلا عن أنه يني، عن معني النفسير ويكتف من المصفو الذي استفى منه شهادته ، وكان الحكم قدرد شهادة هذا الشاهدولم يعول عليها فأنه لايكوزقدخائف فقه الحنفية الرائيم في المذعب في هذا الخصوص أياكان وجه الرأى في التعليل الذي ساقه ويكون النبي على غيرم أساس •

وحيث أنه لم تقدم يتعين رفض الطعن •

### جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٦

يمرئاسة السيد المستشاد ثائب وئيس المعكمة بممه صادقالرشيثى وعضوية السادة المستشاذين : أديب تصبيح، ويممد فاصل المربوش وونمد صلاح الذين حبد الحبد ؛ ويرثوف الذين شيرى •

(404)

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض " السبب الجديد " . نظام عام . دفوع .

للدفع بمدم الدستورية -غير متملق! لنظام العام -عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكة النقض

(۲) عمل «الأبر».

قيام النزاع حول ضم متوسط المنت إلى الأجر طبقا لأحكام اللانحتين ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ بيثان ر ٢٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ القضا. برفض العور استنادا إلى أحكام الفافون ٥١ لسنة ١٩٦٨ بيثان عدم جواز استناد العاطين إلى الحد الأدنى الأجور المقور باللائحة ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ لدفع أجورهم .

١ -- نعست المادة الرابعة من قانون المحكة العليا الصادر بالقانون وقم ٨٦ لسنة ١٩٩٩ ف فقرتها الأولى حل أن « تختص المحكة العليا دون خيرها بالفصل في دستورية القوانين إذا مادفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكمة العليا أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكة العليا ويوقف الفصل في المدعوى الأصلية حتى تفصل المحكة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد احتبر الدفع كأن لم يكن . ومقتضى ذلك أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ومن ثم لا يجوز للحكة ان تعرض له من تلقاء تصمها ، و إذ يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يشيوا هذا الدفع أمام عمكة النقض .

٣ ــ متى كان النزاع فى الدعوى يدور ــ وكما سجله الحكم المطعون فيه ــ حول ضم متوسط المنحة آلتي صرفتها الشركة المطعون ضدها إلى الطاعنين قبـــل العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة والصادرة بقرآر رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٩٦٢ إلى أجورهم طبقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القرار الجمهورى من مراعاة ضم متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات السابقة على صدوره إلى أجور العاملين التي تحددها **قرارات** تسوية حالتهم ، ولما أوجبته المادة. ٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصاهر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٣٦ من إضافه متوسط المنحة التي صرفت إلى العاماين بالشركات العامة إلى أجورهم الشهرية ، وكان الزاع على ذلك النحو مقطوع الصلة بما نصت عليه المــُدة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ من أنه لآيجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موطِّفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى للا جور المقرر في الحدول المرافق لهذه اللائحة المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرفأية فروق عنالمساضي . فإن الحكمُ المطعوز فيه إذ قضى رفض الدعوى بالتطبيق لهذه المسادة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمراضة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم على مايبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن ، تقصل في أن الطاعن أقاموا الدعوى رقم ١٩٦١ساته ١٩٦٨ عمال جزئى الاسكندرية على الشركة المطعون ضددها يطلبون الحكم بالزامها بأن تدفسع لكل منهم مبلغ • ٣٥ جنيها وما يستبد، وقالوا بيانا لها أنهم يعملون بهذه الشركة وإنه طبقا الاتمسمة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٣٩ لسنة ١٩٦٦ ولنظام العاملين بالقطاع العمام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٦٦ يجب أن يضاف للأجر الشهرى لكل منهم متوسط المنهم التي صرقتها إليهم الشركة في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل باللائحة تلك المنحة كاملا خلال الملدة من ١٩٦٨/١٢/٣٩ ، فاستحقوا بلك فروق الأجر المطالب بها وما بستجد منها . و بتاريخ ١٩٦٨/٩/٣ أمالت المحكمة المرتبية المدعوى إلى عكمة الاسكندرية الابتدئية لاختصاصها فيميا بنظرها وقيدت في معوم المرتبية المنافق المرتبية بوفى ١٩٦٨/١٩٠٤ أمالت قصت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا المملم لمدى عكمة استثناف الاسكندرية ، وفى ١٩٠٨/١٢/١٥ ملك عكمة استثناف المنافون في المستثناف وقم ١٩٦٨ المستفون في المنافون في المنافون

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقولون أن الحكم استند في قضائه برفض الدعوى إلى قسسوار وئيس الحمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الذي خطر مطالبة العاملين بشركات القطاع السام برفم أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور المغرر بالفراد الجمهوري رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٩١ ، في حين أن هذا القانون إذ صدر بناء على تفويض رئيس الجمهورية يمقضى القانون رقم ١٩٦٥ في إصدار قراوات لها قوة القانون تفويضا عاما ومطلقا يكون غالفا لنص المسادة واوات لها قوة القانون تفويضا عاما ومطلقا يكون غالفا لنص المسادة ١٩٦٠ من الدستور الصادر في سنة ١٩٦٤

وسيت إن هذا النبى غير مقبول . خلك إنه كما كانت المسادة الرابعة من قانون المحكة العليا المصادر بالقانونوقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ قدنست ف نقرتها الأولى على أن " تمنيس المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين إذا مادفع بعدم دستوريةقانون أمام إسعى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الافتع ميعاذا للخصوم لرفح الدعوى بذلك أمام المحكة العليا و بوقف القصل. في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في المبداد اعتبر الدفع كأن لم يكن <sup>42</sup> وكان مقتضى ذلك أن الدفع بعدم دستووية القوانين فير متعلق بالتنظام العسام ومن ثم لايجوز للحكة أن تعرض له من تلقاء نفسها . وكان يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يثيروا هذا الدفع إمام عكمة الموضوع فإنه لا يجوؤ إثارته أمام محكة المقض .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه سويفرض دستورية القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه — قد أخطأ في تطبيقه على دعوى الطاعنين ، لأن هذا القانون لم يحظر على العاملين سوى المطالبة برفع أجورهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضى استنادا إلى احقيتهم في اقتضاء الحد الأدنى للأجور المقررة في لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١ مما لاشأن له بهذه الدعوى التى طلب الطاعنون فيها تقرير أحقيتهم في ضم متوسط منحة الإنتاج التى درجت الشركة المطعون ضدها على صرفها إليم خلال الثلاث سنوات السابقة على المستة١٩٦٧ استبادا إلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ١٩٦٣ لسنة١٩٦٧ مستادة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان النزاع فى الدعوى يدور وكا سجله الحسكم المطعون فيه حول ضم متوسط المنحة التى صرفتها الشركة المطعون ضدها إلى الطاعنين قبل الهدل بلائحة نظام الهاماين بالشركات التابعة المؤسسات العامةوالصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ إلى أجورهم طبقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لحذا القرار الجمهورى من مراعاة ضم متوسط المنحة التى صرفتها الشركات فى الثلاث سنوات السابقة على صدوره إلى أجور العاماين اتى تحددها قوارات تسوية حالامهم ، ولما أوجبته المادة . ٩ من نظام الداماين بالقطاع الصام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠٩ لسنة ١٩٦٧ من إضافة متوسط المنعة اتى صرفت

إلى العاملين بالشركات العامة إلى أجورهم الشهرية ، وكان التراع على ذلك النحو مقطوح العملة بما نصت مليه المسادة الأولى من الفانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ من أنه لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لا يحمد نظام موظفى وحمال الشركات الصادرة بقرار وثيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدبى للأجود المقردة في الجمهول المرافق لهذه اللائعة المطالبة برفع مرتباتهم أو صرف أية فروق عن المساضى . لمساكان ما تقدم فإن الحسكم المطمون فيه إذ قضى برفض الدعوى بالتطبيق لهسنده المسادة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله عا يستوجب نقضه .

### جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٦

رٍ عامة السيد المستشار فأقبرئيس المحكمة عمدما دقيرشيدي وعضوية السادة المستشارين : أديب تصبيحي ، ومجد فاصل المنزجوش ؛ ومجد ملاح الدين عبد الحبيدي و عجد عبد العظيم عبيد .

( ٢0٤ )

الطعن رقم ٤٨٩ لسة ٤١ القضائية :

دهوی . تقادم. رسوم " رسوم قضائية " .

طلب الإعفاء من الرسوم القضائية المقدم لجهة القضاء الإدارى • لا يقطع التضادم ولو قررت اهجة قبوله - لايغير من ذلك عدم أخذ القضاء الإدارى بهذه القاعدة ·

الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة الفضائية الاعفساء من الرسوم ولو اتهى الأمر إلى قبوله لا يعد من الإجراءات انقضائية التي تقطع التقادم إذ ليس فيه معنى المطالبة الفضائية أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى و إنما مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم فحسب ، كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذي يقطع التقادم الأنه يشترط في هذا النبيه أن يشتمل على إعلان المدن بالسندالتنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين . ولما كانت علاقة العاعن بالشركة المطعون ضدها ليست علاقة تنظيمية أو لائحية تحكمها قواعد الفانون العام وإنماهى علاقة عقدية تحضع للقانون الخاص وتناى بهذا النزاع أصلا عن أعمال القواعد التي أملتها مقتضيات النظام الإدارى في هذ الحصوص بالنسبة للنازعات الناشة عن روابط القانون العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن طلب المساعدة القضائية المقدم لحهة القضاء الإدارى لا يقطع التقادم يكون قد الترم صحيح القانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيهوسائر أوراق الطعن. تحصل في أن الطاع أقام على الشركة المطمون صَدها الدعوى وقرم ١٠٠ سقماق أمام المحكة الإدارية لرئاسة الحمهورية بعريضة أودعت قلم كتاب المحكة في ١٩ نوفير سنة ١٩٦٧ وذلك بعد أن تقدم بطلب في ٧ مارس سنة ١٩٦٧ لاحفائه من رسوم هذه للدعوى وتقرر قبولا في 10 أكتوبرسنة 197٧ ، وخمن الطاعن تلك العريضة أنه كان يعمل مصنع غزل العوادم بالرقزيق التابع الشركة إلى أن فصلته بغر میرد فی ۲۰ آکتوپرسنة ۱۹۲۳ ، وانتهی پلی طلب الحیکم بالغاء قرار فصله و إعادته إلى العمل . وشارنح ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩، قضت المحكمة الإدار تسدم اختصاه باولائيا بنظر الدعوى تأسيسا عل أن علاقة الطاعن بالشركة المطسون ضنعا هي علاقة حقلية تخضع للقانون الخاص ؛ وأمريت باسألة المنعوى إلى عمكة دسياط الابتدائية وقيلت بجلولما برقم ١٠٠٥ سنة ١٩٧٧ ملن كلى . أضاف الطاعن إلى طلباته طلب الزام الشركة بأن تؤدى له مبلغ . - ه جيه على سييل التعويض . وفي 10 نوقعبر صنة ، ١٩٧٠ قضت المحكمة الاستدائية سقوطُ الدموى بالتقادم لمضي أكثر من سنة على انتهاء عقد العمل وفقا السادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة أسكناف المنصورة ( مأمورية دمياط ) بالاستثناف وقم ٢١٠ سة ٢ ق . وفي ١٤ أريل سنة ١٩٧١ قُسْت المُحكمة سَمَا يَبِدُ الحكم للستأنف • طمن للطاعن في هذا الحكم بطريق التفض وقدمت النيابة المعامة مذكرة وأت فيها وفض الطمن >وحوض الطمن على غرفة المشووة فعددت لنظره جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٦ وفيها التزمت النيامة وأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بقبول الدفع المبدى من الشركة المطعون ضدها سقوط الدعوى التقادم على أن طلب المساعدة القضائية الذى قدمه الطاع عن لجهة القضاء الإدارى لا يقطع التقادم ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون و تأويله ذلك أن القضاء الإدارى قد استقر مراحاة منه لطبيعة علاقة الإدارة بموظفها والتي تنظلب تطبيق القانون في شأبهم تطبيقا صحيحا على أن الطلب الذي يقدمه الموظف لحهة الإدارة و يتمسك فيه محقه طالبا أداء يقوم مقام المطالبة القضائية القاطمة انتقادم وهو ما يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية الذي يسبق رفع الدعوى على جهة الإدارة ومن ثم يقطع هذا الطلب التقادم الذي يبدأ سريانه من تاريخ صدور الغرار ومن ثم يقطع هذا الطلب التقادم الذي يبدأ سريانه من تاريخ صدور الغرار بقبول الطلب أو رفضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لماكان الطلب المقدم إلى لحنة المساعدة القضائية للاعفا، من الرسوم ولو انهى الأمر إلى قبوله لا يعد من الإجراءات القضائية التى تقطع المقادم إذ ليس فيه منى المطالمة القضائية أمام المحكمة المرفوعة المعها الدعوى وإنما مجرد المخاس بالإعفاء من الرسوم فحسب ، كا إنه ليس فيه منى المتنبيه الذي يقطع التقادم لأنه يشترط في هذا التنبيه أن يشتمل على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين ، وكانت عرقة الطاعن بالشركة المطعون صدها ليست علاقة تنظيمية أو لائحية محكمها قواعد الفانون المام وإنما القواعد عن أعمال القواعد الناشة هي علاقة عقدية تحضع للقانون الخاص وتناي مبذا الخصوص بالمنسبة للنازعات الناشئة عن روابط القانون العام ، لماكان ذلك قان الحكم المطعون فيه إذا تهي إلى أن طلب المساعدة القضائية الذي قدمه الطاعن لجمة القضاء الإداري لا يقطع طلب المساعدة القضائية الذي قدمه الطاعن لجمة القضاء الإداري لا يقطع عن وعله بهذا السبب في التقادم يكون قد الذم محيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غر محله .

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكة أنور خلف ، وعضوية السادة المستشارين: الدكتوريشرى رزقافتيان ،وحسن السنباطي ،وجمعوح عطب ، ورأفت عبد الرحيم .

(100)

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ١٤ القضائية :

عمل . " فلاء الميشة " .

قواعد إعانة فلاه المعيشة 6 عدم سريانها الأعلى العاملين وقت صدورها. المعينين بعد العمل بأحكامها افتراض أن فتانها قد روعيت في تحديد أجووهم •

القواعد المنظمة لإعانة غلاء المعيشة لاتسرى إلا على العاملين وقت صدورها أما الذين يعينون بعد العمل بأحكامها فيفترض أن ذاتها قد روعيت فى محديد أجورهم ، ما لم يثبت أن إرادة المتعاقدين قد أمجهت إلى غير ذلك ، ومتى كان الناب أن الطاعن التعتى بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بعد العمل بأحكام الأمم المسكى 49 لسنة ، 90 ونص فى البند الثانى من عقد عمله على أن أجره يشمل إعانة غلاء المعيشة على أساس أعلى نسبة مقوره فلا يكون ثمه سند لمطالبته يأية زيادة فها يتقاضاه من إعانة غلاء .

#### المحكمة

بغد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذء تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة •

حيث إن الطعن الترفي أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطاون فيه وسائر أوواق الظّمن ــ تجمل في أن الطاعن أقامطي التمركة المطمون ضدها الدعوى وقمه

سنة ٦٩ عمال جزئي شبرا الحيمة التي قيدت برقم ٤٣٧٧ سنة ٧٠ كلي القاهرة بعد إحالتها في ١٠١٠/١٠/٤ إلى المحكة الابتدائية ـــطالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٧ جنيه و ٤٤٠ مليا وما يستجد بواقع ٨٨ مليا يوميا اعتبارا من ١٩/٤/١، وقال بيانا لدعواه إنه التحق بالشركة المطعون ضدها في ٣٠/٥/١٩٥٠ بمهنة نساج بالإنتاج وبلغ متوسط أجره اليوى ٩٣٥مليا ، ولم يكن له وقتئذ أولاد تحيث كان هذا الأجر ينقسم الى ٣٨٩ مليا كَرْب أساسي وع. ٧ مليا إمانة خلاء معيشة . ولما كان قد رزق في ١٩٦٦/٦/٣ بمولوده الأول وأصبحت إمانة الغلاء التي يستحقها هي ٢٩٢ مليا بفارق ٨٨ مليا يوميا ، وكانت الشركة قد امتنعت عن صرفه إليه ، فقد أقام دعواً، بطلباته السالف بيانها . وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٦ حكت المحكة بندب مكتب خيراء وزارة العدل لبيان أحرالطاعن ومدى تطبيق الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على أجره طبقاً لتغيير حالته الاجتماعية وبيان ما يستحقه من فروق ، وبعد أن قدم الحديد تقريره قضت في ١١١/٢٤/ بالزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع للطاهن مبلغ ٧٧ جنيه ١٢٩ مليا وما يستجد بواقع ٧٦ مليا يوميا من ١٩٧٠/٧/١ ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ٣٤ سنة ٨٨ ق ، ويتاريخ ٢٨/٣/٢١ حكمت المكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن كأ وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٩/٥/١٩٧٦ وفيها الترمت النيابة رأبها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلانة أسباب حاصلها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطمون فيه انتهى إلى اعتبار الأسم العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ملفيا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ عنالفا بذلك حكم المادة الرابعة من مواد إصدار هذا القانون التي تقضى باستمرار العمل بأحكام ذلك الأسمر العسكرى إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقا للادة ١٩٥٦ فالذة ، ولما كانت هذه اللجان المختصة تجديد الأجور لم تنعقد وبالتالى لم تصدر أية قرارات فإن أحكام

إمانة الغلاء المقررة بالأمر السكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ تيق سارية ، ذلك أن هدف المشرع من المسادة الرابعة سالفة الذكر لم يكن مجرد الحفاظ على المحقوق المكتسبة في إهانة خلاء المعيشة لمن التحق بالعمل قبل صدور الفانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٥ وإنما قصد منها وضع نظام جديد متكامل لتحديد الأجور طبقا لمسا تقترحه الجان الخاصة على أن يستمر العمل بأحكام الأمر العسكوي المرق المساوي المسا

وحيث إن هذا النبي بجيع أوجهه مردود ، ذلك أن القواعد المنظمة لإعانة غلاء المعيشة لا تسرى إلا على العاماين وقت صدورها ، أما الذين يعينون بعد العمل بأحكامها فيفترض أن فئاتها قد روعيت في تحديد أجورهم ، مالم يثبت أن إرادة المتعاقدين قد أجهت إلى غير ذلك ، ولما كان النابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بعد العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ، ١٩٥٠ ، وقص في البند الذائي من عقد هماء على أن أجره يشمل إعانة غلاء المبيشة على أساس أعلى نسبة مقررة ، فإنه لا يكون ثمه سند لمطالبته بأية زيادة فيا يتقاضاه من إعانة غلاء ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد استخلص الوقائع استخلاصا سليا وطبق عليا صبيح العانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٧٦

مرئامة السيد المستشار : أحمد فنحن مرمن ؛ ودغوية السادة الدنداوين : عمد صالح أبوراس، وحافظ وفقى، وحمل الزيق ، وسعد العيسوى .

# (107)

## الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ القضائية :

- (١) دعوى " انقطاع سير الخصومة ". بطلان . " بطلان الاجراءات".
  - **جالان الاجراءات التيمتم أثناء انقطاع سير الخصومة · نسبي ·** 
    - (٢) بنوك . فوائد . أعمال تجارية .

ج**وازًا ل**هم بين العمولة والفائدة المنفق عايها وأن ؤاد مجمسموعهما عن الحد الاقصى المفرر قا**نونا لقائدة مشرطه قبام الدائن بخدمة حقيقية مقابل العمولة المشترطة** .

(٣) كفالة . "كفالة الالترام المستقبل " .

كانة الالتزام · المستقبل أثره · اعتبار الدكفيل ضامنا لالتزمات المدين خلال مدة الدكفالة على الا تتجاوز الحد الاقصى المتفق على كفائه ·

١ - بطلان الاجراءات التي تم أنهاء القطاع سير الحصورة لوفاة أحد الحصوم و فقا لنص المسادة ١٣٢ مرافعات - وعلى «اجرى به قضاء هذه المحكمة (۱) هو بطلان نسبي قرره النائون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاءانترف تمكينا لهم من الدقاع عن حقوقهم وحتى لائتخذ الإجراءات دون علمهم و يصدر الحكم في الدعوى فقفة منهم .

<sup>(</sup>١) فقض ٢٠/٢/٢ بجرعة المكتب أنفى لسنة ٢٤ ص ٣٨٧

٧ -- مفاد نص الفقرة الثانية من المكدة ٢٢٧ مدنى ، أن القانون لا يحظر على الدائن أن يجم بين تقاضى العمولة والفائدة المنفق عليها ، ولو زاد مجموعهما عن الحد الأقصى المقسور قانونا للفائدة إلا إذا كانت المصولة المشترطة لا تقابلها خمعة حقيقية يكون الدائن قد أداها . وإذا كان الحكم قد انتهى إلى أن العمرلة التي اقتضاها البنك المطمون ضده من الطاعن الأول كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قام بها تنفيذا لعقد التفويض بالبيع المبرم بينهما ولم تكن فوائد ربوية مستترة ، فإن ماينعاه الطاعنان في هذا الصدد يكون على غير أساس (١) .

٣ - إذا عن الكفيل في الالتزام المستقبل مدة الكفالة فإنه يكون ضامنا لما ينشأ في ذمة المدين من التزامات خلال هذه المدة بشرط ألا تجاوز هذه الالتزامات الحد الأقصى المتفق على كفائته وإذا كان الطامن التائي قد تمسك في دفاعه أمام محكة الاستئناف بأنه ضمن الديون الى تنشأ في ذمة الطامن الأول حتى . . في حدود مبلغ . . جنبها كما هو ثابت من عقد الكفالة المعقود بينه و بين البنك المطعون ضده في . . وأن الطاعن الأول قد ورد للبنك خلال تلك المدة أقطانا تزيد قيمتها من الممليغ المحقول فبرئت ذمته بذلك من هذا المبلغ وكان الحكم المطعون فيه لم يحقى هذا الدفاع الجوهري أو يرد عليه فإنه يكون معيها قاصر البيان .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العامن جحصل فى أن (البنك المطمون ضده ) بنك الاسكندريةقد أقامالدعوى رقم ٦٤٦

<sup>(</sup>١) راجع تقض ٢١/٥/٢١ مجموعة المسكنب الفني في ٢٥٥ما ص ٢٦٦ قاعدة ٥٠

سنة ٦v مدنى كلى سوهاج طالب فيها الحكم بالزام العاعن الأول.بان يؤدى **ل**ه مبلغ ١٩١٨مليم ١٧٣٦٣ جنيه والماحقات والفوائد بواقع ٥٥٠/ من تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٧ حَى تمام السداد ،من ذلك مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بضمانه وتضامن الطاعن الناني وأسس البنك دهواه على أنه فى خلاّل موسم قطن ٦٣/٦٢ طلب الطاعن الأول فتح حــاب جار لدى البنك تم بموجب عقد نفويص مؤرخ ١٩٦٦/٨/٣٠ عهد إلى البنك ببيع أقطانه التي سيوردها نظبر عمولة . وتحديد أقصى رصيد مدين لمسابه الجارى عملغ مائة أأنف جنيه بفائدة هرد./ سنويا وقد ضمنه الطاعن الثانى متضامنا فيه في حدود مبلغ . . . ٢٠ جنيه بخلاف الفوائد وعمولة البلك : وجب عقد ضمان مؤرخ ٢٨/٨/٣٨ اوقدأ قر الطاعن عقتضي إقرار مؤرخ ٧٧/٧/١٩٦٦ بأنه مدين للبنك في مبلغ ٣٣٥ مليم ٫ ١٧٤٠٦ جنيه ووافق البنك عَلَى التنازل عن .ه./ من هذا الرصيد وتقسيط الباقي على خمسة أقساط بحيث إذا تخلف الطاعن الأول عن سداد أي قسط في موعده ، فإن أصل الدين ١٤ في ذلك المبلغ الذي تنازل عنه البنك يكون مستحق السداد في الحال . وإذ تخلف الطاعن الأوَّل وضامنه المتضامن ( الطاعن الثاني ) عن السداد فقد أقام البنك دعواه بطلباته سالفة الذكر . وفي ١٩٦٨/٣/٢٨ قضت محكمةسوها-الانتدائية سندب خبر لمراجعة مفردات الحساب ورصيده النهائي ، وتصفيةالعلاقة بين الطرفين . وبعد أنقدم الحبير تقريره قضت في ١٩٦٩/٥/١٥ بالزام الطاعن الأول بأن يؤدى للبنك مبلغ ٩١٨ مليم , ١٧٣٦٣ جنيه والفوائد بواقع ٥,٥٪ ف ١٩٦٦/٢/٢٨ حتى السداد ، ومن ذلك مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بضمانه وتضامن الطاءن الذنى استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستشاف رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق ومحكمة استثناف أسيوط (مأمورية سوهاج) قضت في ١٩٧٠/١/١٣ بندب خبير للاطلاع على دفاتر البنك وبيان قيمة ما ورده الطاعنالأول منأقطان في موسم ٦٣/٦٣ وقدر العمولة التي تقاضاها البنك ومراجهة مفردات الحساب وتعانيتُه بين الطرفين ، وبعد أن أودع الخبر تقريره قضت في ١٩٧١/١٢/١ في موضوع الاستداف برفضه وتاييد الحكم المستانف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التنض وأودمت النيامة مذكرة أمدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه • وعرض ألطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جاسة لنظوه وفيها الله ت النيابة رأيها •

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول «نها على المكم المطعون فيه البطالان وعالفة القانون ، وفي بيان فلك بقولان أن المدشى عليه " ... ... ... ... " الذى كان مختصما أمام محكمة الموضوع ، توفى إثناء سبر المدموى أمام محكمة المرجة الأولى ومع ذلك لم تقض المحكمة بانقطاع سبر الحصومة مما يترب عليه بطلان الإحراءات بما في ذلك الأحكام التي تصدو في المدعوى وهو بطلان يستفيد منه جميع الحصوم، حيث جاء نص المسادة مرافعات عاما دون مخصيص .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب التانى على الحكم المطعون فيه الخطأ ف تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الطاعن الأولى قد تمسك أمام محكة الموضوع بأن البنك المطعون ضده قد حرو معه اتفاقا في ١٩٦٦/٢/٢٠ تنازل من يمتشفاه عن ٥٠٠٠ من الدين ، وهو اتفاق ملزم للجانين وأن هذا التنازل من جائب البنك يعتبر إجراء لا يجوز له التحلل منسبه بإوادته المنفردة ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف هذا التصرف فلم يعتبره إبراء نهائيا وقضى بكامل الدين فجاء مدورا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في ضير علم . ذلك أنه لمساكان بيين من الاطلاع على الإقوار المؤرخ ١٩٦٦/٧/٤٧ أن البنك المطبون حده قد تنازل عن ٥٠ ٪ من الرصيد المدين بلم الطاعن الأول وأنه في حالة تأخر المدين عن سداد الاقساط

الباقية فى موحدها ، فإن أصل الدين بما فيه المبلغ الذى تنازل عنه البنك تكون. حيمها مستحقة السداد بالكامل فى الحال وكان الحكم المطعون فيسمه قد أقام قضاء بعدم إنقضاء الحزء الذى تنازل عنه البنك المطعون ضده على أساس أن هذا التنازل كان معلقاً على شرط سداد باقى الدين فى المواعيد المتفق عليها ، وأن هذا الشرط لم يتمقق مما يستحق معه كامل الدين ، قإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون ما ينعاه هايه الطاعنان فى هذا الصدد على خير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب النالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقولان إن المحكمة الاستثنافية ندبت خبيرا للاطلاع على دفاتر البيك وبيان في موسم ١٣/١٢ وفيمة العمولة التي تقاضاها البيك ، وبيان مفردات الحساب ، وبرغم أن الخبير لميقم بكامل المهمة التي عهد إليه بما ، ولم بين مفردات الحساب فقد استعد المحكم إلى تقريره دون أن يرد على ما أثاره الطاعنان من طعون على هذا المتتربر .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت اطلاعه الاسباب القويمة التي تضمنها ، وتلتقت المحكمة عن الاعتراضات التي أبديت من المستأنفين بمذكراتهم الحتامية ، إذ أثبت الحبير انتقاله إلى البنك واطلاعه على الدفاتر ، وما بها من حسابات أو مطابقة مفردات الحساب الحادى في الصورة الرسمية المقدمة من البنك وقام بالاطلاع على المستندات المؤيدة لقيود الحساب الحارى المستأنف الأول مراجعة الحساب الحارى المستأنف الأول وكذا وكيل المستأنفين مستندية كاملة وايس هذا فحسب بل إن المستأنف الأول وكذا وكيل المستأنفين ذكر أمام الحبير أنه من الناحية الحسابية لا اعتراض لها على كشف الحساب المقدم صورته الرسمية من البنك "وإذ كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن عكمة الموضوع قد رأت – في حدود سلطتها التقديرية – الأخذ بتقسر ير عكمة الموضوع قد رأت – في حدود سلطتها التقديرية – الأخذ بتقسر ير الحبر الحيرة على الحيد المقدلا على الحيد المقدلا على الحيد المقدال على الحيد المقدلا على الحيد المقدال الحيد المقدال الحيد المقدال المدارة المراجعة الحيد المدارة المدارة المدارة المدارية المدارية المدارة المد

هالطمون الرجهها الطاعنان|لىذلك التقرير لأن فى أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطمون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما ورد فى التقرير .

وحيث إن الطاعن ينعيان بالسبب الراب على الحكم المطمون فيه القصور فالتسبيب من وجهين : مؤدى أو له إن الحكمة لم تناقض دفاع الطاعنين بأن البنك المطمون ضده قد تقاضى عمولة على عملياته في الوقت الذي كان يتقاضى فيه فائدة مما يجمل الفائدة التي تقاضاها تزيد على الفائدة القانونية و وحاصل الوجه التاني أن الحكمة لم ترد على ما تمسك به الطاعن النائي من دفاع جوهرى من أن ذمته برئت من الضان حيث وود الطاعن الأول أقطانا تزيد قيمتها عن قيمة الضان في خلال المدة التي كفله فيها .

وحيث إن هذا النمى مردود فى وجهه الأول بأن مفاد نص الفقرة الثانية من الممادة ٢٧٧ مدنى أن الفانون لا يحظر على الدائن أن يجع بين تفاضى العمولة والفائدة المنفق عليها ولو زاد بجرعها عن الحد الأقصى المقرر قانونا للمائدة إلا إذا كانت العمولة المشترطة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها . وإذ كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى أن العمولة الى اقتضاها البنك المطمون ضده من الطاعن الأول كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قام بها تنفيذا لعقد التفويض بالبيع المبرم بينهما ولم تكن فوائد ربو بة مستقرة ، فإنه ما ينعاء الطاعنان سهذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن النمى بالوجه النانى من هذا السبب فى محله . ذلك أنه إذا عين الكفيل في الالتزام المستقبل مدة الكفالة فإنه يكون ضامنا لما ينشأ في ذمة المدن من النزامات خلال هذه المدة بشرط ألا يجاوز مذه الالتزامات الحد الاقصى المتفق على كذالته . وإذ كان ذلك وكان الطاعن النانى قد تمسك في دفاعه أمام

عكة الاستثناف أنه ضمن الديون التي تنشأ في ذمة الطاعن الأول حتى الامرام ١٩٦٩/٨/٣١ في حدود مبلغ ... ٢ جنيه كما هو تابت من عقد الكفالة المعقود بينه وبين البنك المطمون ضده في ١٩٦٣/٨/٢٨ وأن الطاعن الأول قد ورد البنك خلال تلك المدة أقطانا تزيد قيمتها عن المبلغ المكفول فبرئت ذمته بذلك من هذا المبلغ وكان الحكم المطمون فيه لم يحقى هذا الدفاع الحوهرى أو يرد عليه فإنه يكون معيبا قاصر البيان بما يوجب نقضه في خصوص هذا الوجه .

### جلسة ١ من يونيه سنة ١٩٧٦

ريامة السيد المستشار / أحدقتهم مرمى ؛ وعضوية السادة المستشادين : محدم العوابو رأس ؛ مسافظ وفقى » وعبد الليليف الموافق » وجمال التياني .

(YOV)

الطعنان رقمًا ١٨٨ : ١٩٣ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) تقادم " تقادم مسقط " مسئولية . نقل .

المفاوضات بين الناقل والمرسل إليه لتسوية النزاع · صلاحيتها سببا لوقف تقادم دعوى المسئولية عن تلف البضاعة · شرطه · عدم صلاحيتها سببا لقطع النقادم ·

(۲) تعویض .فوائد .

سريان فواقد النَّاخير من تاريخ المطالبة القضائية • شرطه • التعويض المستند لمل أحس نابتة بانفاق العلوفين بحيث لايكون للقضاء سلطة وحبة فى تقديره • اعتباره معلوم المقداروقت الطلب ولو تازع المدين فى مقداره •

١ — المفاوضات التي تدور بن الناقل والمرسل إليه بشأن تسوية النزاع بينهما حول المسئولية عن تلف البضاعة ، وإن كانت تصلح سببا لوقف تقادم دموى المسئولية المنصوص عليه في المسادة ع ١٠ من القانون التجاري مني كان يستفاد منها قيام المانع من المطالبة إلا أنهالا تصلح سببا لقطم التقادم ، إذ لا يتقطع التقادم إلا بالأسباب الواردة في المسادين ٣٨٣ ، ٣٨٣ من القانون المدنى ، وليس من بينها المفاوضات بين الدائن والمدين .

٧ - المقصود يكون المبلغ عل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لمسريان فوائدالتآخر من تاريخ الطالبة المقضائية وفقا لنص المادة ٢٧٦ من القانون المدنى هو ألا يكون المبلغ المطالب به تعويضا خاضما في تحديد لمطلق تقدير الفضاء ، أما حيث يكون التعويض مستندا إلى أسس ثابتة باتفاق الطرفين

عيت لا يكون القضاء سلطة رحبة في المتقدر ، فإنه يكون معلوم المفدار وقت الطلب لو فازع المدين في مقداره ، إذ ليس من شأن منازعة المدين إطلاق بد القضاء في التقدير إلى تظل سلطته التقديمية محدودة النطاق ومقصورة على حسم المتراع في حدودة النطاق ومقصورة على حسم قد تضمن التزام شركات التأمين بالتمويض على أساس القيمة المؤمن بها أوالأسعار الحجية أو السوقية بجهة التصدير – إذا لم تكن هناك تسميرة رسمية – أيهما الحي ، وكان الحكان الاستدائي والمطمون فيه قد الذيا هذه الأسمار السوقية فإن الخيم المتعدب في تقدير التمويض فقدره على أساس أقل الأسمار السوقية فإن الحكم المتناط إلى المتحديث المطلب به غير خال من النزاع مقدماً ، وغير محدد المقدار ، فإنه ويكون قد أخطأ في تطبيق القانون

#### المحكمة

بعد الاطلاع طى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد الهستشار المقسرر والهرافية ومد الهداولة .

وحيث إن الوقائع \_ على ما يبين من الحكم المطون فيه وسائر الأوراق \_ تخصيل في أن المطمون تسدهم النلائة الأول في الطمن رقم ١٨٨ سنة ٤٤ ق (أولاد المرحوم ... ... ... ) أقاموا الدعوى رقم ٧٥ سنة ١٩٦٦ تجارى كل الفاهرة صند ممثلي مجموعة شركات تأمين نفل البضائع ( الطاعنين في الطمن رقم ١٨٨ سنة ٣٣ق) والهيئة العامة السكك الحديدية طالبين الفضاء بالزامهم متضامتين بأن يؤدوا لهم مبلغ ١١٣٦٤ جنهاو ١٢٠٠ مليات والقوائد بواقع ه / من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السلماد . وأسسوا دعواهم على أمم يعملون تجارة الحضروات بالإسكندية ويستوردون شحنات من الطاطم من محافظات أسوان وقنا وسوهاج وينقلونها بالقطارات في ظل نظام النامين الحرى أعدته هيئة السكك الحديدية من مقتضاه أن تدفع شركات التأمين المؤمن لديما قيمة الممار التي تناف في حالة على المتقر بالمقل بعد معايقتها بواسطة مندوبها وقسد حدث في موم و ١٦ أن كانت

القطارات تصل متأخرة عن موحدها ثما ترتب عليه تلف حره كبير من شحنات الطاطم ثم إثبات حالتها في محضر حرره مندوب شركات التأمين ، وبلغت قيمتها ١١٣١٤جنبها و ٢١٠مليات. و إذ امتنعتشركاتالنامن وهيئة السكك الحديدية عن دفع هذه القيمة فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة. دفعت مجموعة شركات النامين وهيئة السكك الحديدية الدعوى بمدم قبولها استنادا لاادة ٩٩ منالقانون التجارى ولوجود شرط التعكّيم . كما دفعت بسقوط الحق في إقامة الدعوى استادا للادة ١٠٤ من القانونُ التجاري . وفي ١٩٦٧/٢/٢ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض جميع الدفوع و بالزام شركات التأمين متضامنة مع هيئة السكك الحديدية بدفع مبلغ ١٦٣١ جنبها و ٢٠٠٠مليات إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول ... ... .. .. ... والفوائد بواقعه./ منتاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . إسنا نفت مجموعة شركات التامين وهيئة السكك الحديدية هذا الحكم بالاستثنافين وقمي ١٩٢٤١٨٧ سنة ٨٤ق . وعجكة استثناف القاهرة قضت في ١٩٧٠/٣/٣١ بنلب خبير لبيان مقادير الطاطر التالفة وثمنها طبقا السقندات المقلمة من أطراف النزاع . و يعد أن قدم الخبير تقريره قضت ف ١٩٧٣/٣/٧ فى موضوع الاستثنافين بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام شركة التأمين وهيئة السكك آلحديدية بأن تدفع الطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٨٢٦٣ جنيما و ٨٣٣ مليا والفوائد بواقع ه./ من تاريخ ألحكم حتى السداد . طعنت مجموعة شركات التأمين في هذا الَّمكم بطريق النقض بالطعن وقم ١٨٨ سنة ٤٢ ق • كما طعن المطعون ضدهم الثلاثة الأول ... .. فيذات الحكم بالطعن وقم١٩٣ سنة ٤٤ق . وأبدت النيابة العامة رأيها في كل من الطمنين بنقض الحكم المطمون فيه. وعرض الطمنان على المحكمة في غوفة مشورة ، غددت جلسة لنظرهما . وبالحلسة المحددة الترّمت النيابة رأيها ·

وحيث إن المحكمة قروت ضم الطمنين لنظرهما مما وليصدر فيهما حكم واحد. وحيث إن كلا من الطعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ثما تنماء الشركات الطاعنة بالطمن رقم ١٨٨ سنة ٤٢ على الحسكم المطمون فيه مخالفة الفانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك تقول إنها دفست بتقادم حق المطعون ضدهم الثلاثة الأول ف رفع الدعوى عملا بالمادة ١٠٤ من الفانون التجارى لإقابتها بعد مضى أكثر من ١٨٠ يوما على استلام البضاعة ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى أن ثمة مفاوضات حرت بين المطمون صدهم والهيئة العامة للسكك الحديدة وترب عليها قطع هذا التقادم و إذ كان المشرع قد حدد في الممادين ٣٨٣ ، ١٩٨٤ من القانون المدى أسباب انقطاع التقادم وليس من بينها المفاوضات بين الطرفين ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ اعتد هذه المفاوضات كسبب قاطع للتقادم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النبي في علم . ذلك أن المفاوضات التي تدور بين الناقل والمرسل إليه بشأن تسوية النزاع بينهما حول المسئولية عن تلف البضاعة ، وإن كانت تصلح سببا لوقف تقادم دعوى المسئولية المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من القانون النباري مني كان ستفاد مها قيام المانع من المطالبة ، إلا أنها لا تصلح سببا لقطع التفادم، إذ لا ينقطع التقادم إلا بالأسباب الواردة في المادي، وليس من يينها المفاوضات بين الدائن والمدي، وليس من يينها المفاوضات بين المغاوضات بين المحلمون ضدهم الثلاثة الأول وهيئة السكك الحديدية (الناقلة) من أسباب قطع التقادم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد ترتب على هذا الخطأ أن حببت المحكمة نفسها عن بحث أثر هذه المفاوضات بالسبة لوقف التقادم واستفهار شروطه ومدته وما يرتب عليه من آثار ، بما يعيب الحكم المطمون فيه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

ومن حيث إن الطعن رقم ١٩٣ سنة ٤٢ أقم على سببين ، ينعى الطاعنون بالأول مها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وغالفة الناست بالأوراق . وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه قد انهى إلى تحفيض المبلغ المحكوم به إبتدائيا عقدار الربع بقولة أن ثمار الطاطم التالفة قد تصلح المتصرف فيها لأغراض أخرى غير الاستهلاك الآدمى، وأن الطاعنين قد تصرفوا فيها بالفعل بدليل عدم إثباتهم أجم أعدمو ها كليا أو جزئيا وهو ما يتطوى

على عائمة الناب بالأوراق والفساد في الاستدلال . إذ النابت معاضر أثبات الحالة الموقع عليها من مندوي الشركات المطون ضدها أن التالف وصف بأنه متعنى وأن حالته هذه روعيت في تعديد نسبة المتالف باتفاق الطرفين فأنه لوكان للتالف قيمة المفست هذه النسبة . كما أنه لم يثبت من الأوداق أن الطاعنين قيد تسلوا الطاطم التالفة . كما أن قول الحكم أن الطاعنين قد تصرفوا في الطاطم التالفة وأفادوا منها بدليل أنهم لم يثبتوا أنهم أعدموها فشوب بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى علمه . ذبك أنه لما كان الثابت من محاضر إنهات حالة الطاطم موضوع الدعرى المرقع عليها من مندوبي شركات النامين المطعون ضدها وهيئة السكك الحديدية والهاعين ، والتي كانت محت بصر محكة الموضوع ، أنها قدوت التاقف بنسبة مثوية من مشمول كل رسالة ، ولم يرد بها أن لهذا التالف قيمة معينة وكان الحكم المطمون فيه قد استبعد ربع المبلخ المحكوم به ابتدائيا على أساس افتراض أن الطاطم التالفة ليس قيمة دون سند من الأوواق ، وأنها ، وإن كانت لا تصلح للاستهلاك الآدي ، إلا أنها قد تصلح لاغراض أخرى ، وأن الطاعين تصرفوا فيها بالفعل بدليل عدم إنهاتهم إعدامها في الاستخلاص ، ذلك أن عدم إنهات إعدام تمار الطاطم التالفة لا يؤدى عقلا وبطريق الزوم إلى أن لهذه التمارقيمة ، وأن الطاعين قد تصرفوا فيها بالفعل ويوجب تقضه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب التائي على الحكم المطعون فيه الحلطاً ف تطبيق الفاون. وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قضيريان الفوائد القانونية بواقع ه / من تاريح صدوره لا من تاريح المطالب المهية ـ استنادا إلى القول بأن المبلغ المطالب به غير خال من الزاع مقدما وغير عدد المقدار ويستند وهو من الحكم خطا في القانون . ذلك أن المبلغ المطالب محدد المقدار ويستند تقدره إلى أسس نابتة اتفق عليا الطرفان مقدما في عقد التأمين . كما أن المساحة تقدره إلى أسس نابتة اتفق عليا الطرفان مقدما في عقد التأمين . كما أن المساحة الرسمية أن يكون المبلغ المطالبة الرسمية أن يكون المبلغ المطالبة الرسمية أن يكون المبلغ المطالب به خاليا من التراع .

وحيث إن هذا النعي في محله. ذلك أن المقصود بكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط نسريان فوائد التاخر ببن تاربح المطالبة به القضائية وفقا لنص المــادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، هو ألا يكون المبلغ المطالب به تعويضات خاضعة في تحديده لمطلق تقديرالقضاء . أما حيث يكون تحديد التعويض مستندا إلى أسس ثابتة بالفاق الطرفين بحيث لا يكون معها للقضاء سلطة رحبة في التقدير ، فإنه يكون معلوم المقدار وقت الطلب واو نازع المدين في مقداره ، إذ ليس من شأن منازعة المدين إطلاق يد القضاء في التقدير ، بل نظل سلطته التقديرية محددة النطاق ، ومقصورة على حسم النزاع ف حدود الأسس المتفق عليها . لمساكان ذلك ، وكان عقد التأمين الذي استند إليه الطرفان ، قد تضمن الرَّام شرَّات التَّامِين بالتعويض على أساس القيمة المؤمن سها ، أو الأسعار الرسمية أو السوقية بجهة التصدير – إذا لم تكن هناك تسميرة رسمية ــــ أسهما أقل ، كان الحكمان الابتدائي والمطمون فيه قد التزما هذه الأسس ، كما الترمها الحبير المنتدب في تقدير التمويض ، فقدره على أساس أقل الأسعار السوقية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسريان الفوائدالنأخيرية من تاريح الحكم استنادا إلى أن التعويض المطالب به غير خال من الزاع مقدما وغير محاد المقدار فإنه يكون قد أحطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضه

### جلسة ١٥ يونيهمنسنة ١٩٧٦

برياسةالسيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ،وعضوية السادة استشارين. ا إبراهيم السهيد ذكرى ، وتحود عثمن درويش ،وزكىالساوى صالح ،ومحمد ابراهيم الدسوقى علوان -

# (ron)

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) اختصاص " اختصاص نوعي " قسمة . ملكية .

دعوى القسمة • اختصاص المحكمة الجزئية بنفرها أياكانت قيمة الأموال المراد نسمبًا • إثارة نراخ بشأن ملسكية اشريك • الفصل فيه يكون للمكنة المختصة طبقًا لةواعدالعاس

(٧) حكم "حجية الحكم". "قوة الأم المقضى". ملكية .

الفصل نهائيا في شأن الملسكية في دعوى سابقة بين ذات المصوم • عدم جواز التنازع بشأن هذه المسألة في دعوى أشرى • لايغير من ذلك أن يكون الفصل في تلك المسألة واودا في أسباب الحكم السابق • علة ذلك •

#### (٣) حكم " مالا يعد قصورا " قوة الأمر المقضى . صورية . بيع .

الفصل نهائيا في شأن الملسكية في دعوى سابقة استنادا إلى جدية عقد السيح عدم جواز الادعاء يصورية هذا المقد في دعوى لاحقة بين ذات الحصوم ، اغفال الحسكم الرد على هذا الادعاء ، لاقصور ، ثبوت أن الطاعة لاتملك قدرا من الأطران ، أثره ، انسدام مصلحتها في الطمن بالصورية على عقد البيع المتضمن ذات الأطوان ،

١ - النص في المادة ٨٣٨ من الفانون المدنى يدل على أن المشرع جمل الاختصاص بنظر دعوى القسمة للحكة الحزئية أيا كانت قمة الأموال الشائمة التي يراد اقتسامها فإذا أبيت منازعات الاتمائي بإحوامات القسمة إنما بأصل ملكية الشريك أو بمقدار حصته الشائمة ، فإن الفصل فيها يكون المحكمة المختصة .

وفقا للقواحد العامة ، فاذا كانت من اختصاص المحكة الحزئية تولت هذه المحكمة الفواعد العامة وإذا تجاوزت المنازمة اختصاص المحكة المذكورة فعليها أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وأن تحدد لهم الحلسة التي يحضرون فيها ووقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا في تلك المنازعات .

٧ - متى كان الحكم الصادر في دعوى القسمة التى أقامها الطعون طبه الرابع ضد المطعون عليهما الثاني والثالث وآخرين وتدخلت فيها الفاعنة ،قد حسم التاع بشأن ملكية القدر موضوع الدعوى ،واتهى في أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا وهو غير مالك إذ أن مدينة تصرف في نصيبه المراثي بعقد بيع إلى آخرين أشهر قبل اتفاذ إحرامات نزع الملكية ضده ، ولما كان انقضاء في هذه المسألة قد أصبح نهائيا فإنه يكون مانما من التنازع فيها بين الحصوم أنفسهم في أية دهوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيا يدعيه أى سالطوفين قبل الآخر من حقوق مترتبة طبها ولا يمنع من حيازة قضاء الحكم في هذه المسألة لفوة الأمن من حقوق مترتبة طبها ولا يمنع من حيازة قضاء الحكم ألسابق، ذلك أنه متى كات هذه الأسبب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا عيث لاتقوم له قائمة إلا بها فإنها تكون معه وحدة لا تحجزأ ورد طبها ما يرد عليه من فوة الأمر المقضى.

٣— منى كان الحكم الصادر — في دعوى قسمة سابقة بين نفس الح صوم قلا حمم النزاع بشأن ملكية القدر المننازع عليه ، مقروا أن عقد البيع الصادر من المدين إلى المشترين منه هو عقد جدى وتم شهره قبل أن يتخذ المطعون عليه الرابع إجراءات نزع الملكية ، فلا يكون مالكا المذا القدر لأن حكم مرسى المزاد لا يتفل إلى الراسى عليه المزاد من الحقوق أكثر مما المدين المترومة ملكيته . وكان المنقل إلى الراسى عليه المزاد من الحقوق أكثر مما المدين المترومة ملكيته . وكان سالف الذكر وإثارتها من جديد في الدعوى الحالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثريت ولم يبحثها المكم الصادر فيها ؛ وإذ الترم الممكم المطعون فيه حجية المكم السادر فيها ؛ وإذ التصوص ، فإن النمي عليه القصور لعدم الرد على دفاع الطاعنة بشأن صورية عقد البيع الصادر من المدين المقصور لعدم الرد على دفاع الطاعنة بشأن صورية عقد البيع الصادر من المدين

يتخون غير سديد . ولحساكان التايت أن الطاحنة لاتملك المثانية قراريط موضوع التياع ، فلا يكون لمسا مصلحة في الطعن بالصورية على مقدى البيع موضوع الدموى الخنسبة لمذا القدر .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمراضة وبعد المداولة •

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع ــ على ماييين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تجميل في أن للطمون طيه الأول أقام الدهوى رقم ٢٢٢٥ سنة ١٩٦٩ مدني المقاعرة الإبتدائية مندالطلعنة وباق المطعون طيهم طالبا الحبكم يعبسة وتناذ المقدين المؤرخين م/١٩٦٧ ، مع/١٩مه ١ الصادرين من المطمون عليما الناني والنالف والمتضمن بعهما له ع س ١٤ ط مشاها في الأطيان البيئة المدود وَلَقَعَالُمُ بِصَحِيقَةَ الْعَمْوَى مَقَائِلُ ثَمَنَ قَدْرَهِ ١٢٠ جَنِيهَا لَلْعَقَدَ الْأُولُ ٤٠٠ د جنيه للمقد الناني وشطب التكليف الوارد باسم الطاعنة عن ٨ ط من الفدر موضوع عقدى البيع ورده إلى تكليف المرحوم `.. .. .. .. ، وقال بيانا لدعوآه أنف غوجب عقدين عرفيين مؤوخين ٥١٥/١٩٦٥ ، ١٩٦٥/١٩١٥ باع إليه الطعون عليهما التأتى والثالثة الأطبان الزراصة سافة الذكر وألى آلت إليهما يَظْرِيقِ الْمُرَاتَ مَنْ وَالِدَهُمَا المُرْسُومِ ﴿ ... ... ... ... الْمُتَوَلِّى سَنَّةَ 1921 ؟ فيؤلمه تبين متدهسير في إبراءات التهو أن نمانية قراويط من الأطيان المبيعة فكلفة باشم الطاحة تنبعة إتفاؤها إحرامات نزع الملكية ضد مدينها المطمون طبه الرام ورسو المزاد طمها بمقتضى الحكم رقم ٢٠٩ سنة ١٩٦٠ سوع قايرت وُقْتَعِيلَ حَكُمْ مَرَسَى الْمَوْادَ بِرَقِم 1944 سنةُ 1971 شهر مقاوى الفاحرة ٤ وإذ لم تكل هذه الخاطبان بملوكة لمدينها المذكور ، كما لم تكن بملوكة لحسين سكاوى المقواز ملين المطعون طية الرابع حسبا "بستسن الحكم رقم ٧٤ سنة ١٩٦٠هـ ف ميستانين بها عما لاتكون ميه الطاعة والكة لهذا القدر عقد أقام الدهرى

للكم له بطلباته سالفة الذكر ، و بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠ حكمت المحكسة بطلبات المطعون عليه الأول . استأنفت الطاعنة هــــذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٩٦ سنة ٨٨ ق المقاهرة طالبة الغاه بالنسبة إلى ثمانية القرار يط محالاتزاع وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٠ حكت المحكة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ألمت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرقات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن بني على ثلاثه أسباب تنعي الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي ميان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بشطب التكليف الوارد باسمها عن مساحة كنانية القواريط على أن الحكم الصادر في دحوى القسمة رقم ٧٤ سنة ١٩٦٠ مدني مستا تعسبها قطع في أن المطمون عليه الرابع الذي النفذت الطاعنة ضده اجراءات نزع الملكية لم يقلك هذا القدر لأنه لم يكن مملوكا لمديسة ... .. ... ... ... الذي باشر صله ابراءات نزع الملكية بمقتضى الحكم رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٦ يبوع قليوب عن القدر المذكور ، إذ تبين أن ... .. ... ... ... تصرف إلى الغيرق إجراءات نزع الملكية ضده ، في حين أن الحكم المذكور لم يفصل في الملكية في ف ذاتها إذ أن لقاضي القسمة تقــــدير جدية النزاع الذي يدور حول الملكجة لا للفصل في موضوعها وأنما للوصول إلى قوار بناخ الفصل في القسمة أوالسير في إجراءاتها ،هذا إلى أن دعوى الفرز والتجنيب تحتلف عن دهوي صحة ونفاذ عَقَدَ البِيعِ عَمَلًا وسببًا ، ومن ثم فأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم الصادر فَ الدَّقُوى رقم ٧٤ سنة ١٩٦٠ قد حازُ قسوة الأمر المقضى في النزاع المطروح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النبى صردود ، ذلك أن النص فى المــادة ٨٣٨ من القانون المدنى على أن '' تفصل المحكمة الحزاية في المنازعات التى تتعلق بتكوين الحصص وفي كل المتازعات الأحرى التي تدخل فى اختصاصها ٧ ــ فإذا قامت منازعات

لاتدخل في اختصاص تلك المحكمة كان عليها أن تحيل الخصـــوم إلى المحكمة الا. دائية وأن تعين لهم الحلسة التي يحضرون فيها وتقف دعوى القسمة إلى أر يفصل نهائيا في تلك المنازعات "، بدل على أنَّ المشرع جمل الاختصاص بنظر دعوى القسمة للحكمة الجزئية أياكات فيمة الأموال الشائعة التي يراد اقتسامها فاذا أثيرت منازعات لاتتعلق باجراءات الفسمة وأنما باصل ملكية الشريك أو بمقدار حصته الشائعة فأن الفصل فيها يكون للحكمة المختصة وفقا للقواعد المامة ، فأذا كانت من اختصاص المحكمة الحزئية توات هذه المحكمة الفصل فيها ، وإذا تجاوزت المنازعة اختصاص المحكمة المذكورة فعلها أن تحيل الحصوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة وأن تمدد لهم الجلسة التي مجضرون فيها وتوقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا في تلك المنازمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بشطب التكليف الوارد باسم الطاعنة من ممانيسة القراريط موضوع النزاع ملى قوله أن الحكم الصادر المستأنفة الطاعنة \_ رقم ٧٠٠ سنة ١٩٦٠ مدنى قليوب الجزئية بايقاع بيع العقار المبين بقائمة شروط البيع وتنبيه نزع الملكية الذى أشهر برقم ٢٩٧٩ في ١١/٥/١١ بمكتب شهر عقارى القاهرة وقد صدر الحكم فى الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٦٠ المستأتف طهما الثاني والنالثة \_ المطعون عليهما الثاني والتالثة \_ضد المستأخف عليه الأخير\_ المطعون عليه الرابع \_ مدين ألمستأنفة المنزوعة ملكبته لصالحها وضدآ حربن فقسسد تدخلت فيهآ المستأنفة منضمة السنأنف طيه الأخير الذى أقامها بطاب الحكم بفرز وتجنيب نصيبه البالغ قدره وط موضة الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى مقوله أنه يمتلك القدر المذكور على ثلاث قطع شائعة ف أطيان المستأغ طهما التاني والنالثة وباق المستأنف عليهم وكان يهمه فوز وتجنيب نصيبه والذي يضم البدطيه كل من ... .. .. ما للطمسون طيه الدعوى بتاريخ ٢/١٦ ١٩٥٩/١ بأعباد الةـــرعة التي أجريت بتلك الجاسة وقد أستانف المستآنف طبهما الثانى والثالثة ذلك الحكم وقعنى فى الاستثناف وقم ٧٤ سنسة ١٩٦٠ مستانف بنها بجلسة ١٩٦٢/١٧/٤ بأبول الاستثناف شكلاو فبول

تدخل .. .. .. الطاعنة \_خصا \_ ثالثا منضا للستأنف عليه الأخير وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأذب عليه الأخير وكانت. أسبابه ذلك آلحكم الاستثناف المرتبطة بمنطوقة والتي تأسس عليها انتهت إلى أن أمتماد المسنأنف عليه الأخير إلى الحكم رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٦ مســ نى قليوب المشهر برقم ١٨٧٨ ف١٩٥٧/٥/١٩ في تملك القدر موضوع دعوى الفرز والتجنيب المستأنف حكمها ليس من شأنه أن ينقل ملكية هذا القدر اليه لأنها غير مملوكة لمدينة ... ... ... الذي كان قد تصرف في حصته الشائعة التي ورثها ص والده بالبيع للستأنف عليه الرابع والخامس والسادس في الاستثناف رقم ٧٤ سنة ٩٦٠ عدا أربعة أسهم بعقد جدى مستجل قبل أتخاذ أجراءات نزع الملكية ومادام الامركذلك كـان حُكم مرسى المزاد المذكور سند المدعى عليه الثالث ــ المطمون عليه الرابع – لاينقل اليه من الحقوق أكثر نما للدين المنزوعة ملكيته فلا يعتبرمالكا لهذأ القدرو بالتالى ليس لهرفع دعوىالفرز والتجنيب المستأنف حكمها ومن ثم فان استناد المستأنفة على منازعة المستأنف عليه الأول\_المطعون طيه ـ بمقولة تملكها من القدر موضوع العقدين ٨ ط تأسيسا على حكم صرسى ا إذاد الصادر لها بايقاع البيع سالف الذكر صَد المستأنف عليه الأخير الذي تملك القدر موضوع ذاك الحكم عقتضى الحكم رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٦ مدنى قليوب تكون هذه المنازعة منها في غير محلها وغير جائز إثارتها من جديدبعدأن استقوت وحازت حجية الثبي المفضى فيه في الدعوى الماثلة في خصوصية المنازعة المناوة في الدعو ين والتي حسمها الحسكم المذكور" ،ثما مفادهأن الحكم رقم ٧٤سة . ١٩٦٠

مدنى مستأنف بنها الصادر فى دعوى القسمة التى أقامها الطعون عليه الرابع ضد المطعون طبيعها النائى والثالثة وآخرين وتدخلت فيها الطاعنة قد حسم النزاع بشأن ملكية القدر موضوع الدعوى وانتهى فى أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه إلى أن الطاعنة غير مالكة لهذا القدر لأنه آل إليا من المطعون عليه الرابع وهو غير مالك إذ أن مدسه ... ... ... ... ... تصرف فى نصيبه المراثى بعقد سع إلى آخرين أشهر قبل اتخاذ إجراءات نزع الملكية ضده ، ولما كان قضاء عكمة نبها فى هذه المسالة قد أصبح بهائيا فانه يكون مانعا من الننازع فيها فضاء عكمة نبها فى هذه المسالة قد أصبح بهائيا فانه يكون مانعا من الننازع فيها بين الخصوم أنفسهم فى أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هى بذاتها الأساس بين الخصوم أنفسهم فى أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هى بذاتها الأساس

فها يدعيد أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ولا يمنع من حيازة قضاء الحكم ألف المسابق ، فلك أنه متى كانت هذه الاسباب مرتبطة بالمنطوق أسباب الحكم السابق ، فلك أنه متى كانت هذه الاسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا عيث لا تقوم له قائمة إلا بها فإنها تكون معه وحدة لا تجزأ و يرد عليها مايد دايد من قوة الأمر المقضى ، وإذ للزم الحكم المطعون فيه قضاء الحكم السابق رقم به عنه معمد مستأنف بنها الصادر بين الحصوم انصبهبشان ملكية القدر موضع النزاع وهي ذاب المسألة للتي تؤسس عليها الطاعنة حقوقها في الدعوي الحالية فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و يكون النعي عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن حاص النعى بالسيبين النانى والتالث أن الحكم المطمون فيه شابه القصور ، ذلك أنه استند في قضائه إلى أن ... ... ... ... ... ... الذى اتخذ المطعون دليه الرابع إجراءات نزع الملكية ضدمورسا طيه مزاد التدر موضوع النزاع بمقتضى الحكم رقم ٥١٨ سنة ١٩٥٦ بيوع قليوب باع نصيبه في الأعيان التي آلت إليه بالمعاث من والده إلى كل من ... ... .. يعقد جدى مسجل قبل إنخاذ إجراءات نزع الملكية ورتب الحكم ملى ذلك أن حكم مرسى المزاد لاينقل ملكية القدر الذُّكور إلى المطعون عليهُ الرابع في حين أنَّ الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستثناف بأن مقد البيع صدر صوريا بالتواطؤ بين ... .. .. .. .. وبين المشترن منه ، وبالتالى يكون عقدا البيع الصادران من المطمون عليهما التانىوالنا انهالى المطمون عليه الأول صوريين ، كما أن هؤلاء المشترين يستأجرون أرض النزاع وكمانوا على هم بإجراءات نزع الملكية التي أتحذها المطمون عليه الرابع والطاعنة وقد أنذوت المطمون طيه الأول و ... ... ... ... بتاريخ١٩٦١/٧١ بأنهاأسبحت المسالكة لهذا القدر وأنه يتعين عليهما بوصفهما مستأجرين سداد الأجرة أأيها ت هذا إلى أن البيع صدر من ... .. ... ... ... بعد أن استصدر ضده المطعونُ طيه الرَّابعِ أمر الإِداء وقم ٣١٣ سنة د١٩٥ ولم يرد الحكم على هذا المنفاح عما يعيبه بالقصور

وحيث إن النمى في غير محله ، ذلك أن الحكم رقم ٧٤ سنة ١٩٦٠ مدى مستأنف بنها السادر بين الحصوم قد حدم النراع وعلى ماسلف البيان فى الرد على السبب الأول بشأن ملكية القدر المتنازع عليه مقررا أن البيع الصادر من ... ... ... ... الى المشترين منه هو عقد جدى وتم شهره قبل أن يتخد المطعون عليه الرابع إحراءات نرع الملكية فلا يكون مالكا لهذا الفدر لأن حكم مرسى المراد لاينقل إلى الراسي عليه المزاد من الحقوق أكثر مما المدن المنزوعة ملكيته ، وَان لهذا القضاء حجية ملزمة ومانعة من إعادة البحث في مسألة جدية عقد البيم سالف الذكر وإثارتها من جديد في الدعوى الحالية ولو بأدلة قانونية أو واقليَّة لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها وإذ الترم الحكم المطعون فيه حجية الحكم أأسابق في هذا الحصوص فإن النعي عليه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعنة بشأن صورية عقد البيع الصادر من ... ... ... ... ... يكون غيرسديد ، وال كان الثابت أن الطاعنة لاتمنك الثانية قراريط موضوع النزاع فلا يُكون لها مصلحة في الطعن بالصُّورية عنى مقدى البيع المؤرخين ه/١/٦٣٦١ ؟ ١٩٦٥/٩/٥٠ الصادرين من المطعون عليهما الثانى والتالثة إلى المطعون عليه الأول بالنسبة لهذا القدر ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه غير منتج .

# جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٦

مي**اسة السيد المستشار مصطفى كا**ل سليم • وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفقى ، وأحد سيف الدين سابق،وجد عبد احالق البغدادى؛ وأحد شبية الحد ·

(109)

الطعن رقم ٤٠٤ سنة ٤٢ القضائية :

حكم « الأحكام الحائز الطعن فيها » . نرع الملكية للنفعة العامة .

استئناف .

فرع المذكمة طبقاً لأحكام القانون ٧٧٥ سنة ١٩٥٤ - المنازعة حول بدء سريان الفوات التأخيرة المستعقة للممالك ، استناد الحكم عند الفصل في هذه المنازعة الى نص المماذة ٢٦٦ مدتى . ارّه . قالميته للطعن فيه بالمسبة لما قضى به في هذا الشق طبقاً لقواعد العامة .

إذا اختلفت بالمنازعة الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٧٧ه لسنة ١٩٥٤ بشان نزع ملكية المقارات لائمة العامة والتحسين، منازعه أخرى خارجة عن نطقه وفصلت المحكة فيا مدالما بينهما من أرتباط ، فإن الحكم يكون غير قابل للطعن في يتطن بالمنازعة الأولى ، وقابلا له فيا يتعلق بالمنازعة الأخرى وفقا المقواء العامة في قانون المرافعات وإذ كان النابت من مدونات الأخرى وفقا المقواء الدامة في قانون المرافعات وإذ كان النابت من مدونات تقدير قيمة الأرض المنزوعة طكيتها واستحقاق الطاعنين للفوائد التأخيرية ، وهد مرباتها ، وقضى الحكم الابتدائي للطاعنين بدمن الأرض واستحقاقهم الطونين لهذا الحكم على قضائه بالفواء وطلب المطمون صده الفاءه وطلب الطاعون صده الفاءه وطلب الطاعون استحقاق الفرائد من تاريخ الاستيلاء على الأرض ، وكانت العبرة في معرفه ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تعابيق القانون ٧٧

عن تطبيقه هي بما قضت به المحكة لا بما طلبه الخصوم ، وكان الحكم الابتدائي قد طبق في شأن استحقاق الفوائد المطاعنين وبدء سريائها المسادة ٢٣٦ من القانون المدنى وقضى لهم بها من تاريخ الحكم حتى السداد فإنه بذلك يكون قد قضى في منازعة غير ناشئة عن تطبيق قانون نزع الملكية ويكون هذا الحكم قابلا للطمن فيه وفقا للقواعد العامة في قانون المرانعات

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أنه بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ صدر القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ بتخصيص مسطح قدره ٢٨٩٠٠ مترا مربعا مملوك للطاعنين للنفعة العامة لإقامة معهد عليه و اتخذت إجراءات نزع ملكية هذا القدر وفقا لأحكام القانون ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين. وقدرت الجهة مازعة الملكية التي يمثلها المطعون ضده مبلغ ثلاثين جنبها للقيراط الواحد كتعويض للزك فاعترضوا على هذا النقدر أمام لحنة الممارضات طالبين احتساب التعويض بواقع سنة جنيهات للتر المربّع مع الفوائد بواقع ٤ ./ من تاريخ الاستيلاء حتى السداد ، وإذ قضت اللجنة برنض معارضتهم طعنوا في قرارها أمام محكة الزفازيق الابتدائية بالطعون أرقام ١٧ ، ١٨، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١، ٢٢ ، لسنة ١٩٧١ فأمرت المحكة بضمها وبتاريخ ٩ من يونيه سة١٩٧١ قضت بتعديل التعويض بجعله مبلغ ٣٤٢٢٦,٩٠٠ ج والفوائد بواقع : ٪ من تاويخ الحكم حتى السداد . استأنف ألطامنون هـذا الحكم بالاستشاف رقم ٢٠٧ لسنة ١٤ ق المنصورة طالبن تعديله في حصوص بد. سريان الفواند بجعله من تاريخ الاستيلاء الحـاصل في ه من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى السداد ، كما آستانفه المطعون ضده بصقته بالاستثناف رقم ١٨٧ لسنة ١٤ ق المنصورة

طالبا الفاح فيا قضى به من فوائد ، وبتاريخ ٢٠ مز مارس سنة ١٩٧٧ قضت. المحكة بعدم جواز الاستثنافين . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها لمل طلب رفض العامن ، ولمذعرض على المحكة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها انترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون ,فيه بالسبب الأول من أسبب العامن غالفة القانون ، إذ قضى يعدم جواز الاستثناف بالتطبيق الحادة عن قانون نزع الملكية رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ باعتبار أن الحكم المستأنف صدو في منازعة ناشئة عن تطبيق أحكامه ، في حين أن المنازعة دارت إبتله بين الطوفين حول أمرين أو لهما تقدير قيمة الأرض المنزعة ملكيتها ، وانتهما استحقاق أو عدم استحقاق الطاعنين للفوائد التأخيرية وبدء سريانها ، واقتصر النزاع أمام عكمة الاستثناف على الفوائد فقط مما يحكمه نصر المحادة ٢٢٦ من الفانون المدنى بحيث تخضع الأحكام الصادرة بشأنه من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، دون المحادة ١٤ من قانون نزع الملكية وقم ٧٧٥ اسنة ١٩٥٤ بأعتباره ليس من المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك أنه إذا اختلطت بالمنازه الناشئة عن تطبيق أحكام القانون وقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نرع ملكية العقاد السائفة العامة والتحسين ، منازعسة أخرى خارجة عن نطاقة ، وفصلت انحكمة فهما معلما بينهما من ارتباط ، فأن الحكم يكون غرقا بل للطعن فيا يتعلق بالمنازمة الأولى وقا للا للطعن فيا يتعلق بالمنازمة الأولى وقاللا له فيا يتعلق بالمنازمة الأرض وفقا للقواعد العامة فى قانون المرافعات وإذكان الناب من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع بن الطرفين دار أمام عكمة أول درجة حول تقدير قيمة الأرض المناوعة المناتب بمن الأرض عكمة أول درجة حول تقدير قيمة الأرض المناوعة المناتب بمن الأرض واستحقاقهم للفسوائد من تاريخ الاستيلاء ، كا طلبوا ، واقتصر استعناف واستحقاقهم للفسوائد من تاريخ الاستيلاء ، كا طلبوا ، واقتصر استعقاق الطرفين لمذا الحكم على قضائه فطلب المطمون شده العامة في معرفة ما إذا كان الحكم الدوائمين تاريخ الاستيلاء ومعرفة ما إذا كان الحكم الدوائمين تاريخ الاستيلاء ومعرفة ما إذا كان الحكم

صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ شأن نزع ملكية العقارات للنفعة العلمة أو التحسين أو غير ناشئة عن تطبيقة هي بما قضت به المحكمة لابما طلبه الخصوم ، وكان الحكم الابتدائي قدطبق في شأن استحقاق الفوائد الطاعنين و بده سريانها المادة ٢٧٩ من القانون المدنى وقضي لهم بها من تاريخ الحكم حتى السداد فأنه بذلك يكون قد قضى في منازعة غير ناشئة عن تطبيق قانون نزع الملكية و يكون هذا الحكم قابلا للطمن فيه وفقا القواعد عن تطبيق قانون المرافعات وإذ خالف الحكم المطمون فيههذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف وفق المحادة في منازعة ناشئة عن أحكامه فأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث السبب الثاني من سهى الطحن

### جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار عد أسعد محمود 6 وعضوية السادة المستشارين محمد محمد أنهدى6 وسعد فلشاذتي 6 وحسز مهران حسن 6 ومحمد الباجنويق -

( + 7 + )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٤ق "أحوال شخصية" :

( ٢ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية <sup>وو</sup> الولاية على المـــال " . دعوى .

- (١) الزّاع في مواد الولاية على الممال . ليس خصومة حقيقية . انطواء، على معنى الحسبة .
  - (۲) طلب الحبير · ماهينه · عدم جواز توجيه إلى ورثة المطلوب الحجر هليه ·
- (٣) وفاة المطلوب الحنجر عليه أثناء ةغر الطلب أثره زوال ولاية محكمة الحجر وجوب الحكم يادتها، الطلب ولو سهق ترجيله •

النراع في مواد الولاية على المسال له ذاتية مستقلة تنطوى على معنى الحسية حفاظا على أموال ناقص الأهلية أو عديمها وليس بخصومة حقيقية

٧ -- طلب الحجر يستهدف مصامة خاصة ومصالح عامة ترجع كلها الى حفظ مال من لايستطيع المحافظة على ماله ، وهو بهذه المنابة طلب شخصي لصيق بانسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب المجر عليه تستدعى حالته اتخاذ تدابير معينة لحمايته من نفسه ومن الغير بقرض القوامة عليه و إخضاعه لإشراف محكة الحلاية على المال ، يوجه إلى شخص المطلوب المجر عليه ولا يجسوز توجيه إلى المخطفة العام ، ولذلك ناطت المادة ١٩٩٩من قانون المرافعات بالنيابة العامة وحمدها ، رواية مصالحه والتحقق من حالة المطلوب المجر عليه وقيام أسباب المجر التي حديما السيل سلطة التحقق من حالة المطلوب المجر عليه وقيام أسباب المجر التي حديما المقان و افتراح التدابير التي ترى اتخاذها المحافظة على أمواله .

مؤدى نصوص المواد ٤٧ من القانون المدنى و ٤٧ و ٧٨ من المرسوم
 قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ بأحكام الولاية على المسال و ٩٧٠ من الكتاب

الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والواردة في بابُ الإحراءات الحاصة بالولاية على المسال مجتمعة أنه إذا مات المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب المقدم فرنه يتنهى الحق فيه وتزول ولاية عبكة لجحو بنظره لهلاك الديخص المراد إخضاعه للمجو والقوامة تبعا لاستعالة أن يقضى بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الحجر عليه وبالتحفظ على ماله . يؤيد هذا النظر أن المشرع بموجب المسادة ٧٨ من المرسوم بقانون وقد ١١٩ لسنة ١٩٥٢ السالفة الإشارة أحرى الأحكام المقررة في شان الوصاية على الفصر على القوامة ، وقصد بذلك ـ وعلى ماجاء بالمذكرة الإيضاحية ـ أن القوامد المناصة بالوصاية تسرى على القواءة بالفدر الذي تتلائم في حدود أحكمها مع طبيمتها ، مما مفاده أنه إذا توفي المطلوب الحجر طيه فقــد . لب الحجر محله وموضوعه واستحال فانونا أن تمضى المحكسـة في نظره ، وأكد المشرع هــــذا المعنى في المــادة ٧٠ من قانون المرافعات الآنفة الذكر باستبعاده أتباع الإحراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المسل ومنها توقيم الحجر ورفعه وتدين أتمامة ومراجعة أعمالهم وحساباتهم إذا انتهت الولاية على المسال فيما عدا حالتي الفصل في الحساب السابق تقديمه للحكمة وتسليم الأموال لورثة ناقصي الأهلية أو عديمها اعتبارا بأن الولاية مشروطة بقيام موجها فإذا العدم الموحب زالت الولاية وأوردت المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاعلى تلك المــادة و وأوردت المــادة ٩٧٠ فاعدة عامة في مدى تطبيق أحكام هذا الباب م حيث الزمن على أنه إذا انتهت الولاية القضائية على المال لأى سبب من أسباب انتهائها كعودة الأب إلى ولايته أو زوال سهب عدم الاهلية أو وفاة عديم الأهلية أوعودة العائب أو ثبوت موته ، لانقبع الإحراءات المدكورة إلا في تسليم الأموال م النائب عن عدم الأهاية أو وَ بل المَائد وَوَالْفُصَلُ فِي الْحَالَمُ الْعَجَمَةُ فعلا أما ماعدا ذلك من المسائل ولو اتصل بادارة الأموال فتتبع في الدعوى به الإحراءات العادية ويحضع لقواعد الاختصاص العامة " مما مؤاداه أنه تستحيل على المحكة أن تأمر بتعيين قم على شخص ليس على قيد الحياة لتنافر ذلك معطبيعة الحِمْرِ ذَاتَهِ ، أو أن تعهد إليه بتسليم أمواله أو تولى إدارتها وحفظها لأن الحرب لايهةَ له على مال بعد أن انتقل مجرد الوفاة وبقوة القانون للوارث أو للموصى لهِ

فيقضى بالتلف الطلب المقدم بالمجر ويصبح بسبب الموت غير ذى موضوع . ولا يحول دون الحكم بانتهاء طلب المجر سبق تسجيلة لأن الحكمة من تسجيل هذا المحلف وفق المسافة ٢٦٠ ، من قانون المرافعات .. وعلى ماأفصحت عنه المذكرة الإيضاحية .. هي حاية الغير ممن يتعاقد مع المطلوب المجر عليه ، ولم يحل السلم وبعوبيا بل ترك التقدير لقاضى الأمور الوقتية من تحقق من جدية الطلب خشية أصلحة استماله مع ما يترتب عليه من الآثار خطيرة في سير أعمال من قدم ضده طلب المجر عالام الذي لاتستازم استمرار عكمة الولاية على المسال في نظر طلب المجر عليه .

#### المحكمة

بعدالاطلاع على الأوواق وسماع التقوير الذي تلاه المسيد المستشار المقسور والمرافعة وبعد المدلولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ماسين من الحكم المطمون فيسه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن الطاعنة تقدمت إلى نيابة القاهرة الاحسوال الشخصية طالبة ترقيع الحجر على والدتها للسفة والغفلة وتعيين مدير مؤقت لإدارة أموالها للحكة خلمة ١٩٧٤ كل مصر الحديدة وبعد تحقيق الطلب وتسجيله قدم للحكة خلمة ١٩٧٤/٤/١ لإعلان المالوب الحجر عليها ، وجده الحلسة ١٩٧٤/٤/١ لإعلان المالوب الحجر عليها ، وجده الحلسة قسرر الحصوم الحاضرون أنها توفيت تناريخ ١٩٧٤/٤/١٠ ، وطلبت الطاعنة حفظ الطلب وطلب بلق الورثة الحكم رفضه و بناؤ يح ١٩٧٤/٤/١٠ التحامنة هذا الحكم وتناويخ ١٩٧٤/١٠ منت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف علمنت الطاعنة عذا الحكم وتناوية الحكم بغرين المتقن عامدت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعشى الملكم ، وعوض الطلبة مؤهدة المحكمة في غرفة مدورة فرأنه جديرا المختلفة والمحتلة في غرفة مدورة فرأنه جديرا المختلة والمحتلة في غرفة مدورة فرأنه جديرا

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تفول إن الحكم أيد قضاء عكمة أول درجة بوجوب الفصل في موضوع طلب الحجر دخم وفاة المطلوب الحجر عليها أثناء نظر الدعوى أعامها وقبل حجزها للحكم على سندمن القول بأنه لاناثير لهذه الوفاة على اختصاص محكة الولاية على الحـال لانها منوطة ببحث سبب الحجر باعتباره حالة قانونية لا نقوم ولاتنقضي إلا بحكم فيها ، وأنه طالما قد سجل طلب الحجر الله يتمين الفصل في موضوعه ، دون أن يكون لها شأن بما قد ينار حول صحة أو بطلان النصرفات الصادرة من المطلوب الحجر طيها أمام الحكمة المدنية ورتب على ذلك وفض الاستجابة لطلب الطاحة حفظ المسادة اوفاة المطلوب الحجر دلها ، ف حين أن الحجر فيد ندامي مستهدف حابة شحص المطلوب الحجر طيه يفرض القوامة مليه ، فإذا مات انتبت ولاية حكمة الحجر دور أن تستطيع توقيع الحجرعليه أو تعيين قم على أمــوالـ ، يحيث لا يبق بعد ذلك إلا اختصاص المحكمة للدنية شأن المنازعة في صحمة التصرف وهو يختلف اختلافا بينا من طلب الحجر ، لايغير من ذلك أن الحكم النهي إلى رفض طلب الحجـــر، لأن التعرض لموضُّوع الطلب ينطوى في حددًاته بدادة على تحويل محكمة الولاية على المال الحتى بَتُوقيع الحجر ، وهو مايستحيل نصوره بعدالوفاة ، الأمر الذي يعيب الحكم بآلحظاً في تطبيق القانون •

وحيث إن النبى في علم ، ذلك أنه لما كان النزاع في مواد الولاية على المال فاتية مستقلة ينطوى على معنى الحسبة حفاظا على أموال ناقص الأعلية أو مديمها وليس يخصومة حقيقية ، وكان طلب المجر يستهدف مصلحة خاصة ومصالحامة يرجع كلها المل حفظ مال من الاستطيع المحافظة على ماله ، فهو بهذه المثابة طلب شخصى أحبق بإنسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب الحجر عليه تستدى حالته إنفاذ تداير مهينة لحمايته من نقسه ومن القير بفرض القوامة عليه واختضاعه المحافزة الولاية على المال يوجه إلى شخص المطنوب المجرعليه ، ولايجوز توجهه إلى خقه العام ، ولذلك ناطت المادة 179 من قانون المراقعات بالنيابة الحامة وعاية مصالحه والتحفظ على أموالد والإشراف على إدارتها ، وشولت لما في هذا المديل ملطة النحق من حالة المطلوب الحجر عليه وقيام وشولت لما في هذا المديل ملطة النحق من حالة المطلوب الحجر عليه وقيام

أسباب الحجرالي حددها الفانون واقتراح التدابير التي ترى إتحاذها للحافظة هل أمواله . لما كان ذلك وكانت المسادة ٧٤ من القانون المدنى تنص على أنه " يخضع فاقدوا الأهلية وناقصوها بحسب الأصل لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقا للقواعد المقررة فىالقانون " ، وتنص المـــادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧ بأحكام الولاية على المسأل على أنه "تقلهم مهمة الرصى . . . بفقد أهليت أو ثبوت غبته أو موته أو موت القاصر ، وتنص المادة ٨٧ منه على أن " يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن وصاية على القصر ، ويسرى على القامة والوكلاء. عن الغامين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء . ، كما تنص المادة ٩٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المراضات المضاف بالقانون وقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۵۱ والواردة في باب الإجراءات الحاصة بالولاية مل المسال على أنه لا يتبع الإجراءات والأحكام المقررة في هذا البلب إذا إنتهت الولاية على المسأل ،ومع ذلك تظل المحكمةالمرفوع إليها المسادة عتصة بالفصل في الحساب الذي قدم كحا وفي تسليم الاموال ونقا الإجراءات والأحكام المذكورة ، فإن مؤدى هذه المواد مجتمعة أنه إذا مات المطاوب الجرطيه قبل صدور حكم فى الطلب المقدم فإنه ينتهى الحق فيه وتزول ولاية محكة الحجر منظره لملاك الشخص المراد اخضاعه للحجر والقوامة تبعا لاستعالة أن يقضي بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الحجر طيه أو بالتحفظ على ماله . يؤيد هذ النظر أن المشرع بموجب المادة ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ السالفة الإشارة أجرى الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر غلى القوامة ، وقصد بذلك ـــ وعلى ماجاء بالمذكرة الإيضاحية أن القواعد الخاصة بالوصاية تسرى على القوامة بالقدر الذي تتلام ف مدود أحكامها مع طبيعتها ، ثما مفاده أنه إذا توف المطلوب الحجرعليه فقد طلب الحجر محله وموضوعه واستحال قانونا أن تمضى المحكمة في نظره . وأكد المشروع هذا المني في المسادة ٩٧٠ من قانون المرافعات الآنفة الذكر باستبعاده

أتباع الإجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المسال ومنها توقيع الحجر ورفعه وتعيين ألقامة ومراقبة أعمالهم وحساباتهم إذا انتهت الولاية على آلمـــال فيما عدا حالتي الفصل في الحساب السابق تقديمه للحكمة وتسليم الأموال لورثة ناقص الأهلية أو عديمها إعتبارا بأن الولاية مشروطة بقيام موجبها فإذا انعدم الموجب زالت الولامة . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على تلك المادة وأوودت المادة ٧٠ قاعدة عامة في مدى تطبيق أحكام هذا الباب من حيث الزمن على أنه إذا انتهت الولاية القضائية على المال لأى سبب من أسباب انهائها كعودة الأب إلى ولايته أو زوال سببعدم الأهلية أو وفاة عدم الأهلية أو عودة الغائب أو ثبوت موته لاتنبع الإجراءاتوالأحكام المذكورة إلافتسليم الأموال من النائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب وفي الفصل في الحساب المقدم المحكة فعلا ، أما ماعدا ذاك من المسائل ولو اتصل بإدارة الأموال فتتبع في الدَّعوى به الإجراءات العادية وتخضع لقواعد الاختصاص العامة . ؟ مما مؤداه إنه يستحيل على المحكمة أن تامر بتعين قير على شخص ليس على قيد الحياة لتنافر ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، أو أن تعهد إليه بتسليمأمواله أو تو\_ إدارتها وحفظها لأن الموت لا يبقى له على مال بعد `ن انتقل مجرد الوفاة و بقوة القانون للوارث أو للوصي له ، فينقضي بالتالي الطلب المقدم بالحجر ويصبح بسهب الموت غير ذى موضوع . ولامحول دون الحكم بانتهاء طلب الحجر سبق تسجيله لأن المحكمة تسمل هذا الطلب وفق المادة ١٠٢٦ من قانون المرافعات. المطلوب الحجر عليه ، ولم يجعل التسجيل وجوبيا بل ترك لتقدير قاضي الأمور الوقتية متى تحقق من جدية الطلب خشية إساءة استعاله مع مايترب عليه من آثار خطيرة في سير أعمال من قدم ضده طلب الحجر ، الأمر الذي لا يستلزم استمرار عكمة الولاية على المـــال في نظر طلب الحجر بعد وفاة المطلوب الحجر عليه ، لماكان مأتقدم وكان الثاب أن الطاعنة تقدمت بطاب توقيع الحجر على والدتها التي عاجلتها المنية أثناء نظر ذلك الطلب أمام محكمة أول.درجة وقبل الفصل فيه، مماً كان يتمين معه القضاء بانتهاء دعوى الحجر ، و إذ لم يلتزم الحكم المطمون فيه هذا النظر وتغنى بتأييد الحكم الابتدائى الذي انهى إلى رفض طلب الحبير على ،

صند من القول بأن محكمة الولاية على المسأل منوطة ببعث سبب الحجر المطروح باعتباره حالة قانونية لا تقوم ولا تنقض إلا بالقصل فيها ، قانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بمسا يوجب تقضه ، دون حاجة لبحث باقى أسباب للطمن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإن يتمين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانتهاء دعوى الحجز .

# جلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٧٦

ريامة السيد المستشار نائب زئيس المحكمة أمين فنع الله ، وعضوية السادة المستشارين جلال عبد الرسيم هاد، وصلاح الدين يوشى، والدكنور ابراهيم على سالع ، وحال الدين عبد الطيف.

# (171)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٤ القضائية :

استثناف " ميعاد الاستثناف " . حكم " الطعن في الحكم " .

ميعاد المسافة ، ويعوب إضافته البعاد الأصل دون فاصل بينهما ولو صادف أمر المهعاد الأصل برم حالة مد ميعاد الاستئناف إلى مابعد العطة ثم إدانة ميعاد المسافة بعدفاك - خطأ فيالفا فون.

مفاد نص المسادة ٣١ من قانون المرافعات السابق يدل على أن ميعاد المساقة إنما هو زيادة على أصل الميعاد ، وكونه زيادة على الأصل يفيد بداهة أنه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو وإياه واحد متواصل الأيام ، فإذا كان الميعاد يتهيى آخره وسط عطلة تستمر من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسافة فإنه يأخذ هذا الميعاد متلاحقا متصلا مباشرة بأيام أصل الميعاد ، وإذ خالف الحكم هذا التظر بأن مد ميعاد الاستثناف إلى أول يومهن أيام المعل بعد عطلة عيد الأضحى ثم أضاف بعد ذلك ميعاد المسافة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع حل الأوواق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار لملقود والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائم ـــ مل ما يبين من الحكم المعلمون فيه ومائر أوراق الطمن ــ تقصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت صافى تركة المرحومة ... ... ... ببلغ ٢١٢٣ جنيها و ٢٧٣ مليا ، وإذ أعترض الورثة وأحيل المحلاف إلى بلغة الطعن التي أصدرت قرارهافي ١٩٦٤/١١/١٩ بتغفيض صافي التركة المعلق بلغ ١٩٧٩ جنيها و ٢٦٠ مليا فقد أقام المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٩٦٣ صحت سنة ١٩٦٤ ضرائب المنيا طعنا في هذا القرار و بتاريخ ٩ / ١ (١٩٦٨ حكت المحكمة بتعديل قيمة صافي الزكة إلى مبلغ ١٩٦٥ جنيها و ١٩٣١ مليا ، استأنف المطعون ضدهما هذا الحمكم بالاستثناف رقم ١٩ سنة ٤ ق بني سويف بصحيفة قدمت لقلم المحضر بن بتاريخ ١٩ / ١٩٦٨ . دفعت مصلحة الضرائب الحق في الاستثناف لوفعه بعد الميعاد . و بتاريخ ٣ / ١ /١٩٦٨ حكت المحكمة برفض هذا المفح ثم قضت بتاريخ ١٩٨٤ ١٩٢٨ بندم مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المامورية المبينة بمنطوق هذا المحكم ، و بعد أن قدم المبير تقريره حكت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧ ١٩٦٩ باعتبار صافي التركة مبلغ ١٠١٨٠ جنيهاو ٣٣٩مليا. طعنت مصلحة الضرائب في هذا المحكم والمحكم الصادر بتاريخ ٣ / ١ (١٩٦٨) بطوريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بنقض المحكين ، وعوض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة هددت بطسة لنظره وفيها إارتمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم العمادر بتاريخ ٢/ ٦ / ١٩٩٨ الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن هذا الحكم فحضى برفض المدفع بسقوط الحق في الاستثناف لرفعه بعد الميعاد قولا منهأن الحكم المستأنف صدر بتاريخ به يناير سنة ١٩٩٨ وأن آخر ميعاد لاستثنافه هو به مارس سنة ١٩٩٨ وأنه لمساكان هذا اليوم يقع أثناء عطلة عيد الأضحى التي انتهت في ١٦ مارس سنة ١٩٦٨ فأن ميعاد الاستثناف يمتد إلى أول يوم منايام العمل بعدها وهو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٨ ، يضاف إلى ذلك ميعاد مسافة قدره أربعة أيام ومن ثم يكون آخر ميعاد للاستثناف هو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٨ وهو خطأ من الحكم ذلك أنه يتمين ضم ميعاد المسافة إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ليتكون منهما ميعاد واحد و بالتالى فأن ميعاد الاستثناف يكون قد اقتضى بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٩٨

وحيث إن هذا انهى فى عله ذلك أن النص فى المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذى يمكم واقعة الدعوى على أنه « إذا كان الميعاد معيا فى القانون الحضوو أو لمباشرة إجراء فيه زبد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كوفومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال والمهدد على أصل الميعاد ، وكونه ويادة على الأصل يفيد بداهة أنه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو وأياه ميعادا واحدا متواصل الأيام ، فإذا كان الميعاد ينتمي آخره وسط عطلة تسمو من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسامة فإنه يأخذهذا المبعاد متلاحقا متصلا مباشرة بأيام أصل الميعاد ، وإذ خالف الحكم هذا النظر بأن مد ميعاد الاستئناف إلى يوم من أيام العمل بعد عطلة عيد الأضحى ثم أضافى بعد ذلك مهاد المسافة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم الصادر بناريخ ٦٨٠٦/٣ يترتب عليه نقض الحكم الصادر بناريخ ١٩٧٢/ سنة ١٩٧٠ لأنه مؤسس عليه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما كان ما تقدم وكان الحكم المستأنف قد صدر بتارخ ٩ يناير ٦٨ فإن ميعاد استثنافه - بعدض ميعاد مسافة إليه قدرة أربعة أيام - ينتهى يوم ١٢ مارس سنة ٦٨ الذي كان يوم عمل ، وإذرف الاستثناف بتاريخ ١٨/٣/١٤ فإنه يكون قد رقع بعد الميعاد تما يتعين معه القضاء سقوط حق المطعون ضدهما في الاستثناف .

# جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۷٦

ر ياسة السيد المستشار أحمد فتحى مرسى وعضوية السادة المستشاوين محمد صالع أبو راس وحافظ ونفى 6 وهيد اللميلت المراغى 6 وجعيل الزينى .

(177)

الطمن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٤ القضائية :

الميم . شركات .

ثبوت طبكية الأمهم الاسمية أو التنازل عبا سواء في مواجهة المتركة أو النير • مثاط • المقيد بدغائر الشركة • ١٩ تجارى • تصرفت مالك الاسهم الإسهية السابقة على التأميم • مهاتها في مواجهة المعرفة التي الله المناطقة على الشهارة من المنبر • المنافرة من المنبر •

إذ نص المشرع في المسادة ١٩ من النجاوى على أن فتنبت المكالم بهيدها في دفاتر الشركة ، ويكون النبازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة . . . " إنما قصد بذلك حماية الشركة والذير من تعدد التصرفات التي قد تصدر من مالك السهم الإسمى لأكثر من متصرف إليه وما قد يترب على ذلك من تراحم بينهم ، فجعل المناط في ثبوت الملكية أو التنازل سواء في مواجهة تطبيق هذه المسادة هو كل متصرف إليه بادر بانخاذ إجراءات الشهر الواودة بها تعرفات المسلك غير المقيدة ولو كانت سابقة على تصرفه ، وكانت أسهم الشركات أسهم الشركات أسهم الشركات أسهم الشركات أسهم الشركات أسهم الشركات المهم المشاك ، وإنما آلت إليها ملكيتها جبرا على الدولة عن طويق النصرف فيها من المسالك ، وإنما آلت إليها ملكيتها جبرا على أحمام با متعشى قوانين التأميم ، مما لاجمال معه للتراحم بين المتصرف وتسرى في مواجهته اليهم ، فإنها لا تعتبر من الفير في تطبيق أحكام المسادة ، هم من القانون التجارى ، وتسرى في مواجهتها تصرفات النهر المنصوص طبها في تلك المسادة ، هم من القانون التجارى ، شانها إحراءات النهر المنصوص طبها في تلك المسادة ،

#### المحكمة

جد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر يرالذي تلاء السيد المستشار المقسود والمراضة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم للطعون فيه وسائر الأوراق --تحصل في أن السيدة / .. .. .. .. أفاست استداء الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة بوصفها وصبة على ابنها الطاعن ، الذي حلُّ علها في العموى بعد بلوغه سن الرشد وانهى فيه إنى طلب القضاء بالزام المطعون ضعه الاول ( البتك المركزي ) في مواجهة المطعون صده الناني ( بنك مصر ) بأحقيته ف استبدال الأوراق الملوكة له وقدرها ألف سهم من أسهم شركة الاسكتنوية للتأمين التي أعمت عقتضي الفانون رقم ١١٧ أسنة ١٩٦١ ، والمودعة بأسمه لدى فوع بنك مصر بالاسكندرية وذاك مقابل سندات اسمية على الدولة وفقا اسعر تقويمها الرّسمي بواقع عشرة جنيهات مصرية عن السهم الواحد ، وصرف الكوبونات المستحدة طيها من تاريخ ١٩٦١/٧/٢٠ حتى يم اسبلاكها . وأسس الطاعن دعواه على أنه آلت إليه ملكة هذه الأسهم مقتضى فرار صادر من عكة الاسكتدرية للاحوال الشخصية في ١٩٥٦/١/٢٠ بقبولُ تَرِع وامنَّه له بهذه الأسهم ، وقد تنفذ هذا القراو بايداع الأسهم الموهوبة باسمه فى بنك مصر فرع الاسكندرية مما يحق أن يستبدل بها سندات على الدولة وفقا لقوانين التأميم . وفي ١٩٧١/١/٢٨ قضت محكة الدرجة الأولى برفض دعوى الطاعن . أسنأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٠٤ سنة ٨٨ ق. وعكمة استثناف القاهرة قضت ف٢٧٧/٧/ برفضه وتأييد ألحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الطمن • وعرضالطمن على المحكمة في غرية مشورة فعددت جلسة لنظره ، وبالحلسة الحددة الرمت البابة وأنها .

ومن حيث إن مما ينماه الطامن على الحكم االمطمون فيه يحالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه أقام دعواه يطلب أحقيته في أن يستبال والأسهم على الدعوى سندات على الدولة ، على أساس أن ملكية هذه الأسهم على الدعوى سندات على الدولة ، على أساس أن ملكية هذه الأسهم على المتعتمية قد الجبة الذى وثقته عكمة الاسكندية للأحوال الشخصية في ١٩٥٦/١٦ والذى تفذ بايداع الأسهم بملف الطاعن بالبنك . ولكن الحكم المطعون فيه انهى إلى رفض الدعوى استنادا إلى أن ملكية الطاعن للاسهم لاتنبت في مواجهة الشركة أو الغير طالما أنها لم تقيد بدفاتر الشركة طبقا الواقع وفي القانون ، فنك أن الطاعن لم يوجه دعواه إلى الشركة ، ولم يطلب ثبوت ملكيته للاسهم في مواجهها أو ممارسة حقوقه قبلها وإنما وجه دعواه لمل البنك المركزي بوصفه ممثلا للدولة للحصول على السندات المقابلة لمذه الأسهم طبقا لقانون التجاري — كما ذهب الملكرة من الغير في مفهوم المحكمة والإندائي المؤيد بالحكم الملابقان المقانون التجاري — كما ذهب المحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه — لأن الأسهم لم تؤل إليها بطريق التصرف من المالك ، وإنما المطعون فيه — لأن الأسهم لم تؤل إليها بطريق التصرف من المالك ، وإنما المعالية المواقين التأميم .

وحيث إن هذا النعى في عله ، ذلك أن المشروع إذ نص في المادة ٢٩ من القانون التجارى على أن ( تثبت ملكية الأسهم بقيدها في دفاتر الشركة ، ويكين النازل عن هذه الاسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة . . . « إنما قصد بنك حاية المشركة والنبر من تعدد التصرفات التي تصدر من مالك السهم الأسمى لأكثر من متصرف إليه وما قد يترتب على ذلك من تزاحم ينهم ، فجسل المناط في دريت الملكية أو التنازل سواه في مواجهة الشركة أو الغير هو بالقيد في دفاتر الشركة . وإذ كان الغير المقصود بالحماية في تطبيق هذه المادة هو كل متصرف إليه بادر باتخاذ إجراءات الشهر الواودة بها عن طويق قبد النصرف العدد له كتابة في دفاتر الشركة ، فلا تسرى في مواجهته تصرفات الشمرف العدد له كتابة في دفاتر الشركة ، فلا تسرى في مواجهته تصرفات المدرف العدد له كتابة في دفاتر الشركة ، فلا تسرى في مواجهته تصرفات المكتبا جبرا على أصحابها بمقتضى قوانين التاميم ، كما لا معه للتراحم بين المكتب جبرا على أصحابها بمقتضى قوانين التاميم ، كما لا مجال معه للتراحم بين المكتبرف اليهاى معه التراحم بين المكتبرف اليهاى ما المادة ٢٩ من المناف الاسهم الأسمية السابقة في تطبيق أحكام المادة ٢٩ من المناف الاسهم الأسمية السابقة السابقة والمناف المناف الاسهم الأسمية السابقة السابقة والمناف المناف الاسهم الأسمية السابقة السابقة المنافقة والمنافقة والمناف

على التأميم ولو لم تخذ نشأنها إجراءات الشهر المنصوص عليها في تلك المادة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى احتيار الدولة ممثلة في البنك المطعون ضده الأول من الديرفلا يسرى في مواجهتها التنازل الصادر إلى الطاعن من والدنه عن الاسهم موضوع الدعوى لعدم قيده بدفاتر الشركة وفقا المادة هم من القانون التجارى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المانون . ولا يقيم الحكم بعد ذلك ما أورده بشأن سريان هذا التنازل في مواجهة الشركة لعدم قيده في وقائرها ، ذلك أن الطاعن لم يوجه دعواه إلى الشركة ، ولم يطلب ثبوت ملكية الأسهم في مواجهتها ، أو ممارسة حقوقه كشريك فيها ، وأنما وجه دعواه إلى البنك المركزي بوصفه ممثلا للدولة العصول على السندات المقابلة لهذه الاسهم طبقا المادة الثانية من قانون التأمير وقر ١٩٧٧ السنة ١٩٧١

وحيث أنه لما تقدم يتمين نقض الحكم المطمون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

# جلسة ۲۱ من يونيه سنة ۱۹۷٦

رِساسة السيد المستشار أحمد فنحى مرمى وعضوبة السادة المستشارين : عد صالح أبو واس وحافظ رقتى ووجمول الربق -ومحود حسن حسين -

( 777 )

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٧ القضائية :

**جارك . مسئولية . نقل . وكالة .** 

حقة التقل - عدم اقتضأته إلا قسليم البضاحة المنفولة كاملة وسليمة إلى المرسل[اية أوقائيه . تسلم البضلة إلى السلطات الجركة - غير مبرى. قسة الثانل قبل المرسل إليه - عة ذلك -

هند النقل ينقضى ولا تنهى مسئولية الناقل الا بتسليم البضاحة المتقولة كاملة ومليمة إلى المرسل إليه أو نائبه ، ولايغنى من ذلك وصول البضاعة سليمة إلى جهة الوصول أو تسليمها إلى مصلحة الجمارك ، إذ لاتعتبر مصلحة الجمارك فائبه من المرسل إليه في استلام البضاعة وإنما تتسلمها بناء على الحق المخول لهابالقانون ابتفاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي وفاء الرسوم المستحقة طبهاومن جمفلا يتقضى عقد النقل بهذا التسليم ولاتبرأ به ذمة الناقل قبل المرسل إليه .

### المحكمه

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة •

وحبث أن الطعن قد استوفي أوضاعه الشكلية .

وحیث أن الوقائم — دلى مایبین من الحکم المطمون فیه وسائر الأوراق — خمصل فى أن الشركة الطاعنة أفاست صده الشركة المطمون ضدها بصفتها وكیلة عن شركة الخطوط الملاحیة البولندیة الدعوی رقم ۲۹۷ سنة ۱۹۷۰ مجاری کلی الاسكتنوية انتيت فيها إلى طلب الزامها بأن تدفع لها مبام ١٩٩٣ جنبها، ٧٧ طبا وفوائده . وأسست دعواها على أنها استوددت وسالة من وودلات النحل مباة في ٩٦٠ برميلا شخنت على البارة " نورويد " النابعة المطعون ضدها وأنه الدي وصولها إلى ميناه الاسكتارية وجد عجزفي الرسالة مقداره ٢٫٨٩٨ طنا و إذ كان الناقل ملزما بتسليم الرسالة كاملة في ميناه الوصول ومسئولا عن تعويض ما أصابها من عجز لذلك فإنها قد أقامت دعواها الله على عابيلاتها السابقة وبتاريخ ما أصابها من عجز لذلك فإنها قد أقامت دعواها الله على الملابعة وبتاريخ المسامنة هذا المكم بالاستثناف رقم ١٨٣ سنة ٧٧ ق وعكمة استئناف الاسكتارية قضت في ما ١٩٧٢/ ١٩٧٠ سنايد ألمكم المستأنف ، طمنت الطاعنة في منا المحكم بطريق النقض وقدت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم وعرض الطعن على المحكمة في فرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وبالحلسة التزمت وعرض الطعن على المحكمة في فرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وبالحلسة التزمت النياية وأبها ،

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق المقانون وي يان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن سلم البضاعة إلى محاؤن مصلحة الحماوك يعتبر تسلم الأونيا مبرئا الذمة الشركة الناقلة ومنهيا لمسئوليتها قبل المرسل إليه وهو من الحكم خطأ في القانون . ذلك أن تسلم المبضاعة الذي يترب عليه اقتضاء عقد النقل هو تسلم البضاعة إلى المرسل إليه المنوول أو المندي إلى مصلحة الحماوك وإنما ينبغي "سليمها إلى المرسل إليه فإذا لم يتقلم المستلامها أو امنذون الاستلام كان الناقل أن محصل على إذن من النضاء بالمناعها أحد المنازن على ذمة أربابها وبغير ذلك لا تبرأ ذمة الناقل عما يصيب البضاعة من هجز أوتلف .

وحيث إن هذا النمى في محله ذلك أن عقد الناقل لا ينقضى ولانتهى مسئولية المناقل الا تسليم البضاعة المنقول كاملة وسليمة إلى المرسل إليه أو نائبه ، ولا يذي من ذلك وصول البضاعة سليمة إلى جهة الوصول أو تسليمها إلى مصلمة الجمارك إذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبة عن المرسل إليه في استلام البضاعة وإنما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هى وفاء فلرسوم المستحقة عليها ومن ثم فلا يتقضى حقد النقل بهذا التسليم ولاتبرأ ذمة الناقل قبل المرسل إليه . لما كافذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برفض دعوى الشركة الطاعنة على أن تسليم البضاعة إلى السلطات الجركية يعتبر تسليا صحيحا في الفانون ينقضى به عقد النقل وتبرأ به ذمة الناقل قبل المرسل إليه طالما لم يقم دليل على وجود عجز في البضاعة عند تسليمها لهذه السلطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب المطعن

### جلسة ۲۲ من يونيه سنة ۱۹۷٦

يرياسة السيد المستشار ابراهيم السعيد ذكرى ، وعصوية انداة المستشارين : عجد صدفى العصار ، وجمود عبّان درويش ، وزكى الساوى صالح ؛ وجد أبراً م الدسونى •

( ۲7 ٤ )

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) إعلان . نقض « إعلان الطعن بطلان » ·

الميماد المحدد لادلان الطعن النقش . مجرد مرماد تنظيمي بعد صدر قانون المرافعات ٢ ٩ نستة ١٩٦٨ . تجاوز قلم الكناب هذا الميماد . لايترتب عليه بطلان .

( ٧ ) فوائد . تمويض . نزع الملكية للنفعة العامة .

النمو عض المدين قرائد الله مقابل في الملكية العينة العامة - استحدق فواند هذا . ويض م**ن تلايخ الحديم النهائ**ى فى الدعوى - **لايتير من** ذلك تقدير الحية ثازمة الملكية النمويض وعرضه **على الممالك طالما** لم يقبل هذا التقدير -

۱ - أن الميماد المحدد لاعلان الطمن النقض بعد صدور قانون المرافعات رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۸ الذي رفع الطمن في ظله - وطل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعد ميماد حتميا بل مجرد ميماد تنظيمي لايترتب على تجاوزه البطلان بعد أن رفع هذا القانون من كاهل الطامن عب إعلان الطمن وألقاء على عانق ظر المكتاب بقصد التيمير على الطامن والإقلال من مواطن البطلان في التشريع.

٧ - طلب التمويض عن نرع الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة سد لايمتبر معلوم المقدار وقت الطاب بالمنى الذى حته الحادة ٢٢٦ من العانون المدنى ، إذ المقصود ق حكم هسند الحادة أن يكون على الالترام معلوم المقدار وأن يكون تحديد مقداره قائما على أسس تابته لا يكون معها القضاء سلطة في المتعدير ولما كال ما يستحقه المالك مقابل نرع الملكية المنفعة العامة يستبر

تعويضا له عن حرمانه من ملكيته جبرا عنه للفعة العامة ، وهو ما يكون للقاضى سلطة واسعة فى تقديره ، فلا يكون معلوم المقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المساك له فى صحيفة دعواء ولايصدق طبه هذا الوصف إلا بصدور الحكم النهائى فى الدعوى ، ولايغر • ن فلك قيام العامتين – الجهة نازعة الملكية – بتقدير - مويض عنى المعلمون عليم مسائلة عن المرافع على المعلمون عليم المسافكين فلك أنهم لم يقيلوه ووضوا الدعوى بطلب الحكم لمم بالتعويض الذي حدوه مما يجعل تقدير التعويض مؤجلا إلى حين الفصل فى النزاع نهائما ، ومن عدوه مما أنهائى ،

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع ألتقرير الذى تلاه المسيد المستشار المقور والمراضة و بعد المداولة .

حيث أن الموقاتم - عنى ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراة الطمن من تتحصل في أن المرحوم عبد الحالق الطوبي بصفته ناظرا لوقف المرحوم حيد الحالق الطوبي بصفته ناظرا لوقف المرحوم حين مدكور أقام الدعوى رقم ١٩٦٦ سنة ١٩٥٤ مدنى القاهره الابتدائية ضد الطاعنين طلب فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له بصفته مبلسح ١٩٧٥ جنها ١٩٥٥ متى السداد ، وقال بيانا لتحواه أنه كان من بين أعيان الوقف في ١٩٥٥ ١٩٠٥ متى السداد ، وقال بيانا لتحواه أنه كان من بين أعيان الوقف ملحمة أرض عابها مبان عارة درب الأغوات رقم ع بدارة قسم الدرب الأحر مساحتها وروي ١٩٥٧ مربعا استولى عليها تفتيش مبائى منطقة القاهرة التعليمية المنتوبية في ١٩٥٥ ١٩٥٥ الاقامة مدرسة عليها وذلك بعد أن تم الاتفاق وقردوا أن وذير أنه المراد وقم ع ١٩٥٠ ازع ملكية هذا المقام التربية والتعليم أصدر في ١٩٥١ ١٩٥٤ الراد وقم ١٩٥٤ ازع ملكية هذا المقام من الأرض فأقام الدعوى للحكم له بالطلبات سالفة البيان ويتاريخ ٢٩ عالم ١٩٩٤ من الأرض فأقام الدعوى للحكم له بالطلبات سالفة البيان ويتاريخ ٢٩ عالم ١٩٩٤ مكت الحكة بندب مكتب خياه وزارة الهدل بالقاهرة المقدير ثمن الأوض

من تاريخ نزع الملكية وبعد أن قدم الحبير تقريره دفع الطاعنون بعدم قبول اللحوى لعدم أتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية . ويتاريخ ١٩٦٦/٣/١٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا المطعون طيهم ــ الذين واصلوا السر في الدعوى بعد وفاة ناظر الوقف مياخ ١٣٢٣ جنيها ٥٠ ملياً والنوائد القانونية عن مبلغ ٤٨٩٧ جنيه ٢٠٠ مليم بواقع ٤/ من تاريخ تسلم الطاعنين العقار في ١٩٥٣/٧/١ حتى السداد استأنف الطاَّعنون هذا الحكم بالاستئتاف رقم ٧٧٠ سنة ٨٣ ق مدى القاهرة . بتاريخ ١٩٧٠/٦/١١ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف فيا قضي به بالنسبة لتقديرتمن الأرض وتعديله بالنسبة للفوائد إلى إلزام|الطاعنين بالفواند القانونية بواقع / والنسبة لمبلغ ٤٨٩٢ جنيه ٢٠٠٠ من ماريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٤/٥/١٩ حي السداد ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . دفع وارثا المطعون عليه الأول اللمان حلا محله بعد وفاته يعدم قبول الطعن لعدم إعلانهما فالمعاد الحدد قانونا . وقدمت النيابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فغرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لمظره وفيها المتزمت النيابة رأمها .

وحيث أن اللغم المبدى مزواري المطمون عليه الأول في خير عله ذاك أ ف الميماد المحدد لإحلان المطمن بعد صدور قانون المرضات الحديدةم ١٩٣ لمسنة ١٩٦٨ الذي وفع العلمن في ظله سوول ما بري به قضاء هذه المحكمة سلم بعد ميمادا حتميا بل جمرد ميماد منظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان بعد أن وفع حدا القانون عن كاحل الطاعن صب، إحلان العلمن وألقاه على عانق قلم الكتاب بقصد التيسير على العلامن والاقلال من مواطن البطلان في النشريع عمد يتمين معه وضعي اللغض وحيث إن الطمن استوفي أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد بمصل فى النمى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم قضى الفوائد المقانونية عن مبلغ ٤٨٩٧ جنيها ، . . ، مايم المودع على فمة التعويض عن عزم ملكة العقارانمالوك الطعون طبه النفعة العامة اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية الحاجلة فى ١٩٥٤/ه/١٥ حتى السدادق حين أن التمويض المستحق عن نزع الملكية لا يعتبر معلوم المقدار وقت الطلب إذ يكون القاضى السلطة في تقديره، لا يقير من ذلك قيام الجمهة نازعة الملكية سقدير التمويض وإيداعه بل أن ذلك يعتبر مجرد عرض منها لمقدار ما تقدره من تمويض ، وإذ لم يقبله المطمون عليهم والتجأوا إلى القضاء لتحديده فانه لا يكون معلوم المقدار ولا يتحدد الابعد الحكم النهائى ، ومن ثم لا يستحق عنه فوائد إلا من تاريخ الحكم الذكور .

وحيث إن هذا النعي ف عله ، ذلك أن الثات أن الطاعنين ازعوا أمام محكمة الموضوع في إستحقاق الفوائد عن مبلح التعويض محل النراع وإذ كان طلب التعويض عن نزع الملكية \_ وعلى ما برى به قضاء هذه اعكمة \_ لايعتبر معلوم المقدار وقت الطَّلَب . بالمعي الذي عنته المـادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، أذ المقصود في حكم هذه المادة أن يكون محل الإلترام معلوم المقداروأن يكون تحديد مقداره قائمًا على أسس ثانته لا يكون معها القضاء سلطة في التقدير ، ولمسا كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته النفعة العامة يعتبر تعويضا له عن حرمانه من ملكيته حبرا عنه النفعة العامة وهو ما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فلا يكون معاوم المقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المسألك له في صحيفة دعواه ، ولايصدق عليه هذا الوصف الا بصدور المكم النبائى في الدعوى ولايغير من ذلك قيام الطاعنين بتقدير تعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها بمبلغ ٤٨٩٧جنيها ٠.٠ مليج وعرضة على المطعون عليهم ذلك أنهم لم يقبلوه ورفعوا الدعوى بطلب الحكم لهم بالتمويض الذي حدده مما بجعل تقدير التعويض مؤجلا إلى حين الفصل في النزاع نهائيا ، ومن ثم ملا تستحق الفوائد عن التعويض إلا من تأريخ الحكم النهائي ، كما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد خالف هذا الظروة في بالفوائد بواقع ٤/٠ سنويا عن مبلغ التعريض وقدره ٤٨٩٢ جنيه ، ٦٠٠ مليم من تاريخ المطَّالبة القضائية الحاصلة في ١٦ من ما يوسنة ١٩٥٤ فإنه يكون قدُّ أخطأ في تطبيق الفانون بما يستوجب نقضه ف هذا الحصوص .

وحيث إن الموضوع صالح القصل فيه. ولمسا تقدم يتعين الحسكم فى الاستثناف وقم ۷۷۲ سنة ۸۳ ق مدنى القاهرة بتعديل الحسكم المستأنف بجعل بله سريان القوائد من تاريخ صدور الحسكم النهائى ف ١٩٧٠/٦/١١

# جلسة ۲۲ من يونيه سنة ۱۹۷٦

برياسة السيد المستشار أحسسه حسل هيكل نائب رئيس محكة النفض وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ؛ وعجد صدقى العصار ؛ ومحمود عبّان درويش ؛ ومجدابراهيم الدسوقى .

(۲70)

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤١ القضائية :

إثبات " الإنبات بالكتابة " إرث . صورية .

طعن الوارث بصورية أندرف أنسادر من مورثه إلى وارث اخر وأنه فى حقيقتة وديّة إضرار بحقة فى الميراث ، أن أن انتصرف صدر فى مرض الموت ، جواز إثبات الصورية بكانة العمرق ، طمن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة ، وجوب تقيد، فى هذه الحسالة بما كان بجوز لورثه من طرق الاثبيات ،

الوارث لا يعتبر في حكم النب بالنسبة المتصرف الصادر من المورث الى وارث آخر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — إلا إذا كان طعنه على هسذا النصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا متجزا إلا أنه في حقيقته عنى وصية إضرارا محقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مبائمرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها الاحتيال على قواعد الإرث التي تعتبر من الظام العام ، أما إذا كان مبني الطعن في المقد أنه ضوري صورية مطاقة وأن علة تلك الصورية ليست هي الاحتيال على قواعد الإرث ، فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمده من مورثه لامن القانون ، ومن ثم لا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز له ورثه من طرق الإثبات ولما كانت الطاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة لمورثه من طرق الإثبات ولما كانت الطاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة لمورثه من طرق الإثبات ولما كانت الطاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة المورثه من طرق الإثبات ولما كانت الطاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة المورثة من طرق الإثبات ولما كانت الطاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة المناسبة المنت بالصورية المطلقة المنت بالورثة من طرق الإثبات ولما كانت المانية المنت بالصورية المطلقة المناسبة المناسبة المنت بالصورية المطلقة المنت بالصورية المطلقة المناسبة المناسبة المنت المناسبة المناسبة المناسبة المنات المورثة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المنات المناسبة المناسبة

<sup>(1)</sup> تقض ١٩٩٤/٤/٩ بجومة المكتب الذي السنة ١٥ ص ٢٥٠

على حقد البيع الرحمى المسجل - الصادر من المورث إلى المطمون عليها - ودالت على تلك الصورية يقيام علاقة الزوجية بين البائع والمشتربه ، ومن أنها كات عالمة بحصول التصرف الصادر إلى مورث الطاعنة منذ صدوره ولم تشر المطاعنة إلى أن هذا التصرف فيه مساس بحقها في الميراث ، ودفعت المطمون طبها بعدم جواز إنجات الصورية المطلقة إلا بالكتابة ، وإذ الترم الحركم المطمون فيه هدذا النظر ، فإن الدى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يسكون فير مديد .

#### المحكمه

بعد الإطلاع على الأوراق وحماع التقرير الذى تلاه السيد المستشئار المغرر والمراخة وبعد المداولة .

### حبث إن الطعن استوني أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن من تحصل في أن المرحوم ... ... ... ... مورث الطاعنة من نفسها ويصفتها وصية على أولاده القصر وكذلك ... ... ... ... ... ... ... نفسها ويصفتها وصية على أولاده القصر وكذلك ... ... ... ... ... ... ... والأد المرحوم ... ... ... ... أقاموا الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ونفاذ المقد المؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٩١ والمتضمن يعه لحم ٢١ فدانا و ٢٠ سهم مقيوض قدوه ١٩٦٠ جنيه ، وقالوا بيانا الدعواهم أن المدى عليه باع لحم مقيوض قدوه ١٩٥٠ جنيه ، وقالوا بيانا الدعواهم أن المدى عليه باع لحم والمنت بمساحة ٢ أفدنة و ٣٢ قيراط و١٤ سهم والمنت بمساحة ٢ فدان و ١٨ مهم وو١ قراط ، وإذ سوف فى نقل ملكتها والبنت بمساحة ٢ فدان و ١٨ مهم وو١ قراط ، وإذ سوف فى نقل ملكتها المرحوم ... .. .. .. .. من يعده وعلم مورث الطاعنة ثم توفي المدى طيمالم حوم ... .. .. .. .. .. من بنات المرحوم ... .. .. .. من بنات المرحوم ... .. .. .. .. من بنات المرحوم ... .. .. .. .. منات المرحوم ... .. .. .. .. منات المرحوم ... الطاعنة عن نفسها ويصفتها والمدات ... .. .. .. .. .. منات المرحوم ... الطاعنة عن نفسها ويصفتها والمدات ... .. .. .. .. .. منات المرحوم ...

... .. ... اللدعوى وأختصموا فيها ورثة البائع المرحوم ... .. ... ... ... ... وضمن صحيفتها أنه نما إلى علمهن أن المطعون عليها أستغلت ضعف زوچها وهو فی مرض الموت وأستصدرت منه عقد بیع رسمی مسجل فی ١٩٦٦/٢/٢٧ برقم ١١٨٣ شرقية ببيعه لحا ٣ أفدنة و ١٤ سهم و٢ قيراط أطياتًا زواعية تدخل في القدر أأذى تصرف نيه بالبيع إلى مورثهن ... ... ... ... .. . ، وطلبن الحسكم بصحة ونفاذ عقد البيع المزرخ . ١٩٦٦/٦/١ بالنسبة لمساحة ٣ أفدنة و ١٤ سهم و ٢٣ قيراط المبيعة إلى مورثهن مقابل ثمن مقبوض قدره ١١٩٤ جنيه و ٥٠٠ مايم مع النسليم وبطلان عقد البيع الحسجل رقم ١١٨٣ السنة ١٩٦٦ وإلغاء كافة التسجيلات والآثار المرتبة على هذا المقد، وتدخلت ... ... ... .. وكانت زوجة أخرى الرحوم ... ... ... ... ... ... طالبة الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٦/١٠ بالنسبة لنصيبها في القدر المبيع وبنارنج ١٩٦٨/٤/١٦ حكمت الحكمة بندب مكتب الحبراء الحكومين بالزقازيق لماينة الأطبان موضوع عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٦١٠ وبيان ما إذا كانت حصة كل من المشترين شائمة أمّ مفرزة وتطبيق عند البيع الرسمى المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٧ على الطبيعة لبيان ما إذا كان يرخل ضمن المساحة التي اختص بها الملرحوم .. .. .. .. .. مورث المدعين بموجب العقد المؤرخ . ١٩٦٠/٦/١ وبعد أن أودع الحير تقريره وانهى فيه إلى أن القدر موضوع عقد البيع الرسمي يدخل ضمن المساحة المبيعة إلى مورث المدءن عادت الحكمة و بتاريخ ١٩٦٠/١/١٣ فيكمت ( أولا ) بصمة و فاذ عقد اليع المؤرخ ١٩٦٠/١/١٣ بالنسبة إلى المساحة التي الت إلى المرحسوم ... ... ... ... مودث الملاحن ألبالغ قسسلوها ٣ أبدئة و ٢٣ قيراط و ١٤ سهما الموضمة الحدود والمعالم بالعقد ومعيفة الدعوى والنسليم ( ثانيا ) ببطلان عقد البيع الرسمى المسجل برقم ١١٨٣ سنة ١٩٦٦ شرقية الصادر الطمون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها من الموحوم ... .. .. .. .. وإلغاء كافه التسجيلات والآثار المترتبة على هــــذا العقد وشملت الحكم بالنفاذ المعبل و بلاكفالة . أستأخت الهطعون طيها عن نفسها وبصقتها هذا الحكم أمام محكة استثناف المنصورة **بلاستثناف رقم ٣٠ سنة ١**٣ ق مدنى المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) طالبة

الحكم بالنائه ورفض الدعوى . و بتاريخ ١٩٧٠/٩/١٨ حكت المحكة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٠ مند الدعوى عقد صورى ينطوى على الإيصاء ولم يقترن بوضع اليد ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكت بتاريخ ١٩٧١/٩/١٨ (أولا) بالفاء الحكم المستأنف و برفض دعوى الطاعنة فيا يتعلق بمقدار ٣ أفدانة وقيراطان و ١٩٢ سهما الوارد بعقد المطعون عليها المسبل بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٧ برقم ١١٨٣ و معدت جلسة لمناقشة الخصوم فيا ورد بأسباب هذا الحكم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت اليابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم المعلمون فيه في خصوص السبب التالث . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة لنظره وفيها الرئاب النابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقم هل ثلاث أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأولين منها على الحكم المطمون في مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبب ، وفي بيان السبب الأول تقول أن الحكم أقام قضاءه بأن عقد البيع الصادر إلى مورثها في ١٦/٠/٠١٠ يخفي وصية على ما قرره من أن البائع المرحوم ... .. ... ألل يضع البدعلي الأطيان موضوع العقد حتى تاريخ وفاته وأستدل على ذلك بأنه رهن منها فدان و ١٦ قيراطا رهنا حيازيا إلى من يدعى ... .. .. .. عقتضى العقد المشهر بتأريخ ٩/٥/١٩٦٤ برقم ١٨٥٣ شرقية وأن الدائن المرتهن استلم القدر المرهون وأنه أوكان التصرف موضوع النزاع قصد به البيع لاقترن بوضع بد المشترى ، وأشار الحكم ف ذلك إلى ما جاء بتقرير الخبير ، في حين أن الثات بالأوراق أن الدائن المرتبن المذكور لم يتسلم الأطيان المرهونة بل كانت في حيازة مورثها المرحوم .. ... ... ... وورثته من بعده منذ التدبرف إليه بالبيع يؤيد ذلك (١) ما قرره البائع المرحوم ... .. ... ... بعضرَ جرد تركة ابنه المرحوم ابرهيمالمؤرخ ١٩٦٦/٢/٣٢ من أن ابنه رك أطيانا زراعية مساحتها أربعة أفدنة علكمايية يع مسوق وأنها في وضع يد الطاحنة ، كما أنه قسدم طلبا إلى ثيابة الأحسوال الشخصية ذكرفيه أن ابنه المرحوم ... ... .. باع الأطيان

المذكورة للى إبنتيه القاصرتين وأنه يطلب تنحيه عن الولاية لكبر سنه وتعيين الطاعنة وصية عليهما ، كما أن البائع المذكوروقع شاهدا على عقد البيع الصادر القاصرين ، ولم يحضر جلسات الدعوى الحالية مما يدل على أنه يقرعقد البيع المؤرخ ١٠/٦/٠٠ (٢) أن المرحوم ... .. وأخاه ... .. أستأحرا مقتضى عقد تاريخه ١٥٠/١٠/١ الأطيان الزراعية التي آلت إلى أخوتهم بمقتضى عقد البيسع المؤوخ ١٩٦٠/٦/١٠ وأن المؤحرين استصدروا ضدهما أمرحجز وتقدموا بطلب إلى لحنة فض المنازعات الزراعية لطردهما من الأطيان سبب عدم وفائهما الأجرة (٣) أرادت المطعون عليها استلام الأطيان بموجب عقد البيع الرسمي المسجل في ١٩٦٦/٢/٢٠ فاستشكلت الطاعنة في التنفيــذ وقضى برَفَضه ، كما قضى بإلغاء الحجوز التي وقمتها المطعون عليها على الزراعة القائمة بِالأطيان ، هذا إلى أنها أدخلت الطاعنة خصما في الدعوى التي أقامها علمها الدائن المرتهن ... .. .. .. .. يطاب دن الرهن بأعتبارها واضعة اليد على الأطيان ، كذلك طلبت المطعون عليها وضع آلأطيان تحت الحواسة لأن الطاحنة تضع اليد طيها وقضى برفض هذه الدعوى ، وقد شهد شهود الطاعنة والمطعون طلها أمام محكة الاستثناف أن الطاعنة ومورثها من قبل كانا يضعان اليد عل الأطيان . (٤) انهى الحبير في تقريره إلى أن الأرض المبيعة إلى المرحوم ... .. كانت في وضع يده من تاريح مشتراها حتى وفاته ثم حلت الطاعنة محله ف وضع اليد . ( ه ) قدمت الطاعنة شهادة من الجمية التعاونية ... .. ... مركز الزقازيق تفيد أن الأطيان كانت في وضع يد مورثها ونقلت الحيازة إلبها بعسد وفاته ثم إلى المستأجرين منها ، كما أنها استصدرت الحكم رقم ٢٥٠ سنة ١٩٦٧ مستعجل الزقازيق بعدم الاعتداد بالحجز الذى أوقعه بنك الائتمان الزواعي ملى الأرض لدين على مورثها لتعامله على الأرض حال حياته ممسا يؤيد وضع بده طيها ، وإذ قرر الحكم أن البائع المرحوم ... ... ... ... ... ظل يضع بده على الأطيان موضوع النزاع وأغفل الأدلة المتقدمة فإنه يكون قد خالف آلنابت بالأوراق وشابه القصور وتقول الطاعنة بيانا للسبب النانى أن الحكم المطعون فيه استدل على أن عقد البيعالمؤرخ ١٩٦٠/٦/١٠ صورى ينطوى على وصية بمــا قررته الطاعنة عند إعادة جَرد تركة مورثها من أنه لم يترك سوى

منزلا بناحية منيا القمع وأن ... ... ... ... وهو أحد المشترين في هذا المعقد أنو بأنه لم يكن هناك مقتضى المعقد أقو بأنه لم يكن هناك مقتضى لتنبت الطاعنة الأطيان الى أشرا ما مورثها من والده محضر إعادة الجرد لأنه كان قد تصرف فيها بالبيع إلى بنتيه القاصرتين ، أما عن إقرار ... ... ... كان قد تصرف فيها بالبيع إلى بنتيه القاصرتين ، أما عن إقرار ... ... ... ... ... ... ... ... فقد عدل عنه ولم يحفل الحكم بعدوله وهو ما يعيبه بالقصور ،

وحيث إن النبي بهذين السببين مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاءه بأن العقد المؤرخ ١٩٦٠/٦/١٠ يخفي وصيسة على قوله " (أولا) أن الأعيان المتصرف ميها لم تخرج قط من حيازة البائع (المرحوم ... أ... مد ... .. ) وأية ذلك أنه قام يرهن جره منها في سنسة ١٩٦٤ (أى بعد البيع دهنا حيازيا لمن يدعى ... ... ... ... ... ... ... واستلم هذا المائن للونين العدر الرمون مساحة ١ فدان و١٦ قيراطا على ماهو ثابت من عقد الرحن الحيازي المشهر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٩ برقم ١٨٥٣ ولوكان النصرف موضوح الدعوى قد قصد المتعاقدان فيه إلى البيع الصحيح لاقترن بوضع اليد لأن مزحق المشترى الحصول على ثمرات المبيع وثمانه من يوم انعقاد البيع ولو كان عرفيا لم يسجل ، أما وأن هذا لم يحصل فالعقد المسمى بيعا لا يكون قد تنفذ ف أهم أثر من أثاره وهو التسلم وذلك يحل على أنطوائه على نية الإيصاء ( يراجع تقرير الخبير في المدعرى الأبتدائية وعقد البيع المشهر في ١٩٦٦/٢/١ برقم ١١٨٣ ) • (ثانيـا) إن المستأنف عليها الأولى ــ الطاعنة ــ لدى إعادة حرد تركة للرحوم .. .. .. .. .. زوجها بتاریخ ۱۹۲۷/٤/۱۳ ( احدی المشترین فى العقد موضوع الدعوى ) أقرت بأن مورثها آلمذكور لم يخلف تركة سوى مغلا بناحية منيا القمع ولم تذكر أن له أموالا أخرى وقد كان ذلك معاصرا لتعجيل الدعوى المستأنفة بعد انقطاع سير الخصومة فهابوفاة مورثها وهذا الإقرار الوارد على لسانها قاطع في الدلالة على أن مورثها لم تكنُّ له صفة المشترى حقيقة في العقد سند الدعوى والتسك يه فيها للقضاء بصحته ونفاذه فيا يتعلق بنصيب مورثها إذلو كانت واقعة الشراء صحيحة لبادرت إلى التسك بالعقد ألذى ينهض على حمتها لدى حصول إعادة الحرد وبيان مفردات التركة الذى تم بأملائها ويتوقيعها وهذا الذي جاء يمعضر إهادة الجرد على لسان المستأنف عليماالأولى لحسية داحضة

لمساجاء بمحضر الجود الأول المؤرخ ١٩٦٦/٢/٢٢ إذ ما ورد في هذا المحضر الأخير على لسان جد القاصرتين وبوصفه ولياشرهيا طيهما ﴿ وهو الباتع في العقد سند الدعوى ) من أن والدهما المرحوم ... ... ... ... يمثلك ٤ أفدنه لا يعدو أن يكون إقرارا مجردا لايضفي على عقد البيع المزعوم شيئا فالمقر هو ذات البائع والتلازم فائم بين الأمرين وكلاهما يدور فى فلك واحد وجودا وعدما كذلك مدحض إقرار المستأنف عليها الأولى الوارد على لسانها لدى إعادة الجرد مقد البيع المقول بصدوره من المرحوم ... ... ... ... مورث المستأة ف طبها الأولى لولديه الماصرين بتاريخ ١٩٦٤/١/٤ إذ لوكان هذا العقد لموجود قانوني لما تراخت الستأنف طبها الأولى في إثبات ما ورد به محافظة على حق قاصريها وهي أم لم ( ثالث ) إن أحد المشترين في العقسيد ( .. .. .. .. .. ) وهو في الموقت ذاته أحد أولاد البائع قد أفر بالإقرار الصادر منه أن حقد البيع الصادر من والده إليه وإلى أخوته ومنهم مورث المستأنف طبها الأولى (المرحوم ... .. .. .. ) هو عقد صورى ولم يقصد به البيع الحقيقي وهذا الإقرار وإن كانت حجيته نقف عند حد المقرفيه إلا أن المحكمة تستشف مندقرينة تضيفها للقرائن السابقة على أن حقيقة النصرف وصية لا يبعا ولا يقلل من شأن الإقرار موقف المقر ذاته من تأييده المطلق الستأنف طبها في جميع مراحل الدعوى وإقراره بأن العقد بيع لا وصية على خلاف إقراره المكتوب والصادر منهاوالدمناك الموقت ألذىتمليه ظروف الحصومتوملابساتها إفا شاأشف في الاعتبار أن المستأخة ــ المطمون طيها ــ هي زوجة أييه وأولاد المستأنف طيها الأولى أولاد أخيه الثقيق؛ وكادبيين من الحكم أنه اتخذ من وهن البائم المرحوم ... ... فدرا من الأطيان الميعة رهناحيازيا بعد صدور التصرف باليم لل مورث الطاحنة ، ومن استلام للدائن المرتبن الأطيان المرهونة على ماهو مين سقة الرمن ١-ايازي قرينة على أن العين الميمة ظلت وُوضع بد البائع بعد البيع ، وأن هذا العقد لم يتفذ، أما إشارةا لحكم فنهاية البنطلاول من أسباًبه الماتقر والخبير فقدكان ذلك لبيان المصدر الذي أستقي منه هذه الواقعة ، كما استند الحكم في فضائه إلى إقرار للطاحتة بمحضر إعادة جرد تركة مورثها ٢١/٤١٧ و بأنه لم يتُرك سوى منزلا بمنيا التممح وأن هذا الإقرار كان معاصرا لتعجيلها الدعوى بعد

انقطاع سير الحصومة فيها بوفاة مورثها إذأتها عجلتها معباقىالورثة وطلبن الحكم بصمة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٦/١٠ بالسبة للحصة المبيعة إلى مورثهن وذكر الحكم أنه لوكانت واقعة الشراء صحيحة لبادرت الطاعنة إلى التمسك بم أدا العقد في عضر إعادة جرد التركة وأن هذا الإقرار يدحض ماجاء تحضر ألحود الأول على لسان المرحوم .. .. . .. من أن أسه ترك أربعة أفدنة كا أنه مدحضها قررته الطاعنة من أن مورثها باع نصيبه إلى ابنتيه القاصرتين ف ١٩٦٤/١/٤ إذ كان يتمن طيها إزاء ذلك أن نسارع إلى المحافظة على حقرما، وأستدل الحكم كذلك تأسدا لوجهة نظره بأقرار ... ... ... ... وهو أخ مورث الطاعنة من أن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١٦/٠ الصادر إليه وإلى أشعائه صورى لم يقصد به البيع ولو أنَّه عدلَ عن هذا الإقرار فيا بمدم ، وكان لاعمل لتعييب الحكم المطمون فيه بأنه خالف الثابت بأفوال شهود الطاعنة والمطمون طيها ، ذلك أنه فضلا عن أن الحكم لم يعول في قضائه على الشهود اثباتا وتفيا للطمون علماً بين أنهما قررا أن المرحوم ... ... ... ... ... مثل حتى وفاته يشرف على ارطيان الزراعية نياية عن و لده الذي كان يأخذ ريعها ، ولمسا كان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الادلة أن تأخذ ينتيجة دون أخرى ولو كانت عتمة مني أقامت قضاءها على أدلة سانفة تكفي لهل الحكم، وكأن تقديرالقرائن مما يستفل به قاض الموضوع ولاشأن لمحكمة النقض أييا تستنبطه منها متى كان أستنباطه سائغا ، والماكات القوائن التي استند علبها الحكم سائنة وتكفى لحمله فيها أنهى إليه من أن العقد المؤرخ ٢/١٠/١٩٦٠ الصادر من المرحوم ... ... ... ... ... الى أولاده هو تصرف مضاف إلى مابعد الموت قصد به الاحيال على قواعد الأرث وتسرى عليه أ كام الودية ، فلا طبه أن هو لم يرد على القرائل الى استدلت بها الطاعنة على أن التصرف المذكور هو بيع بات منجز ؛ لما كان ذلك فإن ماتنيره الطاعنة بسببي الطمن لايمدو أن يكون جدلا موضوعا في تقدير الدليل مما لايجوز قبوله أمام محكمة النقض .

وحيث أن حاصل النمى بالسبب المثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق الفانون ، ذلك أن الحكم اعتبر التصرف بالبيع الصادر إلى المرحوم .. .. .. .. .. .. .. مورث الطاعنة بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦٠/٦/٠ ماتما لوصية وأنه يسقط عن المورث المذكور وعن ورثته من يعده صفةالمشترى وتعميع الطاعنة مجرد وارثة بمتبع طلبا الطعن بالصوريه المطلقة على عقد المبيع من المرحوم ... .. .. .. .. .. .. الى المطون طلبا والمسجل ف الرسمي من المرحوم .. .. .. .. .. .. .. .. الى المطون طلبا والمسجل ف يعتبر من الذي أذا قومت الدليل الكتابي على صحة طعنها ، في حين أن الوارث يعتبر من الدرفيا يمس حقه في الميرات ويجوز له إنبات الصورية بكافة طرق الإثبات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الوارث لايعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث أخر ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وأن كان في ظاهره بيما منجزا إلا أنه في حقيقته يخفي إضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصيه لأنه في هانين الصورتين يستمد الوارث حقة من القانون مباشرة حماية لدمن تصرفات مورثه الى قصد بها الاحتيال على قوامد الارث التي تعتبر من النظام العام ، أما إذا كان معنى الطعن في العقد أنه صوري صوريه مطلقة وأن علة تلك الصورية ليست هي الأحتيال على قواعد الأرث فان حق الوارث في الطعن في التصرف فيهذه الحالة إنما يستمد من مورثه لامن القانون ، ومن ثم لايجوز له اثبات طعنة إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات ، لمــاكانت الطاعنة قدطمنت بالصووبه المطلقة على عقد البيع الرسمي المسجل ف ١٩٦٦/٢/٣٧ الصادر من المرحوم ... .. .. .. .. .. الى المطعون علمها بيمة لها أطيانا زراعية مساحها ٣ فدان ٢٠ قراط ١٤ سهما ودللت على تلك الصوريه بقيام علاقةالزوجيةبين البائع والمشترى ومن أنها كانت علله عصول التصرف الصادر إلى مورث الطاعنه منذ صدوره في ١٩٦٠/٦/١٠ ولم تمثر الطاحنه إلى أن هذا التصرف فيه مساس بحقها في الميراث ودفعت عليها بعدم جواز إثبات الصورية المطلقة الا بالكتابه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النمي عليه بالحطأ في تطبيق الفانون يكون غير سديدً ·

## جلسة ۲۲ من يونيه سنة ۱۹۷۳

ریاسة المسید کلستشار لمزاهم السمید ذکری ۶ وعضویة السادة کلستشاوین بید مبدنی العمار ۶ویمود حیّان دوویش؟ دفکی المعاوی صالح نموجد لمزاهی السوفی ۰

(۲77)

الطعن رقم و ٧ ٥ لسنة ٤ ٤ القضائية :

(١) دعوى « سقوط الخصومة » .

توقيع الزاء يسقوط المصومة فى الاستثناف • مناطه صم "سيرفيه علة سنّ من كلويج الواجواء حجج يُعمل لِلسنائف أو أمثلك من طلب صاحب المعلمة فلك • م ١٣٦ ممافعات

(۲) دموی «سقوط الحصومة » رسوم . رسوم قضائية .

استبعاد المحكمة لقضية من جدول الجسة العام مداد المرسوم ، انقضاء سنة من الريخ استبعادها دون أن يقوم المستأنف بتعجيل القضية ، أثره ، الستأنف عليسمه طلب الحكم يستوط الحصومة ،

(٣) دعوى "سقوط الخصومة " .

طلب سقوط المصومة • جواز ابشاؤه يطريق الدفع في الدموى إذا عجلها المدحى بعد انقضاء سنة • تقديم هذا الطلب في دموى مستفلة • جاز •

١ -- تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه "لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بقمل المدعى أو بامتناعه أن يطلب الممتم المستوط الخصومة مني انقضت سنة من " شر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى " وحمكم هذه الممادة - وعلى ما جرىبه قضا معذه المحكة - كما يسرى على الخصومة أمام عمكة أول درجة ، فإنه يسرى عليها في صرحلة الاستثناف على ما يستفاد من نص الممادة ١٣٩٠ من قانون المرافعات ، فإذا استمر عدم السير في الاستثناف مدة سنة من آخر إجراء صحيح ، وكان ذلك بقمل المستأنف

أو امتناعه ، جاز الستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان عدم السيرفيه راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التي نص علم القانون أو إلى أى أسباب أحرى ذلك أن نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جاء عاما يشمل حميع الحالات التي يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، إذ أن سقوط الحصومة حراء فرضه المشرع على المدعى الذى يسبب في حمم السير في المدعى بذمله أو أمتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة إعمال ذلك الحزاء .

٧ ــ أوجب المشرع في المسادة ١/١٤ من القانون رقم . ٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورَسوم التوثيق في المسائل المذنبة على المدعى ادلمه كلمل الرسوم المستحقة على الدعوى ، ورخص للحكة عملا بالمبادة ٢/١٧ من هذا الفانون المعلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، باستبعاد القضية من جعول الحلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة طها بمدة بمعا ، مما مفاده أن الحكمة ان تستبعد من جدول الحاسة إذا لم يسدد المستأنف الرسوم المستحقة فيقف المسير فيه إلى أن يرسعاد الرسوم وتعبل القضية ، فاذا ما انقضت سنة من تاريخ استبعادها من الجلول دون أن يقوم المستأنف بذلك ، جاز الستأنف طيه أن يطلب الحكم بستوط الخصومة ، لأن مدم السير ف الاستثناف يكون ف هسته الحللة بسهب امتناع المستأنف عن القيام باجراء أوجبه عليه القانون . ولا عل للتعدى بأن ميعاد سقوط الخصومة لايبردأ إلا من التاريخ الذي يسلد فيه المستأنف الرسم لأن الاستلتاف يقف السير فيه بصدور ألقرآر باستبعاد المقضية من جدول الحلسة ولا تسيءاعادة السير فيها إلا بسداد الرسم وتعجيلها عولاوجه للقول بأن المطمون طيه ــ المستأنف طيه ــ مسئول هو الآخر عن عدم موالاة السير فىالاستئناف لعدم وجود ما يحول بينه وبين أداء الرسم ذاك أنَّ . المشرع لم يلزم سوى المستأنف باداه الرسم المقروعل أستثنافه

سلب سقوط الحصومه حو في واقع الأمر نفع ببطلان لم وأملته الخصومه الأصلية ، أجاز الشارع في المسادة ١٣٦١ من قانون المراقعات تقديمه إلى المسكمة القام أمامها على المصارمه أما بالأوضاع المعادة لرفع العماري أو

بطريق الدفع أمامها إذا هجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقرره السقوط .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوواق وسماع التقويرانذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تحصل في أن المطمون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٩ سسنة ١٩٦٥ مدنى طنطا الإبتدائية طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ بين ١٩٦٢/١١/٢ والمرم بينة وبين الطاعن وبالزامه بأن يدفع لهمبلغ ١٣٥٦ جنيها ، وقال بيانا لدعواه أن الطاعن باعد بموجب العقد المذكور ٢٠٠٠ قنطار من من الكتان حدد لتسليمها شهر يونيدسنة ١٩٦٣ وإذ لم يتم الطاحن بتنفيذ الترامه فقد أقام الدعوى للحكم له يطلباته . وشاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٢١ سنة ٢١ ق مدنى طنطا وبتاريخ ٣٠نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد المكتم المستأنف فيا قعني به من فسخ عقد البيع وإعادة الدعوى الرافعة لحلسة ه ينا يرسنة ١٩٧٠ لنظر باقي الطلبات ويتلك الحلسة قررت المحكمة استبعاد القضية من الرول لحين سداد باقى الرميم المستحق . ويصحيفة معلنه للطاعن في ٢٩/١٥/١/ عجل المطعون مليه الاستئناف وطلب الحكم يسقوط الخصومه لانقضاء أكثرمن سنة على عدم السيرفيه ، وقضت المحكمة في ٨ مايو سنة ١٩٧٧ بسقوط الخصومة • طمن الطآمن في هذا الحكم بطويق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيما الرأى برفض الطمن وعرض العامن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمث النيابة برأيها ·

وحيث إن الطعن عن حل ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبين الأولى والتالث منها على الحكم المطعون فيه المنطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحسكم

المطعون فيه احتسب مسدة سقوط الخصومة فى الاستثناف اعتبارا من ه يناير سنة ١٩٧٠ وهو تاريخ استبعاد الفضية من جدول الجلسة لعدم سداد الطاعن باق الرسوم ، ثما مفاده أن الحمّ علق إعادة الاستثناف لهذا الجدول على سداد الرسم المستحق و يترب على ذلك أن ميناد السقوط لابدأ إلا من التاريخ الذي يسدد فيه الطاع الرسم ، هذا إلى أنه كان يمكن المطمون عليه طبقا للقانون أن يسدد الرسم و يعجل نظر الاستئناف فلا يكون الطاعن مسئولا وحده عن عدم موالات السير فيه فيطبق عليه الجزاء ، و إذ قضى الحكم المطمون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على إنه لكل ذي مصلحة من الحصوم في حالة عدم السعر في الدعوى بفعل المدع أو امتناعه أن يطلب الحكم سقوط الحصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صيح من إحرامات التقاضي "وكار حكم هسذه المادة سوءا، ما حرى مه قضاء هذه المحكمة - كما يسرى على الحصومة أمام عكمة أول درجة فإنه مسرى عليها في مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات فإنه إذا استمرعهم السير في الاستثناف مدة سنة بعد آخر إجراء صحيح وكان ذاك بفعل المسة'نف أو امتناعه جاز الستأنف عليســـه أن يطلب الحكم يسقوط الحصومة سواء كان عدم السيرفيه واجما إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقط عالي نصعليها القانون أو إلى أم أسباب أخرى ذلك أن نص المادة ١٣٤ من قانون المرامعات جاء عاما يشمل جميع الحالات التي تفف فبها سير الدعوى بِعَمَلِ المدعى أو امتناعه إذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو استناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة اعمال ذلك الحزاء ، لما كان ذلك وكان المشرع قد أوجب في المسدة 1/18 من الفانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدثية على المدعى أداء كامل الرسوم المستحقة على الدعوى ورخص للحكمة عملا بالمسادة ٢/١٣ من هذا النانون المعللة بالقانون رقم ٣٦ لسنة١٩٦٣ باستبعاد القضية من جدول الحلسة إذا لمتستوف الرسوم المستحقة علها بعدقيدها، مما مفاده أن للحكمة أن تستبعد القصية من جدول الحلسة إذا لمسدد المستأنف الوسوم المستحقة فيقف السيرفيه إلى أن يتم سداد الرسوم وتعجل القضية . فإذا

ما اقتصت سنة من تاريخ استبعادها من الحدول دون أن يقوم المستاف بلك جاز استا قد عليه أن يطلب المستم بعنوط الخصوه الأنصم السير في الاستنتاف يحدن في هذه الحالة بسبب استعاع السنا قد عن القيام باجراه أوجبه عليه الفانون، ولا عمل التحدي بأن سيعاد سقوط الخصومة لا بيداً إلا من المعلوغ الفني بسعد فيه المستانف الرسم لأن الاستئناف يقف السير فيه بعملور القرار باستبعاد المقضية من جلول المحلسة ولا يسنى إعادة السير فيا إلا بسداد الرسم وتعجيلها ، ولاوجه وجود ما يحول بينه و بين أداء الرسم ، قلك أن المشرع لم يلزم سوى المستانف لعمم باداء الرسم لملقرو على استنافه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع كامل الرسوم المستحفة على المستناف إلا ف ٢٩ استبعاد القضية من جدول الحلسة على الاستناف إلا ف ٢٩ بتار سنة ١٩٧٠ ، فإن الملكم المطمون في إذ احتسب مدة سقوط الخصومة من تاريخ قرار المحكمة باستيماد الاستناف من جدول الجلسة باعتبار أنه آس إجراء محميح قرار المحكمة باستيماد الاستناف من جدول الجلسة باعتبار أنه آس إجراء محميح فرأساس .

وحبث إن الطاعن ينى بالسبب التاتى على الحكم المعلمون فيسسه الاخلال عن المفاع . فلك أنه تقدم بطلب إلى المحكمة خمنه أنه قام بتعجيل الاستشاف بعد سعاد الرسوم لحلسة ١٩٧٢/١٠/٩ معا يقتضى تظر طلب سقوط المعمومة مع الدعوى الأصلية . إلا أن الحكم لم يشر إلى هذا الطلب ولم يقطع برأى فيه .

وحيث ان هذا الذي مردود ذلك أن مالب سقوط المصومة هو في واقست الأمر دفع ببطلان إجواءات الحصومة الأصلية أجاز الشارع في الحاحة ١٣٩٠ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقام أمامها تلك المصومة اما بالأوضاع المسادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا حجل المدعى دعواه الأحلية بعد انقضاء السنة المقروة المسقوط ، ولما كانت إجابة الطاعن إلى طلبه الانتير من النيجة الى انتهى إليها الحسكم فإن النعى طبه بهذا السبب يكون في خيرعه .

وحيث إنه لما تقلم يتمين رفض الطمن.

# جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٦ .

برقامة السيد الستشار عجد أسعد مجمود ، وعضوبة الساءة المستشارين: عجد بجد المهدى، وسعد الشافل ، ورحسن مهران حسن، والدكتور عبد الرحن در د. .

# (477)

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٧ ٠ ١ ) استثناف . إيجار " إيجار الأماكن" .

(٩) دموى الإخلا المنازل عن الإيجار الخاضع لفانون إيجار الأماكن • غير مقدرة القهمة القضاء بجواز استثناف الحكم العمادر فيها • صحيح

( ۲) المتنازه حول تكييف العقه الصادر لمشتوى الجلك ، وما إذا كان يعد مجرد تنافيل من الإيجاد أو يهمالنجر. أثر. - توافرمصلحة مذا المشترى فى استثناف الحكم العدادورفض أجازة البج ولو لم يطعن فيه البائم المستأجر الأصل

(٣) بطلان "بطلان الأحكام" . حكم " المتقريراتالقانونية الحاطئة " .

لمراد الحمكم فاسيابه تقريرات فانونية خاطئة لاتأثر لها طاللنتيجة الصعيحة التي اثنهي إليهاء

( ١٤٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " . بيع . حكم " مايعد قصورا " .

(٤) المتجرف معنى ٩ ٩ ٥ مه ني . يهم مقوماته . صيدلية بدون أدرية • اعتباد ، يبما النجر • لاخطأ -

(ه) بهيم المنجر وجموب أن يكون المستأجر بائع الحدك هو الممالك له دون أحدمواء · تسلك المؤجر بعذم لهكرة المستأجر الصيدلية التي باعها · فغاج جوهرى · اغفال الحاكم يحنه · قصور ·

١ إذا كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء الدين المؤجرة نخالفة شرط حظر التدازل عن الإيجار عى دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار ، وكان المقد الماضع لقانون إيجار الإماكن عند تلقائيا إلى مدة فير محدودة ، فإن الدحوى بمتر \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ غير مقدوة القيمة ، وكان الحكم

المطمون فيه قد انتهى للىهذه النتيجة وقضى بجواز الاستثناف فإنه لايعيبه ماوقع فى أسبابه من خطأ بتقريره أن الفانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ قد فتح باب الطعن فىالأحكام التى تسدرها المحاكم الابتدائية استثناء من قواعد تقدير الدعوى طالما لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها

٧ - قيام المصلحة في الطعن أو عدم قيامها إنما يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى إذ ذاك من ظروف ووقائع يثبتها الحكم وتكون تحت نظره وطلبا يرتكز قضاءه ، يحبث يقتصر الطعن فيه بمختلف وحوهه القانونية على هدا انتطاق دون الاعتداد بزوالها بعد ذلك . و إذ كان الواقع في الدعوى أن الزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول تكيف المقد الصادر المطمون عليه الأول ، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع المتجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجدك يحمل له حقا مباشرا في مواجهة الطاعن المؤجر ولو بغير رضائه إذا ماتحققت الشروط التي يستنزمها القانون ، فإن قضاء المحكم الابتدائي برفض إجازة البيع بجعل له حقا في استثنافه حتى لو تراخى البائم المحمون طيه الداني حياله و العامن عليه .

س ــ لايبطل الحكم ماوق في أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة لاتأثير لها
 على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها

إلى المنتجر في معنى المادة ١٩٥٥ من القانون المدى يسمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، إلا أنه لايلزم توافرها حميا لتكوينه. وأن جاز اعتبار البضاعة بكل مفرداتها ضمن عناصر المحل المجارى التي يسملها البيع حتى ولو لم ينص على ذلك في العقد ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من الاتفاق على احتفاظ البائع بالبضائع وعدم دخولها ضمن الأشياء التي ينصب عليها البيع دون أن يحل دلك باعتباره بيما المنجر ، وإذ كان النابت من عقد البيع موضوع النزاع أنه وقع على صيدلية بدون أدوية ، وكان من الجائز على ماسلف الاتفاق على عدم إدراج البضائع والسلع ضمن عقد بيع المتجر ، فإنه لاعل لتعبيب الحكم إذ أغفل دفاع المؤجر بفقدان المتجر لأحد عناصره ولم يرد عليه يمغالفة القانون والقصور في التسبيب .

• مقاد نص الفقرة الثانية من المادة عهم من القانون المدنى أنه يلزم أن يكون هناك متجر مملوك الشخص ومقام على عقار مملوك الشخص آخر و يكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار و ممنوعا فى عقد الإمجار من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإمجار ، مما مفاده وجوب أن يكون المستأجر هو مالك الحدك وليس أحدا سواه وهو الذى تتحقق فى شأنه الضرورة التى تقتضى يمه . وإذ كان الثابت فى الدعوى أن عقد يبع الصيدلية صدر من المطمون عليه الثانى ومن زوجته المرخصة الصيدلية باسمها ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الصيدلية ليست مملوكة المعطمون عليه الثانى المستأجر ، وكان الحكم المعلمون فيه قد التفت عن هذا الدفاع وعن بيان من المسالك للحل التجارى ، وما إذا كان المطمون عليه الثانى المستأجر عوم إذا كان المحمون عليه الثانى المستأجر عوم إذا كان الحمون عليه الثانى المستأجر هو الممالك له أم لا رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه المحمون عليه التانى المستأجر هو الممال في الدعوى فانه يكون قاصر التسبيب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التغرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ·

حيث إن الطعن استوفى أوضاع الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعز أقام الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ أمام محكة جنوب القاهرة ضد المطعون عليها بطلب اخلائهما من الدين المبينة بصديفة الدعوى ، وقال بيانا لها أن المطهون عليه النانى استأجر منه العين لاستمالها صيدلية، وإذ خالف البند الخامس من عقد الإيجار وتنازل عن الدين المطمون عليه الأول دون موافقته فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧١/١٩ حكت المحكمة باسالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليها أن ثانهما قد باع الصيدلية موضوع الدعوى للأول للضرورة وأنه لم يلحق الطاعن عن ذلك ضرر محقق ، وبعد سماة شاهدى المطعون عليها أن 19٧١/١٩٧١ العين المؤجرة وبتسليمه شاهدى المطعون عابهما حكت في 19٧١/١٩٧١ العين المؤجرة وبتسليمه شاهدى المطعون عابهما حكت في 19٧١/١٩٧١ العين المؤجرة وبتسليمه شاهدى المطعون عابهما حكت في وبعد سماة

الطاعن ،استأنف المطمون عليه الأول وحده هــذا الحكم طالبا إلغام وقيد استثنافه برقم ٨٣ لمسنة ٨٩ ق القاهرة. ويتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٠ قضت محكة الاستئناف بإلغاء لملكم المستأنف و برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق المنقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلسة المحددة تحسكت النيابة برأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على عشرة أسباب ، ينعى الطاعن بالسهب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الدعوى أقيمت بطلب فسخ عقد : مجار عن أجرتها الشهرية ٢٦ جنها و ٥٠ ممليا منعقد الفترة العينية لدفع الأجرة وهى شهر واحد ، فتكون قيمة الدعوى أقل من النصاب الهائى المحكمة الابتدائية ويكون الحكم فيها نهائيا ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بحواز الاستئناف مستندا فى ذلك إلى أن قانون إيجار الأماكن رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ قد فتح باب الطعن فى الأحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية استثناء من قواعد تقدير قيمة الدءوى وبذلك يكون قد أهدو \_ دون نص \_ استثناء من قواعد تقدير قيمة الدءوى وبذلك يكون قد أهدو \_ دون نص \_ قواعد الاختصاص الفيمى فى قانون المراقعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذاك أنه لما كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر باخلاء الدين المؤجرة لمخالفة شروط حظر التنازل عن الابجار ، هي دعوى بطلب فسخ عقد الإبجار وكان العقد الحاصع لقانون إيجار الأماكن يمند تلقائيا إلى مدة غير محدودة ، فان الدعوى تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — غير مقدرة القيمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التي إلى هذه النتيجة وقضى بجواز الاستثناف ، فانه لا يعيبه ما وقع في أسيابه من خطأ بتقريره أن القانون وقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ قد فتح باب الطعن في الأحكام من خطأ بتقريره أن المتاثية استثناء من قواعد تقدير الدعوى طالما لم يؤثر على النتيجة العسجيحة التي انتهى إليها .

وحيث إن الطاعن يتمى بالمسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق التمانون والعموز في التسبيب ، وفي بيان ذلك يجول إنه تمسك أمام محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستثناف لانعدام صفة المطعون عليه الأولى فى رفعه طللها لم يستأنف المستأجر الأصلى المطعون عليه النانى حكم محكمة أول دوجة القاضى بفسخ حقد إنجاره ، لأنه إنما يستمد حقه من المستأجر الاصلى الذى زال حقه بموجب حكم محكمة أول درجة الذى أصبح نهائيا بالنسبة له تبعاله لم م استثنافه ويكون حق المطعون عليه الأول قد زال بالتبعية ، إلا أن الحكم المطعون عليه لم يرد على هذا الدفاع مكتفيا بالقول بأن المطعون عايه الأول اشترى الحدك وليس مستأجرا من الباطن أو متنازلا عن الإيجار الأول استرى الحدك ليس مما يجعله صاحب مصلحة وصفة فى الحصومة ، مع أن مشترى الحدك ليس إلا متنازلا له عن عقد الإيجار الأمر الذى يعيب الحكم بالخطأ فى تعليق القانون والقصور فى التسهيب .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذاك أن قيام المصلحة من الطمن أو عدم قيامها إنما يرجم فيه إلى وقت صدور الحكم المطمون فيه وما يلابس الدعوى إذ فاك من ظروف ، وقائم بتبينها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاؤه بحيث يقتصر الطمن فيه بختلف وجوهه القانونية على هذا النطاق دون اعتداد بزوالها بعد ذلك ولما كان الواقع في الدعوى ان الزاع المطروح كان يدور أمام محكمة تنازل عن الإيجار أو يع للنجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجلك بجعل له حقا تنازل عن الإيجار أو يع للنجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجلك بحعل له حقا التي يستلزمها القانون ، فان قضاء الحكم الإستدائي برفض إيجازة البيم يحمل له حقا التي يستلزمها القانون ، فان قضاء الحكم الإستدائي برفض إيجازة البيم يحمل له حقا في استثنافه حتى او تراخى البائم له — المطمون عليه الناني — عن الطمن عليه ملل ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد انهى إلى هذه النتيجة فإنه الإيطالة ماوقع في أسبابه من تقريات قانونية خاطئة لاتأثير لها على النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مبنى النمى بالسهب الخامس على الحسكم المطمون فيه مخالفة الفانون والقصور في النسبيب ، وفي بيسان ذلك يقول الطاعن أن المنتجسر في معنى المسادة وغير مادية متها وجوب المسادة وغير مادية متها وجوب

وجود بضائع للتعامل بها بيصسا وشراء وإذ كان الثابت من عقد البيع المعرم بين المطعون طهما أن الصيدلية بيعت خالية من الأدوية ،الأسمالذي يفقد المتجراحد عناصره التي لا يقوم بيعه بدوتها ، وأغفل الحسكم هذا الدفاع ولم يرد عليه فإنه ملاوة على غالفة الفافون يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النبي في غير محله ، ذلك أنه وإن كان المتجر في معنى المادة عهه من القانون المدنى يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية إلا أنه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، ولئن جاز اعتبار البضاعة ككل لا مفرداتها من عناصر المحل التجارى التي يشملها البيع حتى ولو لم ينص على ذلك في العقد فليس ثمت ما يمنع الطرفين من الاتفاق على احفاظ البائع بالبضائم وعدم دخولها ضمن الأشياء التي ينصب عليها البيع دون أن يخل ذلك باعتباره بيعا للتجر ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع أنه وقع على صيدلية بدون أدوية ، وكان من الحائز على ما سلف الاتفاق على عدم إدراج البضائع والسلع ضمن عقد بيع المنجر فإنه لا محسل لتعييب المسلم مخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن نما ينعاه الطساعن بباق الأسباب على الحسكم المطعون فيسه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في القسيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكة الموضوح بأن الثابت من عقد بيع الصيدلية أنها ليست مملوكة المطعون عليه المناني المستأسر ، برجى ملك لزوجته التي لا تربطها بالطاعن أية علاقة تأجيبية وهى التي تنفرد بملكية موجوداتها ومرخصة باسمها وصدر عقد البيع من زوجها بصفته موكلا عنها وأن شرط محسة بيع المتجر أن يسسكون المستأسر هو نفسه المسالك المعلم التجارى، وإذ أغفل الحسكم المطعون فيه هذا الدفاع وذهب إلى أن الصيدلية مملوكة المطعون عليه الناني خلافا للواقع، فإنه يكون قسد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النبي في عمله ،ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المسادة ع و من القانون المدنى على أنه . "ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشى، يه مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأسر هذا المصنع أو المتجر ،

## جلسة ٢٤ من يونية سنة ١٩٧٦

رياسة السيد ففستشار "أنَّه رئيس الحكمة أمين فنح الله ، وعضوية العادة المستشارين : عبد السلام الجنف وصلاح الدين يونس؛ و الدكمتور إراهيم صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف

(XXX)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٠ القضائية :

ضرائب . "ضريبة التركات " :

تصوفات لهلورت إلى أحد وورثته خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة • عــدم محفجة: مصلحة الضرائب بهذ • حتى يثمبت المتصوف إليه دفع المقسليل يشعوى مستقلة أمام المحكة المحنسة • لا يغمير من ذلك صدور قوار من المجنة العليا للإصلاح الزراعى بالاعتداد بمذالاتصرف •

مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ - بفرض رسم الايلولة على التركات - بعد تمدينها بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن المشرع أتحد من الحمس السنوات " فترة ربية " محيث لا تحاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصدادرة من المورث إلى شخص أصبح وارث خلالها بسهب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها ، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يوم الأمر، إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المورث قبل وفاته كان يمتلك ١٩٧٩ فدان و ١٩ قرار يط و أسهم تصرف بالبيع فيها لبعض ورثته في ٨٦ فدان و ١٩ قراط و ٣ أسهم عقتضى العقد المؤرخ . . . . ومن ثم فلم يكن هذا التصرف في نطاق الرخصة المخولة للمالك وفق المادة ١/٤من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والتي لم بكن يمدل بها إلا فيا يجاوز المائتي فدان وفقاً لأحكام ذلك القانون ، ولما كان هذا التصرف قد تم في خلال الخمس السنوات السابقة هل وفاة المورث فإنه يخضع هذا التصرف قد تم في خلال الخس السنوات السابقة هل وفاة المورث فإنه يخضع

لحكم المسادة الرئيمة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ولاتحاج به مصلحة المضرائب حتى يتبت الورثة دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ولا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بالاعتماد بهذا المتصرف لأن همذا المقوار لايحول دون تطبيق حكم المددة الرابعة من قانون رسم الأيلولة سالف الذكر، كما لا يوثر في ذلك صدور القانون ١٧٧ سنة ١٩٦٦ بالإصلاح الزراعي لحلوه من نص محائل لمنص المسادة ٤/٢ من المرسوم يقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـــرر والمرافعة وبعد المهاولة .

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

تعديله بتخفيض صافى التركة إلى مبلغ ١٩٣٥ جنيها و ٥ ومليا وبتاويخ ١٩٣٧/١/١٥ قضت المحكة بتعديل القرار المطعون فيه إلى احبار صافى التركة مبلغ ١٧٤٣٩ جنيه و ١٨٤٤ ما يا . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٤ لسنة ١٥٥ المنصورة . وبتاريخ ١١/١٠ وقضت المحكة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وفدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقص الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة .

وحيث إن الطاعنة تنعى في الوجه الأخير من السبب الأول والوجهين الأول والثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن الثايت أن مُورث المطعون ضدهم تصرف إلى أولاده بالبيع فى القدر المبين بالعقد المؤرخ ١٩٦٠/١/١ وكان هذا التصرف خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة التي حدثت في ١٩٦٣/١٠/٢٠ ولم يكن هذا التصرف تطبيقا لنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون ١٧٨ السنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزواعىومنثم فقدكان يتعينالاستجابة لدفاعهاواعتبارالقدر الوارد بهذا التصرف خمن عناصر التركة بالتطبيق لنص المسادة الوابعة من قانون رسم الأيلولة وليس صحيحا ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه فيا يتبناه من أسباب الحكم المستأنف منأن احتداد لحنة التصرفات بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي بهذا التصرف يؤكد محته ذلك أن سند اعتداد الهيئة العامة الاصلاح الزراعي هو نص المادة الثالثة من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ التي تشترط شرطاً واحدا للاعتداد بمثل هــــذه التصرفات هو أن تكون ثابتة التاريخ قبل العمل بأحكامه في حين أن فانون وسم الأيلولة يكتفي بأن يحصل التصرف خلال الخمس صنواتالسابقة على الوفاة حتى سطبق بشأنه نص المسادة الرابعة منه ويصرف النظر عن اعتداد الهيئة ألعامة لرملاح الزرامي به أو عدم اعتدادها به .

وحيث إن هذا النبي في محله ذلك أن النصيف المسادة الرابعة من الفانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون٢١٧ لسنة ١٩٥١ علمأن " يستحق رسم الأيلولة مؤلمفيئات وسائر النصرفات العدادرة مرًا لموزث في خلال الخمس سنوات السابقة

على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الْأَيْلُولَة المحصل منه " يدل وُعَلَى ماجرى به قضاء هذه الحكة على أن المشرع اتخذ من الخمس سنوات " فترة ريبة " بحيث لاتحاج مصاحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المودث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها غير أنه أجاز لصاحب الشان أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه لمسا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المورث قبل وفاته كان يمتلك١٧٣فدان و ٦ قراريط و ٩ أمهم تصرف بالبيع منها لبعض ورثته في ٨٩ فدان و ١٩ قيراط و ٣ أسهم بمقتضىالعقد المؤرخ في /١/١٩٠ ومن ثم فلم يكن هذا التصرف في نطاق الرخصة المخولة للمالك وفق المسادة ١/٤ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزواعي والتي لم يكن يعمل بها إلا فيا يجاوز المسائتي فدان وفقا لأحكام ذلك القانون ولمساكان هذا التصرف قسَّد تم في ١٩٦٠/١٠/١ قبل وفرة المورث ف ١٩٦٢/١٠/١٠ أي في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة فإنه يخضع لحكم المسادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالفة الذكر ولاتجاج به مصلحةً الضرائب حيى يثبت الورثة دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ولايغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العلما للاصرح الزراعي بالاعتداد بهذا التصرف لأن هذا القرار لايحول دون تطبيق حكم المــادة الرابعة من قانون رسم الأيلولة سالفة الذكر كما لا يؤثر في ذلك صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بَالإصلاح الزراعي لخلوه من نص مماثل لنص المسادة ع من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر و إذ كان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من عناصر الزكة الحاضعة للضريبة الأطيان موضوع التصرف تأسيسا على اعتداد اللجـة العليا للإصلاح الزراعى به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ نى تىلىيتە .

وحيث أن الطاعنة تنمى فى الرجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب . وفي بيان ذاك تقول أنها أوردت فى مذكرتها أمام الهكة الاستثنائية أن السنة الزراعية تنهى في آخر أكتر بر من كل عام وأن كون الوفاة لاحقة لاتهاء السنة الزراعية لا يفيد تماضى المتيمة الإيجارية صها لخالفة ذاك المعرف الذي حرى على سماد المستأ و للقيمة الإيجارية بعد بيع عصولاته وأن المورث لو كان قد تقاضى هذه القيمة لظهرت ضمن أصول التركة أو فى رصيده فى البيك وأنه مع مسايرة الحكم الإبتدائي فيا فعب اليه فإنه كان بتعين تقدر القيمة الإيجارية عن الملة من ١/١٠/١٠٠٠ حتى تاريخ الوفاة فى ١٩٦١/١٠٠٠ ورغم أن هذا الدفاع جوهرى فإن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه .

وحيث أن هذا النمى في علمه ذلك أن الثابت من الاطلاع على مذكرة الطاعنة المقدمة للمكة الاستثنافية أنها تمسكت فيها بأن السنة الزراعية تقهى في آخر المستأنف وأن كون الوفاة الاحتة الانهاء السنة الزراعية الم يفيد أن المورث المستأنف وأن كون الوفاة الاحتة الانهاء السنة الزراعية الا يفيد أن المورث الا يقوم بسداد الأجرة إلا بعد بيح المحصول وأن المورث لو كان فد تقاضى هذه الأجرة الخلهرت ضمن أصول التركة أو في رصيده في المبتك وأنه بخرص مسارة الحكم المستأنف فيا ذهب إليه فإنه يتدن تقدر الأجرة من الفترة من المراد الإحاد عنى ١٩٠٠/١٠/١ وهو دفاع جوهري لم يعن الحكم المطمون فيه بالرد طيد واكنتي في هذا الحصوص بالإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف ألى خلت بلورها من تناول هذا المخاع فإنه يكون مشو با بالقصور .

وحيث أنه لما تقدم يتمين نقض الحكم دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن.

# جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٦

برياسة السيد المستشار نائب رئيس الحكة به صادق الرشيدى ٤ وعفوية السادة المستشارين أديب قصيجى، ونجد فاضل المرجوشى،وجد صلاح الدين عبد الحميد، وشرف الدين خيرى

( +++ )

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية « تأمين إضافي » .

النامين الاضافى ٨٧٠ ق ٦٣ لسنة ٦٤ استعقاق المئرمن عليه أو ووثه فيلمة النامين . شرطه وظاة العامل قبل انفضاء سنة أشهرا على خدمت الفعلية . عدم استعقاقه التأمين الاضافى ولو كان قد تم سداد اضرًا كمات ١٢ شهرا مقدما طبقا لتعليمات الهيئة .

توخى الشارع فى تقرير نظام التأمين الإضافى فى المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجماعية الصادر بالقانون ١٣ اسنة ١٩٦٤ أن تصرف الحيئة مبلغا نقديا إضافيا إلى المؤمن عليه أو ورنته الشرعين أو المستفيدين الآخرين الذين يعيئهم قبل وفاته فى حالة تحقق أحد الخطرين المؤمن منهما وهما العجز الكامل والوفاة خلال مدة خدمته ، وتشترط تلك المادة الاستحقاق هذا التأمينان تكون الاشتراكات المسددة من المؤمن عليه لا تقل ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو ١٧ إشتراكات المرية متصلة أو ١٧ إشتراكات شهرية متصلة أو ١٧ إشتراكات المدون المقانون تستحق شهريا وتعتبر واجبة الأداء من أول الشهر التالى ، فان تلك الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ١٧ إنما تتحدد بمقدار ما صد منها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى محقق العجدز الكامل أو الوفاة ما صد منها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى محقق العجدز الكامل أو الوفاة ولا تشعير من ذلك أن تكون عليه المدة عن مدة عليه المادة عن مدة عليه المنازاكات الحصلة عن مدة تالية ، ولا يقير من ذلك أن تكون الميدة عد بحين عنه المدة .

#### المحسكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تسلاء السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما بين من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن وفي حدود ما يتطلبه الفصل فيه - تحصل في أن الطامنين أقاما الدهوى رقم 11 عند 1977 عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها - الهيئة العامة المتابنات الاجتماعية - وطلبا الحسكم بالزامها بأن تؤدى لهما مراغ ٤٨٠ جنيه قيمة التأمين الإضافي تأسيسا على أن ابنهما توفى بتاريخ به أغسطس سنة 1970 سبب وأثناء تأدية عمله كسائتي سيارة أجرة يملكها الطاعن الأول. وفي بحمايس سنة 197٧ قضت المحكمة الابتدائية بندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء سنة 197٨ برفض الطلب ، فاستانف الطاعنان هذا الحسكم لدى محكة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم 194 سنة ١٩٥٥ . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٧٠ قضت النابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المسورة فحددت لنظره جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ وفيها النزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصلهما أن الحسكم المطمون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور ببطله، و يقول الطاعنان في بيان ذلك أن الحسكم أقام قضاءه برفض طلب التامين الإضاف على أن الحسادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتاعية وقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ تستازم لاستحقاق هذا التأمين أن تسسكون الاشتراكات السبت الشهرية المتصلة المنصوص عليها فيها قد سددت عن مدة على المؤمن عليه الفعلية ، التي انتهت بوفاته فلا تندرج فيها الاشتراكات المسددة مقدما عن مدة تالية ٤ في حين أن هذه المسادة لم تشترط سوى سسداد تلك

الاشتراكات بغض النظر عن مدة خدمة المؤمن عليه الفعلية . وإذا كان الناس الطاعن الأول قد سدد الاشتراكات للهيئة وطبقا لنعلياتها عن المدة من الهمأ و الطاعن الأول قد سدد الاشتراكات للهيئة وطبقا لنعلياتها عن المدة من الهمأ مورثهما في ٩ أفسطس سنة ١٩٦٥ فانهما يستحقان التأمين الإضافي عن وفاة في تفسيرها إلى نصوص المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٨ من القانون ذاته لأن هذه المواد أعفل بيان موارد الهيئة ولا شأن لها بالمادة ٨٧ منه ، هذا إلى أن الحسكم قد أغفل بيان ما استند إليه من حج قانونية وواقعية والرد عليها ، ومنها أن نص هذه المادة غير مقيد بتحقق الحدمة الفعلية ، وإن القانون قد أورد حالات لا ترتبط فيها حقوق الدمال بالخدمة العملية كدة التجنيد ووقف عقد العمل ، لا ترتبط فيها حقوق الدمال بالخدمة العملية ، كان الطاعن لم يقم بسد د تلك الاشتراكات باختياره بل شفيذا لتعليات الهيئة ، كا اكتفى الحكم بعد أن عرض في أسبابه لأحكام تلك المواد التي لا تتعمل بموضوع انتزاع بالإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف دون تفصيل أو تفنيد ، موضوع انتزاع بالإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف دون تفصيل أو تفنيد ، وذلك كله يعيبه بالحظا في تطبيق القانون و بالفصرر المبطل ،

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الشارع قد توخى من تقرير نظام التأمين الإضافى فى المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ أن نصرف الهيئة مبلغا نقديا إضافيا إلى المؤمن عليه أو ورشه الشرعين أو المستفيدين الآخرين الذين يعينهم قبل وفاته فى حالة محقق أحد الحطوين المؤمن عنهما وهما العجز الكامل والوفاة خلال مدة خدمته، وكانت تلك المادة تشترط لاستحقاق هذا التأمين أن تكون الاشتراكات المسددة منقطعا ، وكانت اشتراكات التأمين وطبقا لنصوص المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ من ذلك القانون ستحق شهريا وتعتبر واجبة الاذاء فى أول الشهر التالى ، فإن ما صدد مها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق المجز بالكامل أو الوفاة ما صدد مها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق المجز بالكامل أو الوفاة ما صدد مها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق المجز بالكامل أو الوفاة من مدة ما الد الشتراكات الحصلة عن مدة تالية ، ولا يغير من ذلك أن تكون الهيئة قد حرت على تصعيل هذه الاشتراكات صبغا عن تلك المدة ،

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قسد رب قضاءه على هذا الأساس واستند فى ذلك للى أسباب سائغة تكفى لحمله ، ولم تكن المحكة بعد علومة بأن تورد كل حجج الطاعنين وتفصيلات دفاعهما وترد عليها استقلالا ، وكان لا تثريب على عكة الاستئناف أن تستند فى حكها إلى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى وتحيل إليها وتعترها جزما متما لحكها ، فإن النص على الحكم المطعون فيه بهذين السببن يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتمن رفض الطمن .

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٦

# (YV)

الطعن رقم ٩٩٩ لسة ١٤ النضائية :

عمل ه تسوية " دعوى . ه ترك الخصومة " . صلح ، بطلان .

الاتفاق بالصفح أو التنازل بين رب الدمل وعماله عن الحقوق الماشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع احلا وقف لص المسادة ٢ ٣ ٣ من قانون العمل رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هـــذا القانون ، ولما كان العاملون بالشركات النابعة المؤسسات العامة يمنحون المرتبات التي يحدها الغوار المصادر بسوية حالاتهم عالا يجوز معه أن تدل عن أول مربوط فئة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى الاحر وذلك عملا بنص المادة ؛ ٢ من قرار رئيس المحقورية رقم ٢٥٤٦ النابعة باصدار لائحة نظم العاملين بالتمركات النابعة المؤسسات العامة ، فإن الاتفاق بين الشركة المعاهون ضدها وبين العلمين على التناقل عن الفرق المنابعة على المنافق بين الشركة المعاهون ضدها وبين العلمين على التي سويت حالته عليها وكذا التنزل عن المدعوى سهذه القروق بموجب الإقرار السادسة ولما كان ذلك وكان الملكم المعاهون قيه تقد استند في قشائه المادسة ولما كان ذلك وكان الملكم المعاهون قيه تقد استند في قشائه

يترك الخصومة فى الدعوى إلى ذلك الإقسسرار الباطل فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر **والمرافعه و ب**عدالمداولة .

حيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحث إن الواقع ــ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل فى أن الطامن أقام الدعوى رقم ٢٤١٨ سنة ١٩٦٨ همال حزى القاهرة ضد الشركة المطعون عليها طالبا الحكم بإلزامها بمنحة أول مربوط الفئة الثالثة وقدره ٥٧ جنها شهريا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ مع صرف الفروق المَـالية المُستحقة . وقال بيانا لها أنه النحق بالعمل بالشركة في ١/١٥٥١/١ بوظيفة مدىر إدارة الحسابات ، وعند تسوية حالته كن على الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ تطبيقاً لقرار رئيس الجُهُورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبذلك يستحق أول مربوط هذه العثة وقدره ٥٧ جنبها شهريا إلا أن الشركة لم تدفع له سوى مبلغ ٤١ جنيها و ٩١٣ مليما ومن ثم أقاَّم الطاعن دعواء بطلباته المذكورة . وفي ١٩٦٩/١/١٥ قضت الحكمة شئون العال الحزئية بإحالة الدعوى إلى عكمة القاهرة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها ، وقيدت بجلولها برقم ٢٨١١ سنة ١٩٦٩ عمال كلي . قدمت الشركة المطمون ضدها إقرارا . ورخا م/١٩٦٩/٧٥ صادرا من الطاعن جاء به قبوله بأن تقوم الشركة بتسوية مرتبة على أساس منحه أول مربوط الفئة الني سكن عليها في ١٩٦٤/٧/١ مع عدم صرف أية فروق مالية 'نتيجة هذه التسوية عن الفترة من ١٩٦٥/١/ حي ١٩٦٩/٥/٣١ و بأن الطاعن يتنازل أيضا عن الدعوى الراهنة . رد الطاعن بأنه اضطر للتوقيع على ذلك الإقرار بغية الحصول على حقه فى الفئة المسالية وأن الإقرار باطل بالنسبة للتنازل عن الغروق المسالية لمخالفته للنظام ألعام . وفي ١٩٧٠ [١] قضت الحكمة بإثبات ترك الطاعن للعصومة ، استأنف الطاعن

هذا الحكم لدى محكمة استثناف لقاهرةبالاستثناف رقم ٢٥٣ سنة ٧٥٥. و بتاويخ العمار المعلم المستأنف برفض الاستثناف وقت عكمة الاستثناف برفض السائنة الحيام المستأنف طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد،ت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . ويعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ٢٧/٥٢/١٧ وفيها الترمت النظرة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه خالفته للقانون . وقى بيان ذلك يقول أنه لما كان يطالب بالفروق المالية الناحمة عن عدم صرف مرسبه طيقا للحد الأدى للاحر المقرر لفئة عمله . فإن التنازل الصادر منه عن هذه الفروق والدعوى مها يكون باطلا طبقا لنص المادة السادسة من قانون المعل رقم 41 لسنة 1904 .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الانفاق بالصاح أو التنازل بين وب العمل وعماله عن الحفوق الناشئة عن العمل خلال سريانه يقع باطلا وفقا لنص الممادة ٣/٩ من قانون العمل وقم ٩١ اسنة ١٩٥١ إذا خالف أحكام هذا القانون ، وكان العاملون بالشركات التابعة المؤسسات العامة يمنحون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم بما لا بجوز معه أن تقل عن أول مربوط فنة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى للأجر وذلك عملا لائمة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة ، فإن الاتفاق بين الشركة للائمة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة ، فإن الاتفاق بين الشركة المطعون ضدها و بين الطاعن على التنازل عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتبا يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عابها وكذا التنازل عن العوى بمنه الفروق بموجب الإقرار الصادر من الطاعن في م/١٩٦٧ يكون باطلا بمنا نفلك بهذه الفروق بموجب الإقرار الصادر من الطاعن في م/١٩٦٩ يكون باطلا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة وكان الإقرار الباطل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة فكان إلى أسباب الطعن .

## جلسة ۲۷ من يونيه سنة ۱۹۷۳

برياسةالسيد المستشار نائب رئيس الحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : محمد مصطفى المنفلوطى ، ومعدوح عطية ؛ وحسن السنباطى ، ووأفت هبد الرحيم .

( T V 1 )

الطعن ١٠ لسنة ٤١ الفضائية :

عمال د الأجر ،

حق رب العمل التعييز في الأجربين عماله لاعتبارات بمراها • المساواة المشار إليها بالمسادة ٣ه ق ٩١ لمسنة ١٩٥٩ . لانسلب رب العمل حقه في تنظيم منشأته .

أجر العامل يؤدى إما مشاهرة أو يوميا أو وفقا لاتفاق الطرفين اعمالالاحكام القانون المدى وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولرب العمل وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة حالسلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل وتصنيف نوظات بها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة ولا وجه نحد من سلطته في هذا الحصوص مي كانت ممارسته لها مجردة عن أى قصد في الاسابة لمهاه كما أن له أن مميز في الاجريين عماله لاعتبارات ادا من منه ولا يصح الاحتجاج بدس الممادة وه هذا النص لاسلب صاحب العمل حقه و لا يصح الاحتجاج بدس الممادر بها النص لاسلب صاحب العمل حقه و تنظيم منشأنه على الوجه المشار إليه ولماكان الحمم المطمون فيه قد رفض مساواة أجر اللهجرين يأجر الشهرى أخذا ما ارتصاه الطرفان عند مده التعاقد وعا دحت إليه طرفوف المنشأة وأفسح الحكم عن أن الشركة المطمون ضهما قامت بتنفيذ القرار والمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٦ باصدار لائمة نظام العاملين بالشركات السايعة الجورهم شهريا وأنه لاحق الطاعان فيا طالب به في دعواه ، فان الحكم المطمون أجورهم شهريا وأنه لاحق الطاعان فيا طالب به في دعواه ، فان الحكم المطمون المورد وانه لاحق الطاعان فيا طالب به في دعواه ، فان الحكم المطمون المحاسة المحاسة المالمة والعدال المحاسة المناس المالة المناس المالة واله لاحق الطاعان فيا طالب به في دعواه ، فان الحكم المطمون المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود العالمين المحدود المحدود

فيه يكون قدانهي إلى نتيجة صحيحة في القانون ولم يشبه قصور في التسبيب أو فسادف الامتدلال .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير اندى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدموى وقم ١٤٤ ســـنة ١٩٦٧ عمال جزَّى أحوان والتي قيدت وقم ٦٩٧ سنة١٩٦٩ كلى أسوان بعد إ-التها إلى المحكمة الابتغاثية ف ١٩٦٩/١١/٣٤ على الشركة المطمون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدخر له مبلغ .٩٧ جنيها وقال بيانا لدعواه أنه التحق نخدمة الشركة المطعون ضدها في وظيفة كاتب لقاء أحريومي قدره . ٣٥ ملما ثم تهين له بعدئذ أن زملاءه الذين يقومون بنفس العمل ويتساوون معه في المؤهل الدراسي والكفاية يتقاضون مرتبا شهريا مقداره ١٢جنعا فضلا هن علاوة العمل بأسوان ومقداوها ست جنيهات شهريا وإذا رفضت الشركة المطعون ضدها مساواته بهم إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون ٩١ لسسنة ١٩٥٩ فقد أقام دعواه بقيمة ما استحق له من فرق الأجر والعلاوة وابتداء من بداية تعيينه وهو المايخ المطالب يه ، و بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩ ندبت المحكة مكتب خبراء وزارة العدل لييان عمل الطاعن وما متقاضاه من أجر وعلاوات ومقارشه بزملائه فى العمل وبعد أن أودع الخبير تقو يره قضت المحكمة في ١٩٧٠/١٩٢ برفض اللعوى فاستأنف الطاعن هذا الحسكم بالاضتتاف رقم ٧٥ لسنة ٤٥ ق أسيوط و بتاريخ ٥١١/٠/١١ قضت عمكة

الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف فطمن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما وود بالأسباب الثلاث الأولى وعوض الطمن على خرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/٤/٥ وفيها الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن سمى في أسباب طهنه على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أجاز لصاحب العمل تعيين عمال بأجر يومى وآخرين بأجرشهرى مع تميز ذوى الأجرالشهرى في أجورهم على عمال الأجر اليومى استنادا إلى أن الأصل هوحرية المتعاقدين في تحديد الأجر فلا يتدخل القضاء لتعديله إلا استثناء ، هو نظر يتمارض مع ما انتهى إليه التطور الاجتماعي والتشريعي من أن الأصل هو المساواة في الأجر ، كما يخالف نص المادة وه من قانون العمل وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيا نصت عليه من وجوب المساواة بين العاملين ، و إذ وفض المكم المطهون فيه مساواة أجر الطاعن بغيره من العال الذين يتقاضون أجووهم شهريا فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تفسيره وتطبيقه ، فضلاعن خطأ المكم فيا ذهب إليه من أن الطاعن يطلب النقل من عمال الأجر اليومي إلى عمال الأجر اليومي إلى أجرهم شهريا في مقدار الأجر عند بدء التعيين ، مما يشو به بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النبى مردود، ذلك أنه لما كان أجر العامل ودي إما مشاهرة أو يوميا أو وفقا لا تفاق الطرفين إعمالا لأحكام القانون المدنى وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ وكان لرب العمل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل وتصنيف الوظائف بها على الوجه الذي يراه كفيلا تحقيق مصلحته ولا وجه للحد من سلطته في هذا المحصوص منى كانت ممارسته لما مجردة عن أي قصد في الاساءة لعالد كما أن له أن له أن يميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها ، وكان لا يصح الاحتجاج بنص المبادر بالقانون وقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ لأن التسوية المهادر بالقانون وقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ لأن التسوية

المقصودة بهذا النص لا تسلب صاحب العمل حقه فى تنظيم منشآته على الوجه المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض مساواة أجر الطاعن عند بده تعيينه عاملا باليومية بأجر زملائه من عمال المطعون ضده والمعينين بالإجر الشهرى أخذا بما ارتضاه الطرفان عند بده النعاقد و بمادعت إليه ظروف المنشأة وأقصح عن أن الشركة المطعون ضدها قامت بتنفيذ القرار الجمهورى رقم ٢٥٣٣ تعمم عن باصدار لا تحة نظام العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة وحولت عمال بالأجر اليوى ومهم الطاعن إلى عمال يتقاضون أجورهم شهريا وأنه لاحق المطاعن فيا طالب به في دعواه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انهى إلى المساعد في القانون ولم يشبه قصور في التسبيب أو فساد في الاستدلال .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رقض الطعن .

# جلسة ۲۷ من يونيه سنه ۱۹۷۳

برياسة المسيد المستشار قائب رئيس المحكمة أقور خلف . وعضوية السادة المستشارين : ممدوح عطية وحسن السنباطي 6والدكتور بشرى رزق فنيان 4 ورأفت عبد الرحج .

# (YYY)

الطعن و23 لسنة ٤١ القضائية :

(١) عمل: ح العمل بعد سن الستين " .

مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين ماهة ٧٦ من اللامحة ٣٣٥٩ لسنة ١٩٦٦ و مرهون بحاجة العمل حسب تقدير رب العمل وسلطته فى تنظيم منشأته و النحاق العمامل بالشركة فى سنة ١٩٦٦ و لاخطأ ولو كمان العامل مازال لائقا طبياً .

# (٢) حكم " تسبيب الحكم " . نقض " سلطة محكمة النفض " .

صدور الحسكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون . الخطأ في أسبابه . لمحكمة النقض استيفاء ماقصر فيه الحسكم من أسباب قائونية .

١ - تقضى المادة ٧٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تقضى بأن خدمة العامل تنهى ببلوغه سن الستين وتنص المادة ٧٩ منه على أنه الإنجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا إذا دعت حاجة العمل إليه و يكون ذلك قرار من الوزير الجنص لمدة أقصادا سنتان و بقرار من رئيس الوزراء فيا تجاوز هذه المدة تما يدل على أن مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين مرهون بحاجة العمل إليه وهي مسألة تقديرية تخضع لسلطة رب العمل في تنظيم منشأته بحيث إذا اقتصى هذا التنظيم إنهاء مقود بعض عماله بعد سن الستين كان لمذا الإجراء ما يبره . وانقضى عنه وصف التعسف . وإذ كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطمون عليها في ٢٩/١٤٦ بعد تجاوزه من الستين وصور قرار الشركة بالاستغناء عن خدماته في ٢٩/٤٢٣ لعدم الحاجة إليه فإن

قرار القصل لا يكوز مدوبا بالتعسف بل أصدوته الشركة بمقتضى الحق المخول السلطان والمسلمان المسلمان المسلمان والمسلمان والمسلمان المسلمان المسلمان عبد الحق المبلمان المسلمان عبد الحق المبلمان المسلمان عبد الحق طبيا وقت صدور قرار الفصل .

٧ - من كان الحكم المطعون فيه فيا أنتهى إليه من القضاء برفض طلبي التعويض ومقابل مهلة الاخطار المؤسسين على إجراء الفصل فإن النبي عليه. خطته في الاسباب التي أقام عليه قضاءه يكون غير منتج مادام معنطوقه جاءموافقا لتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه وما دام لحكة انقض أن ستوف منقصر فيه الحكم من أسباب قانونية .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار: المقرر والمرافية وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم لمطعون فيسه وسائر أو راق الطعن - تخصل في أن الطاعن أقام المدعوى رقم ٢٩٥٤ سنة ١٩٦٧ عمال كلى العاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفسم له علم همه . و جنيه ، وقال شوحا لدعواء أنه بعد تجاو زه سن الستين التحق المعمل لهى المشركة المعلمون علمها منذ ١٩٦١/٤/١ إلى أن اخطرته يفصله من المعمل إصباوا من ١٩٦٧/٢/١ لتجاوزه سن الستين ، مما دفعه إلى رفع هذه المعموى ناجا على قوار الفصل أنه مشوب بالتعسف ومطالبا الشركة بمبلغ ٢٧ جنها مقابل الأجازة السنوية عن المسنة الأخيرة ، ١٩٧٠/١/١٠ ومبلغ ١٠ جنها مقابل الأجازة السنوية عن المسنة الأخيرة ، ومبلغ ١٠٠٠ جنيه المفاون صدها بأن تدفع له مبلغ ٢٢ جنيها لمياة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ومبلغ ٢٠ جنيها لميان تدفع له مبلغ ٢٢ جنيها لميان أخرة السنوية ورفضت

ماهدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطاعن هـــذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٤٥ سنة ٨٥ قالم القاهرة و بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٥ قضت محكة الاستثناف بتأييد الحكم الهستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وعرض الطمن على ضرفة المشورة فحددت لنفره جلسة ٢ ١/٥/١٥ وفيها الترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن سنى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في السبيب والحطأ في تطبيق القانون ، وقال في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه ساير دفاع الشركة المطعون عليها في أنه أصبح عاجزا عن أداء العمل استنادا إلى نتيجة الكشف الطبى المتوقع عليه عند التحاقه بالعمل لديها في ١٩٦١/٤/١ دون أن يتحقق أخيرا من صلاحيته طبيا إذا ظل يؤدى عمله لمدة ست سنوات نال خلالها ترقية مما يجعل قراوها بانهاء خدمته مشوبا بالتعسف ، والتفت الحكم عن دفاعه رغم جديته ولم يعن بتمحيصه ، وخالف القانون حيا نقل عبد أثبات صحة دفاع الشركة إليه وتحيله نتيجة عدم سعيه في إنجاز إجراءات عليه لأبات قدوته على العمل .

وحيث إنه لما كانت المسادة ٥٧من القرار الجهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ تقضى بأن خدمة العامل تنتهى بباوغه سن الستين ، وكان النص في المسادة ٢٧ على أنه ٤٠ لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا إذا دحت حاجة العمل إليه و يكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمسدة أقصاها سنتان و يقرار من رئيس الوزراء فيا يجاوز هذه المدة " مدل على أن مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين مرهون محاجة العمل إليه ، وهي مسألة تقديرية تخضع لسلطة رب العمل في تنظيم منشأته محيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عمله بعد سن الستين ، كان لهذا الإجراء ما يبرره وانتفى عنه وصف التحقف . وإذا كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون طبحاً في والمدل لدى الشركة الملعون خدماته في هراء المراد المهوري رقم ١٩٦١ خدماته في ١٩٦١/٤/١ بعد بجاوزه سن الستين وصدر قرار الشركة بالاستغناء عن خدماته في ١٩٦١/٤/١ بعد بمهاوزه سن المدين وصدر قرار الشركة بالاستغناء عن خدماته في ١٩٦٨/٢/١٨ بعد العمل بأحكام القرار المهوري رقم ٢٣٠٩ حتمة تعدمة هنان قرار الفصل لا يكون

مشوبا بالتعسف ، بل أصدرته الشركة بمقتضى الحق المخول لها في المادتين و ٢٩ و ٢٩ من القرار الجمهورى المذكور وليس بلازم قانونا لاستمال هذا الحق أن يكون الطامن غير لائتي طبيا وقت صدور قرار الفصل . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيا انهى إليسه من القضاء برفض طلبي التحويض ومقابل مهلة الإخطار المؤسسين على اجراء الفصل ، ومن ثم فان النبى على الحمكم بخطئه في الأسباب التي أقام عليها قضاءه يكون غير منتج مادام منطوقه بياء موافقا المتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثانية فيه وما دام محكمة النقض أن تستوفي ما قصر فيه الحكم من أسباب قانونية ، ولذلك يتمين رفض العلمن .

## جلسة ۲۸ من يونية سنة ۱۹۷۹

بریاسة السید المستشار ایراهیم السعید ذکری ۵ وعضو یة الدادة المستشارین : عد صدنی العصار ، وعمود مئان درویش ۶ وزکی آلصاری صالح ۶ رجد ابراهیم الدسوقی علوان .

# ( 7 7 7 )

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ النَّضائية :

تزوير" الحكم فى دعوى النزوير" . حكم " الطعــــن فى الحكم" . نقض .

قضاء عكمة الاستثناف يرفض الإدعاء بالنز ويرمع تغريم الطاعن الغرامـــــة القانونية . عدم جواز الطعن فيه بطديق النقض إلا مع الطعن في الحبكم الصادر في الموضوع . علة ذلك م ٢١٢ مرافعات .

تنص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات التي رفسع الطعن في ظلها على أنه ولا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تسهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للعصومة كالها وذلك فها عدا الإحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للنفيسة الجبرى " مما مفاده أن المشرع قصد إلى أن المصومة التي ينفر إلى انهائها المنتقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عوضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو المنتقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عوضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فوعية متعلقة بالاثبات فيها ، وإذكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتروير وتفريم الطاعن لا تنهى به المحصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهما صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صادر في مسألة متعلقة بالاثبات فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض الا مع الطعن في الحكم المصادر في الموضوع، ولاينير من ذلك أن المنوامة من ذلك أن المنوامة على من حزاء أوجبه القانون تحكم من ذلك أن المنوامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند رقض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم من ذلك أن المنامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند رقض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم على المتروب المناه المناه المناه المناهم به هي بعراء أوجبه القانون تحكم بها على مدعى التزوير عند رقض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم على المتروب المستحدة والمناه المتحدة بالاثباء المتحدة بالإثباء المناه المتحدة بالمتروب المناه المتحدة بالتروير عند رقض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم بها على مدعى التزوير عند رقض المتحدة المتحدة بالمتحدة بالمتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحددة ا

به المحكمة لمصالح المنزانة العامة من تلقاء تقسها ولولم يطلبه للخصوم ، فلا يسرى بشأنها الاستثناء الوارد في انفقرة الأخيرة من المسادة ٢١٧ من غانون المرافعات حسبها أوضحت المذكرة الإيضاحية لحذه المسادة من أن حذا الاستثناء مقصور على الأحكام التي تصدر في شق من موضوع الحصومه مي كانت قابلة للتنفيذ الحبرى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

الطعن - تحصل في أن الطمون طيها الأولى أقامت الدعوى وقم ٢٠٤ سنة مه ١ وقيدني القاهرة الابتدائية ضدالطاعن والمطعون عليهما الآخرين وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقدالبيع المؤرخ ١٩٦٠/٤/٣ ، وقالت شرحا لدعواها أن مودئتها ... .. .. باعتها ١٨٨ مترا مربعا أرض فضاه مشاعا في ١٣٧٥ مترا مربعا موضحة الحسدود والعالم بصحيفة الدءوى لقاء ثمن مقبوض قسدره . . ه ١ جنيه وإذ تقامس الورثة عن التوةيع على العقد النهائى نقد أقلعت الدعوى للحكم لهـا بالطلبات سائفة البيان ، واستندت في دءواها إلى تقد البيع سالف الذكر وهو مذيل بخاتم المورثة البائنة و بصءة إبهامها . طعن العلَّامن على العقد بالحمالة ، و بعد أن حلف عين مدم العلم حكمت الحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١٣/٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المطعون طبها الأولى أن للرحومة ... ... ح.. ... وقعت على حقد البيع المؤوخ ١٩٦٠/٤/٣ ويعد أن غذ الحكم بسياع شهــود المطعون عليها الأولى حكمت الحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١١٧ بصحة وتفاذ عقد للبيغ المشار إليه . استأنف العامن هذا الحكم بالامتشاف رقم ١٤٠٤ سنة ١٤٨ ق مدنى القاهرة طالبا الحكم بإناه الحكم لملستاتف وونض دعوى المطعون عايها الأولى فيا يجتص محصته في العقد المذكور وقدرها النصف . وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٧ ادعى الطلمن يتزوير عقد للبيع موضوع النزاع . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢,٣١ حكت المحكة برفض الادعاء بالتزوير وغريم

الطاعن حمسة وعشرين جنيها وبإعادة الاستئناف للرافعة . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أمدت فيها الرأى بعدم جواز ألطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من انبيابة أن الحكم المطمرن فيه إذ اقتصر على القضاء برفض الادعاء بالتزوير فهو يعد من قبيل الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كالها ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال إلا يعد الحكم المنهى للصومة كلها .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لمـا كانت المــادة ٢١٢ من قانون المرافعات التي رفع الطعن في ظُلُها تنص على أنه ﴿ لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سر الدعوى ولا تلتهي بها الخصومة ألا بعد صدور الحكم المنهي للمصومة كلها وذلك فها ءدا الأحكام الوةتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الحرى " ، ثما مفاده أن المشرع قصد إلى أن الحصومة التي ينظر إلى إنهائها وفقا لهذا النص هي ــ وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة ـ الخصومة الأصلية المنعقدة بن الطرفين لا تلك التي تثار عرضا ى خصوص دفع فكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بالنزو يروتنريم الطاعن لا تلتهى مه الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صادر في مسألة متعلقة بالإثبات فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض الا مم الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، ولا يغير من ذلك أن الحكم برفض الادعاء بالتروير قضى بتغريم الطاعن ذلك أن الغرامة الى يحكم بها على مدعى التروير عند رفض الادعاء به هي جراء أوجبه القانون محكم به المحكة لصالح لمُطْرِيَاتَةُ لِلْمَامَةُ مِن تَلِقَاءُ نَفْسُهَا وَلُو لِمَ يُطْلِبُهُ الْخُصُومُ فَلَا يُسْرَىٰ بِشَانْهَا الاستثناء الوارد في الققرة الأخيرة من المسادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسيا أوضمت المذكرة الإيضاحية لهذه المسادة من أن هذا الاستثناء مقصور على الأحكام التي تصدر في شق من موضوع الخصومة . مني كانت قابلة للتنفيذ الحبرى . وحيث إنه لمنا تقدم يتمين القضاء بعدم جواز الطمن .

### جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار إبراهم السهيد ذكرى • وعضوية السادة المستشارين : محمد صدق. العصار ، وجمود عبان درويش ، وزكى الصارى صالح ، ومحمد إبراهم الدسوقى علوان

## ( \* \* \*)

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١و٢ ) دعوى " الطلبات فى الدعوى " . حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " . بيع . استثناف .

(۱) ثبوت أن النزاع فى الدعوى ينطوى على طلبين يستقل كل مهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما • الحكم المهمى للمصومة فى أحد الطلبين جواز الطعن فيه على استقلال مقبل الفصل فى الطلب الثانى • علة ذلك • مثال فى بيع •

( ۲ ) اطواه الزاع في العنوى على طلبين يستقل كل منهما عن الآخر موضوعاً وسببا وخصوماً
 وجوب مجدير قيمة كل منهما على حدة ٠ مثال في بيع ٠

( م ) اختصاص " الاختصاص القيمى " . نظام عام .

قواعد الاختصاص النوهي أو القيمى • تعلقها بالنظام العام • وتعتبر قائمة في الخصومة ومطورحة دائما على المحكمة •

· ٤ ) نقض " أسباب الطعن " .

النمى هل خطأ الحكم المطعون فيه • "بوت أنه لابحقق سوى مصلحة ظرية بحنة • أثره • هدم قبوله • لمحكمة النقض أن تصحح خطأ الحام في القانون •

( o ) استثناف " ميعاد الاستثناف حكم " الطعن في الحكم " نقض السبب الجديد " .

النمى على الحكم بأنه الإعتسب بعاد المسافة باضافة المسافة بين مقر السكن بين محطه السُمَة الحديد و المسافة بين المحطة ومقر محمدة الاستثناف · عدم جواز إبدا. هذا الدفاع لأول مرة أمام عكمة النقض كما يخالطه من واقع ·

 ١ — إذكان النابت أن المعلمون طيهما رفعا الدعوى يطابان الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفى المتضمن بيع الطامنين الأول والنالثه لهما أطيانا زراعية، وإذ تبيزأن الطاعن الأول كانقاصر افى تاريخ إبرام العقدفقد طلب المطعون عليهما تعديل طلباتهما الىطلب الحكم بايطال العقد فيا يتعلق بالقدر المبيع من الطاعن المذكور مع الزامه بأن يرد لهما مقدار مادفع إليه من الثمن وبصحة ونفاذ البيع عن القدر المبيح من الطاعنة الثالثة، وصادق الطاعن الأول على طفب البطلان ومن ثم يكون الطلبان ف حقيقتهما دعويين مستقلتين تختلف كل منهما عن الأخوى خصوما وموضوعا وسببا وتقدر قيمة كل منهما وفقا لقواعد تقدير الدعاوى المنصوص علما في قانون المرافعات ويعتبر العقد سبب دعوى إثبات التعاقد والمدعى عليها فيها هي الطاعنة الثالثة ، وصهب دعوى الإيطال هو نعى القانون والمدعى عليه فيها هو الطامن الأول وموضوع الطلب الأول هو إثبات صحة ألتعاقد وموضوع الطلب الناني هو بطلان المقد الصادر من الطاحن الأولى . لمنا كان فلك فان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٧٠/١٢/٦٩ بإبطال عقد البيع الصادر من الطاعن الأول والزامه بأن يرد الطعون طبهما مبلغ ١٢٩ جنيه يكون قه أنهى إلاصومة في شأن الطلب الموجه إليه ، وبجوز للحكوم عليه أن يطمن طبيه على استقلال بطريق الاستئناف ، لايغير ذلك من أنه صدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لهاكلها ، إذ أنه فصل في دعوى مستقلة نختلف خصوما وموضوعاً وسيباً عن الدعوى الأخرى التي لم يفصل فيها إلا في ١٩٧١/٣/٢٧ . المُساكل ما تقدم فان الحكم الصادر في دعوى الإبطال بَكُونَ قد أنهي الخصومة كلها في حدود الطلب الموجه إلى الطاعن الأول ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ تعنى بعدم جوار الاستئناف تأسيسا على أنه نصل في شق من الزاع الانتهى به الخصومة برمتها قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ ــ منى كان التراع يضم طلبيين يستقل كل منهما عن الآخر موضوعاً وسبباً
 وخصوما وتقدر قيمة كل طلب منهما طبقاً المادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات

على حدة على اعتبار أن كلا منهما دعوى مستقلة ، وإذ كانت قواعد تقدير الدعاوى فيا يتعلق بنصاب الاستثناف هى ذات القواعد المقررة أمام المحاكم الابتدائية إعمالا للدة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوارق أن الطلب الحاص بإبطال العقد يقدر بقيمة المتعاقد عليه عملا بالمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات وهى تقل عن ٢٥٠ جنبها و بالتالى فإن قضاء عكمة أول درجة في هذا الطلب يكون انتهائيا غير جائز استثنافه طبقا للادة ٤٧ من قانون المرافعات .

٣ - قواعد الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتها طبقا للاحدة ١٠٩ من قانون المرافعات تعتبر من النظام العام وتكون قائمة في الحصومة ومطروحة دائما على المحكة ومن ثم فانه يتعين على محكمة الاستثناف أن تقضى بعدم جواز الاستثناف لقلة النصاب .

إذا كان النص على خطأ الحكم المطعون فيه لايحقق سوى مصلحة نظرية
 يحتة ، ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة ، وكان لمحكمة النقض أن تصحح
 الخطأ فى القانون وترده إلى الأساس السليم فإن النعى يكون غير مقبول .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الاستئناف استنادا إلى المسافة ما بين القوصية - موطن الطاعنين الثانى والثالثة - و بين أسيوط مقر محكمة الاستئناف ٢٠٨٥٦ كيلو مترا وهى أقل من خمسين كيلو مترا فلا يحتسب ميعاد مسافة وإذ كان الطاعنان لم يسبق لهما التمسك أمام محكمة الاستئناف بإضافة المسافة ما بين مقرسكنهما بالقوصية و بين عطة سكة حديد هذه البلدة وكذلك المسافة ما بين محطة سكة حديد أسيوط و بين مقر محكمة الاستئناف وكان لا يجوز لهما إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع فإن النمى على الحكم المطمون فيه عبدا السهب يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطمـــون فيه وسائر أوواق الطعن ـــ تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٨٣٥ سنة ١٩٦٨ مدنى أميوط الابتدائية ضد الطاعنين الأول والثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١/٠١/١٠/١ الصادر منهما والمتضمن سعهما للطعون عليهما ١٨ قراطا أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ثمن قدره ٤١٤ جنيها والتسليم ، وقالا بيانا لدعواهما أنهما اشتريا الأطيان سالفة الذكر من الطاعنين المذكورين ودفعا لهما مبلغ ٣٣٦ جنيها وأتفقا على سداد الباقى وقدره ٧٨ جنيه عند التصديق على العقـــــد النهائي وإذ امتنع البائعان عن نقل الملكية إليهما فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلباتهما ردتالطاعنة الثالثة بأن ابنها الطاعن الأولكان قاصرا ومشمولا بوصايتها في تاريخ التصرف بالبيع نعدل المطعون عليهما طلباتهما إلى طلب الحكم بصحة ونفأذ عقـــد البيع فيأ يختص بنصيب الطاعنة الثالثة وقدره و قراريط شيوما في المساحة المبية بالعقد والتسليم وبابطال عقد البيع بالنسبة للقدر البانى وإلزام الطاعنة الثالثة بصفتها أن تدفع لهما مبلغ ١٢٩ جنّيها قيمة ما تسلمه القاصر منهما من الثمن ، ثم عاد المطعون علمهما وعدلا طلباتهما قبل الطاعن الأول بعد بلوغه سن الرشد بتوجيهها إليه شخصيا . قرر الطاعن الأول بأنه لايجيز العقد بعد بلوغه سنالرشد وطلب الحكم ببطلانه فيا يختص مصيبه . طلب الطاعن الثاني مدخله في الدعوىطالبا رفضها فيا زاد على ٣ قراريط و ٦ أسهم وهو ما تملكه والدته الطاعنة الثالثة بالميراث عَن والده الذي لم يترك إلامقدار، فدان ٧ قراط ٢٣ سهما بالحوض الكائن به الأطيان المبيعة . وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩ حكمت المحكمة (أولا) بقبول تدخل الطاعن الثاني في الدعوي ( ثانيا ) بابطال عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١

بالنسبة للقدر المبيع من الطاعن الأول ومساحته p قراريط شيوعا في المساحة الواردة بالعقد مع الزام الطاعن المذكور بأن مدفع للطعون عليهما مبله ٢٩ اجنيها ( ثالثا ) سنب مُكتب الحبراء الحكومين بأسيــوط للانتقال إلى الأطيان موضوع النزاع لبيان ماإذا كانت حصة الطاعنة الثالثة في القدر المبيع وقدره و قرار يط تجاوز نصيبها بالمراث عن زوجها المرحوم ... ... ... ... ... ، وإذكان طالب التدخل يملك نصيبا في القدر المبيع وبيان مقداره . وإذ لم يدفع الطاعن التاني أمانة الحبير الذي كلف بإيداعها عادت المحكة وبتاريخ ٢٧/٣/٢٧ فحكمت (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ١٠/١٠/١ الصادر من الطاعنة التالثة إلى المطعون عليهما ببيئ ٩ قرآريط على الشيوع موضحة الحدود والمعالم بالعقدوبصحيفة الدعوى ثمَّن قدره ٢٠٧ جنيها ( ثانيا ٓ ) برفض طلبات الخصم المتدخل، استأنف الطاعن الأول الحكم الصادر في ١٩٧١/١٢/١ بالاستثناف رقم ١٧ سنة ٤٦ ق مدنى أسيوط كما استأنف الطاعنان الثانى والثالثة الحكم الصّادر يتاريخ ١٩٧١/٣/٢٧ بالاستَثناف رقم ٩٢ سنة ٤٦ ق مدنى أسيوطُ وقدمت صحيفة هذا الاسنثناف الأخير الى قلم كتاب المحكمة في ١٩٧١/٥/٩ ، وبعدأن قررت المحكمة ضم الاستثناف التأنى إلى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦ في الاستثناف الأول بعدم جوازه وفي الاستثناف الثاني بسقوط الحق في إقامته . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن علىهذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جاسة لنظره وفها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن الاول بالسبب الأول منهما على قضاء الحكم المطعون فيه في الاستثناف رقم ١٢ سنة ٤٦ ق الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان الحكم قضى بعدم جواز استثناف الحكم الابتدائي الذي صدر بتاريخ ١٩٧٠/١٧/١ تأسيسا على أنه فصل في شق من التزاع غير مشمول بالنفاذ المعبل ولا يجوز الطعن فيه بالاستثناف استقلالا ، في حين أن الحكم إذ قضى بإيطال عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١ الصادر من الطاعن الأول إلى المطعون

عليهما فيا يختص ببيع نصيبه وقدره به قرار يطشيوعاؤ مساحة الأطيان لمبيعة وبالزامة بأن يدف لهما النمن الذى قبضته منهما وقدره ١٢٩ جنبها فإنه يكون قد أنهى الخصومة بالنسبة للطاعن المذكور ولم تعد هناك محمة ما ربطه بالدعوى، قد أنهى الخصومة بالنسبة للطاعن المذكر بصحتى يصدر الحمم الذي ينهى الخصومة كلها ، وعل فرض أنه كان على الطاعن أن يتراحى في الطعن بالاستئناف لحين الفصل في الخصومة برفعها بالنسبة لباقي الخصوم فإنه لايسوغ للحكمة أذ تقضى بعدم جواز الامتئناف وليس لها إلا أن تقرر وقف الفصل في الاستئناف إلى أن يصدر الحكم المنهى للدعوى كلها . هذا فضل عن أن المحكمة وقد قررت ضم استئناف الحكم العمادر ضد الطاعنين الثاني والثالثة فان العلة التي شرعت من أجلها المادة الحكم الموادر ضد الطاعنين الثاني والثالثة فان العلة التي شرعت من أجلها المادة شان عدا كله أن يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أنه لما كان الناب أن المطعون عليما رفعا الدعوى يطلبان الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفي المؤرخ ١/ ١٩٦٨/١ المتضمن ببيع الطاعنين الأول والنالئة لها ١٩٤٨ وإذا تبين أن الطاعن الأول كان قاصرا في تاريخ ابرام العقد عقد طلب المطعون عليها تعديل طلباتها إلى طلب الحكم بإبطال العقد فيا يتعلق بالقدر المبيع من الطاعن المذكور مع إلى طلب الحكم بإبطال العقد فيا يتعلق بالقدر المبيع من الطاعن المذكور مع الزامة بأن يرد لها مبلغ ١٢٩ جنيها وهو مقدار ما دفع اليه من النمن ، وبصحة ونفاذ عقد البيع عن مساحة و ط شيوعا في ١٨ ط وهو القدر المبيع من الطاعنة النالئة ، وإذ أمدى الطلبان شفاها في الحلمة في مواجهة الطاعنة النالئة المستقلتان تختلف كل منهما عن الأخرى خصوما وموضوعا وسببا وتقدر قيمة مستقلتان تختلف كل منهما عن الأخرى خصوما وموضوعا وسببا وتقدر قيمة كل منهما عن الأبران والمدعى عليها فيها هي الطاعنة الثالثة ، ويعتبر المقد سبب دعوى إثبات التعاقد والمدعى عليها فيها هي الطاعنة الثالثة ، ويعتبر المقلب الأول هو إسبسات محمة التعاقد وموضوع الطلب الثاني هو وموضوع الطلب الثاني هو وموضوع الطلب الثاني هو وموضوع الطلب الثاني هو

بطلان العقد الصادر من الطاعن الأول ، لما كان ذلك فان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٧٠/١٢/١٩ بابطال عقد البيع الصادر من الطاعن الأول و بالزامه بأن يرد للطعـــون عليهما مبلغ ١٢٩ جنيهايكون قد أنهى الحصومة فى شأن الطلب الموجه إليه و بجوز للحكوم عليه أن يطعن عليه على استقلال بطريق الاستثناف ، لايغير من ذلك أنه صدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لهـاكلها ، إذ أنه فصل فى دعوى مستقلة تختلف خصوما وموضوعا وسبباً عن الدعوى الأخرى التي لم يفصل فيها إلا في ١٩٧١/٣/٢٧ ، كما كان ما تقدم فان الحكم الصادر في دعوى الإبطال يكون قد أنهى الحصومة كلها في حدود الطلب الموجه إلى الطاعن الأول ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جـــواز الاستثناف تأسيسا على أنه فصل في شق من النزاع لاتتهى به الحصومة رمتها قد أخطأ في تطبيق القانون ، غير أنه لما كان النزاع على ما سلف بيانه يضم طلبين يستقل كل منهماعن الآخر موضوعا وسببا وخصوماً وتقدر قيمة كل طلب منهما طبقا للسادة ٢ / ٣٨ من قانون الرافعات على حدة على اعتبار أن كلا منهما دعوى مستقلة ، وإذا كانت قواعد تقدير الدعاوى فيما يتعلق بنصاب الاستثناف هي ذات القواعد المقررة أمام المحاكم الابتدائية إعمالا للادة ٢٢٣ من قانون المرافعات لما كان ذبك وكان النابت من الأوراق أن الطلب الخاص بإبطال العقد يقدر بقيمة المتعاقد علية عملا بالمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات وهي تقل عن ٢٥٠ جنيها ، و بالتالي فإن قضــــــاء محكمة أول درجة في هذا الطلب يكون انتهائيا غير جائز استثنافه طبقا للمادة ٤٧ من قانون الميرافعات ، و إذا كانت قواعد الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتهما طبقــــا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات تعتبر من النظام العام وتكون قائمة في الحصومة ومطروحة دائما على المحكمة مما كان بتعين عنه على محكمة الاستثناف أن تقضى بعدم جواز الاستثناف لقلة النصاب ، لما كان ذلك فان النعى على خطأ الحكم المطعون فيـــه لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود على الطاعن منه أيه فائدة و يمكن لمحكمة النقص أن تصحح الحلطاً في القانون وتبرره إلى الأساس السلم مما يكون معه النبي بهذا السبب غير مقبول .

وحيث أن مبنى الطعن بالسبب الثانى الحطا في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الاستثناف وقم ٩٧ سنة ٤٩ ق مدنى أسيوط لرفعه بعد الم الده في حين أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧١/٣/٢٥ إواود عن عينة الاستثناف في ٩ / ٥/ ١٩٧١ ، وإذا كانت المسافة بين مسكن الطاعنين الثانى والثالثة ببلدة القوصية وبين مقر محكمة استثناف أسيوط تزيد على ٥٠ كيلو مترا فان ميعاد الاستثناف يمتد إلى يوم ١٩٧١/٥/١٧ وكان التاريخ المذكور هو يوم جمعة ، وكان اليوم الثالى ١٩٧١/٥/١٩ يصادف عطلة رسمية بمناسبة المولد النبوى الشريف ، ومن ثم فإن الميعاد يمتد إلى يوم ١٩٧١/٥/١ وهو تاريخ إلمداع حميفة الاستثناف فلم كتاب المحكمة ، وبذلك يكون الاستثناف قد رفع في الميعاد ، وإذا أغفل الحكم احتساب المسافة بين مقر مسكن الطاعنين ببلدة القوصية وبين محلة سكة حديد أسيوط وبين مقر محكمة الاستثناف وهي المسافة بين المكان الذي يجب الإنتقال منه والمكان الذي يجب الإنتقال اليه طبقا المادة بين المكان الذي يجب الإنتقال اله القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الاستئناف رقم ٩٣ سنة ٤٩ ق أسبوط وإقامة قضائه على أن الحكم المستأنف صدو في ١٩٧/٣/ ١٩٧١ استنادا إلى أن ميعاد الاستئناف يحتسب من اليوم التالى ويكون ساريا حتى يوم ١٩٧//٥/١ ، وإن الثابت أن المسافة ما بين القوصية موطن الطاعنين الثانى والثالثة - وين أسبوط مقر محكمة الاستئناف ٢٥٨٥ كيلو مترا فلا يحتسب ميعاد مسافة ويكون آخر ميعاد لرفع الاستئناف هو ١٩٧١/٥/١ ، وأنه إذ أودع الطاعنان حيفة الاستئناف مقال المسافة بين مقر الطاعنان لم يسبق لهما التمسك أمام عكمة الاستئناف بإضافة المسافة بين مقو مسكيهما بالقوصية عطة سكة حديد هذه البلدة وكذلك المسافة ما بين عطة سكة حديد أسبوط وبين مقر عكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز لهما إبداء هذا الدفاع حديد أسبوط وبين مقر عكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز لهما إبداء هذا الدفاع حديد أسبوط وبين مقر عكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز لهما إبداء هذا الدفاع

لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع فان النمى على الحكم المطمون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس ، ولا يعيب الحكم إفضاله إضافة يومى الجمعة وعطلة المولد النبوى الشريف التاليين للمذة المحددة لرفع الاستثناف لأن الميعاد يكون على ما خلص إليه الحكم المطعون فيه قد انقضى بانقضاء يوم / ١٩٧١/ ولم يرفع الاستثناف الا يوم / ١٩٧١/

وحيث أنه لما تقدم يتمين رفضالطمن .

### جلسة ۲۸ من يونيه سنة ۱۹۷٦

برياسة السهد المستشار إبراهيم السعيدذ كرى وعضويةالسادة المستشارين : عهد صدقى العصار ، ومحمود عيّان درويش ؛ وذك الصاوى صالح ، وعمد إبراهيم الدسوقى .

# (rvo)

الطعن رقم ٢ . ٥ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) حكم "الطعن في الحكم " . ملكية .

الأصل أن الطعن في الحكم لاينتج أثرا إلا بالنسبة لمن رفعه من الخصوم ولايحتج به الا النسبة لمن وجه إلية عدم استفادة غيره من هذا الطعن ولو كانت مصلحتهم واحدة • الاستثناء حالاته م ٢١٨ ممافعات . شال في دعوى طلكية .

(٢) إثبات " قواعد الإثبات " . قانون .

تشور التصرف فى ظارقواعد الاثبات المنصوص عليها فى النانون المدنى قبل إلغائها بقانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ · خضوعهن حيث إثباته للا حكام الواردة فى الـانون المدنى دون قانون الاثبات .

· " إثبات " الإثبات بالبينه " ·

فقد الدائن سنده السكتابي سبب أجنبي لايدله فيه -جواز اثبات ماورد فيه بالبينة . شرطه · أن يكون الفقد تيجة حادث جبرى أوفوة قاهرة · عدم قبول تمسك الدائن بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ · م ٣٠ 4 مدثى قبل الفائها بقانون الاثبات ·

( ٤ ) حكم « حجية الحكم « · قوة الأمر المقضى ·

الحديم الصادر في دعوى سابقة . عدم فصله جملة صريحة أوضمنية حتمية في المنطوق أوالأسباب المرتبطة به في النزاع موصوع الدعوى لخالية . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمرالم نحفي في هذا النزاع.

(ه) إثبات .

جواز إثبات العقد بالبينة في حالة فقسمه. • شرطة • تدليسمل الحكم المطعون فيسمه

هل سبق وجود المجرد ومضمونه ، دون التحقق من أن فقده كمان بسبب أجنبي • خطأ فى القانون •

 النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، مدل على أن الاصل أنه فى الدعاوىالتي يكون فيها الخصوم متعددين، فإن الطعن لاينتج أثرا إلا بالنسبة لمن رفعه منهم ولايفيد منه غيره من الحصوم ، إذ أن الطعن الذي يرفع ضد أحد الحصوم لايحتج به إلا بالنسبة لذلك الخصم ولا يصح التمسك به ضد الخصوم الآخرين الذين لم يوجه إليهم ولو كانت مصلحتهم وآحدة في الاستفادة من الحكم الصادر صَدُّ الطَّاعن وقدُّ اسْتَنْثَى القانون من هذه القاعدة حالتين ( أولها ) حالة الحكم في موضوع لايقبل التجزئة أو و التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين فأجاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته ، فإن لم يقبل أمرت المحكمة الطآعن باختصامه في الطعن ، وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهمفى الميعاد وجب اختصام الباقين ولو بعد وفاته بالنسبة إليهم ( ثانهما ) حالة الحكم فدعوى يكون الضامن وطالب الضانخصوما فيها بشرط أن يتحد دفاعهما فيها فإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصام الآخر فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن التي رفعها على المطعون عليه وعلى الشريك الآخر بطلب تثبيت ملكيته لثلث الجرار موضوع النزاع ، وكان الحكم لم يصدر في إحدى الحالات التي استثناها القانون من قاعدة نسبية الأثر المترتب عليه ، و إذ قام الطاعن برفع الطعن ضد المطعون عليه دونالشر يكالآخر فإنه لاينجأثره بالنسبة لهذا الأخير، و يكون النعي على الحكم المطعون فيه ـ بأنه جاوز طلبات الحصوم فرالدعوي ـ غىر مقبول .

لا — النص في المسادة الناسعة من القانون المدنى على أنه " تسوى في شأن الأدلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أوفى الوقت الذي كنان ينبنى فيه إعداده يدل على أن القانون الذي نشأ التصرف في ظله هو الذي يجب أن يمكمن حيث إثباته". وإذ كان عقد البيع المؤوخ ٢٩٦٤/٧/٢٢٤

الذى استند إليه المطعون طيه فى شراء حصة الطاعن فى الحرار موضوع النزاع قد أبرم قبل صدور قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يخضع فى إثباته للاً حكام الواردة فى القانون المدنى

٣ - تنص المادة ١/٤٠٠ من القانون المدى قبل إلفائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه "في غير المواد النجارية إذا كان التصرف القانوني تريد قيمته على حشرة جنبهات أو كان غير عدد القيمة فلا تجوز البينة في إثبات وجوده أو انقضائه مالم يوجدا تفاق أونص يقضى بغير ذلك " كانتص المادة ٣٠ عمن الفانون المذكور على أنه " يجوز أيضا الإثبات بالبينة فيا كان يجب اثباته بالكتابة (أ) ... (ب) إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجني لابد له فيه" مما مفاده وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية القانون أن هذا الاستثناء فيترض أن القواعد المتعلقة بالدليل الكتابي قد روحيت بيد أن الإثبات بالكتابة قد امتنع سبب فقد هذا الدليل ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا الفقد دراجعا إلى سبب لابد الدي فيه ، " ومؤدى هذا أن يكون الفقد قد نشأ من جراء حادث سبب لابد الدي فيه ، " ومؤدى هذا الشرط المى الرغبة في استبعاد صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل (كإعدام الورقة) لقطع السهيل على التواطؤ مع الشهود ويتمل بفعل مدعى الدليل (كإعدام الورقة) لقطع السهيل على التواطؤ مع الشهود وعرد إلحال أن يتمسك بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان هذا الفعل وعرد إحال ".

ع - إذا كان الحكم - الصادر في دعوى سابقة - لم يثبت أنه تناول بالبحث عقد البيع المؤرخ ... أو أنه أثير بشأنه نزاع في تلك الدعوى وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، فإنه لايحوز قوة الأمر المقضى في النزاع المسائل .

 من كانت قيمة عقد البيع المؤرخ٢٩/٧/٢٦ تجاوز العشرة جنبيات فإنه يتمين اثباته بالكتابة أو بما يقوم مقامها و إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام عكة الاستثناف بعدم جواز إثبات عقد البيع المنسوب إليه بالبينة ، وكان چواز إثبات العقد بالبينة في حالة فقده يلزم معه إقامة الدليل على سبق وجود المحرر ومضمونه وأن فقده كان لسبب أجنبي لايد العطمون طبه فيه ، و إذ تبين من الحكم المطعون أن الذي سخب عقدالبيع سند المطعون عليه من حافظته هو وكيل محاميه ولما كانت القرائن التي ساقها الحكم و إن صحت دليلا هل سبق وجود المحرر المذكور ومضمونه إلا أنها لاتؤدى إلى أن فقده كان بسبب أجنبي مما تعنيه المادة ٣٠٤ فقرة "ب" من القانون المدنى — المنطبقة على واقعة الدعوى — و إذ أقام الحكم قضاءه على خلاف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطا في تطبيق الفانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ذكرى والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٦٩ مدى كفر الشيخ تقصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٦٩ مدى كفر الشيخ الإبتدائية ضد المطعون عليه را راهيم ... .. .. بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ثلت الجوار الزراعى المبينة أوصافة بصحيفة الدعوى وتعيين حارس قضائى التشغيله لحساب الشركاء الثلاث وتحت اشرافهم ومحاسبة كل منهم حسب نصيبه التأتي الجوار المذكور مثالثة في ايينهم بمقتضى فاتورة شراء مؤرخة ٢٠/٥/١٩ الناتي الجوار المذكور مثالثة في ايينهم بمقتضى فاتورة شراء مؤرخة ٢٠/٥/١٩ مقابل ثمن قدره ١٩٦٠ جنيه ، وقد استقل شريكاء باستفلال الجوار دون عاصيته إلا أنه تمكن من وضع يده عليه في نوفم سنة ١٩٦٨ ، وإذ استصدر عالمطعون عليه قرارا من النيابة العامة بإعادة الجوار إليه فقد أقام الدعوى المحكم علم بطلباته ، رد المطعون عليه بأن الطاعن تصرف بيع نصيبه إلى شريكيه بمقتضى عقد بيع مؤرخ ٢٦/١/١٩٤٢ لاحق على فاتورة الشراء لقاء ثمن قدره ٢٥٤ جنيها قعد يع مؤرخ ٢٦/١/١٩٤٤ لاحق على فاتورة الشراء لقاء ثمن قدره ٢٥٤ جنيها قسلم منه ، ٣٠٠ جنيه وسمور عليهما سند بالمبلغ الباقى تعهدا فيه بأن يدفعا قيمته

إلى بنك التسليف الزراعيالذي سدد مبلغ ٥٦٠ جنيها من ثمن الجرار إلى الشركة البائعة ، ثم استصدر هو وشريكه فاتورة الريحها ٢٧/١٠/١٠ من الشركة البائمة بمكيتها للجرار وقد أردع عقدالبيع المشار إليه بملف الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ جزئى كفرالشيخ إلا أن الشريك الآخر تواطأ مع الطاعن وسحباه من الملف ثم أخفياه . و بصحيفة معانة في ١٩٧٠/٤/١٦ أدخل الطاعن الشركة البائمة في الدعوى لتقدم أصلفا تورة الشراء وملف الجرار و بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ حكمت المحكة (أولا): - متنبيت ملكية الطاعن لناث الحرار الزراعي المبين بصحيفة الدعوى وفاتورة الشراء المؤرخة ٢٠/د/١٩٦٤ . ( ثانيا ) : ـــ بفرض الحراسة القضائية على الحرار وتعين ... ... ... المدعى عليه الثانى -حارساً لأداء المهمة المبيئة مجمطوق الحكم . استأنف المعامون طيه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨ سنة ٤ ق مدنى طنطا ( مأمورية كفر الشيخ ) ، وبتاريخ ٢٣/٥/٩٧٣ حكت المحكة بإلناء الحكم المسنأنف و برفض الدموى بشقيها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم في خصوص الوجه الأول من السبب الأول من سببي الطعن . وهرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن العادن ينمى بالوجه النانى من السبب الأول من سببى العامن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بما لم يطلبه الحصوم، ذلك أن النابت أن الشريك التالث ... ... ... ... أنكر في جميع مراحل النزاع أنه اشترى من الطاعن نصف ثلث الحوار ، وقد قضى الحكم الإبتدائى تثبيت ملكية الطاعن لثلث الجوار ولم يسنا نفه الشريك المذكور فتكون ملكيته لنصف ثلث الحوار نهائية ويصبح النزاع أمام محكمة الاستثناف منحصر في نصف الثلث الآخر الذي يدعيه المطعون عليه ولا يكون مطروحا عن النصف الآخر ، وإذ قضى الحكم المظعون فيه الماء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برسها فإنه يكون قد جاوز طلبات الخصوم وهوما يعيبه مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المسادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه " فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التي ترفع من النيابة العامة لايفيد من العامن إلامن رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير فابل للتجزئة أو في النَّرَام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضها إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه فى الطعن . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصام الياةين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم .كذلك يفيد الضامن وطالب الضان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا أنحد دفاعهما فيها،وإذا وفع طعن على أيهما جاز اختصام الآخرفيه " بدل على أن الأصل أنه في الدعاوي التي يكون فيها الحصوم متعددين فإن الطعن لاينتج أثرا إلا بالنسبة لمن رفعه منهم ولا يغيد منه غيره من الحصوم إذ أن الطَّمَن الذِّي يرفع ضد أحد الخصوم لايحتج 4 إلا بالنسبة لذلك الخصم ولايصح التمسك به ضد الخصوم الآخرين مالم يوجه إليهم ولوكانت مصلحتهم واحدة في الاستفادة من الحكم الصادر ضد الطاعن ، وقد استنى القانون من هذه القاعدة حالتين (أولها) حالة الحكم في موضوع لايقبل التجزئة أو في الترام بالتضامن أوفي دعوى يوجب القانوزفيها اختصام أشخاص معيذين فأجاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أشاءالطعن المرفوع فالميعاد من أحدز ملائهمنضما إليه في طلباته فان لم يفعل أمرت المحكمة الطاعر باختصامه في الطعن و إذا رنم الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباةي، ولو بعد فواته ولنسبة إليهم . ( ثانيهما ) حالة الحكم في دعوى يكون الضامن وطالب الضان خصوما فيها بشرط أن تتحد دفاعهما فيها فاذا رفع طعن على أيهما جاز اختصام الآخر فيه ، لمماكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد قضى بالغاء الحكم المستأنف ورفض دموى الطاعن التي رفعها على المطعون عليه وعلى الشريك الأشر بطلب تثبيت ملكيته لنلث الجرار موضوع النزاع ، وكان الحكم لم يصدر في حدى الحالات التي استثناها الفانون من قاعدة نسبية الأثر المترتب عليه وإذ قام الطاعن

برفع الطعن ضد المطعون عليه دون الشريك الآخرقانه لاينتج أثره بالنسبة لهذا الأخير ويكون النمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الأولمن الدبب الأول على المكم المطمون فيه الحمليق القانون ، ذلك أن الحكم أقام قضاء و بفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن تصرف بديع نصيبه في الحرار بمقتضى العقد انؤرخ في ١٩٦٤/٧٠٢٦ الذي أدعى المطمون عليه فقده ، وقد عول الحكم في اثبات التصرف بالبيع على القرائن، في حين أن قيمة التصرف تزيد على عشر ين جنبها ثما يتعين معه اثباته بالكتابة ، ولا يجوز الاثبات بالقرائن أو بشهادة الشهود إلا إذا أثبت المطمون عليه على فير الكتابي فقد بسبب أجنبي لا يدله فيه ، وإذ حرى الحكم المطعون فيه على فير هذا النظر فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن النص في المــادة التاسعة من القانون المدنى على أنه و تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل ، أو الوقت الذي كان بنبغي فيه إعداده ، بدل على أن القانون الذي نشأ التصرف ف ظله هو الذي بجب أن محكمه من حيث إثباته ، وإذكان عقد البيعالم ررخ في ١٩٦٤/٧/٢٦ ابذى إستند إليه المطعون طيه فيشراء حصة الطاعن في الحرار موضوع النزاع قسمد أرمقبل صدور قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يخضع في إثباته للأحكام الواردة في القانون المدنى و إُذْ تَنْصَ المَــادة ١/٤٠٠ من القانون المذكور قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ على أنه <sup>مد</sup> في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني <sup>ا</sup>نزيد قيمته على عشرة جنيمات أوكان غير محدد القيمة فلا تجوز البينة في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك . "كما تنصالمادة ٤٠٣ من القانون المذكور على أنه بحوز أيضا الاثبات بالبينة فما كان يجب إثباته بالكتابة (١) . . . (ب) إذا فقد الدائن سند، الكتابي بسبب أجنى لا يدله فيه مما مفادة وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانونأن هذا الاستثناء يفترض أن القواعد المتعلقة بالدليل الكتابي قد روعيت، بيد أن الاثبات بالكتابة قد امتنع بسبب نقد هذا الدليل و يشترط في هذه الحالة أن يكون هذا الفقد راجما

الى سبب لا يد المدعى فيه ومؤدى هذا أن يكون الفقد قد نشأ من حراء حادث جبرى أو قوة قاهرة وترد علة هــذا الشرط إلى الرغبة في استبعاد صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل (كأعدام الورقة لقطع السبيل على التواطؤ مع الشهود ) و مذلك لا يكون للمدعى أن تتسك بأى سبب يرجم إلى فعله ـــ ولوكان هذا الفعل مجرد إهمال أو تراخ ، لما كان ذلك وكان ببين من الحكم المطعون فيه أنه أفام قضاءه برفض الدعوى على قوله " . . أنه تدين من الاطلاع على الدعوى رقم ٢٣ سنة ٦٥ جزئى كفر الشيخ أن بها أصل حافسة رقم ٧ دوسيه مقدمة من ألمستأنف والمستأف ضده الثاني ــ المطعون عليه ... ... ... مؤرخ في ١٩٦٤/٧/٢٦ بموجبه باع المستأنف ضده الأول ـــ الطاعن ـــ والمستأف ضده الثاني الثث في جرار " زيتو " ثم قدره ٤٥٤ جنها ديم منه . . ٣ جنيه والثاني قدره ١٥٤ جنيها تعهدا بسداده لبنك التسليف وموقع على هذه الحافظة باستلام المستندات التي تضمنتها من وكيل الأستاذ ... ... .. \_ محامي المطعون عليه \_ وثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في هذه الدعوى أن اعكمة أبانت في حكمها إن المدعى عليهما بهاوهما لمستأنف والمستأنف ضده الثاني قدما حافظة بالمستندات عليت تحت رقم ٧ دوسيه واصلعت على عقد بيع مؤرخ ١٩٦٤/٧/٢٦ يتضمن شراء المدعى عليهما أى المستأنف والمستأنف ضَّده النَّانَى ثلث جرار زيتو نثمن قدره ٤٥٤ جنيها دفـــع منه وقت التعافد . ٣٠ جنيها وحرر الباقى وقدره ١٥٤ جنيها سند إذنى والثابت من أوراق هذه الدعوى أن المستأنب والمستأنف ضده الثاني قــد ادخلا المستأنف ضده الأول خصاً في الدعوى بصحيفة أعلنت إليه في ١٩٧٥/٣/١ ذكرا فيها أنهما قدما حافظة تنطوى على عقد البيح الصادر من المستأنف ضده الأول والذي باع بموجبه ثلث الحرار ثمن قدره ٤٥٤ جبها دفع منه ٣٠٠ جنيه وقت التوقيع على العقد والباقي وقدره ١٥٤ جنها تعهد المشتريان بسداده لبنك انتسليف وفي ختامها طلبا الحكم على المستأنف عليه بما عساه أن يحكم عليهما . . . و بجلسة ١٩٦٥/٥/٧٧ حضر المستأنف ضده ضمن الحصوم المدخلين في الدعوى ولم سد دفاعاً ولم ينازع في عقد البيع المقدم بالحافظة . . . وهو ما تستخلص منه الحكمة

أفي عقد البيع سند المستآنف قسسدم فعلا في الدعوى رقم ٢٣ سنة ٦٥ جزئي كفر الشيخ . . . ولم يجعد المستأنف ضده صدوره منه أباذا أضيف إلى ذلك أنسند المستأنف ضده في إثبات ملكيته لثاث الحرار هو ناتورة الشراء الأولى الصادرة باسم النهركاء الثلاثة صادرة قبل عقد البيع سالف الذكر وأن الفاتورة التي يستنه إليها السنانف المقدمة لمحكمة أول درجة والمؤرخة في ٢٧/٠١/١٩ ١٩ صادرة بعد عقد البيع سالف الذكر ومنبتة لملكيته مناصفة بـــ بن المستأنف والمستأنف ضده التآنى ثابت من المحضر رقم ٣٧٨٣ سنة ١٩٦٧ جنح كـفـر الشيخ أن مفتش العمل أثبت في محضره في ١٩٦٧/٣/١٤ أن ما لكي الحرار المستأنف والمستأنف ضده الثاني لم يدفعا أجر سائق الحرارعن شهرى مناير وفعرابر سنة سنة ١٩٦٧ وذلك سناء على الشكوى من سائق الحرار ... وقضى فيها بتغريم المتهمين . . . وحيث أن الحكمة ثرى أن الناب لمحكمة كَيْفُو الشَّيْخِ الْجُزِّيَّةِ إطلاعها على عقد البيع سناء المستأنف وحضور المستأنف ضده دونَ أنْ ينازع في هذا العقد بالاضافة إلى القرائن الأخرى المستمدة من الفاتورة المقدمة من المستأنف ومحضر الجنحة سالفا الذكركل هذه أدلة تخص الدليل المستمد من العاتورة المقدمة من المستأنف ضده الأول وسنده الوحيد في الدعــوي وتخلص من ذلك إلى أن دعواه بغيرسند و يتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى " . لماكان ذلك وكان الحكم قسمد استند في ثبوت ملكية المطعون عليه لنصف حصة الطاعن في الحسرار إلى ما تبين للحكة من الاطلاع على الحكم الصادر فى الدءوى رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ مدنى حرثى كفر الشيخ أن المطعون عليه قدم العقد المؤرخ ٢٦/٧/٢٦ والذي تبين أنه صدر من الطاعن متضمنا بيعه إليه وإلى الشريك الناك ... ... مـ ...حصته في الحرار موضوع النزاع ، وأن الطاعن لم يجحد العقد وأن النابت بالفاتورة المؤرخة ٢٧/١./٢٧ المقلمة من المطمون عليه أن الشريكين سالغي الذكرهما مالكا الجوار ، وأنه قضى بتنر يمهما في الجنعة رقم ٣٧٨٣ صنة ١٩٩٥ كفر الشيخ باعتبارهما مالكي الحسوار لعدم أدائهما أجر سائقه عن شهرى يناير وفيراير سنة ١٩٦٧ ، ولذكان لم يثبت أن الحكم رقم ٢٣ سنة ١٩٩٥ أَنَّ مِنْ كِنِي الشيخ قد تناول بالبحث عقد البيع المؤرج ١٩٦٤/٧/٢٦

أو أنه أثير بشأنه نزاع بين الخصوم في تلك الدعــوى وفصلت فيه المحكمة بعضة صريحة أو ضمية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به فإنه لا يحوز قوة الأمر المقضى في النزاع المائل، وكانت قيمة عقد البيع المحرم مقامها ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة يقــوم مقامها ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات عقد البيع المنسوب إليه بالبينه، وكان جواز إثبات عقد البيع المنسوب إليه بالبينه، وكان جواز أبات المقد بالبينة في حالة فقده يلزم معه إقامة الدليل على سبق وجود المحرر من فقده كان السب أجني لا يد للطعون عليه فيه ، وإذ تبين من من الحكم المطعون فيه أن الذي سحب عقد البيع سند المطعون فيه من حافظته هو وكيل عاميه ، وكانت القرائ التي ساقها الحكم وأن صحت دليلا على سبق وجود المحرر المذكور ومضمونه ألا أنها لا تؤدى إلى أن فقده كان بسبب وجود المحرر المذكور ومضمونه ألا أنها لا تؤدى إلى أن فقده كان بسبب واقعة الدعوى فإن الحكم إذ أقام قضاء على حذاف هذا النظر يكون قد المحلق على واقعة الدعوى فإن الحكم إذ أقام قضاء على خذف هذا النظر يكون قد المحتف باقى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السنب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطين .

### جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٧٦

بریاسة السیدالمستشاراً حمد حسره یکل نائب وئیس محکمة النقض وعضویة السادة المستشارین ابراهیم السید ذکری، وبجد صدقی العصار ، وجمود عان درویش ، وزکی الصاری صالح .

# (۲۷٦)

الطِعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١و٢ ) مسئولية " مسئولية تقصيرية " عمل" إصابات العمل" تعويض.

(١) استناد العامل المضرور فى طلب النعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المستوفية التقصيرية -شرصة -أن يكون محطق الناشئ عنه الحادث جسيا - ١٠٥ من القافون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجاعية .

(٢) الخطأ الجسيم في معنى المسادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ماهيته .

(٣) مسئولية "مسئولية تقصيرية " . تعويض . محكمة الموضوع .

دعوى النعو يض - تمكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو ثنى هذا الوصف عنه -خضوعه لرقابة محكمة النفض استخلاص الخطأ الموجب السئولية - من سلطة محكمة الهوضوع متى كن استخلاصها سائفا -

(٤) نقض ﴿ أسباب الطعن ﴾ ﴿ السبب الحديد ؛ ﴿ مسئولية تقصيرية ؛

تمسك المدعى عليه فى دعوى المسئولية بخطأ الفير • عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكة النقض •

(ه) نقص" السبب غير المنتج " مسئولية تقصيرية "حكم " تسبيب الحكم . عمل .

إقامة الحكم فضاءه في دعوى التعويض علىأساس المسئولية التقميرية . النمي على الحكم لاستناده أيضا المسادنين ١٠٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٥ من القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ . فيرمنتج . ١ — النص في المادة / ٤٧ من القانون وقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجماعية الذي يحكم واقعة النزاع على أنه " لا يجوز للصاب فيا يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضدا لهيئة بأحكام أى قانون آخر، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه "بدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجماعيسة هو في الاحوال التي أداد فيها المشمرع أن يرعى جانب العامل نظرا لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء إثبات خطأ ماحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتمويض فإذا مالجا العامل إلى أحكام هذا القانون واتحذها سندا له في طلب التمويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسما فإنه يجوز للعامل المضرور منه التذرع في هدد الحالة بالقواعد العامة المسئولية فإنه يجوز للعامل المضرور منه التذرع في هدد الحالة بالقواعد العامة المسئولية التقصيرية دون التقيد بالمجوء إلى قانون التأمينات الاجماعية .

٢ — الحطأ الحسيم في معنى المسادة الرابعة من قانون إصابات العمل وقم ٦٤ السنة ١٩٦٤ التي تقابلها المسادة ٢٤ من الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الحاص بالتأمينات الاجتماعية — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — هوالذي يقع درجة غر دسمة و لايشترط أن يكون متعمدا

و تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هـذا الوصف عنه هو من المسائل التي خضع قضاء محكمة الموضوع بها لرقابة محكمة المغض إلا أن استخلاص الحطأ الموجب المسئولية هو نما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستددا من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى .

ي \_ لما كان ما تثيره الطاعنة \_ المدعى عليها في دعوى المسئولية التقصيرية \_
 يشان خطأ مجلس مدينة ... ... \_ خطأ الغير \_ هو دفاع لم تتمسك به أمام
 عكمة الاستثناف في نه يعتبر سببا جديد! لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض .

متى كان الحكم قد استقام قضاؤه هلى ما استظهره فى أسباب سليمة على أساس المسئولية التقصيرية فان النبى باستناده - بصدد إثبات مسئولية رب العمل عن وفاة العامل - إلى المسادتين ١٠٨ من قانون العمل وقم ٩١ استة ١٩٥٧ والحامسة من قوار وزير العمل رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ أيا كان وجه الرأى فيهما يكون غير منتج.

### المحكمة

بعد الاطادع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

القبلية عامود إنارة خاص بالبلدية تمتد منه ثلاثة أسلاك كهربائية تمر فوق سطح المخزن على ارتفاع قريب منه يصل إلى حوالى نصف متروأن السطح من الصاج ولم تكتمل تفطيته بالمشمع ، وأثبت المحقى أنه من الممكن وصول التيآر الكهر بأتى عن طريق مياه الأمطار خاصة وأن الأسلاك قريبة من سطح المخزن ويمكن ملامستها أثناء تنطية السطحبقطع المشمع ، وثبت من الكشفُّ الطبي على الجثة أنه يجوز حصول الرفاة من الصدمة العصبية الشديدة نتيجة ملامسة السلك الكهربائي ، و إذا لم تتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لحماية مورثهم أثناء عمله على سطح معدني موصل للكهر باء وأثناه هطول الأمطار مما يجعلها مسئولة عن وفامه طبقا للسادة ١٦٣ من القانونالمدنى والمسادة ١٠٨ من قانون العمل رقم ٩٦ لِسنة ١٩٥٩ والمسادة الخامسة منقرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ وتُلقم بتعويضهم عن الأضرار المسادية والأدبية التي لحقتهم بفقد مورثهم وهو عائلهم الوحيد ويقدرونها بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، فقد أقاموا الدعوى للحكم لهم بطاباتهم . ردت الطاعنه أن هيئة التأمينات الاجتماعية هي المسئولة عن التعويض وقد أدت للطعون عايهم مستحقاتهم نتيجة وفاة مورثهم وطلبت رفص الدعوى لعدم ثبوت خطأ فيجانبها ولأن الحادث وقع نتيجة خطأمن المورث . و بتاريخ ٢٦/٤/٢٦ حكمت المحكمة برفس الدعوى . استأنف المطمون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استنناف طنطا وقيد استئنافهم برقم٨٣ سنة ٤ ق مدنى "مأمورية كفر الشيخ" وفى ١٩٧٧/٣/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليهم ١٢٠٠ جنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعُوض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرَّأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها •

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنهى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق اتمانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب ، وتقول فى بيان ذلك إن الحكم أقام قضاء، بمسئوليتها عن الحادث وثبوت الحطأ الحسم فى جانبها تأسيسا على مخالفتها حكم المسادتين ١٠٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٧ ، في حين أن

هاتين المادتين لا يطقان على واقعة الدعوى لأنهما تواجهان الاحتياطات المطَّلُوبِ اتَّحَادُهَا لَحَمَالِهُ العَمَالُ أَثَنَاءُ العَمَلُ عَرَاعَاةً نوع العَمَلُ الذَّى يقومون به والآلات التي يعملون عليها بصفة دائمة ، والتابت أن الأسلاك الكهر بائية التي تسهب عنها الحادث ليست ممايعمل عليها العاملون بالشركة لابصفة دائمة أوموقتة وبالنالى فلا تلزم طبقا للسادتين المذكورتين بحماية عمالها منها وإنما يقع طبهم أنفسهم واجب الحيطة والتبصر ، فضلا عن أنه يستحيل معرفة نوع الحماية التي يتطلباتحاذها إذلا يتصورسواء كان الحوصوا أم مطيرا أن بحدث خطر من هذه الأسلاك التي قامت البلدية بتركيبها وهي جهة لها خبرتها حتى يكون من واجب الطاعنة أن تتوقاه ، علاوة على أن مناط تطبيق نص المــادة ٤٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي استند إليهــــا الحكم أن تكون الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم منجانب صاحب العمل ، ولو صحت نسبة الخطأ إليها فلا يمكن وصفه بالحسامة إذ لا يسوغ اعتبار عدم عزل التيار الكهور بائى بمناسبة العمل الذى كان يقوم به مورث المطعون عليهم لونا منااحمد أو الغش أو افتراض نية الإيذاء وهي حيما صور الخطأ الجسيم مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الطاعنة تمسكت بأن الحادث كان نِتيجة خطأ مورث المطعون عليهم إذ لم يتخذ الحيطة حتى لا يسقط على أحد الأسلاك الكهر بائية أو يستند إليها وهي تمتد فوق الخزن على ارتفاع نصف فتحة ، واستدلت على ذلك بما جاء فى التقرير الطبيعن وه ف الإصابة ومكانها و بما ثبت من المعاينة من وجود السلك تحت الحثة، كذلك فإنه لوكان أحد الأسلاك عارياكما قرو الحكم فإن الخطأ يقعملي عانق عباس مدينة دسوق مَالكَ تلك الأسلاك والمشرف طبها ، إلا أن الحَكمِ المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وقضى بمسئوليتها بناء على تبوت الخطأ الجسيم في جانبها تأسيسا على أنها كلفت العال بالعمل بالقرب من أسلاك ناقلة للتيار الكهربائي على سطح معدنى وهو موصل جيد للكهر باء أثناء هطول الأمطار ، دون أن ببن الحكم مصدر هذه الوقائع ، بل أنها تخالف الثابت بالأوراق ، ذلك أنه لم يثبت ستوط المطر عجلا بالتيار الكهربائى على السطح المعدنى إذ لم يصعق أحد آحر بمن كانوا بالسطح ، ولم يثبت أن المطرسهل اتصال التيار الكهربائي بجسم العامل

أو أن الأسلاك كانت عارية وهو ما يُصيب الحكم بخالفة الناب في الأوراق والعصور .

وحيث إن النعي بجميع أسبابه مردود ، ذلك أنه لما كان المطعون عليهـ قد أقاموا الدعوى استناداً إلى المسئولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣٣ من القانون المدنى ، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيهأنه قضى بالزام الطَّاعَنة بالتعويض تأسيسا على ماقرره من أن "التابت من محضر ضبط الواقعة والمعاينة الى أجراها المحقق أن العامل المتوفى ــ مورث المطعرن عليهم ــ كان قائمًا بفرد المشمع لتغطية سطح المخزن لحماية الأرز المحزون به من مياه الأمطار وهذا السطح من الصاج ويجاورا لحائط الحاص بالمخزن من الجهة القبلية عامود الإنارة الخاص البلدمة وتمتد منه ثلاثة أسلاك كهربائية تمر فوق سطح المخزن بطوله وقريبة من سطح المخزن بحوالي نصف متر تقريبا . . . وقد يوجد بعض ٣ المشمعات تعطى جانباً من السطح ، وانضح من المعاينة أنه من الممكن أثنا. هطول الأمطار وصول التيار الكهر بائي عن طريق المياه خاصة وأنالسلك قرب لسطح الخزن ويمكن ملامسة المتوفى لهذا السلك أثماء قيامه تنغطية السطح بالمشمم، وثبت من التقرير الطبي أن مورث المدعين ــ المطعون عليهم ــ وجدت 4 من الإصابات حرق نارى مستعرض بالظهر فوق ا ليتين وأرجع سبب الوفاة إلى : الصدمة العمدية الشددة نتيجة ملامسة السلك الكهربائي لمكان الحرق . . وأن الثابت مما تقدم أن السَّلَك الكهر بائي ممتد قريبًا من سطح المخزن المصنوع من الصاج وهو موصل جيد للكهرباء وقد كلف العامل المتوفى من رئيسه المباشر بالقيام مع عمال آخرين بفرد المشمعات على سطح المحزن لحماية محزون الأرز من مياه المطراتي كات تنساقط في ذلك الوقت بنزارة مما سهل اتصال التيار الكهر بائي بجسم العامل فصعتى وتوقى على الفور نتيجة لذلك ، وهو ما يستخلص منة أن الشركة المدعى عليها \_ الطاعنة \_ قد كلفت عمالها بالعمل بالقرب من أسلاك ناقلة للتيار الكهربائي على سطح معدنى يعتبر موصلا جيدا للكهرباء أثناء هطول الأمطار بغزارة على هذا السطّح دون أن توفر أى حماية لهؤلاء العال من أخطار التيار الكهر بائي أو تستعمل أنةوسيلة لعزل النيار الكهر بائي، وذلك مستفاد من محضر المعاينة التي قام بها محقق المحضر رقم١٥٦ لسنة ١٩٦١ عوارض

دسوق . . . ولم تذكر الشركة في دفاعها أنها اتخذت أي إحراء لوقاية عمالها من أخطار التيار الكهربائي الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المسادة ١٠٨ من قا ون العمل والقرار الوزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ المنفذ له ، و يكون قد تحقق ف جانب الشركة المستأنف عليها الحطأ الحسيم الموجب لمساءلتها طبقا للفقرة الأخيرة من المــادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لَسنة ١٩٦٤ والمــادة ٦٣ ١مدتى ، وكان النص فى المــادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ اسنة ١٩٦٤ الحاص بالتأمينات الاجماعية الذى يمكم واقعة انذاع على أنه " لايجوز للصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك صد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه " ، يدل عل أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرعى جائب العامل نظرا لمخاطر العدل بعدم تحميله عب. إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصره عند المطالبة بالتعويض ، فإذا مالحا العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سندًا له في طاب التمويض فإنه لايصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤ. الذى نَشأ عنه الحادث جسيما فإنه بجوز للعامل المضرور منه التذرعق هذه الحالة بالقواعدالعلمة للسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء إلى قانون التآمينات الاجتماعية ، وكان الحطأ الجسيم في معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ١٤ لسنة ٢٩ التي تقابلها المادة ٤٢ من القانون المذكورــوعلى ماجرى به قضاء هذه المحكةـــ هو الذي يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمدًا ،ولئن كان تكبيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يحضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرفاية محكمة النقض ، إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية نحكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا يوبستمدا من عناصر تؤدى لإليه من وقائم الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف ذكره أنه قضى بمسئولية الطاعنة بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدنى لارتكابها خطأ جسيا أدى إلى وفاة مووث المطعون عليهم يتمثل في مدم إتخاذها الحيطة اللازمة لحماية المهال من أخطار الكهرباء أثناء عملهم بالقيرب من

أسلاك ناقلة للكهرباء تمتد على مسافة نصف متر من سطح الخزن المصنوع من الصاج وهو موصل جيد للكهرباء أثناء سقوط الأمطار ، وكان الحكم قد الترم صحيح القانون إذ أعتبر ما وقع من الطاعنةمن أفعال خطاجسها موجبا لمسئوليتها ، وكان الحكم قد استند في استخلاص خطأ الطاعنة إلى أسباب سائعة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها مستمدا ذلك ثما استخلصه من أقوال الشهود والمعاينة التي أجراها محقق الشرطة في محضر العوارض الذي حرر عن الحادث ، وإذ كانت هذه الأدلة كافية لحمل قضاء الحكم ولها أصلها الثابت في الأوراق فلا عليه إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعنة من دفاع في أسباب النعي ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل مالم يأخذ به من حجج الحصوم مادام أنه قد أتهى إلى ثبوت الحطأ في جانب الطاعنة بأدلة كافية لأن في أخذه بها الرد الضمني المسقط لما يخلفها ، وكان يبين من مراجعة أقوال الشهود في محضر العوارض أن أمين المخازن بالشركة قور أن تساقط الأمطار ساعد على اتصال التيار الكهر إتى بجسم العامل فصعقه ، كما أنه ثبت من التقرير الطبي إن الوفاة كانت بسبب الصدمة العصبية الشديدة نتيجة ملامسة سلك كهربائي مكان الحرق مما مقتضاه أن السلك الكهربائي الذي لمسه العامل عار أو غير معزول مما لا محل معه لنعييب الحُكم بمخالفة التابت بالأوراق في هذا الخصوص ، أما ماأثارته الطاعنة بسأن خطأ مجلس مدينة دسوق فهو دفاع لم تتمسك به أمام محكمة الاستثناف ويعتبر سببا جديدًا لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما كان ذلك وكان الحكم قد استقام قضاءه على ما استظهره في أسباب سليمة على أساس المسئولية التقصيرية فأن النمي باستناده إلى المسادتين ١٠٨ من قانون العمل رقم ٩١السنة ١٩٩٧وا لخامسة منقرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ 'يا كان وجه الرأى فيهما يكون غيرمنتجو يكون النعى على الحكم يجيع أسبابه على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٦

رياسة السيد المستشار مصطفى كال سليم وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفقى وأحد سيف الذين سابق ٤ وعد حبد الذائق البغدادى ٤ وأحد شيه الحند .

(YYY)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ القضائية :

يح . حيازة . تقادم " تقادم مكسب " ملـكية .

مشترى العقار بعقد غير مسجل باعتبارة خلفا خاصا البائع . لعضم حيازة سلفه الحالة الى حيازته عند إثبات تماسكةلمعين المبيعة بالتقادم المسكسب · وبحوب تمسك المشترى فى هذه الحاله جلمب ضم مدة وضع يد سلفة أمام محكة الموضوع ·

من المقرر أن الشترى باعتباره خلفا خاصا البائع أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه فى كل مايرتبه القانون على الحيازة من أثار ومنها التملك بالتفادم المكسب وأنه ليس ما يمنع مدى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين إليه وتكون حيارته فى هذه الحالة امتدادا لحيازة سلفه البائع له كما أنه من المقرر كذلك أن على مدى التملك بوضع اليد إذا أواد ضم مدة سلفه إلى مدت أن سدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع و يثبت أن سلفه كان حازا حيازة توافرت فها الشروط القانونية ، لما كان ذلك وكان الحمكم المطمون فيه الايين منه أن المطمون ضده الأول قد تمسك أعام محكمة الموضوع بضم مدة وضع يد سافه إلى مدة وضع يده ، كما الايين منه أد المظمون ضده الذكور قد أثبت حيازة سافه إلى مدة وضع يده ، كما الايين منه أد المظمون ضده الأول الشروط القانونية وأقام — رخم ذلك — قضاءه بأحقية المطمون ضده الأول المشرى بمقتضى العقد سافه الذكر على وضع اليد المدة العاويلة المكسبة المشرى بمقتضى العقد سافه الذكر على وضع اليد المدة العاويلة المكسبة الملكية فأنه يكون مشو با بالقصور وغالفة القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفائخ — في حدود ما يلزم للنظر في الطعن \_ وعلى ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائرا أوراق ــ تتحصل في أن الطاعن كان قد اتخذُ إجراءات انتنفيذ العقاري ، ضد مدينه المطعون ضدء الرام وفاء لمبالغ مجموعها ١٩٠٩ ج على عدة عقارات من بينها مساحة ٨٣,٧٦ مترا مربعا شائعة في مساحة ٣٣٧,٦٤ مَرا مربعاً مقام عليها منزل،فوف المطعون ضده الأول دعوىالاستحقاق رقه ٢٢٨ لسنة ١٠٥٨ مدنى كلى سوهاج طالبا القضاء له باستحقاقه للساحةسالفة الذكر ومحر وشطب جميع التسجيلات المنرتبة عليها والموقعة كطلب الطاعن ضد المطعون ضده الرابع ، ذلك على أساس أنه يملك المساحة المذكورة بموجب عقد مسجل رقم ١٤٦٢ سوهاج بتاريخ ١٩٤٤/٨/٢٢ صادر له من شقيقته المطعون **ضد**ها الَّهُ نَهُ مَتَنَهُمنا بِيعِهَا لِهِ ٨٥٫٥٥ مَثَرا مربِعا منها والباقي وقدره ٢٧.٩١ م**ترا** مربعاً آل إليها ضمن عقد عرفى تار يخه ٩٤٤/٩/٧ وصادر له من والدُّنه وقد وضع اليدعل تنك المساحة وضع يدهادئ مستمر المدة الطويلة المسكسبة لالكية وأن الطاعن اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري عامها ظنا منه أنها مملوكة لمدينه على اعتبار أن مدينه اشتراها من نفس البائعة ، بموجب عقد مسجل في سنة ١٩٥٣ غير أن البيع الصادر لمدن الطاعن بيع صورى لم يدفع فيه الثمن وقصد به ضياع حَقَّرَةً، وفَـــلا عن ذلك وإنه أسبق تسجيلا ويضع اليد على تلك المساحة بطريق الشراء من ذات البائعة ،و بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٤ قضت المحكمة باحالة ۖ الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يد المطعون ضده الأول على مساحة ٧٧,٩١ مترامريعا شائعة في المازل و بعد أن سمعت الشهود قضت بتاريخ ٢٢/١/١٧٢١ برفض . الدعوى . فرفع المطعون ضده الأول ــ الاستثناف ٨٣ لسنة ٤٢ ق أسيوط و بتاريخ ١١/١٢/١١ قضت المحكمة بالغاء الحسكم الصادر برفض دعوى

الاستحقاق و باستحقاق المطعون ضده الأول إلى مداحة ٨٣,٧٦ مترام, بعاشيوط في المنزل وعمو وشطب التسجيلات المرتبة والموقعة على العقار المذكور لصالح الطاعن ضد مدينه المطعون ضده الرابع وطعن الطاعن على هذا الحسكم بطريق النقض وقعمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه نقضا جزئيا لما ورد بالوجه الخامس من السبب الأول وعرض الطعن على الحسكمة فى غرقة مشووة فأمرت باستبعاد أسباب الطعن عدا الوجه الخامس من السبب الأول وقصرت نظر الطعن عليه وحددت جلسة لذلك وفيها الآزمت النيابة رأسا

وحيث أن الطاعن ينعى بذلك الوجه على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه افترض أن البائعة للطعون ضده الأول في العقد المؤرخ ١٩٤٧م من ٢٧٩٩ مترا مربط كانت تضع البدعلي المزل قبل البيسع وضع يد هادىء مستمر بنية التملك وأقام قضاءه على أن للطعون ضده المذكور أن يحتج بوضع يدها وأن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يدها كي يكمل مدة الخس عشر عاما المكسبة للملكبة ، وكل هذه الأمور التي افترضها الحكم لم يقم عليها الدليل أو يبين المصدر الذي استقاها منه رضم انكاره هو لوضع يد المطعون ضده الأول ورغم أن هذا المطعون ضده لم يتمسك بمثل هذا الدفاع بما يعيبه بالقصور فضلا عن غالفة القانون ويستوجب نقضه في هدذا المحصوص .

وحيث أن هـذا النبي سديد ذلك بأنه إذا كان من المقرر أنه يجوز المشترى باعتباره خلفا خاصا للبائع أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المسكسب وإنه ليس تمة ما يمنع مدعى التملك بهـذا السهب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة امتدادا لحيازة سلفه المائم له ، فإن من المقرر كذلك أن على مدعى التملك بوضع اليد إذا أراد ضم مدة سالفة المي مدته أن يبدى هذا الطلب أمام عكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان الحيار المحلم المائية المائية على المائية على المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلم المحلم المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلم المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلم المحلمة المحلمة على المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلمة المحلمة المحلمة المحلمة الموضوع ويثبت أن المحلمة ا المطعون فيه لا يبين منه أن المطعون ضده الأول قد تمسك أمام محكمة الموضوع بضم مدة وضع يد سلفه في مقد البيع المؤرخ ١٩٤٤/٩/٧ عرا مربعا من ٢٧,٩١١ عن ٢٧,٩١١ مترا مربعا من القدر المنفذ عليه إلى مدة وضع يده كما لايبين منه أن المطعون ضده المذكور قد أثبت حيازة سلفه للنزل أو لشق منه حيازة توافرت فيها الشروط القانونية وأقام — رغم ذلك — قضاءة بأحقية المطعون ضده الأول لاقدر المشترى من والدته بمة بضي العقد سالف الذكر على وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن يكون مشوبا بالقصور ومخالفة القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص والإحالة .

#### طبع بالهيئة العامة لشئون الطابع الأمرية

رئیس مجلس الادارة محمد حمدی السمید

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٧٦٢

الهيئة المامة الشئون الطابع الأبيرية ١ ٢٢٢ تم ١٩٧٧ - ٢٥١٢

